

الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة المصنف مولانا الشيخ نظام

وجماعة من علماء الهند الأعلام

المجلد الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان والفتاوى البرازية

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جهد المندعي الى دار السلام
بمحمد عليه أفضل الصلاة
والسلام شارع أحكام
الاسلام ناهج نهج الحلال
والحرام (وبعد) فهذا
مختصر في بيان تفرعات
الاحكام على وجه الايقان
والاحكام جمعه أستاذنا
العلامة قدوة العلماء العظام
وزبدة الفضلاء الكرام
الحائز فضلات السبق في
مضمار العلوم الشرعية
والاحكام والفائز على
غرو الفرائد من بحار شريعة
سيد الانام حافظ الملة
والدين محمد بن محمد الكردري

عمر الله بدوام أيامه رباع
الاسلام وأضحك رياض
الشرع بكامله الى يوم
القيام ذاك رافيه خلاصة
نوازل الايام ومختارات
المشايخ الكرام على
رأى نعمان بن ثابت الامام
وأصحابه الغر الكرام ليكون
عونا لمن تصدى للافتاء
باللسان والاقلام وسببا
للخلاص يوم تزل فيه
الاقدام والله أعلم

(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

(الاول في الآلة)*

(نوع في الجارى) وهو
ما يذهب بتبئته لكن ان خف
جره توجه الى المورد ولوالى
المختدر ان لم يوال بين غرتين
حتى يذهب المستعمل أولا

(كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب)

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها
شرعا وهو ركنها) فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لي هكذا في محيط
السرخسى (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى الجنون والصبي الذي
لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة * ومنها حاضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم
حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب على القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي بطرفه
الخصم بما سمع من الدعوى والشهادة لي قضى عليه هكذا في البدائع * ومنها أن يكون المدعى به شيئا معلوما
وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا ولا يلزم على المطلوب شيء نحو أن يدعى أنه وكيل
هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية * ومنها
مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي
* ومنها أن تكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند ان حنيفة رحمه الله
وعنده ما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه
عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع * وان كان المدعى
عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فسمع ولو كان لسانه غير لسان القاضي
بأخضعترجا كذا في فتاوى قاضيان * ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو أن
لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرب بالملك ثم ادعى النهر منه قبله لا بعده أو مطلقا كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

* ومنها

حتى يذهب المستعمل أولا ولا كمالا وسد فوقه وتوضا بالباقي جازان لم يتكرر الاستعمال * يكره البول فيه

ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو او اتى جيفة ان ظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجرى وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالمشاهدة * جرى على جيفة أو سطح نجس ان كان يلاقى أكثره النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار بحال لا يرى أثره * انا أن طاهرو ونجس صبا فامتزج في الهواء أو على الأرض أو صب على يده ماء مقمق فامتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر لملا فانه حال الجري * (نوع في البئر) * خرج الواقع في البئر حيا وأدميا مستحيما بالماء فلا نزح والا فالكل وعن الامام ان المستحي لو محدثا فغشرون ولو جنبا فاربعون ولو حيوانا أصاب فيه فيعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجماد وان مكروها يستحب نزح عشرة أو عشرين ولو طاهرا فلا نزح الا في الفارة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل للبول غالبا فاشبهه ذنب الفارة أو الهرة الواقعة فيه لشيوع البله * واذا لم يتلى من الدلو وصفه عند النزح يحكم بنزح الكل * دلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيديهم لا ينجس للشك * الدلو والرشاوعروة الكوز والحب تطهر بطهارة البئر واليد وتخليل الحجر * جعل بئر بالغة بئر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزيل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

* ومنها أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا البني لا تسمع دعواه كذا في البدائع (وأمّا حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم نعم أولا فان أقرب الثبوت المدعى به وان أنكره يقول القاضي للمدعى ألا تثبت فان قال لا يقول لا يمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكر حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأمّا أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما يتعلق بها أحكامها وهي - ضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا أنكر ولا تثبت بالبينة ولزوم احضار المدعى (والفائدة) ما لا يتعلق بها الاحكام هكذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع بطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأمّا معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها أو المدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا عدم صحح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق من اصحابنا رحمه الله تعالى لان الاعتبار للعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعه فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

(الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به ديناً ذكر أنه يطالب به هكذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة هكذا في فتاوى قاضيان * فان كان مكلفا فاما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انه اسقية أو بريقة خريفية أو بريقة وصفتها * كندم سفيداً أو كندم سرخه وانما جديدة أو وسط أو ريشة وقد رها بالكيل فيقول كذا أقفزاو يذ كر بقبض كذا لان القفزان متفاوت في ذاتهما كذا في الذخيرة * ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة أقفزة حنطة ديناً عليه ولم يذ كر يابى سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين * ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى يفتي بجهتها وغيره من المشايخ لا يفتون بجهتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحّت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذ كر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزناً فاما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا ديناراً ويذ كر نوعه أنه بخاري الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ ددي أودعته كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه

(٢) حنطة بيضاء أو حنطة حمراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

البئر واليد وتخليل الحجر * جعل بئر بالغة بئر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزيل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

يكون بعد أحدهما من الأخرسة أدرع وفي (٤) بعض الكتب عشرة أدرع حكاه من صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام وكذا

بين بئر الماء والغنسل
والتمويل على نفوذ الأثر
* لزمن نزع عشرين فنزح دلو
وأعاده فيه ينزح الواجب
أولا ولو في أخرى فعشرون
وان الثاني فتسعة عشر
وان الثالث فتسعة عشر
لان الماء يأخذ حكم المحل
حال اللقاء في الظاهر * نزح
عشرين ثم غار الباقي أو الكيل
قبل النزع ثم عاد ظهر نزول الماء
حتى لو جف طينه يصل عليه
* نزح بعضا ثم نزح كله ولم
ينزف ثم غر الماء حتى كثر
من الأول نزح قدر المتروك
لا الزائد * وفي القارة الزائدة
على الفرد إلى الأربع عشرون
وإلى السبع وخمسون وان
زاد عليه فالكيل كذا عن
الامام الثاني وبازائه الدلو
الاخير عن رأسه يطهر البئر
قبل افرغ الدلو بالفضل عن
وجه الماء قبل الاخراج
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى
وقيل الفضل عن وجه الماء
لا يظهر بالاجاع * والسرقي
يفسده وعن الثاني لأبالي
بنتين يُلطخ به فيه كالبعرتين
وكله لبول سنور ومن ماء
مستعمل ينزح عشرون سوى
المصوب عند محمد رحمه الله
تعالى والكل عندهما مات
فأرة في طشت وألقي فيه
فيعشرون وان في دقن فالقيا
نزع الاكثر من ماء الحب
والحب وقال الثاني مثل
ماء الحب وثلاثون ولو في
سمن جامد يعني لا ينضم
بعضه بعضا قويا حوله والباقي طاهر

البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان أن نقد
البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة * ان كان في
البلد نقد مختلف في الشكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري
البائع أى النقدين شاء الا أن في الدعوى يعين أحدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبعض صرف
على البعض كما كانت العطر بفية والعدلية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى
من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان أحدهما النقدين أروج ولا خرفض لئلا يفتقد جازونه فيصرف الى
الأروج ورأيت بخط الاستروشي اذا كان في البلد نقد واحد أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في
الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا
في النهاية * وان ذكر كذا دينارا نيسابورا ممتنعا ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا
حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو ذكر الجيد ولم يذكر الممتنع فالدعوى صحيحة كذا في المحيط *
وعند ذكر النيسابوري أو البخاري لا حاجة الى ذكر الأحمر لان النيسابوري والبخاري لا يكون كل منهما الا
أحمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر أحمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه
ولا بد من ذكر أنه من ضرب أى وال عند بعض المشايخ وبعض مشايخنا لم يشترطوا ذلك وأنه أوسع والاول
أحوط كذا في الذخيرة * وان لم يكن الذهب مضر ولا يذ كر في الدعوى كذا دينارا وانما يذ كر كذا مثقالا فان
كان خالصا من الغش يذ كر ذلك وان كان فيه غش ذ كر نحو ٢ درهمي أو الدهني أو ما أشبه ذلك كذا
في الظهيرية * وان كان المدعي به نقرة وكانت مضروبة ذ كر نقرة واحدة أو ما شابه ذلك كذا
وسط أو ديتة ويذ كر قدرها أنه كذا درهم أو وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعي به دراهم مضروبة
والغش فيها غالب ان كان يتعامل به أو زنايد ذ كر نقرة واحدة أو دراهمها وان كان يتعامل بها عدا يذ كر
عددها كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذ كر أنها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فريخ أو
الروس أو الطمغاخي وصفتها انها جيدة أو ديتة وقيل اذا ذ كر انهم اطمغاخي مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة
والرداءة ولا يكفي بمجرد قوله انها نقرة يضا ما لم يذ كر نقرة طمغاخية أو كيجية كذا في الوجيز للكردي *
ويذ كر قدرها كذا درهم كذا في المحيط * لو ادعى الخنطة أو الشعر بالامانة فاختار الفتوى أنه يسأل المدعي
عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتي بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من أعيان ماله
بخنطة في الذممة أو بسبب السلم يفتي بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكابله حتى خفت الدعوى بلا
خلاف وأقام البينة على اقرار المدعي عليه بالخنطة أو الشعر ولم يذ كر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق
الجبر على البيان لافي حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية
* اذا ادعى الدقيق بالفقر لا تصح ومتى ذ كر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذ كر ٣ خشك أرد وشسته
ويذ كر مع ذلك ٤ بخته أو نأجته والجودة والوسامة والرداءة هكذا في الظهيرية * واذا ادعى على اخروانة
عدلية غصا وهي منقطة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي أن يدعى قيمته غير أن عند أبي خنيفة رحمه
الله تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وعند محمد رحمه
الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الذخيرة * وفي دعوى
الدين على الميت اذا ذ كر أنه مات قبل آدمي من هذا الدين وخلف من التركة في يده ولا الورثة ما يني بقضاء
هذا الدين وزيادته ولم يذ كر أعيان الورثة تسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم بأداء الدين على الوارث ما لم تصل
اليه التركة فان أنكر وصول التركة اليه وأراد إثباته لا يتمك من ذلك الا بد ذ كر أعيان التركة على وجه
يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخضول أو غيره مخضول ٤ مخبوز أو غيره مخبوز

ادعى بعضه بعضا قويا حوله والباقي طاهر وان مائعا يتنفع في غير الاكل كدبغ به واستصباح لكن بعد الدبغ به يغسل الجلد ثلاثا

والمترب عفو وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشتري لنقص في النفع وكذلك الحمار (٥) لومذكاة ينتفع به في غير الاكل عظم

نجس وقع فيه ونعذر اخرجه
يجعل نزع السكك كغسل
العظم والدلو المتخرق ان
نزع به وبقي أكثر ما فيه
اعتد به والا لا لزوم نزع كله
وزاد قيل ينزع الكل وقيل قدر
اللازم أو ان الوقوع (نوع
في الحيض) الكبير عشر
في عشر ولو مدورا فثمانية
وأربعون بذراع الكبر باس
أقصر من المساحة باصبع
قائمة وكلاهما سبع قبضات
والاصح ذراع كل مكان
وزمان يسرا على الناس
وعمة ان لا ينحسر بالاعتراف
وقيل أن لا تصل اليد الى
الارض * ولو وقعت فيها
فحاسة مريبة فسد مكان
الوقوع اتفاقا وتوضا معا وراه
ويركخسافي خمس وقيل
اقل من عشر في عشر وغيرها
كهبي عند مشايخ عراق
ومشايخ بلخ وعلماء بخاري
جوزوا الوضوء ولومن موضع
الوقوع * السرخسي استثنى
فيه لا يتوضأ قبل تحريكه
والامام الحلواني شرط التحريك
عند سقوط غسالة الوجه أيضا
وعلمه الهندواني والباقون
جوزوا قبل التحريك
كالجاري اذا نقص من عشر
في عشر لا يتوضأ فيه بل
يعترف منه ويتوضأ في خارجه
* أعلاه ضيق لا يساويه
واسفله عشر في عشر يتوضأ
من اسفله اذا بلغ الماء اليه
لا من اعلاه وجعل كل
المانع وقع الآن ولو كان

ادعى المديون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف ولو ادعى
عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة *
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا إذا كثر قبول المكفول له في مجلسها أو ما لو قال
قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بلا بيان السبب قالوا
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال
نفذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة
بموت الاجرا كان الاجرة دراهم أو عدلية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجعة من وقت العقد
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم
ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي
مره حتى يعطيني هكذا في النوازل * وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في
الخلاصة * اذا ادعى على آخر غن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محذور ولم يحدده يجوز له الاصح وكذا
في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعي لحفظ
عين معين سماه وصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المذروطة ولم يحضر
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى غن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار
المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصي
باع من أفشقي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدمات قبل امتية فاشي من الثمن فادفع الى فقد
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض غن مبيع الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له
وصي أو وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضى الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع
اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الوصي
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط *
(الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين الموقوفة) * ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في
المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بإشارته الاشارة الى
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان * ان كان المدعي به عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها اليه
بالدعوى كافي الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ومن
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان
شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما دونها بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا
في المحيط وفي دعوى احضار المدعي لا بد أن يقول لازم على هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان منكرا
لا برهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي
* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأنكر المدعي عليه أن يكون في يده فجاء المدعي
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسع ويحبر المدعي عليه على
احضاره كذا في خزائن المفتين * ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه
غصب منه ثوبا أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وينتبه
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعي به هالكا
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما لا بد كرهذه الاشياء وشرط
الخصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط
الدعوى والخصومة من كتاب أدب القاضي * قال الفقيه أبو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة
والاثوة كذا في الكافي * ولا يشترط ذكر اللون والشبة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا
دون عشر في عشر لكنه عميق وقع فيه مانع وانبط حتى عد كثيرا لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأه لافيه لا اعتبارا وان الوقوع

التوضي من ثقب جسد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفه أو تحتها جاز وان اتصل بالجد قبل ان كان الثقب واسعاً جاز

والالا وقيل يجوز كالمفصل
اعتماداً بجملة الماء وان
كان الماء في الثقب كالماء في
الطشت ان اتسع الثقب
والالا وان تنجس موضع
الثقب وذاب بالتدرج
فتنجس والالا وقال الحلواني
ظاهر ذاب بالتدرج أو
بدفعة **وكذا لو أتت**
المشارع في الجارى يقع فيها
نجاسة فيل يعتبر نجاسة
الماء وقيل يعتبر هو فقط
*** وألواح المشرعة اذا تجدد**
فيها الماء كثقب الحوض
الذى وقع فيه المانع ان
اتصل لا يتوضأ به وان
انفصل يجوز ان قل
الانفصال في المختار *** اتصال**
الزرع أو القصب بوجه الماء
الكبير لا يمنع التوضي به
وكذا اتصال الطعلب بوجه
الماء ان تحرك بمجرى الماء
يجوز وان منع بحرك الماء
لا يجوز *** أنتن ماء الحوض**
الكبير ان علم انه من نجس
والالا *** حوض من عصير قدر**
الحوض الكبير من الماء حكمه
حكم الماء وفي بعض الشروح
خلافه لا يمنع من التوضي
في الحوض ولا يلزم السؤال
عن طهارته ما لم يغلب على
ظنه نجاسته وبمجرد الظن
لا يمنع ولا يلزم السؤال لان
الاصل الطهارة وكذا الكوز
الموضوع في الارض اذا
أدخل في الحب يشرب منه
ما لم يعلم النجاسة وكذا
الضيف قدم اليه الطعام
لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضاً فان أخبر بجهله الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى

وذ كرشته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حماراً فقال المدعى هذا الذى ادعيت ووزعم
الشهود كذلك أيضاً فنظر وأفاض بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا
الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للادعى ولا يكون هذا خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول
العمادية *** سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاماً تركيا وبين صفاته**
وطلب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان به بض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام
البينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذى ادعيت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما
لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما حضر الغلام هو عبدى ولم يرد على ذلك تسمع دعواه وتقبل
بينته كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كريمة الكل جاز
ولم يذ كريمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين وهكذا
في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعياناً لا بد وأن يبين قيمته في موضع
الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الأعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في
الفصول العمادية * رجل بعث عامته الى رفاء يد تلميذه ليصلحها فذكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ
قدمت أوعاب فادعى صاحب العمامة أنها ملكي وصلت اليك يد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال
استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى غنياً قائماً بشير
ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان ديناً في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا
أمنا طائفة أبيض ويد كرا الحودة والوسط وان بعدنا نقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذى يباع فيه
يقول له الحيا كم ما تريد ان قال الغيب لا يصحى الى دعواه وان قال قيمته بأمره يذ كرا السبب لانه ان كان
تمز المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن أيدي الناس كفى الدراهم والذناير وان بسبب السلم أو الاستهلاك
أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أوانه كذا قال الامام ظهير الدين **وكذا في الوجيز**
للكردى * وان ادعى نوعين من الغيب بان ادعى ألف من من الغيب العلائق والورختى الحلو والوسط لا بد
وان يقول من العلائق كذا ومن الورختى كذا كذا في المحيط * ولو ادعى ورق رمان أو سقر جل يذ كرا الوزن
ويذ كرا أنه حلوا وحامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين أنه
يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أوصافه وموضعه وهكذا في الوجيز **للكردى * ولو ادعى على**
رجل مائة من من السمك لا تصح الابعديان السبب لان في السلم في الخبر اختلافاً وفي الاستقراض أيضاً
كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وان بين أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذ كرى الدعوى
الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذ كرا أنه أبيض الوجه أو مزعفر الوجه
وكذا ينبغي أن يذ كرا أن على وجهه سمسم حتى تصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الجمد حال
انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال اعدام وجوب رد مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم
الخصومة كذا في الوجيز **للكردى * وفي دعوى الدهن وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج**
الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الثمنية لا يحتاج الى
الاحضار كذا في خزنة المفتين * اذا ادعى ديباجاً على انسان ولم يذ كرو زنه فان كان الديباج عينا يشترط
احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان ديناً بان كان مسلمافيه
ففيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط كرا الوزن أم لا فعامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة
*** وقعت الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خر كاه) فأفتوا بالصحة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة**
في باب المهر لا تمنع الوجوب في النعمة كذا في المحيط * وذ كرا التارادعى زندي يبيح طوله بذرعان خوارزم كذا
وشهد بذلك بحضرة الزندي يحيى فذرع فاذا هو أزيد أو نقص بطلت الشهادة والدعوى **كما اذا خالف**
سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضاً ادعى حديد أو ذ كرا أنه عشرة أمنا فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردرى * وفي دعوى القطن لا بد وأن يبين
القطن الزقاني أو البيهقي أو الجابري كذا في خزنة المفتين * ولا يشترط أنه يحصل من كذا منامنه كذا
منامن المألوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى * وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه
وصفته وقيمه لا بد وأن يذكره بين ٢ (مردانه يازنانه خرد يازرك) كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى خرق
الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الفات من الثوب
والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهر الابد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكر
كون ذلك في يده كذا في السراجية * وفي اللؤلؤ يذ كر دوره وضوؤه ووزنه كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى
عسد من البرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجهله عن
مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لا ارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيه ما من الاستهلاك لانهم ما قيمان
ولا يجهلان بالقرض لعدم جواز فرضهما كذا في الوجيز للكردرى * ادعى كذا منامن الحناء لا بد وأن يذكر
الجيد أو الوسط أو الردي ويذكر ٣ حنابرك أو سوده أو كوفته ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي أن يذكر
في دعواه ٤ كوفته أو نأ كوفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزنة المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل
وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا أنه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد
قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظه الدعوى
في دعوى الوديعة ان لى عنده كذا قيمته كذا فامر لم يحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا
وان كان مقرافا منه بالتخلى حتى أرفع ولا يقول فامر به بالرد كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى
الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع أنه في أى مصر سوا كان له حل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب
اذا لم يكن له حل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين
الشرايط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردرى * وفي غصب غير المثل واستملاكه ينبغي أن
يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى التخارج لا بد من بيان أنواع
التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من حصته
فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على أزيد من قيمتها لا يصح عندهما كافي مسألة
الصلح بعد الغصب والاتلاف على أزيد من قيمته كذا في الوجيز للكردرى * ولو ادعى على غيره أنه باع عينا
مشترا كائني وبينه وفى قد أجرت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى
لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج
الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضى المدعى أن العين
كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال
شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة والص كن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبة بأداء نصف
الثمن كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن يبين أنه مات
بجهل المال الشركة أم مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون
بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزنة المفتين * وفي
دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وأن يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا
مات المضارب مجهلا لا بد وأن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العبادية
* لو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا قنطرة حنطة أمانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت
هالكة أو مستهلكة فمهلكها ينبغي أن يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي أن

٢ من ملبوس الرجال أو النساء صغيرا وكبير ٣ حنابورق أو مسحوق أو مدقوق أو غير مدقوق

يدخلن بازا روسياتي وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحفة * امتلا الحوض النجس وخرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

ظهر الا اذا خرج من النهر الذي دخل منه (٨) * الحوض اذا كان ذا طول وعنى لا عرض وماؤه بقدرة الماء الكبير فهو كثير يتجمل التجاسة

يقول هالكه بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى أنه قبض منى بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لاتصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لاتصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزنة المفتين * رجل باع عينا من الاعيان وهو عبده بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لاتصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده لاتصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى كذا في الوجيز الكردى * وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الاكرام على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا سبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المنتقى رجل ادعى على آخر أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غيرا السلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لاتصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجربا الأمر امام اكراه كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمال وقال ٢ (فلان غمز كرد مرا نازيان كردند مرا ظالمان) بجزءه هذا لاتصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة * ادعى على انسان أنه أخسرنى كذا بسبب ٣ أنك سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق وشهد الشهود كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مرا اين مدعى راواصحاب سلطان بستند بناحق از اين مدعى بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان وان لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال لى عليه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالادام وأخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فأخذه السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقدر وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهر اياخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزنة المفتين * ولو ادعى أنه ارتشى منه لاتصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعى به عقارا ذكر حدوده الاربعه وأسماء أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله ٢ غمز في فلان حتى أخسرنى الظلمة ٣ بسبب أنه سعى بي الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بأن فلانا هذا سعى بهذا المدعى لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعى بسبب سعاية هذا المدعى عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

فلا يتجسس وقيل لا ولو من بخارى الى سمرقند والمختار الاول توسعة والحيلة ان تحفر حفرة ويعد منه الماء نهره ويتوضأ في النهر فيرتفع الخلاف وعلى هذا البئر تنجس الحوض ثم دخل فيه ماء كثير وخرج منه أيضا قيل طهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج من مائه ما فيه وقيل مثله أو ثلاثة أمثاله وقيل يطهر وان لم يخرج شيء قال يوسف التبرجاني رحمه الله تعالى وبه يفتي * حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب آخر ان رباعا في أربع يجوز التوضي فيه لان زاد عليه لانه زاد يستقر فيه المستعمل وان أربعا لا يستقر فيه وفي الصغرى ذكر الجواز مطلقا لانه جار * (نوع في الحباب والواني) * حب اخذ منه مائع وجعل في قصعه ومن آخر كذلك ثم وجد فيها نارة (١) تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال التجاسة على القصعة وان لم يغب فعلى الحب الثاني وان كانا رجليين وكل يدهي أن دهنه طاهر فهو طاهران * ولو كان في حب عسل وفي آخر خل أخذ من كل قصعة واطلع على فأرة فيها شق بطنها فاح وجدي بطنها تعلق به التجاسة وان لم يوجد جدي الى الهرة فان لم تأكل تعلق

التجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل * فرت الفأرة من هرة وفرت على الماء أفسدته لانها ترمى بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى

(١) قوله تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي مدنا وحريه اه

الهندواني بولها يعني في الثياب لدخوله تحت عليه لافي الماء لعدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا جهل العوام فانهم يكتسبون من لمس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لاي معنى في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكروا الاتي لان الذكر رمي فيعني لا الاتي بول الخفاش كبول الحمار والبقرة ينجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة * لمس الكلب ما ترشح من ماء الحب فالترشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) أدخل الجنب أو الحائض فيه

يده للاغتراف أو رفع الكوز منه لا يفسده للضرورة بخلاف ادخاله للتبرد وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان أدخل الكف للغسل فسد وان أخذ الماء بفيه لغسل شيء أو لم ينوشاً فسد عند الثاني خلافاً للمحمد والاول هو الصحيح وفي بعض الكتب يجوز غسل الثوب به لا التوضي لانه ماء مقيد * ولو أخذ الجنب الماء بفم ونفخه في ثوب لا ينجس والصحيح ان الامام مع محمد في طهارة المستعمل والقوي عليه * دخل يده في البئر أو رجله في الاناء أفسده أدخل بعض جسده سوى اليد أو رأسه أو رجله فبطل بعضه فسد والمعروف عن الامام الثاني عدم الفساد لم يصر عضواً تاماً والفساد هو الظاهر والمختار عدم الحكم بالاستعمال قبل ان يستقر ويسكن عن التحرك * بقي على عضوه فأمز به ذلك العضو عليه أصبح ولو به عضو آخر كاليمين على اليسرى أو على العكس لا يختلف الجنابة لان كل البدن لدخوله تحت خطاب واحد كعضو واحد * خرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا اذا لم يشتر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الارب والحد اجاعا كذا في الوجيز للكردي * ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لابد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول بمحمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال أبو زيد البغدادي يبدأ بالاحص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العبادية * وذكر أنه في يد المدعي عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعي عليه أنه في يده بل تثبت باليمين أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقة فلا بد من طلبه ولانه يحتمل أن يكون مهوراً في يده أو محبوساً بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق كذا في الهداية * قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود لزيق دار فلان ولا يذ كر دار فلان وعندنا كلا اللفظين على السواء أيما ذكر فهو حسن كذا في المحيط * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدود فانه لا توجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعي عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فينثنيان في الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى داراً أو ذكر أن أحد حدودها دار زيد ثم ادعى ثانياً أو ذكره هذا الحدار عرو ولا يقبل وان كان المدعي عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً وبين حدوده ٢ (واحد جهاد وبعض بيوشة رز عرو بن أحمد بن يوسف است ايشان بيوشة رز عرو بن أحمد بن عمرو نوشته اند وهم جنين دعوى كرد و كواهان باين كواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعي عليه است لا يصح (چون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للدي أن يتصرف فيه هكذا في خزائن المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزيق الرقية أو الزقاق واليه المدخل أو الباب فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد من أن ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة بالمحلة أو بالقرية أو الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية * وهكذا في الوجيز للكردي * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهرها رواية عند أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع انه هذه قال الخصاص رحمه الله تعالى في وقفه جعل الحد الرابع بازا الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين لكل واحد منهما أرض على حدة أو لزيق أرض فلان ومسجد فقال المدعي الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذ كر الجدار الآخر أو المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى محدوداً

ترجئة ٢ وبعضه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من الحد الرابع فكتموا أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن عمرو وادعى المدعي هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي بهذا الحكم في حق هذا الكرم الذي في يد المدعي عليه لا يصح حيث انهم غلطوا في بعض الحدود

(٢ - فتاوى رابع) الحمام بلا كوثر وابل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر للدوا اذا كان مستحييا بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند الكل * وقع الحائض أو النفساء فيه قبل الانقطاع ولا نجاسة على بدنهما لا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب الغسل عليهما بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط * المحدث البالغ اذا غسل غيراً عضواً وضوءه أو اناء أو ثوباً طاهراً لا يفسد الماء * أدخل صبي يده

في الاناء ان علم طهارة يد مبان كان له رقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع مايريبك المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا * غسل البالغ يده من الطعام أو الطعام صار مستعملا وان من الوضوء أو غسلت من العجين لا لقائمة السنة في الاول دون الثاني * غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محمد طاهر مطلقا * وصلت شعرها (١٠) بشعر غيرها فغسلت الموصولة لا يصير مستعملا بخلاف ذواتها النازلة * انتزع من

وأحد حدوده أو جميعها متصل بملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قليل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعي عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقليل ان كان المدعي أرضا فكذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحداد فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا ما المسنة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعي بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالخندق كذا في خزانة المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح أنه لا يشترط كذا في خزانة الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزانة الفتاوى * والمقبرة لو ربورة تصلح حدا ولا فلا كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقضى بالجملة عند ظهور الحاجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز بالقضاء بها كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزيد أرض الوفاء لا بد وان بين المصرف ولو قال لزيد أرض المملوكة بين اسم أمير المملوكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزيد أرض ورثة فلان فلا يكتفى كذا في المحيط * واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط المؤلف في دار من تركه فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيد أرض ٢ مبان ديهي فذلك لا يكتفى بما اذا جعل أحد حدوده أرضا لا يدرى مال كمالها لا يكتفى ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيد أرضا لا يدرى مال كمالها لا يكتفى ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشترط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى أن حدودها الاربع لزيد أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد من رابح هذا المستثنى بحيث يقع به التميز كذا في خزانة المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة تلالا لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن تلالا يحتاج كذا في الفصول العمادية * قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخاصة أن يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولها وعرضها وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود والسيد الامام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال فنقضى بهذا تهمة الامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ماورد عليه العقد أو خاطبه علم فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما

ترجمه
وسط قرية

غسالة الخبث بعد الاستقرار فهو غفور ولو سأل لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عفو أيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الطهورية * ويكره شرب الماء المستعمل والنجس ويتنقع به في سقي الدواب وببل الطين ونحوه * وماء الزردج والصابون والعصفرو السيل لوريقا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغلي بالاشنان وان سخن لا يزال به الحقيقي وذ كر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى خلافة وادعى الاجماع عليه * وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط * وتوضأ بالثلج ان تقاطر من العضو جاز والا كالأوصاب يدهول فسخه بالماء طهران تقاطر

(الثاني في الغسل)

يجب عند منى له دفق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكتفى الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المحتلم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمنى وأمسكه حتى سكن ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا لو جامع واعتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيدا الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني * بال وخرج منه منى لو ذكره منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا لا * أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذيلا غسل عليه بخلاف الثائم * احتلم ولم يبال لا يغسل عليه اجماعا ولومنيا أو مذيلا لم لان الغالب انه منى رقبتي الزمان وعن هذا قالوا ان الاعمى أو منى به ومذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا لو جامع واعتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيدا الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني * بال وخرج منه منى لو ذكره منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا لا * أفاق بعد الغشي أو السكر ووجد على فراشه مذيلا غسل عليه بخلاف الثائم * احتلم ولم يبال لا يغسل عليه اجماعا ولومنيا أو مذيلا لم لان الغالب انه منى رقبتي الزمان وعن هذا قالوا ان الاعمى أو منى به ومذا سال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

لاحتمال كونه فيجاء أو صديدا * رأى به ولم يذكر احتلاما لزم عندهما خلافا له * رأى في منامه مباشرة امرأته ولم ير به ثم بعد ساعة خرج
 المذلى لا يلزم * احتملت ولم تر به ان وجدت لذة الانزال لزم لنزول مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لتعلق
 الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير * احتمل وأنزل لكن الماء لم يخرج عن رأس الذكركر لا يلزم لما قلنا * استيقظا فوجد داء على
 فراشهما به وكل ينكر ان يكون له ان أبيض فله وان أصفر فلها وقيل ان طويلا (١١) فله وان عريض فلها والاحتياط ان

يغتسلا * قالت جامعتي جنى
 يأتيني وأجد لذة الوفاق لا يلزم
 * اقتض البكر لا يلزم ما لم ينزل
 لان العذرة تمنع الالتقاء
 * جومعت فبدأون الفرج
 ودخل المني فرجها لا يلزم
 ما لم تحبل لان الحبل دليل
 انزالها * اغتسلت ثم خرج
 منها المني ان منبه لا يلزم
 * المراهق والمراهقة لا يغسل
 عليهما لكن ينعان من
 الصلاة بلا طهارة لثلاثة اعادة
 الصلاة بلا طهارة * أسلم
 الكافر الجنب منع عن
 القراءة والصلاة قبل الغسل
 * حاض الجنب أو جومعت
 الحائض أن شامت اغتسلت
 وان شامت أخرت الى
 الانقطاع فحينئذ يباح تأخير
 الاغتسال الى وقت الصلاة
 حتى حل له ان يتام ويعود
 اليها قبله ويستحب التوضي
 ان أراد المعاودة لانه انشط
 كذا الحديث وغسلها
 كفسه ولها فرجان ظاهر
 وباطن ولا يلزم تطهير الباطن
 فلا تدخل اصبعها في قبلها
 * أقلف اغتسل ولم يدخل الماء
 تحت الجلدة جاز لانه خلقة
 * ولو نزل اليها البول نقض لانه
 على عرضة الخروج
 والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له
 القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لأعرف أسأني أصحاب
 الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو أنه قال لأعرف الحدود
 ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عني بقولي لأعرف الحدود ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود وقبل ذلك منه
 وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكانت
 المحدودة بتلك الحدود ولكنهم أخالها عن الأشجار لا تسطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان ولو
 كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فادعى فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى
 الا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تسطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات
 أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تسطل دعواه وكذا لو قال هي أرض يذرفها عشر مكاييل فاذا
 هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحدود وافقت دعوى المدعي لا تسطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل
 التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى محدودي موضع كذا وبين الحدود ولم
 يبين أن الحدود ذكر أو أرض أو دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس
 الأئمة السيرخي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی أن
 المدعي اذا بين المصروا المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود ما هو جهالة في
 المدعي وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ولو سيع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر
 المصروا القرية والمحلة ليس بلازم وذكر رشيد الدين أنه لا بد أن يكتب بأى موضع لترفع الجهالة وذكر أيضا
 اذا كتب صلك الضيعة لا بد أن يكتب بأى قرية هي وبأى موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع
 فالجهالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعم الى الاخص أو من الاخص الى
 الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العبادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين
 مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء كذا في خزنة المفتين * وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت
 أو في مؤخره كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقا في دار رجل ذكر في بعض
 الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه
 تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات
 * ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهرا وساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الأرض التي شق فيها وأن
 يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه
 ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعي عليه بذلك لزمه وان أنكر حلفه بالله ما أحدث في أرض هذا
 الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه شق في أرضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف
 البناء وطوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر * وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان
 بين المدعي ذلك ان أقر المدعي عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما
 غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العبادية * اذا
 ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الأسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار

بعض القول بالنقض قولاً بوجوب الغسل ولم يفرق * ترك المضضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب
 لانه مص في الاول وعب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم يج الماء (الثالث في الوضوء والحديث) من ينمخس في الماء الجاري ولو مكث
 قد ما يسع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً للسنة * وطل للاستنجاء وآخر غسل الرجل وآخر لبقية الاعضاء * لا وضوء في قبله وملازمة
 بشهوة أو بغيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان يمس بطنها بطنه وفرجها فرجها ما من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلافا لهما قاء بلمتختلط اطعام والطعام غالب بحيث لو انفرد بنفسه يبلغه بل الغم نقض وان كان البلم يبلغه بل الغم فعلى الخلاف وان استويا لا ينقض * امتخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطر دم تنقض * الحامة توجب الوضوء وغسل المحجم ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخزفة مبلولة ثلاثا يكفي * نزول الرعاف الى قصبه الانف ناقض بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافا وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجبا ويكفي في حال البقاء في

حق صاحب العذر السيلان مرة وقال الامام الصغار لا بد من مرتين أو ثلاث وجمرة لا يكون ذاعذره اذا قدر المستحاضة أو ذوا الجرح أو المفتصد على منع دم يربط وعلى منع النشف يربط الخرقه لزم وكان كالاصحاء فان لم يقدر على منع النشف فهو ذوعذر بخلاف الحائض حيث لا تخرج بالربط عن كونها حائضا لان الضرور في تحقق الاسم لا يلزمه ثمة ومنها يلزم ومتى تحقق انه ذوعذر وقدر على الربط لا يلزم ولو سال بعد الوضوء حتى نفذ من الربط يجوز أداء الصلاة به ولا يلزمه غسل ثوب أصابه دمه وان لم ينفذ فان نفذ لزم وقال محمد بن مقاتل يلزم في كل وقت مرة والفتوى ع- الى الاول ولو عاد الدم من منخر آخر أو من موضع آخر من الجرح أعاد الوضوء والعرق المدمن الذي يقال له رسته لا يفسد الوضوء * القراد الكبير مص عضوا أو امتلاء دما نقض والصغير لا لان الاول لو شق يسيل فصار كالعلقة أخذت بعض

المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يدكر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولتان كذا في المحيط وفي دعوى غصب نصف الدار شاعها هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شاعها لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعها يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد أحدهما حينئذ يكون غصبا لنصف الدار شاعها كذا في الفصول العبادية * ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يدكر أن القسم كانت بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للسكردري * باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر ان أراد أخذ الدار لاتصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور أن الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبائع والتسليم روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والاصح أن العقار يضمن بالبائع والتسليم كذا في الفصول العبادية في الفصل الثاني والثلاثين * وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دارا من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأدكر باقي الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض أقاربه حاضر يعلم به ووقع القبض بينهم ما تصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه ماله ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخهم قسدا على أنه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالانصاح بالاقرار أنه ملك البائع ومشايخ بخاري أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشامي في واقعته ان نظر المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشايخ بخاري فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتفاضل الثمن بأن يضمنه البائع اليه لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه ويصير مجيز للبائع يتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيكي في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك أمالو قال اشترى وكيلي منك فلا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركتها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمنا الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يدهذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتركتها ميراثي ولاختي ثمان أختي أقربت بجميعها الى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة والصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات سئل الامام تيمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات وتركه ميراثي ولفلان وسمى عددا للورثة الا أنه لم يبين حصته فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا ال الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان يبين حصته ولم يبين عددا للورثة بان قال مات أبي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوى وحقي منه كذا واطالبت به بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

جلد انسان * (نوازل) * شا كه شوكة أو ابرة فاخرجهما وظهر دم ولم يسئل نقض وفي الجامع الصغير لم ينعذر الدم عن الورثة رأسه لكنه علا وصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى والنقض اقيس لان مزايلته عن مخرجه سيلان * خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروج * تصعد الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من انفه أو اذنه أو دخل الماء مخرجه ولا دم ولا صديقه ثم خرج منه لا ينقض * اذا زال الاشكال عن الخبي

فالفرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسلم * كل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بابه وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده تعتبر البسلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو واضح الروايتين * وفي الاصبع أيضا احشاذ كرهه وودبره ولو لا مخرجا فعن الثاني انه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل الحشوا لا ينقض وان خارجه نقض * خرجت القطننة وعالها بلل لا يعيد ما صلى لاحتمال الحدوث * ان ابتل الكرسف يتظر ان في الشفة فخرجت البسلة من الحلقوم وتوضأت وان في الحلقوم لا (١٣) وضعت كرسفا في الداخل وعلقها

خيط في الخارج ان كان قوي يمكنه اخراج الكرسف ففي حكم الخارج والا لا * حلق الحشوة أو رأسه أو شاربيه أو قلم أظافره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب اصرار الماء أيضا (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذلك الموضع وان كان يعرض كثيرا لم يمتد كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض اعضائه والشك في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حدثه ولا يتحرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر دخوله الخلاه لا الحدث بل شك فيه توضأ لانه دليل الحدث غالبا * وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك انه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لان أخذ الماء والخلاه دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضوا لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل * رأى البله بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يمتد اليه وينضم فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عهده عن

الورثة كذا في الذخيرة اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الاسلام الاوزجندی أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث * لو ادعى عينا في يد انسان (٢) أنه له لما أن صاحب اليد أقربه له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه الى عليه ألف درهم لما أنه أقربه له أو قال ابتداء هذا الرجل أقر أن هذا العين لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزنة المفتين نقل عن الذخيرة * ذكر الصداق في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعي لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء لي فله بالتسليم الى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية * اجعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقربه المدعي عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو أنكر هل يحلف على اقراره الفتوى على أنه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العبادية * وكما لا تصح دعوى المدعي بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار كذا في خزنة المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا أنه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أقر أنه لا حق له على المدعي عليه أو أقام بينة أن المدعي أقر أن هذا الملك هذا المدعي عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية

(الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الاستخلاف والنكول) الاستخلاف يحتاج الى معرفة اليمين ونفسه يرها وركنها وشرطها وحكمها (أما تفسيرها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة هم ما أن يتقوى الخالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعي للحال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر (وأما شرطها) فانكار المنكر (وأما حكمها) فانهقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك اذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا شك لرجل في ما يدعي عليه فينبغي له أن يرضى خصمه ولا يجعل بينه وبينه وبصلحه وان كان في شبهة يتظر ان كان أكبر رأيه أن دعواه حق فلا يسمع أن يحلف وان كان أكبر رأيه أن دعواه باطلة يسمع أن يحلف هكذا في محيط السير خسي (٣) الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العبادية * فان صححت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان أقر أو أنكر فبرهن المدعي قضى عليه والا حلف بطله كذا في كنز الدقائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء خاف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السير خسي * لو حلف بطلب المدعي عليه بين يدي القاضي من غير استخلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستخلف القاضي الخصم قبل أن يسأل

(١) اذا ادعى دارا ميراثا عن أبيه ولم يذكر اسمها ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الاقرار (٣) مطلب الاستخلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطلب في الأشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

الوضوء أو علم انه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم افاق ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتفاضه بتعمد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتفاض بالنوم فيه * وضع رأسه على ركبته ونام قبل يقض وابن المبارك لا * ألحق بطنه بفخذ بطل عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى * نام قاعدا فسقط واتبعه قبل وصول جنبه الارض او عنده بلا فصل لا وعن الثاني النقض مطاوعا عن محمد رحمه الله تعالى ان اتبعه قبل زوال المقعد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا ولا التوى على القول الاول وقيل المعتمد القول الاخير

ولو كان تارة يزول من الأرض وطورا لا يظهر انه لا يكون - ثم نأقوله شمس الأئمة وان نام واضعا يده على الأرض وانتبه فلم يصل جنبه الى الأرض لا يتصل * نام المريض فاعدا مستندا الى رجل والصحيح الى جدار أو سارية بحيث لو ازيل لسقط فالطحاوي على انه ينقض وفي الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على الأرض * نام على السرج أو المحمل راكبا لا اذا اضطجع * أدلى رجله في التنوير ونام فاعدا على شطه بطل * نام في حجة تلاثة أو شكر وكانت على وجه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألقى بطنه بفخذه لا ينقض عندهم وأعنده حدوث النوم

في الصلاة ليس يحدث في الأحوال كلها الا ان يكون مضطجعا أو متكئا والمريض اذا صلى مستلقيا فنام نفسه صدقته لفساد الوضوء * القهقهة ناقض وهو ما يكون مسموعا لغيره بدت نواجذه ام لا وقال الامام الطحاوي اذا بدت نواجذه وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويطل التيمم * أنكر وضوء الصلاة كفر ولغيرها الا لانه ليس بعبادة مقصودة * يخرج القبح من طرف الجراحة وبقية أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر يجوز الوضوء * جعل الشحم في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان اضره جاز والا وان خرزه جاز مطلقا * ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو دود لم يصل الماء تحته يجوز ولو قراد لا كنية الاستنجاء بالماء ان يجلس أفرج ما يكون ويرخي نفسه ويستنجي بوسط الاصابع وكذلك هي ولو بين خفين يطهران بطهارة موضع الاستنجاء كاللؤلؤ بطهارة البئر وكذا الوعل على لوح الماء

المدعى ذلك أحدها الشفع اذا طلب من القاضي أن يقضى بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحلفه الثاني الأكبر اذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفه بالله لقد - داخترت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب الزوج الثالث المشتري اذا أراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منه - ذرايته الرابع المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما أعطاك نفقة منك - حين خرج ويجب أن تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهب ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طاب الخضم هكذا في الخلاصة والوجه - بل لا يكره أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما سألته وفيت دينك من المدون الميت ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شياً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في الخلاصة (٢) * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينه فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثابتة المستحق للبيع بالبينه المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الا بق مع البينة بالله أنه باق على ملكك الى الآن لم يخرج يبيع ولا هبه كذا في الجزر الرائق * واذا قال المدعى لي عليه شهود حضور في المصرو طلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لثلاث غيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدارين حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا أو قال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أميناً من أمنائه الى محله الشهود الذين سماهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كانت له بينة حاضرة في المصركذا في المحيط * واذا نكل المدعى عليه عن البين قضي بالمال للمدعى على المدعى عليه بسبب النكول عنه - ثم لا يبدأ أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا ترد البين على المدعى كذا في الهداية * وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضي عليه بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاص زيادة الاحتياط والمبالغة في بلاء العذر فأما المذهب فهو أنه لو قضي بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى كذا في الهداية * ولو عرض عليه البين ثلاث مرات فأبى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويستترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو أن القاضي عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل

يطهران الاوح بطهارته وما يصيب الثوب من ماء الثلاث فغليظة ومن الرابع فكالاستعمل على الخلاف * وان نفذ من عرض المياه الثلاث الى باطن الخلف أو المكعب يطهران الظاهر بطهارة المقعر لا بطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شطنه لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار * ولو شلت يده مسح ذراعيه مع المرفقين على الأرض والوجه على الجدار ويصلي (الرابع في المسح) لا يجوز المسح بأصبع أو أصبعين وان بلغ الربع الا بالاهام والسبابة مفتوحين لان بينهما ما قدر اصبع ولا بين

ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخف خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد أو أحس في كل ماء جاز ولو باصبع يجوانها الأربع لا ولو بأصبع يجوز في الصحيح متقاطر كان الماء أولاً * مسح الرأس يبل اللحية لا يجوز وبه مغسول بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية يجوز * مسحت على الخماران نفذت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل يجوز ولكن ان ارسلت الذوائب اعادت المسح * مسحت (١٥) على الخضاب ان اختلطت البسلة بالخضاب حتى خرجت عن

كونها ماء مطلقاً لم يجز * المسح على شعر تحتها بعض الرأس يصح وان لم يكن تحتها رأس كالمسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقيقة والجبهة لا * والفتوى على ان مسح اكثر الجبيرة عند من فرضه يكتفي * ما مسح العصابة بدلها باخرى ان أعاد المسح فحسن وان لم يعد جاز ثم ان اضر محل الجبيرة وغسل ماتحتها مسح على الخرقعة وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقعة الملاقية للجراحة لان المسح ضرورى فيقدر بقدرها * تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومثله المقتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تسترهما العصابة فرض * على ذراعه جبائر غسسه في الماء للمسح لم يجوز أو فسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالأود دخل رأسه للمسح * ترك الجنب المضمضة والاستنشاق وليس الخلف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه الميمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب ككل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه الميمين مرتين استهلته ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى تنكّل ثلاثة ويستقبل عليه الميمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستهال كذا في فتاوى قاضيان * ثم ان النكول قد يكون حقيقياً كقوله لا أحلف وقد يكون حكياً بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس أو صم أو كذا في الكفاي * ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلمه القاضي بشي لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيل حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تنفعه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه الميمين ثلاثاً فيقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقول أو لا أنكر لا يحلفه ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكراً كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم أنه أخرس يأمره أن يجيب بالإشارة ويعمل بأشارته فان أشار بالافرار ثم الاقرار وان أشار بالنكول كذا في الذخيرة * وان ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها وانكرت المرأة ذلك وأدعت المرأة النكاح وانكرت الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة أنه كان راجعاً في العدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكرت الزوج أو ادعى الزوج بعد مدة فضايدة الا بلاء أنه كان فاء اليها في المدة وانكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وانكرت الزوج أو ادعى الزوج على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولد له أو ادعت المرأة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً وقدمات الولد وأنهم أم ولد له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف المتكفي في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف وإذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين * وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فيمنبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل تصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي نحر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قوله ما وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعناً يحلفه وبأخذ بقوله ما فان كان مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكفاي * قال في الينابيع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وبجده الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فزقت بينكما هكذا روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل لا يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الزهاج * ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكر النكاح فله يطلق في لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكره الاسلام على البرزوى يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأت طالق كذا في المحيط * وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أو أريد أن أختها أو أريد أن أختها أو أريد أن أختها أو أريد أن أختها

وأخذت نزع الخلف ولا يمسح وقبل الحدث تمضمض لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا ينزع ويمسح * مسح نية التعليم لا الطهارة صح وضع الكف أو بعض الاصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليد * نسي المسح ومشي في الماء أو في الكلالا المبتل بالمطر فابتل مقدار ما يلزم مسحه من الخلف جاز وان ابتل بالطل فالاصح الجواز لانه ماء وقيل لانه نفس دابة في البحر * استنجنى بعد تمام الوضوء على وجه السنة لا يمسح ولو لا على وجهها مسح ويجوز المسح على اليد التركية في الصحيح * الخلف اذا كان صلباً لا بد منه الرجل حال المشي يجوز وان

بدت في حال غير المشي لالانه المعتبر ولو بدار رأس الانامل لا غير قال السرخسي لا يسمع في الاصح وقال الامام الحلواني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوي كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب لعمدة الخف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكر اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح * تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج الامر ولم يعلم كم بينه وبين الماء ان علم (١٦) بقوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم * ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد * ضرب الخيمة على بئر مندرس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها * منعه عن الوضوء بوعيد وصلى بالتيمم اعاد * وليس عليه طلب الدلو من الرفيق وان وعد الاعطاء يستحب له الانتظار لان خاف الفوت وقالا ينتظر وان خاف فوت الوقت * شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثير ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا * ولو وعد كافر اعطاء بعضي وبسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا لا * الموضوع في القفلة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب * محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يكتفي لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البديل له * معه ماء زمزم يتوضأ به وان أراد الطيلة خاطئة بما ورد غالب حتى يكون ماء مقيدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبهه الفدية على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيسه موضع القطع * ومن اراده وضع يديه على الارض شديد اليدخل التراب بين اصابعه وتنفضه مرة ان قل التراب ومرة ان اكثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج أختها أو أربع نسائها هكذا في البدائع * وانما يستخلف في النسب المجرى عندهم اذا كان ثبت باقراره كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقر بما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواه * ويصح اقرار المرأة بأربعة بالالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو بشبهه بولادة الولد هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعى هذه الاشياء مالا اذا ادعى ما لا بدعى هذه الاشياء كالمراة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بالاخلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا قال المدعي أنا أخو المدعي عليه لايه وان أباه - مامات وترك مالا في يده هذا المدعي عليه أو ادعى حجرا بأن قال هذا الصغير الذي التقطه أخى ولى ولاية الحجر عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعي وهو من أنا أخو المدعي عليه فافترض لي عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أراد الازواج الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعي عليه على ما يدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا بالنسب هكذا في الكافي * أما الحدود فاجمعوا أنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه فذمها وأرادت استخلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج * ذكر الصدوق الشهد بدرجته الله تعالى أن الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد أنه قد زنى ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى عن كاهو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقبي عبدك هكذا في فتاوى قاضيان * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو اطعمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجب التعزير أو أراد تخليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل بقضى عليه بالتعزير ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في الخيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فحججه استخلف بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فيما كذا في الهداية

(الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف) * من توجهت عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي * ان أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * ويغلق بذكر أوصافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وله أن يزيد في التغليظ على هذا وله أن ينقص منه لأنه محتاط فلا يذكر رابط الوأوكية لا يكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلق فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى

ويمسح باليمين على اليسرى وباليمنى ولو مسح بكل السكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات * ويجب المدعي نزع الخاتم وتحميل الاصابع والنية وتجوز نية التطهير لانه يرفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استباحة الصلاة ولا يشترط تعيين الخاتمة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الخبث الوضوء مجاز * وان وجد ماء يكتفي بغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أى صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن ظهر أو منه أو لبس أو لدخول المسجد أو خروجه أو لدفن أو لزيارة

فبر أولادان أولاد قامة لا يجوز ان يصل به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز * بجسده نجس ما لم يجرد المزيل مسحه بالتراب لانه يقلل كما في الاستحسان لم يسحه وصلى جازي وجود الماء * ولورث الماء على الارض وفيها دية يجوز التيمم وبكل ما هو من جنس الارض يجوز التيمم مثبأ وألا ولو حرجا عليه غبار أو لا مغسول أو لا مدقوق أو لا وقال محمد رحمه الله تعالى الحجر لومدقوقا وعليه غبار جازو الا لا بالطين بل يطلع به جسده ليحف فاذا حفر تيمم به ومع هذا التيمم به فعلى (١٧) هذا الخلاف والخرف ايضا على الخلاف الا اذا جعل فيه شئ من الادوية

وكذا الغضارة اذا طلى وجهها بالصبغ لا يجوز به التيمم وان لم يطل جاز كالارض التي نذيت وعلى هذا فهر الخياط وهو حجر يداس به الثياب ان لم يصبغ يجوز عندهما بناء على عدم اشتراط الالتصاق وبالبح الماء لا يجوز وبالجبل لا عند الامام الخوافي والعامة على الجواز وفا قال عليه غبار ولا فعلى الخلاف والجواز اصح والتيمم غرض تيمم به آخر يجوز لانه لم يرفع مستعمل الاول الشرط في تحققه صنع منه خاص في وصول التراب الى محله بالنية وان عدما أو احدثه مالا ذر على المحل التراب فاصابه غباره أو ادخل المحل في مشار الغبار فوصل بتحرك المحل جاز لان وقف في المهب فمشار الغبار على المحل بنفسه الا ان يسبح بهذا الغبار المحل * ويجوز التيمم في السفر لجسده التلاوة لافي الحضرة الضرية ليست من التيمم وقال السيد ابو شعاع منه حتى لو ضرب يده فحدث قبل الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخير والصالح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتهمة اكتفى به كراسم الله وخدمه وان كان على خلاف ذلك غلطه وبه ضمهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلط عليه وان كان حقيرا يكتفى به كراسم الله وعنده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة وان أراد التغليب على اليهودى يحلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليب على النصراني يحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى معصية معين بان يقول بالله الذي أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليباً بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوس بالله الذي خلق النار هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الاصل ومثله في الهداية وكثيرا لدقائق * وليس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك في الظاهر الا أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذكر النار عند الميمين كذا في المبسوط * وغيرهم من أهل الشريعة يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوزن والصنم كذا في محيط السرخسي * ولا يحلفون في سيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليب الميمين على المسلم برمان ولا مكان كذا في الكافي * استخلاف الاخرس أن يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه أي نعم ولا يستحلفه بالله (١) ما لهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعى آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا محيمين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس أصم والقاضي يعرفه أنه أصم فان القاضي يكتب له ويأمره أن يجيب بالكلمة وان كان لا يعرف الكلمة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الاخرس كذا في الذخيرة * اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وكذا اذا ادعاه ملكاً أو حقاً في عين حاضرة مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شئ منه يجمع بين الكل والبعض احتياطاً كذا في المحيط * وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما أودعتك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن فيما سوى الوديعه يحلفه بالله ما له عليك ولا قبلك المال الذي يدعى ولا شئ منه وفي الوديعه يحلفه بالله ليس في يده هذه الوديعه التي يدعى ولا شئ منه ولا له قبلك حق منه لان المدعى لو كان استلم الوديعه أو دل سارقاً عليها لا تكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان * ثم التحلف على الحاصل هو الاصل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرتفع برفع وإذا كان فيسه ترك النظر للمدعى فيثبت يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى بمبتوتة نفقة الزوج من لا يراها أو ادعى شفعة بالجوار والمشتري عن لا يراها بان كان شافعياً كذا في الكافي * وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لانه اذا قال نعم يكون اقراراً لا يميناً كما في الشرع بلاية اه

(٣ - فتاوى رابع) كالواخذ كفاً من ماء فحدث فرق السيدان الواجب في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل فكانت منه قلنا التحصيل شرط فلا يتأهيه الحدث كالواحد حرم مجامع (السادس في ازالة الحقيقة) طرف من ثوب تجس ونسوى وتحري فغسل طرفاً صلى به في المختار ولو تبدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول * اختصت بجنات نجس فغسلتها فادام الماء يخرج ملوفاً لا يظهر وان خرج بلالون طهر لانه أقصى ما في الوضوء واذا زال العين مرة يظهر وقال الققية ابو جعفر يغسل بعده مرة أو مرتين * غسل ثوباً في اجانة ثلاثاً يظهر

ان عصر في كل مرة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد
الافراد اياه كباطن الفم والانف ، عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبلة والثوب
طاهر والا فالكل نجس * خف بطانة من كبراس دخل من خرقة ماء نجس فغسل الخف ودلكه بماء الخف وأراقه ولم يعصر الكبراس
ظهر كاللبساط النجس * جعل في الماء وترك (١٨) ليلة وجرى عليه الماء طهر * الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل نجس تحتها يغسل

تعالى أن المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال وان ادعى ما لا يسبب يحلف على المال بذلك السبب
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اعتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الا أن يعرض المدعي عليه
للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند
الدعوى بأن رده أو أبرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فثبتت بحلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ
وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي ان أنكر المدعي عليه الاستقراض
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال
المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليه
ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقوال عندى وعلمه
أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان سبب الارتفاع برفع رافع فالحليف على
السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامه والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه ما
بالردة والحقا وعليه بنقض العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء
فان ذكره الثمن يحلف المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف
بالله ما بعثت كذا في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى
أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة فيما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه
الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة اليه بهذا البيع
الذي يدعي سواء عرض المدعي عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * وان لم
يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا
في الفصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف
المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك
ولا الثمن الذي سمعته عليك كذا في محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والثمن جميعا كذا في دعوى
الشراء كذا في الفصول العمادية * ويستحلف في النكاح ما بينك وبين النكاح قائم في الحال هكذا في الهداية
* اذا ادعت النكاح والصدوق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا
النكاح الذي تدعي ولا لها عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا
الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان * ادعت على زوجها تطليقة
رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن
منك الساعة واحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقته البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعي
ولا يحلف ما طلقته ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا ادعت المرأة ذلك ولكن شهد عند
القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حتى الشرع فكان على القاضي
الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سأله الطلاق فقال لها امرأتك بيدك فاخترت
بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف

ثلاثا ويحلف في كل مرة
وقبل يغسل ثلاثا حتى
ينقطع التقاطر في كل مرة
وهذا أصح والاول أحوط
* الاجر اذا نجس ان عبقا
يغسل ثلاثا بدفعه وان
جديدا يغسل ثلاثا ويحلف
في كل مرة * انزل الخنب
وصب الماء على نفسه أو
صب على الازار النجس طهر
الازار وان لم يعصر الامام
الحلواني في بدنه أو ثوبه
نجاسة فاكثر صب الماء عليه
طهر بلا ذلك وعصر اللبن
الغير المفروش لا يطهر
بالخفاف والمفروش يطهر
لان المفروش في حكم الارض
واذا رفع عن الفرش هل
يعود نجسا فيه روايتان
* جعل الخمر في كوز جديد
يجعل فيه الماء ثلاث مرات
ولترك في كل ساعة يطهر
وعند محمد لا يطهر أبدا
* نجس الحصى اليابس يغسل
وبذلك حتى يلبس ولورطبا
يجرى عليه الماء حتى يتوهم
الزوال ولوجديدا يغسل
ثلاثا ويحلف في كل مرة
وعند محمد لا بد ذلك واذا
كان من القصب يطهر
بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى
شيء آخر لعدم التداعيل

وكذا شرآك النعل وفي الفتاوى البردي اذا نجس ابتداء يغسل ثلاثا ويحلف في كل مرة ويعصر وعند محمد لا يطهر أبدا ويحلف
وكذا النعل الجديد وحدا الخفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس * واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بخرقه كل
ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترآك حتى ينشف وان صلبة متخدرة خفيفة من أسفلها يتخذ الماء إليها طمها
بعدوان صلبة مستوية فيقلب الاعلى أسفل * فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحتها ولا يجوز وان منع الرائحة

جاءه فأرته وقعت في دن نشاسته وماتت بعد تنهيه أمر النشاسته يغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقت بعد نوم وتنهيه وهي فيه لا يظهر أبدا كالحنطة وتورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذر الخس وعلى قياص قول الثاني تغسل ثلاثا وتجفف كل مرة واللحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا * ولو كان في بطن الحمل المشوي بعره فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء الطاهر ثلاثا وتجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيطفو الدهن فيرفع ثلاث مرات فيطهر وكذلك العسل

والدبس يموت فيه فأرة يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود في كل مرة الى ما كان عليه في الاول لكن يخرج من حيز لا يتقاع * بعرة فأرة وقعت في حنطة فطحنت به يابو كل الا اذا ظهر التغير * خرج من الخبز بعر صاب صمغ برى البعر ويؤكل الخبز * دبغ الجلب بالماء النجس يغسل بالطاهر والمشراب عفوى ويجوز بيعه بالبيان ولو بلا بيان خير المشتري * أصاب لعاب الكلب عنق فدا طهر بالغسل ثلاثا وان يبس العنقود * دعى رجله في دوس العنب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس وان ظهر ينجس * المني اذا نفذ الى الطاق الثاني من الثوب فمرك الاول يغسل الثاني وقال الامام ظهير الدين نفذ المني من الظهارة الى البطانة طهرنا بالفرق في الصحيح وقيل منه الرقعة لا يظهر بالفرق واذا تقدم مذى لا يظهر بالفرق أيضا * وعن الثاني ألقي التراب على بول أصاب الخلف طهر بالمسح

ويحلف على السبب ويحط فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرا يدها منه ذاك آخر تزوج تزوجتها بعد سؤالها الطلاق ولا علمت اني اختارت نفسي ما بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان أقرب بالامر وانكر اختيارها انفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم اني اختارت نفسي في مجلس الامر الذي ادعت وان أقرب بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت أمرا أمرك * هذه بيدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها أنه أتى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بيننا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعة الاشهر فيحلف اني ابيست بياض منه ولا يمنعت فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا أفرك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن البين أبانها منه بتطليقة نظر الهاوان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان أقرب الزوج بالابلاء فادعى أنه فاء اليها في المدة وانكرت هي التي في المدة فاقول قولها مع البين وتحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعى ولا تحلف بالله لم يفي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال استخلف بالله أنه لم يفي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والا حوط على قوله أن يراد في البين فتحلف بالله أنه لم يفي اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اخلفت من زوجها ابهرها بوجدها الزوج فاقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد البين أن أقرب البين والدخول جميعا فقد أقرب بالطلاق وان أنكر البين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك ثلاث تطليقات كما ادعته وان أقرب البين وانكر الدخول بعد البين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقرب بالدخول في ذلك الزمان وانكر البين يحلف بالله ما خلقت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك على هذا العتاق اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف بعقده أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستخلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثا بهذه البين التي ادعت ولا هذه الامة حرمة ما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصافي * لو ادعى أني أودعت عندك كذا فقال أودعت مع فلان آخر فلا ردكاه اليك يحلف المدعي عليه بالله ان رد السك ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين * غضب جارية وغيها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجي بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة للضرورة وان لم تكن للمالك يمينه بحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهم ما ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينها جارية في هذه الدار قائمة أو مزارعة في هذه الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي اذاع به هذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعي أجرة الدار (١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بمضي المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة على أن يفي اليها أو يفارقها اه بحرأوى

لانه كالمسجد والمسجد الرطب على الخلف يطهر بالفرق في الصحيح * سيف أو سكين أصابه بول فسهجه بالتراب لا يطهر وان دما بان ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال الا ترطهر ولم يذ كر قاضيخان خلافا في الظهارة وفي بعض الروايات لا يطهر * قاء على ثدي أمه ومعه مرارا وشرب الخمر وردد البراق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدر من البراق طهر والا لا * شرب خمر او نام فسال من فيه ان لم يظهر عين الخمر ولا نأحت فهو طاهر عندهما * حديثا صا نته فحجاسة فادخل في النار قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم

وإذا موه الحديدة نجس لا يظهر عند محمد وعند الثاني يوم الماء الطاهر ثلاثا لو يرد في كل مرة * التور المسح إذا مسحت بخرقة نجسة مبتلة أن أكلت حرارة النار به الماء قبل الصاق الخبز بالنور لا نجس ولا في نجس * اتخذ من الطين النجس كوزا أو قدرا أو طنج طهر * الآخر المقروش حكمه حكم الأرض يطهر بالحفاف وإن كان ينقل من مكان إلى مكان آخر لا يطهر بالحفاف لكن إذا وصلت النجاسة إلى جانبه تجاوز الصلاة على الجانب الآخر (٣٠) * والكلا المتصل بالأرض كالارض فإن قطع لزم الغسل * والجص كالارض لا اتصاله بها وكذا الحصى بخلاف اللبن

الموضوع عليها * جف الأرض النجس أو فرك المني من الثوب أوحت النجس من الخف ثم أصاب الماء هؤلاء المختار أنه لا نجس * خاية ممثلة بالعصير غلا واشتد وصار خروا وانتقص فخلل لا خفاء أن ما يوازيها الخلل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي أنه لا يطهر إلا بالغسل * وقعت كوز من خر في دن من خسل طهر من ساعته إذا لم يظهر أثر الخريفه * ولو وقع كوز الخسل في دن من خر لا يساح قبل مضي زمان يعلم أنه صار خلا * فأرة وقعت في خر ثم صار خلا إن أخرجت من ساعته أو قبل التخلل يساح الخلل وإن تفسخت فيها * وقعت الفأرة في العصير وتخمثر ثم تخلل لا يطهر * وقع البول في الخمر ثم تخلل لا يطهر * ندف الفطن المخلوج النجس إن كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وإن قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالكدس النجس بعضه

و محمد المدعي عليه يستعافه القاضي بالله ماله قبل ذلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى أنه أجره منك قالوا وإن شاء القاضي حلفه بالله ماله قبل ذلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه أو من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بجمال أو بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه إذا ادعى كفاة صحيحة متجزة أو معلقة بشرط متعارف وذكر أن الكفالة بانه أو ذكر اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفاة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف وإذا حلفه يحلفه بالله ماله قبل ذلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفاة أخرى وكذا إذا كانت كفاة تعرض يحلفه بالله ماله قبل ذلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبل ذلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العمادية * لو أن رجلا ادعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري وإن شفعه به داري وأراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي ماها وحدها كذا وكذا ولا شيئا منها وإن أقر المدعي عليه بالشراء والجوار إلا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع البين وإذا كان القول قول الشفيع مع البين إذا طلب المشتري من القاضي عين الشفيع فإن القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها وأشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين أو الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف * ولكن هذا انما يستقيم إذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملا من الناس أما إذا لم يكن عنده من يشهد لم تطل شفعته بترك الشاهد الحال فإذا أقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء أو خرجت إلى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتعاقدين أو الدار وأشهدت على ذلك وإذا ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر لئلا وإنه طلب الشفعة وأشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك إلا في الوقت الذي تدعى وقد طلبت الشفعة وأشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط * والخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فإن قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع البين وإن قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج إلى إقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا إذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف إقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا كذا في الفصول العمادية * وإن ادعى على رجل أنه كسر أربقاله من الفضة وأحضر الأبريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأنفسده إن أقر المدعي عليه بذلك بخبر صاحب الأبريق والطعام إن شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وإن شاء دفع له الأبريق والطعام وضمنه قيمة الأبريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فإن أنكر المدعي عليه حلفه القاضي على قيمة الأبريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدعي إن هذا المدعي عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فإن القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب إلى القاضي معه وأراد استحلافه فإن القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لأن من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيرا ومن الخرق

يقسم بين رجلين أو يساع البعض أو يغسل شيء منه أو يوثق كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما يثبت يحكم على كل بالشك * أحرق السرقين حتى صار رمادا أو صار الخنزير ملحاطه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى حتى صح كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد * أصاب الثوب من انتفاض الكلب إن دخل الماء وابتل فاصابه منه فهو نجس وإن من مطر لا إن في الأول أصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على أنه نجس المين وذكر في البيوع والذبايح أن لحمه يطهر بلذ كانه يجوز بيعه

قال في التجسس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جلد يطهر بالدباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذلك (السابع في القبس) طير
الماء مات فيه لا يفسد عند الامام وفي غيره يفسد بالتفريق وعليه الفتوى * الجراد والبعوض أو البرغوث اذا مات في شيء لا يفسده والماء
ما اذا استخرج منه مات من ساعته * الدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينحس وكذا دودة كل حيوان
ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٢١)

للضرورة أو الاثر فانه كان يرى
في برمة عائشة رضي الله عنها
صفرة دم العنق والدم الخارج
من الكبد لومون غيره فنجس
وان منه فطاهر وكذا الدم
الخارج من اللحم المهزول
عند القطع ان منه فطاهر
والافلاو وكذا دم مطلق اللحم
ودم القلب قال القاضي
الكبد والطحال طاهران
قبل الغسل حتى لو طلي به
وجه الخف وصلى فيه جاز
* الكافر اذا وقع بعد
الموت قبل الغسل في الماء
نجسه والمسلم قبل الغسل
والكافر بعده لا الصبي الذي
لم يستهل لا تجوز الصلاة مع
جله غسل أم لا والذي استهل
قبل الغسل كذلك وبعده
طاهر * جلد الانسان وقع في
الماء القليل ان أقل من قدر
ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر
أو أكثر أفسده والظفر
لا يفسد لانه عصب * صلى
ومعه حيوان حتى يجوز
التوضي بسوره كالفارة يجوز
وأساء وان كان سوره نجسا
يكره وكذا لا يجوز وفي النصاب
ان كان الجرهم مسدودا فلم
يجوز مرارة كل شيء كبوله
* الخارج من بدن الانسان
على نوعين طاهر كالعرق

ما ثبت الخيار ان شاء أخذ الثوب وضمنه النقصان وان شاترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو أن يكون
الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى أوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم مخرقا
فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ
وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا جفا المدعى فقال ان هذا خرق فوالى فان
القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان
الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على
مادعاء المدعى مفسرا نظر المدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه - هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف
للصدر الشهيدي * وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو أن رجلا ادعى انه دهم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط
وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم
ولاشئ منها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا كرا لخصاف * وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى
ينبغي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على
رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فقا عين عبده قدمه من غير ذلك أو عين دابة له أو جنى على شيء من ماله
فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحضور فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل
ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل
اضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا
أو أجرى على سطحه ماء أو فى داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائطه بابا أو بنى على حائطه بناء أو ادعى انه رمى
التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب
الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر
الحدود وموضعها فاذا صححت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو
المدعى فقد قدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعت لا أعبد
وان صاحب الحائط ينعني عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يجمع وتصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وان
له حتى وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك رين غلط الخشبة وخفتها فاذا صححت الدعوى وأنكر
المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا
في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجبه فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى
رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضر ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها
ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على
السبب كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى مسبل ماء أو طر يلقى في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله
هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل
ابن له عمدا أو عبدا أو وليا لا تتوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عمدا أو قطع
يد ابن له صغيرا عمدا أو ادعى شجة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه في
كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

والنخامة واللبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب خروجه الوضوء والغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال
ما كوال اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه اختلف فيه قال محمد رحمه الله تعالى انه نجس وأما زرق ما يؤكل لحمه كاللحم
والعصفور فانه طاهر وخروجه لا يفسد وان مقدار ظفر وخروجه الدجاج والاوز ونجس وجميع الارواح نجس بلا خلاف بين علماءنا فيقيس النجاسة
ان لم يكن معه جلد طاهر وان كان الجلد أكثر من قدر الدرهم فلا وان ذبحت لان جلد طاهر لا يحتمل الدباغ وقيسها ما ينخلع عنها في موضع

سكناها المبيضة الرطبة أو السخلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابسة لا وعلى قول الامام طاهري في الحالين كما قال في الانفة الخارجة بعد موت السخلة * بول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل إن زاد على قدر الدرهم أفسده وهو الظاهر وخبر البط أن كان يعيش بين الناس ولا يطير فكله لجاج وإن كان يطير ولا يعيش بين الناس فكله لجماعة لا مكان التحرز في الاول دون الثاني لانه يذكر من الهواء ولو لم يكن معه الاسور الجارية فتوضأ وصلى (٣٣) ثم نيم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند

وجود الماء المذكور ولكنه يكبر استعماله عند وجود الماء المطاق * ما فهم الناس نجس عند الثاني طاهر عندهما بناء على مسئلة البالغ وعلى هذا يجوز الصلاة مع خرقه الخياط وإن كثر عندهما * احترقت العذرة في البيت أو كان الاصطبل حاراً أو كان بيت بالوعة وفي كل طابق أو كوزة معلق فترشح منه البخار أو كان على جدار الحمام نجاسة فترشح وأصاب الثوب إن لم يظهر أثر النجاسة لا يفسد الثوب * سطح عليه نجاسة أمطرت السماء عليه ووكف على الثوب إن كان السماء يطرح حال ما أصاب الثوب لا ينجس ولا ينجس * وقع عند الناس إن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطى فيقع فيه الفأرة ويلغى الكلب وهذا باطل لأن الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمال ولئن سلم فقد تغير بالكليّة وصار شيئاً آخر فيفتى بقول محمد رحمه الله تعالى حتى إن الدهن النجس لو جعل صابوناً طاهر (الثامن فيما يصيب الثوب) أن زاد على قدر الدرهم منع ولودرهما لا وأسا إن صلى

فلان ولادم ولبيه فلان ولا قبلات حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحاف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولّى هذا عمداً وفيما سوى القتل من القطع والشجّة ونحو ذلك يحاف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلات حق بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برى وإن نكل في القتل يفتى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب حتى يحاف أو يقر كذا في فتاوى قاضيان * وإن ادعى أنه قتل إنم خطأ أو ولياً له خطأ أو قطع يده خطأ أو شجّه خطأ أو ادعى عليه شيئاً يجب عليه فيه دية أو أورش استخافه بالله ما فلان عليك هـ هذا الحق الذي ادعى من هـ هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه وبسبب الدية والارث عند العيين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والخيانة التي يجب بها الارث فإنه يستخلف بالله ما قتلت ابن هذا فلاناً وفي الشجّة بالله ما شججت هذا هذه الشجّة وكل جنابة يجب بها الارث والدية عليه يستخلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وإن كانت دعوى الجنابة على العبد فإن كانت في النفس وكانت عداً فالخصم في ذلك العبد فيستخلف العبد وإن كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت اليين عليه ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * إن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرق هذا العين مني أو غصبت يستخلف على البتات وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى ديناً على ميت بحضور وارثه بسبب الاستهلال أو ادعى أن أبلك سرق هذا العين مني أو غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا مذهبن كذا في النخبة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الردعيب فإنه إذا ادعى المشتري أن العبد أتى ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فإنه يحلفه على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالمين العيوب والتحليف يرجع الى ماضيه بنفسه فيحلف على البتات ولأنه إنما يكون الحلف على فعل الغير على العلم إذا قال المنكر لا علم لي بذلك وأما إذا ادعى العلم فيحلف على البتات ألا يرى أن المودع إذا قال إن الوديعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن فإنه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استعقرت مني يحلف على البتات كذا في المحيط * لو أن رجلاً أقدم رجلاً الى القاضي فقال أن أباهذا توفي ولّى عليه ألف درهم فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فإن قال نعم سألته عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفى الدين من نصيبه وإن أنكره فأقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى بالدين ويستوفى من التركة لامن نصيب هذا الوارث وإن لم تكن له بينة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم وهو قول علماءنا بأن يحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على أيبك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الامر وإن نكل يستوفى الدين من نصيبه فإن قال لم يصل الى من ميراث أبي شيء أن صدقه المدعى فلا شيء له وإن كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال أبيه هذا المالف ولا شيء منها فإن نكل لزمه القضاء وإن حلف لا شيء عليه هذا إذا حلفه

به ولو أقل لا يكون مسيئاً والغسل افضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد البلد كذا اختار في اكثر الفتاوى وفيه نظر فإن البلدان على دراجعها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الطفر والعق وما خوذ من مسئلة الاستنجاء قال النخبي استنجوا ذكراً المقاء في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه إذا كانت النجاسة مقدار ظفري هذا لا تمنع فالذي يرضيه التعليل أن يقدر ما بالانقال أو بقعر الكف وبعض النقال اختار الاول في الكثيف والثاني في الرقيق وهو الاشبه * رعى عذرة في الماء فانتضج منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

أثر النجاسة وكذا الوضوء عليه من بول الحمار بول انتضخ مثل رؤس الأبر لا يضروه ولو على الخف ومسح جازلوا يساوعن مالك أن البعرة طاهرة
والأغصاء عما فيه البياض أولى تسكبا بقول من يرى * سفت الريح السرقين الخفاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء
نجس ان ظهر أثرها على الثوب أو الرجل نجس والا لا يعتبر الندوة في الصحيح وقال الامام الحلواني مرت الريح على النجاسة وأصاب
ثوبها بولا معلقة هنالك نجس * استنجى بالماء أو بتل السراويل بالماء أو العرق ثم فشا فعامة (٣٣) المشايخ على أنه لا نجس وقال الامام

الحلواني نجس * ولو كان
بالاجار ثم فشا وقد بتل
السراويل نجس في المختار
لوزاد على أدنى المانع * فراس
أصابه مقي وجف ثم عرق
فيه وأصاب جسده ان لم
يظهر أثر البلب في جسده
لا نجس وان ظهر فيه أثر
البلب لكثرة العرق نجس
* منى على الأرض أو على لبذ
نجس يابس لا يضروه ولو كان
رطبا والرجل يابس ان ظهرت
الرطوبة في قدميه نجس
* مشى في الطين أو أصابه
لا يجب في الحكم غسله ولو
صلى به جاز ما لم يمسس أثر
النجاسة والاحتياط في
الصلاة التي هي وجه دينه
ومفاتيح رزقه وأول ما يستل
عنه في الموقف وأول منزل
الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا
جل المصلي أولى من تركه في
زمانه دخل مرطبا وأصاب
رجله الأرواث جازت الصلاة
معه ما لم يفحش * بسط الثوب
على مكان نجس فاستل أو
لف الثوب الطاهر في الثوب
النجس فابتل ان بظهور الندوة
فلا عبرة به وان لم يعصر
يتقاطر منه ألمة النجسة
نجس والا لا * في المختار جعل
سرقينا في طين وطن به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على
الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا أراد أن يحلفه على الدين
أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على
الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامة محلف
مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين * هذا اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه
مات وأراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة
على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان
نكل لزمه * كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * رجل ادعى عن أبي يدي رجل وأراد
استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي عبرات وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك
أو لم يقروا لكن أقام المدعى عليه يمينه على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه
بأنه ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك
ولاً أقام المدعى عليه يمينه على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف
المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف
المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستخلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا أنه
وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل
العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما علمك تسليم هذا العين
الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي أنه مملوك مطلقا يحلف على البتات أيضا كذا في الذخيرة
* رجل في يديه عبد جاهر رجل وادعاه وأقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل
آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في
المحيط * رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها
منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن
يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا
ثم ينتقص المبيع بينهما بالهبة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه
بأنه ما تعلم ان بينهما شراء فأما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي
رحمه الله تعالى أنه قال نعم النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر
انما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على
ما مر كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتعريض في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين أمر بدفع المال الى
المرتهن فان ادعى الراهن هلاك الرهن وأنكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كان موضعا الرهن
على يدي عدل واختلاف في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العبادية * أودع دابة عند رجل
فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها او قال المودع لابل هلكت قبل
التزول فالقول قول المودع مع عينه ثم كيف يستخلف المودع قال والخلف على العلم بالله ما تعلم أنها

وجف ثم ألقي عليه من ديار رطبا لا نجس * الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والاخر نجسا اختلط وجعل لاطينا اختيار الفقيه أبو الوليد
ان العبرة للنجس ترجيحاً للحرمة وقال محمد رحمه الله تعالى ابن سلام العبرة بالطاهر لانه صار شيئا آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه * وجد
في الجذبة مرة ان كان الجذبة معها فالجذبة نجس وان وقعت على الجذبة غسل الجذبة ثلاثا وبطهر * مشى الكلب على الثلج ان رطبا فنجس وان يابس
فهو طاهر ولو مشى على الرذغة والطين فوضع رجله على أثر رجله نجس رجله * الكلب اذا أخذ بالغصب ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ

بسنة فلا تصل رطوبة فقه وان لا على وجه الغضب يجب لوصول رطوبة لعابه * كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا ينحس لان من طبع الارض أكل النجاسة (التاسع في الحظر والاباحة) الذميمة اذا ارادت شرب الخمر لزوجها المسلم المنع كالمسئلة اذا ارادت أكل النوم أو البصل أو كل ما يتن القم فالزوج يحلف لان القبلة حقه وذلك يحلف به ولو يكرهه * اذا اراد الحنبل الاكل غسل يده وتغمضه والحائض أيضا ان ارادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تغمض اختلقوا * ويحلف للجنب شرب الماء قبل المضضة على وجه السنة وان لا على وجهها

لان لا يشرب الماء المستعمل وانه نجس * والتمسح بالماء بعد الوضوء والغسل لا بأس به * ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام اهن خاصة * غسل اليد بالحنالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء * في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا * وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمنقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كلما طال وبعد القلم يذفته ولا بأس بالاقامه ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

هالكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصاصهما من التجارة وقتا أو لم يوقتا فهذه الشركة جائزة فان قال أحدهما اشترت متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحالك أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يراد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات تحلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم تحلف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن توجه عليه اليمين ومن لا توجه ومن لا يحلف له الاقدام على اليمين ومن لا يحلف) رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عندهما اكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل أنه زوج أخته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العبادية * ادعى على آخر ما لا واقام اليمين فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * ولو قال المدعى عليه ٢ (ان شاهدا مقرر أمدا مست يمش از بن كواهي كه اين محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (ان شاهداين محدود را دعوى کرده است بر من پيش از بن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طالب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٤ (كه اين سو كنند راست خوردی) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذوالدهي لابني الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فشكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا اسمك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعنده ما لا يستحلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالنصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغيرا ناله أو غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لاجنبي سواء لا تسقط عنه اليمين فان حلف فشكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولده الصغير عنده من لا تسقط عنه اليمين

٢ هذا الشاهد جاء مقرر قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على هذا المحدود وقبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

لانه شارب الماء المستعمل وانه نجس * والتمسح بالماء بعد الوضوء والغسل لا بأس به * ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام اهن خاصة * غسل اليد بالحنالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء * في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا * وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبرك بالمنقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كلما طال وبعد القلم يذفته ولا بأس بالاقامه ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

(كتاب الصلاة) * ستة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أوقات الصلاة لا ينال ثواب الاذان لا يحلف أخذ الاجرة على الامامة والتأذين بالشروط فان علموا احتياجهما وجهوا في كل وقت شيئا فحسن ويحلف لانه مواساة * ليس

على النساء أذان ولا اقامة وان صلين بجماعة لان الاعلام فيما فيه اعلان ولا يليق بهن فان فعلن فاساة * ويكره للرجال أداء الصلاة يحلف بجماعة في مسجد بلا اعلامين لافي المغارة والكروم والبيوت فان علم بهما فحسن وان اقتصر على اعلام الشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلائهم وأسأله لانه لا اجتماع ولا اجتماع أكثر منهم ولا اقامة لاعلام الشروع فيها ولهم اليها حاجة * أصروا أهل مصر على تركه أمر روابه فان داموا عليه قولا بسلاح وعن الثاني أنهم يؤذون فقط * خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بجماعة فالبقية أيضا الجماعة لان الاول

لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها أو الجنب والمجنون والسكران ولا بعد أذان ثلاثة
المعتوه والقاعد والراكب في المصير * أذان المسافر راكبا لا يكره ولو إلى جهة القبلة ويكره أقامته * إذا لم يكن في المسجد المؤذن فالأفضل
أن يصلي بأذان وأقامة واحدة في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجماعة * ظن الأذان أقامة فحذره ثم علم قبل الفراغ
يستأنف * التخنخ عند الأذان والأقامة بدعة محدثة * دخل المسجد وهو يقيم بقعه ولا يقف (٣٥) قائما إلى وقت الشروع * أقامة غير المؤذن
بلا رضاه تكره والظاهر عدم

يخلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي وأذا بلغ الصغير فادعها تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان * ادعى
الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني هذا الطفل نسخ إقراره فان
قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما أنشأ فيه ما فانه لا يخلفه وان أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء
كان الاب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في الفصول العبادية * لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه
لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه
فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد
من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصوصتك مع الاول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة
على ذلك استخلف الاول فان حلف برئ عن خصوصته المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي * هذا اذا
أقر به الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استخلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقر به للغير
لا يصح إقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئا كذا في المحيط * في يده جارية يقول أو دعيتها فلان الغائب وبرهن
فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الأيداع منك وأتكره المدعي عليه يخلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في
الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له حق احضاره إلى باب القاضي
لانه لا توجه عليه البين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان
له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى
اذا أكره الصبي شيئا يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يخلف كالبالغ
وبه يأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يخلف ثم ان كان المال واجبا بسبب
الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك
يخلف فان خلف برئ وان نكل أو أقر به بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف مشايخنا في الدين
المؤجل والاصح أنه لا يخلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى
إلى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص لي بوص إلى فانه لا يستخلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى
الصانع على رجل أنه استصنع في كذا فانه لا يستخلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف
* رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع ففعلت
قالوا لا بين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي إلى
القاضي ولا بينة له فان كان الوصي وارثا يخلف وان لم يكن وارثا لا يخلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على
رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان
الفلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عارية في الصدق وأن الذي باسمه المال وكاني بقبض هذا
المال والخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب
حتى لو حضر الغائب وأتكره ذلك أخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان
* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه في فان القاضي يكلف المدعي أقامة البيعة على ما ادعى
من إقرار الرجل بالمال ومن تركه اياه بقبض ذلك المال والشرط أقامة البيعة على أنه وكيل فلان ليثبت
كونه خصما فان أقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان أقام البيعة على المال تقبل وبأخذ المدعي المال

التفصيل في نفي الكراهة *
ثواب الإقامة أن يزد من ثواب
الأذان * اذا بلغ إلى قوله قد
قامت خير بين الاتمام في مكانه
والمشي مقتديا كان أو اماما
* ينظر الإقامة ليدرك الناس
الجماعة يجوز ولو أخر بعد
الاجتماع لا الا اذا كان ذاعدا
شرير النقص مساويه
والامام كذلك * سمع الأذان
فعليه الاجابة ولو ضيفا
والاجابة بالقول لا بالقدم
ولو في المسجد لاجواب عليه
* سمع القارئ الأذان لا يترك
القراءة وقيل لو في المسجد
لا وان في بيته ترك * سمع من
كل جانب كفاه اجابة واحدة
والمستكلم في الفقه يجب
* سمع وهو عيشي فالأفضل ان
يقف للاجابة ليكون في
مكان واحد * صلى السنة بعد
الإقامة أو حضر الامام بعدها
لا يبعدها * سلم على الامام
أو المؤذن أو الخطيب رد في
نفسه وعن محمد رحمه الله
ثم إلى بعد الفراغ والامام
الثاني على أنه لا يرد أصلا
وهو الصحيح (الثاني في
مقدمتها وصفها) الادب
مافعله الشارع عليه السلام
مرة وتركه أخرى والسنة
ما واطب عليه عليه الصلاة

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال القرض والسنة لا كمال الواجب والادب لا كمال السنة * طأطأ رأسه في الركوع
جاز في الظاهر وعن الامام أنه لو كان قريبا إلى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا يبعد رآكعوا وكذا في الرفع من السجدة ان فصل جبهته عن
الارض جاز في الظاهر واختار شمس الأئمة أنه ان عد أقرب إلى السجود لا يجوز * ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الارض
ويستقر وتفسره ان لا تسفل بالتسفل وان بالغ كالتنبي أو الحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو حتى يحشروا أو الطنفسة يجوز وان كان

يمنع وجود الجحيم ولا يستقر كالدخن والجاورس والتلج الغير الملبد لا يجوز وان كان ملبدا يجوز والمجمل ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير * سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في صلاته جاز وان في غير صلاته أو ليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على فخذه نفسه لا لان الساجد ينبغي أن يكون غير المسجود ولو لم يجد فرجة في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو تعذر يكفيه (٣٦) الائمة وضع احدي قدميه فيها جاز في القيام على احدي رجله والمراد بوضع القدم هنا

وضع الاصابع وان وضع اصبعوا واحدة أو ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك احدي قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشير عند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمد وأطلق الحولاني والسرخسي بعدم الكراهة وصره الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو ويترضى عند ذكر العجاية ولا يقول رحيم الله تعالى ويكون منتهى بصره في القيام الى موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة انفيه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا يأنم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر أسهل لان منساه على اليسرى الاركان فكيف في الآداب * وكراه تغطية القدم فيها الا في الثأوب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وبأخذ الرسغ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع * وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسبغاني

ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء أو أنكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ما له من المدعي عليه وان لم تكن له ينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلف بالله ما لفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي ينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه لم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلف بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقام المدعي البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له ينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقرب بالوكالة صريحا أو في ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصير خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة البينة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال أصحابنا رحمه الله تعالى لو أن رجلا ادعى أن رجلا يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعي أنا أقيم البينة أن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان أقرب بشئ أمره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وأنكر الوكالة قال قوله كذا ههنا أو ما إذا أقرب بالمال وجد الوكالة فان أقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فهو بمنزلة تسليم المال اليه وان لم تكن له ينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفاعة فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلمه الشفاعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فالحلف لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو أقرب منه فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل * الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف وان أقرب الوكيل لزمه ذلك ويطلق حتى الرد * الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وان أقرب لزمه * الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون أن الموكل أبرأه عن الدين وطالب بين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقرب لزمه كذا في الخلاصة * اذا ادعى مسلم على ذمي خرابعينها ناضح واذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استهلالا لآخر لا يحلف كذا في خزانة المفتين * ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنه استهلت مني هذا المال وصرت مقربا بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستهلال يحلف على المال دون الاستهلال لان بالاستهلال يصير مقرا والاقراء حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي ينة والاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من ماله كذا وكذا بحكم

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فعليه الشركة وكل ما لا يفيد يكره فعليه فيها وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيها ونفض ثوبه * أعاد صلوات عمر قيل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلي العاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نفلا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترتيب أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكرهه وان كان لا يؤذيه فتركه أولى * صلى مشدودا للوسط

ففيه تشمير لعبادة به وان صلى مكشوف الرأس ان تهاون بأكبره وان تضرع لا * اذ البس شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه
والمختار انه لا يكره وتكره الصلاة الى وجه انسان والى ظهره فاعديتكم ان كان يخاف من اللغظ الغلط في القراءة كرهه والا لا * ولا بأس بترك
الستره ويأثم الممارن من يقر به لامن بعيد وحده قيل قدر صنفين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصف الاول ومقام الامام والمختار منتهى
بصره ان كان يصلي خاشعا ولو في المسجد لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل قدر خسين ذراعا (٢٧) وقيل قدر ما بين الصف الاول والحائط

الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعي الدفع والقبض ان كان المدعي عليه أنكر الشركة وكون
المال في يده أصلا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئا بجمكم الشركة لا يحلف المدعي
على القبض وان قال المدعي عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا
في الفصول العبادية * لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف
المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ايفاء الثمن وأنكر البائع فالحق في انما يحلفه
اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع
أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا لم أجب بالبينة على الايفاء فالحق في لا يجبر المشتري على أداء المال بل
يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما اذا قال شهودي غيب فيمضى عليه بالمال ولا يمهل كذا
في خزائن المفتين * ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رسائده أم) يقبل قوله مع اليمين ولو
حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (بفاقته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو غن المبيع
فقال ٤ (رسائده أم) لا يقبل قوله ويعتبر بين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل أن في كل موضع كان
المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة
بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول العبادية * لو أن رجلا ادعى على رجل أنه
استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكي وقد خذ في الرجوع ولا أدري
قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث
لا يحلفه القاضي الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره
وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الخواني الجهالة كما تمتع قبول البينة تمتع قبول
الاستحلاف أيضا الا اذا تمسم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى منزلا في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له
وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعي عليه انه وقف على جهة معاملة صاروقفا وعليه اليمين للمدعي ان
حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو أقام المدعي عليه البينة على أنه وقف على جهة
معلومة ولم يذكروا فقه لا تندفع عنه اليمين وصاروقفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو
وقف وأما اذا قال وقفته على جهة معلومة وأراد المدعي أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا
لهما ولو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في
الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوبا أو أقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال
المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن
مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب
منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف أن المغصوب منه

ترجمة

٢ وصلته ٣ ما وجدته ٤ وصلته

السجدة مختلف لانها تتأدى بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض * رأى في ثوبه
نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يصلي الافضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل
وان كان في آخر الوقت ولا يجد الماء يمتضي * والافضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها * ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير ولو
من روعة أو كافر فالطريق والافضل الارض * الصلاة في الجمال ان لم يكن فيه تمثيل ومكانها طاهر لا تتركه وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع

الخدام * نزل به ضيف وله ورد من النفل فان كان ينزل كثيرا فلوردا أفضل والا فالاشتغال بالضيف أفضل * لا بأس بتخفيف الصلاة اذا أتم الركوع والسجود فانه صلى الله عليه وسلم كان أخف الناس صلاة في تمام * يدافعه الاحتبان ويتغله عن الصلاة يقطع * شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاطب الرباء فانه بركة السابق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب * أمكنه النظر في العلم ثم أروا الصلاة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر في العلم ثم أروا ان كان له ذهن (٣٨) وفهم ويعرف الزيادة في نفسه فالنظر في العلم أفضل * الصلاة لارضاء المصوم لا تفيد بدل يصلي

لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يغف يؤخذ من حسناته يوم القيامة جاف في بعض الكتب انه يؤخذ لدا نقي ثواب سبعة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا لا يؤاخذ به في الفائدة حينئذ (نوع في السن) فاتته ركعة الفجر ان مع الفرض تقضى قبل الزوال وبعده الى يومين ولا يقضى غيرها وحدها وتبعها للفرض هل يقضى اختلاف فيه والظاهر عدم القضاء الا في سنة الفجر تبعا وبأني همافي أول الوقت يقرأ في الأولى قل يا أيها وفي الثانية الاخلاص * صلى بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعهم ما لان السنة تتأدى بنية النفل ولو نوى ركعتين نفلا على انه في الليل فاذا الفجر طالع قال ابن المبارك ينوب وعن الامام لا قال الامام الحلواني صلى أربعين نفلا على انه الليل فوق شفعه الاخير بعد الفجر فعذرهما وهو رواية عن الامام ينوب وبه يفتي فعلى هذا في الاول يقع ايضا أدرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر أو الثاني ترك السنة واقتدى * صلى السنة ثم اشتغل بالبيع أو الأكل

يخلف أن قيمة الثوب مائة (١) كذا في المحيط * البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استحلاف المشتري يصدق ويخاف استحسا فاعند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يخاف قياسا * وههنا خمس مسائل * (أحدها) هذه (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقرت بالبيع لكنني ما باعيت وطلب عيने (الثالثة) اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) اذا قال المديون أقرت بقبض الدين ولكنني ما قبضت (الخامسة) اذا قال الواهب أقرت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب عيـن الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الاخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضو في باب اليمين * رب الدين اذا أقر بقبض الدين من المديون وأشهد عليه ثم أنكر اقبض فأراد تخليف المديون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يخلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخلفه هكذا في المحيط * واذا أقر رجل أني وهبت هذا العين فلان وقبضه متى ثم ادعى أنه لم يقبضه متى وانى قد أقرت بالقبض كاذبا وطلب عيـن الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في المزارعة أنه لا يخلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فمما أقر كذا في فتاوى فاضلان * رجل أخرج صكبا قرار رجل فقال المقر قد أقرت لك به - هذا المال الا أنك رددت اقرارى يخلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا قرار المورث بالمال فادعى المورث أن المقر له رد اقراره وطلب عيـن المدعى كان له أن يخلفه كذا في خزنة المفتين * فان مات المقر وادعى ورثته انه كان أقر تجبته يخلف المقر له بالله لقد أقرت اقرارا صحيحا كذا أجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يخلف وارثه ذكر في بعض تعليقات بعض البخاريين أنه يخلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رحمه الله تعالى موثقة ايضا أنه لا يخلف وهو من المسائل التي يخلف فيها المورث ولا يخلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يخلف لا يخلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا أقر رجل لانسـان بمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان أبانا قد أقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت أيها المقر له لم يذك وأرادوا تخليفه على ذلك لم يكن لهم أن يخلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تجبته وطلب عيـن المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يخلف عندهم جميعا ويخلف بالله ما شرطت أن يكون البيع الذي جرى بينكما تجبته كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر * عبد يدرج ادعاه رجل فقال (١) قوله يخلف أن قيمة الثوب مائة أي فيما أخذها من الغاصب فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه وأورده وأخذ القيمة وحكي عن الحاکم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تخليف المغمصوب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أن كان قيمة مائة فان قال لا يقول أن كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرين الى أن يفتي الى الملائقة قص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات التتارخانية اهـ مصححه

بعيد السنة أو بأكل لقمة أو شرب شرية فلا قال الفقيه وهذا مشكل لارواية فيه * تاركها يعذر به عذرو بلا عذر يستل عن تركها ملكي يوم القيامة * اجتمعوا على ترك السنة بقاتلون اذا رأوها حقا وتركوها اذا لم يروها حقا كفروا لانه استخفاف * والافضل في السنة المتأخرة عن الفرض البيت ان كان يعلم انه يصليها في البيت والا فله جحد أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل ومن لا يعرف القنوت أو لا يحسن يقول يارب ثلاثا أو قيل ربنا ثلاثا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل اللهم اغفر لي واختلف في انه هل يصلي فيه

على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يحمله الامام عن المقتدى أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية وعن الثاني أن الامام بجهر ويختار
المقتدى وقال الامام الكرماني يخافه الامام والمقتدى لانه ذكر وقيل انه كالقراءة يحمله الامام (الثالث في التراجع) قال الصدر
الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد بجماعة وباقي أهل المحلة منفردا في بيته لا يكون تارك السنة لانه يروى عن
أفراد الصحابة التخلف وقال الامام ظهير الدين يكون تارك السنة لانه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه

سنة بقوله وسنت لكم
قيامه وان صلاها بجماعة في
بيته فالصحيح انه نال احدي
الفضلتين فان الاداء بجماعة
في المسجد له فضيلة ليس
للاداء في البيت ذلك وكذا
الحكم في المكتوبة قبل وقتها
الليل كله فصيح قبل العشاء
وبعد هاء الوتر وبعده ومشاخ
بخاري على ان الوقت بين
العشاء والوتر وأكثر العلماء
على انه بعد العشاء الى الفجر
قبل الوتر وبعده وهو الاصح
وغرته فيما اذا فاتته ترويحة ولو
صلاها بقوته الوتر بجماعة
عند من قال الليل كله يوتر ثم
يأتي بها وعند من قال
بينهما يأتي بالترويحة لقواتها
لوقدم الوتر * فاتته ترويحة
لوصلاها بقوته متابعة الامام
فتابعة الامام أولى * فاتته
ترويحة قبل يقضى مادام الليل
باقيا وقيل الى الليلة المستقبلية
حتى تأتي ترويحة أخرى
وقيل لا يقضى كسنة المغرب
وهو الصحيح وينوي التراجع
أو سنة الوقت أو قيام الليل
فان نوى مطلق الصلاة
أو نفلا فالصحيح انه لا يجوز
لانه سنة مخصوصة فيراعى
وصفه الخاص للخروج عن
العهد وأكثر المتأخرين
على ان السنن والتراجع

ملكي اشترى به من فلان من مائة أيام وقال ذواليد ملكي اشترى به من ذلك الرجل من عشرة أيام فقال
المدعي البيوع الذي جرى بينكما كان للجنة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي وكذا في
الوجيز لا كدردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رحمه الله تعالى اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل
فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي
من الدار من المتصدق فليس الجار فيها شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع أو المشتري بالله
ما باع الحائط ضرارا ولا فورا من الشفعة على وجه اللجنة وابطال الشفعة - لمقه القاضي على ذلك يريد
بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت للجنة وقد بعث الكل وخاصم
المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع أو المشتري كان
له ذلك فاذا أنكر بيسخلف عليه فان حلف لم تثبت للجنة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى أحدهما انه
عليه والمشتري وان نكل ثبتت للجنة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى أحدهما انه
اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارثه منه أو استأجره بالف درهم فاقربه للترهن أو لمسته أجرة أو لا فقال صاحب
الشراء حلف لي بالله ما باعه منه وأنه يحلفه فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيوع ويقت الخيار
للمشتري ان شاء - يراى أن يفتك الرهن وتعضى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر لصاحب الشراء أولا
فقال المرتهن أو المستأجر حلف لي بالله ما رهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين
الاجارة فاقرب للاحدهما لم يحلف للآخر كذا في محيط الدرر خبي * رجل في يده دار وعرض أو حيوان
فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى اليد بكذا فاقرب المدعي عليه للاحدهما
بعينه أنه باعه منه وأنكر لا آخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه لي أنه لم يعه مني فانه لا يحلفه
وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه - حلفه القاضي للاحدهما نكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر
حلفه لي فانه لا يحلفه * رجل في يده دار وعرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما - ما أن
صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاقرب للاحدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف للاحدهما
فمن نكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فاقربه للاحدهما
أو حلف للاحدهما فمن نكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو أن رجلا في يده أمة أو عبد أو عرض
جاهر جلان وادعى كل واحد منهما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه
الى القاضي فسأله القاضي عن دعواه فان أقر به للاحدهما وبجدا لاخر يومه بالتسليم الى المقر له فان
أراد الاخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للاخر مع المقر له للاحدهما في دعوى الملك
المطلق فان قال الآخر للقاضي انما أقربه له ليدفع اليين عن نفسه فحلفه لي فالصواب أنه لا يحلفه
وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه
الله تعالى وان أقر لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لواحدهما شيئا فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما
أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا ما اذا جحد لهما وطلب كل
واحد منهما من القاضي أن يحلفه فالحلف لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد

يتأدى بطلق النية ولو كان يصلى الثالث فاقضى به واحد نية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو اقتدى بنية من يصلى المكتوبة أو
الوتر أو التطوع الاخر لا في المختار وعلى هذا اذا نوى التراجع على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار الامامة في التراجع مرتين تكره
لانه لم يشرع مكررا ولو أم في الاول ثم صلى في الثاني مقتديا أو اقتدى مرتين لا يكره وهو اقتداء المتطوع في السنن صلاها بجماعة ثم
ارادوا اعادةها بالجماعة يكره بل يصلون فرادى لان النقل بجماعة على التداعي يكره الا بالنص وفي الزائد لم يرد بقرائها فاقدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر سنة فلا يترك لكل القوم وممن تان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجازة
الترك واذا لم ينقل على القوم أي بالادعية والتركها أو اكتفى بالتشهد والمختار الاثنان بالصلاة أيضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى
فيحتاج فيه وكرهه أو ادواها على سطح المسجد لاجل الحر فيسدد شفع منها قبل يعيد ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة جائرة وقيل لا لان المقصود
القراءة ولا فساد فيها صلاها الامام قاعدا (٣٠) والقوم قائما اختلفوا فيه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب

للقوم القيام وقيل القعود
للموافقة وهو قول محمد رحمه الله
تعالى وأدواها قاعدا يجوز في
المختار ولو بلا عذر لكن
لا يستحب بخلاف سنة
القبور فانه لا يجوز قاعدا
* صلى أربع أو قعد على الثانية
ولا كثر على انه يجوز عن
تسليمتين ولو ستا وقعد على
رأس كل ركعتين فعن ثلاث
وعندهما عن تسليمتين ولو
عشر أو قعد على كل ركعتين
تندهما عن تسليمتين وعنده
الامام عن أربع وفي رواية
الجامع عن ثلاث ولو صلى
كلها بتسليم واحدة وقعد على
رأس كل ركعتين قيل على
الاختلاف وعامة المتأخرين على
انه يجوز عن الكل لكنه يكره
بناء على ان الزيادة على الثمان
تسليمية ناقصة عنده وعلى
الرابع ناقص عندهما وعلى
الست في رواية الجامع عنده
فلا يتأق الكمال قلنا نقصان
لا يرجع الى الذات ولا الى
السبب فصح الاداء وان أربعاً
ولم يقعد على الثانية لا يجوز
عن تسليمية عند محمد واختلف
على قولهما قيل يجوز عن
تسليمتين والصحيح جوازه
عن تسليمية بناء على فساد
التحرية بترك القعدة في

منهم ما بعده هذا الخلف المشايخ قال بعضهم يحلف لهم ما بينا واحدة بالله ما هذا العبد له ما لا هذا ولا لهذا
ولا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة والرأى
في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحدهم ما من غير اقراع وان شاء أقرع بينهم ما يطيب القلوبهم ما ونفيا للتممة عن
نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة أوجه * (الاول) حلف لكل
واحد منهم ما بينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل
عن الآخر فان حلف الاول برئ عن دعواه وان نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده
خلف ونكل فان نكل للاول فالقاضي لا يقضي بتكوله للاول بل يحلف للاخر وينظر حاله مع الآخر
فلو انه قضى للذي نكاهه أو لامع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل له ما حلفه بأن حلفه
القاضي لهم ما بينا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل لهم ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل
واحد منهم ما بينا على حدة كما هو قول بعضهم فالخكم في الوجهين واحد في دعوى المثلث المطلق يقضى بالعين
بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الوديعة يقضى بالعين بينهما ولا
يقضى بشئ من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في
المحيط * رجل في يده عبده ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب اليد
فانه يستخاف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي
فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمنع ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا هو هذا اذا لم يكن في
يد الابن شئ من تركه الابن سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركه الابن شئ سوى هذا العبد فيستخلف
للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستخلف للثاني أيضا اذا لم يكن في يده شئ
من التركة سوى العبد وان كان يستخلف هكذا في النصول العمادية في الفصل السادس عشر * لو ادعى
رجل ان نكاح امرأه وقدمها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت للاخر فقال الآخر حلفها لي
لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * وهل يستخاف الزوج المقر له ذكر خرافة الاسلام على البردوي
في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا تستخلف
المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في
المحيط * ولو أنكرت دعواهما خلفها لاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت
فقضى به اليه لا يحلف للاخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * اشتري جارية وتقباضتم ردت على البائع
بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي حبيلى ان اقر المشتري ألزمه وضمن البائع نقصان العيب
الاول وان أنكر يريه النساء فان قلن حبيلى يحلف المشتري بالله ما حدث عند هذا الحبل ان حلف اندفع
وان نكل ان شاء البائع أمسكها ولا شئ له على المشتري وان شاء رجع نقصان العيب الاول كذا في
الاخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستخاف البائع قالوا ينبغي أن يحلف
بالله لقد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخصم البائع
في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبيلى وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال
المشتري لابل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذا قعد في أول الثانية وعلم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمية واحدة ولم يقعد
الا في آخرها عند محمد لا يجوز عن تسليمية أصلا وعندهما عن تسليمية في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم بنى عليها ركعتين ان تكلم أو
عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا والا قال مشايخ سمرقند فسد الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير * امامة الصبي فيها
مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز بوجه تأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الاوقات الثلاثة

وصلاته الخنازة وسجدة التلاوة لا النفل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر الاركعته حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر الى أن يصل المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر أو قامتها وعند حطبة الجمعة والعبد ين والركسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء واختلقوا في الوقت المباح عند الطلوع قبل مدام النظر عن كذا الى القرص لا يباح وان حار العين يباح وقبل لو قدر رمح أو رمحين لا بعده يباح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذقته على صدره ويتظر فان لم ير القرص فقد تم الطلوع ويباح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الحلافى

لأن جاهلا صلى الفجر في

وقته والظاهر والعصر في وقت

الفجر على ظن الجواز يجوز

الفجر لا غير وصلى في اليوم

الثاني والثالث كذلك يجوز

الفجر الثالث لا غير لان غير

الفجر لم يؤدي في الوقت بل أدى

قبل الوقت وجواز الفجر

الثالث لا الثاني لانه أدى

عند كثرة الفوائت فاندفع

الفجر الثاني ويكره السمر

بعد الوتر وبعد طلوع الفجر

الى أن يصل الفجر

(الخامس في الاستقبال)

الكعبة اسم العرصة للبناء

حتى اذا حول البناء الى

مكان آخر لا يجوز اليها ويجوز

على العرصة وكذا على سطحها

* مريض لا يقدر على التوجه

اليها وليس له أحد يوجهه

أو اختفى من عدو أو بقي على

لوح ويخاف الغرق لو تحرك

صلى الى حيث قدس على

التوجه ولو على الدابة

لا يقدر على النزول لطيف

توجه واقفا على الدابة اليها

وأوما صلى الى غير القبلة

عمدا فوافقها قال أبو حنيفة

النخارى رضى الله عنه كفر

وكذا لو صلى في الثوب

النخس أو بلا وضوء عمدا

والمختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه الميم فقال ان المدعى قد حلفنى في هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا وطلب بين المدعى على ذلك حلفه القاضى بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى المدعى عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضى حلفه أنه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضى ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحلافى وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم أن هذا اقرار من المدعى عليه بما مال خلف المدعى على البراءة خلف أ يحلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضى أن يسأل المدعى ألبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهـ ذأصبح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيان * اذا توجهت الميم على الورثة فمبين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهم الميم على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت الميم على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بميم واحد منهم فان كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا لميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسى * لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسى * ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان للبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزنة المفتين * روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة وابنتاه في عقدين ثم قال لأدري أيتهما الاولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته واللقاضى أن يتبدى بأيتهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحد منهما ما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسى * رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الارض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت للارض فوقع في قسمي وادعى الموهوب له أن الارض أرضه فانهم كانوا قسموا الارض قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر برد الارض كذا في الذخيرة * ولو قال لى عليك ألف درهم فقال المدعى

الوضوء وهو اختيار الامام السعدي لجواز تركهما في الجملة بخلاف الوضوء فانه الى بدل فلا يكفر تركه كذا قال الصدرويه نأخذ ببعض المحققين على انه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لا لاجل الصلاة بلا وضوء فقد الشرط يستلزم فقد المشروط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذن أوجب بأنه باعتبار الاستخفاف بتركه مقطوع لا يسقط * حول المبتدى وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما أما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرضى لا يخرج عن الصلاة

مال يخرج من المسجد فان ائتمروا على فان التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خلافهما (مسائل التحري) ووقع تحريمه الى جهة
 فاجبره مسافران بجهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان تركا لان المجتهد لا يقدح بمجتهدا آخر ويتبع النص فان كانا سألتهما
 فلم يجزها فتهتري وصلى ثم أخبرا بخلافه فيجزى ماصلى لانه أتى بالواجب أولا فالثاني علم جديد ولو أخبرا بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه
 أما اذا كان في مسجد لا حراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التحري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكرا لاية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في
 المصر واللييلة مظلمة قال
 الامام النسفي تهتري لانه
 ليس عليه قرع الابواب ولا
 مس الجدار وان كان منقشا
 خوفا من الهوام فلو بان انه
 أخطأ لأعادة عليه * وقع
 تهتري الى جهة فصل الى
 أخرى وأصاب لا يصح
 عنده ما وعن الامام انه ينجس
 عليه الكفر وعن الثاني انه
 يصح ان أصاب صلى الى
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم
 يعلم الفساد بقينا فيجب
 الاعادة وان علم في الصلاة انه
 أخطأ أو أصاب اختلفوا
 قال الامام الفضلي يستأنف
 ولو بقي مشككا في الصلاة
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ وبعده
 الفراغ على انه أصاب أولم
 يظهر شئ جازوا ان علم انه أخطأ
 أعاد ولو شك لم يترك فصلي
 فهو على الفساد ما لم يتبين
 الصواب بعد الفراغ فان بان
 انه أصاب وهو فيها يستأنف
 ولا يجوز البناء لانه لما علم
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوي
 على الضعيف كالمومي قدر
 على الركوع والسجود بعد
 الفراغ وعن الثاني جواز
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلفت انك لا تكلفي أدبها اليك خلف فأداه اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه
 على الشرط الذي شرطا كان له أن يستردها منه كذا في خزنة المفتين * رجل في يديه سلة لا يعلم لاحد فيها
 حق جاز رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألبتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسهه أن
 يحلف ماله قبله حق حتى يعلم أن لاحقه في ذلك الشئ واذا أحال الرجل غريمين غرمائه على رجل بألف
 درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل أن
 يجحد المحتمل عليه وقبل أن يفسح حل للمحيل أن يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأى المحيل أن الحوالة
 توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل أن يحلف
 على براءة نفسه لا يسهه ذلك كذا في المحيط * رجل عليه دين رجل وبه رهن بنى بالدين فأنكر رب الدين
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى
 قاضيان * استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويحلف الضمان ان أقرب بالدين أنكر المرتهن يقول
 للقاضي سله أتم هذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقرب بالرهن أقر هو بالمال وان أنكر الرهن حلفه بأنه
 لا دين عليك بلارهن بها عنده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز لا كدردي * بالله ماله قبله شئ كذا
 في المحيط * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه انسيمة تخاف أنه لو أقر بالألف وادعى
 الاجل ربما ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها معجولة أو مؤجلة
 فان سألها فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا لالف التي
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه الألف حالة وهو معسر
 لا يسهه أن يحلف بالله ماله على هذه الألف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الألف وهو
 معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها وألم
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معاوما بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى
 فيها حقا ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا أو باذلا بذلك القدر أو بما كان فهو حجة وان حلف
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره أنه له فيها حقا كذا في المحيط

(الباب الرابع في التحالف)

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت
 تزوجتني بألفين فأبهما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فيبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع

اما بان اختلفا في الصلاة استأنف وان بقي مشككا ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صوابا لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضا صلى اما
 يترك الى صوب واقدي به من لم يترك فان أصاب الامام جازت صلاتهما وان أخطأ الامام فصلاته جازة لا المقتدى * صاوباتن بجماعة وعلموا
 انهم استبدروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة ثلاثين ثم تخلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدثا
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ورجع الى مكانه يصح ولا يمنع التخلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى

هذا اذا كانوا يصلون بجماعة في عقد فدارت الغدي ووزن الى القبلة مع الامام صلى الاعى ركعة لا اليها ثم جاء رجل وعدله اليها واقتدى به ان كان يجرد الاعى وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاتهم ما وان لم يجد صح صلاته الامام لا المقتدى وفي اختلاط المسايخ ان الغلبة للذكية تحرى وان للستة واستويالم تحرى في حال النخصة وان اختلط ودل الميتة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة * اختلط الثياب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريمه على (٣٣) ثوب وصلى به الظهر ثم تحول تحريمه الى

آخر وصلى به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب والثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسئلة التحرى على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحرى الى صوب ثم تحول رايه الى آخر وصلى اليه العصر حيث يصحان لما عرف * أحد ثوبيه نجس وصلى بالاول الظهر بلا تحرى والثاني العصر كذلك ثم وقع تحريمه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الاختلاط الاواني الطاهرة بالنجسة ان الغلبة للطاهر تحرى والا الا في حالة ان ضرورة لا شرب لا للوضوء بل يتيمم ومع هذا الوضوء بالماءين ومسح ان مسح موضعا واحدا بالماءين لا يجزئه لانه اختلاط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

اما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسحنا البيع فان لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو قول محمد وزفر رجهما الله تعالى وهذا اذا كان يسع عين بدين فان كان يسع عين بعين أو ثمن بدين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي * وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفا فاسخ القاضي البيوع بينهما ان طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيهما تنكّل عن اليمين رتبته دعوى الآخر هكذا في الكافي * وان لم يكن اختلافهما في البديل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر عصفرا في وزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك قال قول قول المشتري سمى لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا في التبيين * ولا تحالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلاف في قبض الثمن أو المبيع أو في الخط أو البراء أو مكان تسليم المسلم فيه وخلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للفقهاء * وان اختلاف في أصل البيع لم يتحالفان واقول المنكر العقد كذا في الكافي * اذا اختلاف في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير ذكر محمد رجه الله تعالى في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قوله ما فاتنا عند محمد رجه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ان هلك المبيع ثم اختلاف في تحالفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهو هذا اذا كان الثمن دينافان كان عينا يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى عشرين صفقة واحدة وقبضها فأتى أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رجه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحلي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المكارم مختصر الوقاية وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه الا أن يشاء البائع أخذ الحلي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذکور عين المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذکور كذا في شرح الجامع الصغير * واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآثمه بقبول هذا النصف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا تحالفوا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي عيب

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويعذر بجهله * اختلط أوانيه باواني رفقاؤه وهم غيب أو رغبه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يتربص حضورهم ولا يتحرى وقيل يتحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا * ولا يخرج الى الغزاة بلاذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه تحرى ان علم ان المنع لشققتهم عليه لم يخرج وان لتعصب عليه خرج وان شك لا يخرج وفي التنزيل العام يخرج مطلقا * (السادس في ستر العورة) * المستحب في الصلاة ثلاثة آتواب قبض واذا روى غمامة ولو في ثوب متوشح كما يفعله القصار في المفصرة يجوز بلا

كراهة وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز ان صلى في قبض محلول الجيبان وقع بصره أو بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانها لا تكلف يكتفي وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره اذا لم تستر المرأة وجهها وكفها ووقدمها في الصلاة جاز لانها ليست بعورة * اعتقت في خلال الصلاة فأخذت القناع بعلم قليل قبل أداء ركع لا تفسد ولو بالعمل الكثير وبعد أداء ركع فسدت (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه وأخذ * لم يجز العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستتر به نجاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه وجلده أصلية حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالطوبى ان الله ما دام حيا لا يعطى له حكم النجاسة * السابغ في الثوب والمكان * اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت أحد قدميه اختلفوا الاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي أخرى عنه لا لانه يتأدى بالازنية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطلان الشروع * صلى على بساط أحد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز * صغر البساط بان كان يتحرك أحد طرفيه بجركة الطرف الآخر أو كبر بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابل ثم اختلفا في الثمن قائم ما يتخالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما الله تعالى كذا في الهداية * رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرخطة ثم تقابل ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السدلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبد بن صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالعيب فقال المشتري عن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتخالفان وكذلك لو اشتراه مائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما ما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتخالفان ولو كان عن أحدهما دراهم وعن الاخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في الثمن الباقي بعد رد أحدهما بالعيب فقال المشتري عنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع عينه ان ماتوا لا يتخالفان خلافا لمحمد رحمه الله تعالى فان كانا قائم بين يتخالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينية الثمن ودينته فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الاخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جارية بتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعي الكل ديناً يقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة تحالفوا راداً وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان ولو كان المدعى العين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بألف درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفوا راداً وان كانت هالكة فكذلك تحالفوا راداً القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصف وقيمتها خمسة وقال البائع بعتها بألفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع عينه ويتخالفان في ثلثها وهو حصصة الوصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بألفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بألف وهذا الوصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف وأخذ الوصف وعند محمد رحمه الله تعالى يتخالفان في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصف وادعى المشتري أنه اشتراها بألفين وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع عينه ولم يتخالف في شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصف مكمل أو موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بألفين والمشتري بمائة دينار ووصف فالقول للمشتري مع عينه في حصصة مائة دينار اذا قسمت الجارية على الوصف ويتخالفان في حصصة الوصف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بألفين فالقول للمشتري مع عينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معيناً فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * عبد قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخيار ان شئت أخذه بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يئنه لهما تحالفا فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهنا فالقيمة لمشتريه

الفتاوى اذا كان البساط أحد طرفيه نجسا ووضع على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا الوصف لا يلبس وان من غزل فلانة فلبس ثوباً في طرفه من غزلها ولو كان مبطناً فاصابت بطانته وصلى على ظهره قائماً على حذاء النجاسة جاز عند محمد خلافا للثاني قيل قول محمد في غير الخط وغير المضرب فيكون بمنزلة ثوبين وقول الثاني في المضرب الخيط وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محشواً بنجس وظهره وبطانته طاهرتان وكذا اذا أصابت وجه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بلته وصلى قائماً على حذاء ذلك النجس يجوز

إذا أصابت النجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ إلى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة ونسب حتى بلغ المانع أن قبل التشهد وبطلت وبعد ما قد قدرها فعلى الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي بصلته ولو لم ينسب حتى فرغ من الفجر ثم صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالفجر جائز لا غير لأن الحكم لا ينقل عن السبب لا بدليل قوي وذلك في (٣٥) الفجر لا غير والشيخ ظاهر الدين اختار قول من اعتبر وقت الإصابة

وان اتفق أن قاطعه بائعته أو مشتريه أو أجنبي وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والمينة لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع الجارية التي بعته مالك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعته مالك بمائة دينار وقبضتها مني بعته لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له يخلفان ويبدأ بيمين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يخلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن إن شاء ولا فهو وموقوف في يد البائع على تصديق المقر له متى عاد إلى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كانت أواعقها أو دبرها أو استولدها ثم تحالفها من المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وبطل الكتاب بمنجزها عن الاداء وتعتق بموت المقر لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيهم مامان لو كانت مدبرة نزع كل واحد منهما وموقوف الولاء لو كانت محررة بنى كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وأمرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الدبعة إلى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفوا وإذا كان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ بيمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤاجر وأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وأيهما أقام البينة قبلت بينته ولو أقامها فبينة المؤاجر أولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر أولى وان كان فيه ما قبلت بينة كل واحد فمما يدعيه من الفضل نحو أن يدعي هذا شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا كان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المسنة أجز كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعبد مع يمينه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان أقام أحدهما بينة تقبل بينته وان أقام البينة كانت بينة المولى أولى الآية إذا أدى المولى قدر ما أقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البينة تقبل بينته فان أقام البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وان لم تكن لهما بينة تحالفوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج أو أفضل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترف به المرأة قضى للمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لأحدهما أو فمعاذاه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية * ويبدأ بيمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الا أن قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمته دون عينها كذا في الهداية

ولم يجعله مانعا بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى ان كان هو يكشف مانتحه لا يجوز والا يجوز * ألقى ثوبا وألبدا على نجاسة باسنة وصلى ان سترها جازت وان رطبة ان كان يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالنهي إلى جاز عند محمد والا وقال الامام الحلواني لا يصح الا ان يجعل الطرف على الطرف الا خرو يصير بئرله ثوبين * قام فباع على نجس وفي رجله خفاه أو جورياه لا يجوز الا ان يضعهما بعد التزنج تحت قدميه كالفراس وكذا الوستر النجاسة بكنه وصلى عليه لانه تابع بخلاف الخلف بعد التزنج لزوال التبعية * ثم الصرم ان كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الآخر يجوز كالصلاة على لبدجانبه الاخر نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الاخر نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والا لا * بنى دكنا على الارض النجس وصلى عليه يجوز * يجوز أن يحمل نعل في الصلاة ان خاف ضياعه وان فيه نجاسة مانعة فرفعه ان رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

فسدت والا والا افضل ان يضع نعليه في الصلاة قدما ليكون قلبه فارغاً منه ولا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة وأطلق اسم القلب على النعل تقييماً وان كان النعل النجس في يده أو ان الشروع لا يصير شارعاً * صلى في ثوب على أنه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لان الواجب اذا الصلاة ثوب طاهر وقد وجدوا الواجب التوجه الى ما هو قبله عنده ولم يوجد * شرب الخمر ونام وسأل على وسادته ان كان لا يرى عين الخمر ولا أثره فهو طاهر على رأى الشيخين * صلى وفي مكة حية فلما فرغ رآها ميتة ان غلب على ظنه أنها

ماتت في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انها ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البلهة في رأس الذكر ان علم انه بعد الفراغ لا يعيد والاعاد
 * وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تنفس الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قد دركن فسد خلافاً لمحمد رحمه
 الله تعالى وان كان الصبي عشي وجاء وجلس على فخذه المصلي لا يفسد وكذلك الجملة أو الهرة جلست على كتف المصلي وعليها نجاسة
 لا تنفسه وان طال مكثه * فتق جبة (٣٦) فوجد فيها فأرة ميتة ان لم يكن لها ثقب بعد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

أعاد صلاة ثلاثة أيام وليأبها
 وقال ليس عليه عادة شيء
 حتى يتحقق متى صارت فيها
 * وجسد ثوب ديباج طاهر
 وثوب نجس أصلي في الديباج
 * (الثامن في النية)
 النية عمل القلب لا اللسان
 كما يدل عليه حديثها وهو
 انبعث القلب على أمر
 من الأمور حتى لو كان
 في قلبه صلاة الفجر مثلاً
 فخرى على لسانه الظهر فهو
 في الفجر اذا كان في قلبه ذلك
 عند التكبير وبعد ما صحت
 العزيمة وصار شارعاً للذهول
 بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب
 على البديهة في انه في أي شيء
 هو لا تطل صلاته ويكون
 مؤذياً * نية الكعبة لا تشترط
 في قول أبي بكر بن حامد
 وهو الصحيح وعن الامام أبي
 بكر محمد بن الفضل انه شرط
 في حق الثاني وينوي العرصة
 ويجوز تقديم النية على
 الشروع والمقارنة أفضل
 ولا يجوز بالتأخر التأخير
 وعند الكرخي يجوز
 واختلفوا الى متى يجوز قيل
 الى انتهاء الشاء وقيل الى
 التعوذ وقيل الى الركوع
 وقيل الى ان يرفع رأسه منه
 * وعن محمد بن قيس في منزله

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الغريم ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن
 لا تشترط السماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشرط حضرته الرهن والمترهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرة المزارع فهل هي
 شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت
 الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانما في
 يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فانه مستحق
 واستحقها لا يقضي بالدار له لا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسداً يصلح خصماً
 للدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالحصم هو البائع وحده ولو اشترى شيئاً بشرط الخيار فادعاء آخر تشترط
 حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالمبيع الباطل لا يكون خصماً للمستحق كذا
 في الفصول العبادية في الفصل الثالث * رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان
 شريكاً في شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها
 لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلان الغائب اشترى هذه الجارية بعمال مشتركين بينك
 وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب لأن فلان الغائب أمرني أن أذهب بالجارية الى
 بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للدعي أن يمنع من أن يذهب به الى بغداد قال
 وكذا لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم - حاشية ملك لا شركة
 عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بهما وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر ثلاث
 دواب ثم ان رب الدواب اجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى وأباع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم
 فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار
 ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره وأعارها
 أو أجزأها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من أيديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد
 اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها
 ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن
 يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير أو المستأجر فأراد أن يقيم البينة عليها والاجارة والاعارة من الثاني
 ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا
 تقبل بينة المستأجر عليهم ما هكذا في الفصول العبادية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن
 اجارته كانت أسبق منه وبرهن أن في غفر الاسلام البردوي بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل
 لا ينتصب خصماً بالدعوى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها لي وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها لي سلم
 بالاجارة المتأخرة معنى لا الى فلا يقبل وبه أفتى الامام ظهير الدين قال السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عدم
 الانتصاب كالمتعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري * والموهوب
 له يصلحان خصماً لكل واحدوا ليه مال أبو بكر رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبر ولم تحضره النية يجوز ومنه عن الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع بحال دارا
 لو سئل أي صلاة تريد أجاب على البديهة فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شاعراً وقيل وهو الاصح والاصح
 انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالكفر ليس بكفر عرفت الشر لا الشر * لكن لتوقيه * ومن لا يعرف الشر * من الخريق فيه
 والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ودلائلها وعنده ذلك كمالاً لا نقصاناً ما في حال البقاء يكتفي بذلك القدر واليه يحمل كلام صاحب الهداية

ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل ثم في النقل والسنن كفاء مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراويح وان كان فرضا وهو منفرد عن الفرض ولو نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة لان الفرض الاصل هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهر اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولو نوى ظهر اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الاقتداء ونوى صلاة الامام او فرض الامام لا يجزئه الا أن (٣٧) ينوى فرض الامام مقتديا به وقيل اذا انتظر تحرم الامام وتحرم معه

دارا في يدي رجل أنها في اجارتي آجرنها فلان ادعى ذوالبيد أنهم في اجارتي آجرنها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذوالبيد اشتراها منه وقبضها منه وأنشأ فيها طلب الشفعة وذوالبيد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رجهما الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رجهما الله تعالى جعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجهه حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رجه الله تعالى حكم بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشرأ الدار اذا اشتري الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للسحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية * آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشتري دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فان خصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذوالبيد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذني اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشتري من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغيره يراى البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادهما من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردهما من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرث العين كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالارث للمدعى على الفاقئ ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرث العبد كذا في المحيط * ولو أقام البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل واردة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب اراءة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الا بيينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ خبيث بذأرث العين فان أقام صاحب البرذون بيينة أنه له وأن الفاقئ فقأ عينه وهو عليه كذا وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه تكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الدابة

دارا في يدي رجل أنها في اجارتي آجرنها فلان ادعى ذوالبيد أنهم في اجارتي آجرنها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذوالبيد اشتراها منه وقبضها منه وأنشأ فيها طلب الشفعة وذوالبيد يقول هي داري لم اشتريها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رجهما الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رجهما الله تعالى جعل ذا اليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجهه حكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رجه الله تعالى حكم بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشرأ الدار اذا اشتري الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للسحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية * آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشتري دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فان خصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذوالبيد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذني اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشتري من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغيره يراى البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادهما من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردهما من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرث العين كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالارث للمدعى على الفاقئ ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرث العبد كذا في المحيط * ولو أقام البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل واردة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب اراءة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الا بيينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ خبيث بذأرث العين فان أقام صاحب البرذون بيينة أنه له وأن الفاقئ فقأ عينه وهو عليه كذا وأقام المدعى الاول البينة على أنه له وأن ذا اليد فقأ عينه تكون بيئته أولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم ينو انما الله تعالى يكون شارع في النفل اذا لم يذ كرلفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر * فاتته الظهر ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعين يوما لا يكون شارع في أحدهما وفي المستحق ان اتسع الوقت يكون شارع في الظهر لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه فرضان فائتان نواههما كان عن أولاهما * ولو نوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولو نوى تطوعا وكفارة فلكفارة ولو تصدق ينوي كفارة اليمين والظاهر وجهه عن أبيه ماشاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيها في وقت أو علم ان فيها فريضة وسنة ولم يعرف الفريضة

لا تجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان عييز بين الفرض والسنة الا انه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو اتم من يعلم الفرض من النفل ونوى الفرض في الكل جاز فان لم يعرف الفرض ونوى الفريضة في الكل لا تجوز صلاة القوم * كل صلاة قبلها سنة لا تجوز الاقتداء فيها لان الفرض قد اداء الامام والذي صلاها (٣٨) بجماعة نقل فلا يجوز اقتداء المفترض به وكل صلاة ليس قبلها سنة تجوز الاقتداء فيها

(التاسع في التكبير)
بكل صفة لا تطلق الا على الله تعالى كالرحمن والخالق والرازق يكون شارعا وان اطلق على غير الله تعالى ايضا ولم يوجد في القرآن مثله أو شبه كلام الناس كالرحيم والحكيم والتكريم لا * ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والخيافات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالمعصوم والموجود أو العالم باحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس وعند الثاني لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداة بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده ولو قال باليكفى اكبر يصح ولم يذكر الكراهة فلو قال الله اكبر بالمد لا يصح وتكلموا في كفه ولو قال اكبر يكون شارعا * وقع اكبر المقتدى قبل الامام لا يكون داخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع اكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخرية في محض القيام واجمعوا أنه لو فرغ المقتدى من لفظ الله

والثوب لسماع هذه البيعة كذا في خزنة المفتين * رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبجد الوارث ذات فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما له يسمع بينته عليه ويأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عنه دليل الا على شيء بان هلك ما في يده أو استلمه وهو مدمم فاحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقسما على خمسة أسهم منهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خصمه الثاني والوارث غائب فان خصمه الى ذلك القاضي بعينه جعه له خصما وان خصمه الى قاض آخر لم يجعله خصم ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئا فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خصمه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من أبى والميت ما أوصى لى بشيء وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصم للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصومة بيننا وان قال هو وديعة عندي من جهة رجلي آخر غير الموصى أو قال غصبته منه فهو خصم الا أن يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر لثبت وادعى عليه ألف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصم للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصم له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما أخذ الوارث رجوع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريبا وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالقاضي له ليس بخصم له كذا في الذخيرة * رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهنما الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا جوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا جوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصم للموصى له الا آخر خصمه الى القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خصم الثاني الوارث فان خصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصما وان خصمه الى قاض آخر جعله خصما ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولو مد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا لمحمد رحمه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجوه عندهما خلاف لمحمد * أدرك الامام راكعا فكبر وركع معه ان كان الى الركوع أقرب لا يكون شارعا لانه ليس بقيام وان الى القيام أقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبره فاجاز لان الفرض أقوى والمحل له فترجى ولغني نية تكبير الركوع وللشافعي رحمه الله تعالى هنا أربعة أقوال * (العاشر في الترتيب) * صلى العصر ذكرا لا ظهر فالعصر فاضلا

أن يكون في آخر الوقت وآخر الوقت في حق التأخير وقت تغيب الشمس وفي حق الترتيب وقت الغروب ترك العصر والظهر من يومين مختلفين ولا يدرى الأولى ولم يقع تحريمه على شيء بدأ بينهما فان بدأ الظهر وصلاه ثم العصر قال الامام الاعظم يغيب الظهر واستدل الامام أبو بكر محمد بن الفضل بهذا فبين تدرك صلاة ثم أراد قضاء ما بعد شهر يلزمه الترتيب ولا تصح الوقتية قبل قضائها الا اذا كانت الفاتنة أكثر من خمس ووجهه انه أوجب الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعسى (٣٩) ان تكون الصلاة بينهما أكثر من ست

وفي اليومين المتجاورين لو كان الظهر ولا يكون معه الى العصر من اليوم الثاني ست لكن لعدم كثرة الفاتنة لزمن الترتيب كذا هنا وعامة المشايخ على سقوط الترتيب وهذا أوسع وما قاله أبو بكر محمد بن الفضل أحوط وعلى هذا يلزم رعاية الترتيب بين الفاتنتين ان لم يكن بينهما أكثر من خمس فان قضى فائتة ثم فائتة كان بينهما ست فوائت جازوا الا عند الامام أبي بكر محمد بن الفضل خلافا للعامة بانه ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجرا وثلاثين ظهرا وثلاثين عصر الخ الفجر الاول حائز والثاني لا والثالث الخ حائز وأما الظهر فالثاني فاسد لا غير وأما العصر فالثاني والثالث فاسد والباقي جائز وأما المغرب فالثاني الى السادس فاسد لان الفوائت الى السادس خمس وبعد هازيد فيجوز وعلى قول المشايخ الكل جائز اختار الامام الفضلي عود الترتيب فيها بعد السقوط واختار الامام السرخسي عكسه وهو الاصح وعليه الفتوى مسافر صلى المغرب

قضى للثاني نصف الجارية سواء شهد مشهوده على الرجوع عن الأولى أم لم يشهد وداعى الرجوع فاذا حضر الأول فان أعاد الثاني بينة على الرجوع أخذ الكل والا أخذ نصفها وان أقام الأول بينة أن الميت أوصى له بثلث ماله ودفعه القاضى اليه ثم أقام الثاني البينة على الأول أن الميت رجع عن الوصية الأولى وأوصى بثلث ماله للثاني فالقاضى يأخذ الثلث من الأول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضى بالوصية الثابتة دون الرجوع عن الوصية الأولى ولو كان الأول موصى له بعد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضى ثم أقام آخر البينة على الموصى له أن الميت أوصى له بعائته من ماله فالقاضي له بالعبد لا يكون خصمه له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الأول كان الوارث خصما للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا ندرى أمات فلان أم لم يمت لم يجعل القاضى بينهما خصومة حتى يحضر وارثا أو وصيا فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء ما رخصه المدعى وقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه الا أن يقيم المدعى بينة أن الميت ترك ألفي درهم غيره هذه الألف وأن الوارث قبض ذلك فحينئذ يقضى القاضى للموصى له بكل هذه الألف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيئا لم ينفذ الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعى دينه على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال أو جاحدا فان أقام هذا المدعى بينة أن فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضى بينته ولم ينصب عن الميت وصيا أو يأمر المدعى أن يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو أن الموصى له أقام البينة أن فلانا مات ولم يدع وارثا أو وصى له بالألف التي قبل فلان ودعة أو غصبا وقال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقر بالمال الذي قبله فالقاضى يقضى بالمال للموصى له كذا في المحيط * وانظم في اثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له لميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العبادية * رجل مات ولها ثمان أحدهما غائب فادعى الحاضر أن أباه ألف درهم دينه ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدينه ولا أقضى له من الألف التي قضيت على الاجنبي بشيء فأوقف الألف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى دارا في يد رجل أن فلانا الغائب اشتراها منك لأجلي ومجد ذواليد البسيع تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا يشكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يد رجل وقال اشتريته من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعته من فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذلك لو قال كنت بعته من فلان الذي تزعم أنك اشتريته منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن أو قال أو دعيتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العبادية * رجل جاء بصلك باسم غيره على رجل أتى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصلح باسم فلان عليك قد أقربه فلان لي ولي البينة على ذلك فان

ركعتين شهر أعاد ثلاثين مغربا لا غير فالأول أربعاء سواء أيضا وقال الامام ظهير الدين يقضى ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الامام ان الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب به أخذ كثير من المشايخ صلى الوقتية ذكرا للفاتنة يظن ضيق الوقت ثم بان سعة فسدت الوقتية لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه * افتتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزوال العذر وصلى الفاتنة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضى يقضى أن يكون اليكل أداموا الاداء مقدم على القضاء فيتم العصر

الفائتة ثم المغرب ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة حتى غربت الشمس وهوذا كرا للظهر لم يصح العصر لان الاعتبار الوقت
الشروع افتتح العصر في أول الوقت هذا كرا للظهر ثم اجرت قطع العصر واستأنفه عليه أربع فوائت ضاق الوقت عن بعضها لا كلها فالاصح
جواز الوقتية ولا يلزم تقديم بعض الفوائت * ترك صلاة ثم صلى خمسا ذكرا لها قضى المتروكة وأعاد الخس ولو صلى سادسة قبل قضاء المتروكة
وأعاد الخس جازت السادسة اتفاقا ويقضى (٤٠) المتروكة وأما الخس فالا يعيدهن أيضا وقال الامام لا وكذا لو ترك خمسا ثم صلى

بعدها صلاة ذكرا لله ن فانه
يصلى الخس ويعيد السادسة
اجمعا فان لم يقض الخس
ولم يعد السادسة وصلى السابعة
ذا كرا جازت السابعة بلا
خلاف ويعيد السادسة
عندهما وعن الامام لا يعيد
السادسة بعد خروج وقتها
ويعيدها قبل خروج وقتها
لان بعد الخروج صارت
الفوائت ستاوبه يطل لزوم
الترتيب بخلاف ما قبل
الخروج * (الحادى عشر
في القراءة) * اقتصر على
قراءة قاف في الاولى ونون في
الثانية اختلف على قوله ولو
قرأ فيهما آية الكرسي قيل
لا يجوز لانه ماقرا آية في
ركعة والعامية على انه يجوز
لزيادته على ثلاث آيات فصار
* تكرار الفاتحة في النفل
لا يكره لاثروفي المخافاة
اذا سمع رجل أو رجلا
لا يكره واجهر أن يسمع
الكل * ترك الفاتحة في
الاخيرتين عليه السهم وعن
الامام لا يترك القراءة فيهما
وهو الاصح واطالة الثانية
على الاولى بثلاث يكره
لا يبادونها * الانتقال من آية
سورة الى آية سورة أخرى
أو الى آية من هذه السورة

أنكر المدعى عليه أن يكون لذلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعى عليه ويقضى له
بالمال وان أقرب المال للرجل الذي الصل باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصل باسمه حتى يحضر
كذا في خزائن المفتين * عن ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في رجل أمر رجلا أن يشتري له عشرة
دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا
أقبل بينة المشتري أن فلانا أمره واشترى هذه الدنانير له وان أقدم على الدنانير بذلك لم أجعل بينهما
خصومة كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل أنه باع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان وهو بضاعة
في يديه فقال المدعى عليه بعته بغير أمر صاحبه فاني أجعله خصما وأقضى عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
في الذخيرة * رجل ادعى بمملوك كاوزعم أنه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك أنا مملوك لفلان الغائب
فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقيم على ذلك بينة قبلت بينة المدعى
عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل فان أقام بينة قبلت بينته ويقضى له
بالعبد على المقضى له الاول كذا في المحيط * لو أن رجلا ادعى عبدا في يدي عبدا وأدعى دينا عليه أو ادعى
شراشي منه فهو خصمه الا أن يقر المدعى أنه محجور عليه فلا أجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي
المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل أمه دار فلان وأن فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي
عليه منذ شهر ودفعها لي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فأعرتها اليه وأقام بينة على ذلك ورب
الدار غائب وأقام الذي في يديه الدار بينة أن الدار داره اشتراها أمس من الغائب الذي يدعى المدعى أنه رهنها
أو قال اشتريتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدعى الشراء أن ينقض البيع اذا كان
البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر رجل يدعى ملك الدار
ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر وقبل شراشي اليه يدفعه وخصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني
ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد به والمدعى أن البائع قبض
منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمد ارجه الله تعالى عن رجل قال اشتريت من رجل
جارية ونقدته الثمن وقبضت الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي به المستحق فأحضرت
الذي باعها فقال البائع لي البينة على أن الذي استحقها منك باعنيها أو أقرب الي قال القاضي بخير المشتري ان
شامولي الخصومة بنفسه وان شامردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري أقضأ أمرى وبلي البائع
الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه وأقام بينة فزكو أولم
يزكو حتى أقر ذواليد أنه حر أو باعه من غيره أو وهبه لا يصح العتق في حق المدعى أما التصرفات في حق
المقر فصححة حتى لو لم تظهر عدالة الشهود يعمل أقراره وكذلك لو أقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه
هذه التصرفات لم تجز في حق المدعى كفي الشاهدين ولو لم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولا يكره أن يقر
بالعبد المدعى به للمدعى بعدما أقام المدعى البينة فالقاضي هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة ذكر في الاضية
أنه يقضى بالاقرار وفي الجامع الكبير قال يقضى بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه
له وأنكر المدعى عليه فقبل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه

بينهما آيات يكره وكذا لو جمع بين سورتين أو سور بينهما سورة في ركعة أو في ركعتين وبينهما سورة أو قرأ في الثانية سورة فلما
قوتها أو فعل ذلك في ركعة فكله مكروه هذا اذا وقع بقصد أو مبالا قصد بان قرأ في الاولى قل أعوذ برب الناس يكره في الثانية لان التكرار
أهون من القراءة منكوسا ولكن هذا في النوافل لا يكره * قرأ الفاتحة فيها بنية الشاء ثوب عن الفرض لانها في محلها بخلاف الجنب يقرأها
على قصد الشاء حيث يصح قصده * قرأ سورة فسبق الى لسانه أخرى فقرأ منها حرفا أو آية يكره ترك المبتدأ بل ينهها * قصد الركوع أو كبره ثم

أراد أن يزيد في القراءة فلهذا ذلك ما لم يركع * أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الرباء لا يترك * لا بأس بقراءة القرآن مطمئناً
 لكنه يضم رجله * تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فتعلم الباقي أولى من صلاة الليل وتعلم الفقه أولى من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه
 * يكتب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فلا يتم على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم
 الاستماع ولا ثم على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا الوقر أعلى السطح والناس نيام * المرأة
 تقرأ عند الغزل والحائك عند

فلما أقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البيعة على المقتضى له
 ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقتضى له الثاني وهو المشتري باععه من بائعه او وهبه له جاز وتعود
 العين اليه وهذا حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم لأنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقتضى عليه
 الاول وانما ادعى ملكاً مطلقاً وأما اذا ادعى الشراء منه فلا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان * في
 الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقوله المدعي عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى
 هذا النصف فالمقر له لا يكون خصماً ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل أقربدار
 في يديه أنها فلان سمى رجلاً غائباً غيبة منقطعة وأنه أمر فلان أن يحفظها على المقر له ثم ذلك الرجل
 جعلها على يدي وقد مات فلان فجعله بيده يكون خصماً لكل من ادعاه الا أن يقيم البيعة على أن الغائب فلان
 ابن فلان وقد أتت بواصمه فرفقه دفعها الى الميت الذي دفعها الى هذا الذي هي في يديه وغاب فإذا أقام على ذلك
 بيعة فلا خصومة بينه وبين المدعي قال ولا تجعله وصياً الا فيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في
 قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يكون وصياً في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف
 درهم وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال
 فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعي عليه فالقاضي لا يحلفه كذا
 في المحيط * انما استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا تشتط حضره قرب المال
 فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى
 ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبقي فيه أو زرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء أهل
 الطريق وخصوه فأقام الذي في يديه بيعة أنها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقاً
 مما يشك ولا يعلم أنه طريق الا بيعة فلا خصومة بينهم ما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشك
 فهو خصم كذا في الذخيرة * ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعنت عبداً ومات الرجل فجاء
 رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعنت وليس للميت وصى هل يكون هذا المعتق خصماً قال ان كان
 أعنته في حالة المرض يكون خصماً وان كان أعنته في حالة الصحة لا يكون خصماً كذا في المحيط * رجل
 اشترى من آخر عبداً ولم يتقابض حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم
 وقال لا بيعة لي واستحللتهما الحاكم خلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فإذا أداه سلم
 العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا أن يجزأ البيع ويرضى بالثمن
 كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها فلان مات وتركها ميراثاً وسمى الورثة وبعضهم غيب
 وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر والم تركه في يده فان حضر
 بيعة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لأن هذا البيع ولا أقضى على الغائب ولكن ترك في يده وأستوثق
 كفيلاً حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة منه كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل
 فأقام المدعي على أحدهما شاهداً واحداً وعلى الآخر شاهداً آخر قال هو جائز وكذلك لو أقام على الوكيل
 شاهداً واحداً وعلى الموكل شاهداً وكذلك لو أقام على الحي شاهداً وعلى الورثة بعد موته شاهداً كذا في
 الذخيرة * هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب اليد رجل هذه الدار لك وورثتها من

النسج والمائى يقرأ عند
 المشي ان لم يشغل به العمل
 والمشي والقلب حاضر يجوز
 * قراءة الفاتحة لأجل المهمات
 عقيب المكتوبة بدعة وفي
 الحمام لو جهرا يكره وفي نفسه
 لا في المختار وكذا لو كانت
 عورته مكشوفة أو امرأته
 أو كان هناك أحد مكشوف
 العورة * ويمنع الجنب عن
 قراءة ما دون الآية في الصحيح
 اذا قصد قراءة القرآن أما
 اذا قصد الشفاء أو افتتاح أمر
 فلا في الصحيح * واختلف في
 تعليم الجنب والحائض
 القرآن والأصح انه يعلم كلمة
 كلمة ما دون الآية لا على قصد
 قراءة القرآن * ويكره للمحدث
 مس كتب الحديث والفقه
 عندهما والأصح انه لا يكره
 عند الامام ولم يذكر الخلاف
 في الجامع الصغير لكنه قال
 كتب الفقه كما يحلف الا
 انه لا يكره مسه بالكم * ولا
 يكره للمحدث قراءة القرآن
 عن ظهر القلب وكرهه من
 الرجلين الى المصحف وان لم
 يكن بحذاءه لا يكره وكذا
 لو كان معلقاً في الوقت لا يكره
 * وضع المقلد على الكتاب
 لأجل الكتابة وبدونها يكره
 ويكره وضع قرطاس عليه

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالأوضاع في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصحف
 في الخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصحف تحت رأسه للحفظ ولغيره يكره * دخل الخلاء وفي جيبه درهم عليه اسم الله
 تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف * دعا وهو سأل القلب ان كان الدعاء على الرقة فهو
 أفضل وان لم يكن في وسعه الا ذلك فالدعاء أفضل من تركه * وينبغي ان يدعوا بما يحضره ولا يستحضروا فانه يذهب رقة القلب الا في

الصلاة لأنه ربما يجري على لسانه ما يفسد الجزء الثاني * الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء * واعظ يدعوك أسبوع بدعاء مسنون
 جهرا لتعليم القوم ويحافظه القوم إذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة * يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره
 (الثاني عشر في زلة القارئ) قرأ آية بعد أن أعطيناك الكوثر بالوصل لا تفسد * الخطأ أما أن يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زيادته
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زادها أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص
 آية أو قدم آية أو أخر آية * أن

قرأ حرفا مكان حرف آخر ولم
 يغير المعنى وهو في القرآن
 كسبأ من مكان مسلمون لا تفسد
 عند الكل أما إذا لم يتغير
 المعنى لكنه ليس في القرآن
 كالحى القيام عندهما
 لا تفسد وعند الثاني تفسد
 بناء على مسئلة ابدال التكبير
 بأجل فيراعى اللفظ وعندهما
 المعنى والشافعى رحمه الله
 تعالى وإن لم يجوز ابدال لكنه
 لا يقول بالفساد وإن كلاما
 لأنه ليس بعد فاشبهه الكلام
 ناسيا * وخطأ الألف الفاتحة
 عنده لازم فقرأتها كلها
 بأعرابها وإن غير المعنى وليس
 مسئلة في القرآن فسد عند
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج
 وإنما العبرة لاتفاق المعنى
 عندهما ولو جردا لمثل عنده
 والاصل أنه إن أمكن الفصل
 بين الحرفين بلا كلفة
 كالصاد مع الطاء بان قرأ
 الطالحات مكان الصالحات
 فسد عند الكل وإن لم يمكن
 الابدقة كالطاء مع الصاد
 والصاد مع السين والطاء مع
 التاء اختلفوا قالوا لا على
 أنه لا يفسد لغوم البلوى
 وعن أبي منصور العراقي كل
 كلمة فيها عين أو حاء أو قاف
 أو طاء أو نون وفيها سين أو صاد

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذه لجل آخر ورثها من أخيه قضى بها المقر لا سخر إذا كان كلام المقر له
 موصولا فإن غاب المقر له الأول وجاء المقر له الآخر إلى الذي الذار في يديه وأقام البيعة عليه بإقراره للغائب
 وإقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خرا أو خنزير وقبض المشتري ثم
 استحقه إنسان بالبيعة ففي الشراء بالنية والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في المحيط * قال محمد رحمه
 الهادي * وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البيعة عليه كذا في المحيط * قال محمد رحمه
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدينارين وقبض الأبريق ونقد دينار واحد ثم تفرقا
 قبل أن ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الأبريق لا يتعدى الفساد إلى النصف الآخر فإن
 حضر رجل بعد ما غاب بائع الأبريق وادعى أن نصف الأبريق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الأبريق ورد
 البائع على المشتري نصف حصه ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وإن صار
 البائع شريكا له في الأبريق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه
 بمائة دينار إلى العطاء فنقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة إن له نصف العبد وكذا
 في الذخيرة * ولو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم
 اشترى منه نصفه الآخر أخذهما صحيح والآخر فاسدا أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاز رجل وادعى
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فالمشتري خصم له ويقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيعة
 الثاني ولو كان البيعة الأول صحيحا والبيعة الثاني ببيعة أو دم أو خمر لم تكن بينهما ما خصومة حتى يحضر البائع
 لأن المشتري بدم أو مائة أو خمر غير مملوك لا اتفاق كذا في المحيط * إذا ادعى على امرأة أنها أمته وهي تحت
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل أنه
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمته فلا تسمع منه وله عليه المهر والعبد
 والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لأعطيك الارش والمهر مخافة أن يحضر العبد والامة
 فينكران الملك فيضمانى فالقاضي يلزمه الارش والمهر بإقراره وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضا
 من العروض وإن كان للعبد ودية أو ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من قرض أو بيع فأقر
 الذي عنده المال إن الذي دفع اليه المال عبده هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو
 قال الذي في يديه المال إن هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له
 وكذلك إن أقر أن فلانا امر عبده ببيع أمته فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على
 دفع الثمن إلى المولى هذا كله إذا كان المال قائما في يد المقر فإن كان مستهلكا فللمقر له أن يأخذ بذلك فإن قدم
 الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له ففيما إذا أخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم
 الغائب وأنكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جاز وزكر العتاني وإن لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد وغير المعنى فهو الصمد المسائل
 بالسين أو المغظو بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء فيسب لا تفسد لغوم البلوى فإن العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد غير المعنى وقال القاضي أبو الحسين والقاضي أبو عاصم إن تعدد فسدوان
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الا قويا وهو المختار * (فروع) * على قول من قال بالفساد قرأ ليعظ بهم الكفار

بالضاد والراء فسد الضالين بالذال أو الزاء لا المغضوب بالطاء أو الزاء أو الذال فسد العاديات ضجبا بالذال فسد الاعن وعود بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا مولوا بغير ظكم بالضاد لا قضا غلظ القلب بالضاد فيه ما فسد ناضرة بالطاء ناظرة بالضاد لا ذلك بالضاد فسد وبالطاء لا فظلت أعناقهم بالضاد والذال لا في تضليل بالطاء أو الذال فسد الظن بالضاد فسد اليك نسعي ونحفد بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا أركي لكم وأطهر بالطاء لا فسد وبالضاد والراء فسد ولا اله غيرك بالخاء خيرا فسدوا (٤٣) فمن فرض فيهن الحج بالذال أو الطاء فسد وذروا ظاهر الأثم بالضاد

أو الطاء فسد وكذا مما ذرأ
نصر من الله بالسنين وبشر
المؤمنين بالصاد الصمد بالين
خاسئا وهو خير بالصاد
وعسى بالصاد لا انقصام لها
بالسين أو باللام لا وأصروا
بالسين مستطيرا بالصاد
واعلمكم تصطلون بالسين
هشيم فان عسوك بالسين
صدوركم أو ليسأل الصادقين
عن صدقهم أو يصبرون
بالسين حاسدا إذا حسد بالصاد
فيهما سابعات بالصاد لا في
الكل في البحر سربا أو نسيا
حوتها بالصاد إلى العخرة
أو تفصل الآيات بالسين
قولاسديدا بالضاد فالمغترات
صجبا بالسين ونواصوا بالصبر
بالسين فعموا وصموا أو
صدور الناس أو متربص
فترصوا أو يخصفان بالسين
يفسد في الكل وكذا ثمانية
أيام حسوما بالصاد صراط
طاعها فطرة الله التي فطر
فاطر يقنطون يقنط حاله
الخطب فطاف عليها طائف
أو يبطش بالباء وكانت من
القانتين ومن يقنط رحلة
الشتا بالطاء فسد في هذه
المواضع ما ينطق عن الهوى
بالباء كصاحب الحوت بالطاء
مطلع القجر بالباء أو مسطورا

المسائل ما أدى الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشئ حتى يحضر العبد ولا يستخاف المدعي عليه على ما ادعى المدعي من ملك الغائب ويستخاف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعي من الجناية والمهر ولا يستخاف من المال في شئ إلا أن يدعي المدعي أن العبد أخذ ألقاله فأقرضه هذا وأنه أخذ ألقاه مني فأغتصبه هذا منه فاستمركه فان ادعى هذا وقال المدعي عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبت من فلان ألقاه فاستمركه ~~لكنه~~ وما أدى أهو عبد هذا أم ليس فانه يستخاف ماله قبلك هذا الذي يدعي فان قال رجل لا خره هذا الألف التي في يدي لك لاني غصبتا من عبدك لأن مال عبدك لك لأن عبدك أودعنيها وقال المولى الألف ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها إلا أن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعه فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقر بالغصب وان كان أقر بالوديعه لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الألف أودعنيها عبدك أو غصبتا منه وهو لك لأن مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أودعه وأنه غصبها من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبد فلان فانه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصبا أو وديعه وقال المولى فلان عبدي وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل إلا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جناية على عبده أو وديعه لعبد في يديه أو غصبا أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعي عليه قضى بدفع ذلك اليه فان قال المدعي عليه على العبد دين لم يلتفت إلى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعي عليه بشئ من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الزجل فيه خصما عن عبده * رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا المال فأودعه يا لئو قال صاحب اليد صدقت لكني لا أرتد عليك لاني أخاف أن يجمد العبد أن يكون عبدي لم يلتفت إلى قوله ويجبر على دفع المال اليه فإذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر أن يكون عبدا للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذ المقر له ان وجده قائما إلا أن يقيم المقر له للحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي أخذ فإراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أودعني عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعي بينة أن المال ماله فالقاضي يقبل منه هذا البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا للمقر أخذ ماله ويقال للمدعي أعدي بينتك والأفلاح لك وان قال المقر هو الذي في يديه المال هذا المال لك أودعني لك فلان وفلان ليس بعبد فإقام المدعي بينة أن فلانا عبدك لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينة كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مازونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالقول قول الواهب مع عينه وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزانة المفتين * وان قال المولى أودعني هذا الجارية عبدي فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالباء لا سوط عذاب بالباء أو الصاد أو النطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء فسد فاطلع إلى اله موسى بطرور ثاء الناس إلا ما اضطررت بالباء أو الدال أو أساطير الأولين بالباء لا أظلم وأطغى بالباء لا فسد والضاد والقاف فسد أم موسى فارغا نزع منهم ومن يزغ بالعين فيهما لا فسد ظن ان ان يحور باللام قال الامام الصغار لا تفسد وفرش مرفوعة بالقاف اختلفوا فعزوا بالراء اختلفوا أخبارها بالحاء اختلفوا ألم يجدرك يتما بالراء لا تفسد قل هو الله أحد بالباء فسد اذا دعى الله وحده بالعين لا تحسبها جامدة بالخاء كتيبها مهिला

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله لمن خذته أو تبلى السراير باللام فسد ان هو الاوحى يوحى وكذا كل مذكر قرئ مؤثراً أو عكس أو المخاطبة مغايه أو عكس وفعال ما يريد بالتاء لا ما سبقكم بالعين لا فضلاً بعض النبيين على بعض ولولا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارسنا عليهم روحاً مكان ريحاً أو الذى مكان التى لا الساعسة موعدهم بالعين تفسد فاما اليتيم فلا تنكحرو وأما السائل فلا تنكحرو لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطى أو الزلقى مكانه اللقى أو الصراط بالصاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله اذا قرأ خطأ ولو قرأ اللهاء مكان

الحاء للعجز عدا كقراءة الترك الهمة لله الرحمن الرحيم أو سبحان الله العظيم بالصاد أو الذال أو سمع الله لمن همده أو غير المغضوب بالذال أو أعوذ بالذال مكان الذال أو الصمد بالسين ان كان مجهود في تصحيحه ولا يقدر على ذلك فصلاته جائزة وان كان ترك جهده ففاسده بل يترك ما فيه حرف لا بقيمة وكان الخراسانيون يقتون بالجواز عند تعذر الإقامة لكن لا يقتدى به وبه ابراهيم بن يوسف وابن ططيس وابن الازهر ومن علماء خوارزم من اختار عدم الفساد بالخطا في القراءة أخذوا بمذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى فقال له الباقر بن مذهبى في غير الفاتحة فقال أخذت من مذهبى الاطلاق وتركت القيد لما تقررى كلام محمد رحمه الله تعالى ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل حتى يصح القضاء بحكمة النكاح بعبارة النساء على الغائب ولو قرأ وصاحته مكان وصاحيته لا قرأ باسم الله بالسين أو بالتاء وهو الشخ

أو همها له أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضى بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبداً فالقول قوله وكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب فميتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً وان قال المولى قد علمت أنك وهبتها للذى أو دعنى الا أنه ليس بعبدى وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حياً وان قال الواهب ليست لى بينة وطلب عين المودع بالله أن الغائب ليس بعبد له استحلها للقاضى فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل لزمتها الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب عبده هذا الرجل وأنه قدم مات قبلت بينته وصار ذواليد خصماً له وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بأف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينة على اقرار الذى في يده الجارية أنه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضى لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصماً كذا فى المحيط * رجل في يديه عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بأف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصماً في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعنى منك بألف درهم ووكنتى بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن مولاه أن ينعه من الخصومة وان لم ينعه فالقول كالأثر وله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال أنا عبد فلان قد وكنى بخصومة ملك فى نفسى وأقام البينة قبلت بينته كذا فى فتاوى قاضيان

(الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقاً أو مالا أو أقام البينة فقال المدعى عليه لى مخرج من دعواه أمهاله القاضى الى المجلس الثانى ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعى قال مولانا رضى الله عنه ويتبني للقاضى أن يسأله عن الدفع ان كان صحياً أمهاله القاضى وان كان فاسداً لا يملك ولا يلتفت اليه كذا فى فتاوى قاضيان * ادعى رجل عبداً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندى أو عارية أو اجارة أو رهن أو غصب وأقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه فلان اندفعت خصومة المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحاً تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان كان معروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجوع اليه حين تبلى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المحتال من الناس قد أخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلانا أو دعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا فى الكافى * وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى كذا فى المحيط فى النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين فى بيان ما تدفع به دعوى المدعى * فلو

أو مكان اللام الباء أو الراء ولا يطاوعه لسانه غير ما كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعلى قضا غير الاتحتم ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا أجر له ان من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأنا غيرنا غير ذى عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعلى والاسكت وان وجد آيات خالية عن لغته ومع ذلك قرأ ما فيه اللغة لا يجوز على قياس ما ذكرنا فى المسئلة الاولى ان يبدل حرفاً بحرف ولم يقدر لا يفسدوه

على قياس قولهما لا ولولاد
حرفا لا يغير المعنى لا تفسد
عندهما وعند الثاني روايتان
كلو قرأ وانهى عن المنسك
بزيادة الياء وان ارادوه واليك
بزيادة واو او رودوها على
بزيادة الواو أو تعدد حذوده
يدخلهم نار او ان غير فسد كالأ
قال وزرايب مكان وزرايب
مبشوة تفسد وكذا
مثنان مكان مثنان أو يس
والقرآن الحكيم وانك لن
المرسلين بزيادة الواو تفسد
أو نقص حرفا لا يغير المعنى
لا تفسد بخلاف وان غير
المعنى نحو والنهار اذا تجلى
ما خلق الذكرو الانثى باسقاط
الواو فسد وكذا لو أسقط
حرفا من الكلمة وان ترك
الحرف الاخير من الكلمة
ان ثلاثية نحو ضرب الله مثلا
باسقاط الباء فسد وان كان
رباعيا كالحاج فسد
ونادوا يا مالك باسقاط الكاف
لا وصل حرفا بكلمة أخرى
نحو ايا كعبد العجيج انها
لا تفسد ترك التشديد
والادغام ان لم يغير المعنى
نحو قتلوا تقيلا يسألونك
عن الساعة لا وان غير كاف
أعوذ رب الناس وظلنا

عليهم الغم أن النفس لا مارة تختلفوا والعامة على أنه يفسد وفي قوله تعالى أولئك هم العادون أن شدد فسد ولو ترك التشديد في آية أو قرأ رب العالمين مخافة الاختار أنه لا تفسد على قول العامة في جميع المواضع ولو ترك المدان لم يغير المعنى كما في أولئك وأنا أعطيناك لا تفسد وإن غير كما في سواء عليهم ودعاهم واختار أنه لا تفسد في جميع المواضع الخطأ في الأعراب إن لم يغير المعنى لا تفسد نحو لا ترفعوا أصواتكم بكسر التاء الزجج على العرش استوى نصب التون وإن غير المعنى كما في وعصى آدم ربه فسد عند العامة وكذا في فساد صباح المنذر ين

فيها فأكهة ونخل وبقل ورمان الاصح انه لا تفسد عند عامة المشايخ وان غير المعنى فسد نحو انما غلى لهم ليزدادوا انما وجلا وكذا الحكم في كل مضر أظهره وهذا مشكل لانه لا يزيد على زيادة كلمة لا تغير المعنى وقد ذكر في بعض المواضع نصا على انه لا يفسد نحو واسأل أهل القرية التي مكان القرية ولو قرأوا لأن العزة لله جميعا بزيادة لو فسد ولو قرأ آية مكان آية ان وقف وقفنا ما ثم آية أخرى أو بعض آية أخرى نحو ان الانسان اني خسرت الانوار التي نعيم أو قرأوا الذين والذين لقد خلقنا الانسان في كبد (٤٧) أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

أولئك هم شر البرية لا أمان غير المعنى بعدم الوقف نحو ان البراري في حميم يفسد عند العامة وهو الصحيح * اذا وقف في غير موضعه أو وصل في غير موضعه أو ابتدأ من غير موضع الابتدأ كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء أو الابتدأ بالجزء نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ أولئك هم خير البرية وكذا بين الصفة والموصوف وغيره وان غير المعنى نحو شهد الله انه لا اله ثم ابتدأ بالاهو عند عامة المشايخ لا يفسد لان العوام كما لا يميزون بين وجوه الاعراب كذلك بين الفصول والوصل ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتدأ بما بعده لا يفسد صلاته بالاجماع * ولو نسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو ومريم ابنة عمران تفسد بلا خلاف ولو في القرآن نحو ومن يمانه لقمان وموسى ابن عيسى لا تفسد عند مجرده الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان يفسد وموسى بن لقمان لا لان عيسى لاب له وموسى له

حق الغائب ولو لم يقم المينة على الايداع ولكن علم القاضي أن الغائب أو دعها بآية لم يجعل بينه ما خصومة وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنه المدعي وأقام الذي في يديه البينة أن فلانا الغائب أو دعها لاختصومة بينه ما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي أن الغائب عنهما من المدعي وأودع ذال اليد فانه يأخذها من ذى اليد ويسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين أن ذال اليد لو قال أو دعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصومتك مع المقر له الاول ان أقام البينة أخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يدرجل ادعاه آخر ملكا مطلقا وشراعه من مذسنة أو شفعة فيها فقال ذال اليد كانت لي بعته من فلان أو وهبته له وسلمت فأودعنيها لا تدفع لخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك حينئذ لا تدفع عنه لخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذال اليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فضرر الغائب وأقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين أقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي أعدا الشهود على المقران شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدر أرفع اليه أم لا وقال ذال اليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي * رجل ادعى عبدا في يدرجل أنه له فطوب بالبينة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقاضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذال اليد أو أقر به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا أقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعي والهية اذا اتصل به القبض والصدقة في هذا خبره البسيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى المنقول * لو ادعى الدار أو أقام شاهدا واحدا ثم أقام من عند القاضي ومكانا ثم تقدم الى القاضي وجاء المدعي بشاهدا آخر أو أقام صاحب اليد بينة على أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو قال وهبها منه وسلمها اليه فان أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذال اليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فأقام ذال اليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تدفع لخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار أقام شاهدين فعد لا تقبل أن يقضى القاضي بالدار للمدعي فأما من عند القاضي فكنا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب الدار أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا أو دعنيها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فانه لا تدفع لخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصل خصما غيره * رجل ادعى عبدا في يدرجل وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أن المدعي باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا أقام المدعي عليه بينة على اقراره أن البسيع من فلان أو على اقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في الفصول العبادية * ادعى دارا في يدرجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريتها من فلان وأنت أجرت هذا البسيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك

أب الا انه أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لانه ليس في القرآن * ولو قرأ في الصلاة بالالحان ان غير المعنى فسد والا وان كان في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا الصحيح انه يكره * (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) * سلم أو رذنيها فسد واذا رذنا سموا هو لا يعلم كونه فيها أو ساءها اعني سبق الى لسانه فأصد الذ كرفسد * المصلي اذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى * سلم على رأس الثانية في العشاء على انما تروى في الطهر على انها جمعة اسأنتف

لانه على قصد الرض وأما الواسم على انه أتم الأربع لا لانه على قصد الاتمام * رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واء تقاد
المقتدى انه مانع له والامام على خلافه أعاد لانه مؤاخذ بزعمه ولو كان الامام بعتة قد انه مانع والمقتدى لا لكن الامام لا يعلم بها لا يعيد المقتدى
* رجلان بصلبان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطر قطر من الدم وكل يزعم انه من صاحبه أعاد المقتدى صلاته لنفسه ادعى على كل حال ولو ذهب
وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاء جازت صلاة المقتدى أيضاً * أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة فتزل

الابن فسد وان مص ثلاثاً
فسد وان لم يكن ينزل اللبن
لأبنة أو مصتين ان لم ينزل
* ابتلع دماً خرج من بين
أسنانه لا تفسدان لم يبلغ ملء
الفم * أكل بعض لقمه وبقي
البعض بين أسنانه فشرع
فيها أو ابتلع الباقي لا تفسد
مالم يبلغ ملء الفم وقد ر
الحصة لا يفسد بخلاف
الصوم * ابتلع شيأ من الخلوة
ودخل فيها فوجد خلوة في
فيه وابتلعها لا تفسد ولو
ادخل السكر فيها في فيه ولم يصبه
والخلوة وصلت الى جوفه
فسد * رفع رأسه الى السماء
فيها فوق في حلقه برد أو تلج
أو مطر ففسد صومه وصلاته
لوصول شيء من الخارج الى
جوفه * جامعها زوجها بين
الفخذين فيها ففسدت صلاتها
وان لم ينزل وكذا اذا قبلها
بشهوة أو بغير شهوة أو لمساها
بشهوة لانه في معنى الجماع
بخلاف ما اذا قبلت امرأة
المصلى ولم يشتمها * ولو نظر
الى فرج مطلقة فيها حتى
صار مر اجعاً أو نظر حتى
ثبت حرمة المصاهرة لا تفسد
الصلاة في المختار * صلى في
قيصر محلول الحبيب ورأى
عورة نفسه لا تفسد كما لو نظر
انسان من تحت ثوب المصلى

للمدعى عليه ولا يكون دفع الدعوى المدعى كذا في المحيط * لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل أنها له وأقام
البينة فأقام الذي في يده الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى ووكان في يدها ذكر في المنتقى
أنه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكلاً وأدفع عنه الخصومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان
* رجل في يده دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها فلان وأقام بينة وان فلان واوكله
بشراؤها مندسنة قال لا أقبل بينته كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصمه بالغيره
* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه أو أقام المدعى عليه بينة أنه كان عندي ودبعة أو رهناً أو مضاربة
أو شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب
وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على
الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد
الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا يرجوع له مالم يقيم البينة على ما ادعاه من
الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة واذا أنق العبد فادعاه على الذي أنق من يده وأقام المدعى عليه
بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا أعاد العبد من الأبق في فصل الوديعة والرهن
والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك
الذي كان في يده لان الضمان لا يتصر عليه كذا في خزنة المفتين * ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ
أرشها وأقام البينة أن فلاناً أو دعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية
فولدت ثم ماتت وأقام المدعى البينة أنها جاريته ولدت في ملكه وأقام ذوال اليد البينة على الوديعة قبل الولادة
فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشي حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي
* ادعى عبد في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد
الي وأحضر فلان حتى أقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحيى * فلان فأت العبد في يدي المدعى ثم
جاء فلان وأقام بينة أنه عبده كان أو دعه صاحب اليد وأقام المدعى بينة أنه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان
العبد حياً يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى أقم البينة عليه كذا في المحيط * أمة في يد
رجل قتلها عبد فدفع بها وأقام رجل البينة أن الامة كانت له وأقام ذوال اليد البينة على الوديعة قيل للمدعى
ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذا قضى القاضي بقيمة
الجارية على ذي اليد وأخذها المدعى من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يدي ذي اليد
ويرجع ذوال اليد على الغائب بما ضمن للمدعى من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقاتلها العبد ولكن قطع
يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط
* وان ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غصبته مني أو أجزتها مني أو وهبتها وادعى ذوال اليد أنها وديعة أو
عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تدفع عنه الخصومة فان حضر المقر له وأقام البينة على
ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا في المحيط
* رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له اغتصبها منه الذي في يده وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في
يدي لا تدفع عنه الخصومة فان أقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم أقام المدعى عليه البينة أنها ملك والده

ورأى عورته * نظرها الى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغفها ففسد عند محمد رحمه الله تعالى والا لا وعند الثاني تفسد مطلقاً اشتراها
وهو المأخوذ * كتب فيها على البدأ والهواء غير مستبين لا ولو على الارض مستبينان كان مقدار ثلاث كليات ففسد والا لا في يده ففسح
رأسه وحليته لا تفسد وان أخذ القارورة وادخن تفسد * سلم على المصلي فردّه مشيراً بيده أو اصبعه أو رأسه لا تفسد لقوله تعالى فنادته
الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وفي شرح المؤذني الكبير لا تفسد لان الدرهم هذا الطريق ومعها وبخلاف ما اذا أجاب المتكلم فيها بهذه

الاطراف حتى لم يعد متكاملاً لان الاشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تنفس وان تنف شعرة أو شعرتين وان ثلاثاً ثلاث مرات فسد كالحولك بدينه ثلاثاً ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الامرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مراراً متواتراً تنفس أموالين كل قتله فربحة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فيها أحب من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشى ايذاءها لا تنفس ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المقتدى قدام امامه لقتلها لا تنفس صلاته * ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثاً في ركعة فسد * ولو ارتدى أو جل شيئاً بيده أو صيداً أو ثوباً على عاتقه أو ترحب به أو عروحة بيده أو اتعوض كورعامة أو فسواها مرة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السراويل أو حل زرق القيص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزح القيص أو السراويل أو اتعل أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع اللجام أو لبس قلنسوة أو بضة أو نزعها أو وان نعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السراويل أو زرق القيص أو لبسه أو الخفين أو ألجم دابة أو أسرجها أو نزح السرج فسد قيل ما يبد فهو قليل وما بها فكثير وقيل ان رآه الناظر وقطع أنه ليس فيها فكثير وان شك أنه فيها أو لا فقليل وقيل يفرض الى رأى المبتلى به ان عده كثيراً فكثيراً والافضل واختار رأي بكر محمد بن الفضل والثاني اختيار العامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

استترها من المدي قالوا لا تقبل بنية المدي عليه كذا في فتاوى قاضيان * وان قال المدي سرقته مني أو سرق مني لا تندفع الخصومة وان أقام ذواليد البينة على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على الملك تقبل كذا في الكافي * وفيما اذا قال سرق مني القيام أن تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو ادعى عينا وقال غصب أو أخذ مني فأقام ذواليد البينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العبادية * عبد في يدي رجل أقام العبد بينة أنه عبد الذي في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو ادعى اياه فالقاضي يقضي بتعق العبد ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة * فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لانه نفذ القضاء عليه ما كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي والمحيط * وفي الذخيرة في فصل دعوى العنق عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه أعتقه فقال المولى حين أعتقه لم يكن ملكي لما أنه بعني من فلان ثم اشترته منه وأقام البينة على بيعه قبل الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له أعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد لا بل أعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط * وان ادعى على ذي اليد فعلا منته أحكامه بان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو ادعيه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو ادعيه اختل فوافيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح * كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يدي رجل ادعى وقال اشترته من ذي اليد وأقام ذواليد البينة أن فلاناً أو ادعيه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدي حتى حضر الغائب وصديق ذواليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضي بالعبد للمدي الشراء ولا يكفه إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أودعه أو لم يقل أودعه قبلت وبطلت بينة المدي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدي العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان أعاد البينة بعدما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل أن يقضي تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدي الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من ذي اليد فاقر صاحب البدن العبد لفلان الغائب أو ادعيه فقبل أن يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدي أقام شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكف إعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المقضي عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدي الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذواليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق العبد اليه ثم أقام مدي الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضي عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه وديعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن ذي اليد يقضي بالثوب للمدي وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو ادعيه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى * حول المصلي وجهه أو تقدم على امامه بلا عذر أو تأخر عن موضع قيامه في الصلاة أو استدبرت المرأة مصلاها في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي * يتأخر عن المسجد في حق الرجل فلا تنفس قبل خروجه من البيت * وقف على عين امامه فغذبه ثالث الى نفسه بعدما كبر أو قبله لا تنفس * أم رجلاً واقتدى به آخر فخشى وتقدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد رما بين الصف الاول والامام لا تنفس * مشى في صلاته قدر صف لا وقدر صفين بدفعة فسد وان مقدار صف ووقف ثم كذلك لا * سوق الدابة بتمت

الرجلين يفسدونه بدرجل لا صلى قائماً على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزيه * رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لأن مفسدها لم يعرف قربة فيها ورفع اليدين في الوتر والعبد سنة * قرع الباب فسيح لإعلام أنه في الصلاة أو عطف رجل فشتمه المصلي قائلاً الحمد لله رب العالمين أو فتح على أمامه وقد قرأ أمقداً مما يجوز به الصلاة أو تخنخ لرد أمامه إلى الصواب من الخطأ أو لإعلام غيره أنه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وإن تخنخ بلا عذر يكره * (نوع) * صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى الصحيح أنه لا يفسد عند محمد

رحمته الله تعالى ولو ثلاثاً وترك الأولى فسد في الأصح بخلاف لأن الحكم بالصحة كان لوقوعها الأولى بأنضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها بخلاف القراءة لأن الاحتياط في إيجابها ولو ستاً أو ثمانية بقعدة الأصح أنه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النقل إلى الثالثة بقعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لهما والأربع قبل الظهر على هـ. ذا الخلاف والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد وعند الإمام رضي الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ * زاد فيها ركوعاً أو سجوداً لا تفسد ولو عمداً وقال ابن مقاتل الرازي إن زادهما عمداً فسد وعن أبي نصر بن زيادة الركوني لا وزيادة السجود تفسد لأن الركوع لا يؤثر به منه رد أو السجود يؤثر به وهـ. ذاوافق قوله ما لكون سجود الشكر قربة لا قول الإمام رضي الله تعالى عنه

خصومة بينهم ما وإن لم يقيم صاحب اليد بينة على الإيداع كذا في المحيط * لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك أنه دفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي بينة أن فلاناً وكله بقبضه فإن طلب المدعي عينه على ما ادعاه من الإيداع حلف على البتة ولو قال ذواليد أو دعيه وكيله لا يصديق الأيمنة كذا في الكافي * ولو شهدوا أن عمر أو دعهما أياهما وقالوا لا ندرى من دفعها إلى عمر أو قال ذواليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهم ولا عين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبد الله إلى عمر ولكن لا ندرى من دفعها إلى ذي اليد أو قال ذواليد دفعها إلى عمر ولا تندفع عنه الخصومة فإن قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها إلى عمر يحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذواليد لقد أودعها أياهما وعمر يحلف على البتة كذا في الخلاصة * ولو أن العبد أقام بينة أن فلاناً أعتقه وأقام صاحب اليد بينة أن فلاناً ذلك أودعه تقبل وتطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياساً ويحال استحساناً أو يؤخذ من العبد كقيل بنفسه استينافاً حتى لا يهرب فإذا حضر الغائب فإن أعاد بينة عتقه والافهوعبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أقام ذواليد بينة أن فلاناً آخر أودعها أياهما كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد أنه حر الأصل فالتقول للعبد فإن أقام ذواليد بينة على الملك وأيداعه تقبل وإن أقام على أيداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدارون برهن على الملك والأيداع وبرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبيد بدرجل ادعى رجل أنه قتل ولياً له خطأ وأقام ذواليد بينة أن العبد فلان أودعه أنه دفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * إذا ادعى رجل على آخر أني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يحجج بالبيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه أنك قد رددت على هـ. ذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجدتها أصعباً زائدة وأراد رددها وأقام البائع البينة أنه برئ إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذلك لأن خصاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدوداً في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه مني حال صغرك فالتقول قول المدعي كذا في الفصول العمالية * اشتري داراً لابن الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهوداً وكباراً ابن ولم يعلم بمصانع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصانع الأب فادعى الأب على المشتري وقال إن أبي كان اشتري هذه الدار من نفسه في صغري وأنها ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي أنك متناقض في هذه الدعوى لأن استئجارك الدار مني أقر بأن الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار نفسك يكون تناقضاً لهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هـ. ذا الصحيح أن هـ. ذا لا يصلح دفعها لدعوى المدعي ودعوى المدعي صحيحة وإن ثبت التناقض الآن هـ. ذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى داراً بسبب الشراء من فلان فقال المدعي عليه أني اشتريت من فلان ذلك أيضاً وأقام بينته وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعي عليه أن دعواك باطله لأن في التاريخ الذي اشتريت هـ. ذا الدار من فلان كانت رهناً عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراؤك لأنه كان بعد ما فلك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا

لأن السجود عنده كركوع * ولو أتى بركعة نائماً فمفسد لزيادة ركعة غير معتدة * نام في ركوعه أو سجوده جاز ولا يعيده ما ولو سجد نائماً يعيده ما ولو وقع قدر التشهد نائماً يتعديها * مؤدى الفرض زادة ركعة فاعداً بلا عذر فسد ولو زاد بالأيام بلا عذر لأن الأول له وجود في النقل مع القدرة والثاني لا وجود له حال الأمان أصلاً * العود إلى الصلابة يفرض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلاته والعود إلى سجود السهم ولا يرفعها إلى سجدة التلاوة فيه روايتان واختار الرافض كالصلابة حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم ونذركها في

مقامه عاداليم او قعد فان ترك القعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه لامن لم يتابعه يستببه عليه افعال الصلاة كثيرا الوسوسة فاعتمد فيها على
آخر ركع ركوعه ويتشهد يتشهد ويجوز ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسدت لانه
اقتداء مفترض بمن قبل في الركوع الثاني * تذكرا كعادتك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم تابعوه في
الاول والثاني لا تنفس انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة
الثالثة ما لم يرفع الامام ولو أتى

بالركوع مع هذا وشاركه
في السجدة تين لم تنفس
صلاته * وفي النوازل أدركه
في السجدة الثانية فركع
وسجد سجدة فسدت لانه
زاد ركعة بسجدة * واقتداؤها
بالركوع يصح في الجمعة
والعدين وان لم ينو امامتها
وفي الجنازة لا يشترط نيّة
امامتها الجاعا * صلى مع
الامام فوقف في صف النساء
للزحمة ومكث حتى فرغ
الامام فلما وجد مسلما كنفي
وصلى صلاته جازان لم يؤذ
ركامع النساء * (الرابع
عشر في الحديث فيها) *
الرجل اذا سبقه الحدث فيها
بني المرأة هل يني قال ابن
رستم لا وقال المشايخ يني
كهو * اذا وصلت البلة من
خارجها الى شعرها المصحح جاز
اما ان كشفت للمصحح رأسها فلا
يبي وكذا اذا استنجى هو أو هي
وجب أم لا لا يني لان ابداء
العورة فعل وقال القاضي
أبو علي النسفي اذا انكشفت
العورة فيه ولم يجد بدامنه لم
يفسد وان وجد بداء فسد
بان تمكن من الاستنجاء تحت
القيص * وان أصاب بدنه من
الرعاف أقل من قدر المانع
ومن دم آخر كذلك ويبلغ

في الفصول العبادية * ولو كان المدعي ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته وأقام البينة
وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى
قاضين في باب اليمين * في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر أنه اشتري مني جارية وصفتها كذا بكذا
درهما وقبضها واستهلكها ووجب عليه أداء هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه
بذلك بعد انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة
وهي في بلدة كذا في يدي فلان وأقام شهودا شهدوا أن رأيناها حية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعا
لدعوى المدعي قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعي
عليه في دفع دعوى المدعي اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي
عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعي عليه فهدا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعي من
الابتداء ادعى الدار على صاحب البيت كما مطلقا وقال المدعي عليه في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه
الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعي
عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها
منى كان هذا دفعا صحيحا كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يدي رجل أنه قال المدعي عليه اشتريتها من
المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان تترك في يد المدعي عليه ويؤخذ منه كفيل
ويؤجل ثلثة أيام فان أقام المدعي البينة على ما ادعى والا قضى عليه وهكذا في فتاوى قاضين * ادعى
دارا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار مني وأراد أن
يخلف المدعي له ذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعي بذلك قبلت بينته وان دفعت دعوى المدعي كذا
في الذخيرة * ادعى دارا أنهما ملكي لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لا بل ملكي لاني اشتريتها من فلان
ذلك أيضا فقال المدعي جرى الفسخ بينهما ذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البينة تسع ولو
كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع * اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريته من فلان
منذ سبعة أيام وقال ذواليد لا بل هو ملكي اشتريته من ذلك الذي تدعى الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام
البينة يكون لاسبغهما تاريخا ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان يبعث معي في التاريخ السابق
كان تلجئة والاخر ينكر كان له أن يحلفه كذا في الفصول العبادية * برهن على أن هذا رث له عن أبيه
فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فيه أو برهن على اقرار المدعي حال حياته أبيه أو بعد
مما انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه أنه ليس
له أو ما كان له او كان أقر أنه لاحق له فيه أو أنه ليس له حق فيه وهنالك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم
يكن من يدعيه هنالك لا يطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعي عليه ان أباك
باعها من فلان حال حياته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا
في الفصول العبادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا أو هبة فبرهن المدعي عليه على انه اشتراها منه و برهن
المدعي على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات
وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الكل لو جمع المانع ان غسل الرعاف بني وان غسل الآخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد اما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في
الآخر الطاهر وان أدى ركعا قبل الغسل أو انزع فسد * ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جابيا الاصح الفساد فيها ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث
ولم يرجع فسد * امام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسد وان رفع بالانكسار لا يفسد فيستخلف لان في الاول وجد لا تتقار مع
الحدث * تنحرف في صلاته فخرج رجب من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا يفسد صلاته * أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله

فما والموت أقرب من الحوض ان كان مقدار صفي لا تفسد وان أكثر منه فسد وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب الى الحوض يني ولو وجد في الحوض موضع التوضي فتحا وزال موضع آخر ان بعد ركض في المكان الاول يني والا لا ولو كان الماء بعيدا وبقره بئر ما ترك البئر لان الترح يمنع البناء وهو المختار وقيل نزع ان عدم غيره وعن القدوري والكرخي انه يمنع البناء وقيل روى بشر بن الوليد عن الثاني انه يمنع البناء (٥٣) ولم يثبت ذاعنه * دخل المشركة ورد الباب لستر عورته لا تفسد وان غيره لا تفسد ان يبد

وان يبدن فسد وان جل آنية فارغة ليس بها حاجة يبدن فسد ويبد لان اليها حاجة لا مطلقا * وان توضأ ونسي شيئا ثم رجع واخذ لم يني وان نسي غسل بعض الاعضاء فرجعه وغسل يني * صلى فرضا وأحدث وتوضأ خيرا ن شاء عاد الى المكان الاول ولا يكون مشايلا حاجة وان شاء أتم في منزله ولو مقتديا انصرف الى منزله الاول ويستغل أولا بقضاء ما سبق ويقوم بمقدار قيام الامام ولو زاد أو نقص لا يضره وان صلى في مكانه ولم يعد ان كان الامام فرغ جازوا والا الا في موضع يجوز منه الاقتداء احدث فيها ما يصرف للوضوء وانقضت مدة المسح فسد صلاته ذكره الناطقي في العمون * (نوع) * من لا يصلح للامامة أولا لا يصلح للاستخلاف وطريقه ان يأكذب بنبوه ويجبره الى الهراب وتارك الركون يضع على ركبتيه يده ويسجد الصلاة على الجهة اصبعه وان سجدتين فاصبعين وان ثلاثا فثلاثا وان قراءة على القدم وتلاوة فعلى الانف وقيل يشرب لركعة باصبع ولزيادة

تركته بعد وفاته وأخذها من أبي هذا المدعي في حال حياته وأقام ذوال اليد البينة أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد رجل أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له وقال ذوال اليد ادعني أبوك ولا أدري أمات أبوك أم لم يمت ذكر في المستقى أنه لا تندفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وأبناؤها وأقام البينة تسمع فلان المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبناها قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج أقر في مرض الموت أني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط * امرأة ادعت على ولده رجل ميت أنها كانت امرأته ماته مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طلقها ثلاثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن زوجة له فقط ثم أقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * ادعى على غيره أنه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وأنه قدم قبل استيفائي من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما لي وانه لا وارث له غيري فقال المدعي عليه الدين الذي تدعيه قد كان لا يملك على بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد أدت جميع ذلك الى أنك في حال حياته وقد صدق مدعي الدين أن الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا أنه أنكر أداء فلان ذلك اليه فأقام المدعي عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعي عليه في هذه الصورة أخرجني أبوك عن الكفالة في حياته أو قال أخرجني عن الكفالة بعد موت أبك وأقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى على غيره أنه كان لابي عليك كذا وكذا مات أي قبل أن يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة أبي لما لي لا وارث لابي غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أباك قد أحال فلانا بأك كان له على وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحتال له وصدقه المحتال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فإذا أقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المنسوخة بحكم الارث عن أبيه فقال المدعي عليه في الدفع أنه أقر بأن أباه استوفى مني هذا المال واقراه بعدموت أبيه وأقام البينة فشهد الشهود أنه أقر أن أباه استوفى ولم يذكر وأنه أقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركه امرأته ميراثا وقال كانت امرأتي يوم موتها فبهرن الورثة أن الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتي لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال أن يكون رجعا وبه لا تنقطع الزوجية فيترك كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في الدفع انها أقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة * ادعى رجل دارا في يده امرأته أمهات تركه أبيه وقالت المرأة هذه الدار تركه أبيك الا أن القاضي باعها مني بجهري وأنت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو ثبت ذلك بالبينة كذا في المحيط * رجل مات وترك مالا وبناتا فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وأن ولاده له وأقامت البنت البينة أنه كان حر

الاصل

بقدرها والسجدة الصلاة ان واحدة اصبع واحد على الجهة ولزيادة قدرها ولتلاوة الاصبع على الجهة

واللسان والسلام يتحول الوجه عينا وشمالا * وان لم يعلم كم صلى امامه صلى أربعين مرة في كل ركعة احتياطا * أحدث فاقتدى به رجل قبل خروجه من المسجد صح واليه أشار محمد رحمه الله تعالى فان سبقه الحدث فتأخر وقدم من جاء ساعته فقدم وكبر بنية صلاة الامام جاز وصار كأنه قدم المسبوق * استخلف من خارج المسجد والصفوف متصلة فسدت صلاة القوم عند الامامين وفي صلاة الامام روايتان

والاصح التساد * استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره فالقاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جازو يجعل
كان الاول استخلفه والا لا يجوز * الامام قدم رجلا والقوم آخر فالخليفة من قدمه الامام لولايته * وفي الفتاوى ان نوبا الامامة جازت صلاة
الذين اقتدوا بالخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكيف قلنا وان خليفة القوم فاقوابه ثم
نوى خليفة الاول فافتدى به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توضع الاول (٥٣) فاجاز رجل دخل في صلاة فان لم يرجع
حتى أحدث الثاني فسدت

صلاة الامام ولو أحدث
وخرج من المسجد قبل ان
يرجع الاول فسدت صلاة
الاول وبني الثاني على صلاته
ولو سبق الثاني لأحدث بعد
ما جاء الاول انتقلت الامامة
اليه وصحت صلاتهما ولو لم
يحدث حتى جاء رجل واقفدى
بالثاني قبل مجيء الاول ثم
أحدث وخرج من المسجد صار
الثالث اماما حتى لو أحدث
وخرج قبل أن يجي واحد
من الاولين فسدت صلاتهما
وصلاة الثالث تامة * ولو
أحدث الثالث بعد مجيئه
أحدهما تعين الجاني للامامة
ولا تفسد صلاة واحد منهما
وان أحدث الامام والمقتدى
وخرج من المسجد فصلاة
الامام تامة وبني ونفسد
صلاة المقتدى * أحدث
واستخلف من آخر الصقوف
ان نوى الخليفة الامامة من
ساعته صار اماما وان نوى
بعد ما خرج الامام من المسجد
أو خرج الاول من المسجد
قبل ان يصل الثاني الى مكانه
فسد الخلو مكان الامام عن
الامام لكن مادام في المسجد
فكانه على مكانه فلا خلاف

الاصل ذكر في ولاء الاصل أن البيئة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنتين صغيرين
ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دار برغم أنها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير
الاخر أن الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي أنا قيمه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد
الصغيرين مات وتركهما ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لاحتفاظه لأجل الصغير الذي أنا قيمه فأقام القيم
المدعى عليه بيئة أن والد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته
تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام القيم المدعى بيئة دفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت
قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك ارباعا من أبيه والا أن تدعى كلها للصغير الذي في
ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقص كذا في الذخيرة * سئل بحم الدين
النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوية بنوة العم وأقام البيئة على التسبب بذكر الاسماحي الى
الجدة فأقام منكر هذا النسب والميراث بيئة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى دل تندفع بهذا
دعوى المدعى وبيته قال ان وقع القضاء ببيئة المدعى فاقضاء ماض ولا تبطل بيئة المدعى به هذا لا تندفع
دعواه وان لم يقع القضاء ببيئة المدعى فالقاضي لا يقضي بأحدى البينتين لكان التعارض كذا في المحيط
* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبيه وذكر الاسماحي الى الجدة الا على فأقام المدعى عليه
بيئة أن أباه المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآله لا لآبيه لا تقبل بيئة المدعى عليه الا اذا أقام
المدعى عليه البيئة أن قاضيا قضى بثبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى
قاضيخان * رجل ادعى على أخو دار بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدر ثم ادعى المدعى عليه أن بائعي
اشترى تلك من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد
واسم أمي حرة وأنها محمد بن الحر بن سادع فأقام المدعى عليه بيئة أن المدعى كان زعم قبل هذا أنه ابن
عائشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى يقف في جنس هذه بأنه لا تندفع
دعوى المدعى ولا تقبل بيئة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يقف
ظهر الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط والذخيرة * وعلى
هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء
من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم أن ولدا القاسم
محمد ووالد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه
فلا تقبل بيئة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط * ادعى على أخيه شركة في دار
في يده بحق الميراث عن أبيه وأنكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى
عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه أو ادعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبيته مسموعة وان قال لم
يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في
يدي رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغرک باطلاق
القاضي فهو هذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان حاجة الصغير أو قضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى
دارا فقال المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيک في حال صغرک بكذا ولم يسم الوصي أو قال ان فلانا

* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) * استويا في السن فأصبحهم وجهوا وأنسبهم أولى اذا كانا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما
أقر أقدم أهل المسجد آخر أساؤا ولا ثم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لهما اذا لم يؤتم في محله وأم في محله أخرى في رمضان خرج من محله
قبل وقت العشاء ولو بعده كره كن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة * أقام المؤذن فقدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن
سبق بالشروع لا كراهة في حقهم * اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر العبرة لاكثر * أتم قوما وهم له كارهون ان كان لفساد فيه أو لانهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوعيد وان كان أحق لا يكره * أتم مدة ثم ادعى التمس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل الاسلام ويجبر على الاسلام لاقراره بالارتداد و يضرب اليها وصلاة القوم تامة * ولو قال كنت محدثا في المدة أو كان على نوبي فذران ما جئنا لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال تورعا أعادوا صلاتهم * (نوع) * اقتداء المتوضى بالمتميم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز اتفقا * شرعا في نفل وفسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز الاختلاف السبب وكذا اقتداء الناظر بالناظر لا يجوز ولهذا كره الاقتداء في صلاة الرغائب

باعتني هذه الدار بطلاق القاضي في حال صغر ولم يستم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعاه فيه اختلاف المشايخ ولو سمى الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العبادية * اذا قال المدعي في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه ما لا أخا وأختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاورجندى رحمه الله تعالى أن المدعي لو أقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو أراد المدعي عليه اثباته بالبينة لا تسمع بنبته وفي كتاب الجنائيات أنه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دار امير ناعن أبيه وأقام بينة وأقام المدعي عليه بينة أن أباه أقر حال حياته أنها ملكي يسمع هذا الدفع ولو أقام المدعي بينة أنك أقررت أن هذه الدار ملك أبي وحقه يقبل هذا الدفع أيضا وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلأن المدعي عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعي لم يذكر التاريخ في اقرار المدعي عليه تقبل بينة المدعي كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى مجدودا في يدى رجل ميراثا عن أبيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان مورثك فلانا قد أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعي عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعي عليه أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أ بينا فهو المدعي عليه ولو كان المدعي عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعي بكون المحدود ملكا للمدعي عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضا على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال أنك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك ببيع الدفع وان لم يقبل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعي عليه قد أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أ بينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأة أنها ابنة هذا الميت وأن لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى ما أنك قد أقرت بعد وفاته هذا الميت وقلت (١) (بندها من مرده يوم مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استرداد الضيعة فقال المدعي عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكرام بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضي يقضى بينة المدعي عليه وتندفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعي عليه بالبيع منه وأقام المدعي عليه بينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يقضى الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول يحتمل أنه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكرام على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه أنك أخذت الثمن مني طائعا أو ادعى الاكرام على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه أنك أخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع

(١) أنا كنت جارية هذا الميت فاعتقني

وصلاة البراءة وليله القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة فهذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكاف لا التزام لم يكن في الصدر الاول هذا التكاف لا قامة أمر مكره وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلورثك أمثال هذه الصلاة تارك لم يعلم الناس أنه ليس من الشعار حسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى بامر تاح بانفتاح يامن علا فاستعلى والشهادة على شعيا وأرميا بالنبوة لكان دعاء مباحا لكن الكلام فيه كالسكلام في التوقيت بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرك بالمنقول المقبول حسن وبعض هذه اللطائف من الامام المحبوبي * امامة المفتصد للاصحاح ان أمن خروج الدم يجوز امامة الاحد للقاء قال الامام الفقيه أبوالميث لا يجوز أما

في حق نفسه ان بلغت حد وبته الركوع ينخفض للركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع * وفي كل مقام لا يصح الاقتداء اذا شرع هل يكون شرعا في صلاة نفسه عندها من خلافها لمحمد رحمه الله تعالى * أهل الاهواء اذا لم يقبل بحجت لم يحكم بكفره يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالمشبه والجسم لكنه يكره ولا يقتدى خلف من ينكر الشفاعة والكرام الكاتبين أو عذاب القبر ومنكر الرؤبة لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا أنكر عذاب القبر أو قال بتخليد الفاسق فهو مبتدع يصل خلفه ويخط الامام

شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خلف المتكلم والمتأخر صاحب الأهواء وكذا روى عن الامام الثاني أيضا وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الامام بوجوهه * ويكره الاقتداء بمن عرف بأكل الربا * أم الفاسق يوم الجمعة ولم يمكن منعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما وفي غيرها انه ان يتحول الى مسجد آخر والمصلح خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا كن صلى خلفه * الاقتداء بقوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) * (نوع في المنافع) * بينه وبين

صحح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل - مثل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أثبت على رجل بالبيعة أنه أقر له بكذا طائعا وأقام المدعي عليه في دفع ذلك بينة أن أقراره ذلك كان باكره هل يكون ذلك دفع البيعة المدعي قال نعم وبينه الاكره أو في القبول كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقر فقال المدعي عليه كنت مكرها في الاقرار صريح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائعا فأقام المدعي عليه البيعة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكره فالبيعة بينة المدعي عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبيعة للمدعي كذا في التتارخامة ناقلا عن الناصري * رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بأمره أو بغير أمره فجاءه الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أم لو ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال وأبرأ المدعي صح كذا في الخلاصة * كفل عن آخر بألف بدعيها ثم أقام الكفيل البيعة أن الالف التي ادعاه على المكفول عنه ممن خرم لم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البيعة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجهد ذلك لا تقبل بينته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدنى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو عن خير أو مشة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بإداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن ياخذ المال من الكفيل فافر الطالب عند القاضي أن المال كان عن خير أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعي عليه في دعوى الدين أنا أجي بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء أو بالإبقاء فأبى ما تدعى قال كليم ما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أوفيت الكل فجحدني فتشفعت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جحد الابراء أوفيت وقبل لا يكون تناقضا ولا يطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قبل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة اطلع بعد انكار أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط وأليس لك على شيء قط فأقام المدعي البيعة على المال فدعى المدعي عليه الابراء تسمع فلما أقام البيعة ثبت ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك قط وبقي المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القدوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعي عليه ذلك فأقام المدعي بينة على أنك استهملتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما وأقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعي عليه في الدفع انه قال (٢) (مر اجزسه دينار درخواسني نیست) لا يسمع

ترجمة
(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

الامام حائط صرح الاقتداء ان كان صغيرا ذليلا ولا وان كان كبيرا وله باب أو ثقب كبير يمكن الوصول الى الامام ولا يخفى حال الامام بسماع أو رؤية صح عنه الكل فلو كان الثقب صغيرا لا يمكن الوصول اليه ولكنه لا يخفى حال الامام اختلوا فيه واختار الامام الحلول في الصحة وعول على اشتباه حال الامام وعدمه في مثل هذا المقام * ولو اقتدى به من شطح المسجد ان كان للسطح باب ولا يخفى حاله جازي قول الكل وان كان لا يخفى عليه حاله لكن ليس له ذلك الباب صح على اختيار الحلول في وعلى هذا الوفاق في المثذبة وكذا لو قام على الجدار الذي بين داره والمسجد ولا يخفى حال امامه وان قام على سطح داره ولا يخفى حال الامام لا يصح لكثرة التخلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت فانه لم يتخلل الا الحائط وباتصال الصفوف صار مقام واحد * والنهر اذا كان بين الامام والمقتدى ان كبيرا تجزى به السفن والزورق يمنع الاقتداء وان صغيرا لا يجزى به الزورق

لا * قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر عمر الجملة جازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف * والمنافع من الاقتداء في القلاة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصلى العبد وان كثر لا يمنع واختلف في المتخذ لصلاته الجنازة وفي النوازل جعله كالسجود والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوي على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحفرة والبيضاء

(نوع) صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقنتدى به فاذا هو غيره يجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة * ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به فيها وان كان في التراويح اقتديت به فيها فاذا هو في التراويح صح * ظن انه في الظاهر فقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر * صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي أو نوى ان يؤم امامه

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاتهم مائة ولا يشبه هذا ان بأتهم ببعض المقتدين * رجلان يصليان في موضع ونوى كل منهما ان يؤم صاحبه فصليا كذلك جاز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا *(نوع فيما يكره وما لا يكره)* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقدروري على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة سبيل التداعى * تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضي الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولو أكثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره ولا في كرهه وهو الصحيح وبالعدول عن الحشراب تختلف الهيئة فيما روي عن الثاني * فاتها جماعة صلى باهله في بيته ولو مع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له أهل صلى وحده باذان واقامة وحكمه حكم المنفرد في التسمية والتحميد * ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من له السكينة

هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأتكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البينة أنه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعهما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى * اذا قال المدعى عليه ان ما تدعى على مال القمار أو عن الخمر يسمع ولو أقام البينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينار أو دراهم فادعى المدعى عليه الا يفاو جاء بشهود وشهدوا أن المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندرى بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع به ادعى المدعى وهو الاشبه والا فاقرب الى الصواب هكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند ووطول البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه قد كان أقرب بالمال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعت يصح الدفع كذا في الوجيز لا يكره * ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد أقر أنه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى دينافي تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عينامن الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كراسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا يكره * رجل ادعى دينافي تركة ميت وأقام البينة ثم ان وارثا آخر غيبر الذي أقيم عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طالبه ببذل الصالح أتى بالدفع فقال أنا أقيم البينة أن مورثي أو قال هذا المال ودعوا باطل فلم يقع صححان كان مدعى الا يفاو غيبر المصالح يسمع الدفع أمالوارث هذا المصالح أن يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقرب له بخمسين درهما في حال حياته دينارا لما أقام وصي الميت بيته أن المدعى قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيته الوصي ويكون ذلك دفعا لبيته المدعى كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على غيره أن أباه أصح لي بثل ماله وأتكر المدعى عليه الوصية فأقام المدعى بيته على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية أو وصيت بها قبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البينة على أن الاب سجد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن سجود الوصية لا يكون رجوعا فيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثل ماله أو أقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالقضية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

* سمع حس انسان فاراد تطويل قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري أخشى أمرا عظيما وقال أبو مطيع لأبأس ان البينة يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كرهه والا لا وهو تأويل المروي أنفا وقال الشعبي قدر تسبيحة أو تسبيحتين ولا خلاف انه اذا نقل على القوم لا يفعل وهذا اذا اراد به حق القوم فان اراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقا وفي كل فرض بعده نقل فالأفضل أن يسرع القيام الى النفل بمنة أو يسيرة أو يتأخر أو يرجع الى بيته مقتديا كان أو اماما أو مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعو

وينتقل جاز والاول أولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى لخالف حالة النفل الفرض ويستحب للامام في صلاة لا تنفل بعدها ان يحرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأ عن المصلي اذ لم يكن بمجذائه مسبوق فان كان انحرف الى اليمين المصلي والصف للرجال والشتاء سوا في الصحيح * واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن حتى على الفلاح عند الكل وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الاقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفاه قاموا في الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما رأوا الامام والاصح انه يسرع اذا فرغ المؤذن من قد قامت الصلاة * صلى خلف الصفوف منفردا مختاراً بالضرورة كرهه وينبغي ان يجذب واحداً من الصف في المسجد أو الصحراء ثم يكبر ولو كبر خلف الصف لم يلحق به كرهه قال الفقيه أبو جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة والا فلا كراهة * (نوع) * عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانياً مع الامام أم أربعاً * ولو ترك الامام القراءة في الثالثة قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز أيضاً التبعية الامام * شرع في الرابع قبل الظهر وأقيمت كان الامام الذي يفتي أو لا بالاتمام فلما وجد عن الامام رضى الله تعالى عنه رواية انه يقطع على رأس الركعتين أفتى به * رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام عادل نزول المخالفة بالموافقة * وكرهه أداء السنة مختلطاً حال اشتغال القوم بالقرينة لانه مخالف للجماعة عياناً * رفع الامام رأسه قبل ان يسبح المقتدى في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعى بطريق الدفع أنه قد كان أقرب قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغرقاً تركته كان هذا دفعا صحح ابو بيطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * زجل أوصى لابن ابنه بثلاث ماله وأحد هما صغير والآخر كبير وأبوهم جاحي ثم مات الموصى فادعى ابوا الصغير على وارث الموصى لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ما أن هذا الكبير قد أقرب بعد موت الميت أن الميت ما أوصى لي بشي وكذلك أبو الصغير أقر أن الميت ما أوصى لابنه الصغير بشي هل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس يدفع أصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط * اذا ادعى التنازع في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك أقرت أنك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر أنه اسـتـأجر من فلان بمحذور الاجارة طويلة وقبضه وبين حدوده وآجره من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحذور من الآخر ونفذ البيع على المدعى وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبة الآخر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجز نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقراراً من المدعى أنه ليس ملكه كذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار وأخذ هذه الارض مزارة وأقام بينة أنه قال لي (٢) (ابن خنانه راجع اجارته تابكريم) أو أنه قال (٣) (ابن رزرا عن رز كرى ده) يكون دفعا ويكون اقراراً أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمدية * ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر أن هذا المال المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطل لدعوى المدعى ولا كذاب لبينه ولو أن المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلانا وكل هذا المدعى عليه أخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى المدعى وكذاب لبينه قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذاسلطان أما اذا كان ذاسلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقية الوكيل كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو اقام البينة أنها صحت بعد الضرب فيصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبطل الصحة أولى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر أنه لكرز أبي ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صبح من لكرزه وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحح ادعى المدعى وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكرزه لكرزه ومات من تلك الكزة وشهده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من الكزة فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على آخر أنه كسر سرة العلياً فقال المدعى عليه في الدفع انه لم تكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عينا في يده مملوكاً طلقوا وأقام البينة فقال المدعى عليه

(٢) أجرتى هذه الدار لاستلها (٣) اعطيتى هذا الكرم مزارة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح * ولو اقام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد يعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى * يخرج بسلام الامام نحو وجهه بسلام نفسه أولى * سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث قاعداً مقدار ما يمكن قراءة التشهد صحت صلاته لان الفرض ان يقعد قدره حتى لو ترك التحيات أو لم يقرأ شيئاً أو قعد قدره يجوز ان يكون تاركاً للواجب * المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جازحتى لو اعترض الفساد بطل صلاة الامام فقط * خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع القنوت اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو وأربعة أشياء اذا تعدد الامام لا يتابعه المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاعدا على أقاويل الصحابة في تكبيرات العيد لأن سمعهم من المنادى لجواز الخطا عليه حتى قالوا بقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العيد اذا سمع من المنادى (٥٨) أو كبر في الجنازة خسا وكذا اذا قام الى الخامسة ساهما وتسعة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت أيها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم ألقنا البيع واليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لأن المدعى ادعى الملك المطابق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى أنه له وأنه قد رد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العبد اذا جاء بينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسيما له على العبد الا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهو هذا ليس بدفع ما لم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينار فقد استبدل بالسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشتري مقدارا معيناً من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط * رجل جعل امرأته بيد هاء على أنه ان لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بيد هاء في طلاقه فقال الزوج وصات النفقة اليها وقالت في الدفع انه أقر أنه لم تصل اليها النفقة في وقت كذا قالت انه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسق رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أنى رهنت منك كذا عيناً سمهاه وورقه بكذا وطلب منه احضار الرهن ليقضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونفقه المثلث وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى بينة صاحب البدلان بينته اكثر اثباتا لان الشراء أكد من الرهن كذا في المحيط * رجل أخذ دابة رجل فملكها في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها مني بغير حق وهلك في يده وأقام الاخذ بينة أنى أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب البدل بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا وأقام الاخذ بينة أنه أخذها لانه ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة * امرأه ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواه انهم أقرت أنهم اعتد بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزوج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة فكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأه وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالفها فهذا دفع ان لم يوقتا أو وقت أخذهما دون الآخران وقتا وتاريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينه امرأه مردودة ولو ادعى نكاح امرأه وهي تدعى اقرار المدعى بجرمتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو النكاح فهاذا دفع ولو ادعى نكاح امرأه وادعت هي أنها منكوحه فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمدية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت النكاح

أني به المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الثناء ان كان الامام في الفتحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسليم فيها أو التسليم أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات الشريق * أنى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وقت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعدمة والثانية عنها قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافة زفر رحمه الله تعالى * سبق في أول ركن ولحق به في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة ثان حتى قام الامام الى الثانية وركع ركع

معه وسجد أربع سجرات سجدة ثان لاولى وبعده الركعة الثانية كلها * رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وانكر السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فسجد والامام في الاولى ان نوى الاولى أو سجدة الامام أو متابعه الامام جاز وان نوى الثانية والامام في الاولى فرفع الامام رأسه وانحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى اعادة تلك السجدة فان لم يعد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية * (نوع في المسبوق) * لا يصح الاقتداء به ويصلح خليفة لانه مؤتم

بالقصد عقد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم المسبوق عليه بسم وامامه وان لم يحضروا في السهو الا اذا تابع امامه في سهو السهو
فخسطة عنه به لكنه في حق الاذكار كالتفرد في اتيها والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالمسبوق لان صار اماما قرا المقتدى
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا آخر صرح لانه لا اقتداء * أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدري هو ولا القوم
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصبرون
الى فراغ الخليفة من صلاته

واكثر الزوج النكاح أصلا فقامت بينه وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خالعه اهل تندفع
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تندفع لان الزوج منقض كذا في الفصول العبادية * القاضي اذا
فرض النفقة على الزوج قال الزوج اني اعلى حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة
أنه لا يسمع دعوى البائع وان أقام البائع بيته على أنه كان اشتراه من المشتري ثم باعه من المشتري أو أقام
البائع البينة على النتائج يتظر ان أقام البينة على المشتري قبيل بيته ويطل قضاء القاضي للمشتري
وان أقام البائع بذلك بيته على المشتري ان أقامها به بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه
البينة وان أقامها به بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بيته البائع كذا في
فتاوى قاضيان * اذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند
القاضي ملكا مطلقا قال المدعي عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء
من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط * رجل
ادعى عينا في يدي انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعي عليه ذلك العين من رجل واصله
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعي ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا
مطلقا قال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى
المدعي عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعي أنا ادعيه الآن
بذلك السبب أيضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويطل دفع المدعي عليه كذا في الفصول
العبادية * في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع
ولو أقام البينة أنه أقر أنهم الفلان يسمع منه كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعي
عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركه في يدي وارثه وهذا أقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعي
عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراه من المدعي بكذا يباعا بنا وتقبضنا ثم مات مورث فورثته منه فادعى
المدعي ادفع دعوى المدعي عليه أن مورث المدعي عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينهما وبين المدعي هذا
كان بيع وفاء اذ ادعى الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيان * الاستيهاب والاستيلاء والاستيلاء
اقرار بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكونان اقرارا وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين * وفي زيادات
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستيلاء والاستيهاب والاستيلاء والاستيلاء
اقرار بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العبادية * ادعى عينا في يدي انسان أنه ملكي وقد
أقر صاحب اليد بذلك في أقام المدعي عليه البينة أنه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفع الدعوى
المدعي كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعي شاومه بالمدعي به قبل دعواه
اقبلت بيته وبطلت بيته المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساءمه

سجدة التلاوة في المتابعة في القعدة بعد دعوى الامام اليها تحت أفعال صلاته وجاء أو ان القيام وفي الصلابة الفساد بترك المتابعة في السجدة
وارتفاض القعدة أمر زائد فلا تجوز المتابعة فيها وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الامام الى السجدة أي سجدة كانت سهوا أو تلاوة لا يلزم
المسبوق العود لتمام انفراده وارتنافض كل صلاة لافساد والارتداد لا يطل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضها صلى المسافر بهم ركعة
ثم جاء مسافرا آخر واقتدى به فحدث الاول فقدم هذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونواها الخليفة أيضا ثم جاء الاول يقتدى به فاذا قعد في

الاولى قدم مسافر امدر كاسلم مع القوم ويقوم الثاني ويصلي ثلاث ركعات ويصلي الاول ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمقتدى ولا بنية الاول هنالاه بعد زوال الولاية * اذا بدأ المسبوق بقضاء ماس سبق يكره وقيل بفسد لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحيح ان المسبوق يتبرأ في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام * المسبوق أدركه في صلاة الخفافة أتى بالنساء وان في الجهرية في الاولين قيل يأتي به لانه (٦٠) لولم يأت به بقوته أصلاً ولو اشتغل بالنساء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتي به لانه سنة والاستماع فرض وهو الاصح

وهذا دليل على انه لا يأتي بالتخية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تخية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن التخية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لما ليس بسنة وقيل يأتي بالنساء في حال سكات الامام بين القراءة وذكر الفقهاء أبو جعفر انه اذا كان في الفاتحة في الجهرية يبنى بالاتفاق وان في السورة فالثاني على انه يأتي به وعند محمد لا * المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا يترك القراءة في احدها مفسد ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدها مفسد ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فأدركه فيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهو ولكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أولها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد السهو * المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى المدعي التوفيق وقال كان ملكي لكانه قبض مني ولم يدفع الى فاستشيره منه لا يسمع هذا من المدعي كذا في خزائن المفتين * فلو أن المدعي بعد بينة المدعي عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعي بما قبلته هذه البينة ويطلب الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أن ملك المدعي والتناقص يطل بتصديق الخصم وهذا اذا رُخ كل واحد منهم ما لاقاره تاريخاً فان لم يورثه ذلك يندفع اقرار كل واحد منهم ما باقرار صاحبه بقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد أحد يدعي الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للادعي هكذا في فتاوى قاضيخان * والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء من المدعي حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي استشرى هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العمادية * استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالملك له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى تخلفاً في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثوباً هذا التخلف مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعي عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدوداً في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعي عليه ٢ (ابن محدود) مدعي دعوى ميكنه بابين حدود ملك منست وحق منست) فأعاد المدعي دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعي عليه ٣ (در حدود خطا کرده واین محدود که در دست منست باین حدود نیست که دعوی کرده) فأعاد المدعي دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعي عليه ٤ (آن محدود که تو دعوی میکنی بفلان فروخته بودی بیش از آنکه دعوی میکردی ومن از آن فلان خریدم) هل يكون هذا دفع المدعي فقيل لا ويقتض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر ثوباً وهلك الدابة تحت المستعير أو أنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويطل الصلح وان أراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك وقد كرت في المشتق مسائل تدل على عدم القبول * ومن جله ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه ثم اصطالحها على شيء ثم ان المدعي عليه أقام بينة انه كان اشترى هذه الدار من أبي هذا المدعي حال حياته أو أقام بينة انه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من أبي هذا المدعي لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المشتق اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أتى بعد ذلك بينة يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعي به هذا المحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذا المحدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعتة لفلان قبل أن تدعي وأنا اشتريته من ذاك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر فيما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهو ولكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أولها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد السهو * المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد ما قد قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طلوع الشمس أو خاف أن يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يحجوه للسهم وإذا كان على الامام أما إذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ امامه من التشهد إن قعد قدر التشهد ثم قام جازوا إن قام قبل أن يقدم مقداره لا يجوز وفي التوازل إن قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قدر ما تجوز به الصلاة جاز

والأفلا وهذا إذا كان مسبوقا
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق
قبل فراغ الامام من التشهد
حتى إذا وجد جزء قليل من
قيامه بعد فراغه من التشهد
جازوا إن لم يقرأوا إلا بركعة
المسبوق وتابع الامام في
التشهد حتى إذا وجد في
السلام قيل قسدت وقيل لا
لأنه وإن كان مفسدا لكنه
وجد بعد تمام الصلاة وأنه
لا يصير كالحدث العمد والقهقهة
في هذه الحالة وبه يفتي

(السادس عشر في السهو)

شك في القيام في الفجر أنها
الاولى أم الثانية رفضه وقعد
قدر التشهد ثم صلى ركعتين
بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد
للسهو فان شك في سجدة
انها عن الاولى أم الثانية
يمضي فيها وإن في السجدة
الثانية لان اتمامها لازم على
كل حال فاذا رفع رأسه من
السجدة الثانية قعد ثم قام
وصلى ركعة وأتم سجدة
السهو وإن شك في سجدة
انه صلى الفجر ركعتين أو
ثلاثا إن كان في السجدة
الثانية فسدت صلاته وإن
في السجدة الاولى يمكن
اصلاحها عند محمد رحمه
الله تعالى لان تمام الماهية

أقرار المدعي بأنه لاحق له في ذلك الثوب إن شهدوا على إقراره بذلك قبل الصلح فالشهاد باطلة والصلح جائز ولو أقام المدعي عليه البيعة على إقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في الثوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الإقرار بعد الصلح إذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عنده القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل القاضي الصلح بذلك الإقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدفعته أمس اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم إن المدعي عليه أقام البيعة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعي عليه دفع إلى المدعي أمس ألف درهم لا يلتفت إلى شهادتهم لأن صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم ألا في قضيتكها أمس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه ألفا وصالحه عن الألف على خمسمائة ثم إن المدعي عليه أقام البيعة فشهد الشهود أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانيا لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بقبض المال إذا أثبت الوكالة بالبيعة وقضى القاضي بوكالته ثم إن المطلوب ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح إن أقام البيعة تندفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمدية * رجل ادعى على رجل أن لسان بن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم إن فلان بن فلان وكأني بقبض مال الصغير هذا منذ ذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم إن هذا المدعي عليه بعد ذلك يوادى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك ووكأني بقبض ماله منك أيها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال إلى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يدرجل بالبيعة ورجع المستحق عليه على بائعه بمنه بالبيعة فأقام بائعه بيعة بحضوره وبحضرة المستحق أن هذا الحانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراثا إلى لا وارث له غيري وأن أبي قال في حياته وصحته إن جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وأنه في يده بحكم الاجارة لأملاكه فيه وقد كنت صدقته في هذا الإقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا وإن قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو أن البائع لم يقل هذا وإنما قال المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد إذا طلب الثمن من المشتري فقال للمشتري أنك مبطل في هذه الدعوى لأنك بعت الحرفانك خلقت وقلت إن اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد عينتك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو أثبت بالبيعة وكذلك لو قال خلقت وقلت كل عبدا شريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال أعتقت هذا العبد قبل أن يبيعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الأخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الأخير في

بالرفع عند ما علم في مسئلة من أحدث في السجدة الاولى من الخامسة التي قام اليها ساهما قبل القعدة فترفع السجدة بالفرض ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهم وشك في الفجر أنها ثمانية أو ثلثة تحرى فان لم يقع على شيء إن كان قائما وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد وسجد وإن كان قاعدا تحرى فان وقع تحريه على أنها الثانية يمضي على صلاته وإن وقع على أنها الثالثة تحرى في القعدة إن وقع على عدم القعدة في آخر الثانية فسدت وكذا إن لم يقع تحريه على شيء وكذا لو شك في ذوات الأربع أنها الرابعة أو الخامسة ولو شك أنها ثالثة أو خامسة

فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوتر وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وقتت فيها ثم قعد وقام وصلى ركعة أخرى وقتت فيها أيضا
 * في المختار المسبوق بركتين في الوتر في رمضان بقنت مع الامام فاذا قام الى القضاء لا بقنت ثانيا وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لانه صار
 مدركا للقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الاعضاء * أخبر المنفرد أو الامام
 بعد السلام عدل انه صلى ثلاثا ان كان (٦٣) عنده انه أتم فقام وان شك في الخبر انه صادق أو لاعن محمد رحمه الله تعالى انه يقصد احتياطا

وان كان الخبر عدلين أعاد وان
 ليس به عدل لا يلتفت الى قوله
 ولو اختلف الامام والقوم
 فزعم الامام التمام والقوم
 ضده ان كان الامام على يقين
 انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد
 وان كان بعض القوم مع
 الامام لا يلتفت الى من خالف
 الامام وان كان معه واحد
 فان أخذ الامام بقول المخالف
 واعاد واقصدى به أولئك
 القوم يجوز لان المخالف ان
 صدق فهو اقتداء مفترض
 بمفترض وان صدق الامام
 فافتداء متطوع بمثله * قطع
 واحد بالثلاث وقطع آخر
 بالتمام وشك الامام والقوم
 ليس على الامام والقوم شيء
 وعلى من قطع بالنقصان
 الاعادة ولو قطع الامام بعد
 التمام لا القوم أعاد الامام
 ولا اعادة على الذي قطع
 بالتمام ولو قطع واحدا من
 القوم بالنقصان وشك الامام
 وباقي القوم ان كان في الوقت
 اعادوا احتياطيا والا وان
 قطع عدلان بالنقصان
 وأخبراه به أعاد حتما واذا
 شك الامام انه في الرابعة أو
 الثالثة وبني على الأقل
 وخلفه مسبوق لا يتابعه في
 الركعة الاخيرة لاحتمال
 الاشتغال بالنافلة قبل اكمال

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن مينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى
 لا يسترد المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط

(الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضربة في يدي رجل أنهما ملكه فقال المدعى عليه ٢ (تأمل كتم ونكاه كتم) فهذا ليس
 بجواب ويحجره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال ٣ (به بينم) أو قال (مرا علم نيست)
 أو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ (اين مدعي بحق من است وترادروى حق نيست) فالكل ليس
 بجواب كذا في الخلاصة * ولو قال لا أدري أهو ملكه هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويحجره القاضي على
 الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه ٥ (اين محدود
 مرا بتوس بر دى نيست) أو قال (بتو تسليم كردنى نيست) فعنده بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا
 في الذخيرة * ادعى ضربة في يدي رجلين فقالا ٦ (دوتيرازسه تيرازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست
 ويل تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما
 عن السهم الاخر ما لم يقيم بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا
 المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه
 فقال المدعى عليه للمدعى ٧ (اين محدود ملك تو نيست) فهذا على وجهين أما ان قال ٨ (در دست منست
 وملك تو نيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة
 * ادعى دارا في يدي رجل أنهما داره غصبا ذواليد منه فقال ذواليد ٩ (جملكى اين خانه در دست منست
 بسبب شرعى ومرا بياين مدعى س پر دى نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك
 كذا في المحيط * ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه ١٠ (عرصه ملك منست) لا يكون جوابا ما لم يقل
 ١١ (اين عرصه منست) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في
 الوجيز لا كدرى * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انهما دارى ثم قال انهما وقف فهذا جواب
 تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام
 كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ (مرا بتو جيزى دادى نيست) فعنده بعضهم
 هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين ١٣ (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب
 هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبه ذلك ١٤ (مرا اين مبلغ بدين سبب
 دادى نيست) فهذا ليس بجواب قيل هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خه ما في أصل

٢ تأمل وانظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هذا ليس
 محولا اليك أو قال ليس مسلمات ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهي في يدنا وسهم فلان
 الغائب وهو في يدنا أمانة ٧ هذا المحدود ليس بملكك ٨ في يدي وليس ملكك ٩ في يدي ١٠ كل هذه
 الدار في يدي بسبب شرعى ولست أسلمها لهذا المدعى ١١ العرصه ملكي ١٢ هذه عرضتي ١٣ ليس لي
 شيء أعطيتك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

الفريضة وانه بوجوب فساد الصلاة بل ينتظر قائما أو قاعدا حتى يفرغ الامام فاذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت لما قلنا
 * (نوع منه) * تذكر انه ترك ركعا ليلا فسدت صلاته لانه قرأه فيحتمل انه ترك في ثلاث ركعات وقرأ في ركعة وان فعليا يحتمل على
 أنه ترك ركوعا في سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة وسجدة للسهو * صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية
 صلاة أعاد الفجر والوتر لانها يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكر انه ترك في ركعتين فالفجر والمغرب والوتر لان الكل يفسد بترك القراءة

في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم يعضى في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم بعد الظهر ثم العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء صلى ركعة بنية الظهر ثم شئت في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عمد شك انه كبير للتحريم أم لا ثم قطع بخلافه مضى (٦٣) وان أدى ركعا وذكر القاضي شك انه تكبيرة

الافتتاح أو الفوت لا يصير شارعا كذا قيل شك انه كبر للافتتاح لا * احداث أو اصابت النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جازله المضي ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحري ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مرارا لا يلزمه الا واحدة * سها في صلاته انها الظهر أو العصر أو غير ذلك ان نفكر قدر ما يؤدى فيه ركن كاركوع لازم وان قليلا فان شك في صلاة صلاها قبلها أو نفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره * سجد قبل السلام لا يعاد بعده * الامام يراه قبل السلام والمؤمن بعده قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيترك رأيه تحتها المتابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد * المسافر أتم المقيم فاذا أتم الامام صلاته وعليه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كرما عليه من الاعمال فسد والا وكذلك المسبوق فاذا قام الى الاتمام وسها فيه أيضا سجد في آخرها * قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مر ابدى دعوى كهوى ميكند بوى و بوجوكلانوى) يعنى بقية الورثة (جبرى دادنى نسبت) فهذا جواب كاف وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بينة أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كلودع والمستغبر والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط * ادعى نكاح امرأة فقالت ٣ (من زن اين مدعى نيم) فان أشارت اليه بخواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردرى * ادعى عشرة دنانير مجهولة لانيته فقال الزوج (انجبه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقد ولكن للقاضي أن يقول للزوج أقم البينة على ما أدبت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى عن المبيع فقال (انجبه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضا كذا في الفصول العبادية

(الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

مضى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسى * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن أقربين غيره فكلاهما لا بدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يجهه أو كالة من رجل أو وصاية منه فتسمع كذا في خزنة المفتين * ادعى عينا في يدى انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى أولا أنه لفلان وكاه بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا أن يوفق فيقول كان لفلان وكاه بالخصومة ثم اشترته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بينة غيبته تقبل بينته كذا في الظهيرية * ادعى أنه لفلان وكاه بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكاه بالخصومة لا تقبل الا اذا وفاق وقال كان لفلان الاول وكان وكاهى ثم باعه من الثانى ووكل الثانى أيضا والتمه اركممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصىرى في الجامع كذا في الوجيز للكردرى * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دين الموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسى * اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيرا لو قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من تركه والدى وأقام البينة قبلت بينته ولو أقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت تسمع دعواه كالأقربى الوارث ثم ادعى دين لليت هكذا في فتاوى قاضيان * لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه ألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترته منه أمس موصولا فأقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصلا بان قال هو لفلان وسكت ثم

ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لا أعطيه هو ولا موكله (يعنى بقية الورثة) شيئا بتلك الدعوى التي يدعيها ٤ أنالت امرأة هذا المدعى ٥ الذى كان على أدبته

امامه الى سجود السهو وان كان لم يقيد بها سجدة تابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه يأبى سها وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضا وسجد كفاه عنهم وان كان تابع الامام في سهوه ثم سها أيضا في قضائه سجدة أيضا فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقيد بسجدة أو نقص قيامه وقراءته لا يعتد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان قيد بها سجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق ما لم يقيد فان لم يعد الى المتابعة وقيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قعد المسبوق بسجدة ان

تابعه فسد بخلاف وان لم يتابعه لاعلى رواية النوادر كسجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة لما قال بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقيمها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليها بعد ما قيد للمسجود فسدت صلاة المسجود عاداً ولا (نوع في القراءة والاذكار) شك في التحريم فكبر وأعاد القراءة ثم علم انه كان كبير جاز وكذا الوشك في الركوع أو غيره وأعاد ثم علم انه كان فعل تجاوز صلاته وسجد للمسجود وكذا اذا طال فكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) * جهري السرية أو عكس لزيم قل أو كثر في الصحيح * سها عن الفاتحة في الاولى أو الثانية

وقرأ كل السور أو حرفاً منها ثم قال اشترته منه أمس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * رجل أقر أن هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم أقام البيعة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتاً قبلت بيته وكذا لو أقر أن هذا العبد لفلان لاحقاً في فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى أنه اشتراه منه وأقام البيعة ان وقت الشهود وأنه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو أقر أن هذا العبد كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام الشهود أنه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتاً بعد الاقرار جازوا الا فلا كذا في الفصول العبادية * في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى ثوب في يدي رجل أقر أنه لفلان ثم قال بعد ما مكث ببعته منه بمائة دينار وقال فلان هو لي من غير البيع قبلت بيته ولم يكن اقراراً كذا بالبيعة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا الفلان ببعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يده دار فأقر رجل آخر أن هذه الدار ان هي في يده أنا به تها منه بألف درهم موصولاً باقراره وأنكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فأقام المقر البيعة على أن الدار داره تقبل بيته وان قال ذلك مفصولاً لا تقبل بيته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البيعة أنه اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا الفلان لاحقاً في فيه أو قال كان لفلان لاحقاً في فيه ثم أقام بيعة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ايس هو لي ثم قال هو لي ذكرك في الاصل أنه لم يكن له ولو أقام البيعة لم تقبل بيته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لأعلم لي حقاً أو لأعلم لي حجة ثم ادعى حقاً أو جاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قال ذواليدليس هذا لي أو ايس ملكي أو لاحقاً لي أو ايس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حيثما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالملك للنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالملك للنازع لكن القاضي يسأل ذاليد أهو ملك المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر يأمر المدعي بأقامة البيعة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد كرشخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للنقض وانما لم يمنع ذاليد على ما مر اقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بيعة على اقرار المدعي أن الدار ليست ملكاً لي أو ما كانت لي اندفعت بيعة المدعي كذا في الفصول العبادية * لو قال الزوج ليس هذا لولائي ونفاه فتلاعنا على نفي الولد وانقطع نسبته منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع أقر الوارث بأن العين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده وبيعة لفلان ثم برهن انها كانت لمورثه أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمنا حتى يقدم المودع ولا جعلت في يدي عدل هذا اذا أقر بها المولود أم اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه أنه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذ لم يحضر له طالب كذا في الوجيز لا كدرى * ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالري حق في دار وأرض ثم ادعى وأقام البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق كذا في يدي فلان داراً وأرض ولاحق ولا دعوى ثم أقام البيعة أنه في يديه في ذلك الرستاق

وقرأ كل السور أو حرفاً منها ثم ذكر في القيام أو في الركوع عاداً الى الفاتحة وقرأها ثم يقرأ السورة ويسجد للمسجود وقضى صلاة الليل بالنهار واتم جهراً وان خافت ساهياً لم * أم في النفل نهراً أو جهراً سها أو أم في التطوع ليلاً وخفت سها أو لم وان عمدا فقد ساه * ترك أكثر الفاتحة سها أو لم وان ترك الأقل لا * ترك السورة في الاولى أو الثانية في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجدة عاداً وقرأ السورة وركع ولزمه ولو قنت ففيه روايتان ولزمه السها عاداً لا قنت أم لا ولو ترك بعد ما رفع رأسه انه لم يقنت لا يعود لان القنوت بعد الركوع بيعة فلا يقنت أصلاً * قنت في الثالثة وركع فلما رفع تركه ترك فيها القراءة عاداً القراءة والقنوت والركوع وفي غريب الرواية قرأ سبعاً في الركوع أو السجود أو القيام التشهد لا يلزم وان قرأ في القيام قبل الشروع في القراءة عمداً أو سها لا يلزم وان قرأ في القعدة قبل الفراغ من التشهد سها أو لم وان بعده لا وفي الفتاوى قرأ سها في القعدة أو في الركوع أو السجود أو التشهد

في الركوع أو السجود لزم * أراد ان يقرأ سورة فأخطأ وقرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب حقاً لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة * زاد في القعدة الاولى ان عمداً يكره وان ناسياً قبل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والمختار انه اذا قال اللهم صل على محمد لزم لانه أدى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن * تكرار التشهد في الاولى يلزم لاني الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي لا فيها * قعد في الثانية قد رخص ونسي القراءة ثم تذكرها قاعداً في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا نسي قراءة التشهد وسلم

سأهبها بقرأ ويسجد فلو اشتغل بالقراءة فلباقرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لعدم ارتفاع الكل بل بقدر ماقرأ أو اعدم الارتفاع أصلاً * (نوع في الافعال) * فقد فيما يقام أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه والالابزم والاعتماد على انه لو نهض في الاولى أو الثانية على ركبته وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً * قام مصلي الظهر الى الخامسة سهوا بعد ما قعد قدر الفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تفريعا على بقائه التحريم وعدمه * آخر الصلوة أو التلاوة عن موضعه الزم وما ذكره في التحفة ان ترك سجدة التلاوة لا يلزم محمول لا على السهو أو سهو منه * سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تسلم ثم تذكر ان عليه صلوة من الاولى فسدت صلاته لانها صارت ديناً فلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تقسد لانها لم تنصرف فتابت احدى سجدي السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للنيابة ولو كان مكان السهو تلاوة والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المتن على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلوة لان المصروف الى جهة مبدوم الا اذا ظهر عدم لزومها ولا يتصور القضاء في الركوع ويتصور في السجود لانه لا يعتبر سجدة بل ركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين * (مسائل السجدة) * سلم المسافر الساهي في الظهر ثم نوى الاقامة قبل سجوده للهو فعند محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الاقامة

حقا في دار أو أرض لم تقبل الآن بقيم البينة أنه أخذ بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبة ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعي عليه وقال لم يكن لابي فيما حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراهما من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقر له به فادعوا صحبة وبينته مسموعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لان فيه تناقضا وتسمع دعوى اقرار أبيه لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى فاضيل خان * ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعي عليه الشركة ثم انكر المدعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعي فان كان أنكر الشركة أصلاً بان قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعته اليه شيأ من المال لا تسمع دعوى دفع المال لا يمكن التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لي في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط * اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعي عليه هو ليس بأخي ثم مات المدعي فجاء المدعي عليه يطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى أنهم له اشتراهما من أبي ذي اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعي البينة على انه اشتراهما من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة انه كان اشتراهما من أبيه قبلت بينته ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيما حق قط فلما أقام المدعي البينة على ما ادعاه أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراهما من أبيه في صحته لا تقبل بينته وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنها لى قبلت بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعي البينة وأقام المدعي عليه البينة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى على سقا ثم قال اشهدوا أنني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعي عليه أو لا يمكن له على شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعي البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضيل خان * لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه البارية بالف درهم وقال ذواليد لم أبيعها منه قط فلما أقام المدعي البينة على الشراء وقضى له بذلك وجدها أصعباً زائدة وأراد أن يردها على المقتضى عليه فقال المقتضى عليه انه برى الى من كل عيب لم لا تقبل بينته كذا في الفصول العبادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجتي قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو لانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعندهما خرج منها ولا يعود الا بعوده الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه العود الى السجود فجاء الدور وبيان انه لا يمكنه العود الى سجوده ان سجوده ما يكون جائزاً فالجائز بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل التمام فقلنا انه تمت صلاته وخرج منها فعلا للدور صلى الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان الاولى والثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان لم أو غلب على ظنه انها من

الركعة الاولى أو تجزى ولم يقع على شيء نوى القضاء * تذكر أنه ترك سجدين ان علم أنهم من الركعتين أو الأخيرة يسجد هما ويشهد ويسجد
للسهو وان علم أنهم من الاولى صلى ركعة وان لم يعلم كيف ترك سجدين ينوي القضاء ثم يشهد ولا يسلم ويصلي ركعة لاحتمال كونهم من
الاولى * ولو ترك ثلاث سجديات يسجد سجدة ويصلي ركعة ويشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى التحاق السجدة
بالركعة الاولى أما اذا لم ينو ذلك (٦٦) يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة وقال بكر يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة مطلقاً ولو أربع

سجديات يسجد سجدين ويضم
الى الركوع الاولى في رواية والى
الثاني في رواية ويصلي ركعة
أخرى * ترك سجدة من ذوات
الاربع ولا يعلم موضعها أو
علم يسجد واحدة ويعيد
التشهد لاحتمال كونهم من
الأخيرة وان سجدين وعلم
أنهم من الركعتين أو الأخيرة
فسجدتين ويشهد ويسجد
للسهو وان علم أنهم من ركعة
قبل هذه الركعة الأخيرة يصلي
ركعة ويشهد ويسجد للسهو
وان لم يعلم فسجدتين ويقعد
ويصلي ركعة وان ثلاثاً لا يعلم
موضعهن يسجد ثلاثاً ويقعد
ويصلي ركعة ولو لم يعلم فسجدتين
ويقعد ويصلي ركعة ولو أربعاً
لا يعلم فأربع سجديات ويشهد
ويصلي ركعتين ويقعد عقيب
كل ركعة لاحتمال أنه ترك
سجدين من ركعتين
وسجدين من ركعة فيتم
صلاته بركعة ولو خسا يسجد
ثلاثاً ويشهد ولا يسلم ثم يصلي
ركعتين ويشهد عقيب كل
ركعة ولو ستا يسجد سجدين
ويصلي ثلاث ركعات ويقعد
في الثانية والثالثة ولو سبعا
يسجد سجدة واحدة ويصلي
ثلاث ركعات ولو ثماناً
فسجدتين ويصلي ثلاث

يقتضى سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة
أدعت على رجل أنه تزوجها وأنكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البينة تقبل كذا في محيط
السرخسي * لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثاً بعد ما اخلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع وان
كانت حنفاً قضت وكذلك الزوج اذا قاسم أخاه امرأته ميراثها أو أقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بينة أن الزوج
كان طلقها ثلاثاً قبلت بينته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا أدت بدل
الكتابة ثم أقامت بينة على اعتناق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة
زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقروا أنها زوجه ثم وجدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في حتمه
فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العبادية * قوم ورثوا داراً عن أبيهم وافتسوها
برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منهم ما لم يمت عليه وأدعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني
فورثته مني وأقام على ذلك بينة فدعوا بما طاله وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه سمحت دعواه
وقبلت بينته على ذلك كذا في الذخيرة * اذا اقتسم القوم داراً والمرأة مقر بذلك وأصحابها الثمن فعزل لها
طائفة من الارض ثم ادعت أنه أصدقها أياها في حتمه وأدعت أنها اشتريته منه بصدقاها لا تقبل بينتها
وكذلك اذا اقتسموا أرضاً فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر
بناءً أو فخللاً وزعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان * اذا أقر
أحد الورثة أن هذا المحدث ميراث عن أبينا ثم ادعى أنه وصية عن أبي لا بن فلان وأقام البينة قبل لا تقبل
بينته ويكون متناقضاً وهو الاظهر هكذا في الظهيرة * لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الارض
أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث تقبل بينته وأقراره السابق لا يجرحه من
دعوى الوصية * كذا لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثته أقر واجباً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن
أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لا بن الصغير فلان وأقام البينة تقبل بينته كذا في
فتاوى قاضيان * استأجر من آخر محدوداً اجارة طويلة من سومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المستأجر
الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسحاً الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر
الاول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من
يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البينة الصحيح أنه لا تصح دعواه ولا تقبل
بينته لمكان التناقض ولو أقام المستأجر الاول بينة على أن الثاني قد قبض المستأجر وأقام الثاني بينة على
أنها كانت في يد الاول تمام المدة فيبينة الاول أولى (سئل) نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في ركعة
ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال
في حياته وأراد اثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام
ظهر الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه ٢ (مر الندين خانه هيج حيزي نيست) ثم ادعى شيئاً من متاع
البيت أو أقسسته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن

ترجة

٢ ليس لي في هذه الدار شيء

ركعات وأما المغرب ففي السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدين يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث ثلاث ركعات وفي الاربع
فأربع ركعات وفي الخمس فسجدة وركعتين وفي الست فسجدتين وركعتين * ولو صلى الفجر ثلاثاً بلا قعدة أخيرة ثم تذكر أنه ترك منها سجدين
في قول لا يفسد ويحمل على تركهما من الثانية جلاء على الجواز والاصح الفساد لانها متى سمحت من وجهه وفسدت من وجهه فلا احتياط في
الفساد وكذا الوتر ثلاث سجديات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل أنه ترك سجدة من الاولين وسجدة من الثانية فيجوز ولو أربع

سجدة لا تقصد وعليه سجدة ثم تشهد وقام وصلى ركعة ولو خمس سجدة لا تقصد وسجدة واحدة لا ينوي القضاء عند محمد رحمه الله تعالى وعند الفقيه ينوي ثم يصلي ركعة ولو ستا لا تقصد ويسجد سجدتين ويصلي ركعة صلى الظهر خسا وترك سجدة فسد وان سجدة ثلث أو ثلثا أو أربعاً أو خمساً فعلى القولين وان ستا فأربع سجدة ويقعد ويصلي ركعة ثم يقعد ويسجد السهم ولو سبعاً فثلاث ويصلي ركعتين يسجد سجدة ويقعد ثم سجدة ثلث ولا يقعد فيقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يصلي (٦٧) أخرى ويقعد وينوي القضاء بالسجدة

عن الركعات التي قيدها ولو ثمانية سجدة وتشهد ويقوم فيصلي ثلاث ركعات يسجد سجدتين ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي أخرى ويقعد ثم يصلي أخرى ثم يقعد ولو تسعاً يسجد واحدة ثم يصلي ثلاث ركعات فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد ولو عشر يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات * سلم وعليه سهم وطلعت الشمس أو زالت أو أحررت بعد السلام قبل السجود سقطت سجدة السهم ولان النوافل لا تؤدى في الاوقات المكروهة (السابع عشر في التلاوة) يستحب ان يقوم للسجدة ويحتمل الى السجود وان كانت كثيرة متوالية قرأها الا الحرف الأخير منها لا يجب وان قرأ حرف السجدة وحدها لا يجب ما لم يقرأ أكثرها * التوم اذا كان لا يشق عليهم السجود وهم متأهبون للسجدة جهراً وبها وان كان يشق عليهم أو ليس لهم أهبة السجدة أو يعلم عدم سجودهم خافت سواء في الصلاة أو خارجها والاصل وجوبها ان كان من أهل

هـ ذاني البيت وقت الاقرار تسمع دعواه (ذكر في الجامع) رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع إلا ان صح اقراره وان جاء المقر له ليأخذ عياداً من يده المقر واختافا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي وقال المقر له بل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر إلا ان يقيم المقر له البينة أنه كان في يده المقر وقت الاقرار وذكروا في الاقرار ما وافق رواية الجامع * رجل قال ما في حائطي إلا فلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الحائط انه وضعه في الحائط بعد الاقرار صدق وذكروا في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحائط في تلك المدة يمين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضخان * وان ادعى انه لم يقل شيئاً تسمع دعواه اذا لم تكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكروا في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه أقام البينة على عبد في يده المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود أو انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبل في عين ولا دين ولا شراء ثم أقام البينة على شراء عبد من الذي أبرأه أو على قرض ألف درهم لا يقبل الابتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هـ ذاني يبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار إلا ان يدعى أن هـ ذاني المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار ما اذا ادعى مطلقاً انه له فلا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضخان * اذا أقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير فلان ثم انه مكث أياماً مخضراً فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً مما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هـ ذاني العبد في يدي يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده إلا ان يقيم المدعى بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمادية * رجل أقر أن فلان على ألف درهم ثم قال بعد ذلك قضيت اياه قبل أن أقر بها أو أقام البينة على ذلك لم أقبل بينته ولو ادعى انه قضاه قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له على ألف درهم ثم قال قضيتها بياه قبل الاقرار موصولاً أو مفصولاً أو أقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فأنكرها فسأل الحاكم المدعى هل قبض من المال شيئاً فأقر أنه قبض منه عشرة آلاف درهم فأبرأ الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطالب لا والله ما قبضت مني بخاء الطالب ببينة تشهد على كلامه هذا قال محمد رحمه الله تعالى أقبل هـ ذاني المطالب وأقضى بها عليه وبذلك لو أقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال المطالب انما قبضت مني وأنا أقيم البينة أنك قبضت مني وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطالب ببينة تشهد أن رجلاً أجنيباً قضى هـ ذاني المال تطوعاً بما من ماله من غير أمر المطالب ولا وكالة فاني أقبل ذلك ولو قال المطالب ما قبضت من فلان كان هـ ذاني قبض من نفس المطالب ووكيله وعلى كل أحد أجنيب غيره ولا أقبل البينة أنه قبض من رجل أجنيباً كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا أو أقام البينة ثم قال بعد أقامة البينة اني قد استوفيت من هـ ذاني المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هـ ذاني المال كذا لا تبطل بينته لانه يمكنه أن يقول استوفيت

الوجوب عليه أداء أو قضاء يلزم عليه والا * ولو سمع منهم عاقل بالغ مسلم يجيب عليه بسماعها * قرأها بالعربية يلزم مطلقاً لكن يعذر في التأخير ما لم يعلم ولو بالقارسة فكذلك عند الامام رضي الله عنه ففهم السامع أو لا بعد ما أخبر أن آية السجدة لا يجب بكتابة القرآن ومن قرأ عندنا ثم أو أصم لا يجب وان أخبر أن آية السجدة تجب بها لا يجب ولا تقصد ولا تنوب عن القراءة ولا يقرأها في الجمعة والعيسدين وان قرأها لا يسجد لا لاداء الى تشويش الامر على الناس * قرأ آية فيها ان كانت في آخرها أو قرأها من غير ان كان أقل من ثلاث آيات خيراً شامراً كمن ينوي

أيضا وإن سجد في الركعة
الثانية لا بد من سجدة على
حدة * كبر للتلاوة فظن من
الرجحة الركوع ثم كبر للوضوء
منها فظنوا أنه من الركوع
فركعوا ورفعوا أن لم يزدوا
على هذا القدر ولا تبطل صلاتهم
* سعهما من غيره وسجد معه في
صلاته أن قصد اتعاها فسدت
* والمستحب في غير الصلاة أن
يسجد مع التالي ويرفع رأسه
معه * خري يؤذي السجود
وركع وتد كفي ركوعه أنه
كان يؤذي السجدة فسجد
ورفع رأسه وقام جاز * مصلي
النفل قرأها وسجد ثم فسدت
صلاته أو المرأة قرأتها في الصلاة
ولم تسجد حتى حاضت أو قرأ
المسلم ثم ارتد والعباد بالله تعالى
ثم أسلم سقطت * قرأ المصلي
ابتها على الدابة عشر أو آخر
كذلك على كل واحد واحدة
لتسلاوته وعشر لسماحه
في رواية النوادر لأن جمع
الاماكن باعتبار الصلاة
والتلاوة أثر الصلاة لا السماع
وفي ظاهر الرواية يكفيه سجدة
واحدة * سعهما من آخر ومن
آخر أيضا قرأها كفت سجدة
واحدة في الأصح للاتحاد
الآية والمكان
* (نوع في التكرار) *

اختلاف المكان أو الالة ولو كرر اسمه عليه الصلاة والسلام أو مع مكررا قال المتقدمون تداخل كالسجدة وقال المتأخرون حاملا
يتكرر واختلاف المكان يكون حقيقة وحكما كالمجلس النكاح اذا تبدل الى مجلس الاكل فالحاصل انه متى كان في أمر فانقطع ذلك الامر
وشرع في آخر تبدل المجلس اذا كان الثاني أمرا كثيرا أما الوصل كما نكل لفتين أو شرب شرقتين أو خطوتين أو كلمتين أو كان را كافتزل أو
بعكسه أو انتقل من زاوية البيت الصغير الى زاوية أخرى فلا وانما كان البيت كبيرا كدار السلطان أو كان قائما ثم قعد أو عكسه كفت سجدة

لان نام مضطجعا ثم قام وكبر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم انتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالحاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقتداء منه على ما ذكرنا بقروعه لا يجعل المكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكم بالاختلاف تكرر وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا * (الثامن عشر في التذرع والشروع) * نظرا الى الامام وهو يصلي الظهر فقال لله على أن أصلي به هذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازوا ولا يلزمه بالتذرع شيئا لانه لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الإشارة * افتتح الظهر مع الامام ينوي التطوع ثم علم

انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شيء عليه وكذا الوشع معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لا شيء عليه الا الفرض (التاسع عشر في الفوائت) كان يرى النعيم الى الرسخ كما هو مذهب مالك والابتار بركة ثم انقل الحق لا يعيد ماصلي ولو فعله بالجهل ثم نهى اعادة الوتر وما صلي بالتيمم لان تبدل الاجتهاد بهل في الاثنى لافي الماضي لدليل النسخ * شفيعي ترك صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفى صار شافعيًا قال مفتي الحن والانس الثبات على مذهب الامام خير * احتمل بعدما أدى العشاء وانتبه بعد طلوع الفجر اختار انه يعيد العشاء وهي واقعة بمجرد رجوعه الله تعالى سئل عنها الامام رضى الله عنه فاهره بالاعادة * يعيد الصلاة المؤداة احتياطًا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل * ولا تقضى الفوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته لان التأخير معصية فلا

حالة فقلت في يده فساوم بالولديه اقامة البيعة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد للمدعي عليه أو قال لا ندري لمن الولد وكذلك اذا لم تكن بيعة للمدعي ولكن المدعي عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه وكله غير جائز الاقرار برهن المدعي عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى جارية متنبقة فلما جئت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جارية ولم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوب في مندبل ملقف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعى ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنبقة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا تمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في مندبل أو جارية قاعدة عليها كسامة غطاء لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان أعقبه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب بذلك وانما أقر ان البائع كان يباع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعى المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو قام المأذون البيعة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعى المأذون واقامة المأذون البيعة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعى وأجاب في السك أن المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار مشكلا في فصل اقامة البيعة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسع البيعة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحروز كرا ان المشتري لو قام البيعة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البيعة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البيعة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقيل له هذه دار أهلك مات وتركها ميراثا لك فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك المكان التناقض كذا في الذخيرة * دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فاني أن يدفع فادعى السائل أنها لا تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكنني هذه أو أعطني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزويج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو

يظهرها ترك صلاة ولا يدري قضى صلاة يوم وليلة وان شئت انه هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شئت بعده لان الغالب من حال المسلم الاداء * مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يتصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا * (العشرون في الصلاة على الدابة) * قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسرجه نجس جاز ان تكون النجاسة عرق الحمار ولعابه لانه مشكوك ولودما لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنقل الا لازم لم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وسجدة التلاوة وصلاة
الحنافة لا تجوز على الدابة ويجوز النقل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا
وقف عليها مستقبلا اليها او ما أن أمكنه إيقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه يغيب في الطين وان كانت مبتلة وصلى على
الطين ان ظاهره هذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها ما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدو او

يملكها كذا في المحيط * في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق
امرأته ثلاثا وأنفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولى
على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا
وكذلك هذافي العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع على وكذلك اذا قال
الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد
الحاكم شهادتهما ثم ادعى عليه لا نفسه ما فليس لهم ما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا
على المبيعة وختم على الشراء من غير اقرار بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد رحمه
الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهدا أنها امرأته وأجاز القاضي شهادته ثم ادعى
الشاهدان امرأته وقال أنالم أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها
امرأته ولم يشهدا أنها امرأته وأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها
منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق
مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه
في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حدث سبب دعواه ولو ادعى أولا الملك بسبب ثم ادعاه
بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا تصح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا
في الفصول العمادية * لو ادعى الناج أولاف دابة ثم ادعاه بعبء بذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن
لا تصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في
المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القلب تسمع كذا في
الخلاصة * والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى
النصف حينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن
الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يدا المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس
آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أولا ولم يذكر القبض ولو
ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا قبل لا تسمع قبل
ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود وبالملك المطلق فيه
اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية * دار في يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى
عند غير القاضي أنها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي
بعد شهر أو سنة وادعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذواليد ان اشترها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل
تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في
الاقضية * واذا لم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بألى قال في الصدقة
قبضت أولا لم أقبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على
البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من أبيه ثم
ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزنة المفتين

سمع أو اوص أو مرض أو كانت
جوحا نزل لا يمكنه الركوب
أو شيخا حاله كذلك لا يبعين
ولا يبعد اذا قدر كريض
أو ما ثم زال المرض وان صلى
عليها المطران لم يقدر على
الايقاف صلى عليها موميا
ولو سائرة وان قدر على
الايقاف لم يجز الايماء عليها
وكما تسقط الاركان بالعدو
يسقط الانحراف الى القبلة
أيضا وكيفية الايماء ان يشير
الى جهة ويجعل السجود
أخفض من الركوع سائرة
كانت أو واقفة وكذا الختفي
عن العدو ولو تحرك يقف
عليه العدو أو ما الى أي وجه
قد رفاعا أو قائما كيف
قدر ولا يصلي عليها بجماعة
بل فرادى فان صلاوا بجماعة
فصلاة الامام تجوز لا القوم
وعن محمد جواز صلاة الكل اذا
كان البعض يجنب البعض
(الحادي والعشرون في
المرض) * قولهم اذا عجز
عن القيام لم يريدوا به انه
مقعد بل أريد به خوف زيادة
المرض أو بطل البرءان قدر
على البعض بان قدر على
التحريم قائما أو على بعض
القراءة لزمه ذلك قال الامام
الحلواني وهو الصحيح حتى

لترك ذلك المقدور وخفت أن لا يجوز لو قدر على القيام تمكثا وعلى الاعتماد على العصا وخادمه أو على القعود متمكثا لا مستويا * ادعت
أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو سادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثاني ولا يجوز القعود
في الاول والاضطجاع في الثاني واذا عجز عن الايماء بالرأس فاختار ما قاله الامام السرخسي انه تسقط الصلاة عنه بكره ان يرفع الموى
الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض السجود أزيد من الركوع جازع

الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير ان صلى في منزله قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصل في بيته في الاصح وقال الامام الازجندى يخرج ولكن يتكلم قائما ثم يقعد ثم يقوم اذا جازال كوع ويركع من القيام كل من لا يقدر على أداء ركن الاجدث يسقط عنه ذلك الركن واذا سجد سال وان قام وركع أو مالا يؤتى ومضى اعترفت علمنا تجزى احداها منى النفل (٧١) الاخرى صلى المكتوبة بالتى تجزى

في النافلة كن ابنتى بان
يصلى بسلا فراءة أو طهارة
وبين الايام يؤتى لجواز
الاداء على الدابة وموميا وعدم
الجواز بسلا فراءة أو طهارة
أصلا * مريض تحت ثوب
نحس يصل عليه ان كان
لا يقدر على ازالته بان يتنحس
من ساعته ما ييسر تحت أو
يزيد مرضه بازائه من تحته جاز
والالا اذا غمز المرء عن
الايام بالرأس أيضا يؤخرها
فاذا صح فان زاد المانع على
يوم وليلة سقط عنه الفرض
في الاصح كما في الانعفاء لان
مجرد الهل لا يكفي لتوجه
الخطاب لما عرف في مسئلة
الاقطع * الثاني والعشرون
في السفر * يعتبر مجاوزة
العران عن الجانب الذي
خرج لامن جانب آخر ولو
كان في هذا الجانب محلة
متصلة في القديم بالمصر
وانفصلت الآن يعتبر
مجاورتها أيضا لان بقاءها ليس
بشرط حتى جازعنى الجمعة
ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا
كان بينه وبين المصر أقل من
غلوقة وليس بينهما رعة
أو كانت القرى متصلة
بربض المصر يعتبر حينئذ
مجاوزة الفناء لا القرى وان

* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحط * امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية * واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد از آن دعوى ميكنند كه آن زن در زنا كاخ من بود است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروشنى كذا في الفصول العمادية * امرأة باعت كراما فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثه من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعمت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنهم لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضخان * اذا كانت الدار في يد رجل جاز رجل وادعى أنها داره ورثتها من أبيه منذسنة وأقام البينة أنه اشترها من الذي في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار المدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كاشهد الشهود ثم يعثمان أي ثم ورثتها من أي منذسنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذسنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجحدنى الصدقة فاشتريتها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد ثم وده انه اشترها منه منذ شهر لا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذسنة وقبضته ووصل اليه بسبب وجحدنى الصدقة فاشترى به منه منذ شهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضخان في باب من يكذب الشاهد * واذا ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لهم هم الى قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انه اميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرأ ولم أرها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذسنة فهو باطل فان ادعاها هبة ولم يقل لم يتصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدنى الهبة سأنته أن يتصدق بها على ففعل أجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدنى الميراث فاشترى بها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثه من أبيه كذا في المبسوط * لو ادعى أنها له ورثتها من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنهم ماورثاها من الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقارات موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل أن وصيه باعه مكرها وسلم فكرها فأراد استرداده من يدى المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضولا في هذا البيع وأراد استرداده من يدى المشتري

ترجمة

٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاخر فسلك الابدع بلادا قصر عندنا * جاوز عمران مصر ثم رجع الى المصران كان مولده او تزوج به فقد أقام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر للوضوء ثم علم بالماء في رحله ثم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كالابصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر له لا يتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أم صلى الظهر أربعين خرج من وقته الى السفر صلى عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم انه صلاهما بلا وضوء أعاد الظهور ركعتين والعصر ربعان

التعديداً آخر الوقت وقد كان في الظهر مسافراً وفي العصر مقبلاً * مسافر حبسه غريره في مصر والغريم اماموسراً ومعهسرو يعتقدا القضاء
أو ان لا يقضى أبداً ولم يعتقد ولم ينوان لا يقضى في الوجه الأول يصلي صلاة المسافر من لأنه لم يعزم على الإقامة ولم يحل للطالب حبسه وفي
الوجه الثاني وهو ان اعتقد ان لا يقضى أبداً ثم لأنه نوى الإقامة أبداً وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي
يدخل دمشق أو يغيره داد عمرهما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم أنه لا يخرج الامع القافلة في نصف

شـوال أنه يتم لدلالة الحال
على الإقامة واسان الحال
أنطق الدائن والمديون مسافر
فلما سارا ثلاثا نجس المديون
ان كان ملياً فالبية البنية
لا مكان خروجه من الحبس
بقضاء الدين وان كان معسراً
في الدائن لعدم مكانه
* صبي ونصراني خرجا إلى
مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في
بعض الطريق واسلم الكافر
قصر الكافر لا اعتبار قصده
لا الصبي في المختار والامام
الفضلي على انها يمتان
الصلاة * المسافر الامام نوى
الإقامة ليمتكن من اتمام
الصلاة لا يتم لان حاله مبطل
اعزيتة * خرج الامير مع
الجيش لطلب العدو ولا يقصر
وان طال سيره وكذا اذا خرج
لقصده مصر دون مدة سفر ثم
منه الى آخر ذلك لعدم بنية
السفر وكذا الامام والخليفة
والامير والكاشف ليفحص
الرعية وقصد كل الرجوع
متى حصل مقصوده ولم
يقصدوا مسيرة سفر قصر
أتوا وفي الرجوع لو من له
مدة سفر قصر وا * (نوع
آخر) * عبد بينت ما نوى
أحدهما الإقامة لا الآخر
ان كان بينهما ما مهاباة يتم
العبد في نوبة المقيم ويقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما مهاباة يقعد على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعاً الميراث
لأنه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما * خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سألته وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج
من موضع السفر قصر عملاً بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر ابائاً ثم علم أو سأل مولاه ولم يخبره وقصر مدة
ثم أخبر بها أعاد ما قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به استحبابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

وأنكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولاً في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه
وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولاً في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن
يحلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولاً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه أنه اله ثم
ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى أو لا الوقف ثم ادعا لمن نفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل
باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقتها عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وان أراد تحليف المدعى عليه
ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط هـ كذا في محيط
السرخسي * وفي الاجناس مشتري الارض اذا أقر أن الارض المشتراة مقبرة أو مسجد وأنفذ القاضي
اقراره بحضور من يخصه ثم أقام المشتري البينة على البائع يرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط
* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث منى وقف على مسجد كذا تقبل وتنفق البيع عند
الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والا لاول أصح
كذا في الفصول المبادية * لو ادعى مالاً بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس
لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروضية * رجل
ادعى على آخر أنه كان افلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثاً قال المدعى عليه
أنا أوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتى بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى أعاد دعواه ثانياً في مجلس آخر فقال
المدعى عليه لا علم لي بورائه تسمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجل
ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنه كثر ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في
الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم مات فطلب الرجل
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً أو أنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج
فطلبت ميراثها منه قال لم أورها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا
في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعا رجل أنه مملوكه والذي في يديه يجحد وادعا لنفسه فخافه القاضي
ما هو هذا المدعى فأبى أن يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل
الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أباً أو أمة الميراث كذا بالشهود والشراء ولو أقام
بنية على أنه لي ولدي ملكي ثم أقام بينة أني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا
في الذخيرة * في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل لعمال لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم
وقضى القاضي به لهم ثم ان أحدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق
وانما هذا الاخوى قال لا يبطل هذا القول عن المتقضى عليه شيء الآن يقول ما كان لي أصلاً في هذا المال
شيء وما هو الا اخوى فينتدب لطل حقه عن المتقضى عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له بالمال مالي في
هذا المال حق وما هو الا اخوى يسئل عن ذلك بأي وجه صار له ما دونك وانما ادعيتهم من ميراث أبيكم
فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين
بالمثلين وقرئ نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا دعاءهم ولم يدعوا المال عليه من

الميراث
لأنه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما * خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سألته وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج
من موضع السفر قصر عملاً بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر ابائاً ثم علم أو سأل مولاه ولم يخبره وقصر مدة
ثم أخبر بها أعاد ما قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به استحبابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

العبد لا يلزم التمام قبل العلم وكذا المرأة قال في شرح الطحاوي الاصح عدم اللزوم قبل العلم وجواز ما مضى بلا إعادة * باع العبد مولاه المسافر من مقيم وهو في الصلاة صار فرضه أربعاً * أم العبد مولاه وجاعة المسافر ونوى المولى الإقامة فيها صحت النية في حق المولى والعبد لا في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى ويقصر العبد ويقدم واحداً مسافراً للسلام بالقوم ثم يقوم العبد والمولى فيتمان ويقوم المولى بأداء العبد في الصلاة ويشير بإصبعيه أولاً ثم يشير بإربعة أصابع يعني صارت الركعات أربعاً (٧٣) وكذا لو أوم مسافراً مثله أو مقيماً فأحدث

الامام واستخلف المقيم لا تصير صلاة المسافر أربعاً وبعض جوزوا له ترك السنن والامام الفضل إلى أبي جواز تركها كما منع جواز القصر لان السنن لتكامل الفرائض والنقص في السفر ربما يكون أكثر والشرع ورد بالقصر في الفرائض لا غير واختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف وبأني في حال القرار والامن وقد صح في كتب الاحاديث الصحاح عن جماعة من الصحابة ترك السنن في السفر وقالوا لو صلينا السنة لا كلنا الفريضة * (الثالث والعشرون في الجمعة) * خطب محمدنا أو جنباً ثم وضأ أو اغتسل وصلى جاز ولو ذهب إلى منزله أو كل أو جامع واغتسل بعد الخطبة أعادها * صبي خطب بأذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل ولكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى قلنا هو شرط كمال الماهية لاتمامها لا يرى

الميراث ولكن من شئ باعوه ثم قال أحدهم مال المال الالهذين مالى فيه حق كان المال كله لهذين ولم يطل عن المدعى عليه شئ كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يطل دعوى المدعى من قوله أو فعله

(الباب التاسع في دعوى الرجلين * وفيه أربعة فصول)

* (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل أو عقاراً آخر أو منقولاً أو أماً بالينة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخاً فأما اذا ذكر تاريخاً فإن كان تاريخهما على السواء فكذلك الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان أخرج تاريخاً أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقضى لاسبقهما تاريخاً وإذا أخرج أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل ادعى رجل أن اداره لملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بينة أنه اشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به المدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بينة وأقام ذوالاليد بينة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته مكاتباً بينهم ما يؤدى اليه ما جميعاً كذا في الذخيرة * لو ادعى أحد مدعيه أنه عبده وهو يملكه وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بينة التدبير أولى كذا في المحيط * اذا ادعى ملكاً ما طفاو كان في يدي ثالث ولم يؤرخا وأرخا تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفين هكذا في الخلاصة * وان أرخا واحداً سبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما أو أطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواتم زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما يثبت على ما ادعى ان لم يؤرخا وأرخا تاريخاً على السواء يقضى بينهما نصفين وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً يقضى لاسبقهما تاريخاً وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما وكذلك عند علي القول الذي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه عبده غصبه ذواليد منه أو قال استأجره ذواليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذواليد بينة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذواليد بينة أنه استولدها كانت بينة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح * رجل في يده دار وأقام رجل أجني عليه البينة أنها داره وأقام رجل آخر البينة أنها داره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط * ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد ويرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون الاولى * خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز * خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالاً نياماً أو صماً أو عملاً أو عيباً جازوا الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطب لا يعمل النبي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا نالها بامر بها * أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر الأمور من شهد بها لا يصح أيضاً لان المتعدي يفرغ القائمة وكذا لو أمر كافراً أو صيباً فامر ارجلا اهلاً لا يصح وفي الخلاصة

يصح الثاني وان لم يصح الاول * ولو شرع في الجمعة واحد حدث فاستخلفه من لم يشهد هاصح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى يصح استخلاف المسبوق ولم تنقلب صلاة المؤتم المسافر اربعا باستخلاف المسافر المقيم * امر الخليفة ذميا او صيبا باقامة الجمعة بلا علم بحالهما قاهر الاهل بالاقامة لا يصح ولو اسلم أو بلغ هذا صلى أو تأتم الغير صرح ولو أحدث وقدم ذميا أو تأتم بهم الجمعة لا يصح وان اسلم بعد الاستخلاف وان استأنف الخطبة والصلاة هو بعد الاسلام صح (٧٤) * (نوع ما يحرم في الصلاة) * يحرم في الخطبة كالاكل والشرب حال الخطبة ولا يحل

للخطيب ان يكلم فيها الا بالامر بالمعروف ولا يحل للسامع الكلام أصلا وان أمرا بالمعروف وان بعد من الامام اختلافوا فمن الثاني واختار محمد بن سلمة السكوت ونصير ابن يحيى اختار قراءة القرآن وأما دراسة الفقه والنظر فيه فذكره البعض وقيل لا بأس به وعن الثاني انه كان يصحح الكتب في وقت الخطبة بالقلم * واختار الدنو من الامام أولى وان سمع مدح الظلمة ثم خروج الامام بقطع الصلاة وان صلى ركعة ثم خرج أضاف اليها أخرى ويسلم ذكره في النوادر وان كان نوى اربعا وقد قيد الثالثة بسجدة أضاف اليها أخرى وان لم يقيد الثالثة بسجدة قيل يتم ويخفف في القراءة وقيل يعود الى التعدد وان كان في بين الامام أو يساره قريبا منه ينحرف اليه مسرعة السماع الخطبة * تذكر الامام في الجمعة انه ترك التجرع يقضى الفجر ويعيد الخطبة فان لم يعد أجزأ * وتجاوز الجمعة في فناء المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به وفقد بعضهم الفناء بالغلاة وقيل بفرسخين حتى قيل ان جواز

برهن أنه له فنصفه لـ كـرونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوديعة على سعد فبرعه لزيد وما بقي لبكر (والاصل) أن الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى بينة مدعى الغصب ولا يقضى بينة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مالقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فبرعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فبرعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فبرعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فبرعه لزيد وما بقي لبكر

(الفصل الثاني في دعوى المالك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما يدعي أنه اداره ورثها عن أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان لم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر اعلى ما ذكر في المتفق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر اعلى ما في الاصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى أول اعلى ما رواه ابن سميعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في الذخيرة * وكذا ان أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع كذا في الخلاصة * وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي * ولو كان في يد أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به للخارج وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في أيديهم ما فهو بينهما نصفين بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر بينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضيان * سواء أرخا على الشراء أو لم يورخا كذا في المحيط * وان وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا أو أرخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفين كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما ما فان رضى أحدهما أو أي الآخر بعدما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط * وان أرخا أو أحدهما أسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فهو للخارج اتفاقا وان كانت العين في أيديهما فهي بينهما الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كانت في يد أحدهما فهي لذى اليد سواء أرخ أم لم يورخ الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضيهما للخارج كذا في الكافي * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان ككل واحد منهما ما للينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب البدين كرهوا ما فان القاضي يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ما ولهما الخيار فان اختارا العقد أخذوا الدار بينهما ما والعبد بينهما ما وان اختارا الفسخ أخذوا العبد بينهما ما وفيه العبد بينهما ما وان

الجمعة بمعنى بناء على الفناء الاعلى البناء ومنى على فرسخين من مكة وقيل بفرسخ وقيل بمنتهى الصوت * من كان مقيما في عمران أراد المصر وأطرافه وليس بينه وبين المصر مزارع أو فرجة يجب عليه الجمعة وان كان بينهما مزارع لا وان سمع النداء واختار ما قاله محمد ومالك ان الجمعة على من بقدر فرسخ من المصر لانه لا يعرفه للعوام * فروى دخول المصر يوم الجمعة ونوى ان يكث فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وان نوى الخروج من يومه ان نوى قبل دخول وقتها الا وان بعد دخول وقتها يلزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطلقا لعدم الالتزام

* المسافر دخل المصربوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً * المصربى إذا سافر يوم الجمعة أن خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لأنهم يتجنب في آخر الوقت دلان المسافرة يوم الجمعة قبل الزوال لا تنكروه كالتكروه في رمضان فإنه صح أنه عليه السلام سافر لليلتين خلتا من رمضان * يجوز للعبد القلدا إقامة الجمعة في ولايته لا التكهة بتزويجه بتقليد القضاء * لا يملك القاضي إقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطى وهذا في عرفهم * المتغلب الذى سبته سيرة الامراء ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له إقامة الجمعة ومات

وأراد أحدهم أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في أيدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لآخر كذا في المحيط * ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا به بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيئته الخصم الآخر فأنا أراجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيئته صاحب اليد على بيئته الآخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كلواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقاً فاما اذا ادعى الشراء مؤرخاً وأما البيئته على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق وقضى لاسبقهما تاريخاً سواء كانت الدار في يد المدعى عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم في يد الآخر ويقضى بالعبد الآخر كذا في المحيط * وان أرخ أحدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه يقضى للآخر بالدار والعبد الآخر كذا في الاحكام تاريخ ولا آخر قبض معين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكفاي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به وللآخر قبض معين فالذى له قبض معين أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطابق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكفاي * وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعين وان كانت الدار في يد المشتريين وأقاما البيئته على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضاً ويخبران أيضاً قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الا لاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدى البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدى الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعى عليه فأما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخبران فان أفضا العقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يد رجل أقام رجل البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده يتكرر عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو أقام كل واحد منهما البيئته أنه باعه من الذي في يده ببيعاً فاسداً كذا في فتاوى قاضيخان * وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا اذا أقام البيئته على اقرار الذي في يده بذلك وان أقام كل واحد منهما البيئته على معينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

أراد أحدهم أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في أيدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لآخر كذا في المحيط * ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا به بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيئته الخصم الآخر فأنا أراجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيئته صاحب اليد على بيئته الآخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كلواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقاً فاما اذا ادعى الشراء مؤرخاً وأما البيئته على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق وقضى لاسبقهما تاريخاً سواء كانت الدار في يد المدعى عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم في يد الآخر ويقضى بالعبد الآخر كذا في المحيط * وان أرخ أحدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه يقضى للآخر بالدار والعبد الآخر كذا في الاحكام تاريخ ولا آخر قبض معين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكفاي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به وللآخر قبض معين فالذى له قبض معين أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار في أيديهما فأرخ أحدهما وأطابق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكفاي * وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعين وان كانت الدار في يد المشتريين وأقاما البيئته على الشراء والقبض معينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضاً ويخبران أيضاً قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الا لاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدى البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدى الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعى عليه فأما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخبران فان أفضا العقد فالدار بينهما وان اختار فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يد رجل أقام رجل البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده يتكرر عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو أقام كل واحد منهما البيئته أنه باعه من الذي في يده ببيعاً فاسداً كذا في فتاوى قاضيخان * وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا اذا أقام البيئته على اقرار الذي في يده بذلك وان أقام كل واحد منهما البيئته على معينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالحجر عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الحجر والعزل فيها * فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز لعدم حضور الخطبة ولوقر الثاني الاول وصلى خلفه صح ولوعزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدم الثاني جازم لم يعلم بعزل نفسه صريحاً أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انه زاله الخلو الثاني مجازم الحكم * احداث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز وان قبله لا الا ان يكون قاضياً أو شرطياً وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع

الاذا قدمه من بلى الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت * على المكاتب ومعتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه لامسالة الدابة الجمعة لا على المأذون والذي يؤدي الضريبة وللمستأجر منع الاجير عن الجمعة في قول الامام أبي حفص الكبير وقال الدقاق ان كان الجامع بعيدا حط من الاجر بقدره وان كان قريبا لا لكنه لا يقدّر على المنع * ولا بأس بالركوب لها ولا لعبيدين والمشي افضل (٧٦) ويرجع من طريق آخر تكثير الشهم ودوقيل من الاول دفعه الانتظاره ولانه مشى عليه

ما أوزر فلا يكون من العدل ان لا يشرفه مغفورا * والمطر الشديد يذرف في التخلف عن الجمعة * ويستحب للريض والمسافر وأهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخره يكره في الصحيح وهذا الفراغ يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالاستاق صلوا الظهر بجماعة كفى سائر الايام * وأهل المصر اذا فاتتهم الجمعة صلوا فرادى كالسافرين * (نوع) * اقتدى بالامام ناويا صلاته على ظن انه في الجمعة فاذا هو في الظهر صرح ظهره مع الامام وان نوى الجمعة معه والمصلحة بجاهه لا يصح لاختلاف الفرضين اسما وحكما ومعنى وشرطا ولو قال اقتديت به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما وفي كتاب رزين الاصح انه يصير شارعا في الجمعة ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح الا اذا كان عنده ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصل في الظهر غير انه مأمور باسقاطه اذا اقامت الجمعة كالغائب رد القيمة واجب أصلي الا انه مأمور باسقاط القيمة عن

شيء لها غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * عبد في يد رجل ادعاه رجلا ان قام كل واحد منهما اليه فباعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتناه لوما والذي في يده يتكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه عنه لا آخر كذا في الظهيرية * عبد في يد رجل اقام رجلا كل واحد منهما يئنه أنه عبده باعها باه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورضي به الآخر لم المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر فلا يجزئ نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يعضيا البيع أخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يعضيا البيعة وصداقها واليد لا يعلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم وان لم يعضيا البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان أمضاه أحدهما ولم يعضه الآخر أخذ المخرج لآلاف كلها وأخذ الآتي العبد كله كذا في محيط الدرر خسي * في نوادر هشام قال سألت محمد ارحمه الله تعالى عن غلام في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد ألف درهم منذ سنة وأقام رجل آخر يئنه أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة تقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا ورده على المقضى عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال أنا أخذ الغلام لانك أقررت بيعه مني وصاحب اليد يادعي ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع أصاحب المائة خذ الغلام وأبي هو للبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخ البيع بيننا لم يكن فسخا لأن يقول البائع أجبتك الى ذلك أو فسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك بسبب من جهة واحدة وأرخا وتاريخهما على السواء أو لم يؤرخا وأرخ أحدهما فذو اليد أولى وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل وادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك يئنه وذو اليد أقام البيعة أنه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول أي تاريخ الخارج أول فانه يقضى به بالخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع أو بعناية القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذو اليد أن يحبس الدار حتى يستوفي مانعة البائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع أو بالمعاينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد أحدهما عند القاضي أما باقرار البائع أو بالمعاينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذو اليد شيء وان ثبت نقد ذي اليد بالاقرار أو بالمعاينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا من قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له أن يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي أن يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء أمسكه على البائع وان بقي من دين ذي اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذي اليد باقرار البائع عند القاضي أو بالمعاينة وأما اذا أراد ذو اليد أن يقيم

ذمته برد العين لما تقر ان الواجب الاصل ما يلزمه قضاء والظاهر هو الذي يقضى * المختار ان السائل اذا كان لا يمر بين يدي المولى البيعة ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحفاو يسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء * ولو صلى في الجامع والمساكين يعمرون بين يديه فالأثم على المار لا على المولى * ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياضي أرجو أن يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وقال بعض العلماء يتصدق أربعين فلسا كفارة لفلس اعطاهم فيه وعن الامام خلف بن أبوب

لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك ينبغي ان لا يعطى لهؤلاء لانهم عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب للدنو من الامام ان كان يؤذى بان يطأوا بأوجسدا وان كان لا يؤذى تخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطبة لا يتخطى وان لم يؤذ * جالس على الغداة يوم الجمعة ونودي ان خاف فوته ترك الغداء وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت * (الرابع والعشرون في العيدين) * صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختار ويحرف في الطريق في عيد الاضحى بلا خلاف وكما بلغ الجبانة قطع

ولا يكبر عقيب الوتر والعيدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الخروج الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخلف من يصلي في المصر بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق ينافيه واذا أذن المولى لعمده في الجمعة والعيدين ليس له أن يتخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العيدين المولى لا يأذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه يأذن له ولا يكره المولى ان يشهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت نفلا بلا اذن الزوج * الافضل تأخير الفطر وتجيل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر أن يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الاذا تركوا تعذر في الغد والاسقط وفي الاضحى الى ما بعد الغد ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحى لا في الفطر لكنة لو بعدزلا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة * وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهم ما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذي اليد ببيعة او صدقة أو بيع ولم يقدر الثمن فأقام هذا بينة أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطى ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقى الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما جهالة بأن ادعى المدعى أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد به المدعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقاما البينة ولا تاريخ معهما تهازت البينتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالنقص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقتت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وان أثبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية * دار في يد رجل أقام رجل البينة أنهم اداره باعها من ذي اليد بالف درهم وأقام ذو اليد البينة أنهم اداره باعها من هذا المدعى بالف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى تهازت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد بن عمرو على أنه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي * دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينه محمدا مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينه بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بجوابها فالجواب عندهما كالمالك في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بجوابها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى بشراء محمد وتهازت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولها ما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حرق يده عبدا أقام مكاتب البينة أنه عبده باعها من هذه المرأة بالف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطة وأقام الحر البينة أنه اشتراها من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى به للحر وبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان

خمساً ورواى بين القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الأئمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية على الثانية تخفيفا على الامه لاستغفارهم بالقرابين حتى يملوهم بافضلية تعجيل التضحية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما نروا قول الحبر طاعة لاهرينيه الخلفاء باتباع جدهم * وان اجتمع العيد والفسوف قدم العيد لان العيد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب علينا والجنائز كفاية ولا يعسد الاجتماع لان سيرة بتقدير العزير العلم ولا يقال لا يقع الا في آخر الشهر لاننا نقول ممنوع نقلا ففسد خرج في

الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدى والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول
وحكايان شهدا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كواهل في الواقع فيوما من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع اخر
رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن والعشرين * (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) * كل من
قتل بالسعي في الارض بالفساد كالباغي وقطاع الطريق والمكابر والخناق غير مرمية لا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

(٧٨)

الرواية عن محمد رحمه الله
ان من قتل مظلوما لا يغسل
ويصلى عليه وظالما
لا يغسل ولا يصلى عليه
والمقتول بالعصية
كالكلاباذى والدروازكى
بخارى والمانى والقيسى
بالشام يغسل ولا يصلى
عليه ولا يصلى على قاتل
نفسه عند الثاني وبه اخذ
السعدى والاصح انه يغسل
ويصلى عليه كما هو رأى
الاماميين وبه أفتى الامام
الخلوانى * والسقط الذى لم
يتم خلقه يغسل في المختار
ولا يصلى عليه * والبيض في
الكفن أحسن وان مات
بلا مال فالكفن على من
عليه نفقته الا الزوج عند
محمد وعند الثاني عليه كفنها
وان كانت موسرة وعليه
الفتوى كلباسها حال الحياة
وان لم يكن له مال ولا من
تجب عليه نفقته فعلى
الناس وسألوه من الناس
لانه لا يقدرون على السؤال
بنفسه بخلاف الحى اذالم
يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب
على الناس ان يسألوا لانه
قادر بنفسه فان فضل عن
الكفن شئ صرف الى كفن
آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشئ عندها هكذا في محيط السرخسى * اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في
يد الحرفان على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبيننة الحر
والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بهاها فالجواب فيه عندهما كالجواب في
الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بهاها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة
وبينة المرأة على المكاتب وبيننة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعى البيع من
المكاتب بمائة دينار والمسئلة بهاها وهو في يد الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك
عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من
المكاتب ولو ذكروا القبض والبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب ويسلم اليه عندهما ولو كان في يد
المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتم اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى
لحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسى * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقاما البينة
لا يقضى لواحد منهما الا اذا أقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخين
أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما مساويا لاحدهما ايدفهي له وان أرخ أحدهما دون الآخر
فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا آخر يدين صاحب اليد أولى فان أقرت لاحدهما
وللا آخر تاريخ فهي للذى أقرت له وهذا كله في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما
أسبق يقضى له وان كان تاريخهما مساويا لم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر
ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بوليديت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا أقاما البينة على النكاح
مطلقة من غير تاريخ يقضى بينة صاحب اليد ولو كان القاضى قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد
بينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد
لو أقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية
* ادعى نكاح امرأة وهى في يد آخر فأقرت المرأة للدهى ثم أقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا
رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاستروشنية
* ولو ادعى نكاح امرأة وهى ليست في يد أحدهما فأقرت لاحدهما أفهى للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك
بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لاحدهما فان وقتا فالاول أولى وان لم
يوقتا فالذى ركت بينته أولى وان لم تزل بينته ما أوز كيتا فعند بعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذى
أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب
الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى نكاح امرأة وهى ليست في يد أحدهما وأقاما
البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهازت البينتان ثم أقام أحدهما البينة
على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو أقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما أقاما البينة عيانا ولو ادعى
نكاح امرأة وهى تجحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة على النكاح وأقام الآخر البينة على
النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا ترجح بينة من يدعى اقراره بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به * بنش الميت وهو طرى كفن ثانيا لمن ججع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة لا الغرماء * ولو
* كفن رجلا ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو اقرب من الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه * ثوب الجنائز تحرق وصار يحال
لا ينتفع به بياع ويشترى بثمنه ما هو أدون منه وليس للتولى ان تصدق به * مات في السفر فاخذ صاحبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلاذن حاكم
جاز استحسانا مروى عن محمد رحمه الله * (نوع) * المختاران الامام الاعظم أولى والافسطان المصر والافامام المصر والقاضى والافامام

الحق وامام الحق أحق بالصلاة من سائر الأولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الأولياء على ترتيب العصبات وابن العم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج اذا لم يكن لها منهن اب ولو كان لها أخوان لابوين فالأب كبر وأولاً كبر وأولاً كبر تقديم غيره للاصغر المنع والاخ لابوين أولى من الاخ لاب أو أم سوا من كان لابوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم آخر ليس لمن لاب المنع * اذا كان للعبد الممت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى * أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان اليتيم

المؤدى الى القطيعة بها يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انه اجازة ويؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضاء تأثيرا فيه حتى قدم امام الحق فلما ذلك قبل تعلق الحق أو جواز الرضا بالدلالة الفعلية لا يولد اليتيم بخلاف الصريح * حضرت الجنادة بعد المغرب بدى بالمغرب ثم بالجنادة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى بكرة صلاة الجنادة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغرى اختلف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسفي صلاة الجنادة في مسجد الجمعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وصف خارج الجامع والباقى فيه لا بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وحدها في الخارج فختلف والحدوث على اختيار الكراهة ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكسر

* ولو أقام البيعة فأتى أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البيعة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو لافه وأولى وان لم تفرق بينهما ما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيان * ولو نفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجب عدها فقام البيعة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن توفت شهودا الثاني سابقة وكذا اذا كانت المرأة في بدال الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بيعة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية * ولو شهد شهودا أحدهما على النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البيعة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحدة أنه تزوجها وهو بمجدها قامت أحدهما البيعة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البيعة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضي يفرق بينهما ويقضى لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا وان أقامت أحدهما البيعة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البيعة على إقراره بالدخول بها ولكن أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول بها بصحة نكاحها بالمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البيعة على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبين ما يقضى بنصف المالكين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة يدعيان أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية * وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا إقرارها بالنكاح فصح الإقرار منها فهي تريد بقوله أنه بعد ما تزوجت عمرا ابطال إقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بيعة أنها أقرت أنها امرأة اختلعت منه بالف درهم ولم يوفت فاعلم أنها تزوجت إلى كل واحد منهما مائة وان وقتا زهما مال الوقت الاول ويظل عنهما مال الوقت الآخر الا أن يكون بينهما ما وقت تنقضى في مثله العدة وتزوج فيلزمها المالان جميعا وان لم يدخل بها أحدهما لم يلزم المالان جميعا وقتا ولم يوقت كذا في المحيط في دعوى فتاوى نجم النسفي رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأة وحدها وهي تدعى أنها كانت امرأة لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الاول وملافة تكلف المرأة بأقامة البيعة على الطلاق فان عجزت عن إقامة البيعة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقنى الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما هو الاول وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان العلاء وقعا عليها وتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الزوج كان لك زوج قبلى وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق بخلاف رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط

للافتاح ثم يكبر ثلاثا بلا دعاء قبل رفع الجنادة ثم يرفع الصلاة فان رفعت على اليد ولم يوضع على الكف كبر في الظاهر وعن محمد لانا كان أقرب الى الكف وان أقرب الى الارض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الثاني وهو الظاهر * واذا اجتمعت الجنات فصل صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا بعد واحد ولورجالا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عسدا قدمه على النساء وان كانا حرين فأفضلهما مما يلي الامام * كبر على جنازة ثم أتى بأخرى استقبل للثانية بعد اتمام

الاولى فان كبر بنوى الاولى او نواهما ولم ينوشيا كانت الاولى اذا كبر بنوى الثانية لا غير خيفة نصير خارجا عن الاولى * مات في غير بلده فصل عليه غير اهله ثم حمله اهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى او القاضى لا يعادوان كان الامام على غير طهارة يعاد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لا يعاد لان الجماعة ليست بشرط فيها * لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان كثره ادعاء * خسر صفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الموات (٨٠) اولها لان القيام في الآخر اقرب الى التواضع فيكون ادعى الى الاجابة * كره قطع الحشيش

والحطب من المقبرة الا اذا

كان يابس ولا يستحب قطع الرطب الا لحاجة * ويستحب أن يكون القبر مستمرا مرة فعا قدر شبر من الارض ويرش عليه الماء * مات في بيته فقالت الورثة لا نرضى بعسله فيه ليس لهم ذلك لان عسله فيه من حوائجه * ولا بأس بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة * (نوع آخر) * ذهب الى المصلى قبل الجنائز ينتظرها ان لم يكن له حاجة يكره والا لا * واذا أتى بالجنائز فالصحيح انهم لا يقعدون قبل الوضع واذا وضعت الجنائز عن الاعناق جلسوا ويكره القيام لها * مات ولا محرم لها فأهل الصلاح من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها أحد وفي الروضة ينزل في قبرها للحرام نسباً أو رضاءاً أو وصاهرة وان للزوج والا فللمشايخ والا فينزل الشبان الصالحاء * ولا يخرج النساء والاصح ان يجوز للزوج ان يراها وان كان معها نائمة أو ضائحة زحرت فان لم تزجر فلا بأس بأشئ معها ولا يترك السنة

السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاهر رجل وادعى انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقتهما منذ سنتين وانقضت عدتهما ثم تزوجتها وأنكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقها لكن تزوجتها بعد ذلك ٢ (ومدعى عليه بازخواست ويرامنكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو أن المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بينة أنه طلقها منذ سنتين وأتى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتهما من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية * امرأتى دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هي في داره كذا في الفصول العمادية * برهن على أنها منكوحته وفي يده يدعى البغي حق وذو اليد قال زوجها والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح الخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ بينته أولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل زوجنيك وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبيئة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا في المحيط * بالبيعة اذا أقامت البيئة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج أقامت البيئة أنها كانت بعد بلوغها تقبل بينهما كذا في الفصول الاستروشنية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسباده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيئة تقبل البيئة من يدعى الفساد ومتى قبلنا بيئته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأتى في أيديهما مادارا قامت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البيئة أن الدار له والمرأة زوجته تزوجها على ألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيئة أنه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها ولو أقام الرجل البيئة أنه حر الاصل والمسئلة بجهالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها وان الرجل عبدها وأقام الرجل بينة أن المتاع له وأن المرأة امرأته تزوجها على ألف ونفقهها فان الرجل يقضى به عبدا للمرأة ويقضى بالمتاع لهما فان شهدا ودفع الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لهما ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة أو مثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهم مالا آخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيئة بينة المدعى هكذا في الذخيرة * وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البيئة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيئة أن الدار لها وان الرجل عبدها وليس الدار في يدهما فالدار بينهما نصفين وان كانت في يد أحدهما انترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيئته الخارج لان بينة صاحب في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام رجل آخر بينة أنها أمته وأقامت المرأة البيئة عليهم ما انهم ما عبادان لهما فالقياس أن تقبل

ترجمة

٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما اقرن بهما من البدعة * ويكره رفع الصوت بالدخول خلف الجنائز ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والفناء بينة وتقر بالبقاء سبحانه الحي الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا دن أهله * دفن بغير كف أو قبل غسل أهمل عليه التراب أو لا ينش لان الكفن والغسل مأمور والنش منهي والنهي راجع على الامر * ولو دفن بثوب أو درهم أو في أرض مغصوبة أو أخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد * السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت اياما لنقله الى مكان آخر

لا يسئل ما لم يدفن * وهو لكل ذى روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه * مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز وبتلك
هناك * ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلا * ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين * وهذا نص على المنع من النقل الى
بلد آخر * وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره * والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الابد ذرو العذر ماذا كرتان
كونه مغصوب بالخ * ولا يدفن في البيت وان كان صبيها وجد طر يقا في المقبرة (٨١) وهو يظن أنه محدث لا يتطرق وان

لم يقع في ظنه ذلك فلا بأس به
* الجلوس للصبي ثلاثة أيام
رخصة والترك أحسن
* ويكره اتخاذ الضيافة
ثلاثة أيام وأكملها
لانها مشروعة للسرور *
مات فاجلس وارثه من يقرأ
القران لا بأس به أخذ بعض
المشايخ * ولا بأس بزيارتها
بشرط ان لا يطأها * ويكره
الصاق اللوح بها والكتابة
عليها ولا يبنى عليه بيت
ولا يجصص * ولا يطين
بالألوان ويكره اتخاذ
الطعام في اليوم الاول
والثالث وبعد الاسبوع
والاعباد ونقل الطعام الى
القبر في المواسم واتخاذ الدعوة
بقراءة القرآن وجمع
الصالحاء والقراءة الختم أو لقراءة
سورة الانعام أو الاخلاص
فالحاصل ان اتخاذ الطعام
عند قراءة القرآن لاجل
الاكل يكره * (السادس
والعشرون في حكم المسجد) *
مصلى الجنازة والعبد له
حكم المسجد عند الفقيه
أبي الليث والاصح عدمه
عند الامام السرخسي
وبعض أئمة خوارزم اختار
الاول حال أداء الصلاة فيها
والعدم عند عدم * والذي
على قوارع الطريق والحياض

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضي بالنكول كذا في جواهر الفتاوى
* اذا تزوج عبد الرجل حره ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولو اهلها النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أدن لي أو لم يأذن كذا في الفصول العمانية
(ومما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل أقام البينة على امرأة
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل
بينه المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل وبشئت نكاح المرأة التي يدعى
الرجل ويطلق نكاح المدعيه ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى على امرأة نكاحا
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي
يقضي بشكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بشكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أقامت
الشاهدة البينة على اقرار المدعي بشكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بشكاح الشاهدة كذا في
الفصول العمانية * لو ادعى نكاح امرأة أو أقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو بانتهاء هذا وما لو ادعت
المرأة نكاح الأخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها
أو قبلها أو مسها بشهوة أو نظرا الى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بشكاح
الغائبة هكذا في الفصول الاسترونية * رجل له ابنتان صغرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه زوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في
المحيط * لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فهي للذي
أقرت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
أسأل الشهود بأيهم بدأت وأقضي به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة
صاحب الامس كذا في فتاوى قاضي خان * لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقرت بالنكاح لرجل حاضر
وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على
هذا المدعي بحضرة هذه المرأة وإذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة
والاقرار كذا في الفصول العمانية * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأة أنه
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار أو أقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بمجالها قضى بأن الاب
صادقها ويعتق من مالها ويطلق القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقها الاب في
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينهما ويقضى لها بمائة دينار
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة
دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب وأعتق من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه * غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا يضر
يجوز والا لانه تشبيه بالبيعة * في جواره مسجدان فالأقدم أولى وان تساوا فالأقرب وان تساوا يوقوم أحدهما كقولهم لا يذهب الى
الذي جماعته أقل لتكثير الجماعة بسميه وغير الفقيه بخير والافضل ان يختار من امامه أصح وأفقها فالصلاة مع الافضل أفضل * مسجد
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان كثر جمعه * فاتته الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان
وحده في حيه فحسن وان

دخل منزله وصلى باهله حسن * وان دخل في مسجد واقف في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك مسجد حبه وان فاته التكبير الاول أو ركعة أو ركعتان * لا يترك فوق البواري ولا تحت في المسجد وان احتاج رزق فوق البواري لان تحت مسجد حكم حقيقة وفوقه مسجد حكم * غير في المسجد وتخطه طريقا بعدد يعذبونه لان طرقه بلا عذر وندم رجوع اعدا ما حاجي * ويصلي في كل يوم مرة لاني كل دخله * لا يحمل سراج المسجد الى (٨٣) البيت ويحمله من البيت الى المسجد * ولا يحمل الجيفة الى الهرة ويحمل الهرة الى الجيفة

ويحمل الخيل الى الخيل ولا الخيل الى الخيل ويقود اباه الكافر من البيعة الى المنزل لا بالعكس ويحمل الزبل الى الارض بنية تطهير موطن أو قدم أهل الأيمان * تعلق به حشيش المسجد لا يلزمه الازالة ان لم يتعمد وكل ما كان معمولا غلب عليه الصنعة كالكراتان المتخذة من تراب الحرم يجوز اخراجه تبركا ويحمله ويعظمه ولا يمسح رجله من الطين باسطوانة المسجد أو حائطه ولا بسترابه المنبسط وله أن يمسح بخشبة موضوعة فيه و بتراب مجموع فيه و بقطعة حصير أو بردى خلق ملقاة فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير والبردى المخلق في المسجد * ويكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتله لكن لا يصلي فيه * وان الخياطة فيه باجرة تكره الا اذا جلس لحفظ المسجد عن الصبيان وخاط وكذا الكاتب * معلم الصبيان باجر لو جلس فيه لضرورة الجهر لا بأس به وكذا التعليم ان باجر كره الا لضرورة وان محسبه لا * جمع ما لا تنفقه المسجد من الناس وصرفه في حاجة نفسه ثم انفق مثلها لا يسهه ذلك فان عرف صاحبه بعينه رده عليه أو جدد الاذن منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الاثم اما الضمان فواجب على كل حال وان بعدد ربحي في الاستحسان سن ان ينجو بانفاق مثله * وعلى هذا يابى مرد (٢) والعالم الذي يسأل الفقراء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجزيهم عن زكاتهم لعدم تحقق الدفع الى الفقير التملك بالخلط الا اذا أجاز الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال

على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أو لا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أنها كانت أولا امرأه أنه تبطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم أتزوج واحدة منهما أو قال تزوجت ما جيعا ولا أدري الاولى منها ما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل واحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجت ما ولا أدري الاولى منها ما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما فينبغي أن لا يجب شيء والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصاد قاعلى أن النكاح كان لا يثبت النكاح لان في الابداء لو تصاد قاعلى (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية * برهن عليه بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للبرهن ولا ينفذ الى اقرارها كذا في الوجهين للكردي * ولو ادعى نكاح امرأه أو أنكرت ولكن لم تقر رجل آخر ثم أقرت بين يدي القاضي في مجلس آخر لهذا المدعى يصح اقرارها ويسمع ذلك ولو أقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى كذا في الفصول العمادية * امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فقال الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط * امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بيته رجل ادعى على امرأه أنه تزوجها بألف فأنكرت وأقام البينة على أنه تزوجها بألف درهم تقبل ويقضى بالنكاح بألفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكن أخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى ولو قالت أنا امرأه هذا ولكن كنت لهذا المدعى أولا وسأقت القصة فهي امرأه الثاني كذا في الوجهين للكردي * يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل أن أباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأه على هذا الميت أنه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر أنه قتل أباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأه بعد هذا التاريخ يوم أن أباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأه نكاحا وقال ان زوجك فلا تطلقك وانقضت عدتك وأناتزوجك فقالت المرأة ما طلقني فلان فأقام المدعى البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج وأقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر ان أقام البينة على أن الزوج بعد انقضاء العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية * ولو برهن على نتائج دابة وأرقاضى لمن وافق سنهات تاريخه ولا فرق في ذلك بين أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم به الذي اليه كان في يد أحدهما أو لهما ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن الدابة في موافقة أحد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في أيديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة يخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان

ترجمة
٢ أنهم أزواج وزوجة

(٢) اي ما يأخذها الاعاون من المال ظلم

الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضى الله عنه وكذلك ما يأخذنا الاعونه من الاموال ظلم او يخطئه حاله وبالمظالم آخر بصير ملكه وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما مخضنا لم لا يساح الاتفاع به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب * (كتاب الزكاة) * وفيه ثلاثة فصول * (الاول في المقدمة) * ولازكاة في الخيل عندهما والقنوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتي بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخاري خمسة دراهم (٨٣) اعتبارا بدراهم كل بلد ومنهم من اعتبر الدراهم الشرعي وبحقيقته في

فوائد الهداية شيخنا صاحب التحقيق * شك في انه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العروقها فاشبه ما اذا شك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف ما في الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المحمود للدائن أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل بأخذ في وقت الوصول الى ماله واختار في الدين على المغلس المقرانه كابن السبيل وان كان موسرا مقررا لا يحل الاخذ أصلا وان كان جاحدا ولا يئنه لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان يقر في السرو ينكر عند الناس لا تجب الزكاة * له مائة نقد ومائة دين على الناس تجب الزكاة ويكمل أحدهما بالآخر * أقرب دين لرجل وقضاء ثم تصاد فأبعد حصول أن لا دين لا تجب الزكاة على أحد وكذا الوتر زوج أمة على ألف وأعطاها لها ولا يعلم انها أمة ثم رد مولاهما الشكاح والالف الى الزوج

سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما ان كانت في أيديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد أحدهما قضى بها صاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح أنهم لا ييطان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد كذا في التبيين * سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بها الخارج أو بعده كذا في المحيط * لو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائعه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به لذى اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائعه وأقام ذوال اليد البيعة على النتاج في ملكه فبيته ذى اليد أولى وكذلك لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه هبة مقبوضة من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شاة في يد رجل أقام رجل البيعة انها شاته ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة انها شاته فملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بها صاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل أن القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به الاول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أحق أيهما كان وكذلك لو كانت الدعوى بين خارجين فبيته النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له الآن بعد ذوال اليد البيعة على النتاج كذا في الكافي * فان لم يقدر ذوال اليد على إعادة البيعة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم أحضر ذوال اليد بيته أن العبد عبده ولدى ملكه قضى به له وان لم يعد ذوال اليد بيته ولكن حضر رابع وأقام بيته أنه عبده ولدى ملكه فان القاضي يقول للثالث أعديت على أنه عبده ولدى ملكك بحضرة من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول وأقام البيعة أنه عبده ولدى ملكه لم تقبل بيته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيته على أحده بعد ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * رجل في يده عبد أقام رجل بيته أنه عبده ولدى ملكه وأقام رجل آخر بيته بثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث وأقام بيته بثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المقضى لهما البيعة أنه عبدهما ولدى ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بيته له ولم تقبل فيه بيته الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي أعاد بيته فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيته أن العبد ملكه ولدى ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد لانه لو أقام يومئذ بيته على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيته بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذوال اليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ادعى العبد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي * عبدي في يد رجل أقام البيعة أنه عبده أعقبه وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدى ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان * الخارج وذوال اليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعى الاعتاق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعياه وهو في يده ثالث وأحدهما يدعى الاعتاق أيضا لان بيته النتاج مع العتق أكثر اثباتا لانهم أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلا وبيته ذى

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاه لعدم الملك ولا على الزوج لعدم البدن معنى كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضمان * وأودع مالاً ونسي المودع ثم علم بالتدكير ان كان من الاجانب لا يجب عليه من كاهم ماضى وان كان من المعارف تجب عليه من كاهم ماضى والاجارة الطويلة المعهود مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة * زكاة الممثلة على الاجر لملكه بالقبض وعند الانقضاء لا يلزمه رد عين المقبوض بل يرد مثله وكاهه دين حدث بعد الحول * وعلى المستأجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذكر

السيد أو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يزكي كل واحد وعلى هذا بيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يملكه مالا على البائع وليس في هذا إيجاب زكيتين على شخصين في مال واحد لعدم تعيين التقدين في العقود والفسوخ * والمهر المؤجل أن كان الزوج لا يريد الأداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج * والخامس أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثلث والاجر ونفقة المحارم ومالا مطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

* مات وعليه ديون أن كان من قصده الأداء لا يؤاخذ به يوم القيامة لأنه لم يتحقق المطل * (نوع آخر) * له كتب علم تساوى نصابا ويحتاج اليه للدرس والحفظ أو مكررا صنف واحد أحدهما محتاج الى التصحيح منه لا تجب الزكاة وصدقة الفطر والأضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة له أن كان حديثا أو فقها أو أدبا وان زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة * ولو كان له نسختان من صلاة أو نكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقا وان لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار * المكاري اشترى ابلا أو جوالا بالف ليؤاخره ويبيعه في آخر الامر لازكاة عليه لأنه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابونا لا لاغسل في البيت كما يقال يشتره للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقارط والشت لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لأنه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الاجر * اشترى دواب للبيع واشترى معه جلاجل

اليد أنبت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير ففي هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * ولو ادعى الخارج التدبير أو الاستيلاء مع النتائج أيضا وذو اليد مع النتائج عتقا بانها أولى ولو ادعى ذو اليد التدبير أو الاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانها أولى كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذواليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو أودعه منه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا في المحيط * أمه في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه وأقام ذو اليد بينة أنها أمته ولدت في ملكه فان شهدته المدعى أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذواليد منه أو تصدق بها ذواليد عليه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعنى القاضي ذلك القضاء أيضا ويدفعه الى المدعى وان شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنها انتجت عنده فالقاضي يعنى ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وان شهدوا أن قاضي بلدة كذا أقر عنده أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنها انتجت عنده ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني ينقض ذلك بالاجماع هكذا في الذخيرة * إذا كانت الجارية في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء أقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى وان أقام الاول بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له وأقام الاخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتائج أولى كذا في المحيط * إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فإنه يقضى به للمدعى لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا يعنى به المدعى ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العبادية * أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه انها شاته وان جاز هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة * ولو أن عبداً في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيان * ويكون ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمته لا آخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط * عبدي في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبدين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبدین والامتن جميعا كذا في فتاوى قاضيان * عبدي في يد رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولدى في ملكه ولم يسموا أمته وأقام رجل بينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه فإنه يقضى بالعبد لذي أمته في يده فان أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه غير أمته أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده كذا في دعوى الاصل أن بينهما تقبل ويقضى لكل واحد

و براقع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وان لم يقصد البيع معه لازكاة فبين * وكذا العطار يشترى قوارير * اشترى منها متاعا بما تئى درهم وحوال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحولان زكي ما تبين عند الامام رحمه الله وعندهما زكي ما تبين * اشترى خادما لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤاخره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى الخدمه من عزمه انه اذا وجد رجلا يباعه لازكاة عليه * (الثاني في المصروف) * لا يدفع الى فقير زوجه مومس فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا الى صغير والدمغنى وان كان

الابن كبير اجاز وكذا الى ائمة غنى عند الامام الثاني وهو قوله ما * ولودفع الى فقيره ابنه وسرجا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز
والاجوز * قضى عليه نفقة ذى رجة المحرم فكساه وأطعمه بنوى الزكاة صح عند الثاني * لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزء
الصمد وعشر الارض وغلة الوقف الى بنى هاشم والى غنى * وان كان له قوت شهر يساوى نصابا يجوز صرفه اليه * وان كان أكثر من شهر لا
* وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كالعدم وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اخذ الف درهم القدر

على غنى الدنيا وكان يعطى
لازواجه قوت سنة وان كان
له كسوة الشتاء يساوى
نصابا ولا يحتاج اليه في
الصيف يجوز له أخذ الزكاة
وكذا لو كان له حوانيت ودور
غلتم عشرة آلاف أو أزيد
لكن لا يكتفى لخرجه لقوته
وقوت عياله يجوز صرف
الزكاة اليه عقد محمد رحمه الله
* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف
ولا يحصل منه ما يكفي له
ولعياله اختلف فيه قال ابن
مقاتل يجوز صرف الزكاة
اليه * ولو كان في داره بيتان
يساوى نصابا ان لم يكن في
البيتان من مرافق الدار
كلما طبخ وغيره لا يجوز له أخذ
الزكاة * وهو كالتناع والجواهر
في الدار * والفقر عند
الامام من ليس له نصاب وله
ما يكفيه * دفع الزكاة الى
مجنون أو صغير لا يعقل
في دفعه الى أبويه أو وصيه
لا يجوز * ولو قبض وهو
مراهق أو كان يعقل القبض
بان كان لا يربح به ولا يتخدد
جاز * دفع قوم زكاة أموالهم
الى رجل يقبضه لفقر
واحد فاجتمع عنده أكثر
من مائتي درهم فكل من دفع
قبل البلوغ الى المائتين جاز
لاكل من دفع بعده الا اذا

منهما بالشاء التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات * وانما تقبل البيئتان اذا كانت أسنان
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أملا لاخرى يمرأى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح
أملا لاخرى فلا تقبل ولو أقام بيئته على أن الشاة التي في يديه شاة ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت هاشاة
عنده وأقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب
لا يتكرر فهو في معنى النتائج وذلك كالسج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل
القطن وحلب اللبن واتخاذ الحن واللبس والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى
النتائج فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجزو والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى نصل
سيف في يدي رجل أنه سيفه ضربه وأقام عليه بيئته وأقام صاحب اليد بيئته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيئته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بيئته الخارج وان أشكل على القاضي
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدل منهم وبني الحكم على قولهم والواحد منهم يكتفى والاثنتان أحوط
وان اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه رواية يان في رواية يقضى للخارج هكذا في
المحيط * وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجه للكردي * لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل
واحدة منهما ما ادعى انها غزلته فانه يقضى به لتي الغزل في يديها كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان مكانه
غزل صوف فالتحارجة أولى كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يدهما أحدهما البيئته أنه
نسج نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى صوفا في يدي
رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بيئته فأقام صاحب اليد البيئته على مثل ذلك قضى به لصاحب
اليده كذا في الدخيرة * اذا ادعى ممنا أو زيتا أو دهن سمس في يدي رجل أنه له عصره وسلا وأقام على ذلك
بيئته فأقام صاحب اليد بيئته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط
* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج ونحو اليد كل واحد منهما بيئته أنه جبنه صنعه في ملكه فله اليد وكذا
اذا أقام كل واحد منهما البيئته أن اللبن حلب في يديه وفي ملكه قضى لذي اليد كذا في الكافي * ولو أقام كل
واحد منهما بيئته أن اللبن الذي صنع منه هذا الحن كان له يقضى بالخارج ولو أقام كل واحد منهما البيئته أن
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا الحن فانه يقضى باللبن الذي اليد ولو أقام كل واحد منهما بيئته
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحن ملكه قضى به للذي وأقام كل واحد منهما بيئته أن
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحن ولدت من شاته قضى باللبن الذي اليد كذا في المحيط * ولو
قال المدعي هذا الحن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البيئته على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة
للخارج كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى حليما أنه لصاغة في ملكه لم يكن هذا دعوى النتائج وكذا لو ادعى
حنطة أنها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بيئته أنها دار جده
خنتها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بيئته بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي كذا في المحيط

كان الفقير مدونا وان كان ذلك الرجل يجمع له الزكاة بلا فائده يجوز ان زاد على النصاب لان لاخذ وكيل عن الدافعين في الدفع اليه فيكون
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة كن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربه من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى * ولو كان الفقير مدونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى ديونه ويصيب لكل واحد من عياله أقل
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جاز * السلطان الخارج اذا أخذ صدقات الأموال الظاهرة يجوز وسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء

فإنما فان صادراً وأخذ الجبايات ونوى ان يكون عن الزكاة أو نوى ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع عن الزكاة * كذا قال الامام
 السرخسي رحمه الله * ولو نوى الزكاة فمما يدفعه الى صبيان اقراره عيدياتاً أو لمن يهدي اليه الباكورة أو يشربه قدوم صديقه أو يخبره سره
 أو الى سحر خوان أو المعلم أو الخليفة التي في المكتب ولم يستأجره ويجوز * (نوع آخر) * رجلان دفع كل منهما زكاة ماله الى واحد ليتصدق
 به عن زكاته الى فقير فخلط قبل الدفع (٨٦) أو المتولى في يده أو قاف مختلفة خلط غلات بعضها ببعض أو الباع أو السمسار خلط الاثمان

بعضها ببعض أو الطحمان
 خلط حنطة الناس ولم يجز
 العادق في تلك الناحية بالخلط
 أو باى مرد خلط ما يجمع من
 الناس وقد ذكرناه يجب
 الضمان على الكل * الوكيل
 بإداء الزكاة اذا صرفه الى ولده
 الكبير أو الصغير أو امرأته
 وهم محابو جاز ولا يمسك
 لنفسه شيئاً * اعطى له دراهم
 ليتصدق بها تطوعاً ثم نوى
 قبل التصديق ان يكون عن
 زكاة ماله ولم يقل شيئاً ثم
 تصدق بالمأمور به وقع عن
 الزكاة * أمره ان يؤدى زكاة
 ماله من مال نفسه أو قال
 هب افلان شيئاً أو قال
 عوض الواهب لى عن هبته
 من مالك أو اتفق على عيالى
 أو فى بناء دارى من مالك
 ولا خطاة بينهما ما ولا شرط
 الرجوع قال الامام السرخسي
 يرجع على الأمر وقال بكر
 لا مال يشترط الرجوع * وفى
 الجبايات والمئون المسالمة
 اذا أمر غيره بالإداء قال
 السرخسي يرجع بلا شرط
 الرجوع * ولو صادره السلطان
 فقال لرجل خلصنى أو الاسير
 في يد كافر قال لغيره خلصنى
 فدفع المأمور من ماله وخلصه
 قيل لا يرجع فيه بلا شرط

* اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فأقام آخر البينة أنها أرضه ونخله وأنه غرس هذا التخيل فيها وأقام
 ذواليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للدعى وكذا الكرم والشجر كذا فى الكافي * ولو كان فى الارض زرع
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والدعى بينة أن الارض له والزرع له زرع قضى بالارض والزرع للخارج
 هكذا فى المحيط * وكذلك اذا اختلفا فى البناء وادعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا فى محيط السرخسي
 * اذا كان قباء محشوفى يدي رجل فأقام رجل البينة أنه له قطعة وحشاؤه وخطاه فى ملكه وأقام ذواليد
 البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للدعى كذا فى المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والفرو وكل ما يقطع من
 الثياب والبسط والاعطاط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعمفر أو الزعفران أو الورس اذا أقام الخارج
 وذواليد كل واحد منهما البينة أنه له صبغه فى ملكه كذا فى الظهيرية * جلد فى يده أقام آخر البينة أنه جلده
 سلخه فى ملكه وأقام ذواليد البينة على مثله فهو لذى اليد كذا فى محيط السرخسي * اذا كانت الشاة
 المسلوخة فى يدي رجل ادعاه رجل آخر أنها له ذبيحة أو سلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة
 على ذلك قضى بها للخارج كذا فى المحيط * ولو أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة شاته فتحت عنده فى ملكه
 ذبيحة أو سلخها وأن له جلدها ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة فى يده كذا فى المبسوط * ولو اختصم
 ذواليد وخارج فى لحم مشوى أو فى سمكة مشوية كل واحد منهما يدعى أنه شواه فى ملكه فانه يقضى به
 للدعى وكذا فى المصحف كل واحد منهما أقام البينة أنه معصفه كتبه فى ملكه فانه يقضى به للدعى لان الكتابة
 مما يتكرر ويكتب ثم يحى ثم يكتب كذا فى فتاوى قاضيان * وان كان كوز صفر أو طستاً أو آنية من حديد
 أو صفر أو نحاس أو شبهه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوتاً أو سريراً أو حجلة أو قبة أو
 خفاً أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعادوان كان لا يعادى يقضى لذى اليد كذا فى الخلاصة * اذا ادعى
 لبنانى يدي رجل أنه له ضربه فى ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى
 للخارج وان كان مقام اللبن أجزأه أو حص أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا فى المحيط * شاة مسلوخة فى يدي رجل
 وجلدها وسقطها فى يده أقام الذى الشاة فى يده بينة أن الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذى فى يده
 السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد منهما فى يده كذا فى محيط السرخسي * ان كان فى يدي رجل حمام
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ فى ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى
 لصاحب اليد كذا فى الذخيرة * ولو أقام المدعى البينة أن البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها صاحبها كذا فى المبسوط * باضت
 الدجاجة المغصوبة بيضتين فخصنت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذى حضنته للغصوب عنه والفرخ الذى حضن الغاصب له كذا فى محيط
 السرخسي * الصوف وورق الشجرة وثمر الشجر غنزة التناج وغنن الشجر والحنطة لبس بمنزلة التناج
 حتى لو أقام المدعى البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من
 نخلة وهذا الحنطة من حنطته بذرها فى أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا فى الغصن والحنطة
 يقضى للدعى وفى الصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا فى المحيط * لو ادعى ثوباً فى يدي رجل أنه له
 نسجه فأقام البينة والشهود شهوداً أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للدعى وكذا الثوب ودوا فى دابة

وقيل يرجع فى الاسير لافى المصادرة والسرخسي يرجع فيه ما كالدون بأمر غيره بقضاء دينه فجعل المطالبة الحسية
 كالمطالبة الشرعية وهي فى الدين * اذا أمر غيره بأخذ مال انسان فأضمن على الاخذ لان الأمر لم يصح فلا يجب الضمان على الأمر
 * له ابل عوامل يعمل بها فى السنة أربعة أشهر ويسمى بها فى الباقي لا يجب فيه الزكاة لانه معد للعمل * ولو نوى فى المال الخبيث الذى وجب
 صدقته ان يقع عن الزكاة وقع عنه * ولو بلغ المال الخبيث نصاً لا يجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق والعبرة انية الدافع لالعلم

المدفوع اليه حتى لو قال لمحترم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الدمغاء والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية الظالم الأخذ من الاموال الباطنة أو نظر الى الفقراء لان اعتبارهم يؤدي الى سد باب الزكاة لان أحد المختلف في هذا الزمان عن عروض ظلم مالي أو لحوق تبعة ديواني عليه فلو اعتبر عن الزكاة لصاح حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث * قال أبو نصر الصفار جاهد عن الثاني ومحمدان من دفع زكاته (٨٧) الى فقير يريد انهماهه وينوي الزكاة وأخذه

أنها نتجت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم اله لا يقضي بها المدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا أنه غزل فلان من قطن فلان وهو على كونه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب إلا أن يقول المالك أنا أمرته بالغزل والنسج فبأخذ عينه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا أن فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو على كنهها قضى عليه بحنطة مثله وان قال رب الحنطة أنا أمرته بأخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصر في يدي رجل شهد الشهود أن هذا العصر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ * هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يجهل ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط * أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ بنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتجر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فإنه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أرض من روعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لا ندري لمن الزرع قال اذالم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قلت فان أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع أيجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا وكسوا الشهود ولم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يده الأرض كذا في المحيط * ان أقام الخراج البينة على المالك المطلق وصاحب اليد بينة على الشرائع منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية * اذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد والعين في يده ثالث ولم يورخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فالورخ أيهما كان أولى ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إلا أن يورخا وتاريخ الخراج أسبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في أيديهما فهو بينهما إلا أن يورخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبغهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب له وقبضها منه والعين في يده ثالث قضى بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهما أربعابا ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج إلا في أسبق التاريخ فهي للأسبق وان كانت في أيديهما يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهي له وهذا اذا كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والداية أما فيما يقسم كالدار فانه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة * ودعوى الهبة والصدقة

الفقر على أنه هبة لا يجز به عن الزكاة ويلزم الاعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يخالف ما تقدم ولانه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما اذا قال اقرضتك أو وهبتك * (نوع آخر) * وهب الدين من المدين بعد الحول ينوي الزكاة ان كان المدين غنيا لا يجوز وبضمن الزكاة استحسانا وان كان فقيرا فهو به من مديونه الفقير بنية زكاة عن أودين على آخر لا يقع عن الزكاة وان كان مقرا * ولو وهب خمسة دراهم ينوي عن زكاة نصاب هودين للمدين لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو عن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وان وهب خمسة والمائة بماله ولم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبنى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني * وان وهب مائة وستة وتسعين وبنى أربعة سقط زكاة درهم وينوي أربعة * وان وهب منه الكل ولم ينو شيئا أو نوى الزكاة أو التطوع سقط زكاة

الكل * وان دفع المالك المال الى فقير ولم ينو ثم نوى ان كان قائما في يد الفقير صح وان تلف لا * قال كذا تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره النية ان كان أقرضه له من المال في ضرورة وقال في وقت الاقراض ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقتزان النية بعزل الواجب في الاول * آخر الزكاة حتى مات تصدق سرامن الورثة فان لم يكن له مال أو كثر رأيه ان استقرض انه يتصدق على الاداء استقرض وأدى فان مات قبل القدرة على القضاء يرجح ان يقضى من ثمنه الاخرة وان غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لابن

خصوصية العباد أشد * ولو كان للريض ما تنادى بهم وعليهم من الزكاة مثلها لا يصرفه إلى الزكاة فان صرف فللورثة واستردا ثلثها واذ لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير أخذها بلا إذن فان أخذها ان يستردها أو استهلك * (نوع آخر) * المصدق اذا أخذ عاتقه قبل الوجوب أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التجمل لاحتمال ان لا يعيش إلى المدة * استعمل الهاتمي على الصدقة لا ينبغي له ان يأخذ العمالة منها وان أخذها من غير الصدقة (١٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم * وكذا غله الوقف وروى

عن الامام الثاني ان غسلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النفل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة * وجواز أخذها غله الوقف لهم بجواز أخذها للاغنيا للوقف عليهم وروى الامام الجامع عن الامام الاعظم رجحهما الله انه يجوز دفع الزكاة إلى الهاتمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا * ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالافضل له ان لا يأخذ جائزاً لسلطان اذا كان من بيت المال ولومن مورثه يجوز الاخذ وان من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط وهو دراهم أو دنائير جاز عند الامام وقوله أرفق بالناس لان مالا ما لا يخالو عن معصوب لكنه قبل أداء البذل خبيث واجب التصديق فلا يأخذها لمن يجوز له أخذ الصدقة والاخذ والاعطاء أولى اذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف التزك أولى وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم و يأخذ جوارزهم فقليل له فيه فقال تقديم الطعام يكون باحثة والمباح له يتلقه على ملائح البيع فيكون آكلًا طعام النظام والجائز تقلبك فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام

مع القبض فيه مامستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلاف فيما يحتمل القسمة والأصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما ما قبض وأما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاقدم أولى وان لم يوقتا ومع أحدهما ما قبض كان هو أولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بينة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عاتق في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه رهنه من زيد وقبضه وأما البيعة لم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فان أرخ أحدهما مادون الآخر فالمؤرخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * لو ادعى أحدهما رهنا وقبضوا الآخر هبة وقبض من صاحب اليد وأما البيعة ولم يكن مع أحدهما ما نأرخ ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كانت دعواهما من واحد أما اذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقية اليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما اذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما مناصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان * ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج وللشترى نصف العين ويرجع نصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * واذا جتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط * ثم يشاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبيعة المدعى القرض كذا في محيط السرخسي * (مسائل متفرقة) في المشتري دار في يدي رجل أقام رجل بينة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار اليد صاحبة منها على مائة درهم وأقام الذي في يديه الدار بينة أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبيعة الصلح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بينة وأقام أخرى بينة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكرا الاعتناق فصاحب العتق أولى ولم يذكرا ما إذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط * رجل له عبد أقام العبد بينة أن المولى اعتقه وأدبره وأقام رجل آخر بينة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبيعة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبيعة المشتري أولى واذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * لو ادعت أمة انها ولدت من مولاها وأقامت على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أنه اشتراها من مولاها فبيعة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بينة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحيط * أمة في يد رجل أقام البيعة أنه دبرها وهو علكها وأقام آخر البيعة انها ولدت منه وهو علكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي التي في يده كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أقام عبد البيعة أن فلانا اعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البيعة أنه عبده قضيت به للذي أقام البيعة أنه عبده

وكذلك

والا كساعة في مسئلة الكفارة * قسم لحوم الاضاحي بنية الزكاة يجوز بياثم لان القرية تأدت بالاراقة * وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهرها الرواية لان التضحية اتلاف المالية أو تنقيص المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين * قال الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه لبيت المال لضاع لاتهم

لا يصرفون مصارقه فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وإن لم يكن من المصارف صرفه إلى المصروف دفع الزكاة إلى المدينين أولى من الدفع إلى الفقير لا يجوز دفع الزكاة إلى الكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حالاً من الكرامية لأنهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لأن مقبوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمقبوت المعرفة من جهة الذات وأهل الورع تحوزوا من أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الإمام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت أنا أنزل

على السطح في الليالي فيمرب
بناشعوع آل طاهر فنفزل
فيه الطاقة أو الطاقة هل
يطيب لنا نحن ذلك الغزل
فقال الإمام من أنت فقالت
أنا أخت بشر الحافي فقال
ما هذا الورع الصافي الأفيكم
دفع الزكاة إلى أخته وهي
تحت زوج إن كان مهرها
المجل أقل من النصاب أو
أكثر لكن الزوج معسر له
أن يدفع إليها الزكاة وإن كان
موسراً والمجل قدر النصاب
لا يجوز عندهما وبه يفتي
للأحناف وعند الإمام رضي
الله عنه يجوز مطلقاً
وكذا في لزوم الأضحية
(*) الثالث في العشر والخراج
والجزية (*) اشترى أرض
خراج وبني عليها داراً فخرج
على المشتري لأنه المعطل
(*) خراج المستاجر على المؤجر
والمستعار على المعير والمغصوب
إذا لم يكن للمالك بينة عادلة
والمغاصب جاحد ولم تنقص
الأرض بالزراعة على الغاصب
وإن كان الغاصب مقراً أولاً
ببينة عادلة فالخراج على رب
الأرض وإن نقصتها بالزراعة
فعلى المالك قل النقصان
أو أكثر عند الإمام وعند محمد
رحمه الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يديه أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في
المسوط (*) وإن شهدوا بالعبودية فلا نأخذ بغيره وهو عليه حكمه وشهدوا بالآخر أنه عبده قضى بينة العتق
كذا في المحيط (*) ولو أن المولى أقام بينة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة العتق
وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلاناً دبره وهو عليه حكمه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة التدبير كالو
أقام المولى بنفسه بينة أنه عبده دبره وأقام الآخر بينة أنه عبده قضى بينة العتق كذا في الذخيرة (*) ولو
أقام العبد بينة أن فلاناً كاتبه وهو عليه حكمه وأقام آخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده ولو
أقام الذي في يديه بينة أنه مملوك كاتبه وأقام الآخر بينة أنه عبده قضى للذي أقام البينة أنه عبده هكذا
في المحيط (*) عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه له أعتقه وأقام آخر البينة أنه حر الأصل وأبوالأمو عاقده
فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة (*) عبد في يدي رجل أقام الذي في يديه البينة أنه اعتقه وهو عليه حكمه
وأقام آخر البينة أنه اعتقه وهو عليه حكمه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وإن كذب جميعاً يقضى
بولاثة بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيان (*) ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه اعتقه على ألف درهم وهو
عليه حكمه لم يلفظ إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولاثة بينهما ولكل واحد منهما ما عليه ألف درهم وإن
ذكرت إحدى البينتين ما لا ولم تذكر الأخرى فالبينتة التي يدعي المال ولاؤه ولا بأبى صدقة العبد
أو كذبه كذا في الذخيرة (*) وفي نوادر ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى ابن له وأقام
بينته أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بينته أن الأب قد أعتقه قال أقبل بينة العتق ولو
شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقبضه أباه وشهدوا بالعبودية أنه اعتقه ولم يوقوا أجزت
الصدقة وأبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل أنه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان
بهذه حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان
صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان بهذه فالحق قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث
البينة أنه بهذه كذا في المحيط (*) رجل اعتق أمته ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى
لا بل أعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها وإن أقام البينة فيبينتها أولى
وكذلك في الكتابة وأما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن
نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وإن أقام البينة فيبينتها أولى وكذلك في الكتابة ولو
أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق
فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول
المولى كذا في فتاوى قاضيان (*) غلام في يدي رجل يدعي الحرية وقال ذواليد هو غلامي فإن كان لا يعبر
فالقول لذى اليد لأنه كالمتاع وإن كان يعبر عن نفسه أو بالغام فالقول للغلام وإن برهن على الرق والحرية فبينته
الغلام أولى كذا في الوجيز للكردري (*) قدم بركة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى
أنهم أرقاؤه وادعوا أنهم أحرار فالقول قولهم ما لم يقرؤا به بالملك بكلام أو بيع أو ترقوله بينة عليهم قال وإن
كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكر رواه أبو داود وأبو داود فيهم غير معقورين أما إذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض إن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وإن كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المنتقى عن الثاني إن
الخراج على الغاصب إن زرعه مطلقاً وعن محمد أنه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وإن كان الغاصب جاحداً ولا بينة له ولم يرزعه الغاصب
فلا خراج على أحد (*) اشترى أرض خراج ولم يبق مدة التمكّن من الزراعة فالخراج على البائع وإن أخذ السلطان من المشتري لم يرجع
على البائع بخلاف ما إذا أخذ من الأكاره الأرض في يده ولم يقدر على الامتاع يرجع على المالك لأنه مضطر فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الرواية لا يرجع وهو الصحيح ولا يرد عليه ما اذا نصب أهل قرية عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم فتواري واحداً أخذ خراجهم من العامل حيث يرجع على المتواري لان الأذن قد وجد * أجر أرضه العشرية فعلى رب الأرض عند الامام ولو أعارها فعن الامام فيه روايتان * السلطان جعل الخراج لصاحب الأرض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والائمة ويسمى هذا في بلاد خوارزم (٩٠) بالمقروزلانه لو أخذوه ومرفقه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداء وذكري الفتاوى انه اذا ترك الخراج لا ينبغي له ان يقبل الا اذا كان مصرفاً كالقضاة

ومن يعود نفعه الى المسلمين لان مصرفه الجماعة فلا يجوز تخصيص البعض * وفي التمراتشي ترك السلطان له الخراج ان مصرفاً طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق به أو يجوز غايباً لا يسعه غيره في قول محمد خلافاً للثاني وكذا عن أبي حفص الكبير وشداد لان له حكم النبي وفيه للتقير حق في تصدقه وكذا العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو مصرفاً * اذا تصدق بالخراج بعد طاب السلطان لا يخرج عن العهدة اما قبل الطلب لو تصدق به فذكر في بعض الفتاوى انه يخرج عن العهدة وهو سهو ظاهر فان مانع الفرض من السوائم لو دفع بنفسه الى الفقير غارم عندنا بل عليه ان يؤديه الى من كان يؤديه لانه اقيمت على الامام * اذا أدركت الغلة فلا سلطان ان يجسم بالاستيفاء الخراج * وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان باقة لا تدفع كالغرق والحرق وأكل الحشرات والحروب والبرد

مقهورين من جهته فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا في المحيط * ادعى رجل حرية الاصل ولم يذ كر اسم أمه واسم أبيه ولا حرية ما جاز كذا في الذخيرة * مات الرجل وعليه ديون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت انها أم ولد الميت وأن هذان الميت لا يقبل قولها من غير بيينة تقوم على اقرار المولى في حياته انها أم ولده ولو شهدت الورثة انها أم ولد الميت قبلت شهادتهم ولا تسبيل للغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان أقاما البيينة على عبد في يدي رجل يدعى كل واحد أنه أودعه فأقر لاحدهما فلا يتخولوا مان أقرب بعدما أقاما البيينة أو قبل أقامتهما البيينة أو بعدما أقام كل واحد شاهداً واحداً أو بعدما أقام أحدهما شاهدين فان أقر بعد السماع قبل القضاء بالبيينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تسبيل بيينة المقر له وأما اذا أقر لاحدهما قبل إقامة البيينة ثم أقام البيينة بقضى غير المقر له وأما اذا أقام كل واحد شاهداً واحداً ثم أقر لاحدهما مدفع اليه وقيل للآخر أقام شاهداً آخر فان أقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى أعاد الخراج شاهداً الاول أو أقام شاهدين مستقلين يقضى بكماله فان أقام المقر له شاهداً الاول وشاهداً آخر على الخراج قبل أن يقضى بالخراج أو بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهداً الاول أو غاب قيل له هات بأخر فان جاء بأخر يقضى له بالعبد الا أن يقيم المقر له شاهداً آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما وفي رواية ويقسم شاهدين من مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقر ذواليد لا أحدهما حتى قضى به بينهما ثم أقام أحدهما البيينة أن العبد له لا تسمع وان لم ترك البيينة أحدهما أو لم يقيم حتى قضى للآخر ثم أعاد الاخر البيينة العادلة على أن العبد له قضى له على المقضى له أما اذا أقام أحدهما البيينة ولم يقيم الآخر وأقر ذواليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى بيينة غير المقر له من غير أن يكلف اعادتها ويكون قضاء على المقر دون المقر له حق لو أقام المقر له البيينة أنه عبده أو دعه ذا اليد يقضى له وان لم يقض له حتى أعاد غير المقر له شهوده بطلت بيينة المقر له ويقضى بالعبد للاخره كذا في محيط السرخسي * دار في يدي رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما ما يدعى انها داره أجرها من الذي في يديه شهرًا بعشرة دراهم وأقام على ذلك بيينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرًا وهو جاحد دعواهما فانها ما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين أيضاً كذا في المحيط * في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ونقده الثمن ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان وأراد البائع أن يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتهك العبد بالف درهم فاقول قوله قال وكذلك رجل أقر بعبد لرجل أمس وأقر المقر له بالعبد اليوم لأمر الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما أقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الى من قبلك فاقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتهك هذا الثوب بخمسين درهماً وقال صاحب اليد وهبته لي فاقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط

(الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة) اذا كانت دار في يدي رجل ادعاهما اثنان أحدهما جميعها والاخر نصفها وأقاما البيينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهي بينهما أثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بيينة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برئ عن خصوصته ما تركت الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا أما اذا أكتنه الدابة فلا يمكن الحفظ عن الدابة غالباً لغيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار كانت قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة وما المحمود من صنيع الا كسيرة ان المزارع اذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنقعة من الخزانة ويقولون المزارع شرى بكافي الربح فكيف لا يشاركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى وميسائل لزوم الخراج بالتمسك به لا يفتي به سلاطين العهد حتى

لا يطر قوا الى الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكد من حق الله تعالى كما قال الحجاج طاعتنا واجب من طاعة الله تعالى لانه قال فاتقوا الله ما استطعتم وقال وأولى الامر منكم مطلقا وبراءة الحجاج أعظم من هذا والخراج نوعان مقاسمة وهو بعض الخارج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي ضربه السلطان على كل جريب ما أقسطه الامام الفاروق رضي الله عنه والجريب ستون ذراعا بعذراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

لا يمكن الزراعة في وسطها فهي كرم وليس في الاشجار التي على المسناة شي * المتق اذا سقط على الشول الاخضر قيل يجب العشر وفيه - لا وفي غلواشجار الجبال غير الملوكة المباحة يجب العشر والمستخرج من الجبال ان كان ينطبع كالخمرين والصفر والتماس ففيه الخمس وان لا ينطبع كالباقوت والزبرجد والفيروزج والزرنج لا * وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والجنون لعدم اشتراط المال وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر * والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان الساكن مع ما يتبعها عفو لا الاراضي * مال بيت المال على أربعة أنواع * الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية * والثاني

كانت الدار في يد رجلين أحدهما مدعي النصف وآخر مدعي الجميع فان لم تكن له بيعة فانه لا عين على مدعي الجميع ويحلف مدعي النصف فان حلف تترك الدار في أيديهم - مانصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البيعة يقضى بجميع الدار مدعي الجميع نصفها بالبيعة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارجه الله تعالى يقول في دار في يد أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما - ما من أيهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار والنصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه - وللاخر ربعها فان أقام البيعة على ما ادعى صار النصف الذي في يده مدعي الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعي الميراث لا لاخر فيكون مدعي الكل ثلاثة أرباع الدار وادعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر وأقام البيعة أنها داره فاستحقها وهم المادعي الجميع فلا شيء لآخر فيها وان وهبها المدعي الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شتم مدعي الميراث أن الدار بينه وبين مدعي الجميع نصفين اشترىها من فلان بينهما نصفين وشتم مدعي الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البيعة على شيء في أيديهما * دار في يد رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها أو أقاموا البيعة فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعنددهما تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بيعة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهما ثلثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهم من صاحب الجميع وسدسهم من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده وأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين وهذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعي الجميع ومدعي الثلثين ونكل مدعي النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم أثلاثا لثلاثة مدعي الجميع وثلثه مدعي الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعي الكل ومدعي النصف ونكل مدعي الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية أسهم سهم مدعي النصف وسبعة مدعي الكل عنددهما يقسم أخماسه مدعي النصف وأربعة أخماسه مدعي الكل ولو حلف مدعي النصف ومدعي الثلثين ونكل مدعي الجميع فاقضى يده يقسم على أربعة أسهم سهم مدعي النصف وسهمان مدعي الثلثين ويبقى مدعي الكل سهم بلا منازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة (١) أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميعا البيعة أو نكلوا جميعا فله صاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم على مائة وثمانين سهم ما لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خسون ولصاحب الجميع المائة وثلاثة أسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وبحد (١) قوله اذا لم تكن لهم بيعة أو نكلوا كذا في النسخ والصواب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بحرأوى

ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الزمة ففعلوا بالباطن والجسور والقناطر والاعنة والقضاة القائلون بالحق * والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية * والرابع ما أخذ من تركة لا وراث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب * والعشر على المستعمران مسلموا وان كانوا كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعنددهما هو كالأجرة * وفي الزراعة ان البذر من رب الارض فعلى رب الارض العشر عنددهما وان من العامل فعلى رب الارض

عند الامام وفي الغصب ان نقصم الزراعة فعلى المالك والا فعلى الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقاض ان لم تنقص الزراعة فالعشر على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتمن لا يملك الزراعة فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قبل أو كثر كافي الاجارة * باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والا فعلى البائع * واختاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الخنطة والشعر شرط آمن من زراعة الدخن ايضا يكفي قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن

من الدخن والصحيح انه يكفي ان يبلغ الدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالفتوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والا فعلى البائع لانه ليس هـ اذا باع فارغه ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا فيها زرع محصود ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير اراضي المملوكة بطريقين اما ان يكون اراضي لا مالك لها فيعطى الامام لرجل اية قوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطى الامام لرجل وبقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام مملوكة وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذلك الامام يؤجرها ويأخذ الخراج من

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المبسوط * دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفين ولا يمينه له - ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت يمينه كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيطة * لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما يمينه وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يدهما الا آخر وما في يد الآخر هذا والساحة بينهما - ما نصفين كذا في شرح الطحاوي * دار سفلى في يد أحدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوي والساحة قاضي كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفلى لا للعلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلوي يد أحدهما والسفلى في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما يمينه وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلوي في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلو الحق المرفور واية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفلى لصاحب العلو وبالعلو لصاحب السفلى والساحة للذي قضى له بالسفلى كذا في شرح الطحاوي * رجل أقام يمينه على دار في يدي رجل آخر له وأقام الاخر البينة أنه له ولصاحب اليد اشترياها من فلان وقبضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين أثلاثا لثلاثها المدعى الجميع وثلث المدعى النصف لنفسه ولو ادعى أحدهما أنها كلها وادعى الآخر صاحب اليد أن أباه مات وتركها ليمه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البينة على ما ادعى يقضى للأجنبي بثلاثة أرباعها والآخر المدعى ربعها كذا في محيط السرخسي * فان أراد ذو اليد أن يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فأورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يده الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أنكر الوارثة بعدما أقام البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للأجنبي وربعها للأخذي اليد وان كان اقر ذي اليد بالوارثة قبل إقامتهما البينة ثم أقام البينة يقضى بكل الدار للأجنبي كذا في الذخيرة * ولو كان ذو اليد من الابداء ادعى أن هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه غائب فأقام الأجنبي البينة على أنها داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للأجنبي بيمينه ثم حضر أخو ذي اليد وأقام البينة أن الدار كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه مدي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الأجنبي عليه البينة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للأجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البينة على أن الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

الاجرة ولو باع واعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قبل جواز البيع قوله ما قيل قول الكل * كل أرض فتحت عنوة * (الفصل لا يترك فيه بيع ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان بخاري وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلها كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا مقهورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يرعد على القهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهور ورد عليهم فعلى هذا يترك البيع بخوارزم لانها فتحت صلحا * ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج

وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر وان كل قبله ضمن عشرة وفي العتاني عن الامام الثاني انه لا يضمن لكن بعد ما اكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفيه ولعليه وان اكل فوق الكفاية ضمن قال بعض المشايخ من قسم هذا المؤن وان يغبر حتى على السواء يكون ما جاوز الا أنهم جعلوا المؤن واجبا لازما لا يدعونه فلا يضاف الى القسام الا التسوية ومن قام بهما على القسط يؤجره أفتى بعض أئمة خوارزم وسياتي ان شاء الله تعالى نسي السلطان (٩٣) العشر وتركه عند المزارع يصرفه المزارع الى الفقراء وان

تركه عليه بالكيفية يجوز غنيا كان المتروك عليه أو فقيرا غيرانه لو كان فقيرا لا يضمن السلطان لانه لو صرفه اليه بعد الاخذ يجوز فكذا لو تركه عليه الا ترى ان السلطان لو اخذ من انسان زكاته ما له واقعة الزكاة قبل صرف الزكاة الى المصروف للسلطان ان يرد عليه زكاته لما قلنا واذا كان المتروك عليه غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج اميت مال الصدقة لان سبيل العشر صرفه الى الفقراء لا الى الاغنياء بخلاف الخراج ومن غرس في أرض الخراج كرم عليه خراج الارض حتى يثمر الكرم ولو صرف عشر نفسه الى من لا يقبل له شهادته لا يجوز فيما بينه وبين ربه بخلاف ما اذا استخرج معدن ذهب وصرف خسه الى هؤلاء حيث يجوز فيما بينه وبين ربه وتفسير طائفة الارض ان لا يراعى على نصف الخراج وروى داود بن رشيد الخوارزمي عن محمد بن يتركه له ولعليه قدر ما يكفيه الى

(الفصل الرابع في تنازع الايدي) * اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما ان في يده فان عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقام البينة على اليد قضى بالدار له ما وجب له الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث بنزعهما من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعهما من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن له ما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه وبوقف القاضي الدار الى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما ما وان نكل أحدهما عن البين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضي في يد الحالف ولكن يمنع الناكل من أن يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعهما من يد الثالث هكذا في المحيط * اذا تنازع رجلان بعين وأقاما البينة على اليد حتى جعلتاها في أيديهما أو أقام أحدهما بينة أن العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يده وأقام البينة على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع اذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما بينة أن العين له قضى بكامله كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بعل عليه مال وكل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمملوك أقام البينة كذا في فتاوى قاضين * في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار وكل واحد منهما يدعي أنها في يده وأقام البينة على ذلك ثم أن أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو وأجود من هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذه العين ميراثا لي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خصمه وقوله في الكتاب أنا أقيم البينة على ما هو وأجود من هذا اعراض عن بيته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بيته على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المروغيني رحمه الله تعالى عن رجلين اختصما في دار أحدهما يدعي أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما أنها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقدمات فلان وهي محبوسة في يدي بعمال الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض مشايخ زمانه رحمه الله تعالى أفتى بان الدار تجعل في يد مدعي الاجارة كذا في الظهيرية * في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار وكل واحد منهما يدعي أنها في يده فأقام أحدهما بينة أنهم رأوا دوابه وعلمانه يدخلونها ويخرجونها منها فالقاضي لا يقضى باليد الذي شهد الشهود بعموله صفه له حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بأن في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط * ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في أجرة أو عيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي أنها له وفي يده وشهد الشهود لاحد الفريقين أنها في يده أو لآخر فريقين أن في أيديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير ذلك لم يزيدوا على ما ذكرناه وهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو أو ثلث وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيضة والاجرة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها أو ينتفع بها منقعة تقرب منها وقال في الاجرة اذا كان يقطع القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فان كان العبد صغيرا يعبر عن نفسه بالقاضي لا يقضى لواحد منهما بالملك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل

ادراك الزرع الثاني مع البذر للزراعة * (كتاب الصوم) * وفيه سبعة فصول * (الاول في الشهادة على الهلال) * ويقبل فيه خبر مستور الحال في الصحيح وفي المغني وتقبل فيه شهادة الواحد بالسما على أم لا وذكر البعض انه انما تقبل اذا لم يكن بالسما على اذا كان جاء من خارج البلدة وفي البلد تلوا خبر بالروية من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وفي ظاهر المذهب لا تقبل واختار الفضل ان الشاهد الواحد اذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرت الهلال يقبل أما بلا تفسير فلا يقبل والطحاوي لم يشترط العدالة قال شمس الاثمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدد حتى اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد به في ليته حرا كان أو عبدا كرا أو أتى حتى الحاربة المخدرة فخرج وتشهد به يراد من مولاها . والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرده وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العدد في الاصل لا يشترط فكذا في فرعه . وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المحدود بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار * ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد رده شهادته وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضي وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فافطر هو أو واحد من أهل البلد عدا كثر عند عامة المشايخ وقال النقيبه أبو جعفر لا يلزم الكفارة وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقد رآه الامام الثاني بخمسين رجلا كما في القسامة ومحمد بن تواتر الخبر من كل جانب وعنه انه يفوض الى رأى الامام وعن خلف جسمائة بسلم قليل البقالى الف بخارى قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الارجلان أو رجل واحد وان يشترط لفظه الشهادة والحسبة ولا يشترط الدعوى * والاضحى في ظاهر المذهب كالفطر وعن الامام في النوادر كالصوم * رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان كان ثقة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا

ما يقول أو صغيرا يعبر عن نفسه فقال أنا حر فاقول قوله ولا يقضى القاضي له ما يشي لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحدكم يصدق وهو عبدهما هكذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي * واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى فاقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بجمعة لانه يريد ابطال ملك جرى القضاء به وكذلك اذا قال أنا قبيط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل فبينة العبد أولى كذا في النخبة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمود الازجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل أثبت رجل آخر يده عليه ابطار بقى التغلب فأقام الذى كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطريق التغلب قال بقيت بينته وقضى بالضيايع له وانتزعت من يد التغلب وسلمت اليه ولو لم تكن له بينة وأراد تحليف التغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطريق التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على التغلب اقراره انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدود في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدود كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق به ذميا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأجمعوا أنهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس رأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي واقعات الناطقي اذا أقام البينة على عبد في يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذى هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر سنين فهو ملين في يده كذا في المحيط * وفي العميون تنازع في شئ فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقرهما القاضي في يد مدعى الساعة لان يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجزتها بأمرى والاجر لى وقال الآخر غصبتهم منك فأجزتها فالاجر لى كان القول لرب الأرض ولو كان الآخر بنى في الأرض ثم أجرها فقال رب الأرض أمرتك أن تبني فيها لى ثم تجزها وقال ذواليد غصبتهم منك وبنيت ثم أجرتها فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فما أصاب البناء يكون للآخر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وان قال رب الأرض غصبتهم منى مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لغيره غصبت منك ألفا ورحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك بالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت ألف والعشرة آلاف فاقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطبته بغير أمر لى قال المقر له بل غصبتنى القميص أو قال بل أمرتك بخياطته فاقول للمقر له كذا في المحيط * بعث القصار أربع قطع من الكبراس الى صاحبها يريد تلبسها فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعاً وقال التلبس دفعت ولم تعد على يقال لصاحب

ثلاثين برؤية الواحد لا يفطرون وان بشهادة اثنين أفطروا في الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي الثوب لا يفطرون في الثاني أيضا وفي شرح القدوري شهادة برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متعينة فلما صاموا ثلاثين لم ير شوال صاموا الحادى والثلاثين عندهم او قال محمد رحمه الله اذا كان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء ثمان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا أنهم رأوا ليلة الثلاثاء في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء ثمان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا أنهم رأوا ليلة الثلاثاء

وهذا الاربعاء في الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لو علت عيـدوا يوم الخميس والا لا * صاموا ثمانية وعشرين بلارؤية ثم رأوا هلال
القطران كالأربعة شعبان ثلاثين وقد كانوا رأوا هلال شعبان قضا يوم ماوان صاموا تسعا وعشرين لاقضاء عليهم أصلا فان كانوا أعموا
شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضا يومين * صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر آخر تسعا وعشرين بالرؤية قضا يوم ما في ظاهر الرواية
وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الحلواني وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغشي قال

الامام الحلواني والصحيح من
مذهب أصحابنا رحمه الله
ان الخبر اذا استفاض في بلدة
أخرى وتحقق يلزمهم حكم
تلك البلدة وفي التجنيس
اشبهه فشهد ان قاضي
بلد كذا قاضي ببلوته
بالشهود لا يظهر ذلك في حق
مصر آخر و يظهر في حق
قراه وفي الحواشي أهل بلدة
رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء
وأخرى في ليلة الأربعاء فليكن
مارأوا قال ابن عباس رضي
الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا
وفي التجريد اعتبار اختلاف
المطالع والشافعي رحمه الله
لا يعتبره في مسافة القصر
والامام النسفي فصل وقال
ان اخبروا بان القاضي قاضي
في بلدة كذا به السماء معصية
ولم ير في هذه البلدة لا يثبت
وان شهدوا بانهم رأوا هلاله
في بلدة كذا في ليلة غداتها
الحادي والثلاثون ولم ير
الهلال فيها ولا علة في
السماء تركوا التراجع
وعيدوا في غدها ولو شهدوا
على ان قاضي بلد كذا قاضي
برؤية الهلال في ليلة كذا
ولم ير أهل هذه البلدة قاضي
القاضي بشهادتهم * شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الخلاف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف
برئ وللقصار على صاحب الثوب العين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق
القصار برئ ولزم الخلاف على الرسول ويجب عليه أجر القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب
كذا في الوجيز للكردي * حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر قنبت من عروقها في الجانب الآخر من
النهر أشجار لرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم لأشجار
وادعى الآخر وقال انهم من عروق أشجارى ان علم انهم من عروق أشجاره فهي لصاحب الأشجار وان لم
يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه أشجار لا مال لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة * ولو ثبت
زرع في أرض انسان بلا نيت أحد فله صاحب الأرض بخلاف الصيد يدخل في أرض انسان حيث يكون
للاخذ كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى على آخر عرصه كذا بالميثاق وقضى القاضي للادعى بالعرصة
بينة أقامها ثم اختلف المقتضى له بالعرصة والمقتضى عليه بالعرصة في الأشجار والسكنى ولا يثبت لواحد منهما
ف قيل القول قول المقتضى عليه بالعرصة وقيل القول قول المقتضى له بالعرصة كذا في المحيط * وفي الجامع
الصغير لرجل جل الى جنبه مسناة وأرض لرجل خلاف المسناة بلزقها وليست المسناة في يدا أحدهما بان لم
يكن لأحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسناة وادعاهما صاحب النهر
أيضا فهي لصاحب الأرض عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال تكون لصاحب النهر حرر عيال ملق طينه وغير
ذلك كل شيء ونحوه وعمرته تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسناة أشجار لا يدري من غرسها
فعنده الأشجار لرجل الأرض وعنده مال ب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسناة لرجل الأرض
عنده وعنده مال ب النهر والقاء الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرجل النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان
أراد أن يمر عليها صاحب النهر ف قيل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى أخذ بقوله في الغرس بقوله لهما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات
* السبل لو جاء بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو غرسه فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة
* والجميع في الطاحونة من دقاق الطين لصاحب الطاحونة والاصح أنه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم
في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرماد والسرقين أهل سكة يرمون بالرماد والسرقين في ملك رجل
واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه أو كذا من بني مر بطا أو اصطبلات تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من
السرقين فهو لمن أخذ قبل العبرة لأعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايات اذا
صب في حجره فأخذه أخذه ان كان هيا ذله وحجره لذلك يسترده من الآخر والا لا الا اذا سبق اخر اه تاول
الاخذ بان جمع البسوط في ذله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاخر أو يؤيده ما ذكر في الفتاوى مجردا
فأنا المستأجر جاله وتجرعه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤاجر أراد أن يجمع فيه الروث
والبرع فخينئذ يكون له كذا في الوجيز للكردي * رجل مات وترك بنتا وأخا أمتعة فقالت البنت الامتعة
كلها لي وقد كان اشتراها الابن من مالي بأمرى والاخ يقول الامتعة كلها لليت فالقول قول الاخ كذا
في الذخيرة * لو تنازع في دابة أو قيص واحدتهما راكبا أو لابسها والاخر متعلق بلجامها أو بكبها فالراكب
واللابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي * وان كان أحدهما راكبا في السرج والاخر ديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وزعموا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جاؤا من بعيد يقبل
ويهدوا وان كانوا في مصر لا انهم تركوا الحسبة الواحد اذا رأى هلال الفطر فرد القاضي شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ماذا يفعل قال
ابن سلة لا ينوي بل يمسك يومه وقيل ان أبى كل سرا وقيل الحاكم له ان يطرجه راعون الامام انه لا يطره وان أفطر قضى ولا كفارة
عليه بخلاف وليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤية وحده لكنه لو رأى هلال رمضان بصوم وحده ولا يأمر به الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صام ان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه راء قبل الزوال فهو لا يتقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لانه يتأويل وعن الثاني انه ان قبل الزوال فليله الماضية وعن الامام ان مجرا ان امام الشمس ويتلو الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تية * شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يصح أيضا في يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم الحر وماتل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم التحليل يتشريع كلى بل اخبار عن اتفاق في هذه السنة وكذا

قال اكب أولى بخلاف ما اذا كانا كبتين حيث يكون بينهما كذا في الهداية * لو كان أحدهما يقود الدابة والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد واذا كان أحدهما مسكاً بلجام الدابة والاخر متعلقاً بذنبها قال مشايخنا ينبغي أن يقضى الذي هو بمسك بلجامها كذا في المحيط (٤) * اذا تنازع في بغير وعليه جل لاحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية * دابة تنازع فيها رجلان لاحدهما عليه اجل وللآخر كوز معلق أو مخللة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي * رجل يقود قطاراً من الابل وعلى بغيره من رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابعرة كلها قال ان كانت على الابعرة جولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد أجبر وان كانت الابعرة عراة فلراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في ذخيرة * هشام عن محمد رجه الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فلكل واحد * دال البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاولى الاول وما بين الاول والآخر بين الاول والاولى نصفين وليس للآخر الا ما ركبه فان قامت لهم بينة فبها ركبه كل واحد منهم بين الآخر نصفين والذي بين الاول والاولى بين الاول والاولى نصفين والذي بين الاول والاولى والآخر نصفين كذا في محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية * في القدوري لو أن خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لا بل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر لبيع البر أو خياطاً الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذي في يده له والمستأجر أنه ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان أو عبداً مادونا أو مكاتباً كذا في الوجيز للكردي * ذكر في المأذون الكبير لو أجزع عبده من قصار أو خباز أو نحوهم فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشموا اناراً ينالها فخرج من هذه الدار وهو هذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحال بمن يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان برازاً أو صاحب خرفه للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذته من منزلي قال أبو حنيفة رجه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء مما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان الداخل رجل لا يعرف بصناعة (٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رجل يقود بقر أو غنماً أو بطاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منهما للقائد الا أن يقودها بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي كذا بهامش النسخة المجموع منها اهـ

ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتحقق * اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشرط أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد * اشبه على الاسير المسلم ثمة رمضان فحرى وصام ان وافق أو تأخر جاز وان تقدم لا * أصبح مغطاً - رافى أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الا تمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأساء هو ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزأ فأسأوا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان لرؤية أو اكمل أحسن وأسأوا وان جزأ فأسأوا أحسنوا وأسأوا هو * (الثاني في النية) قالوا وهي معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبثة بالمقدمة على الغروب والاعتبار للتأخر عن الغروب لليوم الذي يصوم في عذره ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزيه

لا تنقاض العزيمة بالرجوع * ونية الفطر في النهار لا تفطر عندنا خلافاً للشافعي رجه الله ولو قال نويت ان أصوم شيئاً ان شاء الله يجوز النية استحساناً لانه في مثل هذا يذكر طلب التوفيق كذا عن الامام الخواص والقياس ان لا يصوم برصاً ابطلانها بالنيا كالنصرات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يطل بالحق الاستثناء فيصح الحاقه الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار بضرار كن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الفاسد منع التكفير كالصحيح * ظن ان عليه صوماً فشرع فيه ثم علم

عده ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر قضى لان المضى عليه مشروع في النقل والنقل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز نية المريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالمقيم * نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لانه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لانه حق العبد اولاهم اترافعا فبقى مطلق النية ولو عن القضاء والكفارة فعن قضاء رمضان * وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الأول أو يوم رمضان الأول وان لم يعين جاز في المختار كما (٩٧) في الصلوات * ولو أفطر عمدًا في يوم منه

وصام احدا وستين يوما عن القضاء والكفارة بلا تعين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء * ارتدوا العياد بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والتطوع لو كذلك يكون صائما ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائما ولا يقضى ان أفطر * أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهرا ينوي قضاء ذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثمانمائة يجزيه كذا عن الامام ولو صام شهرا ونوى قضاء رمضان سنة احدى وثمانمائة لا يجزيه لاتصال النية في الثاني بربطه بربطه الذي أفطر فيه بخلاف الاول * نوى بعد الفجر عن القضاء لا يصح عن القضاء ويصح عن التطوع ولو أفطر عليه القضاء اذا علم أن صومه لم يصح عن القضاء بنية النهار ولو لم يعلم لانه كالظنون * نوى من يومين من رمضان أو ظهاريين فعن أحدهما في قولهما ولو عن قضاء رمضان وكفارة يعين بعدما أصبح كان

شيء من الأشياء بان كان حمالا يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو أن كذا سافى منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أماله فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البزوا الكارة مما يحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر مقيم به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما ما على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان فادعى كل واحد منهما لنفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها أو لاخر مملوكها (٣) وآخر يجذف فيها أو لاخر عيدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يجذف فيها ولا شيء لمن عيدها كذا في محيط السرخسي * عبد لم يورثه بركة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصرا ادعى مالك العبد أن الدرة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي * رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف يبيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة لللاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان انقاعا على أنه على أصل الاباحة فهو لاصطاده سواء اصطاده من الهواء أو على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأكرر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي * اذا باع مستأجر الخانوت سكنى الخانوت من رجل وقبضها المشتري فخاف صاحب الخانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة ببناء الخانوت وهي ليست من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الخانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بئس السكنى وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا يسبيل لصاحب الخانوت على السكنى كذا في المحيط

(الباب العاشر في دعوى الخاطئ)

اذا كان حائطا بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تريبع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لا استواءهما في اليد الثابتة على الخائط وان كان اتصال أحدهما اتصال تريبع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التريبع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال تريبع أو ملازقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لاحدهما اتصال ولاخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تريبع فالخائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة ولاخر عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى وصورة اتصال التريبع (٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل يجعل في أيديهما بالقضاء لعدم المنازع لهما واستواءهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جمع ساكن وهو أيضا ذنب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعا ولا يجزيه عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوما قيل أراده ما كان عليه من قضاء رمضان وبرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شارعا فيه فيه راسكا لا في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان علم انه لم يصبر صائما عما نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالظنون وقد ذكرناه * (الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة) * لا يفسده الاكتمال وان وجد طعمه * الافطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الافساد بخلاف * دخل السهم من جانب

وخرج من جانب أو طعن برمح فوصل إلى جوفه لا ولوبقي الرمح في جوفه فعلى الخلاف والصحيح عدم الفساد جذب الصائم مخاطه فوصل إلى حلقه وابتلع لاشي وان عدا وكذا اذا ترطب شفتاه بالزاق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجذ طعمه وان غلب الدم أو تساويا فسد وذ كرفي شرح الحاوي للشافعي رحمه الله تعالى ويطل الصوم بجري النخامة من فضاء الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها أو قدر على (٩٨) مجها ولم يجها فطر في أصح الوجهين وفي الوسيط لوجه الريق قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه

في أصح الوجهين فعلى هذا ينبغي ان يحتاط في النخامة والبراق حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد خاص الماء فدخل أذنه لا يفسد بخلاف دخول الدهن وان صب الماء في أذنه أفسده في الصحيح لوجود الفعل فلا يعتبر صلاح البدن وأجمعوا أنه لو حل أذنه بعود فخرج العود وعلى رأسه مدرن ثم أدخله ثابته أو نال ذلك أنه لا يفسد * أكل ناسه ما قيل له أنت صائم وهو ذارضان فقال ما أنا بصائم ودام على الأكل ثم تذكر صومه قال الامام الثاني فسد زوال النسيان وهل يجزئه اذا رآه يأكل ناسيا ان ضعيفا لا وان قويا أخبره * دخل عرق الوجه فم الصائم أو دمه - ان قايلا كالقطرة والقطرتين لا يفسد وان كثيرا حتى وجد طعمه في حلقه أو اجتمع شيء كثير وابتلعه فسد لا مكان التحرز عنه ولو قطرة من التلج أو المطر أفسده في الصحيح وقيل لا يفسد في المطر وفسد في التلج وقيل بالعكس * غسل الهليلج اليابسة ومصها ولا يدخل من عينها في جوفه لم يفطر بخلاف الفانيذ والسكر حيث يوجب

مداخله اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدر أو أجرو هو أن يكون أنصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخل في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساجة أحدهما مرسا على ساجة الآخر فأما اذا انقب الحائط وأدخل لا يكون تريعا وعن أبي الحسن الكرخي اتصال الترييع أن يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بجائط الدار وأما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيح قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن له ما عليه شيء من الجذوع وغيرهما فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهم ما قضاه ترك وان لم يعرف كونه في أيديهم وادعى كل واحد منهما ما أنا ملصكه وفي يديه يجعل في أيديهم اهكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حراي أو بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان له ما عليه حراي أو بواري يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتب الحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عليه حراي أو بواري ولا شيء للآخر فهو صاحب الجذع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما عليه جذوع ولا آخر حراي يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحراي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه ستر أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصاحب الجذوع والستر لصاحب الستة ولا يؤمر صاحب الستة برفع الستة الا أن يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالينة فينثبؤمر صاحب الستة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تنازعا في الحائط والستر الستة جميعا فهو مالصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه ستر ولا آخر حراي فالحائط لصاحب الستة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو أجرفه أو بمنزلة الستة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث خشبات فصاعد الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو كان لاحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجذاع أو أكثر كرفي الزوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه قال هذا استحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إني لآس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا ثم رجعا الى الاستحسان وذ كر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات ولا آخر عليه خشبة واحدة لكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذ كرفي كتب الاقرار أن الحائط كله لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر برفع الخشبة قال نعم الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذ كرفي الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يحمية قضى به فن أحكامنا من قال يقضى بالملك بينهما على أحد عشر من معاشرة أسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط بقسمان أرضه وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة

القضا والكفارة وبشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب * ابتلع راق غيره أو نفسه من يده الواحدة فسد ولا يلزم الكفارة لان الناس يعاقبونه بعد الخروج من الفم وقال الامام الحاوي اذا ابتلع راق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاقب * ولو خرج من فيه الى ذنقه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره * أدخل الابريس المصجوع في فيه حتى صار الريق مصبوغا وابتلع هذا الريق ذكرا صومه فسد * أخذ سمقة من خارج وابتلعها اختلق وفي لزوم الكفارة والخيار الوجوب * ولو مضغ حبة حبة لا يجب وان مضغ

حبة غنبر رمة القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن نفروها أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشرعي ان كان معه النفروق لا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة * أكل لحمايين أسنانه ان كثيرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلعه مستمدا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذته في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلما مضغ علم ان صائما ان ابتلع قبل الاخراج كفر وان أخرجه ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفاصل في مسئلة اللحم بين أسنانه قدرا للحصاة قال أبو

نصر الدين ماضي ما ذكره
التقريب لا للتقدير والتحقيق
انه ان أمكنه الابتلاع بلا
استعانة اللزاق فهو علامة
الكثرة وان لم يمكنه بلا
استعانة اللزاق فهو علامة
قلة * ولا كفارة في الظاهر
في ابتلاع اللقمة الممضوغة
لغيره وان مضغ لقمة في الليل
وأمسكها في فيه ونام ثم
ابتلعها اذا كرا بعد الانتهاء
وقد طلع الفجر كفر * أكل
الحمايين أسنانه أو لجام غير مطبوخ
كفر لان القديدي وكل عادة
كذلك ولو أكل الميتة قضى
وكفر الا اذا دودت وأنتت
* أكل عجينا أو حصاة أو
نواة أو حجر أو مدر أو قطن
أو حشيش أو تراب أو كاغدة
لا كفارة عليه وفي الحنطة
كفر وكذا في الدقيق
عند محمد رحمه الله تعالى
خلاف الامام الثاني وبه
أخذ الفقيه وفي دقيق الذرة
اذ لسه بدبس أو سمن كفر
* والطين الذي يغسل به
الرأس ان اعتاد أكله كفر
والالا وفي الطين الارمني
يكفر لانه يؤكل بالدواء
والسفرجل اذا لم يكن مدركا
لا كفارة عليه وفي الملح

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهم منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجدوع قضى لكل واحد منهم ما يجاوز ساحة من الحائط ولا ينظر الى عدد الجدوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري وأما ما بينهما من القضاء فيقضيه بينهما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد هـ ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهما ما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هذا اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطمين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * خص بين دارين (١) قطه الى احدي الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى الشخص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالشخص بينهما مناصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيان * لو تزارع في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحد هـ ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهما ما وقال لا يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما ما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية * اذا كان الحائط بين رجلين فأقام رجل البيعة على أحد هـ ما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط * جدوع شاخسة الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جدوعا صغارا أو جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها يضر بقيمة الجدوع ويضعفها الا يعلك القطع وان لم يضر بها يطالب به بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعلق على أطراف هذه الجدوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أقل فالعمارة بينهما مناصفين ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للآخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى للآخر أن يضع عليه بمنزل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جدوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جدوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا أنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان * وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبا له ذلك وليس للآخر أن يمنعوه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لأحدهما عليه جدوع وليس للآخر عليه جدوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جدوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجدوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتستوى بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الجهل كذا في الخلاصة * جدارين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جدوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الامن الى الامن أو من الامن الى الامن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجدوع فلا بأس به وان أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * حائط بينهما ما وكانت لكل واحد جدوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن ينزع جدوعه من الحائط له ذلك ان لم يكر في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية

(١) قوله قطه الخ أي شدة والقماط بالكسر جعل يشد به الاخصاص كما في القاموس اهـ

تجب الكفارة في المختار وفي الملتقط انما لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق الكرم تجب الكفارة في الابتداء لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخة الصغيرة كفر وان ابتلع الجوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهلج وروى عن الامام الثاني في مضغ الجوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل الموضوع الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقة أو لالا كفارة عليه وان وصل اللب أو لا كفر * أكل خبز يابس أو تمر قياسي كفر وان أكل كسرة قوت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها والرمانة بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جهافي الرمانه والقستق الرطب كالجوز وفي اليباس ان مضغه وفيه لب كقروان ابتلعه لا وفي التفاحه ان ابتلعها أو مضغها عليه الكفارة لان كلاهما كؤل وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباطنج أو القندأ والقندأ وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد اذا نهد عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد في النهار على صوم تام قطعاً اذا أمسك في فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فنه عند الاعتسالى لا يفسد الا ان يصيب فيه متعمداً كذاذاً بقى بعد المضغ ماء فابتلعه بالبراق لم يضر لتعدرا لا حترار

* رأى هلال الفطر وقت العصر فظن انقضاء مدته وأفطر قال في المحيط اختفوا في لزوم الكفارة والاكثر على الوجوب * اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه نعمة لاحد يفتى باعتاق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصوم شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر * (نوع آخر) * تسحر على يقين ان الفجر غير طالع أو أفطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلافه قضى ولا كفارة عليه وان شك في طلوع الفجر فالمستحب أن يدع الكل ولو كل قضى واختلف في الكفارة * تسحروا كبراً به ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه قضاء ذلك اليوم ولو أفطروا كبراً به ان الشمس لم تغرب قضى وكفر لان الاصل دوام الشات وقد انضم اليه كبر الراى فاندفع المسئلة الاولى وفي التجريد أكل أو كبراً به طلوع الفجر في الصحيح لا قضاء

* اذا كانت جذوع أحدهما ممر تفعه وجذوع الآخر متدقوله فأراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتى بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنالمه ذلك كذا في محيط السرخسى * جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزندى البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أو ضر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جاب من جانب منه فظهوراً له ذوطا قن متلازقين فيريد أحدهما أن يرفع جداره ويرغم أن الجدار الباقي يكفيه السستر فيما بينهما ويرغم الآخر أن الجدار اذا بقى ذاطق واحدهمى وينهدم فان سبق منهما أن الحائط بينهما ما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكلما الحائطين بينهما وليس لاحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين اثنين وهى وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغي أن يقول له ارفع حوله بك بعد لاني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت حوله لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام أبى القاسم جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة وليس للآخر شئ فقال الجدار الى الذى لا حولة له فأنهدم على صاحب الحولة فلم يرفع معه ما كان الرفع بعد الاشهاد حتى انهدم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وقت الانتهاء يضمن المشهد وعليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما باع البناء موضع سقف هذا أبى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يفتى فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى في حده نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا في فتاوى قاضيان * رجل له ساباط أحاط طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطى بغير حق فأرفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذا الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفى أن القاضى بأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتى وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالانصال تثبت البدولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملازقة فصاحب الساباط أولى هكذا في المحيط * في كتاب الحيطان * جدار بين دارين انهدم واحدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في زماننا لا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ماسترة قال مولانا رضى الله عنه وينبغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى في نصيبه مسترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فأراد أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب

القسمه

عليه ما قلنا وان كبراً به عدم الغروب وأكل قضى * شهدا أنها غابت وأخران بانها لم تغرب وافطر ثم بان عدم الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضة المحتمل وترجيح بينة الالبات ظاهراً * شهدا على طلوع الفجر وأخران على عدم الطلوع فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا فالان اليينات للالبات لا للثني حتى قبل شهادة الملبث لا النافى * ولو لو واحد على طلوعه وأخران على عدمه لا كفارة عليه * دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا مفطر لاصحهم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً في أول

الاكل وطالع الوقت الاكل الثاني قال الحاكم لا كفارة عليه لعدم نية الصوم وان كان الخبز واخذ عليه الكفارة لان خبر الواحد عدلا
أولاً في مثل هذا يقبل * قال الجارية انظرى طوعه فخرجت وقالت لم يطعم فقامه هاتماً بان انه طالع في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل علمها
وهو الصحيح * أفطر في يوم نوبة الحجي قبل اخذته يتوهم أنه يأخذه ويضع فسانه الله تعالى في ذلك اليوم وأفطرت على ظن أنه يوم عادت فافلم
تحض قال القاضي يلزمهما الكفارة والاصح عدم اللزوم فقام * من أكل في رمضان (١٠١) بشهره عياناً متعمداً مؤثراً بقتله لان

صنعه دليل الاستحلال *

القسمه وأبي القسمه فان لم يكن عليه حوله أصلاً وطلب أحدهما مقسمه عرسه الحائط وأبي الآخر
في بعض المواضع مطلقاً أنه لا يجبر به أخذ بعض المشايخ وبعض مشايخنا قالوا ان كان القاضي لا يرى
القسمه الا بالاقراع لا يقسم وأما اذا كان يرى القسمه بدون الاقراع فانه يقسمه بينه ما اذا كانت العرسه
عرسه بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما ما على دونه
تتبعه للنفقة عليه - ما وقال بعضهم اذا كانت العرسه عرسه فالقاضي يجبر الأبي على القسمه على كل حال
واليه أشار الخصاف وعليه الفتوى وأما اذا أراد أحدهما أن يبنى ابتداءً بدون طلب القسمه وأبي الآخر
فان كانت عرسه الحائط عرسه بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكن أن يبنى فيه حائطاً لنفسه
لا يجبر وان كانت غير عرسه فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر
محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة وهو الاشبه ولو لم يكن شئ من ذلك لكن بنى أحدهما
الحائط بغير إذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشئ اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل
حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا وقال
بعضهم ان كانت عرسه الحائط عرسه على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عرسه يرجع واذا كان على
الحائط حوله فاذا كانت له - ما عليه جذوع فطلب أحدهما مقسمه عرسه الحائط فالجواب فيه أنه لا يقسم
عرسه الحائط الا عن تراض منه - ما وان كانت العرسه عرسه على النفس الذي قلنا واذا أراد أحدهما
الساء وأبي الآخر ذلك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى
واذا بنى أحدهما ما بغير إذن صاحبه فبعض مشايخنا خرجهم الله تعالى قالوا ان كانت عرسه الحائط عرسه
على النفس الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعاً هكذا ذكر الخصاف في نفقته وبعض
مشايخنا قالوا لا يكون متطوعاً واليه أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره
وهو الاصح هكذا في المحيط * وان كان بناءه بانه ليس له أن يمنع له لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في
فتاوى قاضيان * واذا كان لاحدهما عليه حوله فطلب هو القسمه وأبي الآخر يجبر الأبي اذا كانت
العرسه عرسه على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا أراد من له الحوله البناء وأبي الآخر
فالصحيح أنه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حوله فالصحيح أنه يرجع وان بناه الآخر وعرسه الحائط عرسه
على التفسير الذي قلنا صار متبرعاً في كل موضع لم يكن الباني متطوعاً كما اذا كان له أوله - ما عليه حوله
كان للباني أن يمنع صاحبه عن الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان
قال صاحبه أنا لا أنفع بالبني هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال
القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح
كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار
الصمد والشهيد عني ثم اذا رجح بما ذكره في شرح كتاب المزارعة وفي شرح مختصر الطحاوى في كتاب
الصلح في مسئلة العلو والسفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفلى بقيمة السفلى مبنياً لاجباً أنفق
وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلى في الحائط المشترك أنه يرجع
بنصف ما أنفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفلى واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا

فظن الفطر ثم بعد الاكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح * ذرعه التقي أو اغتسل بالماء اذا كرا الصوم أو ناسيا فظن نفوذ الماء الى
الجوف أو الدماغ من أصول الشعر وأفطر متعمداً قضى وكفر بكل حال وفي رواية ان كان جاهلاً كذلك عند الامام في الظاهر وعن محمد
لواستغنى فافناه فقيهه بالفطر لا كفارة عليه وهو الصحيح لان على العامى تقاييد الفتى * احتجم فظن الفطر أو كحل أو أدهن فظن الفطر
وأكل عمدان جاهلاً لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر فافطر كفر وكذا الوسم الحديث وعرف تأويله وان لم يعرف تأويله كفر خلافاً للامام

الثاني لان الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا ليس العاى أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمؤول أولان وظيفة الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فانه لو أقامه بالفساد فتمد الفطر بناء عليه لا يكثر * ولو اغتاب فظن فطره وتعد الاكل ان بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء * ولو استاك فظن الفطر وتعد الاكل كفر بكل حال * ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن الفطر بلا انزال وتعد الاكل كفران عالما لان (١٠٣) جاهلا وكذا لو أدخل اصبعه في دبره أو ابتلع سلكا أو طرفها في يده ولم يغيبها ثم تعد

الاكل كفران عالما وان جاهلا * ولو نظر الى محاسن المرأة فأكل على ظن انه فطره عمدا كفر مطلقا وقبل ان عالما منع وان جاهلا لا * (نوع آخر) * جامعها منعدا عليها الكفارة وان مكروهة عليها القضاء وان مكروهة ابتداء ثم طاعت فكذلك لان الطوع بعد الفساد لا يلزم الكفارة ولو أنه مكروه قال الامام أو لا كفر ثم رجع وقال لا يكفر وعليه الفتوى * علمت المرأة أن عمل الرجال ان أنزلنا قضيتنا واغتسلنا والا لا جامعها قبل الفجر فخشي الطلوع فنزع ثم أنزل بعد الطلوع لا يفسده كالاختلام * بدأ بالجامع ناسيا أو قبل الفجر فلما تذكر أو طلع نزع لم يفسد وان دام على الفعل حتى أنزل قيل يجب القضاء لا غير هذا اذا لم يحرك نفسه فان حرك نفسه بعد التذكر أو طلوع الفجر قضى وكفر كابتداء الايلاج وكذا لو قال لها ان جامعتك فانت طالق بعد الايلاج ان نزع في الحال لم يطاق وان دام وحرك طاققت وصار مرجعا بالحركة الثانية وان لم ينزع ولم يتحرك لا يقع * ولو استمنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال

فقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما اتفق وان بنى بغير أمر القاضي رجع بقيمة البناء ثم في الموضوع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتي الصدر الشهدى حسام الدين هـ هذا الذى ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدماه فكذلك الجواب فى الوجوه كلها وان هدمه أحدهما أجبر على البناء هكذا فى المحيط * فى صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم أحدهما غائب فبناء الآخر ان بناء بنقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى نصف قيمته كذا فى الخلاصة * وفى فتاوى الفضلى اذا أراد أحدهما انقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شئ * كالمقال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان * جدار بين رجلين انهدم أحدهما الجارين غائب فبنى الحاضر فى ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط فى الموضوع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذى قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما يامه جاز وان جعل ساحة أس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق منه ويترك الفضل من الحائطين سواء له ذلك كذا فى فتاوى قاضى خان فى باب الحيطان * جدار بين كريمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناءه بضامن المستعدى أن يبنى الجدار على أن يأخذ الاجر منه - ما جميعا فبنى كان له أن يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا فى الفصول العمادية * وفى الاقضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما انقض الحائط وأبى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى أنه يجبر فان هدماه وأراد أحدهما أن يبنى أو أن يترك الحائط على ما كان أس الحائط غير بضامنك أن يبنى حائطا فى نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا - حكى عن الامام أبى بكر محمد بن الفضل وعلمه الفتوى ونفسه سير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو يفتى فى العارضة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق ان كان أس الحائط لا يقبل القسمة كذا فى الخلاصة * لو هدم جدارا بينهما ثم بناء أحدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لأضع على الجدار حولة فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير البانى الحولة كذا فى الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم أحدهما باذن الشريك لا شك أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كالموهدماه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغصة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبناءه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك مما بقى من بناءه كذا فى الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهم ما عليه حولات فوهى الجدار فرفعه أحدهما وبناءه بال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحولات على ما كان عليه فى القديم

قال ولم يتحرك لا يقع * ولو استمنى بالكف فأمنى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال * أدخل اصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة ان طرفها خارجا لا يفسد * وكذا لو ابتلع خيطا أو طرفه خارج وان ابتلع الكل فسد * بالغ فى الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فطره ولا كفارة وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيم * جهات القطن فى قبلها ان بلغ الى الفرج الداخلى فسد لانه تم الدخول بالكلية وان كان طرفها فى الفرج الخارج لا يكفى الخيط * اذا تعدد الاقطار

قبل التكفير بكفيه كفارة واحدة وان في رمضان فلكل كفارة وقال محمد رحمه الله بكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان بعد التكفير يلزمه أخرى * أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعتق مكانها أخرى لبطان اعتاقه ولو استحققت الأولى لا الثانية فالثانية تنوب عن الأولى أيضا وكذا الثالثة عن الأولى والرابعة عن الثلاثة المتقدمة * (الرابع في النذر) * لله على صوم هذه السنة أفطروا أيام المنية وكفران نوى عينا ولو صام هذه الأيام لأقضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالاهله قضى خمسة وثلاثين يوما ولو صام سنة متتابعة فهو كهذه السنة ولو صوم هذه السنة فن حين حلف الى أن عصى هذه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الايام المنية فقط ولو صوم ثلاثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما قضى ستة أيام ولو قال لله على صوم يوم قدوم فلان شكر الله تعالى فقدم في رمضان وقد كان نوى اليمين كفر لعدم البر ولو قدم فيه قبل النية فنوى الشكر بر في عينته ووقع عن رمضان أيضا ولا قضاء عليه لانه أتى بالقدر الممكن ولو قال على مثل صوم رمضان ان أراد به التتابع تابع وان لانه له التفريق ويحمل على التقدير ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو قدم بعد الاكل قبل الزوال أو بعد ما حاضت قضى عند الثاني خلاف محمد رحمه الله * نذرت صوم يوم كذا فوافق يوم

قال الفقيه أبو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبني عليه حائطا يحتمل جملته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لوقسم لايصيه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما انفق ان بناه بأمر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناه بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جسد رين رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فانهم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حديقتي ثم بنيتي جدي ليس له ذلك بل بيننا جميعا من أسنله الى أعلاه قال الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع ونحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من سفل وعلاه وقيل بينان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتر كان كذا في الفصول العمادية * صاحب السفل لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفل خالص ملكه حتى لو باع السفل كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان * علو رجل وسفل لا يخرس لصاحب السفل أن يتدو ولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابوسعفة فيهما لا يضر بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي * علو رجل وسفل لا يخرق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبنى في العلو بناء أو يتدو ولا البرضا صاحب السفل والخيار لا تقوى أنه ان أضر بالسفل يمنع وعند الاشباة والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحيطان * انهدم السفل والعلو لا يجبر صاحب السفل على البناء ولصاحب العلو بناء السفل وينع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء ملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما انفق في السفل واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير أمره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفل من الاستفاد بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفل عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا في المحيط * وان كان صاحب السفل هو الذي هدمه كاف اعادته بخلاف ما اذا هدم أجني السفل لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته * صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الجدوع السفلى أو الحراوى والبوارى والطين والارزح فهو لصاحب السفل ولصاحب العلو والوطء والقراء على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفل وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفل وبه يفتى ولو كان في السفل روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاخصمما في روشن كان لصاحب السفل ولصاحب العلو عليه طريق وهو كذا في محيط السرخسي * ثلاثة نفر لرجل سفل وللاخر عليه علو وللاخر على العلو فأنهم دم الكل فقال كل واحد منهم لصاحبه السفل للعلو لى فان كان لواحد منهم (١) قوله لا يجبر عليه قال الرمي محله اذا بنى ذوالعلو بلا اذن القاضي فلو باذنه يجبر على أدائه حتى ويحبس فيه كما بينه في تنقيح الحامدية ٨١ بجراوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفر رحمه الله تعالى * أراد أن يقول على صوم يوم فخرى لفظ سنة عليه صوم سنة لان الحد والهل فيه سواء * نذر بصوم الابدضعف لاشتغاله بالعبادة أفطروا طم كل يوم نصف صاع بر وان لم يقدر استغفر الله تعالى ولوعين شهر اول بقدر عليه لشدة الحر تنظر زمان الشتاء ويقضى يوما بيوم * عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف * لله على صوم يوم حيضى أو بعد ما كل لا يصح كالنذر بصوم الليل * نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تخلو عنه * أوجب على

نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف
الافيه ومن ذكر خلاف محمد في قضاء رمضان كالتحاوي فقد وهبهم * مريض قال لله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما
لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه * لله على صوم جمعة ان أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وان أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وان لانية له فسبعة أيام
لغلبة الاستعمال فيها * مريض رضيع (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان أمه تشرب ذلك لها الفطر والظئر

المستأجرة كالاتم في اباحة
الفطر والام غنائم الفطر
اذا خافت على الولد ولم يكن
لا ولد أب أم إذا كان له أب
لا فطر بخلاف الظئر المستأجرة
حيث فطر اذا خافت على
الولد * استنشق فوصل الماء
الى فمه ولم يصل الى دماغه لم
ينظر والنسيان كالماء يفسد
الفرص لا يفسد النقل
أيضا لعدم اضافة الاكل الى
الاكل لكون العذر من قبل
من له الحق * (الخامس
في الخطر والاباحة) *
صوم الستة بعد الفطر
متابعة أفضل أم متفرقة من
كره التتابع قال متفرقة أفضل
وان فرقتها في سؤال كان
أبعد عن الخلاف والتشبه
بمن زاد في مدة الصوم ومنهم
من فرقه في السنة وقال المراد
يشوأل غير رمضان وفيه بعد
* الاكل قبل الاضحية هل
يكراه فيه روايتان والخيار
عدم الكراهة ويستحب
الامساك وفي عاشوراء يستحب
أن يصوم يوما قبله ويوما بعده
ليخالف أهل الكتاب ومن
صام شعبان ووصله برب رمضان
فهو حسن وصوم الوصال
إذا أفطر الايام المنهية لا بأس
به وصوم الصمت مكروه
في شريعةنا * ولا بأس بصوم

بينة يقضى بيمينته وان كان لاثنتين منهم بينة يقضى بيمينتهما ويقضى بالعلو بمحضة الارض بينهما نصين وان
لم تكن لواحد منهم بينة أصلا يحلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب
كتاب الحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا بناء
علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رحمه الله تعالى يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك
ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يفتي والصحيح عندى ما ذكره الامام
العتابي أنه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبله حق بناء العلو على سفلك لوبنى فاذا حلفوا
يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفلى فإن تبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتنتع صاحبك من
الانتفاع به الى أن يدفع لك ما أنفقت وان شئت فذع هكذا في الفصول العبادية

* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) *

ولو ادعى على آخر حق المرور ورغبة الطريق في داره قال قول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البينة انه كان
يعرف هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت
شهادتهم وان لم يتحدثوا الطريق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أنهم تقبل
ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح
وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وان لم يتحدثوا الطريق مجمل على ما إذا شهدوا على اقرار المدعى عليه
بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسى الصحيح أنها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقدارها لان
الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضاة او ههنا لا يبعد عن ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا
بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب البين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا
في المحيط * ولو شهدوا ان أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا
كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في زقاقهم فلمهم
منعه الا أن تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل
واختلفا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الا بينة
هكذا في محيط السرخسى * وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم
ان التصويب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول
لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان أقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا ان الماء
المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له أن يسيل ماء الغتسال والوضوء فيه وان بينوا ان الماء لا يغتسال
والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم بينوا الماء المطر أو
غيره صح والقول لرب الدار مع بينة ان الماء المطر أو الماء للوضوء والغتسال وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه
الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسى * ولو لم تكن للمدعى بينة أصلا استحلف
صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي * في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضي الله عنهما ويكره صوم النوروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام نبينا عن تعظيمها وان وافق يوما رجل
كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره تخافة الحاقه بالواجب * ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال
الامام الاوزجندى يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وانه صوم النصارى * (فوق آخر) * ان لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى
أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فان برأ أو الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بحال ان صام يزاد الضعف ان أخره

به حكيم له ان يفطر * اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هاتئة صان العقل أو الهلاك أفطرت * الغازي اذا كان بازاء العذو
ويعلم قطعاً انه يقا تل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال حل له الفطر مسافراً كان أو مقبلاً وكذلك لو كان له نوبة الحى فافطر قبل
ان تأخذه الحى لا بأس لو ظهر به الحى بعد الافطار * لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينفعه لا بأس به * ولو صام لا يتمكن من الصلاة
الا قاعداً ولو افطر يتمكن من القيام صلى قاعداً وصام جمعاً بين العبادتين * أصبح متطوعاً (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر ففطر

وان صام عن قضاء رمضان
كره الفطر وكذلك لو حلف
بطلاق امرأته ان لم يفطر ان
نفسه لا افطر وان قضاها
والاعتماد على انه يفطر فيها
ولا يحث ويباح الفطر
بعد الضيافة وادخال السرور
قال عليه الصلاة والسلام
أحب احوالهم واقض يوم ماكانه
فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل
المرأة أى لا يمنع صوم النفل
صحة الخلوة وقيل لا يباح
للضيافة قال عليه الصلاة
والسلام اخوف ماخاف
عليكم الرباه والشهوة الخفية
قيل يا رسول الله ماهى قال
يصبح أحدكم صائماً يفطر
على طعام يشتهي * وفى النظم
الافضل ان يفطر ولا يقول
أنا صائم ثلاثين على سره
أحد * يكره ادخال الماء فى
القم بالضرورة وفى ظاهر
الرواية لا بأس لان المقصود
التطهير فكان كالمضمضة
* ويكره ان يأخذ الماء فيه
ثم يجمعه أو يصب على رأسه
أو يبل ثوباً ويتلف به كذا
روى عن الامام لانه يشبه
الخمر عن العبادة عن الثانى
انه لا بأس به كالاستغلال
* ذاق بلسانها ان كان
الزوج سيئ الخلق لا بأس به

رجل ادعى على رجل أن مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جارياً يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جارياً
الى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه فذلك
جائز في قولهم جميعاً كذا فى المحيط * لو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعاً على نهره هذا أمس جاء
السبل وقطعه أمس ورمى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا باعادة التناق كما كان فان أراد أن
يجرى الماء ففعله صاحب النهر ويجوز أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم البينة ان
يجرى مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فامتنعه اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه
وذلك جائز كذا فى الظهيرية * نهر فى أرض رجل بسيل فيه الماء فاختلفا فى ذلك فالقول قول صاحب الماء
الا أن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جارياً وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان
يجرى الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا أن يقيم صاحب
الأرض بينة أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جارياً الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى
أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه كذا
فى المحيط * وفى المتن قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون
حبسه قوم من أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفى أيدينا وقال الذين هم فى أسفل النهر هولنا كله
ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجرى الى الاسفلين يوم يختصمون تركه يجرى على حاله كما كان يجرى
وشربهم جميعاً منه كما كان وليس للاعلى أن يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الاسفلين يوم
يختصمون لم يكن علم أنه كان يجرى الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل
الاسفل بينة أن النهر كان يجرى اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا
فى الذخيرة * دار فى سكة غير نافذة وفى السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء فى داره ويجري به الى بستانه
فالجيران أن يمنعه وانه أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدهم فلهم منعه وان
كان ذلك قديماً لم يمنع كذا فى خزنة المفتين * دار بين ورثة أقر بعضهم أن افلان فيها طريقاً أو مسيلاً ماء لم
يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقر به فى
نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع فى نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيلى
فى حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهما على ذلك لانه أقر له بحق المرور
وتسليم الماء لبرقة الطريق حتى لو أقر برقة الطريق فيمنع المقر له يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر
بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قوله ما وأما على قول محمد رحمه الله
تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف
الطريق والمسل كذا فى محيط السرخسى * واذا كان مسيلاً ماء فى دار رجل فى قناة فأراد صاحب القناة
أن يجعده له ميزاباً فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزاباً فأراد أن يجعله قناة فان كان فى ذلك ضرر
(١) قوله ناوفا معرب والجمع ناوقات وهوان خشبة المنقورة التى يجرى عليها الماء فى الدواليب أو تعرض
على النهر أو الجداول كفى كتب اللغة اه بمرأوى

(١٤ - فتاوى رابع)

* ويستحب تعجيل الافطار الا فى يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن
* (السادس فى الاعتكاف) * ولا يجب الا بالنذر والنذر لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزم بخلاف النية لان النذر عمل اللسان
والنية عمل القلب والنية المشروعة اتباع القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلو أصبح مفطراً ونذر اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا لو أصبح
صائماً ثم نذر اعتكافه وقال الامام الثانى ان نذر قبل الزوال لم يلزم لابعده * ويصح فى كل مسجد له اذان واقامة فى الصحيح ويصح فى الجامع

وان لم يكن ثمة جماعة والافضل الجامع اذا وجدته جماعة والافضل لهما مسجد بينهما ومسجد حيا
 افضل لهما من الجامع ولا تعتكف الا في مسجد يتيه او هو الموضع الذي أعدته للصلاة وهو المندوب لكل أحد قال الله تعالى واجعلوا بيوتكم
 قبلته * (السابع في صدقة الفطر) * ولا تجب في رأس واحدة والا واحدة وان ملك نصبا كثيرا لان السبب واحد * كتب الفقه والادب
 والتعبير يعتبران بالا كتب الفقه والحديث (١٠٦) والتفسير والمخف الواحد اذا كان له في الفقه نسختان يكون أحدهما نصابا وفيه

تفصيل كما ذكرنا * اشترى قوت
 سنة يساوي نصابا لا يكون
 نصابا في الظاهر * تصدق
 بطعام الغير عن صدقة الفطر
 وأجازته المالك والطعام قائم
 جازوا الا فلا وان ضمنه جاز
 في كل الاحوال * عمل صدقة
 الفطر قبل ملك النصاب
 ثم ملكه صح لان السبب
 موجود * له دار لا يسكنها
 ويؤجرها أولا أو يسكن
 بعضها وفضل الباقي عن
 السكنى وهو يبلغ نصابا يتعلق
 به هذا النصاب لزوم صدقة
 الفطر والاختصة ونفقة
 الاقارب وحرمة أخذ الزكاة
 وعن الامام الثاني انه اذا أدى
 الفطرة عن زوجته وأولاده
 البكار بلا اذنهم يجوز لان
 الاذن ثابت عادة وعليه
 الفتوى * باع فاسدا ومريوم
 الفطر وهو في يد المشتري
 فاسترده البائع أو هو في يد
 البائع وأعتقه البائع فالفطرة
 على البائع وان أعتقه المشتري
 به صدقة فالفطرة عليه
 ولو كان صبيحا وفيه خيار
 لاحدهما فلن يستقر له الملك
 وكذا زكاة التجارة ان اشتراه
 للتجارة ولولم يكن فيه خيار
 غير ان المشتري قبضه به يوم
 الفطر فالفطرة على المشتري
 ولومات في يد البائع فالفطرة

على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وان لم يكن
 في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يتج الى ذلك بان كان الميزاب عرضا فله ذلك وكذا ~~كر~~ رخي انه اذا
 تساوى الامر ان في الضرر فله أن يجعل القناة ميزابا والميزاب قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رحمه
 الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء
 ملكه فله أن يتصرف فيها كيف يشاء قال في الكتاب فان كان الميزاب على الهواء فليس له أن يجعله قناة ولم
 يفصل بينهما اذا كان له احب الارض فيه ضرر أو لم يكن لو أراد ان يجعله ميزابا أطول من ميزابه أو أعرض
 أو أقصر أو أراد أن يسيل ماء سطح آخر في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضا أهل الدار كذا في المحيط * لو أراد
 أهل الدار أن يبنوا حائطا ليستوا مسيله أو أرادوا أن يتقوا الميزاب من موضعه أو يرفعوه أو يسفلوه لم يكن
 لهم ذلك ولو بنى أهل الدار بناء ليسيل ميزابه على ظهره لم يكن ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار
 رجل أراد أهل الدار أن يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي أن يتركوا في ساحة
 الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة * ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في قناة جارية في حوض بعض
 آبارها في دار رجل في ساحة داره أو في أرض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها
 وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال أما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار وأما ما في الارض فهو لصاحب
 القناة اذ لم يعلم في يد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها
 لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي * رجل له قناة خالصة عليها أشجار تقوم أراد صاحب القناة
 أن يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب
 الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمدية في الفصل الرابع والثلاثين

* (الباب الثاني عشر في دعوى الدين) *

اذا أرادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلهذا وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال
 وكذلك من له الدين المؤجل اذا أرادت اثباته فله ذلك وان يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط * امرأة
 ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقربا بالنكاح يقول له القاضي أكان
 مهرها كذا أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي أكان كذا أكثر من مهرها فان قال لا
 أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد
 ذلك اذا قال الوارث لا أزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار
 مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى كذا في فتاوى
 قاضيان * ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فأنكرت الورثة النكاح فأقامت بينة على كليهما ثبت كلاهما
 فلما أقامت الورثة بينة على أنها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته لا تقبل للشاخص كذا في الفصول العمدية
 في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضر أنه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وأنتك
 ضمنت لي ذلك عنه ان حوت عليه ثلاث تطليقات وانى أجرت ضما لك هذا لنفسى وأنه حرمنى على نفسه
 ثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة على عليك بسبب ضمنا لك هذا بوقوع الفرقه وتطالبه بالاداء فيقر

على أحد وان رد بعيب أو روية قبل القبض فعلى البائع وان بعد القبض فعلى المشتري * قال لعبداه اذا جاء يوم الفطر فانت حريفا المدعى
 عتق وعليه الفطرة قبل العتق بالافضل ولو كان للتجارة وتم الحول عليه عند انقجار الصبح والمثله بما لها تجب زكاة التجارة أيضا والابن بين
 الابوين فطرته على كل منهما كذا وقال محمد رحمه الله تعالى على كل نصفه وان كان أحدهما معسرا أو زمناء أو آخر موسرا وجب كله على
 الآخر عندهما * والصحيح جواز تججيل الفطرة عندهما السنين كما يجوز لسنه رواه الحسن عن الامام وقال الكرخي يجوز بيوم أو بيومين

على العبد وقال خلف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لا قبله وذكره الفضلي أيضا وان كان للصغير مال أداء عنه أبوه لانه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الارض والصحيح انه لا يحيط من الفطرة بقصان قيمة العبد * (كتاب الحج) * الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الامام رحمه الله لكنه لما سمع وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومراعاة له لو حج نفلا وأنفق ألفا لم يصدق به هذه الألف على المحوايج فهو أفضل لا أن يكون صدقة فلس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار على الصدقة

وقد أفتى الورى بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصغار لا أشك في سقوطه عن النساء انما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الاموال العظام من القافلة في الطريق فعلم انه لا يتوصل الا بالرشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام الكرخي وبعض فقهاء تنالم برضائه والمختار عدم السقوط لان البادية والطريق ماخلت عن افة ومانع ما وأي يوجد رضا الله تعالى وزيارة الاماكن الشريفة بلا مخاطرة * والبرع عند عندا الجمهور بكل حال وقبل ان الغالب الهلاك العذر وان السلامة لا * وقتل بعض الخجاج عذرا لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقبل شرط الاداء واختاف ان الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه * أراد الخروج الى الحج وكرهه أحد أبويه ان استغنيا عن

المدعى عليه بالضممان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهدا الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين * قال هشام في نوادره قلت لمجد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأته ألف درهم فتخاصمهما فيه فأقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أفتى أقررت أن الادراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لاشي على فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنها ملك لها وانما هي في ذلك عارية قال محمد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * انبأ الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصى يجوز وان لم يكن في أيديهم ما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره أو بمجرد اقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على انسان للميت وأقام بينة يثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو يوضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقر الا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجاعاه هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقرّاً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان ألف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الألف الوديعه التي عنده له وجمدا المودع الامر بذلك فأقام المدعى بينة على الألف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط * لو أن رجلاً مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي فلان وجاء فلان يدعى ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا لا ألف فلان أو كذبوه وقالوا لا ألف للميت أو لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضى للغرماء بالالف عن الميت ولا يجعل للمدعى الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع وياخذها منهم باقرارهم أنه له هذا اذا أقر وكذلك اذا جحد وقال لا لي أو لم يقربه ولم يجحد وقال لا أدري لمن هي فهذا الاول سواء اذا أراد مدعى الوديعه استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه واذا عرفت الجواب في الوديعه فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان في يد الميت عين وأقر وباشى من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكذا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره شمس الدين رحمه الله تعالى قلت غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية

خدمته لا يكره الخروج وان احتاج واحداً منهما كره * وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لا بأس وللاب ان يمنع ابنه عن الخروج اذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتحق وان كان الطريق مخوفاً ان يمنع وان التحق * الحج راكباً أفضل لانه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج * سرق نفقة بعد الاحرام ان قدر على المشي لا يكون محصراً ومشى ويسأل الناس وان لم يقدر فهو محصر لانه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في ثلثي الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر * والمأمور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله ممن يخدم يكون مأذونا وبأخذه من مال الميت والافعليه * قال حجبت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكره حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بما عليه من الدين فزعم انه حج عنه لايصدق بلائنه لانه ادعى الخروج عن عهده الامانة والورثة ينكرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخل لزمه * اضطر الى كل الميتة أو ذبح الصيد كل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد وكفروا

(١٠٨)

* ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره ليمكن حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى ديناً على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيان * اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في بدل ودفعة وصدقه المدعي عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف * لو أقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن للميت عليه ديناً قدره كذا يأمر بالدفع الى رب الدين وفي العمون لو قضى هذا الذي عليه للميت ألف درهم الالف التي على الميت والميت وصى بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغاراً وكباراً فأقر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة لينتدب دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لاهل الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقاراً لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء بين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلاف واذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز للكردي * لو أن رجلاً توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلان توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالاً وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسألون القاضي أن يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يأتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا لسانهم وحضور نقيمها في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلان مات وله غرماً أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاح أو مال قلبه الى أنهم سمع

كان مذنبوا فالصيد أولى وفاقا ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخيره الكرخي * أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل * دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمناً * والافضل للحاج البدء بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز * والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق * ويكره الخروج الى الغزو والحج للسديون بلا اذن الغرما

* (كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا

* (الاول في الآلة) * كل لفظ يفيد ملك الرقبة انعقده كقوله بعت وتزوجت وانكحت وملكك ووهبت ونصدت وجئتك خاطبا

وجعلت نفسي لك لا باعرت وأودعت وأجبت وأحلت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة صادقون والوصية * قال كوفي امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو وصرت لي امرأة أو وصرت لزوج جاف قبلت كان نكاحا * وبكل لفظ لا ينعقده النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول * قال لها زوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد * ولو قال خويشتن برني دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي

* قال لامرأة راجعتك فقالت قبلت انعقد * قال لمطلقته المبانة بازوردم ترابجر مسمى بصح الشكاح * قال لا خروعت منك ابنتي لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا * قال رزوج ينكحني بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا * قال لها تزوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة صح * قال لها امر اباشيدي فقالت باشيدم لا الا اذا قال باشيدي برني وقيل يتعقد بحكم الظاهر وهو العرف * ولو قال خويشتن بن دادي فقالت دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا عن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة برني حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل يتعقد بدون الزيادة للتعارف * خطب بنت رجل لابنه فقال أبوها رزوجتها قبلك من فلان فكذبته أبو الابن فقال ان لم أكن رزوجتها من فلان فقد رزوجتها منك وقبل أبو الابن ثم علم كذبه انعقد لان التعليق بالوجود تحقيق * قالت روجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كار بذرفتم صح * وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لاعلى وجه الطنر صح * أتزوجك بكذا فقالت فعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلت * قيل لها هل روجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في إنشاء الكلام من وراخوا شتم وقال الزوج قبلت ثم لقت المرأة بالعربية روجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولا يعلمون صح الشكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الازرجندي لانه كالطوطى وسياق وعليه التعويل * قال امازن وشويم ولم يجز

صادقون والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأش بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العبادية في الفصل الرابع * لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أرى فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاص أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخصاص فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط * رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فبينت رب الدين أولى كذا في خزائن المفتين * التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فاعلم قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له ميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر ينبغي أن يصح ولكن لا يحلف له هذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط * ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العبادية * لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بين يأخذ بدين من كل واحد منهم ثلث الالف لو ظفر بهم جله عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزائن المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاخذ بالورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركة في يد أجنبي فالمدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية * رجل مات في بلدة وماله وتركة في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم يحضرون هذا الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي أن يستحلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيأ بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمره ولا برأته منه ولا من شيء منه ولا أحال بذلك ولا بشيئ منه فلان الميت ولا ارثته بذلك ولا بشيئ منه رهناً من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيئ ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما لا يتعقد في المختار * وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوي منست في الصحيح حتى لو أقر لسان بملك كاذبا لا يكون ملكا له لان الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء الدعوى عليه * ولو قالت خويشتن برني بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم ام لم يقدم النكاح اختار بكر رحمه الله انه يتعقد * ولو أنكر النكاح فشهد أو قال ما ايشار زن وشوي دانسته ام أو قال لا جنان مي باشتمد كه زن وشوي يقبل لانه يصلح سبباً لاطلاق الشهادة على النكاح اذا لم يذكر المهر وقال اغند الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانه انشاء اما اذا قال ابرناه او رضينا به لا يصح * قال له دختر خود فلانة راجع ده فقال دادم وهي صغيرة انه قد وان لم يقل قبلت لانه
 نو كبل * ولو قال بين دادي لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفتم الا اذا اراد بدادي التحقيق * وقال شمس الائمة كلاهما ساو او ينقصدهما
 * وقوله هي دهي ليس بشئ * بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجع دادي فقال نعم فقالوا قبلنا لانه قد لانهم لم يضيفوا النكاح
 الى الخطاب * ومثله خطب لابنه (١١٠) وقال ابو هلال ابني ابني زوجت بنتي بكذا فقال ابو الابن قبلت صح للاب وان

جرى مقدمات النكاح
 للابن في المختار ومثله
 الوكيل * قال الاب زوجت
 بنتي فلانة من ابن فلان
 وقال ابو الابن قبلت لابني
 ولم يسم الابن ان له ابنان
 لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر
 اسم الابن ابو البنت وقال
 ابو الابن قبلت صح وان لم
 يقل لابني لان الجواب
 يتضمن اعادة ما في السؤال *
 وكذا لو قال زوجت بنتي
 وله بنتان لا يصح * ولو قال
 زوجت بنتي عائشة منك
 واسمها فاطمة لا ينعقد الا
 اذا اشار اليها * ولو كان له بنتان
 الكبرى عائشة والصغرى
 فاطمة فاراد تزويج الكبرى
 عائشة وقال زوجت فاطمة
 ينعقد على الصغرى * ولو
 قال زوجت بنتي الكبرى
 فاطمة لا ينعقد على
 احدهما * ولو كان لها في
 الصغرى اسم وفي الكبرى اسم
 آخر تزويج بالاسم الذي في
 الكبرى لان المعرفة تفصل به
 لومشهورا والامام يظهر
 الدين قال الاصم الجع بين
 الامين * قال لها بين يدي
 الشهود وهي ايم يا عيسى
 فقالت ليس ان عقد النكاح
 * قالت زوجت نفسي منك
 على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على
 ألف فقالت زوجت نفسي بمائة دينار وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على
 النكاح * قال لها خويشتن بن فلان دادی فقالت دادی وقالت لا تزوج بذرفتي فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب
 قد يذ كر بالميم وبدونه * قال لاجنية تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه

ولم يوص الى أحد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا يحق وقفا فان القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوهم
 بينهم ثم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح
 أدب القاضي للخصاف * برهن على أن له كذا في الميت يخلف على أنه ما استوفاه ولا شيء آمنه وان لم يدع
 الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف كذا في الوكيل الكردى * لو أن رجلا له مال على
 رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما
 والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتضي للحاضر بمائة
 واذا حضر الغائب كف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الا أن تكون
 ألف ميراثا بينهما مامن شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقد ر على اعادة البيعة دخل مع شريكه في
 الخمسة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على رجلين مالا في صل وأقام البيعة
 وأحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر يجحد بقضي على الحاضر نصف المال على المختار الا أن يكون
 كفيلا عن الغائب بأمر فانه يقضي عليه بجميع المال كذا في خزنة الفتين * رجل يدعي ديناً على رجل
 وكل المدعي عليه رجلين فأقام المدعي شاهداً على أحد الوكيلين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز ولو أقام
 شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه شاهداً أو كان
 للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز كذا في فتاوى قاضيان * الوصي
 اذا ادعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر يدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك
 ابنين وادعى أحدهما أن لا يبهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض
 وأقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بمائة ليس لاحدهما أن يشارك
 صاحبه فيما قبض * كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى
 * في كتاب الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى فبين هلاك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دنانير أو عقار أو
 رقيقاً أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذي في يديه المال
 بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثاً صغيراً وترك وارثاً غائباً فان القاضي لا يدفع الى المدعي شيء أبداً والذى
 في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى بعض المتقسمين من
 الورثة ديناً على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى
 عينا من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

(الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة)

رجل من وكلا باب القاضي ادعى قبل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب
 بآليات حقوقه ودونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعي
 عليه لكن وكيل آخر من وكلا باب القاضي بمحضرة المدعي عليه أجاب وقال ان موكلني يقول ليس على
 هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي
 فقضى القاضي بنبوت وكالة والمدعي عليه ساكت لم يجب أصلاً وتوكيل الوكيل من المدعي عليه ليس

بشأن

على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على
 ألف فقالت زوجت نفسي بمائة دينار وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على
 النكاح * قال لها خويشتن بن فلان دادی فقالت دادی وقالت لا تزوج بذرفتي فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب
 قد يذ كر بالميم وبدونه * قال لاجنية تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه

* طلب منها أن تافق قالت وهبت نفسي منك وقبل لا يصح كون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح * جابر رجل وقال زوجني بثلث أو جئت بك خاطباً وجئتك تزوجني بثلث فقال زوجتك فانكحاه واقع لازم وليس للخاطب أن لا يقبل * قال للطريقه من تن يتودد أم كه لو جئنا مني فقالت ذلك فقال الرجل بذرفتم لا ينعقد إذا قالت ذلك على وجه الحكاية * رجل له بنتان من زوجة وغير من زوجة وقال عند الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (١١١) وانصرف إلى الفارغة * أجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت نفسها بألف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئاً لكن أعطاها المهر في المجلس انه يكون قبلاً ولا وأكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح لخطره لاحق وتوقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القولعة * قال لها بخصرة الشهود خوشتن بهزار نفره عن زني دادى فقالت بالسمع والطاعة صح * وفي المحيط دختر خوشتن رايسر من ارزاني داشي فقال داشتم لا لان هذا اللفظ لا ينبي عن التملك وذكر القاضي في الدعوى بخلافه * (نوع آخر) * قالت له أنا امرأتك فقال لها أنت طالق يكون اقراراً بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق النكاح وضعاً * ولو قال لها ما أتيتك بزوجة وأنت طالق لا يكون اقراراً لقيام القرينة المتقدمة على انه ما أراد بالطلاق حقيقة * زوجت بنته الصغيرة بخصرة الأب فقال لم فعلت ذلك وليس المصلحة لا يكون

بنايت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة فلتحفظ كذا في المحيط * رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى المدعيون الابراء والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالنكاح لا يسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير النكاح من جهته يسمع ولكن انما يثبت اذا أقام البينة على العزل أما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صالح مع الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا يسمع كذا في الخلاصة * وكاه بقبض دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفأثنته تظهر فيما إذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم أحضر خصماً آخر لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحضر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز لا يكره * رجل حضر بمجلس القضاء ووكيل رجل بقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معهما أحد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل رجلاً يدعى للموكل عليه حقاً يسمع خصومته ولا يكلف إقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل أنا أقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البينة على ذلك بجله قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام البينة على الوكالة والدين بجله يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاسحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البينة على الدين والوصاية بجله والوارث اذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيان * رجل أقام البينة على رجل أن فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فخذ الغريم الدين والوكالة أو بجد الوكالة خاصة فأقام الوكيل البينة على الوكيل والدين بجله هل يقضى بوكالتهما وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر الغائب ويعمله لو أقام هذا الوكيل البينة أن صاحب المال وكله وفلان الغائب بالخصومة مع فلان أو بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو أقام البينة أن فلاناً أوصى اليه وإلى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو أقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل أن يركي الشهود أقام البينة على الحق على الغريم يسمع ويقضى به انما كسبت بينة الوكالة وتثبت الوكالة سابق عليه ويصير وكيلاً في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي أو الوارث أقام بينة على الوصاية والورثة وقبل أن تركي أقام البينة على الحق ثم تركت صح وان لم تترك بينة الوكالة أو الوصاية بطلت بينة

ردا حتى لو بلغت وذهبت إلى بيت الزوج جاز النكاح * زوج ابنه البالغ بلا رضاه فقيل للابن أين تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه لا مصاهرة بالنكاح * زوجه امرأة قبله فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنافيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال ناك نيسن الا اذا علم انه قال على وجه الاستهزاء * ولو قال أنت أعلم به لا يكون اقراراً بالفساد فوبه داني ولو قال غيرها احب الي لا يكون اقراراً * زوج البالغة وليها من فلان فقالت لا أريد فلا نفاهور وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختارانه لا يكون ردا

* المناحة بين أهل السنة والاعتزال لا تصح * وقال الامام الفضل رحمه الله وكذلك من قال أنا مؤمن إن شاء الله * وقال الامام السفكردى لا ينبغي للحق أن يزوج بنته من شافعي المذهب ولكن يزوج منهم * وسمعت عن بعض أئمة خوارجهم أنه يزوج من المعتزلي ولا يزوج منهم كما يزوج من النكاح ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذه التفصيل عن كلام أبي حفص السفكردى * إذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطول النكاح كالبيع (١١٣) * (الثاني والثالث في محل النكاح وما ثبت به حرمة المصاهرة) * منسكوحة

الحق كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابية * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال وأقام على ذلك بينة والا جرائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وانتصب الكفيل خصما عنه وإذا أدى الكفيل رجوع على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعى من الكفيل شيئا أو أنكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا في المحيط * برهن أن له على الغائب ألفاوهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة مبهمه بان قال للكفيل تكفلت بكل مالا على فلان ولى عليه ألف وذ كره وده مشل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالقول على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمهم به عليهم ما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخرائه كفل له أنه ان مات فلان مجهولا لوديعتي وهي كذا فضا من اعلى وقد مات فلان مجهولا لوديعتي وأقام البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفي دعوى الكفالة لا بد وأن يقول وأنا أجرت كفالته مجلس الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط * لو أقام على الحاضر بينة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليهم ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو أقام بينة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره وأما بغير أمره فلا كذا في التتارخانية ناقلا عن العتابية * باع منه مائة عابا لك وكفل كل منهما عن الآخر بأمره فلي أحدهما وبرهن عليه يحكم بالالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخرائه كفل له وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وأقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة * برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الضحكة لا يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأة ادعت على رجل أنه كفل لها بدينار من صداقتها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهرها وقد غاب شهرها فطلعت نفسها في مجلسي فأقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة * اشترى عبد ألف درهم وقبض العبد باذن البائع وطالب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أملكته على فلان وفلان الغائب وأقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط

الاب ومنسكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منسكوحة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم في جانب الرضاع * نظر الى فرج أم امرأته أو لمسه أو قبلها حرمت عليه زوجته لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة * واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الجمرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السرخصي وبكر أنه يشترط فيه انتشار الآلة أو ان يزداد انتشاره منشر او عليه الفتوى * نظرا الى فرج بنته بلا شهوة وتحتي ان يكون له جارية مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التي غناها لا * النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة * المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها في الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا في الصحيح

واذا قال كان النظر لاعتبار شهوة فالقول قوله * والوطء الحلال والحرام سواء في اثبات الحرمة حتى لو وطئ أمرا أنه أو بنتها * (الباب حرمت عليه امرأته * والمراحم كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة ثبتت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبية التي لا تتجمع مثلها فلا * وفي بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأته لا يثبت به حرمة المصاهرة * لفد كره بخرقة وجامعها أو مس امرأة عليها درعان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الآلة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت * وإذا مس شعرها المسترسل لا ولو الى التي على الرأس يثبت

وكذا لو من ظفرها بشهوة أو من انفها أو عضها بشهوة ثبت * نظرت إلى فرجه بشهوة أو مسته ومكثت ثبت وعن الثاني لا * أرضعت صبية فكبرت فجامعها زوج المراجعة حرم عليه المراجعة سواء أنزل منه اللبن أو من غير لانها موطوءة أيها رضاعا * قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنت المشتبهة على ظن انها زوجته ان بشهوة حرم الام عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل ان يكون ميت البنت المشتبهة في بيت آخر لئلا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينتبه من النوم فتحصل الفرقة (١١٣) وتبطل الالفنة * ولو اختلفا

فأقول للزوج في انه كان لاعتن شهوة لان الشهوة عارضة * ولو أخذ نديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في انه لاعتن شهوة * قام اليها متشرا وعانقها وقبّلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم يتشر لكنه قبلها ذكر في المشتق انه يصدق * وفي النوازل لو على الفم لا وبه أفتى البعض وذكر القاضي انه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأته أخذت ذكر الختن في الخصومة وقالت كان بالشهوة يصدقها * وفي أمالي الامام الثاني عنه ان المرأة اذا قبلت ابن الزوج وزعمت انه كان بالشهوة وكذب الزوج لا يفرق وان صدقها فرق لا قراره على نفسه ورجع الزوج على الابن ان تعمد الفساد * وان وطئها الابن وفرق ولزم على الاب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لانه لا يجمع الحد مع المهر وثبوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تملك

(الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

* (الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوى) * ولثبوت النسب مراتب ثلاث (احدها) بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوى ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى بالنكاح في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية * وله أن ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا أو يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهنئة أو شراء متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال والمرجع في معرفة تطاول المدة المعروف والعادة فاذما مضى من المدة ما ينتفى فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفرض ذلك إلى رأى القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالأربعين فبعد الأربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفي الرجل ولدا امرأته بعد ما مات أو كان جيا فت قبل اللعان فهو بأنه لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قدفها أجنى بالولد فثبت بنسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط * (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوى اذا كانت بحال يحل للمولى وطؤها ما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوى ألا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى وللمولى أن ينفيه اذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال كذا في المحيط * أمه لرجل ولدت فلم ينفعه حتى مات الودف هو لازم له لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلة لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص أو أرش كذا في المبسوط * ولم يذكر في أم الولد ما اذا قبل التهنئة ولا شك أن يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هوى المولى بولد الامه فسكت يكون اقرارا بقبول التهنئة اذا زوج الرجل أم ولده من رجل ومات عن ابن زوجها أو طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لستة أشهر من ثمة انقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه مالم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرمها على نفسه أو حلف أن لا يقربها يلزمه ولدها مالم ينفعه كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتمقها مولاهما ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن تجي به لقل من ستة أشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت أم ولد المسلم محجوبة أو مرتدة لم يلزمه ولدها إلا أن يذميه أو جاءت به لقل من ستة أشهر بعد الرقة كذا في المبسوط * ولو حرمت بالحض أو بالنفاس أو بالأحرام أو بالصوم فان نسب ولدها يثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوي * (أم الولد) الجارية التي استولدها الرجل بملك الجين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر * واذا أسقطت أمه الرجل سقطا استبان خلقه

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة التزوج بزوج آخر الا بعد المتاركة وان مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبهة عليه ولا * وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزوج آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به جرمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الامام البرزوي * قيل له ما فعلت بامرأتك قال جامعتها يثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق في انه كذب في قوله ذلك * ويبقى بالحرمة مطلقا فيما اذا سئل انه قبل أم امرأته بلا قيد بالشبهة لكنه اذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكر لان الاصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعاقبة كالقبلة * قال في نكاح الحامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها أو قبلها أو لمساها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة قيد المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً * وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقل اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرذال لقول له ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والخذ والدق لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره * اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب فخين لا تثبت الحرمة * وحدد الشهوة ان يشتهي ان يواقعها ويميل قلبه اليها أما تحرك الالة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على تقديم جانيه شهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول * والمختار في حد المشتهات ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يفتي في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انما عبله خنعة فحينئذ يفتي بالحرمة * والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة لا مس بخلاف الصحيح حيث يثبت بمجرد العقد * لا بأم امرأته أو بنت امرأته لا تحرم الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكر شمس الاسلام انه يفتي بالحرمة احتياطاً أخذاً بقول بعض المشايخ * (الرابع في الرضاع) * أرضعت صبية

أو بعض خلقه تصير أم ولده وان لم يستتب شيء من خلقه لا تصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقرار بأنها أم ولده كذا في المحيط * ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت استتب الخلق ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مرض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفه فان نفاه ينفي بمجرد نفيه عنه كذا في المبسوط * أمة بين شريكين جاءت بولد فادعاهما يثبت النسب منهن ما فولدت آخر لا يلزمه ما لا بالدعوة وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن عندهما حصته شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط السرخسي * (المرتبة الثالثة) الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني * في الأصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فلان مني فولدت غلاماً أو جارية لفلان من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط * رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فأنزل فآخذت الجارية به ما في شيء فاستدخلته في فرجها فعلقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان * الامة اذا جاءت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الذخيرة * ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافاً كذا في المحيط * لو أحسن المولى أمته ووطئها بغيره يولد يستحب له أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا يفتي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية له ولم يوطئها يبتا ولم يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يفتي ولدها وبيعهها فاما في قول فاحب أن يعقل ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط * أمة ولدت فادعت أن مولاه قد أقر به وبجد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهد آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط * ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامة جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليه او تأويل هذه المسئلة أنهم اتجهوا للملكية للرجل فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة بكذبيها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة أبو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابن المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط * (الدعوة الثلاثة أنواع) * دعوة استدلال ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك أمادعوة الاستدلال فدعيا يدعى نسب ولداً مل علوقه يعلم أنه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ماجرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتقاً بوطء الجارية مستنداً الى وقت العلوق وأمومية الولد تسع لثبوت النسب في الولد وأمادعوة التحرير فدعيا يدعى نسب ولداً يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتقاً بوطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملاً ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأمادعوة شبهة الملك فدعيا يدعى ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صححتها أن يكون للاب

وأخرى ايضاً ان كان اللبن من زوجين فهما اختان لام ولود كرا فاختان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما حاصية فهما اختان لاب رضاعاً * زنى بامرأة فولدت وأرضعت هذا اللبن صبية محرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو حبلت من آخر وأرضعت ولداً للبن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الاولى بنته رضاعاً والزانية بنت موطوءة كالبنت من النسب للزنية * وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولداً لهذا الولد ان

يشك ان هذا الرجل من غير المراجعة وليس هذا بلين الفحل لا تقطاع النسبة عن الاول * ولو تزوج امرأته ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولدا لا يكون المزوج اباً بالولد وليس هذا أيضاً بلين الفحل * السعوط والوجور محرم الا الاقارب في الاذن والاحليل والخالفة وكذا الحقة في ظاهر الرواية * أدخلت حمة نديها في فم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم * ولا تثبت بشهادة الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده ووسعهما المقام معه حتى يشهد

عدلان أو رجل وامرأتان
عدول * أَرْضَعَتْ بَعْضُ أَهْلِ
الْقَرْيَةِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ
تِلْكَ الْقَرْيَةِ فَهُوَ فِي سَعَةِ مَنْ
الْمَقَامِ مَعَهَا فِي الْحُكْمِ وَالتَّزْوِجِ
أُولَى * صَغِيرٌ وَصَغِيرَةٌ بَيْنَهُمَا
شَبَهَةُ الرِّضَاعِ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ
حَقِيقَةً لِأَبْسَ بِالْكَرَّاحِ بَيْنَهُمَا
إِذَا لَمْ يَخْبِرْ بِهِ وَاحِدٌ فَإِنْ أَخْبَرَهُ
وَاحِدٌ عَدْلٌ ثَبَتَ بَيِّنَتُهُ بِقَوْلِهِ
وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا
وَإِنْ أَخْبَرَهُ بَعْضُ النِّكَاحِ
فَالْأَحْوَاطُ أَنْ يَفَارِقَهَا لِأَنَّ
الشُّكَّ وَقَعَ فِي الْأَوَّلِ فِي الْحَوَازِ
وَفِي الثَّانِي فِي الْبَطْنِ
وَالدَّفْعُ أَسْهَلُ مِنَ الرَّفْعِ * قَدْ
قَبِلَ ذَلِكَ أَنْ حَقَّقُوا كَذِبًا *
أَقْرَأْنِ هَذِهِ أُمُّهُ أَوْ أُخْتَهُ
رِضَاعًا ثُمَّ ادَّعَى الْخَطَأَ أَوْ
الْوَهْمَ أَوَّالِئِذَا وَصَدَّقَتْهُ
الْمَرْأَةُ فِيهِ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِهَا
وَإِنْ ثَبَتَ عَلَى الْأَوَّلِ فَرَقَ
بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَدْخُلْ
بِهِمَا شَيْئًا وَكَذَا لَوْ قَالَ
كَأَنَّهُ بَعْدَ النِّكَاحِ ثُمَّ ادَّعَى
الْغُلَطَ * وَلَوْ اقْرَبَتْ بِمَا كَرْنَا
وَانْكَرَ الزَّوْجُ ثُمَّ اكْذَبَتْ
الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَتَزَوَّجَهَا هَذَا
الرَّجُلُ لَوُتَزَوَّجَهَا قَبْلَ
الْكَذِبِ ثُمَّ اكْذَبَتْ نَفْسَهَا
جَازَ النِّكَاحُ وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ الطَّلَاقَ

تَأْوِيلُ مَلِكٍ فِي جَارِيَةِ بَنِيهِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَةِ وَوَلَايَةِ التَّمْلِكِ أَيْضًا مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ
الدَّعْوَةِ أَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ بِمَحَلِّ النُّقْلِ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ كَذَا فِي الْحَيْطِ * ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَتِ الدَّعْوَتَانِ فَدَّعْوَةُ
الاسْتِيلَادِ أُولَى مِنْ دَّعْوَةِ التَّحْرِيرِ وَإِنْ سَبَقَتْهَا دَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ فَهِيَ أُولَى وَدَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ أُولَى مِنْ دَّعْوَةِ شَبَهَةِ
الْمَلِكِ وَدَّعْوَةُ صَاحِبِ النِّكَاحِ أُولَى مِنَ الْكُلِّ فَاسِدًا كَانَ النِّكَاحُ أَوْ صَحِيحًا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ
* (الفصل الثاني في دعوته البائع والمشتري) * باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقل من ستة
أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته منه فتصير الجارية
أم ولده وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعى المشتري صحة
دعوته وثبتت النسب منه وصارت الجارية أم ولده وكانت دعوته المشتري دعوته تحريروا حتى كان للمشتري
ولاه على الولد كذا في المحيط * ولو ادعى ما مع دعوته البائع أُولَى وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى التَّعَاقُبِ فَالسَّابِقُ مِنْهُمَا أُولَى
أَيُّهُمَا كَانَ هَكَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مَا بَيْنَ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ
الْبَيْعِ وَقَدْ عُلِمَ ذَلِكَ فَانْ ادَّعَى الْبَائِعُ نَسْبَ الْوَلَدِ وَحْدَهُ لَا تَصَحُّ دَعْوَتُهُ لِابْتِصَادِ الْمَشْتَرِيِّ وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَشْتَرِيُّ
وَحْدَهُ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَعْوَتُهُ دَعْوَةً اسْتِيلَادَ حَتَّى كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا لِأَصْلِهِ وَلَا يَكُونُ لِلْمَشْتَرِيِّ وَلَاحِظُ
كَذَا فِي الْحَيْطِ * وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَهُ أُمُّهُ فَتَصَحُّ دَعْوَةُ الْمَشْتَرِيِّ دُونَ الْبَائِعِ وَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ
لَا تَصَحُّ دَعْوَةُ الْبَائِعِ لِابْتِصَادِ الْمَشْتَرِيِّ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمَشْتَرِيُّ يَثْبُتُ مِنْهُ النِّسْبُ وَلَا يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ وَلَا تَصِيرُ
الْجَارِيَةُ أُمًّا وَلَدَهُ وَيَبْقَى الْوَلَدُ مِلْكًا لِلْمَشْتَرِيِّ هَكَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمَشْتَرِيُّ وَحْدَهُ صَحَّتْ
دَعْوَتُهُ وَكَانَتْ دَعْوَتُهُ دَعْوَةً اسْتِيلَادَ كَذَا فِي الْحَيْطِ * وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَهُ أُمُّهُ فَتَصَحُّ دَعْوَةُ الْمَشْتَرِيِّ وَهَذَا
كُلُّهُ إِذَا عُلِمَتْ مَدَّةُ الْوَلَادَةِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ مَدَّةُ الْوَلَادَةِ تَبْعُدُ الْبَيْعُ فَإِنْ اخْتَلَفَ فِي الْمَدَّةِ لَا تَصَحُّ دَعْوَةُ الْبَائِعِ
لِابْتِصَادِ الْمَشْتَرِيِّ وَتَصَحُّ دَعْوَةُ الْمَشْتَرِيِّ فَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ سَبَقَ الْمَشْتَرِيُّ صَحَّتْ
دَعْوَتُهُ وَإِنْ سَبَقَ الْبَائِعُ لَا تَصَحُّ دَعْوَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سِوَاهُ كَانَ الْبَائِعُ ذَمِيًّا أَوْ كَاتِبًا وَالْمَشْتَرِيُّ حُرًّا أَوْ مُسْلِمًا
وَإِذَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ قَبْلَ الْوَلَادَةِ يَكُونُ مَوْقُوفًا لِيَنْفَصَلَ حَيًّا فَيَفْقَدُ وَلَوْ يَكُنْ أَصْلُ الْحَبْلِ عِنْدَ الْبَائِعِ بَانَ كَانَ
اِشْتِرَاؤُهَا حَبْلِيًّا ثُمَّ بَاعَ لَا تَصَحُّ دَعْوَتُهُ وَقَوْلُ الْبَائِعِ أَنَّ الْحَبْلَ عِنْدَهُ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَلَوْ حَبِلَتْ أُمُّهُ فِي
مَلِكٍ رَجُلٍ فَبَاعَهَا فَأُولَدَتْ فِي يَدِ الْمَشْتَرِيِّ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَبْعَادِهَا فَادَّعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ وَقَدْ اعْتَقَ الْمَشْتَرِيُّ
الْأَمَّ فَهُوَ ابْنُهُ وَيُحْكَمُ بِحُرِّيَّتِهِ وَلَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْأُمِّ حَتَّى لَا تَصِيرَ أُمًّا وَلَدَهُ وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِيُّ أَعْتَقَ الْوَلَدَ لَا تَصَحُّ
دَعْوَتُهُ لَاقِلَ حَقِّ الْوَلَدِ وَلَا فِي حَقِّ الْأُمِّ وَفِيمَا إِذَا اعْتَقَ الْأُمُّ بِرَدِّهِ عَلَيْهِ حَصَّتْ مِنَ الثَّمَنِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ بَرِّهِ كُلِّ
الثَّنِ فِي الصَّحِيحِ وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ بِرَدِّ حَصَّتْ مِنَ الثَّمَنِ لِاحْتِصَانِهَا بِاتِّفَاقٍ هَكَذَا فِي الْكَافِي * وَلَوْ دَبَّرَهَا
أَوْ اسْتَوْلَاهَا ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ حَصَّةِ الْوَلَدِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَرُدُّ حَصَّةَ الْأُمِّ بِإِلْخَافٍ فَإِنْ
دَبَّرَهَا لَا تَصَحُّ دَعْوَتُهُ هَكَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَلَوْ مَاتَتِ الْأُمُّ ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ نَسْبَ الْوَلَدِ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ وَيُرَدُّ
الْبَائِعُ جَمِيعُ الثَّمَنِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِيُّ يَبِيعُ الْأُمَّ أَوْ هَبَهَا أَوْ رَهْنَهَا أَوْ جَرَّهَا
أَوْ كَاتِبَهَا أَبْطَلَتْ جَمِيعُ ذَلِكَ وَرَدَّتْ عَلَى الْبَائِعِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ فِي يَدِ الْمَشْتَرِيِّ أَوْ قُتِلَ وَأُخِذَ
قِيمَتُهُ فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ فَدَعْوَتُهُ بَاطِلَةٌ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَشْتَرِيُّ أَخْرَجَ الْوَلَدَ عَنْ مِلْكِهِ فَاعْتَقَهُ الَّذِي صَارَ لَهُ أَوْ دَبَّرَهُ
أَوْ مَاتَ عَنْهُ وَلَوْ بَاعَ الْمَشْتَرِيُّ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ جَرَّهَا أَوْ كَاتِبَهُ نَقَضَ ذَلِكَ وَثَبَتَ النِّسْبُ كَذَا فِي الْحَاوِي * وَلَوْ

الثلاث وانكر الزوج حمل لها ان تزوج نفسها من الذي اقربت انه امطلقته ثلاثا * أرضعت ولدين مسلما وكافرا ولا يدرى المسلم من الكافر
فهما مسلمان ولا يرثان من أبوينهما والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا أرضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا الى دارنا تثبت
أحكام الرضاع فيما بينهم * أرضعت صبيا يحرم عليه من تقدم من أولادها ومن تأخر لانهم اخوته بن الرضاع * والاصل الكلى في الرضاع ان كل
امرأة انتسبت اليك أو انتسبت اليها بالرضاع أو انتسبت الى شخص واحد بدلا واسطة أو أحدكم بدلا واسطة والاخر بواسطة فهي حرام

وان اتسبما الى واحد بواسطة لا يحرم في الرضاع ولو تزوج بام ابنه التي ارضعته وكذا انتم او هي أخت ابنه بخلاف النسب لانها
ربيبته وكذا بام من ارضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانها موطوءة الاب
* (الخامس في الكفاءة) * العجمي العالم كف العربي الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم الفقير للعجمي الجاهل وكذا العالم
الذي ليس بقريش كف للجاهل القريش (١١٦) والعلوي * زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصحلا لا يشرب مسكرا فاذا هو مدمن فقالت

بعد الكبر لا ارضى بالنكاح
ان لم يكن أبوها يشرب
المسكرو لا عرف به وغلبة
أهل بيتها صالحون فالنكاح
باطل بالاتفاق واختلف
بين الامام وتاويله فيما اذا علم
الاب عدم الكفاءة ومع ذلك
زوجها منه ويشهده
التعليل وهو قولهم انه انما
ترك الكفاءة لمصلحة نفوتها
ومن علم منه المجانة أو عدم
العلم بحالها لا يتأتى فيه هذه
العلة ولذلك قالوا اذا زوج
السكران بنته ونقص عن
مهر المثل أو زوج السكران
ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح
اجماعا لان السكران لا يتأتى
منه ما ذكرناه هشام سألت
جمدا عن خطير زوج ابنته
من عبده قال ان كبيرة
ورضيت به جازوا من صغيرة
لاقات الامام الثاني اجازه
فلم يقبله مني * مجمل
النسب لا يكون كفا لعروف
النسب * زوجت نفسها من
رجل لم يعرف انه حر أو عبد
فاذا هو عبد مأذون بالنكاح
قيد به لانه لولا الاذن يصح
فسخ النكاح لعدم الزوم
والصحة ليس لها الفسخ
ولا ولايتها طلبه ولا يفسخ
بلافسخ القاضي ويكون

قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سائما للمشتري فتد
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في الميسر
* ولو فقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة
ولا ارش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا حبست الامة عند
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد
بعد ذلك أو قطعت يده عمدا أو خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار وان كانت الجنابة
على الام كان على الجاني ما في الجنابة على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنابته بجنابة الحرة وبنابة أمه
بجنابة أم الولد وان لم يكن القاضي قضى بذلك وان كانت الجنابة منه - ما قبل الدعوة فهي على البائع دون
المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من
سنة أشهر وكبر ابنها وولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد
الملاعة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المتني وبني ابنه فادعاه الملاء عن صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة
المشترا اذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد
حين ولده وانكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالتشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان
كان الولد اتى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد
رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه
الشهادة لاق - ق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان
حق الجارية في هذا الباب تسع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لابل هذه الشهادة مقبولة عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام
ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف بنجواهر زاده وقال بعضهم لابل هذه
الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود
ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة
الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل أن تلد وقال المشتري ليس
لها حبل وأراها للنساء فقلن هي حبل فاني لأجيز دعوتها في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري
في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت
البيع فقال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لابل أصل الحبل
كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البيينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال
على قوله البيينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد
البيع يوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن بعته مني منذ شهر وقال البائع
لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البيينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا بزم شئ * والذي يلي المرافعة المحارم وغير المحارم في الصحيح * وان زوجها الاولياء تعالى
ولم يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاختيار لاحد * ولو اخبر الزوج بغيره وظهر عبدا لهم الخيار وفيه دليل على انها لو زوجت نفسها بلا اشتراط
الكفاءة ولم تعلم انه كف - ام لا ثم بان انه ليس بكف - ليس لها الفسخ وللأولياء طلب الفسخ ما لم تلد ولا يطل حق الاولياء بالسكوت وان
طلال ولو زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاختيار لاحد ما اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم

الخيار * زوجت نفسها من صبي لا يملك الصداق وأبوه غني وقبل السكاح جازلان الزوج كف * زوجت نفسها من غير كف مهل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى الاولياء أفنى الفقيه أبو الليث بان لها ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفنى كثير من المشايخ بانها لا تملك المنع وخصوصاً المهر في المهر أو النفقة أو قبضه دليل الاجازة * زوجها الولي من غير كف * ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بلا ولي له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعي فراجعها ليس للولي الاعتراض * الكفاءة بين الذميين لا تعتبر (١١٧) الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل أو

كأس فيفارق لتسكين الفتنة * اذا كانت أمها حرة الاصل والدمها معتق فالدم معتق لا يكون كفالها * وعن الامام الثاني ان من أسلم على يد انسان لا يكون كفاً لمولى العتاقة وروى ابن جماعة انه كف والقروى كف للمولى * واذا كان السكاح بلا ولي فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بالتحليل وقضى بحكمته أخذاً بقول محمد رحمه الله وأولوا الشافعي رحمه الله والقاضي شافعي وأحمد بن حنبل جاز قال الامام صاحب المنظومة كان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي لان محمد قال بكرهه هذا السكاح ولكن يبعثه بالكتاب الى الشافعي فان أخذ الكتاب أو المكتوب اليه شيئاً لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ نفذ اذا كان التقليد بلا رخصة وبه لا يظهر أن الوطء في السكاح الاول كان حراماً أو في الاولاد خبيثاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآتي لافي المنقضي وقال الامام ظهير الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثاله لافي المين المضافة لان كثيراً من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثت منك منذ شهر والولدي وقال المشتري بعثت مني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان أقام البينة فالبينة للمشتري أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاستطاعت الجارية بسقطها مستبين الخلق بعد هذا القول لاقبل من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولده وترد كذا في الوقاعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتاً لاقبل من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابناً فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه أصبح دعوته واذا أصبحت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يطل حق المشتري كذا في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتاً عند البائع ثم البنت ابناً ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السرخسي * اذا حبست الامة فولدت في يدها مولاهم اعمها فروجها المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسباً به منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولدها المشتري الام كانا جميعاً مرددين عليه ويعتبر في الانقسام قيمته وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معاً الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلته أم ولده فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحده منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له جارية فباعها من رجل فولدت في يدها المشتري ولدا فادعى الولد ابنا البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوه باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن تصديقه بالبائع في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعاً صارت الجارية أم ولده ولا يثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بماله كذا في محيط السرخسي * فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم ان أباً البائع ادعى نسب الولدين جميعاً وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية أم ولده وتصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبداً للمشتري والولد

العصاة رضوان الله عليهم أجمعين معه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضراً يصح حكم الشافعي بالفراق وكذا الحنفى اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى بخالفه رأيه فعلى الروايتين وان أمر الحنفى شافعيًا بذلك ان ما دونها بالاستخلاف صح والاوان كان الزوج غائباً وبرهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه جراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الاعسار لا عدم الوصول مطلقاً * سئل شيخ الاسلام عن أبي الصغير زوجهم من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسقة وكبراه بينهم

غسوة منقطة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضي بطلان هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحنفى ان يفعل نفسه أيضا اخذ بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام * وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارقية في الحمام فقال اذن تأخذ بقول اخواتنا من أهل المدينة اذا بلغ المأفقتين لم يحمل خبثا * وسئل أيضا عن بكر بالغه (١١٨) شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بلارضيا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب عنه

انم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لاننا نجيب بذهننا لا بذهابنا انهم لا يعتقدان انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لاننا نجيب الاجمال الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز * ولوزوجت نفسها بالاذن الولي من غير كفء يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام رحمه الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يعدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طاقها زوجها اثلاثا فتزوجت غير كفء ودخل بها الزوج الثاني لا تحل الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الاسرار قول محمدنا لما قلنا وذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضى الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تغضواوهن ان ينكحن أزواجهن * (السادس في الشهود) * يصح بحضور ابنيه منها * والاصل ان من صلح فيه

الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المنة ترى وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبي البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح أنه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الامم وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولد للمدعى وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو انه قيمته اقمنة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط * اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسب مأمته ويظل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا ان ان جادت بأحدهما الاقل من ستة أشهر وبالأخر لا كثر ولو ادعاهما المشتري أو لأم البائع لم يصدق البائع وهما انما للمشتري ولو جنى على أحدهما وأخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل واحدا وأخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو أعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا وأخذ المشتري دينه وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويظل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فدفع أحدهما ما ادعى المشتري الولد الذي اشترته اذ أنه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا في المحيط * باع أحد التوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان أصل العلوق في ملكه وان لم يكن أصل العلوق في ملك البائع والمسألة بجماله يثبت نسب الولدين من البائع أيضا يعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبيط عتق المشتري في الذي عنده ولا يبيط بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبد بن توأمين ولدا في ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما يثبت نسب مأمته ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسب مأمته والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسب مأمته وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لاسمع دعواه كذا في التارخية ناقلا عن الخزائنة * اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدهيه ولا يفسخ ثمن البيوع والعقود التي جرت فيه وفي أمه ولو كان أصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوى * اشترى عبد واشترى ابوه أحادهما أو أمان فادعى أحدهما من في يده يثبت نسب مأمته وعتق الذي في يده الآخر بالقراءة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جارية على أنه بالخيار فها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد

ولما نفسه صلح صاهدا فيه كالأعمى والاخرس الذي يسمع والفاسق والمحدث في القذف والمغفل لا العبد والكافر والصبي الدعوة والمجنون والمكاتب * ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة بوقت الاداء * تزوجها بالعربي وهما ببيعة لان لا الشهود وقال في المحيط الاصح انه ينعقد * وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنهما ان يعبر الم بجرهه ذانص على انه لا يجوز في الاول أيضا وسماع كل واحد من العاقلين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصلين وعامة المشايخ شرط وسماع

الشاهدين كلامهما أيضا* وفي الفتاوى تزوج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز
وهذا دليل على ان سماعهما كلامهما مشروط* وفي المتن لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد فرد على كل عقد ولو في مجلس
جاء عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعهما* تزوجها بحضرة السكارى وهم لا يعرفون أمر النكاح غير أنهم يذكرون اذا صحوا
ينعقد* تزوجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه لوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم

الغيب وعنده منافع الغيب
الآية وما أعلم الله تعالى لخير
عباده بالوحي أو الالهام
الحق لم يبق بعد الاعلام
غيبا يخرج عن الحصر بن
المستفادين من تقديم
المسند والحصر بالا
(نوع)* * وكانه بان
يتزوجها فقال عند الشهود
تزوجت فلانة ولم يعرفها
الشهود لا يصح ما لم يذكروا
اسمها واسم أبيها وجدها وان
عرفوها صح بلا ذكر الاسماء
وكذا اذا كان الشهود
يعرفون اسمها فذكر الاسم
كاف اذا علموا انه أولادها
بالذكر* وكذا لو كانت حاضرة
منتقبة فأشار إليها كفي
ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان
الحاضر يعرف بالاشارة وفي
حبل الخفاف اذا كره
الرجل أن يسميها عند الشهود
يقول خطبت امرأة الى
نفسها على كذا من الصداق
فرضيت وجعلت أمرها
الى في التزويج فاشهدوا أنني
تزوجت هذه التي جعلت
أمرها الى على كذا صح اذا
كان كفا* وفي البقالي لم
ينسبها الزوج ولم يعرفها
الشهود وسعه بينهما وبين ربه*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط* واذا أخذ الرجل أمتين
من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء بألف درهم ويرد الأخرى فولدنا عنده وأقرأنه مأمنه إلا أنه لم يعين
التي وعنهما أولا فآقراره صحيح في ولد أحدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر
بالبیان مادام حيا فان مات قبل البیان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطئ هذه الجارية أولا فانه
يثبت نسب ولده من الميت ويرث معهم وتصير هي أم ولد للميت وتعتق عبوته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع
ويؤدون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الأخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة البائع كالموحد هذا
البیان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطئ هذه أولا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الأخرى أولا
كانت التي قال لها بعض الورثة أولا هي التي وطئها الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الأخرى وان اتفقت
الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف
كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من
الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف العقر من التركة
فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا* فهذا على وجهين* الاول أن
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي أمه
كيفما جاء تباي الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعى أحدهما جميعا ان جاء تباي الولدين
لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تباي الولد لاقل من ستة
أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط* باع أم ولده والمشتري يعلم أنها أم ولد للبائع فجاءت بولد
فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمه
وكذلك لو لم يعلم المشتري بأنها أم ولد للبائع الا أن الولد يكون حر اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في المحيط

السرخسي

* (الفصل الثالث في دعوة الرجل والجارية ابنه)* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل
الحبل عنده ابنه وكذب الابن لم تجز دعوته الا أن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه
أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولدا مدبراً ابنه أو ولداً أم ولدها المولى من جهة الابن أو ولدها كاتبة الذي
ولدت في الكتابة أو قبلها لا تصح دعواه لا بتصدق الابن كذا في محيط السرخسي* اذا اشترى الابن أمة
حاملها وباعها قبل أن تلد ثم ولدت وادعاه أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط* جارية لرجل حبلت
في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر
فادعاه أبو البائع الاول وكذب ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولده
باقية ويثبت نسب الولد ويكون حر باعتراف قيمة ولو أن المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي
أو بغير قضاء القاضي أو بخيارا بشرط أو بخيارا للرؤية أو كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فردا على
البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أبابائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط* اذا كانت لرجل أمة
وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه أبوه جازت دعوته كذا في الحاوي* واذا قال الاب وقعت على جارية
ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كالموحد كذا في المحيط* اذا ادعى ولدا جارية ابنه

قال زوجت أختي وله أختان انهما جازولون عتبة وان حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار* والاحتياط ان يكشف وجهها
أو يذكروا بأبوابها جدها ليكون متفقا عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز ويظنه* قال اشهدوا اني
تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسمعوا صوتها ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غيره هالا* واذا جاز
النكاح ووقع النزاع ببرهن الزوج ان التي اعترفت بالنكاح كانت هي* وكذا لو كانت واحدة فسمعوا صوتها ولم يروا شخصها جاز* (السابع

في النكاح بغير ولي) * المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كنفاً صحيح والا لا والولي حق الاعتراض وقال الامام يجوز بغيره بولي
بكر كانت أو ثيباً وقال محمد لا يجوز مطلقاً رواه أبو سلمان فلو طلقها ثلاثاً كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلا والظهار ولو أجاز الولي لاي نفع قد عنده لكن يكبره أن يتزوج بها قبل التزوج بزواج آخر كراهة تنزيه
حتى لو تزوج لا يفرق وعلى قوله الامام (١٣٠) * زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها الاوليا حق الاعتراض عند الامامين

وضمن قيمتها للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما
أخدمته من قيمة الجارية كذا في الذخيرة * ولو كان الاب ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعيه معافا لابن أو لى
هكذا في السراج الوهاج * وان ادعى ولد جارية ابنه والاب حر مسلم والاب عبد أو مكاتب أو كافر لم تصح
دعوه ولو كان الاب مسلماً والابن كافراً صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعاً من أهل الذمة وماتت ماختلفة
جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولداً فادعاه الجد والوالد
حقيقة واعتبارا بان كان الولد حراً مسلماً فادعوه الجد باطله فان كان الولد نصرانياً والجد والحفاد مسلمين أو
كان الاب عبد أو مكاتباً والجد والحفاد حريين صححت دعوة الجد ولو كان الاب حر تدا والجد والحفاد مسلمين
فدعوه الجد موقوفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أسلم الاب بطلت دعوته وإن مات أو قتل على رده
صححت دعوته وإن كانوا جميعاً أحراراً مسلمين ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر
من ذمات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانياً والجد والحفاد مسلمين ثم أسلم الاب
والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الولد مكاتباً فادى
بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد أو كان عبداً فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط
* لو كان الاب معتوقاً من حين العلق الى حين الدعوة فدعوه الجد مقبولة فان أفاق المعتوق ثم ادعى الجد
فدعوته باطلة كذا في الحاوي * وان لم يدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما أفاق في
الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط

(الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة) * اذا كانت الامتعتين رجلين في ملكهما وولدت
فادعاه أحدهما ثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسراً كان أو معسراً
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئاً كذا في الحاوي * فان قال المدعى لصاحبه ان هذه الجارية
قد ولدت منك ولداً وادعيت قبل أن تلد مني وصارت أم ولد لك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية
فانهم لا يصدقون على الجارية وعلى ولدها حتى لا يطل ما ثبت له من الحقوق من جهة المدعى ولا يطل
الضمان من المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هذا قوله ما أم على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقر له شيئاً وقيل لا بل هو قولهم جميعاً والاول أشبه وأقرب الى
الصواب فان اكتسب الجارية كسباً أو قتلته هي أو ولدها فذلك كله للقر ولو قال هذا المدعى للشريك
كنت أنت فتقت أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا
في نصف عقرها * جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدي وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه
في ذلك صارت الجارية أم ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالأودعياء معاوان كذبه صاحبه في
ذلك ضمن المقر للشريك نصف قيمته موسراً كان أو معسراً وضمن أيضاً نصف العقر للشريك ثم يكون نصف
الجارية أم ولد للقر ونصفهما موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها أم ولد للقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد تستخدم المقر
يوماً ووقف يوماً فان مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا ضمان عليه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا ضمان عليه

* ولو تزوجها على غير الاب
والجد من غير كف لم يذكر
والقياس على مسئلة التقصير
في المهر يقتضي ان لا يجوز
هذا النكاح بلا خلاف *
القاضي اذا زوج الصغيرة
من نفسه فهو نكاح بلا ولي
لان القاضي رعية في حق
نفسه * وكذا اذا زوج من
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم
وحكم القاضي لابنه باطل
بخلاف سائر الاولياء
حيث يجب ولابن العم ان
يزوج بنت عمه من نفسه أو
ابله * (الثامن في نكاح
الصغار) * قبض الاب
مهرها وهي بالغسة أولاً
وجهازها أو قبض مكان
المورعينا ليس لها ان لا تجوز
لان ولاية قبض المهر الى
الآباء وكذا التصرف فيه *
ولو اجتمع وليان متساويان
في الدرجة ملك كل
النكاح لعدم تجزى الولاية
بخلاف الجارية المشتركة
لان الملك يجزى فلا يملك
أحدهما التزوج * كل عقد
له يجزى حال العقد يتوقف
وما لا فلا * أعتق الصغير
على مال أو وهب وقبضه
الوهاب له أو زوج عبده ثم
كبر فجاز لا يصح لانه لا يجزى له

أو ان التصرف * ولو زوج أمته فجاز له ما لم يبلغ جاز لان له مجزاً * ولو زوج القاضي صغيرة لا ولي لها ان في منشوره صحح
والالا وان عقد وليس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدر الصحيح انه يجوز أصلاً في الجامع * أمر عبده ان يتزوج وقد كان
تزوج قبله فجاز النكاح جازاً استحسننا ولو عتق يجوز بلا اجازة * ولها أبوها ثم الجد وان علما لا يوين ثم لاب ثم نوههم على هذا الترتيب
ثم العم لا يوين ثم العم لا يوين ثم نوههم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبه فولي العنقة ثم ذوالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه

سواء هم عصبة مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد رحمه الله تعالى ليس لذوى الارحام ولاية ولا لاية الاعتراض في التزويج من غير كفالة لا تثبت لذوى الارحام وانما تثبت ذل للعصبات بخلاف والاخت تقدم على الام حال عدم العصبة قال الامام السرخسي انكاح الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العمة التي من قبل الاب يجوز اجماعاً انما الخلاف في الام والحالة ونحوها وودعود الاجماع يصح في الاخت لافي العمة وبنت الم لا ن ثبوت الولاية لذوى الارحام بخلاف وفي شرح الطحاوى (١٢١) ذكر الخلاف في السك في شرح الشافعي

للتكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للقرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في المحيط
* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوهومعافوها بينهم جميعا ثابت نسبة منهم والجارية
أم ولدهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع * وإذا كانت الانصاء مختلفة فالحكم في
حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * دعوة الولد إذا تعذر
اعتبارها دعوة الاستيلاء تعذر دعوة التعزير قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات جارية بين رجلين ولدت
لستة أشهر فصادها من ذلك ما كان لها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة أشهر فصادها من ذلك الولد الأول فقال
أحد المولدين الأصغر ابني والأكبر ابن شريكي فان صدقه شريك يثبت نسب الولد الأصغر من مدعي الأصغر
وتصير الجارية أم ولده مدعي الأصغر وضمن مدعي الأصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان أم معسرا
وضمن نصف عقرها أيضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الأكبر من مدعي الأكبر ويصير
مدعي الأكبر معقلا للأكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعي الأكبر نصف قيمة الأكبر لشريكه إن كان موسرا
وان كان معسرا سعى الأكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولده مدعي الأكبر ويضمن مدعي الأكبر نصف
العقر لمدعي الأصغر وهذا إذا صدق شريكه فاما إذا كذب فالجواب في حق مدعي الأصغر ما ذكرنا ولا يثبت
نسب الأكبر من واحد منهما ولكن يعتق الأكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد أحدهما على
صاحبه بالعتق وصاحبه منكركه هذا الذي ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الأصغر ابني والأكبر ابن شريكي
فاما اذا قال الأكبر ابن شريكي والأصغر ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الأكبر من الشريك
المصدق وصارت الجارية أم ولده وضمن لمدعي الأصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان أم معسرا
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الأصغر من مدعي الأصغر ويضمن مدعي الأصغر
قيمة الأصغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقر وإذا كذب شريكه يثبت
نسب الولد الأصغر من مدعي الأصغر وصارت الجارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الأكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت
لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والآخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولده والولد حر
ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاق من ستة أشهر والمسئلة بمجالها
صححت دعوة كل واحد ومدعي الام لا يضمن لشريكه ولا تسعي له الامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يضمن نصف قيمتها ان موسرا وتسعي فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعي
الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية ببتا لستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت
ولدت فادعى أحدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حبة أو ممتعة صححت دعوة كل واحد فصارت الجدة
أم ولدا الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعي الصغرى للكبرى نصف
عقرها وهو الأصغر ويضمن مدعي الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى
فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوة فأخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى باليمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن
مدعي الكبرى لآخر عقر الجدة بالاقرب بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

واجازت النكاح لا يصح * صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجاز ان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغير فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغير فيه ان للصغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له مجيزا في توقف والام يتوقف فيجوز النكاح الثاني * أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تسع ما يدخل وقيل ان هي ضخمة يدخل بها وان مهر زولة لا أو أكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسلب للطاقة وكذا اختان الصبي * (مسائل المجنون) * ولاية

عنده ما نصف قيمة الام ان كان موسر او مدعي الصغرى لضمان عليه والوالد الا كبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا الاقل من ستة أشهر والمسئلة بهاها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعي الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت أم ولده ان كانت حية ولا تصير أم ولد ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشتريا جارية فوالت في ملكهما ولدا الاقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما صحت دعوته وكانت الجارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان أو معسرا ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعنته أحدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فباعت بولدين فادعى كل واحد أحد الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما جعلا ما ثبت النسب منهما جعلا فاما اذا سبق أحدهما بالدعوة فيثبت نسب الولدين منه وعقها وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو لوالدي بطنين مختلفين فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منه - جاعلا ما ثبت نسب الاكبر من مدعي الاكبر وعققت وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعي الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعي الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعي الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما جاعلا ولو ادعى الاكبر أولا يثبت نسب الاكبر وعققت وصارت الجارية أم ولده ويغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر بعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى ولداً م ولداً الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه يثبت النسب وتكون كام الولدان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الاصغر أو لاعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والا كبر فريقي بينهما واذا ادعى الآخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعنته أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالخيار ان شاء اعنتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسر وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسر فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير كذا في شرح الطحاوي * رجل مات وترك اثنين وجارية فظهرهم احبل فادعى أحدهما ما أن الحبل من أبيه وادعى الآخر أن الحبل منه وكانت الدعوة منهما معا فاحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يضمن المدعي لاخيه شيئا لامن الام ولا من الولد كذا في المحيط * وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط * أمه بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة أشهر فباعت بولدا فادعاه فهو لا قدمه ما ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن البائع للصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال مشايخنا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقر بوطه أم ولدا لصاحبه كذا في محيط السرخسي * هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

الاب عليه ثابتة اذا بلغ مجنونا أو معتوها أو بلغ عاقلا ثم جن أو عتقه قال الفقيه أبو الليث عن الحسن لا تعود خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقال الميداني عند الثلاثة تعود خلافا لفرير تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتقه لا يثبت للاب ولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت لكنه للاب عندهما ولا به عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدة مع الابن والجدة أولى من الاخ عنده وعندهما سواء اجتمع الجد الفاسد والاخت عند الامام الولاية للجد * وشمول الجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنهما أن أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وفقدته في رواية بتسعة أشهر وفقدته الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى * وان يجن ويقتل ينفذ تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد لوجنونه يوما أو يومين والمعتوه من كان فليس الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون * الاب والوصى يملكان

تزويج أمه اليتم لانه كسب واراحة مؤنة عنه لا عبده ويملك تزويج أمته من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد * والوصى لا يملك انكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه * زوج الولي الولاية ثم ادعى انه كان فضولا لا يصدق واذا كان الصبي يعقل فقبل النكاح واجازه الولي يصح * ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فتجيز النكاح للخلاف في صحة هذا

النكاح * غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاسقة فلا فاضل أن يزوجه من كف * زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز النكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجها الأب بعد ثم علم أن الأقرب كان في المصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر السكف فيكون كالغيبه المنقطعة * (نوع آخر) * إذا أعطى الأب أرضاً للمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تلك القبض وإن كان ضمن المهر والمسئلة بمجالها ملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن الهمة لا تتم بلا قبض وفيما إذا ضمن بقى فلا

يطل بالموت * تبرع الأب للمهر لابن ورد الابن النكاح عاد المهر إلى الأب كما في سائر الديون * إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمان الأب مهرها على ابنه لا يصح بلاقبول المرأة وإن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والاجنبي إذا ضمن باهر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في الصحة وأدى في المرض رجوع خلافاً للإمام الثاني فإن مات الأب قبل الاداء خیرت ان شاءت أخذت من الابن وان شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا * وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب الصداق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الاداء أنه يؤدي ليرجع على الابن رجوع وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع ان أشهد والالا * وفي البيع اشترى للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقير على واحد منهم ما لصاحبه ويضمنان نصف العقير للبائع وإلى هذا مال شيخ الاسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقير على واحد منهم ما أصلا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والاول أشبهه باصول أصحابنا هكذا في المحيط * أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير ثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما في مرض موته صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاه معالجته ابن الأب استحسننا وضمنته نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقير أيضاً فيكون قصاصاً وكذا الجد أبو الأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والعلم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الجد والحفيد جارية فادعاه جميعاً والأب قائم ثبت النسب من جميعاً كذا في شرح الطحاوي * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم للابن وعليه لآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وجده جاءت بولداً ادعوا جميعاً فالجد أولى وعليه ما مهر تأم للجد إذا صدقهما بالجد أنهم موطنها فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحمل هذه الجارية للجد وإن كذبها في الوطء فليس هذا كالابن إذا ادعى أنه وطئ جارية أبيه وكذب الأب فانما لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الأمة إذا كانت بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريفه وإذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولداً فادعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئاً كذا في المحيط * وإذا كانت بين حر ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاه فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأمة بولد فادعاه فهو ابنهم ما ويرثه ما ويرثه سواء كان العلق بالجارية قبل اسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأمة بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المسلم منه ما علق قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولده وضمن للتردم مثل قيمتها وبقاصان في العقير كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاه فهو ابن المرتد وهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذي له نصف العقير وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو أولى كذا في الثامن كان كذا في الحاوي * أمة بين مسلم ومهر تدفع ادعياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسى وكفى في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي * أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقير بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي * إذا كانت الأمة بين مجوسى حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المجوسى كذا في المحيط * أمة لذى باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعاه فهو ابن الذي ويطل البيع كذا في المبسوط * إذا كانت الأمة بين رجلين فعلق ثم باع أحدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة أشهر فادعاه المشتري ثبت نسبها منه ويطل البيع ويسترد الثمن وبغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي * ولو ادعاه فهو ابنهم ما هكذا في المحيط

الرجوع وإن كان للصبي دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره * ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق بأماسها كها قبل التزوج مانع من الزوج حتى تأخذ كل المهر * غير الأب والجد إذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالكاً لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يكن للزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلوقة والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع * ادعى الدخول وعدم مكنتها من منع نفقته ما منه بعده لقبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها والخلوقة ليست كالدخل هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر والعدة * ولو ادعى الاب انهم ابكروا ولم يسلمها الى الزوج وطالب المهر ليسلمها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنته المنع لاخذ المهر وطلب من القاضي ان يحلف لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخصاف انه لا يحلف وقال الصدر يحتمل ان يحلف وقيل الاصل في هذه المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب طلب صداقها وقال في المنتقى لا يملك الطلب الا بواكالتها غير انه ان دفع اليه برئ * أقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا * طالب الختن بتسليم الصداق لا يشترط احضار المرأة بخلاف البسيع حيث يشترط احضار المسبوع الا اذا خاف الزوج انه لا يسلمها اليه بعد تسليم المهر فانه يؤمر ان يجعها مهيا للتلقي لم يسلم المهر وقال الامام الثاني يستوثق بكنيل * ولا يملك أبوا البالغة قبض غير المسمى من المهر الا في بلد جرى التعارف بذلك بان كانوا يأخذون عوض الصداق ضياعا أو متاعا لانه شراء لا قبض للمهر وان كانت صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقا والوصى لا يملك قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الاب والجد قبض مهرها صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصى فيملك كسائر الديون * قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكر الا انه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه

(الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين) * صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه أنه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد أو كذبه استحسانا لا قبا ساولو ادعاه ذو اليد ورجل آخر فذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو أن حرامسلمان في يديه غلام يدعي أنه ابنه جاء مسلم حرا وذى أو عبد وأقام بينة أنه ابنه ولا بينة له صاحب اليد قضى بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام ويكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الحلواني ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط * الخارج وذو اليد أقام البينة على البسوة وذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي * وان أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يد رجل أقام رجل البينة أنه ابنه ولد من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذى في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذى في يديه كذا في المحيط * زوجان رقيقان في أيديهما صبي يقيم البينة أنه ابنهما وأقام حردى أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضى الحر كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضى به للمدعى وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذى أقام مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة أنه ابنه ولد على فراشه وأقام ذى من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان شهودا لذى مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها ابنان والامة مع أحدهم ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما أن الامة له وأن الابن ابنه ولد من هذه الامة قضى بالامة وبالولدين جميعا الذى في يديه الامة سواء ولد في بطن واحد أو في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذى في يديه لا غير ان ولدتهم في بطن واحد فهذا الولد الأول سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الا أكبر من الاصغر قضى بالامة للذى في يديه ويقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما اذا علم الا أكبر من الاصغر والا كبرى يدي الذى الامة في يديه فانه يقضى له بالامة والولد الا كبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الا كبر في يدي الذى ليست الامة في يديه فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب ان يقضى به للخارج الذى الا كبرى يديه هكذا في المحيط * غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام ذو اليد البينة أن أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينه ذى اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا أو كبيرا صدق الذى اليد فان كان كبيرا يدعى أنه ابن الآخر فاقضى بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط في باب الولادة والشهادة عليها * قال محمد رحمه الله تعالى حره لها ابن وهما في يدي رجل وأقام رجل آخر بينة أنه تزوجها وأنهما ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذى اليد سواء ادعى الغلام أنه ابن ذى اليد أو ابن الخارج ولو كان الذى هم في يديه من أهل الذمة وشهوده مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذى هم في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهود ذى اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة * أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليها وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند الاخذ انك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب * جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجهولا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمنت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب * (نوع في خيار البلوغ) * القرقة التي تحتاج الى

القضاء خمسة الفرقة بالحب والعنة وبان اسلمت المرأة فعرض عليه الاسلام فأبى وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهما فسخ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملا ولو زوج المعتوهة أخوها ثم عقلت خبرت وفي الاب والجد والابن لا خيار وكذا اذا زوج الاب والجد الصغير أو الصغير ثم بلغا لا خيار لهما خلافا لابي بكر الاصم فان عنده ثبت الخيار وان كان المزوج أباقيا ساعلى (١٣٥) الاجارة فانها ما يمكن فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا النكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعا وانما ملكها الاب مطلقا والام أيضا نفسها لا مالها - ما لان بها يحصل التاديب وتعلم الاعمال وذلك مجازا فبالاجرة أخرى فاذا لم تكن من المصالح وضعا أمكن الازالة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوجهم - ما ثم بلغها الما الخيار في الصحيح وبه يقتل قصور الشفقة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما أو الشفقة في الآخر * وان أدركت بالحض تختار عند رؤية الدم ولو في اللبس تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصحيح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفستد وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض المستوعبة لآحياء الحق لان الفعل الممتد لدوامه حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره فلا يصح بعد الصحيح مثله ويطل الخيار بالرضا صريحا ودلالة كطلب النفقة منه لا باكل طعمه أو خدمته ولا تتمكينا نفسها منه ويطل رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت * تزوج الصغير

من أهل الذمة كذا في المحيط * ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذو البينة على وقت ودونه فأنى أقضى به المذمى كذا في المبسوط * ولو أقام ذو البينة أنها امرأتة تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنها أمته وولدت هذا الغلام في مذكره على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبذلك الامة للمذمى وكان الولد مع الامة مملوكين له الآن الولد يعتق باقرار المذمى وتصير الجارية أم وولده باقراره أيضا قال الآن بشهدشهود المذمى أنها غربة من نفسها بان زوجت نفسها على انها غربة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا في المحيط * لو أن رجلا في يده أمة لها ولد فأقام آخر البينة أنها أمة أبيه وولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنها أمة للذي هي في يده وولدت هذا الولد في مذكره وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد لليت الذي ليست في يده وجعلت الامة حرة وولدها لليت ولا أقضى للذي هي في يده بشئ من ذلك كذا في الحاوى * لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأته البينة أنها بنته قضيت بالنسب منها وان كان ذو البينة يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأته واحدة شهدت انها ولده فان كان ذو البينة يدعي أنه ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يده لا يدعي فأنى أقضى به للمرأة بشهادة امرأته واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط * صبي في يدي امرأته ادعت امرأته أخرى أنها ابنتها وأقامت على ذلك امرأته وأقامت المرأة التي في يدها امرأته أنها ابنتها يقضى لتي في يدها ولو شهدا كل واحدة منهن - ما رجلا ن قضى لذات البدن ولو شهدت لصاحبة البند امرأته واحدة وشهد للخارجة رجلا ن يقضى للخارجة كذا في المحيط * صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأته البينة أنها ابنتها وولده وأقام رجل بينة أنه ابنه وولده على فراشه ولم يسهو وأمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى رجلان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه وولده على فراشه من امرأته ههذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جاء رجلا ن وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدي البنتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لهما لا خد الوقتين بيقين مشكلا للوقت الاخر يقضى للمشكك وان كان مشكلا للوقتين نحو أن شهدا أحدا الفريقين أنه ابن تسع سنين وشهد الفريق الاخر أنه ابن عشرين سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشرين سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكره شمس الاعنة الحلواني في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط * لقيط ادعاه رجلا ن أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الاخر البينة أنها ابنته فاذا هو خفي فان كان يبول من مبال الرجل فهو لمذمى الابن وان كان يبول من مبال الجارية فهو لمذمى البنت فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معا لم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا علم بذلك فية قضى بينهما ولا يقضى باكثرهما ولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه وولده على فراشه من هذه الامة وادعى ذمى أنه ابنه وولده على فراشه من امرأته ههذه قضى للحر الذي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل يدعى بنسبه خارجا ن أحدهما

أو الصغير بغير إذن الولي ثم بلغا لم يحزن نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا أو اعتقا جاز بلا اجازتهم - ما * (التاسع في نكاح البكر) * ان فلانا وفلانا وفلانا يخطبك أو بنى فلان أو جتراني وهم يعرفون ويحسون فسكتت فتزوجها صح وان كانوا لا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستمارة ذكر الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه * استأمرها فقالت لا أرضى أو لا أر يده فتزوجت وسكتت صح النكاح وان قالت كنت قلت لا أر يده لا يصح وان بلغها خبر النكاح فقالت لا أرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تجديد النكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاها والسكوت رضائي مسائل * سكوت البكر عند النكاح * وعند قبض الاب والجد مهرها وبرا الزوج عن المهر * ولده ولد فناه أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفي لا يصح وكذا اذا ولدت جارية التي هي أم ولده وسكت صح وكذا لو سكت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٢٦) وكذا لو سكت عند التهنئة وكذا سكوت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت

مسلم والاخر ذمى وأقام كل واحد منهما بيته من المسلمين أنه ابنه قضى بالنسب من المسلم ويرجح المسلم على الذي يحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودى ونصرانى ومجوسى وأقام كل واحد منهم البيعة قضيت لليهودى والنصرانى كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل ادعاه حرم مسلم أنه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد أو مكاتب أن ابنه من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب أنه ابنه ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط

* (الفصل السادس في دعوة الزوجين والولاد في أيديهما أو في يد أحدهما) * اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فهو ابنهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوى * ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك فالقول قول الزوج أيضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج أو لا أنه ابنه من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا ثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولا أنه ابنها من غيره وهو في يديها فادعى الرجل أنها ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولهما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها و ثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعرف عن نفسه أما اذا كان يعرف عن نفسه وليس هنالك رق ظاهر فالقول قول الغلام أمه صدقه ثبت نسبه منه بتدقيقه كذا في السراج الوهاج * ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد رحمه الله تعالى اذ الرمه الزمه كذا في الوجيز لا يكررى * امرأته لا زوج ادعت صبياً أنه ابنها منه وأنكر الزوج ذلك لم تنفع دعوتها حتى تشهد امرأته على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أي حنفية رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوبة ثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنها ما وان لم تشهد امرأته على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهد حسام الدين رحمه الله تعالى * لو كان الزوج يدعى الولد وكذبته المرأة وبرهن بامرأته على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكررى * صبي في يدي رجل وامرأته ادعت المرأة أنه ابنها من الرجل وادعى الرجل أنه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأته تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بحالها فاقامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسى * اذا صدق الرجل والمرأة الحرة على ولدي يد أحدهما أنه ابنهما فهو ابنها والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنها ما ولكنهما أقرت له بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذا لو ادعت أنها زوجته وقال الرجل هي أم ولدي فهذا الاول سواء كذا في المبسوط * ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنها ما وكذا لو قالت المرأة

لا يحنث وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما أتى بعده من العقود لانيه وكذا سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذا لو سكت البائع وقت قبض المشتري المشترة رضا بقبضه قبل نقد الثمن وكذا سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وهذا اذا قبل له قيم مع مولاه فقام ساكنا يكون اقرا بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلا بيعة بخلاف ما اذا لم يسمه بالبيعة الا فسادا حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته * وكذا اذا قبض المشتري شراء فاسدا بحضرة البائع وهو ساكت * وكذا اذا اوضاع في البيع أو الشراء على التلينة ثم قال أحدهما بدلى أن أجعله يباعا صحبا فسكت الآخر * باع شيئا وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضى في فتاواه أنه يسمع في الزوجة لاني غيرها لا واختار آفته خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت

الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا لا طماع الفاسدة للرجل * وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملكا لرجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى * وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلاناداره ولا يتركه فيه فرأى فلانافيه وسكت ولم يأمره بالخروج حنث ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحنث * وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى واختار له فسكت لزم البيع وبطل خياره * ولو سكت البائع حين يكون الخيار له لا يطل خياره * وكذا لو قال له بيع

عبدى فلم يقبل ولم يرد فسكت ثم باع كان وكىلا * وكذا لو شتر انسان زقه فسال منه وراه المالك وسكت لا يضمن الشاق * وقف على رجل بعينه فسكت الموقوف عليه يصح الوقف ولورد ذكر الانصارى انه لا يطل وذ كر هلال انه يطل دل هذا على ان الوقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص عليه فى الفتاوى * تصدق على رجل فسكت تمت الصدقة بلاقبوله بخلاف الهبة * قبض الهبة أو الصدقة بحضور المالك وهو ساكت تمام * وهب منه ما عليه من الدين وسكت برئ ولورد اردت وكذا اذا اقربدين (١٢٧) فسكت المقر له ثم الاقرار وارتد بارد

وكىلا ويرده ترند الوكالة وكذا الامر بالدي يصح اذا سكت المفوض اليه ويرتد بارد * قيل له هذا الشئ معيب فسمعه وسكت ثم اشتراه ان كان الخبر عدلا لا يرد وان فاسقا يرد عند الامام وعندهما لا يرد مطلقا * الوكيل بالشراء قال لو كرهت اشترى هذه الحمارية لنفسى فسكت كان رضا * وأحد الشرى يكن لو قال هكذا فسكت الاخر لا يكون رضا * مات زوج البكر قبل الدخول به بعد الخلو أو فرق بينهما وبين زوجها بالعتة تزوج كالابكار وضحكها مطلقا لا يكون رضا فى الصحيح بل ان ضحكت كالسنة تزنة لا يكون رضا والتبسم رضا مطلقا والبكاء لوبلاصياح رضا وبه لا * أخذت بفها فلما تركت قالت لا أرضى وأخذها السعال أو العطاس فلما ذهب قالت ذلك صح الرد * وان كان المستأمر أجنبيا ذكر شمس الأئمة الخلق انه رضا والكرخى لا وعليه عامة المشايخ الا اذا كان رسول الولى * وقبولها الهدية بعد التزويج لا يكون رضا * وكذا أكل طعامه والخدمة

للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنيها ما يكون القول قول من يدعى الجواز كذا فى المحيط * فان قال الزوج من فاسد يستل ليخبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تغريباً بالطلاق فى حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا فى محيط السرخسى

* (الفصل السابع فى دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) * رجل فى يده أمة له منها ولد فأقام البينة أن هذه الأمة له يدها ذر ووجهه منه ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الأمة التى فى يده زوجهامنه وولدت له هذا الابن الاخر يقضى لكل واحد بالابن الذى فى يده وتوقف الأمة فى يدى اليد لا بطوؤها أحدهما وأيم - مامات عتقت بموته كذا فى محيط السرخسى * جارية فى يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجهامنه وولدت وادعى ذواليد أن هذه الجارية فى يد المدعى زوجهامنى والولد منى ثبت نسبهم منها وعتقت ويتوقف حكم الجارية لا بطوؤها أحدهما فاذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا فى التتارخانية ناقلا عن الخزانة * ان كانت الأمة فى يد رجل وفى يده ولدها وادعى رجل أنه تزوجهامنى فاذن مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذى فى يده مولاهما بعد ما تزوجهامنى فثبت نسبها له على ذلك وأقام المولى البينة أنه ابنه ولده على فراشه من أمته هذه فاقضى بالولد للزوج وأثبت نسبته منه واعتقه باقرار المولى وأجعل الأمة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا فى الحاموى * أمة فى يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي أمته ولد من جنتها وصدقه الآخر ولا يعرف أن أصلها كان لآخر قال ولد حر ثابت النسب من ذى اليد وأمها أم ولد له لكن يضمن قيمتها للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له ثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الأصل لا يعرف لهذا فقال له ذابعتكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتى ضمن أبو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد عتقتى هذه الجارية وقال الآخر لا بل زوجتك فلهذا الاول سواء وان كان يعرف أن الأصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين فى جميع ذلك ما خلا خصله واحدة وهى أن يقر بأنه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليه ولا يفرم أبو الولد القيمة فى هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا فى الميسرة * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل أمة فى يد رجل أنه تزوجهامنى وأنهم ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعثكم بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصبح الجارية أم ولدها وتسكون موقوفة لا تخدم واحدا منها ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضا عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه زوجهامنه وباقى المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطوؤها ويحل للمولى وطوؤها كذا فى المحيط

* (الفصل الثامن فى دعوة الولد من الزنا وما فى حكمه) * اذا زنى رجل بامرأة فاجازة * (العاشق فى نكاح العبد والامة) * لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه * الاب والجد والولى والقاضى والوصى والمكاتب والشرىك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد * والعبد المأذون والصبى المأذون والشرىك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله * والعبد والمذبر والمكاتب ومعق البعض والامة والمذبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بل ان المولى * ولو اذن وارث المكاتب المكاتب فى النكاح صح * ولا يملك المولى اجبار المكاتب

ان كانت تخدمه قبل ذلك والافهى رضا * ولو خلاها برضاها فالظاهر انه اجازة * (العاشق فى نكاح العبد والامة) * لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه * الاب والجد والولى والقاضى والوصى والمكاتب والشرىك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد * والعبد المأذون والصبى المأذون والشرىك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله * والعبد والمذبر والمكاتب ومعق البعض والامة والمذبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بل ان المولى * ولو اذن وارث المكاتب المكاتب فى النكاح صح * ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح * ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على ايجازته لانهم المحقة بالباقعة فيما بنى على المكاتبه وان عتقت قبل ان تزده النكاح فالتنكاح موقوف على ايجازه المولى لا ايجازته وهذا من اطف المسائل حيث توقف قبل الاعناق على ايجازته او بعد العتق على ايجازه المولى وتوقف قبل العتق بايجازته لا بايجازه المولى وبعد الحرية نفذ بايجازه المولى لا بايجازته لانهم صغيرة والولى هو المعتق فلزوجها بلا اذن ثم طلقوا فهو متاركة لا طلاق حتى (١٣٨) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه ثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط * ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه ثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراف فاسد او ادعى شبهة او قال أحمله الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبدا الغيرة فاذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عاياه وان ملك الام تصير أم ولده كذا في الحاوي * رجل أقر أنه زني بأمرأة حرة وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط * وان أقر الرجل بالزنا بأمرأة حرة أو أمة وأن هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدة واحدة لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى صبي في يدى امرأه فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي * اذا أقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا أقام شاهدين غير أنهم لم يزكيا أو كانوا محرودين في قذف أو أعيين فاني لا ثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زني بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة * واذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الرجل زني بك فلان وهذا الولد منه وصدقته المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

* (الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمته) * قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمته من عبده فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الحارية أم ولده واذا قال في مسألتنا هذه هذا ولدي من هذه الحارية من الزنا لا تصير الحارية أم ولده هذا اذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط * لو كان زوج أمته من عبده غيره باذن مولاه أو من حر فجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فادعاه المولى وصدقه الزوج أو كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط * وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لاشك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر أن الولد من المولى جعلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح

خلا فالثاني * زوج أمته من عبده يسقط المهر لا النفقة * أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير الزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ * زوج أمته من عبده على ان أمرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجها منك على ان أمرها بيدي أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الامر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجتي أمتك على ان أمرها بيديك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصح الامر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده * وعلى هذا لو تزوج امرأه على انها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها * ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق أو على ان أمرى بيدي أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض * ومطلقة الثلاث تقول بالنائي لينقطع طمع الحمل * ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج أو على ان أمرى بيديك بعد التزوج وقبلت يصح التفويض ويقع الطلاق * أمة تزوجت بلاذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا لان الملك البات ولا قل طارأ على الموقوف فابطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤه ويجوز مطلقا وكذلك في العبد * وكذا أم الولد تزوجت بلاذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز والا لا * أذن لعبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح * طلب من مولاه أن يتزوج بعقته فأبى وطلب منه الاذن في النكاح فأذن له فتزوج بها جاز * ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها * وقدره الامام الاوزاعي بثلت

ولا قل

الملك البات

طارأ على الموقوف فابطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤه ويجوز مطلقا وكذلك في العبد * وكذا أم الولد تزوجت بلاذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز والا لا * أذن لعبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح * طلب من مولاه أن يتزوج بعقته فأبى وطلب منه الاذن في النكاح فأذن له فتزوج بها جاز * ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها * وقدره الامام الاوزاعي بثلت

فيمتها * (الحادى عشرى الو كاله فيه) * قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون أذن وقولها ذلك اليك تو كيد * زوجها الولي بلا أمر فرددت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتنا يحظونك فقالت أنا راضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير الاول لان المفسوخ لا يجاز * الوكيل بالنكاح وان كانت قالت له زوجي عن شئت لا يملك التزوج من نفسه ولو قال للوصي ضع ثلث مالى حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزوج من وجهه وتزوج من وجهه فلا (١٣٩) يتناول الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه * كل
 لسان المريض فقال له رجل
 أكون وكيلاً عنك في تزويج
 بنتك فقال مرتباً رى وفي
 الخلاصة ذكره مرة فزوج
 الوكيل بنته لا يصح لانه
 يحتمل التوكيل في الحال وفي
 الزمان الثاني ويحتمل التوى
 والتأمل فلا يكون وكيلاً
 بالشك * وكله ليطب له
 بنت فلان فجاء اليه فقال
 هب ابنتك منى فقال الاب
 وهبت فادعى الوكيل
 النكاح لموكله ان كان
 الكلام من الوكيل على
 وجه الخطبة ومن الاب على
 وجه الاجابة لا على وجه
 العقد لانكاح بينهما أصلاً
 وان على وجه العقد ينعقد
 للوكيل للموكل وان كان
 الوكيل قال بعد ذلك قبلت
 لفلان أما لو قال هب لفلان
 فقال وهبت فقام بقل الوكيل
 قبلت لا يصح لان الوكيل
 لا يلى التوكيل واذا قال قبلت
 انعقد للموكل وان لم يقل
 لفلان لان الجواب يتضمن
 اعادة ما في السؤال فعلى هذا
 اذا قال ولياً أو وكيلها زوجت
 فلانة من فلان فقال وكيله
 أو وليه قبلت يقع للمولى
 والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قل من ستة أشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينعق
 البيع والولدان الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير
 الجارية أم ولده كذا في المحيط * اذا تزوجت أمة رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة أشهر فادعاه الزوج والمولى
 فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فقامت بولد
 لستة أشهر فادعاه أو نفيه أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى
 * أقام مولى الأمة بينة على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت
 على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات
 المولى كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة
 من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم ولاه ابني فادام المولى حياً يبيع على البيان فان مات قبل البيان
 أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الاولاد تعتق ولم يعتق
 من الاولاد (١) اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته
 وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر
 ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أباهما العياضى
 كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم
 أتيقن بعنقه فان قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق
 من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * اذا ولدت أمة ولداً من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر
 وولده ولداً من أمة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحدهما ابني يعنى الميت وابنه
 فانه يعتق الأسفل كله على اختلاف الاصميين وتسعى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها
 كذا في المبسوط * أمة في يد رجل ولدت بنتاً وولدت ابناً فقال المولى في صحته إحدى هؤلاء الثلاث ولدى
 ومات قبل أن يبين فانه يعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في
 نصف قيمتها كذا في المحيط * أمة ولدت ابناً من غير زوج ثم ولدت بنتاً في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابناً
 آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الأكبر واحد التوأمين فقال في صحته أحدهما ولدى ثم مات قبل
 البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها
 وتسعى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما
 فتعتقان جميعاً ولنظر الى الأكبر والأصغر فقال أحدهما ابني عتق من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه
 وتعتق أمهم ويعتق نصف الابنتين وتسعى في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
 يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسى *

(١) قوله ولم يعتق من الاولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذة منه اه

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادة ما في السؤال فأحكم هذا الفصل فانه يقع كثيراً * وكلت رجلان يتزوجهما بكفى
 قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفى النكاح * وكلته ان يزوجهما من قبيلة فلان فزوجهما من قبيلة أخرى لا يصح أمره ان يزوجه
 سوداً فزوجه بيضاء أو على العكس لا يصح ولو عيها فزوجه بصيرة يصح ولو أمة فزوجه حرة ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد جاز * أمره ان
 يزوجه امرأة فزوجه صغيرة جاز وعندهما لا اذا كان لا يجامع مثلها كالزنا وفيه اجماع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل * ولو امرأة

جعل طلاقها يدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولومعنه فدخل في المهر الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة * ولو عين امرأتين فزوجهما مع أخرى لزمته المعينة * ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز * وكله بنكاح فاسد فتسحق صحته الا يلزمه بخلاف البيع * (نوع آخر) * وقبض المهر لها الا لو وكيل بخلاف البيع * الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المشتق يرجع وان بلا امر

بلا أكبر لسته أشهر فصاد الزمة الولدان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السر حسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما مأمنه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة فثبت ثلاثه على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الأكبر أقر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقرب الثالث والمولى يحدد جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الأكبر عبده يساع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الآن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

* (الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) * اذا كانت الامه في يد رجل ولدت غلاما فأقر مولى الامه ان هذا الغلام من زوج حر أو عبدة وزوجها اباه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذب به بل سكت لا تصح دعوة ابنته أصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا أو ميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك لكن أجنى قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأن هذا الصبي الذي في يدها ابنتها منه والزواج يحدد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهم ما بسبب من الاسباب ثم ان أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتهم بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يده امرأته والمرأة تنكره وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهم ما ان أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن عبده المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهم ما وان ادعت المرأة أنه ابنها من هذا الرجل وأنه تزوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بينهما كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبي في يده امرأته كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم أقبل شهادتهما وكذا الصبي في يده امرأته شهد رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن حملها من زوج قدماء ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

بلا أكبر لسته أشهر فصاد الزمة الولدان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السر حسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما بما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما مأمنه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة فثبت ثلاثه على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الأكبر أقر المولى أنه ابنه وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقرب الثالث والمولى يحدد جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الأكبر عبده يساع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الآن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

ولا امرأتين لا يلزمه واحدة * ولو عين امرأتين فزوجهما مع أخرى لزمته المعينة * ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز * وكله بنكاح فاسد فتسحق صحته الا يلزمه بخلاف البيع * (نوع آخر) * وقبض المهر لها الا لو وكيل بخلاف البيع * الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المشتق يرجع وان بلا امر

ولو زوجه عوراء أو معة طوعة إحدى اليدين أو إحدى الرجلين جازا جماعا * وكله ان يزوجه له غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على ان يأخذ خطا فزوج ولم يأخذ خط المهر صح * وكله بان يزوجه فلا نكاح منه بالفقير زوجها لو كفل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل بشرأ معين * (الثاني عشر في المهر) * وفيه خمسة أجناس (الاول في الاختلاف) اتخذ زوجه ثيبا وبليست حتى تخرق ثم قال كان من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه (١٣١) قال قول لها قيل فما الفرق بينه وبين

ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول نكاحا قلنا الفرق ان في القائم اتفقا على أصل التملك واختلفا في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك يدعى سقوط المهر والمرأة تذكر ذلك قبل لم لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهالك خرج عن المملوكة والاختلاف في أصل الملك أو في جهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن ينكر البذل والضمان قبل انكار الضمان بعد مباشرة سببه باطل قلنا أين سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلقا بغير رضاه الثاني مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب ممن ليس له على المتلف مال أم مطلقا لا الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الخف سبب المقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكثرة لزوم الضمان فصار كمن اتلف مال غيره وعليه دين * بعث اليها متاعا وبعث المرأة أيضا ثم

ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل متى فولدت ولد الاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو أقرته زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * انا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوته بخلافهما وعتق الولد بتصادقهما على حرية وتكون الجارية أم ولد موقوفة أيهما مات عتقت كذا في النخبة * (الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب على الغير وما يناسب ذلك) * اذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت أو غريم الميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى * رجل ادعى على آخر أنه أخوه لايه وأمه ان ادعى بسبب الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببهما لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لا تصح وكذا الوادعى أنه ابنه والابن غائب أو ميت وكذا الوادعى أنه جده أو أبيه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسببهما لا من النفقة وغیرها فيثبت نصيب خصما عن الغائب كذا في خزائن المفتين * ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأته أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأته على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه أعتقه وهو مولد أو ادعى العربي أن هذا كان عبدا له وأنه أعتقه أو ادعى ولا الموالاة والذى ادعى قبله ينكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء مالا أو لم يدع كذا في الخلاصة * لو ادعت امرأته أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعى أنها أمه فأقام المدعى منها البينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استحسانا هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * لو أن صبياني يدعيان رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده أنه النقطه وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لايها وأمه جعلته أختاها وقضيت بينهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعى أنه عبده وباقي المسئلة بجحها قضيت بأنه أخوها وقضيت بعته * اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهذا أو ما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا * رجل مات وترك موالى ثلاثة أعتقه وترك دارا فأقام مواليه البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم أثلاثا ثم مات واحد من الموالى فأقام رجل البينة أنه أخوه لايه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ لليت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مسموم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فجاء رجل وأقام بينة بحضرة أخي الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر ووارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشر كان في الدار قال القاضي يقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الآخر ان كان

أقربا بعد الرفاف وادعى الزوج انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لان المرأة زعمت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم تبعت المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر فالقول له مع البين فان حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع عما بقي من المهر وان هالكه كما نكحها رجعا بالمثل وان قيميا فلا يرجع لانها صارت مستوفية بالمال لا قدره من المهر والذي بعثه أبوها ان هالكه كما لم يرجع شي وان قائمان به من مال نفسه يرجع لانه هبة غير ذرى الرحم المحرم وان من مال البنت

البالغة برضاها لانه هبة احد الزوجين لا خر ادعى الزوج بعد موتها أن هبة المهر كانت في صحته وأدعى الورثة أنها كانت في المرض فالقول له لانه ينكر لزوم المهر * (نوع آخر) * لها منع نفسها حتى يوفىها كل المهر ولا يمنعها من السفر وزيادة الاهل والذي عليه عرف بلادنا ان المجل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذ كر نظر الى المسمى والى المرأة أن مثلها ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجل وك يكون منه المؤجل لمنتهاه فيقضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تعجيل الكل جاز ويجعل الكل ولو أجل الكل

ذكر الامام صاحب المنظومة
القاضي الذي وقع عنه دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنه خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع ودعا بالمعينة بأن كان ايداع المشتري منه بمعينة القاضي الثاني أو بينة أقامها المودع أما إذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم إذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا وتأويل هذه اذا أعاد الابن البينة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذه من أخى الميت وأن الاخ كان ورثه من الميت أم بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط * في المشتري رجل من ادعى على رجل أنه أبوه لم يفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بينة على ذلك وأقام المدعى عليه بينة على رجل آخر أنه أبو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضا ينكر فالبينتان بينة الزمن و ثبتت نسبته من الذي أقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أنى ابنك وصدقه المدعى عليه ثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بينة أنه ابنه ثبت النسب منه والافلان أقام المدعى عليه بينة أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كرفى بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المشتري هكذا في المحيط * رجل أقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميتة ولى في ميراثها حتى وأقام الابن البينة أنه ابن رجل آخر من امرأته والآخر ينكر يحكم بينة مدعى الميراث و ثبتت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر أنه ابنه لثبت نسبته منه وبفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك وأقام الغلام بينة أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينتان بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات أحدهما عن مال والآخر زمن محتاج بخارج رجل وادعى أنه أبوهما يأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معاه حكم بنسب الغلامين من الابوين بلاترجم كذا في الوجيز لا كدرى * ولو أقامت على رجل أنه عمها تر يد النفقة وأقام العم على آخران هذا أخوها برى العم من النفقة وبفرض على الاخ ان شاعت كذا في التتارخانة ناقلا عن الغتابية * غلام احتلم أقام البينة على رجل وامرأته أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأة البينة أن الغلام ابنهما فبينتان الغلام أولى و ثبتت نسبته من اللذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا وأقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينتان الغلام أولى وتترجم على بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينتان المسلم أولى ويجوز الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانا كافرين في الاصل الا أنهم ما أسلموا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان وولد على فراشه من أمته فلانة

في فتاواه انه لا يصح وتأويله ان يذ كر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفا بلاذ كر فذ كر الثابت لا يطل وكذا لو أجل بأجل مجهول لماذا كرنا والمجهود في سرقته طالبة نصف المهر وجوابنا قد ذكرناه ولو لى أجل لا تمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجامته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يقضى الصدر الشهيد وبالأول كان يقضى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديارنا له البناء بها بعد أداء المجل وان لم يوف المؤجل وذ كر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذ كر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل الابالرجعة في الصحيح

(١) قوله لكن لا يقتل استدرك على قوله يجبر الغلام على الاسلام وعبارة المحيط بعد قوله والغلام صغير لان الصغير يصير مسلما باسلام الابوين فاذا بلغ كافر يجبر على الاسلام لكن لا يقتل ان أبى الاسلام اه

لان الاجل زال فلا يعود الا بالتأجيل ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ابقاء المجل وذلك فان زعم الزوج انها تحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن * (نوع آخر) * قال لمطلقته لا تزوج حتى تهينى مالا على من مهره ففعلت على أن يتزوجها فاني فاهمه عليه تزوج أم لا * أبرئني من المهر على ان أهب لك كذا فوهبت وأبى ان يهب المودع اعدا المهر * قال لها عند الشهود جزاك الله تعالى خيرا وهبت المهر فقالت أرى بخشيتك من رتين فقال الشهود له أشهد على

هبتك فقالت مير تين اري كواه باشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشهود يعرفون ذلك ان قالت على وجه التقرير حملت على الاجابة والاعلى الرد * أحالت انسا ناعلى الزوج ميرها ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا أرادت ان تهب ولا يسقط * ولو وهبت ميرها من أبيها ووكلته بالقبض صح * (نوع آخر) * مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهى الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعمة فبنت الاخوت لاب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها ما لا وجلا وبكارة وثيابة في تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر الجمال في الحسبة فان لم يكن مثلها في قبيلتها يعتبر في قبيلة أخرى مثلها ويشترط ان يكون الخبر بمهر المثل رجلان أو رجل وامرأتان ويشترط لفظه الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول للزوج مع يمينه في نفي الزيادة على ما تدعى المرأة من مهر المثل * تزوجها على ألف وطلاق فلانة وقع في الحال وان على ألف وعلى ان يطلق فلانة لا مال مطلق فان لم يطلق فلها اتمام مهر مثلها * (نوع آخر) * تزوجها بمهر سر او بشئ عسلاية باكثر ان تواضعا وتعاقدا في العلانية كما كثر فالعلانية الا ان يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلانية سمعة وعن الفقيه أي الليث جدد العقد يجب كلاهما ميرين وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد * تزوجها بالف ثم جدد بالفين ذكر بكر رجه الله ان على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكر عصام انه يلزم الفان

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمي زوجها عبدى فلا ناو العبد حتى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد أو قام البينة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه كذا في الحاوى * ولو أقام العبد البينة أنه ابنه من هذه الامة وهى زوجته أو قام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار المولى وتصر الجارية بمنزلة أم الولد كذا في المبسوط * واذا كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى الشكاح ومولى الامة أيضا ميت وانما يدعيه ورثة الميت ويقومون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا في المحيط * ولو أن رجلا مات وترك مالا فأقام الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدت له في ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأمه أمته زوجته من عبده فلا ناولت هذا الغلام على فراشه والعبد حتى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للدي كذا في المبسوط * وان كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه انكر الشكاح فان نسب الغلام ثبت من الميت الذى أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة لليت وتصير أم ولده ويحكم بعتقه بها بحوته كذا في المحيط *
 (الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتقة عن الوفاة) * اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا فجات بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فتفى أحدهما حين ولدت ثم ولدت الثاني فهما ابناؤه ولا حد عليه ولا لعان وان جات بهما الاكثر من سنتين فنفاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفى الاول منهما ثم أقر بالثاني فهما ابناؤه وعليه الحد وان جات بأحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لا كثر من سنتين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهذا الفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا أو لا فان جات بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناؤه وان جات بهما الاكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جات بأحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لا كثر من سنتين بيوم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهذا الفصل الاول سواء هكذا في المبسوط * واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانية ثم جات بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جات به لستة أشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا في المحيط * معتدة تزوجت بأخر ودخل بها وفرق بينهما فجات بوليد يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قبل هذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وأما على قولهما ما فثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما بأن جات بولدا كثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ دخل بها الثاني وحكم أم الولد اذا جات بولد لستين أو أكثر حكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جات بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا في محيط السر حسى * رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجات بولدا لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وان جات بولد لستة أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها نيتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى قاضيان *
 (الفصل الثالث عشر في نفى أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه) * اذا تزوج الرجل امرأته وجات بولد

ولم يذكر خلافا وفي المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهدوا ان لها على كذا مهر فاذا اختار عند الفقيه ان اقرارها جائز وعليه المذكور اذا قبلت المرأة لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد الشكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بل نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه * تزوجها على ألف فكسدت فعليه القيمة يوم كسدت في المختار وقال القاضي يوم الخصومة والكساد ان لا تزوج في كل البلدان ولوراج في بعض البلدان لا يكون كاسدا ولا يعتبر بالرخص والغلاء فعفى

الكساد أن لا يؤخذ أصلا على أنه من الدراهم وان كانت كسدة وقت العقد لا يجب الا ذلك اذا سوت عشرة وان تزوجها على تبرع فمما غير مضر وبث عشرة ومضروبة لاصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ما ينفاء المهر اذا اراد أن يخرجها الى بلاد الغربة مدة السفر بلا أنتم اجمع من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لقساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاء كل يوم يهينه من يراه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه يفتى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى اسكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتصاب واختار في الفصول قول القاضي فيبقى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة وله أن يخرجها من القرية الى المصر والعكس لانه كالنقل من محلة الى محلة * أراد أبو الباقية النحول الى بلدة أخرى معها ان لم يوف الزوج المجل لايلى الزوج المنع * أبي الزوج ان يكتب خط المهر لا يجبر * ولو عقد بمائة درهم وكتب في الصك بمائة دينار فالواجب ما ذكر في العقد ~~لكن~~ القاضي لا يصدق به ويدين فيما بينه وبين ربه الا اذا علم القاضي بما وقع عليه العقد تزوجها على ألفين ألف لها وألف لاتما فكفكها لها * تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلا لامرهما على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح للتأمل * وان أعطاها زينة على المجل على انها بكر فاذا هي ليست

لستة أشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فأدعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهم ما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدته من زنا فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان أنكرت ذلك وجب للعان فيما بينهما ما يقطع النسب عنه بالعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد وأقر بالاول منهما ونفى الآخر فهو ابناؤه ويلاعن بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم أقر بالثاني جلد الحدو كانا ابنيه واذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي بالعان فأت أحد الولدين قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاعن لقطع النكاح وكذلك لو لم يت واحد من الولدين ولكن مات الزوج أو المرأة قبل اللعان فالولدان بآباء النسب منهما وكذلك لو اتعنا عند القاضي الا أن القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان بآباء النسب منهما واذا ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما ما يفرق بينهما ولزم الولد أمه ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين وتأمين فعلم بأحدهما ونفاه ولا عن ولزم القاضي الولد أمه ووفر بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناؤه فان علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما فنفاه أعاد اللعان وألزم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما وألزم الولد أمه ان كان الولد حيا ثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا أن يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا أو أفتى حينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت المنفية ابنة فماتت عن ابن ثم أفتى كذب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قواهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط * واذا لعن الرجل بجارية وزمها الام ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالام وتزوج بالثنية يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق أمه ولده ثم تزوجها فجات بولد لستة أشهر فصاعدا فان نفاه لا عن ولزم الولد أمه وان جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها لا عن ولزم الولد أباه وتأويل هذه المسئلة اذا كان لا قبل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط * اذا كانت منكوحه الرجل أمة جاءت بولد فان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وان نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى أعتق الام ثم جاءت بولد ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها أو نفسها قبل الدعوة أو بعد الدعوة وان نفي الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ولا لعان لقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد أيضا هذا اذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه

يكره قيل يرد الرائد على قياس مختار مشايخ بخار فاما اذا أعطاها المال الكثير بجهة المجل على أن يجهزها بجاهزا عظيما كلها ولم تأت به يرجع بمزاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم أيضا وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين انه لا يرجع في كلاً الصورتين * تزوجها على ألف ان لم يكن له امرأه أو ألفين ان كانت صح الاول لا الثاني وصح عندهما ولو على ألف ان كانت قبيحة وألفين ان جيله صحا وفا لان التعليق بالكائن تحيز فآيتهما كانت وجب ذلك * وطى جارية الاب مرارا وادعى الشبهة فلكل

مهر ولو جارية الابن من اراخه واحد * ولو وطئ الزوج جارية زوجته من ارا ان ادعى الشبهة كوطء الابن جارية الاب. ولو مكاتبته مرارا
فهر واحد * وأحد الشرى يكن اذا وطئ المشتركة أفق برهان الأئمة أنه يجب لكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر
* وطئ المعتدة عن ثلاث من ارا وادعى الشبهة ان أوقع جملة وطن أنه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن
الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لكل وطء مهر * اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فنهز واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر
* وذ كركر صبي زنى بصبيبة
عليه المهر وان أقر بالزنا
لا مهر عليه وان زنى هو
ببالغه مكره عليه المهر وان
دعته الى نفسها الامهر عليه
وان دعت صبيبة صبيبا الى
نفسها فوطئها عليه المهر
* وكذا لو دعت أمة صبيبا
وامرأه بالمهر العقر قال الامام
الاسيحاى العقران ينظر
بكم تستأجر المرأة للزنان
كان الزنا حلالا * ولو زوجت
نفسها بمثل مهر أمها جاز
والزوج اذا علم قدر المهر له
الخيار كما اذا اشترى بوزن
هذا الحجر هذا وعلم الوزن
خير * اشترى لها بعد البناء
بها متاعا ودفع اليها ايضا مالا
حتى اشترت متاعا ثم قال
كان المدفوع كله من المهر
وقالت هدية فالقول له
لانه المملوك لا يفيأئ كل به
أفق الامام الحلواني واختار
الفقيه أبو الليث انه ان
كان متاعا واجبا على الزوج
كالخمار والدرع لا يكون من
المهر وان غير واجب عليه
فالقول له في المختار والمراد
بالطعام المهيأ لال كل أما
الدقيق والعسل فالقول فيه
قول الزوج وعلى قياس

كله وان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتسلا عنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان يقطع وان
اختارت نفسها قبل نفي الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولان ان ولكن يجب الحد وان اختارت
نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط * ولو
اشترى الزوج جارية بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه المهر وان جاءت به
لسته أشهر فصاعدا فنفاه ينتفى بمجرد النفي ولا يلزمه الا أن يقر به هكذا في محيط السرخسى * رجل تيمته
أمة اشتراها من مولاها فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاه
يثبت نسبته منه سواء كانت مدخولا بها أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به
لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتفى نسبته ولا لعان بينهما ويجب حد التذف وان جاءت به لسته
أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر
فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبته منه سواء كانت المرأة مدخولا
بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت
المرأة مدخولا بها ونفاه أو لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبته
من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفي
وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبته منه وان نفاه لا يثبت نسبته منه
عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبته منه ادعاه
أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفى نسبته أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر
فقط منذ اشترى الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر ومنذ
اشترى الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ اشترى الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ
بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة
لا يثبت نسبته وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج
وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبته الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت
النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وبقي المسئلة بحالها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول
أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبته
عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبته الا بتصديق
المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبته عندهم جميعا هكذا في المحيط * ولو كان المشتري الآخر قد
أعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به
لاقل من ستة أشهر تصح دعوته ويظل البيع وينتقض العتق وكذلك لو أعتق المشتري الآخر الام مع الولد
يظل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسى * وان لم يكن المشتري أعتق الولد لكن أعتق الام فان
جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ اشترى الزوج صح دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر
فصاعدا منذ اشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى
صح دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ باعها الزوج

ما اختاره الفقيه انه ان من جنس النفقة الواجبة عليه ليس له أن يجده من المهر ولو بعث اليها درهم وقال انها عديت اوسم سكر أو مياها
للعيدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذا زعم انه من المهر لا يصدق للسناقض ولان طريق
الاصابة لا يحتمل التعدد * زوج ابنه امرأه بعث اليها مائة دينار قبل الزفاف فالبعوث ان هالكالا يرجع وان قائمان من
مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع * واذا بعث الى امرأه ابنه ثيابا ثم ادعى أنه أمانة يصدق وكذا بعد

موتها خطب بنت غيره فقال ان نقدت المهر الى شهر تزوجتكها وجعل يدي اليه هذا بافضت المدة ولم يتقد ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه
على وجه المهر قائماً أو هالكا وبالقائم من الهدية يرجع لابلها لك والمستك مندياً أو قيمياً لانه هبة * الاخ أي ان يزوج الاخ لاخت الا أن
يدفع اليه كذا دفع له أن يأخذ منه قائماً أو هالكا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضاً في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه
لا يزوجه الا بالهدية والا لا فرضت (١٣٦) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من

الديون فأدى شيئاً ثم ادعى انه
من وجه كذا لانه المملوك
وكان أعرف بجهة التملك
* أنفق على معتدة الغير على
طمع أن يتزوجها فأبى
ان يتزوج به ان قال حين
الانفاق أنفق بشرط أن
تزوجني والا أراجع رجوع
عليها به تزوج أولاً وان لم
يشترط لكن أنفق على
هذا الطمع قال الامام ظهير
الدين الاصح انه يرجع عليها
زوجة نفسها منه أم لا لانه
رشوة وقال غيره الاصح انه
لا يرجع وقال في الفصول
الاصح انه يرجع شرط
الرجوع أم لا اذا لم تزوج
نفسها منه وان زوجت
لا هذا اذا دفع اليها الدراهم
لتنفق على نفسها أما اذا
أكل معها لا يرجع بشئ
أصلا وفي الجامع في الفتاوى
أعطى معتدة الغير نفقة له
الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا
خفاه انه ان فرضا يستردوان
هبة بعد الاستهلاك لا وهذه
الصورة يحتملها فيكون القول
للزوج انه قرض فان ادعت
هبة يحلف الزوج على دعواه
فان نكل لاشئ وان حلف
وقال نويت به القرض رجوع
فان زوجت نفسها

فانه لا تصح دعوة الاب تصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى
تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولاً به او هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
الاول وان جاءت به لا أكثر من سنتين منذ اشتراها فاسوا جاءت به لا قبل من سنتين أو لا أكثر من سنتين منذ
باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الاب تصديق المشتري الا أنه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه
المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لا أكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط *
رجل طلق امرأته نطيقة بانه وهى أمة ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب
ثابت من الزوج لا ينتفى بنفسه ويضرب الحد ولا الولد لوالى الام ولومات الاب جاءت بالولد ما بينه وبين
سنتين وقد اعتقت بعده يوم فالولد ثابت النسب والاولا ملو الى الام كذا في المبسوط * اذا كانت امرأة
الرجل أمة فولدت منه ولدا فاشترها الزوج وقد اعتقه او تزوجها ثم ولدت ولدا آخر لسته أشهر فصاعد ام منذ
تزوجها فنفاه لا عن القاضى بينهم ما ولزم الولد أمة فان جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر ولا أكثر
من ستة أشهر ونفذ اشترها لم يلاعن ويلزم الولد أباه ولو جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر منذ اشترها لا عن
القاضى بينهم ما ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة أن الولد ليس منه لم
يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها لم يملكها الولد ما بينهما او بين سنتين من وقت العتق فان نفى
ضرب الحد كذا في المبسوط *

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت
فادعى ولدها ثبت نسبته منه وملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط * ولو تزوج المولى هذه الامه من عبده
صح النكاح كالتزوجه أمة أخرى ويثبت النسب منه اذا اولدت وكذلك لو تزوجها بغير إذن المولى يثبت
نسب الولد منه اذا أقر به كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مدبونا فاشترى أمة ووطئها فولدت له ولدا ادعى
نسب الولد وكذبه مولاه صحت دعوته وينت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحلها له وكذبه
المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولدا من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى أن مولاه أحلها له أو زوجها
أباه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا اعتق فلهك يثبت النسب منه في دعوى النكاح
قياسا واستحسانا وفي دعوى الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى
النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه
أحلها وانما اولدت منه كذا في المبسوط * ولو ادعى ولدا أمة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدق مولاه
ثبت نسبته منه كذا في الحاوى * عبدا ادعى لقيطاً أنه ابنه من زوجته هذه الامه وصدقته الامه وقال المولى
هو عبدي فهو عبده وابنه ما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنها وهو حر
وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسى * في المنتقى في عبدا ادعى لقيطاً أنه ابنه من امرأته
هذه وهى أمة يثبت نسبته من العبد ويكون حرا ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات * واذا
ولدت أمة المكاتب ولدا فادعى المكاتب نسبته صحت دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته
أو كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب * لو ادعى
المكاتب ولدا من امرأته حره بنكاح جائز أو فاسد وصدقته المرأة كان ابنه هكذا في الحاوى * ولو ادعى

واحتسبت من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعا رجلا الى حديثه وأعطاه نفقة يتفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب
الانفاق من ماله فانفق والعادة أنه أن الثمار اذا طابت تقوم ويشتري الثمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك
الحديثه بلا شرط الرجوع أو ان الانفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وفيه الاقوال كذا هنا * تزوجها بدينار وقال
للمكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه * تزوجها بدينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري

يجب مهر المثل لاخلاف الدناير قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالتزويجها على خادم لا يقال بخبر الى نقد البلد أو غالبه لان الرائج في بلادنا الدراهم لا الدناير وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم اذا أراد اسقاط صداق امرأته يقول لها امرأجمل كرى فاذا قالت بجمل كرى سقط * الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها طلب الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الاولياء غير (١٣٧) الاب والجدود كرافاضى ظهير الدين انه يرجع عليها ان كان قائما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال

لا على الزوج * طاب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تحتل الجماع ورضى الاب بالتسليم وأبت الام فامتنع رضا الاب لاباء الام لان الولاية له وان أي الاب لا يجبر * وفي

التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام انها سلمتها اليه قصدها وتضررت بها ضمتها الى نفسها وترتيبها الى أن تحتل الجماع دفعها للضرر عن الصغيرة * زوج الوكيل أو الاب البالغة أو الصغيرة ثم أبرأ عن كل المهر أو بعضه أو ضمن فكله باطل أما الضمان فلا له لا يخد أو ما أن يكون للزوج بان قالت ان أخذت منك المهر فاني ضامن ولا خفاء في بطلانه كما لو قال للبدون ان أدبت الدين الى الدائن فأنا ضامن لك الدين واما المرأة بان قال لها أنا ضامن لمهرك الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها أو عدم من يقبل عنها في المجلس فيكون شرط العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت أو قبل

المكاتب ولد أمة رجل بشكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق فملكه يوما ثبت نسبه منه هكذا في المبسوط * اذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولدا لاقل من ستة أشهر فادعاه المكاتب صحت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبدا ما ذون لانه صحت دعوته كذا في المحيط * واذا باع المكاتب أمة فولدت لاقل من ستة أشهر فادعى الولد صحت دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط * ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بحالها لانه صحت دعوته كذا في المحيط * وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حر أو مكاتب بعد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط * فان عتق المكاتب وملا هذا الابن يوما من الدهر مع الحارية يثبت نسب الولد منه وصارت الحارية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشترى بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط * ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحاوي * وتخير المكاتبه فان شاعت مضت في الكتابة وان شاعت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقها الزوج بعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولد أمة مكاتبته لانه صحت دعوته لا بتصدق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة ويعزم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويعزم عقرها للمكاتبه أيضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته أشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لانه صحت دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي * رجل اشترى عبدا أو كاتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة أشهر فلا عقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتب مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعها وان عجزت وردت في الرق أخذ المولى ابنها بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له وجود التصديق يوم الدعوة من اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتب مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير أنه ان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار مملوكا للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العسلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمة يوم الولادة وان جاءت به لسته أشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبته لم تجز بعد فان عجزت يأخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنهما في المجلس قابل صح الضمان والخيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمان ان يقول الوكيل أو الولي انها أذنت بالابراء أو ألحط فان أنكرت الاذن وضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالحيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاع ان يقول الولي وقت العقد زوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسة مائة يصح الخط جملا على الاستثناء كانه قال زوجت بألف الاختمائة وكرواله خيلة أخرى أيضا وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد الخط عرضا من الزوج قيمته شيء حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفي النكاح شاهداً أولاً
حاجة لها إلى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها ان تأخذ قدر منهن ما من اتركة وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البيينة لهم
وعليها البين اذن وسياً في ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق البين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها متعة قدر ما جرت العادة بالتجمل
والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهداً على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل به ما لم يكن اذا

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتب بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتب جات بالولد لاقول من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جات بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع أمه ولا يثبت نسبته من المولى أيضاً فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولا يمكن أدب بدل الكتابة عتق وعتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى إلا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك خفية ثبت نسبته من المولى به ديقه ولا تلزمه القيمة هكذا في المحيط * واذا أدى المكاتب الاول وعتق ثم جات المكاتب بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى أنه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبته وان وجد التصديق فكان زانياً أما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب ثبتت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى أنه ولد بوطء كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء أدت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حر بالقيمة والام مملوكه لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات للعنابي

(الفصل الخامس عشر في المنفقات) * اذا مات الرجل وترك امرأة وأم ولد وأقر الوارث أنه اولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا لفظ الشهادة فان كان للقر منازع يشترط العد باتفاق الروايات ولا تشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط * رجل مات عن أم ولد فجاءت بولدها بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة مالم يشهد به شاهدان الا أن يكون المولى قد أقر بأن أمه احبلى منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقر به الورثة فاقراهم كاقرا الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه أمة فوطئها وولدت منه ولداً فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجنيها فقلت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته الامة في ذلك أو كذبتهم او لكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضى بكونها أم ولد للقر فهي أم ولد للقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيعتق ان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبه ما فيما أقرت لم يلتفت الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر له لم تكذب حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبداً للمقر له فان كبر الولد وانكر أن يكون عبداً للمقر له لم يلتفت الى انكاره وان كذبتهم الامة وثبتت على ذلك فالقاضى يجعلها أم ولد للقر

صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء بها غير محكم في القبض لان القبض قد يخاف عنه فخرج المحكم باعتضاد الانكار وفيه نظر نقف عليه وذكر في المعنى تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت سنون وولدت أولاداً ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضها بالبراءة والحط وبه أفتى برهان الأئمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى في هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض محتمل وكذا البراءة فلا يعارض المحكمات * امرأة لها ثلاثة خطوط للمهر لا تتمكن الامن طلب مهر واحد من زوج واحد لان السبب واحد فلا يعمد به تعدد الانهاد وقد ذكره وأن الخلاف في مسئلة والمال ما لان اذا تعدد البيت فيما اذا كان الاقرار

مجردا عن السبب والصك ولو باحداه فهو واحد باتفاقا ادعت المهر على الوارث وانكره يقول القاضى للوارث ان كان مهر ومثلها كذا أو أعلى من ذلك ان قال لا * ذكر أدنى من الاول الى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخسى تقدم العهد وتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والقاضى به عند الامام قال الشيخ الكرخى لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد متقادماً لاختلاف مهر المثل باختلاف الازمنة وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً للاحد فيكون

القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرها ثم مات الم بقض بشئ ولكن
 الفتوى في المسئلة على قولهما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا دينار يجب مهر المثل لانهم اتفقوا على النكاح واختلفا في
 المسمى واختلف المشايخ انهم ما يتحالفان أولا ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل أولا ثم يتحالفان كما تقر في اختلاف الفخريج بين الرازي
 والكرخي وقوله ان تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة يجب مهر (١٣٩) المثل ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته
 بمائة أخرى لا تصح الثانية
 لانها اقربت ان كل
 المهر مائة والزيادة تلحق
 بأصل العقد فظهر ان كل
 المهر لم يكن مائة فتناقصت
 وقيل تصح الدعوى الثانية
 لان ذكر الاول يحكم ورود
 العقد عليه والثاني يحكم
 الزيادة في الزمان الثاني قالوا
 وصحة الزيادة في المهر دليل
 لان صحة الزيادة في البيع
 ليس بطريق الانقاس لان
 النكاح لا يقبل الانقاس
 بل هو تغير من وصف
 مشروع الى امر مشروع
 من كونه عادلا رابحا خاسرا
 فاشبه زيادة شرط الخيار قبل
 الافتراق ادعت على الورثة
 مهر افانكروا النكاح
 والمهر فبرهنوا عليه ما ثبتا
 وان على النكاح لا المهر
 ثبت النكاح فان برهن
 الورثة بعده على أنها أبرأت
 الزوج عن المهر لا يقبل
 للتناقض وكذا لو برهنوا بعد
 انكار النكاح على انها
 خالعت مع المورث لان دعوى
 الخلع بعد انكار أصل
 النكاح تناقض وقيل
 الصحيح انه يسم مع كما اذا أنكر
 لزوم الالف عليه فبرهن

وعلى المقر قيمتها أم ولد للقرلة قيل هذا على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على
 المقر ولا عقرب للقرلة على المقر وان كذبتهم فلم يقض القاضي بشئ حتى ماتت بوقف أمر الولد حتى يكبر فان
 كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبدا للقرلة وأمه أم ولد للقرلة فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا
 من جهة المقر وأمه أم ولد للقرلة وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذب الغلام
 فالغلام حرا والجارية أم ولد للقرلة وكذلك ان كذبت الام المقر وصدق الغلام في جميع ما وصدقت لك كذا في
 المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأته ادعت أنه ابنها من الميت فصدق الغلام وأقامت الدين على
 ذلك فان القاضي يقضى بنسبه منها ويقضى بالزوجية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي * المرأة ان
 اذا ادعتنا نسب ولدوا قامت كل واحدة منهم برجلين أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى لا يثبت نسب من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب من واحدة منهما واذا
 أقامت كل واحدة منهما امرأته واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حاجة
 لا يقضى بنسب الولد منهما ما اختلف قال في مجموع النوازل ولو كان أحد الولدين ذكرا والاخر أنثى
 ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن ابنهما فيجعل الابن للتي لبنها أثقل هكذا في المحيط * اذا
 ولدت أمة الرجل فادعاه أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال
 وسائر القربان فان ملكه يوما وقد ادعى من جهة نكاح صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسب من
 وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي
 وهو يحمدهم قال ابنه لم يثبت نسب من الابن ولا يعتق كذا في المبسوط * اذا ولدت جارية الرجل ولدا
 وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعوته الابتصديق من الابن وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق
 الابتصديق الاب فان أقام الابن بينة على التزويج برضا الاب أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت من
 ويعتق كذا في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى أنه ابنه صح ولده عند أولاد ولو كان كبيرا ينظر ان جده
 يبطل اقراره والافه وجائر كذا في التتارخانية * رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها
 قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عبد صغير بين رجلين أعتقه أحدهما ثم ادعاه الآخر أنه ابنه
 صححت دعوته عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى لها ما ان كانت دعوة المدعي دعوة تحرير بأن لم
 يكن في ملكه وان كانت دعوة دعوة استيلا دبان كان العلق في ملكه فلم يعتق نصف الولد ولا ولد المدعي
 فأما على قولهما فاعتق العبد كله على المعتق والاخر ادعى نسب حرم صغير ليس له نسب مع عرف فتصح
 دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسب به فأما اذا ادعى المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تصح دعوة الابنة يدق الآخر وعنده ما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه
 فان أقرب ذلك ثبت نسب من المدعي وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الآخر وهذا قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما لا تصح دعوة أحدهما الابتصديق كذا في النخبة * لو كان ولدان
 نواتان فاعتق أحدهما فادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويبطل العلق كذا في التتارخانية * ابن
 سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاه

على ذلك فبرهن هو على الابراه والقضاء يقبل ولو صدقت المرأة الورثة فيهما وأنكرها والقدر فبرهن عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة
 أو بعده يقبل * زوج الاب البكر وقبض دست يمين ثم رد الاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها في الحالين لها حق الخصومة في
 قدر الدست يمين مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست يمين اليه بعد الوطء ثم رد الاب الى الزوج فحق الخصومة
 لها على الزوج في كل المهر لان الدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع * ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نقرة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالتزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد اطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نقرة ومهر مثلها مائة يجب خسون نقرة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

مهر المثل - ل جائرة والزيادة تكون من جنس المزد عليه والتسمية اذا جهلت قدر او و فغير الى مهر المثل لانه الواجب الاصلى * ادعت عشرة ذئاب بمجملته فقال الزوج ابيج بر من دأشت دادام او ادعى عن المبيع فأجاب به لا يكون جوابا لدعواه لكن القاضي بكافه أن يبرهن على الاداء فاذا برهن لا بد أن يذكر قدر المؤدى لتصح الشهادة * ادعى المهر على الختن فقال صالحت معي على كذا ولم يقم البينة عليه ثم ادعى الختن ان البنت حال الحياة أبرأته أو صالحته على مال لا تقبل بينته لانه أقر بوجوب المال على نفسه ولو قال له صالحت عن الدعوى لا يكون اقرارا ويقبل البرهان على ابرائها وصلحها لان التوفيق ممكن لانه يقول كانت أبرأتني في حياتها الألتك لما ادعت ثانيا صالحتني عن دعواي وهذا معنى قول المشايخ دعوى الصلح عن المال اقرار وعن دعوى المال لا * ادعى الزوج عليها هبة الصداق فشهد أحد شاهده بالابراء والاخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو وإن صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطأ بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نهي الى امرأه تزوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد الاول فان كان أكثر من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت الولادة أقل من سنتين فالولد من الاول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أصح وبه تأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى أبو عيسى في مسنده عن معاذ بن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الاول والثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشرين سنين مثلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاول والثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتزوجوها ثم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الاول والثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية * وأجمعوا على أن المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة * ولو سببت المرأة قتر تزوجها رجل من أهل الحرب وولدت أولاد فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت ووجدت زوجها الاول كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسي عن تزوج امرأه صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بها وقضى به للثاني فولدت منه بتا للزوج الاول ابن من امرأه أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم أبيه أن أم البنت وزوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما إذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأه رجل وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منه فشهدوا وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من يدعي النكاح منذ سنة ويحكم بآيات النسب منهم فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها يعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل أقر بأن هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات فأقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينهم كذا في محيط السرخسي * واذا كان الغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينهما لانهم ما بهذه البينة يثبتان الحق لا نفقهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط * ولو ادعت

الام لا نقاها في الشهادة اذ هبة الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تملك والابراء اسقاطا فاختلاف حكمها حتى لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المديون ولو وهب له يرجع عليه * ادعت المسمى فقالت الورثة نعم به لكن لاعلم لنا بالقدر حبسوا حتى بينوا ثقيامهم مقام الزوج * أبرأت زوجها عن المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا فاني ان برهنت على النكاح الثاني بكذا قبلت وتثبت المرأة عن المهر الاول * طالبت زوجها بالمهر فقال مرة أوفيت وقال مرة أدبت الى أبيك لا يكون تناقضا لان الاداء الى الاب أداء اليها

لان قبضه مفوض اليه * (نوع) * اعمل معي في كرمي هذه السنة أزوجه بتي أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طمعاً في التزويج أو قال اعمل حتى أصنع لك معروفاً وكذا وكذا ثم لم يفعل اختلقوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره * بعث اليها أشياء وعوضت ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فالقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضاً ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا اذا صرحت بالتعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١)

السائمة مثل بعت وتكحت واشترت فلأن المرأة استهلك ما بعث اليها الزوج ضمنّت لانه لما صدق في أنه عارية يترتب عليه حكم العارية وهو الضمان وكذا لو استهلك الزوج ما بعثت

* (مسائل الخلوة) * الخلوة

توجب كمال المهر والعدة

والنفسب والنفقة وان في

عدتها أيضاً حرمة نكاح

أختها وأربع سواها والامة

ما بقيت العدة ومراعاة

وقت الطلاق في حقها

الاحصان والحيل للزوج

الاول وفي تحريم البنت بها

اختلفوا وان خلاها وهو

محرم أو صائم عن رمضان ثم

طلقها ان يتزوج بنتها خلافاً

للامام الثاني ولا تصح خلوة

الغلام الذي لا يجامع مثله

ولا الصغيرة التي لا تجامع

مثلها * صغير يقدر على

الايلاج ولكن ليس له شهوة

زفت اليه امرأته وهي صغيرة

تجامع مثلها وخلاها لا يجب

كمال المهر كالمريض اذا لم يشته

قال الامام القدوري الصحيح

ان صوم النفل والنذر

والقضاء لا يمنع والثالث

يمنع الا اذا كان لا يشعر كصغير

جداً أو المغني عليه أدخلها في

الام النكاح أو ادعاء الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للأبنا فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته بالينة من العبد كان مثبتاً حق نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط * ولو كان العبد غائباً باطل ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط * اذا ولدت امرأة الرجل ولداً وادعت أنه ابنها من مولد الزوج فيجحد ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة أو جدها وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) *

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شئته وصفاته وذكره مدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ وكذلك بنية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العبادية * واذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني بل وان أن القاضي عسى أن لا يقضى بنية المستحق أو يجبر المستحق البيع كذا في المحيط * المشتري اذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة * اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر داراً بعبد وتقاياضاً ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصفة عليه وتعييب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فنحن أصحابنا من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض أصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختار واحد منهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد وسلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهيمة أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه فانيما استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازرقندي رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما ليس متقيماً على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق بوجوب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيسقط بيع المشتري الاول وشراؤه فانيما

بشئ وفيه عشر جوارله تصح الخلوة ولو جاريها فكذلك في الصحيح وان امرأته الاخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا أفق محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يحل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح لئلا يبالخص ولومعها مجنون مطبق أو مغني عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الاعمي في الاصح وان معها ثياباً صحت في الليل والنهار والكلب العقور يمنع وان لم يكن عقوراً قيل ان للمرأة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد أو الحمام لئلا يصح وان لم يخالها من الرستاق الى المصران

في الحارة لاوان في غيرهما صحت وفي الروضة ان في الصحرا ليس بقر بهما أحد اذ لم يأمنوا المرور ولا وان أمنا صحت ولو في مسافة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه حجاب وعلى الخلة والتفان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي لا يجبان وفي المتن ان كان السترة وقية ابرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب له لا وان له باب مغلق خلوة * وخلوة المجهوب صحيحة عنده ولو منع شرعا لاحسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمدية * اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق تنسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو أن المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن متى فأخذ ثم أراد المستحق أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وضمن رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم اشترى مستحق من يده المشتري الآخر بالبيعة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو أقام المشتري الآخر أو واحد من الباعة يئنه على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بيئته وكان لكل واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى إعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول أن يضمن التكفيل بالدرن ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البيعة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عنده هذا القاضي لا يحتاج ولو أن العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البيعة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهار جمع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على التكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقيم العبد البيعة على حرية الاصل ولكن أقام بيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل بيعة أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل بيعة على ذلك أو كانت جارية أقامت بيعة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل بيعة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها أو لم يعرف التاريخ أصلا وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البيعة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البيعة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الجارية بيعة على المشتري الآخر أنه عبدا لفلان أو جارية لفلان اعتقه أو استولدها بعد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل بيعة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها بيعة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطء خلوة * آدخلتها أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس يعود في ساحة الخمان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما لا يعلمان لا يصح * الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلاذن صحت * دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكشفت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة * دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم * اذا خلعت بها فهي طالق فخلوها وقع الطلاق لوجود الشرط ولزم نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة * الخلوة ليس لها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراحما بها ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا تراث واختار انه يقع عليها طلاق أخرى في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سمرقند قال لها بعد هاترايك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن * خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت على برجع كظهر أم تلك المرأة لا يصح رمض هر او في الظهري لا يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا فالامام الثاني ولا تمام مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا يكر ثم طلقها تزوج كالابكار ولا يرد كمال المهر لانه متعلق بتسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكم بالضرورة ولا ضرورة هنا فاعتبرت الحقيقة ولهذا لم تسقط الخلوة مطالبة حق الوطء * البكر أو النيب زوجه او ليها فخلوها برضاها هل

يكون اجازة لارواية فقهه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة * القرن والرثي يعنع صحة الخلوة قيل انه قوله ما كالجلب والصحيح انه قوله لانه يجوز من عليه التسليم فيمنع والجلب من له الحق فلا يمنع عنده * الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للتمكين ولا يمكن هناك منع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام

توجب العدة وان حسييا كالمرض المدنف أو صغرها وصغرا أحدهما لا * والخلوة بالرتقاء توجب العدة وبكال المهر - لانه يمكن من الوطء بالفتق وكذلك خلوة الجربوب والعين لانها ما يمكن بالبحر * (الثالث عشر في نكاح فاسد) * غاب عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بالاولاد وأسبغت امرأة فتزوجها حربي وأنت باولاد أودعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأخر وولدت أونى اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بأخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاء الاول أو ادعاه أو ادعاه الثاني أم نفاء لاقل من ستة أشهر أو سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له ولولده منه ولدا بالزنا لا يجوز شهادته له ولذنبهم ما مذكر وفي الشروح وروى عبد الكريم الجرجاني ان الاولاد للثاني وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى الصدر لان الثبوت من الاول قبيح وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه للاول لان الولد للفرش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بجهاها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو أقر المشتري للمشتق أو استخلف بشكل وقضى به للمشتق ثم أورد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو أقام البينة على اقرار البائع أنه للمشتق يرجع عليه ولو لم تكن له بينة فأرد أن يحلفه ما أقربه للمشتق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز للسكردري * فان قال المشتري بعدما أقر أو نكل أنا أقيم البينة على أن الجارية ملك للمشتق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد - ولو لكن ادعت انها حرة الاصل فأقر المشتري بذلك أو أبي العين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأكرما قاله المشتري فقال المشتري أنا أقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المشتق على المشتري انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان أقام المشتري بينة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعتق مطلق أو بعتق بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدا بعتق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال محمد في الزينات أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمي بعتها منك بألف درهم وسلمتها اليك ولم تقبل الثمن إلا أن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريتي فالقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على النتائج أو مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشئ وان أقام محمد البينة على المشتق انها أمته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فاقضى له بها وان أعاد المشتق بينة النتائج على محمد قضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت البينة على الاعناق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فأما اذا أرخت بان أقامت البينة على أن عبد الله ملكها منه ذنبا وعاقبتها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي جرى بين محمد و ابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البينة على عبد الله أنه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعتقت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونفقه الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصاد فاعليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصاد فاعليه بعدما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا أقيم البينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو أقام محمد بينة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته

للاول بالاتفاق * تزوج امرأه فاسقطت مستبين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو لا الوطء * مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما لو بعد أربعين يوما الا يوما لا يصدق وصح النكاح * جاءت بولادة ستة أشهر من وقت النكاح في النكاح الفاسد يثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من وقت الوطء لان النكاح ليس بداعي الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد يثبت النسب بلا دعوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخلوها

وجامت بولداً **نكر** الدخول عن الامام زياتان في رواية ثبتت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يحل به الم يلزمه الولد
 * جامعهافيه في الدبر لامهرولا حدولا عدة وكذا لا يجب بالخلو والنظر والمس عن شهوة شئ والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو
 تزوجها فاسداً ومسا أمهافيه شهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه نظر
 أو مس وله ان يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لها التزوج بآخر قبل التفريق * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخاتمت
 سبيلك أو تركتك ومجرد
 انكار النكاح لا يكون
 متاركة أمالوا نكرو قال أيضاً
 اذهبي وتزوجي كان متاركة
 والطلاق فيه متاركة لكن
 لا ينتقض به عدد الطلاق
 وبعد مجيء أحدهما الى
 الآخر بعد الدخول لا تحصل
 المتاركة لانها لا تفصل الا
 بالقول وقال صاحب المحيط
 وقبل الدخول أيضاً لا يتحقق
 الا بالقول والصحيح ان علمها
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط
 في الطلاق ولكل فسخه
 بغير محضر صاحبه وبعده لا
 الا بمحض صاحبه كالبيع
 وقيل لكل فسخه قبل الدخول
 وبعده مطلقاً * جعل أمرها
 بيدها في النكاح الفاسد ان
 ضربها بالجرم فطلقت نفسها
 بحكم التدويض ان قيل
 يكون متاركة كالطلاق وهو
 الظاهر فله وجه وان قيل لا
 فله وجه أيضاً لان المتاركة
 فسخ وتعليق الفسخ بالشرط
 لا يصح * ولو قال لها طلقي
 نفسك فطلقت نفسها يكون
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي
 الاول تعليق الفسخ بالضرب
 * زوجها فاسداً وولدت منه
 ان قبل التفريق لا تنقض به
 العدة وان بعده تنقض به * نكاح المحارم فاسداً م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة
 العقد * الدخول في نكاح بالاشهود ولو جب العدة لانه مختلف في صحته فان ما لكارجه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه
 فالدخول فيه ولو جب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد * فترق القاضي بينه ما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغام بلوغ وتجب العدة ولا تنفع في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على أن محمد وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه
 أو على أن محمد تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه في الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة * رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم
 يقبضها حتى أقام رجل البيعة أمته والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع
 أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هـ هذا المستحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البيعة قبلت بينته
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع يسلم المبيع الى والا فانهقض البيع بيننا فاقضى
 ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينة أنه كان
 اشترى الامه من المستحق ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهراً وباطناً فان أراد أحدهما أن يحجز البيع
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ورجع
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالامه
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس
 له ذلك ولا يعود البيع وهـ هذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة أما اذا أقام
 البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بينة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن
 يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على انها نتجت عنده
 فهذا وما لو أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت
 والثمار عليها واستحقها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد
 والثمره مقصوداختلف فيه قيل القضاء بالاصل قضاء بالفرع وقال الصمد لا بد من القضاء بالفرع أيضاً
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة
 ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشئ على المشتري وان قتل أخه ذم منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان
 مات وتر له مالا كثيراً فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئاً وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها
 وأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز لا كركري * رجل اشترى من
 آخر كرماً واشترى الارض والتخيل جميعاً وقبضها ما ثم استحققت العرصة وحدها كان للمشتري أن يرد
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فرساً مع السرج واستحقق الرجوع بكل
 الثمن وان استحق بالسرج رجوع بالخصه وكذا الوضاع السرج فاعلم أو أراد المشتري رد السرج وان يرجع
 بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز لا كركري * رجل اشترى أرضاً فغرس فيها شجرة فثبت
 الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت
 تدفع اليه قيمة الشجرة مقلوعاً ويكون الشجر لك وان شئت فمره حتى يقطع الشجر ويضن لك نقصان أرضك
 فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القاع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به * نكاح المحارم فاسداً م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة
 العقد * الدخول في نكاح بالاشهود ولو جب العدة لانه مختلف في صحته فان ما لكارجه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه
 فالدخول فيه ولو جب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد * فترق القاضي بينه ما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغام بلوغ وتجب العدة ولا تنفع في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز * فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحيحاً في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كلاً وعليها عدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر الثاني واتمام العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والحاصل ان الدخول في الاول دخول في الثاني اذا حصل في العدة سواء كان الاول صحيحاً أو لا بشرط ان يكون الثاني صحيحاً واجمعوا ان الثاني لو فاسداً وفرق قبل الدخول في الثاني لا يجب المهر الثاني التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصالح الفاسد والقرض وهو قرض الحيوان والهبة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض والمضاربة والمال امانة في يد المضارب والكاتبه والواجب فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة والمزارعة والخارج فيها لصاحب البذر

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوحاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائتة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان * أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى احتمال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يد المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وإذا دفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظفر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً في غن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وأدعاها أو أقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لأنك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتدليه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمره بقضاء الثمن وبأى المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوحاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائتة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر ببلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان * أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى احتمال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يد المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وإذا دفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظفر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً في غن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وأدعاها أو أقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لأنك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتدليه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمره بقضاء الثمن وبأى المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة فيقضى بيعة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بيعة الزوج وان اقامت الحاضرة بيعة على اقرار الزوج بنكاح أختها الغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو ووطئها أو لمسه أو تقبيلها بشهوة أو النظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار الزوج بذلك فرق بينه وبين الحاضرة ولا يثبت نكاح الغائبة وان لم يذكّر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها وفي المسئلة دليل على ان الشهادة على القبلة والمس جائرة وهو اختيار الاسلام واختار الفضلي انه لا يجوز * ادعى على امرأته نكاحاً

فأنكرت وحلفت لا يحل الزوج اختار أو اربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وإن هي زوجتي فطالق قالوا وإنما حلفناه بالطلاق لجواز أن يكون كاذباً في الحلف في النكاح فلم يحلف بالطلاق ووجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعول ولا تتمكن من التزوج بآخر وإن عزمت المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع إذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحليف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث يملك البيع وإن

لم يملكه البائع قبل التحليف لأن البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا * بكرزوجهما ولها ما قالت بعد سنة إنني قلت لأرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح إنني رددت وقال سكنت القول له وإن برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فيئنها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الولي على إجازة الزوج يقبل وإن لم يكن له ولاية التزوج لأنه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح أنه لا يقبل وإن ذكر الإمام الفضلي القبول لأن الدلالة الموهولة لا تبطل وكذا لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لأن السكوت من الشفتين وهو أمر وجودي وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن بنت تسع القول لها وإن أقام ما بينة فيبينة المرأة على أنها بالغة أولى وكذا لو باع

ما وصفتنا ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد أو لم يرجع فإن حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضراً لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما من الأسباب فإن كان الانفساخ بسبب هو ففسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرد بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري أمر غيره أن ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وإن انفسخ البيع بينهما بسبب هو ففسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الأقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كفالة ولكن نقدر رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على تحسين ديناراً كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدرهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فأما إذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم تحسين ديناراً وقبضها منه البائع فإن للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالح البائع على تحسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخياران شاة وتحسين ديناراً وإن شاة ألف درهم وفي البيع يرد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح أن اختار البائع رد الدرهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وإن اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمر رجل أن يقضى عنه الثمن من غير كفالة قبض المأمور من البائع تحسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على تحسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم أن الكفيل صالح مع البائع على تحسين ديناراً بالثمن أو باع منه تحسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويختار البائع في الصلح بين إعطاء الدرهم وبين إعطاء الدنانير وفي البيع لا يختار ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعاً وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فإن كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للمتبرع يكون باطلاً وإن كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وإن أطلق الصلح اطلاقاً لم يصحح بالبراءة ولا بالتاميل يجوز

فإنكسر الزوج وحلفت لا يحل الزوج اختار أو اربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وإن هي زوجتي فطالق قالوا وإنما حلفناه بالطلاق لجواز أن يكون كاذباً في الحلف في النكاح فلم يحلف بالطلاق ووجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعول ولا تتمكن من التزوج بآخر وإن عزمت المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع إذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحليف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث يملك البيع وإن لم يملكه البائع قبل التحليف لأن البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا * بكرزوجهما ولها ما قالت بعد سنة إنني قلت لأرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح إنني رددت وقال سكنت القول له وإن برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فيئنها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الولي على إجازة الزوج يقبل وإن لم يكن له ولاية التزوج لأنه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح أنه لا يقبل وإن ذكر الإمام الفضلي القبول لأن الدلالة الموهولة لا تبطل وكذا لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لأن السكوت من الشفتين وهو أمر وجودي وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن بنت تسع القول لها وإن أقام ما بينة فيبينة المرأة على أنها بالغة أولى وكذا لو باع

فإن قال أن البالغ ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغره فالقول قول الولد وقبل القول قول الأب والمشتري فإن البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح * تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطاً مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول الزوج ويفرق ولا مهر لها وإن بدأت المرأة وقالت كنت اسقطت واقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة ففرق بإقراره ولها كل المهران بعد الدخول والنصف إن قبله وفي الجماع إذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في

العدة أو حال رقي أو أنا أختك رضا عواند الزوج فالقول قوله و يقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها الاختلاف في وجود العقل وإن أقام فبينتها أولى لانها أقدم * قضى بالنكاح بشه و دوزر يسع لها المقام معه وان تدعه بجامعها وحل لها ميراثه وان كانت صادقة وقال محمد اذا رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والا لا وعامة المشايخ على انه يشترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت التزوج في عدتها من غير و انكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها ان علمت كذب الزوج لا يسعها المقام ولا أن تدعه

بجامعها * وعن شيخ الاسلام ادعى نكاحها فقالت كنت زوجتك طاعتني وانقضت عدتي وتزوجت به هذا الرجل وصدها الثاني ولا برهان للاول فاختلفت بشئ من الاول تحلل لثاني ولا تجديد العقد ولا تجب العدة لعدم صحة الخلع لعدم ثبوت النكاح والا فدام على الخلع وان دل على اقرارها بالنكاح للاول لكن بعد الاقرار الصريح للثاني فلا يطل الصريح السابق بالاقرار اللاحق لانه لا يكون أقوى من الصريح * تزوجت نفسها عند الشهود وماتوا فانكرت النكاح وتزوجت بآخر فليس للاول المخاصمة معها لان التحليف للنكول والنكول اقرار ولا أثر لاقرارها بعد التزوج بآخر ولكن تخاضع الثاني فان نكلت يحاكمها فان نكلت قضى بالنكاح للاول وأبهم ما حلف انقطع الدعوى وهذا على رأى الامامين وبه أفتى الفقيه أبو الليث والصدر * ادعى ان وليها زوجهامنه فانكرت فجاء بشاهدين

فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم * كذا في المحيط * ولو كفل بجيد ونقد نهر جرة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهر جرة وان كفل نهر جرة ونقد جراد رجع بالنهر جرة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهر جرة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهر جرة ولو كان الكفيل أدى أجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ورجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجداد ولو كان المشتري أمرا رجلا أن يقدر عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر الا بمثل ما أمر به وان نقده أردأ مما أمر به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري فان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود رجع بما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أذن ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود يرجع بما أمر به كذا في المحيط * من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقا بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه ويقضى به القاضي وفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل وان شاء أخذ من البائع فان أخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية * ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئا وأخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجهين للكردرى في دعوى الصلح * لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحق بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية * وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع مثله ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجهين للكردرى في دعوى الصلح * لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فان استحق الكراوى وجده عيبا فرده يرجع الى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية والله أعلم

باب السادس عشر في دعوى الغرور *

اذا اشترى الرجل أمة شراء فاسدا أو جازرا أو ملكها مائة أو صدقة أو وصية فولدت له أولادا ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية وأولادها الا اذا ثبت غرور المستولى ولولا ذلك من البينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك فاذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولى فيقضى للقاضي للمستحق بالجارية و بقيمة الولد و بعقرها أيضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر باثما كان أو واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد في فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرهما لا يرجع كذا في المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهدا أحدهما انما زوجت نفسها منه والاخر على ان وليها زوجهامنه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انها زوجت نفسها منه وهذا لا يكون تناقضا لان التزوج محايث كره فيمكنه التوفيق بان يكون الولي زوجهامنه زوجت نفسها منه * وزوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان اباهما كان زوجهامنه باعها أو انكرت الورثة اذنها فالقول قولها وان قالت زوجني أبي بلا أمرى ثم لم بلغني الخبر رخصت وانكر الورثة الاجازة فالقول قولهم والفرق انهم ما اتفقوا في الثابتة على ان العقد لم يتم وادعت

التام وانكروا وفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التام والاصل في التصرفات التام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها
 * وذكروا الصمد والشهم يدزوج ابنه البالغ امرأته مات الابن فقال الابن كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها
 والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانها ما اتفقا على عدم اللزوم وادعت اللزوم وانكروا الاب
 وفيه كلام ومعناه اذا برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد والمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات اللزوم كما ذكره اللزوم

انما يكون أن لو كانت باذن
 من يقع له العقد فالظاهر ان
 الاب لا يباشر بلاذن ابنه
 البالغ الا يرى انه لو باع ثم
 ادعى انه كان فصوليا لايصح
 لانه خلاف الاصل الا اذا
 صرحا على عدم الامر
 الاصل على كافي الثانية من
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد
 التصريح * قال الامام انشأني
 امرأته زعت عند القاضي
 ان أخاها زوجهامنه وبني
 بها وهي صغيرة ~~ك~~كارهة
 والآن قد بلغت وأرادت
 الفراق منه وقال الزوج
 حينئذ بنت بها ودخلت بها
 كانت كبيرة فالقول له متمسكة
 بالاصل وهو لزوم التصرف
 * وعنه أيضا زوجهما أخوها
 وهو وليها فقال الزوج علمت
 وما رضيت وقالت رضيت
 لا تكون هذه المقالة فرقة
 وهي امرأته والقول لها ولو
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح
 وقالت علمت وأجزت فالقول
 لها ولومات الزوج قبل
 هذه المقالة فتالت الورثة
 وهم كبار علمت وما رضيت
 وقالت رضيت فالقول لها
 وان قالت ورثة الزوج لم
 تعلمي فلا حتى تقيم البينة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن الممسكة - تولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة * والغرور أن يشتري
 رجل أمة أو يتملكها بسبب من أسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة أنها
 ملك الغر فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي * أمة أتت ربها فأخبرته أنها حرة فترجها على
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولاهما البينة أنها أمة وقضى به اليه فانه يقضى بالولد أيضا للمولى الجارية إلا أن يقيم
 الزوج بينة أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان
 الولد حر الأسبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا في ماله حال وقت القضاء به كذا في المبسوط * ومن قتل من الاولاد
 خطأ فقتل للاب بدية وقيمة ما فاته يقضى عليه بقيته يوم القتل وإذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط * وان
 كان للولد ولد يحرز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك
 في ماله لولا أقضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي * ولو قتل الاب يغرم قيمته كذا في الهداية
 * وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق أسوة لغرمائه ولا يكون ولاد الولد للمولى الجارية وان عتق رقيقا
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق ليتمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر
 في حق ماسواه من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد بقيمة الولد وان كان المستحق ذارحم
 محرم من الولد ولا يجعل حرام من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط * وان لم تكن
 للاب بينة أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه وحلفته على علمه على ذلك كذا في المبسوط
 * اذا أخبر رجل غيره عن امرأته أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل
 وجعل القاضي الولد حر بالقيمة ان زوجها الخبير على أنها حرة فاستولد رجع بقيمة الولد على الخبير وان لم
 يكن الخبير تزوجهامنه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فاستولد رجع عليها بقيمة الولد بعد العتق
 هكذا في الذخيرة * اذا غرت الامة من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشتراها منه فاستولدها ثم
 استحقها رجع أبو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط * اذا اشترى جارية وقبضها
 وباعها لمن غيره فولدت من الثاني ثم استحقها الجارية فان المشتري الثاني رجع بالثمن على بائعه وقيمة
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى كذا في فتاوى
 قاضيان * اذا اشترى الرجل جارية ثم أن أحدهما وهب نصيبه من شريكه فولدت له أولادا واستحقها
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد رجع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب
 بشيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة * ولو كانت
 أمة بين رجلين فخامت بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشریکه ثم استحقها رجل
 قضى به بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم رجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما
 أعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه شيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه
 بنصف الثمن كذا في المبسوط * رجلا اشترى أمة من وصي ثم فاستولدها أحدهما ثم استحقها الجارية
 كان الولد حر بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على
 شريكه وان صار مستترا بنصف الباقي من شريكه ثم رجع الوصي بذلك في مال البنييم وكذلك الجواب فيما

يسكوتها بعد العلم في حياته ان بكر او رضاها ان نياما ولو قالت كنت امرأت أخى بذلك صدقت وان ماتت
 اذا
 وطلب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم تكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها أو امرها بذلك
 فعلى الزوج البينة * ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهم من المهر وأو الاختلاع
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات تزوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع * ادعى الشراعه

فانه كره فبرهن عليه به وفضى بالشراء فوجد به عيبا واراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن بيننا بيع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقتضى وجود البيع وكذا الخلع طلاقا وعندنا والطلاق يقتضى سابقة النكاح فعند دعوى الخلع متناقضا * برهنت على انها منكوحته في الحال وبرهن على خلعهامنه فبينته الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهد ان عليه له أن في الحال وشهدا على ان صاحب الالف أبرأه يقتضى بينة الابراء لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرضوا للحال بناء على الاستصحاب فانه مطلق لهم الشهادة لان

الاصل في الثابت الدوام الى قيام المزيل فبينته الخلع والدين ابطال ذلك الدوام * اراد تزوج امرأه فشهدا عنده او عند الحاكم انها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما لعدم الخصم * وكذا اذا شهدت جماعة انها امرأة الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما * وذكر صاحب المنظومة ادعى عليها انها منكوحته وبرهن وقالت انها امرأة فلان الغائب يقتضى بينة الحاضر الا ان يكون مشهورا انها امرأة فلان الغائب لا يجوز ان يكون لها زوجان ظاهران * (نوع آخر) * جهزها وسلم الى الزوج فمات البنت فادعى الاب انها عارية والزوج انها تزوجها فالتول للزوج مع البين على العلم وعلى الاب البينة والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم اليها انما سلمت اليها هذه الاشياء عارية او يكتب نسخة ويشهد على اقرارها ان ما في هذه النسخة ملك والدى عارية

اذا كان البائع أبالا غير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكذا لو استبعضا كان له الرجوع بماله من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجميع ما تزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فأتباع رجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصة من الربح كذا في المحيط * ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطي اشترى بتم من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون ولده عبد بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراه من فلان ولو اقر المستحق وانكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق دون ما عتق الولد باقراره بقيمة كذا في محيط السرخسي * اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها المستحق فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشراء كذا في المبسوط * اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي ووقع عليها خفاف فولدت فان على المستولدة قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتب كذا في المحيط * مكاتبه تزوجت نفسها من رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبه فان المستولدة ضمن للمكاتبه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الذخيرة * مكاتب أو عبد ما دون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع أبو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط * الوارث رجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرجع عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة * اذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان وديعة عنده فوطئ الوارث الأمة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققتها رجل فانه يقتضى للمستحق بالجارية وبالولد كذا في الذخيرة * رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم رجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها به فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو جاز رجل وأقام بينة أنها له قضى بالجارية وبالعقر وبقيمة الولد كذا في المحيط * ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقى ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم العقر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى جارية مفعوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأه أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط * ولو اشترىها وهو يعلم أنها لغصبة فقال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها أو مات وأوصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك وأكفر الوكيل فله أن يأخذها بقيمة الولد ثم رجع المشتري على البائع بالثمن بمغرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة * ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونفذ الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولدة لا من الوكيل ويرجع المستولدة وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع البيع من المستولدة قال يشتريه مني وأقام المستولدة بينة أن فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل

عندي لكنه يصلح للتضاءل لا احتياط لجواز أنه اشترى لها بغض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه فلا احتياط ان يشتريه بثلث منها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملك وبه أدنى البعض وقال القاضي الامام ان كان من الاشرف لا يقبل دعوى العارية وان كان ممن لا يجوز مثله بثلث البنات تقبل * ماتت فالتخذت الام مائتا فبعث الزوج بقرة للذبح في المائتين فذبحوا ثم طلب الزوج قيمتها فقالت الام كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة وأمرهم أن يذبحوا ويطلعوا

رجع بالقيمة وان لم يذ كر القيمة أو اختلفا في ذكر القيمة لا يرجع ويكون القول لام الميسة وقال القاضي ينبغي ان يكون القول لازما لان
 أمها تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فيكون القول له كن دفع اليه ألفا وقل بعدد انه كان قرضا وقال القاض هبة فالقول
 للدافع * واختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مسمة ان الاب يدفع للجهاز كالا عارية كما في ديواننا فالقول للزوج وان كان
 مشتر كافا القول للاب واختار في (١٥٠) النوازل ان تجهيز في الصغر أو في الكبر في صحته تعليق فيشترط فيه

التساميم * ولو جهزت لولدها
 التي في بطنها فولدت ومات
 الولد قال بعضهم -م يكون
 ميراثا قال الفقيه وعندي
 ان الثياب للام ما لم تقرا لام
 ان الثياب لها ألا يرى ان
 الولد وان كان ابن
 عشر -نين يسط له كل
 ليلة فراش ومحفة ولا يكون
 ذلك ملكا له كذا هنا كان
 الثياب ملكا لها فلا يتحول
 الى الولد بلا قرأها أو هبة
 منها لولد بخلاف ثياب
 البـدن فانه اذا دفعه اليه
 صار الولد مستعملا له وصار
 في يده فيستدل به على
 الملك وأما النوم عليه
 فكما للولـد عليه فلا يثبت
 به البـدأ لا يرى ان رجلا لو
 أقر وقال كان فلان ينام على
 هذا البساط أو يقعد عليه
 لا يكون اقرارا بأنه ملكه
 بخلاف الاقرار بالبـدأ أو
 الملك فيجوز وضع الصبي
 على الثياب لا يكون اقرارا
 بانه * تزوجه أو أعطاه
 ثلاثة آلاف دينار لـدت
 بيمان وهي بنت موسر ولم
 يعط لها الاب جهازا أفتى
 الامام جمال الدين وصاحب
 المحيط بانه يمكن من مطالبة

بامري ونقد الثمن من مالى صار المشتري مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن
 وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلى الخصومة في ذلك وان شهد بشهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على أن
 المستولد أمر المشتري بذلك وانما شهدوا أن المشتري أقر أنه اشتراها فلان بامرهم فان شهد الشهود أن
 المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريها فلان بصبر المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له
 الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها فلان لا يكون
 للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد هكذا في المحيط * رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة
 بالنصف فاشترى بها جارية تساوى أثنى درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع
 المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا ربع قيمة الولد ويكون له ذلك
 خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الام فضل أخذ المستحق الولد مع الام ولم يثبت نسبه من المضارب
 وان كان رب المال هو الذى استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة للمستحق ويرجع على
 البائع بالثمن وقيمة الولد والذى يلى خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد لرب
 المال وان كانت الجارية تساوى ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون
 على المضاربة كذا في المبسوط * رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم ان الا امر وهما فولدت
 له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطى لا يرجع على البائع بشئ لانه مشتر للغير
 كذا في محيط السرخسى * رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج انه احرة ولا انها أمة
 الا أن الزوج علم بشراء الزوج واعتاقها اياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج المستحق
 عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة * اشترى جارية واستولدها ثم
 اعتقها ثم تزوجه فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد يرجع المستولد على البائع
 بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقر واحد كذا في محيط السرخسى * اذا ادعى على رجل
 ما لا يصلحه منه على جارية بعينه أو قبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها بأخذها وعقرها وقيمة ولدها
 وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر ان كان
 الصلح عن اقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصلح عن انكار أو سكوت رجوع على دعواه
 لا غير فان أقام البينة على دعواه أو حلفه فنسكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في
 الفصول كلها ولو لم يكن للدعى مال ولو كان ادعى قصاصا في نفس أو في ماله أو في نفسه على جارية
 فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصلح عن اقرار فلا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى
 عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وان كان الصلح عن انكار أو سكوت ثم أقام
 البينة على دعواه أو حلفه ونكل فكذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلفه وحلف
 لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوى * ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو
 انكار واستولدها كل واحد منهما جارية فاستحققت التي في يد المدعى فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في
 دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا أقام البينة على حقه حينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وقيمة الولد
 أيضا وان استحققت التي استولدها المدعى عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية

الجهاز من الاب على قدره عرف والاعداد وان لم يجزه له طلب الدست بيمان قال وهذا الاختيار للأئمة * غر رجلا وقال
 أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأرد عليك مع الدست بيمان كذا دينار فاخذت بيمان وأعطاهم بلا جهاز لا رواية فيه الا أن صدر الاسلام
 وبرهان الأئمة ومشايخ بخارى اجابوا بانه لم يجزه هاتين بيمانين تزداد على دست بيمان مثلها وقد راجع الجهاز بالدست بيمان صدر الاسلام وعماد
 الدين النسفي لكل دينار من الدست بيمان ثلاثة دنائير أو أربعة دنائير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست بيمان وقال الامام

المريغين في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان المأني النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض ويقول الدست يمان هو
المهر المجل لما ذكره في الكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها الاستيفاء فكيف يملك الزوج طلب
الجهاز اذن لان الشئ لا يقابل عوضا وقد قبل به نفس الزوجة فصل العوض فلا يملك طلب عوض آخر كافي المهر المؤجل * اجاب عنه
الفقيه رحمه الله فاعلم ان الاستاذ ان الدست يمان اذا أدرج في العقد فهو (١٥١) المجل الذي ذكرته وان لم يدرج في

العقد ولم يعقد عليه يكون
حينئذ كالهبة بشرط
العوض وذلك ما قلناه فان
الفرض لو كان كونه صداقا
اذا كره في العقد وحيث لم
يذكر ان القصد العوض
المذكور ولو لم يذكرنا اذا لم
يذكر في العقد الدست يمان

وزفت اليه بلا جهاز وسكت
الزوج أياما لا يتمكن
من دعوى الجهاز بعده
لانه لما كان محتملا وسكت
زمانا يصلح للاختيار دل ان
الفرض لم يكن الجهاز
* (الخامس عشر فيما
يكون اقرارا بالنكاح) *
قولها طلقني أو اخلعني
بالف أو قالت طلقني أمس
أو اخلعني أمس بالف اقرار
بالنكاح وكذا لو قالت اخلعني
بمال أو قالت طلقني فقال
أمرك بي ذلك أو اختاري
فأقرار ولو قال والله لا أقربك
لا يكون اقرارا بخلاف ما
اذا قال أنا منسك مول لان
الايلاء يختص بالنكاح قال
الله تعالى للذين يؤلون من
نساءهم * ولو قال أنت على
حرام أو أنت بائن أو أمرك
بيدك اختاري اعتدى
لا يكون اقرارا الا اذا خرج
جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الآخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اصرط المأني أن يدفع المدعى الى
المدعى عليه جارية أخرى وبأخذ المدعى من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل
واحدة منهما الجارية التي أخذها ثم استحققت إحدى الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة
الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المغرور وولد المغتر يستويان
في اثبات النسب من المستولد والجارية بقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بقيمة على مملك الجارية
ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي * وأهل الزمة والمساون سواء
في الغرور كذا في المحيط

(الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البتة هذا اخي ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت بينته
وقضى بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده
عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان
في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه
يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان * الدعوى في عتق الاممة
وفي الطلقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمساءة معروفة قالوا كذا في
الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله
تعالى أيضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقدين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود
على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر
ملكية جارية في يده فقال المدعى هذا الجارية ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب
عليك تسليمه الى قائنه لانه لا يسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن أيوب سألت شادا عن مات
وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر وادعى
مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي
أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المقضى له تكون بينهما ماضية قال خلف وبه
أخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة
على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد
فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم على السواء
لامال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فأقام رجل مائة أن الميت أوصى له بعبد هـ الذي يقال له سالم
وأبكر الوارث ذلك وقال انما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبد هـ الذي يقال له بزيغ وصدة المقر له
بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بسالم ولا يقضى للآخر له من بزيغ بشئ ولو اشترى الوارث سالم بزيغ
جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكان في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بزيغ للمقر له بزيغ
وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم لامال له غير فافر

فهى حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها بيدها في اختيار الزوج والاعتداد يجوز ان يكون من الاول أو اعتد ادعى الله تعالى عليه أو غير ذلك
وقوله طلقك أمس اقراره قال حرة هذا اني منك فقالت نعم أو قالت امرأته رجل فقال نعم فهذا اقرار بالنكاح ولو خاطب الاممة لا قالت
له أنا امرأتك فقال أنت طالق فافر بالنكاح وقوله أو قولها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا * أختان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت
فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأته لانه لا يملك خديجة امرأته لانه وصل بين كلاميه فأجمل

خديجة امرأته وأفرق بينه وبين فاطمة وكذا وقالت تزوجت بابي موسى بعد أبي حفص فأدعيها لها امرأته فهي امرأته أبي موسى عند الامام الثاني رحمه الله ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه وتكون لابي حفص واذا سالها القاضي من تزوجك فقالت تزوجت بأبي موسى بعد ما تزوجت بابي حفص فهي امرأته أبي حفص اذا كان جوابا لسؤال استحسانا وكذا في البيع لو قال بعث منك بعد ما بعثته من فلان * (السادس عشر في الشروط والخيارات فيه) * (١٥٣) خيار الاجازة ثبت فيه كفاي سائر العقود لاختيار الرؤية والشرط ولا يبطل به

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجذام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فمهر المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وتفصيل مذهب الشافعي فيه أن ثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به البهق فلا خيار فيه والجذام عليه يحمم به الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يقطع ويكون في كل عضو الا انه أغلب في الوجه * واذا تنازعا في قرحة أو في سباض انه جذام أو برص فالقول للمسكر الا أن يبرهن الآخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة وانه مثبت للخيار بالاجماع اذا لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص بهما القرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بهما ثالث والشافعي وأحمد على ان له فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما يفرق تغير

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان وأني أجزت وصيته بعد موته وأقام رجل بينة أن له على الميت ألف درهم ومجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضي الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث باقراره بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فلا مقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر تلك الالف بعينها كان على الوارث أن يردها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها أو ألقا أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألقا أخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجنبى بالدين لكن أعطاه الغريم دينه فقال هذا العبد يبيع لك بدينك أو قال جعلته لك بدينك فاخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشترى منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صلبا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلب لك من ماله وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يومان الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة عبيد قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعبد بعينه ووصية وصدقه المقر له وقامت بينة أنه أوصى بهذا العبد الا خلا خروجه الوارث فاعقق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء البينة ننذعته فان قضى ببينة الا خرغرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السير خسي * في فواردين سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين أنه غصب أبوهما وحلفهما على ذلك خلف أحدهما ونسك الاخر عن اليمين قال أقضى للمدعي بنصف الدار حصه الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصه الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فبأخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاها ولو لم يدع المدعي غصبا وادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل ضم ان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رحمه الله أنه الى أن الدار اذا كانت في يد ورثة وأحداهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقي الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأنكر لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي * اذا باع الرجل رجلا جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان أقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فللمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكسر شهوة التوقان بوجبه ويجرى هذان الوجهان في العذوبة وهي التي تخزع عند الجماع وكذا في الخبز أنكر الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجد ان الرجل اذا كان عذوبا عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة بخوارزم فاجاب بعضهم بانهم ائلك الرد ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو الجبال أو البكارة فوجد بخلافه ليس له الخيار * تزوجت بنتي ان رضيت فقبل جاز النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعث عبيدي ان رضيت فلان الاجنبى قال الحماكم نأويله اذا تبين

وقت الرضا نجل علي معنى شرط الخيار لفلان * تزوجتك علي ان لك المشيئة الى الليل جاز النكاح و بطل الشرط كالخيار * تزوجها علي ان أياه بالخيار صرح النكاح والشرط باطل * ولو قالت زوجت نفسي منك ان رضيت أي لا يصح لانه علقه بالخطر بخلاف الاول * تزوجتك علي ان أمرتك ببدل الى شهر بعد ما تزوجت جازوا أمرها بدها شهر رابعه التزوج فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يطل الامر * تزوجها علي ان ياتي بعبد هال الا بقا له امهر المثل (١٥٣) * تزوج امسة علي ان يكون كل ولد يملده

حرا صرح الشرط لانه مقيد لانه لولاه لرق الا ولادوا الاولاد أحرار * تزوجتك علي ان تعطيني عبدك هذا فاجابته جاز النكاح * هرا المثل ولا شئ له من العبد * تزوج امرأة ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشيئة في المجلس جاز كالخيار اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بدأ الزوج وقال تزوجتك ان شئت فقبلت بلا شرط صرح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المشيئة * قال لها تزوجتك بالفان رضي فلان اليوم وفلان حاضر فرضي جاز وان كان غائبا لم يجز بخلاف ما اذا قال تزوجتك وفلان الرضا حيث يقع عدلان هذا قول قد وجب وشرط الخيار لغيره والا لولا مخاطرة

أنكر الشراء احتياجا للبائع الى اقامة البيئة على المشتري ثانيا كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها أي منك فأنكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يده فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما أنكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * ادعى عليه دارا انها ملكي رهنها من والد فلان بن فلان * كذا ثم مات والد وتر كها في يدك فعليك أن تقبض الدين مني واسلم الدار الى فأنكر وشهدا الشهود علي وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعي وحقه وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنينة * اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب اليدمني * واذا ادعى أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو أقام البيئة على أن صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يرضى له بالملك كذا في المحيط * رجل في يده دارا اشتراها رجل من غريزي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه هبة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلكت في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجوع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبه او العبد سالم المشتري الجارية لا سبيل للبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء * رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشئ وطالب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهم ما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهم ما أمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوم ما من الدهر بسبب من الاسباب الفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * أرض في يد رجل ادعى رجل أن هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولي هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبيئة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الارض ملكه وحقه يسلم كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين النسي عن رجل ادعى أرضا في يد رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعي عليه هي ليست بملكه اغماهي وقف على كذا وأنها متولها فطلب القاضي من المدعي عليه بيته على ما قال فلم تمكنه اقامة البيئة على ما قال فأمر القاضي المدعي عليه بتسليم الارض الى المدعي لتكون في يده الى أن يقيم البيئة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي أن يطلب البيئة من المدعي عليه على مقالته ولأن يأمر المدعي عليه بتسليم الارض الى المدعي وانما يأمر المدعي باقامة البيئة على دعواه الملك على المدعي عليه وبينته على ذلك على المدعي عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسه في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها ما في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه * قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي في زوجت نفسي منه صح ولو أتى الزوج بالكتاب مختما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة انكر الزوج الكتاب فشهدوا عليه أنه كتابه لا يصح ما يذكر وما في الكتاب ولا يقضي بهذه الشهادة عندهما * كتب اليها في تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدان علي

كاتبه فيقرأ عليهم ما في الكتاب ويختتم ويكتب العنوان ويشهدهما على الختم والعنوان أيضا ثم انهما تدعوا بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكتاب فيجوزها فاقا ولولم يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه صح عند الثاني خلافا لما في الرسول العبد والحر والصغير والكبير والافاق والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل قال محمد كتب الى رجل بعني عبدك بالثمن فقال بعثت جاز قال شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد من الحاضر (١٥٤) بهذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة لفظ وهو ان يكتب قد اشترت عبدك

مقبولة لانه متول في زرع والمتولى خصم لمن يدعي الملك لنفسه في الوقف كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يديه دار دعاها رجل انها داره اشترها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشترها من المدعي بألف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعي الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار للتيكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار دعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى أن له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعلم لكن أدعى ان دار في يد المدعي عليه استحقاقا أو أخدمته كفيلا أو وجله الى ثلاثة أيام فان أحضر بينة والاقضية عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل أني قد بعتهك هذا الطييسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطييسان وقال الطييسان في وأنا كنت أودعك فردتها على تخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطييسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في البين بالمدعي عليه كذا في الذخيرة * في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبد في يدي رجل وأقام البينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمي رجلا غائبا وأن فلانا أقر أنه اهدى هذا المدعي والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعي رقبته العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني ما كنته من جهة أخرى هبة أو صدقة أو شرا منه قال محمد رحمه الله تعالى لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض أو شراء بن معلوم فاذا أقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود ولم يزد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئا حتى يقر له هبة وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبد في يدي رجل وقال بعتهك هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنك قال لنا عبد يزد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويخلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن البين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد لنفسه الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الأتي استحسن اذ انسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال أرانا لو مثذ وسمى لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشترها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو أنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعي بينة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعي قال أقبل ذلك وأجعلها للمدعي وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعي أن يحلفه

نظر لانه لا ينعقد من الحاضر فبعبه منى فاذا قال بعتهك ثم وذكرك شمس الائمة انه من الحاضر استيتم ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احد شطري البيع فتم بقوله بعتهك * (الثمان عشر في الخطر والاباحة وفيه اجناس في القسم) * المربضة والصحجة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها كثر أو جعلت له جلا على ان يزيد في قيمتها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها * له امرأة واحدة وهو يكون مشتغلا طول النهار بالهيام والليل بالقيام يؤمر أن يبيت عندها ويراعى حقها أحيانا وقال الحسن انها ليله من أربع ليل * وفي المنتقى تزوجها له امهات أولاد وسراى فقال اكون عندهن وأنها لا يبدل ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوما وليله والباقي لك * اقام عندها حدى زوجتيه شهرا ليس للثانية ان تطالبه بمثل لان القسم لا يكون دينيا * (نوع آخر) * وجدته عنان علمت بالنعنة حال النكاح لا تملك

المطالبة ولا تعتبر التاجيل الا عند من يملك القضاء ابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لانه على أزيد من القربة باحد عشر يوما وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان واما العادة وان حج الرجل يحتسب أيضا لان حجت أو هربت منه فان خبرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها اعوان القاضي أو قام لها كم عن المجلس قبل

اختيارها شيئا واذا اختارت الفرقة أمر القاضي الزوج بالطلاق فان أبي فرق والفرقة بائنة * (نوع آخر) * بمباشرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العبد بين جائز وذكر بعضهم الزفاف واختارانه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة بقرضي الله عن أبي شوال وبني بهافيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدان ان صح انه عليه الصلاة والسلام كان رجعا من العبد في أقصر أيام الشتاء الى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقاله حتى لا يفوته الرواح في الوقت الا فضل الى (١٥٥) الجمعة * له اربع نسوة والف جارية اراد شراء جارية أخرى فلامه

رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت ايانهم فانهم غير ملومين * له امرأة أو جارية فاراد ان يتزوج أخرى فقالت اقبل نفسي له ان يأخذ ولا يمنع لانه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك تبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على انه ترك الافضل وفي التمسري على الزوجة بخالفه دين النصارى وكذا في التزويج بامرأتين * وان خاف ان لا يعدل بين امرأتين لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة لكن لو لم يفعل لئلا يدخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لاني رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها بمن الطاعة والا امام اختار في هذا افضلية الاكفء بالواحدة الحرة * اشترى جارية أسيه يحل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها بيتا لا يحل لان الغالب انه وطئها وليس للزوج ان يمنعها من

عليه ذلك حتى يصير مقررا باليد ثم اذا صار مقررا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقررا بالملك واذا صار مقررا بالملك أمره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى أنه اشترى دارا من هذا الرجل أو قرية أو بضعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعي عليه بذلك وانفق على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان أقر بالشراء واختلاف في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعي عليه أقل مما ادعى وليس للشترى شهود تعرف حدودها فانها يتحالفان ويتراذان وكذلك لو شهد شهود على اقراره بما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود فخذ ذلك عليهم وان اختلفا في الحدود وليس للشترى شهود يعرفون الحدود تحتلفا على ذلك وتناقض البيوع واذا تناقض البيوع فالبائع ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي فان أبي المشتري أخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فينتهي فان كان للشترى حجة تثبت بهادعواه ولا نقض البيع وكذلك لو حضر المشتري كلب شراء بحقه كنبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما بما به ذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضي يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحدود تحتلفا وتناقض البيع الا أن أبي المشتري بينه تشهد على الحدود التي يدعي فان أتى على ذلك بينه ألزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذ بتسليمه الى المشتري كذا في شرح أدب القاضي للخصاف * ادعى دارا في يدي رجل أنها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأتكر المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بينة على دعواه فقال المدعي عليه الدار كانت لي الا أنني كنت بعتها قبل هذا من امرأتين بتاريخ ثلاثة أشهر وصدقت امرأتان المدعي عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بينة على دعواها على المدعي وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعي فالتقاضي لا يقبل بينهما ولو أقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها وقضى بالدار لها وان أقر الزوج له بالذلك كذا في المحيط * وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفها جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة * رجل زوج امرأته وهي لها منزلان وباعه منها يساعا محييا ثم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزل لها وعلى فلان أن يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط * مدركة زوجها أبوها ومات الزوج فجاءت تدعي الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمرت أبي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى النكاح * اذا أقام المدعي بينة على أن قاضي بلد كذا فلا نقض له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه بينة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضي بالبينة التي قامت على البراءة ولا يقضي ببينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولد هانم فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى النكاح * ولو أن رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا

غزل قطن أو لغبرها بالاجر الا عند حاجته اليها ولا ينفق ولا الجارية اعتمد ادعى العزل لانه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكنهما ان كانت عقيمة محصنة لا يسعه النفي وان دخلت وخرجت وان غيرت صفة تسعة النفي وان هربت ليلة الى متهم يسعه النفي ان لم تكن عقيمة وان عقيمة لا ولو عقيمة تشهد بعد موته انم أولاده والا لا * (نوع آخر) * ابت ان تسكن مع احاء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تمتكن من مطالبة بيت آخر وذكر في المنقط صدر الاسلام اذا جع بين امرأتين في دار أو سكن كلا في

بيت له غلق على حدة لكل منهما ان يعال به بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقة الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجام فان المنافرة في الضرائر اوفر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جارية أو أم ولده قيل ليس لها ذلك وبه افتى برهان الائمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالمة بيت لها غلق على حدة المنكوح حة أو المعتدة ابنت الخبز والطبخ ان بها له أو من بنات الاشراف يأتي الزوج عن تطبخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسها تجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المستحق انها لا تجبر على الخدمة في جواب ظاهر الرواية والفتوى على ما ذكرنا * ظهر الحبل بالمرضة وخيف انقطاع اللبن عن الولد والاب لا يقدر على الظئرباح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية يباح من غير قيد * والبكر اذا جامعها زوجها فمبادون الفرج وحملت تزال البه كارة

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به وذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنتين فادعى أحدهما على رجل أن لايه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لايه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا ألف يقضى لكل واحد منهم * انجسمائة واذا استوفى أحدهما خسمائة لا يشاركه الا خرفها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

* (كتاب الاقرار) * هذا الكتاب يشتمل على أبواب

* (الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه) *

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * وأما ركنه فقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط اختيار فيه بأن أقرب دين أو بعين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فالحق والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالمر بوطه امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجنابة موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقرب بعين في يده أو تسليم مثله كالأقرب بعين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالأقرب أنه باع من فلان شيئا أو استأجر منه شيئا أو اشترى منه عبد أو غصب منه كفان تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور المقر به لاثبوت ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالجنم للسلم يصح ولو كان تأميكالا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا في المحيط * ولو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية * وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينوا مقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخلده في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالملك وتعد ذل القضاء بالملك لجهالة قدره الخ اه بحر اوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبرة البحر بما يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحر اوى

المدعى أخوان كل واحد منهم ما يدعى به وذلك أن له نصف الدار ان قبض الاول ما دعى قضى بالدارين أخويه نصفين وان لم يقبض الاول ما دعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنتين فادعى أحدهما على رجل أن لايه عليه ألف درهم فقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه أن لايه عليه ألف درهم عن جارية باعها منه وأقام على ذلك بينة وتصادق على أنه ليس للاب عليه الا ألف يقضى لكل واحد منهم * انجسمائة واذا استوفى أحدهما خسمائة لا يشاركه الا خرفها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا قام بينة أنه معسر فأقام رب الدين بينة أنه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين (١) وان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يتخلده في السجن بينة رب الدين كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا لو ارادوا بها واولادها المحجى * الهال ايلي الزوج المنع وعن الامام اظهارا الثاني ان كانوا الاولاد قادرين على الاتيان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لهما الزوج بالروح في كل شهرين * ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج يمنعها من التعاهد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا * والزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهما وتزيتهم أو أحدهما وزيارة المحارم فان كانت قابله أو عتيقها أو لها على أحد حتى أو عليها الا حد خرجت بلا اذن

وكذا الحج وفيما عدا من زيارة الاجانب وقيامتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كائنا عاصين * وفي أدب القاضي له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والذي اختاره في الذخيرة والسير الكبير وأدب القاضي ان الزوج ان يمنعها عن ابويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضرة الزوج وله ان يمنعهم من الكسوة عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا يخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا يخرج والاخرجت وان أرادت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلاة وكان يأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحبا وان لم يأذن لشيء عليه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العادة ولو أذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البدع لا بأس به ولا باذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالنصبة ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه والصعود والتزول عنه وكله من المذكور فلا يحضر ولا يأذن لها فان فعل يتوب لله تعالى * وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا باذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصها ولا مع ابنها المجوسى ولا باخها رضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا ان يكون مراهاقا بن ثلث عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبه نساء فرجها لا يحرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمها * واذا كانا في لحاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتها للمقر به بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر عليه كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برء المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يطل برء المقر له اذا كان المقر له بالرد يطل حق نفسه خاصة أما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع بما سمي لانه جحد البيع بعد عتامة وجحود أحد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجحودهما ثم في كل موضع بطل الاقرار برء المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له أن يأخذه بأقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

(الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه اقرار بدعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيان * وان قال عندى فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو بيتي أو كيسي أو صندوقي فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندى مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندى ألف درهم عارية كان اقرار بالقرض وكذلك كل ما يكال ويوزن لان عارة ما لا يمكن الانتفاع الا بالانفاق تكون قرضا كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مر بافلان ده درهم دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على أو في رقبتي أو ذمتي أو هو دين واجب أو حق لازم كذا في الظهيرية * ولو قال له ألف درهم في مالي أو دراهمي هذه فهو اقرار غنم كان متميزا فهو وديعة والا لشركة فان عين المقر ألفا في ماله وقال المقر له تلك ألف هذه فهل يكون رد الاقراره قيل يكون رد او قيل لا يطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة لجواز أن يكون مشتركا كما أقرب ثم اقتسمافيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألفا في ماله وأنكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس بأقراره ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط * واذا قال له من مالي ألف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط * امرأة قالت لزوجه (هرجه مراحي يا بست از تو يا فتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال للملكة أو بملكه أو في ملكه أو من ملكه أو بعيرائه أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدابة عارية عندى (١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والاصل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين وجع بينهما

ترج الدين ٥١ بجرأوى ٢ يلزمي اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شيء يجب لي منك ^{ترجة}

وكذا البنت وان كانا لا ينكشفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلاذن وكذا على ذى الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل مسلم * له والدة شابة تخرج بالزينة الى الولاية والمأتم بلاذنه وله ازوج لا يتمكن من منعها ما لم يثبت عندها من الفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي لينهها * (التاسع عشر في النفقات) * اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للسنة أو الصيف

لبقاء النفس بالأكول والملبوس وذا يختلف بالآوقات والامكنة والزوج هو بلى الاتفاق الا اذا ظهر مطلقاً فيئذ يفرض القاضي النفقة
 وبأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها انظر اليها فان أبي حنبله ولا تسقط وتؤمر بالاسـتدانة حتى ترجع عليه ان بان له مال واذامات
 الزوج بعد الامر بالاستدانة رجعت في ماله ومعنى الامر بها الامر لها بالشراء بالنسيئة لترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بلارضاه
 * وان طلبت نفقة كل يوم كان له ذلك (١٥٨) عند المـاء ويفرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخدمومة بل بقدر ما يفرض على الزوج

المعسر بقدر الكفاية وعن
 الثاني انه يفرض نفقة خادمين
 لداخل البيت وخارجه وفي
 الاخرى ولوفاقته في الغنى
 * زفت مع جوارى كثيرة فنفقة
 كل الخدم تفرض وان كان
 الزوج معسراً لا تفرض نفقة
 خادم وان كان لها خادم وقال
 محمد رحمه الله يفرض ثم قيل
 نفقة المملوك وقيل ايا كان حرة
 أو أمة ولو الزوجة أمة لا تستحق
 نفقة الخادم وانما هي لبنات
 الاشراف والصحيح ان الزوج
 لا يملك اخراج خادمها حتى
 لو قال أنا أعطيك خادمي ولا
 اعطيك نفقة الخادم وأبت
 ليس له ذلك ويجبر على نفقة
 الخادم أيضاً وان قال أنا
 أخدم عند الثاني لا يقبل
 ويفرض نفقة خادم وبعض
 مشايخنا قال يقبل * أمرت
 بان تنفق على مملوكها من
 مهرها ثم قالت لا أجعل من
 المهر لأنك استخدمت الخدم
 فأنفق بالمعروف بحسب
 من المهر لانه أدى الواجب
 لا الزائد وان كان من المحترفة
 يفرض نفقة كل يوم لانه
 لا يتقدر على الزيادة وان من
 التجار فشره وان من المزارعين
 فسنه فينظر الى ما هو أيسر
 عليه ويفرض الادام أعلاه

لحق فلان لا يكون اقراراً وكذلك لو قال هذه الف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقراراً بخلاف مالواقر
 بالقرض لحق فلان فانه يكون اقراراً ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا
 في المبسوط في الاقرار بالعارية * ولو قال عارية عندي على يدى فلان أو قال لفلان على ألف درهم - مخصصة
 أو لشركة أو بشركة أو من شركة أو لاجرة أو بأجرة أو من أجرة أو من بضاعة أو بضاعة فهو اقرار كذا في
 محيط السرخسي * وان قال لفلان على كرخطة من سلم أو بلم أو بسلف أو من ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو
 قال له على مائة درهم من ثمن بيع أو ببيع أو ببيع أو قبل بيع أو قبل اجارة أو لاجارة أو بجارة أو بكنالة
 أو بكفالة أو على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (اين
 جيز فلان راست) أو قال (تراست) يكون اقراراً ولو قال (اين جيز فلان ترا) أو قال (ترا) فهذا هبة ولو قال
 ٢ (اين جيز ان فلان آست) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير ٣ (اين مال ترا كرم
 أو بنام تو كرم أو آن تو كرم) يكون تملك كذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو كرم)
 لا يكون تملك ولا اقراراً رجل قال دارى هذه لولدى الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد
 كان باطلا فان قال هذا لدارى الا صاغر من ولدى فهو اقرار وهو لثلاثة من أصغرهم وكذا لو قال ثلث دارى
 هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقراراً كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال
 اقضى الاف التى لى عليك فقال نعم فقد أقرهم أو كذا اذا قال سأعطيكمها وأغدا أعطيكمها أو سوف
 أعطيكمها وكذلك اذا قل فاقعد فارتزها فانه تضيها فاقبضها أو لم يقل اقعد ولو كان قال ارتزها أو انتقدها
 أو خذها بخلاف ما اذا قال ارتز أو انتقدها وخذ هذا لا يكون اقراراً كذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد
 أو قال غدا أو قال ليست بعهيأة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكره ما تنقضي بها فكلها اقرار كذا في محيط
 السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي أو قال أجلي فيها كذا أو أخرها عنى أو نفسي فيها أو تبرأتني بها
 أو أبرأتني فيها أو قال والله لا أقضـيكمها أو لا انزع اليك اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على
 مالى أو حتى يقدم على غلامى فهذا اقرار كذا في المبسوط * واذا قال اقضى النكر الذى لى عليك وقال
 ذلك الغـير أرسل غدا من يكاله فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذا المقالة فى شئ مؤزون فقال أرسل غدا من
 يتزنه أو أرسل وكيلاً أعطيه اياه أو قال أرسل من يقبضه أو قال من يأخذ منى فهذا كله اقرار كذا في المحيط
 * رجل ادعى على رجل ألفاً فقال المدعى عليه قد أعطيتك دعواً لم يكن اقراراً وكذا لو قال المدعى عليه
 أخر عنى دعواً شهراً أو قال أخر الذى ادعيت لم يكن اقراراً ولو قال أخر عنى دعواً حتى يقدم مالى
 فأعطيكمها يكون اقراراً ولو قال حتى يقدم مالى فأعطيكم دعواً فليس باقرار كذا في فتاوى قاضيخان
 * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارجعه الله تعالى يقول فى رجل قال لا أخر أعطى ألف درهم فقال ارتزها
 قال لا يلزمه شئ لانه لم يقل أعطى أنى كذا فى المحيط * ولو قال أعطى الف التى عليك فقال اصبر أو قال
 سوف تأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون استمزاماً واستخفافاً به ولو قال ان تبرئ ان شاء الله فهو اقرار
 والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضى تقديم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي

ترجة

٢ هذا الشئ حق فلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقك ٤ جعلته باسمك

اللحم وأوسطه الزيت وأدناه اللبن وقيل الادام يفرض لخبر الشعيرة ولا يفرض الفاكهة ولم يذكرا الخلف والازار كسوة المرأة التوازل
 وذكروها فى كسوة الخدم وذلك فى ديارهم بحكم العرف وفى ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفى الفتاوى لا يجب عليه الملاءة
 والخلف وفى الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقاصد الا ان يرضى
 الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بلا تقاض * الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان ينقلها الزوج أو يدعها تنقل بنفسها

فيه ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالنظم لا يلزم والالتزام باطل * وان كان الزوج مسغراً أو مريضاً لا يطيق تلزم النفقة والاب
لا يؤاخذ بها إلا ضمان * ولو كانت محرمة أو رتقاء أو قراً يجب ان لا تنفع نفسها وان أصابته العوارض بعد الزفاف أو قبله وعن الامام
الثاني لا نفقة للرتقاء والمرضاة التي لا يمكن وطؤها قبل نقلها الى بيته * وان انتقلت الى بيته بالرضاء ردت الى منزلها وان نقلها عما لم يجالها الى
منزلها رمت النفقة * وقال المشايخ مرضت (١٦٠) في منزله بحيث لا يمكنه الاستمتاع بها فلا نفقة وان أمكن الاستمتاع بوجه لم يرد الصغيرة

التي لا تصلح للأناسة * ذهبت
للحج مع زوجها وجبت
نفقة الحضرة يعني قيمة طعام
الحضرة وان خرج به رجل
كراهة بل لا زوجاً لها وان
حبس الزوج وجبت *
ولا نفقة في النكاح الفاسد
وفي النكاح بلا شهود يلزم
* فرض القاضي لها النفقة
أو صالح معها ومضت مدة
ولم يعط ومات سقطت لانها
صلته وبالطلاق تسقط بلا
خلاف والبقاى ذكرفيه
الاخلاف بين الثاني ومحمد *
وان أمرها بالاستمداة
ومات في السقوط روايتان
والاصح عدم السقوط *
عمل نفقة مائة وماتت
لا تسترد كالهبة اذا مات
الموهوب له ولو لها مكت في
يدها لا تسترد اجماعاً * ولو
اختلفا في قدر الوقت الماضي
من فرض القاضي أو قدرها
أو جنسها فالقول قول الزوج
والبينة بينتها * والمعتدة
اذا لم تأخذ أول بعث الزوج
لها النفقة المفروضة حتى
مضت العدة قال الامام
الحلواني المختار عدم السقوط
* المعتدة اذا رمت البيت
زماناً وخرجت زماناً فهي
ناشرة وان كان البيت لها إلا

تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون اقراراً كما في قوله أيضاً بالعربية ولو قال (مر ائتني چندين
هي بايد) فقال المخاطب ٢ (مر ابارى ائتني چندين هي بايد) فهذا لا يكون اقراراً من الثاني بما ادعاه الاول
عليه كذا في الذخيرة * وفي العمون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا
اقراراً بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا آخر لم تقتل فلان فقال كان في اللوح مكتوباً هكذا
أو قتلت عدوى فهو اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعدو ولو قال المقسود ركان لا يكون اقراراً
كذا في الخلاصة * ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلاحق لك على لم يكن
اقراراً وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهم لا يكون اقراراً كذا في فتاوى
قاضيجان * ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد اخذت منها شيئاً فقد أقر بها وكذلك اذا قال كم وزنها
أو متى أجلها أو ما ضربها أو قد برئت اليك منها أو قد أدبته اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت
اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم يكن هذا اقراراً بالالف ولكنه اقرار بشئ مجهول الجنس والقدر
فيكون مجبراً على بيانه واذا بينه بحلف الطاب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا * كذا
في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فقال المدعى عليه
٣ (در دست من از تر كه جبري نيست) فهذا لا يكون اقراراً بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل أرضاً
في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترجرازين زميني ديكر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في
الظهيرية * رجل ادعى على آخر أنه قبض منه كذا درهم ما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق
لا يكون اقراراً ولو قال دفعته الى أخيك بأمرك فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى
على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه ٥ (ازين جمله مرا پنج درهم دادني است) فهذا اقرار بالعشرة
وكذا اذا قال ٦ (ازين جمله پنج درهم باقي است) ولو قال ٧ (پنج درهم باقي مانده است) لا يكون اقراراً
بالعشرة كذا في الظهيرية * في المستقى اذا قال لغيرتي عليك ألف درهم فقال أما خمسمائة منها فلا أو قال أما
خمسائة منها فلا أعرفها فقد أقر بخمسة سمائة ولو قال أما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في
المحيط * قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين أو قال حقاً أو صدقاً أو يقيناً أو قال الحق الحق
أو الصدق الصدق أو اليقين اليقين أو حقاً حقاً أو صدقاً صدقاً أو يقيناً يقيناً أو قال البر الحق أو الحق
البر الخ فهو اقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذا انظر البر مفرداً بان قال البر أو برا
وقال مكرراً غير منضم الى الحق أو اليقين أو الصدق بان قال البر البر أو برا برا لا يكون اقراراً وكذلك لفظ
الصراح مفرداً أو مقروناً بالحق أو الصدق لا يكون اقراراً هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك ألف درهم
فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يكون اقراراً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمائة وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية
* ولو قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد

ترجمة

٢ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شئ من التركة * لك أرض أخرى غير هذه ٥ يلزمني أن
أعطيك من هذه الجلة خمسة دراهم ٦ باقي من هذه الجلة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

اذا سألته منه ان يحولها الى منزله فابى والقول لها في انقضاء العدة فان برهن الزوج على اقرارها بالانقضاء برئ من النفقة قبلك
* ادعت حبلاً بنفق عليها الى سنتين وبعدها لا * كل امرأة معتدة لا نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة أبداً وكل امرأة معتدة لها
النفقة يوم الطلاق ثم صارت بحال لا تستحق النفقة تعود برؤا للمانع نفقة لها * أمهت أو أمهت لا تم أخرجها الى بيته ثم عادت عادت النفقة وان لم
يؤمها حتى طلقها ثم برأها لا تعود النفقة * ارتدت بعد الطلاق وعادت عن دار الحرب لا تعود لتسبدل حالها وان طأعت ابنه بعد الطلاق

لا يبطل النفقة لانهم معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها بالردة احدثت تقويت الاحتباس له لانها تجب
 للاسلام * ولو ناشرة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهذه رواية في ناشرة سافر عن زوجها ثم
 عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انها تخرج عن ان تكون ناشرة والفرقة لومنه يجب النفقة ولو منها الا اذا كان بحق * خالعها
 على ان لا سكنى لها ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يلي ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكنى عليها فاعلمها

* غاب فتزوجت وجاء الاول
 وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على
 الزوج الاول حتى تنقضي
 عدة الثاني فلو طلقها الاول
 في عدة الثاني لا يجب نفقة
 العدة على الاول لانها
 محبوسة للثاني ولا على
 الثاني لكون النكاح فاسدا
 * تزوج المعتدة ودخل بها
 الزوج لا تجب عليه النفقة
 وفي الفتاوى تجب على الزوج
 الاول اذا كان الزوج في
 بيت الاول فاما اذا خرجت
 منه فلا تجب على أحد
 * صالحته على أكثر من النفقة
 والكسوة ان قدر ما يتعابن
 به الناس يهيج وان زاندا
 فالزيادة مهر ودونة ونفقة
 المثل والقاضي اذا فرض
 النفقة ثم رخص تسقط
 الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا
 لو فرض النفقة برخص
 بالاقول من الدراهم فغلاها
 ان تطالب الزيادة وفي الاصل
 صالحت على قدر لا يكفيها
 لها ان ترجع ولو على الزيادة
 له المنع وفي الاقضية ان كان
 الصلح قبل ان يصير ديناً بعضي
 مدة أو قضاء أو رضا صلح
 تقديره كالمطعم وما شبهه
 فهو تقدير لا معاوضة فتجوز

قبلك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان * وفي الاصل اذا قال لغيره
 أقرضتك مائة درهم فقال لا أعود لها أو لا أعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا أعود حيث
 لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال
 لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك
 مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحدا بعدك أو لم
 أغصب أحدا بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك على الائمة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة
 درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الاقل
 مطلقا وقيل يكون اقرارا بما عدا الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا آخذ منك على مائة درهم
 فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقله شيء كذا في المبسوط * ولو أن رجلا قال لقسم
 اقسم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا الا لآخرين بثلثي الدار حتى يقول
 لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو في علمي أو فيما علمت
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا
 على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار
 صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له على ألف درهم فيما أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو
 فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان
 أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله
 لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو
 في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صدقه أو بصدق فلان أو في صدقي أو بصدقي كان
 اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف درهم في حساب أو من حساب
 أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط * ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من
 حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على صدك بألف درهم أو بكتاب أو
 حساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من
 خلطة لزمته الالف كذا في خزانة المفتين * ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء
 فلان الفقيه أو بقتياه أو في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن
 فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ففضلي عليه لزمه المال وان تصادقا على أنه لم يحاكمه اليه لم يلزمه
 شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكروه لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا أقر الزجل
 فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في
 المحيط * ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكرك
 لفلان على كذا أو أجله الى كذا أو من قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصدق
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا

(٣١ - فتاوى رابع) الزيادة بغلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعر وان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والذابة يكون
 معاوضة لا تقدير فلا يرداد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا لكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون
 تقدير ان قضى بثلاثة دنائير كل شهر فرضا قبل مضيه بثلاثة مخاتيم دقيق فالثاني تقدير لا معاوضة وان كان لا يصلح تقديره كالتراضي
 على غير المطعوم من المكبل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين يدين وكذا بعد مضي المدة وان كان شيئا بعينه

كالعبد ونحوه لا يظل وكذا لو قبل القضاء وان كان بعد مضي المدة وبعد القضاء والتراضي على دين آخر سوى ما يصلح تقديره أو لا وتفرقا
بلا قبض فالصلح باطل * فرض لها الكسوة فتخرق قبل نصف عام ان لبست لبس معتادا علم ان ذلك يكفها فيجب دخلها القاضي في التقدير
وان تخرق في الاستعمال لا يفرض أخرى وان سرت الكسوة أو النفقة لا يقضى القاضي بأخرى بخلاف المحارم وان لم تلبس حتى مضى
نصف عام يفرض أخرى بخلاف (١٦٣) المحارم وفي بعض الفتاوى ان بقي الثوب بعد المدة ان لعدم اللبس أو لبس ثياب آخر بحيث

لو كانت تلبس هذا الثوب
على الدوام لتخرق فالحاكم
أخرى والا والنفقة على
هذا ومدة كسوة الصبيان
اربعة اشهر * دفع اليه دراهم
للكسوة ان يجبرها على
شراء الكسوة لان الزينة
حقه وافتى بعضهم بأنه ليس له
ذلك لان الدراهم صارت حقا
لها فتعمل بها ما شاءت * ادعى
عليها نكاحا فافكرت أو
ادعت عليه فأنكر وبرهن
فقضى به لان نفقة المسلف
* صالحت من نفقة العدة على

دراهم معلومة ان بالشهر
صح لانه معلوم وان بالحيض
لا يصح لانه مجهول وبعض
المسأخرين على الجواز فيها
* وفي الفتاوى أبرأت عن نفقتها
ان قبل الفرض لا يصح
وبعد الفرض يصح من
نفقة شهر وان قالت أبرأتك
عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن
نفقة الشهر الاول كما اذا أجز
داره سنة وأبرأ عن اجرة
السنة لا يصح الا عن الشهر
الاول ولو أبرأت عما مضى
صح * طلبت النفقة في مال
الغائب ان علم القاضي
بالنكاح وله مال حاضر
يفرض النفقة فيه ويأخذ

العبد أمس ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو
ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان على ألف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان
شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشروط نحو قوله ان دخلت الدار أو أمطرت السماء أو هبت الريح أو ان
قضى الله تعالى أو أراه أو رضيه أو أحبه أو قدره أو يسره أو ان بشرت بكذا فهذا كله وما شأ كله مبطل
للاقرار اذا كان موضوعا كذا في التبيين * ولو قال له على ألف درهم الا أن يمدولى أو الا أن أرى غير ذلك
فالاقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يمدوله أو رأى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم ان حل متاعى الى
منزلى بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على
ألف درهم ان حملت هذا المتاع الى بيتي فهو استتجار كذا في المبسوط * ولو قال اشهدوا أن له على ألف
درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش وكذا لو قال على ألف درهم ان مت فهو عليه ان مات أو عاش
وكذا لو قال على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس أو الى الفطر أو الى الاضحية كذا في التبيين
* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اذا قدم فلان أو قال ان قدم فلان على ألف درهم فهذا
باطل ولو قال لك على ألف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألف درهم
وأنه كفلى لى بماء عليه اذا قدم كذا في المحيط * رجل قال لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف
أو اذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع عينة أو في عينة أو بعد عينة خلف فلان على ذلك وبمحمد المقر
المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * رجل قال لغيره اتبع منى عبدى هذا أو قال استأجره منى أو قال
أعرتك دارى هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع الى غلته عبدى هذا أو أعطى ثوب
عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال افتح باب دارى هذه أو
جصص دارى هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو لحم بغلى هذا أو أعطى سرج بغلى هذا أو لحام بغلى هذا
فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لا في جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال لى عليك ألف درهم
فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب فى يده فقال وهب لى فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك
بالفارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا أو ما أبرأه منى لا يكون
اقرارا كذا في التبيين * ولو قال لغيره أخبر فلانا أو أعلمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان
اقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو أعلم فلانا أو أشهد له عليك ألف درهم أو أقول له فقال
له نعم فهذا كله اقراره كذا في المحيط * لو قال لا تخبر فلانا على ألف شهادة لا يكون اقرارا وكذا
لو قال ما لفلان على شئ فلا تخبره بأن له على ألف أو قال لا تقل ان له على ألف درهم لا يكون اقرارا ولو قال
ابتداء لا تخبر فلانا ان له على ألف درهم كان اقرارا وذكر الناطقى في أجناسه عن السرخسي أنه قال لا تخبر
كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما ما كذا في محيط السرخسي
* ولو قال اكتبوها فى طلقته اكتبوها طلاقا في ايها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها فى طلقته ولو قال
اكتبوها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في النخبة * اذا قال الرجل جميع ما فى يدي من قبل أو كثر من عبد
أو غيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان لياخذ ما فى يده المقر فاختلفا فى يده فقال فلان
كان فى يدي يوم أقرت فهو لى وقال المقر لى كان هذا فى يدي يوم أقرت وانما ملكته بعد ذلك فالقول قول

كفيل بعد ان يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه وعدم وجود مزيل النفقة منها كالنشوز وغيره وان لم يكن له
مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا خلافا لفرقان عنده يفرض بطريق الاستدانة ولوله مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح
فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام وعند الثاني يقبل ويفرض النفقة ولا يقضى بالنكاح فان حضر الزوج وانكر النكاح ولم تبرهن
عليه يسترد النفقة واليوم القضاة يفرضون النفقة أخذا بذهب زفر ولا امام الثاني لحاجة الناس اليه واذا فرض لاحاجة الى اقامة البينة

انه لم يخاف لها النفقة وعلى هذا وقامت البيعة على المودع والمدينين الجاحدين فان كانا مقررين بما أمر القاضي بادهاء نفقتهما من ذلك المال اذا كانت الوديعة قد رآهم أو دناير أو من جنس النفقة بخلاف دين آخر وان عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليهم امن غلة الدار والعبد * قالت انه يغيب عني وطلبت ككفيلة بالنفقة قال الامام ليس له ذلك كافي الدين المؤجل وقال الثاني يكفل بشهر (١٦٣) وعليه الفتوى ولو علم انه يمكث أكثر

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعنه ولو كفل بنفقتهما ما عاشت أو ما بقي الشكاح كل شهر بينهما صرح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غايته فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اقيام السبب فان طلقها بأثنا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام الشكاح * استندت قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصطفاها على قدر ثم بعده أنه نفقت على نفسها من مالها واستندت لها الرجوع وقد ذكرنا ان اعسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء محال غيبته قضاء بالحزاف لا يذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروس أو عمار لا تجب على العبد نفقة ابنة الحسر ولا على الاب الحرة نفقة ابنة المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا للصغير مال غائب يؤمر الاب بالاتفاق عليه من مال

المقر لا ان يقيم المقر له بيعة انه كان في يده يوم أقر فحينئذ يقضى للمقر كذا في المحيط * وجعل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * واذا أقر الاجير ان ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني استحسن الطعام والكسوة فأجعلها لاجير ولو أقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا أقر الاجير ان ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك أو مال عين فهو كله لفلان ولو أقر ان ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتزلم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * أقر لانيته في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرساقي دواب وعلمان وهو ساكن في البلد قال بقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يعينها الى الباقورة بالنار ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت اقراره وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائج وأبواب وبالليل الى منزله يدخلون تحت اقراره وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجل أقر في صحة يده وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب ونوفى الرجل وتر لانيته ثم ادعى الابن أن ذلك من تركته أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بملك الزوج اياها يبيع صحح أو هبة صححة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركته المتوفى وأما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت وما أغلق عليه بابي وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار يسع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بمقوقه ولو أنلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مالا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا أقر بجائز لرجل ثم قال عتبت البناء دون الارض لم يصدق وبقضى عليه بالجائز بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالأجر فأما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلمقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر ضمن المقر قيمتها للمطالب كذا في المبسوط * ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحتها من الارض كذا في الظهيرية * اذا أقر بنخله أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والنخل بأصلها من الارض ولم يذ كر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما بازا اساقها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا أن يكون اسمه وفيما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الاتفاق ان يرجع يرجع وكذا الجدة بعد موت الاب أو كان الاب حيا لكنه معسر والجدة موثر يقضى على الجد بان يتفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون دينيا على والد الصغار الذكور اذا باعوا الى أحد الكسب ولم يبلغوا الحنث يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤاجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما النساء فليس لهن أن يؤاجرهن في عمل أو خدمة * نفقة الواه على الابن الموسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يخلاف الابن العسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الابن الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب
معسرين لا يجب لاحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الابن زمنيًا يرضه إلى نفسه كيلا يضيع **والفقراء** أنواع فقير لا مال له غير
أنه قادر على الكسب فاختار أنه يدخل الابن والام في نفقته كعماله والثاني فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غير مخرلا
الزوجة والثالث فقير كسوب بفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فإنه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والأجداد وغير هؤلاء

كان ذارحم غير محرم كبناء
الم لا تجب نفقته عليه وان
كان ذارحم محرم كالم يجب
ويشترط اليسار وهو المحرم
للصدقة وبه يفتى وفي
الاجناس شرط نصاب الزكاة
قال الصدرويه يفتى وفي
نوادير ابن سماعة ان كان
عنده قوت شهر وفضل
عن نفقته ونفقة عماله يجبر
والابن يجبر على نفقة زوجة
أبيه ولا يجبر الاب على نفقة
زوجته ابنه وقال الامام
الحلواني انما تجب نفقة
زوجة الاب عليه اذا لم تكن
أمة وكان الاب مريضاً ولو
صحيحاً لا لانه من فضول
الحوائج قال صاحب المحيط
فعلى هذا لا فرق بينهما فان
الابن اذا مرض يجب على
الاب نفقة خادمه ويجبر عليه
وذ كره شام في نوادره عن
الثاني انه يفرض على الابن
نفقة زوجة الاب احتاج
الاب الى الخدمة أم لا واذا
اختلط الذكور والانات

حتى لو قلع الشجرة ونبتت في موضع قلعها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل
وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنبت تلك النخلة بدونها والزيادة
على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد
السما والباقى لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قال الثمرة
التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان كان له الزرع دون
الارض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الاشجار والزواجر
والبناء ولو قال هذه الارض لفلان ونخلها الى أو قال هذه الارض لفلان لا نخلها فان الارض مع النخل
لفلان وكذلك اذا قال هذه النخل بأصولها لفلان ونخلها الى فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط
* رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزرعها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له
قبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا أنه لو أقام البينة أن الشجرة
لا تقبل بينته الا أن يكون مقر بأن الارض له وشجرها الى حينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الوقعات
الحسامية * عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال أرض هذه
الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة * ومن أقر لغيره بخاتم فله الحلقة والفض ومن أقر بسيف لزمه
النصل والجفن والجمائل ومن أقر بمجمل لزم العبدان والكسوة كذا في الكافي * دار في يده قال هذه الدار
لفلان الا يتبناه لهما أو جزأ شئنا فانه في فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها
لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه
الدار لفلان وبنائها الى أو قال هذه الارض لفلان ونخلها الى أو النخل بأصولها لفلان والثمرتي كان الكل
للمقر له ولا يصدق المقر الابحجة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذه الدار لفلان الا بناءها فانه في لم
يصدق على البناء وعلى هذا الوفاي هذا البستان لفلان الا نخلة بغير أصولها فانها الى أو قال هذه الحبة لفلان
الا بطناتها فانها الى وهذا السيف لفلان الاحلية فانها الى وهذا الخاتم لفلان الا قصه فانه الى أو هذه الحلقة
لفلان الا قصه فانها في كذا في المبسوط * وان قال بناؤها الى والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز * اذا
قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها الى كان البناء والارض للمقر له وان قال أرضها
لي وبنائها لفلان كانت الارض له وبنائها لفلان وان قال أرضها لفلان وبنائها الى آخر كانت الارض
والبناء للمقر له الاول وان قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط * وفي المشتق اذا
قال لغيره هذا الخاتم لي وفسه لث وهذه المنطقة لي وحليته لث وهذا السيف لي وحليته لث وهذه الحبة لي
وبطانتها لث وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبه كذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر
بؤمر المقر بالنزع والدفع الى المقر له وان كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا
كله قول أني حنيفة وأن يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا ولدت الحارثة في يدي رجل ثم قال
الحارثة لفلان والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولد اسائر الحيوانات والثمار والمجذومة من الاشجار كذا في
المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان في يده صندوق فيه متاع

الابن اصغر قادراً على الكسب لكن لا يهتدي اليه يسره الاب في عمل ويتفق عليه منه قال الامام الحلواني اذا كان الابن فقال
من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم
اذا كانوا مشغولين بالعلم الشرعي لا بالخلافيات الركيكة وهذه اناءات الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب وكل من يتجلى بصفات الكمال يرغب
الاجانب في الاتفاق عليه فكيف الا بائعاً عما يعنى الاب ويقدمه الى القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات * ونفقة الاناث على

الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن لهن مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا * ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكري في الاقضية ان الام ايضا تملك البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا بخلاف الأب * قالت الام
للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه فعله القاضي فاذا استدانته عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع
عليه ومات لا تأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المستلثة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام
بالفرض في رواية الجامع
الصغير تصير ديننا بمضى
السدة وفي أخرى لا * ولو
اختلفا في يسار الأب القول
قول الابن والبينة بينة الأب
وان أنفق على نفسه من مال
الابن ثم خاصمه الابن فقال
أنفقت وأنت موسر وقال
الاب انما كنت معسر انظر
الى حال الاب ان كان
معسرا في الحال فالقول له
استحسانا في نفقة مثله وان
موسرا فالقول قول الابن
ولو أقام بينة فالبينة للأب
وان قال الأب الابن كسوب
يقدر ان يكسب قدر
ما يكفيه ويكفي لكن
يدع العمل عدا ينظر القاضي
ويسأل أهل حرقته فان علم
ان الامر كما قال الأب أجبر
الابن على نفقة أبيه وأخذه
بذلك * لها ابن موسر من غيره
والزوجان معسران فالأمام
الثاني لا يفرض نفقة الام
على الابن ومحمد يفرض
ويكون ديننا على الزوج
* والاصل في نفقة الوالدين
والمولودين اعتبارا القرب
والجزئية لا الارث وان
استويا في القرب يجب على
من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصدوق لفلان والمتاع على أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع على كان القول قوله كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرقه دون
الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للقر له بما فيها من الثمر وكذلك اذا قال هذا الدن
لفلان وهو دن فيه خيل أو قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق
أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على
ما يصنع الناس ويعاملون به ولو نظر الى رزق سمن وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تب
هذه الحنطة لفلان فالتب لفلان ولو قال حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال طهارة
القباء لفلان فالقباؤه كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباؤه لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد رحمه الله تعالى
اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة
من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصد من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم
فلان أو هذه الثمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غم فلان
أو قال هذا اللبن الذي في يدي من غم فلان أو قال ذلك لسمن أو جبن فهذا اقرار كذا في المحيط وكذا في
فتاوى قاضيخان * وكذلك أولاد الخيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط * ولو أقر أن فلانا زرع هذه
الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي
وانما استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر فالقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان
لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو قال غصبتك كذا أو كذا فهو اقرار بغصبهم فاذا قال غصبت عبدا
وجارية كان اقرارا بغصبهم ما وكذا لو قال كذا مع كذا اخوان يقول دابة مع سرجها وكذا لو قال كذا
بكذا اخوان يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنزله فهو اقرار بغصبها وكذا لو قال كذا فكذا اخوان
يقول غصبت عبدا بخارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا اخوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان
قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة
وكذا لو قال كذا على كذا اخو غصبتا كافا على جاره ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء
للاول لزمه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك ثمر في قوصرة أو حنطة في جوالق
وان كان الثاني مما لا يكون وعاء لا لاول نحو قوله غصبتك درهم ما في درهم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما
يكون الاول وسطحه نحو أن يقول غصبتك ثوبا في عشرة أثواب لم يلزمه الا ثوب واحد في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في
المبسوط * ولو قال غصبتك كرايا في عشرة أثواب حري عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في
محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب
البيت والطعام الا أن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا خروا قال لم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا
في المبسوط * ولو أقر بديانة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لفلان على عشرة في عشرة
دراهم ان قال المقر عنت بني مع أو قال عنت الوأو فعليه عشرون درهما وان قال عنت به على لزمه عشرة

لا حدهما نوع رجحان فحب بقدر الارث بانه له والدوا بن موسر ان على الوالدانه أقرب ولوله بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد
البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لاب وأم ولوله والدوا ولد موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل الملك في ماله فيظهر الرجحان
وان استويا في القرب * ولوله جدوا بن ابن النفقة عليهم على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل
المعسر * له اثنان موسر ان مسلم وذمى فالنفقة عليهم ما وان كان لا يجري بينهما الارث وكذا لو اسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

لله ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان اسدتوبافي الارث لا ينفق على عبده وليس له كسب أو منعه عن الكسب يأكل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا والا والامانة كل مطلقا * وان اعتق عبد ازمناسقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي الهائم يؤمر بالتفاد ديانة لا جبرا * عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع * مات الاب عن أولاد صغار وزوجة فنفقة كل في حصته يشترى القاضي له صغار ما محتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنفق البكر على الصغار كانوا متبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

ربه تعالى لاضمان عليهم
* قال مشايخنا في رجلين
في سفر أتحمي على أحدهما
فأنفق الآخر على المغني عليه
من مال المغني عليه لا يضمن
بذليل مسألة الاحرام وكذا
لومات فجهرزوه أعفى الرفقاء
وكذا العبد المأذون اذ مات
المولى فجهرزوه وأنفق عليه
وعلى نفسه في الطريق ومات
* لمحمد ربه الله واحد من
تلاميذه فباع كتبه وجهرزوه
منه فقبل انه لم يوص بعنى
لم يجبه ملك وصيا فقرا الامام
والله يعلم الفساد من المصلح
اما في الحكم فيضمن فلوان
الكبار أنفقوا على الصغار ثم
لم يقرروا بذلك وأقروا ببقية
النسب الصغار يرجي ان
لا يكون عليهم شئ في ذلك
وعبارة بعض الكتب وسعهم
ذلك * ونظيره اذا عرف
الوصى الدين على الميت
وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا
الورثة لا يأثم فيما فعل كرجل
له ودية عند غيره وعلى المودع
مثل تلك الوديعة دينها والمودع
يعلم انه مات قبل القضاء
يقضيه بالوديعة ولا يقتر به
وكذا لو كان له رجل عليه دين
وله على آخر ومات يقضى
منه مدونه دينه ولا يعلم

وان قال غنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذا اذا نوى حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه
عشرة كذا في المحيط * ولو قال له على درهم في قفزة حنطة لزمه الدرهم والقفز باطل ولو قال له على قفزة
حنطة في درهم لزمه القفزة وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على قفزة زيت في عشرة حنطة لزمه الزيت
والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير لزمه عشرة دراهم ويطل آخر
كلامه الآن يقول غنيت المالكين لزمه كذا في فتاوى قاضيان * لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب
يهودي يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان
لكن فيه تغيير فلا يصح منصوصا الا أن يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا بعد دونه ما ثبتت
ما تصادق عليه وان جحد كان للقرآن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما قرره كذا في
المبسوط * ولو قال غنيت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي * ولو قال
على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه
درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك
لو سمي أحدهما مديارا أو قفزة حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو قال درهم ودرهم
أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان على درهم
على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو
قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على درهم بدرهم لزمه درهم
كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال لفلان على مع كل درهم درهم أو قال لفلان على درهم مع كل
درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم
يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة دراهم وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد
عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما
الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه
درهمان كذا في فتاوى قاضيان * الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجهه ولا يكون مستبينا
بان * كتب على الهواء أو على الماء أو على الجمل لا يجب به شئ وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول
لجماعة أشهدوا على بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك
هكذا في الذخيرة * ومنها أن يكتب على وجهه يكون مستبينا وانه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب
على بياض ويصدر بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون
اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على
ذلك أو لم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فانك كتبت الى اني ضمنت لك
من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا ضمنت لك خمسمائة وعند درجلان شهدا كتابته ثم حكما كتابته
فشهد بذلك عليه لزمه وان لم يقل له ما أشهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعقار وكل حق ثبتت مع
الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة ونحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا
يجل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان * ولو

الورثة وكذا لومات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب
ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الا اصلاح * أنكر الزوج كونه
موسر الخفاف برجلين وأخبر القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت البسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت البسار
وان عبدا * عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيها الا انه لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع

* قالت المرأة لأسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس لهذا لأن الأمة بمنزلة متاع المنزل * تزوجها وهي ساكنة في دار باجرة فضمن الاجرة وأداهما لارجع عليهما وان كان الضمان بامرهما لان العادة انه صلة واذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لارجع * زوج الأمة طلقها وهو حر لكونه يطالب الزوج بالبنونة والنفقة الى أن تنقضي العدة ان رجعا وان بائنا لا ويس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح الاب اذا طلب من ابنته النفقة ودعى الابن الفقير فالقاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان (١٦٧) يعلم انه يطبق ذلك فان زعم الاب قدرته

على الكسب نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء فان فضل أجبره على النفقة من الفضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكنه في ظاهر الرواية يؤمر في الدانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم عن تعول فان كان له زوجة وأولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والده واحدا من عياله كيلا يضيع ولا يجبره على ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضررا فاحشا ما اذا أخذ منه شيء يلزم الضرر * يحمل لايه أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا الضياع ان علم الصدق فرض ثانيا لعدم الكفاية * الام والاخ وسائر الحارم لا يمكن الانفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم اعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحسن فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه وتأويله وهو الحاصل من

كتب غير مرسل على القراطس مستبيناً أن لقفلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صل اذا كتب الرجل ذكرا حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا لقفلان على ولم يقرأ عليهم الصل ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم بيده أو أملاه على انسان وان لم يحضروا كتبوا لاملأه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصل نفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا على ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدرا مرسوما نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالكتاب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو أنه كتب الصل وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين * رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال اشهدوا شاهد عليك بهذا فقال اشهدوا عليه كان اقرارا وحل لهم أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للصكال اكتب لفلان خط اقرارا بألف درهم على يكون اقرارا ويحل للصكال أن يشهد بالمال وكذا لو قال للصكال اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصكال أول ما يكتب فهو اقرارا بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامرأتى طلاقها ولو قال للصكال ثانيا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهو هذا للفقهاء كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صك ببيع وقال له الآخر اشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرارا وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صحائفهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط ولو كتب في صحيفة حساب ان لفلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك أو أقر هو عند الحاكم به لم يلزمه الآن يقول اشهدوا على به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) أن لفلان على كذا وكذا فانه بعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن لفلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) الباعة أن ما وجد فيه مكتوبا بخط البيع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في (يادكار) بخطي وكتبت في (يادكار) بيدي أن لفلان على ألف درهم كان هذا اقرارا لما ياله كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبيع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل مالا فقال المديعي عليه كل ما وجد في تذكرة المديعي بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين

ترجمة
٢ المذكرة

الفتاوى والمختار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حزمه أم لا وان لم يكن طعاما ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والانفاق الا بعد ان يجعله الحاكم وصيا * واذا لم يكن للصغير ولا الأمة مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع * أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال * ابن جماعة عن محمد في مملوك بينهما جبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الآتي عن ينفق في

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المنفق أنفق على حصته أيضا ويكون ذادينا على المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل هي على المولى تستوفي منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقة ما عليه بنواهما لا تزوج بمبدأ ومدير أو مكاتب امرأته بان المولى فولدت لا تلزم نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مدبرة أو وام ولداً أو مكاتبه لان نفقة الولد (١٦٨) صله ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجهه والام لو مكاتبه

فنفقة الاولاد عليها الدخولهم في كتابتها الا يرى أن كسب الاولاد وارثهم لم لها فكانوا كالمملوك لها وان مدبرة أو أم ولد أو أمة فعلى مولاهما لانهم ملكه ولو حرة فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه فجوابه كالعبد وان كان المولى فقيراً والاب غني فالومن أمته لا يؤمر الاب بالنفاق لان البيع ممكن وان من مدبرة أو أم ولد لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالنفاق على الولد * كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت فنفقة الاولاد على الام لهذا ذكرنا * للاب مسكن ودابة يؤمر الابن بالنفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه فضله بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعها أو لا فاذاباعه وصرف ثمنه فبعده يؤمر الابن بالنفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاكس وبنفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الابن بالنفاق عليه * ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف * قال بعض العلماء من له ابنة بالغة لا تصلى

(الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما أن يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو مختلف أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه ائتان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعاً وان كان السبب مختلفاً بان قال ائتان ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال لئتان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقده على نفسه بالمال صكاً فان كان الصك واحداً كان المال واحداً عند الكل وان عقده على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكاً ولكنه أقر مطلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي محض شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا ان أقر أو لا عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لو أقر أو لا عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في دوائه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً قال المال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً هكذا في فتاوى قاضيان * وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهداً واحداً أو أكثر فبقية قياس واستحسان فالقياس على قوله أن يكون المال مثني واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهمي حسام الدين * وان جاء شاهدين على اقراره بألف ثم جاء شاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فها ما لان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكان ألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لشيء عليه غيرها والوقت واحد أو لا وقت فيه ما قال كانه لازم كذا في المحيط * ان شهد شاهداً على ألف سود وشاهدان على ألف بيض فها ما لان

وهي أمة أوله وأخت وأولادها أو أخ وأولاده وهم لا يصلحون لادان عنهم النفقة والكسوة ويخرجهم من داره * قال الزوج لها بعد فرض ولو النفقة استقرضني وأنفق على نفسي ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع * قالت لها اتخذ الولية وقت جهازي من مهرى كان كما قالت * أبت ان ترضع وهي منكوبة أو مبانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا وذكرك شمس الأئمة السرخسي رحمه الله اذ لم يأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار بالابن وهو المأثور عن الفضائل رحمه الله * وعن محمد رحمه الله استأجر ظنراً للصبي

شهر اقلما نفقت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيرها تجبر على ابقاء الاجارة بالارضاع * (مسائل الحضانة) * احق الناس بالولد حال قيام النكاح وبعد الفقرة الام فان ماتت أو تزوجت باجنبي لابعم الصغير أو الجدة بجدة الصغير فام الام ثم ام الاب والافالاخت لاب وام والافالاخت لام والافغت الاخت للاويين والافغت الاخت لام ولم تختف الرواية في هذا الترتيب واختلف في الخالة والاخت لاب ففي كتاب النكاح قدم الاخت وفي كتاب الطلاق الخالة فعلم من هذا ان الاخت لابوين أولى (١٦٩) من الخالة عند الكل واختلفوا في بنت

الاخت مع الخالة والصحيح تقدم الخالة والخالة لابوين ثم لاب ثم لام وبنات الاخوة أولى من العمت والترتيب في العمت كالترتيب في الخالات والنساء احق بالحضانة مالم يستغن الولد فان استغنى فالاب بالاعلام والام بالجارية حتى يبيض وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حسد الشهوة وبعد ما استغنيا فالاقرب من العصبية أولى كافي الارث * اختلفا فزعم الاب انه تزوجت باخروا نكرت فالقول لها وان أقرت بالتزوج وادعت الطلاق ان عمت الزوج لا يقبل قولها في الطلاق ولا يقبل وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يحلف القاضي احدا لكن ينظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والا فعند الام له منها بنت خالعهما

على امساكها وهي بنت احدى عشرة سنة والام تخرج من البيت وتتركها وحدها فاختار ان الاب يأخذها من الفساد الزمان * الام اذا كانت لها حق الحضانة وامتنعت عن امسالك الولدان كان له ذورحم محرم لا تجبر ولا تجبر كيلا

ولو أقر بألف درهم ومائة دينار في موطن ثم أقر في هذا الموطن في هذا المجلس بألف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله تعالى أنه يلزمه ألف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا أتهم بدم رجل شاهدين على نفسه لرجل بألف درهم الى شهر وأشهد آخرين على نفسه بألف درهم الى شهرين فها ما لان لاختلاف الاجلين كذا في المحيط * ولو أن رجلا أقر وقال قتل عبد الفلان وسمى أولم يسم أو قال ابن فلان أو أخاه وسماه أولم يسمه ثم أقر بمثل ذلك مرة أخرى فقال الطالب قتلتي عبد بن أو ابن أو أخوين فهذا اقرار بقتل عبد واحد وابن واحد وأخ واحد إلا أن يكون الطالب سمي اسمين مختلفين فيثبت لزمه اثنان قال القاضي الامام أبو الحسن علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى يجوز أن تكون هذه المسائل أيضا على الاختلاف ويجوز أن تكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين

(الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار)

من أقر بجمل أو لحل وبين سبب صالح للاقرار والا لانا أقر بجمل أمة أو حل شاة رجل صح اقراره ولزمه واذا أقر لحل فلانة بألف درهم فهذا على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يبين سببها بالخبايا قال أوصى له فلان أومأ أبوهم فورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الاقرار لزمه بان وضعته لاقل من ستة أشهر من مذمت المورث والموصى وان وضعته لاكثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا إلا أن تكون المرأة معتدة فحينئذ اذا ولدت لاقل من سنتين حتى يحكم بثبوت النسب كان ذلك حكايا بوجه في البطن حين مات المورث والموصى فان ولدته ميتا فالمال ميردود على ورثة الموصى والمورث ولو ولدت ولدين حيين فالمال بينهما فان كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما الثلث كمثل حظ الانثيين (وثانيها) أن يبين سببها مستحيلا بان يقول أقرضني ألف درهم أو باع مني شيئا بألف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء (وثالثها) أن يبين الاقرار فانه لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح كذا في الكافي * واذا أقر الرجل لصي صغيرا لقط أو غير لقط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال أقرضني الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يقرض فالمال لازم وعلى هذا لو قال أودعني هذا الصبي هذا العبد أو أعارنيته أو أجرنيته أو أقرضني ذلك لجنون فاقراه بامل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط * وهل يكون العبد مضمونا على المقر ليدكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويجب أن لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع لو أقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو أقر به للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا أقر لصي هكذا قالوا كذا في الذخيرة * ولو أقر أنه كفل لهذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعقل فالكفالة باطلة إلا أن يقبل عنه وليه الذي له ولاية التجارة على الصبي عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه من ولي التصرف في النفس لافي المال كالاخ والعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان أدرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنه اصح رجوعه هكذا

(٢٢ - فتاوى رابع) يضع الولد وكذا الحكم في الخالة وغيرها * للولد عمة موسرة واب معسر أرادت العمة امسالك الولد فجاءت بالولد فالتزم الولد عن الام والام تأتي وتطالبه بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح أن يقال للام اما أن تمسك الولد فجاءت أو تدفعي الى العمة * حلفت وقالت ان أمسكت الولد هذا ليلة فكذا فأدخله في المهد امرأه أخرى وارضعته الخالقة حنت لان الارضاع امسالك * خرجت من البيت وتركت الصبي في المهد فسقط المهد ومات لان ضمن لعدم التضييع * بلغت مبلغ النساء ان بكر ارضعها الاب الى نفسه وان ثيبا لا الا ان لا يكون مأمونا على نفسها

اختل

والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس له ضمه الى نفسه الا ان لا يكون مأمونا بان يحشى عليه أو كان مفسدا وليس عليه نفقة الا ان يتطوع والله أعلم * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول * (الاول في صريح الطلاق) * مشتمل على ثمانية أجناس * (الاول في المقدمة) * الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقه، وارسال الثلاث أو الجمع بين طليقتين في طهر محظور عندنا خلافا للشافعي واحمد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية الباقين وهو مكروه وفي زيادات الزيارات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

في المحيط * ولو أقر أنه كفل عن هذا الاقريط لفلان بمائة درهم والاقريط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة لم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جاز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب سلعة باعها جاز وكذلك الاقرار بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوه والمغني عليه والناثم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جاز بالحقوق كلها الا بالحدود والخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في الكافي * واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جاز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاوي * ولو أقر الحر لعبد تاجر أو محجور عليه بدين أو عين أو ادم مولا أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر لعبد بوديعة فأقر العبد أنها غيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان محجورا عليه فأقره به الغير باطل كذا في المبسوط * واذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفا أحدهما لم يكن للأخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاوي * واقرار العبد بالتاجر لا جني بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جاز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان أقر لمولا بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد بالتاجر لا جني بجناية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب الحد كالقذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط * ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أولا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاوي * ولا يجوز اقراره بغير امر أو لا بكفالة بنفس ولا بعل ولا بعتق عبده ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأته جاز اقراره بغير ان المولى له أن يفرق بينهما ما كذا في المبسوط * واقرار العبد بالتاجر بالطلاق جاز لان اقرار العبد المحجور بالطلاق جاز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فقرار المأذون أولى كذا في المحيط * ولو أقر العبد بالتاجر أنه اقض امرأته بأصبعه أمة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقر بتزويجها وأنه قد اقضاهما لم يلزمه مهر ولو واحدة منه ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامة نسيان لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط * ولو أقر باقتراض الامة المشتراة ثم استحققت يلزمه العقر فيؤاخذ بالحال كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فذهب عذرتها فأقضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فذهب عذرتها فأقضاها بغير إذن مولاها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان يصدق في المهر ويكون

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رحمه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل * طاق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظت في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأته الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرفعه فلان يقع * ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون إشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت إشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفا ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائم لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عاقل وكذا اذا أخبر عن طلاق في النوم فقال داه كبير لا يقع * طلق المبرسم فلما صح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لا في توهم وقع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

قال في صباه ان شرب مسكرا فامر أنه كذا فشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صمروا وقال حرم عليك بنتي بذلك العين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقول من يستقيم كلامه وافعاله الاندراوا المجنون ضده والمعنوه من يحاط وكل من مانع * النائم والمغني عليه والصبي والمجنون والذي شرب الدوا مثل البعج والافيون وتغير عقله وطاق أو اعتق أو تصرف تصرفا يختص بالعبارة لا يترتب عليه الحكم فلا يقع

طلاقه وروى عبد العزيز الترمذي عن الامام رحمه الله تعالى والنورى ان شارب البخ ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا
قال قاضى بخان والصحيح انه لا يقع على كل حال لانه شرب الدواء والتعليل ينادى بحرقه ثم لا للدها ولومن الاشرية المتخذة من الحبوب والعسل
فسكر المختار في زمان الزوم الحد لان القساق يجتمعون عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يمتثل لدركه والطلاق يحتاط فيه فلما وجب
ما يمتثل لان يقع ما يحتاط اولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوى نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من المباح كالثلاث فحجز

ثم قال وجدت نصا عن محمد رحمه الله على لزوم الحد * وطلاق الهازل والذى اراد أن يقول اسقى ماء فسبق على لسانه الطلاق واقع قال الامام لا يجوز الغلطى الطلاق وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام الثانى لا يدين فيه ما وفى الاصل اذا قال طلاقك أمس كاذبا كان طالقا فى القضاء * حكى بين رجل فلما بلغ ذكر الطلاق خطر بياله ذكر امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واسئمتاف طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للايقاع على امراته ابتداء يقع والا لا وان لم ينو فهو على الحكاية * وسئل الامام الاوزجندى فبين يذكر مسائل الطلاق عند امراته ويقول أنت طالق ولا ينويه لا تطلق قال أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه لا يقع طلاق السكران وبه اخذ الشافعى والطحاوى والكرخى ومحمد بن سلام * شرب النبيذ فلم يوافق فصعد رأسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع * اكره على شرب الخمر أو شربه للضرورة

ديناء عليه اليوم ولا يصدق فى القضاء وفى نسخ أبى حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق فى المهر فلا يكون ديناء عليه وما ذكره فى نسخ أبى سليمان أشبه بالصواب هكذا فى المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له أحدهما ما فى التجارة فأقر العبد يدين لزمه فى حصه الاذن وجب جميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره فى حصه الاذن له وجب جميع مال هذا العبد من ماله فدينه اولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولىين نصفين الا ان يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذى لم ياذر قبل قضاء الدين ولو أقره هذا العبد حريه فهو بين المولىين ولا يستحق أحدهما المال كله بالاذن كذا فى الحائرى * واذا أقر المالك بدين عليه لم يرد عليه من ثمن بيع أو قرض أو غصب فهو لازمه فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المالك بدين بالحد وجاز ان أقر به من نكاح لم يلزمه الا على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر بالحد فانه يلزمه وكذلك لو أقر أنه افتض امرأته باصبعه حرة أو أمة أو صبية فهذا يلزمه فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وفى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الاقرار بالخباية واقرار المالك بدين بالخباية صحيح فى حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يردى بطل فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وجاز فى قول محمد رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بارش جناية بخطا بعد ما أقربه فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقى عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما اذا عجز قبل أن يقضى به عليه كذا فى المبسوط * اذا جبر القاضى على حرث أو أقر المحجور عليه بدين أو غصب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كله سواء جاز عليه والجبر على الحر باطل فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وأبى يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجبر جائز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شئ يطل فى الهزل فهو فى الجبر باطل وكل شئ يجوز عليه فى الهزل فهو فى الجبر جائز عليه كذا فى المحيط

(الباب الخامس فى الاقرار بالجهول وعلى الجهول وبالجهول وبالبايهم)

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تفاحش بالجهالة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم تتفاحش بان قال على ألف لاجد هذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام فى مبسوطه والناطقى فى واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم تتفاحش جاز وفى مثله يؤمر بالتذكير ولا يحجر على البيان لان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما ما يمكن دعواهما فيصح اقراره قال فى الكفاية وهو الاصح هكذا فى التبيين * لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه شئ كذا فى محيط السرخسى * اذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطحا فياخذ العبد من المقر وان لم يصطحا يستخلف اسكل واحد منهما ما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر أنه يستخلف لكل واحد منهما ما جله يمين او احدة أو لكل واحد منهما على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما ما عينا على حدة ويبدأ القاضى بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما ما واذا حلف لكل واحد منهما ما لا يخلون ثلاثة أوجه أحدها أن يحلف لأحدهما ويترك للآخر وفى هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذى نكل له ولا يقضى للذى حلف له بشئ وان نكل له ما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما ما نكلا فليسوا نكل لهما جـ له بان حلفه

كاساعة لثمة وعطش فسكر وطلق لا يقع فى الصحيح كما لا يلزم الحد وسائر تصرفاته * (نوع آخر فى الاضافة) * قال لها كرتوزن منى سه طلاق يحذف الباء من لفظ الطلاق وقال لم انوبه اياها لا يقع الطلاق لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزنى برزنى كنم سه طلاق بلاضافة فتزوج امرأته لا يقع فى الصحيح وفى التوازل اذا قال تو طلاق يقع * طلبت منه الطلاق فقال سه طلاق توذاورفى لا يقع ويكون نفريضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سه طلاق خود راورفى يقع بلانية وعلى قياس قوله خذى بطلاقك ينبغى ان يقع

ولو طلبت الطلاق فضره او قال اينك طلاق لا * ولو قال اينك طلاق يقع * سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع * وسئل احمد القلانسي عن وكراهه انه فقال اينك طلاق ثم ذكرنا وقال اينك طلاق وكذا في الوكزة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فيقع * فترت ولم يظفر بها فقال سه طلاق ان قال اردت امرأتي يقع والا لا (١٧٣) وفي قوله دان طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لانه لا يمسك

طلاق الزوجة الا عن زوجها

* قالت لزوجهها لو كان

الطلاق بدى طلقت نفسي

الف تطلقة فقال الزوج من

نيزه زار ادم ولم يقل لك يقع

لانه خرج جوابا بلا زيادة

فلا بعد بادئا * قال لها انت

تفعلن كذا فقالت نعم قال

ان كان كما قلت هز اطلاق

قال شيخ الاسلام ان كان قال

لو ازم طلاق شده است

ومثله ذكر البردوي ان

الطلاق قد وقع ولا يكتب

وقع لعدم ظهوره في الاسناد

* قال لها دورفته است و سه

رفته است وقد كان طلقتها

طلقتين قبله ولا يثله لا يقع

الثالث * قال لها طلاق

تو يجادر كوشه تو بستم قومي

والبسي الخفة لا يقع وبعد

مال بست يتأمل لانه يصلح

حكايه واخبارا فلا حاجة

الى نقله انشاء * قال لها دزار

طلاق بدامت در كردم قال

الفقيه ابو جعفر ان في حال

مذاكرة الطلاق أو نوى

الطلاق وقع الثلاث وان لم

ينولا والقول له مع يمينه

* طلاق تو يجادر كوشه

تراست قومي والبسي الخفة

لا يقع لاني الحال ولا بعد

مال بست أو قال طلاق تو

بخورستان بر نهاده است قد

القاضي لهما يميناً واحدة أو لكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة فأما اذا حلف لهما فقد برئ عن دعوى كل واحد منهما فان أراد أن يصطلا فليأخذ العبد منه فإنه يكون لهما ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحاً ما به الحلف كذا في المحيط * ولو قال افلان على ألف درهم وافلان على مائة دينار أو افلان فالألف للاول ولآخرين ان يصطلا في المائة الدينار ولو قال افلان على مائة دينار وافلان على كتر حنطة أو افلان كرش يرف لثانير الاول ثابتة ولا شيء لآخرين ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال افلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللأول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه إلا أن يصطلا عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال افلان على مائة درهم أو افلان ولفلان فالنصف لثالث والنصف الباقي بين الاثنين على ما وصفنا كذا في الحاوي * قال ان فلان على مائة درهم و افلان أو افلان فللأول الثلث وللرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث إلا أن يصطلا كذا في محيط السرخسي * وان قال فلان على مائة درهم والافلان ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله ان فلان أو افلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الألف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجبوراً بان قال لك على أحداً ألف درهم لا يصح كذا في التبيين * ولو قال على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبد مدين لزمه أحدهما وعليه أن يمين وان كان على العبد دين محيط بقيته لم يلزمه فان قضى دينه يوم ما من دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالملوم يصح بالجهول كذا في المحيط * ان قال فلان على شيء لزمه أن يمين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون رجوعاً والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال فلان على حق كذا في الهداية * اذا قال فلان على حق ثم قال انما عنت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصلاً ولا يصح وان قال موصولاً يصح واذا قال فلان على عبدى فلان حق كان هذا اقراراً بالدين على عبد مدين حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وأنكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال فلان حق في عبدى كان اقراراً ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال افلان حق في عبدى هذا أو متى هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة من أربابها أو كذلك اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي * اذا أقر أنه غصب من فلان شيئاً ولم يمين فإنه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والديناير وما أشبهها فإن صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول النكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئاً آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين مال ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب إلا أنه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح بانه ويكون مجبراً على أن يمين شيئاً

قيل يقع في المستئين وهو الاشبه لانه يقتضى وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسأ في المختار اتفاقاً وفي بعض الفتاوى قال هو سه طلاق تو بكرانه چادر تو بستم برو يقع الثلاث * سئل صاحب المنظومة عن له امرأة حلال ومطاقة فقالت له امرأته بجانة زن سه طلاقه هي روى فقال المطابقة بالثلاث هي التي تقول انهم طلاقه ثلاثا * له امرأته هندية فقال هندوستان رادام طلاق ولم يجبر ما يدل على ارادة الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجزى في الفارسية قال نعم فقال ازده سؤال يكن يعنى ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جمع بين الاهل وغير

الاهل لا يقع * قال لها جهار طلاق در دامت كردم ان نرى أو كان في هذا كره الطلاق يقع ولو قال طلاق في مخورستان بر نهاده است اختلافوا
والاصح انه يقع بالنسبة قال كذبوا من طلاق داده شويده ان كان لها زوج قبله لا يقع * نساء أهل الدنيا وأهل الرى طالق لا يقع على امرأته
بلائية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين في فتاوى سمرقند تطلق ولا يصدق كحكا كرا جميع أم لا * ولو قال نساء
أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان كان فيه وفي نساء أهل هذه القرية
اختلفوا قبل هو كالمحلة

وقيل هو كالمصر * ولو قال
فلانة بنت فلان ثم قال أردت
امرأة أخرى أجنبية بذلك
الاسم والنسب لا يصدق
ويقع على امرأته بخلاف
ما اذا اقر لسمي فادعى رجل
انه هو وانكر يصدق بالخلف
ويحلف بالله ماله عليك هذا
المال ولا يحلف بالله ما هو
فلان وكذا لو قال زينب طالق
وهو اسم امرأته ثم قال أردت
به غير امرأتى لا يصدق في
الصرف ويقع عليهم ان كانت
زوجه له وكذا لو نسبها الى أمها
أو أخيها أو ولدها وهي كذلك
* قالت تزوجت علي واسم
امرأته آمنه فقال كل امرأة
له سوى ميمونة فكذلك لا يقع
وكذا اذا حلفه ان لا يخرج
من مصر فان خرج فامرأته
عائشة كذا واسم امرأته
فاطمة لا تطلق اذا خرج * له
امرأتان زينب وعمرة فقال
لعمرة أنت زينب فقالت نعم
قال أنت طالق اذن لا تطلق
وكذا لو قال لعمرة أنت فعلت
كذا وكذا فقال نعم قال اذا
أنت حر ولم يفعل الغلام ذلك
وكذا لو قال فاطمة
الهمذانية كذا وهي فاطمة
لكم الست بهذا لا تطلق
* له امرأتان عمرة وزينب

هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غايه البيان شرح الهداية * واذا أقر أن فلان عنده ودية ولم يبين ماهي
فما أقر به من شيء فهو صدق فيه بعد أن يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر
اليمين وكذلك لو أقر بنوب ودية وجاء به ميمونا وأقر أنه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك
واذا أنكر صاحبه أن يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو أقر أنه غصب من فلان
عبد اصح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا وهو عبد جديد أو وسط أو ردي وصدقه
المقر له في ذلك أخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع اليمين فيما ادعى
المقر له وبطل اقرار المقر فيما أقر برده المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مسهل كما في القول في مقدار
القيمة قول المقر كذا في الذخيرة * اذا أقر أنه غصب شاة أو بعيرا أو ثوبا بصح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في
المحيط * ولو أقر أنه غصب دارا فالقول قوله انه ما هي هذه أو انه ما في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي
هذا الرجل والذي في يدي الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المقر قيمة
تلك الدار مع يمينه كذا في الخاوي * ولو قال غصبته هذه الالة أو هذا العبد فادعاه ما جميعا المقر له فانه
يقال لا غاصب أقر بأيم حاشنت واحلف على الآخر فاذا أقر بأحدهما خرج به عن هذه ذلك الاقرار وقد
صدق المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فأي أخذ المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الاخر فيكون القول
قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له أحدهما بيمينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتبقى
دعوى المقر له للآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * ولو قال على ففتر حنطة فهو
بقفير البلد وكذلك الاوقار والامناء ولو قال فلان على مائة درهم فهو على وزن بلده ان كان سبعة فسدعة
ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون على ما قال
فاذا كان اقراره بالكوفة فالتمتع في الداراهم وزن سبعة وان كان نقدا للبلد مختلفا فان كان نقدا فيها
بعينه غالبيا يصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الى أقلها ولو قال له على درهم
صغير أو قال درهم أود ينير أو فقير أو درهم كبير فملكه على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط
السرخسي * ولو قال وهو يبيع فلان على درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا
قال وهو يبيع فلان على كرسنة موصلة فعليه كرسنة موصلة لكن بكيل بغداد كذا في المحيط * ولو
قال على دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على دراهم طبرية فعليه ثلاثة دراهم كذا في المبسوط * ولو
قال له على دراهم كثيرة أو دنابر كثيرة لزمه عشرة دراهم وعشرة دنابر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما ما ثلث درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * اذا قال على ثياب كثيرة أو
وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا
كثيرة أو غنما كثيرة ينصرف الى أقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من
الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنده يرجع الى بيان المقر كذا في التبيين * ولو قال فلان
على أكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالاهما ثلثان ولو قال فلان على شيء من الدراهم أو شيء من دراهم
فعليه ثلثة دراهم كذا في خزائن المفتين * روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له على

فتاوى يزينب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت المحمية فلو قال فزينب طلقتا هذه بالاشارة وثلاث بالاقراء * قال التي في البيت طالق
وليس في البيت وقت التكلم تطلق ولو قال هذه التي في هذا البيت ولم يكن فيه لا تطلق * عادته اذا رأى صبية يقول لها مادرت سه طلاق
فراى ولده وقال له هذا المقال بلا علم طلقت لان الصريح لا يتوقف على الارادة والعلم * (نوع في محله) * المعتدة بعدة الطلاق بلحقها
الطلاق المعتدة بعدة الوطء * أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخرى طلاقه * فترقت بخيار البلوغ أو العتاقة بعد الدخول لا يقع الطلاق

في عدته * خلع امرأته ثم قال لها ادمت سه ان نوى الطلاق فهي ثلاث * قيل الكليات لا تلحق المختلعة لولائها ثم أضاف ما أتى بقعه بالرجعية فتلحقها وكل فرقة توجب الحرمة مؤبداً يلحقها الطلاق والصريح يلحق البائن وعكسه والصريح يلحق البائن والباطن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقاً بان قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق ثم أبانها واحدة ثم دخلت الدار في الهدية يقع * قال للبائنة أنت طالق بائن يشع أخرى ولو قال أنت بائن لانه (١٧٤) اخبار خلاف الأول * ولو قال لها ابتك بتطليقة لا يقع * قال لها في العدة ان أنت امرأتى

فانت كذا ان لم يرد به الا يقع لا يقع * كل امرأته طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن * ولو أشار الى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبائنة أنت بك باخري يقع لانه لا يصلح اخباراً * (نوع آخر في الفاظه) * طلاقك واجب أولاً أو فرض أو ثابت قيل يقع واحدة ورجعية نوى أولاً والمختار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الزمة * ولو قال طلاقك على لا لان الزمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى * قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينو طلق قضاء لادبائه * قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنية الا ان يكون جواباً لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النية * طلقها ثم قال لها يا مطلق لا يقع وفي المحيط لو قال لها يا مطلقه وقال أردت النشتم لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لافي الثاني لعدم سبق وان قال أردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر * ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء * أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين * أنت طالق من هذا القيد ثلاثاً يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضاً وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه * أنت مطلقه يقع الا اذا نوى * قال لها اقولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قول دراهم أضاعفة مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهماً وكذا اذا عكس بأن قال على دراهم مضاعفة أضاعفاً كذا في التبيين * ولو قال له على عشرة دراهم وأضاعفها مضاعفة يلزمه ثمانون درهماً كذا في محيط السرخسي * ولو قال كذا درهماً فإني ودراهم كذا في الكثير والهداية * وذكري البيتية والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كتابة عن العدد أو أقل العدد ثمانان كذا في التبيين وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كذا كذا درهماً لزمه أحد عشر ولو قال كذا وكذا درهماً لزمه أحد وعشرون درهماً وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا نحو ما من حنطة لزمه أحد عشر نحو ما ولو قال على كذا كذا درهماً وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار أو درهماً لزمه من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قلت كذا بغير أو فأحد عشر وان قلت بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع براداً ألف ألف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي أن تزد عشرة آلاف ولو سُدس تزد مائة ألف ولو سابع يزد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفاً بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالنقص بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي * ولو قال افلان على مال فاقول قوله في القدر بوقبل قوله في القابل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له على مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالتقدير قيمها بالعشرين وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لان الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيان * هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العناية * ولو قال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصب من فن سمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم قالوا يلزمه مائتان ولو قال افلان على مال كثير كذا في الناطقي أنه يلزمه مائتان درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقرباً أكثر من ذلك وبأقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف ولو قال ألف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال على مال لا قبل ولا كثير فعليه مائتان درهم كذا في الخلاصة * ولو قال على مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على زهاء ألف درهم أو جل ألف درهم أو عظيم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادته في ذلك كذا في الغصب والوديعة وكذلك هذا في الكلي والوزني والشيء كذا في الذخيرة * عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير ألفين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي * ولو قال حنطة كثيرة فعندها على خمسة أو سق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكري بعض

الروايات
أردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر * ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء * أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين * أنت طالق من هذا القيد ثلاثاً يقع قضاء وديانة ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضاً وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه * أنت مطلقه يقع الا اذا نوى * قال لها اقولي أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

لا امرأتي انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الأصل قال لا سخر أخبرها بطلاقها أو بشرها أو أجل اليها طلاقها بغير
 خبر أم لا ولو قال لا خرق لها أنت طالق لا تطلق ما لم يقل لأنه لو كبل ولو قال لا تخبرها انها طالق حتى لا يخرج قبل انقضاء المدة فإقرار
 بالطلاق * قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لأن هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة
 الى الزائد أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الايقاع (١٧٥) لا يقع قضاء عوديانة * ولو قال ابتداء فائلا

وهبت طلاقك يقع قضاء
 لاديانة اذا لم ينو ولو قال في
 المسئلة الثانية نويت كون
 الطلاق في يدها لا يصدق
 قضاء وعن الامام في قول
 وهبت لك ثلاث تطبيقات
 لا يقع لانه عليك الايقاع فلا
 يقع قبل ايقاعها وفي
 الفتاوى وهبتك طلاقك
 لم يرو عن المتقدمين فيه نص
 والمتأخرون على انه لا يقع
 وان قال تركت طلاقك
 مر يد عدم الايقاع صدق
 قضاء وان أراد به الايقاع
 وقع ولو قال أعرضت عن
 طلاقك لا يقع وان نوى
 واختلفوا في برئت من طلاقك
 اذا نوى وفي الشافعي الاصح انه
 يقع وفي الفتاوى الاصح
 انه لا يقع وان لم ينو لا يقع
 * أقرضتك طلاقك لا يقع
 لان القرض مردود فلا يقع
 * أعرنتك طلاقك صار في
 يدها لانه عليك الانتفاع وعن
 الثاني انه يقع خلافا لمحمد
 * قيل له اطلقت امرأتك قال
 نعم أو قال لها أنت طالق
 يقع بخلاف التهجى بلفظ
 السجدة حيث لا تجب
 السجدة لان وجوبها متعلق
 بالقراءة وانه ليس بقرآن حتى
 لو تهجى في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أفقرتو كذلك كل ما يكال وبوزن ولو قال على أفقرت حنطة يلزمه ثلاثة أفقرت
 ولو قال أفقرت كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له لان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في
 النيف اليه فان فسره بأقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال على بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة
 فصاعد وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة
 درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة ودينار حنطة فذ كر شيئا من المكيل أو الموزن كذا في
 المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهو من النقص كذا في التبيين * ولو قال لثلاث على عشرة
 دنانير ودانق أو قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له على ما تملك من ذهب
 وفضة أو كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهم ما النصف وكذلك لو سمي أجناسا ثلاثة فعليه من كل
 واحد الثلث كذا في الحاوي * ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في
 بيان المائة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال
 لفلان جزم من داوي فاليه البيان وله ان يقر بما شاء وكذلك الشقة والنصيب والطائفة والقطعة وأما
 السهم فهو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس وعندهما يؤول من بالبيان كذا في المحيط * اذا أقر الرجل
 بشاة في غنمه صح إقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساءده المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها
 الا بإقامة البينة أو بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاها المقر رأى شاة من
 غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويحبر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منهم ما شاة منها
 وقال لا ندري أو رجع المقر عن إقراره وبجده فهو شر يكذب حتى اذا كانت الغنم عشرا فله عشر كل شاة وان
 ماتت شاة منها ذهبت من مالهم او ان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر أصلا
 وضيع الغنم فهو ضمان لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو والعشرا فان مات
 المقر فورثته في ذلك بمنزلة الأثني يتخلفون على العلم وأنواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل
 الغنم كذا في المبسوط * ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهى مائة وفيه انقص وكرهى من الكبار وزن
 سبعة ولا يصدق أنهم من النقص وان كان فيه ازيف فقال هى منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال
 له في طعمى هذا كرحنطة فاذا طعماه لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما ساء له
 من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراو افا فهو له كله وان كان أزيد من الكرافه منه كذا في المحيط * له من
 دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينه ما فقط كذا في الكنز * ولو قال له على من درهم الى عشرة
 أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي * ولو قال له على
 ما بين كرشعير الى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كرشعير وكرحنطة الاقنير حنطة وعند أبي
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال على ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال
 ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لانه كلام الناس ووقع الطلاق متعلق بدلالة الايقاع وانما بالتكلم المتعارف والكتابة كذلك اذا كان مرسوما
 مستتبنا قيل له انها زوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت انه أعاد الاول فقلت نعم لا يصدق لانه لو لم يسمعه ما جاب
 * وفي النوازل قال مؤذن المحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق اذا قال ظننت انه قال صلاة كردى ويجوز أن
 يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كفر لانه استهزاء بالمؤذن لا بالاذان * قالت له أنا عليك مطلقة بثلاث فقال أريد أو

أزید من مائة فهذا اقرار بالثلاث * قالت له لا أكون معك فقال لا تكون في فقال طلاقاً يدك فطلقني فقال طلاقاً محضاً ثم ثلاث
وقع الثلاث بخلاف قوله كنم لانه استقبيل * وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال الا اذا غلب عليه * قالت له ثلاث مرات طلقني فقال
الزوج أيضاً ثلاث مرات طلقني يقع الثلاث وقيل واحدة جملة على التأكيذ * قالت له انما طلقه فقال الزوج هلا تطلق لان هلا للاستبجال
بمعنى زود باش والموافقة أيضاً يقال هلا (١٧٦) بانو بروم فلا تطلق الا بالنية اعدم التعيين وليس بمعنى أرى أى نعم لانه يصلح ماضياً

ومستقبلاً * قالت له حلال
الله عليك حرام فقال نعم
تطلق واحدة * اذهبى الى
بيت أمك فقالت طلقني
حتى اذهب فقال من طلاق
دما دم بغرسم لا تطلق لانه
عدة * قالت له انما طلق فقال
نعم تطلق * ولو قالت طلقني
فقال نعم لا وان نوى * قال
ألست طلقته امرأتك قال بلى
طلقت لانه جواب الاستفهام
بالاثبات ولو قال نعم لا لانه
جواب الاستفهام بالنفي كانه
قال نعم ما طلقته * قال لها
ما بقى لك سوى طلاق واحد
نطقها واحدا لا يمكن له
التزوج بها واقاره حجة عليه
* ولو قال بلى لك طلاق واحد
والمسئلة به الهاله ان يتزوج
بها لان التخصيص بالواحد
لا يدل على نفي بقاء الآخر لان
النص على العدد لا ينفي
الزائد كفى اسماء الاجناس
* قال لها خذى طلاقك
فقالت أخذت وقع ولا
يحتاج الى النية في الاصح
وفي فتاوى صدر الاسلام
والقاضى لا يحتاج الى قولها
أخذت * قال طلقك الله أو
أعتقك الله يقع وفي المنتقى
شاء الله طلاقك أو قضى الله
طلاقك أو شئت طلاقك

بشرعن أبي يوسف رحمه الله اذا قال الرجل لفلان على ما بين شاة الى بقرة فان أباحني ف رحمه الله تعالى قال
ليس عليه شيء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شيء عليه وان
كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

* (الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله) *

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزنة المفتين * حذر مرض
الموت تكلموا فيه واختار للفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب
فراش أم لم يكن كذا في المضمرات * واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقية الورثة فان كان المقر له وارثا
وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فالأقرار باطل وان كان المقر له وارثا
وقت الاقرار وخرج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقصر لاجهه وليس له ابن ثم
حدث له ابن وبقي هذا الابن حياً الى أن مات المريض فالأقرار جائز كذا في المحيط * ولو أقر لمن لم يكن وارثا
وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو أن أقر لخاله وله ابن فمات الابن ثم مات المريض
لا يصح أقصراره ولو أقر لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقر لاجنيه ثم تزوجها ثم مات صح
اقراره كذا في فتاوى قاضخان * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم صار وارثا وذلك
نحو أن أقر لامرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان الى رجل فاققر له بعد ما مرض ثم
فمحنه الولاء ثم عقداه ثانياً ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى استحسان كذا في المحيط * ولو أن مريضاً أقر لابنه بدين وابنه عبداً ثم أعتق ثم مات الابن وهو من
ورثته فاققره بالدين جائز وان كان العبد تاجراً وعليه دين والمسئلة بجهاها فالأقرار باطل ولو أقر المريض
لابنه وهو مكاتب ثم مات الابن مكاتب على حاله فاققره له جائز وان عتق المكاتب قبل موت الابن لم
يجز اقراره له كذا في المبسوط * اذا أقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء أو ترك وفاء بالدين
دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء به فاققره باطل كذا في محيط السرخسى * واذا أقر المريض بوديعة
لوارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط * واذا أقر الرجل جل في مرضه لامرأته بدين ثم
مات امرأته قبله ونها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول
الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون
ميراثهم وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة * واذا أقر مريض لابنه بدين ثم مات الابن
المقر له وترك ابناً وليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى
قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو أقر في مرض موته بدين من مهر لامرأته يصدق الى تمام مهر مثلها
وتحاص غرماء الحجة كذا في خزنة المفتين * ولو أقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط *
رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من
زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو أقر لوارثه أو لاجنيه ثم مات المقر له

لا يقع بولاية * ولو قال هو يت طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وان نوى وفي القياس الكل سواء * طلبت الطلاق فقال نعم
دائم مكان دادم ان لغة بلد من البلدان لا يصدق في انه لم ينو الطلاق كالأول جاب بالعربية وان لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وان لم يكن
لغة بلدة مالا يكون جواباً * تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هزا طلاقاً ترا ولو قال من ترا طلاقاً دادم
يقع الا ان ينوى به التفويض ولو قال لها لك الطلاق يقع عند الامام ان نوى ولو عليك الطلاق يقع اذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاقاً يقع

ولو قال توطلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلانية وبه ائقي الامام ظهير الدين وقيل لا تطلق بلانية * ترا طلاق ده فقال دادم ت يقع وكذا لو قال بعد الخلع هذا رد بكر دادم * طلبت الطلاق فقال جورفتي طلاق دادمه شد وقال ما أردت الطلاق صدق * طلبت فقال تو خود سرباي طلاق كرده انوى وقع * اتمها برجل ثم رآه في بيته فغضب فقال زن غررا طلاق دادم قبل يقع اذا نوى وقيل يقع بلانية * كان خدام الزوج يسعون في تفريق زوجته فقال جندان كريدت كه طلاق كريدنش اوسه طلاق كريدنش (١٧٧) يقع * قال طلقت امرأه أو امرأة

طالق وقال لم أنوز وحتي

صدق * انا شترت أمة

أو تزوجت عليك فانت طالق

واحدة فقالت لا أَرْضِي

بواحدة فقال أنت طالق

ثلاثا ان لم ترضي واحدة

لا يقع الثلاث لان مثل هذا

الكلام يذكركم للإبتهال

غظا بها ويذكر التعليق

لتقرير الاول فلا يقع شيء

في الحال * قالت له ان كان

في يدي ما في يدك استنقذت

نفسى فقال الزوج الذى في

يدي في يدك فقالت المرأة

طلقت نفسى ثلاثا فقال

الزوج فولى مرة أخرى فقالت

طلقت نفسى ثلاثا وقال

الزوج لم أنوا الطلاق لا يصدق

وقوله لها قولى مرة أخرى

تصدق لها * قال لها تلاق

وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك

يقع وان قصد ان لا يقع ولا

يصدق قضاء ويدين ذبانه

وان اشهد على انه تسالومه

الطلاق وهو يتلفظ به بهذه

الانفاظ دفعه المقال الاقصدا

الى الایة فاع لا يقع عليه استقر

الفتوى وكان الامام الخوئي

في الاستدعاء يفرق بين العالم

والجاهل ثم رجع الى ما قلنا

* وضع يده على رأسها أو

عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقرله من ورنه المريض لم يجوز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو جائز في قوله الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعقد في يديه أنه لا جنبي فقال الاجنبي بل هو لـ لان وارث المريض لم يكن لي فيسحق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار المريض باطل وفي قوله الاخر الاقرار صحيح وقوله الاخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالاحتياط كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان * من عرض يومين ويصبح ثلاثة أو عرض يوما ويصبح يومين فاقترلا به بدین فان فعل ذلك في مرض صحيح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض ألزمه الفراش واتصل بعونه لم يجوز كذا في خزنة المفتين * أقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المقرله وبقية الورثة فقال المقرله كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا البينة فبينة المقرله أولى وان لم تكن للمقرله بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئخذت الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب وأما اذا لم تتخذه الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل الغلبة لـ مرورنه في حكم المرضى يقول هـ اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طرقة الغلبة صح اقراره كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمكاتب ووارثه ولا لعبد قاته ولا لمكاتبه كذا في المبسوط * وان أقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجوز الامن الثالث كذا في الحاوى * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض النابت باقراره وهو أن يقضى من التركة أولادين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبيعة أو بمشاهدة القاضى فهم مساو كذا في محيط السرخسى * ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر بها في المرض هكذا في خزنة المفتين * اشترى شيئا في مرضه أو أستره أو استأجر وعابن الشهود قبضه أو تزوج امرأة على ألف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض وغن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر والأجرة يشارك فيه كذا في محيط السرخسى * وان لم تكن عليه ديون الصحة أقضى في مرضه بالدين لرجلين فانهما يتحاصن ولا يبدأ أحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم أو وقعا على التماق بان قال لاحدهما لك على خمسمائة ثم سكنت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال لا آخركا على خمسمائة كذا في المحيط * رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو أقر في صحته أن له لان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الألف بعينها أو صدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فهماديين ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى والبضاعة والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوى * ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزنة المفتين * ولو مرض وفي يده

(٢٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوئي ان ذكر عضو معاير عن جميع البدن ونوى اقصد الطلاق عليه لم

يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن قلنا ان يقول يقع الطلاق وان كان جزأ لا يستمتع به كالمسن والريق لا يقع * قالت له

ألك امرأه غيري فقال كل امرأه له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأه له طالق حيث تطلق المخاطبة

خلاف الثاني لانه انما علم لا اعتراض في الامر المباح فلا تقيده بالمحتمل وفي الثاني أخذ ببعض المشايخ بقول الامام الثاني تقييده بالعرض الباعث

والتقييد بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياقي مسائل يسع الوفا ومساائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى * قالت له من بالونمي باسم فقال **ك**رته بانني انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت من باسم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج ابوه لاسر آته فقال الزوج اكرتر اخوش نيست بس دادمست سه طلاق فقال الاب مراخوش است ولم يقل بس يكون تعلقا بخلاف قوله انها كرمرا نخواهي ترا طلاقا فقال مراخواهم لا يقع لانه علق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فتعلق بالاخبار في المجلس وان كان كذبا وقوله بس دادمست تحقيق

* قال أنابريء من نكاحك وقع الطلاق * ظن وقوع الثلاث عليه بافتاء من ليس باهل فامر الكاتب بكتبه صدك الطلاق فكتب ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق لانه ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصدك ومثله في الاقرار بالمسال لو قال كان الاقرار بناء على سبب ظننته سببا للوجوب * بعثك طلاقا فقلت اشتريت يقع رجعي * ولو قال بعث نفسك منك فقلت اشتريت يقع البائن ولا يقع بيعت قبل قولها اشتريت أو قبلت وكذا لو قال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم ويسقط المهر وان لم يذكر البذل * قال لها اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ما لم يقل خذي أي طريق شئت وينوي به الطلاق وان انكر نية الطلاق فالقول له * ولو قال له اراه كشادم اذ انوي يقع وان لم يقل خذي أي طريق شئت لان الاول اخبار عن كون الطرق مفتوحة لا امر بالذهاب فلا يقع الا بخذي أي طريق شئت ليكون كقوله اذهبي وقوله كشادم يحتمل معني دستور دادم

ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا حتى قبل الميت أو قد أبرأته من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفي ولا يطل حق الغريم الاخر عما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بمضاربة ألف درهم لرجل آخر بعينها ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم بالخصص كذا في المحيط * واذا أقر المريض أن علي أبيه دين الف فلان وفي يده دارا لبيته وعلى المريض دين معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضل شيء كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته بعدموت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي أبي ألف درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقروا رثته وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترك ألفا ورثها عن الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبدا في صحته بعين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحابة من الثلث كذا في خزائن المفتين * رجل أقر في مرضه بأرض في يده أنه واقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعقوبه أو أقر أنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره كان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جازي الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مرض أقر لوارثه ولا جنسي بدين فاقراه باطل تصادق في الشركة أو نكاذبا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جنسي بغير نصيبه جائزا إذا نكاذبا في الشركة أو أنكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كذب الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قبل يجب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * فان صدقه ما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشترا كما لو انما أقرت بالشركة كاذبا فختم ذلك بصفه الاقرار للاجنبي كذا في المحيط * ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدق به بما قال ثم مات المريض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى أولى بما ترك كله كذا في الحاوي * ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال الورثة أقرت والاه في الثلثين بما شئتم ويقال للوصي له بالثلث أقر له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقر بشئ يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مرض أقر لوارثه بصدقه فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا للاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي * مرض وهدب عبدا له بعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقر ان المريض قد كان أقر قبل أن يهبه مني أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الاول فلو أخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح بر داشت فينوي كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه * اذهبي فبيني كان النوب واراد اذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله دادمست طلاق أو ترا طلاق * قال لها طلقك أو أنت طالق واراد الخبر عما مضى كذبا له في الديانة امسا كهوا وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق * (مسائل الإيقاع بلا قصد وازافة) * له بنات ذوات ازواج قال زوج احدها ان لا يبين طلاقا على بنتك وقع على امرأته لانه لا يملك

الا لايقاع على امر أنه فانصرف اليها * اذا قال لامرأته تراسه طلاق دادنه شند لا يقع لانه ذكر ايقاع الغير لا الايقاع من نفسه * تراسه ذكر الصدرانه لا يقع لانه لا اضمار في الفارسية واختار الوقوع اذا نوى وقد ذكرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمار في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة والغضب يقع والا لا * وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعته هر سه هر سه خاف ووقع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق * ابن زن كه

مراسه تراسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضافة في أول الكلام * لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التدبير أو لقنها الزوج الأبراع عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملالة الناس عن الإبطال بالتلبيس وكما اذا باع أو اشتري بالعربي وهو لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والهبة والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذلك لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها واختار ما ذكرنا وكذا الولقن المديون الدائن الأبراء عن الذين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة النوازل * أوادشما بخري على اسنائه النذر أو الطلاق أو العتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول فقيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لقيمة الورثة انما يلجئ اذ لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول وأما اذا كذب المقر له العبد عبدى ولا عرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الاول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقي الورثة حتى أخذوا العبدان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكاهكذا في المحيط * اذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا له هو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماله ليس بمال كالمهر وبذل الخلع وأشبه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لعماله مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة أو بالمعينة فأما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا يقول المريض وقول من دأين معهما بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقوله ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الاقرار أو كان هالكاه وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وحياته في أول المرض أو كان هالكاه وقت الاقرار ولا يدري أنه هلك في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذب في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماله ليس بمال والغريم أجني فأقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماله ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا أقر المريض المديون أنه قبض من وارثه ودعيه كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد أو باسترداد الغصب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا لاعتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا لاعتاق لا يحتمل الاوجهما واحدا والطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز بخري على لسانه اللحم أو اراد أن يقول خري على لسانه عمرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة ما على الذي سمي فلعدم الارادة ما على الذي أراد فلعدم اللفظ جمع الاصدقاو اراد أن يطعمهم فامر الزوجة بالطبخ فلم تفعل فقال زن كه دوست و دشمن مرا نه بنود

ازمن طلاق تطلق لانه وصية بها هذه الصنة * قال طالق قيل له ان اردت قال امرأتى طلقت * أنابرى من طلاقك لا يقع ولو قول أنابرى من ثلاث تطليقاتك فالظاهر انه لا يقع شيء وان نوى * قالت من انزو بزارم فقال الزوج من بزارم وقال لم انزل لا يقع * ولو قال أنابرى من نكاحك يقع وان قال أبرأتك عن الزوجية ان قال في حال المذاكرة أو الغضب يقع بلانية * واذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها اذهبي وتزوجي فانها تطلق بالنسبة * قالت (١٨٠) طلقني فقال لست بأمرأة تطلق لانه جواب * ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا قيل

لا يقع بالاتفاق وقيل انه على الخلاف أيضا * قيل له لا تطاق هذه القبيحة فقال نكاحنا كنكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا * قالت من برئوسه طلاقم فقال هذا أو قاهم * بنان لا يقع * ولو قال هجعتاني ياهه * بنان است يكون طلاقا * (نوع آخر) * طلقها ثم قال طلقك أو قال طلاق دادم ترابع أخرى ولو قال طلاق دادم أركنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار * نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل نتين قيل يقع واحدة اعتبارا بالرأس لانه في الاعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الاسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة * طلقني ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقك يقع الثلاث * ولو قالت زدني فقال فعلت طلقت أيضا * وعن محمد قيل له اطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الامام الثاني عن قال

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض ربه الدين أقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يجحدون ما أقرب به المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الالف الوديعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم وديعة هي أجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له أنا استرد الجياد أو أعطى مثل حق له لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زبوف في يده أنه وديعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء ويؤخذ الغريم والمكاتب بماء عليهم ما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنها وديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بحارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما فعل بالحارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الالف النهر ريحة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء لتي أو قل أخذت هذه الدنانير قضاء لتي أو هذه الحارية شراء بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموال النابت اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله وان صدق الغريم والمكاتب المريض فيما أقر في الحارية والدنانير ينظر ان كانت قيمة الحارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صح الاقرار وان كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الحارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حالي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأعوض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فأنقض البيع وخذ الحارية وأدع عليك وفي الدراهم النهر ريحة لا يجبر المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهر ريحة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهر ريحة ويرد الجياد ولم يذكروا في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يجبر المكاتب ذكر القبيحة أبو بكر البخني رحمه الله تعالى أنه يجبر وهو الاصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقص وجب رد الحارية والدنانير عليه وهكذا في المحيط * ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك والمكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دواهم فاقراره باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط * ولو أقر برجل للمريض أنه قتل عبده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال أو أقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوي * اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلعها الزوج فانه لا يصح اقرارها بنوى الزوج رد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجعت فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها باطلا فأتاها زوجها فماتت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

لرجل اطلقت امرأتك نتين قال هذه ثالثة لزمه الثلاث وان لم يذكر الطلاق في مقدمتها والمسئلة بحالها فتقوله هذه اقرارها ثالثة لا يوجب شيئا اذ لم ينو * قال لها دست بازداشتم بيك طلاق فقالت باز كوي تا مردان بشنوند فقال دست بازداشتم وكررت لا ينظر ان قال ثانيا وثلثا دست بازداشتم لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم أو دست بازداشتم يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار مذكورة في الأصل * قال للدخول أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو أنت

طالق قد طلقته وقال أردت التكرار صدق دينه * قال أنت طالق فسأله إنسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز * قال أنت طالق ثم قال للناس زن بروي حرام استأن عني الاول ولايتة له صار الرجل يأتى استأنا عني الابتداء فبأن آخر * أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه ولو قال لا كثير أو لا قليل فواحدة ولو قال لها ترأس ما رطلق أو غلبه الطلاق فثنتان بلانية * ولو قال كل الطلاق فواحدة واكثر (١٨١) الطلاق فثلاث * أنت طالق نصف

تطبيقه وثلاث تطبيقاته وربع
تطبيقه فن ثلاث لوم دخوله ولو
نصف تطبيقه وثلاث اوسدسها
فواحدة ولو نصف تطبيقه
وثلاث اوبربعها اثنتان * أنت
طالق وسكت ثم قال ثلاثان
لانه قطع النفس فن ثلاث
والا فلا يقع الواحدة * أنت
طالق فتقبل له بعد ما سكت
كم قال ثلاث وقع قال الصدر
يحتمل أن يكون هذا على قول
الامام فان موقع الواحدة لو
أوقع ثلاثا بعد زمان صح
* وكذا لو قال دامت يث
طلاق وسكت ثم قال
ودو طلاق وسه طلاق يقع
الثلاث * ولو قال لها تريك
طلاق وسكت ثم قال ودو يقع
الثلاث * ولو قال دو بلا
ووان نوى العطف فن ثلاث
والا فواحدة * قال لها أنت
طالق واحدة فقالت هزار
فقال هزار ان نوى شيأ فعلى
ما نوى والا فلا شيء * قال لها
تريك طلاقا كرجي من
بكسي يدهي ودو وسه يقع
الثلاث عند وجود الشرط
وقال الفراء يقع واحدة
* أنت طالق عشرا ان دخلت
الدار يقع الثلاث اذا وجد
الشرط * ولو قال أنت طالق
اذا دخلت الدار عشر الا تطلق

اقرارها ومضى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفى أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط * ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصدقا كذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبد في مرضه فأتى العبد في يديه وأبى وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفائه من الغاصب لا يصدق الا بينة ولو كان الغصب في حال صحة المغموص منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبى أو مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا أو لم يعد من الاباق كان مصدقا بغيره دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حال الصحة واقرار المغموص منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع عبد ا قيمته ألف بالثمن لآمال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحجر المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويحجر المشتري بين أن يدفع ألفا أخرى أو ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكروا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكرنا ما يحسن رجهم الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فرض البائع وعليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له بحسب العبد الى أن يستوفى الثمن فيباع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفى غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم أخذوا المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريم من غرمائه فقال الوارث قد دفعته اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقة المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكله بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطالب يرى ما اذا وكله ببيع متاع له ولادين عليه فباع بغيره ثم شهدا بشهادة الشهود ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعث المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا وميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقربا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل ألف درهم دين واحد وورثته كفييل به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفييل به بأمر الوارث أو بغير أمره فرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فماذا أبرأ الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلا لا يصح

واحدة حتى تدخل الادرعشرا * أنت طالق وأمسك انسان فقه ولم يقل شيأ أو مات قبل ان يقول ثلاثا يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ * ترايك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة * أنت طالق كل يوم فواحدة عند الثلاثة وانوى الثلاث فتلاث ولوفى كل يوم فتلاث * أنت طالق رأس كل شهر فتلاث * أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة * أنت طالق مع كل تطليقة فتلاث في ساعة الحلف * قال لها قبل الدخول اكرتوزن مني ترايك طلاق ودو طلاق دست بازداشتم فتلاث ولو لم يقل دست بازداشتم فواحدة * وكذا الوفا فلانة

را بزني كنم ازمن بىك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فزوجها فواحدة * ولو قال بىكى ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج * وقوله تراك
تراك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق * قال لها انك سه طلاق يات كشاده كردم ان عني وصل الاخير بالاول وقع الثلاث
وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله يات كشاده كردم ابقاع واحد رجعي * جرى بينهما خلع فاسد فسد
وقيل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة * خالع معها فستل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرار بطلان الخلع ووقوع

الثلاث وائمس له عليها سبيل
* (نوع آخر) * قال لها
حين طلبت الطلاق أبرأني
عن كل قولك - على حتى
أطلقك فقالت أبرأتك - عن
كل حق للنساء على الرجال
فطلقها في فورده وهي مدخولة
يقع البائن * قالت طلقني
- على ان أهب مهرى من
ولدى ففعل فأبى الهبة ووقع
رجعي ولائى عليها * قال
لها ان طلاقك تطلقه واحدة
فهى بالثقة أو ثلاث فطلقها
واحدة فهى رجعية لان
الوصف لا يسبق الموصوف
* اذا جعل الرجعي بائناً في
العدة صح خلافاً لمحمد رحمه الله
والعدة من يوم ايقاع الرجعي
ولو جمعها ثلاثاً فكذلك
وعندهما لا يصير ثلاثاً * قال
لها ان دخلت الدار فكذلك
قبل دخولها الدار قال جعلته
بائناً أو ثلاثاً لا يصح لعدم
وقوع الطلاق عليها * قال
لها بىك طلاق دست
بازداشتم رجعي ولو قال
بىك طلاق دست بازداشتم
بائن وفي فتاوى الفضلى
عكسه فحصل في الاول
داشتم بائناً وفي الثاني داشتم
رجعياً ومافى الكتاب سهو
من النقلة * أمرك بىك

وان كان كفيلاً يصح من الثالث فان كان لليت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل
والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيار في ثلثي الالف ان شاؤا
أخذوه من الاصيل وان شاؤا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث
لا يصح كيفما كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع به عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلاً
ببيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فأقر بقبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه
الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل والأمر صحيح فهو مصدق وان جحد الأمر فان كان
المشتري وارثاً له ما هو امر يضان لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الأمر فان أقر أنه قبض
ودفعه الى الأمر أو هلك في يده يصدق فان أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين
على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشروط براءة
الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضاً وان كان الكفيل أجنبياً يصح من الثالث
فكان للورثة الخيار ان شاؤا أجازوا الحوالة وان شاؤا أنقضوا فان أجازوا ان شاؤا أخذوا الدين من المحتمل
عليه وان شاؤا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجب يزوا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك
وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤا أخذوا المحتمل عليه بالثلث
والكفيل بالثلثين وان شاؤا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقرب بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل
ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده انهم اوديعه أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم
بغيره ولا يدري ما فعل فأقر به باطل فان لم تعلم بغيره احتج مات مجبه لا يجب الضمان عليه فيه صير قصاصاً
بالدين وان كان قائماً كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيستوفى لى القضاء الدين الذى يحصل بالبراءة
للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير
شرح الجاهع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من
الثالث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضخان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر
بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انهم اوديعه - له هذا المكاتب أو دفعها اياه - بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز
أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط * رجل أودع أباه ألف درهم بعناية الشهم وفي مرض موت الاب أو ضمنه
فلما حضر الموت أقر أنه استلمه كما فاما ان يقر أنه استلمك الوديعه وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت
الوديعه ديناً لابن في ماله ولا يكون هذا اقرار المريض لوارثه واما أن يجحد الوديعه - أو يقر أنه استلمه كما فاما
قال ضاعت الوديعه منى أو رددتها على صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما
أن يقول ضاعت الوديعه منى أو رددتها فلما طواب باليمين أقر بالاستهلاك أو نكل عن اليمين فحينئذ يبطل
عنه الضمان ولا يؤخذ من تركه هكذا في التحرير شرح الجاهع الكبير للحصيرى * قال محمد رحمه الله تعالى
رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فحضر الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف
درهم وقبضتم منهم ما لم أدفع اليهم ما شئتم من الثمن وصدقاها على ما أقر من الشركة ثم مات ولدار شفع والابن
الاخر ان يسكران جميع ذلك فهذا اقرار باطل واذ بطل اقرار قسم الدارين البنين أثلاً لما لكل ابن
الثلث فان حضر الشفع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

لتطابق نفسك او اكي تطابقى أو حتى تطلقى فطلقت نفسك فهو بائن * ولو قال أمر يدست توئم ادم بىك طلاق فرجعي وكما قال
أمرك بىك في تطلقه * وفي شرح الطحاوى قال لها بىك طلاق دست بازداشتم ترافه و بائن ولو قال بىك طلاق ترا دست بازداشتم فرجعي
* نكحها على طلاق وضرمتها وقع الرجعي على ضرمتها وعن الامام الثاني طلقها واحداً ثم قال جعلتها بائناً رأس الشهر ان لم يرجعها فهو بائن
رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثاً أو الميسرة بجماعتها ثلاثاً عند رأس الشهر ولا يشبهه جعل الواحد ثلاثاً

جعله الواحد بائنا وعنه أيضا انه لا يكون ثلاثا و يكون واحد بائنا * أنت طالق واحدة يكون ثلاثا أو تعدو ثلاثا أو تصير ثلاثا أو يتم ثلاثا ثلاث * طلقها ثم قال في العدة الزمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال الزمتا تطليقتين بتلك التطليقة فتلا في الاول وثلاثان في الثاني * طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنا لا يكون بائنا لان الرجعة أقوى من انقضاء العدة * (نوع آخر) * هرزنى كه و رابر دتاسه سال فكذا ان لم ينوشيا أو نوى كل امرأة تزوجها يقع على (١٨٣) كل امرأة تزوجها الأعلى التى عنده وان نوى الحالية ومات دخل في

نكاحه يتناولها وان نوى الحالية لا المستفادة فالظاهر يتناولها * هرزنى كه و راباشد فكلا الاول وهو أظهر - رفى تناول المستفادة وكذا يود ياشد و ياشدنا كيد يود والفتوى على ان يود لا يجعل فاصلا حتى لو ألحق به الاستثناء صح وانصرف الى الاول كما فى قوله أنت حر وعتيق ان شاء الله تعالى * قال لها أنت طالق ان لم اجامعك فى حيضك فادعى بعد حيضها وظهر هانك جامعها فى الحيض وأنكرت فالقول قوله وحاصله ان التعويل على صريح الشرط وكذا فى الايلاء لو قال فى المدة جامعها يصدق وبعد مضيها الا وان كان الشرط مصرح بان قال ان لم أقربك أربعة أشهر فانت طالق فلما انقضت الاربعة قال كنت قسريتها فى المدة فالقول له فاذا اختلفا فى وجود الشرط فالقول للزوج الا فى شرط يعلم من جهتها * (نوع آخر فى التوكيل وكايتيه) * قال لا آخر لانهم لا عن طلاق امرأتى لا يكون وكيله بخلاف ما لو قال لعبدك لا أنكحك عن

وبين الاجنبى نصفين فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبى حتى يصل الى كل واحد منها تمام الخمسة فان كذب الاجنبى فى الشركة بان قال الاجنبى بعث نصف الدار منى بخمسة مائة فأما النصف الآخر فلا أدري لمن كان ولم تكن بينى وبين الابن شركة وصدق الابن بأباه فيما أقر من الشركة فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى هذا والاقرار سواء يأخذ الشفيع ثلث الدار بثلاث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين الاجنبى نصفين وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ الشفيع ثلث كل الدار ولو كذب الابن بأباه وصدق الغريب فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى اقرار المريض باطل أيضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن أما على قول محمد رحمه الله تعالى فالأقرار فى حق الاجنبى صحيح فيقضى ببيع الاجنبى نصف الدار من المريض فأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنتين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له فى هذه المسئلة شيئا كذا فى المحيط * لو أقر مريض بعمائة درهم لامرأة طلقها بسواها سوى مهرها وقد استوفت مهرها غلبت بعد العدة وتركها خاوضا لم يرضها ورعين درهمين لها كاه وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم عن الاربعين كذا فى الكافى * ولو كان الزوج ترك مكانا ورعين درهمين أو باقية أربعون درهمين ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة فغير المطلقة ثمن هذا الثوب وأما المطلقة فلا تستحق عين الثوب فيباع عن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا أن ترضى أن تأخذ عن الثوب بحقوقها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة بيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا فى المحيط * رجل حضره الموت وله أخ لاب وأم امرأة نسأله أن يطلقها اثلاثا ففعل ثم أقر لها بعمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها وأوصى لرجل بثلاث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة أخذت جميع الستين بديتها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للزوجة ربع ما بقى وهو عشرة دنانير للاخ ثلاثون ولو ترك مكان الستين ثوبا سوى ستين درهما وقدمت قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقى للزوجة الا أن ترضى أن تأخذ بحقوقها وما بقى للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يباع الثوب للزوجة الا أن تأخذ بحقوقها ولا شئ للموصى له ولو كان أقر مع ذلك لاجنبى بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تتحاصص الاجنبى فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقى شئ أخذ الموصى له ثلث ذلك وما بقى للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدين الاجنبى فان فضل شئ أخذ الموصى له ثلث ما بقى ثم يعطى للزوجة الاقل من ربع ما بقى ومما أقر لها به وما بقى فهو للاخ كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير للعصيرى * كاتب عبده على ألف فأقر له بالالف ولا جنبى بالالف فى مرضه وفى يده ألف فقضاء من الكتابة ثم مات ولا مال له غير مات حرا ويكون ثلثاه ذالالف لولاه وثلثه للاجنبى ولو قضا المولى من الدين أو لم يقض ومات عنه فالاجنبى أحق به لان المكاتب عبد لولاه لم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز ولا يجب للمولى على عبد دين فيبطل كذا فى محيط السرخسى * ولو ترك المكاتب ابنا وولد فى مكانته فالاجنبى أحق بهذا الف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين ولو كان المكاتب قد قضا المولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا فى مكانته كان الاجنبى أحق بالالف أيضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا أدى الابن المكاتبه والدين الذى على الأب

التجارة حيث يصير مأذونا * قالت له كلركم روادشتى قال دأشتم فقالت طلقت نفسى لا يقع والقول له وكذا لو قال لا تخلى اليك حاجة فاقضها لحاق على القضاء فقال ذالطلاقها له ان لا يصدق * قالت له من وكيل تو هشم فقال نعم فقالت طلقت نفسى ثلاثا فقال الزوج تو بر من حرام اكشنى ما راجد ابابود ان نوى بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى المفارقة لا العدد فبائنة وعند الامام الثانى لا يقع شئ كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا * قال لها أتريدن ان أخاصك من زوجك فقالت نعم فخلعهامنه بمهرها ونفقة عدتها فقالت

لأرضي بهذا الصنع ولم أر هذا النوع من الخلاص فالقول لها * قال لغريمه طلق امرأتك فقال الغريم للحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر الى طلقها لا تطلق * وكله بالطلاق فطلقها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بحال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والايقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البذل * طلقها بين يدي أخي أو بحضرة الشهود فطلقها بلا حضورهما وقع (١٨٤) وذكر الحضور مشورة * وقعت الخصامة بينهما فاقبالا لرجل أمرنا ببدلك تصلح بيننا

فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها والا لا * أولياء المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا يها ماذا تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها أوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك قوله * انطلقني الى فلان حتى يطلقك صار فلان وكيلان لم يعلم وفي الزيادات لا يصير وكيل قبل العلم واذا صار وكيله لا فاذانها عن الانطلاق لا يصير عزولا قبل العلم بالثبوت * قال لغريمه خواهي كه زنت راطلاق دهم فقال خواهم فقال دادمش ان قال دادمش طلاق يقع واحدة ورجعية وان قال دادمش سه طلاق لا يقع أصلا قياسا على ما لو كاه بتطليقة فطلقها ثلاثا لا يقع شيء عنده الامام * وكأها بطلاقها لا يملك عزلها * قال لها اذا جاءك كتابي هذا فانت كذا فوصل الكتاب الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في كل أمورها فوصله الى أبيها في بلدها كوصله اليها وان دفع اليها من زقا ان كان يمكن فهمه رقراره وقع الطلاق والا لا * الكتابة من الصحيح والاخر من

لا يتقضى القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل كاتب عبد الله على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجنبي ألفا في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفا بعينه الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاه المولى من القرض ثم مات المولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب مرض فأقرضه رجل أجنبي ألفا ثم مات وترك ألفا وعليه الكتابة فلا يجزي أولي من الكتابة كذا في المحيط لسرخسي * ولو أقرض في مرضه للمولى ألفا قرض وأقرضه رجل أجنبي ثم مات وترك ألفا في يدهم يدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الألف الاخر من الكتابة وعقبت المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الألف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الألف الذي أقرضه به ان لم يكن وارثان كان للمكاتب عصبه وان كان المولى وارثا بطل الاقراره والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ولو كان في يده المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه بانها ودعة عنده للمولى ثم أقرضه لاجنبي يدين ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضه المولى غانه بيد يدين الاجنبي فيصرف الألف اليه والدينار تباع فيقضى من ذلك أو لا يبدل الكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقراره الا أن يكون المولى من ورثة المكاتب حينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وأولاده أحرار من امر آخر فيقضى للمولى بالألف من الكتابة ويقضى بعته ويلحق بولاه الاولاد به فان قال المولى أجعل الألف من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الألف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى أولاده الا حرا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضاهما بدين ألف وللولى بدين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الاثنين بدينين الابن كذا في محيط السرخسي * اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطعة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلث فيكون ثلثا ألفا ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقرضه في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برى الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقتسموا بينهم ثلثا الثلث للكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فيأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقرض في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض عنه وأفققه حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أو وجه على وجه الرسالة مصدره معنوا ثبت ذلك باقراره أو البينة فكان الخطابات وان قال لم أتوبه الطلاق التركة يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين * ولو كتب على شيء يستعين عليها امرأته أو عبده كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الهواء أو الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فلم يصل لا تطلق وان ندم ومحامس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواد بعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحواه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع

اذابني مايسمي كتابه أو رسالة فإن لم يبق هذا القدر لا يقع وان محال الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب * ولو
 بجحد الزوج الكتاب وأقامت البيعة عليه انه كتمه بيده فرق بينهما في القضاء * أكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته
 فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كالمطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره المألول اذا شهد عند
 استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن
 السلف * قال شمس الأئمة

قال لعبد هو حر أو قال لها
 أنت طالق وعني به الاخبار
 كذبا لا يقع * كتب اليها
 حوائجها أولا ثم كتب في
 آخره اذا أتاك كذا هذا
 فانت طالق يقع اذا جاءها
 الكتاب ولو كتب في وسطه
 الطلاق وكتب قبله وبهذه
 الحوائج ثم محال الطلاق وترك
 ما قبله وقع لان المحو كالرجوع
 وبقاء العنوان بقاء الكتاب
 فان محام قبله أو أكثره وترك

التركة وان فسخ صار العبد بينهم أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن
 مال آخر ان كان لبيت مال آخر وعندهما لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي * وان كان
 في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المريض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم
 وبقي المسئلة بمحابة فاعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا والاول سواء فاما على قولهم فالحاباة
 وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقي الورثة واذالم توجد الا اجازة من المكذب لا يسلم لابن المشتري العبد
 المشتري بالثمن الذي تصاد فاعلى الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار
 الأمضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيخرج المشتري ثلث الألفين للمكذب
 نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الألف
 في نصيبه ونصيب المصدق من الألف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة
 أثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع
 في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذافسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب
 الابن المصدق كذا في المحيط

(الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث)

ذ كر الطلاق لا يقع لانه لم
 يبق كتابا * كتب كتاب الطلاق
 ثم نسخته الى كتاب آخر أو امر
 غيره بكتابه ثانيا ولم يعلم عليه
 فأنهاها الكتاب طلقت ثنتين
 قضاهما واحدة في الديانة
 * كتب غير الزوج كتاب
 الطلاق وقرأه على الزوج
 فأخذه وختم عليه أو قال
 لرجل ابعت هذا الكتاب
 اليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه
 * ولو كتب انت طالق ان شاء
 الله موصولا لا يقع وان كان
 غير موصول وقع

رجل مات وترك ألف درهم وابتاع فقال الابن في كلام موصول لهذا على أبي ألف درهم ولهذا ألف درهم
 فالألف بينهما نصفين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالألف فاذا دفع الألف الى الاول
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعه بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الألف
 وديعة لهذا ولهذا الآخر على أبي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو قال لفلان على
 أبي ألف درهم وهذا الألف وديعة لفلان تحاصفمه كذا في المحيط * لو قال له رجل هذا الألف الذي
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر على أبي ألف درهم دين فقال الوارث صدقتما قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى يصح الاقراران جميعا ويكون الألف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان
 الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان على أبيه ألف دين ودفعه
 اليه بقضاء ثم أقر بانف الآخر على أبيه لا يضمن له شيئا من ذلك عند محمد رحمه الله تعالى ولو دفع ألفا بغير
 قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان على أبي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني
 شيئا أو بغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أبيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا لأحدهما وأقر
 أحدهما للآخر وحدهم وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ
 الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا وجا الذي
 أقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصدق له الابن
 وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالألف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه
 بالألف الذي في يده كله ولا يرجع واحد من الأخوين على أخيه شيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا
 قدّم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالألف الذي في يده فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف

(مسائل المجازاة) *
 قالت له أي قرطبان فقال
 الزوج اكرم من قرطبان فانت
 كذا اختلف فيه نصير بن يحيى
 ومحمد بن سلام قال انه على

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال
 آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكرس ربنا يزرر يزي دادمت سه طلاق يقع ان لم يتوالتعليق
 * قالت أي دوزخي فقال اكر بن دوزخيم لو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه جنتي لقوله تعالى وجنة عرضها
 كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسوله اكتبى بنفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقررت في عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبيرة لا يخلد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجهنمي * قال لها ان احبتي فانت طالق وان شمتني فانت طالق
فلم تنته طلقت وقال ابن سلة يقع طاقتان وقولها يا جاري يا بله يا جاهل ليس بشتم لكنه جناية له ان يضرهم واللعن شتم ولو نوى التعليق فيما
ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالما راضيا بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها
التليذ او يخلطها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك

والذي في يده ولا يرجع واحدا من الاخوين على صاحبه بشئ * وكذلك لو كان الميراث ذنايرا وشيا مما
يكال أو يوزن والدين مثله كذا في الحماوى * رجل مات وترك عبدان قيمته كل واحد منهما ألف درهم وترك
ابن فاقسمهما وأخذ كل واحد منهما عبا دأثم أقرا جميعا أن أباهما أعتق أحدا العبدان بعينه وهو الذي في يد
الأصغر منهما في محنته وأقرا الأكبر أن أباه أعتق العبد الذي في يده في محنته وجميع ذلك منهما ما فهم ما حران
وضمن الأكبر للأصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدان بأن أقرا باحدهما
بعينه أنه وديعة فلان وأقرا الآخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا الاقرار بالعق سواء ولو كانت التركة
ألفي درهم فاقسمها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم أقرا أحدهما رجلين بدين خمسمائة على أبيه وقضى
القاضي بها عليه ثم أقرا جميعا أن على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثا ولو كان
الاول أقرا بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعا بالالف الثاني قضى بالالف كله مما في يدهما فاحد والمقر الاول
لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا أقرا أو لرجل بدين مائة درهم ثم أقرا أحدهما لا خريد مائة درهم فالمائة الاولى
عليه مانصين فان أخذنا المنفق عليه مائة من أحدهما رجوع على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فآقر لرجل
بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لا آخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق
المنفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهرا فان أخذ المائة من أحدهما رجوع على صاحبه بمحنته منها
وكذلك لو كان الاقرار من جميعا معا فالمائة التي أقربها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى
عليهما على تسعة عشر سهرا كذا في المبسوط * ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أجنبي
على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الأكبر في الاوسط والافين والاصغر في الالف يأخذ منهم ألفا ثلاثا
وألفا من الاوسط والأكبر نصفين ومن الأكبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله
تعالى يأخذ من الأكبر ألفه ومن الاوسط ألفه ومن الأصغر ثلث ألفه هذا اذ القيم جميعا وأما اذ القيم
متفرقين فان لقي الأصغر وحده أولا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده
وكذلك لوقي الأكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذ كر في الكتاب أن الاوسط والاصغر هل يرجعان على
المقر له بشئ قالوا يجب أن يرجع الأصغر بثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فأما الاوسط فلا يرجع بشئ عند
محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الالف هذا الذي الأصغر وألفان
للق الأكبر أولا يأخذ ألفه ومن الاوسط بعده يأخذ ألفه ومن الأصغر ثلث ما في يده اذا كان مقر بان أخويه
أقرا به بالزيادة على الالف فان جحد الأصغر أقرارهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم لا يرجع على الأصغر
بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الالف
ويرجع الأصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ ألفه فان لقي الأصغر بعده فكذلك كرنا
أراد به اذا جحد الأصغر أقرارهما فان لقي الأكبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السرخسي * رجل مات
وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة حال
حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الآخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية
وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه أحد
الابنين في ذلك وكذبه الابن الآخر فلا يكذب أن يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للصدق أن يرجع على

و جاء في تفسير قوله تعالى
واتبعك الارذلون انه الحائك
قال خلف بن أيوب هو الذي
يرفع الزلة من الدعوة في
موضع لم يعتادوها وفي بلاد
تركستان والدشت و فرغانة
لا بأس به والمروءة لا غاية
لها والحرص لا نهاية له قال
عليه الصلاة والسلام شر
الطعام طعام الوليمة يدعى
اليه الاغنياء ويزاد عنه
الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة
العالم واكتفى الفقير الحاضر
بالراحة والرؤية من بعيد
لا يبعد أن يكون الحائك من
السفلة وعن الامام رحمه
الله انه من لا يالى ما قال وما
قيل له من الذم والشم وعن
محمد الذي يلعب بالحمام
ويقامر وقيل هو الطفيلي
وقيل هو الذي يختلف الى
باب القاضي وقيل هو الذي
يطعم اهله خبر الشعير ولحم
البقر في موضع لم يعتادوا مع
الامكان والكرخ الذي
يستنزأ به ويخجل عنه وهو
ضعيف في رأيه وقيل الذي
له امرأة عقيمة أراد أن
يتزوج عليها أخرى وابنه
ربش الذي لحيتته طويلة
جاوزت الحسد حتى صارت
عاراله قال القائل

هالوقه يحملها مائق * مقول ب هارون بن الائق الهالوقه اللحية الطويلة والمائق الاحق ومقول ب هارون بن نوره
ورعنا ريش من فيه نوع جافة مع البله وبى حيث من لا يمنع امرأته عن كشف الوجه من غير الحرم وباخوان مر د قال الامام الاورجندى
المسلم لا يكون كذلك وتكلموا في الكوسج والاصح ان لحيتته خفيفة فهو كوسج وفي عرفنا الكوسج من لحيتته على الذقن لان الحدين أو على
الذقن والحدين لانهم متفرقة غير متصلة وان كان شعور الحدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج واليامن هو الذى

لا يمتد إلى الخير ولا يميل إلى الرشد * قالت لاطاقة لي بالكون معك جاعة فقال ان كنت معي جاعة يوم ما في منزلي فكذلك ان لم تكن جاعة من غير صوم لا يقع ان قصد التعليق * قالت انك تغيب عني وتخافني بلا نفقة فغضب الزوج فقالت انه ليس بكلام عظيم لغضب فقال ان لم يكن عظيما فكذلك انوى التعليق ان كان رفيع القدر حتى كانت الشكاية اهانة لا يقع وان كان دون ذلك يقع * قال لها ان اغضبتك فانت كذا فضر بصبياها ان كان في موضع يحتاج الى التأديب لا يقع والايق * قال لها ان لم (١٨٧) أقل لك عند اخيك كل قبب في الدنيا

فانت كذا يقول لها عند اخي ثلاثة انواع من القبيح فيبرغم يقول انه كان للبر لا بان الواقع ومثله ما يحكي انه فقد للرشيد درة فاتهم بها خطيئة وقال ان لم تصدقيني فكذا فعرض على الامام الثاني فقال اذا سألت الخليفة

عن الدرّة تأت أخذتها فقولي له أنا أخذت فإذا طالبك بها فقولي ما كنت أخذت انما صدقتك لتبر * قال لها ان لم تكفني اهون على من التراب فانت كذا ان اهانتها اهانة فاحشة حتى تقول الناس انها اهون من التراب عنده لا يقع * ان لم تشبعك من الجماع فانت كذا يجامعها ولا يشاركها حتى تنزل هي * قالت ان لم يكن فرجى أحسن فرجك فكذا وقال أيضا كذلك ان كانا قائمين وقت الحلف بررت المرأة وحنت الزوج لان فرجها أحسن حال القيام وفرجه حال القعود وان كانا قاعدين بررت وان كان الرجل قائما وهي قاعدة أو كان الرجل قاعدا وهي قائمة قال الفقيه أبو جعفر لا علم لنا به وينبغي ان يجنحنا لان شرط البري كل ان يكون فرجه

الغريم بشي وللغريم أن يحلف المتكذب بالله ما تعلم أن بالك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم الابن ثلث الالف بينهما فللغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك انا أو ألف درهم فادعي رجلا على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء أو بغير قضاء ثم ادعي رجلا آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم الاول لم يلتفت الى انكاره ويقسمه ان الالف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

(الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له)

رجل قال لا أخدت منك ألفا ودعيه وألفا غصبا فصاعت الوديعه وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعه كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفا أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أو دعيتي ألفا وغصبت منك ألفا فهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر الالف ولا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لا أخدت منك ألف درهم ودعيه فهلك وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا ضمن المقر له لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما وجب البراءة عنه وهو الاذن بالأخذ ذوالآخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه وجوب الضمان على المقر بأقراره الآن ينكر الخصم عن اليمين وان قال أعطيني ألف درهم ودعيه فهلك وقال صاحب المال بل أخذته غصبا لم يضمن المقر لأنه ما أقر بسبب الضمان بل أقر بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر لأنه يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الآن ينكر المقر عن اليمين حينئذ يلزمه المال كذا في الكافي * ولو استأجر دابة من أحدهما إلى الحيرة والأخرى إلى القادسية وهي أبعد من الحيرة فحمل عليهما إلى القادسية فنفت أحدهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها إلى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها إلى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري * لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه إليه كذا في التبيين * وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال بهد أن يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت ودعيه له عنده وأهبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط * ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبت لفلان فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعها اليه فالمقرضان هكذا في المحيط * ولو قال أسكنت بيتي فلانا هذا ثم أخرجه منه ودفعه إلى وادعي الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلانا ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعترته فلانا ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلانا خياط خاط قيصه هذا نصف درهم

أحسن من الآخر ولم يوجد * ان لم يكن رأسى أثقل من رأسك فكذا طريقه اذا ناما ساقا فاما كان أسرع اجابة قال لا أختر أنقل * ان لم يكن ذكرى أشد من الحديد فانت كذا لا تطاق لأنه لا ينقص بالاستعمال * ان لم يكن دبر فلان أوسع من دبرك فانت كذا لا تطاق لأنه لا يوقف عليه * أو سمعكافر جاطا ليقع على الاعرج وقال الامام المروغاني يقع على ارجلهما * ان لم أطأ كالدرة فهذا محمول على المبالغة في الجماع * قال في غضب اك رمن لله أي دوى نكمت فكذا يحتمل على الاساءة في المتعارف * قال لا أخراي غرز بن درهم حلف انه ماشم اباه حنت لأنه شتم

الاب لانه يستلزم الشخصية ديوت حتى كان الكفر جائزاً على ازواج الانبياء لا هذا * (الثاني في الكتابات وفيه اجناس * الاول) * انت على حرام في غير حال هذا كره الطلاق ان نوى طلاقاً فبائن وان نوى ثلاثاً فافلات وتنتن لا يصح الا في الامة وان ظهرا فانه اراد ان نوى المين أو لم ينوشاً فمبين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمتك على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرمة نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسه ما حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيونة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بلانية * وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فمبين وان لم ينو كما في جانبه حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة * وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكر الامام ظهرا الدين لا نقول لا بشرط النية لكن يجعل ناوياً عرفاً وكذا في قوله هرجه بدست راست كيرم أو بدست كرفته أم بر من حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كيرم في النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كرفته لا يقع لان العرف في كيرم لا في كرفته * ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست وجب فبمنزلة بدست راست كيرم * ولو قال كل جل عاميه حرام أو هرجه مراحلاست بر من حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أو لا عين فيمنصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابالنية ومشايخ بلع على انه تدخل

وقبض منه القيص وقال الخياط هو قبضى أعرتك فالقول فيه كالقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط * وان لم يقل في مسألة الخياط وغيره او قبضته منه لا يرد اتفاقاً كذا في محيط السرخسي * ولو كان الثوب معروفاً للقر أو الدابة أو الدار فقتل أعرتة فلا ناو قبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط * ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي * قال الخياط هذا الثوب لفلان علمه الى فلان فادعياه فهو المقر له أو لا يضمن للثاني شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لاخر * رجل قال لاخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني بيعاً فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يدبسه أما اذا دبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة * ولو قال لاخر أخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الاخر أخذت مني قرضاً فالقول قول المقر كذا في خزنة المفتين * ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال الاخر غصبتني فالقرض ضمن لها غير أن ان كانت قائمة بعينها فالمقر له أن ياخذها كذا في الحاوى * اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعته الى عارية أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتها عارية منك ومجدد الاخر فهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لاخر قد غصبتك ألف درهم ورجمت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقر له قد أمرت بك به فالقول قول المقر له ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كاه القبول قول الغاصب كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك ألف من قرض أو ثمن بيع ثم مجد المقر الدين والوديعة وأراد المقر له أن ياخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعى لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة أو لا يبطل بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعة ولكني أقرضتكها بعينها ومجدد المقر القرض كان للمقر له أن ياخذ الالف بعينها إلا أن يصدق له المقر في القرض حينئذ لا يكون للمقر له أن ياخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعى ثمناً أو قال ثمن عبد أو ادعى ثمن أمة لزمه كذا في الكافي * اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعى الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنيته إلا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقر له في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض وبلمزماله عندهما أو أما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصولاً عن اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كالمو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبدي وانما بعته عبداً غيره وأخذ العبد منه

أمر أنه بلانية وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيمضت أي ذلك تناول ومراحله حنت وانقضى حكمه لا يلزمه المين به حتى لا يحنث به ذلك ويستوى تناول القليل والكثير بخلاف ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحنث ما لم يستوفه وكذا لا يدخل اللباس بلانية واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب * ولو نوى الطلاق على نسائه في عيته بنعم الله تعالى فهو طلاق وعين * ولو قال حلال ايرد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال ايرد قائم وفي كل

موضع انعدم لفظ ايزد وخداى لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية فبني ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيًا (قلت) المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو به ايله كردم لانه صار صريحًا في العرف على ما صرح به نجم الزاهد الخوارزمي في شرح القدوري الا يرى أنه فارق الصريح في مسألة تعدد الطلاق على التعدد ممنه وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم أنزل يصدق في موضع صار متعارفا وقوله انت معي في الحرام (١٨٩) بمنزلة أنت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

المسلمين على حرام بمنزلة قوله
هر چه بدست راست كير
بروى حرام قال القاضي
لا يصدق على ترك النية في
الكل الا في قوله هر چه حلال
كرده است خداى بروى
حرام وفي المواضع التي يقع
الطلاق بلفظ الحرام ان لم
يكن له امر أو ان حنث لزمه
الكفارة والنسي على انه
لا يلزم وان كان له أكثر
من زوجة واحدة قال في
الفتاوى يقع على كل تطليقة
واحدة بخلاف الصريح
فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا
قال امرأته طالق وله أكثر
من واحدة واجاب شيخ
الاسلام الاوزجندى انه
لا يقع الا على واحدة والميه
البان وهو الاشبه وسألتني
لهذا مزيد تفصيل قال
حلال الله عليه حرام اكر اين
زن را با تو بجام فسد مى
يستطيع أخذها منه ان
مضى من وقت الحلف يوم
ولم يتحقق أخذها ووقع
الطلاق لان مادون اليوم
ساعات لا يمكن ضبطها فجعل
اليوم كالساعة فان زمان
البر مستثنى من المين عندنا
خلافا لرفر قال لاخر
هر چه بدست راست كيرى

لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعتهك عبدك غيره وقبضته ولى عليك ألف درهم منه فانه يلزمه ألف درهم
هكذا في المحيط * ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذى هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له
وأخذه بالمال وان قال العبد عبدك لم أبعك انما بعتهك غيره فالمال لازم له كذا في المبسوط * وان قال
العبد عبدى ما بعتهك فحكه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبدى ما بعته منك انما بعتهك
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يملك كل واحد منهما
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا انحالف باطل المال
كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا
كذا في الخلاصة * ولو قال ابعت منه شيئا بألف درهم الا أنى لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع كذا في الكافي
* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا ذكر
المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان على ألف درهم عن خراج أو خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا
كذبه المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من
القبض كذا في فتاوى قاضيان * وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة
* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو رباه فلولاه لزمه ولو قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقه
المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين * ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال اقرضتني ألف
درهم ثم قال هي زيف أو نهرجة أو ستوفة أو رصاص أو قال الا انها زيف أو قال لفلان على ألف درهم
زيف من ثمن متاع وقال المقر له جيا د لزمه الجيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زيف ولم يذ كر البيع والقرض قيل يصدق
اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا في الكافي * واذا أقر بالمال غصبا أو ودعية وقال هي نهرجة
أو زيف صدق وصل أم فصل ولو قال في الغصب والودعية الا انها ستوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق
وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال اقرضتني
فلان ألف درهم أو قال أو دعنى أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه يتقص كذا صدق ان وصل والا فلا
ولو كان الفصل اضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي * وبه يفتى كذا في الذخيرة * رجل قال قد
قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زيف يقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا
فقال واوثة هي زيف لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي
زيف لا يصدقون كذا في المحيط * وكذلك هذا في الودعية كذا في الظهيرية * أقر يقبض خمسمائة على
الشركة وقال هي زيف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلب بالجيا فان قال
مفصلا ولا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جيا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في
محيط السرخسي * وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حتى فلشريك أن ياخذ منه نصف الجيا كذا في
المحيط * ولو قال له على كرخطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى فالقول قوله في ذلك وصل أم فصل
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكرخطة غصب أو دعية ثم قال هو ردى فالقول
قوله وكذلك لو أقر بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذى غصبته أو أو دعتة فالقول قوله في ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث * أنت على حرام
ألف مرة يقع واحدة * قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع يشترط النية ينظر المفتى الى سؤال السائل
ان قال قلت كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك
يقضى وجود أصل الواقع وهذا حسن * حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسي يميني عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع

واحدة نوى أولا مدخولة أم لا * ان فعلت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع الباش ثم وجد الاخر يقع الثاني ايضا كالوكان الثاني معقلا الاول * قال ان فعلت كذا هرجه بدست كيرم بروى حرام فقيل له هرزنى كه بزنى كنى قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولوزاد الو او قال وهرزنى كه بزنى كنى لا تطلق لان الاول منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان عني الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امرأه وذ كر الامام الاوزجندى انها تطلق اذا تزوجت كى

لو قال استودعنى عبدائى جاء بعد مبيع فقال هو هذا فقال قوله في ذلك كذا في المبسوط * ولو قرأ لفلان عليه عشرة أفلس من قرض أو غن مبيع ثم قال هي من الفليس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما في المبيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعامه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفليس الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوى * اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنه يوفى ان كان أقر بقبض الجياد أو أقر بقبض حقة أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوا وان كان أقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له على الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان على عشرة مناقيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال لفلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو غن يبيع ان كان ماسمى نقدا البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقدا البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرته يصدق ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال أسأت الى عشرة دراهم في كرحنطة وقال لم أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفلان عندي ودعة ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه ضمه كذا في الخلاصة * ولو قال أعطيتني ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت الى ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الى وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا لم أقبله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا أو أخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لفلان على مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان يبين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط * وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يمتنع من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

لا يباغوكلامه كما في قوله كل امرأة في هي طالق ان فعلت كذا ولا امرأة ونوى امرأة فتزوجها يقع عليها كالأو قال كل امرأة تكون لي ذكرهما في مجموع النوازل ولو قال لامرأة ان تزوجتك خلال الله عليه حرام وتزوجها يقع * ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امرأة فهو بين الاثنا والالتعليق فيه شذوكون بمنزلة قوله ان تزوجت فمأخذت بيمينى فهو عليه حرام * أنت على كتمان فلان فليس بشئ ذكره في المحيط * وان قال أنت على كتمان والخزير أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام واذا لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه * ولو قال حلال واحد على حرام وقال غنيت لحم الابل تطلق امرأته * قال لها بامن جناني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية * خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه * وفي فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالابلاء اذا لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

بالحرمة بالنية ينصرف الى الابلاء لانه أدى الحرامات واختار الامام ظهير الدين في قوله هرجه حلال است مرام من كان حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايردا أو خدای انه لا يشترط النية في زمانا الغلبة العرف فيه ايضا ومشايخنا أفتوا في أنبت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بالنية وانما حلف بهذه الالفاظ على فعل في المستقبل ففعل وليس له امرأة عليه الكفارة وان له امرأة وقت الحلف وما نبت قبل الشرط أو بانبت لالى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انا

لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلقه صار حلالا بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا * خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه * قال ان شرب المسكر الى عشرة ايام فشراب في اليوم العاشر تطلق كالحلف لا يكلم عشرة ايام فكلهم في العاشر حنث * ولو حلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشراب في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة نهاية له فلا يدخل * طلق الحرة واحدة ثم قال لها انت على حرام بنوي الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقتان آخران * له امرأته مطلقة

وانقضت عدتها خالف وقال
اكرهوا بازواجهم او اورا
بني كتم حلال الله عليه
حرام فتزوجها لا تطلق وانما
تطلق التي كانت له عند

اليمن كما لو قال امرأتى طالق

لا يقع على المعتدة ولا على
التي تزوجها * وذكر برهان
الدين خالعها ثم قال لها اكر
باوتشتي كتم حلال الله
بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق

* قالت له ترا اندرين خانه

جيزي حلال ينسب فقال

الزوج مباح كوي ثم قال

لها اندرين خانه چه كني

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع

ولا يدل كلامه الثاني

على الايقاع * قال لها ان

تزوجتك لحلال الله عليه

حرام فتزوجها تطلق قال

بعضهم والصحيح خلافه

لان تقدير كلامه اكر فلانة

راجخواهم زن ازم من بطلاق

وفيه يقع على القائمة لاعلى

المتزوجة الحادثة لانها معرفة

في موضع الشرط فلا تدخل

تحت الجزاء النكرة لتضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه

وقت وجود الشرط امرأته

لا يقع على فلانة ايضا لان

تقدير كلامه اكر فلانة

راجخواهم زن ازم من بطلاق

كان في البلد فتقد مختلفه فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالب على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عددا ثم قال هي تنقص داتقال يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهديه عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهديه كذا في المبسوط

*(الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان) *

لو أقر أنه أخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فالقول للمقر ولو كان مستأجرا أو مستعرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي أقر أنه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سقف فلان ثوبا أو من قرية فلان كرحنطة أو من نخيل فلان كتر أو من زرع فلان كرحنطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال قبضت من أرض فلان عدلا من زطى وقال انما مررت فيها مارا فزيتها ومعى أحمال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الآن يقيم البيعة أنه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط * واذا أقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو لحاما أو جحلا وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت حنطة كانت على دابته أو طعاما كان في جوالق فلان قضى له بذلك وكذلك لو أقر أنه أخذ بطانة جيبته أو ستر بابه ولو أقر أنه أخذ شيئا من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو أقر أنه أخذ ثوبا من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو أقر أنه أخذ من أجير فلان فانه لا يجردون الاستاذ ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البيعة أن الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنها احتقر أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب الأرض وجحد المشهود عليه الفعل أو أقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهد أنه أخذ كذا من داره أو منزله أو حانوته أو دهن من قارورة أو سمن من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو أقر أنه ركب دابة فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردوها أو تأويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

*(الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع) *

إذا أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم غلى اني بالخيار ثلاثة ايام أو أقل أو أكثر ان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للقر له لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط * رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك وله امرأته ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وليس له امرأته وقت الحلف يكون عينا لتعذر الصرف الى الطلاق ويحريم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون عينا وبه أدنى الامام الاوز جندی وقال الفقيه أبو جعفر اذا تزوج امرأته يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأته تزوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذ لم تكن له امرأته وقت الحلف بطل الكلام ولا يكون حلفا أيضا اذ لم تكن له امرأته ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوز جندی

ولو قال هر چه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة يتزوجها يصح لان قوله كيرم استعقالية
 كذا عن صاحب المنظومة * وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأة ان لم تكن له نية طلقنا وان نوى احداهما دين لافي القضاء وقتوى
 الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هر چه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كار كنم
 ففعل وله أربع طلقت كل تطبيقه لان (١٩٣) هر فارسى كمة كل وبالعرف جعل هذا حلفا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويراهست

كذا ان فعل كذا بخلاف
 بدین من قرض أو غصب أو ودیعة أو عاریة قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالأقرا جائز
 والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقرب بدین من ثمن بیع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك یثبت
 الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه لم یثبت الخيار كذا فی المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر
 له اذا لم یصدق المقر فی الخيار لا یثبت له الخيار وان كذبه المقر له فی الخيار فأراد هو أن یقیم ینته على الخيار لم
 ینكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل فی الاصل فالواو یجب أن لا یتسمع ینته كذا فی المحیط * واذا أقرب بالدين
 من كفاة على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر
 المدة وان كذبه المقر له فی الخيار لم یصدق على شرط الخيار كذا فی غایة البیان شرح الهدایة
 استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحیح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحیح
 فی ظاهر الروایة واستثناء خلاف الجنس لا یجوز قیاسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو
 قول أبی حنیفة وأبی یوسف رحمه الله تعالى ان كان بین المستثنى والمستثنى منه موافقة فی الوجوب فی
 الذمة فی عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما یجب فی عقود التجارات فی الذمة حالا وموئلا یصح
 الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم الا دینارا أو قال الا كرحضة أو الا عشرة أفلس كان الاستثناء
 جائزا و یطرح قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم یكن ینتم ما موافقة فی الوجوب فی الذمة فی عقود
 التجارات بان كان المستثنى منه یجب فی الذمة فی عقود التجارات حالا وموئلا لا یجب فی الذمة
 فی عقود التجارات أصلا أو كان یجب مؤجلا لا حالا یصح الاستثناء حتى لو قال لفلان على ألف درهم
 الا ثوبا أو قال الا حیوانا أو ما أشبه ذلك لا یصح الاستثناء كذا فی المحیط * ولو قال لفلان على ألف درهم
 ولفلان على مائة دینار الا قیراطا كان الاستثناء من الاخير كذا فی المبسوط * وفي المتن قال أبو یوسف رحمه
 الله تعالى اذا أقرب بشئ بعینه واستثنى غیره من صنفه أو من غیر صنفه فالاستثناء باطل كذا فی المحیط * وان
 أقرب عا لین واستثنى شئ ما ولم یبین أن المستثنى من أى المالین فان كان المقر له فی المالین واحدا كما اذا قال
 لفلان على ألف درهم ومائة دینار الا درهم ما ففي الاستحسان یصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان
 المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلین فالاستثناء یصرف الى المال الثانى وان لم یكن
 المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دینار الا درهم ما وهذا
 كله قول أبی حنیفة وأبی یوسف رحمه الله تعالى هكذا فی الذخيرة * ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان
 مائة دینار الا درهم ما من الالف كان كما قال كذا فی الحاوی * ولو قال لفلان على ألف درهم الا مائة أو خمسين
 ذكر فی رواية أبی سلیمان ان علیه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا فی الذخيرة * ولو قال لفلان على
 ألف درهم ومائة دینار الا مائة درهم وعشرة دنانیر فاعلمه تسعمائة درهم وتسعون دینارا كذا فی المحیط *
 الحسن بن زیاد فی كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الا خمسمائة وخمسمائة قال أبو یوسف
 رحمه الله تعالى علیه جميع الالف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الا خمسمائة فلا استثناء جائز وعليه
 خمسمائة والاستثناء من الخمسمائین جميعا كذا فی الذخيرة * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فی
 رجل قال لغيره لك على ألف درهم وضع الالمائة درهم نهرجة ان فی قیاس قول أبی یوسف رحمه الله تعالى
 ینظر كم یستوى النهرجة بالذین فان كان یستوى كل مائة منها أربعة دنانیر ینظر كم یستوى الاربعة الدنانیر

كذا ان فعل كذا بخلاف
 حلال بروى حرام ان فعل
 كذا وله أربع حيث لا يقع
 الاعلى واحدة واليه البيان
 لانه بمنزلة قوله امرأته طالق
 * وفي الظهيرية حلف به هذه
 الانفاظ انه لم يفعل كذا وكان
 فعله وله امرأة أو أكثر بن
 وان ليست له امرأة فلا شيء
 عليه لانه جعل على الطلاق
 فلا يراد به شئ آخر وان جعل
 على اليمين فهو غموس * وفي
 فوائد شيخ الاسلام قال حلال
 الله عليه حرام ان فعل كذا
 وفعله وحلف بطلاق امرأته
 ان فعل كذا وفعله وله
 امرأتان أراد أن يصرف
 هذين الطلاقين في واحدة
 منه ما أشاؤ في الزیادات الى
 انه یمك ذلك * وفي الدیناری
 اكر زن بخواهم طلاق
 فتزوج امرأة وقع عليها ثم
 تزوج أخرى لا يقع لبطلان
 اليمين بالحنث بخلاف كل
 امرأة تزوج بها حيث لا ينحل
 برة بل اذا تزوج أخرى وقع
 * وفي الذخيرة له امرأتان
 فقام له هر چه بدست راست
 كيرم بروى حرام اكر فلان
 كار كنم ثم حلف وقال حلال
 بروى حرام اكر فلان كار كنم
 ذكر الفعل الذي ذكره أولا

ثم خلع احداهما وتزوجها ثم خلعها أخرى وتزوجها ثانيا ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على المختلعة باليمين بالولوع
 الاول طلاق لانه في معنى كلمة كل وكان وقع عليها بالخلع طلقا فانصار ثلاثا وبقيت اليمين الثانية وهي قوله الحلال عليه حرام لقيام الحلل
 عندنا لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت مزاجه المختلعة بالخلع فيقع عليها طلاقا فان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر * في
 الذخيرة ان فعل كذا حلال الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث في الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث في اليمين الثانية

وهي في العدة قبل لا يقع الثاني والاشبه الوقوع لالتحاق البائن بالبائن اذا كان معلقا * في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما اخذت
بيمينه فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلق ثمانية نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علقه بفعل في المستقبل * وعن
شيخ الاسلام فبين حلف قاتلا زانجا كه آفتاب بر ايدنا آنجا كه آفتاب فرو رود وهر چه آفتاب بروى تابد و خداى حلال کرده است بروى
حرام كه چنين كار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امره انه اذا كان نوى * وعنه حلقه (١٩٣) صهره انه ان لم يذهب باهره انه اليه الى
ثلاثة أشهر فحلال الله عليه

حرام وبانت منه امره انه
في المدة بطلاق بائن وانه قضت
عدتها ولم يذهب بها اليه
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم
زوجة ولا ن هذه حيث
يحنت اذا تكلم بعد زوال
الزوجية عندهما * قال
حلال الله عليه حرام كره
جامعه در انسيدهام و انچه
در انسيدهام دوخته ام و در انسيده
بوده است و دوخته لا يحنت
و بصير آخر كلامه قيد الاول
* في الذخيرة قال لها اذا كنون
تا يك سال كردنو كردم هر چه
حلال كه بخواهيم عليه
حرام نم صاحبم ان صاحبها
قبل مضى مدة أربعة أشهر
حرمت عليه بحكم الشرط كما
لوقال كل امرأة عليه حرام
ان صاحبها الى سنة وان بعد
مضى مدة أربعة أشهر من
وقت الحلف حرمت عليه
بحكم الابلأ أصله ان
قربتك فكل امرأة يتزوجها
طالق ابلأ عندهما خلافا
للإمام الثاني * اكر فلان
كار كنم هزار حلال عليه
حرام يقع واحدة عند
وجود الشرط لا فرق بين
المخبر والمعلق * قالت انا
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعة وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله تعالى فاما في قولي
فيلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له على ألف درهم غله الا مائة وضع فعليه تسعة غله في قولهم جميعا
كذا في المحيط * ولو قال لفلان على ألف درهم الامائة درهم وعشرة دنانير الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة
دنانير غير قيراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له على ألف درهم وما تدينار
الا ألف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرخطة وكرخشعير الا كرخطة وقخير شعير فاستثناء
قخير شعير جائز واستثناء كرخطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان ما تدينار الا ألف درهم كان الاستثناء
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان على عشرة دنانير الا درهمها فهذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم
يصح الاستثناء هكذا في الجوهر النيرة * ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الا مائة درهم فالاستثناء
باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا أو تكبير أو تسبيحا كذا في
المبسوط * ولو قال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة دراهم
وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال على ألف درهم الا درهمها قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحا كذا
في المحيط * ولو قال له على درهم غير داني من عن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية أبي حفص عليه درهم الا اذا نقا
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان على درهم غير داني بالنصب يلزمه خمسة دنانير ولو قال
غير داني بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال الا درهمان
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون وكذلك لو قال
الاشياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضها فهو غير له قوله الاشياء كذا في
الظهيرية * ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان الا ألف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم
وزيادة فالزادة للمقر له والالف للمقرقت الزيادة أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من
الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين * في المستحق لو قال لفلان على دينار الا مائة درهم فالاستثناء
باطل ولو قال له على درهم الارطل زيت أو قربة ماء أخرته فيعطى هذا درهمها الا قيمة رطل زيت أو قربة ماء كذا
في محيط السرخسي * ولو قال له على عشرة ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له
على عشرة ارطال سمن الا درهمها أو على كرخطة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط * رجل قال لفلان
على عشرة دراهم جيا دالا خمسة زبوقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جيا دوير جمع المقر على المقر له
بخمسة زبوقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة
جيا دوير المستثنى عن العشرة خمسة جيا دالا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة
ستوقه يلزمه عشرة جيا دوير ح منها قيمة خمسة ستوقه في قولهم ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوقه
كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) احلال ام حرام لا يقع شيء * قال بين يدي أصحابه من كان امره انه عليه حرام ما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم
قال في المحيط هذا اقرار منه بجرمها عليه في الحكم وقبل لا يكون اقرارا بالحرمة * قال لا آخرى حرام زن فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة فالى المبانة والا الى المنكوحة وقبل ان كان يدعى بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا
والا اقرار * اتمها في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقالت في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كله قال انكره كفته وتطلاق بشرط البر وجود التكلم بشرط الحنف عدم التكلم * قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام
اكر كرده ام وقد فعله طلق لانه تعليق بشرط كائن * قال لها فلان كارك كرده فقالت نكرده ام فقال اكر كرده وتطلاق وقع لاقرار الزوج أولا
وان حلفت على انهم لم يفعل * قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة * قال لها حلال عليه حرام
كه تراد در شكيم نيست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع * قال

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير أربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال له على
عشرة دراهم الا غير أربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية * فان استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نفي والثاني ايجاب
مثل قوله فلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهمان لم يلزمه ثمانية
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهمان فانه يجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى مما يليه
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنى مما يليه ما هو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة مما يليه ما هو سبعة
يبقى أربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليه ما هو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ
ما اقرب به يمينك والاستثناء الاول يسار لك والاستثناء الثاني يمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما جمع
في يسار لك أسقطه مما في يمينك فباقي فهو المقربه وقال بعضهم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني
مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول
مستغرق دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه ثلاثة أو وجه أحد ما يلزمه عشرة ويطلق
الاستثناء الاول لاستغراقه ويطلق الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناءان جميعا لان
الكلام انما يتم بانكره قالوا وهذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى أول
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله ان لم يكن في الاستثناءين عطفاً ما انا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة
أو عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العدداً جميعاً
لوجعا استغراقاً بان قال الاربعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعهم متافقة تضي الاستغراق
فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صحح استثناءه فان قال له على درهم ودرهم
ودرهم الا درهم ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهم ما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال
ثلاثة الا درهمين ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضاً ولو قال عشرة الا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال له على درهم
درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره ألف مرة بغير الواو كذا في السراج الوهاج * ولو قال فلان على غير
درهم يلزمه درهمان كأنه قال درهم وغير مثله ولو قال فلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ارجل
هذه الدار فلان الانصبياء منها فانها فلان فان وصل كلامه بان قال فلان تسعة أعشارها مثلاً ولهذا
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار أقر صاحب النصيب
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة فلان الا نصفه فانه فلان كان كما
قال وكذلك لو قال هذا العبد فلان الا هذا فانه فلان ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعاً فلان ولو قال هذا العبد فلان الا أنه فلان
عندي وديعة كان للاول وبغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان الا نصف الاول فانه
فلان والا نصف الاخر فانه فلان كان جائزاً على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة
والدراهم والعرض كذا في المبسوط * اذا قال فلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم
أبيض لابل أسود فعليه أفضلها وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان
كان المقر له اثنين لزمه المالان جميعاً اتحد الجنس أو اختلف وان كان المقر له واحداً ان كان الجنس مختلفاً

ثلاث مرات حلال الله عليه
حرام ان فعل كذا ووجد
الشرط وقع الثلاث * قال
لغيره حلال بان يتسه طلاق
كه فلان كانه كرده فقال
نعم وكان فعل وقع * وفي
الظهيرية قال لها مرتين أنت
على حرام ونوى بالاول
الطلاق وبالثاني اليمين فعلى
مانوى * قال لا امرأته أنتم
على حرام ونوى الثلاث في
احداهما والواحدة في
الاخرى صحت نيته عند
الامام وعليه الفتوى ولو قال
نويت الطلاق في احداهما
واليمين في الاخرى عند الثاني
يقع الطلاق عليهما وعندهما
كأنوى * قال ثلاث أنتن
عليه حرام ونوى الثلاث في
الواحدة واليمين في الثانية
والكذب في الثالثة طلقن
ثلاثاً وقيل هذا على قول
الثاني وعلى قولهما ينبغي
ان يكون على مانوى * القاضي
هر چه حلال كرده خداست
بروى حرام يصدق على ترك
النية لعدم التعارف ويكون
يميناً * قال لهاده سالت كه
يامنى و بلك روز حلال نبوده
يحتاج الى النية بخلاف قوله
انت على حرام ونظائره حيث
لا يحتاج اليه المعروف * في يده

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئاً حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه
يراد به ما يختص به من التصرفات غالباً وهو الشراء * وقيل له من يتسه طلاق كه فلان بخانه توبت فقالت بخانه من نيست لا يحنث لعدم
الحلف منه وان كان في يمينه * قال هذا الخمر حرام على وشربها قيل عليه الكفارة اذا شربها لان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كما في
تحريم المساجد وقيل لانه اخبره اداها والفتوى على انه يتوذى ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئاً لا يلزمه

شيء ولا يصح اضافة التحريم اليها يصح اليه ايضا غير ان الاضافة اليها تصح بدون ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك ونوى الطلاق صح أو قال أنت على حرام ولم يقل على نفسي يقع ولا تصح النية بلا ذكرها حتى لو قال حرمت نفسي أو أنا حرام ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع * وفي المسئلة لو قال هرزني كه بخواهدو بودو باشدا كرفلان كار كند او قال هرزني كه بكنندو بخواهدو باشدا لا يصح اليمين ويكون احده هذه الالفاظ لغوا فاصلا بين الشرط والجزاء بالاتفاق * وقال الامام الاوزجندی فممن قال ان كنت في هذا البلد الى شهر هرزني كه و براد بود و باشد فكذا ومكث بعد اليمين فيه شهر افانني في عقده لا يقع عليه الطلاق وكذا الجواب القاضي في قوله لا تخران لم يفعل كذا هرزني كه تراخوسته وناخوسته از تو طلاق خلف الآخر كذلك انه لا يقع الطلاق ويصير فاصلا وبه يفتي وذكر الامام الرستغفني ان قوله بودو باشد لفظ واحد على قول الامام كونه انت حر وحران شاء الله وفيه نظران العبارتين (١٩٥) مختلفتان وذكر المصدر انها لا تطلق على قياس قول الامام لان

كل الما لان جميعا يضاوان كان الجنس متحد الزمة أكثر المالمين وأفضلهما كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على محتوم من دقيق ردي لا بل من حوارى (١) فهو حوارى وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حوارى لا بل خشكار (٢) لزمة الحوارى ولو قال كرخطة لا بل كرفيق لزمة الكران كذا في المحيط * ولو قال له على رطل من بنفسج لا بل من خيري لزما جميعا وكذا لا بل قال له على رطل من من الغنم لا بل من من البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان على ألف درهم لا بل لفلان لزمة المالمين وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول أو عبدا ما دون مديون أو ان لم يكن العبد مديون لزمة ألف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسى * ولو قال لفلان على ألف درهم ممن جارية باعنيها لا بل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقرا الثاني انها الاول فيكون عليه ألف واحد الاول استحسانا كذا في الحساوى * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان يقضى الاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا آخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسى * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد الاول والثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك الوديعة والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء فهو وضامن للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه الالف أو دعنيها فلان لا بل فلان والاول غائب فأخذه الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها من المقر لم يرجع المقر بهما على المدفوع اليه وان أخذهما من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي الاول كذا في محيط السرخسى * ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي الاول وليس لأخرى * وكذلك لو قال الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له وفلان أولى وفلان فالدار كلها الاول وان قال ابتداء انها لفلان وفلان ففصل المنطق فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من مال انسان والاشتماء بالاقرار * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضارب لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسمائة فاشترت بها هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك

(١) قوله بل من حوارى بضم الحاء وشد الواو وفتح الراء الدقيق الايض وهو باب الدقيق كما في كتب اللغة (٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذى في القاموس الحشار بالضم الردي من كل شيء ومالاب له من الشعيرة بجر اوى

الصغرى قالت له مراد اودست باز دارو طلقني فقال داشته كبر أو داشته كبرم أو باز كبر يقع بالنية لكن في طاعة رجبى وفي غيره بواثن * قالت له من برتو طلاقم فقال هيجنان كبر اختلف فيه واختار الوقوع ولو قال هيجنان ولم يقل كبر لا بخلاف * قالت مرأيه كن فقال به كره كبر يقع بالنية * تزوجها فقيل له جرا كرى فقال كرهنا كره كبر يقع اذا نوى والفقوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح * قالت طلقني فقال كرا زوى نوايست چنين كبر ولم يقل شيئا وقامت لا تطلق * قالت له من يكسور و تو يكسور فقال هيجنين كبر لا تطلق * قال لها ما خلفت بطلاقك واصل كرخورده ام خورده كبر أو قال آن تو ترا وان من مر الا يقع وان نوى * قال لها خويشتن بزني بمن دادى فقال داداه كبر ان نوت وهنالك شهر وصح وكذا في العتق وكل ما يستوي فيه الجحد والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو قال بيع هذا الثوب فقال فروخته كبر أو قال اقرى فقال اقرارا كره كبر لا يكون بيعا واقرارا بخلاف ما اذا قال لاخر كافر شدى فقال كافر شده كبر حيث يكفر لانه استخفاف * قالت له لم جئت الى فاني لست بزوجة لك فقال لي كبر لا تطلق لان غاية الامر انه انكار النكاح * قال لها جئت باز داشتم از تو و نوى قال أبو جعفر يقع بالنية وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجبية وذكر ظهير الدين بن اسحق

هذا العبد قال قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط *
ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما مائة درهم ولو كانت بعينها
فهو الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين * ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة
لا بل فلانا فانه يغرم للاربع ما أقر به الثالث كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا له على رجل عشرة
درهم يبيع وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما أسود لا بل أبيض أو على العكس فقال
المدينون قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم أبيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهم وقال المدينون لا بل اقتضيت درهما دينار لزمه اقتضاءهما كذا في
المحيط * ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصدك لا بل
من هذا الصدك فهي عشرة واحدة يجعلاها من أيهما شاء الذي قضاه كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على
رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صدك على
حده أو كانا في صدك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة
وكذلك لو كفيل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا
الكفيل لزمه كذا في المحيط * ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم
بيدك ثم قال لا بل أرسلت الي بها مائة فلان غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه أكثر منها ولو كان بها كفيل
فقال قد قبضت منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستخلف كل
واحد منهما ما لم يكن عليه ما عين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال الطالب وعشرة أرسلت بها
اليك وثوب يا بعتك بشرة فقلت الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع عبده وقيل لو كان
قال الطالب عشرة بغيره أو لا يلزمه الا المائة أمامه أو لا يلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا المائة
في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من
المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على ألف درهم فقاصصت به المصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال
بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص (١) فقال قد قاصصتك
بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشترته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال
قبضت منك الثمن لا بل قاصصتك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لا بل قاصصتك
به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط

(الباب الحادى عشر فى اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا آخر واقار ما له على آخر لغيره)

اذا قال دفع الى هذه فلان وهى لقان آخر فان اقر الدافع أنها مملوكة للثانى وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى أيهما شاء وان كذبه الثانى فى الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئاً وأما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهى للدافع ولا يضمن للثانى فإذا ردها الى الدافع برئ مالكاً أو غير

(٢) قوله ذكر القصاص الاول أن يقول التقاص فى القاموس تقاص القوم قاص كل واحد منهم صاحب فى حساب وغيره اه بجرأوى

وزنرها کردم لایقع بهما الا واحدة * و لو قال أنا برى منك لا يقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجية يقع بلانية * قال لها مالك ان تبرأ اشد من لا يقع بلانية * قالت بيزادشوا من اودست بازدارا من فقال بيزادشدم بشرط النية وبمقالها في هذا الا يصير الحال حال مذاكرة الطلاق * قيل له بازاشتی کردی فقال من ترك وی کفتم وزن راوها کردم فقوله رها کردم يحتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع بالفظين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من ترك وی کفتم باثر وفي قوله رها کردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه

رجعيا فلا يكون رجعيا بالشك * (نوع آخر) * قال له اترايكي اوتراسه اوترايكي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال الصدر يقع بالنية وبه
يفقى وقال القاضي ان كان حال المذاكرة أو الغضب يقع والا لا يقع بلانية كما في العربي أنت واحدة * ولوقال ابن زن كه مر است سه الدبوسى
لا يقع والعياضى يقع بالنية * أنت بثلاث قال الفضلى يقع بالنية * طلبت منه الطلاق فقال دادام بكى ودوسه يقع الثلاث بلانية واكوتو بكار
اي ودوسه لا يقع بلانية * طلبت منه خالف بالطلاق خلفا كرفلان كار كردهام توبسه لا تطلق (١٩٧) * أنت منى ثلاثا بان نوى طلقت

وان قال لم اؤول ابصديق
اذا كان حال المذاكرة قال
له اوتوبسه ان نوى الطلاق يقع
ولو قال اكرتو فلان كار كنى
بيك طلاق ففعلت طلقت
لان معناه بيك طلاق هشتى
وفيه دليل على ان الاضرار
يجرى في الفارسي وقد مر
خلافه ووفقاه * (نوع
آخر) * اذهبي وتزوجي
بوقع واحدة ولا حاجة الى
النية لان تزوجي قرينة فان
نوى الثلاث فثلاث * قال لها
اذهبي انك حمرة ونوى يقع
الثلاث اذهبي الى جهنم
ونوى يقع * قالت اذهب
الى موضع كذا فقال الزوج
اكرم غنى كيردت باجكا وكان
باراندرروا ولم يقل هكذا
لكنه قال خوش مى روى
باسه طلاق روعا هنا يقع
* قال لها امر ابانو كارى
نست وتراجمى فى اعطينى
ما كان عندك واذهبي حيث
شئت لا يقع بلانية لانه يراد
به فى المعارف حقوق المالية
فكيف وقد قرنه بالا عطاء وانه
لا يكون الا فى المالية * قال لها
برخيزو بخانه مادرو ووسه ماه
عدت من بدارتم قال دادمت
بيك طلاق ثم قال سخن

مالك كذا فى محيط السرخسى * رجل فى يديه ألف درهم قال هذا الف لفلان وهو كان دفعه الى فلان
فان أقر الدافع أن الف لفلان وهو كان مأمورا من جهة بالدفع الى المقر فان الف يكون للأول وان
أنكر الدافع ذلك كما وادعى الف لنفسه دفع الى الأول دون الثانى وهل يضمن للثانى ان دفع بغير قبضه
يضمن بعد أن يخلف الثانى بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الأول خلف أو ما اذا نكل فلا يضمن للثانى
شيئا وأما اذا دفع بقبضه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن
كذا فى المحيط * رجل فى يده أمة فقال هو لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أو دعنيها وهي له قضى بها
للاول كذا فى محيط السرخسى * فى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل فى يديه ألف درهم ثم
قال هذا الف لفلان هذا أو دعنيها فلان آخر فقال المقر له هو لى غصبته منى قال فانى أدفعه الى المقر له فان
جاء المودع بعد ذلك وأنكر أن يكون للمقر له ضمن المقر أيضا خر للودع ولا يرجع على المقر له شيء كذا فى
المحيط * ولو قال هذا الف لفلان أقرضنيها فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للأول وللقرض عليه ألف درهم
كذا فى الخلاصة * اذا كان فى يده عبد فقال هو لفلان باعنيها فلان آخر فادعى كل واحد منهما ماما أقرب
فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا خلف أنه لم يأتد للآخر فى بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا فى المبسوط *
فى المشتكى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل فى يديه مال قال دفعه الى فلان مضاربة بالنصف
وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء
انما هو لفلان آخر دفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أنا دفعته اليك فاشتره
وبع فاشترى به ورجع عليه ثم حضر الأول فالمال للأول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر
له الأول نصفين ولا شيء للمقر له الثانى ولكن يضمن المقر للثانى ما لامثله قال والنسب كذا فى المضاربة كذلك
فى الوديعه اذا قال هذا الف وديعه لفلان وفلان غائب ثم قال أبطلت فيما أقررت به ووديعه لفلان آخر
فهلك المال عنده فهو ضامن للثانى ولا يضمن للأول كذا فى المحيط * لو قال هذا الف لفلان أرسله الى مع
فلان وديعه وادعاه فهو للأول الا أن يقول ليس لى وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل
غائبا كذا فى محيط السرخسى * لو قال هذه الدابة لفلان أرسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الأول بغير قبضه وان دفعها
بقبضه لا يضمن وفى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للدافع شيئا كذا فى فتاوى قاضى خان
* اذا أقر أن هذا العبد الذى فى يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الأول
ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشئ من العبد سواء دفع الى الأول بقبضه أو بغير قبضه كذا فى المحيط * لو قال هذا
الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو الصبي أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب
وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن للأول اذا
ادعاه دون الرسول هكذا فى المبسوط * خياط فى يده ثوب أقر أن الثوب الذى فى يده لفلان وسلمه اليه فلان
آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذى أقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصانع
ولا يضمن للثانى شيئا فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى فتاوى قاضى خان * لو قال هذا الثوب سلمه الى
فلان ليقطع قيصا وهو لفلان وادعاه فهو للذى سلمه وليس للثانى كذا فى الحاوى * ولو قال استعرت هذا

آخر بن بدان كنتم شايده سخن أول راند انسته باشى قيل يقع ثنتان بقوله برخيزو بقوله الصريح * قال لها دادمت بيك طلاق وشوى
خویش كبر وروزی خویش طلب كن فاذا لم ينو بالثانى طلاقا بقى الاول رجعيا وان نوى صار هو أيضا بائنا ووقع عليها بائنا * (نوع آخر) *
فى المتفرقة قال له اتراجنك بازداشتم أو بهشتم اوله كردم ترا فهدا كله تفسير قوله طلقتك عرفا يقع الرجعى بلانية وفى
النسبى قال لا يقع بلانية وكذا فى بازداشتم وها كردمت يقع البائن بالنية وفى دست بازداشتم يقع الرجعى واختار الفقيه أبو جعفر فانه
يقع البائن فى جنك بازداشتم فى الاصح وغيره انه يقع الرجعى وقال ظهير الدين فيه وفى يله كردم باى كسادم جنك بازداشتم يقع البائن بالنية

الافى به شتم ترا رزنى فانه رجعى لا يحتاج الى النية وفي المحيط به شتم ولم يقل ارزنى ان كان الحال حال مذكر الطلاق يقع واحدة رجعية بلانية وان نوى باناء وثلاثا وقع وعن محمد بن مقاتل الرازى ان به شتم حكمه حكم الصريح لا تعمل نية البائن أو الثلاث فيه وان قال له لم ارد به الطلاق ونحن أعلم بالمغتنامين غيرنا وعن الامام ان به شتم لا يكون طلاقا بالانية لانه عبارة عن التخليه وفيه يشترط النية الا انه يفارقها بوجهين اذا نوى الطلاق لا يبنونه (١٩٨) ولا عدد افه ورجعى والثانى اذا قال به شتم فى حال الغضب أو المذاكرة لا يقع بلانية بخلاف

خلية فانه يقع لوفى المذاكرة ويعمل فيه دلالة الحال ولا يعمل فى به شتم لانه أضعف من لفظ التخليه وقوله بازداشتم تفسير خليت سبيلك فيقع فيه البائن واختاره الامام الفضلى وان قال لم أنوبه الطلاق يصدق وعليه الفتوى * قالت وهبت حتى منك جنك ازم من بردار فقال جنك بازداشتم لوقال ثلاثا يقع الثلاث وقال الفقيه أبو الليث وعندي يقع واحدة * وفى الايضاح عن الامام وهبتك لا يبك أولامك أو لاهلك أولاد زواج يقع بالنية قبلها أم لا وكذا وهبت نفسك منك ولو قال لا خيك أو لا خنتك أو ما أشبهه لا يقع * وفى الاجناس تنهى عنى أو الحقى برفقتك يقع اذا نوى * وعن الامام فى قوله لا حاجة فى فيك أو لأحبك أو لأشبهك أو لأرغبة فى فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبى ليلى يقع فى قوله لا حاجة فى فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية * ولو قال فسخت النكاح ونوى فعن الامام يقع وان نوى ثلاثا فثلاث وعن محمد يقع بالنية * قال لم يبق بينى وبينك عمل فى البرهان لا يقع وان نوى وفى

الثوب من فلان فبعث الى مع فلان فهو للغير لوقال فلان أتى به - هذا الثوب عادية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا فى محيط السرخسى * فى الاصل اذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين فى صل باسمه فافر الطالب أن ما فى هذا الصل لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للوكيل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقرود كفى الا قضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر فى الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا أقر المقر له أن المقر باشر بسبب الدين باذنه وتوكيل منه وأما اذا أنكر أن يكون اذنه فى مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا فى المحيط * واذا أقر أن الدين الذى له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم فى صل وعشرة فتابى صل فقال المقر انما غنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فافر أن نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذى يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يجبر منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال أدتته بغير أمرى وقال المقر أدتته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدتته بانه فهو ضامن له بعد أن يحلف المقر له ما أذن له فى ذلك وكذلك لو كان هذا فى سلم أو بيع أو غصب شئ من الكيل والوزن كذا فى الحاوى * ولو أقر أن الوديعة التى عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال غنيت بعضهم لم يصدق فان قال فلان ما - - - تودعنى المقر شيا وقال المقر له استودعها لى بغير أمرى فالقرض ضامن لها بعد أن يحلف المقر له ما أمر به بذلك وان أقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر أو قال دفعتها الى المقر له أو قال ضاعت فالقول فى ذلك قوله مع يمينه ولكن الذى يلى خصوصته فى ذلك واستحلافه المقر اذا كان أو دعه باذن المقر له كذا فى المبسوط *

* (الباب الثانى عشر فى اسناد الاقرار الى حال ينافى صحته وثبوت حكمه) *

رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت به لى بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال أقرت له به فى حالة نوى وكذلك لو قال أقرت به قبل أن أخلق ولو قال أقرت له وأنا ذاهب العقل من برسام أو لم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شئ وان كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضامنا للمال كذا فى المبسوط * لو قال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لا امرأته تزوجتك وأنا مجوسى وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت مسلم فالقول قول المرأة هكذا فى المحيط * واذا أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهى أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سوا النكاح جائز فى قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهى مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وأنت صبي أو فى المنام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوبة على عقلى وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا فى الحاوى * أقر أحدهما أن النكاح كان فى عدة الغير أو فى نكاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتحتة أربع نسوة وأختها

الفضلى خلافه * ولو قال أربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذى أى طريق شئت وفى المنتقى عن محمد أذهبي الف فى مرة ينوى به طلاقا فثلاث وعن ابن سلمة أنا برى من طلاقك رجعى مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوزى عنى ونوى فبائن وقيل فى قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك فحقى ينوى وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح وذكرنا لى فى قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندواى وابن سلام يقع وهو الاصح وفى قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا فى قوله خليت لك طلاقك وفى قوله

أعرتك طلاقك لارواية فيه وعن الثاني يقع خلاف محمد وفي التوازل عن الامام بصير الطلاق بيد ما وفي قوله وهبت طلاقك لارواية عن المتقدمين وقالوا يجب ان لا يقع وفي قوله لا يخرج اليا طلاقها يقع لان الحمل لا يتحقق قبل الوجود وفي التعويذ خذى طلاقك أو وهبتك طلاقك أو أقرضتك طلاقك يقع * قال لامرأته نحدد النكاح احتياطا فمالت بين وجه الحرمة ونازعته فقالت سرأي ابن زنكان أنست كه همجنين حرامى دادى اقرار بالحرمة ولو قال سرأي ابن زنكان انست كه

(199)

حرام دادى لا يكون اقرارا

بالحرمة لعدم الاضافة في

الثاني بخلاف الاول لوجود

التحقيق فيه بقوله همجنين

* قال لها دست از من باز داد

فقلت باز داشتم بسه طلاق

فقال الزوج من نیز باز داشتم

ان نوى واحدة فواحدة

وان ثلاثا فثلاث وان لم ينو

لا يقع به * قال لها الاحاجة لى

فيك أو ما أريدك أو ما را بكار

نشدني لا يقع وان قالت كران

تخریدی بعیب بازده فقال

بعیب باز دادمت ونوى يقع

ولو قال باز دادم ثلاثا لا يقع

وان نوى * وفي المحيط قال

أبوها كران تخریدی بمن

بازده فقال دادم ونوى يقع

ان نوى بمنزلة قوله الحق باهلاك

* ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل

ونوى يقع وكذا في ابعدي

ونوى * قال أنا استنكف

عنك فقالت كالبراق ان

كنت تستنكف فارم فقال

تف قف رميت لا يقع وان

قوى * قال لها وهبتك لاهليك

أوليك أو لامك أو للزواج

وما أشبهه ونوى يقع وجسد

قبولها أم لا وكذا وهبت نفسك

منك * قال وهبتك لاهليك أو

لاختك أو ما أشبهه لا يقع

* قال لا تخرم طلقت امرأتك

فقال ان بهر تو لم يكن طلق

في نكاحه أو في عدته لا يقبل قول من يدعى هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعى ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنه كاتبه وهو وصي فقال المكاتب بل كاتبتي وأنت رجل فالتقول قول المولى كذا في المبسوط * ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الرجل الحر أني أقررت لفلان بالف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحر في إذا أسلم وأقر أنه كان أقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم في دار الحرب فأقرت له بكذا كان المال لازما وكذلك إذا قال أقرت له بالف وأنا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط * ولو قال الحر أو العبد أقرت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الحر في المستامن في دار الاسلام بدين مسلم فهو لازم له فان قال أداني في دار الحرب وقال المسلم لم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره أو مفصولا وكذلك لو أقر بذلك مستامن مثله أو لزمي وكذلك لو أقر بشئ بعينه في يديه أنه له وأقرار المستامن بالنكاح والطلاق والعتاق والولاء والجراحات وحده القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جائز كذا في المبسوط ولو أن رجلا أعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وأنت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعه ما لله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذلك إذا أسلم الحر في أو صار ذمة يافق قال رجل مسلم قطعت يدك وأنت حر في دار الحرب أخذت من مالك كذا وأنت حر في دار الحرب وقال الحر في فعلت ما فعلت بعدما أسلمت أو صرت ذميا في دار الاسلام فالتقول قول الحر عندهما والمسلم ضامن وكذلك إذا أسلم الحر في فقال رجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حر في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعدما أسلمت فالتقول قول المسلم والحر في ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه وأجبهوا على أنه إذا قال بخاريته بعدما أعتقها وطنتك قبل العتق وقالت لابل بعدما أعتقني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه إذا قال لعبده بعدما أعتقه أخذت منك ضريبة كل شهر وأنت عبدى وقال العبد لابل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبدا فقال العبد لجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعدما أعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط * ولو أعتق أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لابل بعد يرده عايبا وهو حر ولولم يقل أخذته منك لا يرده ولو قال أعتقته بعدما ولدته وقالت لابل قبله فالتقول لمن الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقال أبو يوسف رجعه الله تعالى في الامالى ولو كان الولد في أيديهم مما جيعا فالتقول قولها ولو كان لها ما بينة فالبينة بينهم وأما في التسدير فالتقول قول المولى كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا أعتق عبدا فأقر رجل أنه أخذ منه ألفا وهو عبد وقال العبد أخذته مني بعد العتق فالتقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم حرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم أقر رجل أنه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولا الاول وقال مولا الاخر بل غصبته وهو عبدى فالمال للاخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوى * ولو أقر أنه فعا عين فلان عمدا ثم ذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقوءة عينه فقأت عيني وعينك ذاهبة فالتقول قول المفقوءة عينه كذا في المبسوط * ولو قال قتلته وليه خطأ وأنا عبد

ولا نوى لا يقع ولو قال من قبل انها فعلت كذا ونسبها الى شئ طلقت لانه يصلح عمله للطلاق * قال لها از من چنان دورى كه از مكه تا مدینه لا يقع بلانمة * قال لا تخزن تو هزار طلاق است فقال الاخر زن تو نیز تو هزار طلاقه است يقع في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق * طلبت الطلاق فقال الزوج لم يبق لك عندي طلاق قومي وذهبي فأقرار بالطلاق لان عدم البقاء لا يتحقق الا بعد الوقوع ولو قال ليس لك عندي طلاق يشترط النية * قالت أكرسه طلاق دادى مرا بجل از خانه تو بیرون فی روم فقال الزوج شده را بکارى فاقرار بالثلاث * تساجر

• مهاشم سئل عنها فقال بجانس ما ندّم أو عفو كردم أو بخداى بخشيدم أو بخداى كردم فى هذا يقع بلائيه وفى البواقي يشترط
 * قالت جون منت غى يام هزارها كن أو عفو كن أو بى كساده كن او ازام كن فقال الزوج كردم يا بخشيدم يا عفو كردم يا ما ندّم يا ازاب
 كردم يقع بلائيه وقوله رها كردم بجزلة رها كردم * (نوع آخر) * طلقها واحدة أو اثنين ثم قيل له لم لا تنزوجهما فقال وى نشايد مرا همه
 عمرا وهر كز فترت بخت باخر ثم جاءت (٢٠٠) الى الاول له ان يتزوجها * قال لها تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع

بلائيه لاحتمال عدم الصلوح بسوء الخلق * ولو قال تراشوى
 حلالى بايد صارت مطلقة بالثلاث * ولو قال لها تو حيله
 خو يش كن لا يكون اقرارا بالثلاث ولو قال حيله زنا كن
 اقرار بالثلاث اذا نوى ولو قال ميان ماراه نيست ان
 نوى الثلاث فثلاث والا فلا شئ ولو قال اين ساعت ميان
 ماراه نيست ليس بشئ بلائيه قال ميان ما ديوار آهني
 مى بايد لا يقع وهذا سوء خلقها * قالت له طلقنى فقال
 لست لى باصره فهذا جواب يقع الطلاق بلائيه * قيل له
 هل لك امرأة قال لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع فى
 قولهم جميعا وذكر الكرخى انه على الخلاف اذا قال
 الزوج فى جميع هذه الحالات لم أنوال طلاق يصدق ديانة
 * أنت طالق كالثلج ان أراد فى البرودة فبائن وان أراد فى
 البياض فرجعى * قال لها أنت طالق ثم قال للناس
 اين زن بر من حرام است ان عني به الاول أو لانيه له فقد
 جعل الرجعى بائنا وان عني به الابتداء فآخر بائن * طلبت
 منه الطلاق فقال لم يبق بينى وبينك عمل لم تطلق الا ان

وقال الخصم بل بعد العتق فلا شئ عليه كذا فى محيط السرخسى * واذا أقر أحد المتفاوضين أن على
 صاحبه ديناً قبل الشركة لفلان وأبكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان فى الشركة لزمهما جميعاً
 ولو أقر أن ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب فى الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان
 تصادقوا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا بدينهم ما بين صاحبه واذا مات أحدهما أو تفرقا ثم أقر
 أحدهما بدين عليهما فى الشركة لزمه خاصة كذا فى الحاوى * ولو أقر مسلم لذي بخرم أو خنزير فى يده جاز
 اقراره وكذلك لو أقر الذى لمسلم بعينه وان أقر له بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه شئ وان أقر به الذى يعنى
 بخرم أو خنزير مسلم لم يلزمه قيمته واذا أسلم الذى فآقر ذى أنه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم
 استهلكته قبل اسلامى فهو ضامن لقيمته فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وفى قول محمد رحمه
 الله تعالى لا ضمان عليه وكذلك لو أن ذمياً أقر بخرم استهلكها فقال استهلكتها أو أحرى أو قال استهلكتها
 وأنت حربى وقد علم كونه حربياً من قبل فهو على الخلاف الذى بيناهم كذا فى المبسوط

* (الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفى الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره) *

لو أن رجلاً فى يده عبد فقال لفلان فى هذا العبد شركة فله النصف فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال
 محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر فى بيان مقدار ما أقر به واتفقا أنه لو قال فلان شريكى فى هذا العبد أو
 هذا العبد مشترك بينى وبين فلان أو هو لى وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شريكى فيه
 بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لى ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلاناً ولفلاناً
 معه شريكاه فى هذا فهو بينهما أثلاثا فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه
 الى المقر كذا فى المبسوط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل قال لهذا الرجل فى هذا العبد ألف
 درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدى على أن ذلك دين فى رقبته إلا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك
 فى رقبته بألف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان فى هذا الثوب ألف
 درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة فى الرقبة فهذا ليس بشركة اغماهى على أنه فيه ألف درهم
 مضروبة ولو قال له فى هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا فى المحيط
 * أقر أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه لا خرم ليصح الاقرار للعالم وتقسيم فان وقع فى نصيبه يسلمه وان
 وقع البيت فى نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حقه ما يضرب المقر له بجميع
 ذراعان البيت والمقر بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند
 محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف أذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع
 والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون بينهما
 على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر
 بخمسة وأربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا الوأوصى أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه
 لا آخر ثم مات كذا فى محيط السرخسى * واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق فيمنع ذلك * ولو قال لم يبق بينى وبينك شئ ونوى لا يقع * قالت طلقنى فقال هر چه
 اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شئ الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صحيح وكل ما يستعمل فيه
 وفى غيره فهو كتابه كالعربى * طلقنى فقال داده كبرى بشرط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعيًا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجعى كما
 فى اعمدتي ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كيرم بشرط النية * طلقنى ثلاثا فقال كفته كير لا يقع وان نوى * قالت مراد كرخداى كن

یا امر ایجنڈای بخش فقال کردم باخسیدم ان نوى بقع والا لا * قال ان دخلت البارصرت مطلقه فدخلت وقال كنت اردت التمدید لا یصدق * قال لا یرطلق امرأتک فقال ویرادوسه طلاق هست بقع الثلاث کافی لها الطلاق * قال ان وطئت امتی فانت کذا فادعت الزوجه وطأها وانکر المولى فالقول قوله وان علمت بذلك لاتدعی بیجامعها ولا تقیم معه وان قال المولى ان کردم خوش آوردم فقد افریق مع الطلاق * قال الزوج فعلت کذا ثم حلف انه ان کان فعل ذلك فامرأته کذا طلقت لیسبق (۳۰۱) الاقرار منه بذلك * قال ان شربت مسکرا

بغير اذنك فامر بك بسيدك
وشرب ثم اخذت لقا في الاذن
فالقول له واليينة لها* جعل
أمرها يدها ان ضربها بلا
جناية فخرجت الى الماتم بلا
أمره ثم ضربها بعد سنة

وادعى انه ضربهم التلک الحنانية
 فالقول له لانه اعرف بوجهه
 الايقاع * قال لها ان لم أدفع
 اليك الدينار الذي على الى
 شهر فانت كذا فابرا أنه
 قبل الشهر بطل العين
 * الثالث في الخلع وفه

ستة انواع *** (الاول في
المقدمة) الخلع والطلاق

بمال عین من جانبہ حتی لو قال
خالعتك ورجع قبل قبوالها
لا رخص ولا بطل بالاقا قبل

قبولها والاصل فيه ان من له الرجوع في خطابه قولاً

يُطْلَ خطابه بقيامه عن
المجلس ومن لا رجوع له عن
خطابه لا يُطْلَ بقيامه والخام

من جانبها يطل بقيامه
أيضا حتى لو قالت سر خردم

فقام ثم قال فروحهم لا يفتح
(فان قيل) لما كان عينا
لزم ان لا سطل بقمامها وكذا

ينبغي ان يصح قبولها في
مجلس آخر (قانا) هذا جواب

الخطاب وهو ما يطالب في
المجلس ولأنه من جانب
بالقول في مجلسه * ولو قال اذا

لرجل لم يجز ذلك وللمقرله أن يضم المـ نصف قيمة البيت ولوأقرله نصف الحمام أو ثلثه كان أقراره جائزا
 كذا في المبسوط * ولوان سبعة بين رجلين حليته فضة أقرأ أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكة
 وضم للمقرله نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر يجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف
 قيمة الجذع للمقرله وكذلك لو أقر باجر من حائط بينهما أو يعود من قبة أو بلو ح من باب كذا في الحاوى
 * وان كان عدل زطي بين رجلين فأقرأ أحدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذات المقرله كذا في
 المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوى * دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من
 نصيبى لفلان فهو جائز نعمنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار
 وذات سهم مما في يدا المقر فيكون للمقرله سهم وللمقر أربعة أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له
 والباقي بيننا وبخمس بركة فنصيبه يقسم بينه وبين المقرله على خمسة له ثلاثة وللقرله سهمان كذا في محيط
 السرخسى * ولو كانت دار بين رجلين فأقرأ أحدهما بيت بعينه لرجل وأنكر شريكه وأقر شريكه بيت
 آخر وأنكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأيهما وقع البيت الذى أقر به في نصيبه ساه إلى المقرله
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقرله على البيت وعلى نصف ما بقى من الدار بعد البيت كذا في
 المبسوط * دار بين رجلين أقرأ أحدهما أنها بينهما وبين فلان أن لا تأواقرا إلا آخر أنها بينهما وبين هذا المقر
 له وبين آخر أرباعا فأناسمى الذى أقر له متفقا عليه والذى أقر له أحدهما محجودا والذى أقر له ما مقرا
 وشريكه مكذبا فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بأى المتفق عليه إلى المقر فأخذ منه ربع ما في
 يده وضمه إلى ما في يدا المكذب فيقسم مائة نصفين وما بقى في يد المقر يكون بينه وبين المحجود نصفين وأما على
 قول محمد رحمه الله تعالى فالتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولوان طر يقال قوم عليها باب منصوب أقرأ واحد منهم بطريق فيه
 لرجل لم يجز أقراره على شركائه ولم يكن للمقرله أن يعرفه حتى يقسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقرله أن يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في
 الحاوى * نه بين ثلاثة أقرأ أحدهم بعشر النهر لا آخر فهذا على وجهين أن أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا
 أن لا تأوا فالت الذى في يده بينه وبين المقرله على أربعة للمقرله واحد وان كان يدعى لنفسه ثلث جميع النهر
 فما في يده بينهم على ثلاثة عشر ثلاثة للمقرله وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسى * وكذلك لو كانت عين
 أو ركي بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما
 دار شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار وكل واحد منهما ما ينكر قال لاحق
 للمدعى فيما في يده واحد منهما ولو شهد كل واحد منهما أو آخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعى بنصف الدار
 فان المدعى يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط * وإذا أقر الرجل أن هذا العمد الذى في يده بينه وبين فلان
 ثم قال بعد ذلك هو بينى وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بينى وبين فلان آخر فاصموا إلى القاضى فانه
 يقضى للاول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثلث وكذلك لو أقر بهما على ميت هو
 وأخته كذا في الحاوى * كيس في يدر جلين فيه ألف درهم فأقرأ أحدهما لاجنبي نصفه فان قال نصفه لك
 وسكت وانكر الآخر فلم للمقرله ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بينى وبين شريكى فكذلك وان

(٢٦ - فتاوى رابع) تعلیق تعلیم فاقتضى جوابا في المجلس كانه قال ان قبلت ولو غائبة فبلغها الخبر جازيا لقبول في مجلسها * ولو قال اذا جاء عند فقد خالته تعالى ألف أو اذا قدم فلان يصح واليا لقبول بعد مجي الغدو القدوم في المجلس ولا يصح الخيار من جانبها وراعى المعاوضة من جانبها احتی لوابتدأت ثم رجعت قبل قبوله صح ويطل كلامها بقيام ايها كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه قابل لانه شرط العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعلیق ويصح شرط الخيار لها عند خلافهما ولو قضى حاكم بكونه فسخا فيل ينقد

وقيل لا وفي لفظ البيهقي والشرع لا بن عباس فيه قول أم لا قيل لا وذ كر بعضهم خلافة في كل لفظ لم يذ كرفيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بخلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذ كرفيه بدل يصدق في أنه لنوا الطلاق وإن ذ كرفيه بدل لا يصدق **§** والخلع على أنواع **§** (الاول) * خالعهابعد الدخول على مهرها ان غير مقبوض سقط الكل وان مقبوضا رجع عليها بكل المهر عند أصحابنا * قالت بالفارسية خويشتن (٣٠٣) خريدم بكايين وعدت والمجمل مقبوض قال قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وان قبل الدخول ان كان مقبوضا وهو الف رجع به استحسانا وان لم يكن الكل مقبوضا سقط الكل ولا يرجع استحسانا **§** (الثاني) خالعهاعلى بعض المهر مثلا على عشرة وهو الف ان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع بمائة وسلم لها الباقي في قول وان لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وعندهما لا يسقط الا العشر وان قبل الدخول ان قبضت كل مهرها يرجع عليها بمائة استحسانا وفي القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع **§** (الثالث) خالعهها ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر يرد مساق اليها من المهر لان المال مذكور بذكر الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولههم الا اذا شرط ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فخاف يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي * ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يده الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقرب به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خبسي ما في يده هكذا في الكافي * ولو أقرأ أحدهما أن لفلان الثلث ولى الثلثان ولى الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا اذا كذب ما المقر له فان صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه اثلاثا للمقر له ثلثه كذا في محيط السرخسي * كس في أيدي ثلاثة أقرأ أحدهم لشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والاخر أقرأ للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقرب وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بثلاثة أرباع خبسي ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو أقرأ أحدهم أن لفلان الاجنبي ثلثه ولى ثلثه وقال الآخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعمائة ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثلثي سبعة كذا في محيط السرخسي * كس في يد رجل فيه ألف درهم أقرأ أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقرأ الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي أو بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ولولم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقرأ له شريكه بمائة بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولودفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقي من يده وهو الثلث ولودفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولودفع النصف الى الاول بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه الثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضا ثم أقر للثالث والمسئلة بجماهاذ كرفي الكتاب أن الثالث يأخذ من المقر من جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه نصفين وذ كر

في الخلع ونفقة الولد ومؤنة الارضاع لاتقع البراءة عنهم ما بلا شرط في الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهما ولو اجمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهاتسقط النفقة المجتمعة * قالت خويشتن خريدم بهو حتى كه مر ابر تراست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بنات حلال الخلع * تزوجها على مهر ثم طلقها بانها تزوجها ثانيا ثم اختاعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول وكذلك اذا قالت خويشتن خريدم انوبكايين وبهم حقها لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلعا على قوله

والصحيح انه لا يبرأ * (الرابع) * خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول اذ مقبوض الا يرجع عايم الا يتبدل الخلع في قواهم وان كان المهر غير مقبوض يرجع عليها ببدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عنده خلافا لهما وان قبل الدخول رجوع عليها ببدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما هو مدخول به او المهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله * ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقه والمباراة كالخلع عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام وعندهما هي كالخلع * (نوع آخر في القاطه) * قال لها خويشتن مي خري بهرك ونفقة عندك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدي بهرك فقالت خريدم ولم يقل فروختم لا يصح الخلع وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقدم جواب شمس الأئمة في السكاح * قال لها خويشتن ازمين بخري فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم ان ذكر بدلا معلوما ان قال بكابين ونفقة عدة أو بمال آخر معلوم صح وان لم يذكر البدل أو ذكر بدلا مجهولا لا يصح وهي امر أنه كذا اختيار الفقيه أبو الليث والصدور به يفتي واختار الاستاذ وقوع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع مالم يقل بعث بخلاف اخلي نفسك مني فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يصح الخلع لان اخلي امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه ببدل أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر البصاص عن أبي سعيد البرذعي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيأخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه الى ما في يد الأول فيقسمه ثمانية نصفين واذا دفع المقر النصف الى الأول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدقه الأول في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الأول فيقسم ثمانية نصفين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحريم شرح الجامع الكبير للحصري * اذا قال لفلان على وعلى فلان ألف درهم لم يجده الا آخر لزم المقر نصفه وكذلك لو أقر بماله في عارية أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمي عبدا محجورا عليه أو صبيبا أو حريبا أو ميتا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا أو أشار الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال على رجلين منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لك على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس كذا في المحيط * لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمدا ومحمد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكننا ندع القياس ونجعل عليه نصف أرض اليد كذا في الحاوي * لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عندي ارث من أبي لي ولهذا هو أخي فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وتركته هذا المال ميراثي ويملك فقال هو كله لي لاني لست برزوها ففي المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في السكاح * المرأة اذا أقرت انها ورثت من الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الاخ أنا أخ وأنت لست بامرأة فالمال كله للاخ في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب ابن سماعه الى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين لك على ألف درهم من عن عبد بعتما به جميعا فصدقه أحدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فمقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيمنعني أن لا يقبض واحد منهما ما شئ الا شاركه الآخر ما في قولي فاقبضه أحدهما لا يشارك الا آخره اذا كذبه أن يكون شر يكافيه * رجل قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيرك فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بخرا واشترى أمر بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسه بمنزلة اخلي يتم بلاذ كريد وقبول اعني بعت وعن بعض مشايخنا رحمه الله ان يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كرم فروختم وعن الفقيه ابى جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم * قال لها خويشتن خريدم خريدم صارت مستدأة وان نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم يقل بعت * قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج

الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء * قال لها بعثك فاعلم نقل اشترت لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعتك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خالعتك ونوى وقوع بائن لانه من الكتابات وان قبلت وقال لم أعن به الطلاق لا يصدق قضاء ويدين * قال بازن خلع كردم أو خريد فروخت كردم وانكرت وقوع الطلاق باقراره ان لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه بظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كردم بان خلع لا يقع شيء * (نوع آخر) * خالعا على

ما في يدها من المال أو على ما في يدها من المتاع فله ما في يدها أو يدها من المال والارثت مهرها وان قالت على ما في يدي أو في بيتي من شيء ولا شيء فلا شيء له كما اذا خلع على شيء لا قيمة له ولو بعها لهما عليه من المهر يظن ان عليه بقية المهر وعلم انه لم يبق شيء من المهر ردت المهر ان قبضت والابري الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح الخلع ولا يرد شيئا كالمخلوع على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذا لو باعها تطليقة بمهرها عالما انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترطت وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيئا * قال خويشتن خريدی ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برئ الزوج بجمع الخلع * وفي الفتاوى قال سرخريدم وقال الزوج فروختم تسقط بقية المهر الذي على الزوج

خمس مائة درهم قرضا أقرضتسكها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا يأخذوا حدم من ماشيا الا شاركة أخوه فيه كذا في المحيط

* (الباب الرابع عشر فيما يكون اقرا بالابراة وما لا يكون وفي الابراء صريحا) *

اذا أقر رجل رجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالسكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالنكاح والابرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالنكاح وأرسل الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الأمانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الأمانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو برى من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون واذا قال برى من مالي قبله برئ من الضمان والأمانة فان ادعى الطالب بذلك عليه حقا لم تقبل ينسب عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يوقتوا وقتا بعد ما هكذا في محيط السرخسي * وان لم يثبت برئ بل أبهم الدعوى أبها فاقضيا أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل ينسب كذا في المحيط * ولو قال لاديني على أحد ثم ادعى على رجل ديناصح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برى منعه لا يبرأ غرماؤه من دينه الآن يقصد أحد ابيه فيقول هذا برى مما لي عليه أو قبيله فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أن فلانا قد برئ من حقه قبله ثم قال انما برئ من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية التي فيها قود وأرسل لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برى من ذلك فان كان حاضرا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبلاغته لا أقبل فالمال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برى كذا في الحاوي * واذا أقر الطالب أن فلانا قد برئ لي مما لي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الأمانة لا عن الدين كذا في المحيط * وان أقر أنه لا حمله قبل فلان فله أن يدعي سرقه فيها قطع وان قال لا أرسل لي قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطأ والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي * واذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطأ والحد ولو أقر أنه لا جراحة له خطأ قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أولم يكن كذا في المبسوط * وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمد ولا خطأ وله أن يدعي مادون

الدم

ونفقة العدة لانه الخلع في العرف ولا يسترد المهر الذي أعطاه الا في عرفنا لا يكون ما عطي من

المهر من بدل الخلع * قالت خويشتن خرم فقال فروختم فهذا كقوله خريدم فيتم الخلع اذا نوى ألا يرى انه لو قال أبيعك للحال صحيح لان في الحال وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في شيء خرى وفي الفتاوى اشترت نفسي منك بما أعطيت واشترت نفسي بما أعطيت وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صح ويقع * وفي المحيط قالت خرمي والمسئلة بحالها يصح ولا يتوى لانه لايجاب وضعا ولو قالت خرم لا يصح ولا يتوى لانه للعدة وفي العربية لفظهما واحد وكره صاحب المنظومة خرمي للاستفهام لا للايجاب فيمتوى حينئذ لان الاستفهام قديد التحقيق ولو قالت خرمي كره ابرنوست خويشتن خريدم لا يصح ما لم يقبل به حتى كره الا اذا جرت العادة به وبه يقف

* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته * قال لها كل امرأة تزوجها فقه دبت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأته فلقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما اذا تخالفا * قال لها خالعتك على ألف درهم او بارتك أو طلقك بالف فلقبول اليها في مجلسها * امرها بشراء رأس شاة فاشتريت فقال سرخريدي فزعمت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لم يصبح الخلع لكن ان نوى الطلاق يقع فينوى حينئذ لان الاسنة هامة قديدا كالتحقيق * واذا قلنها الخلع بالعربي وهي لاتع لم (٣٠٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

الدم كذا في الحواشي * ولو أقر أنه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا الا ان يشهدوا أنه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اباي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لاضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البينة أن له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يميني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بينته كذا في الحواشي * ولو قال است من فلان في شيء ثم أقام البينة على ما له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال برئ فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهم ما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنا بري من هذه الدار ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حاديا بعد البراءة فقبل بينته عليه كذا في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم أو بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بأنه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذوا اليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم غصباً حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومته كذا في المبسوط * ولو قال أنا بري من هذا العبد ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل وكذلك اذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي او قال عن يدي ثم ادعاه وأقام البينة لم تقبل كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد قال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو أقام البينة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لفلان على ألف فقال فلان مالي عليك شيء برتد اقراره فان أعاد الاقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي * لو أقر أن هذه الخارية لفلان غصبها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان أعاد الاقرار فدعاه المقر له دفعته اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل ابرأ منك مما لي عليك فقال الرجل مجيباً له انك على ألف درهم فقال الاول صدقت يلزمه الالف قياساً وببرأ منه استحساناً كذا في محيط السرخسي * رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فان كان المال مؤرخاً والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وان كان تاريخ المال يقضي بالبراءة وكذلك لو كان تاريخه ماسواً وان كان صك المال مؤرخاً والبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل على رجل صك كل بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم وفي صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفاً وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئاً فان المطلوب يبرأ عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام لاثنتين كذا في فتاوى قاضيان

﴿وما يتصل بذلك﴾ قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقر وقال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنك الفلان يريد به رجلاً ثالثاً وصدقة الثالث في ذلك

اختاره في الصغرى * قبل لها خويشتن خريدي من زوجها بكذا وقبل الزوج فروخته فقال لا ثم قال فروخته لم يصبح وكذا لو قال الزوج لها خويشتن بخبر بكابين وعدت فقالت بكابين خريدم وبعدت بي ولم يقل الزوج بعده شيئاً لا يقع شيء * اختلعت وهو وينسج الكرباس فقال الزوج خلعتك ان لم تطل الحياكة صح وقيل صح وان طال اذا كان كلامهما متصلاً اذا تخال كلام آخر * اختلعا وهما يشان ان كان كلام كل منهما متصلاً بالآخر صح وان لم يكن متصلاً بالآخر لا يصح ولا يقع الطلاق أيضاً * ولو اختلعا وزعمت تمام الخلع وادعى القيام ثم القبول القول له لانه انكار للخلع * قالت لزوجه خويشتن خريدم بعدت وكابين فقال الزوج فروخته كبر يصح الخلع اذا أراد التحقيق * قالت له زمن سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح اما اذا قالتا كبر سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح اما اذا ذكر كبر على وجه المجازاة بان جرى بينهما كلام بوجوب ذلك كان الخلع صحيحاً وان أراد التعليق لا يصح ما لم يقبل

الزوج أرى سر شد ما * قالت بعت منك مهري بتطبيقه فقال اشتريت يقع البائن * قال لها بعت منك بتطبيقه فقالت اشتريت يقع الرجعي مجازاً وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكافي رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وان لم تقبض برئوبه قال صاحب المحيط وقال الصفار اذا لم يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله * قال لها بان طلاقك تزييش منست مرافروختي فقالت فروخته فقال خريدم طلقت ثلاثاً وقال القاضي يقع الثلاث اذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لها بما لك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده * قال بعت منك

تطبيقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لها ما بناو المال الزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيخلق البائن * قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المضمر في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضيت طلقت (٣٠٦) ثلاثا لانه لم يقع بلا قبولها * قال ثلاث مرات قد بارأتك ولم يسم شيئا فقالت رضيت أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

فان القاضي يقضي بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنهم الفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذات مفصلا فلا هكذا في المحيط * رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقر له أن الدين للفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض الاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم قال لرجل هذا الالف لا ورثته عن أخيك وقال المقر له هو هذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

*(الباب الخامس عشر في الاقرار بالتجبة) *

اذا أقر الرجل أن اذنان عليه ألف درهم تجبة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بأنه تجبة فالمال لازم على المقر الا أن يصدق المقر له بذلك فيثبت له يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا أن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تجبة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تجبة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما أقربه اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزوجها باطلا وتجبته وقالت المرأة نعم افعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني أمهرك بألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمهر لها ألف درهم ولو بواضعها على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهروا أن العقد بمائة دينار سمعة ففعله لا ذلك فلها مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع باللفين وهكذا رواه الملعون عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن محمد رحمه الله تعالى في أملاثة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

*(الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق) *

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم حده وصدقته في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء
قالت خلعت نفسي منك
بألف ثلاث مرات فقال
رضيت أو أجزت وقع الثلاث
بثلاثة آلاف كذا في المستق
قال لها خويشتن ائمن
بجربكذا وكررت ثلاثا فقلت
خير يدم يقع الثلاث بالاموال
الثلاثة * ولو قالت خويشتن
خير يدم بألف وكررت ثلاثا
فقال فروختم يقع الثلاث
بالاموال الثلاثة وعن الامام
الثاني انه فرق بين الايجابين
فقال من جانبه كلا الايجابين
باق ومن جانبها لا حتى لو قال
طلعتك على المالكين يتوقف
على قبولها وفي الخزانة في
قولها خويشتن خير يدم ثلاثا
فقال الزوج فروختم يقع
واحدة وبطل الاول بالثانية
والثانية بالثالثة بخلاف
طرفه لانه لا يحتمل النقص
لكونه عينا * قال لها من
خويشتن ائمن خير يدم بعدت
وكابين فقالت فروختم ونوى
الطلاق قال أكثر أهل العلم
انه لا يصح وبه يفتي وقال في
النوازل يصح * قيل لها
اشتريت نفسك بتطبيقه
بكل حق يكون للنساء على
الرجال من المهر فقالت
اشتريت وقيل له بعث فقالت

بعث صح وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي * قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح * تزوجها أو
وقال عند رجل امرأتى لا تشترى بدركم فقال الرجل اشترى بها بمائة درهم هل بعث مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه * قالت سران توكابين
خير يدم فهو بمنزلة ما لو قالت بكابين خير يدم * قالت خويشتن خير يدم بعدت فهو بمنزلة قولها بشفقة عدة ولو خلعهها بكل حق لها عليه لها
نفقة العدة * اختلفت على ان لا سكنى لها لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح * ولو اختلفت على ان لا نفقة لها أو اختلفت وبراءة عن

النفقة صح بالخلع والمبارأة لا وجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل وجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ما وراء النهر وجب البراءة عن كل حقوق النكاح عنده والصحيح انه لا وجب البراءة عن المهر الا بذكركه مطلقا على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف يسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة وقاصا بالف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند الثلجي (٣٠٧) وترجع عند غيره وعليه

القنوي بناء على ان صريح الطلاق بقسدم من المال هل وجب البراءة من المهر عند الامام أم لا فالثلجي بوجه وغيره لا وعن محمد أنهم ما اذا تخالعا ولم يذكرا المال انه باطل لانه لا يكون بلا مال * وان قال لها اخلي نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقع البائن * ولو قال اخلي نفسك مني أو قال اخلي بمال فقالت اختلف بالف لا يتم ما لم يقل الزوج فعلت أو خلعت أو ما لو قال اشتري طلاقك بالف أو اخلي بالف فقالت اختلفت بالف ثم بلا قول منه * وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكرا بدلا ترد عليه ما أخذت من المهر وعن محمد اخلي نفسك فقالت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج أجزت ذكرت قلبا من المال أو كثيرا * ولو قال اخلي بالف فقالت خالعت نفسي صح وتم * ولو قال اخلي نفسك فقالت خالعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها

أو مرض بانه تزوجت فلا ناكذ انتم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط * ولو قال تزوجت فلانة وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقالت ان شاء الله أو اعتقتك وقالت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو ليس تزوجتك أمس أو أمتزجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصار كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طلقته أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لانه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أو ما طلقته أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقته أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخليني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالعتني أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط * لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي * ولو قال الرجل اخلي مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط * لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمر بك يدك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء أو قال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال أنت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي * لو قال لامرأة حره هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابني فقال نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبته في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط * لو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمي لها مهر ا فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو يمجده ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغير مجاز وكذلك لو قرأت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فقروا زوجها أو تزوج ابنتها لم يفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينقص به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لايه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما أو أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو أقر أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنسكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيره ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الآن ينوي بغير مال * ولو قال لغيره اخلي نفسي ليس له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق * وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلي ولم يذ كر بدلا فقالت اختلف يقع طلاق بائن ولا يكون خلعا كأنه قال لها طلقني على نفسك بائنًا فقالت طلقته وقد مر انه يكون خلعا وترد ما ساق اليه من المهر وان كان عليه مهر برى بخلاف ما اذا قال لا آخر اخلي نفسي فخلعها بلا بدل لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتني

بأنه لان الخلع طلاق بعوض عرفا لأنه في حق المرأة اذ لم تذكر البذل تعذر رجوعه على التوكيل بالخلع جعل مجازا عن قوله طلق نفسك اما في حق الاجنبي يصح جعله ولو كمل لا يبدل شاهه الوكيل لان العقد لا يتم به بل به وبالمرأة فلا يؤدي الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل بالطلاق ينبغي ان لا يملك الخلع وبه قال البعض وان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل يملك لانه خلاف الى خير فان الرضا لا يبدل رضايه * قال اختلعي ولم (٣٠٨) يذكر المال أصلا وقالت اختلعت يقع باننا اذا نوى ولا يبرأ عن المهر كطلق نفسك باننا

وفي الفتاوى يسقط * ولو فارسية أو عربية خويشتن بجزا ويبيى نفسك من نفسك وبه بقى * قال اخلع امرأتى ولم يذكر البذل صح التوكيل كالبيع بخلاف الامر بالشراء وان ذكر مالا غيره مقدر فقال اختلعي على مال فقالت اختلعت لا يقع لان التوكيل لم يصح لانه اذا ذكر المال كان خلع او الخلع لا يصح بلا ذكر بدل والبذل مجهول فلا يصح والرواية صحيحة والدليل منظوريه لان اخلع امرأتى صحيح بلا ذكر المال أصلا وفي رواية عن محمد يصح وبه أخذ بعض المشايخ وان ذكر مالا مقدر اذ قالت اختلعت في رواية كتاب الطلاق لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية كتاب الوكالة يصح وبها الزوج عن المهر وبه بقى * قالت اختلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر * قال لها اختلعت نفسك متى بهرك ونفقة عدتك فقالت اختلعت لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا اراد به التحقيق لا السوم * قال خويشتن بجزا عدت وكابن فقالت خريدم فقال الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكذبها الزوج قال القاضي يفرق بينهما ولو ان أختين مغروقتين أنهما أختان وهما أو أمان تزوج رجل احدهما ناقرت الاخرى أنها ابنة أبي زوجها وأختها وصدقها المقر له بذلك وكذبها أختها وزوج أختها قال القاضي يفرق بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أبوه أو ابنه لم يحل له أن يقر بها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الاب أو الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فزوجهها ابنة لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير أمة للمقر له يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقر له وان علم أنها كاذبة في اقرارها أنها تصير أمة له يسترقها ويستخدمها ويستقرشها ومشايعها قالوا الاصح أن يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم أنها صادقة فيما تقول أما اذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل ويتكلم ان أقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا أو أمة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط الجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم تعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرفت حرية بتدليل بأن عرف أن أبوه حر الاصل أو ثبتت حرية بالشهرة قال القاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بارش الاحرار فلا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فأقر بالرق لانسان لا يصح اقراره فان أقر المعتقد بذلك وصدقته أجزت اقراره هكذا في المحيط * رجل تزوج امرأة لا يعرف أمة أم أمة فالتسكاح جائز بناء على ظاهر حرية ما ولدت أولاد اذ أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له وصدق الزوج صدق في حقها حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له أن يمنعها من زوجها وله أن يمنع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * فان أعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لاق من ستة أشهر فهو حر فان وادت لا = ثم فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتين وعدتها حيضتان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقر له فلا خيار لها وان كان الزوج آلى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقضى شهران فابلاؤها شهران وان أقرت بعد انقضاء شهرين فابلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي * وان جنى عليها فأرسل الامة للمقر له وان جنت خير المقر له بين الدفع والفداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليه الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها هكذا في محيط السرخسي * لو طلقها الزوج واحدة فغضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد ما حاضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو ان الزوج آلى منها فغضى شهر ثم آلى منها فغضى شهر ثم أقرت بالرق فعدت الابلاء الاول أربعة أشهر ومدة الابلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق

من في فروختم صح لانه تم بقوله بخر وكذا قال الزوج بعد ذلك من بك طلاق دادم يقع بالابلاء ظلالا بالخلع والتطليق * اختلعت بغيرها ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دهي مجهولة لدخولها بها كبيع الشرب جازتها للارض وان كان مجهولا * وفي شرح الطحاوى خالعهما على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل حيث لا يصح وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه * (نوع آخر) * قالت

خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الروح فرو ختم ثم قال أردت غيرها لا يصدق * قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول * قال لها السلت يا امرأتى خلخع جري بيننا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبت الخلخع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ * خلخع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعتها من انسان ولم ترد ذلك (٢٠٩)

عروض والمثل في المكملات والموزونات كانه استحق بدل الخلخع فيرجع بالقيمة * اخلخت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان السبرة تختص بحقوق النكاح * قالت لا جنبي چون شوى من بنج دينار بدهد تو مرايك طلاق باي كشاده كن شوى بنج دينار باجنبي دادا جنبي باشوى زن خلخع كرد على المهر ونفقة العدة سقط لان قولها لا لا جنبي باي من بيك طلاق كشاده كن تو كيله بالخلخع مطلقا والخلخع لا يكون بلا بدل وبده بقبضة المهر ونفقتها فكأنها قالت اخلخع مع زوجي على مهرى ونفقة عدتي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر المجمل انه لا يرجع عليها بالمجمل لان تلفظه بلفظ الخلخع دليل على تو كيله باسقاط مالها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى * وقع الخلخع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلخع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخيار الجواز وطريقه ان يحتمل على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا أقربك فلما مضى شهران أقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول أربعة أشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بآلت بتطبيقين بحكم الايلاء من كذا في المحيط * ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كلمت فلانا أو صليت الظهر أو اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم أقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة بضره بقوله أو كذلك لوجب جعل أمرها يدها في تطبيقين أو بدأ جنبي ثم أقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * لو علق طلاقها ثنتين بدها فاقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما أقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط * لو أن رجلا مجهول الأصل له أولاد وأمهات أولاد ومدرين ومكاتبون فآقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومدرين ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * في المستحق عبد قال رجل أنا ابن أمك وهذه أمي أمك ولدت في ملكك ولكني حرما ولدت الاخر اقا قول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط * لو أن امرأته مجهولة الحال في يدها ابن صغير من خور فأقرت أنها أمة لفلان وان ابنه اعبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان له اولد صغيرا أقرب بالرق لرجل على نفسه ما وانها حاز وان قالنا نحن مملوكان لفلان وابناهما مملوك لفلان آخر وكذب ما مولاهما في الابن فالابن عبده معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبدا لفلان وصدقه فلان يصير رقيا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبدا لفلان فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي * ولو قال ذواليد لرجل هو عبدا لفلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدي وجاء بالبيينة أنه لم تقبل بيئته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبيينة أنه لم تقبل بيئته كذا في المبسوط * وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترط فيه الخبز والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجنابة فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسل وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة له وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ما وليس واحد منهم ما في يده صاحبه وصدق كل واحد منهما ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحدا منهم مملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له وجد المعتق

(٢٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلخع لوجب براءة عن المهر فكانه قال الاقدار من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن له مهر يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلخع ثم خالف تصح الخلخع بقدر الامكان * قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلعا ولم تقل فروش لا يكون خلعا * قالت له خويشتن خريدم فروش وتعتد وكاين فقال الزوج لرجل آخر قبلت فقال بعثتم الخلخع لخراج الزوج الكلام مخجج الو كاله أو الراله لان الوكيل فيه رسول * خريدم وفرو ختم

وقال الزوج كان في غميري بعث رأس الشاة أو قال قلت فروقتم بالفام قبل القول له مع العين الا اذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع
فحينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا في قيد بالسؤال عن تعليق النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان
انه قال فروقتم بالفام أو آخر انه قال فروقتم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشبة في يده فان اشار الى تلك الخشبة أو
المنطقة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه (٢١٠) لم يرد الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم اشار في وقت

كلامه الى ذلك الشئ اشارة
فهمها الشهود ودلان الخلع بعض
الزعم كانها قالت نزع
هذاعريدي * قال لهاده
دينار بده وخوبش - تن بجر
فقلت خوبش بن خريدم ولم
تدفع الدينار ولم يقبل الزوج
فروختم لا يقع لانه تعليق
بالاداء ولم يوجد * اختلعت
بتطليقة بائنة على كل حق
يجب للنساء على الرجال
قبل الخلع وبعده ولم يذكر
الصدوق ونفقة العدة تثبت
البراءة عنهم لان المهر ثابت
قبل الخلع وبعده تثبت
نفقتها * خاله ما قبل الدخول
وكان لم يسم مهرا ان سقط المتعة
بلا ذكر * ارتدت والعياذ
بالله ثم خاله ما لا يصح الخلع
وتبقى له بعد الخلع ولا ية الجبر
على النكاح لان الخلع يكون
عن النكاح * اختلعت في
النكاح الفاسد لا يسقط
المهر لانه ليس بجناح * طلقها
بائنا ثم خاله ما على مهرها
لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها
بالخلع شئ * خلعتها ثم تزوجها
ثم قال انها حرام على ذلك
الخلع تحرم عليه لانه اخبر
عن حرمة بذلك الخلع ولا
يكون ذلك الا بالاطلاق
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات
المعتق وترك مالا فماله للمولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبية فان كانت لليت عصبية فهو الابن أو الاخ
أو المم هو لاء أحق بالميراث من المقر له ان لم تكن لليت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق ولكنه جنى جنابة يسعى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ رحمهم الله
تعالى انه يسعى في قيمته أو في ذية المقتول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الذية قال الصدر
الشهيد رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع
الكبير * وان جنى عليه فهو كالجنابة على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو أن المقر له بالرق اعترف المقر
ثم مات المعتق الأول فماله للمقر له وكذلك لو كان المقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاحق بالابن في تركه معتقه فلو
مات المقر أو لا وترك ابنا حر اتم مات المعتق الأول ولم يترك عصبية فغيره ابن المقر لا للمقر له وكذلك لو كانت له
عصبية سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير

*(الباب السابع عشر في اقرار بالنسب وأمية الولد والعق والكتابة والتدبير) *

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال بولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر بولد مثله وأن لا يكون المقر
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت
خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أو اختها أو ابنة أربع سواها وبالمولى بان أقر ان هذا العبد معتق
أو أقر ان هذا معتق اذا صدق المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولواء
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء ونحو الاخ والعم والخال ومن أشبههم وتفسير صحة اقراره عن
ذكرنا اعتبارا واقراره فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيره ما حثي انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن
المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان كان المقر له يرث أيضا من أبي المقر وهو جده المقر له وان جده
الجدة نسبه وتفسير عدم صحة اقراره عن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما
فيما يلزمهم من الحقوق فاققراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلا باخ وله ورثة سواه يجحدون أخوته فبات
المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجحد نسبه وانما يستحق النفقة
على المقر حال حياته واققرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوجة والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمهم
الله تعالى ما ذكرنا اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله بولد
لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شئ وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك أمه أو قدامك كها في حالة الصحة لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده
أو مع أمه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه ثبت نسبه أيضا وعق عليه كذا في الذخيرة *
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من المنة تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعي ذكر أن على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعي في ثلثي قيمته وعنده ما يسعي في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليها فيه وانما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة بشرط الصحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة قيمته
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاجابة الى النية وان كان من الكتابات وان لم يكن كذلك
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكتابات على الاصل * قال لها سرت فروقتم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بلا بدل والا لا ولو قال سرت
فروختم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كذا لو قال لعبد بعث نفسك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذ كر البذل عتق قبل أم لا

نوى أم لالا نية نفسه منه اعتاقه * قالت عند غيبته من سر خريدم أي فلان ثور وشوى مر أخبركن فقبل ان يخبر الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى أخبر الزوج فقبوله باطل لصحة الرجوع بلا علمه لانهم باشرت العقد بنفسها وما فوضته اليه وكان رسولاً في الاخبار للرسول ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع مع اوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعني من زوجي على الف أو قالت للزوج اخلعني على الف ثم رجعت بلا علمه ثم خالعه المأمور كما امرت باظهارها لانها كانت غيرها (٣١١) والوكيل لا يصح عزله بلا علمه فلا يمس العزل خالعه

وقالت ان لم أؤد البدل الى اربعة ايام فاخلع باطل فخصت المدة ولم تؤد فهدأ بغيره بشرط الخيار في الخلع وانها على الخلاف اذا كان من جانبها * قال لها سر خريدي واكره دامت سه طلاق طلقت ان لم يخالع لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد * قالت له مر الزوسره وبأى نه من سر خريدم فقال كررنا زمن جيزي نيت من فروختم تطلق ان اراد به المجازاة وان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط بان كان لا يعطيه اللباس * اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يسطل بالشرط الفاسدة وكون الولد عند الام حق الولد لا الام فلا تملك الام ابطاله * اختلفت بمهرها ونفقة عندها وعلى ان تملك الولد سنين بنفقة فأمسكت الولد اياماً ثم وارت نفسها بقية المدة لا زوج ان يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تملك لانها استنعت عن ايقامه بطل الخلع فيجب قيمته كالمواصلة على عيبه ووارثه * اختلفت منه على

قيمه الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرث ولا يسمي في شيء من قيمته وأما الجارية فانما اعتق بجمته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابني واينك أو قال ابنك وايني أو قال ابنتا فان ذكره موصولا ثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنتك نفذ على المقر ولو قال ابنتك وسكت ثم قال وابني فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنتك أو قال ابنتك وايني أو ابنتا يثبت نسبه منه لان هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنتك دوني أو ابنتك وسكت ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الزيادات للعتابي * وان كان كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه فان كان مقر بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان صدقه المقر له وان أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما * ما كذا في المحيط * جارية بين رجلين جاني تولد فقال أحدهما هو ابني وابنتك أو ابنتك وايني أو ابنتا فان صدقه شريكه ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبعاً للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه فالجواب كذلك الآن هاهنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبد الرجل ولد عنده فقال أحدهما لصاحبه هذا ابني وابنتك أو قال هو ابنتك وايني أو قال هو ابنتا جارية فقال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وان كذبه كان حكم الولد حكم عبد بين اثنين أعتقه أحدهما وان قال الشريك هو ابنتك دوني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيئاً ولكن يسعى الغلام له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا في المحيط * رجلان اشتريا عبد افاداه أحدهما ثم شهد على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يدعيه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي * جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده وقال شريكه كنت أعتقتها قبل أن تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية أم ولده للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والآخر الام معه أو أقر أنه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأمه أم ولده لان دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتستند الى أول العلق ودعوة الام دعوة تحرير فتقتصر على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقه ويضمن نصف عقرها لاقراءه بالوطع ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لعاقبه حرام الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي * استولدها ثم أقر أنها فلان زوجها منه وصدقه فهي والغلام مملوكان للقر له ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذا اذا لم يقل شيئاً حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمة المقر ولا يقضى بالعقر وان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق

ابرائها من نفقتها ونفقة ولدها الرضيع صح * طلق امرأتى بشرط ان لا يخرج من المنزل شيئاً ففعل والزوج يقول انك اخرجت شيئاً وهي تقول لم اخرج فاقول له لا تختلف بقع في الخنث * قالت خويشتن خريدم يدان كه بجه را بدارم يك سال ورختا خانه ترا فقال فروختم اكر برين باشي فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقول في المجلس ولو قال اكر برين شرطها بروي يشترط الاداء في المجلس وامسك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة * قالت لرجلها خريدم اكر برين يدوم شوى كفت كه فروختم يدان شرطه كه تاده روز اين ده درم يي دهی

ومضى عشرة أيام ولم تعطه قال القاضي المروزي لا يصح الخلع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص في الكتاب انه لو قال ان اعطيني الفاقنت طالق لا طلاق بلا أداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي * قالت سرخريدم فقال بدين شرط كه هر چه هست از اندك و بسيار سر بر من فرو ختم فاعطت بعض القماشات لالبعض قال آنج ازان (٢١٢) روى است تا همه نرساند خلع درست نه بود و على قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع وتجب بر على تسليم القماشات * اختصها فقالت له انت تذهب من البلدة فطلقى وقالت من سرخريدم تو فروختى شوى كفت فرو ختم بشرط انك اكر دو ماه رانه ايم لا تطلق امراته فى الحال لانه علق الخلع و يشترط قبول الآخر بعد وجود الشرط والايجاب الموجود منها لم يبق بعد الشرط فاذا قالت المرأة بعد وجود الشرط خريدم وقع الطلاق والمراد من وجود الشرط انقضاء مدة الشهرين وعدم الاتيان * قال لها فوطلاق بدين شرط كنه

و يكون الابن عبد المقر له ولو انكرت وماقت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقه وكذب الغلام أو على عكسه عتق الغلام والام أم ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا فى محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد وعبد له ابن ولابن عبده ابنان ولدا فى بطنين وكلهم ولد لهم مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم ولدى يؤمر بالبيان مادام حيا فى أيامهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يدعى فى ثلاثة أرباع قيمته وابنه فى ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين فى ربع قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد وعبد له ابنان ولدا فى بطنين مختلفين ولكل ابن منهم خمسة وكل واحد منهم ولد له مثل المولى فقال المولى فى صحته أحدهم ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الأول خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه وأما الاوسطان فيعتق من كل واحد منهم ماربعة ويسعى فى ثلاثة أرباعه وأما الاصغران فيعتق من كل واحد منهم ثلثاه كذا فى المحيط * ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال أحدهم ولدى فعندهما وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الأول سبعة ويسعى فى ستة أسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى فى خمسة أسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى فى أربعة أخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة أعماه ويسعى فى ثلاثة أعماه قيمته كذا فى التحرير شرح الجامع الكبير * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه أعتقناه أو قال أعتقته أنا وأنت أو قال أعتقته أنت وأنا وصدقه صاحبه فى ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين أعتقه أحدهما فيكون للآخر خيار ثلثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فيتين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولا نصيب المقر له وولا نصيب شريكه موقوف فان عاد الى التصديق ردما أخذ من الضمان أو السعاية ويثبت الولاء منه كذا فى المحيط * اذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق فى القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا فى المبسوط * ولو قال أعتقك أمس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال أعتقك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقك قبل أن اشتريتك كذا فى الحاوى * ولو قال أعتقك ان دخات الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت أمرك فى يدك فى العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتق كذا فى محيط السرخسى * لو قال أعتقك على مال وقال العبد أعتقتى بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعتقك على مال أمس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت أو قال أعتقتى بغير شئ فالقول قول المولى كذا فى المبسوط * أقر أنه أعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا فى محيط السرخسى * لو قال كاتبك ولم يسم ما لاقى العبد على خمسمائة فانه ينبغي فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا فى الحاوى * ولو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا فى المبسوط * ولو أقر أنه كاتب عبدا قبل أن يملكه وأنه كاتبه أمس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخيار لنفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع فى

فروختم چون برسد يقع متى دفع البدل فى المجلس أو غيره * قالت اشتريت نفسى منك بكذا جيع فقال بعت ككربد خلع عن برسد ان دفعت البدل فى المجلس يصح والا فلا كقوله ان اعطينى وجعل الامام اذا هنا كنى لانه لو جعل بمعنى ان يبطل بالقيام ولو بمعنى متى لا فلا يبطل بالشك بخلاف ان كمتنى فانت طالق لانه شرط محض فكان عينا محضا وفى الايمان لا يبطل وجود الشرط فى المجلس ولو شرط البدل من جانبه فيه فقالت اشتريت نفسى منك بكذا ان اعطينى أو قالت خريدم چون ابن

مقدار بمن يرسلان أعطاهما السيد في المجلس ضم والالان الخلع من جانبها موضة فلا يتوقف على ما وراء المجلس أنت طالق على أن
نعطيني نقداً وعلى ألف يقع بالقول في المجلس ولا يشترط الاعطاء ولو لها على ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الحلالان من
جنس واحد يتقاضان وفي أن أعطيتني واذا أعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضاً لأنه معلق بالاداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست
باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر أدواته فإنه يقتضى (٢١٣) تحقيق المشروط في الحال بشرط

يجب اداء الجزاء بعدد كقوله
 أزورك - على أن تزورنى
 فالزيارة منه موجودة فى
 الحال ولهذا دخل على البيع
 بالخيار واقتضى تحقق
 السبب وتأخر الحكم بخلاف
 قوله ان زرتنى زرتك * قال
 لها بعد المانع أنت طالق
 على ألف لا يقع الاقبولها
 وان كان المال لا يلزمها
 وهذه مسئلة الجامع وهى
 رواية فى واقعة الفتوى
 * خالها امرتين ثم قالت فى
 عدة الثانى بقرى طلاق واحد
 اشتريته منك بعشرة دنانير
 حتى تكمل الثلاث فقال
 الزوج بعث الطلاق الثالث
 منك بعشرة وقالت اشتريته
 بقرى الثالث ولا يجب المال
 لان اعطاء المال لتحصيل
 الخلاص المنجز وانه حاصل
 وأما اشتراط قبولها فى أول
 المسئلة فلان قوله أنت
 طالق على ألف فى المعنى
 تعليق طلاقها بالقبول فلا
 يقع بلا وجود الشرط *
 تزوجها على ثلثمائة ووهبت
 مائة قبل القبض ثم خالها
 على المهر المذكور فى العقد
 قبل قبض المهر ان علم الزوج
 بالهبة لا يرجع وان لم يعلم

(الباب الثامن عشر في الاقراء في البيع والشراء وفي الاقراء بالغيب في المبيع)

برجع إليها قال لها إنك دينار بنور سدس خر يدي بعدت وكابن وأراد به التحقيق فقالت خر يديم فلهذا خلعت تام منجز لان معناه خوشتن خر يدي بعدت وكابن بيدك دينارك بنور سدس خطاب الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فأياها القبول كان البدل مرسلا أو مطلقا ومضافا الى المرأة أو الاجنبي اضافة ملك أو ضمان ومتى جرى بين الاجنبي والزوجة وكان البدل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبي اضافة ملك أو ضمان فالى الاجنبي المرأة وكله بان يخالع معها بعد شهر فبعض المدة ولم يخالع الوكيل لا يجب له الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم النكاح وعلى هذا اذا طلقها بائنا ثم اختلعت من زوجها وقد ذكرناه * قالت اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا الا اذا نوت الشراء بثلاث تطبيقات فيقع الخلع بثلاث ولولم يقل هذا ولكن قال أنت (٢١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث * قالت

السرخسي * اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو سمي ثمنه قال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع عبينه والبينة على المشتري كذا في المبسوط * أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فلا قرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنه فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد أن تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي * لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط * لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط * اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتهك فالقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بيعة على ذلك الا أن يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فينشد تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط * أقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منه وألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان أقام البيعة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن للآخر هذا اذا أقام البيعة على البيعتين فقط دون نقد الثمن فاما اذا أقام البيعة على نقد الثمنين فلا يشي عليه لواحد منهما واذا لم يقم بيعة على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * ولو أقام البيعة على الاول ولم يقم على الآخر صدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبيعة كذا في المحيط * لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع عبينه الآن يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بمحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فينشد يجزى التحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويتزادان قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط وفي المشتري رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري ان هذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لاني وهبتها له كن القول قوله كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية يباعا فاسدا وقبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندي وأنكر البائع لم يقبل قوله وللبيع أن يأخذها فان أقام المشتري بيعة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البيعة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فنسكل اندفعت الخصومة عنه وبغرم قيمته البائع ولولم يقم البيعة على

خويشتن خريدم فقال مستهزئا دارهان فروختم أو قالت سرخريدم فقال مستهزئا من فروختم غي خري قيل يكون خلهما بخلاف قوله فروختم غي خري لان قوله فروختم استقبال لاخبار عن الحال * قالت سرخريدم فوكزها وكزوا قال اينك فروختم لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقدم في الطلاق الخلاف * (النوع الثالث فيما يكون جوابا وما لا يكون) * قالت اخلهني أوخويشتن خريدم فقال مجيبا لها أنت طالق صار بمنزلة خلعت فيقع البائن ويجعل كأنه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر والمختارانه اذا أراد الجواب يكون جوابا فيكون خلهما وبرا عن المهر ولو قال فروختم يكون جوابا بلا نية وقال الامام ظهير الدين أنت طالق ويبيك طلاق باي كشادم جواب بلانية في الصحيح ولو قال في الجواب دست كونه كردم أودست بازداشتم وكل لفظ لا يمحتمل معنى الشتم ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا

ما ذكرنا

مستد أو قيل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بيك طلاق رجعي يكون جوابا ويلغو لفظ الرجعي

كلو قال أنت طالق بتطليقة بائنة أم ملك الرجعة يقع البائن ويلغو لفظ ما ملك الرجعة لان الرجوع لا يصح * قالت خويشتن خريدم فقال طالقك واحدة للسنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بشئ لزيادة الصفة وعلى رواية الزيادات يقع بائنا لانه سفي للحاجة الى الخلاص الناجز * قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم * قال لها خويشتن بخبري بعدت

وكاين وكل حق يكون للمرأة على الزوج فقالت خريدم صح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خويشتن خريدم بعدت وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث * قال لها بعث منك مهرك بتطليقة فقال اشتريت يقع بائنا ولوقالت بعث منك بتطليقة مهري وقال بعث منك بتطليقة يقع الرجعي مجازا لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصلح جوابا لكلامها ايضا * قال لها بعث منك طلاقك بما على من المهر فقالت طلقت نفسي يقع البائن بمهرها كقولها اشتريت ولا يشترط (٢١٥) النية هنا عند الكل * قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت بحبيبة له بعث ولم تقل اشتريت بائنا عند الاسكاف وقال الفقيه ابو الليث لا يقع في المختار وقال صاحب المحيط قول أبي بكر الاسكاف أحب البائنا قالت له اخلعني فقال فعلت أو أجزت يكون خلعاً * قال لها بعث منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك فقالت بجان خريدم صح الخلع وهذا للبائعة * وعن الامام الثاني قالت أبرأناك بمالي عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق بائناً وكذا لو جعل له ما لا على ذلك ولوقالت طلقتني على أن أؤخر مالي عليك فطلقتها فان كان لا تخير غاية معلومة صح التأخير وان لم يكن له غاية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على كل حال ولو طلقتها على أن تبرئه من الالف التي كفلهم المرأة من فلان صح والطلاق بائن * قالت اختلعت أو اشتريت منك نفسي فقال نيك أمد لا يكون جواباً ولو قال فروختم بكايين وده درم ديكر فقالت أمدتم الخلع * قالت خويشتن خريدم ازرو

ما ذكرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقر بما قال المشتري أخذ الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها فلان وقبضها ثم أودعها ثم أعنتها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليها أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتعتبر مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله أخذ الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وأنكر الاعناق وغيره فهي أمة وله أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة أنه قد كان باعها أو أن المشتري كاتبها حينئذ يقضي بكاتبها وان صدقه في الهبة وكذب في الكتابة أخذها وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعنتها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وينفذ فيما اذا كذبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا أقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائماً أو هالكاً ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بألف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجحد فالعبد لفلان بألف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذا دفع رجل الى رجل عبداً وأمره أن يبيعه ثم مات الآخر فافر الوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائماً لم يصدق الوكيل وان كان مستهلكاً صدق كذا في المبسوط * عبد رجل أجني فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع أنا ثم ترك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بولي الثمن ولت القمية فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائماً كذا في محيط السرخسي * ولولم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد قائماً بعينه جاز وان كان مستهلكاً لم يجوز ان قطع يده ثم أجاز البيع فالأرض للمشتري وان لم يجوز البيع فالأرض لرب العبد كذا في المبسوط * فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري فالقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستهلكاً فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلاً ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعثتها من فلان بألف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقر به الوكيل أخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائماً في يده وان هلك في يده لا ضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها مسلم بألف وآخر جهال دار الاسلام فقام المالك القديم ليأخذها من المشتري بآئنه فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم أودعها وغاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للولي القديم بالثمن وان ادعى ما أقر به المشتري أخذ الجارية من المولى القديم وأخذ المولى منه بالقمية ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا لو وهب من رجل شيئاً وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه وأنه عوفه

بمهرى ونفقة عدتي دادي فقال الزوج آري وقعت الفرقة ولو قال آري يمين لا وكذا لو قال بزرقيم لا يكون جواباً ولو قال نعم أو بلى فهو جواب في المختار لعدم الفرق بينهما في عرف العوام * قالت خويشتن خريدم فقال روا كنون لا يقع لاحتمال اظهار النفرة وهذا مستقيم على قول من قال في خويشتن خريدي فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خويشتن خريدم ازرو فقال الزوج رو لا يكون خلعاً وان نوى الطلاق كان طلاقاً * قال اشتريت نفسي فقالت بحكم خويشتن فروختم صح وفي الاصل اختلعت

بجكها أو بجكها أو بجكم أجني صح وطلت التسمية وتردالمهر المقبوض * قالت خويشتن ازتوسه بازهشتم فقال دستي ان أراد به الاجازة وقع الثلاث والا واحدة رجعية * بعث منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكأن الاعتراض عن الطلاق النجزي يصح كذلك عن المعلو يصح * قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضك ثلاث تطلقات وقع * (النوع الرابع في فاسده) * اذا شهد على أن الزوجة اذا (٢١٦) قالت خويشتن خريدم ازتو يقول لها فرو ختم بألف وألفين وشهد شاهدان انه

قال بالف أو ألفين ان سمع القاضي منه انه قال بالخاء لا يلتفت الى مقال الشاهدين وان قال لم أقصحه انه قال بالف أو الخاء يقبل ويطل الخلع ولو شهد بعض أهل المجلس انه قال بالخاء يقبل ويصح الخلع ولو برهن على أنه باع رأس الشاة أو قال بالفين أو ألفا يقبل ولو برهنت على أنه قال بالخاء في معارضة برهانه فالإمامة على أن برهانها أولى وصاحب المحيط على أن بينته أولى وبصدق عند عدم البينة والقاضي في الفتاوى لم يجب عن هذه المسائل سدا لباب الحيل * قالت خويشتن خريدم بيكي جابادی فقال من بيكي كرده فرو ختم ان كانت الجردقة مثل الجابادی أو أصغر منه يكون جوابا وان كانت لا يكون جوابا وان كانت الجرادق مختلفة يسئل الزوج أي جردقة أردت ويبنى الحكم عليه ان كان مثل الجابادی أو دونه فجواب والا لا * قالت اشترت نفسي منك بكذا درهم وعشرة ثياب معينة فقال بعث على أن تصل الى الثياب المعينة في عشرة أيام فقتت الأيام ولم تصل الثياب المعينة قيل

أو غيره مما يمنع الرجوع كان له أن يرجع كذا في التمر يشرح الجامع الكبير للصيرى * لو أمر رجل رجل بطلا بشرأ عبد بعينه فافر الوكيل أنه قد اشترى بالف درهم وادعى ذلك البائع وبجده الأمر فالقول قول الوكيل ولو أمره بشرأ عبد بغيره وسعى جنسه وصفته وثنه فافر الوكيل أنه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وبجده الأمر فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال ان كان دفع الأمر الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان الأمر قدمات ثم أقر الوكيل بشرأ هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان الأمر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت كذا في الحاوي * قال محمد رجه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترىها قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشترى بها بالف وخمسائة وصرت محالفا للجارية لي وقال الأمر اشترى بها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الأمر فالقول قول البائع والأمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الأمر ألف درهم الى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان أراد أن يحلف الأمر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع ولا يرجع شيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم وياخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه أخذ خمسائة ولم يذ كرفي الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب الأمر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكمي الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة رجه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الأمر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشترى بها بمائة دينار والمسئلة بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو أن في الاولى اذا أخذ هذا الأمر الجارية وأدى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الأمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها بما أدى من الالف وكان للأمر حق حسمه عن المشتري الى أن يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة ياخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا وهذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الأمر اشترى بها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهد على الأمر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشترى للأمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لاحق له قبل الأمر حين أنكر الشراء كرفي هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذ كرفي في مسألتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغير الجنس من مشايخنا رجه الله تعالى من قال لا يستخلف غصة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشترى بالف وخمسائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذا الوجه قبض الثمن ألقاه قال كان الثمن ألفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالأمر يدعي أنه اشترى لنفسه والأمر يدعي أنه اشترى له فكان القول قول المأمور مع عيینه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور وقد سمي الأمر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشترى بالف وقال

لا يصح الخلع وقال دولا ناصح المنظومة صحيح وتام * قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقالت اشتريت الأمر بالماله ولا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعث لاهم ازادت على الجواب بالنقصان فكانت بادئة ولو قالت اشتريت بنفقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم يقل الزوج بعث لانها وان زادت على الجواب لكنهما قصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا * خويشتن خريدم بعدت وكابين فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يسقط المهر عا لا بالشهين

* قالت خويش - تن خريدم بعدت وكابن فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب جواب وان لم يخطر
بياله شيء لا يكون جوابا لان جوابها فروختم لا طلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أبو الليث والصدور انه جواب * خالهها على ارضاع
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه اقامة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بركة عن
قيمه يصح ولا ير جع عليه ان يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالهها (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعد الفطام عشر سنين يصح
والجهالة لا تنفع هنا كمالو
استأجر ظنرا بطعامها
وكسوتها يصح عند الامام
لان العادة جرت بالتوسعة
على الاطأروها يصح عند
الكل لانه لا تجرى المناقشة
ولومن نعيم في نفقة ولده فان
مات الولد أو علم انه لم يكن في
بطنها ولد فانما ترد القيمة
وشرطها البرائة على تقدير
هذه العوارض صحيح كما ذكرنا
* قال حلال الله عليه كذا
ان فعل كذا ففعل ثم قالت
في هذه العدة خويشتم خريدم
فقال فروختم بسمه طلاق
خريدم لا يقع الثلاث * ذكر
شيخ الاسلام شوى زنا
كفت بيرون اى زن كفت
من بيرون ادم مرد كفت
من رها كردم خلع ان نوى
الجواب قال الشيخ لا حاجة
الى هـ ذالقيمة لانه اراد
الجواب ظاهرا لان قولها
بيرون ادم صار متعافا في
الخلع وكذا رها كردم وان
كانت فارسية خليت سبيلك
لكنه صار بمنزلة الصريح
لكثرة الاستعمال وفي قوله
رها كردم لا تشترط النية
ويقع البائن * قالت وهى في
بيت اشترت نفسها وقال

الا حشر اشترت بجمسمائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع عيئه كذا في التحرير شرح الجامع
الكبير * اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه البينة
فان لم تكن له بينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع منذر آه ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوى * واذا أقر البائع أن بالمشتري عيبا يوهم
زواله بحيث لا يتيقن له أن بانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها لم يوجب للمشتري بالعبء وبه قرحة
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقررت بها وقال البائع التي أقررت بها فذات وهذه قرحة أخرى
حدثت في يدك فالقول قول البائع مع عيئه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمى البائع نوعا من
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد
الا ببينة يقيمها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على
البائع كذا في المحيط * أقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هـ ذالذلك لا يصدق
ولو قال زادو كان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعتهك وهذا ولم يكن الاخر به فالقول
قول البائع مع عيئه كذا في محيط السرخسى * ولو كان البائع اثنين وأقرأ أحدهما بعيب وسماه وبجحد الآخر
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع العيب وأقر
به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد
على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك عتق لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب
اذا باع خادما من المضاربة فاقرب المال فيه بعيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان
رب المال هو الذى باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا
الامر من ذلك شيء ولو أقر الوكيل بالعيب وبجحد الامر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه
دون الامر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرده على الامر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب
كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الامر رده
عليه وان لم تكن له بينة استخاف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي
شريك العتق لو أقر البائع منهم بالعيب وبجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط * لو أن رجلا اشترى من رجل شاة وباعها من غيره فطعن فيها
المشتري الآخر بعيب وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يخاصم بآئعه
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهو ذاعلى وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب أن أقر بهذا
العيب ثم أبى القبول وقضى القاضى عليه بالرد وانته على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعته او ما به هذا العيب كان له ان يخاصم بآئعه ويرد عليه اذا
أقام البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا
العيب لا يكون له ان يخاصم بآئعه الوجه الثانى اذا رده عليه بشكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد

(٢٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بعث وكل منهما يسمع كلام الآخر يصح الخلع * قال لها سر فروختم بعدت وكابن توخر يدى فقالت
خريدم ولم يسمع الزوج كلامها لا يصح الخلع * قال سر خريدى بعدت وكابن فقالت برين كاغدياره خريدم فهذا الجواب آخر لا بد من القبول
حتى لو قال بعده فروختم يقع الطلاق * قالت اشترت نفسي منك بكذا فقال الزوج بعدت كلمت بعث ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اختلعت على كذا كذا ردها فعدت الدرهم فلما تم العد قال قبلت يصح خلعها بتطليقة فقال

رجل ديكور فقال دادم ببيع أخرى * باع منها تطلقه بهرها ونفقة عندهم واشترت ثم قال الزوج من ساعته هر سه وقع الثلاث لا تصرفه الى الطلاق لسبق ذكره * قال للمدخولة أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكور لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له و بناء عليه خالعهما بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والا لان ارتفاع الخسران يكون سلامة المهر له وان قال انت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو انت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهر لي بشرط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثم وكذا لو قال لعائبة ان دخلت الدار فاحرأته طالق على ان لا مهر لها بشرط القبول عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأته بذلك ان دخلت الدار على اني تبرئين من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها البراءة عن المهر ثم اختارها فانهم * قال لها اكرفلان كاركني تراطلاق يا بيزري من اركابين ففعلت ذلك الفعل ببرأ الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأته قبل تحقيق ذلك الفعل ثم اوجدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقيق الفعل المخوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكرفلان كاركني تراطلاق في زبان من فانها اذا أبرأته قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق * اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الجواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول لوقولها ولا يجوز النكاح * قالت سرخر يد منه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل

هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا يعرض عليه المين في برى فرد عليه - بالينة كان له أن يخاصم بآئعه وان سبق منه الجحد لا يكون له أن يخاصم بآئعه الوجه الثالث اذ ارد عليه بالينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له أن يخاصم بآئعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا في هذا على وجهين ان أقام المشتري الاخرينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بآئعه وان أقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخاصمة بآئعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم أقرأته باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسرى في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذا لو باع أرضا فيها الخجل فأقرع عيب يتقص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقرع البائع بعيب يتقص الثمن لو أقرأته باعها أقطع اليد بخلافه المشتري وهو أقطع السيد لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع - نقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فالمشتري أن يرددها ان اقره البائع أو أنكر الا أن ثبت البائع سببا مانعا من الرد يستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب - حضرة العبد وعينته اذا كان البائع مقررا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للعجارية سارقة أو بالينة أو بازنة أو بالجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فحدث عندك فآلة قول قوله فان أقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو أقام البينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة ففعلت كذا وكذا في التحريم شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الابقة أو هذه المجنونة ولم يقر بالفعل أو هذه سارقة أو هذه باقية أو هذه زانية أو هذه مجنونة فالمشتري أن يرد هذه الشهادة كذا في التحريم شرح الجامع الكبير * ولو قال لامرأته طالق أو لامته يا حرة أو قال هذه الطالقة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

(الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والمضرب)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهم بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عنه دأبي خفيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين وبجهد رب المال جاز اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أجراء أو دابة أو حانوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا أقر الرجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق * اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الجواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان في العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول لوقولها ولا يجوز النكاح * قالت سرخر يد منه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصارت كأنه قال بعت ولم تقبل

وقال قبلت فالقول للشترى وكذلك لو قال سرتة فوختم وبوته خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لانكاره ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله * ادعى الخلع على مال والمرأة تنكر بيع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حاله وان ادعت الخلع وانكر الزوج لايقع الطلاق كيفما كان * اذا طلبت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالغني على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالغني بمال أو على مال (٢١٩) ولم يدكر قدره لانيتم في ظاهر الرواية بلا قبولها واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قيل يقع وبه يفتي وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولو قالت خالغني بلا مال وقال خلعت أو خالغني ولم تزدد فقال خلعت يقع الطلاق * قال خويشستين بخراويجي نفسك فقالت اشتريت سقط المهر وبه يفتي * قالت خويشستين بعدت وكابن خريدم ازنو فقال بك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من يك طلاق دادم لانه يصلح جوابا * وفي النوازل قالت خويشستين خريدم وقال فروختم لايقع ولو قال فروختم يصح ويقع وذكر السعدي أنه لا بد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله انه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة لغلبة الاستعمال فصار

الآخر بالنصف وادعاه كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ويرج فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني ألف درهم ولا يرجع له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهم ألف درهم ولا يرجع لواحد منهم ما بل يكون الربح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط * اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك مفصولا لا بد من الثلثين ولا آخر الثالث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط * عبد في يده فقال هو مضاربة لفلان معني بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة فاسدة وذلك أجزأ المثل والثلثين كلفي فالقول لرب العبد كذا في محيط السرخسي * ولو أقر المضارب بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا آخر اربعة فالقول قوله كذا في المبسوط * أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما هي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلظت انما هو خمسة درهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذب رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحسب رأس ماله كذا في المبسوط * أقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للشترى ترى رده على المضارب وان أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الاطعام مثل كل واحد منهما أو كسوته وكسوة أهله فان ذلك ان في يده استحسانا وكذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما ما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط * اذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلاق الدين داخل تحت المفاوضة فان أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وأنه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة فالقول قول المقر مع يمينه واذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح على شريكه اذا كذب الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشي وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما أقر به ولا يؤاخذ بشريكه بشي وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شي * كذا في المحيط * اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر بشيء من مسهل لا يكون ثمنه ديناعليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في حصة أو مرضيه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في حصة بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزنة المفتين * اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بهجر

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجأخذ أيضا كما هو عبارة المحيط اه بخراوي

أمر أنه فيكون الاطلاق في قوله حرام اضافة أي تو حرام عندهم أي عند الفقهاء * (النوع الخامس في التوكيل) * قال لا خير طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر هاونفقة عدها وأخالفها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخوله أولا لانه لم يرضى بالطلاق بعونه تلحقه لان يرضى بما لا يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يجوز مدخوله أولا وبه اخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيا نفوصف البينونة * وكله بان يحالفها على قباه فاخذ القبا وخالفها ثم رأى انه لا بطلان له أو ليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباه

وان لم يكن له أحد الكين يصح لقله النقصان * انت طاق ثلاثا على الف فقبلت الواحدة بالف لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته بيقضي المطابقة بين الإيجاب والقبول صورة أومعنى والوكالة مبناها على عدم المخالفة لكن لو الى خير لا يمنع النفاذ * زعم رجل انه وكيل عن زوجة المخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل (٣٣٠) ثم خلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدى الوكالة أبرأتك عن مهرها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان يוכל الصبي والمعتوه عن العاقل البالغ بالخلع صحيح * (وما يتصل به خلع الفضولي) * خاع ابنه الصغيرة على مال لم يجز أى لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد * اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو خالها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لاروايه فيه عن محمد رحمه الله واختلفوا قبل لا يقع مال تم قبل الصغيرة وقبل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقبل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد * والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاع من الامه على مال بدون اذن المولى صحيح تؤاخذ به بعد العتق وكذا المدبرة قوام الولد وان ياذن المولى فالامة

أو بقبول زوجته أو جنباً لزمه ولم يصح له أن يرضى عنه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معها ما وأنكره الا خرد كفي الكتاب أن اقراره جائز عليهم ما وافي أيديهم ما يصير مشركا بينهما ما بين الثلاث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شركا شركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه صاحبه فان الثالث به يبرئ شركا شركة عنان لا يبرئ شركا شركة مفادضة كذا في المحيط * اذا أقر الرجل لا شريكاً لشركة مفادضة وأنكره الا خرد ذلك فلا شيء لواحد منهما ما في أيدي صاحبه وان قال الآخر أنا شريكك فمافي يدك غير مفادضة واست شريكك فيما في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي * ولو أقر الحر لعبدا ما دون أنه شريكه مفادضة أو أقر به لم يكتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ما لم يكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودیعة وعلى هذا لو أقر صبي تاجر بالمفادضة أو أقر صبي التاجر لصبي تاجر فمافي أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفادضة بينهما كذا في المبسوط * أقر صبي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبوه فمافي يد الرجل بينهما مانصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف ما في يد الصبي مشركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا أقر الذمي لمسلم بالمفادضة أو المسلم لذمي بمافي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكك ولم يرد على هذا يرجع في البيان اليه أو شيء بين كان مصداقاً فيه بعد أن يكون شيئاً ثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال أنت شريكك في التجارات فمافي أيديهم ما من متاع التجارات بينهما أو كذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال أنا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يدك واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما ما عرف وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولاً بالحاجة الاصلية فان القول في أنه التجارة أو ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكك فيما في هذا الخانوت ثم قال أدخلت العبد الرطبي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الرويتين فقال ان كان الخانوت معلقاً يوم الاقرار الى يوم الفسخ لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * ولو أقر فقال فلان شريكك فيما في هذا الخانوت فان جميع ما في الخانوت يصير مشركا بينهما ما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجوداً وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما ذكر في رواية أبي حنيفة القول قول المقر في ويكون له خاصة واتذقت الروايات كلها فمافي يدك فلان شريكك فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجوداً وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجوداً في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكك في الطحن وفي يدنا قرضي وابل

تباع فيه كسائر الديون الا ان يفدها المولى والمديرة قوام الولد تسعيان وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤاخذوا بعد العتق * اذا و متاع اختلعت الامة على مهرها بلا اذن مالها لا يسقط المهر ويقع الطلاق واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتعة عن زوجها يخالع اجنبى مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبى الزوج ثم يحل الزوج بما عليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبى فبذلك الزوج عن المهر ويكون في نعمة ذلك الرجل * الكبيرة اذا خلعهما أبوها أو اجنبى باذنهما جاز والمال عليها

وان لم تجز ترجع بالصدق على الزوج والزوجة على الابن ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم انخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازتها قال لا خراخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الألف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال ببع عبدك من فلان بكذا فالقبول الى فلان بعد البيع فاذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم الماشران أمكن والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيميا ولو أن (٢٢١)

أودارى هذا أو أنى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقد هو الاجنبي فنظيره صلح الاجنبي وتبرعه بقضائين الغير ولو قال الزوج للاجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الاجنبي خلعت تبرعاً لا قبول مخاطب واذا تم بقبول الاجنبي لزمه عين البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والافاقية كمالى قبول المرأة * قالت له اخلعنى على عبد فلان فخلعها صح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه ماله حكمه سلمته والا فالمثل فيما له مثل أو القيمة في القيمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلان أو المرأة حاضرة فقال يا فلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الاجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها الا يرى أن الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف

ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فهم شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحانوت في عمل كذا فكل شئ في ذلك الحانوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المتاع فهو لى وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما ما كذا في الميسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسى * ولو قال هو شريكي في كل زطى عندي للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالى الغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذان خاصة مالى لم يصدق كذا في الميسوط * ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لى من الاهواز أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما بضاعة فكلاهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسى * واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذى على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير اذنى ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذى باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكرا الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذى عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعى بغير اذنى وقال الذى عليه الصك ما اشتريت منك شيئا أو انما باعنى المتاع الذى الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذى فى الصك بينهما ما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كذا في الميسوط * قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات أحدهما عر مال فقالت ورثته هذان مال استفاداه من الشركة فالقول لهم وان أقر أو أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسى * وان كان لبيت صك باسمه على رجل عر مال تاريخه قبل اقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في الميسوط

(الباب العشرون في اقرار الوصى بالقبض)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصى بتمامه فان كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصى أو لا يدينه جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذى كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى من الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبعه بشئ والقول قول الوصى مع عينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسعة مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت للميت يئنة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الوارث البينة أنه غرم الميت كان الغريم برياً عن جميع الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبع الغريم تسعة مائة يضمن الوصى تسعة مائة للورثة واذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم برياً عن جميع الألف باقرار الوصى ويضمن الوصى تسعة مائة للورثة بالجحود هذا الذى ذكرناه ان قال الوصى وهو مائة مفصولا عن

على أن فلان ضامن لقبول الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعنى على ألف على أن فلان ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة يحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بالمال ولو أن رجلاً قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فاذا العبد لا خرا فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع * خالع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها فى كل الصور ولو على ألفى ههنا وألف من مالى على أنى ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل

الاداء بعده بخلاف الوكيل بالنسكاح اذا زوج على ألفه أو ألف على انه ضامن لهامطالبة الوكيل والموكل فان أدى الوكيل برجع والا لا
لان البذل في الخلع على القابل يحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع عما أعطى الاول لمعرب عن الفائدة لان الرجوع على القابل
سابق حصوله على الوكالة وله هذا ملك الرجوع عما قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لثمة عقب الاداء ووكيل النسكاح
لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٢٢٢) ممكن الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا امر لا يرجع * اختلفت في صحته وهو مريض جاز

اقراره. اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ماليت على فـ لان وهو مائة وقال الغريم لابل كان
ألف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان الوصي أن يتبع الغريم بتسعة مائة والجواب فيما اذا اقر
الغريم أولا بدين ألف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار
الوصي بالاستيفاء أولا لا هذا اذا وجب الدين بادانة الميت فاما اذا وجب الدين بادانة الوصي ان اقر الوصي
بالاستيفاء أولا ثم قال منه ولا وهو مائة ثم اقر الغريم أن الدين كان القابل برأ الغريم عن جميع ما عليه ولا
يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البيعة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بريأ عن
جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعة مائة اما بخوده أولا برأه وان اقر الغريم أولا بالدين ثم
قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعه ولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع ما عليه
لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم
قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بريأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون
للوصي أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم أولا بألف درهم
ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريأ عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة
تسعة مائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد أنه استوفى جميع غنمه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة
وخمسين فالقول الوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن
وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين النفل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط
السرخصي * ولو اقر الوصي أنه قد استوفى جميع ما عليه على فلان وهو مائة درهم فقامت البيعة أنه كان له
عليه مائة درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط * اذا اقر
الوصي أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك
انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطالب كان ألف درهم
وقد قبضه فان الوصي لا يضمن أكثر مما أقر قبضة ويكون المطالب بريأ عن الجميع كما في الدين وان أقام
البيعة أنه كان عند المطالب ألف درهم فان الوصي ضامن لذلك ولا يضمن المطالب هذا اذا قاله مفعولا فاما
اذا قاله موصولا ثم اقر المطالب بان ماعنده كان ألف درهم فان القول قول الوصي بأنه قبض منه مائة ولا يتبع
المطالب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطالب أولا بأن الامانة عنده
ألف درهم للميت ثم اقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفعولا صار ضامنا لكل وان قاله
موصولا لا يلزمه الا ما أقر قبضه ولا يتبع المطالب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي أنه
قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعك اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك
شيئا وما علمت أن لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤخذ الغريم بذلك ولو قامت البيعة على أصل هذا
الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقر قبض شيء من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان
بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي * ولو اقر الوصي أنه استوفى مائة لفلان الميت على الناس
من دين استوفاهم فلان بن فلان وقامت البيعة أن للميت على رجل ألف درهم فقال الوصي ليس هذا فاما
قبضت فانه يلزم الوصي كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم

الخلع بالمسمى قل أو أكثر ولا
ميراث لهما مات في العدة أو
بعدها وان اختلفت في
مرضه باعهرها الذي عليه
ان كان الزوج أجنبيا غير
قريب لها وهي مدخولة
وماتت بعد انقضاء العدة
ينظر الى المسمى في بدل الخلع
والى ثلث ماله فان كان
المسمى مثل ثلث ماله أو
أقل فله ذلك وان كان أكثر
من الثلث فليس له الا الثلث
الا ان يرضى باقى الورثة وان لم
يكن لهما مال آخر سوى المهر
يعتبر الثلث من المهر وان
ماتت قبل انقضاء العدة ينظر
الى المسمى في بدل الخلع والى
قدر ميراثه منها فان كان البذل
مثل حصته أو أقل سلم له
البذل وان كان البذل أكثر
لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى
الورثة وان كانت غير مدخولة
فالنصف عاد اليه بالطلاق
قبل الدخول والنصف الاخر
تبرع منه اللاجنبي في المرض
فان خرج من الثلث فذلك
والا فله بقدر ما خرج منه فان
لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه
ورد ثلثاه * الواحد لا يصلح في
الخلع وكذا من الجنابيين بأن
وكلت رجلا بالخلع فوكله
الزوج أيضا سواء كان البذل
مسمى أولا وعن محمد أنه

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب ثم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن
الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كذا اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع
فالحكيم وقوع الطلاق لان لسانه كلسانهم وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمها فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنتم ثم الخلع
كلاجنبي وان لم تصف ولم تضمن لاروايه فيسه والحكيم أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان اله اقدا أجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت

الصغيرة تعقل العقد والزوج والصدائق انه ما هو يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف ومذهب مالك رحمه الله أن الاب اذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فخلع على صداقها صحیح فان قضى به قاض نفذ قضاءه * خلع على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي * الابوان اذا أرادا أن يفرقا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة معها (٢٢٣) أبو الزوج أو ابنه بشهوة أو هو أم المرأة

أو ابنتها لكن هذا لا ينبغي أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق بالبحر زعن الانفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حكم رجل لا يصح لانه لا ولاية لهما على تحكيم الغير عليهما * وكلت الصغيرة بالخلع ففعل الوكيل في رواية يصح ويتم الخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق * قال لها وهي صغيرة غبت عنك فأمرك بذلك فطلق نفسك متى شئت بعد ان تبرئ نمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد ما أبرأته لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها عند وجود الشرط أثبت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه * وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي * وكلت الصغيرة رجلا بالخلع ففعلها ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعته الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن الوصي ألف درهم ولكن تستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أوتوب وأقام الورثة البينة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي * ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذان ثم أقر أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البينة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر بقبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المبسوط * ولو أقر الوصي أن المكاتبه على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أنامها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي الالف كله بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي * اذا أقر الوصي أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت مائة ألف درهم وهي جميع مكاتبي قال قول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان أقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة أن أصل المكاتب ألف درهم وأن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط

*(الباب الحادي والعشرون في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو وصي له) *

رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فخار رجل وادعى أنه ابنه وصدقه واليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتلوم ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه في يصرى أنه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقة ولا نعلم له وارثا غير كما وكذب كل واحد منهما صاحب القاضى يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو عمة أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقة أو قال هذه ابنته وهذا مولود أعتقه أو بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما نصفين وان كانا متكاذبين بينهما ومولى المولاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذه المرأة زوجته أيضا وهذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولاة أنا وارثه دونك فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولاة هكذا في المحيط * وان أقر أن هذا منه وقال لا أدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا أعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيدي في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب * قال محمد

وان لم يضمن ففي كتاب الوكالة اثباتين وفي النواذر اثنتين * خالهها أبوها أو أجنبي على صداقها ان ضمن الخالع ثم وقع كتمان كان العاقد وبعد البلوغ أخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال شمس الاثمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البينة ان قبلت الصغيرة وهي أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازتها اذا بلغت قبل لا وان كان العاقد أبوا لم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشايع في الوقوع وقال الامام الخوافي فيه روايتان وفي حيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البديل أى الصداق ولا يجب البديل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبديل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٣٣٤) قالوا كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو مملوكها ولا ولاية له في ابطال مملوكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاى معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك ما كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغريان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلان يصح الخلع وهو أقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البديل على العاقدة وفي الخلع لا يجب الا بضمنان كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجوع اليه الحقوق بالضمنان فاذا خلع وضمن ضم وضمن البديل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف المهر باذن الاب وأولى الاب للزوج على الاب نصفه بضمنانه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

الزوج بالصداق على الاب فبإقرار الزوج منه وينتقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الحوالة اذا كان المختار عليه أملاً من الخيل والغالا له كون الاب أملاً من الزوج وكذا لو كان المختار عليه مثل الخيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره كراحيق الوالو الحى انه لا يملك قبولها لو كان مثله في الملاءة ولو كان المختار وليا غير الاب جعله القاضي وصيا حتى يملك قبولها (وذكر الخاكم حيلة أخرى) وهي ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتدها ثم يطلقها الزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة إقراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء وبإقرار الزوج في الظاهر لا قرار الاب لافي اقرار

غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها * خلع الاب بقتة الكبيرة على صداقها باذن اجاز والمال عليها ولو بلا اذن لم تجز
أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقوع وبرى من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج
والخالع وطلاقا لا بدل في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفسها عليها وبرى الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب
بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها (٢٣٥) وان لم تجزه فالدل على وما يجب على

الاب من الضمان انه ما يجب
بالعقد لا بحكم الكفالة ولو
كان مكانه اجنبي فكذلك
لانه ليس للاب ولاية الخلع
فكان كالاجنبي وكذا لو خالع
الاجنبي أو الاب عن النفقة
وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن
ولا اجازت بعد الخلع جاز
الخلع ووقع الطلاق ويجب
على الزوج النفقة ثم يرجع
على الاب أو الاجنبي بالضمان
وان خلع الاب على صداقها

ولم يضمن وهي كبيرة توقف
على اجازتها فان اجازت جاز
ويرأى الزوج عن المهر وان لم
تجز وقوع الطلاق لانه معلق
بالقبول وقد وجد تزوجها
على الفين ووهبت أم المرأة
له الفاء وضمت له ودخل
الزوج ثم اختلعت على النقي
درهم وقبل الزوج ليس له ان
يرجع على الام بشئ (فان
قيل) اي من المهر الالف
فلم يجب على الزوج الف زائد
(قلنا) لعدم صحة هبة الام
فكان المهر على حاله وضمانها
ليس بالتزام ابتداء بل وعدت
انها لو طلبت الالفين فهي
تعطيه ألفا ولم يكن كذلك
بل اختلعت على النقي درهم
وهما عليه فصع ولم يجب على
أمهائش * ادعى الاستثناء

له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاء المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه
المال قال الميت أوصى لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقال له الموصي له أعطني فانه لي على
كل حال ترك وارثا ولم يترك فالتقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو أن الذي قبله المال قال للتقاضي
هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا أتاني القاضي في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو وصى
له أو أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على
الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء
أخذ منه من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجوع في بيت المال وان كان ودية فلا ضمان على المستودع
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندى بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه
المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه
فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

* (الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية) *

اذا أقر رجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء
على الآخر وعلى هذا اذا أقر أحدهما بالقتل عمداً وقامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمداً
كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر ولو أن الولى في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية
بكل لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كذا في المحيط * ولو أقر
رجل أنه قتل فلان عمداً وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولى قتلناه جميعاً كان له أن يقتلهمما كذا في
المسوط * لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل أنه قتل هذا الرجل
وقال الولى قتلناه جميعاً لم يكن له أن يقتل واحداً منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحدهما أنت قتلتها كان
له أن يقتل ولو قال اهما صدقتما جميعاً في مقالتك ليس له أن يقتل واحداً منهما كذا في المسوط * ولو أقر
بالجناية ثم بالملك لغيره في عدمه عروف للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعاً يقال للمقر له ادفع العبد أو
أفده وان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختاراً للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختاراً للفداء
ولو أقر بالملك أولاً ثم بالجناية ان صدقه فيه ما فالتخصم هو المقر له وان كذبه فيه ما فالتخصم هو المقر وان صدقه
في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولاً لا يدري أنه لأقر أو لغيره فأقر بالجناية
أولاً ثم بالملك أو بالملك أولاً ثم بالجناية ولو قال كنت بعت من فلان قبل الجناية وصدقه فلان بخبر المشتري
بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنايات * والله أعلم

* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) *

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث
ويدخل فيه الجمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الجمل كذا في المحيط *
رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يسئل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٣٩ - فتاوى رابع) في الخلع أو الشرط وكذبه فيه فالقول له فان شهد بالخلع أو طلاق أو قال خالع أو طلق بغير استثناء أو شرط لا يقبل
قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض البدل ونحوه
وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسأق ان شاء الله تعالى * وفي الكافي طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكر البدل
لا يلتفت اليه لان ذكره للخلاص والاستثناء يسطله وكما لا يصدق القاضي لا يصدق المرأة أيضاً فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال اليهود لم نسمع الا كلمة الخلع أو الطلاق لا يلتفت الى قول الزوج الا بينة لانه فسد الناس فلا يصدقون الا بينة والفتوى على صحة دعوى الغير والمبطل الا اذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه * ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق لي عليك وقالت بل لبذل الخلع فالقول له لانه أنكر وجوب البذل عليها وأقر أن له عليها مالا واحدا الماين والمرأة مقررة ان له عليها مالا آخر فيكون القول له بخلاف ما اذا لم يدع الاستثناء لانه (٣٣٦) يدعى عليها بدل الخلع وهي تشكر فالقول لها * دفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجهة

أخرى أفنى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى ان القول له وقيل لها لانهم المملوكة وعن ظهير الدين انه اذا طلق وقال استئنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وادعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقدمر * وفي المنتقى لو قال طلقها ثم استئنيت لا يصدق في قول الامامين * وفي الفتاوى خالعهما أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمها غيره لا يصدق بل يجب عليه ان يجهر بحيث يسمها رجلان ليسمها له عند الحاجة * (الزوج السادس في البذل) * خالعهما على مال ثم زاد عليها في بدل الخلع فالزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد * خالعهما على ان جعلت صداقها لولدها أو لاجنبي جازوا المهر للزوج لا لغيره * أجل بدل الخلع الى أجل معلوم جازونا خروص الرهن به والكفالة وصح تأجيله الى الحصاد والى موت فلان لا * ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكمل أو موزون موصوف أو مشار اليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هر روى أو

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هل تجيز لا ان فان قال لا لا ان يفرق بينهما كذا في الواقعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المقر له بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الاقرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولا حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه اليه ثم أودعه وكذبه على الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجناية وان قال بعث وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل ما لهذا على ولم يكن أقر لا خربشي في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على ما لا يخرج عليه فانه يقر بكل واحد منهم ما بعاشاه فان أقام الآخر بينة أن له عليه ألف درهم لم يستحق هذا الفاو كان لأقر أن يقر له بما شامو في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لهذا على ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فلا دل على ألف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل ما لهذا فان لكل واحد منهم ما عليه ألف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط * رجل أقر بعبد رجل أنه لفلان وبمحمد الذي في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويطلق العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر لرجل ثم أقر أنه لا آخر ثم اشتراه فانه يقضى به للاول ولو أمره رجل بعبد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الاحرأحق به كذا في محيط السرخسي * في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودعيت ثم قال ضاعت قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودعيت فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم ودعيت فضاقت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط * لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هر روى فاجابه من ثوب هر روى صدق فيه بعد ان يحلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وأما عندي أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن ينصرف اقراره الى الوسط والاصح أنه قولهم جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جابه قبل منه الالبس والجديد فيه سواء ولا تركه حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل بالتحاد السبب * واذا أقر الرجل أن لفلان عليه دار أو أرضا أو نخلا أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك * واذا أقر أن لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بانه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة * واذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط * ولو أقر على نفسه بديانة كان عليه قيمة أى الدواب شاء فان جاء بديانة وقال هي هذه كان القول

هر روى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ماله ليس بمقوم لا يجب شيء وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما ينحلها العام أو على ما في البنت من المتاع ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المعلوم لا يصح عوضا بقي مجرد تسمية المال وان سمت فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بنت أو يدها من المتاع أو على ما في نخلها

من الثمر أو مافي بطون غنمهما من الأولاد ان كان هنالك ما ذكرته ذلك والاردت ما تبعت من المهر طاق المدخولة بعد الخلع وقع الطلاق
بختلاف الخلع بعد الطلاق * ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعتك بعدما بانتم أو بالطلاق لا يقع * اختلعت مع زوجها على مهرها
ونفقة عدها على ان الزوج يردها عشرين درهما صحيح ولزم على الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل * خلعت على دار على ان يردها الزوج
عليها ألفا لشفعة فيه وفيه دليل ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح * وفي صلح القدوري ادعت (٢٣٧) عليه نكاحا فصالحها على مال بذله

لها لم يجز وفي بعض النسخ
جاز والرواية الاولى تخالف
المقدم والتوفيق انها اذا
خلعت على بدل يجوز ايجاب
البدل على الزوج أيضا
ويكون مقابلا بدل الخلع
وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة
في الخلع ويكون تقدير النفقة
العدة أما اذا خلعت على
نفقة العدة ولم تذكر
عوضا آخر ينبغي ان لا يجب
بدل الخلع على الزوج وقد
ذكرنا ما فيه من الوجه
* (نوع آخر) * برهنت
بعد الخلع على انه كان طلقها
قبل الخلع باننا أو ثلثا
يقبل وتسبب بدل الخلع
لان التناقص هنا فغولان
الزوج يستبد بالطلاق فصار
كدعوى الحرية بعد الانقياد
أو الاقرار بالرق خلفا حال
العاقبة وتقدر المولى بالتحرير
* مطلقة الثلثين قالت له
طلقتي ثلاثا على ألف فطلقها
واحدة عليها الالف لانه كلما
يملك * قال لها بعت منك
تطليقة بجميع مهر لزوجي
مافي البيت الا القيص الذي
عليك وعليهما مع القيص ثياب
وسوار وخنط فلكتسوها
وحلبها ما استثنى وما لم يستثن
لها * اختلعت مع زوجها

قوله ان جاء بفرس أو برزون أو جارا أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيهان في فصل ما يكون
اقرارا بشئ أو بشيئين * وفي كذب العلل اذا قال لفلان على درهم فلاس فان عليه فلو سا تساوى درهمها
وكذلك لو قال لفلان على دينار درهم فعليه درهم تساوى دينار ولو قال لفلان على بدرهم فلاس فان هذا
يسع فكذا قال بعت منه فلو ما بدرهم ويكون بيان الفلاس اليه أنها كم وفي المتن اذا قال لفلان على درهم
دقيق فعليه دقيق يساوى درهمها كذا في المحيط * أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شرايين ويحلف
على فضل يدعيه الخصم وان أي أن يسمى بقوله القاضي أنه نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار يعلم
في العرف أنه لا يملك أقل منه فيلزمه ثم يستخاف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع أو الباب المركب
أو البناء بغير أرض أو حق الزراعة أو السكنى بالاجارة لا يصح ذلك الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط
السرخسي * لو قال لفلان على دين وأبي أن يمين فان القاضي يسمى له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى
أقل ما يظن عليه اسم الدين بحكم العرف فان أقر بذلك والازمه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في
المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام البيضة على الشراء قبالت بيته استحسانا
ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار أو وهبه لي أو تصدق به على لم تقبل بيته على ذلك كذا في
المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المتن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لاني على ألف
درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لاني
ابن أخروا ياد عنت فالقول قوله وان سماه لم يكن له أن يصرفه الى غيره قال وكل شئ من هذا القيل اتفق
عليه ما سمان عمر وعروة المولم فالأقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله أن يبين كذا في المحيط
* الاصل أنه متى ذكر مقدار أو أضافه الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما حاله أن أضاف
المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهم ما بالسوية كالأضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية
والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب هروية ومروية
كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه ما تملك من ذهب وفضة
فان عليه من كل واحد منهما ما النصف وليس للقر له أن يجعل الفضة أكثر والقول قول المقر في الجيد من
ذلك والردى كذا في المحيط * اذا قال لفلان عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضامن لنفسه اقرضا
والنصف الاخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثا ثلثة
منها قرض وسبع ثلثة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في
الحاوي * قال له عندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو دعني
ثلاثة أثواب رضى ويهودى يلزمه رضى ويهودى والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله رضى وان شاء جعله
يهودى مع يمينه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال عليه فقير من حنطة وشعير الاربعاء فعليه ثلاثة أرباع
فقير من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على كرحنطة وشعير ومسم كان ثلثا يلزمه
من كل واحد ثلثه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل
واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكرشعير وكرشعير وكردنط وكذا لو قال على نصف هذا العبد وهذه
الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكرشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال غصبت فلانا

على رضاع الولد ثم صالحت مع الاب على شئ لا يصح * وعن الامام الثاني رحمه الله قالت طلقتي أربعاء بالالف فطلقها ثلاثا لانه ألف ولو
طلقها واحدة فثلث الالف * خالها على عبد معين فهلك العبد عندها قبل التسليم أو كان ميتا وقت الخلع عليها فميتها * (الرابع في الامر
باليد) * وفيه خمسة انواع * (الاول في المقدمة) * جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال المذاكرة والغضب ونوى
أولم ينوفهم ما سمعت أو كانت غائبة فعملت في المجلس قبل أن يتبدل وان طال يوما أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة ان نوى واحدة

أوثنتين وان ثلاثا وثلاثين وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينهي المفاوضة إلا بإقاع * جعل أمرها يبدأ بها فقال أبوها قبلتم ببيع وكذا
لوجعل أمرها يبدأها فقالت قبلت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء أن لم يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها
إذا لم يرد الطلاق فليس بشئ ولو ادعت المينة أو الحالة وانكر فالقول قوله مع الحلف وتقبل يثبت في إثبات الحالة لا النية لعدم الاطلاع
عليهما إلا إذا برهنت على إقراره بالنية ودعواها (٣٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها يبدأها لا تقبل أموالا وقعت الطلاق بحكم التفويض

نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الديار كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع
الصغير رجل مات وترك عبدًا فقال العبد لا وارث أعنتني أبوك وقال رجل آخر لي على أهلك ألف درهم دين
فقال الوارث صدقتما فعلى قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى الدين أولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية
عائيه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له غلام ولا خراجية فشهد كل واحد منهما على
صاحبه أنه أعنتك بماله وكذبه صاحبه ثم إن كل واحد منهما اشترى مملوكه صاحبه بماله كذا في الشراء
وعتق كل واحد منهما على من اشتراه قبض أولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فإن
كانت قيمته على السواء وقعت المقاصة ولم يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن كانت قيمة أحدهما أكثر
يرجع على صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما على صاحبه قبل البيع أنه دبر مملوكه يتعلق
عتق كل واحد منهما بما عتق بآثمه لا بعوت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أن
المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل منهما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوكه
صاحبه بماله كذا في البيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه إلى المقر له وهذا إذا صدقه المقر له وأما إذا كذبه
فلا يؤثر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما ما اشتراه ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما
باعه ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه أن الذي في يده ملك فلان وفلان يدعيه
وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشتريه والذي أقر بالتدبير يصير ما اشتراه
مدبراً وموقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ولو شهد كل واحد منهما على
صاحبه أنه كاتب مملوكه ثم تباعا وارفعوا إلى القاضي فإن أنكر المملوك أن الكتابة بقيامه فوقفين وحكم
بجواز البيع مطلقاً وإن ادعى الكتابة فإن القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو أقام كل واحد
منهم البينة يقضي بكاتبته ويفسخ البيع وإن لم تكن له ماينة حالف كل واحد من البائعين للعبد الذي
باعه بالله ما كاتبه فإن حلفاً جاز البيع وكان كل واحد منهما عبداً الذي اشتراه وإن نكلا يقضي بكاتبته كل
واحد منهما ما وفسخ البيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي
شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبراً من ماله ويعتق بموت بآثمه بآثمه وولاءه موقوف والذي شهد بالكتابة
فما اشتراه يكون مملوكاً عند فسخ الكتابة يحلف البائع إذا لم تكن له بينة ولا يرجع أحدهما على صاحبه
بشئ وإن نكل البائع يرد العبد على بآثمه ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الأقوار
بالبيع في فساد أو غير فساد * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الصلح وهو مشتمل على أحد وعشرين باباً)

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرائطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * وأما ركنه فلا يجب مطلقا
والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال
المدعى عليه للمدعى (صلح كذا) أزين مدعى بامن بدرهم كذا بتوهميدهم فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم

(٢) اصطلح معي عن هذا المدعى بالدرهم التي أعطيكها لك

ثم ادعت المهسر والطلاق
يسمع وليس لها أن ترفع الأمر
إلى القاضي حتى يجبر الزوج
على أن يجعل أمرها يبدأها
* ولو قال أمرك في كفتك
أو عينك أو شمالك وقال لم
أعني الطلاق لا يصدق قضاء
ولو في عينك وأمثاله يسئل
عن النية وقوله في كفتك
وإسالك كقوله في يدك
وأمرى بك كقوله أمرك
بيدك * قال للكاتبا كتب
لها خطأ على أني متى سافرت
بغير إذنم أطلق نفسها كلها
شأت واحدة فقالت لا أريد
الواحدة وطلبت الثلاث ولم
يتفقا على شئ وتفترقا صار
الأمر في واحدة بيدها
وكذا لو كان مكان الأمر
باليد عين بالطلاق ثم إن
الأمر لا يتخلو أمان يجعل
بيدها أو بيد فلان مرسلا
أو معلقا بالشرط أو موقتا
فإن كان موقتا كان الأمر
بيدها أو بيد فلان مادام الوقت
بأقايه هي أو فلان أولم
تسلم ويرزول بعض الوقت
علما أولم يعلم لأن الأمر يحتمل
التوقيت بخلاف الطلاق
حتى لو قال أنت طالق إلى
عشرة أيام يكون إلى بعض
بعد لأن تأجيل الوقوع غير
ممكّن فاجل الإيقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع ولو قال أمرك بيدك إلى عشرة أيام صار الأمر في يدها ويرزول بعد مضي عشرة
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لو رد المفاوض إلى صاحبه يجب أن يرد وإن كان مطلقا فالأمر
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالرد كذا في الفتاوى جعل أمرها يبدأها أو يبدأ جنبي فرددت أو رده الاجنبي
لا يرتد لأنه عليك شئ لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمهم الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

يقل
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لو رد المفاوض إلى صاحبه يجب أن يرد وإن كان مطلقا فالأمر
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالرد كذا في الفتاوى جعل أمرها يبدأها أو يبدأ جنبي فرددت أو رده الاجنبي
لا يرتد لأنه عليك شئ لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمهم الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

لواوقع المفوض اليه الطلاق لا يقع كالوكيل لا يصير وكذا قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالورثة وان كان معلقا بالشروط يصير الامر بيدها اذا وجد الشرط وفي مجلس العلم يملك الايقاع ويرتد بالرد وان كان موقفا لا امر في يده مادام الوقت باقيا * امره ببدل رأس الشهر قال الامر بيدها لانه الذي يهل الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج من يدها في جميع الشهر وعندها وعند الامام الثاني رحمه الله لا يطل خيارها ولها (٣٣٩) الخيارات في مجلس آخر ولو قال امر امرأتي

ببدل فلان شهرا فن يوم قاله والعق والكدالة الى شهر كالطلاق اليه وعن الثاني انه كفيل في الحال والفتوى على انه كفيل بعد شهر * أنت حر من هذا العمل اليوم عتق ولا يصدق في التوقيت قضاءه ويصدق ديانة * ترقبها الى يوم موته أو موتها صح ولو اشترى نسبته الى موته أو موت البائع لم يجز للبعثة والبائع الى شهر تأجيل للثن والوكالة تقبل التوقيت حتى لو تصرف بعد الوقت لا يصح وفي رواية يصبر وكلا بعد مضي المدة وفي رواية انه يصبر وكلا مطلقا وفي الاجارة الى شهر تعين ما يلى العقد وقت مضيه وكذا في المزارعة والشركة الى شهر كالاجارة والصلح الى شهر والقسمه اليه لا يصح والابراء الى شهر كالطلاق الا اذا قال أردت التأخير فيكون تأجيلا اليه والاقرار الى شهر ان صدقه المقر له ثبت الاجل وان كذبه لزم المال حالا والقول له واذن العبد لا يتوقت والتحكيم والقضاء يقبلان التوقيت * نهى الوكيل عن البيع يوم ما يتوقت * جعل امرها يد مجنون أو صبي فهو بيده

يقول الطالب قيات وكذلك اذا وقعت الدعوى فيم الاليتين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعات ولا يحتاج الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالاسقاط كذا في الذخيرة * الايجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا وقول الآخر قيات أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه (برجنتين فرض كردم) فقال (كرد) يكون صلحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * (وأما حكمه) فوقع المالك في البدل وثبت المالك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصير هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبتت المالك في البدل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم يكن كذا في محيط الدرر خفي * (وأما شرائطه فأشياء منها أن يكون المصالح عاقلا لا يصح صلح المجنون والوصي الذي لا يملك هكذا في البدائع * وصلح السكران جائز كذا في السراجية (ومنها) أن لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديناً فاصالح أبوا الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم تكن له بينة فلا يجوز ولو صلح من مال نفسه جاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون ممر تداعيا حتى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما صلحه نافذ على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعنده ما نافذ وصلى المرتد جاز بلا خلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصص الصلح من الصبي المأذون ان تنفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كانت له بينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما أو مجهولا هكذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يد رجل كالدار والارض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحدا أو ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ووقع على الجباة من نقد البلد فان كان في البلد نقد مختلف يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضهم اقلية على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقد انهما مع بيان النقد ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القسدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو أراد أن يحبسها أو يعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي أو استحققت لا يطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد ذلك الهلاك فأنهما يتحالفان ويترادان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صلح من دعواه على كيلي كالخنة والشعير أو وزني كالخدي والصفرات كان معيناً وأضاف العقد اليه وهو حاضر أو غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما نهى من الكيلي والوزني وان أشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد فان ضرب

في مجلسه ولا يملك اخر اجهما منه * قال لها طلق نفسك يقتصر ولا يملك الرجوع ولو لاجنبى لا يقتصر وملك الرجوع * ونص في الصغرى ان قوله امر امرأتي بذلك لاجنبى كقوله لها وفي المحيط وهو الاصح وان قبل فهو وكيل لانه صرح بالامر ولو وكل امرأته لطلق نفسها كان تملكها حتى اقتصر * كل شيء لو قال الزوج وقع به الطلاق اذا قالته المرأة حين صار الامر بيدها طلقت * وفي التنبي لو قال لها طلق نفسك قالت أنا حرام أو خالة أو بريئة أو قالت دست بازداشتم ولم تقل خو يشتر والاحرم وان قالت أردت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار

كقوله اختبرت في جواب التخيير وقيل ينبغي أن يقع كذا في الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امرأه افكندم يقع بالنية * ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع * قالت تركت مهري عليك على أن تجعل أمري يدي ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها * قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت لا تملك (٣٣٠) تطليق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شامت من نسائه

بجـ لاف ما لو قال لها ان دخلت الدار ففساؤه وطوالق قد خلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها * جعل أمر كل امرأة يتزوجها بيد امرأته ثم زوجها فمضى على امرأة وأجاز بالفعول فطاعتها المرأة التي أمرها يسيدها لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب * (النوع الثاني في الامر بالغيبة) * قولها ان غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما أو يومين فامرك بـ ذلك فهذا على أول الامر من فيقع الطلاق لو مكث يوما * ان غاب عنها كذا فامرها يسيدها بخلاف آخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أنتى البعض يبقاه الامر في يدها والامام قاضيان على انه ان علم مكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها والاصح انه لا يقع قال في الخزانة واذا كانت الغيبة منها لا يصير بيدها واختلاف الاجوية في المدخولة وفي غيرها لا يصير بيدها وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجب الى منزله حتى تمت المدة يصير بيدها * جعل أمرها يسيدها متى غاب عنها من موضع يسكن فيه

من بخاري شهر اطلق نفسه متى شامت فغاب قبل البناءها نطلقت لا يقع لان الغيبة عن موضع يسكن فيه قبل البناءها فاربعة لا تحقق * قال ان غبت عن كورة بخاري أو بلدة أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخاري فيبدها فخرج عن كورها وقرها صار يدها ولو قال عن بخاري تناول من كرمينية الى فربلا يصير بالخروج الى قرها عند كذا المشايخ * جعل أمرها يسيدها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعث اليها خنجر ان لم يكن قد رنفقةتها صار يدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها

لارتفاع البين عنده ما خلا فالامام الثاني فان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول الشرط قيل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر جعل أمرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق وله في حق عدم أخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة * وفي المتن ان لم آت الى عشرين يوما فأمرها بيدها فيعتبر من وقت التكلم فاذا اختلفا في (٣٣١) الايمان وعدمه فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها. وذكر محمد

رجحه الله ما يدل على ان القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه فأنا كفيل به فأت فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفيلًا وادعى المطلوب الايفاء ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان * قال لها ان لم تصل اليك في شهر نفسي ونفقتي فأمرك ببذل فوصلت اليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفس لا يصير بيدها لان الشرط عدم وصولهما (٣) بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي أو نفقتي حيث يصير لان الشرط وصولهما * جعل أمرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا يمكن من الايقاع مرة أخرى وما ذكرناه في قوله ان غبت عنك يوما ويومين انه على أول الامر يقتضى أن يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك * ان غبت عنك فأمرك ببذل فأسره النظام لا يصير بيدها وقال الشيخ رحمه الله ان أجبره على

فأربعة لانه اما أن يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يد رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان ادعى رجل حقا في دار في يد رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في أرض في يد المدعى ولم يسمه فاصطفا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان اصطفا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه وعلى أن يسلم اليه بما ادعاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين أيضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كالوادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطفا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما يسلم المدعى عليه ما ادعاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطفا في هذه الصورة على أن يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك المدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين أيضا ان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والاصل في ذلك أن الجهالة لا تفسد العقد لعينها بل لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تفضي الى هذه المنازعة فلا تنعج جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تفضي الى مثل هذه المنازعة فتنتج جواز الصلح هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم المبيع فما يصلح غنما في البيع أو مبيعا يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط والله أعلم

*(الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره) *

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة تجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يبض لم يجز بخلاف ما اذا كان له يبض فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة أو الى أجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان رجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نجية (١) ونقد هاياه في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى قاضيان * لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم نجية حالة فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها أجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح عن دراهم في الذمة على ذنانير أو عكسه بشرط قبض البذل وان وقع عن الذنانير في الذمة على ذنانير أقل منها لا يشترط قبضه وان وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا في الوجيز للكردي * اذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم نجية الى أجل فانه لا يجوز واذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم نجية حالة جاز اذا اقتدا النجية في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجياد ألفا (١) قوله نجية بالنون ثم الجيم معناها خالصة كما يستأمن كتب اللغة وفي بعض شراح الهداية هي اسم الماهو أجود من السود اه بحرأوى

الذهب فذهب بنفسه صار بيدها لان الايمان مكرها أو ناسيا سواء في تحقق الحث * وكأها بطلاق نفسها لا يملك عزها بمنزلة طلق نفسها * وعن الثاني قال لا حدى نسائه أمر نسائي ببذل فقالت طلقت نسائي كلهن طلقت أيضا وكذا لو قال كلهن طالق ان شئت فقالت شئت فعلمنا وعلى غيرها ولو قال أمر امرأ أو واحدة من نسائي في يدك ينزى الطلاق فطلعت نفسها أو غيرها صح وان طلقت بهذا التقويض

(٣) قوله بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي الخ هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا وحرره اه مصححه

واحدة فقال الزوج غيبته أخرى لا يصح قضاء وان قال ان طلق امرأته نسائي فهي طالق أو طلق امرأته نسائي فطلقت نفسها الم يصح وفي قوله أمر بك ببدلتي عمري يصير بيدها في يوم واحد كقوله لله على صوم في عمري * قال لها قبل الدخول ان غيبته عنك شهرا فأمر بك ببدلتي فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء الم عدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور لا يمكن * قال لا آخر قل لا امرأتى أمر بك ببدلتي لا يصير بيدها (٣٣٣) ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض * ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السفر خلفه صهره فقال ان غيبته عنها شهرا ولم تصل اليها عند رأس الشهر فهي طالق فقال الحسن بالفارسية هست ووجد الشرط بقع لان الجواب يتضمن إعادة مافي السؤال * قال المديونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك بكون يدي فقال المديون فليكن كذلك ووجد الشرط انه يطالها * قال لها ان لم أرسل نفقة في هذا الشهر أو ان لم أبعث فانت كذا فأرسل اليها بدرج حمل فضاغت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق * جعل أمرها في ثلاث فقالت طلقني بلسانك ثم قالت طلق نفسي يقع وقولها لا يكون رد اوفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد * وقوله لها اختاري بمنزلة أمر بك ببدلتي في جميع الاحكام الا في خصله وهي انه تصحبة الثلاث في الامر باليد وفي التخيير لا يصح الا الواحد * جعل أمرها بيدها ثم أقامها عن المجلس أو جامعها طوعا أو كرها خرج من يدها وانما يذكر في باب الامر باليد قوله تطلق نفسها متى شئت لاختلاف العلماء في الامر باليد والخيار فالبعض على انه يملك عزلها كالوكالة والاصح انه لا يملك وعلى قول أولئك يقع مهمة في العمر اذا لم يعلق بوقت فاذا الشعر علق بالمشيئة صار كاليمين فيقطع الاختلاف * أمر بك ببدلتي كالمأثنت وفارسيته مهر بار تختار نفسها كالمأثنت في مجلس أو مجالس لكن لا تملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم أخرى في مجلس أخرى في الغد وأخرى في آخر وقع الثلاث فاذا تزوجت باخر وعادت الى الاول لا يبقى اليمين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج باخر عادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث

حالة فصالحه على ألف نهر حمة مؤجلة جازا لأن أصل المال اذا كان قرصا فصالحه على خمسمائة الى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان عليه ألف درهم نجية مؤجلة فصالحه على ألف سود حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية * لو كان لرجل على رجل ألف درهم فضة يضاف فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالخامس انه اذا صالح على أجدود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدرا وجودة أو على مثل حقه جودة وأنقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهم وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهم الى أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهم فضة يضاف تبرا حلالا الى أجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبر أجدودا عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم نجية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهم وسودا حالة أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليه ما ودفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنه فافصالحه منها على ثوب أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراه عن البعض وتأجيلا لباقي هكذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاء دراهم بجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاها على وجه الصلح يجوز ويحمل على أنه أقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر كذا ديناراً فأنكر فصالحه على دنانير معلومة بعضها بمجل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الزمة مؤجلا أو غيره مؤجلا وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الزمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرك جاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الزمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف الكرك بحساب ما قبض ويهطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرشعير بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعر بغير عينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرشعير بغير عينه الى أجل لم يجوز الحنطة عليه حالة ولو لم يضر بذلك أجلا وكان الشعر قائما بعينه والحنطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى أجل ونصف كرشعير حال بغير عينه فان تفرقا ودفع اليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعر فالصلح فاسد (١) على حصة

(١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعر ويكون عليه نصف كرحنطة حينئذ لانه لم يطل الصلح عاد الامر الى ما كان عليه قبل الصلح ولا يرجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اه بحر اوى

(222)

الشعير كذا في المحيط * إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أنفة حنطة فصالحه على أحد عشر درهما
وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين على رجل كل
حنطة قرض فصالحه أحد درهم على عشرة دراهم من حصته فهو جائز وفيدفع إلى شريكه أن شاعر ربع السكر
وان شاعر خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلان لهما على رجل ألف درهم لم يكن الدين واجبا بعد
أحدهما بان ورثا دينهما مؤجلا من رجل فصالحه أحد درهم على مائة مجة على أن آخر عنه ما بقي من حصته
وهو أربع مئة درهم إلى سنة فالأمة المقبوضة تكون بينهما تأخير حصة وذلك أربع مائة باطل في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشر بك إلا خرسيا كان للآخر أن يشاركه في المقبوض وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وان كان دينهما واجبا بآداة أحدهما ما بان كانا
شريكين شركة عنان فان آخر الذي ولي الأداة صح تأجيله في جميع الدين وان آخر الذي لم يباشر الأداة
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما يصح وان كانا متفاضلين فأجل
أحدهما أذينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل أيهما أجدل كذا في فتاوى قاضخان * إذا كان
الدين بين شريرين فصالح أحداهما من نصيبه على ثوب فشرير بكم بالخيار إن شاء أخذ منه نصف الثوب إلا
أن يضمن له شريكه ربع الدين وإن شاء اتبع غيره به نصف الدين ولو استوفى نصيبه أو نصف نصيبه من
الدين لشريكه أن يشاركه في قبض شريكه على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على
رجل ألف درهم فحجبة فصالح أحداهما من نصيبه على خمسة مائة زوف أو على خمسة مائة سود كانا شريرين
أن يأخذ منه نصفهما كذا في المبسوط * ولو كان المالان لرجلين عليه لأحدهما دراهم ولآخر دينار
فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتقسيم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينارين فما أصاب الدينارين فهو
صرف ويشترط القبض في الجاهل وما أصاب الدراهم فهو واستيفاء له بعضه واسقاط الباقي كذا في الحاوي
* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين فصالحاه على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن إقرار
أو انكار وكذا لو صالحاه على طعام في الذمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط * إذا كان
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد الطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه
عتق المظلوب وإن مات في يد المظلوب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المظلوب ويرجع الطالب بالدين
وكذلك كل شيء بعينه لا يبطأ افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وإن صالحه عن ألف على عبد ثم
تصادق أن لا شيء عليه فالدفع إليه بالخيار إن شاء العبد وإن شاء أعطاه ألفا أو أمسك العبد كذا في محيط
السرخسي * صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى ديناً على
رجل واصلطه إلى دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعي لا يجوز وكذلك إذا ادعى
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يتخذه العبد المدعي عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط * له على
آخر مائة دينار يساوية فصالحه على مائة بخارية وتفرق قبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا
يطل الصلح ولو كان على القلب بشرط قبض بدل الصلح بخلافه كذا في الذخيرة * مثل نعيم الدين النسفي
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم غطرية فتفرق قبل
القبض قال يطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فأما إذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) * أمرك بيدك لتطلق نفسك أولكى تطلقى أو حتى تطلقى فبائن * أمرك بيدك لتك طلاق رجعى فرجعى * أمرك بيدك فى هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر يدها فى باقى السنة لأنه أمر واحد إلا أنه عمدة فلا يتيق بعد الاستيفاء مرة * أمرك بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال فى هذا اليوم كان لها مجلسها * أمرك بيدك رأس الشهر توقع على نفسه فى الشهر مرة واحدة ولا يطل بتبدل المجلس لتقيد التاقيت * وذكر شيخ الإسلام رحمه الله قال لها أمرك بدست توهم ادم شش ماه را فالأمر يدها عند تمام ستة

أشهر * قال أمر بك إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان يدها * وكذا لو قال أمر بك
في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها فها كان يدها عند الامام رحمه الله * جعل أمرها يدها أو اجنبي ثم جن مطبقا لا يزول الامر بخلاف
الوكيل بعد جنون الموكل * وكله بان يزوج امرأة فزوجه على ان أمرها يدها جازا النكاح ويطل الشرط * وإذا خافت المرأة انه اذا تزوجها
لا يجعل الامر يدها بعد ان تزوج تقول (٣٣٤) زوجت نفسي منك بكذا على أن أمرى يدي اطلق نفسي منك بانماقي شئت

كناضر بتني بغير جنابة أو
زوجت على أخرى أو تسريت
أو غبت عني سنة * جعل
أمرها يدها وهي صغيرة على
انه متى غاب عنها سنة تطلق
نفسها بلا خسران لم يبق
الزوج فوجد الشرط فابترأه
من المهر ونفقة العدة
واوقعت طلاقها يقع الرجعي
ولا يسقط المهر والنفقة كما
لو كان الايجاب من الزوج
موجودا وقت وجود الشرط
* فصولي قال لها أمر بك
فقاتل اخترت نفسي أو قالت
جعات أمرى يدي واخترت
نفسى فبلغ ذلك الزوج
وأجاز كله لا يقع شيء وصار
الامر يدها فاذا اختارت
نفسها بعد ما اجاز وقوع
الطلاق لا تصرف الفضولي
عندنا انما يتوقف اذا كان
له مجيز حال العقد ما اذا لم يكن
له مجيز فلا يتوقف والامر
باليد عليك الزوج انشاءه
فتوقف على اجازته أما ايقاع
الطلاق بقولها اخترت نفسي
لا يملكه الزوج حتى لو قال
لها بعد جعله الامر يدها
اخترت نفسي لا يقع ولا يملك
الايقاع به قبل علمها بتقويض
الزوج فلغاومته ما ذكر محمد
رحمه الله * قالت ان دخلت

دراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض
أو وجد زوفا أو نهر جرة أو ستوة فرده عاد المال مؤجلا وكذا لو باعه به عبد أو صالحه على عبد وقبض
العبد فاستحق أو ظهر حرا أو رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان
قبل الصلح أو رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء
فالمال حال كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرك
شعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فرده بعدما انفرا كان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم
جميعا وان استبدل أخرى (١) في مجلس الرد في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على
حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف
والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل ألفا فأنكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي
صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جازو ببرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء
وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة ولم يبرأ وأبرأتك عن الباقي برئ المطلب عن الباقي قضاء
لاديانة كذا في الفتاوى الظهيرية * ولو أن المطلب قضى الالف فأنكر الطالب قضاء فصالحه المطلب على
مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا
كان لرجل على رجل ألف درهم دينان من غن يبيع الى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلا وآخر عنه
سنة بعد الاجل فهو جاز زوجه اذا جاب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على أن يبرأ هذا
الكفيل أو على أن يدخل معه رجلا آخر في الكفالة وعلى أن آخر عنه بعد الاجل شهر افهوا جازو لو صالحه
على أن يجعل له نصف المال على أن يآخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسدا ولو آخر عنه الطالب سنة بعد
الاجل من غير الصلح كان ذلك جائزا كذا في المحيط * من له على آخر ألف درهم فقال ادفع الى غدا منها
خمسائة على أنك برى من الفضل ففعل فهو برى * فان لم يدفع اليه خمسمائة غدا عادت الالف عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقضي خمسمائة ولم
يوقت لذلك وقتا اذا قبل الغريم ذلك برى عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم * ولو قال حططت
عنك خمسمائة على أن تنقضي اليوم خمسمائة فان لم تنقضي فالمال عليك على حاله فقبل الغريم ان نقده
الخمسائة اليوم برى من الباقي وان لم ينقضي اليوم لا يبرأ في قولهم * ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن
تنقضي الباقي اليوم ولم يرد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان نقضي اليوم برى
عن الباقي وان لم ينقضي لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أبرأتك من خمسمائة من الالف على أن
تعطيني الخمسمائة غدا قال ابرأ فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط كذا في الهداية * ولو كان له على رجل
ألف درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه اياه ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز ويكون
منه حط للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني
فالالف عليك على حاله فان أعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك

(١) قوله أخرى كذا وجدته مؤثقا في عبارة المحيط ولا وجه له بل الوجه التذكير على أنه صفة اشعر ولو حذف
هذا الوصف ماض تأمل اه بجرأوى

الدار فطلعت نفسي فدخات فبلغ الزوج فاجاز كله انعقد المين ولا يقع الطلاق لان الزوج يملك المين فيملك الاجازة ولا يملك
دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة المين وقع الطلاق بخلاف ما اذا قالت جعلت أمرى يدي وطلعت نفسي فاجاز
الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الامر يدها فاذا اختارت نفسها وقعت بآنة أخرى لان كل واحد من التصرفين له مجيز في الحال * ولو
قالت اخترت نفسي وقال الزوج اجز لا يقع وان نوى * ولو قالت ابنت نفسي وأجاز الزوج يقع اذا نوى * ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع
رحمه الله * قالت ان دخلت

بالأبنة * قالوا نشهد أنه أمرنا أن نقول لزوجته أنه جعل أمرك بيدك قبلتنا فطاعت نفسها بذلك لم تقبل شهادتها ولو قالوا نشهد أنه قال لنا
اجعلنا أمرها بيدنا فجعلنا فطاعت نفسها بذلك لم تجز شهادتها على فعل نفسها ما * قال لها بنت منك أمرك بالاف ان اختارت
في المجلس صرح ولزمها المال * قالت تركت مهرى عليك على ان تجعل أمرى بيدى ففعل ففهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر
عوضا عن الامر باليد وانه لا يصح * قال لها أمر ثلاث تطايقات بيدك ان أبرأتى من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من
يدها وان وقعت الطلاق في

المجلس ان قدمت الابراة وقع
وان لم تبرئه عن المهر لا يقع
لان التوكيد كان بشرط
الابراة * قال لها اكرزيرنوزن
بخواهم فامر بك بسك فس
أمرها ووقعت بينهما حرمة
المصاهرة ثم تزوج امرأته لها
أن تطلقها بحكم الامر لان
القاضي لو قضى بجواز بقاء
هذا النكاح أخذ المذهب
من يرى عدم ثبوت حرمة
المصاهرة بالزنا بام الزوجة أو
بغيرها فقد قضاؤه عند محمد
رحمه الله خلافا للثاني ولو كان
شافعي المذهب لاشك انه يتيق
* جعل أمرها بيدها برانك
اكركاين بخشي باي خود
كشاده كفى متى شئت وكانت
وهبت مهرها له قبل ان يجعل
الامر بيدها قال شيخ
الاسلام نظام الدين وبعض
أصحابنا رحمه الله لها ان
تطلق نفسها وبعضهم قالوا
ليس لها ذلك * جعل أمرها
بيدها في طلاق ان فعل كذا
متى شئت ثم خلعهما على مال
ثم وجد الشرط وهي في العدة
عليك الايقاع بحكم الامر
وان كانت العدة قد مضت
وتزوجها وجد الشرط ذكر
في الزادات ما يؤخذ منه

من الالف على خمسمائة على أن تعطى في اليوم ولم يقل فان لم تعطى اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة
اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عا ذبيح الالف في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو قل صالحك من الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا
وأنت برى من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فان تقدم خمسمائة بقي الابرأ ما ضيا
وان لم ينقد بطل الابرأ بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال أدلى خمسمائة على انك برى من الفضل ولم يوقت
للاداء وقتا يصح الابرأ ولا يعود الدين كذا في الهداية * ولو قال ططعت عندك خمسمائة ان نقدت الى
خمسمائة لا يصح الخط في قولهم جميعا نقد أولم يقد وكذا لو قال لا غريم أولك كفيلا اذا أدبت منها خمسمائة أو
متى أدبت أو قال ان دفعت الى خمسمائة فأنت برى من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه
خمسمائة ذكرنا في الصلح أو لم يذكر كذا في الظهيرية * ان خط أحد الشريكين شيئا كان المصالح عاقدا جاز
خطه خط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصيب شريكه ان خط الكل
وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الخط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى
قاضيخان والله أعلم

*(الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والتفقة والسكنى) *

رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجاز وان كان نسيئة لا يجوز وان صالحها على شئ من
المسكيل أو الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقضى
المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخدام على دراهم نسيئة جاز ولو صالحها على خادم
بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة كان جائزا فان صالح على عرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول
بها كانت المرأة بالخيار ان شئت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شئت ردت اليه نصف العرض الذي
أخذت ولو اشترت العرض فانها عليه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها ترد عليه
نصف ما قبضت وكذلك لو أعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها من غير خيار
هكذا في المحيط * اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب هروية الى أجل لم يجز وان
صالحها من البيت والخادم على دراهم أو دنائير الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط * ولا يجوز بأكثر من قيمة
البيت والخادم كذا في التارخية ناقلا عن العتبية * اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك
على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغيره عينه ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالاً ذكر أنه لا يجوز أيضا فاذا
تزوجها على كرخطة ثم صالحها من ذلك على كرشع بعينه فهو جائز وان كان الشعر بعينه ان كان
الشعر مؤجلا لا يجوز وان كان حالان نقضى في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان أو على إحدى
الروايتين وان تفرق قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأته أن تزوجها وهي تكسر فصالحته على
مائة درهم على أن يبرأ من تزويجها الذي ادعى جاز اذا قبل ذلك فان أقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح
لا تقبل بينته وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم على المداواة كان جائزا وكذلك لو قالت أعطيك مائة درهم
على أنك برى من دعواك ولو قالت أعطيك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على

جوابه وهو أمر رجلا ان يطلق زوجته على ألف ثم أبانها ليس له ان يطلقها وكذا ان جدد النكاح ولو وكلها بطلاقها على مال بعد الابانة
فطلقها على مال وقبلت وقوع الطلاق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقوعه ولم يخلو مالها جدد
النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وان قبلت * جعل أمرها بيدها ثم تزوج عليها أخرى أو ظهر ان في نكاحها حالاً لاخرى تطلق
نفسها متى شئت فابانها ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج المبانة ان كان النكاح والزوجة طاهرة وقت العقد لا يصير الامر بيدها * قال لامرأة

اكر امر بدست تو تم يك ماده كرز من شوى از من جنين فتزوجها ولم يجعل امرها يدها لا تطاق كقوله هذه المرأة التي اتزوجها قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر فامر بك ببدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المختار قبل مضى المدة ليس لها اي قاع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع * امر بك ببدك ان خرجت من البلدة الا بانك تخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذا ناولوا ستاذنها فاشارت لم يذ كركه ويذخى أن لا يعتبر (٣٣٦) لان الاشارة من الناطق لا تعتبر * حاف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا شرابا فاذاق احدهما طالت كما لو حاف لا يتكلم

فلانا ولا فلانا ولو قال لا أدق طعاما وشرابا فاذاق احدهما لا يثبت * قال امرأة طالق ان شرب المثلث وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ الفضلى رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حاف على ان لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بالاخلاف * وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامر بك ببدك فنشرت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة * أنت طالق ان فعلت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد السك * وان كرر حرف الشرط ان أكلت وان شربت ان قدم الجزاء في شئ وجد منها يقع الطلاق وترتفع المين وان أخر الطلاق لا يقع ما لم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرفع المين * جعل امرها يدها متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر وهذا

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواله ما لا يصح ولو قالت أعطيك مائة على ان تقول لم اتزوج بك فهدا بطل بلا خلاف كذا في المحيط * ادعت المرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنها أنكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح والزوج ان يرجع عليها * أعطاهما من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطلقه أو تطيقه أو خافا كذا في خزائن المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختافا في المهر فقال الزوج مورها خمسة مائة وقالت المرأة موري ألف درهم فاصالحها على ثلثة مائة من نصف المهر فهو جازر ولو قال الزوج لم أفرض لك المهر وانما سألت المنة فصالحها على ان يسلم لها المنة على ان أبرأته من دعواها فهو جازر فان أقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد أعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها بردها النصف واختلاف في النصف فقال الزوج النصف ثلثة مائة وقالت المرأة مائة فصالحها على ما تين وخمس فهو جازر كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بمائة فصالحها على مائة درهم على ان يطبقها بائنا فهو جازر وكذلك لو قالت على أن تقر بهذا الطلاق الذي ادعت وهو يبعد ذلك فهو جازر وان أقامت بينة على ذلك فشهدوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي أعطته كذا في الميسوط * (مردى زنديكر يادعوى كدو صلح كردند) عن أن يحتلع من الدعوى بحال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين * في المنتقى بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأة ادعت على رجل أنها امرأته وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأته عن جميع هذه الدعوى لم يبرأهم الزوج عن شئ ثم أقامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جازر والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتا وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا غير ولد ولم تدع مهراف صالحها على مائة لم يجوز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان أبرأته من دعوى النكاح وعلى ان يارها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهراف ولا نفقة لم يجوز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة تخلف ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان ييارثها الصلح جازر والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشئ ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * الصلح من النفقة ان كان على شئ يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنقد والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شئ لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة ونصير مبرئة زوجها عن النفقة بما أخذت من البدل كذا في محيط الصرخي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنة حتى تغطمه وعلى ان زادها هو نو بابعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وأرضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة ذاتية مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بجالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف

ترجمة (٢) رجل ادعى على امرأة رجل آخر واصلها

فارس لها اليها بيد رجل ولم يجد الرسول منزلها وأعطاه بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشى رحمه الله بانهم اتمك الايقاع السنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير بيدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها * قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامر بك ببدك في طلاق متى شئت فغضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرده الفور لا تملك الايقاع حتى يموت احدهما * ان لم يبعث اليك النفقة من مجاوى الى عشرة ايام فانت كذا فادرس اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية

طلعت لعدم حصول الشرط * - حلف لا يدخل كورة كذا أو يستاق كذا فدخل في أرضها يحنث وقيل بان كورة اسم العمران وكذا البلدة واختلفوا في بخاري والقنوي في زماناته اسم العمران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان * ولو حلف لا يدخل الري أو مدينة ري أو بلغ أو مدينة بلخ فهذا على العمران وذكر الخليل في سواد سميرقند غير سميرقند وكذا سواد مر وغيره وسواد الري من الري وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو اسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين وأسم مدنيته الآن بخرجانية

السنة التي أرضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأ زوجها
على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر وأخذته لاشهر الماضي ولو صالحتها مرة ثانية بعد ما صالحتها
على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في
خزانة المفتين * وان صالحت من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز بعد مضيه
لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقة على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال
الزوج لا أطبق ذات فلذلك لازم له إلا أن تبرئه المرأة والقاضي أو يرضخ السرة عرفية فمضى ادون ذلك
وان قالت المرأة لا يكفي هذا كان لها أن تخصمه حتى يزیدها اذا كان موسمها ولو قدر القاضي نفقتها في كل
شهر بشئ وقضى به كان لها أن تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في
نفقة الاقارب ولو أعطاهما كفيلا بنفقة كل شهر فمضى في الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت
أو ما دامت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقضى في نفقة على الزوج نفقة من هذا الصلح فمضى في أبطلها كذا
في المبسوط * ولو صالحت امرأته من نفقة سنة على حيوان أو ثوب سعى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف
ما لو صالحتها بعد الفرض أو بعد تراضيهما عن النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صالحت عن
أجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها أن تصالح بمأثبات لها من دراهم الاجر على طعام بغير
عينه كذا في المبسوط * رجل صالحت امرأته المطلقة من نفقة على دراهم معلومة على ان لا يزيد عليها
حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالخيار لا يجوز لان الخيار غيره ولم قد
تحيض ثلاث حوض في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان * لو صالحت مع الزوج
من نفقة ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * لو كانت امرأته مكتوبة أو أمة قد
بواها المولى يتناقصها لهما على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالحت مولى
الأمة فمولى يكن بواها المولى يتناقصها هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها
فصالحت أباهما على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالحت أبوهما على النفقة وضمن جاز واذا صالحت
المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور
والتاجر يصالحت امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صالحت امرأته من نفقة سنة على ثوب وقضته
منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرضت وان لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط
السرخسي * اذا كانت لرجل امرأتان أحدهما معه قد بواها يتناقصها لهما على نفقة مسماة كل شهر
وصالحت الأمة على نفقة أكثر مناهما وجاز وكذلك لو كانت احداهما أمة فصالحتها على نفقة مسماة
واذا صالحت الفقير امرأته على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط * لو صالحت على نفقة
المحرم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التارخاسة ناقلا عن العناية * اذا صالحت الرجل بعض
محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان أقروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول
قوله ويطل عنه ما صالح عليه إلا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضي بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة
الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان
صالحت على أكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة

الشهر فامرها بید فلان فمضى وفلان لا يعلم ثم مضى شهر آخر وعلم المقوض اليه بالتفويض فلا مجلس العلم لان المعاق بالشرط كالمرسى عند وجود الشرط فكانه قال عنده مضى الشهر أمرها بید فلان واذا كان كذلك يتوقف على علمها ان غائبة ويقتصر على مجلس العلم اذ لم يقل متى شئت كذا هنا بخلاف ما لو قال أمر امرأتي بید فلان شهر احيث يصرف الى الذى يليه فاذا مضى منه حلف شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يبيح المين لان المقوض موقت فلا يبيح بعد الوقت (النوع الثالث فى الضرب) * جعل أمرها بیدها ان ضررها باغبر جنابة فى طلاق فطلعت النفقة

أو الكسوة وألحى لا يكون جنابة لان صاحب الحوى يد الملامزة وامداد التقاضى ولو شتمته أو مزقت ثيابه وأخذت طيبته جنابة * قال لها
 أو يرى فقال توى أو مادرت أو شئت أجنبيا جنابة * قالت له يا حمار أو أبله أو خرايت مر كدهر أو اغتبت جنابة * قال لها لعنت برتوباد
 فقالت لعنت خود برتوباد * قيل ليس بجنابة لان المبت ببادئة قال الله تعالى لا يجب لله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والعامه على
 انه جنابة الا انه لا قصاص فيه حتى (٢٣٨) لا يكون الثاني جنابة * قال لها لم يلد فقالت له مثل ذلك فهو جنابة منها اذا صرحت به أما اذا
 قالت توى خود باختلافوا قبل

لا يكون جنابة لانها ما صرحت
 بالشتم وعلى هذا لو قال اى
 ما ذرت سياهه فقالت سياهه
 ما ذرت سياهه فقالت سياهه
 ما ذرت سياهه وان كانت
 أمه في الحياة لان الشرط هو

الجنابة أى مطلق الجنابة
 لا الجنابة عليه حتى لو ضربها
 لشتمها أجنبيا لا يكون الا امر
 بيدها * متى ضربت بك نكير
 جنابة فطابق نفسك متى
 شئت وادعت الضرب فقال
 ما ضربت بالقصد ثم ادعى في
 مجلس آخر انه ضربها بجنابة
 لا يسمع هذا الدفع لانه أقر
 صريحاً بالضرب * قالت
 اى بدخوى ان كانت صادقة
 لا يكون جنابة اى يميز في
 حق الشريف جنابة * قوالها
 خوش مى كنم حين نهداى
 معصية جنابة وان لم تكن
 في المعصية لا تكون جنابة
 * جعل امرها بيدها ان
 شتمها فقال لها لا تغزى حر كد
 أو لا تاكلى العذرة أو كلى أو
 امرى رأسك بالحدار لا يصير
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً
 * كشفت وجهها الغير محرم
 قال القاضى لا يكون جنابة
 لانها ليست بعورة وقال
 الشيخ جنابة لانه لا يجوز
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعتبر فيه الكفاية كالتففة لوصالح امرأته من كسوته على درجته يهودى ولم يسم طوله وعرضه ورقته
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجل ل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماه لتففته وكسوته كل
 شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان ما لحت المبانة زوجها عن سكاها على دراهم لا يجوز
 كذا في فتاوى قاضيان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها العشر سنين على وصيف وسط الى شهر أو لم
 يجعل له أجلاً فهو جائز كذا في المبسوط

* (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن) *

ان صالح صاحب الوديعة على شئ فان ادعى صاحب المال الايداع وقال الم - تودع ما أودعنى شيأ ثم
 صالحه على شئ ثم لم يجز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأقر المستودع
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيأ وصاحب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في
 قولهم وان ادعى عليه الاستملاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شئ فاختلفوا في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قولهم وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول
 وعامه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما إذا قال المالك أولاً استلمتكم
 وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما إذا قال المودع أولاً ضاعت أو رددت وقال المالك بعد
 ذلك استلمتكم كذا في المحيط * وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح
 انما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل عين المودع وإذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق
 في ذلك ولا يـ كذبه بل سكت ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق في
 ذلك ولم يكذبه فصالحه على شئ ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت
 قات قبل الصلح انم اقد هاتكت أو ردتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان * ان أنكر المستعير
 العارية أصله لا ثم صالح صح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستملاك صح
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستملاك فالمسألة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل
 مال أصله أمانة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قاعة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البيئة على الوديعة وان لم تقم بينه وكان المودع ينكر فالصلح جائز كذا في
 الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو صالحه على عرض جاز الصلح
 مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد لا وديعة فالصلح صحيح اذا فرقه بقبض الدنانير
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما إذا كان المودع مقرراً بالوديعة ان
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم
 يجد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة
 * امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيره ثم قبضتها منه ثم استودعتها أخرى وقبضتها منه أيضاً

* ولو كلفت الاجنبى أو كلفت عاذا مع الزوج أو شاغبت معه فسمع صوته أجنبى جنابة * خروجهما من البيت بعد اتياء المجهل ففقدت
 جنابة في الاصح وقيل جنابة مطلقاً * جعل امرها بيدها على انه متى ضربم انطلق نفسها على وجه لا تكون بينهما خصومة الا رواج فطلقت
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طالب حق الثابت ليس بخصومة * ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقد مر * حلف
 لا يضربم افتعدها فاصابهم ايحنت لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الذية والكفارة على الخطي * وفي الدينارى حلف لا يضربها

وكانت على جافرضه بالحار فاصاب بالايقع وهذا يخالف الاول ولزوم الدية بترك التثبب لخطر الدم * حلف لا يضربها فامر غيره بصبرها
فضربها قبل يحث كفى العبد وقيل لا كفى الولد * حلف لا يضربها فوجهاها وقرصها أو مدشعرها أو عضها أو خنقها أو ألمها حث وان على
المزاح لا وان أوجعها أو أدمى رأسها في الصحيح لانه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا ان عقد العيمين بالفارسية لا يحث بهذا الا فاعيل
لانه لا يعذر ضربا في عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الافاعيل يحث في عرفهم لافي عرفنا (٣٣٩) وفي الظهيرة لو فضر ثوبه فاصاب

رأسها فادماها لا يحث لانه
ليس بضرب عرفها ولا يقصد
بالبين وفي النوازل لو رماها
بججارة أو نشابة لا يحث
وكذا لو دفعها دفعة ولم
يوجهها لانه رمى لا ضرب
* جعل أمرها به يدها ان
ضربها بغير جنابة ثم قال
لها أذنتك أن تذهبي في كل
عشرة أيام الى بيت أبويك
ومضى عشرة أيام أو أزيد
ولم تذهب اليهما وزارها
أبوها ثم ذهبت بلا اذنه
فضربها صارا الامر بيدها
* وان طلب رجل من بزر
البطيخ فاعطته بلا اذنه
فضربها فان كانت العادة
مسامحة المرأة بذلك بلا
مشورة الزوج يكون الامر
بيدها وان كانت العادة
بختلافه لا يصير بيدها * جاء
اليها بالخبر التائب بلا اذام
فقاتل نان تهي را يكون درنه
أودعها الى كل الخبر المجرد
فغضبت فضربها يكون الامر
بيدها لان اقامة التعزير في
الاول غير مقوض اليه ودعاؤها
عليه جنابة واذ رفعت صوتها
في السر حتى سمعها غير
المحرم فانه يختلف باختلاف
الاشخاص * جاءت أم المرأة
الى بيت الزوج فقال جاءت
أمك الكلبة فقالت الكلبة

فقدت متاعا منها فقال تذهب بينكم ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت
البناف لم نفتشه ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصالح بينهما
جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز
الصلح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمن المالك قيمة المتاع ففي هذا
الوجه ان صلحت ببدل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز ورتان ضمن المتاع
حتى لو أقام صاحب المتاع يئنه بعد ذلك على ما دعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صلحت
ببدل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح والمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة
المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له يئنه على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان
ضمن المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة * اذا ادعى عينا في يدى انسان فقال ذوالبيده هذه وودعة فلان
أودعنيها فله الحبة بعد اقامة البينة أو قبلها صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العبادية
* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جزافان
أقام المستعير بعد ذلك يئنه على العارية وقال انه انفقت بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا
في المحيط * ومن استعار دابة الى وقت فباعها بغير اذنه فقال المستعير نفقت تحتى وكذب رب الدابة وهو مقر
بالعارية فاقتدى المستعير منه (١) فصالحه صلحا لم يجوز وكذلك لو قال المستعير دفعتم اليك كذا في خزانة
المقتن * ولو كان المضارب يحد المضاربة ثم أقر بها أو قربها ثم جحدتها ثم صلح من ذلك على مال جازوا اذا كان
للمضارب دين على رجل اذانه من المضاربة فصالحه على ان آخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن
ما حطه رب المال ولو كان الخطيب في بيع أو صلحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال
ولو صلح على ان أخذه بالدين كفيلا على ان أبرأ الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في المبسوط
* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يحد ذلك فاصطلمها
على ان يكون نصف العبد للمدعى ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا يئنه على
الهبة والقبض لا يقبل يئنه حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقى في يده فان شرط مع ذلك أحدهما
على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلمها ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزا
أيضا واذا ادعى الموهوب له الهبة وأقر أنه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلمها على ان يكون العبد بينهما فانه فحين
فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما دراهم ان شرطوا الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرطوا الدراهم
على الموهوب له يجوز وان اصطلمها ان يكون العبد للمسا للاحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا دراهم ان شرطوا
ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرطوا الدراهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط
* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما الاب وأم والاخر الاب ثم ماتت فورثها أخوها لايها وأماها وقال
تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلمها بينهما على صلح ثم مات
الاخ من الاب والام فأراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يذله في قول من
يرى تلك الهبة باطلا ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت

(١) قوله ثمة كذا في جميع النسخ وله ل الواهب يئنه فلتراجع الخزانة اه بجرأوى

أمك وأختك فضربها لا يصير بيدها * ولو قالت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا يضربهم الا يصير الامر بيدها وهذا الكلام
جنابة منها * (النوع الرابع فيما يصلح جوابا وما لا يصلح) * اخترت جوابا لامرأ ببدل ولا اختارى لا اطلقى وطلقت جوابا للكل
والامر لا يصلح تفسيره الا مر بان قال أمرأ ببدل فقالت أمرأ ببدل وكذا الاختيار لا اختيار وطلقى نفسك يصلح تفسيره قوله أمرأ ببدل
ولقوله اختارى * جعل أمرها بيدها قالت في المجلس اخترت أو طلقت أو نحو أو قال الزوج أنت على حرام أو بان منى فواءة ثمانية وان

نوى ثلاثا ثلاث ولا يضح زوج عنه ولا يختار الامر الا اذا قال كلمائنت فتكر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شيء واخترت امرى كان جائزا وكذا في الوقوع * لو قالت أنا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت أنا اطلق نفسي وان قالت اخترت أن اطلق نفسي كان جائزا * ولو قالت امرأ فكنتم أو افكنتم وقالت ما نويت طلاقا صدقت * قال لها ان دخلت الدار فامر لك بيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان وقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن تراى المكان الذى سميت داخله طلقت والا فلا * (النوع الخامس

في بطـلانه) * قال لها اختارى أو قال لها امرك بيدك ثم أبانها باطلا ولورجعيها لا لان البائن لا يلحق البائن لان المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالرجمي فلا يبطل بالرجمي ما خيرا الزوج أو جعل امرأ بيدها وليس هذا كالتوكيل بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضى العدة لان في الطلاق سعة وفي التنازق عند الثاني طلاق الموكل يرفعها أى تطلقة الوكيل * وفي الكفاية امرأ بيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعد ما لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشروط بان قال ان دخلت الدار فامر لك بيدك ثم أبانها واحدة أو اثنتين ثم تسكنها في العدة أو بعد ما وجد الشرط وكذا لو قال لها امرك بيدك اذا جاء غدا فطلقها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها * وفي الامالى اختارى اذا شئت أو امر لك بيدك اذا شئت ثم أبانها ثم تزوجها فاخترت نفسها اطلق فانما عند الامام

وهبتها كلها الا لاخ لا بغيره لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم لم تجز لك لانك لم تقبضها او قال الاخر صدقت لم أقبضها ولكن لأردّها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصططحا منها على صلح فهو باطل سواء اصططحا على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط * لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار متاعا ولم يقبضه منه ووجدته الواهب ثم اصططحا على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوى * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا صدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لأن وأنا أريد الرجوع فيها فاصططحا على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذى في يده أنه أهبة بعد الصلح أو جردب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصططحا على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذى في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فاصالحه على دراهم لم يجز لان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسى * اذا استأجر من آخر دارا واختمها في المدة فقال الآخر أجر ثلث شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل أجر ثلثي ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصططحا على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصططحا على سكنى ثلاثة أشهر على أن زاد الآخر درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصططحا على سكنى هذه الثلاثة على أن زادها فقير بعينه أو بغيره بعد أن يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصططحا على سكنى هذه الدار شهرين على أن زادها الآخر سكنى بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزا أيضا والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الآخر أو من جانب المستأجر حتى لو اصططحا على سكنى الثلاثة الاشهر على أن زاد المستأجر ركوب دابة مجهولة أو اصططحا على سكنى شهرين على أن زادها الآخر سكنى بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكنى الزيادة معلومة فان كانت من جانب الآخر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصططحا على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جاز استحقاقا كذا في التتارخانية * لو اصططحا الآخر والمستأجر على مائة من السكنى على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضى بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غامبا فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة عبده هذا شهر او لو زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر لم يجز هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا أبعد من ذلك فاصططحا على الموضع الذى عين رب الدابة بالاجر الذى ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة أصلا وادعاه رب الدابة فاصططحا على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استسكى هذه الدابة بكاف يحمل عليها انقله الى بغداد بخمسة فجد ذلك رب الدابة فاصططحا على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بدرجة فهو جائز كذا في التتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يده رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذى في يده العبد العبد عبيدى والمائة لى عليك فاصططحا على أن يبرئه المرتين من المائة التى ادعى عليه ويزيله خسين وبتلك المدعى انحصومة في العبد فهذا الصلح جائز وان

لا عند الثاني وقوله ضعيف * وفي بعض الفتاوى جعل امرأ بيدها ثم أبانها أو خلعه لا يبطل الامر لان العين لا يبطل بزوال الملك أقر * جعل امرأ المرأة التى تزوجها عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأ فامر ها بيدك أو مادمت امرأتى أو قال لها ناوان منى يادرنسكاح منى فكل امرأ تزوجها فامر ها بيدك ثم طلقها ناسيا أو خلعه او تزوج أخرى في عتقها ثم تزوج بالاولى لا يصير الامر بيدها لان المراد ادخال المنازعة في القسم ولم يوجد وقت الادخال * وان قال لها ان تزوجت امرأ فامر ها بيدك ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها

قال لها امرئ يدك وأمر فلانة يدك فطلعت فلانة ثم طلعت نفسها جاز وبهذا لا يتبدل المجلس لان الواو لا تقتضي الترتيب وكذا لو قالت لله على عتق نسمة وهدي بدنه وحجة والحمد لله شكر المافعلت الى وقد طلعت نفسي وكذا لو قالت ماته صنع بالولد ثم طلعت نفسها باقع وان قامت بطل الامر وان اضطجعت لا يطل وقيل ان هيأت الوسادة كما يفعل للنوم يطل * ولو كانت راكبة فاجابت ثم سارت أو لما سمعت التفويض أجابت وأسرت حتى سبق جوابها خطواتها وقع وان سبقت خطوتها اجابها (٣٤١) لا يقع وان ذهبت لطلب الشهود ولم

تجد أحدا قيل يطل وقيل لا وان بدت الصلاة يطل ولو في الفريضة لا يطل بانقامها ولو في النفل ان قامت الى الثانية لا يطل ولو الى الشفع الثاني يطل والاربع قبل الظهر والوتر كالفريضة ولو كانا على دابة أو في محمل فسارت بعد اختيار خطوة بطل خيارها الا ان يتصل الخواب بالخيار وقيل الخطوة ليست باعراض ولا يتبدل المجلس والاكل يطل وان قل ولو امتشطت أو اغتسلت أو مكنت زوجها بطل والقراءة والتسبيح ان قل لا يطل وان طال يطل * قال أمرها يدك الله ويدك فطلقتها الخاطب يقع ولو قال أمر عبدى في البيع يد الله ويدك صح البيع لان ذكره تعالى لافتتاح الكلام قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة * ولو قال أمرها يدك ويد فلان أو يدي ويدك لا يقع بايقاع الخاطب حتى يجيز فلان في الاول والزوج في الثاني * قال طلقها بما شاء الله وبما شئت فطلقتها الرجل على مال وقع ولو قال طلقها بما شاء فلان وشئت فطلقتها الخاطب بما لا يقع بخلاف

أقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة على عليك وقال الراهن ان على مائة الا أنى ما رهنت العبد منك فاصطالحا على ان زاده المرتهن خمسين درهمه فاقترضه على ان يكون العبد رهنا بمائة والخمسين فهو هذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بمائة والخمسين وان اصطالحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهمه على ان يجعل الراهن العبد رهنا بمائة فان هذا الصلح فاسد وللمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطالحا على ان يبرئه المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن أنه رهنه اياه بعشرة دراهم أقرضه اياه وأقر أنه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك على عشرة دراهم الا أنى لم أره منك فاصطالحا على ان يحيط المرتهن عنه درهمه اليه رهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يقرضه المرتهن درهمه ما يجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطالحا على ان يرهنه اياه ليحيط عنه درهمه ما يقرضه درهمه ما يجعabin الحط والزياة فانه جائز أيضا فان لم يدفع اليه الثوب وبداله في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط * ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن ما تاد درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطالحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهمه وأبرأه عن الباقي كان باطلا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وأنكر الراهن ولو أن الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شئ جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعث متاعى فلم يقربه ولم ينكر ثم اصطالحا جاز الصلح ولو أقر المرتهن أنه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكنك بالبيع ثم اصطالحا على ان أبرأه من المائة وزاده المرتهن خمسين درهمه ما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرئوه على ان يرد عليهم خمسين درهمه ما فهو جائز فان جاء آخر فقال الراهن في فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز أيضا كذا في المبسوط * لو أن الراهن مات فادعى رجل أن المتاع له وانه كان أعاره ليرهنه فاصطالحا على ان أقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط والله أعلم

*** (الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره والتهديد) ***

لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * غصب ثوب بقيمة مائة فأنافه فصالحه منه على أن يرد من مائة جاز ولا يطل انضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في خزائن الفتاوى * اذا كان المغصوب عبدا فابق منه أو هلك في يده فصالحه على أكثر من قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن أحسب انما من قال الخلاف فيما إذا أبق العبد وما اذا كان مستمكافا صلح على أكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح أن الخلاف فيه ما جعبا كذا ذكره في الدين قاضيخان في شرح الجامع الصغير * وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم أقام الغاصب البيعة على أن قيمته أقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

(٣١ - فتاوى رابع) قوله بما شاء الله وشئت جعل أمرها يد ما شئت فطلقتها انت على حرام يقع ولو قالت انت حرام ولم تقبل على بطل الامر ولو قالت انا حرام ولم تقبل عليك يقع أصله ان ما كان طلاقا منه كان طلاقا منها أيضا ولو قالت طلقني فقال انت حرام طلقك كذاهما ولو قالت طلقني فقال الحق باهلك وقال لم اتوا بالطلاق كان مصداقا بالخلف ولا يقع * قال لغيره زوجتي امرأة فاذا فعلت ذلك فامرها يد ما شئت فوجه الوكيل ولم يشترط لها الامر كان الامر بيدها بحكم التعليق من الزوج * ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أنى اذا تزوجتها فامرها يد ما لم يكن الامر بيدها بالاشترط الوكيل لان في الاول علق الامر بالتزوج لا بالاشترط ولو كنت رجلا بالنكاح فشرط الوكيل عليه انه اذا تزوجها

يكون الامر بدها من وجهها منه صار الامر بدها بحكم تفويض الزوج * له امرأتان جعل امر احداهما بيد الاخرى ثم طلق المفوض اليها
بأشياء أو رجعيًا أو خلعها ثم تزوجها بصير امرها بيد الاخرى أو كحل بمخلاف ما جعل امرها بيد نفسها ثم طلقها بأشياء على ما مر لانه تعليق
قال لصبي أو مجنون جعلت امر امرأتى بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه تعليق
الطلاق بايقاعها مما صار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لئلا يملكه لما كان في ضمن التملك اقتصر حتى لو قال لها وهى صغيرة امرك بيدى بنوى

الله تعالى تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية * أجمعوا على أنه
لوصالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم
صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبق المفوض فصالحه
مولاه على دراهم مسماة حالة أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا ببق على مكمل أو موزون ان كان بعينه
أو بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كذا لو كان مسماة
حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يد فصالحه على شئ تمم كذا بعينه أو بغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز
وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغضوب منه فقال أحدهما هى آتقة وقال الآخر هى حاضرة كان
القول قول الغاصب فان قال هى في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هى آتقة
جاز الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكمل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا
في المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستمسكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل
من قيمته فهو جائز ويرجع الأول على المستمسك بكمية يتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح
الثاني على أقل من قيمته جاز ويكون براءة الأول ولا يتصدق الا بغير شئ وان نوى ما على الآخر لم يكن له
أن يرجع على الاول بشئ كذا في الحاوى * لو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة أو مؤجلة
والكر فقام بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسعى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزننيات
ولو صالحه على كلبى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غرها وان كان السكر مسماة فصالحه
على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فاقبل جاز وان افرق فقبل القبض بطل
الصلح وان صالحه على مكمل أو موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى أجل ان كان المصالح عليه سوى
الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرونصف كذا باطلا سواء كان السكر
قائما أو مستمسكا للمكان الربا كذا في المحيط * ولو غصب كرخطة وكشعر فاستمسكها ثم صالحه على كشعر
الى أجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من
المستمسك كذا في المبسوط * في المتقي رجل غصب عروضا وحنطة وكشعر فاقبل المصالح عليه منه على ألف
درهم الى سنة قال حصة الحنطة والشعر من الألف باطلا ان كان ذلك مستمسكا ويجوز الصلح في حصة
العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستمسكة وقال المغضوب منه كانت مستمسكة فالقول
قول الغاصب كذا في المحيط * ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستمسكها ثم صالحه منها على كرخطة
بعينه ثم استحق السكر أو وجد به عيبا فدرج بالدرهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حالة أو
مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها أو وجدها زبوا أو ستوقه رجع عنها ولم ينقص الصلح
وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه
على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كانت خيرا منها لم
يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان السكر المغضوب مغنيا
فصالحه على نصف ذلك الكرا لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان جاحدا وان صالح على
نصف كرا آخر جاز الصلح مقرا كان أو جاحدا الا أنه لا يعلب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان السكر

الطلاق فطلعت نفسها يقع
كانه علق طلاقها بايقاعها
* قال للكتاب الكتاب انى
اذا خرجت من المصر بلا
اذن فافى طالق واحدة فلم
تتفق الكتابة وتحقيق الشرط
وقع وأصله ان الامر بكتابة
الاقرار اقرار كتب أم لا * قال
لها اختارى اختك أو أخاك
أو أباك أو أمك يعنى به الطلاق
فاختارت ما قال الزوج لا يقع
الا لى الاب والام استحسانا
لانهم ابا طلاق ترد اليهما ولا
ترد الى غيره ما فلا يكون
طلاقا كذا في الاستبجاني
* (الرابع في المشيئة) *
قال انه غصبه طلقها ان شئت
لا يكون تو كيلا ما لم تشاؤها
المشيئة في مجاس عليها وبعد
المشيئة يصير كيلا ولو طلقها
الا ن يقع ولو قام الوكيل
عن مجلسه بطلت الوكالة
فلا يقع الطلاق بعده قال
الامام الحلواني رحمه الله
وهذا يحفظ فان الزوج يكتب
الى من ينوبه انها اذا شئت
الطلاق فطابقها ولو كلاء
يوخرون الايقاع عن مجلس
المشيئة ولا يدرون انه لا يقع
* قال لها أنت طالق ان شئت
وأيت لا تطلق به - هذا ابدا
وكذا ان شئت ولم تشاى قدم

الطلاق أو آخر ولو قال انت طالق ان شئت وان أيت طلقت في المشيئة والا بالان آخره يعنى أيت لغو لنقصانه وكذا ان شئت أو قائما
أيت والخيرة اذا قامت لطلب الشهود ولا يجوز ما ان لا تحصل عن المجلس أو تقول فعلى الاول لا يسل الخيارات بالاتفاق وعلى الثاني اختلفوا
بناء على ان المبطل الاعراض ام تبدل المجلس قيسل كل منهما اذا وجد وقيل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويشتن خريدم فقام ومشي
خطوة أو خطوتين وقال فروخيم صح البسيع وهذا موافق لبعض مخالف للجامع الصغير فانه نص فيه اذا قام عن قعود بطل الخيار لانه اعراض

وكذا كل فعل يدل على أنه قطع عما قبله كالأدب بطعام لا كل أو اشتغلت بالنوم وإن أكلت أو شربت قليلاً أو نامت قاعدة أو لمست فيه بلا قيام أو قالت ادعوا بي للشورى أو الشهود أو كانت في سفينة فسارت لا يطل * (الخامس في الاستثناء والشرط) * أنما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء وو جسد من التنفس بدأ أولاً ولكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن الإمام الثاني رحمه الله وفي الأجnas سكت سكنة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن يكون سكنة التنفس (٣٤٣) * ويطل باربعة بالسكنة وبالزيادة على المستثنى منه كانت طالق ثلاثاً إلا اربعاً وبالمساواة وباستثناء بعض الطلاق أنت طالق إلا نصفها * قال إن حلفت فعبده حر ثم قال عليه المشي إلى الكعبة إن شاء الله لا يعقل لأن الاستثناء يطله كمن حلف إن أقررت إن لفلان على عشرة دراهم فعبده حر ثم قال له على عشرة الأدرهما وقوله ماشاء الله أو ألا إن يشاء الله تعالى استثناء أيضاً كل امرأته طالق الألفه وليس له سواها لا تطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحة إن عم وضع لانه تصرف صمعي * قال لها أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعاً إن كلفت فلانا تعاقب الكل يعني لا يقع في الحال شيء كقوله هرزني كه ورا بود وباشد وكقوله أنت حر وعتيق إن شاء الله خلاف أنت حر وحر إن شاء الله * شهد أنك استثنيت متصلاً وهو لا يذكره إن كان بحال لا يدري ما يجري على أسانه غضب جازله الاعتماد عليهما والألا * قال لها أنت طالق جفري على لسانه ولا قصد الاستثناء لا يقع قال شدا بن حكيم رحمه الله

فأما في يده حقيقة فهو يلزم الرد على المغصوب منه وإن كان الكرم المغصوب حاضراً إن كان الغاصب جاحداً للغصب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراً آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمّر فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وإن كان مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كراً آخر استحساناً ولو كان صالحه على ثوب وودفعه إليه جاز حاضراً إن كان الكرم المغصوب أوغائباً مقرباً كان الغاصب أو جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الخطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدييات المتقاربة وإن كان المغصوب شيئاً لا يحتمل القسمة بان كان عبداً أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه إن كان مغنياً لا شك أنه لا يجوز الصلح وإن كان حاضراً فإن كان الغاصب مقرباً بالغصب لا يجوز الصلح أيضاً وإن كان جاحداً ذكرنا أنه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل ألفاً وأخفاه وغيبه وصالحه المالك على خمسمائة فأعطاه الغاصب من ذلك الألف أو من غير مجاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فإن كان الغاصب جاحداً فكذلك الجواب فإن وجد المغصوب منه بينه بعد ذلك فأقامها بقضى له ببقية ماله فإن كان مقرباً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد ما على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيان * إذا غصب الرجل عبداً أو ثوباً أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دنائير وقبضه فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره وإذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار إن شاء أعطاه نصف ما قبض وإن شاء أعطاه ربع الدين وإن كان العرض قائماً فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فإن كان العرض في يد الغاصب ظاهر بحيث يراها المالك والغاصب مقرباً بالغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وإن كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فلا سالك أن يشارك المصالح في المقبوض وإن كان العرض قائماً في يد الغاصب يراها المالك الآن الغاصب جاحداً للغصب ذكر في الأصل أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الإسلام وميجب أن يكون على هذا الخلاف ما إذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه إلا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل أمانة فوضه وقضى القاضي عليه بالقيمة فاقتربا قبل قبض القيمة لا يطل القضاء عندنا وكذا لو اطلما على القيمة من غير قضاء ما اقتربا قبل القبض وكذا لو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على أقل منها إلى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو استهلك تبرؤة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها إلى أجل جاز كذا في خزائنة المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أمانة مصوغاً من فضة فوضه في بيته ثم لقمه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارقه قبل أن يعطيه لم يطل الصلح وفيه أضرار رجل غصب طوقاً قيمته مائة دينار وضاع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين ديناراً فهو جائز وإن وجده

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفتني في هذه المسئلة خلف بن أيوب الزاهد فرأيت الإمام الثاني في المنام فسألته فأجاب بثلث قول في طاب لبتة بالدليل فقال رأيت لوقال أنت طالق جفري على لسانه أو غير طالق يقع قلت لا قال هذا كذلك وكذا قال إن شاء الله ولا يدري عمله ولا معناه * قال إن شاء الله فانت طالق لا يقع * إن شاء الله أنت طالق أو أنت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الأصح * أنت طالق لو ألولاً أو لولاً جالك أو لولاً حسبك لا يقع لانه استثناء معنى وكذا لو أختك * قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله إن شاء الله كان

استثناء ديانة لأقضاء * أراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستثنى عقبيه سرايا امره ان يقول عقيب حلفه متصلا سبحانه الله أو كلاما آخر لان
اليمين حقه فلا يمنع عن ابطاله * قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لغيره فانه
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقع واحدة في الحال * انت طالق واحدة ان شاء الله وانت
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نالوا وقنعنا علمنا ان الله تعالى شاءه ولان الوقوع

دليل المشيئة لان كل واقع
بمشيئته تعالى وهو علق في
الثاني بعدم مشيئته تعالى
لا بمشيئته جل وعلا فيبطل
الابقاع ضرورة * وذكر في
الكافي على رأى المعتزلة عماد
الدين الاصولي المعتزلي انه
اذا قال انت طالق ان شاء
الله ان كان عسكها يعرف
لا يقع الطلاق وان كان
يسى معاشرتها يقع الطلاق
عندنا نريد به المعتزلة لان
الطلاق في الاول حرام
والقبائح لا يتعاقبها مشيئته
تعالى وفي الثاني واجب وبه
يتعلق مشيئته تعالى وان
لا يحسن ولا يضر بالطلاق
مباح وهل يتعلق بالمباح
مشيئته تعالى ففيه خلاف
بين المعتزلة كذا هنا * انت
طالق اليوم واحدة ان شاء
الله تعالى وان لم يشأ فنتين
فخصى اليوم ولم يطلقها طالق
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق
بعدم مشيئة الله تعالى
الواحدة في اليوم وعضيه
بلاطلاق في علم عدم مشيئته
تعالى الواحدة في اليوم لان
العلم يتعلق علمه بالماضي
فرع الوجود فهو جسد شرط
الحث * انت طالق ان شئت
أو أبيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شر يكافيه له نصفه ولو كان الغاصب صاحب الحرب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده
لم يجز الصلح وفيه أبيضاعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه
على أكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضى المصنوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر
وابراءه عن العمل جاز كذا في المحيط * رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على
السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبرائة عندنا يسقط القطع والا امام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على أن
يأخذ منه مالاو يعفوه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في
فتاوى قاضيجان * اسكاف سرق من حاتونه خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق
قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه أربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة أربابها بعد أن يكون الصلح
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالى لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة ففقط عليه
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالى والمبضع يقول انما
صالحت عن بضاعتى فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جلة ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر
أملأهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهم ما لم يفسر فان كان اللص
حاضرا فالقول قوله عن أى مال أدى اذا لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين * صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية
* اذا كان المدعى رجلا فأكراه السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فذاك ما جاز ما جاز صلحه مع من
أكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل يتاليلأ وأنهارا وشهروا عليه
سلاحا وهددوه حتى صالح رجلا عن دعواه على شيء أو أكرهه على اقرار أو ابراء فقلوا في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقرار والابراء ان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان
وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب به مدر على تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وان لم يشهروا
عليه السلاح وضره فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايلأ وأنهارا أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هددوا أنه لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه
فهو بمنزلة الاجنبى وان هددوا بالطلاق أو بالتزويج عليهم أو بالتسرى لم يكن ذلك اكراهه كذا في فتاوى
قاضيجان * والله أعلم

(الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا بقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة لم يكون

تثنى لا ينعقد اليمين لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تشأ فانت طالق لان الاول غير تام
لتوقفه على الثاني الذي فيه الجزاء فيصير ان شرطوا احدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل منهما مشروطا على
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأ فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحمين الطلاق فانت طالق وان تبغضين الطلاق
فانت طالق لم تطلق لجواز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان لا تشأ وتشأ * انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لما نجد حتى لو حلف

الثوب

بالطلاق ان حاتم بطلاقها قال أنت طالق ان شاء الله بحث عند الثاني في العين الاول والفتوى على قول الثاني * أنت طالق وان شاء الله
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا في الثاني * أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن يقع واحدة وينصرف الاستثناء على
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء * ان تكلمت بطلاقك فعبدك حر ثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا أشاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله هذا القول أحب
الي لانه تكلم بما حلف عليه
وقال الحسن رحمه الله له
نيمته ولا يبحث ان لم ينو قال
الصدر قول الحسن هو المختار
(نوع في الفاصل) *
أنت طالق ثلاثا وثلاثين
شاه الله أو ثلاثا واحدة ان
شاء الله بطل الاستثناء عند
الامام رحمه الله ولو قال واحدة
وثلاثا ان شاء الله لا يطل
عند الكل * ان دخلت هذه
الدار ان دخلت هذه الدار
فبعدى حروهما واحد
فالقياس عدم الحنث حتى
يدخل دخلت فيهما وفي
الاستحسان يبحث بدخول
واحد ويجعل الثاني تكرارا
واعادة ولقائل أن يقول لو
جعل الثاني تكرارا لزم
ثبوت الحرمة حالا على قول
الامام وبصر الثاني فاصلا
كأن أنت حر وان شاء
الله ويجب ان يحرر الثاني
تكرار معنى لالفاظ الثاني
عطف على الاول ولا يعطف
الشيء على نفسه والعبرة في
هذا الباب للفظ فاذا اتى
التكرار لفظا كان الثاني
حشا و فاصلا وفيما
نحن فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو وليا خذرب الثوب ثوبه فالصلح جائز حالة كانت الدراهم أو مؤجلة وكذلك اذا صالحه على
دنانير وان وقع الصلح على مكمل أو موزون فان كان المكمل أو الموزون يعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكمل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون
الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب وبخدر ب الثوب ذلك
فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الا اجر وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط * ولو ادعى القصار أنه
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو اقر
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وأنكر القصار فاصطلمها على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى
الاجر المشترك أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر
المشترك أمين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كافي المودع وعنده ما ضامن فيصح الصلح كافي
الغاصب والراعي ان كان أجيرا مشتركا فهو كالفقير وان كان أجيرا خالصا فهو أجير وحده وهو أمين
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة * دفع غزاة الى حائك فخالف الحائك شرطه
بان أمره أن ينسجه له ثوبا سباعيا أربع ففقص ونسج خسافي أربع أوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزاة مثل غزله على ما عرف في
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا ثاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزاة مثل
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم
الى أجل كان ذلك ديني بدين وهو حرام أما اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن
يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان * وان صالحه على أن
ياخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا بالصبغة
بفقير عشرين درهما فصبغه بفقيرين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهما وما زاد
الفقير الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أيضا فصالحه رب الثوب على أن يأخذ
الثوب على قفيز حنطة يعينه جاز سواء صالحه عن الاجر وما زاد الفقير الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد الفقير
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز حنطة الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على فقير عشرين ان كان يعينه يجوز
وان كان بغيره لا يجوز كذا في المحيط * ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجله فيه فان كانت قيمة ما زاد الفقير الاخر في
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد الفقير فيه وان كانت قيمة
ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فامكن جعل الثاني تكرارا فكانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره قوله حر ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلا ولا روبا فيه
عن الامام فلان ان غنمه على قياس مسئلة هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخ مرقدة في قوله هرزني كه وراودو باشند هذا اليمين لا يعتق
لانهم ما برجعوا الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا أو جمعوا أنه لو قال هرزني كه بكنده وودو باشند
يصير أحدا اللفظ فاصلا ولو قال هرزني كه هي اهست وودو باشند بدينه قد اليمين ولا يصير فاصلا * (نوع آخر) أنت طالق غدا ان

دخلت الدار اغذاذ كره الغدو تعاقى الطلاق بطلاق الدخول ففي أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد
 فاذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع * أنت طالق ثلاثا باثنية الا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لتأكيد
 تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا باثنية لا واحدة أو ثلاثا البتة الا واحدة يقع ثنتان وثلاثة البتة لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان
 رجعتان لا مكان الحمل على التأكيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى رائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لا اتحاد اللفظ

كالمعنى فكان تكرارا محضاً ولانه صفة وهي تذكّر
 لتأكيد الموصوف حتى لم
 يفصل في أنت طالق باثان
 دخلت الدار أنت طالق ثلاثا
 الا واحدة غدا وان كملت
 فلان تعلق ثنتان بمجيء الغد
 وكلام فلان الاصل ان
 المستثنى اذا وصف بما يليق
 بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى
 ويطلب بطلان المستثنى
 وان كان يليق بالمستثنى منه
 لا غير فيل يجعل وصفه
 حتى يثبت بثبوته له تصحيصا
 بقدر الامكان وقيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 بين المستثنى والمستثنى منه
 لانه الاصل ظاهر وان ذكر
 وصفا يليق بهما قيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 وقيل يجعل وصفا للمستثنى
 منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى
 بطل هذا اذا ذكر وصفا
 رائدا وان ذكر وصفا أصليا
 لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره
 ولا ذكره سواء بيانه أنت
 طالق ثنتين الا واحدة باثنية
 أو الا واحدة باثنية طالق واحدة
 رجعية لانه لا يصلح صفة
 للمستثنى منه لا يقال طلقان
 باثان وصلح صفة للمستثنى فبطل
 بطلانه ولو قال أنت طالق

*** (الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) ***

لو باع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زبوف أو نهر جة حاله أو إلى أجل كان ذلك باطلا
 وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى
 ذلك الشيء أو شقه منه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا بقدر كذا في الفصول
 العمادية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتبها له إقامة البينة
 فصولح بينهم عن دعوى الفساد على دناير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينه بعد الصلح هل تسمع
 البينة فقال نعم كذا في التارخائية ناقلا عن اليتيمة * اذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادم باعه اياه بيعا
 فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسة مائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المظلوب
 بأن قيمته أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط * ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه
 على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس
 المال كذا في المبسوط * لو كان عليه ألف درهم وكسرم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه
 فاذا كان له رجل على رجل ثوب هروري سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى
 جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى
 يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه
 نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجز التجهيل كذا في
 المبسوط * اذا أسلم إلى رجل في كرخطة وجعل أجله إلى شهر وأسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرخشعير وجعل
 أجله شهرين فضى شهر من وقت العقد وحل أجل الخطة فصالحه على أن يأخذ الخطة ويؤخر في أجل
 الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * ولو حل أجل السلم
 فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قيل يجوز رد ما شرط التأجيل فلا وجه رواية
 الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهمين في الاجل شهرا
 لا يجوز أن قبض رأس المال معقب قبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام
 السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما ما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال
 أيؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبارا
 لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في أجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض
 رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرخطة فصالحه على نصف كرخطة
 على أن أبرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخطة جديدة فصالحه على كرخطة رديئة فهو جائز
 ولو كان السلم كرخطة رديئة فصالحه على نصف كرخطة جديدة لا يجوز في قول أبي يوسف الآخر وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا كان السلم خبطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن
 يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما اذا قال صالحك من السلم على مائة من
 رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

ثنتين البتة الا واحدة يقع واحدة باثنية تصلاحيه الوصف للمستثنى منه يقال تطليقتين البتة فجعل صفة له واستثنى واحدة منهما * وان
 يقع واحدة باثنية وكذا أنت طالق ثنتين الا واحدة البتة يقع واحدة باثنية لان البتة لا يصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه و يصلح صفة للمستثنى
 منه فيجعل صفة لكل أول المستثنى منه كأنه قال ثنتين البتة الا واحدة * ولو قال أنت طالق ثلاثا البتة الا واحدة وأنت طالق ثلاثا باثنية الا
 واحدة يقع رجعتان لان كلامهما وصف أصلي للثلاث لا يوجب بدونهما فلا يفيد الا ما أفاد الثلاث فلا يعتبر فصا كأنه قال أنت طالق ثلاثا

الواحدة * قال غير المدخولة أنت طالق يازانية ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولا يان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بأت بعده وانه كلام واحد لانه تبسيع اوله آخره والمرأة طالقي ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث الا يرى أنه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالقي أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالقي باطالقي ثلاثا وكذا قوله أنت طالقي يازانية ثلاثا لان قوله يازانية فيه حكم أشد من قوله باطالقي وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالقي يا عمة ثلاثا لانه لا يقع به (٢٤٧) شي بل هو بداء محض الا يرى أنهم اتوا

ماتت بعد قوله أنت طالق قبل قوله يا عمة كان الطلاق لازما لان السداء ليس من الطلاق * قال لها أنت طالقي يازانية ان دخلت الدار طلقت ولاحد ولا لعمان كقوله أنت طالقي باطالقي ان دخلت الدار تطلق بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار * قال أنت يازانية طالقي ان دخلت الدار عليه اللعان ولا يلزم الطلاق بالدخول * أنت طالقي يازانية ثلاثا وقع الثلاث ولاحد ولا لعمان في قول الامامين * أنت طالقي يازانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يصير يازانية فاصلا لانه بداء * أنت طالقي ثلاثا يازانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالقي باطالقي ان شاء الله وكذا أنت طالقي يا صبيبة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يافلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله باطالقي يازانية فالاستثناء على الكل * ان دخلت الدار فانت طالقي وطالقي وطالقي ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني

* وان قال صلتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا كذا كشيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السرخسي الى أنه بطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط * تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فيه ولو هو به من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا أسلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطلح بعد زمان على أن زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه أن يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيأ وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة * أسلم ثوباني كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالر جوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلح على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتملك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلح على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحا مع اعلی أخذ العين بأى سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول وبأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطلح على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط * ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويتوقف على اجازة شرعية فان رد بطل أصلا وبقي المسلم في نفسه بينهما على حاله وان أجازته فلهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما ما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا توى عليه فبرجع على شرعية كذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطاه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أیضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي * اذا كان للتقاضين سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكاهما ان كانا في الميسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبيل

معلق بالشرط الاول والثالث والثاني فلو دخلت يقع ثقتان وان كملت تقع واحدة الا أن يجعل الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الاشغال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلقات الثلاث عقيب الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا أعقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فانه متصلا بالشرط الاول * أنت طالقي ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق بالطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق أئمة

بخاري ان يود وباشدين صحبة ثم قيل لان يود يقع على التي تحتها وباشد على التي تزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي تزوجها في المستقبل وباشد تأكيد * ان ضربت فكل ماله يود وباشد كذا فاطقها ثم تزوجها بعد العدة وضربها لا تطلق لانها معرفة بالطلاق والشرط منه كرو المعرفة لا تدخل تحت النكحة للتضاد * حلف على عين وقال الا ان يدولي أو الا ان يكون خيرا لي من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا ان لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٢٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح بكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان أجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صلح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجوده جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجديد كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صلح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الورق لا يجوز بخلاف ما لو صلح الكفيل المسلم اليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئ الجميع وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كله ان يرجع على الكفيل وكان الكفيل الخيايا ان شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صلح الكفيل على ان زاد المسلم اليه مخموم - منطة في السلم لم يجز كذا في المحيط * ولو زاده رب السلم درهم - ما على ان زاده الكفيل مخموم - منطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بأنقص مما كفل في المكيلات والذريعات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهمه لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فسكنا من الكفيل وان أتى بأجود مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الذريعات ولا في المكيلات وان كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط * ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه أجزاها الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ايقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياها بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهمه لم يجز وان كان الكفيل أو فاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * ولو أمر رجل رجلا فأسلم له في كرخطة ثم صالح الذي في السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا فان كان رأس مال السلم درهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تفرقا قبل نقد الدينارين أم بعده وان كان رأس مال السلم دينارين نقد كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون اياه السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارا ونقد حصة المائة كان الصلح جائزا في الكل وأما اذا لم يجعلا خمسة دنانير يراه السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمهما الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي ان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ النخعي أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

بعارض يحدث من مرض وغيره من البلايا فيجعله على الحنث أو أجزءه عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية في الاول لا يحث لانه كالمصرح بالاستثناء كأنه قال الا ان يكون في قضاء الله نالي ان أكله فلما كلمه علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلمه قبل عروض عارض حث لا بعد عروض عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني * قال ترا طلاقا كبر شيان نشوم لا يقع ندم أم لا * كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة بضم * (السادس في دعواه) * ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بانه لم يستثن يقبل وهذه مما تقبل فيه البيعة على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

* وفي الصغرى اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذكر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيعة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر * قال لعبد أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا مرأته تزوجتك أمس وقلت ان شاء الله وأنكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل * وذكر النسقي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح الزوج بلا بيعة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له

(نوع في اللفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجم وما يصح من تصرف فيه - بعد الإيقاع) * طلقك آخر ثلاث تطليقات فتلاث لانه الثالث ولا يتحقق إذا لا بتقديم مثليه عليه * ولوقال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة لانه في الاول أخبر عن إيقاع الثلاث فوقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقى أنت طالق وبه يقع الواحدة * أنت طالق تمام ثلاث أو ثلث ثلاثة فتلاث * أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف إلى ثلاث (٣٤٩) ولوقال غيرتين فتلاث يقول القائل رأيت غير رجل أي أكثر من رجل ولوقال غير واحد فتنتين * أنت طالق كل يوم فواحدة * قال هر روز كه آفتاب بر اید حلال بروی حرام لا يتعدد بتعدد طلوع الشمس كلقول قال كل دار أدخلها فاعلى حجة الا اذا قرن به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيتعدد بتعدد الدخلات * (نوع في عطف الخاص على العام) * الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام * أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقته الخاطبة في الحال فان دخلت الدار ولوفى العدة طلق أخرى * أنت وفلانة طالق ان دخلت الدار وفلانة لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار * كل امرأتين من نسائي تدخل الدار فهى طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولو دخلت الدار في العدة يقع أخرى * كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فهى طالق وأنت لامرأة أخرى لزمها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار يقع أخرى لوفى العدة * كل امرأة أتزوجها فهى طالق وفلانة طلقت

ما يخص السلم من الصلح اقاله للسلم استحسانا بقدر رأس المال هكذا في المحيط * واذا أسلم الذميان الى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو الى أجل لم يجوز ولو بى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشاركه المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر الى نصراني في حنطة وقبض النصراني ثم أسلم أحدهما لم ينقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز واذا أسلم نصراني الى نصراني خمر وقبض النصراني واستهلكه ثم أسلم أحدهما انقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط * وانه أعلم

(الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب)

اذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للدعي أول نفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعي عليه مقرأ أو منكرا كذا في المحيط * واذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على ان زاده المدعي عشرة دنائير الى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الالف وصارت الدناير على الطالب الى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * اذا كان لرجل على رجل عشرة دنائير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع الى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمه ودنايره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلاثة غنصت الثلاثة ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلاثة لم يصدق الا بينة فان أقام بينة على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد أمضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * اذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما ثم ان أحدهما مرضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحاه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما ففسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصصهما ولا يجوز في حصص الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح عن الاتسار اذا اشترط المدعي عليه الخيار ثم فسخ العقد بجوابه فالمدعي يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعي عليه اقرارا منه كذا في المبسوط * مصالحه على شئ لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعي عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعي صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فلا آخر ان يرد على الثاني ولم يكن للثاني أن يرد على الاول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيارا لرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني أن يرد على الاول

(٣٣ - فتاوى رابع) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج * أنت طالق وفلانة ان تزوجتها لا تطلق امرأتها حتى يتزوج فلانة * أى امرأة أتزوجها فهى طالق وعمة وعمة امرأتها فتزوج امرأتها طلقت هى وعمة فان تزوج أخرى طلقت هى لا عمة ولا تتكرر الحنث في عمة وكذا كل امرأة أتزوجها فهى طالق وعمة * ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهى طالق أو انت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج * ولوقال ما استغفرت من امرأة أو ما ملكت فهى طالق وأنت أو كل امرأة أتزوجها

فهي طالق وأنت طالق لا تطلق حتى ينزوح أخرى إلا ان يعني القاسمة في الحال * كل امرأة أتزوج جها فهي وسائط طالق وقع على نسائه * ولو قال له بده أنت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب للعالم فانه عتق عتقه بالدخول لا يدين قضاء * وعن الثاني قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الاخرى لم تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وأنت طالق مكان قوله وهذه فالثانية تطلق في القضاء لان قوله وأنت طالق اضرب عن المخاطبة (٢٥٠) الاولى * قال كل امرأة أتزوجها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها اطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجه دون وجه فن وجه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك * قال لامرأته كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطقتها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند المين * (نوع فيه على سبيل الجواب) * قالت له لك امرأة غسيري أو غيرها قالت لك امرأة غيرها فقال كل امرأة طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تريد الزوج على فقال ان تزوجت امرأة فأنا بئس تزوجها أو قالت انك تزوجت على فقال كل امرأة طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن الثاني * قال لا تحزن نواز نوسة طلاق كه ابن كارنه كرده فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع * قالت له طلقني ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الثلثى واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال فوبت جوابا فثلاث

كذافي المحيط * خيار العيب ثبت في الصلح عن دعوى المالك حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد أو أراد المصالح أن يرد به بالعيب فله ذلك والحكم فيه * كالحكم في المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذي رده عليه أن يرد على بائعه ولورد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرد على بائعه الا قول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع يرد بالعيب اليسير والغاشي ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بماء وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل نقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعي في المدعي وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فان أقام البينة أو حلفه فنكّل استحق حصة العيب منه * خلف حلفه فلا شيء له عليه كذا في السراج الوهاج * وان ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يميز المستحق الصلح أما اذا أجاز له العبد لادعي فبرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عينا أو ما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكبلى والوزن بغير أعيانها أو مياح موصوفة مؤجلة فلا يبطّل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع عنله كذا في خزنة المفتين * رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقابضاه وجده عيبا فأذكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على درهم حاله أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة * وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جاز وان صالحه على حنطة بعينها جاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطیع أن يردّه أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطّلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطّلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم فانه لا يجوز كذا في المحيط * ولومات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعنده ما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية * لو أن رجلا اشترى ثوبا بقطعة قيمه ما وخطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطّلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جازا وكذا اذا صبغ بصبغ أحر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهي ثلاث على كل حال * وعن محمد رحمه الله قالت طلقني ثلاثا فقال انت طالق فهي واحدة رجعية وان عني الجواب أستحسن أن اجعلها ثلاثا * قالت طلقني فقال طلقني ان نوى الواحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث * قالت طلقني طلقني فقال طلقك وقع الثلاث وكذا قولها خيري ثلاث مرات بواو أو بدونه * ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنتك فهذا جواب وهي ثلاث ان تزوجتك فمادت بالكوفة فهي كذا فخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها اليين بالمفارقة وان

فارق بنفسه ووطئها بها كذلك لا يحنث الآن ينوي دوام وطئها بها * حلف لا يتزوج قروية فمن كان خارج الرض فهو قروى فلو خرجت
مصرية الى قرية صيفاً فولدت ثمة بتناً فالام مصرية والبنات قروية في قول الامام رحمه الله * كل امرأة يتزوجها في قرية كذا فكذا فخرجها
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة تزوجها من
قرية كذا فتزوج امرأة منها حنث حيث كان التزوج * كل امرأة تكون له بخاري (٢٥١) فكذا فتزوجها في بخاري طلق وان

تزوجها في غيره هانم نقلها
اليها فالصحيح عدم الوقوع
لانه يراد به في العرف التزوج
فيها * ان تزوجت من بنات
فلان لا يدخل فيه من يتولد
بعد اليمن * لا تزوج امرأة
من الكوفة يدخل من
يحدث به - داليمين * حلف
لا يتزوج من نساء الكوفة
فتزوج من ولدت فيها ونشأت
وتوطئت بالبصرة حنث عند
الامام رحمه الله لا اعتبار بالولادة
* ولو حلف لا يتزوج من أهل
بيت فلان فتزوج بنت البنت
لا يحنث لانها لا تسمى أولاد
فلان * قالت ثلاث مرات
مر اطلاق كن فقال كردم
كردم كردم * وقع الثلاث * قالت
طلقتي فقال طلاقى كمن
ثلاث مرات طلقت ثلاثاً
* (نوع في التعميم وغيره) *
من قال أنت طالق لودخلت
الدار فهو اخباراً يدخل الدار
وقد أكره باليمن فان لم يكن
دخل طلقت وبالفارسية
زن ازوي بطلاق كه جنين
كارى كرده است فان كان
فعل يبرو لا يحنث وان قال
أنت طالق لا دخلت الدار
فهو كقوله أنت طالق ان
كنت دخلت أنت طالق
دخلت الدار يقع الساعة

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواذجنلة القطع المفرد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع
مع الخياطة كذا في المحيط * لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائجه شهر اجاز قالوا تاويله اذا شرط
ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو طاق فلا يجوز كذا في الذخيرة * لو اشترى شيئاً من امرأة
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجته كان النكاح جائزاً وان كان هذا اقراراً منها بالعيب فان كان
يباع أرض العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج
الوهاج * اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان أبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم
يكن للشترى أن يردها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردها كذا
في الخواص * لو صالح على ضرب من العيوب فقال أما الحلك من الشجاج أو القروح أو السمط فهو جائز
وهو برى من ذلك الصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصالح جائز كذا في السراج الوهاج
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزاً وهذا اللفظ عبارة عن عيوب
اصطلح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز
الابراء بدون تسمية العيب فنظر الخناسون (١) وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع
الدواب تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضياً كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة
اشترها فصالح من عينها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمة
بخمسين ديناراً وبقباضا فظعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح لها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين
ديناراً فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيباً يعلم أنه لا يحدث مثله
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أو لم يقرو لم ينكرو يحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع أخذ من المشتري
ثوباً وقبل منه السلعة على أن يرده عليه الثمن كله كان رد الجائر أو هلى بطيب البائع الثوب الذي أخذه من
المشتري ان كان البائع مقرباً للعيب فالنوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتقباض ثم طعن فيها بعيب ومحمد
البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يرده عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع
بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحق الدابة كان للشترى أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح
والبيع كانا باطلين كذا في الخواص * اذا وجد بالبيع عيباً وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيباً
آخر له أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في القصول العمادية * اذا اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد
أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً ثانياً كان على المشتري رد الدراهم
(١) قوله فنظر الخناسون جمع نخماس بالحاء المحجمة وهو دلال الدواب ما خوذ من الخنس وهو الطعن وفي
نسخة الطبع الهندي بالحاء المهملة موافقة لما في عامة نسخ النسخ المكيكية وهو تحريف اه بجرأوى

* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار طلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة ليطلقها ان دخلت الدار
بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضررتك فهذا رجل حلف بعق عبده لضررته ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان
مات أو ماتت فقد فات الشرط في آخر الحياة * قال لها ان شئت فانت طالق غداً فالمشيئة اليها الحال بخلاف أنت طالق غداً ان شئت فان المشيئة
اليها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة اليها في الغد في الفصلين وقال زفر رحمه الله المشيئة اليها في الحال * قال لها اختاري غداً ان

لشئت اختاري غدا ان شئت امر لك بيدك غدا ان شئت امر لك بيدك ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت اذا شئت فهما سواء
 بها ان تطلق متى شئت وعند الثاني ان آخر ان كذلك وان قدمه فالمشيئة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق بنفسه بعد ذلك اذا شئت وان
 قامت قبل ان تقول شيئا بطل * وذ كرمس الأئة اذا قال ان شئت فانت طالق اذا شئت فهما مشيئتان الاول في المجلس والثاني مطلقة لكنهما
 معاملة بالمؤقعة فان قالت في المجلس شئت (٢٥٢) ان أكون طالقا اذا شئت فقد وجد الشرط ونجز المطلق كانه قال أنت طالق اذا شئت

فأذا شئت بعد هذا طلقت
 وان لم تقل شيئا وقامت عن
 المجلس بطل المشيئة وسواء
 قال ان شئت الساعة فانت
 طالق اذا شئت أو لم يتكلم
 بالساعة ونواها وعن الثاني
 طلق نفسك متى ما شئت
 واحدة بآنية ثم قال طلق
 نفسك واحدا درجة متى
 ما شئت فقالت بعد أيام يقع
 رجعية ويجهل كلامها
 جوابا لآخر * وعن محمد أنت
 طالق واحدة اذا شئت انت
 طالق ثنتين ان شئت فقالت
 شئت واحدة وقد شئت
 ثنتين ان وصلت يقع الثلاث
 * أنت طالق ان شئت وان لم
 تشأ فان شئت في المجلس
 طلقت بالمشيئة وان قامت
 بلا مشيئة طلقت لانها لم تشأ
 وكذا أنت طالق ان شئت أو
 لم تشأ وهذا كله اذا لم
 تكن له نية فان نوى وقوع
 الطلاق في كل ذلك يقع
 الطلاق والعناق والظهار
 متى عاق بشرط متكرر
 يتكرر واليمين لا وان علق
 يتكرر حتى لو قال كلما
 دخلت الدار فوالله لا أكلم
 زيدا فدخل الدار مرارا
 لا يتكرر اليمين لانه انشاء
 عقود الانشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر فوافقه فقصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده
 فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل
 ما احتبس عند البائع عقابا له ما انتقص به فعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى أمة بألف وتقابضا
 وطعن المشتري بعيب فاصطالحا على أن يحط كل واحد منهما معاشرة دراهم ويأخذها رجل أجنبي رضي
 بذلك وأخذ بمأورا المحطوط فالباع عن الأجنبي جائز وحط المشتري أيضا جائز وحط البائع لا يجوز
 والأجنبي ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى أمة بألف درهم
 وتقابضا ثم باعها من آخر بألف درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطالحوا على أن يردها المشتري
 الآخر على البائع الاول بألف وخمسة مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا
 في المبسوط * لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وبجد البائع
 فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بثمانية وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهمين
 الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بعثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على
 المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على
 بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا
 فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجابهه متخرفا فقبل المشتري ما أدى أن كان ذلك عند البائع أم عند القصار
 فاصطالحوا على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهمين ما ورد عليه القصار درهمين ما يأخذ منه
 القصار أجره فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطالحوا أو أراد الخصومة
 في ذلك قيل للمشتري ادع على أي ما شئت فان ادعى على البائع برى القصار بأقراره المشتري أن العيب كان في
 الثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع بأقراره أن العيب حدث عند القصار
 وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعضه فاصطالحوا على أن يأخذ الثوب أجنبي بتسعة دراهم على أن يحط
 البائع عن المشتري الاول درهما أيضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له الأمة
 وتقابضا فطعن الآخر فباع بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح
 باطلا في القياس ولكن استحسن فأجيزه كذا في الحاوي * ان امره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب
 فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو
 جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطالحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن يحط
 عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اشترى الرجل عبدا
 بثمن مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن يحط عنه من الثمن طائفة
 على أن أبرأه عن كل عيب وأقام رجل آخر يئنه أنه كان امره أن يشتري هذا العبد له وقال لأرضى بصلحه
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم جدها عوراء
 وأقر البائع أنه دلسمه فصالحه على أن يردها ولدها وزيادة ثوب على أن يردها عليه الآخر الثمن فهو جائز
 وكذلك هذا في نقض بناء الدار زيادة بناء هكذا في المبسوط * ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع
 فاصطالحا على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

زال

تكرر صيغته ألا يرى انه لا يعمد وان سمي التعدد لان الكفار لا يلزم بلا هتك حرمة اسم الله تعالى * قال كلما

طائفة فانت طالق ثم طائفة يقع ثنتين بطلاق طالق ثم طائفة حيث يقع الثلاث لان الطلاق معلق
 بالوقوع وقد تكرر الوقوع فمرة رر الطلاق الآن الطلاق لا يزيد على الثلاث وفي الاولى الطلاق معلق بالايقاع ولم يوجد الايقاع
 بعد الحلف الامر فيقع واحد بكم الايقاع والآخر بكم التعاقب * قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فمطلقة

حتى ماتت وقع ثنتين لانه وقع المأس عن التطليقة فوقع باليمين الثانية ووقع أخرى باليمين الاولى ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا
 طلقك فانت طالق ولم يطلقها حتى مات يقع واحدة لان شرط وقوع الطلاق باليمين الثاني طلاق يقع بايقاع بعد اليمين الثاني ولم يوجد * قال
 لها ان شئت وان لم تشأني فانت كذا فهو كذا على وجوه ان قدم المشيئة أو أخر أو وسط الطلاق وكل على وجهين أعاد كلمة الشرط أو لا و ذكر
 حرف العطف فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع في الوجوه الثلاثة لتعلق (٢٥٣) الطلاق بالمشيئة وعدمها وان لا يتصور

وان أعاد كلمة الشرط ان قدم
 المشيئة لا يقع أبدا كمالو قال
 ان أكلت وان شربت فكذا
 لا يصح العين وان قدم الطلاق
 أو وسط فقالت في المجلس
 شئت طلقت لتعلق الطلاق
 بأحدهما وان قامت قبل
 أن تقول شيئا طلقت أيضا
 وهذا اذ لم ينو شيئا فان
 قوى الوقوع لا التعليق وقع
 قدم الطلاق أو وسط أو آخر
 لانه كالفائز أنت طالق شئت
 ولم تشأني * (فوق في تعليقه
 بالملك) * ان تزوجت فلانة
 فهي طالق * ان أمرت ان
 يزوجني فهي طالق فامر
 انسانا فزوجهامنه ووقع
 طلقتان وان نوى واحدة
 فواحدة * ان تزوجت
 فلانة أو أمرت من يزوجهامنه
 فهي طالق فامر انسانا
 فزوجهامنه وتزوجها بعد
 ذلك بنفسه لم تطلق لان اليمين
 انحلت بالامر وان قال ان
 تزوجت فلانة فهي طالق
 وان أمرت من يزوجهامنه فهي
 طالق فزوجت منه بامر
 طلقت طاعتين لانه انعقد هنا
 عيمان أحدهما على الامر
 والاخر على التزوج وان
 قال ان تزوجت فلانة وان
 أمرت من يزوجهامنه فهي

قال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العديدة * المشتري اذا طعن به في عين الدابة فصالحه
 على ان حط عنه درهما ثم ذهب البياض بعد ذلك رد البديل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبل المبيع
 اذا بان بعد الصلح عدم الحبل رد البديل وكذا اذا ادعى على انسان مالا ولا وصالحه على مال ثم بان الحق على
 انسان آخر رد البديل كذا في الوجيز لا يكررى * رجل اشترى جارية وقبضه فلم تحض عنده فأراد أن
 يردها بالعبء بكونه مائة قطعة لدم فصالح مع البائع بشئ ثم حاضت له أن يسرد ما دفع فقال نعم يسترد
 ذلك كذا في التارخية ناقلا عن البيهقي * لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضا ثم وجد أحدهما بطعامه
 عيبا فصالحه الآخر على دراهم أو على قفيز حنطة أو قفيز شعير لم يجوز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرحنطة
 حنطة بكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فن كان صاحب الحنطة هو
 الذي طعن بعبء والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستهلكا لم يجوز كذا في المبسوط * اشترى رجلان
 شيئا فوجد أحدهما عيبا فصالح أحدهما في حصة جاز وليس للأخر أن يجاحصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما الآخر على خصوصته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصة بطل حصة
 الآخر خلا فالهما كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بمائة درهم وقبضهما
 ثم وجد أحدهما عيبا فصالح على أن يرده بالعبء على أن يزيد في ثمن الآخر درهمًا فالرد جائز وزيادة درهم
 باطله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بألف درهم وتقابضا
 فوجدها عوراء وأقر البائع بذلك فصالحه منه على عبده وقبضه فوجد بالعبء عيبا فصالحه منه على عشرة
 دراهم جاز فان استحققت الجارية رجوع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البيعة أنها حره رد العبد وأخذ
 الألف هكذا في المبسوط * اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعبء فصالح على ان حط عنه شيئا من
 الثمن فانه يجوز استخصانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعبء ان كان ما حط مثل نقصان العيب أو أكثر بحيث
 يتغاب الناس في مثله أو أقل فانه يجوز عندهم جميعا أما اذا كان أكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغاب
 الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عندهما كذا
 في المحيط * والله أعلم

* (الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية) *

اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أنا عبده فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على
 مائة درهم فدفعتها اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان أقام المدعى البيعة بعد ذلك أنه عبده لم
 تقبل بيئته في إثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبودون البيعة لا يستحق الولاء ولو أخذ المدعى منه
 كفيلا بالمال صححت المسئلة كذا في المحيط * ولو قال بخارية أنت أمي وقالت لابل أنا حرة وصالحهما من
 ذلك على مائة درهم فهو جائز فان أقامت البيعة أنها كانت أمته أعنتها عام أول وأنها حرة الأصل من
 الموالى أو من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البيعة أنها كانت أمة لفلان فاعتقها عام
 أول لم قبل ذلك منهم ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكران الأمة عبدا فقام العبد بعد الصلح
 بيعة على حرة الأصل أو على أن المدعى أعنته وهو عليه عام أول ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت

طالق فزوجت منه بامر طلقت لان اليمين واحدة والشرط شيان فلا يدخل اليمين بالامر وكذا لو تزوجهامنه بامر لا تطلق لانه بعض الشرط
 فان أمر بعد رجلا فقال زوجني فلانة وهي امراته على حالها طلقت لانه كحل الشرط ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان يزوجهامنه
 فهي طالق فامر انسانا فزوجهامنه لم تطلق لانه حنت بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتهما فكذا فزوجهامنه تطلق لانه حنت
 بالخطبة دل هذا على انعقاد اليمين حتى وصف بالحنث فيكون رد على من زعم ان اليمين لا ينقض لان الشرط أحدهما وأحدهما صالح بعينه

والآخر لا ومع ذلك نص على الخنث فلا تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في الثانية لوتصور فاهم تطلق * قال لاجنبية او مبانة كترت اجواهم خوشتن بتر اطلاق فتزوجها لا يقع لان التزوج نسبة الارادة فخنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده * قال اكر فلانة رابن كمن وير اطلاق صح التعليق * ولو قال اكر فلانة رابن بنى عن دهنه او قال بنى دهنه وير اطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابن بنى دهنه او قال بنى دهنه وير اطلاق لا يصح التعليق * قال لمنكوحته ان تزوجتك او تزوجني كمن

بينة العبد ورجع بالماء على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعي ثم أقام البينة على ما قلنا وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان البينة على عتق العبد تقبل من غير دعوى عنده ما قلنا من ادعى في الدعوى لا تمنع قبول البينة كافي الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده كذا في المحيط * ولو أقام المدعي عليه البينة أنه كان عبد القلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجها الم تقبل كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فماله مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصالح باطل ومضى أقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وأم الولد والمدبران ادعيا العتق على مولاهما وصالحهما المولى على مال يعطيهما اياهما اليكفا عن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعيا أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما اليكفا عن الدعوى هكذا في المحيط * لو ادعى العبد على مولاه عتقا فاحصا فاحصه فماله العبد على ما تقي درهم على ان أمضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما أعطاه كذا في المبسوط * اذا ادعى المكاتب على مولاه أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدى شيئا فماله مائة يدفعها له على ان حط عنه النصف من المكاتبه وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط * ثم ان أقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصالح باطل هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) *

اذ ادعى دار في يد رجل فاصطلمها على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار فقيم اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار كشيخ الاسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تسمع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وانتقلت الروايات على أن المدعي عليه لو أقر بالدار للمدعي أنه يؤمر بتسليم باقي الدار اليه كذا في المحيط * رجل ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يدعه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من دار له أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم أقام المدعي بينة أن جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعي لم يقيم البينة لكن المدعي عليه أقر أن الدار للمدعي صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعي كذا في الظهيرية * لو ادعى أذرعاه مائة من دار رجل فصالحه المدعي عليه على دراهم مائة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى

بتر انكاح كمن انصرف الى التزويج وانما ينصرف الى الوطء اذا قال لمنكوحته ان نكحتك ولو قال لمنكوحته ان نكحتك عن رجلي اكرت رابن كمن ينصرف الى النكاح لانه الحقيقة لأنه يحتمل الرجعة أيضا فان فواها ينصرف اليها وذكر النسبي أن نكاح كمن ينصرف الى الوطء كالعربي والصحيح الاول * قال لاجنبية ان طلقته فعدى حر يصح ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقته ولو قال لها ان طلقته فانت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسد ان طلقته فعدى حر فاليمين على الطلاق باللسان * حلف ليطاقت فلانة اليوم ثلاثا وهي أجنبية عنه أو مطلقة ثلاثا فالبر فيه أن يطلقها باللسان وان لم يقع كالتلاق في النكاح الفاسد * حلف ليتزوجن فلانة اليوم ولها زوج بر النكاح الفاسد * فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف المزوج أن لا يتزوج امرأة فجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجازة ليست به فقد هذا اذا وجهه قبل اليمين ولو بعده وأجاز بالقول خنث

لانه كالتوكيل في الابتداء والاجازة بالفضل كسوق المهر اليها لا الوطء والتبطل لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية قاضيان أو عطية لم يكن اجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر * وكل امرأة تدخل في نكاح فهي طالق وكل امرأة تزوجها سواء بعث اليها شيئا من المهر ولا يدفع المهر اليها لا رواية فيه وقيل يكون اجازة ولو دفع وقال انه مهر كفا جازة قولا والتبطل اجازة ويكره واخلافها اجازة وبعث النذقة لانه ليست من الخصائص * ولو تزوجه فضولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على أن لا يتزوجها لا يحنث

كالمحلف لا يدخل هذه الدار فادخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ * وتطابق الفضولي والاجازة قولاً وفعلاً كالنكاح ونكاح الفضولي والتزوج فعلاً أو من فسخ العيّن في زمانها وينبغي أن يجبي الى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه الى نكاح الفضولي فيزوجه العالم امرأة ويجيز بالذلل فلا يحنث وكذا اذا قال لجماعة لي حاجة الى نكاح الفضولي فزوجه واحد منهم أما اذا قال لرجل اعطني عقد فضولي يكون نوكيلاً قال كل امرأة تزوجها أو يزوجه اغيري لاجلي فهي طالق فالحيلة أن (٣٥٥) يزوجه الفضولي ثم تزوجه بنفسه فلا

يقع الثلاث لانحلل العيّن كما لو قال ان خطبت فلانة أو تزوجتها فخطبها ثم تزوجه ولو زاد أو يزوجه اغيري لاجلي وأجيزه لا وجه اذا لجوازه وعن صاحب الهداية **في نكاح الفضولي** في قوله هزني كما در نكاح من در ايد ولا يمكن في قوله كل امرأ تقتلني * (السابع في الرجعة) * تزوج المطلقة الرجعي صار مراجعاً في المختار * طلقها ثم قال ان راجعها فهي طالق ثلاثاً فتكسها بعد انقضاء عدتها لا يقع ولو كان الطلاق بائناً يقع لان الرجعة هنا راجعاً النكاح * وقوله لمطلقته الرجعية أنت عسدي كما كنت أو أنت امرأتى لا يكون مراجعاً بلانية وبها يكون مراجعاً * قال لها اي رقتي بازأوردمت ان عني الرجعة صار مراجعاً ولا يجب المهر بالرجعة الا بالوطء * راجعها وقال زدت في مهرى لا يصح ولو قال راجعتك بالف وقالت قبلت صح * واذا أسقطت تام الخلق أو ناقص الخلق بطل حق الرجعة لانقضاء العدة ولو قالت ولدت لا يقبل بلا

قاضيخان * اذا ادعى داراً في يدي رجل وأنكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم أقر المدعي عليه فأراد المدعي أن ينقض صلحه وقال انما صالحتك لاجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل - فافصالحه من ذلك على مسيل ما أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتاً وان وقت لذلك وقتاً معلوماً سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض رجل حقا فافصالحه على شرب نهر شره لا يجوز ولو صالحه على عشر نهر أرضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا صالح على طريق في الدار المدعى أن أراد بالطريق رقبه الطريق لاشك أن لا يجوز الصلح وان أراد به المرفق - روايتان قياساً على بيع المرفق في بيع المرفق في رواية التين على الرواية التي جازته ينصرف الى مقدار مرفق ورجل واحد كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فافصالحه المدعي عليه من ذلك على أن يبني على سطحه سنة ذك في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - هذا اذا كان السطح محجراً فان لم يكن محجراً لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل فدعى رجل فيه دعوى فافصالحها على أن يكون البيت لاحدهما وسطحه لآخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فافصالحها على أن يكون لاحدهما والآخر السفل جاز كذا في الحاوي * ادعى داراً فافصالحه المدعي عليه على خدمة عبده سنة جاز له أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة الحلواني لم يرد قوله يخرج بالعبد الى أهله أن يسافر به انما أراد به أن يخرج الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هاهنا أن يسافر بالعبد ولصاحب الخدمة أن يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقاً في دار في يدي رجل فافصالحه على سكني بيت معين من هذه الدار أبداً قال - في يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فافصالحه المدعي عليه على سكني بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعي صالح مع المدعي عليه من سكني البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مائة يجوز كذا في المحيط * ادعى داراً في يدي رجل وافصالحها على أن يسكنها صاحب البيت ثم يدفعها الى المدعي يزوجها كذا في المحيط * ادعى داراً في يدي رجل وافصالحها على أن يسكنها المدعي سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز اذا ادعى على رجل دناءة فافصالحها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز كذا في الذخيرة * لو ادعى أرضاً في يدي رجل فافصالحها على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن تكون رقبه الأرض للدهج جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ادعى رجل حقاً في دار فافصالحه الذي في يده على عبده الى أجل أو على ثمن الحيوان الى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وبهذا ان قال المدعي عليه وقت الصلح صالحتك عن حقك أو عن نصيبك كان هذا اقراراً منه فاذا فاد الصلح يقال له بين ما أقررت للدهج وان كان قال صالحتك عن دعوى لا يكون اقراراً كذا في المحيط * لو اشترى داراً فافصالحها مسجداً ثم ادعى رجل فيه دعوى فافصالحه الذي جعله مسجداً أو الذين المسجديين أظهروهم جاز الصلح كذا في خزائن المفتين * اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر فيد كل واحد منهم منزلاً منها وساحتها على حالها واختصها واقفاً فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم ثلاثاً فاذا صدقوا فليس أن

بينة فان طلبت عيّن بالله لقد أسقطت بئذ الصفة حلفت اتفاقاً قال محمد رحمه الله لو قبلته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان أنكروا وكذا اذا مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لو قبلته وهو نائم أو ميت أو اختلسه ذكر شمس الأئمة على قول صار مراجعاً ولا تقبل البينة على الشهوة لانه غائب * طلقها وهو مقيم ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر الى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الاصل جعل هذا قولاً وعند الثاني نظر الى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظروا وتقبيله أو أسهه بشهوة اياها رجعة اجماعاً والنظر الى دبرها

بنسبة لا يثبت الرجعة * فالرجعي السقي أن يراجعها بالقول لأنه متفق وتعليقها بالشرط وإضافتها إلى مستقبل لا يضح كالتكاح * قال بعد
 الخلو بهما وطئها وأنكرت فله الرجعة وإن أنكر الزوج الوطء لاربعة * (الناظر في العدة) * (وفيها أربعة أنواع) عدة المتوفى عنها
 زوجها أربعة أشهر وعشر مدخولة أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية * قال لأمر أنه أحدا كطلاق ثم مات قبل البيان على كل منهما عدة
 الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض (٢٥٦) ولو بين الطلاق في أحدهما فالعدة من وقت البيان والطلاق رجعي ميت زوجها

يفضي بينهم على أن لقن نصف الساحة ولكل واحد من الآخر ربعها فهو جائز وكذلك إذا اشترط
 أحدهم لنفسه نصف المنزل الذي يدر صاحبه جاز كذا في المبسوط * إذا كانت الدار في يدي رجلين
 واختصما فيها وكل واحد منهما يدعي أنه ينفق بينهما نصفين قضاء ترك فإن اصطالحا فيها قيل القضاء على
 أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * ولو كانت الدار في يدي رجل من أهل منزل
 وفي يدي رجل من أهل منزل آخر وقال أحدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها في يدي فللذي
 ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء على أن تكون
 الدار بينهما نصفين أو على الثلث والثلثين فهو جائز وكذلك لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما
 نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعها فليسلك واحد منهما ما في يده
 والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء أو بعده على أن لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة
 ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن
 يكون أصله لأحدهما وللآخر موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائطهما معا ويحمل جذوعهما معلومة لا يجوز
 كذا في محيط السرخسي * إذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدماه وكان مخوفان
 يبنياه على أن لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين والثقة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحملوا عليه من الجذوع
 بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو رجل حقا فاصطالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى
 بيت معين من علو آخر فهو جائز لأنه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان * إذا ادعى رجل
 بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فإن الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له
 والنصف لغيره كانا غاصيين فبنيا بخلاف ما لو ادعى يدشاة أو عسنا في عبد فصالح عنه فإنه لا يجوز كذا في
 المحيط * لو أن رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا لورثتنا دعنا أن يبنوا بجدها الرجل ثم صالح أحدهما من
 حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شر بكة أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر أن
 يأخذ من الدار شيئا إلا أن يقيم البيعة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواه ما على مائة درهم وضمن له تسليم
 أخيه فإن سلم الآخر ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وإن لم يجزفه وعلى دعواه ورد المصالح على الذي في يده
 الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فدعى كل واحد منهما ما في دار
 صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل
 واحد منهما ما في دار في يدي صاحبه حقا فاصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما صاحبه ما في يده بغير تسجيعة
 ولا إقرار فهو جائز كذا في المبسوط * إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة
 على أن يزيده الآخر كخر كخر حنطة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعي الدار على المدعي عليه وكانت الدراهم
 والكر من عند المدعي عليه أن كان الكر بعينه لا شك أن الصلح جائز وإن لم يكن بعينه وكان في الذمة أن كان
 الكر موصوفا بأنه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزا أيضا سواء كان الكر حالا أو مؤجلا وإن لم يكن
 الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا وإذا كان الكر من عند المدعي والدراهم من عند
 المدعي عليه أن كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وإن كان بغيره في النعمة أن كان موصوفا
 وو جد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق إن كان الكر مؤجلا أو كان مكان الأيقاع وبين حصصة الكر من

في العدة تصير عدتها عدة
 الوفاة وإن بائنا أو ثلاثا إن
 كانت لارتث لاصير عدة
 وفاة وإن ورثت بالفرد
 اعتدت بأربعة وعشر
 تستكمل فيها ثلاث حيض
 وقال الثاني عدتها ثلاث
 حيض ولو مضى حيضة من
 عدتها بعد الطلاق ثم مات
 الزوج والطلاق بائن يحسب
 هذه الحيضة من العدة * أم
 الولد إذا كانت محرومة على
 المولى قبل موته بان كانت
 منكوبة الغير لا تجب عليها
 يموت المولى عدة * بلغت
 فماتت يومها ثم انقطع
 ومضى حول ثم طلقت فعدتها
 بالشهر وإن رأت ثلاثة أيام
 وانقطع ومضى سنة أو أكثر
 ثم طلقت فعدتها بالحيض
 إلى أن تبلغ حد الاناس وهو
 خمس وخمسون سنة في المختار
 وعند مالك ثلاث عشرة سنة
 أشهر وستة أشهر لاستبراء
 الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال
 العلامة والفتوى في زماننا
 على قول مالك في عدة الآية
 وإذا رأت الآية بعده دما
 ذكر في النوادر أنه حيض
 وهو القياس لأن النص يقتضي
 كونه حيضا قيل هذا إذا رأت

قبل الحكم بالاناس أما بعده فلا وقال المبدئي انما يحكم بكونه حيضا إذا كان سائلا ما إذا كان به فلا فالمشايخ على رواية الدراهم
 النوادر * إذا كان ما رأت أحمر أو سودا أو أصفر ولو أخضر لا لأن كونه حيضا ثابت بالاجتهاد فلا يبطل الحكم بالاناس باجتهاد مثله وطريق
 القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد التكاح بحكم قيام العدة فيقضى القاضي بجوازه وبانقضاء العدة بالشهر ولو رأت قبل تمام الاعتداد
 بالشهر دما حكم القاضي بأن ما رأت حيض وإن الاعتداد بالشهر قد بطل وإن رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل قضى القاضي به أم لا ولا
 تبطل الأنكحة به يبقى وفي النوادر أن عند بعض المشايخ فساد التكاح ولو قضى بجواز التكاح ثم رأت لا يكون فاسدا والاصح

بحوازا لنكاح ولا يشترط القضاء وفيما ياتي العدة بالخوض وفي التجربة اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض رجعا كان أو بآثنا ولو خاضت حيضة ثم آتت استقبلت العدة بالشهور وإذا حبلى في العدة فعدتها بوضع الحمل * وفي المتوفى عنها زوجها لو حبلى بعد وفاته تعتد بالشهور * قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بآثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر وتعم العدة الاولى وعلما (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة

بالاجماع ولو الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كالزوج * طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لا تستأنف العدة وتقتضى العدة ثلاث حيض ورجمان اذا علم بالحرمة ووجد شرائط الاحصان * ولو كان منكرا طلقها لا تقتضى العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث * وفي الفتاوى طلقها ثلاثا فالما اعتدت حيضتين أو كرها على الجاع ان أنكر طلقها تستأنف العدة وان أقرب بالطلاق لا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاخت * وذكر صدر الاسلام خالها بمال أو بغيره ثم وطئها في العدة علم بالحرمة تستأنف العدة لكل وطء وتدخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة * تزوج منكوحه الغير وهو لا يعلم انها منكوحه

الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا جعل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تفردا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجب الكبر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل بطل الدراهم أو لم يجعل وعندهما ان يعمل رأس المال جازا له قد في الكل وان لم يجعل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرم لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفانه ففسد حصة الكرم من الدراهم عندهم جميعا وهل يفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسئلة على الاختلاف على قولهما ما يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى ان كان الكرم بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بمجالها فان كان الكروان والدرهم من عند المدعى أو كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى فالجواب في الوجه كاه في هذا الفصل كل الجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفا ما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرم قد راسم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى الدراهم والخال الى ما يخص الدار احتيا لا لجواز العقد ادخاله المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيده المدعى كرحطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكرم بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والذنان من الاعيان يصير غنا والثراء بئس ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا فاحالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط * واذا صالح من دعواه في دار على كرحطة وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرسع بغير بعينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيارات في الصلح * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم وافترا قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم أنهم غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك فحلفا وثرا اذا الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طرية أو مبل ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له باب أو كوة فخاصه جاره فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرتلك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة درهم معاومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معاومة وارتك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وقصر الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسد تردها أعطاه على هذا الشرط كذا في خزنة المفتين * لو أن رجلا دعى زرع في أرض رجل فصالحه صاحب الأرض من ذلك على درهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجدد فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعى فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل بهما تجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها به يفتى * أقر أنه طلق امرأته منذ خسين سنة ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره محمد واختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يحل له التزوج باختار أو ربع سواها زجره عن كتم طلقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لا قراره وتصديقها اياه * ولو كان غائبا طلق أو مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم * جعل أمرها

يذهبان ضميرهما فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كالمواذع والطلاق في شؤال وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لمن وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تعتد في بيت الزوج * والعدتان تنقضيان عدة واحدة حتى لو طلقها ثلاثا للسنة وقع بالحيض أو بالاشهر بقى من عدتها حيضة أو شهر * وللعدة ان تقتطبا لاسنان المفتوحة لا بالطرف الآخر كما تدهن (٢٥٨) رأسه الدفع الاذى للزينة * واذا أزالها الزوج ان تعتد في منزل

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد دفعا انسان وادعى فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * ولأن نهر اربن قوم فاصطلموا على كرية أو تحصينه بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة أو كنيسة شارع في الطريق الاكبر فباعها لغيره فباعها في رفعها أو بغيره من عرض الناس أن يتجسسوا في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة أو لا يعرف حالها فان خاصمة الامام فده الحجة على أن يده على صاحب الظلة مالا معلوما على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامة كذا في الظهيرية * وان كان الخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم مسملة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة لم يكن الخاصم من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازته من له حق المرور وأما اذا كان المصالح من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركا فان أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعهوا الظلة لاشك أن الصلح يطل في حصته شركاؤه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على الخاصم بحصة شركاؤه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاؤه بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعهوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة أو لا يدري حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لاسان نخلة في ملكه فخرج سفعها الى دار جاره فأراد الجار قطع السعف فما حل به رب النخلة على دراهم مسملة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجهد المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من غيرها العام يكون للادعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في أجرة في يدي رجل حقافصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجرة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان أخذه وأرسله في الاجرة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير

القاضي ليس له ذلك بل تعتد في منزلها قبل الفرقة * واذا مات الزوج في منزل بأجر فعليه أجر المثل في مالها زمان العدة * وان طلقها فأجر المثل على الزوج * وان خافت سقوط المنزل تحول * طلق الامه ثنتين ثم اشتراها لا تحل له قبل التزوج بزواج آخر * وهل يباح الدخول على معتدة لا لا اطلاع فيه روايتان * واعتبار النكاح فيها بالاهل اجماعا والغلط في الاجارة والقدروري ذكر الخلاف في العدة ايضا * مريض قال كنت طلقته في صحتي وانقضت العدة وصدقته لها أن تزوج في الحال ولا ميراث لها * ادعى طلاقها في وقت ماض وأخبرها بانقضاء العدة وكذبته يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل أربع سواها أو أخذها * خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين لا يحسب الرجلان عن البدن ومن قبل الرأس سوى الرأس انقضت العدة والبدن من المنسكب الى اليتيم

* طلقها رجعا ومات في العدة فعدت عدة الوفاة لا غير وبطل الحوض * وعدة الوفاة لا تحجب بالنكاح الفاسد * والدخول في اصطباح النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته * وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة والخلوة في الفاسد يوجب العدة * والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلوة ان كان شرعا تحجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لانه اختلف مشايخنا في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة عليها فكثرهم لا يطلقون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايداشتني في تسع مسائل الدخول في النكاح

الاول دخول في الثاني على الاختلاف * تزوجت من غير كف مرفوع الولي الاخر الى الخاتم وقرق بينهما وازم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه
العدة بلاولي وقرق قبل الدخول به الزم المهر كاملا وعدة مستقبلة * وعند محمد نصف المهر وتعلم العدة الاولى * الثاني تزوجها نكاحا
صح وادخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول * الثالث تزوج صغيرة ودخل بها قبلت واختارت نفسها ثم طلقها قبل
الدخول * الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وقرق (٢٥٩) ثم أسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول *

والخامس تزوجها ودخل بها
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم
ارتدت والعياذ بالله قبل
الدخول * السادس تزوج
أمة ودخل بها ثم أعتقت
واختارت نفسها ثم تزوجها
في العدة * السابع تزوج
أمة وطلقها ثم تزوجها في
العدة وأعتقت قبل الدخول
واختارت نفسها * الثامن
تزوج صغيرة ودخل بها ثم
طلقها ثم تزوجها في العدة
وبلغت قبل الدخول بها
واختارت نفسها * التاسع
نكحها فاسدا ودخل بها
وفرق ثم تزوجها في العدة
نكاحا صحيا وطلقها قبل
الدخول * (نوع في حد
المرضى) * الذي يكون فارا
هو ان يكون صاحب فراش
أضناه المرض أما الذي يتروّد
في حوائجه لا يكون فارا
وان كان يشتكي ويحمى وقال
الكرخي رحمه الله انما يكون
فارا اذا كان مضى لا يقوم
الابسة وهو بحال يقدر على
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان
الجنون من لا يستقيم كلامه
وأفعاله والعقل ضده والمعنوه
من يخلط من غير أن يغلب
أحدهما الآخر وقيل الجنون

اصطياذ يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطياذ لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات
الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على أن يعطى الشفع دراهم مسماة ليسم الشفع
الشفعة بطلت شفعة ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو
صالح المشتري مع الشفع على أن أعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في
المبسوط * وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان
وجد هذا الاصطلاح منهما بعدئا كدحق الشفع بطلب الموائبة وطلب الاسم اذ فانه يصير أخذ النصف
بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ الشفعة مرة أخرى ويصير يسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا
الشفيع شريكا في المبيع أو في الطريق كان للجائر أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفع بالشفعة
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفع فانه يصير أخذ النصف بشرا مبيدا ويتجدد فيما
أخذ الشفعة فكذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بمحضته من
الثلث فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعدئا كدحقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت
الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فرفضه المالكه المشتري على أن يسلم له دار أخرى
بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط * اشترى دارا لخاصم رجل في
شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى أرضا فسلم الشفع
الشفعة ثم ان الشفع بعد التسليم فصالحه المشتري على ان أعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون
بهما مبيدا وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على نصف الدار بنصف الثمن
جاز ويكون بعامتدا ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف
الثلث جاز ويكون أخذ الشفعة لا بعامتدا كذا في فتاوى قاضيان * اذا اختصم في الشفعة شريك
وجار فاصطالحا على أن يأخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

* (الباب الحادي عشر في الصلح في المين) *

ادعى على آخر ما لا فائدة له فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بري من المال خلف المدعى عليه فالصلح
باطل والمدعى على دعواه ان أقام البينة أخذه به وان لم يجد بينة وأراد أن يستخلفه ان لم يكن الاستخلاف
الاول عند القاضي يستخلفه القاضي ثانيا وان كان الاستخلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في
الفصول العبادية * ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بري عن الخصومة الى أن يجد البينة خلف هل يبرأ
عن الخصومة الى أن يجد البينة اختاف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له
استخلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان
حلف فالمدعى عليه ضامن له خلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه أن يضمن له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فضي اليوم قبل أن يحلف

من يفعل هذه الافعال بلا قصد والعاقل من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمعنوه فاعل أفعال المجانين أحيانا عن قصد والمراد
بالقصد ان العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعنوه من يفعل مع ظهور وجه الفساد وفي النوازل المعنوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم بالجنون * رجل عرف بالجنون وادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال
اصابه الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أصابه فالقول لها وان علم انه وان شهدوا انهم رأوه مجنوننا

مرة فالقول له وكذا القول طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المتنق انه لا يقبل * ولو ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقت او أنا مجنون فالقول له ان
 علم جنونه * المعتوه اذا كان بغير حق أحيا نافي حال فاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أو لا * ظن أن النكاح الذي بينه وبين
 امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونها صاحبة فراش المجز عن
 المصالح الداخلية وفي حق المجز عن (٢٦٠) المصالح الخارجية * والمرأة في حالة الطلاق كالريض والمراد به وجع يفترن بانفصال

الولد لأن المعتبر في مرض
 الموت ما يتصل به الموت
 والريض الذي يتعقبه
 السكون في حكم الصحة
 كريض يتعقبه البر * وقال
 نفي الاسلام رحمه الله الفتوى
 على أن المجز اذا رأت الدم
 الخالص يكون حيضاً وان
 غير خالص ان كان قليلاً
 لا يكون حيضاً والقيل أن
 لا يتجاوز طاقه واحدة وان
 كان كثيراً ان كان حكم
 بآبائها لا يكون حيضاً متصلاً
 أو منفصلاً وان كان لم يحكم
 فالمتصل حيض لا المنفصل
 والمتصل أن لا يقطع وقت
 صلاة كاملاً والمنفصل أن
 يقطع وقت صلاة كاملاً
 * وعن مالك رحمه الله فممن
 طلقها زوجها ومضى عليها
 نصف عام ولم ترد ما يحكم
 بآبائها حتى قضى عدتها
 تعتد بثلاثة أشهر وروى عن
 ابن عمر رضي الله عنهما مثله
 فعلى هذا في مدة الطهر قبل
 بلوغها إلى الأياس فاعتدت
 بثلاثة أشهر بعد مضي نصف
 سنة وبه قضى القاضي جاز
 لانه محتمد فيه ويحفظ هذا
 لكثرة وقوعه * طلقت
 الصغيرة بعد الدخول اعتدت
 بثلاثة أشهر وتجب لها

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصرط لهما على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضامن للمال
 أو قال فالمل عليه أو فقد أقرب المال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل مالاً أو ماسواً فأنكر ولم
 يكن عليه بينة فطالب بينه فأوجب القاضي ذلك عليه * فصالحه على دراهم مسمية على أن لا يستحلف على
 ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صاحب الدية من اليمين التي وجبت لك على أو قال
 اقتديت منك يمينك بكذا فرفض الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا أو باعها منه المدعي لم يجز كذا
 في السراج الوهاج * ولو اصرط لهما على أن يحلف الطالب أو المطالب ونصف المال على المدعي عليه أو على أن
 يحلف الطالب اليوم أو المطالب اليوم على أنه ان لم يحلف اليوم فالمل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم
 أن ما يأخذه حتى فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصرط لهما على
 أن يحلف الطالب بعنق أو طلاق أو بجمع أو بآيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمل على فانه لا يلزم
 للمطالب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعنق الا أن تقوم للمطالب بينة أنه أوفاه هذا المال أو أبرأه عنه
 فحينئذ يعنق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت خنت المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان ادعى عليه أن يحلف
 المطالب به على أنه برى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا أن يقيم
 المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعنق لان خنت المطالب ثبت بالشهادة
 العادلة كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) *

يجوز الصلح عن جناية العمد والخطأ في النفس وما دونها الا أنه لو صلح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في
 الاختصار شرح المختار * ويكون المال حالاً على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي * وفي الخطأ لو صلح
 على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختصار شرح المختار * وهو اذا صلح على أحد بمقادير الدية أما اذا
 صلح على غير ذلك جازت الزيادة الا أنه يشترط القبض في الجسد كيلا يكون افتراق دين بدين اذا قضى
 القاضي عليه بالدية بمائة بعد يرفصالح القاتل الولى من مائة بغيره على أكثر من مائة بقرعة وهي عنده ودفع ذلك
 اليه جاز وان صلح بشيء من الابل على شيء من المكبل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه
 عارض ديناً بدين وان صلح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز
 وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فصالح القاتل على طعام أو شربة أو ابل أو
 بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عند الانسان وهو لا يجوز الا في السلم
 وانما قضى القاضي ابل أو بقره فصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن
 يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صلح غير
 الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صلح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على
 أن يديار وقبض في المجلس جاز ولو صلح قبل أن يقضى بشيء على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها
 والخيار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في
 الحاوي * رجل قتل رجلاً عمد او قتل آخر خطأ ثم صلح أو لياؤه ما على أكثر من دينين فالصلح جائز وله صاحب

النفقة قال الامام الفضلي ان لم تكن مراعاة فكذلك وان كانت مراعاة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حمل الخطأ
 فينفق عليها الى ان يعلم فراغ رجها * أخبرت بروت بعلمها وقدمت مدة العدة فقد انقضت وان شكت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين
 * (التاسع في الخطر والاباحة) * وفيه أربعة أنواع * (الاول في سبب الحرمة) * سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثاً ولا تقدر على منعه
 الا بقتله ان علمت أنه يقرها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأوزجندى رحمه الله أنه اترفع الامر الى القاضي فان لم تكن لهاينة

ثمنه فان ساقه فالأثم عليه وان قتله لاني غايبها والباقي كالثلاث * شهد أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غايبا ساغ لها أن تترجى بآخر وان كان حاضرا لان الزوج اذا أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاة بها الا بحضرة الزوج وفي النوازل حرمت عليه بثلاث ويمسكها يباح لها أن تترجى بآخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظم رحمه الله ان كانت موثوقا به اطلق لها * شهد قوم انه طلقها في السكنان صدقهم ثبت اطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك * شهد أنه طلق واحدة أو أكثر فهدى واحدة الى أن يستيقن

بالاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه ثلاث بتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس بانها واحدة صدقهم وأخذت ولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف بطلاق امرأته ولا يدري أثلاث أم أقل يحرق فان استويا عمل بأشد ذلك عليه * وعن محمد رحمه الله ادعت عليه أنه طلقها ثلاثا وهو يحسد فدفعت الزوج فجاءت تطلب المهر ان كانت صدقته قبل الموت ورثته ولم تطلق وان لم ترجع الى تصديقه حتى مات لم ترث * طلقها اثنتين فقال رجل طلقها ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت جمعت جوابه لاسائل لا يحل لها أن ترجع اليه ولا يحل امساكها * مع رجل من امرأته انها مطلقة الثلاث والزوج يقول لا بل مطلقة اثنتين لا يسمع لمن سمع منها الى أن يحضر نكاحها ويعنفها ما استطاع * أراد أن يتزوج امرأته فشهد عنده أو عند القاضي ان لها زوجا فترجى لا يفرق * (نوع آخر في المحلل) *

الخطا الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صالح أولياؤه ما على دين أو أقل منه ما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي * وبطل الصلح في دم العمد جازي المهر فكل جهالة تحمات في المهر تحمّل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية فهو أن يصلح على ثوب كما يجب مهر المنسل في النكاح الا أنه ما يفتقران من وجه وهو أنه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالح عن قطع اليد عدا على خير أو خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وباقي المسألة على حالها فلامتطوعة يده أن يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خير أو خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بفوق دم على عفو عن دم آخر جاز كالمخاع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عدا فصالحه منه لا يحل لهما ان يرأوا مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجناية لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث يبقى له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها ذكره ههنا أن الصلح جائز رد كفي الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موشحة فوكل انسانا لصلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلافا لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول فديحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم وأما اذا صالحه عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجناية عدا فصالح المجرع الجراح على بدل يسير وهو مريض مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل أولا والعاقلة تحمّل عنه كذا في المحيط * اذا صالح المريض من دم عدا على ألف درهم حاله ثم أخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عدا أو خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت أخرى يجنبها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا في الحاشي * رجل قتل عدا وله اثنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره فيما لو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الارش هكذا في المبسوط * اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صالحه على عبد بدينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه هكذا في المحيط * صالح عن دم عدا على عبد دين فظهر أن أحدهما حرا فبالحق

ترجى الثاني فاسد التحلل الاول ولا تحل المطلقة الثلاث للاول بنكاح ولا يملك عين حتى يدخل الثاني بنكاح صحيح * تزوج صغيرة لا تؤتى لصغيرها فطلقها زوجها ثلاثا فترجى الثاني ووطئها لا تحل للاول بهذا الوطء وان كان بوطئ مثلها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا دخول الثاني للاول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضا لانه قول مهجور يخالف للاجماع قال الصدوق في الحلق قبل الدخول فعليه لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صرح ان سعيد ارجع عن هذا القول * واذا تزوجت غير كف لا تحل للاول والاولى أن يكون حرا

بالغا فان مالكارحه الله يشترط الانزال * وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطئ اثم اذن السيدة ووطئها قبل الدخول بعد اذن السيد
لا تحل الاول بلا دخول بعد الاجازة * مطلقة المسلم اذا كانت كناية فتزوجت بكافي ودخل بها حلت الاول * وان لم يشترط التحليل في النكاح
حل الاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرطاه فعلى الخلاف وقيل المحال مأجور وتؤايل الاعن اذا شرط الاتجر * ولو طلقها ثلاثا فتزوجت بآخر
فطلقها ثلاثا فافتزوجت بآخر فطلقها ثلاثا (٣٦٣) فبالتسالت تحل الاولين * اخبرت أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقية الحر لو كان عبدا وعنه محمد
رحمه الله تعالى له العبد وتعام ارشهم من الدراهم كذا في الكافي * لو صالحه من دم عد على سكنى دارا وخدمة
عبد سنة جاز وان كان صالحا عليه أبا أو على مافي بطن أمته أو على غلة نخلة سنين مع لومة أيدل يجوز كذا في
النهاية * لو صالحه من دم العبد على مافي بطون غنمه أو على مافي ضرورها أو على ما تخمل نخيله عشر سنين لم
يجب الدية على القاتل كذا في المحيط * لو صالحه على مافي نخيله من ثمر مجاز كذا في المبسوط * لو صالح على
القتيل القاتل على ان عناه عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا
الصلح في الحقيقة عضو يغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ
وان لم يعف فهو ولي وجهه ان كان القصاص الذي وجب له قاتل على قريب العافي أبيه أو ابنه أو من
أشبههم ما رجع انما في على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب له القاتل على أجنبي لا يكون للعافي أن
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط * في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع
عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسارا القاطع فقطعه فهدا عفو عن الاول ولا شئ على قاطع
اليسا ولا شئ له على قاطع اليمين وان اخذت يدهما قبل أن يقطع يساره وقدم صالحه على ذلك فليس له أن يقطع
يساره ولكن رجع بدية عينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع ورجله أو على أن يقتل عبدا القاطع ان
قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصه منه بدية يده وبتراوان الفضل
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان يفعل بغير مدية يدا الحر الاخر وقيمة عبده
ويرجع المقطوع يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السير خسي * ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عدا على أن يقطع
رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب
وذ كرفي بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بدية اليد على الروايات كلها
وكذلك لو صالحه من دم العبد على كذا كذا من قال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف
هكذا في المحيط * لو كان قاتل عبدا صالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمن له لم يكن عليه شئ فان كان القاتل
هو الذي أمر بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجع عليه بقيته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العبد على ألف
درهم وضمنه فاستحق الف رجع على القاتل بثلثها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمر بالصالح ولم يأمره بالضمن فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن
على القاتل هكذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عبدا أو أمرا وولى العبد والحر رجلا لا أن يصالح عنهما
فصالح عنهما بالثمن يكون عليهم مانصقين وذ كرفي بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط
السير خسي * اذا قتل العبد رجلا عبدا وولى العبد رجلا عبدا أو أمرا وولى العبد والحر رجلا لا أن يصالح عنهما
فالصالح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك أو اوفده نصف الدية على أن يسلم لك العبد ولو
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الاخر حق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وصار العبد

ولو على القلب لا * ادعت
وطء الثاني وقال الاول بعد
نكاحها ما كان الثاني
وطئك يفرق بينهما ويجب
على الاول نصف المهر * وفي
الفتاوى ادعى الاول الدخول
بعد النكاح وأنكرت ان
كانت عالة بشرايط التحليل
لا تصدق والجاهلة تصدق
* قالت بعد ما تزوجها الاول
ما كنت تزوجت بآخر
والزوج الاول يدعى الزوج
والدخول لا تصدق المرأة
* ولو قال الثاني هذا النكاح
كان فاسدا لاني كنت قد
تزوجت أمها قبلها ان
صدقة المرأة لا تحل الاول
وان كذبتة فحل * منكوبة
رجل قالت لاخر طلقني
زوجي وانقضت عدتي جاز
تصديقها اذا وقع في الظن
صدقة عايلة أم لا ولو قالت
نكاح الاول فاسد امير له
أن يصدقها وان كانت عالة
* المطلقة ثلاثا اذا قالت
تزوجت وانقضت عدتي ان
كانت عالة أو غلب على ظنه
صدقها ما عدا تصديقها وان
قالت حلت لك أو حلاله
كردم لا تحل بلا استفسار
* تزوجت بمحبوب لا تحل
للأول ما لم تحبل لعدم الدخول

حديثه وحكمه وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب * تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة ان كان
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين صح الثاني * والاقدام
على النكاح اقرار بعضي العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يبيح ما فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا
تزوجت بالاول بعد عدة ثم قالت تزوجت بلك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليل على اصابة الثاني ونكاحه * قالت المطلقة ثلاثا

تزوجت غيره وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أقرت به لم تصدق قوله عليه السلام من الله المحال والمحال له محمول على المحلل بالانفراد كقوله أحلت لث ابنتي أو أختي أو أمأ أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاق اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بانفراده * خافت ظهورا امرها في التحليل به لمن يثنى به ثنى عبد فيشترى امرأها فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الغلام لها فيبطل النكاح ثم يسه ما الغلام (٣٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر امرها قال الامام الخواص رحمه الله

وفيه نظرا لانه تزويج من غير كف وفيه خلاف وكذا من امرأه وفيه أيضا خلاف فلهذا يرفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وبما عتقت فانك طالق * علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره أو استتفت المرأة فاقفوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بآخر وتخلل نفسها سرامنه اذا غاب في سه فرفاذا رجع قسمت منه بمقدار النكاح لشك خالج قلبها بالانكار الزوج الطلاق * زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائز ان حتى اذا أتى الثاني طلاقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذا لم تكن آله الصغرى مشتهاة في حق المرأة لا لتحل للاول * أقرت أن تزوجها خالهها وأنكر الزوج ثم فارقه وامضت عدتها حل للاول تصديقها وتزوجها لانها أخبرت عن امر بينهما

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واستحق به نصفها شاعبا من العبد في النصفين جميعا في دفعان نصفه الى المولى الآخر أو يفديه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالا أو مؤجلا فهو جائز ولا حرج في ذلك ولا يكتفى بتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمذبرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكنز * اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بهض أو ليا الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شيء من الحيوان بهض فهو جائز ولشركائه أن يشاركوه في ذلك المال كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فأعتقه المقطوعة يديه ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدرا الشهيد في باب جناية العبد * اذا قتلت الامة رجلا خطأ وله ويا ن ثم ولدت الامة بنات فصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدية فهو جائز ولا حرج على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن دفع اليه ثلث الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع في أصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في القصة وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه من حجة المولى أن يقول لا تخارنا اخذت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضي بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط * ان قتل المدبر قتيلا عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يرثه عن المائة الاخرى فاتهمها يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حصة ما فأن أبراه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا تتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبراه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما الخماسا خمس صاحب العين وأربعة أخماسها لولي الدم وان قبض المائة ثم أبراه عن المائة الاخرى قبل القسمة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليه ما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم ولا يئنه لواحد منهما فالعبد بينهما نصفين فان قال مولى المدبر لاحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عينة كذا في المحيط * اذا أقر المدبر بقتل عمدا فآقره جائز كآقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز ولا حرج نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له يئنة أو آقر المولى بذلك وان لم يقم قيمة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * اذا جرح

وبين ربهما هو الحل للاول ولا حرج للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد آقرارها به وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض * (النوع الثالث فبين حلف لا يطلق) * حلف بآيمان أن لا يطلق فالخيلة فيه أن يتزوج رضية وبأمر أخت امرأته أو أمها فترضهها فاحترم المرأان لكونه جامعا بين الخالة وبنت الاخت أو يكون جامعا بين الاختين ولا يحنث أما الفرقة باللعان أو الابلاء أو التفريق بالعنة أو الخلع طلاق * (النوع الرابع) * قالت لرجل انه أبى رضا أو أصرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج يشكره

وكذا إذا أقربته ثم أكذبه فيه لا يصدق على قولها إلا أن الحرمة ليست البها حتى لو أقربت بعد النكاح بذلك لا يلتفت اليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي * ولو قال الرجل اتها أي أو أختي رضاعاً ثم قال أخطأت أو أنست وكذبته المرأة وصدقته يجوز له أن يتزوجها * ولو قال قولي حق ثم أراد أن يتزوجها البس له ذلك وبفريق * ولو قال ذلك بعد النكاح ثم قال أو همت لا يفسد النكاح استحساناً * ولو قال ما قلت حق أو شهدوا (٣٦٤) به فرق ولو جحد ذلك لم ينفعه جحوده وانما يقبل فيما إذا قال أختي ثم قال أو همت ولا يفرق

الرجل امرأته بجرحة فصاحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقى لها أثر وأما اذا برأت ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجاناً حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان تمت في الخلع الجراحة هـ اذا برأت فأما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يجب الدية في مال الزوج ثم ينظر ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائناً وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيًا فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان الخلع يقع مجاناً حتى لا يجب على الزوج الدية ويكون عفوًا ثم ينظر الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائناً وان وقع بالصريح ذكر في رواية أبي سليمان أنه يكون رجعيًا وذكر في رواية أبي حنيفة أنه يكون بائناً هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هـ اذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمداً وان كانت الجراحة خطأً ان خالعهما على الجراحة لا غير وقدر أم من ذلك وبقى لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائناً وان برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجاناً ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأً اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائناً وقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشايخ وان اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية لاهلها فجازت وان كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فبقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلعت قبل أن تصير صاحبة فراش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو والجواب فيما اذا خالعهما على الضربة أو الشبهة أو على القطع أو على اليد وان خالعهما على الحنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته بجرحة فصاحته على أن يطلقها على أن يطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط * اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ فصاحتهما زوجها على أن يطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق بائن وان كان عمداً فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصاحتهما الحنابة على أن يطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط * اذا قتل المكاتب رجلاً عمداً فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصالح جائز فان عتق بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل أداء بدل الصلح فكاعتق يطالب بأبدل من ساعته وان عجز بعد أداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فإنه لا يطالب

إذا لم يقبل أنه حق أما إذا قال
أنه حق ثم أوهمت بفرق
ولا يقبل منه أنه وهم وكذا
إذا قال لغير معرفة النسب
ذلك ثم ادعى أنه وهم يصدق
هذا **ك**له استحسان
وفي العتق ناخذ بالنسب
ونحكم بالعتق في قوله لعمده
هذا **ا**خى وأولامته هذه بنتى
ولا يتفعه الرجوع * ولو قال
لزوجته هذه بنتى من النسب
ولها نسب معروف ومثلها
يولد له لم يفرق وإن أصرع على
ذلك لأنه مكذب شرعا وكذا
لو قال هي أمى وله أم معروفة
وإن لم يكن لها نسب معروف
وثبت على ذلك ويولد مثلها
له يفرق فإن أقرأتم بانتمه
يثبت النسب وإن كان
لا يولد مثلها له لم يثبت * قالت
طائفتى ثلاثا ثم أرادت تزويج
نفسها منه ليس لها ذلك
أصرت عليه أو كذبت
نفسها ونص في الرضاع على
أنه إذا قالت هذا **ا**خى رضاعا
وأصرت عليه جازله أن
يتزوجها لأن الحرمة ليست
إليه أو قد ذكرناه فالواجب يبقى
في جميع الوجوه * طلقها **ا**نا
فقال له أخراش - تى غى كنى
فقال مراغى شايذاش - تى
كردن لا يكون أقرارا بالثلاث
لأنه محتمل * حاف ونسى أنه

بالحق تعالى أو بالطلاق أو بالعناق خافه باطل * حاشا بالطلاق وقال لأدري أكنت مدركاً أم لا حنث * (كتاب الأيمان) * حتى
مسائله ثلاثة أقسام الأقوال والأفعال وما لا يكون قولاً ولا فعلاً * (وجملته خمسة وعشرون فصلاً) * (الاول في المقدمة) * وفيه كفارة اليمين
ركنه ذكروا اسم الله تعالى مقروناً بالخبر وحكمه وجوب البر وحلقه الكفارة والذي ترجوا أن لا يؤاخذ الله تعالى به أن يحلف على أمر ماض أو
حال على ظن أنه محقق فيه كمن يقول والله هذا الطير غراب فإذا هو حمام * وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لا يمكن هذا فلا نفع عليه حجة وكان لا يشك أنه

هو وان لم يكن لزمه والغلو لا يؤاخذ به صاحبه الا في العتاق والطلاق والنذر * واليهين على نية الخالف لو مظلوما وعلى نية المستخفاف لو ظالما وهذا في الماضي كما لو اكره على بيع عين خلف بالله انه دفع الى فلان يريد بائعه ليقع عند المكروه انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نية الخالف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكاه فعلى نية الخالف ظالما أو مظلوما اذ المينوا الخالف خلاف الظاهر فان كان الخالف مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيعه ابطال حتى الغير فلم يستخلف وهو قوله ما

(٢٦٥)

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد أو تقديه وان وقع الصلح على دراهم أو طعام بعينه أو بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبد أو كفل به ككفيل فمات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فان شاعرجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتب قتل رجلا عمد افقامت عليه نية بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت بافراره أو بالينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضخان * اذا قتل المكاتب رجلا عمد اوله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في نصف قيمته لا آخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم أو ذنانير أكثر من نصف قيمته لم يجوز بمنزلة مال الصالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلاك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عاينه وان كان لقيمة فضل بطل الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء) *

اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنازعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم أو ذنانير حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلمها على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء كذا في الوجيز للكردي * اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمه وأخته فاصطلمها على أن كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الآخر على ذلك جعل العطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطلمها على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتب أخوها على عطاءها فخاصها بها فاصالح الآخر على دراهم مسماة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاح لم يجوز ما أخذ من الدراهم وما خرج من العطاء ورزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه كما في الظاهر وحديث اليسار ان يكون له فضل عن كفاف يكفيه وان كان في ملكه عين المنصوص عليه كالعبد أو الكسوة أو الطعام لم يجوز له الصيام قال الثاني رحمه الله لو كان له دراهم قدر ما يشتري به ذلك لا يجوز له الصيام وفي الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة والخف والقنسوة يجوز عن ثمن الطعام الا الكسوة وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا وقال بعض المشايخ ان كان يصلح لوسط الناس يجوز قال شمس الأئمة رحمه الله وهذا شبهة بالصواب ولو أنه عامة تلف بدنه يجوز ولم يذكر محمد السراويل والصحيح انه لا يجوز للرجل والمرأة قاله الامام الثاني وقال محمد رحمه الله ان الله أعطى المرأة لا يجوز وان أعطى الرجل يجوز وان اعتق مريض ابرج ويخاف يجوز وان كان لا يبرج لا يجوز لانه ميت حكاه أدى عن ست صلوات اثني عشر منا الى مسكين واحد جاز ولو أحد عشر الى مسكين ومنا الى آخر قيل يجوز كافي صدقة الفطرو قبل لا يجوز الا عشرة

(٣٤ - فتاوى رابع) أمنا خمس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قيل يجوز به أخذ الاسكاف وقيل لا به أخذ الفقه أبو الليث رحمه الله وكفارة اليمين تفارق كفارة الصلوات من جهة انه لو فرق على مسكين لا يجوز كما لو دفع تسعة أمنا لفقيه ومنا لا آخر تجزى عن أربع ولو أعطى متوین فقيرا ثم اشترى وأعطى فقيرا آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الامناء بتعدد السبب كعشرين منا وان أعطى ثوبا خلقا ان امكن الاتفاق به أكثر من ثلاثة اشهر جاز وهو أكثر من نصف مدة الجدي * أطعم خمسة وكسا مثله

أجزاء من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الإباحة أما إذا مال بمقام الكسوة ويجوز جاز في الطعام الإباحة والتبليك ولو أدى إلى مسكين من حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاضرت في خلال صوم كفارة اليمين أسنة أتفت بخلاف كفارة الصوم إذا أدى إلى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين إلا عن كفارة واحدة ويعطى كل صلاة منورين ولو أدى جله إلى فقير واحد جاز بخلاف (٢٦٦) كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تفارق فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل

إلى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لافي فدية الصلاة وتسويها في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع إلى مسكين حيث لا يعتمد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتى * إذا عذاهم في يوم وعشاهم في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولو عذاهم وأعطاهم للعشاهم لا يجوز ورواية المعلى يجوز ولو أعطى مسكينا واحدا عشرة أيام كل يوم طاهام مسكين فيل لا يجوز اهدم العدد والاصح الجواز ويتعدد حكم تعدد الحاجة * وضع خسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليس بها فاستلبوه يجوز به عن مسكين واحد لانه لا يتخلوا أن يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع * (الثاني فيما يكون عينا) * وفيه ثلاثة أنواع * (الاول في لفظه) * وهو باسم الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أصحابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل حين فهو عين ولو أطلق على غيره كل حليم والعليم يكون عينا بالارادة والا لا والاول هو الاصح * قال والله ابن كرا كريكم يكون عينا الطالب الغالب بين لا يرجع ووجه الله عين الا اذا قصد به الجارحة * وأما الصفات ان كان متعارفا بين كالحلف بالقدر والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالله لا يكون عينا لانه لم يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أعر بها بالكسوة صد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم ولله ان عني عينا من المشايخ من قال هذا اذا جاز أما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاهها ولدها على أن يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال بقرعون عليها فأيهم خرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلوا فاجعل مردود فان أصاب رجلا زبادة في عطائه فالحق عليه ولده على الدين وان على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده وهذا وبين أخيه فحين فاعطاه لصاحب الاسم المنيب في الدين والشروط باطل ولو بعث رجل رجلا بديلا مكانه في الاسم فجعل له جعل لا يخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فليسهم يكون البديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهر راعا معلومة بدارهم مسماة يخرج عنه في بعث لم يجوز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير) *

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حرا بالغ فلا يصح صلح العبد المأذون والصبى كذا في البدائع * رجل ادعى على رجل حقه فحلفه الخ رجل أجنبى فان ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الاجنبى فان قال الاجنبى للمدعى صالح فلانا عن دعوائى على ألف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان أجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبى من البين وان قال صالحتك من دعوائى على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا والاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحنى من دعوائى على فلان على ألف درهم ولو قال صالحنى على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ففى هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذى ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا وصالح الفضولى بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائى على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيان * وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالى هكذا في المحيط * وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أنى ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبى بغير أمره فان قال الاجنبى صالح فلانا على ألف درهم توقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذى ذكرنا وان قال صالحنى على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالى فهو بمنزلة قوله صالحنى ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أنى ضامن توقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبى غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحنى ينفذ الصلح على المدعى عليه أيضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر وكذا لو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبى بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

كل حليم والعليم يكون عينا بالارادة والا لا والاول هو الاصح * قال والله ابن كرا كريكم يكون عينا الطالب الغالب بين لا يرجع ووجه الله عين الا اذا قصد به الجارحة * وأما الصفات ان كان متعارفا بين كالحلف بالقدر والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالله لا يكون عينا لانه لم يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أعر بها بالكسوة صد اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم ولله ان عني عينا من المشايخ من قال هذا اذا جاز أما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على

الاطلاق وحق الله لا يكون عينا في العقيم وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون عينا وقبل يكون والعصم انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو عين والحق لا فصل كذا عين * قال خدای را بدر فتم ان لا افعل كذا عين ولو قال خدای را وینغامر برادر فتم لا يكون عينا * لا اله الا الله لا افعل كذا اوس - جان الله لا يكون عينا الان ينويه وكذا بسم الله وعن محمدانه عين في تأمل عند الفتوى * سو كند می خورم كه اين كينم يا كينيم فهو تفسير * ا حلف وكذا سو كند بخورم وخورم ولو قال خورم لا يكون عينا (٣٦٧) وذ كرابن الوليد في فتاواه سو كند

خورم بخدای عين وسو كند خورده ام اخبار فان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذبا لاشي عليه * وقوله سو كند می خورم وطلاق لا يكون تطليقا في العرف * ولو قال سو كند می خورم بخدای يكون عينا بالعرف وقوله بر من سو كند است نفسه بر قوله علي بين * قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا * وأدب المفتي ان لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل أدبه ان يقول لا بصدق * حلف لا يحلف فقوله قت أو قعدت بالله أو ان قت فانت طالق عين وقوله انت طالق ان شئت أو هو يث ليس بين لانه تنجيز وكذا ان طهرت لانه تفسير السني وكذا انت طالق غدا أو رأس الشهر ولو عنت بجي الغد فبين وتطلق بلا نية المرأة في الاصح في قوله هرا سو كند خانه است ولو قال اشهدك اللهم أو اشهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا تلزمه الكفارة بخلاف اشهد بالله أو اشهد مسلماني نكرم ان فعل

لا يرجع هو على الا حرق قبل الاداء كذا في فتاوى قاضيان * وان قال صالحك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية * هذا اذا كان المدعي به دين او ان كان عينا فان كان المدعي عليه منسكرا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقرا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا يتفقد على الاجنبي وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ على نحو ما سبق وان قال صالحني أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي هذه فانه يتفقد عليه ونصير العين له ولو قال صالح فلانا على ألف على أني ضامن يتوقف ان اجاز صار كقبلا كذا في فتاوى قاضيان * وان كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا تفقد على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحك اختلاف المشايخ وفي قوله صالحني أو صالح فلانا على ألف من مالي يتفقد على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على أني ضامن يتفقد الصلح على المدعي عليه ويصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا أدريها ان كان أضاف العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شي من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا فأوال صلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شي وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حرا أو مديرا أو مكاتباعا في دعواه ولم يكن له على المصالح شي ولو صالحه على دراهم مائة وضمن له ودفعها اليه فاستحق أو وجد منها زبوا فأوستوفه فله أن يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كولو كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط * ولو استحق المدعي به فلمصالح أن يرجع ببدل الصلح سواء كان فضوليا أو مدعي عليه كذا في الحاوي * اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن تكون العين المدعي بها للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو لم يصف وسواء ضمن ذلك أو لم يضمن واذا جاز ذلك فلمصالح أن يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح أن يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان اراد المدعي أن يتخاصم مع المدعي عليه ويقم البينة على أن المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو اراد أن يحلفه ليشك والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان أقر المدعي عليه أنه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها أو أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحدا أو مقرا كذا في المحيط * لو صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراره ولو كان مأمورا بالصلح فضمن وأدى فالصحيح أنه يرجع كذا في التتارخانية نافلا عن العناية * ادعى على رجل كره حنطة قرضا فجدده وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وثقهها اليه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره

كذا وفعل لا يجب عليه شي الا اذا نوى ان ما ادا منه المفروضات لم يكن حقا كانه قال ان فعل كذا فهو كافر * هرا مبدى كه بخدای داشتم نو ميدم ان فعل كذا ففعل حث لا عينين * والرجن لا فاعل كذا ان اراد به السورة لا يكون عينا وان اراد به صفة الله فبين * بالله العظيم كه برز كرازين نام نيست أو برز كرازين سو كند نيست أو برز كرازين نام است كه لا فاعل كذا فبين * وبرز كرازين ليس بفصل فان قال فاقصدت الحلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا يصدق لوصله مع الفعل به * وبحقه صلى الله عليه وسلم لا يكون عينا لكن حقه عظيم * بحرمة

شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون بيننا الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد فعل فإلهامة على انه يكفر * هو يهودي ان فعل كذا بين فان
اعتقد أنه بين فبين لا غير وان اعتقد أنه كافر يكون كفرا وكذا في هوي من الله تعالى * دعي الى الصلح فقال صلحتم راسخه كنم وبادي أشقى
نكنم يكفر لانه مطلق غير معاق * ان فعل كذا فاشهد واعليه بالنصرانية بين * اكرين زن راجخواهم ويرامخ وجهه ودوتر ساخواند وتزوجها
لاشي عليه * هو من المجوس أو شريك اليهود ان فعل كذا فبين * كل شرفه المجوس عليه ان فعل كذا لا يكون بيننا * ولو قال هرجه
مسلماني كرده است بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون بيننا * ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء فهو بين ولا يكفر

* (نوع منه) * أخذه
الوالي وقال بالله فقال مثله
ثم قال لتأتين يوم الجمعة
فقال الرجل مثله فلم يأت
لا يحتمل لانه بالصلح
والسكوت صار فاصلا بين اسم
الله تعالى وحلفه ومثله
لا يطلق فيما اذا قالت له اترك
اللعاب بالشرطي فقال نعم
فقال أنا منك طالق ان لعبت
به فقال ان كنت ألعب به
فقال أي شيء هذا فقال
الزوج همان كه تو می كونی
ثم لعب لا يقع * مر على رجل
فاراد ان يقوم فقال والله
لا تقيم فقام لا يلزم المارشي
لكن عليه تعظيم اسم الله
تعالى * قال فعلت كذا امس
فقال نعم فقال السائل والله
لقد فعلت ا فقال نعم فهو حالف
وكذا في النفي * ان كنت فلانا
فعبدك حر فقال الاخر الا
بأذنك ان كلمه بدون اذنه
حنث * (نوع آخر) * الله
ليفعلن كذا أو مع الواو فقال
الاخر نعم ان أراد المبتدئ
الحلف والجيب أيضا فهما
حالفان لان نعم يقتضي إعادة
ما في السؤال وان قصد
المبتدئ الاستحلاف والجيب

لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالصلح ومدة اذا صالح
لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنفقات * اذا وكل الرجل وكلا بالصلح فيما دعي في هذه
الدار أو في هذه فأيا ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان أو على فلان
ولو قال قد وكلته بالصلح ومدة فيما دعي في هذه الدار أو بالصلح فيما دعي التوكيل حتى اذا صالح قبل أن يحاصم
جاء وان خاصم فيما أمرا إذا نال بالصلح لم يجوز صلحه وكذلك لو قال وكلني ببيع عبدي هذا أو بالصلح من دعوى
قبل فلان فأيا ما صنع فهو جائز وليس له أن يتحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكله بالصلح عن
الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جازا استحسنانا كذا في
محيط السرخسي

(الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فأخر جوا أحدهم منهم بأعمال أعطوه أياه والتركة عقار أو عروض صح قليلا كان
ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو كذلك لانه يبيع
الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة
جاءه ما يكتفي بذلك القبض وان كان مرقعا غير مانع نصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو أن يرجع الى
موضع فيه العين ويضئ وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * ولو تزل دراهم وعروض و صلح على
دراهم فان كان ما أخذ من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي
بازاء العروض ويشترط قبض البسدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين نصيبه وان
صار نصيبه مضمنا فعلى الورثة بأن كانوا جاحدين لتركة أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين نصيبه من التركة
لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذ من نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل
من نصيبه قال الحاكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حاله التصديق
أما حاله المناكحة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجوز الصلح وان صلح على
عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض فوصلح على الدنائير فهو على التفصيل الذي
قلنا في الدراهم وان صلح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة
وغيرهما فصالحوه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من
التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربا ولو كان في
التركة دراهم ودنائير وبديل الصلح دراهم ودنائير أيضا صح الصلح كيفما كان ولكن يشترط التقابض كذا في
الكافي * ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في
فتاوى قاضيان * ولو لم يكن في التركة دين وأعيانهم غير معاملة فالصلح على المكمل والموزون قيل لا يجوز
وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنهم أعيان غير معاملة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

الحلف فالحالف هو الجيب وان لم ينوكل منه شيئا فالجيب هو الحالف في قوله الله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ * اذا
الاستحلاف والجيبان لا يكون عليه بين ويكون قوله نعم على معناه بلايين فهو كالنوى ولايين على واحد منهما * قال امرأتك طالق ان لم
تؤددي فقال ناعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه الميم ولا يجعل فاصلا * والله لا اذهب الى منزلك فقال الاخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار
جافا فيما * (نوع) * هذا التوب عليه حرام يحتمل بلبسه * اذا أكلت الطعام فهو على حرام لا يحتمل باكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت
عندكم طعاما فهو حرام لا يحتمل بالاكل وفي المتن قل كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام في القياس لا يحتمل في الاستحسان يحتمل

والناس يردون به ان كل حرام قال لقوم كلامكم على حرام ايهم كل حث ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يحث بكلام
 أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام قالوا لزوجها أنا عليك حرام أو حرمك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهه تحث
 بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه النار فأدخل فيه مكرها لا يحث ومعناه أدخل محولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حث * هذه
 الدراهم التي في يده على حرام ان اشترى بها حث وان وهب أو تصدق لا يحكم العرف * قال حرام استمراني سخن كفتن بمن * ولو قال
 الخمر على حرام ثم شرب ان أراد به التحريم تجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٢٦٩) الخمر وان أراد الاخبار أو لم يرد شيئا

لا تجب الكفارة وهو المختار
 للفتوى * ولو قال الخنزير
 على حرام ليس بشئ الا ان
 يقول ان أكلته وقيل هو
 قياس الخمر * (نوع) *
 حلف أن لا يفعله ثم حلف
 في ذلك المجلس أو مجلس آخر
 أن لا يفعله وحث يلزمه
 كفارتان ان نوى بالشأن
 عينا مبتدأ وان نوى العين
 الاولى لزمه كفارة واحدة
 وعن الامام رحمه الله حلف
 بايمان في مجلس أو مجالس
 فكل كفارة وان قال أردت
 بالثاني الاول لم يصح في الحلف
 بالله * قال والله لا أكله يوما
 والله لا أكله شهرا والله
 لا أكله سنة ان كلف بعد
 ساعة فعليه ثلاث كفارات
 وان كلف بعد الغد كفارتان
 وان كلف بعد شهر فواحدة
 وان كلف بعد سنة لا شئ عليه
 * هو يهودي هو نصراني
 ولو قال هو يهودي ان فعل
 كذا هو نصراني ان فعل
 كذا فيمينان * (الثاني
 في البراءة) * قال هو يري
 من الكعبة أو القرآن
 والعباد بالله فيمين في المختار
 وكل ما كان البراءة عنه كفرا

* اذا صولحت عن ثمنها وصدقها والورثة يقررون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على
 الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشئ آخر كان الصلح باطلا فان
 طلبوا ويجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطر بق ذلك ان اشترى المرأة عينا من أعيان
 الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بمحضته من الدين ثم يعقدون عقد الصلح
 بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * واذا ما الحو على أن تأخذ من الغريم
 الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باء لا وان لم يدها الا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي
 الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا ما صولحت عن ثمنها وصدقها على
 دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم تعلم به الورثة أو ظهر
 فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخليا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ذلك
 داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح
 فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من
 يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيهان * ان
 كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شئ لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل ينسج جواز
 التصرف فان طلبوا الجواز فطر بق ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو
 يضمن أجني بشرط براءة الميت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها وصدقها على نحو
 ما قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عذر لواعينها من الدين الميت وفاء ثم صلحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز
 فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل اليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية
 * امرأة صولحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين يلزمه بمحضته من التركة ويؤخذ
 من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية * اذا ماتت المرأة وتزكت زوجها وأخاها فصالح الاخ الزوج
 من ميراثها أجمع على دراهم مسماة ومتاع من متاع المرأة وسعى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في
 أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يحلف منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه
 غضب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينه ولا يتحالفان وان
 اختلفا في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويتزادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة
 العين فالقول قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان ويتزادان الصلح وان قامت لاحدهما
 بينة قبلت بينته ولو أقام البينة فالبينة بينة من ثبت الزيادة ولو قال الزوج لا لاخ صالحتك على هذا المتاع
 الا أنك غيرته وقطعته وقال الاخ لم أفعل ذلك فالقول قول الاخ مع عينه كذا في المحيط * (يكني ازورنه
 غائب است حاضر ان زن ميت را تخارج کردند) ان كان الخارج على مالهم على أن نصيبها للحاضر ين جاز

٢ غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأة الميت

فهو يمين * هو يري عن ثلاثين يوما يعني شهر رمضان ان أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وان أراد البراءة عن أجرها أو لم ينشئ شيئا لا يكون يمين
 وفي الاحتياط يكون يمين * هو يري من الصلاة التي صلاها ان فعل كذا وحث لا يلزمه شئ * هو يري من القرآن الذي تعلمت يمين * يري
 من باقي هذا الكتاب ان فعل كذا ان كان فيه اسم الله تعالى فيمين * يري من المغلظة أو مما في المغلظة ليس بين الا اذا عرف أن فيه اسم الله
 تعالى وعن البراءة عنها * أنا يري من الشفاعة لا يكون يمين في الاصح * أنا يري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال يري من الله
 و يري من رسوله فكفارتان * قال يري من الله يري من رسوله والله ورسوله بريان منه ان فعلت كذا يحث * عليه أربع كفارات

والصحيح الأول * قال ارسبه ووصفت آية قرآن بيزارم ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال برى من كل آية في المحصف يكون عينا واحدة
برى من عصف المحصف عيين * ولو قال ازخداى بيزارم وازنهد الله بيزارم وازلاله الا الله بيزارم ان فعلت كذا فثلاث كلفارات وان
ذكر البراءة مرة واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال انابرى من الكتب الاربعة او برى من القرآن أو التوراة عليه كفارة واحدة ولو قال
انابرى من القرآن برى من التوراة (٢٧٠) فكفارته ان * مسالى نه كردم اكران كار بك نم فهذا ليس بشئ قال

ولو كان على بعض التركة على أن يبقى الكل على الشركة يكون وقوفاً على اجازة الغائب وقضاء القاضى
كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابين وعليه دين ولبيت اراض وله دين دراهم على رجل فصالح
أحد الابنين الآخر على دراهم * معلومة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التي هي دين لايهم على
حاله ينتهوا على أن الدين الذي على أبيهما هو ضامن لذلك وهو وكذا درهم ما ذكر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الامالى أن الصلح جائز وان لم يسم ماعلى الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان * ادعى الدين
في التركة على واحد من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٢ (كما كبراقى ورثته
رواند ارد وازنواين مال كه من از تركه دادم بخواهيد) فاناض من مع هذا الضمان كذا في الفصول العمادية
* رجل مات وترك ابين فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقر له أحد الابنين وقال أنا أدفع عليك حصتي
من ذلك وهي خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ
ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ ويأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ماعلى
الآخر أو بحمده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين
والصلح باطل كذا في محيط السرخسى * اذا كانت الدارين ورثته وهي في أيديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا
وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر * هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى في يد
هـ هذا المصالح وما في يد أصحابه فـ هذا الصلح جائز وبرى هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح
على أصحابه بشئ وان صالحه عما في يده لا غير صح الصلح أيضا لو كان المدعى على دعواه فيما في يد أصحابه وان
وقع الصلح عن أقرار بأن صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبدا أصحابه يجوز
الصلح وبصير المصالح * مشتري من المدعى في يده وبدا أصحابه بزعهم فافان أنه كنهه أخذ ما اشترى مما في يد
أصحابه بأن صدقه أصحابه في أقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان
شاء ففسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تربص الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر
شيخ الاسلام خواهرزاده وذ كرشمس الاثمة السرخسى في هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة
شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صالحه
الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط * ادعى على بعض الورثة ديناً على
الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فغض الغائب ولم يجز الصلح فان أثبت المدعى بالبينة وأدى
هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضى صح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضى له أن يرجع
عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضى كان للغائب أن لا يجيز ويسـ تبرق در حصته ولو دفع من مال
نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجل وأرضا وقال
هي ميراث وراثتهما من أيننا وجد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم
فأراد شريكه أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواهما على مائة
درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صالحه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء

الفقيه ان أراد الكذب
يكون آثماً ولا كفارة عليه
* قال والعياذ بالله كل ما قاله
الله تعالى فهو كذب
ان فعلت كذا يغني بانه عيين
وأمانة الله في الاصل عيين
وعن الامام الثاني رحمه الله لا
وعن الامام رحمه الله وایم
الله ولعمر الله عيين مؤكدة قوله
تعالى امرت انهم لى سكرتهم
يعمبون * قالوا للخالق أن
يقسم بخلقه وليس خلقه
أن يقسم الابه لان التعظيم
الخاص حقه تعالى * وفى
المتقى حرام على قتل فلان
ان قتله فقتله ولم تكن له
نمة كان عينا دلت المسئلة
ان تحريم اطعام عيين * قال
انابرى من المؤمنين عيين لانه
يكون لانكار الايمان * اذا
تخلل بين اسم الله تعالى وبين
الشرط ما لا يكون عينا يكون
فاصلا ولا يكون عينا * قال
لها لا تخسر حى من الدار الا
بأذى فانى حلفت بالطلاق
فخرجت لا يقع لعدم ذكره
* حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف
بطلاق غيرها فالقول له
* محصف خدای بدست وى
سوخته ان فعل كذا لا يكون
عينا * بجمرة شهد الله أولا له
الا الله لا فعل كذا فيمين

٢ انه ان لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك من التركة

ذكر في منقطع صدر الاسلام * كافر بروى شرف واردان فعل كذا لا يكون عينا وكذا يهوى الرسول بالرسول بهى القرآن بالقرآن لم
* الله على أن لا يفعل كذا ان نوى عيين * سلطان الله عيين في الاصح ان اراد به قدرة الله تعالى * قال لها انك فعلت كذا فقالت لم أفعل فقال ان
كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فقلت فان طالق ثلاثا ان اراد عيين البراءة لا يقع وفي العتاي ان قال على سبيل التخييف لا يقع
* جماعة كان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعد فامر أنه طلاق فقال واحد منهم ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لان

هلا ليس يمين وعن الامام رحمه الله أنا عبد الله من دون الله أو محمد الصليب ان فعلت كذا يكون يميناً وكذا لو قال ان فعلت كذا لو خدأى منى ***(الثالث في النذر)*** بدرتم ابن خنيس فكنتم يكون نذراً وان لم ينوشياً ***(الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز)*** الله على صوم شهر ان قال بعينه كرجب يلزمه التتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم **(٢٧١)** ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم التتابع

لزم وان أطلق لا يلزمه التتابع وفي الاعتكاف كاف يلزمه التتابع عين أو أطلق ***(ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوماً ان كان شهراً معناه لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرته على التتابع حاضاً في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهراً ثم حاضت ثم آتت من الحيض تستقبل)*** التزم بالنذر بأكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كمن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له الامانة ***(الله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بجالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا والنذر بالمعصية كقوله لله على أن أقتل فلان يمين يلزمه الكفارة)*** قال ان كنت فلان خدأى رابر من بك ساه روزه بالهاء لا يلزمه شيء بالكلام ولو قال بك ساه بلا هاء يلزم ***(ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة اليمين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجع وقال تجب**

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعى على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعى عليه الخيار بين أن يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين أن يفسخه ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو أن عبداً بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن المشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجزه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط ***(اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثاً من صامت وورثي وأتمته فحجده ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع يوم جازو كذلك لو قال أفدي منك عيني بذلك كذا في المبسوط)*** اذا ادعى الوارثان قبل وصيه ما عينا أو ديناً فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بمحضته لم يكن له ذلك وان أراد الاخذ الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائماً في يد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستمداً كحاشي وجب ذلك ديناً على الوصي وصار مشتركا بينهما ما فاراد الاخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضاً فان المصالح يخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلاً مائة درهم وقد صالحه على خمسين درهماً لا يخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغاراً وبكراً فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعاً على دراهم مسماة وقبض الكبار وأنفقوا على الصغار حصصهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال والصغار أن يرجعوا بحصصهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصصهم في دعواهم أم يرجعون بحصصهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فأجازوا هذا الصلح رجوعاً على الوصي بحصصهم من بدل الصلح ان شاءوا أو كان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي أن يرجع على الكبار بمادفع اليهم من حصصهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط ***(رجل مات وترك ألف درهم ورجل من كل واحد منهم مائة ألف درهم خضر أحداهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلاثة أرباع الألف وللأول ربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بمسمائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للأخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة)*** رجل أوصى لرجل بعداً ودار وترك ابناً وصالح الوصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما ثلاثاً وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما مائتين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي ***(واذا أقر الوصي أن عنده لبيت ألف درهم ولبيت ابنان ثم صالح أحدهما من حصصه على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي استم ملكها جازاً الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط)*** رجل مات وأوصى لرجل ثلث ماله وترك ورثة صغاراً وبكراً فصالح بعض الورثة الوصي له من الوصية على دراهم مع مائة على أن يسلم له هذا الوارث حق الوصي له فهو هذا وهو المصالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البلوى ***(ان فعلت كذا فالف درهم من مائة صدقة على المسكين لكل مسكين درهم واحد فحقت فأعطى الكل لو اجد جاز)*** الله على أن أعق هذه الرقبة وهو عليك لزمه الوفاء وان لم ينف يا ثم ولا يجبره القاضي ***(ان برئت من مرضى هذا بعت شاة أو على شاة أذبحها فصم لا يلزمه شيء ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها لزمه)*** الله على أن أذبح جزوا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياه ***(لزمه ارافة شاتين وسطين فذبح شاة سبعة تعدل وسطين لا يجزيه لان المقصود الارافة والتصدق باللحم والسعيمة وان عاد لتهامني**

اللحم لا تعداد لهم ما في الاراقة * ان رزقي الله تعالى امر أم موافقة فله على صوم كل خيس فالموافقة هي القناعة الراضية بما ينطق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع * ولا يجوز صرف المال المنذور الى أبيه ووجهه وولده ككفارة اليمين * ان فعلت كذا فعلى نذر فهو يمين عند عدم النية وان نوى بالنذر رجعة أو عمرة فعليه ما نوى وان لم ينزل رتمته الكفارة * على النذر بما هو معصية كقوله ان كملت أي فعلت نذر فهو وكما لو علقه بباح ان أبيهم وكان عليه أن يحث نفسه ويكفر (٢٧٢) لانه اذا عرى عن النية فهو يمين وان نوى شيأ بعينه فهو على ما نوى ولا يحث نفسه

الصلح وان كان فيما دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضخان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحد والوارثين الكبيرين حلى بعينه وثواب والوارث الكبير الآخر حلى بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلى من الحلى صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مبايعه فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلى ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلى لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصى لم يحز كذا في خزنة المفتين * الاب ان كان عبدا أو مكاتباً أو صبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن أو بلغ مجنوناً عندنا كذا في المحيط * اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه والا خر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهراً بينة أو اقراراً فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعه الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعه الاب لم يحز كذا في السراجية * وصى ادعى على رجل ألفاً لليتيم ولا يئنه له فصالح بخمسمائة عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلفها على ألف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما أن يحلفاه هكذا في القنية * اذا كان للصبي دار أو عبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبو الصبي على مال الصبي ان كان للدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد أن يكون يمثل القيمة أو أكثر مقدار ما يتغاب الناس فيه وان لم يكن للدعي بينة أصلاً أو كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان منهم ودهم مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعي على المشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صغاراً فصالح الوصي كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كباراً فكالمهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيباً كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للدعي بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان مأخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيفما كان كذا في التتار حاتية * وأما اذا كانت الورثة صغاراً وكباراً ان كان الكبار حضوراً ووقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعاً وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للدعي بينة على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

في المباح * ان عوفيت صحت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقاً لا يجب قياساً واستحساناً كما اذا قال أنا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا أحج ففعل يجب عليه الحج * ان سلم ولدى أصوم ما عشت فهذا وعد * حلفت أن تصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابنهما من الحج فبلغها أن ابنتها ماتت في طريق الحج تبطل اليمين عندهما خلافاً للثاني * (الثالث في عين الطلاق) وفيه ثلاثة أنواع * (الاول في الشرط وقته دعيه على الجزاء والقلب) * ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله أو فعل غيره وفي كلما يتكرر الطلاق يتكرر الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين أو المخاطب تكرار كقوله كلما اشتريت هذا الثوب فهو - دى لزمه كل مرة فلو قال فوبال يلزمه المرأة وكذا كلما تزوجت هذه المرأة أو امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحث عند الثلاثة فان أضاف الطلاق الى الملك الثاني أو الى كل ملك حث أبداً لوجود الفعل كقوله كلما تزوجت ودخلت الدار فانت طالق * أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس بين لانه أضافه * قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة منى وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان حلف على طلاقها بعل بغيره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين * قال لا خر فلان في يئنه فانكره فقال زن نوتسه طلاق كه فلان بخانه نوتست فقال بخانه من نوتست لا يحث وان كان في يئنه والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعليين

الهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة منى وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان حلف على طلاقها بعل بغيره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين * قال لا خر فلان في يئنه فانكره فقال زن نوتسه طلاق كه فلان بخانه نوتست فقال بخانه من نوتست لا يحث وان كان في يئنه والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعليين

عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بآيه ماسبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت أولا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أولا يقع حتى يوجد الوقت أيضا قال لا خير كمل فعدت عندك فامر أنه طالق فتعد عنده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كمال يستمد بمنزلة الانشاء قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن تخوي فيها لا يصدق انت

طالق كه ابن كركردهام
يانه كردهام فهذا تعليق
مطلقا قال الفقيه رحمه الله
انه تعليق مالم يرد الايقاع
قال المصدر رحمه الله
وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في
المحيط انت طالق لدخلت
الدار فان لم تكن دخلت
تطلق وان كانت دخلت
لا تطلق فقد جعل لدخلت
شرطا لان لفظ كه ترجمة
لدخلت اكر فارسية ان ولا
يبحث الامر دهمي أي
متى وهميشه بمنزلة حينما ولا
يبحث فيها الامر وهر كاه
وهر زمان المختار الحث
مرة وهر بار بكل مرة قال
لها بخانه فلان اندرائي
تر اطلاق طلقت الساعة
كانت طالق دخلت الدار
قال لغره ان لم افعل كذا
غدا ابد أنك امر بخانه
است بطلاق است ولم يفعل
غدا اطلقت ولا فرق بين
قوله ترايك طلاق است وبين
قوله فهى طالق قال لها
هزار طلاقا كرفلان
كاركنى ونوى التعلق لا يتعلق
بذلك الفعل ولو قال كرفلان
فلان كاركنى هزار طلاق
تعلق وبعض المتأخرين
قالوا تعلق فيهما جميعا لان
عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز
اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم مينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في
ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذ لم يكن
عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي مينة أو لم
تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم معا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في
المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم مينة أو لم تكن
وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن
عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم مينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز
في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن
والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط * وكذلك وصي الجد ولا يجوز صلح الام والاخ على
الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركه الم
والام والاخ ان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثا للصغير من جهة غيره هلا فلا يجوز
صلح ووصيهم هكذا في الذخيرة * اذا دعي رجل على الميت دين فاصالحه الوصي من مال التيمم على شيء فانه
لا يجوز اذ لم تكن للمدعي مينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجوز وكانت الورثة بالخيار ان شاءوا
ضمنوا الوصي وان شاءوا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا
الوصي فالوصي يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط * لو صالح
الوصي عن حق يدعي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي مينة على دعواه أو علم القاضى بذلك أو
كان قضى بذلك جازا الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العمدية * لو صالح الاب والوصي عن دم
عمد وجب للصبي على مال جازا لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب * اذا أوصى الرجل بخدمة
عبده سنة لرجل وهو يخرج من لثمة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة
خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر فهو جائز استحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث
الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحوه عليه فهو جائز وان صالحوه على
ثوب فهو جديبه عيبا كان له أن يردوه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على
دراهم كان له أن يشترى بها ثوبا قبل أن يقبضها ولو أن الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجوز ولو
قال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدل من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو
على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أعطيتك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض
الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة
دون شريك لم يجوز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع
بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بيمينه برضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ
وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحوه على دراهم مسماة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) الصحة ادراج الخطاب وذا حصل عند تأخر الشرط * اكر فلان كاركنى ثوبين طلاق فوجد الشرط طلقت
من غيرية الزوج * قال لاجنبية ان طلقك فعبدي حرم وصار كانه قال ان تزوجك وطلقك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم
يصح اليين * (الثاني فمن حلف لا يطلق) * قال ان سألني الطلاق الليلة ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا وقال ان لم أسألك الطلاق الليلة
فجميع مالي صدقة فسألت الطلاق ليلا فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أسأله ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حنث عليها ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق فغضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عدة تعلية لانه يقتصر على المجلس وان دخلت تعليق فلم يحصل الا بيان بشرط البرء أنت طالق ان شاء الله حدث عند الامام الثاني وعليه الفتوى أراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امرأته بطلاقها بالتبني ثم يحلف ويقول كل امرأته طالق ثلاثا فان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان أشاروا اليها فاقوالوا تحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأته فضلا عن الحلف (٢٧٤)

أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى العبد فأخذوا ارشها فهو مع العبد ثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرف بيد النفس فان اصطلحوا منها على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بعينها والعبد أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا أوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسمائة جاز وكذا الوصية على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصى له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما اذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبداً آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فاما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقي وبين ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصى له ستة أشهر ثم مات العبد فاما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وان كانت وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة أشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط * لو أوصى له بما في ضرع غنمه فصالحته الورثة على لبن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحوه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي * اذا أوصى الرجل بغلة لعبده لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسمائة يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغلة العبد أبداً فصالحته الورثة على مثل غلته شهراً واحداً وسعى ذلك يجوز وان لم يسع ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط * واذا أوصى له بغلة تخله أبداً ثم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسمائة وكان ذلك قبل خروج الشرفه وجاز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه التخله أبداً فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البدل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمته ما فان كانت قيمة الموجودة والتي يخرج على السواء ينقسم البدل عليهم نصفين وان كانت اثلاثا ينقسم عليهم ما اثلاثا وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمته اعلى

طلقتك فكل امرأته أضع رأسى مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطوؤها فهي حرام لا تصح المين لعدم الاضافة الى الملك أو سببه * قال لها اكر من سخن طلاق تو بزبان رانم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكر فلان كركنم تو ازمن بطلاق طلقت ثلاثا * وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء * (الثالث في المتفرقات) * قال ان كان فلان فقيها فامرأته كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما بعده الناس فقيها أو لم ينو شيئا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضى الله عنه انه سمع انسان فقيها فقال له رأيت فقيها قطاعا الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقبى البصير يعيوب نفسه * ان باغ ولدى الختان ولم أختسه

فكذلك فوقته عشر سنين وان نوى أن يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت المختار اثنا عشر سنة السواء * ان كنت أخاف من السلطان فامرأته كذا ان لم يكن به ساعة أمين خوف منه ولا سبيل من ان يحلف منه لجناية جنها لم يحنث * اتهم رجل بامرأة فويل قال فلان كان يسرم معها فحلف على انه ما يسرم معها وقد كان اسرم معها في أمر آخر يرجح ان لا يحنث * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها ولا يرجع الى يمينه فان أراد كذا تجاوز عنها والا نلأعفو

عنه فان عفا عنها طلقته * اكر مرأته ما توفرت فكذا فالمراد به في العرف الموافقة وبالكلام المجرد لا يحنث * حلف لا يحداه رآته بكرة فالقول فيه له ولا يحنث ولا يمكن اهلها إقامة البينة على ذلك الا اذا أقر أو نكل عن الحلف عنه دلحالك ولا يجرى اللعان في هذا * حلف أن لا توفى بيته وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحنث وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثمة سبب لا يحنث * أراد أن يتزوج على امرأته فابى أهلها المكان الاول فادخلها في القبر أو اجلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته

(٢٧٥)

وظنوا انه يقول المرأة التي في الآخرة لا اتى من الاحياء لا يحنث * وكذا الحيلة في المرأة التي تنهم زوجها بوطء اجسارية وتحلفه باعتناقها ان كانت له تحتال به * ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فتزوج ثم فعل لا تطلق * رجل له امرأة يبلغ فذهبت الى ترمذ بلا علمه فقيل له لاك ترمذ زوجة فقال ان كانت لي ثمة امرأة فهي طالق أو قيل له هذه المنفعة زوجتك ثم قيل له احنف بالطلاق انه ليس لك زوجة سوى هذه المنفعة فخلف وعلم ان المنفعة اجنبية تطلق امرأته قضاء لا ديانة وهو طلاق الهازل وقال الامام الثاني لا تطلق * حلف ان فلانا ثقيل وهو غير ثقيل عند الناس وعنده ثقيل لا يحنث الا اذا نوى ما عند الناس * ان لم يكن هو خير من فلان والذي زعم انه كذا حريص شرير وفلان صالح من أهل الصلاح فيما ظهر عند الناس طلق امرأته قضاء وفيما بينه وبين ربه يسعه * ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلق

لسواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها ثلاثاير جمع بحسب ذلك وجه ما ذكر الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخراج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البدل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال بان ينظر الى أن هذه الغلة لا غلة لها أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بألف وخمسة مائة تشتري ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي تخرج جسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت جسمائة علم أن قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها ثلاثاير جمع بحسب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء وعن موضع الجدوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما ما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السير خسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم أن الثمر أكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخل على غلة نخيل آخر أبدا أو سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثمنه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأبرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جت من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني أسـتحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية * اذا أوصى الرجل لغيره بما في بطن أمته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق إسقاط حق الموصي له لا بطريق القليل ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط * لو أوصى لرجل بما في بطن أمته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو أوصى له بما في بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت ستان قبل أن تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا أوصى رجلا بما في بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالح أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو أوصى لصي بما في بطن أمته أو لمعه أو فصالح أبوه أو وصية الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان أوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبل عبد فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولد الحبل بعد موت المريضة على صلح ثم أعتق المولى الامة الحامل وأعتق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حراً ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بر ما في بطنها ولو كان الموصي حياً يوم أعتق المولى الامة والولد أو أعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بائناً أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الأخرى للطلاق وان كان لم تمتض العدة فالبيان اليه * قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا ابدن اعتبار المالك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة وكنت وهي في العدة أيضا طلقته * ان دخلت الدار فانت طالق طالق وهي غير ملوثة فالاول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحلال وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولود دخل بعد البينة قبل التزوج اشغل البين لا الى جزاء ولو موطوءة تعلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال * (الرابع في النكاح) * وفيه ثلاثة أنواع * (الاول في أفاطله) * في النكاح قوله فلانة راجخواهم سه طلاق بمنزلة قوله ان تزوجتها وان قال أدبت الخطبة لا يصديق في ديارنا ولا يصديق ديانة ولو قال اكر فلانة خواهنسده كم فعلي الخطبة * اكر زن كم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكر زن ارم اخلفه وافيته والفتوى على ان يعمل على الزفاف * قال اكر دختر فلان رابعن دهسندوير اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر وير ابرني بن دهنسند او قال دادم شود اخلفه وافيته والصحيح انها لا تطلق أيضا * قال لابيويه ان زوجتني امرأة نفهي (٢٧٦) طالق فزوجها امرأه بلا أمره لا يقع لان الطلاق لم يصف الى الملك لان عقد

الأوليين له بلا أمره لا يصح
فاندفع أن تزوجت لأن
تزوج به صحيح فاقضى
التعليق الملك * لا يزوج
فلانة ولها زوج فهذا على
النكاح الصحيح ولوزاد اليوم
فهذا على الفاسد واختلفوا
في أن النكاح الفاسد
منعقد لا على وصف الكمال
أو غير منعقد أصلاً قيل
ينعقد مقتضى الأقدام على
الوطء ضرورة أن لا يضيع
ماء الزوج فإذا جاءت بالولد
يثبت النسب فلا يظهر في
حق الحنث لعدم الضرورة
فلوحظ على الماضي أنه لم
يتزوج فهذا على الجائز
والفاسد بخلاف المستقبل
والصلاة والصوم نظير النكاح
ويحنت بالفاسد في الشراء
والبيع * ولو أشهد شاهدين
فيما إذا حنف على أن يتزوجها
سراً لا يحنث وإن أشهد
ثلاثاً يحنث * كل سر جاوز
الاثنين شاع * قال أية امرأة
أتزوجها فهي طالق فهذه
على الواحدة إلا أن ينوى
جميع النساء * ولو قال هر كذا
زنى كذا بزنى كتم يقع على امرأ
واحدة في المختار * أية امرأة
فوجئت بنفسها مني فهي كذا

* (الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد الناجر) *

لو كانت المكتبة ألف درهم فادعى المكتاب أنه قد أداها ووجد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدى خمسة مائة
ويبرئه عن الفضل كان جائزاً كذا في المحيط * إن صالح المولى مكتبة على أن يعمل بهض المكتبة قبل حلولها
وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكتبة ألف درهم فصالحه بزيادة على أن أخره سنة بعد الحل فهو جائز
كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد مباحات المكتبة على أن أخر بعض ما وعمل له بعضهما كان جائزاً ولو صالحه
من المكتبة وهي دراهم على دنائير عملها له كان جائزاً ولو صالحه على دنائير إلى أجل لم يجرز كذا في المحيط * ولو
صلحها على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دنائير فهو جائز وكذلك لو جعله لاه على وصيف
مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط
السرخسي * إذا ادعى المكتاب على رجل ديناً فجعله المولى جازاً فصالحه المكتاب على أن يحط عنه البعض
وأخذ البعض فان كان للمكتاب على ذلك ينة فان الحط لا يجوز ويأخذ منه الباقي وإذا لم يكن على ذلك ينة
جاز هذا إذا حط المكتاب فيما إذا أخر فقد قال يجوز تأخيرها إذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط * لو
ادعى رجل على المكتاب ديناً فجعله المكتاب ثم صالحه على أن أدى إليه بعضه وحط بعضه جاز وابن
المكتاب مثل أبيه واصلح المكتاب في ودعة تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد
ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد
العتق إلا أن تقوم عليه ينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي * إن ادعى مولى المكتاب عليه ديناً فصالحه
المكتاب على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه فهو جائز وإن ادعى المكتاب على مولا مالا ووجد المولى
فصالحه على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه ان كانت له ينة على ذلك لم يجرز وان لم تكن له ينة جاز صلحه هكذا
في المحيط * والعبد التاجر كالمكتاب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي * إذا صالح العبد
التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم تكن له ينة وان كان له ينة لم يجرز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جوداً وعن اقرار على ان يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث
فهو جائز ولو وجد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للادعى ينة فصالح العبد معه فان لم يكن في
يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد
العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعند غيره لا يجوز
هكذا في المحيط * لو أن عبداً محجوراً أعياه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على ان يحط بعضه وأجله في
البعض لم يجرز ولو استهلك الحر متاعاً في يدى عبد محجور عليه لم يجرز * كذا لو غصب دراهم فصالحه منها على دنائير كذا في
المبسوط * لو أن عبداً محجوراً أعياه ادعى على عبد تاجر ديناً وصالحه على بعض ما دأه فان كان للادعى على
ذلك ينة لا يجوز الصلح وان لم تكن له ينة جاز ولو كان المدعى عبداً تاجر أو المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

يَتَنَاولُ جَمِيعَ النِّسَاءِ وَلَوْ قَالَ هِرْزِي بَرْنِي كُنْ يَقَعُ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّكْرَارَ * وَلَوْ قَالَ هِرْجِه كَاه بَرْنِي كُنْ فَعَلَى وَاحِدَةٍ هَذَا
ثُمَّ يَنْحَلْ * أَلَا كَرَّمَا بَاشْ جِهَان زَنِي بُوْد فَكَيْدَا فَنَزَوْج طَلَقَتْ وَلَوْ أُخْرَى لَا وَكَذَا كَرْمِنْ جَرَا زَوْزَنْ كُنْ أَوْ قَالَ جَرَا زَوْجُ مَرَا زَنْ بِأَشْدَ لَا يَقَعُ الْأَعْلَى الَّتِي
تَزَوَّجَهَا أَوْلَا لَا زَنْ لَا يَتَنَاولُ إِلَّا أَلْوَا حِدَةً * قَالَ أَرَبِنْ رَوْز تَاهَرْزَا سَال هِرْزِي كَمْ وَبِرَاسْت طَالَقَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّج لَا يَقَعُ * قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتَ
فَلَا نَعْنِي أَبْدَا فَهِيَ طَالَقَ فَتَزَوَّجَهَا امْرَأَةٌ فَطَلَقَتْ ثُمَّ إِذَا تَزَوَّجَهَا أُخْرَى لَا يَقَعُ لِأَنَّ التَّابِيْدِيْنِي التَّوْقِيْتَ لَا التَّوْحِيْدَ فَيَتَابِدُ عَدَمُ التَّزْوِجِ وَلَا يَتَكْرَرُ
* أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا نَعْنِي طَالَقَ أَنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا نَعْنِي فَتَزَوَّج لَا يَقَعُ فَإِنَّ طَلَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَقَعُ * قَالَ أَلَا كَرْمِنْ سَكَا حَ دَخْتَرُ خَوْشِنْ نَشِيْنَمْ فَكَيْدَا قَامَ

في عقد هان أراد حقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث * حلف لا يتزوج وكن تزوجها وطلقها
رجعها وراجع لا يقع * قال لاجنية مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأأة لا يقع * ولو قال ان
تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها عليهم والمسئلة بحالها يقع لعقمة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنية وكلمة
مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٢٧٧) تنتهي اليين بالخروج فلو فعل بعد العود

لا يحنث والفقير رحمه الله
فيما انشروا بآله ومتاعه
كما في قوله والله لا أكلمك
مادمت في هذه الدار ولم يشترطه

الامام الفضلي * قال لاجنية

اكر جزا تزويج كتم أو قال

اكر جزو تم ارجان باشد فهي

طالق فتزوج امرأأة ثم تزوج

امرأأة أخرى طلقت الاولى

* المرأة التي يتزوجها طالق

يقع بالتزوج بلا دخول ولو

قال هذه المرأة التي أتزوجها

طالق لا وكذا لو قال امرأأة التي

تدخل الدار طالق لا يقع بلا

دخول ولو قال امرأأة فلانة

التي تدخل الدار طالق طلقت

في الحال بلا دخول * حلف

لا يتزوج فتزوج فاسد أو بغير

أمرها بأن زوجها فضولي

لا يحنث وكذا في الاسلام

رحمه الله أن الصواب أن

يحنث عند الامام وفي رواية

الجامع أن التوكيل مطلقا

لا ينصرف الى الفاسد ولم

يذكر خلافه وهو الصحيح

* (الثاني في الفصولي) *

لا يتزوج فتزوجه فضولي

وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل

لا هذا في التزوج بعد اليين

فلو تزوجه قبل اليين ثم

حلف على عدم التزوج فاجاز

بالقول لا يحنث أيضا عند

الكل * وكل بأن يزوجه

هـ هذا الصلح سواء كان للمدعي يئنة أو لم تكن ان لم تكن له يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم
ملا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي
كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي) *

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصله
واحدة وهو الصلح عن الخمر والخنزير فانما يجوز الصلح عليه ما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي من ذمي
عشرة دراهم بدينار وتناضاهما اصطحا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بغيرهم
يجزله في الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم
صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه ميعنا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير ميسما كالم يجر الصلح اذا صالح
على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجوز وان كانا
قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط * لو أن حربي باع غصبا من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه
لم يجوز عنده ما خلا فالاي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أناف مال حربي أو
غصب منه مالا ثم اصطحا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عنده ما خلا فالاي يوسف رحمه الله تعالى هكذا
في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجوز الصلح كذا في التارخانية ناقل عن
العناية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطحا من ذلك على صلح لم
يجز في قولهم جبا ولو أدا ان أحدهما صاحبه ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي
فهو جائز كذا في المبسوط * اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو برحه
براحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد
رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * اذا أدا ان مسلم الحربي في دار الحرب ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر
بعضه لم يأخذ به عليه إلا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خر جابا مان لم يقض
القاضي لواحد منهما على صاحبه بشئ وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضي القاضي بذلك بنفسه لا يحط والتأخير
الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المظلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار
الاسلام بامان وأدا ان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت
هذه المعاملة مع مسلم أو مستامن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستائمين فذلك
الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثامن عشر في يئنة بغير المدعي أو المدعي عليه والمصالح)

عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله *

امرأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل * ولو جعل أمرها بغيرها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا الوكيل بالعتق * قال لها ان
دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق قد دخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو ادخل بعد
الحلف * قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلعت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها انت طالق ان شئت
ثم شئت لا يحنث * تزوج بعد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

فكذا اقترج امرأة فيها ليس من أهلها يبحث لوجود الزوج فيها لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حبث ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى صغيرة لا يبحث لا يكلم امرأة فكلم صبيته لم يبحث تزوج امرأة ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدتها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الخداوان كذبته فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الخداوان وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٢٧٩) وان كانت بوثبة أو طفرة أو دروردم لا يقع لانه

لم يتزوج الثيب حتى عبد بكرا في الاستمارة ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيباً أو روى كساده فهي طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يبحث اعتبارا للفرص وقيل يقع اعتبارا للعموم للفظ قال لامرأة ان طلقك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بفلانة فكل امرأة يتزوجها أو قال لها مخاطبة ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع قال لامرأة كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند البين حلف لا يتزوج الاعلى أربعة دراهم فتزوج

عليها فاكمل القاضي عشرة لا يبحث وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها حلف لا يتزوج على أزيد من دينار فتزوج بها هو أكثر من قيمته بان تزوجها على مائة نفرة لا يبحث الخامس في الشراء وفيه مسائل

القور لا يشتري ثوبا ولا ثيابه فاشترى كساء خرا وفروا أو قباء أو طيأسا ناحت قال صاحب المنظومة

أربع مائة على أن تؤديها اليه وإبرأني عن الباقي وقال الطالب أبرأتك عن جسمائتي وصالحتي على خمسمائة وبرهننا وقتا وفتنا واحدا أو وقتين أو لم يوقتا فالبينة للطالب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي لو كانت الدعوى فيها هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة أو كرشير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك له لا تصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط ولو ادعى قبل رجل دارا أو أف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم أقام البينة على الخمسمائة والدار لا يقضى له بشئ من الالف ويقضى بقيمة الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثبتت الخمسمائة لا يقضى له بشئ كذا في محيط السرخسي الصلح اذا وقع أقل من قيمة المستملك على دراهم أو دنانير ثم أقام المستملك البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح فالحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التارحانية اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على شئ فرفض به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسمي مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمي أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صلح عليه فهو جائز ولو شهد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء شاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شئ غير مسمى أو تزكجعا نسمية البدل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمائة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعي للصلح هو المدعي للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعي يدعي أكثر المائتين وان كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط والله أعلم

*(الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار) *

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عيبا فرد فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فرد فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط لو اصاب طلع الرجلان على أن يسلم أحدهما للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد لم يكن هذا اقرا وكذا لو اصاب طلعها على أن يسلم أحدهما هذا العبد للآخر على أن أبرأ الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصاب طلعها على أن يرى فلان من هذه الدار ويرى الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصاب طلعها على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو يهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط صالح عن دعواه حقا في ادعى عليه عينا إلى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم انصالحه من حقه فقد أقرب الحق له والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن

وفي عرفنا لا يبحث بالكساء لانه لا يسمى ثوبا ولو لمسه أو نساها أو نفضه أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقا لتساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يبحث وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يبحث بخلاف القلنسوة لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم ينكسر لونه حتى يصير شبهه انخلق فهو جديد وقال الصددرجه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يبحث لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكبنا لا يبحث وبالدرع والقوس يبحث حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

بشرائه احداً بشري عبداً آخر ثم ياذن له في التجارة فيستريه العبد المأذون ثم يبحره فيدخل في ملكه ولا يحنث لعدم شرط الحنث * ان اشترى بثلثين بخرم فانت كذا ان اشترى به يحنث ولو دفع الخبز ليحمل اليها الملاء ليقع الطلاق وقيل يقع * لا يشتري شيئاً فاشترى مكاناً أو أم ولد أو مدبراً لا يحنث وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ يحنث كالأشترى بالخرم والخزير * وذ كر بخرجه الله لا يبيع فباع المدبر لا يحنث * (نوع منه) * ساءم (٢٨٠) بعشرة واربى البائع ان ينقص من عشرين فقال المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين

هكذا في الاختيار شرح المختار * وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجحدت ذلك فصالحها على مائة درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسهلها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسهلها المقام معه فيما بينهما وبين ربه اذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل أنه افترق له المدعى أقربى بألف على أن أحط عنك مائة فأقر جازاً لخط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دماً أو جراحة فان ادعى عمداً أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على أن يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح باطلاً والاقرار باطلاً لا يؤخذ به - إذا اقرار وان ادعى دماً خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حداً في قذفه وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطلان ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على أن أبرأه من ذلك لم يجوز وان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فذهب ادنه جائزة ولو ادعى عليه شرب خراً أو زناً فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم - م على أن أبراه من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيه المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بهيئها جاز الصلح وتصير السرقة ملكاً للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم انها كانت مائة فيجوز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهباً فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة لكن التأويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب أما اذا لم يعلم فلا يجوز كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما فاصلحها على أن أقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فالحلحاز وكذلك لو اصلحها على أن أقر أحدهما للآخر بيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى أن يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبده على أن أقر المدعى ان الدار للذي في يديه كان الصلح جائزاً واذا استحق العبد رجوع المدعى في دعواه كالألوقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط والله أعلم

(الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح)

لو صالح من دار على خدمة عبده سنة أو سكنى دار وكل ما جازاً جاز له حكمه الا جازة حتى يبطل بموت أحدهما أو بأخذ المدعى أو ورثته الداران كان عن اقرار وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات أحدهما أخذت بده من الدار في الاقرار وفي الانكار يرجع بقدره في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد أو الدابة قبل استيقاض شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع واصحاب الخدمة أن يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره المالك لم يجوز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء

فاشترى به ودينار حنث ولو قال اكتر تراز يك درهم تاده درهم جامه خرم فكذا فاشترى له ثوباً أكثر من عشرة يحنث على قياس هذه المسئلة وقوله جامه خرم وكنم سواء * ولو باعد عشر درهم ما ودينار لا يحنث وان زاد على ما ذكر من الغاية ولو كان البائع حالفه فباعه بعشرة ودينار أو باعد عشر درهم - م - يحنث ولو باعه بتسعة لا يحنث أضافي القياس وفي الاستحسان على عكسه فان العرف فيمن حلف ان لا يبيعه بعشرة ان يبيعه باكثر منها * حلف لا يبيعه به بعشرة حتى يزيد فباعه بعشرة ودينار أو ثوب لم يحنث وان باعه بتسعة يحنث في الاستحسان وكذا عبده حران باعه بعشرة الا بالزيادة أو باكثر من عشرة فباعه بتسعة يحنث ولو قال ان بعته بعشرة حتى يزيد فباعه بتسعة ودينار لم يحنث وكذا لو باعه بتسعة بدون الدينار * عبده حران اشترى به بعشرة الا بالقل فاشترى به بتسعة ودينار حنث استحساناً * أراد بيع عبده بالف واراده المشتري بخمس مائة فقال

خدمه

البائع هو حران حطت عنك من الف شيئاً ثم باعه بخمسة مائة حنث قبل المشتري او لا وعتق العبد

ولو قال ان حطت من ثمنه والمسلته بحالها لا يعتق وكذا لو باع بمائة حطت عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط بعد له لم يعتق ايضاً لعدم المالك فاذا كان الجزاء عتق عبداً آخر عتق ولو حط كل الثمن او وجهه لا يحنث ولو أبرأ عن بعضه قبل القبض يحنث وبعده لا ولو قال البائع لا يبيعه الا بعشرة فباعه بتسعة حنث وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم لا يحنث لان باعه بدينار وعشرة دراهم * (نوع منه) * لا يشتري

ذهباً أو فضة فاشتري دراهم أو ذنانير لا يحنث ولو نقره فضة أو سبيكة ذهب أو طوق ذهب أو فضة حنث لان اشترى داراً في سقوفها ذهب أو مسامير من أحد الخمرين لان بائعه لا يسمى بائع الفضة والذهب * لا يشتري حديد فاشتري سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والقفل من الحديد يحنث قال المشايخ في عرفنا لا يحنث في القفل وبالنية يحنث في الكل * لا يشتري قصبة فاشتري بوارق قصبة لا يحنث * لا يشتري شعراً فاشتري مسحاً أو جوالق من الشعر لا * لا يشتري جارية فاشتري عجزاً أو رضيعاً حنث (٢٨١) * لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس * لا يشتري من خراسان فاشتري خراسانياً في غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه فيه * لا يشتري بقلاً فاشتري أرضاً فيها بقل قد نبت وشرطه في البيع حنث وكذا الرطب مع النخل ان شرط حنث * لا يشتري رأساً فاشتري شاة مذبوحة حنث * لا يشتري لحماً لا يحنث بالرأس بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحماً فاكل رأساً * لا يشتري باباً من الساج فاشتري داراً له باب من الساج حنث * لا يشتري نخلاً أو شجرة فاشتري أرضاً فيها نخل أو شجرة حنث كما لو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً لها حائط * لا يشتري حشيشاً فاشتري أرضاً فيها حشيش لا يحنث * لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف لم يحنث * والاصل ان المحلوف عليه متى دخل تبعاً لا يحنث لان الاتباع لا يفرد لها حكم على حدة وان دخل مقصوداً حنث * حلف لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم اليه في ثوب حنث * لا يشتري عبد الفلان فاجر به داره لا يحنث * حلقه السلطان أن لا يشتري

خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يطل الصلح وان كان لا يخدمه يطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن العتق شيء للصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قتله صاحب العبد لا يضمن كالمو اعتقه ويطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينقض الصلح عند محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينقض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار ان شاء الله تعالى بالقيمة عداً آخر يخدمه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد رحمه الله تعالى ينقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجوز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط * لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * اذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكبل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكبل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا أنه اذا وقع الاستبدال عن المكبل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرق من غير قبض لا يطل الصلح وان كان بغير عينه يطل الصلح ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل كذا في المحيط * صالحه عن دم عداً على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه يبيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى داراً في يد رجل حقا فصار له من ذلك على عشرين فدفع اليه أحدهما ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد الى دعواه وان شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقاً في أرض في يد رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في أرضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الأرض ان كان عن انكار وان شاء تربص الى أن يصب الماء عنه فان اختار التربص فان أحد رث الغرق نقصا في الأرض بخير وقع الصلح عن انكاراً واقراراً وان لم يحدث الغرق نقصا في الخيار له وان غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد أحدث الغرق نقصا في الأرض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الأرض وتمكن من قبضها فانه لا خيار له وان أحدث قبل أن يذهب الى الأرض وتمكن من قبضها بخير ان وقع الصلح عن انكار لا خيار له سواء تمكن من قبضه أو لم يتمكن وهذا عندهم جميعاً هكذا في المحيط * ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يد رجل فصالحه على ألف وخدمة عبده سنة فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعود على دعواه فان أقام البينة على حقه قسم حقه على الالف وقيمة الخدمة فإصاب الالف جاز لصاحب البدن ما أصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصة على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصوصة في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح عن افكار أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاما للبيع فاشتري طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحنث لانه ما اشتري للبيع كالمحلوف لا يخرج الى بيت فلان فخرج الى مجلس ثم ذهب الى بيت فلان * باع عبداً من آخر وسلمه اليه ثم حلف ان لا يشتري من فلان ثم اقاله المشتري فقبله لا يحنث وهو قول محمد رحمه الله لان الاقالة فسخ عنده اذا كان بالثمن الاول وعند الثاني يبيع جديد فيحنث عنده ولو اقاله بمائة دينار وكان اشتراه بعشرة دراهم حنث وكذا لو اقاله بأكثر من الثمن الاول أو أقل * اشتري بالتماطي ثم حلف انهما اشتراه أجاب الامام علم الهدى المتريدي انه لا يحنث واختاره

الامام ظهيرا لدين وكذا الوبايع بالتعاطي ثم حلف انه لم يبيع لاي حنث وكذا روى عن الامام الثاني رحمه الله وقال الامام الفضلي رحمه الله لا يحمل لمن علم انه كان بالتعاطي ان يشهد على البيع ليشهد على التعاطي * قال له ان تركتني ادخل دارك ولم اشتريك حليا فانت كذا فدخل فلم يشتر لها الحلي اختلف فيه الثاني ومحمد رحمه الله والخمار الحنث لانه على الفور وكذا وقال لامرأته ان بيعت بقرتك ولم اقبله فكذا فباعته منه ولم يقبله على الفور يقع الطلاق وكذا هو (٢٨٣) قال ان فعلت كذا ولم تفعل كذا فانت كذا يشترط فعله عقيب ذلك الفعل فورا

وكذا وقال متى لم أبرك هذا الحائط أو متى لم اشتريك دارا أو ان دخلت البصرة فلم اشتري لدارك فكله على الفور * قال له ان لم تطلق نفسك فعبده حرفي المجلس وكذا لو قال ان لم أبيع عبدي هذا فعبدي الاخر حر أو قال ان كلمتني فلم أجبك على الفور * امرأته كذا ان لم أخبره بما فعلت حتى يضربك فأخبره فلم يضربه برأيه لان اليقين على الخبر خاصة لان الضرب من رجل والاخبار من آخر مما لا يتسد فاشبهه بالو حلف ليهن فلانا ثوبا حتى يلبسه أو ليهن له دابة حتى يركبها يبر بالهبة وان لم يركب ويابس لا افارقك حتى تهطيق حتى فلا زمة ثم فارقه قبل القضاء حنث لان الملازمة مما يمتد وان قال أردت به الملازمة خاصة لا يصدق قضاء * ان لم أأزملك انتقضني ديني فكذا فلا زمة ثم ترك قبل القضاء لا يحنث * قال له ان اشتريت جارية فتدخل غير عاتك فانت كذا فاشترها فدخلت عقيب الشراء بلا فصل طلق وان دخلت القبرة بعد الشراء برمان لا وهذا اذا ظهرت الغيرة بلا سائر الجبايع أو كلمة قبيحة وان كانت في قلبها ولم تسكلم بها الا كن حلف لا يعادي فلانا فاعاداه بالقلب وهو

وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوص في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مسمية ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفها شاعا فان قال المدعي النصف لي والنصف الاخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف الاخر لمن هو أو قال النصف لي وممست ثم استحق نصف الدار شاعا لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البدل وان قال المدعي النصف لي والنصف الاخر فلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشي من البدل وان كان المدعي ادعى نصفها فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وان استحق النصف الاخر لا يرجع بشي وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البدل على المدعي كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى حقا في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فاعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له أن يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دار في يدي رجل ولم يقم في النصف الاخر شيئا فأقر بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقم في النصف الاخر شيئا فأقر المدعي عليه بذلك أيضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني أيضا على دراهم مسمية ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليه ما بشي وان استحق ثلاثة أرباع الدار رجع عليه ما بنصف ما أخذ وكذا لو لم يقر المدعي عليه للمدعي الثاني بشي حتى أقام المدعي الثاني ينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل أن يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعي عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشي مما صالحه ما عليه ولو أن المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما عطاها كذا في المحيط * اذا ادعى رجل دار في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا جاز جاز وسلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجز وأخذ بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجع المدعي بما ادعاه وان كان عن انكار أو سكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس أو وجدته ستوفة أو رصا أو زوفا أو نهر جنة فان وقع الصلح على جنس حقه بأن ادعى ألف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجياذ ولا يرجع أصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بأن ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع بأصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كرحطة فصالحه من ذلك على كرشير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق الكرشير انتقض الصلح واذا بطل الصلح رجع بأصل حقه

اذا ظهرت الغيرة بلا سائر الجبايع أو كلمة قبيحة وان كانت في قلبها ولم تسكلم بها الا كن حلف لا يعادي فلانا فاعاداه بالقلب وهو وحفظ اللسان والجوارح لا يحنث * اشترى شيا بمائة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال المشتري اشتريت بخمسين وأوفيت كل الثمن خلف البائع * بان عقد كه نوحى كوي من جبري نيا فتمام أو بهذا السبب الذي تذكر لا يحنث * باع شيئا بدراهم ثم حلف ان لا يأخذ منه فاخذها حنث * حلف ليشترين له هذا الشئ فاشتراه له ثم دفع ذلك الشئ الى البائع برب مائة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة

دراهم ثم اشترى واحد بمائة وثلاثين يحنث * ثم نون شاة بينهم محاف أحدهما على أنه لا يملك أربعين يحنث وتارمه الزكاة ولو اشترى عبد الخلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تارمه الزكاة * حلف لا أنفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها دنانير ثم بهادقيقا لا يحنث * لا يشتري له ثوبا فاشترى لابنه الصغير ثوبا أو عبده فاشترى لا يحنث * لا يشتري بهذه الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخبز أو لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزا ولو قال له قبل الدفع إلى الخبز (٢٨٣) لا يحنث وفي الجامع يحنث إذا أضاف

العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده * قال ابن بعت عبدى بهذه الألف درهم - م أو بهذا الكرفه ماصدقة فباع به - ما و أضاف العقد اليه مالزم التصديق بالخطبة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله أنه يلزمه التصديق بالدرهم أيضا في هذه الصورة لكنه فرض المسألة في الشراء قال لانه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لأنها لاتعين وكان له أن يدفع غيرها مكانها لا يشتري فاشترى عبدا بجزء أو خنزير وقبضه أو لا حنث وعن الثاني أنه لا يحنث وكذا إذا باعه فضولى حنث قبل إجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يحنث قبل الإجازة كافي النكاح وان اشترى بدم أو ميتة لا يحنث * قال رجلين ان اشترى ثوبا أو منكتما عبدا فباع من عبدى حر فلكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما أو باع من الآخر يحنث بخلاف قوله ان ملكك عبدا فهو حر فلم يجمع لا يحنث * ان كنت ملكك الاخيرين درهم ما ولم يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكت خمسين درهم ما وعشرة دنانير أو سائة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراد في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى * قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسم ابنه وكان باعه ماله من ابنه وقبل هو قيل يحنث وقيل لا * قال ان قوموا ثوبى غدا بخمسة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنانير ومع هذا دفعه ما ربعة دنانير فباعه ومضى الغدا لا يحنث * (السادس في البيع) * قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باع له ثوبا ببيعى

وهو الخطبة فان ورد الاستحقاق وحافى الجحاس بعد فاته يرجع عليه بشعيرته ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط * ولو صلح من الدراهم على فلاس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوى * رجل ادعى على رجل ألف درهم ودار فصاله المدعى عليه على مائة دينار ثم استحققت الدارين يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشئ لو أن رجلا ادعى في دار في يد رجل حذافا صالما من ذلك على عبده وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعى في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثاني دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو أن المدعى أعطى ثوبا لذي في يده الدار والمثل له بها الهاتم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان حقى في الدار نصفها وقيمة الدار مائتا مائتي درهم فحقى من ذلك مائة والثوب مائة فبقيت مائة قسم حقى في الدار والثوب العبد والمائة نصفين فانه اذا استحق الثوب كان للرجوع على بنصف ما أعطيتنى من العبد والمائة وقال المدعى عليه لا بل حقدى في الدار عشرها وقيمتها شرون درهم او قيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة أساسا فصار بازاء الثوب خمسة أساسا العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان للرجوع بخمسة أساسا ما أعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع عينه ويرجع على المدعى بخمسة أساسا العبد والمائة كذا في المحيط * ولولم يسمه رافى أصل العقد لكنه صالحهما من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف ثم صالحها من الألف على عبد فاستحق العبد فانه يرجع عليه بالألف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعى دارا فصاله على دار وبني كل واحد منهما بناء فالدار كالأمة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كافي الولد اختلفا في ساحة يدعى كل واحد منهما له وفي يده لم ينقض لأحدهما مالا ولا يد الا يئنه فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر مكن فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحتها ولا يئنه من السكنى حتى يثبت بالبينة ولو اشتهر منه بعبد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكافى والله أعلم

*(الباب الحادى والعشرون في المنقرقات) *

الامام أو القاضي اذا صلح شاربا لخر على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيان * لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفوه بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العبادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حدها فصالها معا أو أحدهما على دراهم معلومة أو شئ آخر على أن يعفو عنها كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى دراهم لم يحنث وان ملكت خمسين درهم ما وعشرة دنانير أو سائة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراد في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى * قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسم ابنه وكان باعه ماله من ابنه وقبل هو قيل يحنث وقيل لا * قال ان قوموا ثوبى غدا بخمسة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنانير ومع هذا دفعه ما ربعة دنانير فباعه ومضى الغدا لا يحنث * (السادس في البيع) * قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باع له ثوبا ببيعى

فقدان يكون البيع له ويجزئه وياخذ الثمن فاجاز البيع جاز وحلت الخائف وكذا يحنث اذا باع قبل اجازة الخلاف عليه * وان باعه لنفسه لا على قصد ان يكون الخلاف عليه لا يحنث * حلف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حنث اذا تزوجها بالدرهم واعطى الدار عرضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يحنث * حلف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب الا بربح كثير فباعه بربح دودا وانه قال التجار هذا الربح كثير

فاضيخان * لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على درهم أخذته منه أو دفعته اليه فهو باطل ولكل واحد منهما ان يرجع به له الذي دفعه كذا في المبسوط * لا ينفي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يباشر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو الاصلاح بينهم * ثم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا لمحالة فاما اذا طالبوا بالقضاء لا لمحالة أو ابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غيره * تبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان وجه القضاء مستتبنا فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم الى الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبوا الصلح فكذا في الذخيرة * ولو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن لاطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز ذلك * لو شرط الاولاد كلها لاطلوب ولو صالح على صوفها على أن يجز من ساءته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط الدرر خشي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * لو ادعى في عبدا مدعى فصاله من ذلك على محتاتم دقيق معلومة من دقيق هذه الخطة أو على أرطال من لحم شاة حية لم يجز وكذلك لو صالحه على عبد أبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد * لو ادعى انسان على انسان مالا أو حقة في شيء ثم صالحه على مال فبين أنه لم يكن عليه ذلك المالا وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المالا له كذا في خزائن الفتاوى * اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه وأخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * اذا ادعى على انسان مالا أو صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز لا كدردي * ادعى على آخر أنه له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا اقراضا والمدعى عليه مقربا لالشركة ثم اصططها على خمسين دينارا الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وان أنكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصططها فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل لاطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية * اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبته لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصططها على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يصح الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنها هبة وأراد الوهاب أن يرجع فصاله على مائة حتى يسلم له الدار جازا واذا جرد بالدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصاله الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصططها على أن تكون الدار بينهم بالسوية نصفين على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبخده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب ففعله اليه وصالحه على أن يري من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح عن العشرة بالخسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبدا باف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب المشتري العبد فصاله الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا باف درهم

في المتاع لا يحنث * لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يحنث والامام الثاني علم هذه الحيلة للرئيس دوروي ان الامام الاعظم قال للعس بن زياد رحمه الله - بن أراد التلم أسأله عن شيء فان أجبتني تقدر على التلم للفقعة عنز ولدت ولدين لاذكرين ولا اثنين لاجين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا اسودين ولا ابضين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والآخر أُنثى أحدهما حي والآخر ميت أحدهما ما أبيض والآخر أسود * حلف لا يبيع عبده فسرقة منه لا يحنث ما لم يستيقن بموته لا مكان المبيع * ان لم ابيع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع لا يعتق * قال ايها ان لم ابعك فانت حرة فقدرها أو استولدها حنث عند الامام لانسد باب البيع وعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسار الرق بالارتداد والسبب بعده ولو حلف على بيع أم ولد أو حر فباع بتر عند الامام رحمه الله * (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) * لا يمتنع عبده وكاتبه وأدى البديل أو اشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنث لان الكل اعتاق * قال لامته وان ظهر حنث ولم أعتق فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت * قال لعبد اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشترى منه لا يحنث * لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يحنث ولو تصدق به عليه لا يحنث * لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والنهي

وأشترى وأباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو وهب وعتق عليه حنث لان الكل اعتاق * قال لامته وان ظهر حنث ولم أعتق فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت * قال لعبد اذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشترى منه لا يحنث * لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يحنث ولو تصدق به عليه لا يحنث * لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والنهي

عليه مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة ويدون القبول لا يكون القرض قرضاً عند محمد رحمه الله وكذا الاجارة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فاقبول فيه لا يشترط المغنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي لاوجب حنث الخالف بلاقبول لما عرف في الجامع * ان وهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه فلان لايعتق لعدم الاضافة والوصية كالهبة في تمامها بالواحد في حق المغنث لا في حق الملك والرهن والنكاح والخلع (٢٨٥) كالباع * حلف لاوصي فوهبه له في مرضه أو اشترى أباه في مرضه وعق عليه لا يحنث

* حلف على أن يهبه اليوم مائة وله على آخر مائة فوهبه له أو أمره بقبضه بر في يمينه * مات الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة * وهبه

حال السكر ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فأمر أنه كذا لا تطلق * علق طلاقها بعدم هبته الصداقها اليوم وعلق أيوها طلاق أمهاتان وهبت له صداقها يشتري من الزوج عرضاً مستورا بمهرها وتقبض منه فيأتى اليوم ولا مهر عليه ثم تكشف ذلك الشيء وترده بخيار الرؤية فيعود المهر عليه * أكرهها على هبة صداقها منه ثم ادعى عليها الهبة يقول القاضي أتدعي الهبة بالطوع أو الكره فان طوعا لها ان تحلف على عدمه * (السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة والتعارف) * لا يشارك في هذا البلد فخرج منه وشاركه ثم دخلاه ان أراد العدة فيه لا يحنث وان أراد العمل فيه حنث ولو دفع أحدهما الى صاحبه

وأذكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه المثلن وقبضه ثم أقر المدي عليه بالبيع فالعبد له والمثلن الذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له أن يبيعه مراحمته على الدين كذا في المبسوط في باب ان يبارى في الصلح * له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بالاتلف بالصلح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه عرضاً ليمكك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح عن الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تستدل بكذا في البدائع * وبه ينفي كذا في الذخيرة والله أعلم

*(كتاب المضاربة) * وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً

*(الباب الاول في تفسيرها وركن ما وشراؤها وحكمها) *

أما تفسيرها شرعاً فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً هكذا في الكافي * فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك المثل بعد ما قبضه المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط * (وأما ركنها) فالإيجاب والقبول وذلك بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطعم الله تعالى منه من ربح فهو بينهما على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المألومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة ويقول المضارب أخذت أو رضيت أو قبلت أو فخذ ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذا المال فاعمل بالنصف أو بالثلث أو بالعشر أو قال خذ هذا المال فابنعه متاعاً فابنعه من فضل فاك النصف ولم يزد على هذا شيئاً أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحساناً ولو قال اعمل به على أن مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بينهما جازت المضاربة قياساً واستحساناً هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذا المال تشتري به هروناً بالنصف أو قال تشتري به رقيقاً بالنصف فهذا فاسد وما اشتري به يكون لرب المال والمضارب أجر مثله فيما تشتري وليس له أن يبيع ما تشتري الا بأمر رب المال فان باع بغير أمره فحكمه كحكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو ضامن لقيمه * يباع والنالن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له أن تصدق به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائماً بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم أم هالك والنالن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كالمال كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجارة فاجازته باطلاً فاذا بطلت الاجارة كان المضارب ضامناً للقيمة يوم باعه والنالن لا يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا المال مضاربة واشتر به هروناً بالنصف أو قال رقيقاً بالنصف هل يجوز مضاربة أم لا لاروايه لهافي الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البطني يقول بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة * وأما شرائها الصالحة فكثيرة كذا في النهاية * (منها) أن يكون

فيه مالا مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأة لا يحنث * لا يعمل مع فلان فعمل مع شرير يحنث لان عهده ترفع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود العهدة على المولى وكذا لو حلف للإشراك فالحيلة فيه انه اذا كان الخالف ابن أن يعطيه ماله مضاربة بربح قليل وبأذن له في أن يعمل برأيه فيعطيه الابن عمه فاذا عمل وربح يأخذ الما شرط له والباقي للاب ولا يحنث الاب * حلف لا يؤجر داره وكان أجرها متقاضياً الاجرة في كل شهر لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو معد للغلة

فتركه عليه لا يحنث * اكر من جبري رايك شي بعاريت درهم فكذا فاعار البض ومنع البض لا يحنث لانه ما عار الكل * لا يعير قوبه من فلان فجاءه وكيل المحلوف عليه واستعاره منه الفتيوى على أن يحنث ولو لم يحنث لا يعير دابته فأردفه خلفه لا يحنث والاعادة أن يستلم اليه * قبل فلان عندك ودية فقال ان كان لاحد عندي ودية فكذا وكن عنده ودية لا يعير يحنث * لا يباخر مع فلان فباخر مع آخر فشاركه الخلف عليه مع آخر ولو باخر يحنث * لا يستدين (٣٨٦) فتزوج على صداق لا يحنث وار عقد السلم وأخذ الداراهم حنث * حلف لا يؤاجر

فأجرت امرأته وقبضت الاجرة وأنفقت أو أعطت له لا يحنث لعدم العقد منه * (الناسم في الكلام) * وفيه أربعة أنواع * (الاول فيما يكون كلاما مع فلان ومالا يكون) * لا يتكلم فجاءت امرأته عندك كله الطعام فقال خذ ما يحنث * لا يكلم فناداه يحنث لو أصغى يسمع يحنث وان لم يسمع لعارض كاشتغاله بأمر أو بصهم وان كان لا يسمع لبعده وان أصغى لا * ان كنت فلانا فانت طالق فكلمته بعبارة لم تفهم طلق ولو علف لا يكلم فلانا أبدا فكلمه بعد ما مات لا يحنث دل أن الاتهام شرط * لم يكلم أحد الجاه كافر يريد الاسلام فوصفه له وما كلبه لا يحنث وليس له أن يتنصع عن وصف الاسلام بسبب الحلف * قال اكر من عيب قوبا كسي بكوي فكذا وكان قال مع امرأته فلان سيكي فروس وسيكي خوار بوده استوتاب يحنث * ان كنت مع الاجنبى فكذا وكنت مع تلميذ الزوج فأومن له معرفة أو ذارحم غير محرم يحنث * لا يكلمه فناداه وهو قائم فابقظه حنث وان لم يستيقظ فففيه روايتان وان كلم غيره على قصد أن

يسعه لا يحنث * قال لها ان شكوت مني الى أخيك فكذا فجاءه عندها صبي لايه قتل فقالت له يا بني ان زوجي فعل بي كذا في وكذا لا يحنث لانها خاطبت الصبي لا الاخ فصار كسألة الحائض * لا يكلم امرأته فدخل الدار وما فيه غيرها فقال من فعل هذا وأين هذا ان كان في الدار غيره لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره يحنث وان قال ليت شعري من فعل هذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره * قال ان ابتدأتك بكلام فكذا فلا تقبله فاسلم كل واحد منهما على صاحبه * نكح الحالف وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني أو ان كلمتك الآن تكلمني لا يكلم

فلا تفر على جماعة فيهم فلان فسلم عليهم حنث الآن ينوي غيره فيصدق ديانة لا قضاء ولو قال السلام عليكم الاعلى واحد لم يحنث ولو أم
قوما و فلان فيهم فسلم في آخرها لا يحنث وقال شمس الاسلام رحمه الله يحنث اذا نواه وفي الشافعي يحنث الآن ينوي غيره وان كان الخالف
مؤثما فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان اماما او عند الامام الاعظم رحمه الله يحنث على كل حال ولا يحنث بالكتابة والايام والقراءة
والتسبيح * لا يكلم فقرع الباب المحالف عليه فقال الخالف كي يحنث للخطاب وكذا قال لبيب (٣٨٧) اولى بيدون الكاف يحنث وكذا لو

قال كيست أو كيست اين
أو كيست أن لا يحنث ولو قال
بعد ماذق الباب من هذا
يحنث * ولو قال ماذقه شدي
فقال خوب است أو نعم أو
اري يحنث ولو أخبر بما
يسره فقال الحمد لله أو بما
يسره فقال ان الله وان الله
راجعون لا ولو قال أجازنا
الله وانا لا يحنث * قال لها ان
لم تسكني فانت طالق فقالت
لا سكنت ثم سكنت لا يحنث
* ان أعدت ذكر فلان فكذا
فقالت لا أعيديك ذكر فلان
أو قالت لا منعني عن ذكره
لا أذكره لا يحنث لان هذا
القدر مستثنى عادة بخلاف
ما لو قالت لم منعني عن ذكره
أو ان منعني فقد ذكرته
يحنث ولو ذكرت اسم فلان
بالهجة لا يحنث * ان كنت أتي
فجميع ما أملكه صدقة
يبيع جميع ما يملكه بعدما
لغه ثوب أو خرقه بمن يتق
به ثم تكلم ثم يرد البيع
بختيار الرؤية أوبة ولو ان
أراد أن يعلم بالامر مخاطبا
للعاظ باحاط كان كذا
وهي واقعة بعبد الرحمن بن
عوف مع أمير المؤمنين
عثمان رضي الله عنهما * وفي
فوائد أبي حفص لا يكلم فلانا
بخاء فلان يطوف بالله

في الكافي * ثم أجر مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المسوط * ولو
دفع أحد المتفاوضين أو أحد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في
الحاوي * واذا لم يكن العاقد مالا كواو شرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال
مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح
جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد
العقد كالأذن يدفع مالا مضاربة ويشرط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب
ولادين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
المحيط * ولو وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما
لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل
مولاه معه لا يفسد مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين * فان عجز قبل العمل ولا
دين عليه ففسدت المضاربة فان اشتريه بذلك وباعا ورجمها فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله
ولو كانا اشتريا بمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغيره ثم باعا الغلام بربعة آلاف درهم فان المولى
يسئوف من مئزر رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط * لو دفع أفا مضاربة فقال له اعمل
فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو
شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب
المال على ما شرطوا في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان
* وللاخر أجر المثل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على
وجه لا يتقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط * فان قال على أن لا من الربح مائة درهم أو شرط مع
النصف أو الثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف
المال أو ربح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لا يعينها من رأس
المال جاز ولو شرط لاحدهما ربح هذه المائة يعينها أو ربح هذا النصف يعينه من المال ففسدت واذا
اشرط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم ففسدت المضاربة كذا
في المحيط * (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطا من الربح لامن رأس المال حتى لو شرط شيئا
من رأس المال أو منه ومن الربح ففسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي * (وأما الشروط) الفاسدة
فهي ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب الثلث الربح وعشرة
دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشروط باطل كذا في النهاية * فان عمل على هذا
الشرط فربح فالربح على ما شرطوا ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشرط ذلك الا أجر لعبد له يعمل
معه في المضاربة أو ليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما شرطوا ولا أجر لعبد المضارب ولا لبيته وان كان
العبد الذي اشرطه الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما شرطوا ولذي
عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما شرطوا ولو اشرط أن يعمل عبد رب المال مع
المضارب على أن لا يعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهو فاسد وشرط فاسد والربح بينهما على الشرط

فقال الخالف بالجم يحنث ولو قال له عند عطائه بركة الله يحنث للخطاب * ولو حر الخالف في السوق فقال بوشة والخلاف عليه هناك
لا يحنث * لا يحوم حوله أو بكر دوى نه كردم بمنزلة لا يكلمه ولو أراد الخلاف عليه شتم انسان فإراد الخالف أن يقول لا تفعل فتذكر بعد
ما قال بالفارسية يمكن لا يحنث لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم ولو في الصلاة يفسد وقبل يحنث أيضا لا أمر أخى أمر اذا كرر
فر ما يفسد كذا في رسال اليه ثوباني يدرجل وقال قل له حتى يبيعها قال الرسول لا لاخ قال أخوك بعه أو أمرك بالبيع يحنث وان قال بعه

لا يحنث * اجتمعوا ويخمدوا فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامر أنه كذا فتكلم الخائف يحنث * من كالم غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله وله غلام فكلمه لا يحنث لان الاعلام معارف وضعوا تستعمل نكرة لان الانسان لا يذ كرذاته باسم العلم ولا يصف غلامه الى ذاته بهذا الطريق بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه أراد به رجلا آخر يسمى عبد الله * (نوع آخر في المعارضة) * ان دخلت الدار ان كتبت فلانا فبعدمه فدخل (٣٨٨) الدار ثم تكلم فلانا لم يحنث وعلى العكس يحنث وهي المسئلة المعارضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراطه أجر عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لاتبه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع ألفا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليشيكنها سنة فسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين دفع مال المضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة * (وأما حكمها) فانه أولا أمين وعنده الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسد فهو أجير وإذا خالف فهو غاصب وان آذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاء كذا في الكافي * المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال والمضارب أجرم مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها انصاوما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) *

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدر ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل به بشركتي ولم يزد على هذا فله مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركاوا الشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان فلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان فلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلم لا تجوز وكذا اذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال مائة من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لكتاب رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للمضارب

وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد * كل امرأه أتزوجها فهي كذا ان كتبت فلانا فتزوج قبل الكلام وبعد أيضا تطلق المتزوجة قبل الكلام وعن الثاني يقع على المتزوجة بعد الكلام ولو تزوج قبل الكلام واحدة أونتين أو ثلاثا ثم تكلم فلانا تطلق الكل لانه جعل الكلام غاية * ان تكلم فلانا فكل امرأة يتزوجها فهي طالق فهو على التزوج بعد الكلام * كل امرأة يتزوجها أبدا أو الى ثلاث سنين فهي طالق ان كتبت فلانا فهذا على ما يكون بعد الكلام وقبله الى ثلاث المدة * كل امرأة يتزوجها فهي طالق ان كتبت فلانا فكله ثم تزوج لا تطلق ولو كلمه ثانيا بعد التزوج تطلق * (نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم) * لا يكلمه أخوه فلان وله أخ واحد فكلمه ان كان يعلم حنث وان كان لا يعلم لا يحنث كمن حلف لا يأكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وأيس فيه الارغيف وهو لا يعلم * لا يكلم فلانا فلانا لا يحنث حتى يكلمه - ما ولو فوى الحنث بأحدهما صح واختلف فيما اذا لم تكن له

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما او قال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم ونوي واحدا على لا يحنث حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المثنى يذ كريراد به الواحد فاذا نواه وفيه تغليب عليه فيصح ثم في قوله ان كتبت فلانا فلانا لو اذ لك الشارط او وسط أو آخر كقوله امرأه كذا ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا ان كتبت فلانا فامرأه كذا وان كتبت فلانا طلق بكلامهما ما وجد وبطلت اليمين ولو اخر ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا فكلهما

* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكم أحدهما حث * لا أكلم فلانا أو فلانا أو يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام * لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام * لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي ينوي وان لم يكن له نية فكذا كر * اكر بجانه فلان بروم وبأوى سخن بكونم فكذا فلم يذهب لكنه كلف في مكان آخر لا يحنث * ولو قال اكر بجانه فلان بروم وبأوى سخن نكرهم والمسئلة بجاله يحنث * زن ازوى طلاقا كرسكي خوردمه قاهري كند (٣٨٩) وكبوتر داري كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بخلاف وغيره جعل الكل واحدا * ولو قال سبكي نه خوردمه قاهري نكند وكبوتر نه دارد فكل شرط على حدة بخلاف * ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فكذا فضر به أحدهما في دار فلان والاخر في غيره لم يحنث ولو قال ان لم تكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمسئلة بجاله حث * ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا هذين السوطين اليوم أو ان لم أكلهم فلانا وفلانا اليوم فشرط البر دخول الدارين وضرب السوطين وكلامهما اليوم فان لم يوجد أحدهما لا يبر * لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الابد وان نوى يوما أو يومين أو ثلاثا أو بلدا أو منزلا يدين ولا يحنث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد الامتنع منقطع عنها حتى لو وصل وقال ان كلمتك فانت طالق فاذهبي لم يحنث ولو قال اذهبي أو واذهبي يحنث * قال لها ان كلمتك فانت طالق ثم قال لها ان كلمت انسانا

على أن لي نصف الربح وثلثه كان للضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيان * اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجليه وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح لاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له كذا في المحيط * لو شرط ذلك للساكن أو للرجل أو في القاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي * لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن تلت الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح ان شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط * لو دفع رجلان ألفا مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعمل المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما منصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث ثلثاه من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهم ما خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة لآخر كذا في محيط السرخسي * لو دفع رجلان الى رجلين ألف درهم وقال لهما نصف الربح بينهما فلان من ثلث الثلثان ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحب المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحب المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعمل اوربما فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع ألفا على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخطب ألف من ماله فيعمل بمساختطه ما وعمل وربح فهو على الشرط ربح ألف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر ماله - ما لان الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذا ابضاعا مبتدأ لا مضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخطب بألف من قبله ويعمل به ما جاعل على أن للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط وثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي درهم على أن يخطبهما بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكم فلانا يقع ثنتان * ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة يتزوجها فكذا يقع ثنتان * كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع الثلاث * لا كلمه يوما ويومين ذكرنا انه اذا كلمه في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا كلمه في الثالث يحنث كالمو قال لا كلمه ثلاثة أيام * لا اكلم فلانا اليوم ولا غد ولا بعد غده ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أعين كافي قوله والله لا كلمه اليوم والله لا كلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا كلمة اليوم وغدا وبعد غد لانه بين واحد كلو قال لا كلمة ثلاثة أيام والله لا كلمة كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماه فستوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا ترك كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا كلمة كل يوم الليلة حتى لو كلمة في الليل فهو كالكلام في النهار كما في قوله يا امه هذه الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلم فيها لا يحنت * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد لئلا كان أو نهرا * ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم كل يوم سماه ولو كلمة ليلة لا يحنت في عينه كقوله لامرأته انت على كظهر أمي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهاره على الأيام يطل كل يوم بجي الليل ويعود بجي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد * لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه

ثلاثة أرباع ولعامل ربعة فالربح بينهم ما اتلأ ما على قدر مالهما كذا في المبسوط * دفع اليه ألفا وقال ان اشتري به برافله انصف وان اشتري به دقيقا فله الربع وان اشتري به شعيرا فله الثلث صح وما اشتري استحق المشروط فان اشتري برافله انصف بعد شراء شئ آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كذا في ردري ناقلا عن المنتقى * ولو قال له ان علمت في المصرفك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشتري في المصربوباع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشتري في المصرفه ما شرط في المصربوباعه في المصربوباعه وان عمل به ضالم في السفر وبالعوض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينقرد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فآخذته على ذلك فهو جائز على ما مضى كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محض من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك أحد المتقسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من ماله ما جعلا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه بالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشئ وان هلك النصيبان جميعا بعد رضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله في فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما نصفين كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولوربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهما نصفين ثم لم يذكر أن حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق بها وقال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفه بضاعة

كل يوم سماه ولو كلمة ليلة لا يحنت في عينه كقوله لامرأته انت على كظهر أمي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهاره على الأيام يطل كل يوم بجي الليل ويعود بجي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد * لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه * والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان بغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت البين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلمه لا يحنت * لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة لا يحنت اذا كلم اثنين وكل شئ من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبني فان ذلك يطلق على الاثنين منهم * لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا كلمة أولاد فلان وأخوته وأزواجه أو اصدقاؤه حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

الحلف وعن الثاني لو قال لا اكلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا على السلم على مثلهم في العادة مرة بان كانوا مائة أو أكثر خنت بكلام واحد منهم * وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعيان خلفه على كلام الكل لو كلم واحد منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت بواحد ثم قال كل شئ سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث * (مسائل الستين) * ان شتمت في المسجد فكذا فاشتم في المسجد والخوف عليه خارج يحنت

وعلى العكس لا وفى القتل والضرب وفى كل فعل له اثر فى الملووف عليه كالشيخ والرمي يعتبر كون الملووف عليه فى المسجد لا الخالف والطحاوى جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام فى المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فى المسجد بخلاف القتل والضرب * (نوع منه) * ان شتمتني فانت طالق فقالت اصغرية يا بلاني بجهان قالت لشي كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشي كرهته من الزوج يقع لانها شتمته * قال لها ان شتمت اى اودكرتها (٢٩١) بسوء فكذاتم قال لها كانت امك

سلام عليك فقالت كانت

امك ان كان سلام عليك

فى عرفهم يطلق على السائل

يبحث لان معناه المكذبة

وان كانوا لا يعدون ذلك شتما

ولا ذكرا بسوء ولا فى ديارنا

لا يعد ذلك ذكرا بسوء

* لا يشتم احدا فاشتم ميتا

يبحث * لا يشتم فلانا فقال

له يا ابن الزانية قال الصدر

المختار انه يبحث لانه يعد

قد فاق ديارنا * قال لها اى

عزى بذرتم حلف انه لم يشتم

اباه الا يبحث * حلف لا يتم

امر انه فقال خدى داندك

جها كرى لا يبحث

* امرأة تقيم بمصنعة فقال

الزوج اكريس مربرزنى

فكنا فذكرت ذلك عند

غيبة الزوج لغيره لا يبحث

الا اذا ارادت ذكره بين يديه

وايحاشه * قال لا تخزننا وده

دشنام نه دهي مرا من بكي

نديم ترا وحلف عليه ثم شتمه

عشر اجلة او متفرقة فلم

يشتمه وشتمه فى وقت آخر لم

يشتمه لا يبحث لوجود الغاية

* ولو قال هركاه كه مراده

دشنام دهي من بكي دهم فى

اى وقت شتمه ولم يسبق

شتمه عشر احنث ولو جمع

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهي دبار هر كاه من ترادشنام دهي ينتهى اليمن بعشر شتمات منه ولو قال هر كاه ميان ما جنك شود بالماح

شود تاوهر دبار دشنام نه دهي من ترا ب دشنام نه دهي لا ينتهى يمينه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الحصومة لان اللفظ

علم فيتوقف لهذا الشرط * حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم * قال لصهرته

اكر فرد تو مر ادا داورى بهيج بدو نيك فامر انه كذا فقالت الصهره للحن فى الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان اخن استشارها فيه

ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده قاله لاله على رب المال وان ربح
فرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا فى الذخيرة * ولو دفعه على أن نصفه وديعة فى يد
المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف فى جميع المال كان ضامنا للنصف
حصه الوديعة ووربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا فى المبسوط * فان قسم المضارب بالمال نصفين ثم عمل
بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح قال ربح بينهما نصفين
الا ان ما كان من حصه الوديعة من الربح يتصدق به المضارب فى قول أبي حنيفة ومحمد ورجه - ما الله تعالى
كذا فى المحيط * ولو دفع الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم امره أن يبيع نصف الباقي
ويعمل بالثنى كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين قال ربح والوضيعة نصفان فى قياس قول
أبي حنيفة ورجه الله تعالى وفى قياس قوله - مال رب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربعه والوضيعة
كلها على رب المال وان كان خايط المالبين فليس له أجر مثل عمله فى النصف الذى فسدت فيه المضاربة
وان لم يخيط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للضارب ثلثا
الربح ولرب المال ثلثه قال ربح بينهما على ما شرط فى قياس قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى والوضيعة عليهما
نصفين وأما عندهما فالمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرط لرب المال ثلثي الربح وللضارب
ثلثه فعنده الربح بينهما نصفين وعندهما للضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا فى محيط
السرخسى

* (وما يصل بهذا الباب) * اذا دفع الربح الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم امره
بأن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثنى كله مضاربة على أن مازق الله تعالى فى ذلك من شئ فهو بينهما
نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها بالخمسة التى عليه قال ربح والوضيعة نصفان فى
قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى كذا فى المبسوط وفى قول أبي يوسف ومحمد ورجه الله تعالى رب المال ثلاثة
أرباع الربح وللضارب ربع والوضيعة كلها على رب المال كذا فى المحيط * ولو كان رب المال أمره أن
يعمل بالمالبين مضاربة على أن للضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للضارب ثلثا الربح كذا فى المبسوط * وان
وضع كانت الوضيعة عليهما أنصافا هذا على قياس قول أبي حنيفة ورجه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف
ومحمد ورجه الله تعالى للضارب ثلث الربح ان عمل فى الملبين ووربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها
على رب المال هكذا فى المحيط * ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمستله
بجها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا فى المبسوط * هذا على قول أبي حنيفة ورجه
الله تعالى وعلى قولهم مال رب المال خمسة أسداس الربح وللضارب السدس هكذا فى المحيط * وهل يستحق
على رب المال أجر مثل عمله فى النصف الذى فسدت فيه المضاربة فيه ينظر ان خايط المالبين فليس له أجر مثل
عمله وان لم يخيط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا فى محيط السرخسى
والله أعلم

* (الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك) *

الاصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطاق المضاربة وهو ما يملكه من باب المضاربة

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهي دبار هر كاه من ترادشنام دهي ينتهى اليمن بعشر شتمات منه ولو قال هر كاه ميان ما جنك شود بالماح
شود تاوهر دبار دشنام نه دهي من ترا ب دشنام نه دهي لا ينتهى يمينه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الحصومة لان اللفظ
علم فيتوقف لهذا الشرط * حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم * قال لصهرته
اكر فرد تو مر ادا داورى بهيج بدو نيك فامر انه كذا فقالت الصهره للحن فى الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان اخن استشارها فيه

لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط * قال لها كرم جواب باز كوي فكذا ثم قال الرجل مع أخروي شهره كسي است فقلت من شهره از نو ينم لا يحنت لانه لم يحاط بها فلم يكن جوابا له * (نوع آخر في الاعلام والبيارة والاخبار) * أي عبد بشر في بكذا فهو حر فارسل أحدهم رسولا فان أضاف الى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي علماني أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان ينوي المشافهة (٢٩٣) فعمل نيته لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتم كرم بخلاف الاخبار يقال اخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدثني على المشافهة بمنزلة كلني * حلف انه ان علم بكذا يخبره فعلم عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلف ليعلمه وعلم فلم يعلمه لا يحنت عندهما خلافا للثاني بناء على مسئلة السكوز * ان اعلمتني بقدم فلان فكذا فاعلمه كاذبا لا يحنت * ولو قال ان اخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فاخبره كاذبا لا يحنت * ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكنت كاذبا لا يحنت * ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدى كذا فكنت انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا انقدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق ببلغ الكتاب أم لا * ليكتن سره أو لا يظهره أو لا يفشي به ان اخبر رسالة أو كتابة أو قيل ان كان كذا اشئ بعينه فاشار برأسه نعم يحنت لو حود الاظهار * لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق * والاستخدام بالايام والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه * لا يكذب لا يحنت بالاشارة * لا يفشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفشاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

ويؤايعها ومن جملة التوكيل بالبيع والشرء للعاجلة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والايديع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بطابق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخطاطم المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا يملكه العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السفائح وكذا اعطاؤها والعتق عمال وغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للضارب أن يبيع بالنقد والتسبيبة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو حاضرا في ذلك الرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء بما باع وانما العهد على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته بغيره لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء دين حكاك وليس له أن يقضى دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بجahalها أو يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضافه ونقص للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بأني درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالفين عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط * ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصم المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الرجح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي * اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

المضاربة

يحنت لو حود الاظهار * لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار

بالكلام أو الرسالة لا يصدق عند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق * والاستخدام بالايام والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه * لا يكذب لا يحنت بالاشارة * لا يفشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفشى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفشاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

أسمائهم يسكت أو يقول لأقول فلا يثبت لأنه لم يخبر * حلفه للصوم على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لمن بلغه على الطريق ذئب
فان أراد بالذئب السارق يثبت وان أراد حقيقة الذئب لا يثبت وكذا ان أراد الكذب * قال لا تخبرين سخن مرأيا كسيتي جرا كفتي
فقال ان كنت قلته لغير امرأتك فكذبا وكان قاله لها ومع غيرها أيضا لا يثبت * سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء
غيري فامر أنه كذا لا يعلم كونه لغيره الا باقراره أو يعلم أنه لغيره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار واقرار وبشارة

واظهار وانشاء واعلام
وكتابه واسارة ولا يكون
الكلام الا باللسان
والاخبار والاقرار والبشارة
تكون بالكتابة أيضا والكلام
لا يكون بالاشارة والايحاء
والافشاء والاعلام
والاظهار يكون بالاشارة
أيضا فان نوى في الافشاء
والاعلام والاظهار الاخبار
بالمكاتب والكلام
لا الاشارة صدق ديانة
* حلف لا يعرفه وكان يعلمه
بوجهه لا باسمه ونسبه
لا يثبت وقد ذكر محمد
رحمه الله في مسئلة الخمسة
أن الشهود اذا قالوا نعرفه
بوجهه لا باسمه ونسبه
لا تدفع الدعوى عند محمد
خلافا للإمام رحمه الله
* حلف لا يستخدم فسأله
وضوا أو شرأنا حنت لانه
استخدام ان أوفاه اليه ذلك
* حلف لا يستعين فأشار
بشيء من ذلك حنت أعانه
أولا لان الاستعانة طلب
العون وقد حصل الا اذا نوى
القول * أمر غيره أن يكتب
الى فلان فأمله الى واحد
فكتبه ثم حلفا أن كلامهما
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يستأجر أرضا يضيها ويشتري بعض
المال طعما بالبرعها كذا في الحاوي * ولو استأجر أرضا يضيها على أن يغرس فيها شجرا أو اربطها باققال ذلك من
المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على ما اشترط كذا في المبسوط * ولو أخذ نخلا أو شجرا
أو اربطها بمعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وان كان
قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي * ولو أخذنا الارض من زراعة واستنتهنا بطعام اشتراه ببعض
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الارض والعمل على المضارب
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين * وكذا لو كان شرط البقرة على المضارب كذا في الحاوي * ولو
دفع أرضا بغير بذر من زراعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب
ولا رب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يبق لها ولا يلبسها
كذا في المبسوط * وان أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطؤها ولا دواعيه كذا في المحيط * ولو
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت
وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كما لو زوجها من أجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكفر
* وتخرج الجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط * وليس للمضارب
أن يبيعهها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقربة أو عين
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من
يعتق عليه صار مشتريا لنفسه دون المضاربة ويضمن ان نقدا الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر الربح عتق خطه منه ولم يضمن رب
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله
صح عليه ما كذا في الكافي * وللضارب في المضاربة المطلقة أن يباشر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة
ويجوز وليس له أن يسافر سفرا مخوفات يخشى الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا أن معاملته التجار في
فلك البلاد أن المضاربين يخطون وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه الجوت أن لا يضمن ويكون الامر في ذلك محولا على ما عارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشتري به فربح أو وضع بغير اذن
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشتراطوا والعهد في البيع والشراء على رب
المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا أعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما جازا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكها الضمان بجميع ما ربح العبد رب المال دون مولى العبد وأما
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلته على عاقلة القاتل
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب خرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد
أو موكبا ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بيعة فاسدا بمائة كذا قبض فليس

الامر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب * (التاسع في المين في الاذن) * قال ان خرجت بلا اذن في كذا فقامت
للخروج فقال دعوه وانخرج ولا يمين له لم يكن اذنا وان نوى به الاذن يثبت دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا يمين له كان اذنا الا اذا نوى
الطلاق * اخرجي ان خرجت ليخزينك الله أولي بينك ما تكرهين أو ألحقت في الاذن فقال هرب كما كرهته بروا لا آذن الا اول ليس باذن
والثاني تهديد وان اخرجت بعض قدمها ان كانت على الخارج يثبت حنث وان على الداخل أو عليهم مالا * مع سؤال سائل فقال لها اعطيه لقمعة

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج أو كان السائل رجع فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج * وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحما فهو اذن بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض آقاربه فلم يخرج وخرجت لكس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحث * خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الاباذنه فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحث * اذن لها بالخروج الى

بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بالاعتاب فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتعاب فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا للصاحبيه كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى المضارب أو باع عن لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك ككاتبه والعبد المدين فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتعاب الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتعاب الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المدين هكذا في المحيط * أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لارزقه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولادين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهما الا لعبده أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغير كذا في المحيط المتفرقات * اذا اشترى المضارب بألف المضاربة وجارية وقضها بمائة باعها بألف درهم فلم ينقد منها حتى اشترى لنفسه بخمسمائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهمين ثم اشترى المضارب لنفسه أو اشترى المضارب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشترى المضارب أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما شرا هو لا جازر الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرا ثم أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه ماله أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غيره فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما باقية وليس له أن يخص نفسه ببعض شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقد هاهن المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقد هاهن المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم شهد بعد ذلك أنه اشترى لنفسه شرا فله أن يقبله بمثل ذلك المال أو يرجع وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شرا لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يبطأ هو على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رحمه الله تعالى أنه اشهد أنه يشتري لنفسه بمثل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول أو يرجع أو بوضعية والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بوضعية فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواها اشترى بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بأقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الأب في ماله ولده على الاتفاق والوصى في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفضل وان كان حين اشترى المضارب الجارية أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمان رب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضر اقل عند

أهلها فاهلها أبواها وان كانا في منزلين فنزل الأب لان المشتري لا عموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذي رحم محرم وان أذن ولم تسمع لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر * وفي الصغرى لا تخبر بغير الابرضى أو بغير رضاي فاذنهما ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحث بالخروج بخلاف الاباذني أو بغير اذني حيث يحث لان الرضا يتحقق بلا علمها والاذن لا يتحقق * اذن لها وهي نائمة في البحر يدعه له اذنا وفي النوادر لا كالاذن بالعربية وهي لاتعلم * اذن مرة ثم نهاها يعمل النهي * اذنت لك كلما خرجت ثم نهاها يعمل عند محمد رحمه الله خلافا للثاني * وفي المنتقى اذنها ثم قال بعد ذلك لا اذن لك يحث بالخروج وقال الثاني لا يحث في الخرجة الاولى ويحث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالامر أن يسمعها نفسه أو رسوله فان أشهد قوماء على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبليغ فخرجت

لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة * امر أنه كذا ان حضرته خرجت الا باذني أو برضاي أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام يخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا * ان خرجت من الدار بغير اذني فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث * ان خرجت حتى أذن تنتهي اليين بالاذن مرة فلا يشترط

الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لا قضاء وان اراد بكلمة حتى الاصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغير اذني بشرط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغير اذني فخرجت مرة ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحنث * ولو قال هر كة كفي مستوري من ارضه لا يبرون آبي فكذا فاذا نهر مرة ثم خرجت في الثانية بلا اذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما بشرط في كل مرة وفي حتى والا يكتفي بمرة وعن محمد رحمه الله في لا يخرج الا بعلمه لو خرجت (٣٩٥) ثمانية ابلاع يحنث * الدائن أو المولى أو

السلطان أو الزوجة حلقوا المديون أو العبد أو واحد من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فأت المديون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل المولى أو زالت الزوجة سقطت اليمين ولا تعود بعود الولاية * قالت لزوجه ائذني بالخروج الى بيت امي فقال ان ائذنت لك بالخروج فعبدى حر ثم قال ائذنت لك بالخروج لا يحنث ولو قال لعبد ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا ثم اذنه بتزويج النساء أو بالتزويج حنث ولو قال لعبد ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا فاذن له في التجارة فاشترى العبد يجوز ويحنث ولو اذنه بشراء البز فاشترى هذا العبد لا يحنث ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص * حلف لا يخرج من المصر الا باذن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكث سنة لا يحنث لان المكث لم يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرته اني اشترى نفسي هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيدات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مضاربة فأخذ المضارب واشترى جارية بالمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهر جة أو زيواف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهم ادون الآخر أو علما أنه لم يعلم كل واحد منهم ما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوزها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزيواف وان لم يتجاوزها البائع ورد على المضارب يرد على المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم ان زيواف فاشترى بها جارية تقدر الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزيواف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوقة أو رصاصة فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذ الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقى ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوافاً أو مستوقة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما ما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوافاً ونهر جة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترياً لنفسه وان كانت الدراهم مستوقة أو رصاصة فاشترى بها شيئاً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد امساكه حتى يجدر بمخارفة المضارب في بيعه الا أن يشاء أن يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامساك فردد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال أن يأخذ ذلك عليه كذا في المبسوط * واذا اشترى المضارب بالمال متاعاً ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بما كثير أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوى ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بان كان اشترى به متاعاً يساوى ألفاً في الوجهين جميعاً لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضاب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه برأس مالك أو

* حلف أن لا يخرج امرأته من الدار بلا اذنه وكانت رهنه بمحمدود الها فاستأذنت في الخروج فقال اذهبي وسلمي المال واقبضي الرهن فخرجت ولم تجد المرتن لها الخروج الى وجود الغاية بالاذن الاول * ان خرجت من الدار الا باذني لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنث ثم خرجت ثانياً بلا اذن لا يحنث لان اليمين واحد واذا نوى في الاذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالجيلة أن يقول كلما أردت أو شئت الخروج فقد أذنت لك فاذا نمتها يعمل نهيها عند محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان نخرجة واحدة يعمل النهي بالإجماع ويحنت بالخروج * قال بعده ان خرجت الاباذنى ثم قال لغيره
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغير وكذا لو قال الغيرة اذن للتمولاذ في الخروج ولو امر المولى غيره أن يجنبه باذن المولى فاخير
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلان في كل ما بامرتك
فاذن له فلان بالخروج فخرج يحنت (٣٩٦) * ان خرجت الاباذنى فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخنز لا يحنت ولو جرد

تبيعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع
أو جارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل
برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية والله أعلم

* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) *

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتريا بهما عبداً يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه
أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب
العامل قيمة العبد ألف درهم ألق من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر ربحه يأخذ رب المال
نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف وبغرم ما سوى
ذلك وحق المضارب الآخر ربع لحق رب المال فلا يمنع لأجله نفوذ جازة رب المال في حصته ولو كان
المضارب باع العبد بالثمن درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من
المشتري الألفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد بأقل من ألفين
بقليل أو كثير بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فأجازته باطلاً ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد
المضاربين فإن كان باعه بمنزلة القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يجيزه جميعاً ولو
كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز
ان كان باعه بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعه جميعاً كذا في
المبسوط * دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعلابرايكاً ولم يقل لا ينفرد أحدهما بالبيع
والشراء فان عمل أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضماناً لذلك النصف كذا في المحيط
السرخسي * وما يحصل تصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان
عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهم ما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان نوى ما على المضارب المخالف أخذ جميع
رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق ربعه والربح
الباقى الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان
نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويهبط له الباقي من الربح الى تمام
نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه مما عليه ويرد الباقي اذا أيسر وصورته ان كان
رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة
دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبق خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين
التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أرباعاً سهمان رب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم
للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من
الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا أيسر وان كان في يد المضارب

الاذن بالخروج وان زاد الى
آخر فاذن لها في زيارة الام
فذهبت الى بيت الخنز حنت
* لا يشرب الاباذنه فتأوله
القدح بيده ولم يقل بلسانه
شياً فشرب يحنت لانه
دليل الرضا لا الاذن * لا تخرج
امرأته الا بعلمه فخرجت
وهو يراها لا يحنت * وان
أذن لها بالخروج فخرجت
بعده بلا علمه لا يحنت * اكر
يبرون شوى تامن نه فرمايم
فانت طالق ان نوى الاذن
في كل مرة أو الاذن مرة
صدق وان لم يكن له نية فعلى
مرة واحدة الا أن يكون
عرف الناس على خلافه
* (العاشرة في صلاة وصوم
وقراءة وغسل) * ان
صليت ركعة فهو حرفصلى
ركعة ثم تكلم لا يعتق وان
ركعتين عتق بالاولى * وفي
الجامع عبده حر ان صلى
اليوم صلاة فصلى ركعة
وقطعها لا يحنت ولو لم يقل
صلاة يحنت اذا قيدها
بالسجدة * لا يصلى صلاتين
فصلى ركعتين بلا قعدة قبل
يحنت وقيل لا وقيل ان عقد
يمينه على النقل لا وان على
الفرض فان كان من ذوات
المنثى فكذلك وان كان من

ذوات الاربع يحنت في الاشبه * حلف لا يصلى باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلى فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر الموافق
أولاً لا يحنت الخالف بالصلاة فيه * لا يصلى خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت لان المراد به الاقتداء به وان نوى حقيقة الخلف لا بصدق قضاء
* والله لا أصلى معك فصلى خلف امام يحنت الا اذا نوى أن يصلى معه بحيث لا يكون معه مائات * لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة فاجاب جماعة
واقعدوا به حنت اذا ركع وتجدد لهم قضاء لادبائنه وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلى لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستحسان

وحنث قضاء لادبائة ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه يصلي لنفسه لم يحنث ديناه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقد سقم آخر
حنث قال لها إن لم تصل إلى الساعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني بناء على
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كذا قالت الله على صوم غد وحاضت فيه يصح النذر لان
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولو قالت الله على صوم يوم حيض لا يصح قال لها إن لم تصومي غدا فانت كذا فصامت من الغد وحاضت حنث
* ان لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فسرعت فيها وطلعت الشمس أفق ركن الاسلام (٢٩٧) رحمه الله بالوقوع والحال وان بعدمه وكذا
لو غسلت عضوها ثلاثا ثلاثا

ولو كانت غسلت مرة أمكنها
الادراك قبل الطلوع لا يقع
عند الحوائى * ما أخرت
صلاة عن وقتها وقد كان نام
حتى خرج وقت الصلاة ثم
قضاها فالصحيح انه ان كان نام
قبل دخول الوقت وانته بعد
خروجه لا يحنث وان كان
نام بعد دخول الوقت يحنث
* ان تركت صلاة فانت
طالق فترك وقضاها قبل
يحنث وقيل لا وبالأول أفق
عبد الرحيم الكرمي وبالثاني
ركن الاسلام السعدي وهو
الاشبه * لا يقرأ اليوم
فالحيلة ان يأت بغيره * لا يقرأ
سورة فنظر في المحقق حتى
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق
بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه
يحنث عند محمد خلافاً للثاني
لان المقصود منه فهم ما في
الكتاب والفتوى على قول
الثاني * ان قرأت كل سورة
من القرآن فعلى كذا قال
محمد رحمه الله هذا على جميع
القرآن ولا يحنث بالسلمة
الا ان ينوي في سورة التمل
* لا يقرأ سورة فتركها فأنها

الموافق ألفادهم وخمسائة يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله أفق درهم فيكون نصيب
المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف
فالربح ألفادهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك
ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما
كذا في محيط السرخسي * ولو لم يملك ما في يد المخالف ولو كان ذلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فان رب
المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الألف مضاربة اقتسمها
نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراؤه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو
اشترى باجيبا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بنصف معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذلك لو أجاز رب المال كذا في
المبسوط * اشتريا عبدا فباعه أحدهما بغير عرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قياسا وأجازا تسهما أو لو لم يجز
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب
المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشتري فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط
السرخسي * وان أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح
ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه ولرب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على
الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشي فان أذن لكل واحد من
المضاربين صاحبه أن يبيع ما شاء من المال فأبضع أحدهما رجلا وأبضع الآخر رجلا فذلك جائز
عليه ما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من
المشتري وان لم يأذن له شريك في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا أن يأذن له شريكه فان أذن له
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال إليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا فلهما ما ضمنا
له وان أبضعا بأذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) *

الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب المال فيسه فأنه يصح
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً واما لا يغير أمره وان كان شرطاً لغيره
ففيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * ان خص له رب المال التصرف في بلد
بعينه أو في سلعة بعينها تنقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من
تلك البلدة فان أخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى
رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا اشترى ببعضه في المصروف

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو ترك آية طويلاً لا يحنث * لا يتوضأ من الرغاف فرغف أو بال ورغف وتوضأ فالوضوء منه ما يحنث وكذا
لو حلف لا يغتسل من امرأته هذمن الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاعتسل يكون منهما ما يحنث * (الحادى عشر في الاكل) *
الا كل ايصال ما يتأق به المضغ أو الهشيم الى جوفه مضغاً أو ابتلاعه أو ابتلعه بلامضغ والشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتأق فيه الهشيم في
حال وصوله كالنبيذ والماء * ولو حلف لا يأكل شياً لا يتأق فيه المضغ بنفسه فأكل مع غيره وهو غائب أو كل كذلك حنث فحنثان يحلف على ان
لا يأكل هذا اللبن فأكله مع الخبز أو التمر حنث * لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشربه لا يحنث في الاكل ويحنث

في لا أشرب * لا يأكل هذا الرغيف فدقه وصب فيه الماء ثم شربه لا يحنث وإن أكله مبلوا لا يحنث وكذا السويق إذا شربه بالماء فهو شرب
لا يأكل وإن بله ثم أكله حنث * لا يأكل طعاما سماه فضغه حتى يدخل في جوفه من مائه ثم ألقاه لا يحنث * التغدي أكل مترادف يقصده
الشبع والتغشي كذلك وما يتعدى ما يعتاده حتى لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لا يحنث والتداوى بخلافه * حلف لا يتعشى فأكل
قمة أولتغين لم يحنث * أكل شيأيسيرا (٣٩٨) فقال له رجل تغديت فقال عبده حران كان تغدي لا يحنث حتى يأكل أكثر من

نصف الشبع * حلف في رمضان أن لا يتعشى الليلة فأكل بعد ما تصاف الليلة لا يحنث والسهور بعد ثلثي الليل إلى الفجر الثاني والعشاء إن يأكل أكثر من نصف الشبع والذوق أن يصل إلى فيه ويجد طعمه فإن عسى بالذوق ألا يلم يدين قضاء سواء كان ما كولا أو مشروبا * حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث ولو لا يأكل أو لا يشرب لا يحنث بالذوق وعن محمد فمّن حلف لا يذوق فمّينه على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل إلى جوفه إلا أن يتقدمه كلام نحو أن يقال له تعال تغدمني فخلف لا يذوق معه طعاما ولا شرابا فهو على الأكل والشرب * لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث * لا يأكل طعاما ينصرف إلى أكل ما كول مطعوم حتى لو أكل أكل يحنث وإذا عديعنه على ما هو مأكول بعينه ينصرف إلى أكل عينه وإذا عقد على ما ليس بما كول بعينه أو على ما يؤكل بعينه لأنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف إلى المتخذ منه * بيانه لا يأكل من هذا العنب

بعضه كان المراد به والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي * وإن كان اشتري بنصف المال شيأ خارج الكوفة وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشترا خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضاربة ربحه وعليه وضعته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند أي حنيقة ومحمد رجهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحسانا ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعمل في غيره ضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التقييد من الألفاظ ستة دفعت إليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة مجزوما أو مرفوعا أو فاعلا * بالكوفة أو قال دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت إليك مضاربة بالنصف وأعمل بالكوفة أو قال أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقب المضاربة ما لا يمكن التلطف به ابتداء ويمكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كذا في الألفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبي على ما قبله ويجعل مبتدأ كذا في اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شوري وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي * وفي القدوري إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام فهذا على الخطئة وديقها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يصير محالة فاضمانا قال وله أن يشتري به الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من الأماكن وأشابهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الألف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا خرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري أيضا حوله يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أوفى في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام إلا أن يكون في بلد اعتادت التجار فيه ذلك فإن كانت المضاربة عامة جاز شرا السفينة أيضا كذا في محيط السرخسي * وله أن يستأجر بعضه يتأجر فيه الطعام أو يبعه فيه كذا في المبسوط * إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال إليه وفي غيره وله أن يضع في الرقيق أيضا وله أن يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له أن يشتري بعض المال طعاما أو كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقييد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصيارفة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصيارفة ما يبدله من الصرف كذا في المبسوط * وإن وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يطل العقد بعينه كذا في الكافي * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالتقدي ويبيع به فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالتقدي كذا في المحيط * ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا إذا باع به بالتقدي قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو

أوالشاة لا يحنث بما يتخذ منه * لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عنبه أو زبيب يحنث * لا يأكل من هذا اللحم فأكل من مرقه لم يخالف يحنث * لا يأكل لحما ولا نية له لا يحنث بالسهمك إلا إذا نوى ولحم الأبل والغنم يحنث مطبوخا ومشويا وقديدا فهذا من محمد أشار إلى أنه لا يحنث بأكل النبي أو به أقي أو بغيره الأسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنث ويستوى الحلال والحرام * ولو أكل شيأ من الرأس يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا مشويا لا يحنث وفي الثاني جعل الأكل والشرا واحدا والاول

اصح ولو اكل شيئا من البطون كالكبد والطحال يحث في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحث وكذا في شحم الظهر ولا نه لحم سمين ولا يحث في شحم البطن والالنة بالاجاع لانه ينقي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولو اكل الحرة التي في وسط الالنة يحث لانه لحم لا ياكل لحما فاكل شحما خالطه لحم لا يحث عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشوا والبطيخ على اللحم خاصة وان كان له نية فعلى ما نوى والسمل المشوى لا يدخل فيه لا ياكل كل من هذه الشجرة فاخذ منها عصن (٣٩٩) فوصل باخرى فاكل من ثمرها لا يحث وقيل

يحث * لا ياكل شيئا من الخواء يحث بالعسل والبطيخ وكل ما هو حلو في عرفهم وفي عرفنا الحلو كل شئ حلو لا يكون من جنسه حامض فالغلب والبطيخ من جنسه حامض * لا ياكل خبزا فاكل قرضا يقال له بالفارسية كليمه او ما يسمى نواله بريده يحث وفي الجوز بين وقرص القطايف لا يحث ولو اكل ثريدا او خبزا بعد ما نقتت او العصيدة او التماح

او الكري لا يحث * لا ياكل طهاما فاكل دواء ليس بطعام ولا غداء بل هو مركبه كالسقونيا لا يحث ولوبه حلاوة كالسكرتين يحث * لا يشرب دواء ولا يتداوى فشراب لبن او استعط يدن او احتجم لاذكل ما يسمى دواء في العرف يدخل تحت البين وما لا يسمى دواء لا يدخل وان كان دواء في الحقيقة * لا ياكل طعاما كان ملها يقال له بالفارسية شور يحث كالحلحلي لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل انه وجد طعمه حث والا وقرق بينهما الفقيه وقال في الفلفل يحث لان عينه ما كول لافي الملح مالم

مخالف كذا في المبسوط * لو قال لا تبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصه برب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا وتخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية التي يملك السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح تنهيه كذا في فتاوى قاضيان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشئ وصار نقد لم يشتري به الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة على ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس لللبوس في حق بن آدم فله ان يشتري به ما شاء من ذلك كالخز والحري والقز وثياب القطن والكتان والاكسية (٢) والانجانيات والطيايسه ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والاعطاط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولودفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحري والطيايسه والاكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * والله اعلم

* (الباب السابع في المضارب يضارب) *

اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير ان يرب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رتب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان ونصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الاخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحدا منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال والمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو استهلك المضارب الآخر المال او وهبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امتثل أمر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن أيهما شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في النخبة * ولو أضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به (٢) قوله والانجانيات جمع أنجانية بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون النون وكسر الواو وحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لا علم له نسبة الى موضع يقال له أنجيان يقال كساء أنجيان كذا في شرح البخاري فحينئذ عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اهـ بجزاوي

يا كل عينه مع الخبز أو شئ آخر الا اذا دل الدليل وقت البين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحث فيهما العموم المجاز ويقول الفقيه يفتي * لا ياكل اداما ولا نية له فالادام الخبز والزيت واللبن وكل ما يصطبغ ويختلط به الخبز والغلب والبطيخ والتمر ليس بادام اجاعا * لا ياكل من هذا الخبز فالتخذ سكاكة واكل لا يحث * لا ياكل من نزهة البقرة فاكل من دوعه يحث ولو من دوعته لا يحث * لا ياكل اللبن فجعل في ارزو طيخ لا يحث وان لم يجعل فيه ما يرى عينه وفي التوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحث * لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه

زعفران يحنت * لا يا كل هذا السمن فجعله خبيصاوا كله يحنت وكذا في كل موضع يرى عنه وان لا يرى لا وان وحد طعمه * والقر لوجعل عصيدا ويا كل يحنت لبقاء اسم القر * وعن محمد حلف على المايوكل فاشتري به ما كولاوا كل يحنت وان ما كولا لا * لا يا كل النمار لا يحنت بالبطيخ * لا يا كل الدهن يحنت بدهن الكراع وفي الشرا لا * لا يا كل سكر فاخذ السكر ومصه حتى ذاب ثم ابتلعه لا يحنت ولو فعل هذا في الصلاة فسدت * لا يا كل (٣٠٠) رمانة فصلا لا يحنت * لا يا كل من - له هذا الكرم وحامضه يحنت با كل

بسره وعنه * وقوله ازشير في اين رزته خورم على الدبس * لا يا كل من هذا المسلوخ فاذا ذيت الميتة حتى صاردهنا فاكل لا يحنت * حلف ليا كلتي السم اويوكل فلانا يا كل لب الجوز لانه سم حتى لو اكل كثر اكله قتله * لا يا كل لحم شاة فاكل لحم غزال لا يحنت مصر يا كان الحالف اوقرويا وعليه الفتوى * لا يا كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنت وعلى القلب لان المقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي ان لا يحنت في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما * لا يا كل لحما فاكل لحما غير مطبوخ يحنت * لا يا كل لحما يشتره فلان فاشترى فلان سخلة فذبحها فاكلها الحالف لا يحنت * (نوع منه) * اشترى منامن اللحم فقالت زوجته انه اقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنت * ان حلف انه ليس في بيته مرققة فاذا فيه مرققة قليلة لا يحنت لا يقال في العرف في مثله في البيت مرققة او كانت كثيرة فاسدة

ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله أي الثلاثة شاء والرب الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضيعة على المضارب الاول ولا يرجع الرب المال فان ضمن المضارب الاول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن مارزق الله تعالى من الرب يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الرب وجازو يكون للثاني ثلث الرب ولرب المال نصف الرب وللضارب الاول سدس الرب وان شرط الاول للثاني نصف الرب كان نصف الرب للضارب الثاني والنصف للرب المال ولا للثاني الاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الرب كان الرب بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الرب كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال رب المال لا الاول ماربحت في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن مانال لك من فضل أو رب أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن مارزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلث الرب أو بخصم أسداس الرب كان كله صحيحا والثاني من الرب جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفين كذا في المبسوط * في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك نصف الرب ورب المال والنصف الآخر للضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في النخبة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط * اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الاول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الاول - حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فلرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثم لما استقر الملك للاول صحت المضاربة بتان جميعا الثانية والثالثة والوضيعة على الاول وأما الربح فاما مضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللادول ثلث الرب كذا في المبسوط * وللضارب أن يشارك غيره شركت عمنان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصص المضاربين من الربح فيستوفى منه الربح المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال به سدما عمل به فلا ضمان للرب المال على أحد والوضيعة عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الاول ويرجع به

لا يحنت وان كانت تصلح لبعض ولا تصلح لبعض يحنت * لا يا كل من هذا القدر وكان اغترف منها في قصعة قبل الحلف فأكل الاول لا يحنت * ما مشبديك نهخيم دهن خورديم وباتن كان جوشيده اندو خورده اند لا يحنت * لا يا كل من طيخ فلانة فسخت مرققة كان طيخا غير هالا يحنت * وقوله ازيدك كرده تونه خورم فهو كقوله بخته توه ولو وضعت الله في الثور ان لم يكن فيه نار أو قدت هي يحنت وان أو قد هاعير هالا وان كانت فيه نار ان كانت أو قدتها قبل الوضع حنت وان كان أو قد هاعير هالا قال الفقيه يحنت لانه في العرف يسمى واضع

(4.1)

* لا تأكل من طعام لضيفه فلان فا كل من طعام ضيفه وابعه من آخر بحث * لا يأكل كل من كسب فلان فورث كسبه آخرأ كله حنث وان انتقل الى غيره بشراء أو اجارة أو هبة أو كله لا بحث * لا يشتري فو يامسه فلان فباع فلان بعد مسه منه حنث * لا يأكل كل من خبز فلان فا كل من ماء جده عند المخاوفي عليه لا بحث قيل هذا في الشتاء وفي الصيف بحث وكذا لو أكل من قشر بطيخ فلان أو فنت خبز ألقاه على فناء داره ان كان لا يعطى منها السائل * اذا أوردته فلان نه خورم فا كل من جده فلان بحث * لا يأكل كل من مال ختنه شفا فا كل من خبز عين جعل

* (الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول) *

*) الفصل الاول في بيع المضارب برابحة أو تولى على الرقم أو غيره قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مرابحة بعد ما أنفق حسب ما أنفق على المتاع من الجمل وغيره ولا يحسب ما أنفق على نفسه في كسونه وطعامه ووركو به ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو بيع على رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم بقول المضارب عند بيعه مرابحة قام على بكذا تحرزاعن الكذب كذا في المحيط ولو اشترى المضارب متاعا بألف درهم وورقه بألبي درهم ثم قال للمشتري منه أبيعك مرابحة على رقة فان بين المشتري كمرقه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كمرقه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقة كمرقه فهو بالخيار ان شاء أخذه وان شأتركه فان قبضه فباعه ثم علم مارقة فرضى به فراضا بطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمرابحة فان كان المضارب ولا ربحا لبرقة ولا يعلم المشتري مارقة ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر يباعه حيا جاز ان لم يكن الاول قبضه وكذلك لو كان الاول علم برقة فسكت حتى باعه المضارب من آخر يباعه حيا فان رضيه الاول بعد ما علم برقة ثم باعه المضارب من آخر يباعه حيا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرقة فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال لرجل أبيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على ألبي درهم ولم يسم رقبا ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بألبي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بمصنع كذا في المبسوط ولو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهمين يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين فيساوي فيا ساوى في الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصفا كان الربح درهم ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي ولو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوى ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاثا ولو قال بوضعية الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضعية العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له أن يبيع الجارية مرابحة على الثمن

فيه عجين خسته لا يحنث * لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحها فاخذ من مائه وملحه وجعل في عجين فا كل من خبزته لا يحنث لانه ثلاثي * قال لها ان اكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قد راها جارية وجعلت فيه شيأ من الخوايج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعلت ذلك برضا جارية زوجها لا يحنث وقيل لا يحنث مطلقا لان الخوايج دخلت في ملك صاحب القدر * لا يأكل من خبز خسته فساقر الخن وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل منه ان كان الخن أقرزها النفقة لا يحنث لانه صار ملكا لها وان

لم يفرز وقال كل من طعمي ما يكفيك فا كل منه يحنث * لا يأكل من طعام امرأته فا دخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنث ولو لم تغل دار بخور يحنث * لامرأته بقرة لبون فخرت منازعة في البقرة فقال ان شريت من ابنتك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنث * قال لها اكرز مرديا كي تو بخورم فكذا فوهبت الاجر لآخر فا كل الخاف منه قيل يحنث لانه أجر الارضاع والاصم انه لا يحنث كالو حاف لا يأكل من غزل فلانة فباعت غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الحاف شيأ فاكله لا يحنث * ولو قال ان اكلت من مالك لا يحنث اذا أكله بعد بيعه من غيره * لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فلبس ثوبا وسكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنث لانه اسم للكل فلا يقع على البعض بخلاف ما لو حلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فا كل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراءه وحده

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية من ارجحة أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام من ارجحة أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد برمج عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وبأخذ المضارب الغلام يأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضارب فباعها بغلام وتقابضتا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية برمج العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزا من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام برمج عشرة دراهم كان جائزا وبأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط * ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بأف مروزية قال اشترته بألف نيسابورية وأبيعك بارجحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال برمج العشرة أحد عشر كان الثمن والر برمج نيسابورين ولو قال بعتك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي * واذا دفع مالاً مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقابضت زادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية برمج مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاعا المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاءت نفض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كل ارجحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها مائة ارجحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكر خنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها مائة ارجحة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها مائة ارجحة في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشي من المكمل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها مائة ارجحة على الألف كذا في المبسوط

* (الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال) * المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مائة ارجحة فانه يبيع مائة ارجحة على أقل الثمن وحصه المضارب من الرمج كذا في التتارخانة ناقل عن الاسيحي رجه الله تعالى * اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بمائة ارجحة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه مائة ارجحة على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال مائة ارجحة بألف ومائتين باعه رب المال مائة ارجحة بألف ومائة * كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مائة ارجحة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو اشترى رب المال بمائة درهم من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه مائة ارجحة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بمائة درهم من المضارب مائة ارجحة على خمسمائة ولا يحتسب المضارب شيأ من

* لا يأكل من خبز فلان فا كل مشتركا بينه وبين غيره يحنث وفي التوازل لانه أكل حصته ولو قال رغيف فلان لا يحنث حصه بالمشتراك وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث لعدم الدخول في غير نصيبها * لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركا بينه وبين غيره لا يحنث بخلاف لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بينه وبين غيره يحنث لان نصف الأرض أرض لانصف الدار * لا يأكل من مال فلان فا كل من حب خل بينه وبين آخر حنث * وقالافين حلف لا يأكل طيخ فلان فا كل

مما طبخه هو وغيره حنث فان سلف لا يأكل من قدر طبخه اقلان فا كل من قدر طبخه هو مع غيره لا يحنث * لا يأكل من رمانة اشترها فلان
فا كل من رمانة اشترها مع غيره لا يحنث * لا لبس من نسيم فلان فلبس مما نسجه مع غيره حنث ولو كان قال لا لبس ثوبان نسجه والمسئلة
بحالها لا مذكرنا * لا لبس من غزل فلانة فلبس من غزلها مع غزل غيره حنث * لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشتركة لا يحنث
* لا أكل من طعامك أو لا لبس من ثيابك والمخاطب يساع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنث

* ان أكلت من مال ابي
فكذا لا يحنث بالاكل بعبد
موته ولو زاد بعد موته يحنث
* لا أكل من كسبك فا كل
من مال أوصى به له يحنث
ولو أكل مما ورثه المخاطب
لا يحنث ولو أكل الخالف
مما ورثه من المخاطب يحنث
لانه كسب المخاطب حتى
يحدث فيه كسب آخر فلا
يحنث اذا كله بعد الهبة
منه أو الوصية له والمهر
كسب المرأة وكذا ارش
الجراحات * ولو قالت اكر من
جيزي توخروم فكذا فبعث
اليها طعاما فا كته لا يحنث
لانها أكلت من شيء نفسها
* (نوع آخر) * لا أكل من
هذه الخدجة فا كته حين
صار بطيخا لا يحنث وكذا في
العنب اذا صار زيبا وكذا
الخوخ اذا لبس بخلاف
الجوز والفسق والوز
والتين وأشياء ذلك * ليا كل
هذه الرمانة فا كلها لا حبة
بر الا ان ينوى الكل ولورى
بالحب ومص ماء هابر حلق
على أكلها أو شربها * لا يأكل
عنبا فا كته ورمى بقشره
وحبه لا يحنث لانه شرب
* ولو ابتلع الحب مع المله
حنث لان القشر لا يحكمه

حصة نفسه حتى يكون ما نقدا كثر من ألف فيحسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس
تجوز المسائل كذا في الحاوى * ولو اشترى ارب المال بألف وقيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد
ما عمل المضارب في الألف المضاربة ورجع فيها ألفا فانه يبيعه مر اربعة على ألف وخمسة مائة وكذلك لو اشترى
رب المال عبدا بمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فانه يبيعه مر اربعة على الألف كذا في
محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشترى بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب
مر اربعة على الألف وان كان اشترى ارب المال بمائة قيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه
المضارب مر اربعة على خمسة مائة كذا في المبسوط * ولو كان العبد يساوى ألفا وخمسة مائة فاشترى ارب
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مر اربعة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط
السرخسي * ولو كان رب المال اشترى بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب
مر اربعة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوى ألفا وخمسة مائة فباعها
من المضارب بألف وخمسة مائة فان المضارب يبيعهها مر اربعة على ألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على
وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه
مر اربعة حتى يبين أنه اشترى من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بمائة قيمته ألف
فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مر اربعة على خمسة مائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بالتي درهم باعه رب المال
مر اربعة على ألف وخمسة مائة ولو كان المضارب اشترى العبد بمائة من المضاربة فباعه من رب المال
بالتي درهم فانه يبيعه مر اربعة على ألف وخمسة مائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسة مائة ربح المضارب
ويطرح عنه خمسة مائة ربح رب المال وخمسة مائة أيضا مما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة
خمسة مائة في يد المضارب لم يحسب به في ثمن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في
هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه
مر اربعة على ألف هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بألفين
ثم ان رب المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه
مر ابعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يبين الامر على وجهه وعنده ما يملك بيعه مر ابعة على
ألفين كذا في الحاوى * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسة مائة ثم باعه رب المال من
أجنبي بألف وسبعمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسة مائة حتى صارت ألفين فاشترى بها العبد من أجنبي فانه
يبيعه مر ابعة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه مر ابعة
على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط * اشترى المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه رب المال من أجنبي
مر ابعة بألف وخمسة مائة ثم اشترى المضارب مر ابعة بألفين ثم حطرب المال عن الأجنبي ثلثة مائة وهو الخس
يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه مر ابعة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى الا أن يبين وعنده ما يبيعه مر ابعة على ألف وسبعمائة لان ما حطرب المال عن الأجنبي يقسم
على الربح وعلى رأس المال أثلاثا ثلثة مائة من رأس المال والثلث من الربح فيكون المخطوط من الربح مائة

* لا يأكل بقل فا كل بصل لا يحنث الا أن يكون عنده ذلك * والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسق والوز والاجاص والعنب
والكمثرى والسفرجل فاكهة اجاعا رطبها ويا سها ثيوها ونضيجها الا الخيار والقمام والجوز بالاجاع وكذا العنب والرطب والرماني
عنده خلافهما والتوت فاكهة وعدا الامام القدوري البطيخ من القوا كمولم يعبده الامام الحارثي منه قال الامام رحمه الله السمسم والباقل
ليس من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكه لا يدخل وما لا فلا * لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو

على الرطب وان في غير حينه فعلى اليابس هذا هو العرف * (نوع آخر) * ان اكلت اليوم أو تغذيت اليوم الارغيفافا كل بعده ترا
أوفاكه حنت * القاضى لا ياكل اليوم الارغيفافا كله مع الادم كل ليل لا يحنت لا يقتضاء الاستثناء الحسناس في المعنى المطلوب والادام
لا يجانس في الاكل * ان اكلت يومى أكثر من رغيف فعلى الخبز خاصة * لا أكل من هذه الخاوية التي فيها الزيت يحنت باكل بعضه ولو حلق
على السبع لا يحنت ما لم يسع الكل * لا يأكل هذه البيضة أو هاتين البيضتين لا يحنت الا باكل الكل * قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله حلف
على شئ يمكنه أكله في عمره لا يحنت باكل بعضه والصحيح انه ان لم يمكن أكل كله في مجلس يحنت باكل بعضه * قال محمد رحمه الله كل شئ يمكن
أكله لو احدث في مجلس أو شربه لا يحنت باكل (٣٠٤) بعضه وكل ما حلف على الواحد منه يحنت بقليله اذا جع بين اثنين منه أو أكثر

يحنت * وعن الامام رحمه الله فمين قال كلاً أكلت اللهم أو شربت الماء فله على ان أتصدق بدرهم فكل فعله في كل لقمة وشربة صدقة * لا يأكل هذا الرغيف فكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض لانه ينزله قوله والله لا أكل هذا الرغيف * قال لغيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فكل لقمة حنت في اليمين الاول فان عاد فكل حنت في اليمين الثاني أيضا ويلزمه كفارتان * ليغدينه اليوم بالف أو ان لم أعق عبدا اشتريه بالف أو ان لم تغزى اليوم قطنا بالف فاشتري ما يساوى درهمها بالف فغداه أو أعقته أو غزته بر * (نوع آخر) لا يأكل حراما فاشتري بدرهم غصب خبزا وأكله لا يحنت وهو آثم وان غصب خبزا وأكل حنت وان بدل الخبز

ويبقى أربع مائة ثم يجب على الاجنبى أن يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبى عن الثمن أربع مائة ثم يطرح أيضا عن ثمن المضارب ربع المال وذلك أربع مائة فاذا طرح أربع مائة من ألف وستائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسى * ولو كان المضارب حط عن ربع المال من الثمن الذى ولاده العقد مائتى درهم فان ربع المال يحط المائتين وحصلت من الربع وهى مائة درهم عن الاجنبى ثم يحط الاجنبى عن المضارب هذه الثمناة وحصلت من الربع وهى مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستائة شراء من الاجنبى فان أراد ان يبيعه مائة باعه في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مائة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مائة على ألف وستائة كذا في المبسوط

* (الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين) * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبدا بخمسة مائة من المضاربة فباعه من الآخر بالف فاداد الثاني أن يبيعه مائة باعه على أقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالقي ألف المضاربة وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة باعه على ألف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذاك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة فباعه من الآخر بالالفين اللتين في يده وقيمته ألفا درهم فان الثاني يبيعه مائة باعه على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة وخمسة مائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مائة باعه على ألف وخمسة مائة ولو كان الاول اشترى بالف من عنده وخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مائة باعه على ألف ومائتين وثلاث وثلاثين وثلاث ولو كان الاول اشترى بالف المضاربة وبخمسة مائة من ماله فان الآخر يبيعه أيضا مائة باعه على ألف ومائتين وثلاث وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى أحدهما ألفا الى الآخر ألفين فاشترى صاحب الالف عبدا بمائة باعه من صاحب الالفين بالالفين باعه مائة باعه على ألف وخمسة مائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة باعه الثاني مائة باعه على ألف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف ألفان من المضاربة وألف من ماله باعه مائة باعه على ألفين وسدس ألف ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مائة باعه على ألف وخمسة أسداس الالف كذا في محيط السرخسى * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة الى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسة مائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف ألف من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مائة باعه على ألفين وستة وستين درهما وثلاثي درهم هكذا في المبسوط * ولو اشترى الاول بالف المضاربة وخمسة مائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من

ماله بربطه وكل لا يحنت وان أكل لحم فرد أو كلب قال أسد بن عمرو لا يحنت وبه أخذ نصير بن يحيى وقال الحسن * قال الفقيه ما اختلف فيه العلماء لا يكون حراما مطلقا وانه حسن واختار انه يحنت المضارب باكل الميتة واختار في القتاوى انه ان كل المغصوب المتغير قبل أداء الضمان يحنت لبقاء الحرمة قبل أداء البدل ولو أكل من الكرم الذى دفعه معاملة لا يحنت * لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت وأكله ان يترد فيه ولو حلف لا يشرب فأكله لا يحنت هذا في العربية ما في الفارسية يحنت بايها كان فيه ما وبه يفتى * وعن محمد رحمه الله حلف على دراهم لا يأكلها فاشترى بها دينار أو فلو ساءم اشترى به طعاما أو كل حنت * وان بدل الدراهم بالعروض واشترى بالعروض طعاما أو كل لا يحنت * لا يأكل من مال فلان فغصب منه حنطة وطحنها أو دق قانخه

واكله ذكره في المنتقى في الموضوعين وذكر في أحدهم أنه يحنت وفي الآخر أنه لا يحنت وإن قال لا آكل من طعامه والمسئلة بمجالها حث
 * لا يأكل من هذا العنب فأكل من زيبه أو عصيره لا يحنت * ولو حلف لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ما أشبه ذلك
 لا يحنت * ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكثيرى رطباً أو يابساً لأن هذه الأشياء تخرج من الكرم من غير صنع العبد * لا يأكل الدباء
 فأكل عصيدة فيها دباء لا يحنت لأنه مستهلك إلا أن يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة * لا يأكل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً
 لا يحنت وعلى قياس ما لو
 حلف لا يأكل تمرًا فالتخذ
 عصيدة منه فأكله يحنت
 ينبغي أن يحنت أيضاً هنا
 * لا يأكل هذا الصقراط فجعل
 في تمامه وأكله يحنت لأن
 عن الصقراط في اللطيفة
 قائم يرى والاسم لم يزل

ماله باعه مرابحة على ألفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي * وإذا دفع إلى رجل ألف درهم
 مضاربة بالنصف ودفع إلى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الأول جارية بالف من ماله وخمسمائة
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فإنه يبيعها مرابحة
 على ألفين وخمسمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فذا قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصة ألف درهم وكان
 ما بقي من المضاربة فإن كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبداً بالف المضاربة وخمسمائة من
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

*** (الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة) ***

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة وكان الدين عليه مانعاً من ولورهن وقيمته والدين سواء كان على
 المضارب نصف قيمته لأن الأذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجه وكان الرجوع الحاصل من مال
 المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة كان مطلقاً يقتضى التساوى سواء كان الرجوع في المضاربة
 نصفين أو أثلاثاً لأنه لا يتعلق لاحدهما بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل ألفاً مضاربة لم يكن
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فإن اشترى
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة ألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وعن الزيادة
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كل مكمل والموزون ونحوه كان
 مشترياً لنفسه لأنه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى
 بالدنانير أو دنانير فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحساناً لأنهما جنس واحد في حق الثمنية وفي حق
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا اشترى بالقوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا إذا
 اشترى بالبعض وفي يده السود والبصاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوى * ولو اشترى بتر ذهب أو فضة
 مرصوفة بجوز أن يكون ثمنها كان مشترياً لنفسه وإذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بمائة دينار
 وقمة الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولم يفرق للفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة
 ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً فاشترى بالدنانير بنوى عن المضاربة ثم غلبت الدنانير قبل أن ينقذ فصارت ألفاً
 وخمسمائة فهذه وضعية دخلت على المال فاشترى بالألف ذهباً وينقذه ثم يبيع المتاع فينقذه ببقية الذهب
 كذا في المحيط * إذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خمسمائة كرحضة وسط وقبض
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتري للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في
 المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين ديناراً فقبضها ولم ينقذ الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال
 بخمسين ديناراً استحساناً فيعطيه بائع الجارية فإذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

* (الثاني عشر في الشرب) *
 وفيه إذا أدخل الخالف
 في المعقودة شرطاً لا يشرب
 النبيذ فاختار أنه يقع على
 المسكر من ماء العنب نبأ كان
 أو مطبوخاً لأن الصالحين
 يسمونه شارب الخمر واسم
 سبكي يقع على كل مسكر من
 ماء العنب أيضاً وفي النوازل
 أنه يقع على كل مسكر من
 ماء العنب وغيره كالكني
 وأقضى شيخ الإسلام به واسم
 محي على النبي من ماء العنب
 إلا إذا نوى مطلق الشرب
 وقيل أنه بمنزلة سبكي مخورم
 وأقضى الامام النسفي أنه إذا
 نوى مطلق الشرب أو المسكر
 يحنت بكل مسكر * لا يشرب
 اليوم شراباً لا يحنت بالحل
 والزيت والسمن ويحنت
 بالماء والنبيذ * لا يشرب اليوم
 يحنت بكل شيء شربه حتى
 أدخل والسمن وفي الفتاوى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البكني والاختصة لغة لا شربة وفي الشربة يقع على الخمر خاصة وفي
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله ذاق العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة واختار للفتوى على ما ذكرناه عن
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر * لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغيره لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فإن أدخله
 في حلقه بغيره حنت * لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وإن اختلفت الآية والشرب * لا يأكل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يبحث ان قلت هذا من السكر فكذا فهذا على تسمية الناس اياه سكرًا * سكران قال لامرأته امشب اكرت بجفاته
فلان نه برم وى ندهم فكذا فذهب ولم يستقها لا يبحث ولو قال في مخورم وبدت نكيرم وحلف عليه فاخذ به ونقل الى مكان آخر ان لم
ينوعند المين الشرب يبحث في الصحيح وقيل لا يبحث * لا يتخذ خراجا جعل عصير في خاية ليتخذة خلاصا خراجا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يخلون ذلك كذلك لا يبحث * عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب الخراج من

الخارجية باثغلة كذا في المبسوط * ولو اشترى أو لا عبداً بخمسمائة لم يملك أن يشتري به عد ذلك لا يقدر
خمسائة وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية أو
عرض فاشترى جارية للمضاربة لبيع العروض فيؤدي عنه منها لم يخرج سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً ولو باع
ما في يده قبل مجي الأجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا يتقلب للمضاربة كذا في محيط
السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في ماله المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من
المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنانير ولا فلس فليس له أن
يشترى متاعاً بثلث ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبداً بكر حنطة موصوفة فان اشترى
بكر حنطة وسط وفي يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده أجود مما اشترى به أو
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع * اشترى بحنطة نسيئة وفي يده حنطة جاز كذا في محيط
السرخسي * لو كان امرأه أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثياباً ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شرك
في الثياب بما زاد العصفريها وأصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط
* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضمان للثياب ورب المال بالخيار ان شاء
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس
المال فان باعها قبل أن يختار شيئاً مساومة ومراحمه جاز ويرى عن الضمان ويقسم الثمن في المساومة على
قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فتكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على
المضاربة يستوفى منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب
الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهي تساوي ألفين حين
اشترها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة
أرباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئاً كذا في محيط السرخسي * وان كان صبغه أسود فعندهما
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحمر وعنده أي حنيفة رحمه الله تعالى السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة
الحل والقسارة في أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا في ثياب ينقص السواد
من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها أحمر أو أحمر هكذا في المبسوط * ولو اشترى
ثياباً بجميع مال المضاربة ثم استأجر على جمالها أو قصارتها أو قتلها وقع له ذلك من ماله فهو متطوع لانه
يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك ولم يقل كذا في محيط
السرخسي * وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة
عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مراحمه على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو أن المضارب لم
بصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على
قوله افا ما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجب - دفع الى
رجل ألف درهم مضاربة فاكترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاماً

هذا الكرم يبحث بالشرب
من خمره اعتبار العرف
الناس * عاتبه امرأته
في الشرب فقال ان تركت
شربه أبد افانت طالق ان عزم
على عدم الترتي يبحث وان لم
يشرب * لا يشرب أكثر من
مرة في كل منزل يكون فيه
فشر بضيعة في منزل واحد
مرة وشرب معه في البستان
مرة والضيعة مرة يبحث
* لا يشرب لبناً هذه البقرة
فصب فيه لبناً آخر لبقرة
أخرى فالثاني يعتبر الغالب
وعند محمد يبحث بكل حال
لان الجنس لا يغلب الجنس
عنده بل يكثره وان صب
فيه الماء وشربه ان اللون
والطعم لا يثبت وان للماء
لا عند الثاني ومحمد يعتبر الغلبة
بالاجزاء وان تساوى يبحث
استحساناً والخلاف فيما
يترجأ أما لا يترجأ كالدهن
اذا عقد عينه عليه يبحث
اتفاقاً وان مزج الحالف
على ترك شرب الخمر اياه بالآخر
كالكني والبتع تعتبر الغلبة
باللون والطعم عند الثاني كما
ذكرنا في اللبن وان مزجه
بالدبس تعتبر الغلبة أيضاً وفي
الفتاوى لا يشرب المسكر
فضم غير المسكر اليه وشرب

ان بحال يسكر الكثير من الخلو يبحث وفي التبريد عند محمد يبحث ولو مغلوباً بجنسه الا اذا حلف على قدر من ماء زمزم وحله
فصبه في حوض أو برعظيم لا يبحث الا اذا صب في اناء فيه ماء يبحث عنده وان مغلوباً لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولاً
يشرب لبن ضان أو هذا الضان فخلطه بلبن معز يبحث ولا تعتبر الغلبة * علق طلاقها ان شرب خمر الى السكر فشم مدبراً بؤيته سكران ومعه
رائحته وقدم الى القاضي كذا لا يحد ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفي الاصل لا يقضى بهذه الشهادة * اذا لحق الحالف بالمين المنعقدة شرطاً

ان الشرط لا يلتحق باليمين اجلاء وان غلبه قال محمد بن سلمة لا يلتحق وقال نصير يلتحق وهذا شبهه بقول الامام فان الشرط الفاسد يلتحق عنده بالعقد التام والخيار قول ابن سلمة وهو عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يقتضي ويتفرع على هذا ما لو قال الجار امرأى كانت عندك البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذلكم قال بعد السكوت ولا غير ما فعلم انه كانت معها أخرى أو حذف لا يشرب السكر ثلاثة أشهر فقالت امرأته أربعة أشهر قال في المتن ان وصل بالاول فعلى اربعة وفى (٣٠٧) التوازل ذكر الخلاف بين نصير

وابن سلة كما قلنا وعلى هذا ان غسأت ثيابي فانت كذا فامرت غبرها فقال وان هي أيضا * قال ان دخلت الدار فكذا فسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت في المين ولو قال وهذه الدار لاخرى لا يدخل لانه لا اول عليه * قال أنت طالق مریدا ان يقول ان دخلت الدار فاخذ غيره بفيه فلما خلى قال ان دخلت الدار لا يقع * لا يشرب في كل اربعة اشهر الا يوما فشرب من الظهر الى العشاء يحنث واليوم هنا يباح النهار لان الشرب يمتد * لا يشرب في دار فلان فاكل في داره قال ابن سلة يحنث وقال الصدرك لا وهو المختار الا اذا نوى والحق انه ان كان بالعربية فكما قال الصدركان بالفارسية فكما قال الاول * لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يقعد في حانوت فلان فاشترى الخالف كوزا ووضع ليلا في حانوت فلان فشرب منه الخالف ان كان اشتراه احتيا لانه كيلا يحنث لا يحنث * لا يشرب هذا الماء فانجمد فاكل لا يحنث وان شرب بعد الذوب يحنث كالخالف على ان لا يجلس

وحله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة منها طعاما وبقيت في يده مائة فأذاها في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مائة مائة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متاعا وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فإنه يبيعه مائة مائة على ألف ومائة مائة من المضارب وألف على المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لأن الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على أن يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فإن اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم دينارا وقبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع مائة فإن المضارب يلحقه نصف عن الجارية ويكون على رب المال نصف عنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤديان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فإن لم يبيع المضارب الجارية ولو لكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولودفع إليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما المضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة غلاما بألف يساوي ألفين فباعهما جارية بأربعة آلاف فإن عن الجارية يبيع تسوي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما بن الغلام فيؤدي منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فإن كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شيء فله رب المال ثلثاه والمضارب ثلثاه على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينارا تساوي ألفين فباعها بأربعة آلاف درهم فخصه جارية المضاربة بأخذ من رب المال رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا وعن الجارية المشتراة بالدين بينهما ثلثا على قدر ملكهم ما اشترط المداصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع إليه ألف مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فله رب المال ثلثه والمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك أيضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوي ألفين فباعها بمائة أربعة آلاف فخصه المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها عبدا فهو مشتري لنفسه والقرض عليه خاصة لأن الاستدانة هي الشراء بالنسيئة والاستقرض غيرهما كذا في المبسوط * ولو قال له رب المال استقرض على ألفا وابتع بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه إلى رب المال لم يضمنه لأن الأمر بالاستقرض باطل كذا في الحاوي * ولودفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى ثيابا فاسلمها إلى صباغ يصبغها ففروا بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم إن المضارب باع الثياب مائة مائة على ألف درهم فإن رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فاحمده خراجا وجلس عليه لا يحنث وان فقهه وصار يساطا وجلس عليه حنث وابن الوليد على انه لا يحنث لاقطاع التسمية
يقال ماء الجدة لو كان مكان الماء اخل يحنث اعدم تبدل التسمية * لا يشرب من وسط جحشون فلا يقع عليه اسم الشط وسط وذائئته أو ربعه *
لا يشرب في هذه القرية فالكروم المتصلة بعمرانها وعمرانها من الاغصان المتصل والخراب * لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت بجلتها وشرب من
لبنها لا يحنث * لا يشرب من هذا الحلب فشرب منه باءه حنث ولو جعل في حب آخر لا بخلاف ما لو قال لا يشرب من ماء هذا الحلب لا يشرب

منه ولوعلى ماء المطر فحرت دجلة به وشربه لا يحنت * وان جرى المطر في وادخال أو اجتمع في مستنقع وشرب حنت * ان شربت كل الماء الذي في القدر أو شيا منه أو صيته أو وضعته أو أعطته أحدًا فانت كذا قال الحلية فيه ان يرسل فيه قطنا يشفه وان كان قال ان شربت هذا الماء ولم يزد عليه يشرب البعض ويصب البعض كالأخذ بفيه لقة فقال ان أكلتها فاحمر أنه كذا وقال آخر ان أخر جنتها فكذا يأكل البعض ويخرج البعض فيكون لم يأكل (٣٠٨) لكل ولم يخرج فلا يحنتان * لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب في حلقة لا يحنت وان في

كفه ثم حساه يحنت وان لا يدخل في حلقة عصيرا يحنت فيه مالكن هذا في عرفهم لا في عرفنا لان ماء العنب في أول ما عصر لا يسمى عصيرا عندنا * (الثالث عشر في الجماع) * لا يحنت بالجماع فيما دون الفرج وان انزل الاذنوى * اتهمه بالغلان خالف لا يأتي حراما لا يحنت بالقبلة والمس بشهوة ويحنت بالجماع فيما دون الفرج وان لا يط بها فالفتوى على انه يحنت * لا يفتح سراويله على امرأته ان أراد عدم الجماع فعليه وان لم يرد ان فتح السر او يسل للبول ثم جامع لا يحنت لعدم الشرط وان فتح ولم يجمع يحنت لوجوده * لا يحل التكة لجامع بالاحل ان نوى عين حلها يصدق قضاء وان لم ينوحنت * لا يغتسل من هذه عن جنبه لجامعها وأخرى أو على العكس ثم اغتسل حنت كالأول حلف لا يتوضأ من رعا فتوضأ بعد بول و رعا يحنت * اكرزن من بكرا أيد فكذا فهو على الوطء وان أراد به بكدا بنوى يحنت به وبالوطء ولا يصدق في الصرف عن الجماع * اكر

درهم ويؤدى المضارب أجرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهم ما ثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الذين بينهم ما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهم ما ثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبغ يعطى منه أجرة الصباغ مائة درهم والباقي بينهم ما نصفان ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالنقود درهم فانهم اتقسم على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعا واستكرو دواب يحمله عليهم بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مائة درهم قسم الثمن على أحد عشر جزءا عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهم ما بعد أداء الكراء منه كذا في محيط السرخسى * وان باعه مساومة كان بجميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهم ما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرو به ولو كنه استقرض مائة درهم فاستكرو بها باعها بمائة درهم فله أن يبيعها مائة درهم على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيع الثياب مائة درهم على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب بل رب المال انما استكرو الدواب لكحل ثيابك وقال رب المال انما استكرو بمالك لنفسك ثم حلت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع القامضاربة بالثلث وأمره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وثلاثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية وثمانى في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى أربعة آلاف عن الجارية الى بائعه او خمسة آلاف الى مشترىها هكذا في محيط السرخسى * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسة مائة وأحد وأربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف وأربع مائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة أولا ثم هلكت الجارية والخمسة الالف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدى تسعة آلاف درهم كما ينابو يرجع على رب المال بخمسة آلاف وست مائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية) *

من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبدا ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا قام البيعة أن هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضا على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيعه فان أقر المضارب أنه

بأي بشر توفروكم فكذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا وان نوى الجماع يصدق في نية تركه قربان أربعة اشهر ولا يصدق في صرف الطلاق عنهم ابدخوله في القرائن بل اقربان وان دخل في فراشه او هي ليست فيه ان دل الحال على كراهة مضاجعتها لا يحنت وان دل على كراهة استعماله فراشا يحنت * اكرس برالين توهم ان عنى الجماع فباله والافعلى الوضع على وسادة ملوكة لها وان وضع رأسه على وسادة نفسه وحده أو معها لم يحنت * دعاها الى الفراش فابت فقال ان نمت معك الى الخريف فكذا ان نام معها او جامعها قبل الخريف

يبحث أن نؤي الجماعة أو لم ينوشأ وأن نؤي المضاجعة يبحث بالجماع أيضا * اكر بانو بحثت كنم محمول على الجماع * ان اغتسلت منك عن
 جنبه أو عن الحرام فجامع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتتم * ان اغتسلت من الحرام فكذا فاعتاق أجنبية فانزل
 واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لأنه محمول على الجماع * لم تطاوعه في المراودة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لا في
 هذا الحال يبحث ان النحول بعد سكون شهوته * لا تغسل رأسها من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكره لا يبحث * اتمته

بالحرام فقال اكر تايلك سال
 حرام كنم فكذا فعلى الجماع
 بمعاينتها أو على اقراره مرة
 بالزنا أو شهادة أربع شهادات
 بتدخل الفرجين لان الزنا
 يثبت بهذه الاشياء فان أنكر
 وليس لها ينة يحلف فان
 حلف وسعها المقام معه
 * قال لها اكر با كسى حرام
 كنى فكذا فابانها ثم جامعها
 في العدة طلقت عندهما
 لانهما يعتبران عموم اللفظ
 والامام الثاني يعتبر الفرض
 وعلى هذا لا تطلق عنده
 وعليه الفتوى * اكر من بختنة
 توحيات كنم فكذا فزنى
 بمطلقة ان بعد انقضاء العدة
 لا يبحث * لا يبطأ امرأه حراما
 فوطئها حال الحيض أو بعد
 الظهار لا يبحث بلانية
 * لا يزنى فلات لا يبحث * اتمها
 مع رجل فوجد الرجل مع
 امرأته في منزل والرجل جالس
 في موضع والمرأة نائمة في موضع
 آخر فخلعهما كما علم على انه لم
 يأخذ امرأته مع المتهم لا يبحث
 والاخذ معهما ان يكونا في
 التكلم أو الوطء أو دواعيه
 * اكر قرطبانى كنم فكذا
 فاجتمع الخائف مع امرأته
 في منزل وتمازحا وتواخا
 وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب أو برأه منه أو عرضه على بيع منذر آه فانه لا يرد على بائعه كالوكيل الخاص الا أنه اذا لم يمكنه
 الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكى كذب الوكيل كالة في الوكيل الخاص أنه
 اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا أن يشاء الموكل أن
 يأخذ مبيعاً وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده فنم يشترط ان قال الجواب
 في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم
 المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان
 ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه
 لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * ولو اشترى المضارب عبد الميرى وقد رآه رب المال فلم يضارب
 أن يرد به بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال
 قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يرد به بالعيب والوكيل يشترى
 عبد بغير عينه بألف درهم منزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبد
 فلان بعينه ثم يبيعه فاشترى المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب
 رآه ولم يره رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن
 يرد به أبداً وكذلك الوكيل يشترى عبد بعينه اذا اشتراه وقد كان الا أنه رآه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يرد
 كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبداً من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث
 مثله فافر المضارب أنه كان عنده ورده عليه القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استئصال
 المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على
 شئ ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغاب الناس فيه يجوز وان كان
 بحيث لا يتغاب الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على
 قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول السكك كذا في
 الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر في دفع المالىن مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره)

قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخر مضاربة
 بالنصف أيضاً فخطت المضارب الألف الاول بالألف الثانى فالاصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى
 خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه أو بمال غيره يضمن وهذه
 المسئلة في الاصل على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين اعمل فيه برأىك أو لم
 يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الاخرى وكل منها اما ان خطت المضارب مال المضاربة الاولى
 بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الاخرى فان قال له رب المال
 في المضاربتين جميعاً اعمل فيهما برأىك فخط أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحداً من المالىن سواء خطهما
 قبل أن يربح في المالىن أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقل له في

وزوجه تظن اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تمنع فالاصح انه لا يبحث وهذا ليس بقرطبانى * أن فلانا يتبع امرأتك فقال اكر من فلان
 راد ريش زن خود بينمرا خود كنه آيد لوده واخاه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول امرأته كذا في مسئلة المحبة لانه لا يوقف عليه الامنه
 * قال بعد الصبح ان لم أجعلك اليلة ان علم الانفجار فعلى اليلة الامة وان لم يعلم لا يعتقد وان نوى تلك اليلة عندهما أخلاقاً للثاني وهى
 فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقرهم في هذا الصف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو ظن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الكوزان لم يبع لم يخرج الصيف لا يعتقد الميمن ولا يحنث خلا فالثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه الدار في هذه الليلة وقد طلع الفجر
 * حلف بطلاقة هاتان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية فذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحنث في المختار من خروجهما من
 الدار فقال ان لم آت بها الى داري الليلة فكذا فلما أصبح قالت كنت في الدار لا يحنث عنده ما خلا فالثاني ولو قالت كنت غائبة حنث ان
 صدقها * قال لها أنت طالق في محجي (٣١٠) يوم في النهار في اليوم القابل فتطلق بطول الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محجي

اليوم لا تطلق لان محجي ذلك
 اليوم محال * قال لامته ان
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة
 فتحو لا الى أخرى ثم رجع
 الى الاولى ووطئها لا يحنث
 * ان وطئتك مادمت معي
 فطلقها بائنا ثم تزوجها
 ووطئها لا يحنث * لبست
 المرأة جبة ديباج فقال
 الزوج ان لم أجامعك مع
 هذه الجبة فانت كذا وان
 جامعتك في هذه الجبة فانت
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطاك
 في هذه المقنعة فكذا وان
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا
 فالحيلة فيه ان يطاها بلا
 جبة ومقنعة ولا يحنث
 مادامت الجبة والمقنعة باقية
 وهما حيان * قال ان لم آت
 معك الليلة مع قبضك هذا
 فانت طالق وقالت ان بت
 معك الليلة مع قبضى هذا
 فخارتى حر ليس الزوج ذلك
 القبض وبيتان معا ولا
 يحنث الزوج لو جرد البيتوتة
 مع القبض ولا المرأة لعدم
 البيتوتة معه مع القبض
 * لا يقربها فاستقى وجأت
 وقضت منه حاجتها يحنث
 فيما عليه الفتوى ولو نأما
 لا يحنث * ان قربتاك الى
 سنة فانت طالق فاذا مضى

المضاربتين جميعا اعل فيهما برأيتك فان خط أحد المالين بالاخر قبل أن يرجع في واحد منهما فانه لا يضمن
 شيئا وان خطهما معا بعد ما يرجع في المالين فانه يضمن المالين وحصة رب المال من يرجع المالين قبل الخط واعتبر
 (١) بما لو خطهما المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن المالين جميعا ويضمن حصة رب المال من
 يرجع المالين فكذا اذا خطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما اذا يرجع في أحد المالين دون الآخر فانه
 يضمن المال الذي لا يرجع فيه ولا يضمن المال الذي فيه يرجع فان قال له اعمل فيه برأيتك في المضاربة الاولى
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما ان خط
 أحد المالين بالاخر قبل أن يرجع في أحد المالين أو بعد ما يرجع في المالين أو بعد ما يرجع في مال الاولى
 ولم يرجع في مال الثانية أو بعد ما يرجع في مال الثانية ولم يرجع في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال
 الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيتك أحدهما اذا خط أحد المالين بالاخر بعد ما يرجع في المالين
 والوجه الثاني اذا خط أحدهما بالاخر وقد يرجع في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك لا يضمن
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولمال الثانية أحدهما اذا خط
 أحد المالين بالاخر قبل أن يرجع في واحد من المالين وكذلك ان يرجع في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل
 فيه برأيتك ولم يرجع في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك وهو الوجه الثاني فان قاله في المضاربة
 الثانية اعمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها
 وهما اذا خط أحد المالين بالاخر بعد ما يرجع في المالين أو في مال الثانية الذي قاله فيها اعمل برأيتك ولم يرجع
 في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيتك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا
 خط أحد المالين بالاخر قبل أن يرجع في المالين أو يرجع في مال الاولى ولم يرجع في مال الثانية فانه لا يضمن
 شيئا لمال الاولى ولمال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل
 فيه برأيتك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخط بمالك هذا أو بمالي هذا ثم اعمل بهما جميعا فأخذه
 الرجل منه فلم يخط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لانه بمنزلة الوديعة
 في يده ما لم يخط والمضارب يطلق العقد لك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالف ولا القابض بمجرد
 العقد منه غاصب ما لم يخط كذا في المبسوط * دفع ألفا مضاربة بالنصف وألفا بالثلث ولم يقل فيها ما اعمل
 برأيتك فخطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الرجح نصفين ونصفه ثلاثا ولو لم يرجع في
 أحدهما ووضع في الآخر قبل الخط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الرجح لانهم مضاربان فان
 خطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي رجح فيه فان رجح في المال الذي
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في محيط الدرر خسي * اذا
 دفع الى رجل ألف ودفع مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيتك فخرج ألفا ثم دفع رب المال الى آخر ألفا آخر مضاربة
 بالنصف يعمل فيها برأيتك فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك ودفع المضارب
 الثاني ألف الى هذا الرجل أيضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك فخط ألفا بالالفين فلا ضمان عليه
 فان رجح على ذلك كله ألفا أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثا باعتبار

(١) قوله واعتبر الخ التوجيه لاجوده في النسخة المطبوعة بالهند اه

أربعة أشهر بانت بالايلاء ثم لا يتزوجها حتى تمضي السنة فيتزوجها بعده وان لم يوقت لاحيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالايلاء واذا
 تزوجها يقع بالايلاء بعد مضي المدة * قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان يبيعها من غيره ثم يتزوجها ويطلقها فيحل لاي جزاء ثم
 يشترها منه فيطوؤها فلا تعق * قال لامرأته اكرمن دست دراز بكم يا تايك سال يحمل على الوطء فان جامعها فمداون الفرج لا يحنث

وان تزكها أربعة أشهر بانت بالابلاء * حلف لا يغشاها وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحث * ان لم اجمعه
ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة * (الرابع عشر في اللبس) * لا يلبس ثوبا دعيه فارتزأ وارتدى أو واشتمل به حث
والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قيصا فارتزأ وارتدى لا يحث ولو وضعه على عاتقه يريد الحبل لا يحث * لا يلبس القباء أو قباء ولم يعين
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحث ويحث في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين نحو
واختار الصدروا والده الحث

في المنكر أيضا * وضع القباء
على اللحاف ونام تحته قيل
يحث وقيل لا والمراد باللحاف
قراغند لا الدثار فافلو جعل
القباء فوق الدثار يحث
يؤيده ما ذكر في الفتاوى
لا يلبس هذا الثوب فالحق عليه
وهو نائم قال محمد رحمه الله
أخشي عليه الحث والختار
خلافه لانه ملبس باللبس
ولو اتهمه وجد حرارة الثوب
فالقاه كما ينبغي لا يحث وكذا
لو ألقى عليه وهو منتبه * اكر
رشته زن خود پوشم فكذا
فريط خيوطا منه في ظهره
لا يحث وكذا الوصل على
فراش من غزلها لانه لا يسمى
لبساعادة ولو نواه لا يحث
أيضا ولو جعل الفراش
كاللحاف ونام تحته لا يحث
أيضا بخلاف المعين بان
حلف لا يلبس هذا الثوب
* لا يلبس ثوبا من غزلها
فلما بلغ الذيل السرة تذكر
ولم يدخل الكم والرجل تحت
اللحاف لا يحث * لا يلبس
السراويل أو الخفين فادخل
أحدر جلبيه لا يحث * اكر
رشته توبتن من بر آيد فكذا
فوضع يده على غزلها أو خاط
بقيصا لا يحث وسئل

مادفع اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم
وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال أيضا
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث
الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أربعة ثلاثة أرباعه رب المال وربعه له ولو كان
المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأربعه فعمل فربح ألفا ثم دفع
اليه المضارب الثاني ألف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها بأربعه فخطه بالالفين ثم عمل
فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحساب المال فيصيب الالف ثلث الربح وبأخذ
المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقتسم ما بقي بينهما رب المال
ثلاثة أرباعه والمضارب ربعه فأصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الالف
الذي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة
أرباع ما بقي بعده من الربح والمضارب ربعه ~~كذا في المبسوط~~ * ولودفع اليه ألفا مضاربة بالنصف
ليعمل فيه بأربعه فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث ليحل فيه بأربعه فخط خمسة مائة من هذا
الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالهالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد رحمه الله
تعالى الالف يهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني
كذا في الكافي * وان لم يهلك حتى عمل وقد ربح ألفا آخر خمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة
أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولودفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبألف من
ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتقدما بعد الشراء ثم قدما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك
وقبض الثمن محتط فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة
حصه ما اشترى من الجارية بحال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بحال نفسه وان قسم المضارب
المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطلا ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخطه بألف من ماله
قبل أن يشتري به ثم اشترى به كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعدما
اشترى به ثم لم يتقدمه حتى ضاع في يده كان ضامنا لألف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على
رب المال بشيئا واذ قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط * واتقنت
المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي * ولو كان
المضارب اشترى مع رجل بألف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل أن يخلطاهما
ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الالفين محتط فهو
جائر ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال
المضاربة بحال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بحال المضاربة باذن
رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبته الآخر فالقول قول
الشريك مع يمينه كذا في المبسوط * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها
ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها بألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط

عنه أو مبيع الجنى رحمه الله في آخر عمره فاشترى رأسه انه لا يحث قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بإشارة المفتي
بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل * ان وضعت يدك على الدوك فكذا
فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحث * (نوع آخر) * لا يلبس حري او اربا يسما لا يحث الاثوب كالمذلل أو لجمته ولا يعتبر سدا وعلمه الآن
ينوبه * لا يلبس هذا القطن فاتخذ ثوبا بلبسه حث ولو حشا به ولبسه لا * لا يلبس من غزل فلانة ولا سله فلبس ثوبا يسج من غزل فلانة

يحنث وان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس ثوبه ولا بلبس الغزل أيضا * لا يلبس من ثوبها فغزلت فطنا علك الزوج ودفع الزوج الى التناج باجر
فلبسه ان اراد الزوج به رسته وى سخته وى يحنث والا لا يلبس من غزلها فلبس ثوبها طهارة منه وبطائمه من غزل آخر يحنث * لا يلبس
ثوبها فلبس ثوبا مقطوع الكمين يحنث لانه ثوب كقطوع اليدين * لا يلبس هذه المخفة فجعلت قيداص وخيطت فلبسه لا يحنث كما لو جعل البساط
خرجا وجلس عليه وكان حلفان (٣١٢) لا يجلس على هذا البساط ولو أعيد لمخفة يحنث اذا لبس وكذلك الخرج لو أعيد

بساطا بخلاف ما اذا قطع
البساط قطعا حتى خرج
عن كونه بساطا وجعل
خرجين ثم أعيد بساطا لا يحنث
لانه منعة أخرى * ان لم
أجعل من هذا الثوب قباه
وسراويل فكذا فخطاه
سراويل ثم فتقه وجعله قباه
لا يحنث وان دل سوق كلامه
على ان يتخذهما معا لحفاقة
الخياط وسعة الثوب فاليمين
عليه بخلاف ما لو قال من
هذه المخفة حيث لا يخرج
عن اليمين بالتعاقب بل لا بد
من الاتحاد في الاتحاد وال
اسم المخفة بالصنيع الاول
* ان لبست من غزلك فاشتري
من غزلها ونسجه ولبسه
لا يحنث كما اذا حلف لا يدخل
دار فلان فباع داره ثم دخل
ان كان المعنى في الدار يحنث
والافلا وقيسل ان كان
الحلف بمعنى في الغزل يحنث
والافلا * لا يلبس من ثوبها
فاشتري ولبس لا لا يقطع
النسبة الا اذا نوى من غزلها
(نوع آخر) لا يلبس من
غزلها شيئا فلبس من غزلها
وغزل غيره ان لم يذكرا الثوب
يحنث وان ذكره لا وكذا
لا يلبس من نسج فلان
والثوب مما ينسجه فردوان

لكان الرمح بينهما الخاسا على قدر الما لين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرطه سدس ربحه
فيكون ذلك مضار به سدس الرمح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين الا
انه لا يمكن تصحيحها شركة لا اشتراطها العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا
عليهما وكان هـ ذا شركة صورة ومضاربة بمعنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مائة انتفاء الضمان
عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصار هـ ذا مضاربة في حق الدنانير بشرط تسليمها
واحضارها فان هلك أحد الما لين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت
المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على جالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى
المضارب بها وألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة
التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت
فقيمتها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بها ماعبد الخمسة أتباع العبد للمضارب وأربعة أتباعه على
المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة أتباع الربح
حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة أتباع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا
لشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبيع المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا فباعها بثلاثة آلاف
درهم اقسما الثمن على تسعة أشهر خمسة أتباعه وهي ألف وستمائة وستون وثلاثون حصه المضارب
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة أتباع الثمن وذلك ألف وثلثمائة
وثلاثون وثلاثون حصه المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

(الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصرف ليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسوته وركوبه معناه شراء
وكرام في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفران كان
بحيث يبعده ثم يروح فيسبب بأهله فهو بمنزلة السوق في المصروف وان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال
المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الزائدة وهي الطعام والشراب والكسوة
وفراش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع
يحتاج اليه كالخارج وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه
هكذا في الكافي * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كل كذا في
الذخيرة * فأما الدواء والحمام والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء
والخدمة لا يحنث بيمينها في المضاربة ولو استأجر أجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويظن

كان مما ينسجه انسان يحنث هذا اذا كان ينسج نفسه فلا يحنث بلبس منسوج غلمانه وأجيره وان تقبل هو الجمل كما
اذا قال لا يلبس من عمل فلان اما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان يامر به يحنث بعمل مأموره وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل * لا يلبس
من ثياب فلان وهو نوى ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد اليمين ولبس لا يحنث والعبدة لوقت اليمين * لا يلبس من ثياب فلان وفلان يبيع
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحنث * قال لها لابس من غزلها ابن جابه كه پوشيده ام كه رشت ثوب ان لبست من غزلك فانت كذا فلم ينزع

ما كان لا بساط لقت * ولو قال اكبر ارمي بوشم فلم ينزع لايبحث لان المين في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالمين فافتقرها لا لبس
من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قيصا من غزلها البنته (٣١٣) من غزل غيرها أو وزره أو صله في كه أو

دخاريه أو عليه علم من
غزل غيرها حنت وليس هذا
كالسج ولو لبس ثوباً من
غزلها وغزل غيرها لكن
غزلها في آخر الثوب أو أوله
فصل غزلها منه وليس له
خاصة ان بلغ ازاراً أو رداء
حنت والا لا * ولو كان خيط
بغزل فلانة لا يبحث وان
تكنه من غزل فلانة يبحث
عند الثاني خلافاً للمحمد
والفتوى على قول الاخير
لانه لا يعد لا بساط لبس
التسكة وفي التجريد قال
يبحث في التسكة بلا ذكر
خلاف وليس تسكة من حرير
يكبره اجماعاً وفي الزر والعروة
التي يقال لها بالفارسية
انكله وما يكبره لا يبحث
ولا يكبره في الحرير وكذا يبحث
بالرقعة التي يقال لها سبان
اذا كانت من غزل فلانة
واذا راد لفظ الثوب بان قال
ثوباً من غزل فلانة لا يبحث
الا بما ينطق عليه الثوب
أقله ما ينزبه ولو وضع على
عورته خرقة منه لا يبحث
* لا لبس ثوباً بمنه يبحث
لبس ما هو أكثر من نصغه
لان الانسان قد لبس
الرداء وبعضه على الارض
ولا يشبه هذا العلم ولا يبحث
لبس القلنسوة وعن الثاني
انه يبحث * وفي العمامة من
غزلها اذا نغم بها لا يبحث
عند محمد ويبحث عند

ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بد له منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال
كأنوا بمنزلة ونفقة لهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها امتاع المضاربة الى مصر من
الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط * لو أعانته رب المال بعلمانه أو دوابه في
السفر لا تنقص المضاربة ونفقة علمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب
المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامناً فان ربح في المال ربحاً يبدى برأس المال
ياخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا فإصاب المضارب من الربح فانه
يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من
الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب
ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان أسرف فيما أنفق على الرقيق فأنما يضم الى رأس ماله من
ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة أن يحسب من الربح ان كان وان
لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزؤها للاصل في الهلاك أن ينصرف أو لا الى الربح كذا في المحيط
* فان أنفق المضارب من مال نفسه أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدى برأس المال
ثم يثنى بالنفقة ثم يثنى بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة * فان أنفق
من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفى رب المال رأس ماله بكامله كذا في محيط
السرخسي * اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاماً للمضاربة فضاء المال قبل أن
ينقده فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشتري طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب
عليه فضاء المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل
بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه ينفق من مال المضاربة في طريقه
فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادامهم فاذا خرج منها راجعاً الى الكوفة أنفق من مال المضاربة
في سفره ولو كان أهلاً بالمضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال
ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * اذا دفع
الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة ووطناً للمضارب فنفقة المضارب مادام
بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام
بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فان تزوج امرأة فيها واتخذها
وطناً زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط * اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار
يشترى به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فانتهى الى ذلك المصير فلم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال الى مصره
وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل مالا
مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فادفع المضارب الى آخر مضاربة فاسافر الاخر بالمال الى مصر يشترى
ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر
من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ
داراً إقامة كذا في الذخيرة * لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للتبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه
المضارب مع رب المال فعلى المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا تنفق لرب المال على المضاربة
كذا في المبسوط * المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء اخطأ
المالين أو لم يخطأ قال له رب المال عمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر ومادون السفر في ذلك سواء اذا
كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو سافر عاملان لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكرناه لا يبحث بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا التجار اذا لم يبلغ الأزار * لا يجعل لنفسه من
كرها من فلانة ثوباً فلبسها فلانة ثوباً من رجل فباعه من الخائف واتخذ الخائف ثوباً لنفسه يبحث اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزلها

أونسجهما حينئذ لا يحنث ولو قال لم أعن هـ - إذا صدق ديانه وقضاه اكر جامه وهرامكار آيدان نوي الياس فعليه وان نوي الاتفاغ بمنه فعليه
والافعلي الياس ريسان توبكار برم (٣١٤) لا يحنث بليس توب من غزلها اكر كاردنه توب شود وزيان من در آيديارشته

توبكدا افغزلت وكست
نفسها وصبيانها أوقضت
به دينه أو باعت وشرت
ما كولا أو غيره ودفعت اليه
لا يحنث * وهب توبه من غيره
ثم قال اكر اين جامه بكار
آيد مرافكدا قلبسه يحنث
* ان لبست هذا الثوب في
هذا العيد فكذا فإيام العيد
اسبوع فيحنث ولو لبسه في
أيامه * لا يلبس توبا فليس
قلنسوة أو عمامة لا يحنث
ولو لم يذ كر لفظ الثوب يحنث
وبالسراويل يحنث لانه
يجزى عن الكفارة فإذا
اعطى عشرة سراويل لعشرة
مساكين يجوز عن الكسوة
وعن الثاني انه لا يحنث في
العمامة الا اذا كانت تبلغ
ازارا أو رداءه ويقطع من مثلها
قيص أو سراويل وعنه
انه يحنث في العمامة مطلقا
* لا يلبس هذا الثوب فاتخذ
قلنسوة يحنث * لا يلبس
توب فلان فوضع قباه على
كتفه يحنث لانه لا لبس
لبس الرداء لا لبس القيص
* أرادت قطع قباهه فقال
الزوج اكر اين قبا كه توبى
برى اكنون من بوشم فانت
كذا فقطعت بعد ذلك
بسنة فليس طلقت لان هذا
الثوب ليس بفور فلا يتقيد
* ان بعت غزلت فكذا فباع
غزلا لا تاس فيه غزلها حنث
وان لم يعلم * لا يلبس توبا من
غزلها فليس فوق توب أو لحاف لامن غزلها يحنث اجماعا وقيل لا كالبس حرير فوق دثار قطنى بحيث لم يتصل بيده فانه يساوى
لا يكره عند الامام رحمه الله (انظام عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يحنث بما كنه ساعة وان نوي كل المدة دين

مالهم ماوان كان أحد المالين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فينفق من
مال نفسه دون البضاعة الا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله
تعالى في الزيادات رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها جارية تساوى ألفي
درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته
وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر
ما يكمل - ما هكذا في المحيط * لو اشترى بالف جارية (١) تساوى ألفين فالخامس من مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه - ما الله تعالى أن النفقة عليهم قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هـ - إذا
الاختلاف إذا أبت الجارية وردت فالخلاف في الجمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من الجمل وروى عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه لا يحسب بالمجمل في بيع المراجعة ويحسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هناك
ربح فالمجمل فيه والا فهو وضعية في رأس المال كذا في الحاوى وهكذا في المحيطين * لو أفى مصر واشترى
شيئا فأتى رب المال وهو لا يعلم فأتى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن للماء لك في
الطريق وان سلم المتاع جازيعة لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز لا كدردوى * ولو كان المضارب خرج
بالمحتاج من ذلك المصرف - ل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصر
ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق فنهأ رب المال برسول عن السفر
أو مات فله أن يتوجه الى أي مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما إذا كان مال المضاربة ناضا وهو
في مصر أو في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال بضمن كذا في محيط السرخسى * ولو كان رب المال
مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في
الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل
اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فأتى لأضمانه ما هلك من المتاع
في سفره وأجمل نفقته في المال استخدا وانا لو كانت المضاربة في يده دراهم أو ذنائب فأتى رب المال والمضارب
في مصر آخر أو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر
رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن
النفقة كذا في المبسوط * إذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع
الامر الى القاضي فامر بالنفقة عليه فأنفق فهو عليه ما على قدر رؤس أموالهم قال أبو يوسف (٢) وهذه
قصة من القاضي بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالنفقة كذا في الحاوى * كل مضاربة فاسدة
لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد
ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

(*) الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولجارية المضاربة (*)

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يحلوا ما أن لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على
رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلا يعتقه رب المال يصح ويكون
مستوفيا رأس ماله فاما إذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسة مائة وهو

١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوى الخ هذه العبارة الى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه
(٢) قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه

لاقضاءه في الفتاوى شرط للحنث استيعاب المدة * لا يبيت على سطح هذا البيت وعليه غرفة ارضه اسطحه فبات فيه الا يحنث لانه يقال بات في الغرفة * لا ينزل بالكوفة شهرا أو لا يسكن فسكن يوما يحنث ولو لا يقيم لا يحنث الا بالاقامة (٣١٥) جميع المدة درين ده تناسم فخرج على

عزم عدم العود ثم عادان زائرا أو ناقلا للمناع لا يحنث وان على نية السكنى يحنث وان سكن ساعة * لا يسكن هذه الدار وهو ساكن في عيال غيره كالابن الكبير والمرأة فخرج وترك القماشات لا يحنث لان السكنى لا تنسب اليه * لا يسكن هذه الدار ونوى خروج نفسه عنها صدق وان لم ينوها فخرج ونقل مقامه الى المحلة ولو باجارة أو اعادة لآدم من تسليم الدار الى غيره معبرا كان أو مؤجرا فان لم يسلم لآدم من اتحاد دار اخرى ولا يحنث ولو ملكا فسلمه الى غيره كفاه وان لم يتخذ في مكان آخر اجماعا وان اشتغل بنقل متاعه كل يوم لو انقل على العادة لا يحنث ولا يحنث * وان أغلق باب السكة وبقي فيها ما ولى له لا يحنث وان كان فقيرا أو شريفا لا يمكنه نقل المتاع فاشتغل أيا ما طلب الاجراء لا يحنث * لا أسكنه الا ثلاثين يوما أو لا أسكنه ثلاثين يوما له ان يفرق * لا يسكن بقدا أو لا يسكن فلا لا يحنث بالسكنى أقل من خمسة عشر يوما * لا يصوم رمضان بالكوفة فهو على صوم كاه فيها * عبده حران افطر بالكوفة فهو على المقام به يوم الفطر لا على الاكل والشرب * ان ضحيت

بساوى ألفا ورأس المال ألف فاعتقه المضارب لا يصح أيضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر بكل واحد من المائتين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شأنهما فيهما هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال هو الذى أعتق العبد جاز اعتاقه وصار ربه مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي جسمائة ربحا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسائة عبد يساوى ألفين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسي * فيستوفى رب المال الجسمائة القاقعة في يد المضارب برأس المال واذا استوفاه برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعة وخمسين درهما فقد حدثت للمضارب زيادة ملك في العبد لم تكن يوم أعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فقول ان المضارب متى كان موسرا فرب المال خياران ثلاثة ان شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب أن يرجع على العبد بالف وخمسائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وللضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم للمضارب وان شاء رب المال أعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة أسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء أعتق وان شاء استسعى وأى ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية أسهم وان كان المضارب معسرا فرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم من الوجه الذى ذكرنا وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قول أبى يوسف ومحمد جعلا الله تعالى لما أعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفى رب المال الجسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان موسرا ألفا ومائتين وخمسين ولا يرجع به المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * لو اشترى المضارب بألف المضاربة عبدين كل واحد منهما يساوى ألفا فاعتقه مال المضارب فعتقه باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا أيضا كذا في المبسوط * ولو أعتقه ما رب المال ينظر ان كان أعتقه ما معاتقا وضمن للمضارب جسمائة موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد وان أعتق أحدهما بعد صاحبه عتق الاول كله ولاؤه ويعتق من الثانى نصفه كذا في محيط السرخسي * وان اشترى عبدين بألف درهم قيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألفا درهم ثم ان المضارب أعتقه ما معا أو منفردا أو موسرا فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح اعتاق العبد الذى قيمته ألف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذى قيمته ألفا درهم فانتقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذى قيمته ألف درهم على المضاربة فاذا أراد رب المال أن يستوفى رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفى ثمنه رب المال فيصير العبد الذى قيمته ألفان فارغا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما فان قد أعتق المضارب عبدا رب المال نصفه وهو موسر فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء ضمن المضارب ألف درهم ثم يرجع المضارب على العبدان شاء بألف وخمسائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسائة هي الربع الذى ملكه بعدما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعى في الربع الذى كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما منصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب أن يستسعى العبد في الربع الذى ملكه بعدما استوفى رأس المال وان شاء أعتق وأيا ما فعل كان الولاء بينهما من نصفان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا لأنه ثبت لرب

بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التخصية بها وان عني كونه به يوم الاضحى صدق * لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بها صدق * قال وهو في منزله ان افطرت عندك فكذا فتمشى في منزل الخائف عليه حنث وان شرب في منزله ماء ثم تعشى عنده

لا يحنث ولو لم يشرب في منزله وذهب الى بيت الخراف عليه ولم يأكل عنده لا يحنث * لا يقتله بالكوفة فخرجه بالرجة وملت في الكوفة
يحنث * لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البرغم عادوسكن يحنث وكل ماله امتداد اذا لم يوقت يحمل على العمر

المال الخيارات الاخير ان لا الالف هكذا في المحيط * ولو لم يعتقه هما المضارب وأعتقه حارب المال في كلته واحدة
فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه حر من
مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار
ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد
وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته
من الربح وذلك خمسة مائة موسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه
الخمس مائة الاخرى كذا في الميسر * وان أعتقه هما رب المال معترقا فان أعتق أولا الا على فان على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربعه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت
الاعتاق النصف ثم للمضارب خياران ثلاثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول
ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربعه والثاني
في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته وعلى
رجع بذلك عليهم ما كان ولاؤه هما كله لرب المال وان اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون لواء العبد
الاول بينهما على أربعة أشهر ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب ولواء العبد الثاني بينهما نصفين وان
أعتق العبد الادنى أو لا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق العبد الادنى أو لا يعتق كله من
غير سعاية وحسين أعتق الادنى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشرك بين اثنين أعتقه
أحدهما هكذا في المحيط * ولو اشترى بألف عشرين كل واحد منهما ما سواي ألفا فاعتقه هما المضارب معا أو
أحدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال عين أحدهما أو قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر
الفضل في العبد الآخر الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه هما المضارب بعد
ذلك لم يجز عتقه في الجحى عليه لانه لا فضل فيه عاين من رأس المال وأما العبد الآخر فاعتق منه ربعه
نصف الفضل على ما بقى من رأس المال فيه ثم يباع الجحى عليه فيدفع الرب المال تمام رأس ماله ويضمن
المضارب ان كان موسرا رب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه
لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما شترى وخسين
درهم ما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسر * اذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من
المضاربة فان كانت القيمة من رأس المال فانه لا يتجاوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون
ما أدى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة التي درهم وكتابه
على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الرب ربع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن لرب المال أن ينقض الكتابة فان لم ينقض حتى أدى
العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعند هما يعتق
الكل وما قبض المضارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة
عندهم جميعا واذا أعتق حصته المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع
المكتوبة فبقي خمسة مائة والعبد كله ربحا فتكون الخمسة مائة بينهما نصفين والعبد بينهما ما نصفين فقد حدث
للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خياران ثلاثة ان كان المضارب
موسرا هكذا في المحيط * وان مات ولم يؤد المكتوب شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة
لامات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يبقى بيد المكتوبة فيستوفي رب المال مما ترك رأس

والقاضي على انه اذا عني
الفور أو كان دليلا قائما
لا يحنث بالعود * نزل في خان
ثم قال اكرام مشب ايحيا
ثم فكذا ينوي لاحتمال
ارادة الختان أو الجردة أو
المصرو يعمل بها وان لم ينو
فهو الختان * انهم فقال اكر
ابن كاركرده ام هر چه زن
خواهم تاده سال فكذا
اكردين شهر باشم وكان
برياعن التهمة وسكن البلدة
وتزوج في المدة يقع لانه
جعل فعل الخيانة سببا
لانه قاده اليين بالتزوج وشرط
سكنى هذه البلدة ولم يذكر
جزاهم * لا يسكن هذه المحلة
ومنها تشعب محله أخرى
فانتهى اليها ان كانت الثانية
زقا فالاولى أو على العكس
يحنث لانها سبع لها وان كانت
محله أخرى غير تابعة للاولى
لا يحنث * لا يسكن هذه
الدار فاشترى صاحبها في
جنبها بيتا من دار أخرى في
جنب هذه الدار وجعل
طريقه فيها وسد باب البيت
الذي كان فيه فسكن
الحالف في هذا البيت
وجعل يدخله بلا دخول
الدار يحنث * لا يشترى من
هذه الدار شيئا فاشترى هذا
البيت منها لم يحنث بخلاف
السكنى * (نوع منه) *
لو حلف لا يسكن هذه الدار
فوجد الباب مغلقا لا يحنث

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقبل يحنث ولو منع بالقييد لا يحنث اجماعا وعن الثاني فحين حلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله
الباب غدو وليس عليه ان يسور الحائط وبه تأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا

وقيد ومنع حيث يبحث في الصحيح * ان لم تحضر في الليلة فكذلك اقيدت ومنعت منعا حسياد كرا الفضلي انه يبحث وذكر الصدر الشهيد بعد هذا انه لا يبحث والاصح انه يبحث والفرق بين الفعل وعدمه ان التسرع لا يجعل العدوم (٣١٧) موجودا ويجعل الموجود معدوما بعدد الاكراه وشرط الحث في

ماله ألف درهم والباقي بينهم نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق فيأخذ المضارب من ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفا وخمسة مائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده المضارب فيضمن ونكون السنة الآلاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فموت حرا يأخذ أيضا الآلاف الزائدة بحق الارث لان الولاية لانه عتق كله عليه لانه ملكه بالضمحان فان كانت قيمته يوم كاتب ألفا ثم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم اتقصت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربح كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الآن المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي * اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأمة بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فاعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم المضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم فالواحد اذا كان قال المضارب للعبد اعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول أو كاتبا حتى يكون مالا كسبه بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حرمديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان أدبت الى الفين فانت حرة أدى العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا المضاربة فيأخذ الرب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه كذا في المحيط * ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطأها المضارب فولدت ولدا يساوي ألفا فادعى المضارب انه ابنه ثم باغت قيمة الغلام ألفا وخمسة مائة والمضارب مؤسرا فان شارب المال استسعى الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامه مؤسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي * اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعى المضارب فدعوه بطله وهو ضامن لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترها الاقل من ستة أشهر فلا أن يبيعها ولا يكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لا أكثر من ستة أشهر فعليه العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوه وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعة مائة تمام رأس ماله وخمسين درهما مما بقي مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ربح كذا ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرا فان لم يبيع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة أرباعها مؤسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤدع عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيئا من العقر وله أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه كذا في المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذا اعتق من الولد ربعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله قرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا الامن سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالخاصل أن المضارب في

أو يومن لا يبحث والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع * سافر الخائف وسكن مع المخوف عليه أهله يبحث عند الامام رحمه الله بناء على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته يبحث * لا يسكنه وهو فيه بآله فاجهد

في اخراجها فغلبته ولم يخرج لا يحنث * خاصمها عند الخاكم أولا وكذا الومنع بالوفاق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول)

لا يرضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا (٣١٨) أو ماشيا حافيا أو متعلا حنث فان نوى ماشيا ودخلها راكبا لا يحنث كما لو أدخل مكرها فان
أدخل مكرها وهو قادر على
المنع اختلفوا فيه والاصح
انه لا يحنث وهذه اذا حمل
وأدخل فان دخل بقدميه
يحنث قولوا واحدا ولو خرج
ثم دخل فيما اذا أدخل مكرها
هل يحنث اختلف المشايخ فيه
قال السيد أبو شجاع لا يحنث
والاصح الحنث وان على
الدابة فغلبته وأدخلته أو
أنقاه الريح أو زلق ووقع فيه
فلا يحنث انه لا يحنث ولو جاء
الى الباب لا يريد الدخول
فاشتهد في المشي ووقع فيه
لعناره يحنث * تزوجه ثم
قال ويراجعها أرم فكذا
فختمها غيره الى بنته ان أراد
سماها بنفسه لا يقع وان أراد
امساكها فيه ان خلاها فيه
ولا يخرجها يقع (نوع)
لا يدخل بيتا فقام على
اسكفته ان رد الباب يبق
خارج به لا يحنث وان يبق
داخله يحنث * ان خرجت
الاذنى فكذا فقامت على
العتبة وبعض قدمها في
الخارج وبعض قدمها في
الداخل وذلك يعلم ايضا
باغلاق الباب بان يبق
بعضها في الخارج والبعض
في الداخل فاعتادها ان على
الخارج يحنث وان على
الداخل أو عليها الا اذا كان
يدخل فيه قائما ما اذا كان
مستلقيا على ظهره أو بطنه
أو جنبه فصار بعض بدنه

هذه الصورة بضمن رب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا
من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من
الربح وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية
بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون
فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشره لان قيمته ألفان وعشر
الالفين مائتان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهم رب المال فاذا أدى الولد ذلك الى رب المال عتق
كله وكان رب المال من ولاد الولد عشرة واربع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا
لا يقدر على الاداء فأردب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان أراد
أن يستسعى الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في الولد ثم
رب المال ثلاثة أرباع ولاد الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي
ذلك متى أبصر فان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو
كانت الجارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم
وأخذها وصارت الجارية أم الولد للمضارب وبعث الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة
 وخمسين درهما تسعمائة مابقي من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية
فاذا قبضه رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته رب المال دولاؤه بينهما نصفين
وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر فرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم
المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد رب المال في نصفها ويكون رب المال من الولاء تسعة أعشاره ونصف
عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * ومن
دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه رب
المال فانه ابنه وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا لامن قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك
لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية أم ولد
له ويثبت نسب الولد عنه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة
الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد
فادعاه المضارب بعد ما ولده وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها رب المال
وثلاثة أعشار العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبد المضاربة يسعه المضارب
ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أعشار عقر
الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه - ومضى في نصف قيمته رب المال موسرا كان أو معسرا وولاد الولد
بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف
فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع عبثه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفقه أو
أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وان أخذ من الذي استهلكه كان له أن
يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * روى عن محمد

خارجه والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنث بادخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجله
شيئا بيده لا يدخل بيت فلان يجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بها بالخلاف عليه يحنث وفيه نظر * وان دخل حائطا من متزعمان
هذه الدار الى الجادة وليس للحائط باب في الدار يحنثا كرفلان راما ثم تابا يندرتا رندا فكذا ثم ان الخائف رآه في الكرم فلم يخرج يحنث

لان المقصود منعه من الدخول اذا راه ومنعه عن الكون اذا راه بعد الدخول لا يدخل بل او مدينة كذا فعل العيران وكذا مدينة ترى بخلاف كورة بخار او رستاق كذا اذا دخل ارضه ما بحثا كركر دسقاية فلان كركرى (٣١٩) فكذا وقال أردت به الدخول وهو

يحوم حولهم ولا يدخل بينهم
يبحث لان حقيقة اللفظ
هذا قبل يحمل هذا على
الدخول بخانه فلان درآي
ولم يقل اكر يبحث في الحال
ويبحث باذخا احدى رجله
لا يدخل هذه الدار فقام على
السطح او شجرة لو سقط سقط
في الدار فواب الرواية وهو
المختار انه يبحث والفقيه
على أنه ان من العجم لا يبحث
لا يدخل هذه الدار وحلف
آخر لا يخرج من هذه الدار
فنام كل على سطحه لا يبحث
واحد منهما لا يخرج فازرق
شجرة لو سقط سقط في الطريق
لا يبحث كما لو دخل الكنيف
وبابه في الدار لا يدخل هذه
الدار فدخل بيتا منها قد اشرع
في السكة وله باب في الدار
أيضا يبحث وكذا
لو دخل علوها التي على
الطريق أو الكنيف وبابها
في الدار لا يدخل هذا المسجد
خرب واتخذ مسجدا آخر
ودخل حنث كالدار لا يدخل
سكة فلان فدخل مسجدها
وليس له باب الى تلك السكة
لا يبحث في المختار وان دخل
بيتا من طريق السطح ولم
يدخل البيت قال الفقيه
الا قرب الحنث وقال الاسكاف
عدم الحنث اقرب قال الصدر
وبه يقتي والحق انه ان كان
ظهره الى هذه السكة أو بابه
الى سكة أخرى لا يبحث وان

رحمه الله تعالى أن المضارب إذا أقرضها رجا فلا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان
أخذ منها لم ترجع كذا في الذخيرة وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم ينقده حتى هلك ألف
يدفع اليه رب المال ألفا آخر وإذا دفع اليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم
وتم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي * لو أن المضارب أراد أن يبيعه مراهجة بعد ذلك فاعا يبيعه
مراهجة على ألف وان بين الامر على وجهه وأراد أن يبيعه مراهجة على الكل فله ذلك كذا في المحيط * ولو
كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وبجد البائع ذلك وحلف فان
المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع وبأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتسما
المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أنى درهم كذا في المبسوط في باب المراهجة في المضاربة * ومن دفع الى غيره
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فضاع الألف قبل أن ينقده فقال رب المال ضاع المال قبل
أن تشتري الجارية وانما اشتريته لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريته فأنأريد أن آخذ
بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي
المال قال للمضارب قد اشتريته فقبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريته بعد
ما ضاع المال ووقع الشراء في القول قول المضارب كذا في المحيط * ولو لم يهلك الألف ولم ينقده في ثمن الجارية
ولكنه اشترى به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأنقد الثمن الاول فاعا اشترى الجارية الأخيرة
لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جازو كانت على المضاربة كذا في
المبسوط * ولو اشترى بالألف جارية تساوى ألفين فضاع قبل النقد غرم رب المال الألف كله كذا في الحاوى *
ولو اشترى المضارب جارية تساوى ألفين بمائة تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فانه
يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت
عنده قيمتها ألفان وقد قال لرب المال اشترى بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي
اشتراها ثم هلكا رجوع على رب المال كذا في المحيط * وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب
به برأبعا بألفين ثم اشترى بالألفين عبدا ولم ينقده الألفين حتى ضاع الألفان في يده يغرم رب المال ألفا
 وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين
 وخمسمائة ولا يبيع العبد مراهجة الا على ألفين فاز باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة
أرباعه للمضاربة يرفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة رجحان المضارب ورب المال كذا
في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أنى درهم ثم اشترى به مراهجة قيمته أقل من ألفين وقبضها فهلك
ذلك كله غمده معا فعلى المضارب ألفا درهم عن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في
المبسوط * اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم ينقده الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم
الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخرج من أربعة أوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا أو هلك الألف الاول
أولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهو الألفان معا أو متعاقبا أو هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو
متعاقبا أو هلك المال الثاني أولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا أو هلكت الاموال كلها
معاضة من المضارب ثلاثة آلاف ألفا للبائع الجارية وألفين لمشتريها ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة
وأما اذا هلك الألف الاول ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على
رب المال وأما اذا هلكت الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى
المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولا ثم الجارية والمال الاول الاصل أن المضارب بقدر ما كان
عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة أيضا يبحث لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يبحث ولولم يعينه ولكنه نوى لا يصدق قضاء
* ولو حفر سربا تحت تلك الدار فدخله أو القنطرة لا يبحث ولو كان رأس القنطرة مكشوقا في الدار ان كانت كبيرة يستقي منها أهل الدار يبحث

اذ بلغ الى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناد لا يحث * لا يدخل هذا القسطا وهو مضروب قترع وضرب في مقام آخر ودخل يحث
 * لا يكتب بهذا القلم فكسره وكتب به لا يحث لانه بعد الكسر لم يبق قلم لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهوا وشركها باخر ثم لبسه يحث
 وفي الخباء العبرة للعبدان لا يجلس (٣٣٠) على هذه الاسطوانة وهي من آجر فنقش وبني ثانيا فجلس عليها لا يحث

المعمول له ولانه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار
 الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي * ولودفع الى رجل ألف درهم
 مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبضها
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثم ألف درهم ويرد
 على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم
 والى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف عن
 الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الاول ثم هلك ما بقي معار جع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك
 الجارية الاولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وماله هلك الكل معاني سواء هكذا في
 المبسوط * ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا
 يساوي ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية تساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع
 العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلك الاموال كلها ما فعلى
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جع
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم البواقي
 معار جع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية أولا ثم البواقي معا وان هلك
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية
 تساوي ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلك الجارية
 ورأس المال الاول معافى على المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم وألفان قيمة الجارية الثانية الاخرين
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ماله كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي ألفين وقبضها
 فهلكت الجاريات ورأس المال معافى على المضارب ثلاثة آلاف درهم ألف عن الجارية الاولى وألفان
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالالفين وخمسمائة وكذلك لو هلك احدى الجاريتين أولا ثم هلك
 ما بقي معا ولو هلك الألف الاول أولا ثم هلك ما بقي معار جع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في
 المبسوط * ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبضها ثم باعها
 بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوي أربعة
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية
 الاخيرة فان عليه ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك
 وباع الجارية الاخيرة بمائة ألف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتكون
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الالفين
 اللذين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بماله فانها تؤدي ذلك أيضا من ثلثي الجارية الاخيرة

(نوع) * لا يدخل بيتا
 لفلان وهو فيه باجارة
 أو أعاره يحث عندنا ان
 سلم الدار الى المستعير
 ونقل هو متاعه اليه والا لا
 * لا يركب دابة فلان
 ولا يستخدم عبد فلان
 فركب واستخدم المستأجر
 واستعار لا يحث بخلاف
 ولودخل بيتا لله قد أجره
 لا يحث * لا يسكن حانوتا
 افلان فسكن حانوتا أجره
 فلان ان كان فلان ممن
 يسكن الحانوت لا يحث
 عندهم اخلافا لمحمد وان
 كان ممن لا يسكنه حث
 عند الكل * لا يدخل على
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو
 ندخل عليه في بيته أو بيت
 غيره ضيفا يحث وفي المسجد
 لا ويراد به الدخول عليه
 لاجل التعظيم في مكان يراد
 به التعظيم وفي عرفنا يحث
 وان دخل عليه في المسجد
 * ولودخل عليه في ظله أو
 سقف أو دلهيز باب لا يحث
 لانهم ليست بمواضع التعظيم
 * ولودخل عليه في خيمة ان
 كان من أهل البادية حث
 ولو مصر يا لا * وان دخل
 دارا هو فيها لم يحث كالحولف
 لا يدخل دارا وفلان فيها
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو
 دخل بيتا آخر لا يحث

* لا يدخل عليه فدخل يريد غيرة لا يحث ولم يكن له نية يحث كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا
 غيرة لا يحث وان خلا عن النية يحث * لا أدخل دارك والمخاطب في دار ولم يكن الحالف فيها ولا في غيرها فتقول المخاطب الى أخرى باعارة
 أو أجارة فدخل عليه الحالف يحث ولو سكن فيها آخر بعد فتقول المخاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخلها يحث باليمينين

والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشرط لا يحنث وقد تقدم ان الداران هجر
لاجلهما يحنث وان المال كمالا وان لم يكن في ملكه عبدا ثم استحدث بعد المين حنث (٣٢١) وفي الدار كذلك عندهما خلافا للثاني

وكذلك لو تزوج بعد المين
على أن لا يكلم امرأه فلان
ولم تكن له زوجة وقت
الحلف يحنث عندهما
بكلام الحادثة لا يدخل دار
فلان فدخل دارا مشتركة
بينه وبين غيره لم يكن
ففلان ساكن فيها لا يحنث
والا يحنث لا يدخل منزل
فلان فأكثريا منزلا واحدا
الا ن هذا في آيات وهذا
في آيات والساحة واحدة
حنث فيكون كل واحد
داخل في منزل صاحبه
بخلاف الدار المشتركة ان
دخلت دار فلان فانت كذا
فانت دخلت الداران لم يكن
على فلان دين مستغرق
لا يحنث لانتقال الملك وان
كان فالفتوى على انه لا يحنث
أيضا لان الدين وان منع
ملك الورثة الا انه لم يبق في
ملك فلان حقيقة لعدم
أهليته للملك بالموت وبقي على
ملكه حاجته فكان قاصرا
الأتري ان الورثة يملكون
الاستخلاص جبرا جالس
في بيت من المنزل ثم قال
بالعربي ان دخلت هذا
البيت فاليمين على البيت
وان بالفارسية اكر من در اين
خانه درايم فعلى المنزل فان
أراد البيت دين لا قضاء ولو
أشار الى البيت فهو عليه
على كل حال لا يدخل
دجـ له لا يحنث بر كوب

ولا يبق فيه ربح كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى
بألف المضاربة متاعا وقبضه ولم يتقدألف حتى هلك فأبرأه البائع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب
المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين
وألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها
على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد
ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هذين
الألفين بشئ كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي
والله أعلم

(الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة) *

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيأ ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة
فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشترك في ماله وان اشترى
بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشتركا لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأس الضمان كذا
في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر
المضارب أنه قد ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسة مائة فهلك الألفان في يده وقامت
البينة على اقراره بما قال من الربح فإنه يضمن الخمسمائة التي جحد هاهن الربح فيأخذ هارب المال من رأس
ماله ولا يضمن شيأ غير هاولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيأ والمسئلة بمجالها ضمن الألف الربح كله
فيأخذ هارب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين
رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع
ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

(الباب السادس عشر في قسمة الربح) *

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفه ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم
يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح
ألفا فاقسم الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب
خمس مائة ثم ضاع ما عدل رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمته ما باطلة والخمس مائة التي
أخذ هارب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب
المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف
الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم
ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله وضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان
استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال اعمل على
المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى
انتهت نهايتها في اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا
في محيط السرخسي * لو اقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانية هلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر لا يدخل بعد اذ فرغ في السفينة لا يحنث عند الثاني وعليه الفتوى لا يدخل دار فلان
وفلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يحنث كالحلف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان

وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله دار على حدة سوى هذه الدار بحيث وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يحث وفي المتنق
أختار الخنث مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٣٣) الا اذا نوى دارا لملا كة لكل منها * لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الرجوع بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضارب بقية بالنصف فرج المضارب ألفي درهم ثم اقسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الرجوع ألف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منهم ما جيعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهم ما فرج على رب المال بنصفه وذلك خسمائة هذا اذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضه المضارب لنفسه فان القسمة لا تنقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمينافي ذلك وبغرم المضارب رب المال انه ف الرجوع الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد بين انه جميع الرجوع فيغرم نصفه رب المال كذا في المسوط * دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع رجوعا أو اشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الرجوع شيئا أو حط ثم رجع بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الرجوع قبله أو بعده ولو اقسما ثم زاد أحدهما أو حط فكذلك وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعل بقيمة المال فان كان المضارب كمالا دفع الى رب المال شيئا قال هذارجع يكون ذلك رجعا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذارجع روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون مأخذا رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيان * دفع الى رجلا ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قاعبا بعينه لانها مبهمة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين)

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الأول فيما اذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة) من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد ألف درهم ولم يقل عنه - يا شرا ما نه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون على المضاربة وكذب رب المال فقال اشتريته لنفسك - هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تحل من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبد قاعبا في وقت اقرار المضارب أو كانا مالكين أو كان العبد قاعبا ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قاعبا والعبد هالكا في الوجه الاول القول قول المضارب مع عينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بنصفه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير بينة وبضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشيئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون مصداقا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بألف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذب رب المال فالقول قول رب المال ويأخذ المضارب ألف

اشترى الخائف ودخل لا يحث ولو وهب من الخائف ودخل يحث لان الشراء يرتفع بالشراء بالالهبة ان دخلت دارا يملك فكل امرأه تزوجه افكذافا وجد الشرط فحرمت عليه ثم تزوجه الا تطلق لانها معرفة لاضافة البين اليها او متناول البين بكرة ولا تدخل المعرفة تحت النكحة للتضاد ان دخلت الدار فتساو طوالتي فدخلت الدار ووقع عليها على غيرها والاعتماد على هذا الاعلى الاول * اجرت دارها فغضب الزوج وقال تافلان درخانه است وقبالة در دست وى است ان دخلت هذه الدار فهي كذا فانفسخت الاجارة والقبالة ضاعت فدخلت الدار لا يقع والشرط لو تبعه لا يعتبر ان دخلت الدار مادام فلان فيها فانت كذا فتحمول عن تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها لا يحث * انت على كذا على دخولك الدار فقبلت وقع * لا يدخل داره الا شكت بينم ان نزلت بلية أو قتل أو هدم أو موت فدخل لا يحث * لا يدخل الجلم ازهر سرشستن فدخل ليسلم على الجاهل وغسل لا يحث * (نوع آخر) * ان أدخلت فلانا يتي فهو على الدخول بامر وقوله ان

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وتركت على علم الخائف بالدخول لان شرط الخنث الترتل للدخول ففي دخل المضاربة ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل * ان تركت ابني يعمل لفلان فتمعه فلم يمنع ان كان كبيرا بالغ لا يقدر على منعه لا يحث * لا تركت في داري فقال

أخرج لا يحنث وان لم يخرج * لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدمه الى القاضى وحلفه في اليوم * لا يدعه يدخل هذه الدار فان لم يملكه فغنة بالقول وان ملكه منع بالقول والفعل اكر فلان راجحانه رادهم فكذا فدخل داره فاخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث * قال لزوجته

كسى ثوبين خاله ان رآيد فانت كذا فدخل فيه

قريب له ولها فان دخل

لاجله لا يحنث وان دخل

لاجلها حنث * لا يدخل في

هذا البيت الا الذي آخذه

بيدى وأدخله فاخذ بيد رجل

وأدخله ثم دخل هو بنفسه

يحنث ولو قال الا الذي أدخله

أنا ولم يزد عليه والمسئلة

بجاءها لا يحنث ولو دخل

صبي من غير ادخاله يحنث

لانه رجل ولو ذهب الخائف

مع امرأته ووطن في بلد

آخر فدخل بلاذنه في ذلك

البيت رجل يحنث وقد ذكرنا

قوله ان دخلت الدار بغير

خسران يلزمنى فانت كذا

فلان عبده * (السابع

عشر في الخروج والاميان

والذهاب) ان خرجت من

بيتي فانت كذا فخرجت الى

الدار فقط يقع ولو ان خرجت

فقط لا الا بالخروج الى المحلة

والفتوى على انه لا يحنث

الا بالخروج الى المحلة فيهما

لوفارسيا وعليه الفتوى

* لا يخرج من هذه الدار فخرج

منها الى البستان أو الكرم

ان كان بعد من الدار بان لم

يكن لها باب على حدة

لا يحنث * لا يخرج من باب

هذه الدار فخرج من غير

الباب لا يحنث ولو نوى

الخروج من الدار يحنث ولو

خرج بعد دفع الباب وهو

المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسلم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشترىته لنفسى فاقول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * وان اتفقا أنه لم تحضر للمضاربة وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم التقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له وعند محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله أو من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبد بألف ولم يسلم ثم اشترى آخر بألف ولم يسلم فقال نويتها على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى مضاربة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بغيره فقال اشترى هذا المضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشترىته بما بألف من عندي وألف من المضاربة فقال لرب المال اشترىته هذا بغيره بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبد على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فالقول للمضارب كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى ما للمضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذن لك في البرأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم في ماله عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البيينة وبه أخذ علما وثالثا كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * ولو أقام البيينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والآخر الخصوص ان وقت البينتين وقتا واحداهما قبل الاخرى فانه يقضى بيمينته الذي يثبت آخر الامرين وان لم يوقت البينتان وقتا أو وقتا والوقت على السواء أو وقتا احدهما ولم يوقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه يقضى بيمينته الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدروري اذا أقام البيينة والمضارب يدعى العموم فان نص شهده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبيينة بينة رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي * واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البيينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البيينة ان وقت البينتين وقتا واحداهما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما ناسخة للاولى وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتا على السواء أو لم يوقتا أو وقتا احدهما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقبول كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم أمرتني بشي وقال رب المال أمرتك أن تخرج الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة * ولو قال المضارب أمرتني بالتقدم والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالتقدم فالقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

بنوى باب الخسبة لا يحنث وان لم يربها حنث * قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فزلت في بيت الجار لا يحنث في

الاصح * لا يخرج أو لا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث * لا يخرج الا لما لا بد منه فهو الحرج أو الجواب

الدعوى بالزام الحاکم ولو لدعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذا الروجها ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت ولا يخرج الى بغداد
تخرج يريده فرجع قبل مجاوزة العرمان (٣٣٤) لا يبحث كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة تخرج يريدها ويرجع قبل الخروج من باب
الدار فان جاوز العرمان أو

في جهة قبض المال * اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة بورج فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال
المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان أقاما
جميعا البينة فالبينة ينسب للمضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث
وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح
ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب
شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم اشتط شيئا لك
وفسد المضاربة ولك أجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي
نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان أقاما جميعا البينة
في هاتين المسألتين فالبينة ينسب للمضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال
رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله
ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان أقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة
بنسبة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب
شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تستطع شيئا فلي أجر مثل عملك فالقول قول رب المال فان
أقام رب المال البينة أنه اشتط له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشط له شيئا فالبينة ينسب
المال وان كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف
الربح فالبينة ينسب للمضارب كذا في المبسوط * مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعته الى ألفا وربحت
ألفا فقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب
في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال
ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما أقام
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيمينته كذا في الكافي * وان أقاما البينة فالبينة ينسب للمال في مقدار
ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة ينسب للمضارب
فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضل عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء المضارب
بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف ودبعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو
شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الودبعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقويل
كلها كذا في البدائع * واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول
قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح
كلامي فالقول قول رب المال والبينة ينسب للمضارب كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح
فيه رجحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث او قال
مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرض بالبضاعة
فلا شيء للعامل وان كان أقرضه بربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرضه بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في
المبسوط * وان أقاما جميعا البينة فالبينة ينسب للمضارب كذا في البدائع * فان هلك المال في يد المضارب بعد
ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الاصل والربح الا اذا
قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما وراء الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

(١) قوله لو قال رب المال هو قرض الخ موضوعها بعد الهلاك ويستغنى عنها بعبارة المحيط المذكورة بعد
اه صححه

خرج من الباب يبحث وفي
الاتيان يتوقف الحنث على
الوصول وفي الذهاب ينوي
فان أراد الاتيان أو الخروج
فهو وان خلا فلي الاتيان
المعروف لا يخرج الى مكة
ما شيا غشي حتى جاوز العرمان
ما شيا ثم ركب يبحث وان
عكس لا * لا باتيها ما شيا
فركب الى الدنو ثم دخل ما شيا
حنث لانه أتى ما شيا لا يمشي
اليها فركب البعض لا يبحث
بخلاف الخروج لا يخرج
من خراسان الى بغداد فتخرج
قاصدا مكة ودخله ان كان
قصد حين خرج دخوله أيضا
حنث والا لا * لا يخرج من
الدار الى المسجد فتخرج يريده
ثم تركه وسار الى غير المسجد
لا يبحث لا يخرج من بغداد
تخرج الجنازة الى المقابر التي
خارجها حنث ارحم بنفس
بيرون آيم فعلى مجاوزة القرى
التي له وان شمر نسف فعلى
مجاوزة العرمان فردا بين
كاروان اكر بيرون نزوم
فكذا فذهب العير ولم يعلم
وان خرج كعالم ولحق
بالعير لا يبحث ولا يبحث
* لا أدعك تذهب الى بيت
فلان فالاذن في الذهاب ترك
فيحنث به * لا اذهب الى وليمة
فذهب لطلب غريم لا يبحث
* (نوع في القور) * خرج
من بخاري الى سمرقند وطلب
خروج الزوجة معه فابت

فقال يس من بيرون نه ابني مع فلانة فكذا فان أراد به خروجه على أثره مع فلانة فاذا لم تخرج فلانة حتى عاد الزوج القابض
سقط اليمين وان أراد به ان يكون عدم خروجه شربا وقوع الطلاق عليها يقع * أنت طالق مالم أخرج من الكوفة فكنت ساءة بما كس

المكاري لا يحنث ولو مكث ساعة لا يطلب الكراي يحنث لا تقطاع الفور بمضى الساعة وكذا الواشغل بالاكل والشرب والتطوع * أفت
الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت الفور (٣٣٥) في الصحيح بصدق * هربت منه فقال

ان لم تعودى الى فانت كذا
فعادت بعد العشاء يقع لانه
على الفور ولا يصدق في عدم
ارادة الفور * تشاجر فقال
لامرأته ان خرجت من هذه
الدار في هذا اليوم فان
رجعت الى سنة فانت كذا
فخرجت الى الصلاة أو الى
غيرها بلا حاجة ثم رجعت
ان كان سبب الخروج السفر
لا يحنث ولا يقع على غير ذلك
الخرجة دينية * خرجت الى
قرية فقال الزوج اكره
ازيسه روزه روزناي
انجا فانت كذا فانصرفت
في الثالث الى قرية أخرى
ومنها الى تلك القرية واقامت
أياما ثم عادت الى القرية
الأخرى ان كان خروجها
من الأخرى على عزم عدم
العود لا يقع وان على عزم
العود الى الأخرى يقع له
الكيونة في عزم العود
وعدمها عند عدمه * قال
لامرأته ان لم تخرجي من
هذا البيت وتبكي هنالك فانت
كذا فخرجت ودخلت
وبكت في البيت يقع قال
الفقيه هذا اذا كانت في
مكان يسمع بكائها وان
عدم هذا الغرض فان
خرجت قبل البكاء فقد
خرج من المين * ان تركت
هذا الصبي يخرج من الدار
فكذا فشرعت في الصلاة
أو غابت عنه فخرج لا يحنث
* كانت تخرج الى سطح الجار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف فالقول
قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * واذا قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته
اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على
المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما دعيا فالبينة بينة رب
المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط * ولو قال المضارب
دفعته الى مضاربة فضاءع المال قبل أن أعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب
فان كان عسلي به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب
أخذت منك هذا المال مضاربة فضاءع قبل أن أعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا
فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا
قال العامل أخذته منك غصبا فالرجح بالضمان وقال رب المال انما أمرتك لتعمل به فالقول لرب المال
والبينة بينة أيضا فلو أقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذته بضاعة وأقام العامل بينة على اقرار
رب المال أنه أخذته غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا الميعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة
صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

النوع الرابع في اختلافه ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما المخرج أو بعده * قال
محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فرجح فيها ألفا فقال لرب المال قد دفعت
اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف رجحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال
مع عبته فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى
استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استلمكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم
يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن البين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد حلفه فصار ضامنا
لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فبأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون
الألف الدين على المضارب رجحا فيرجع رب المال على المضارب بمخمسة مائة درهم حصته من المخرج كذا في
المحيط * ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه قال لم أدفعه اليك ولكم ضاع مني وحلف على ذلك
فانه يغرم نصفه لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه
قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله
شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر
كذا في المبسوط * وان اقتسم المضارب ورب المال وأقرهما أو أخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال
المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمه المخرج
اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيمليدعي المضارب على رب المال من
خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فأما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول
المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا اتقى الضمان عن المضارب بحلفه واتقى قبض رب المال
رأس المال بحلفه أيضا فكان أقام مال المضاربة قد هلك فينصرف الهلاك الى المخرج فكان ما قبضه
رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على
رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط * ولو
أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضخان

* (النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) * اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث ولو لم تجر هذه المقدمة يحنث لعموم اللفظ (نوع آخر) قيل له انك تفعل مع فلانة كذا
وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فكذا ولم يسهوا وأشار الى

الآخرى بيده وقد فعل بل بفلانة ذلك يحنث قضاء * مع والدته في الكرم فغضب وقال اكريسي من اينما آيم فكذا ان دلت السابقة على أنه اراد القرية فعلموا الاعلى الكرم كان (٣٣٦) له أو كان فيه ضيفا * دعى الى الصلح مع فلان فقال ان صالحت معه فكذا فتركه ثم صالح

بعده مدة لا يحنث لانه على الفور ولو قال لأصل المدعي يعطيني خمسين فاعطاه حل ان كان له عليه حقوق فلا يكون رشوة * ان ارتقت هذه السلم أو وضعت رجلك عاها فكذا يحنث في الوضع بوضع إحدى الرجلين في الارتقاء الا بوضع الرجلين لانه لا يعد ارتقاء الا بوضعهما * ان خرجت من الدار ووضعت رجلك في السكة فكذا يحنث بوضع القدم في السكة * كذا على سطح فاوادت النزول من السلم والذهاب الى بيت الاخ فقال ان زنات وذهبت الى بيت الاخ فكذا فنزلات ولم تذهب لا يحنث وان ذهبت لا من السلم الى الاخ يحنث لان الشرط التابع لا يعتبر * قال لامرأته اكرامني بزيديك من نه ابني فكذا فجاءت الى الباب ولم تدخل يحنث وان دخلت وهونائم لا والشرط ان تجيء اليه بحيث لو مديده اليها تصل * نامت في فراشها فدعاها فابت فقال ان لم تجيئي الليلة الى فراشي فكذا فجاءته الى فراشه كرها بلا وصول قدمها الارض لا يحنث لانه اسماجه كرها لا يمكنها المجيء وكانت فرع مسئلة الكوز * ان دخلت هذا الدار فكذا لا يحنث حتى تخرج ثم تدخل * ذهبت

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا فجاءت قبل انفجار الصبح لا يحنث * ليجيئي فلان غدا فاتاها ولم يأتها لانه لا يحنث * النائم * ادعى عليه ألفا فأنكر فخاف انه لا شيء عليه فبرهن عليه به وان آتاه ولم يسه تأذن أو لم يجبه في بيته حنث * (النائم عشر في قضاء الدين) * ادعى عليه ألفا فأنكر فخاف انه لا شيء عليه فبرهن عليه به

يبحث عند محمد رحمه الله خلافاً للثاني والناظر في نص على الحنف عند محمد وعليه الفتوى وفي المنتقى عن الثاني أنه أنكر أصل الدين فبرهن عليه به يبحث ولو قال كان على قافوته لا يبحث وان ادعت ان امرأته فأنكر وحلف على (٣٣٧)

ثلاثة وثلاثون وثلاثون وأرباعاً نصفه رب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو ثلاثة وثلاثون وثلاثون إلى ما أخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقرأته ما تناسع للمقر وتمايزه أنساع للمقر له كذا في محيط السرخسي

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشترياً لنفسه ولو اختلفا في خلاف والوافق فالقول قول من يدعي الوفاق اشترى المضارب عبداً بالالف المضاربة ولا يعرف نسبة فقال المضارب رب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين أما ان كان في العبد فضل على رأس المال أو لم يكن وكل وجه لا يتناول من ثلاثة أو وجه أما ان صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لا بل هو ابنك أما ان كان في العبد فضل بأن كانت قيمته أثنى درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسمى له ما في قيمته أرباعاً وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فإنه عبد المضارب ويضمن رأس المال رب المال وان لم يكن فيه فضل بأن كانت قيمته ألفاً فقال المضارب هو ابنك فإن صدقه رب المال ثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فإن صارت قيمته ألفين عتق ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فإن لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي أثنى درهم عتق ويسمى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يتخلوا ما ان كان في العبد فضل أو لا فإن كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسمى رب المال وان قال المضارب رب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته ثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسمى رب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته حتى صارت أثنى درهم عتق ويسمى في قيمته بينهم أرباعاً كذا في المبسوط * وكذلك لو قال المضارب لا بل هو ابنك كذا في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هـذه دعوة تتحرر فتكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسراً وبين الاعتاق والاستعفاء في الولاء بينهما أرباعاً ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبداً يساوي ألفاً فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه وثبت نسبه من المضارب ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمه ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعه ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته رب المال ولو زادت قيمته حتى صارت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاقه بعده في تخيير رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستعفاء والاعتاق ان كان موسراً واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستعفاء أو الاعتاق فرب المال ثلاثة أرباع ولأولاه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه ولو لم تزد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحداً منهم حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهم جميعاً والولاء بينهما أرباعاً ولا ضمان على واحد

ان كان ألفاً وقال المدعي امرأته كذا ان لم يكن ألفاً فبرهن المدعي على انه ألف وقضى به يفرق بين المدعي عليه وبين امرأته نص عليه محمد وقيل عند محمد لا يفرق * وان برهن على اقرار المدعي عليه بالمال لا يفرق لان الشرط كون الف الف عليه وهذا محتمل وان برهن المدعي عليه انه كان أو فاه قبل دعواه ان زعم أنه لم يكن له الا هذا الف فتفرق القاضي باطل * ولو ادعى كل أن الدار له وهي في أيديهما وبرهنافهم بينهما ويحتمل في الحلف ولو في يد أحدهما حنث الذي في يده ولو في أيديهما ولم يبرهن لا حنث عليهم * حلف بطلاقها على دار أمه وفي يده فبرهن آخر أن الدار داره وقضى له يبحث ذواليد ويقع قضاءه وان قال نعم كانت له الأني اشترى بها منه يحلف المبرهن على أنه ما باعها فان حلف قضى بالدار له ولا يقع الطلاق أيضاً والجاحد في هذا يخالف المقر له * على آخر دين وابن المديون عالم به فأتى فشهدا عند الابن ان أباه قضاء لا يسع للابن أن يحلف على أنه لا يعلم الدين على أبيه لان البيعة لا تكون

حجة بلا قضاء * ادعى الوارث على مديون مورثه الدين خلف المديون انه ليس له عليه شيء ان علم عبثاً الدائن حنث لانه علم أن الحق له وان لم يعلم عبثاً لا يبحث لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل نتمه بحق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بأنه ليس للوكيل عليه دين لا يبحث

* (نوع آخر) * قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففتر منه لا يحنث وإن لا يفارقه يحنث ولا بدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يحنث وإن انتبه واتبعه لا يحنث وإن ذهب (٣٣٨) وتركه حنث وإن كابره وانقلت لا يحنث وإن أحال به على آخر أو أبر الطالب

المطلوب عليه وفارقه لا يحنث عندهما خلافاً للثاني فإن رجع الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يحنث لأن الدين ساقط فلهذا لا يعود * ليقضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنث عندهما ولومات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه والافهو حاث * لا يفارقه قبل استيفاء ماله فقعدي مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وإن توارى بينهما ستر أو عود المسجد وان قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وإن توارى بجائط المسجد والآخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقاً إلا أن يكون الخالف حبسه وأوجب عليه الباب وإن كان المطبق عليه الخالف حنث لأن الخالف فارقه * لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبداً أو لا أفارقك حتى أقدمك فغضى اليوم في الأول ولم يعطه إن كان عزمه عدم المفارقة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يحنث وإن ترك الملازمة حنث ولو بعد اليوم وإن قدم اليوم بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنث إلا بترك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقت بذلك اليوم * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

منهم صاحبهم ولو كان العبد يساوي ألفين يوم اشتراه وتقدمته فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثة أرباع العبد بدعوته أياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن رب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حرم ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حرم ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقولوا ذلك حتى صارت قيمته أثنى درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامناً لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط

* (النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب) * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفاً ونهر حجة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياداً فإن كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب ويصل أو فصل وفي الستوة لا يصدق إلا إذا وصل وإن كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهر حجة وهو على الجياد وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن ألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال إن في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقرت هو المضاربة وقال رب المال الألف لي خاصة ليس من المضاربة قال لرب المال وإن كان المضارب وصل أقراره بذلك صدق كذا في المحيط * إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العسالة أنه قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فإن تصادقاً أن القرض كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كالتصادقاً وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا ومالو تصادقاً أن القرض كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة * وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فالينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب * وإن شهد شاهدان بالمضاربة أن القرض كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهدا بفسادهم أولى كذا في الذخيرة * وإذا أقرب المال للمضارب بسدس الربع وقال المضارب لي نصف الربع وأقام شاهدين فشهدا أحدهما أنه شرط له ثلث الربع وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربع فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقرب به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربع للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربع فشهد له شاهد على نصف الربع وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربع فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال أعادفت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهدا أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المائتين فالمسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

اليوم وإن قدم اليوم بأن قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنث إلا بترك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقت بذلك اليوم * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

لان شرط البرقضاء الكل كالحلف ان لا يقضى دينه أو ماله ف قضاء الافلا لا يحث * حلف على أخذ ماله غدا والمديون على عدم الاعطاء
فاخذ منه جبرا لا يحثان وان لم يمكنه الجزا الى الحاكم وخاصه بر * لأدع حق عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر * ليوفين

حقه يوم كذا ولا ياخذن
بيده ولا ينصرف بلاذنه
فاوفاه اليوم ولا ياخذ بيده
وانصرف بلاذنه لا يحث
لان المقصود هو الايقاع
* ليوفين حقه اليوم فغاب
الدائن يرفع الامر الى الحاكم
ويعطيه وان لم يكن ثمة حاكم
يحث وبه يفتى ويبر بالتولية
بحيث لو مد القابض يده تصل
اليه في الحلف على الاداء
والقبض دائما كان أو مديونا
* لا يؤدي زكاة ماله فاخذها
العاسر رقع عنها ولا يحث
* لا يعطى ماله بال قضاء ف قضى
على وكيله بعد الخصومة
واعطاه لا يحث * تابقاضى
بري ندهم فال شرط الجزا الى
بابه والدعوى ولو قال تابدر
قاضى فال شرط الجزا فقط
* ليقضين دينه الى يوم الخميس
يحث اذا قضاؤه بعد طلوع
الفجر منه لان الشرط قضاؤه
قبله ولو الى خمسة أيام
يشترط قضاؤه قبل غروب
الشمس من الخامس كالأ
آجر داره خمسة أيام لانه
لا يصير خمسة أيام بلا محي
اليوم الخامس فكأنه قال
قبل خمسة أيام * لا يؤخر الحق
الذى عليه الى شهر فسكت
عن التقاضى حتى مضى
الشهر أو حلف الشفيع على
أن لا يسلم الشفعة فلم يخصه
الى أن بطلت لا يحث * وكذا
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخسين وشهد له شاهد
وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعمل لاه
وربحا ربحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان أقام شاهدين شهد
أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة
ويكون لهما أجر مثل عملهما باقرار رب المال كالأول يقيما البينة أصلا وأما في قولهما فالذى ادعى النصف
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في
المحيط والله سبحانه أعلم

* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضى) *

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة
ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيان * وتبطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رجوع الى
الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقق رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد
مسلما قبل أن يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر رده ميراثا فان
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاقه بطلت المضاربة بموت يوم ارتد على أصل أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على ردته أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهدة في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهدة عليه
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة
فان لحق وباع واشترى هنالك ثم رجع مسلفا فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فسدوا في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة
صحصة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى
وباع فتصرفه جائز ولا يعزل بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك
ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعها بجنس رأس
المال استحيانا وهي ههنا موت رب المال ولحقه به بعد الردة في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي *
فان كان مال المضاربة فلوسا فنه رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس
المال دراهم يعمل نهيه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهيه
عما هو يبيع من وجه شرا من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضى فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع
عن التقاضى ويقال له أحل رب المال على الغرماء أى وكاله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن
التقاضى بل يؤمر بالتقاضى ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا
امتنع عن التقاضى لا يجبر على التقاضى ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يحث وان كان آجر الآ لا يحث اذا
أعطاه الاجر لانه يصير مؤجرا * وعدا المديون القضاء وقال اكرفر دانه آيم وترانه بينهم فكذا جفاه في الغدواراه نفسه لا يحث * ان لم أفضل يوم

العبد فكذا فلم يعيد مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنث والايحنت * حلف الدائن المدينون كه ازمن روى نه بوشى ولم يؤقت فكل وقت طلبه وعلم به ولم يظهر له حنث وان دخل السوق متواليا لا يحنث وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر الوجه لا يحنث ولو كان

(٣٣٠)

المستبضع كذا في الكافي * فأما الذي يبيع بالاجر كالبياح والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهأرب المال عن التقاضي وقال أنا نقاضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يحصيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أنت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

(الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض)

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو درهم وكان رأس المال دراهم يدي رب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله الى المضارب كان رب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فان قال ورثة المضارب والغرماء الذين على المضارب من المضاربة فكذبهم رب المال فاقول قول رب المال مع عيینه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دنائير فأرد رب المال أن يبيعها مريحة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرهنا أصح كذا في المبسوط * فان أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال وحصة من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفاً مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله وألأولاشي له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح يصير ضامناً حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة ألأول وصل الى قضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامناً بالحدود فالتقول المضارب مع عيینه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برأوا وان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفع رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع عيینه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الآن هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسمه بينهما على ما شرطا فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم وعمل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته

(١) قوله الصغير بالتدكير وما في النسخ من تأنيته فتحريف لانه وصف الكتاب كمالا لا يخفى اهـ

حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه * لا يذهب من باب دار المدينون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المدينون حتى زال عن الباب أو عن الموضع بحنث وان ازاله بالحل لا * لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله فيه يحنث لانه نائبه لا من المتطوع أو من وليه أو المحتال عليه فيه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتال عليه مدينون المطلوب والايحنت اذا كانت الحوالة بعد الحلف لا قبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنث بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كالموكل بالنكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنث بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنث ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يحنث لعدم قبض الكل ولو وهب الكل لا يحنث وان اشترى به فاسدان في قيمة المبيع وفاء حنث والا فلا لعدم قبض الكل * لا يأخذ منه ثوبا هرويا إذا خذجا به هرويا فيه هو حنث قضاء وان لم يعلم به وكذا في لا يأخذ درهمًا فاحذ فلو سافه درهمه بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنث ديانة لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاحذوا الا اعطاه فيه فلا يحنث ديانة وقضاء * لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

من وفيه درهم حيث لا يحنث ديانة لا قضاء لعدم العادة بالدس في حال الاحذوا الا اعطاه فيه فلا يحنث ديانة وقضاء * لا يقبض منه دينه اليوم فاخذ

منه رهنابه فيه فهل لا يحنث وان استهلك فيمينا مثليا لا يحنث لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قيمان تقدمه غضب يحنث لانه استيفاء حتى شاركه شريكه فيه في الدين المشترك اللارم بسبب متحد (٣٣١) لهما على المغصوب منه بخلاف ما اذا أحرقه ولزمه الغرم

حيث لا يحنث ولا يشارك لعدم القبض حقيقة وحكما * لا يأخذ منه غن متاعه فاخذه مكانه حنطة أو زيوفا او بنهرجة يحنث كالمستحقة لان بطلان القضاء لا يوجب بطلان الاقتضاء حتى عتق المكاتب بالف مغصوب ولو رصاصة أو ستوقنة * (نوع آخر) * لا يتفق هذا الالف ففضى به دينه لا يحنث لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحنث لانه اتفاق على نفسه وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف * ليعطين آثاره كل يوم درهما ووقع بعض الاعطاء ليل أو البعض ثم ارا ان لم يخل كل يوم ولبيلة عن اعطاء درهم * ليناولنها شيا فري به اليها من قريب أو بعدد * أعطاه شيا في السكر فقالت تأخذه مني في الصكر فقال والله لا تأخذه منك فأخذه منها في السكر لا يحنث لان ما في السؤال قيد في الجواب * لا عطيتك هذا القباء هم هذه الهدية فصالحه عنه بعد زمان على عشرة لا يحنث مادام الخالف والقباء باقيا حتى لو أعطاه بعد القباء وقيل يحنث كما لو صالح * غضب الجاني وقال

من الربح كذا في المحيط * لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان أقر الغرماء بذلك فلا حرج لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذوه ويأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشي من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذا الالف مضاربة لفلان عندى ولفلان عندى ودبعة كذا ولفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وان لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدبعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجدى الصندوق شي فالتركة بين رب المال والغرماء بالحصص وان وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وان وجد في الصندوق الفان فرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء مختلطين كان الالفان أو غير مختلطين فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندى ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها ودبعة لا آخر ثم أقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة ويخاص صاحب الدبعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتر كته فان علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق عينه وكان ديني مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

(الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوى ألفا فحق في عبده خطا فانه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يدفع من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كالموعدة أجني وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار الفداء فانه يطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا قيمته ألفان ففي جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لصاحب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الآن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما أن يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفع أو فديا فان دفعا فليس لهما شي وان فديا كان الفداء عليهم أربعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوى ألفا

حالفا كرسيم اين كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من ماله درهمين ودفعه حنث * حلف انه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيئا حنث ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه شهر والدائن على استقرار الطلب في الاقترابوى جزا دويتم درهم دافى

نيسب وله عليه درهمان ودائق لا يحنث ولو أزيد من الدرهم ونصف يحنث كما لو قال لأملك الامانة وفي ملكه خسون لم يحنث لان المراد منه نفي الزائد على المائة * زعم انه دفع (٣٣٣) اليه ثوباً للقصار فأنكر خلفه انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

أوأقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القاتل على العبد أنه قتل أباهم عمداً وبجداً بذلك فأقام أولياء القاتل عليه يمينه بذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البيعة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما في رواية أبي حفص لا تسمع يمينهم على العبد ولم يحنث فيه خلافاً وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تقبل البيعة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في المحيط * ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداه فانه يقضى عليه بالقود حضراً أو لم يحضر ولو أقر بالعبد بذات وهما حاضرا ان يكذبانه فيه وللقول وليان فعداهما فان حق الولي ألا يخرطه ولو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالأجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظر الى حصته من الفضل فقيل له ادفع نصف حصتك الى الولي الذي لم يعرف أو افده فاذا اختار أحدهما باطلت المضاربة فيما خذرب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين اما أن تكون قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالجناية أو افده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقيت في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه ورجع وأراد أن يقتسمها كم يأخذرب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذرب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفياً ثمانمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحاً فيقسمه على ما شرطه وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد أو افده بنصف الدية وأيهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * لو اشترى بجمال المضاربة عبداً فقتله رجل عدما فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتوخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على ألف درهم كان لرب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهم على ما شرطه كذا في المبسوط * لو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عدما لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

* (الباب الحادى والعشرون في الشفعة في المضاربة) *

اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً أو أقل أو أكثر ورب المال شفعه بداره فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه الى جنبها فالمضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورب المال شفعه بداره فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعه بداره من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به فباش الدار لم يجب الشفعة وان لم يكن في يده فباش الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فالمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط *

الى ابنه أو تلميذه الذي في عياله لا يحنث ولو لاف عياله يحنث الا اذا عني الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف الى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الرذائع من التقدين وان قل لا الدين على مقر أو جاحد لي أو فقير أو المغصوب المستهلك أو المجموع والفاقم وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال * لم رجلاً خلف ليا يمينه غدا فخافه في مكان اللزوم لا يبرأ بل عليه الاتيان في منزله الذي يسكن فيه لافي منزل الملازمة الا ان تحول عنه لا أخرج حتى أربك نفسه فإراه من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث * يجهدن في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا * لا يأخذ من فلان ماله الا جله أو الاجمعاً فاذا أخذ متفرقاً به منه له درهمان يأخذه كيف شاء * لا يأخذ من حقه شيئاً دون شئ ان فرق في الاخذ أو وهب البعض حنث والحيلة ان يؤدي له عن المدينون رجل أو يوكل الخالف من يقبض له فلا يحنث وان متفرقاً لا يتقاضى فلانا فزمنه ولم يتقاضاه لا يحنث * ليا يمينه غدا ويريه وجهه فانه فلم

يجده لا يحنث * اكرفر دانه بنى نامعاملت من بيرون برى فكذا نجاء لذلك فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالب به حتى مضى الغدا لا يحنث لان الشرط الاتيان لقطع المامله وقد وجد * لا أفا رقت قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبد اي ذلك الدين ثم فارقه قال

محمد لا يبحث في قول الامام كماله وحب له الدين قبل المارقة وقبله المدبون وعلى قول الثاني يبحث كافي الهبة وان مات العبد قبل المارقة عند البائع ثم فارقه يبحث * (التاسع عشر في السرقة والخيانة) * (٣٣٣)

ولم يره وكان راه قبل السرقة لا يبحث لان الحال دالة على أنه اراد به وقت السرقة وهو المختار * حلت من بيت أمه الى زوجها حطبا والحاقد ان أكلت حبة مما أتيته فكذلك اكل من اللحم حنت والاصل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحل على الغرض كافي وضع القدم بخلاف ما اذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذلك فارس لم يهرقند يبحث لان اعتبار اللفظ ممكن فاعتبر * ان وضعت يدي على جاريتي فكذلك فضر بها فأصابته ايده فيه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على أنه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يبحث لا يكفل بنصف درهم فكفل به بشرة لا يبحث اعتبار اللفظ * قال الزوج لها حين أتت لجال لرفع الامتعة اكرزين خانه خلال دندان بيرون آرى فكذلك اخرجت غير خلال لا يبحث اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها كرجشم من برين زن مى اقتدتا فلان كار كند فكذلك اقام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يبحث * ولوزرع في أرضها قطن وقال خلال المسلمين عليه حر ام

لو أن أجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا أثر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولوم يعلم المضارب بالشفعة حتى تنقضا المضاربة واقسمه الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسه ما فله ما ذلك فان طالب بجميعها فله بين ما نصه فان وأيمها سلم أخذ الا أثر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا واذا دفع الرجل الى رجل مال المضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن لآخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألدأ أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له والأجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الأجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الأجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للأجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) *

اذا دفع المسلم الى النصراني مال المضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان تجر في التجروا والخزير في ربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بمحصة من الربح وعندهما نصرته في التجروا والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مئة فنة ففيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ربح فاشترى درهمين بدوهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خنزيرا أو مئة ونفقة مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدقه ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم مال مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته * (١) واذا دخل الحربى النيا بامان فدفع اليه مسلم مال المضاربة بالنصف فاودعه الحربى مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل النيا بعد ذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستغنيا عن المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما شرطت أسلم أهل الدار أو رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بامان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصه رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسى *

(١) قوله واذا دخل الحربى الخ يوجب في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة نصها وأما رد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلقى كذا في الحاوى انتهت الصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اه بجر وای

اكر از غله اين زمين بخانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطنان من هذه الغلة لتذهب به الى النفاق ودخلت البيت يبحث اعتبار اللفظ لا يسرق وكان كارا فافخذوا كهبلاذن المالك ان لالا كل أو الحمل الى بيته لا يبحث وان لالا كل حمله الى المنزل وليس من رأيه أن

* قال لا تخبر من درمال
تو خبانت مه کرده أم وقد
كان حانت امرأته باجازته
ورضا لا يحنث * قال ساع
اكر بيش ازین کسی رازبان
ازده درم زیاده تر کنم فامرأته
طالقی زن خود رازبان زیادت
کرد فالصحیح انه لا یتطلق لان
الیمین منکر و امرأته
معرفة فلا تدخل تحت الیمین
مکن حلف ان تدخل داری
هذه أحد فکذا فدخلت
بنفسها فان كانت معرفة
بدخولها فی الجزاء فی حق
الشرط منکر و الیمین هر کبة
من الشرط و الجزاء فاذا
عرفها فی طرف فهي معرفة
فی حق هذالیمین قال
القاضی و فیه نظر لان فی
قوله ان دخل داری هذ
واحد فکذا فدخلت هی
طلقت و ان عرفت فی الجزاء
و کذا الامر اثنین له ان حلفت
بطلاق امرأه منك فلهذه
طالقی لاحداهما بعینها ثم
حلف بطلاقها حنث فی عینه
أما المعرفة فی الشرط لا تدخل
تحت النکرة فی الجزاء فی قوله
ان دخل داری صار هو معرفا
فی الشرط فلا یدخل تحت
النکرة فی الجزاء * سرق ثوبه
أو غصب خلع رب الثوب
انه ان کان له ثوب فکذا
و أشار الی ذلک الثوب ان کان
قائما یحنث و ان هالکالا
ان لم یعرف أحدا لالمرین

(*) الباب الثالث والعشرون في المتفرقات *

لودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على أن مازرق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما حصة فان فهو جازر على ما اشترط الا ان العمل المشروط عليه بما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادوم ويجزها خفافا ودلا موداء بيده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لودفع اليه ألف درهم على أن يحتطب ويحتش على أن مازرق الله تعالى من شيء فهو بينهما حصة فان المضاربة لا تجوز وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب ورب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماله فللمضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب رب بما كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركه ولاحق له في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة الى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسة فربح ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يراى عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب ويبيعه * واذا استأجر رجلا عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البراج فان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كما لودفع اليه غير المستأجر مالا مضاربة فانها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جازر على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضه يعني اذا قبضه وان كان عرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحمط * ولو أقرضه شهرا نتمى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخامة ناقلا عن الفتاوى

يَحْتَكِرُ كَيْفَ يَبَاعُ فَضُولِيَا ثَوْبٍ غَيْرِهِ فَاجْزَاهُ انْ فَاعْتَمَصَ وَإِنْ هَالِكَا أَوْ لَا يَعْلَمُ لَا يَدْفَنُ مَا لَهُ فَطَلَبَهُ وَلَمْ يَجِدْهُ خَلْفَ أَنْ هَذَبَ مَا لَهَا انْ الْعَتَايَةِ
لَمْ يَأْخُذْ مَا نَسَانُ يَحْتَكِرُ الْإِنَا نَوَى الذَّهَابِ عَنْ مِلْكِهِ * سَرَقَ ثَوْبًا مِنْ آخِرِ قَبْلِ الْمَطَالِبَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ السَّارِقُ دِرَاهِمَ خَمْسَةٍ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ وَخَلْفَ

السارق انه ماسرقة لا يحنث وان كان قائما لوقوع المقاصدة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمان لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله أن يختار القطع وله أن يختار

الضمان فلا يثبت الضمان قبل الاختيار حتى تنفع المفاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يبحث كيفما كان لما قلنا * وفي الاصل بحد الوديعة ثم أودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه مساكه لان كان من خلاف جنسه * وفي الجامع الصغير ظفر بن ناير المديون وله دنائير فكنة الأخذ على لروايتين * وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاعتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نية وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فاسوة للغرماء * حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقى عنده أقل من الثلاثة لا يبحث وان ثلثة أو أكثر ان الممين بالطلاق حنت علم أولم يعلم وان بالله فغوس ولو قال كرسيم هست جزازين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شأن بحال لو علم السارق به أخذه حنت والا لا * (نوع آخر) ضاع مال في دار خلف كل احد انه لم يأخذه ولم يخرج به من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنت لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يبحث لانه صادق في عينه * رفعت

العناية في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال رب المال أقرضنيه ففعل وهو قائم بعينه ثم اشترى به قال اذ قبضه المضارب بيده من يمينه أو صنفه أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع إلى غيره مالا مضاربة ثم إن المضارب شارك رجلا آخر بدرهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصير من شركتهم ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج (١) قالوا إن اتخذ الفلاحيج باذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلاتج وإلى قيمة العصير فأصاب حصصه الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا إذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصص الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصصه شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينهما وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل إلى رجل فلو سا مضاربة بالنصف فلم يشتري حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال والمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسده حتى اشترى بها المضارب فرباودفعها أو قبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدرهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض * وفي نوادر المعالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطرية بطبرستان يوم يخلصان كذا في المحيط * وإذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به ورب رأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأرجح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشتري به ويبيع ويشارك ويعمل رأيه فاشترى به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصص المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشرقة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتب المضاربة للصغير قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلك الألف فرجع عنه له على رب المال ونقده ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلكت قبل أن ينقدها فانه يرجع على رب المال بالالف وخمسائة ويؤدى من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفى منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أو أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به وبألف وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلاثة آلاف ثلاثة ألبعد فقيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشترى منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاقت قبل أن ينقده رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط * واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين تساو كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بالالفين وقبضهما المشترى ثم تلقى المضارب وقال زنى في ثمنهما فزادتهما درهم

(۱) قوله فلا تجبه هو نوع من الخلوى معرب فلا به اهـ

من مال الزوج ودفعت الغزل القطن فقال الزوج ان دفعت من مالي شيئا فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت الجارة الى الدقيق فمناولتها الزوج لا يكبره بل يكبره المبيع الغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يحنث وان كانت لا يتولى يحنث * ان رفعت

درهمان كدسي خلت رأس الكيس وأمرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قيل يحنت وقيل لا يحنت * ولودفع اليها درهم لتنتظر فرفعت منها
بلا علم فقال لها أرفعت منها فقالت (٣٣٦) نعم لأعلى وجه السرعة وردت بعد المفارقة يحنت وان قبلها ان أنكرت يحنت وان لم تنكر لا

وقبضها المضارب بمقابلته ماقتوزع على قيمته ما كاصل الثمن اذا سمي بمقابلته ما جله وقيمة ما سواه ولو
كان المشتري طعن فيه ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتي
اشترها بألف درهم عيارها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري
بربع مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيارها بمئة واحدة حصصا من الربح اذا قسمت على الثمنين
ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالالف والاخرى بالدينين ثم أراد أن يبيعهما مائة مائة على ثلاثة
آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مائة مائة مائة على خمسة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مائة مائة مائة على
رحمه الله تعالى فان زاد في ثمنها مائة درهم وأراد أن يبيعهما مائة مائة مائة على ثلاثة آلاف
درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احدهما مائة مائة على خمسة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما مائة مائة مائة على
واحد له أن يبيعهما مائة مائة مائة على الثمن وليس له أن يبيع احدهما مائة مائة مائة على حصصا من الثمن
كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه ما قبل من ذلك * وفي المتن في رجل دفع الى
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به عبد يساوي ألفي درهم فنهى برب المال أن يبيع
الا بالنقد وقال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الا بالنقد
فان باع المضارب ثلاثة أرباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثلثي الثلاثة الارباع
ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله وربعه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط * لو
اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهما مائة مائة على الف مائة مائة مائة على الف مبسوط * رجل دفع
الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * هشام سمعت أبا يوسف
رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة الا بالدين منه حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم
اشترى على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشترى غلاما فوجده (٢) حاضرا
كذا في المحيط * واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز
وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه
وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق
به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه برب المال دقيقا آخر وقال له اخط
به هذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا لخطيبك فلو اخطت الدقيق بمال المضاربة لم يكن له أن يخطب الدقيق بمال المضاربة
في عقد المضاربة وأما مقدار ثمن الدقيق الاخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته وللضارب أجر
مثله فيما تصرف في ذلك من يبيعه هكذا قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى انما يكون للمضارب أجره لانه لم يكن يخطب الدقيق بمال المضاربة أما اذا اخط فلا أجر له لانه لم يكن
شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى المضارب
بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة
ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي
في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا أن

* ان رفعت من مالي فكذا
فوجدت صرة له ملقاة حين
تكس المنزل فوضعتها في
ظرف وأخبرته به لا يحنت
* قال لها كرسيم من رفع
كردى طلاق هستي فقالت
هستم فعلم رفعها ان أراد
الايقاع يقطع وان أراد
نحو بفها التقولا يقع والقول
له مع الخلاف * ان دفعت شيئا
من مالي الى غيري فاعطت
الكبريت أو الملح أو الماعون
ان شخ الزوج به يحنت والا لا
* ان لم تردى الثوب الساعة
فكذا فأخرجت من العينة
فأخذ الزوج من بدنها أو
العينة قبل أخذها الثوب
ان كانت فتحت للرد لا يحنت
* ان لم تجيئي غدا بمتاع
كذا فكذا فأرسلت على يد
انسان ان كان نوى الوصول
لا يحنت وان نوى الجمل أو
لم ينوشيا يحنت * دفعت
الدرهم الى قصاب اللحم
فقال الزوج ان لم تردى تلك
الدرهم فكذا فزعم القصاب
أن الدرهم غائبة فما لم يعلم
انها أذيت أو طرحت في
الوادى لا يحنت وان خلط
تأخذ كيس القصاب وتعطيه
الزوج * قالت له دفعت تلك
المتاع أنت أو أمي فقال توازن
بسه طلاق كه مادر تو برد
اشته است اين جزى را وقد
رفعت الأم أو قال أنت طالق
كه مراد شمام داده فأنكرت
لا تطلق والرفع والشم شرط

البر * (العشرون في الضرب والشم) * لا يضربهم فتنقض ثوبه أو رماه بجرا أو شابه فأصاحها لا يحنت * ولومد شعرها بشهد
فالحجيج أنه ان على الغضب يحنت وان لعبالا وقيل ان بالفارسي لا يحنت مطلقا وان بالعربي يحنت وان حلف العربي بالفارسي يسئل فان

أراد ما راد من الضرب بالعربي بان وضع لفظ زون موضع ضرب فكالمعربة وان أراد ما راد بالفارسية فعليه وان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف
عليه او كذا الفارسي يحلف بالعربية * لا يرميه فرمى صيدا فاصابه لا يحنت * ليضربه مائة (٣٣٧) فضر به خفيقان تألم وولم يتألم لانه
ليس بضرب معنى وان بسوط

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن
وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه أو قال قرضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته
مضاربة أو بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للينيم الآن
يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كانت المضاربة
ذنايرة فادعها المضارب عند صير في غلطها الصير في بحاله بغير أمره ثم اشترى المضارب متاعا بذنايره فهو
مخالف كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى عبدا لمضاربة والعبد ما ذون له في التجارة
فاشترى نفسه بالمضاربة جازوا صار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وانه
واحر أنه بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل
دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بأثنين ثم ان المضارب
اشترى نفسه بألني درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة
كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بألف المضاربة حتى صار في يده ألف درهم فاشترى به ما جارية وقبضها ثم
باعها بأربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك
الألفان الاولان قبل أن يتقدمها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه ما مع
خمسائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ
رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط * اشترى بمال المضاربة جارية
تساوى ألفين خال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة
الربع وان كان اشترى جارين كل واحد تساوى ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجاريتين ولا زكاة
على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى به جارية تساوى ألفين فنقصت من
عيب أو سحر حتى صارت تساوى ألفا ثم ازدادت خال الحول من يوم اشترت وهي تساوى ألفين فلا زكاة
على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق ألف فعليه مال الزكاة ولو اشترى بها
خنطة وشعيرا وبلا وغنما كل جنس يساوى ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في
محيط السرخسي * اذا أراد رب المال أن يكون مال المضارب بقدينا على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح
قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه
المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو
جائز وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به
الاب لابن فعلى به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى
ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال
والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب لابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمن للمال والربح له
بتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة
أو أكثر جازان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بمائتين أو بالناس فيه أو لا يتعاب الآن يجيزه المضارب
وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب
الاخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلاثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في
الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع
لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا
دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشترى به

له شعبتان خسين ان اصابتا
كل حرة بر حتى يكتمني به
حدا وكذا ان جمع
الاسواط ان وقع الكل على
البدن بر والا بقدر المصاب
ولورؤس الاسواط المستوي
وقعت الاصابة وعليه عامة
المشاخ * لا يضربك بالسياط
حتى اقتلك فعلى المبالغة
بمخلاف ما لو قال لا يضربه
بالسيف حتى يموت فانه لا يبر
الا بالضرب حتى يموت * ان لم
اضربك حتى اتركك لاحية
ولا مينة قال الثاني هذا
على الضرب الوجيع وحتى
يشتكى حتى يبول حتى
يستغيث وفي بعض الفتاوى
ان لم اضرب ولدك على
الارض حتى ينشق نصفين
فانت كذا فضر به فلم ينشق
يحنت وانه يخالف ما تقدم
* لا يضربه بالقلم فضر به
بمقبضه لا يحنت * ليضربه
بالسيف فضر به بعرضه
بر لانه حديد بخلاف المقبض
لانه يكون بالخشب عادة
ولان عرض السيف منه
حتى لم يلزم المقبض في
الاقرار بالقلم وان ضربه
به وهو في غمده لا كالحلف
على الضرب بالسوط فضر
به وقد لفه في ثوب لا يبر وان
قوى فعلى ما نوى * لا يضربه
بصل هذه الشفرة أو برب هذا
الربح فنزع النصل والربح وجعل

(٣٤ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنت * لا امس شعره فخلق رأسه ثم نبت آخر فسه أو لا يمسه سنة فنبت آخر حنت * ان لقيتك
ولم اضربك فكذا فقرأ من يهدي يحنت * لا تصل اليه يده ولم يضربه لا يحنت * لا يضربها فاضرب غيرها فاصابها بلا قصد يحنت لان المعنى وهو

الادلام حاصل * ان سررتك فكذا فاضربها فقالت سرفي لا يحنث بخلاف ان كنت تحمين ان يعذرك الله في خارجهم فقالت احب ولو
مصحها ألفا فقالت ماسرفي فالقول لها * ان (٣٣٨) ضربتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصد لها

من التيسابوري فالرجح كله لب المال وما يشتري به من الرظي فالرجح كله للضارب فهو على ماسمى فان كان
اشترى الهروي فهو على المضاربة كما لو اشترط وان اشترى به التيسابوري فهو بضاعة في يده والرجح لب
المال والوضعية عليه وان اشترى به الرظي فالمال قرض عليه والرجح له والوضعية عليه كذا في المبسوط *
من المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا كيف عنده يضمن وان اخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا
غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا امر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبر به وأخذ
منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من
العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى
قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة
الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط
والله سبحانه أعلم

* (كتاب الوديعة) * وهو مشتمل على عشرة أبواب
* (الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركنها وشرائطها وحكمها) *

أما نفس يرها شرعا فالإيداع هو تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز * وأما
ركنهما فقول المودع أو دعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول
والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين * والوديعة نارة تكون بصريح الايجاب والقبول وتارة بالدلالة
فالصريح قوله أو دعتك وقول الآخر قبلت ولا يتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق
الامانة حتى لو قال للغاصب أو دعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل فأما وجوب الحفظ فيلزم على
المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا وديعة عندك وسكت الآخر
صار مودعا حتى لو غاب الآخر فضع ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزانة المفتين * وأما شرائطها
فانواع منها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو أودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال الساقط
في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من الجنون والصبي الذي
لا يعقل أو ما يبلغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي المأذون وكذا حرية المودع ليست
فما حكمه العبد المأذون وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست
بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترب عليه أحكام العقد وأما العبد المحجور فلا
يصح منه القبول كذا في البدائع * وأما حكمها فهو وجوب الحفظ على المودع وضرورة المال أمانة في يده
ووجوب أدائه عند طلب مال له كذا في الشمني * والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا
منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيته شيئا بغير أمره لم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ
ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح بأعلى صوته وقال لا احفظه فضع قال في المحيط لا يضمن لعدم
التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي * لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعا فالباقون
مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمنوا لان الكل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم
لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط السرخسي * من ترك باب حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمن
ما ضاع على آخرهم كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا
على الوديعة كذا في الظهيرية في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابة خاتوا قال لصاحب الخان أين أربطها
فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم
(١) قوله ان صانعه المصانعة الرشوة كما في المختار * (٢) قوله الى شاطر هو الذي أعيا خبنا مختاراه بجرأوى

فضر بها لا يحنث لان الخطأ
مؤاخذته في أحكام الدنيا
حتى لزم الارض عليه وان
سقط في حق المأثم والحنث
والمغرم من أحكام الدنيا
* (نوع منه) * لا عذبه
فحسبه يحنث ان نواه لانه
تعذيب قاصر فتوقف على
النسبة كالجواز ان لم احبسه
جائعا عاريا فكذا فحسبه
كذلك فاطعمه وكساه غيره
حنث * ضربه فقال المضروب
والله من سزاي وى نكنم
لا يتناول المجازاة الشرعية
من القصاص والتعزير ولا
ترك المجاورة وانما يتناول
الاساءة الى الضارب عرفا
فان نوى الفور فعلى مانوى
والا فعلى الاطلاق ولو قال
اكرمن نكنم أمر وزياؤك
بحي بايد كردن فامر أنه طالق
فغضى اليوم فلم تجاز له لا باحسان
واساءة لا يحنث لانه ما فعل
ما ينبغي وهو العفو الا ان
ينوى الضرب والشتم فيحنث
ان اخلاه منه * اكرمن ترا
بجنون اندر نكنم فضر به
فأدعى انفه وتلطخ بثوبه بر
ان نوى هذا القدر وكذا ان
لم ينولان الظاهران الكمال
غير مراد * ابن مكي رآه
كستان نكنم فكذا فشرط
البر أن يسلمط عليه أتراكا
كثيرة * اكر فردا جنتانه كنم
كه سدابان كرد عيز قبعض
نيابه ويجمره ويلقيه على
الارض * قال لغيره في المشاجرة اكرمن تر اندر كون خزنه كنم قيل لا يحنث ما عاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنث في الحال
لتحقق العجز الا اذا نوى ما تقدم فلا يحنث الى الموت وه اقبي الهندواني * اذا دونت مني فكذا فدنيت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بمجالة

لومدت اليه يصل حنث * ان اغضبتك فكذلك اضرب ولدها في أمر يستحق التأديب لا يحنث * ان آذيتك فكذلك افسري عليه اجابة ان عد التسمري ايذا حنث والا فلا وهذا اذا لم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعلها * دعاه الى (٣٣٩) الفراش فابت وفات انك تعذبي فقال

ان عذبتك فكذلك اجابت
فاجامعها ان طاعة لا يحنث
وان كارهة يحنث * ان لم احرق
منزلك غدا أو ان لم اضربك
غدا فقيمتي مضى أو منع
الاتباع عنه ولم يمكنه قيل
يحنث وقيل لا * لا يضرب
فامر غيره فضر به لا يحنث
الا ان يكون الخالف سلطانا
أو حاكما أو المولى فحينئذ
يحنث بالامر لانه يعملك
الضرب فيملك الامر * اكر
مراسررتس كتي فكذا
يحنث باللامسة مشافهة
* اكر مراسررتي ينصرف
الى المنعة اذا احتملت القرينة
والافعل الضرب على
الرأس * لا يؤذى امرأته
فاصابته النجاسة ثوبه فقال
اغسله فابت فقال زهره
دران ويشوي قبل لا يحنث
لاستحقاقها ذلك بالاباء عن
مثل هذا وهذا أدى منها
لامنه وقال القاضي يحنث
لوجود الشرط منه وبه
يقتى * لا يشتمه فقال له اي
كبر خوره زن يحنث لانه شتم
له وبه يقتى لانه في العرف
يطلق على أمر يلزم منه
كشتمه * (الحادي
والعشرون في الركوب
والجلوس) * لا يركب
فهو على ما يركبه الناس
كالفرس وغيره ولا يحنث
بركوب انسان لعبور الماء به
ويحنث بالسقيفة لانها

يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع
الثياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع قد دخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن
وان وضع الثياب برأى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبقي المسئلة بجملها فان لم يكن للحمام ثياب وهو
الذي يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثياب وهو حاضر فكذلك في الظهيرة * وان كان
الثياب غيبا فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثياب وهو حاضر فكذلك في الظهيرة * وان كان
الثياب غيبا فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثياب وهو حاضر فكذلك في الظهيرة * وان كان
صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر
خرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست
ثيابي وقال الحمائي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أن ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك
الحفظ كذا في خزائن المفتين * وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
برأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان
وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت
الفتيان الى الصغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئي من الماء
واحمليها الى فلات فانك كسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت
أعانتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بهتت الى البنت للحفظ ضمنت البنت اذا غيبته عن
بصرها كذا في الخلاصة

(الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير) *

وللودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته أو ولده أو والديه اذا لم يكن متهما
يخاف منه على الوديعة فكذلك في فتاوى قاضيان * وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عند من في
عياله كذا في الوجيز للكردي وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يساكن معه سواء كان في نفقته
أو لا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيان * والعبرة في هذا الباب للساكنة الا في حق
الزوجة والابن الصغير والولد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون
الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله أخرى ولا ينفق عليها زوجها
فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والولد اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير فكذلك في الظهيرة * المودع
اذا دفعها الى عبده أو أجرة مشاهرة أو مساهمة مساكنة معه أو الى ابنه الكبير في عياله أو ابنه الذي في عياله
لا يضمن كذا في الفتاوى الغناية * والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابن
كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا أودع عنده شيئا ولم يئمه
صاحب الوديعة عن حفظها بمن في عياله أما اذا تمهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من تهاه عنده فصاعت
الوديعة ينظر ان كان المودع يجديها بمن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجديها من ذلك ودفعها اليه وصاعت
لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهاه أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجديها من ذلك فسلم الدابة
اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر
ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العامية * ذكر
الامام القمي تاشي والامام الحلواني عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس في عياله أو
دفع الى أمين من أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذلك في

مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الاعلى البرذون والفرس * لا يركب دابة لا يحنث الا بركوب الحمار والبغل والفرس والبرذون
لا بكل ما يدب ولا يحنث بالبعير الا ان ينوي وان نوى الخيل خاصة لا يصدق قضاء اذا كان المين الطلاق ولولم يكن لفظ الدابة مذكورا ونوى الخيل

لا يدين أيضا * لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للحي ولولا الفارس سمع حنث على كل لان لفظ
اسب يطلق على الكل ولفظ اشتر لا يتناول (٣٤٠) الابل الان اذا كان في موضع يركب الابل أيضا * لا يركب هذا المخرج فزيدا ونقص

منه فركب يحنث لان بدل الحنا وهو المعترف في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر * كلما ركبت دابة فقله على التصديق بها فركب فتصدق به اثم اشتراها وركب تصديق آخر بخلاف مسئلة التخيير * ليركن هذه الدابة اليوم فتصدق ومضى اليوم ولم يركب حنث بخلاف لا اسكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه * لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنث * لا يمشي على الارض فمشى يحنث أو نعل عليه حنث ولو مشى على البساط لا * لا يجلس على هذا الفرس فجلس على فراش فوقه لا يحنث بلا نية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنث * لا ينام على هذين الفرسا يحنث بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنث الا بالجمع * (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) * لا يكون من ككرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنث من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقضه لا يحنث وان كان في البيت فلم يجز المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب * حلف المحترف وقال اكر دست برين هانم فكذلكها لا يحنث

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوق قام من الحانوت للصلاة وفي الحانوت ودائع فضاعت الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحجره فلم يكن مضطربا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيان * ولو دفع الى شريكه لمفاوض أو عثان أو عبد مأذون له في التجارة أو عبد معتزل عن منزله فضاع لم يضمن وكذلك الصريفيان اذا كانا شريكين فوضع عند أحدهما ووديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق أو في شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره لم يضمن معهما فها في عبالة لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعة الفرق فقلها الى سفينة أخرى لم يضمن كذا في السراجية * وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها الحريق أو كانت الوديعة في سفينة فقلها غرق أو خرج المصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعتها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان أحاط الحرق الغالب بداره فقلها لجاره لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وانظر هكذا في الغياثية * هذا اذا كان الدفع اضرة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلكت في يد الثاني ان هلك قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بخلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولها ما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هـ كذا في المضمرات * ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي اضرة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق الا بينة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية * وذكر في المتن أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الا بينة كذا في المحيط * وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا ودع عند عبد مجبور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلكت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو اودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يضمن أيهما شاء في الحال كذا في النبايع * المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدها فلم يستردنها حتى هلكت في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كذا كرمحمد رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فالوفرغ من ذلك ولم يستردنها حتى هلكت في يد الأجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه الله تعالى وقال قاضيان لا يضمن كذا في الفصول العمادية في التجريد وان أخرجهما من يده الى يد غيره أو أمر غيروه باستهلاكها أو بقبضها وادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يحلف المودع وفي (١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج فلم أجدها بهذا التمسيد فليراجع عبارة النبايع اهـ بجراوي

لا يدين أيضا * لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للحي ولولا الفارس سمع حنث على كل لان لفظ اسب يطلق على الكل ولفظ اشتر لا يتناول (٣٤٠) الابل الان اذا كان في موضع يركب الابل أيضا * لا يركب هذا المخرج فزيدا ونقص منه فركب يحنث لان بدل الحنا وهو المعترف في السرج وهو اسم لقربوسين المقدم والمؤخر * كلما ركبت دابة فقله على التصديق بها فركب فتصدق به اثم اشتراها وركب تصديق آخر بخلاف مسئلة التخيير * ليركن هذه الدابة اليوم فتصدق ومضى اليوم ولم يركب حنث بخلاف لا اسكن اليوم هذه الدار وقد ذكرناه * لا يقعد على الارض فجلس على بساط أو غيره على الارض لا يحنث * لا يمشي على الارض فمشى يحنث أو نعل عليه حنث ولو مشى على البساط لا * لا يجلس على هذا الفرس فجلس على فراش فوقه لا يحنث بلا نية ولو جعل عليه محبسا وجلس يحنث * لا ينام على هذين الفرسا يحنث بالجمع والتفريق ولو لم يعين لا يحنث الا بالجمع * (الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة) * لا يكون من ككرة فلان وفلان غائب لا يمكنه النقض حنث من ساعته فان ذهب الى رب الارض لنقضه لا يحنث وان كان في البيت فلم يجز المفتاح لا يحنث مادام في طلب المفتاح وكذا لو كان صاحب الارض في المضرب فخرج من الذهب * حلف المحترف وقال اكر دست برين هانم فكذلكها لا يحنث

لا يحنث اذا هاج حلفه من ذكر العمل * كشتنه كتم في هذه القرية فزرع برز البطيخ أو القطن يحنث ولو السخاني كرب أو سقي أو حصدا يذره غيره لا فان دفع الى غيره فزارعه أو استأجره فزارعه ان كان بمن يتولى العمل بنفسه لا يحنث والا يحنث وان

نوى أمر الغيرة خشت وان زرع غلامه أو أجبره الذى استأجره للزراعة قبل التمين وكان يروح لأجله خشت * أكرام كشت دكا رايد من افكندا
فباع أو وهب أو أقرض خشت وان تلقه واحدا فخذ ضمانه وأنفق له لا يصطاد (٣٤١) مادام الامر في البلد فخرج الامر فصاد ثم رجع
الامر فصاد أيضا لا يحنث

* لا يحنث يوم الجمعة فدفع الى
الخطا ثوبا فعمل لا يحنث واليمين
على عمل الحالف * (نوع)
لا يحنث فلا نأخذ خطا ثوبا ان
بأجر لا يحنث ولا يحنث
* حلف الاجبر أن لا يعمل له في
هذا الشيء يشتري منه الشيء
فاذا فرغ من العمل ملكه
منه وكذا لو حلف لا ينسج
له كرايا يشتري الغزل منه
فاذا نسج ملكه منه والحالف
على أن لا ينسج كرايا لا يحنث
بنسج الخمار لا يحنث
باسم على حدة واسم الخادم
لا يتناول المسزراع واسم
التبع يتناول * برادر خود را
نه صراما ليعمل الى عملا
فدفع الى زوجته شيئا لتأمره
باصلاحه فان كان الحالف
ارسلها بهذا الامر يحنث
والالا لا أرافقك فخرج الى
السفران كانا في محل واحد
أو كراهما أو قطارهما واحد
يحنث والمرافقة الاجتماع
في طعام واحد أو امر واحد
* لا صاحبه ان كان كل في
قطار لا يحنث * ذهب الى
المطرب ليجي * فابى فقال
أتجناهم وار ان اند فقال
أكرأتجناهم وار ان اند فكذا
فجاء فوجد القوم سكارى
انزعم الحالف انهم ليسوا
ناهم وار ان فعل زعمه لان
حلقة يحتمل اشياء * ليسا فبن
عدله المشرق والمغرب يرفع

السختاني ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغير في
بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية * المودع اذا حفظ الوديعة في حرز غيره ليس فيه ماله يضمن
واذا استأجر حرز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا في خزائن المفتين * واذا دفع
المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس بحضوره عند الوفاة أحد من في عمله فلا ضمان عليه كذا في
الملتقط * المودع اذا أجر بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما
غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في
الخلاصة * ولو ترك امرأته أو عبده في حاقوته لا يضمن ان كانا أمينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردي
* ولو اجلس المولى عبده في حاقوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد أنفق
البعض فباع المولى الغلام فان كان للودع بينه وبينه نكاح فهو بالخيار شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء
نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله أن يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل
فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالا وثبت بالبيعة سواء وان أنكر ليس له أن ينقض البيع بل
يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائن المفتين * الوالى اذا جنى نفقة لحفر النهر ووضع عند صير في فضاء ان
وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذ منه ضاع من مال
الرجل خاصة كذا في الملتقط * والله أعلم

* (الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب) *

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسن والقياس أن
يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا
من القياس والاستحسن قال في النبايع وهذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرزا من البيت
الذى أمر به بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثانى أنقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا
فوضعه في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن
كذا في الفصول العبادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوق
ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان قال خبئها في
هذه خبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو مضمن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام
في شرح كتاب الوديعة * وكذلك اذا قال خبئها في هذه الدار ولا تحبئها في دار أخرى خبأها في دار أخرى وفي
شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى خبأها فيها والدار الاخرى في الحرز على السواء أو كانت التى خبأها فيها
أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبئ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا
تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها
في هذا الصندوق الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق كذا في الغياثية * والاصل
المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقدح وهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا
يقدح فهو هدر كذا في البدائع * فلو شرط عليه أن يحبسها بيده ولا يضعها أو يحفظها بينه وبينه دون يساره أو
ينظر اليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها أو يحفظها في صندوق في بيت
لم يعتبر كذا في الترتاشي * اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصاب أمره بالحفظ مطلقا فاسفرها
فان كان الطريق مخروفا فهلك ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حول لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وان
كان لها حول ومؤنة فان كان المودع مضطرا في المسافة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافة بها فلا
ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباح في فصل نفقه الى الشرق والغرب * ان لم تكفى غسالت القصعة فكذا فأمرت الجارية فغسلتها ان كانت من عادت بها مباشرة الغسل
بنفسها يحنث والا لو ان كانت أجنبية تغسل وأحيانا لا فالظاهر الحنث * ان غسلت ثيابي فكذا فغسلت الكهم أو الذيل أو اللقافة لا يحنث

* اگر من داری فکذا دفعت الى غيرهما لمسكنا الحالف لاجل لو ان المنزل لا يحنث وان لاجل اشتغالها بالظهور يحنث * دستاس نه كشم خراس كشيدي يحنث ان جعل دقيقا لانه (٣٤٣) في معناه حتى لو جرد برجله يحنث وان كان اللفظ لا ينفى عنه قيل وفيه نظر لان في

لا هذا هو الخاص والمختار وهذا كما اذا لم يحنث عنه ولم يعين مكان الحفظ نصا وانما انصاعا عين مكانه فساغر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتبية * ان امكنه حفظ الوديعة في المصر الذي امر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبداله في المصر الامور به او بعض من في عماله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال او كان لانه احتاج الى نقل العيال فساغر فلا ضمان كذا في التتارخانية * الوديعة لو كانت طعاما كثيرا فاسافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحسانا كذا في المضمرات * واجمعوا على انه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والاب والوصى سافرا بعيل الصبي وهما لا يضمنان الا اذا تركا زوجهما ههنا كذا في الوجيز للكردرى * والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة وان كان ضمن كذا في الخلاصة * واذا دفع الزجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني اتهمها او قال الى ابنتك او قال الى عبدك وما أشبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يجد المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدامن فهو ضامن كذا في التتارخانية * المودع اذا وضع الوديعة في حانوته فقال له صاحبها لاتضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقته لئلا ان لم يكن له موضع آخر حرمن الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر حرمن الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزنة المفتين * رجل دفع الى آخره او قال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الاخرى فسقى ارض الغير فضاع المران ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا تطرح أنزل الى منزلك فوضع الاكار في منزله فخفي الاكار جنائيا وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح وزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى * ولو اودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه صح كذا في الوجيز للكردرى والله أعلم

* (الباب الرابع فيما يكون تضييع الوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن)

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة او (بيقتادان من) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية (بيقتندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العبادية * رجل دفع الى دلال ثوبا بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا أدري في أي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعهها فقال القابض أنا ربيها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يربها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه أو سقطت لمزاجه أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي فقت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يقتضى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال وضعت بين يدي في داري ثم قت ونسيتها فاضاعت يتقران كانت الوديعة مالا يحنث في عرصه الدار ولا تعد حرازا

ترجة
٢ وقعت مني ٣ تركتها

الايمان يعتبر اللفظ لا يضطر فانتقلت منه لا يحنث * لا يأنتمه على شيء فاره درهما انظر فيه ولم يفارقه لا يحنث وان فارقته حنث لانه صار أمانة وان أعطاها دابته وقال امسكها حتى أصلي يحنث * ان مشطت أحدا فكذا فعقدت شعر امرأه أو سرحت رأسها يحنث وفيه نظر لانه لا يعد مشطا عرفا * كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمها وحلقه على انما ما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذ وقع في يد النظمة لا بأس به وقد ذكرنا عن السلف أن العين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان الحالف ظالما وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يقتضيه انك غير حائث في العين بهذه النية امكن الثاني يحكم بالحنث ولا يصدق كما اذا استفتي فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل يرى يفتي بالبراءة لكن اذا نعه القاضي يقضى بالمال الآن يبرهن على الايقاع دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي الحاك في الدماء والقروح عالم بالدين وامين العلم * وفي الخلاصة العين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

له

النسبة الحالف ظالمًا كان أو مظلوماً * حلقه السلطان انه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت اودعته ما لا نظن انه ماله او خلف ثم قالت
كان مال فلان لا يبحث حتى يصدقها الزوج أو يقضى على انه لا ينسب عادلة (٣٤٣) * بك أن فلان بخورم يبحث بأكل

بعض الخبز لانه على المبالغة
كما اذا قال بك دم أب فلان
نه خورم الا اذا سبق الدال على
أكل خبز تام * (الثالث
والعشرون في المعرفة وهو
أول القسم الثالث) *
معرفة الكبير بالاسم والنسب
ومعرفة الصغير بالوجه حتى
لواخرج ولده الى جاره فراه
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار
انه لا يعرف هذا الصغير
يبحث * تزوجها ودخل بها ولم
يعرف اسمها أو حلف
لا يعرف هذا الرجل وهو
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه
لا يبحث لما قانا وان نوى به
معرفة بوجهه فقد شدد
على نفسه * حلف انه لا يعلم
أمر كذا خلف ثم علم بالتذكر
بعده ان كان عالما لا يبحث
* حلف السلطان رجلا
ليأخذه بالتمه غرام المتوازي
أو اقر بأوه بانه لا يعلمهم وهو يعلم
فاحيله له ان يذكر اسم الرجل
الذي نوازي ويريد غيره كمالو
ذكره على سب محمد صلى الله
عليه وسلم يريد محمدا ليس
برسول ولا شك في صحته عند
الخصاف وبقى بقوله في
المظالم ويعلم منه أنه لو ادعى
على زيد ما لا خلفه بانه ليس
له عليه شيء خلف وأشار
باصبعه في كفه الى آخر يريدانه
ليس له عليه انه لا يصدق
قضاء ويدين * حلقه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي * اذا قال دفنت في داري
أو كرمي ونسبت مكانهم يضمن اذا كان لا داروا الكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسبت مكانهم يضمن
كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق الوديعة من المكان المدفون فيه فان
كان لا داروا الكرم باب لم يضمن وان لم يكن لهم باب يضمن كذا في المحيط * وان قال لأدري وضعت في
داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المصنعات * سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر حفظها
ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * واذا لم
تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد الا باستئذان لا يضمن وان لم يكن له باب كذا
في المحيط * وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة قضاعت فان كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم
لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * المودع اذا وضع الوديعة في الجبانة فسرق الوديعة ضمن كذا في
المحيط * دفن في أرض ان لم يعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن بكل حال كذا في الوجيز
للكردري * ولو توجهت للصوص نحو المودع دفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه ان أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان
أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامنا كذا في الظهيرية
* وان كان رب الوديعة معه يذهب ان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفن ادفن اذهب
السراق وذهبوا أيضا بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم بجسد المدفون لاشك ان المودع
لا يكون ضامنا في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك * وأما اذا كان المودع وحده والمسئلة بمجالها فالحجاب
فيها على التفصيل ان ذهب السراق أو لا وتمكن المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وتركه مع الامكان فهو
ضامن * وأما اذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرار ثمة لفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين ان جاء
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان أخر مع الامكان كان ضامنا كذا في المحيط *
المودع اذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان الفتنة فان وضعها على الأرض يضمن وان جعلها تحت التراب
لا يضمن كذا في خزائن المفتين * اودع عند آخر قبة ثم طلبها منه فقال لأدري كيف ضاعت قيل
لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطى * دفع الى رجل قبة ليدهفها الى انسان ليصلحها فدفنها
ونسى لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * دفع الى مراهق قبة ليسى الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن
كذا في القنية * قال خلف سألت أسدا عن له على آخر درهم فدفن المطلوب الى الطالب درهمين أو درهما
ثم درهما وقال خذ درهمك فضاغ الدرهمان قبل أن يعين درهما قال هلك على المطلوب والطالب درهمه ولو
قال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حق فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التتارخاية
* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانها هبة
المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحصة التي هلكت نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب
ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن
سبعة دراهم ونصفا ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في
الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئاً لأن وصية المشاع
جائزة ولا يضمن السبعة في المستلئين جميعا كذا في المحيط * ولو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة خمسة على
حدة على أن له خمسة منها ولم يبين أيها مغلطهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

انه لا يدري ابن فلان خلفه بنوى انه لا يدري ابن هوم من داره لا يبحث * يروي ان النخعي كان متواريا من الجحاح فخطم دورا وقال لخادمه قل
ليس هو ههنا * (نوع في النوم) * لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالس لا يبحث * لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحلو في عليا عند رجاء

لا يبحث ان لم يسم اقصدا * شبيهه خفتم وجشم كرمه كردم وجشم بر جشم نهادم وكان اضبط جمع على فراش ولم ينم ان نوى حقيقة النوم لا يبحث وان لم يتوخت ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه * لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يبحث وان نام

السرخسي * الوديعة اذا افسدتها الفأرة وقد اطلع المودع على ثقب الفأرة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعدما اطلع عليه ولم يسده يضمن كذا في الفصول العمادية * وذ كر السيد الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظاهرية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه جازوه هو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما أمر به كذا في المحيط * وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ عنها صاحبها كذا في السراج الوهاج * اذا أصابه بخس أو قرض فأر (١) أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى * لو اجتمعت ألبان الوديعة أو غرت في المصر ولم يرفع حتى فسدت أو كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمرناشي * أودعه حيوانات وغاب قلب ألبانها خاف فسادها وهو في المصر فباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي * الخفاف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصله في الحانوت فسر ق ليللا ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانات من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليهم وان كان بخلافه ضمن وعلمه الفتوى كذا في الغياثية * وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جري العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية وأشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائلك الثوب الذي نسج به وضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى فخر الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسر ق فان كان اتخذ ذارا للسكنى بأى طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى * الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا ليصله فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يساها فان ازعمها ثم ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قبل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الخس أخاف أن يكون ضامنا وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسر ق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاء ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصر فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس البطحه وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة * أودعه سكيناً في ملها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم الوديعة في الخف فسطع عنه ان جعلها في الخف البني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخف البني فقد عرضها للضياع (١) قوله بخس بالياء الموحدة ثم الخاء المجهمة أى نقص وفي نسخة نخس بالتون ثم الجيم وهو الثقب المتسع كما يستفاد من القاموس اه بحر اوى

على الصوف بعد نزاع الظاهرة يبحث * ان نت على ثوبك فكذا فاضطجع على وسادتها أو فراسها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو وضع جنبه على ثوب لها أو أكثر بدنه يبحث لانه بعد ناعا ولو اتكا أو جلس على وسادة لها لا الا ان يضع جنبه أو أكثر بدنه عاها * لا ينام على هذا الفراش فجعله في فراش آخر ونام عليه لا يبحث حتى لو جعل في فراش ديباج ديباج علم ان المعبر فيه الظاهرة * لا ينام على هذا البساط فوضع عليه رأسه لا يبحث * ان نت الا في حجرى الليلة فكذا فنام في فراشه لا في حجره لا يبحث ولو قال بالفارسية كآرم من قال الصديق يبحث * أراد ان يزول عن السطح فنعه فقال واضع ارجله على ناحية السطح ان بت لليلة أو أكلت ههنا مریدا موضعا بعينه منه فام أرا كل في غير تلك الناحية يبحث قضاء لادبانه * (الرابع والعشرون في الرؤية والمواقيت) * لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والرأس والبدن جميعا وان رأى الظهر أو الصدر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالسة أو متسقة أو متفردة رآها الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فدين قضاء والسقوط أيضا وان رأى يده أو رجليه أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

ولا جسد فلم يره * قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا كثر الوجه مكشوفاً في بحث والاوان را مخلف الزجاج أو الستورتين الوجه يحنث وفي المرأة لا * لا انظر الى وجهي ورأسي فنظر في الماء والمرأة حنث (٣٤٥) لانه حلف على شئ لا يكون أبداً المرئي

فهما المثال * لا ينظر الى الحرم فنظر الى وجهه الاجنبية لا يحنث * ان نظر اليك فلان بالخيانة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزح والاشارة بشئ أو يد يحنث * ان كشفت وجهك على غير محرم فراه غير المحرم بلا قصد لا يحنث وان كشفت في موضع رها الناس حنث وان بلا قصد * كان جالساً في الشمس والقمر خفف ما رأيت الشمس والقمر يحنث الا اذا غنى قرصهما وكذا النار والسراج * (نوع آخر) * أول الشهر قبل مضى النصف وعن الثاني فحين قال لا اكلمك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر * لا اكلمك الى بعيد فعلي أكثر من الشهر ولوسريعا فعلى شهر غير يوم * ابن حنبل وروى عن الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الكامة يراد بها التجمل * وعن صاحب المنظومة اكر ابن حنبل وروى عن من ازهرى بيرون نه آيد فكذا فاختلعت قبل تمام شهر من المدة هذه لا يحنث * لا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبح يوم النحر عند محمد واذ زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني * غرة الشهر الى ليلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة

والسقوط عند الركب على الذابية ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين * اذا ربط دراهم الوديعة في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شدد دراهم الوديعة على منديل ووضع في كفه فسرقت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه ذهباً ليحفظه فالتقاء في فقه كما مادة التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الوديعة ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فضاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم الوديعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بسرقه أو سقوط أو غير ذلك قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعة في وضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه أو شدّها على التسكة فضاعت لا يضمن كذا في خزانة المفتين * المودع اذا جعل خاتم الوديعة في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذ كثر محمد رحمه الله تعالى أيضاً ان بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأه في أى اصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العبادية * في فتاوى أهل سمرقند امرأه أو دعت صبيته من بنات سنة فاشتغلت بشئ فوقع الصبيته في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا كرام المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع ونظروا ينبغي أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط * ومن أودع صبياً ووديعة فهلكت في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه الا أنه قبل الوديعة باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لافي الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج * واذا كانت الوديعة عبداً فقتله الصبي كانت قيمته على عاقلته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فمادون النفس كان ارشاه على عاقلته الصبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج * وان أودع طعاماً فكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنائيات * ولو أودع عند العبد ووديعة فهلكت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطى * وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً أو قبضها بغير اذن مولاه لم يضمن في الحال ويضمن بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهر النيرة * وان كانت الوديعة عبداً فقتله العبد المحجور فان كان عبداً قتل العبد كذا في السراج الوهاج * والوديعة لو كانت عبداً فجنى عليه في النفس أو فمادون النفس بخير مولاه من الدفع والقضاء ويضمن للحال كذا في خزانة المفتين * وأم الولد والمدير بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً أو عبداً فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط * والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعة كذا في الفتاوى العنانية * وان نام المودع وجعل الوديعة تحت رأسه أو تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط * سئل أبو القاسم عن جعل

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فتؤى لواطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر
والشئ قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشئ ما اشتد البرد دائما والصيف ضده والريبع ما انكسر البرد دائما
والخريف ما انكسر الحر دائما

ثياب الوديعه على دابته قتل عن دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرت
الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم
يضمن كذا في الحاوى للفتاوى * وفي شرح أبي ذر وقع الخريق في بيت المودع فتركها مع امكان الدفع الى
غيره أو الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرناشي * وان سرقت الوديعه عند المودع ولم يسرق
معها مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر سئل أبو القاسم عن عنده وديعه
فرفعها رجلا فلم يمنع المودع ان أمكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما أنه يخاف
دعائه وضرره فلا ضمان كذا في المحيط * المودع اذا دل انسانا على أخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول
عليها من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل أو حل
قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن مودع وضع الوديعه في حجرته في خان وفيه صحن لاقوام
فربط سلته بابها بجملها ولم يقفله ولم يغلقه وخرج فسرت الوديعه هل يضمن قال ان عدشده هذا الربط في
مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غفلا ضمن كذا في فتاوى النسفي * رجل وضع عند رجل وديعه
ووضعه المودع في حاقونه وذهب الى الجمعة وترك باب الحاقونه مفتوحا وأجلس صبي صغير يحفظ حاقونه
وذهبت الوديعه من الحاقونه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الصبي ممن
يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم
يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في حرزه فلم يضيع كذا في فتاوى قاضيخان * غاب المودع وترك مفتاحه
عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الى غيره كذا في الوجيز للكردي * رجل
أودع عند قاضي ثيابا فوضعهما القاي في حاقونه وكان السلطان يأخذ الناس يعمل في كل شهر جعله وظيفة
عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرت قالوا ان كان القاي لا يقدر
على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء
ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان * أودع عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل
أمتعته وترك الوديعه وتواري فأغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته كذا في القنية
* وسئل نجم الدين عن عنده وديعه انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعهما تحت رأس ضيف له في
الليل كالسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا وكذا ثم باو قد ذهب بعضها قال ما لم يثبت أنها
كانت كذا وكذا قد ضاع منها كذا تلك الالبس فوضعهما تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد
الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الا بصير ضامنا كذا في المحيط * أودع عند رجل
زنيلا فيه آلات التجارين ثم جاء واسترده وادعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منذ
الزنيلا ولا أدري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه أيضا وكذا اذا أودع دراهم في كيس ولم يزن على المودع
ثم ادعى أنها أكثر من ذلك فلا يمين عليه الا أن يدعي عليه القفل وهو التصبيع أو الخيانة كذا في خزائن
المفتين * المودع اذا أخذ وديعه رجل آخر من يد المودع وترك وديعه يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن
عالم ان ما قبضه حقه أم حق الغير كذا في جواهر الفتاوى * امرأة غسلت ثوب رجل بالاجرو علقته على
خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر ضاع ضمنت كذا في الخلاصة * امرأة
غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها التجف ان كان للسطح خص لا تضمن وقيل ان لم يكن للخص
مرتفعه اضمن كذا في الفصول العمادية * رجل في يده مال لانسان فقال له سلطان جأرتان لم تدفع الى هذا
المال حبستك شهر أو ضربت بك ضربا أو طوف بك في الناس لا يجوز له أن يدفع فان دفع فهو ضامن وان
قال أقطع يدك أو ضربت بك خمسين سوطا فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان * سلطان هدد المودع

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فتؤى لواطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر
والشئ قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشئ ما اشتد البرد دائما والصيف ضده والريبع ما انكسر البرد دائما
والخريف ما انكسر الحر دائما
وقيل الشتاء ما يحوج
الناس الى الوقود والمحشور
والصيف ما يستغنى عنهما
والريبع والخريف ما يستغنى
عن أحدهما وذكر الناطقي
ان الشتاء ما يلبس فيه أهل
بلده القروا والحشور آخره اذا
ألقاهما أهل بلده والصيف
اذا استنقل ثياب الشتاء
واستخف ثياب الصيف
والريبع آخر الشتاء ومستقبل
الصيف ان يلبس البقل
في موضع العشب وهذا في
ديارهم ليس العشب لشدة
الحر والخريف فصل ما بين
الشتاء والصيف وقال محمد
رحمه الله ليس عندنا شيء في
معرفة الشتاء والصيف انما
يرجع الى اقوال الناس فاذا
قالوا بأجمعهم ذهب الشتاء
والصيف فهو كذلك اعتبارا
معرف وقيل اذا كان على
الاشجار أوراق وغمار فضيف
واذا بقيت الاوراق لا الثمار
خريف واذا لم يبق شيء
فشتاء واذا خرجت الاوراق
لا الثمار فهو ربيع وان
خرجت الازهار وقيل
الفتوى عليه اذا لم يكن لهم
حساب لانه يسر والنيروز
نيروز المسلمين ونيروز
الخليفة لانيروز الجوس ولا
نيروز المزارعين لا يكلم فلانا
حتى يقع النبل فالعبر بلده
حتى لو كان في بلد لا يقع

الثلج اصلا فليس على الابد وحقيقته ما يسترا الارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا يسترا الارض وان تؤى باتلافه
وقوعه فهو أول الشهر الذي يقال له آذار وان لم ينوشأ فالمراد وقته أيضا وایام العید اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج أو الحصاد فقدم

واحد واحد واحد انتهى المين شمه على مضى شوال ان لم ينو ان نوى ستة متصلة بالعيد أو ستا آخر فعل ما نوى وفي عرفنا متصل باليام
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا (٣٤٧) باختلافهم فغند الامام يتقدم أو يتأخر
وعنددهما الاوغرة فيمن

بأثلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا
ضمنان عليه كذا في خزنة المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت
اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها اليه كذا
في الخلاصة * ولو قال لئلا وهبت لي الوديعة أو بعثت امني وأنكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن كذا في
الفصول العمادية * أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليلغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك
أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدق أو نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا
وان كان الحب خاليا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من
يد المودع شيء فافسد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه أخذ الوديعة فرضا بغير محضر من
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يجر كها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قراما فآخذها المودع
وصعد بها السطح وتسرب بها فهبت بها الريح وأعادت الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن
الضمان لانه لم يجره منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزنة المفتين * وفي الصيرفية وضع أمانة فقال
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يد أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه
مجهول فلا يصح الامر كذا في التارخانية * وفي فتاوى النسبي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فخاف سارق وأخذ شيئا لا يضمن كذا في
الوجيز ~~لـ~~ كـ ردري * الدابة الوديعة اذا أصابها امرض أو جرح فأمر المودع انسابا بعلاجها فغطبت
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن أنه رجع عليه كذا في الجوهر النيرة * وفي فتاوى النسبي ان
كان بقرا المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي للسر ح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذا المسئلة فيبقى هذا لان المودع
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر رعى فضاع
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في
الفصل السادس في الضمان * أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرقت الغنم يضمن اذا لم يكن
الراعي خاسا للمودع كذا في القنية * رجل دفع حمارا الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار اخذ
حماري واتق به حتى أرد عليك حمارك فضاع في يده ثمان المودع رد حماره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا
في الخلاصة * المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا اذا جره كما يجوز غيره ولم يتمكن
فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعة بأن

حلف لا يكلمه حتى تخفى
ليلة القدر وقد مضى يوم
من رمضان لا يكلمه حتى
يمضي كل رمضان الثاني
وعنددهما يكلمه اذا مضى
يوم من رمضان الثاني وان
حلف قبل رمضان يكلمه
بعد انقضاء رمضان والفتوى
على قول الامام لا يكلمه
قريبا من سنة فهو على نصفها
* لا يشرب النبيذ الى صفر
فشرب في اوله لا يحنث على
ما تقر عليه الفتوى ورأس
الشهر ورأس الهلال اذا
أهل الهلال ولا نية له فعلى
الليلة التي قبل ويومها وان
نوى الساعة التي قبل بصدق
لانه تغليظ عليه * لله على
صوم يومين متتابعين من
أول الشهر وآخره يصوم
الخامس عشر والسادس
عشر * (الخامس والعشرون
في المتفرقات) اكر كـ رد
آستانه فلان كـ ردري
وقال نوبت الدخول وهو
بحوم ولا يدخل يحنث لان
اللفظ حقيقة لهذا لا للدخول
وقال القاضي هذا على
الدخول وكذا لو قال اكر
كرد ديوار من كردى أودر
ديوار من كردى فهو على
الدخول * اكر بـ فلان نشيتي
وتخيزي فكذا أوفلان على
السطح وهو على الارض في
الدار يكلمه معه حقيقة

٢ ارسل امانتي بيدك من اردت ٣ بيدك من اردت ترجمة

المجالسة ان يحجمهما مجامس واحد في الخواص لكن في العرف يفهم منه الخالطة والاجتماع وقد تحقق في أمر يقصد بالمتع فيحنث ران
انفق عبوره على السطح لالهذه ونظرت اليه وتكلمت لالخالطة ترجوان لا يحنث * ان دخلت دارا أخى فكذا فمكن الاخ دارا أخرى

ثلث الكهل من ثلاثين الى مائة وأكثر والشخص من أربعين الى مائة والغلان أقل من خمسة عشر حتى يحتمل وعنه ان الكهل من ثلاثين الى أربعين والشخص الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر (٣٤٩) فشيخ وان السواد أكثر لاون محمد الغلام أقل من خمسة عشر

والشاب والفتى خمسة عشر ووقه والكهل من أربعين وما زاد الى ستين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والارملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقه ادخل بها أم لا والايام التي لازوج لها وقد جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو خور واليب التي جومت بجلال أو حرام لها زوج أم لا والابكر التي لم تجامع لها زوج أم لا وذهبة العذرة بمحضة أو وثبة أو وضوء بكر الا في فصل الشراء قيل هذا قولهما وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتهم ويقول أنا منكم ويحلف عليه ويحلفون له على الموالاة * لا يقبل فلا نافق قبل يده أو رجله خاصة اختلفوا فقيل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره في الملتحي يحنت وفي غيره لا وقيل بالفارسية لا يقع الا على الوجه وبالعرية يفصل بين الملتحي وغيره والاول أصح وأظهر * قم وصل الفجر وان لم تصلاه اليوم فكذا فصلاه بعد الوقت لا يحنت الا اذا وجد دليل الفور * اكرين زن يك روز باقو مانم فكذا فمعي ولم يقدر على الفرقة يحنت

لمخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغير اذنه فأما اذا خلطها باذنه فحوايل أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يختلف بل ينقطع حق المالك بكل حال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الاقل تابع الاكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الا أكثر أو بوحقيقة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذنه صار من المائعات لانه مائع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العنابية ولو كان عنده حنطة وشعير لو احدث خلطهما ضمنهما كذا في التارخانية * وان كان الذي خلط الوديعة أحدهم هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخالط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا ضمن الخالط وان شأنا أخذ العيز وكانا شر يكتن سواء كان الخالط صغيرا أو كبيرا كذا في السراج الوهاج * حرا كان او عبدا كذا في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع الخالط أن يأخذها أحدهما ويدفع قيمة مال الآخر جازوا أن يبيد ذلك أو أي أحدهما وقال لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة ومخلوطه وضرب صاحب الشعير بقيمة شعيره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج * وان اختلفت بهالة من غير فعله فهو شر يك لصاحبها فان نشق الكيس في صندوقه فان اختلفت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شر يكتن وان هلك بعضهما هلك من ماله ما جعلا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما ألف وللاخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه * هذا اذا كانت الدراهم صحاحا أو مكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل غير مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله ويسمى المودع مال نفسه وان كان مال أحدهما دراهم صحاحا جاعلا او قيم بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا وفي بعض الجياد تثبت الشركة بين المالكين ثم كيف يقسمان ان تصادقا أن ثلثي مال أحدهما جاعلا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جاعلا جدي يقسمان الجياد من المال المختلط أثلاثا والردي أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما ما وان لم يتصادقا كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ما أن ثلثي ماله جاعلا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جدي بأخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهم ما اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فيما أخذان ذلك واختلفا في الثلث الاخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما في يده ويحلف كل واحد منهما ما على دعوى صاحبه فان حلفا برئان عن الدعوى وترك المال في أيديهما كما كان وان تمكلا قضى لكل واحد منهما نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما ومنكل الاخر برئ الخالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان * فان كان المخلوطان أحدهما حنطة والاخر شعير فان اتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطا بالثمن ويضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع والله أعلم

(*) الباب الخامس في تجهيل الوديعة (*)

لومات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التمهيد * هذا اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم أنه يعرف مات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول

* اكبر يك روز مانديش بوي فلو كان المين على عدم الفعل بعد ربا العجز ان ترك الصلاة فكذا فقضاها اختلفوا قيل لا يحنت وبه أفق الكرميني عبد الرحيم وقيل يحنت وبه أفق ركن الاسلام وهو الاشبه والاطهر * لا أثر كذا يخرج من هذه الدار فقال تركت كذا يحنت وان لم

يخرج * اكر فلان رآه فدخل بداره فان لم يخرج منه في الحال حثت استحسناءه لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعلى النهى فان كان يملك فعلى النهى والمنع * قال ابنه (٣٥٠) الكبير ان تركت عمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل والله أعلم * (كتاب العتاق)

المادية * نلو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلكك صدق هذا وما لو كانت الوديعة عنده فقال هلكك سواء الا في خصلة وهي أن الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكك بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان واجب في ماله فان أقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته ردها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية * ولو أن المستودع لم يمت ولكن جن جنونا مطبقة اوله أموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد تسوا من أن يرجع اليه عقله كانت ديناء عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضه من ماله ويأخذها ضمانة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان أفاق بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه او يرجع بماله كذا في النبايع * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت أخذت المراهبة فان قالت ضاعت أو سرقت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على أحد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها أو صارت ديناء فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل أن يموت ما فعلت بالالف الذي أودعك فلان فقال دفعته الى امرأتي ثم ماتت ثم سئلت المرأة فأكرت أن يكون دفعه اليها فاتها تخلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك ما لا نهى دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب أودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما أودعني شيئا كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة الميت كذا في خزنة المفتين * ولو مات الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة * وان كان دفعه الى الصيرفي في بيينة أو اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه كان ديناء في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التارطانية * وان مات المضارب والصيرفي حتى فقال الصيرفي رددته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الامانات تتقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلته التي أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا أو دوع بعض الغنمة عند بعض الغنمين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا تمتلواضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى * القاضي اذا قبض أموال السامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي أو أنفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في النبايع * في نوادر هشام وصفي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو أنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي * شريكان شركة معاوضة أو دوع رجل أحدهما مات المودع بلا بيان ضمننا لو قال شريكه الحى ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق كذا في الذخيرة * وذكري المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألقا آخر لصبي في كيس وأنفق أحدهما الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما انصافا فاذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي * من كان في يده ألف درهم فخضره رجلان

فيه ثلاثة فصول الاول في ألفاظه والثاني في تعليقه والثالث في التدبير وقيمة المدبر والمكاتب وجعل السكل فصلا واحدا * أعتقه وله مال فالسكالمولى وله ثوبه الذي يواريه * أنت حرة من العمل تعتق بلانية فان نوى الحرية عملادين لا قضاء * انت أعتق من فلان يريد عبده الآخر وعنى به انه أقدم ملكادين لا قضاء ولو زاد في ملكي أو في السن لا يعتق أصلا أنت حر النفس ونوى به كرم الاخلاق عتق وان زاد في أخلاقك لا يعتق * قال له لو كره اذام لكنتك فانت حر عتق كالمو قال ان مرضت فكذا وهي مريضة * قال لبعده اذا مررت على العاشر فقل أنا حر فقله وقت المرور عتق ولا يعتق قبل القول الا اذا نوى ولو قال له ابتداء قل أنا حر لا يعتق بلاقول * قال له نفسك حر أو أصلا حر ان علم انه قد سبي لا يعتق والاعتق * قال قل اغلامي أنت حر لا يعتق قبل القول كانه وكاه بالاعتاق ولو قال قل لغيره أنك حر أو انه حر عتق قضاء ساعة تكلم * قال لبعده يا سيدي يا مالكي هل يعتق بالنية فيه روايتان * يا زائد مرديا ازادرن لا يعتق في المختار ولا عتق في النساء

الا في فصلين يا حر يا مولا يامولا في ذكره في المنتقى * هذا عني أو خالي يعتق هذا أخي أو أختي لا ولا الصحيح انه يعتق كل في الكل ورواه الحسن عن الامام * ولو قال يا بني لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اعدم التعارف ولان كوجه يرا دبه غير الولد أيضا * يقال ابن

كوجكان فلان ده اند * مملوك صغير يقول مولاه بابا يقول له المولى ليسك يعتيق * قال لعبداه وأتمته أناعبدك يعتيق اذ انوى ولوقال أى مولاى من اى خوجه من يعتيق ولوقال من بنده نوم يعتيق ولوقال من غلام نوم أو كنيزك نوم (٣٥١) أوجا كروم لا يعتيق وان نوى وكذا

لوقال اى خداوند اوى مولاى اوى اوى خوجه اوى امير اوى كدباوى لامته لا يعتيق ولوقال اى كدباوى من يعتيق ولوقال لعبداه اى آزاد کرده اى آزاد شده وقال لم أنو العتيق لم يصدق قضاء ولوقال لعبداه اى جان بذر اى جگر بذر اى فرزند بذر لا يعتيق لانه صادق * أشهد أن اسم عبده حرم ناهه يا حر لا يعتيق ولوناهه اى آزاد يعتيق والعكس على العكس * توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتيق لا يعتيق أعتقك الله يعتيق قضاء ويدين ولوقال جعلت لك الله وقال لم أنو به العتيق متصلا لا يعتيق * ولو قال له أنت لله أو أنك لله لا يعتيق الا اذا اراد به الحربة * ولوقال له ادخل الدار أو أنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الا ان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالقاء * ولوقال اعني عبداه أو أنت حر فهو كقوله ان أعنته فانت حر وكذا قوله أدألى ألقا أو أنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألقا فانت حر وعن الثانى اخذ منى سنة وأنت حر قال الامام يعتيق الساعة ولا شئ عليه وقال الثانى لا يعتيق بلا خدمة * وعن محمد قال لعبداه ان أدبت الى ألقا فانت حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر للمولى

كل واحد يدعى أنه أودعه اياه وقال المودع أودعنيه أحد كالأدري أي كما هو قال المدعيان اذا اصطالحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الألف بينهما فان له ما ذلك وليس للمودع الا استماع من تسليم الألف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستخلاف سبيل ولا عين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعى أن الألف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك ولكن كل واحد منهما أن يستخلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لاحدهما أو ينكل للآخر فان حلف لهما ما قلعه دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل بعد الاستخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستخلاف على أخذ الألف بينهما وهذا ان حلف لهما واذانكل لهما عن اليمين يقضى بالألف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان نكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالألف للذي نكل له عن اليمين خاصة ولا شئ للذي حلف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي أن لا يقضى بالنكول للاول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلا يقضى للقاضي للاول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني بعده فنكل يكون الألف بينهما أو يغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي * وهو اختيار مشايخنا كذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعي عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما هذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النيين * وان ادعى كل واحد منهما الوديعة في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستخلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستخلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية ولو أودعه كل واحد ألقا فله الألف ولا يدرى مال من ذلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما مأخذا القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما أخذاهما ولكن واحد خسمائة أخرى كذا في التتارخانية * وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم أروها حية بغير موته فلا ضمان على المستودع وان أروها حية بعد موته فقالت ورثته قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قولهم في شئ من ذلك لانهم يدفون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما أروها حية في مالها تنقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في اليبابيع * صبي يغفل البسيع والشراه محجور عليه أودعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم في المعتوم نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يديه وان كان الصبي ماذونا له في التجارة والمسئلة تجالها فهو ضامن للوديعة وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه وكذا الحكم في المعتوم اذا كان ماذونا له في التجارة كذا في الذخيرة * ولو أن عبدا محجورا عليه أودعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتيق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شئ على مولاه الا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية * وان أذن له المولى في التجارة بغير ماله مستودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود بأنها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط * ولو أودع ثوبا أو بطيخا أو عنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدية لم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدية فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها وأهل المودع أنلقها كذا في الفصول العمادية * وان أقام ورثة المودع البينة انه غاب

على القبول لسقوط اليمين وتجب الدلالة وعن الثانى انه ان كان أدى الألف الادريهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي * قال ان احتجبت الى بيعه بعثت ان يني بعد موتى فهو حر فباعه جاز * قال اذا مات انا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا * قال لقوم معلومين اين سلك كان

مرابته مما يندفعه ووصية بالعتق * قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني و بنتي الى ان يستغنيا فانت حر فتخذهما الى الادراة وقيمة المدبر قبل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البيع وماشاكاه والاجارة وماشاكاه او قد زال البيع وبقي الآخر واختاره أبو الليث

أوفسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأربابها أحق بهم امن الغرماء وان لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير) *

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها عندنا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسئل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها اغدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمادية * فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بأن يكون في موضع ناه لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الزاهج * اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا ضمن وان كان الطالب وكميل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردری * ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ان طلبها صاحبها فجدد اياها ضمن ان أقام المودع عليه يئنه بعد الجحد كذا في الينابيع * فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزانة المفتين * بحمد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنه وان جدها بغير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في الينابيع * وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحد اذا انقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحد وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردری وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الوديعة في وجه المالك لا بناء على الطالب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودیعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غايه البيان * أنكرها في وجه العدو ويحتمل يخاف التلف ان أقرتم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردری * اذا غاب المودع وطلبت امرأه الغائب النفقة من الوديعة جحد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصى الايتام اذا اجتمع أولياء الايتام والجيران وقالوا للوصى اتفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجدد وقال مالهم في يدي شيء ثم أقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * أنكرها ثم أخرجهما بغيره أو أقر بها وقال مال الكهادهما وديعة عندك فضاءت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى به وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحد اجماعا كذا في الوجيز للكردری * سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب أخى فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأعير على تلك الناحية وقال المودع أغير على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها لبعدها أو لضعيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والاضمن كذا في الفصول العمادية * ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنتي بها ففعل فضاء كان من مال الطالب كذا في التتارخانية * ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانة المفتين * قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه تلك الوديعة فادفعها اليه فاجل رجل

وبه يفتى * أقر أن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتقت من الثالث كالعتيق المنجز وقيمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهما لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى العجز العين وقيمة لو كان يبيعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالجزء والحرية بالاداء جائز أياكم يشتري فقيته ذلك * بده ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه وبما بخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق * مات المكاتب وعليه دين بدى بالدين فان بدى بدل الكتابة عتق وأخذ بالدين وسلم للمولى ما قبض استحسانا * قال لامته جلت منى أو جلت منى حبلا صارت أم ولد له ولا يصدق في انه ربح وان صدقته الامه في ذلك بخلاف ما لو قال ما في بطن جاريته منه ولم ينسبه الى حبل أو ولد ثم ادعى انه ربح وصدقته له بيعها لانه اعترف في الاول بالحبل والولد * ويصح استبدال المعتوه والمجنون وان لم يوجد منهما الدعوى * أذالى ألفا فانت حر فاستقرضه وأدام عتق ورجع به الغريم على المولى * وان استقرض ألفين أكل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيته ألف درهم فلامه مقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

الدعوى * أذالى ألفا فانت حر فاستقرضه وأدام عتق ورجع به الغريم على المولى * وان استقرض ألفين أكل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيته ألف درهم فلامه مقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

وأذا أه اليه أو كان من كسبه قبل التعليق فكذلك ورجع المولى عليه بمثله وإن من كسب بعد التعليق لا يرجع ورجع بالفضل على بدل العتق وإن أدى بدله متفرقا يجبر المولى على القبول والمولى يبيع قبل الاداء وإن كان في المرض (٣٥٣) ولو أخذ المولى كسبه بعد التعليق

لا يعق لعدم الشرط وهو
الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه
ملكه * وعن الثاني قال انت
عتيق فلان أو مولى فلان
فخر وان قال أعتقك فلان
فليس بشئ * استولد موطوءة
الاب بعد موته يثبت نسبه
وان كانت مشتركة * زنى
بجارية غيره فولدت منه ثم
ملك الولد يعق عليه وان لم
يثبت نسبه والحيلة في عتق
المدير بعد الموت بلا سعاية
ان يشهد على التدبير ثم يكتب
كتاباً آخر يقر فيه ان رجلاً
حراجاً نزل التصرف أو دع
مديره هذا ألفاً باذنه وقبضه
المدير والمولى أخذ منه هذه
الالف وانفقها على نفسه
وصارت ديناً عليه ولزم عليه
دفعها الى المدير ليؤديه الى
المالك ويشهد على كله فاذا
مات لاسبيل للورثة على
المدير * (كتاب البيوع) *
سبعة عشر فصلاً * (الاول في
السلم) * من شرائطه تسليم
بدله قبل الافتراق بالبدن
وان مكثا الى الليل أو سارا
فرسخاً أو أكثر ثم سلم جاز
وان نام أحدهما أو ناما لم
يكن فرقة ولو أبى المسلم اليه
قبض رأس المال أجبره
الحاكم عليه وعلى قولهما
اعلام قدره بعد ان يكون
مشاراً اليه ليس بشرط حتى
لوقال اسلمت اليك هذه
الدراهم في كرخطة أو هذه

وزعم انه رسول المودع وأتى بثلث العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها اليه حتى هلك فلا ضمان كذا
في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فاسرفت بضمن عند الثاني رحمه الله تعالى
وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز لا كدردي * رجل بعث ثوبا الى القصار على يدى تلميذه ثم بعث
الى القصار فقال لا تدفع الى من جاء به فان كان الذي جاء به الى القصار لم يقبله - ذا ثوب فلان بعثه اليك
لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء به الثوب - متصرفا في أموره
فكذا لا يضمن وهو الاوجه فان لم يكن متصرفا في أموره يضمن ~~هـ~~ كذا في الظهيرية * رجل دفع الى
رجل ألف درهم - وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى
فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون الآخر في
عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان * أعطاهم الفاقوا قال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في
اليوم وضاع لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز لا كدردي * سئل عن بلدى ترك عمامته عند
قروي غفوف الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء بطلبها
وأفى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرقت العمامة هل يضمن قال نعم لانه
بالمع صار غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا
في الحاوى للفتاوى * قال للمودع ادفعها الى أى وكلا في شئت فطلبها أخذوا كلاً فلم يعطه ليعطها الى
وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد - وكلا في الوجيز لا كدردي * - وسئل عن المودع اذا وكل رجلا
بقبض ودبعة بمحض من المودع فانه يضمن اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء
هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته - فصدقه
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية * دفع عينا الى رجل
وأمره أن يدفعه الى فلان فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذه فاقبله ثم رده على الوكيل فهلك فاما الثالث ان
يضمن أيها شاء كذا في الفصول العبادية * رجل أودع صكا عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غريمه
ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفعت الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد
مضي ثلاثة أشهر بخفاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم يقينا ان الغريم دفع المال الذي
في الصك بكامله الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعد هالان في دفعه الى
الطالب اعانة له على الظلم كذا في الذخيرة * ولواؤدعت المرأة كتاب وصيته ارجلا بمحضرة زوجها وأمرته
بأن يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار
للزواج بمال أو بقبض مهر فله ان يمنع وان كان القسطا من ملكها ~~هـ~~ كذا في خزنة المفتين * والعبد اذا
استودع رجلا ودبعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدبعة تاجرا كان العبد او محجورا كان على العبد
أولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الدبعة كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد - فله للمولى حق الاخذ كذا في
الذخيرة * عبد محجور أو ماذون مديون أو غير مديون أودع رجلا مالا ومات ليس للمولى أن يسترد الا اذا
علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى * ذكر في ودبعة الكافي ان العبد المحجور اذا أودع انسانا شيئا
بخاء مولا وطالبه ففزع فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي فوائده رحمه الله تعالى
امة أو عبدا اشتري عينا بمال اكتسبه في بيت مولا فادعاه انسانا فادعاه بملك فطلبه مولا ففزع المودع أو لم
يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير انذره فكان المودع غاصبا ~~هـ~~ كذا في
الفتاوى العتائية * - وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة
رب البيت وقال هو ودبعة مولاى فلان بعثه الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

(٤٥ - فتاوى رابع) الحنطة في زعفران لا يجوز عنده اذا لم يعلم قدر الدرهم واجمعوا ان رأس المال لو ذرعياً أو حيواناً أو عددياً متفاوياً يمينين * أسلم عشرة في كروم تكن الدرهم عنده فدخل المنزل ليجرجه ان لو أرى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة

والحوالة والارتمان برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقيل ما رآه العاقدان وقيل ثلاثة * شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإيفاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة وشرط الإيفاء خاصة أو الحمل خاصة أو الإيفاء بعد الجمل جائز

فلا مهابا لقبول فارس إلى مولى ذلك العبدان بعث من يحمل هذا الوقر اليك فاني ما أقبله فاجاب انه يكون عندك أيما تم احمله ولا تدفع ذلك إلى عبيدي ثم طلبه المولى فقال لا أدفع إلا إلى العبد الذي حمله إلى ثم سرق مع متاع رب البيت أو غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان الرجل صدق العبد أنه حمله من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه أو قال لا أدري أهو مولاة بعثه به على يديه أو هو في يد العبد بطريق غصب أو ودبعة من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي والله أعلم

* (الباب السابع في رد الوديعة) *

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فصاحت ضمن المستودع وكذا الودعة إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فصاحت ضمن وكان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي به وقيل المودع اذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * واذا رد هابه من في عياله فلا ضمان كذا في التارخانية * المودع بعثه على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي * قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضمان كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت به اليك مع رسولي وسمي بعض من في عياله بأن قال له مع أمي أو قال مع عبيدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التارخانية * ولو قال ردتها بيد أجنبي ووصل اليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضمان إلا أن يقربه رب الوديعة أو يقيم المودع يمينه على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا أمر المودع المودع أن يرددها إلى رسوله فدفعه وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * غاب المودع ولا يدري حياته ولا مماثله يحفظها أبدا حتى يعلم عونه وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية * واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط * فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزائن المفتين والله أعلم

* (الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد) *

اذا استودع رجلان رجلاً وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضرا أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يحتملوا وخاصمه إلى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الأمامان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلاً فغاب اثنتان فليس الحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقاله ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالسكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالا جاع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده

بعض الفوائد بشرط الجمل بعد الجمل يصح لان الجمل لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط الجمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الايفاء بعد الجمل والايفاء بعد الايفاء ولما شرط ذلك صار الاول منفسخا واذا شرط الايفاء في مدينة كذا في كل محلاتها سواء حتى لو أوفاه في محلة ليس له ان يطالبه في محلة أخرى * ويطلبه شرط الخيار فان اسقط قبل الافتراق برئاً ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هالكالا ينقلب صحيحاً ولا يرد المسلم فيه بخيار الرؤية ولو وجد بعد قبضه فيه عيباً وحديث عنده عيب آخر سماوى أو بفعل أجنبي فالمسلم اليه ان شاء قبضه وعاد السلم وان لم يشأ لا ولا شيء عليه * وفروختي بن يعقوب سلم فقال بعثت فسلم حتى لزمت ذكر شرائطه ولا يثبت الوراثة في السلم بخلاف البيع ان كان الوراثة فيه معهودا حتى ملك ان معتادا حط قطعه من الثمن لان لم يكن معتادا

* (نوع) * سلم في طعام قرية أو مصر بعينه لا يصح وكذا اذا سلم في خنطة هراة ولم يرد به هراة خراسان لانه اولاية لا ينقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله

لا ما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالخمراني بخاري
يصح * لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم بجواز واستقراضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند اصحابنا في الجامع
انه مضمون بالقيمة قال

ثم حضر الآخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالاجماع كذا في الينابيع *
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان * وفي المنتقى لو دفع
المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع
على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو ان أحد المودعين يقيم البيعة
على المودع على أن الوديعة كلها له أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى
العنانية * ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحد المودعين قد بقي في
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بخلاف ما يوجب حقه الله تعالى وان كان لا يرى حق
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا من بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ ذواضع النصف الباقي بالنصف الذي أخذ صاحبه يكون
بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط *
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما ادفع الى شريكى مائة أو قال ما ستين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت
البقية سلم المأخوذ فلا خذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف
الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العنانية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا أودعا رجلا ألف
درهم فأت المستودع وتركتا فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم أن أباه مات وتركها قائمة
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية * وأما الآخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجمل في
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى
يجمع دفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * فان أراد
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعدم مدفع الى الاول أحضر
خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقر بالدفع اليه كذا في التتارخانية * (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع
منها وفي عامة النسخ يدل هذه العبارة مانصه ولو اودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجوز أن يدفع أحدهما
نصيبه الى الآخر سواء اقتسمها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضمرات وبقسماته فيحفظ
كل واحد منهما من نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة
وعندهما أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرة النيرة * وإذا كانت الوديعة عند رجلين من
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط * ولو اودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم
فتمتبا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهرا لم يضمن كذا في السراجية * ولو تمتمبا فيما يقسم
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التمرثاشي * أودع
رجلان فباع أحدهما نصفه الخ

اعطاهم درهم وجعل يأخذ كل يوم قدر من الخبز ولم يقل في الابتداء اشترت كذا جاز وهو حلال وان نوى وقت الدفع الشراء لان البيعة
لا ينقذ البيع بل عند الأخذ وعند المبيع والثمن كل معلوم ولا عبرة بالنية الا يرى انه لو اشترى عبدا ليعتقه ولم يلفظ به جاز قال الفقيه وبه

فأخذوا ودفع الخنطة إلى الخباز ليأخذ الخبز فطرقه أن يساع حاتم أو نحوه من الخباز بالقدر الذي اتفقا عليه من الخبز ونصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالخنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التبرع ولا يجوز كيلاً وكيلة الغرابيل لو علم وأن لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني أن

يحتل القسمة كان لهما أن يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما لجميع الوديعة إلى صاحبه فضاعت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أي حنيقة رجع الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً وعند عدم الأيمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتل القسمة فأنهما يتمايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم إلى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوي * أو دعى رجلان فباع أحدهما نصفه لانتقل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه لا بد من قبض ماعده كذا في التتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فإن لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالنزاع ونصف قيمة الولد وإن شارب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فإن لم يعلم أن الجارية لهذا الذي حضره لا يقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فسد فعه إلى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في الميسوط والله أعلم

(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)

في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة ووجدها المودع وأقام المدعى بيته على دعواه وأقام المودع بيته على المدعى أنه قال مالي على فلان شيء قال إن كان مدعى الوديعة يدعى أن الوديعة قائمة به بينهما عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * إذا أقام رب الوديعة البيته على الایداع بعد ما وجد المودع وأقام المودع بيته على الضياع فإن وجد المودع الایداع بأن يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبيته على الضياع بعد الجحود مردود وسواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود وإن وجد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بيته على الضياع أن أقام بيته على الضياع بعد الجحود فهو ضامن وإن أقام بيته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وإن أقام بيته على الضياع مطلقاً ولم يتعرض للماقبل الجحود لم يبعد الجحود فهو ضامن وفي القدوري إذا قال المودع للقاضي حاف المودع ما هلكت قبل جحودي حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو وجد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام البيته قبلت وإن أقام البيته أنه ردها قبل الجحود وقال غلظت في الجحود أو نسيت أو ظننت أني دفعته وأنا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بيته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو طلب الوديعة فقال ما أودعني ثم ادعى الرد أو الهالك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهالك لا يسمع كذا في خزنة المفتين * رجل أودع رجلاً عبداً للمودع ومات في يده ثم أقام المودع بيته على الایداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمت قيمته يوم الایداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الایداع كذا في الذخيرة * إذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتمة وهو الصحيح كذا في التتارخانية * ولو قال المودع إنهم أقدضت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع * ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بيته أن في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط * فإن قال -ين- خوصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية البيان * رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل أقراري فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

مات فيه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنارع فيه ولو اسلم في الماء وبين المزارع يجوز وإذا جاز فيه جاز في الجد أيضاً * القراطس والبادنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لا عدداً يجوز أو الأبن والعصير والخل يجوز كيلاً أو وزناً وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر واللائي للتفاوت إلا أن تكون صغيرة تشتري للدواء وإن أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع * ولا يبرى السلم في الأواني المتخذة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابقي وفي الأواني المتخذة من الخزف إن نوعا يصير معلوماً عند الناس يجوز * لا خير أن يسلم غزلاً في قطن * اسلم قطناً هروياً في ثوب هروياً جاز وإن شعره في نسج شعره كان النسج عادشعراً لا يجوز ولا يجوز * ولا بأس بالسلم في الحصى والبوارى إذا وصف الطول والعرض والصفة لأنه مذكور معلوم كالتياب والحصى يتخذ من البردى والبورياس القصب * ويجوز السلم في الكبريت الخرفية إذا بين نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

جاء ثوب وقال أنه جيد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والاثان احوط والواحد كاف إن قال جيد أجبر على القبول في وإن اختلف في الثمن تخالفوا استحساناً وبه بين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمدان برهن أحدهما قضى له وإن برهننا في بيته رب السلم بثمن

واخذ في قول الثاني وهو قول الامام والمسئلة على وجوه رأس المال عين أو دين وكل على وجوه اتفاقا على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيها فان كان رأس المال عيناً واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كرخطة والاخر في

نصف السكر أو الشحيرة أو

الخطة الرديئة وبرهنا قضى

بينه رب السلم اجاماً

وان في رأس المال بان قال

أحدهما هذا الثوب في كرخطة

خطة وقال الآخر لا بل

العبد في هذا السكر وبرهنا

قضى بسلين عند محمد

والثاني يقول كل يدعي عقدا

غير ما يدعيه الآخر وان

كان رأس المال دراهم

والاختلاف في المسلم فيه

لا غيراً وفي رأس المال لا غير

وبرهنا فالبينة بينه رب السلم

ويقضى بسل واحد عند

الثاني خلافاً لمحمد وان

اختلفا فيه ما وبرهنا بان ادعى

أحدهما عشرة في كرين

والآخر خمسة عشر في كرين

قضى الثاني بخمسة عشر في

كرين لاسلمين ومحمد يقضى

بخمسة عشر في كروية عشرة

في كرين ان لم يتفرقا وان

ادعى أحدهما ان رأس

المال دراهم والاخر دنانير

يقضى بسلين كما في الثوبين

(نوع آخر) * أسلم في ثوب

وسط وجاء بالجيد فقال خذ

هذا وزدني درهما فلي

وجوه لان المسلم فيه كيلي

أو وزني أو وزعي ولا يخلو

امان ان يكون فيه فضل أو

نقصان وذلك في القدر أو

الصفة فان كيليا بان أسلم في

عشرة أقره فجاهاً بد عشر

وقال خذ هذا وزدني درهما

في التارخانية * اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه
نأخذ كذا في المتنقط * ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى
العتابية * ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزائن المفتين *
وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه
ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين
الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى * رجل أودع رجلاً عيناً فادعى المستودع هلاكها وكذب المودع وأراد
تحليفه فذكر عن المين فنكوله عن المين يكون اقراراً بقاء العين ويحبس الى ان يظهرها أو يثبت أنها لم
تبق كذا في جواهر الفتاوى * رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاعت وقال الآخر
أخذتها اغصبا ضمن المقر ولو قال دفعتم الي أو أودعتم وقال الآخر أخذتها اغصبا لا يضمن كذا في الخلاصة *
اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى * وان قال
المستودع قد ضاع بعضها وأقرضني البعض فالقول قول المستودع في مقداره مع عينه كذا في النبايع *
أودعه ألف درهم وأقرضه ألفاً فاعطاه المودع ألفاً ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة
صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الي وقال المقر له
كذبت وهولي فالقول قول المقر له كذا في الخلاصة * اذا اختلفا فقال المودع هلكت أو قال رددتها
السك وقال المالك بل استهلكتم فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكتم من غير ادنى وقال
المالك بل استهلكتم أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع * اذا اختلف الطالب
وورثة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت ديناً له في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم
مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب
الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم
الايبنة والضمان واجب في ماله لانه مات مجهولاً فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها
تقبل واذا مات المودع مجهولاً وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول
العادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع ولا يدري
الباقى وقال صاحب المال لم أقبض شيئاً أو قال ورثة المستودع قد قبضت تسعة مائة وبقي مائة لا يصدق
الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منها وتختلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة
لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثماً من جهته ولهذا لو أقر أن
صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع
في مقدار المقبوض لانه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في البان كذا في محيط
السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعة مائة فالقول للمالك مع عينه لانه ينكر الزيادة كذا
في الكافي * ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعدمه قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في
مقدار ما يقرب عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاشياء أنفقته في حياته أو استهلكته
فالقول قوله في مقداره مع عينه كذا في النبايع * ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله
مع المين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غضب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضم الغاصب
فقال المودع قدره علي وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية * اذا قال
المودع أودعته عند أجنبي ثم ردها علي فهلك عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن
المودع لانه أقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الايبنة يقيمها على ما ادعى وحينئذ

جاز لانه باع مع لومها يوم لو جاء بتسعة وقال خذته وأرد عليك درهم اجازاً ايضا لانه اقاله واقاله الكل تجوز فكذا اقاله البعض ولو جاء
بالاجود أو الاردا وقال خذوا عطرت درهما وأرد عليك درهم لا يجوز عندهما خلافاً للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أو يذو قال زدني درهما

جائز لانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع بعه مفرد او كذا الوارد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانه قص ذراع او رد لا يجوز عندهما لانه
اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفاً (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانه قص من حيث الوصف لا يجوز ولو جاء بانه يوصفها يجوز

لا يضمن لانه ثابت بالبيعة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت به اليك على يدي اجني
والمودع ينكر ذلك فالقول للمودع كذا في الفصول العادية * رجل أودع رجلاً وديعة فغاب رب الوديعة
ثم قدم يطلب الوديعة فقال للمودع أمرتني أن أنفقها على أهلي وولدك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعة
يقول لم أمرتك بذلك فالقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه أمره بأن
يتصدق به على المساكين أو يهبها للفلان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة
يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين
* المستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكتبه المالك ضمن البيعة أو باليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا أمر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال ذلك الرجل
لم قبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه اياها المودع فالقول قول المودع في حق برأه عن الضمان لافي
حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل أودع رجلاً ألف درهم ثم قال اني امرت
فلانا بقبضها منك ثم نهى عنه ذلك فقال المودع فلان أتاني ودفعها اليه وقال فلان لم أتة ولم أقبضها منه
فان للمستودع برى منها كذا في المحيط * رجل أقام البيعة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض
الوديعة منه ووقت لذلك وقتاً ثم ان المودع أقام البيعة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بيته
وكذا لو أقام البيعة ان شهودا وكالة عبيد قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الوديعة
أودعك عداوامة وقال المودع ما أودعني الا لامة وقد علمت فاقام رب الوديعة بيته على ما ادعى ضمن
المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا وصفوا العبد
وينو القاضى والقاضى يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعى حتى يقيم البيعة على
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبداً فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في
المحيط * ولو أودع رجل أمة وآخر عبداً ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا ثم قال المودع ما أودعني
الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد ان نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاماً والآخر
جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد أن يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية
لا أحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندى الغلام وأعلم أن أحدهما أودعه لكن
لا أعرف من كان منكياً يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهم اجمعاً ثم يحلف المودع لكل واحد منهم ما أنه
لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية * رجل في يده أمة وألف
درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعك هذه فقال المودع لا أدري لا يكلفه وأبى أن يحلف لهما
فاللهم والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال
المستودع للمودع وهبت لي الوديعة أو بعتها مني وأذكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في
الخلاصة * أودع رجل رجلاً درهمين فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الي فدفعها
اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم
يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم يصدق ولم يكذبه ومع هذا دفع
أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول
ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمني فهل أنت ضامن لي بما أتتني فاذ قال نعم
حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز في رجوع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا
في المحيط ولو قال ردتها اليك على يدي يضمن في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول
العادية * سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع
حصه أما اذا بين جاز في المكن
بلا خلاف والفلاس مثنى
على قولهما فيجوز السلم فيه
وثمن على قول محمد فروى أبو
اللبث الخوارزمي عنه انه
لا يجوز * والسلم يجوز بلفظ
البيع والشراء اذا ذكر شرائطه
خلافاً لفرق في المجرده
لا يجوز * السلم الكلي في وزني
يتعين بالاشارة كالزعفران
والخديج يجوز وان لا يتعين
ان كان بلفظ البيع فهو يسع
بشئ مؤجل وان بلفظ السلم
لا يجوز وشارح الطحاوى
أجازه بشئ مؤجل * انقطع
المسلم فيه في أوانه يتخرب
السلم وعن الامام انه ينفسخ
* السلم مكايه فيما ثبت وزنه
نصاً أو بعكسه لا يجوز فيما
رواه الحسن ويجوز فيما رواه
الطحاوى وذكر الزندوشنى
انه لا رواية في السلم وزنا في
المكيل فرواية الحسن في
النوادر عدم الجواز وابن
ساعة في النوادر الجواز
وقال الفضلى ان كان بالصيغة
وهو ميكال لاهل بخارى يسع
فيه خمسة وسبعون منامن
الخطبة لا يجوز ولو بالامناء
يجوز وقد اتفقت الروايات
ان مانص على كيله لا يجوز
بيعه بجنسه وزناً كالخطبة
بالخطبة لعدم المساوى وكذا
مانص على أنه موزون لا يباع
بجنسه كيلاً الا رواية شاذة
عن الثاقبي انه يجوز اذا اعتادوا

خلاف المنصوص لان النص كان للتعارف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها زيفاً فالقول له والتخلى
في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافاً للمجد (نوع في القرض) باع المقرض من المقرض الكسر المستقرض

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويصح
المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالنقدين (٣٥٩) يجوز بيع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز
للقرض التصرف في السكر
المستقرض بعد القبض قبل
الكيل بخلاف البيع
* استقرض عبد يقضي به
دينه وقضى ضمن قيمته * أقر
باستقراض ألف وقبضه
واستهلاكه وزعم زيافته
وأنكره المقر له وان وصل
فالقول للمقر له مع اليمين وان
فصل لا يصدق * بعث بكتاب
ليبعه ألفا قرضا فبعث
بجامل الكتاب فام يصل الى
الكاتب لا يكون من ماله وان
أرسل اليه رسولا فقبضه
الرسول صار من مال المرسل
لان قبض الرسول قبض
مرسله وحامل الكتاب رسول
في تبليغ الكتاب لافي القبض
* وعن محمد استقرض منه
ألفا فأتاه بها فقال ألقه في
البحر فإلقاه لا ضمان على
المستقرض لعدم القبض * ابن
سماعة عن الثاني استقرض
فواكه كيلا أو وزنا ثم انقطع
يسر الى ان يدخل الحديث
الآن يتراضيا على قيمته كن
استقرض طعاما في بلد فيه
الطعام رخيص ثم التقيا في
بلد فيه الطعام غال ليس له
الطلب بل يوثق المطلوب
ليعطيه في تلك البلد وعن
محمد استقرض طعاما بالعراق
ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق
يوم الخصومة وليس عليه
ان يرجع معه الى العراق

فاين السابع فقال لأدرى أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أولم تكن عندي وتارة يقول لأدرى
هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقربا ضاعه فلا يتناقص
كذا في فتاوى النسفي * رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فذبح المودع اليه
ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بآيام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل
أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة باختلافهما في الألف المردود لانه
وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهما في الألف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدي
عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله أعلم

*(الباب العاشر في المتفرقات) *

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو
مدبر اغرم المولى القيمة أو دعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية * رجل له على رجل دين مائة
درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جملتها قصاصا بديني ان كانت الدراهم في يديه أو قرية منه بحيث
يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قرية منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في
الخلاصة * واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه
قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وأنكره ثم أودعه مثله فاما اذا أودعه شيئا من
غير جنس حقه لم يسره امساكه عنده كذا في الملبوط * وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لك على شيء ولا
يحلف ما أودعني كذا في التتارخانية * اذا كان لرجل ألف درهم وديعة عند انسان وللآخر على المودع
ألف دين فلصاحب الدين وهو الغريم ان يأخذ تلك الوديعة من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع
الألف الى غريمه كذا في شاهان * اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المودع وتودع والعبد
ليس بحضور قبضه المستودع جازو يوجب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس
الهبة حتى لو مات العبد قبل ان يحدد الموهوب له فيه قبضها يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان
الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان
الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمنه المستحق لا يرجع عما ضمن على المودع وان لم يجدد فيه قبضا قبل
ذلك يرجع هكذا في الذخيرة * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سميعة في رجل عنده ألف
درهم وديعة لرجل فقال هي قضا بمالك على بان كان للمودع على صاحب الألف ألف درهم فلم يرجع الى
منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها أصل هذا المسئلة ان قبض الوديعة لا يوجب
عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقضاء قبض ضمان كذا في المحيط * أئلف وديعة انسان للمودع
ان يحاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي * واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها
منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط * أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابت من يد
الغاصب كان للمودع ان يضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضا وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان
ظهرت الجارية للمولى الخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية رجع الغاصب
على المودع بما أخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها
رجع بها على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برئ الغاصب من
القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها
منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بل الحق من العهدة كذا في
الذخيرة * رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك حلف

لاخذه وقال ان الثاني علمه قيمته يوم أقرضه وبشرعن الثاني أقرض طعاما أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخيص يستوثق منه
يكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأبهم اطلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضي بها والقول فيها قول المطلوب وان كان

قائم في يده الرزمة أخذه ولا أفضى بالقيمة * باع باصبهان بكذا دينار ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب دنانيره كان العقد * اشترت ثم
اختلافًا قالت كنت رسول الزوج في (٣٦٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فأقول لها واليمنة للبائع * استقرض منه

المودع على هلاك الوديعة فنكل عن المدين فاعطى مائة دينار الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فأراد
المستودع أن يخاصمه ويأخذه ينظر أن دفع المائة بقول أيهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة
الوديعة مائة وأقام البينة عليه فان الخصامة الى المستودع ولكن المستودع اذا استردها من صاحب البذلة
أن يردّها الى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لانه ما كان راضيًا بأن يتلكها هم هذا القدر وان كان المستودع
قال كانت قيمتهما مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * ولو أنفق على
الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كان متبرعا كذا في السراجية * وان رفع الامر الى القاضي سأله
القاضي البينة على كونه العين وديعة عنده وعلى كونه المالك غائبًا فاذا أقام بينة على ذلك ان كانت
الوديعة شيئًا يمكن أن يؤجر وينفق عليه من غلتها أمره القاضي بذلك وان كانت الوديعة شيئًا لا يمكن أن يؤجر
فالقاضي بأمره بان ينفق عليه من ماله يومًا أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق
زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامسك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أعلم وأنظر في
حق صاحبها وان كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزًا وما أنفق المودع على الوديعة بأمر
القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على
ذلك وفي البدر يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خسين درهمًا فاعطاه
غلطًا ستمين فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض
والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في التتارخانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة
أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخر خسون فاستوفى غلطًا ستمين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك
يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي * استقرض
منه رجل عشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضًا والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين
التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهمًا فقال اخطأها بثلث الدراهم ففعل ثم ضاعت
الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين * ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض
وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية * هشام عن محمد رحمه الله
تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ألفين وقال ألف منهم قرضًا من حقك وألف يكون وديعة
فقبضها وضاعت قال هو قرض حقه ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط * لو دفع اليه ألف درهم يشتري ويبيع
رب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما نفعه وقدر ترك رقيقًا أو ثيابًا باصا ركة دينًا في مال الميت
وكذا أرض دفعها من زرع والبذر منها ومن أحدهما غلات المزارع والزرع قد اخضر أو خصد ولم يدر
بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دينًا في مال
الميت كذا في البناسع * رجل أودع عند انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي
في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل
أن تصل يده اليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: ثلث لي أن اشتري
بالوديعة شيئًا أو أبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
له على رجل مائة درهم قد دفع الطالب الى الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت
والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث الى رجل ألف درهم بضاعة ليشترى بها متاعا فدفع المبعوث اليه ألفًا
الى سمسار واشترى متاعًا ثم بعث الى صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقبل صاحب الالف
انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الا أن يكون السمسار اشتري بمحض من كذا في الظهيرية * سئل نجم

عشرة وبعث عبده ليقبض
فقال المقرض دفعته للعبد
وأقر به العبد وقال أوصلتها
الى مولاي وأنكره المولى
فالقول له ولا شيء على العبد
لانه أقر أنه قبض بحق
* استقرض جماعة من واحد
وأمره أن يعطيه لواحد منهم
فأعطاه طالب منه حصته
فقط * استقرض المكسورة
ليؤدي الصحاح باطل وعليه
مثل ما قبض * أقرضه الدراهم
البحارية بها أو باع منه شيئاً
بها ثم لقيه في بلد آخر يروج
البحاري فيها أيضا الا انه
لا يوجد قال الثاني وهو قول
الامام يوجب له مدة الذهاب
والرجي الى بخاري ويستوثق
منه ان شاء كفيلا وان كان
لا يروج فيه البخاري بغرم
قيمتها * قال بعد استهلاك
المستقرض كان زيوفًا أو
نهرجة يرد مثلها ولا يرجع
بشيء ان ثبت واقراض الصبي
والعبد المحجور والمعتوه على
الخلاص الذي عرف في
الايداع منهم لكنه ان وجد
ماله بعينه عنده ولا أخذه
منهم لانه عين حقه * ولا يجوز
القرض الا في المنليات
ونفى به ما يضمن بالمثل عند
الاستهلاك من المكيلات
والموزونات والعديدات
ذوات الامثال وما يضمن
بالقيمة كالذرعات لا يجوز
استقرضه التأجيل فيه حال
القرض أو بعد الاقراض

باطل * قال لغرمه استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته اليه الا أمر وأنكره الا أمر المأمور ولا الدين
يصدق على الأمر الوكيل بالاستقرض من معين * انا قال المقرض ان فلانا قال لك اقترضني يكون قرضًا على المرسل وان لم يقبل على وجه

الرسالة يكون على الوكيل * خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو قرض لأنه يحتمل والهبة وإنه ادعى فاندفع ما إذا دفع إليه ثوباً وقال اكس به نفسك حيث يملكه لأن قرض الثوب باطل فصار هبة (٣١١) تصحح التصرف فيه * (الثاني فيما يكون

بيعاً) * وفيه التعاطي والمقبوض على سوم الشراء والاقالة واتحاد المجلس * وألفاظ البيع بعثك عبدى بالف فان لم تنقد الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيه بعثني عبدك بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تنقض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقد الثمن إلى ثلاثة ايام ولو قال إلى أربعة ايام أو ستة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفع المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة * ان ادبت إلى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهمها فقد بعته منك فتقده في المجلس يصح البيع استحساناً * وكذا لو قال فزوجم جوت بهما بن رسد فاعطى الثمن في المجلس * وعن الثاني قال عبدى هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت يبيع في الجواب لا في الابتداء * قال البائع هو لك بالف هو بالعين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لأن البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسبي رجه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل مالا يشتري له شيئاً فذهب واشترى ثم لم يتهيا للرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا في تلك البلدة هذا المال ظلمانه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في فصول الاستبروشى في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة * رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنه ألفاً وهذا الالف ودبعة كان عند أبي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك ومصدقهما الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضى للغرماء بالالف قضاء عن الميت ولا يجعل للمدعى الودبعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرماء يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم أنها له والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والأجرة والرهن كالودبعة كذا في خزانة المفتين * اذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الودبعة ثم جاء أبوه حياً يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع ولو كان غصباً يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العبادية * رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت أن للغائب ودبعة في يدها ومطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج درهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقرباً أن ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضالماً وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا عين له عليه وان لم تكن الودبعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الودبعة كذا في فتاوى قاضيان * رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فاتفق لثلاثة وردهما تين وحلف أنه لم يحبس شيئاً من الودبعة فالقول قوله ولا يثبت كذا في الخلاصة * وان كانت الودبعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا أن يدعى شبهة نكاح أو شراء فيثبت نسب سقط الحد عنه ويغرم العقر للشبهة كذا في المبسوط * ولو كانت الودبعة جارية فزوجه المودع المستودع فالتكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو كرهاً فالكره لا يفيدها فلو ردّها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي * فان كانت الودبعة جارية فزوجه المودع المستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها انخير نقصان بالولادة وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحدثه الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الودبعة وسلمها إلى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الودبعة اذا كانت سبغاً فأراد المودع أخذه ليضرب به رجلاً بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرد إليه كذا في جواهر الاخلاطى * سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجيز القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكاً وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبداً كذا في التناوضية * وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وأنكره الآخر ثم أخرج المدعى عليه ألف درهم ووضع في يد انسان حتى يأني المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فأبى أن يرد عليه ثم أعاروا على الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع إلى أحدهما وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمتع عنه كذا في الحاوى لافتاوى * رجل كان له عند رجل ودبعة فقال المودع لرب الودبعة دفعت الودبعة إليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الاخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردّها في المجلس * اشترت هذا الثوب أو هذه الدرا أو البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدراهم والدنانير والفلوس ولم يذكر واحد منهم في الدارين عقد على الدنانير

وعلى الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتاع الا واحد ينصرف الى ما يتاع الناس بذلك النقد * هذا بعشرين فقال المشتري
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري (٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يسعه الا بعشرين يلزمه عشرون * وفي النوازل ساومه

بعشرة فقال البائع بعشرين
فذهب به المشتري ولم يقل شيئا
ان كان الثوب في يد المشتري
فالبائع بعشرين وان كان
في يد البائع ودفعه اليه
فبعشرة وفي الوقائع جعل
الاعتبار لا آخرهما كلاما
* بعثك بالف فقال أخذه به
لا يصح وان قال أخذه منه صح
* قال البائع الثوب بعشرين
وقال المشتري لا أريده ثم
رجع وأخذه فهو بعشرين
* استباع بتسعة فقال بده
درم كنه دهم أخذه به فقال
رضيت فقال صاحب الثوب
لا يسع فله ذلك لان قوله
بده درم كنه دهم ليس بايجاب
* بعته بالف فقال المشتري
اشتريت بالفين صح ويحمل
على أنه زاد الفا أخرى فان
قبله فبالفين والاجاز بالف
تصحها لتصرفه * ولو قال
اشتريت بالفين فقال البائع
بعته بالف جاز بالف فبكانه
باع بالفين وحط عنه الفا
* بعث منك هذا العبد بالف
ووهبت الثمن منك وقال
الاخر اشتريت لا يصح لانه
يسع بـ لا عن وفي النوازل
الشراء جائز لا الهبة * باع
وسكت عن الثمن يملك اذا
انصل به القبض في قول
الثاني ومحمد كفي البياعات
الفاسدة ولو قال بعث بغير
ثمن لا يصح اصلا * (نوع
في الفاظه) * قاله ان

كذا وأقام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو
أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * أودعه بقرة
وقال ان أرسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فذهب يقرى أيضا فذهب به ادون ثيرانه فضاعت لا يضمن كذا
في القنية * غصب فرسان من عمرو فقال المغصوب منه اني أودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك
الفرس في يده بغير صنعه قبل أن يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى * رجل دفع
بضاعة من كرمان الى أصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في
جواهر الفتاوى * أربعة سافروا بيا كلون جله وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دنانير وديعة
لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند أصحابه فضاع لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك
البضاعة في قباء قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفرا يكون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم
حضر واوا القباء قد نفض وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى * ٢ (مودع مالك
را كفت من يباغ مير ومودعت ترابحانة همساية خویش فلان منهم مالك كفت بنيه يباغ و يباغ رفت و باز
آمد و مودعت را از همسايه گرفت و بخانه خویش آمد و نهاد و مودعت از خانه او غائب شد تا وان دار شود
مودع اول يانی باید كه نشود) كذا في الذخيرة * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطا يكره أن يصلحه اذا
كره ذلك ما حبه كذا في الملتقط * أودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه
وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع
حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية * دفع
الى رجل مالا يثبته على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له
أن يملط منه كذا في محيط السرخسى * وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره هكذا في السراج الوهاج
* المأمور بنثر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره أن يثبته ولا يملط عند أبي بكر الاسكافي قال
الصدر الشهيد يقول أبي بكر أخذ وعليه الفتوى كذا في الغيائية * غريب مات في دار رجل وليس له وارث
معروف وخلف شيئا يسيرا ساوى خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله أن يأخذها لنفسه كذا في
الجوهرة النيرة * رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعتهم امع فلان فضاعت من يد الرسول ضاعت من
مال المديون كذا في المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية * واذا سافر بالوديعة في
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * أودعه أجناسا وغاب
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة بعد في الدفع اليها اذا كانت تقدر على الحفظ كذا في
القنية في كتاب العارية * وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكسبتهم في بيت مولاهما فودعتهما امرأاة
فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسقية * ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك أو
بغير اذنه فأجاز المالك خرج المودع من الدين كذا في الخلاصة

*) (كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب) *

٢ قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثمة فضاعت من داره هل يضمن
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

الناس يشترون متاعك بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في الباب
الجهد والهزل فالقول للمدعي الهزل فان بدله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل * ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو

بعد ما تصديق البائع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والشكاح عود المنكر الى التصديق قبل تصديق الآخر المنكر
في الانكار يطل الانكار وكل عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار (٣٦٣) لا ينفعه التصديق بعد الانكار

(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تلك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا
في السراج الوهاج * وأما ركناها فهي الإيجاب من المعبور وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا
الثلاثة استحقاقا والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو مختك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو
لك أو مختك أو أطمعتك هذه الارض أو هذه الارض للطعمة أو أخدمتك هذا العبد أو جعلتك على هذه
الدابة اذ لم ينويه الهبة أو اداری لك سكنى أو اداری لك عمري سكنى كذا في البدائع * والاصل في هذا أنه
إذا أضاف هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو عليك للنفعة دون العين وإذا أضافه الى ما لا
ينفع به الا بامتلاك عينه فهو عليك للعين فيكون قرضا هكذا في السراج الوهاج * (وأما شرائطها) فأشياء
(منها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة
من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه
فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع * قال الحسائي في الكافي وعارية الدراهم والدنانير
والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف
والابرسم والمسك والكافور وسائر منافع العطر والسيادة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا
إذا أطلق العارية فأما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها سائرانا أو يزين به ادا كانا أو
يجمع بها أو غير ذلك مما لا يقاب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تلكها بالنفعة المسماة دون غيرها
ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفا محلي
أو سكنى محلي أو منطقة مفضضة أو خاتم لم يكن شيء من هذا قرضا هكذا في الكافي * ولو قال لا أعزتك
هذه القصعة من الثريدة أخذها أو كلها عليه مثله أو قيمته أو هو قرض الا اذا كان من جنس ما يباع حتى يكون
ذلك دالة الا بآية كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها مقبضه أو خشيته يدخلها في
بنائه أو أجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك أما اذا قال لاردها
عليك فهو عارية كذا في المحيط * (وأما أنواعها فأربعة) أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع
وحكمه أن المستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز
ما سماه المعبور الا اذا كان خلافا الى خبر والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطابقة في الانتفاع
والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعبور هكذا في السراج الوهاج * (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير
بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل
يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعز
أعز في فان ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو أن يحمل عليها
ما يعلم أنها لا تتحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليل أو نهارا فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة
فقطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

(الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية)

تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية * فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض
كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال جعلت لك سكنى دارى هذه شهر أو قال اداری لك سكنى أو
قال عرى لك سكنى كانت عارية هكذا في الظهيرية * وتصح بقول أقرضتك هذا الثوب بلبسه يوما أو
أقرضتك هذه الدار تسكنها سنة هكذا في التتارخانية * ولو قال جعلتك عليها في سبيل الله فهو اعارة هكذا في
فتاوى قاضيين * ولو قال اداری لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة

* بعث هذا الثوب فقال بعث
ثم قال المشتري لا اريد به
قال المشتري رضيت بعشرة
وقال البائع بعث ثم قال
المشتري لا اريد له ذلك ولو
قال اشتريت منك بالف
وقال البائع بعث ثم قال
المشتري لا اريد ليس له ذلك
* خريدي اين جبري ازم
بكذا فلان فقال اشتريت ولم
يقبل البائع بعث لا يتم البيع
وعن السرخسي انه يتم * يعني
بكذا فقال بعث ولم يقبل
اشتريت لا يتم والاقالة
كالبيع * بيع ان سنده عن
بازده فقال دادم لا تتم الاقالة
ما لم يقبل قبلت * قال لا آخر
اين اسب خوردا يا اسب
تعرض كردم فقال لا آخر
انا قبلت أيضا صح * بعث منك
هذه الدار واجرت منك هذه
الارض فقال لا خريقت
فهو جواب لهما * قال المشتري
خريده مقام خريدم صح
وجعل في الاجناس ابعك
بمنزلة بعث منك كذا بكذا
فقال قبلت أو أخذت ثم
* ولو بد المشتري وقال اشتريت
فقال البائع هولك يتم
* وهبت منك هذا بالف وقال
لا خريقت ثم وكذا لو قال
جعلت هذا لك بالف فقال
لا خريقت ثم * بعث هذا
منك بالف وقال المشتري قد
فعلت ثم وان قال نعم لا وفي
الواقعات اشتريت هذا منك

بالف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه واختار ما في الواقعات * اشتريت منك طعامك بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في
الجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثتك هذا الثوب بالف فاقطعه

فيصافعل قبل الافتراق يتم البيع * ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكاف اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخرية
البيع * بكم هذا الوقر فقال بعشرة (٣٦٤) فقال سبق الحمار فساقه لا يكون بيعا لم يسلم الوقر وينقد الثمن * له عليه دين طال به فارس

اليه شعيرا وقال خذه ببيع
البلدان كان السعر معلوما
وهما يعلمانه كان يعاوان
لم يعلم أولم يعلم لا يكون بيعا
* وسماع كل من المتعاقدين
كلام صاحبه شرط انعقاد
البيع حتى اذا اوجب احدهما
او قبل ولم يسمع الاخر
لا يتم البيع بالاجماع وكذا
في النكاح والخلع في المختار
* ولو سمع أهل المجلس وزعم
احدهما عدم السماع ان لم
يكن في ذنبه وقر لا يصدق
قضاء * قال بعت وقال المشتري
اشتريت وقارنه الاخر
برجعت ان معا لا يتم البيع
وان عاقبه البائع رجعت
تم * اشترى عبدان بالف ثم قال
لاخر اشركتك فيسه أو
أدخلتك مع نفسي فيسه
صار شركا في نصفه بالف
* اذهب بهذه الساعة فانظر
اليها اليوم فان رضيتا فهي
لك بكذا أو قال ان رضيتا
اليوم فهي لك بكذا فذهب
بهاتم البيع لانه تفسير قوله
بعتك بكذا على انك بالخيار
اليوم والقياس ان لا يصح
البيع لانه تعليق البيع
بالشرط وكذا لو قال بعته
منك بالف ان شئت يوما
الى الليل جلا على التجيز
لا التعليق * قال جعلت
بيعه لك بكذا فقال اجزته
لم يلزم البيع حتى يقول

* ولو قال داري لك نحلي سكني أو سكني صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في
الكافي في كتاب الهبة * ولو قال داري لك رقبتي أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا في البدائع * ولو قال داري رقبتي لك أو
حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في الينابيع في الهبة * ودفعك اليك هذا الحمار لتستهمل وتعلمه من
عندك فهو عارية كذا في القنينة * وقوله أطعمتك هذه الجزو عارية إلا أن يريده الهبة كذا في التمرناشي
* اذا قال لاخر آجرتك هذه الدار منهم رابعي ثلثي أو لم يقل شهر لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل
خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الأئمة السرخسي أن
الاعارة لا تنبت بالهبة كذا في الظهيرية * واذا استعار أرضا لبيني ويسكن واذا خرج فالبناء طرب
الأرض فرب الأرض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي * استعار دابة
غدا الى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق
منهما وان استعاراه معا فهي لهما جميعا كذا في خزائن الفتاوى والله أعلم

*(الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها) *

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة عليك عندنا كذا في الظهيرية * فان أجزع قطب
ضمن حين سلبه الى المستأجر كذا في الكافي * وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في المحيط * وان شاء العير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر
يرجع على المؤجر اذا لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده يرجع عليه كذا في الكافي * ولا
يرهن كالوديعة كذا في التبيين (١) * واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح
هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية
* وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة
لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله أن يعير غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به
أو لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك
فله أن يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين * مثال هذا استعار
من آخر ثوبا باللبسه بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها
بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا باللبس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم
يسم الركاب فله لباس غيره أو ركاب غيره كذا في الظهيرية * فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعير من
غيره أو لبس غيره أو ركب غيره أو أتم إراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك
ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها أو أرف غير فغطيت بضم نصف القيمة
كذا في غاية البيان * وهذا اذا أرف رجلا فان أرف صبيلا ضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق
حمله فان كانت لا تطيق بضم جمع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * للمستعير أن يربط
الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط * استعار كتابا للراءة فوجده في الكتاب خطأ أن علم أن صاحب الكتاب
يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان أصله جاز ولو لم يصلحه لا اثم عليه كذا في خزائن المفتين * في المنتقى
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعزني دابتك في فرسخين أو قال الى فرسخين قال له
فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنائز وأشباهها
وهذا استحسان أخذه علما أن كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكثر لا عبارة التبيين اه

الموضع
فلان ووقت للرضا فجاز ان رضي * ان أدبت الى كذا فمن هذا التوب فقد بعته منك فاذي في المجلس صح استحسانا * أبعثني عبدك بالف
الموضع

فقال نعم قد أجرته لزم البيع * وعن الثاني كيف تباع الحنطة فقال فقير ب درهم فقال كلتي خمسة أقدرة فكالها له لزم بخمسة * بعته منك بألف فقبضه ولم يقل شيئا ثم البيع * والا كل والليس بعد قول البائع بعث رضا بالبيع (٣٦٥) وكل ما يصح إليه إضافة العتق يصح إضافة البيع كالرأس مثلا والأصل عند اجتماع التسمية والإشارة أن المشار إليه لزم من خلاف جنس المسمى فالعبدة للباسم ان لم يعرف المشتري المخالفة وان عرف فالبيع على المشار إليه كقولك مشري إلى العبد بعث هذا الحمار منك بألف والمشتري يعلم صح البيع وأما في الوكالة لو قال اشتري جارية بهذه الألف مشري إلى الدنانير تعلق التوكيل بالدنانير فإذا اشتري بالدرهم صار مشتري بالنفس * بعثك هذه الدار بألف درهم ثم قال بعثها منك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ثم البيع بالدينار لأنه الأخير * غلط في اسم المبيع بأن أراد أن يقول هذا العبد فقال هذه الجارية فعلى ما تلفظ في القضاء *

بعته من فلان بكذا فبلغه هو وأغیره فقبل ثم لأن قول الرسول كقول المرسل ولولم يرسل فقال اشترت لا يجوز لأن شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس * قال لا خير بعث منك كذا بكذا فقال لا خير قل اشتريت فقال اشتريت فان كان بطريق الرسالة صح البيع وان كان بالوكالة لا لأنه باع منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لأنه أصل في البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع * اذا قال الزوج لا خير قل اشترت لانه سفير فيه فكان كلامه ككلام الزوج * اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع * اذا قال أبيع أو أشتري وأراد الإيجاب فقال بعث ثم البيع * ولو قال اشتر أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعث * (نوع في المجلس) * كانا عيشيان فقال

موضعا ليس له أن يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهر رافه على المصر وكذا في ربة الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمادية * استعار دابة للعمل فله أن يركبها كالأجرة كذا في القنية والله أعلم

(الباب الرابع في خلاف المستعير) *

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيا فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سمى المالك إلا أنه مثل ما سمى المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لأضمان عليه وإذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة أقدرة فحمل عليها عشرة أقدرة شغير فملك فلا ضمان عليه استجسا أو أماذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشغير إلا أنه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استجسا ناوهو الأصح وإذا خالف إلى ما هو أضر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا أو حديدا أو لبنا مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك إذا حمل في هذه الصورة قطنا أو تبنيا أو حطباً أو تمرًا وان خالف في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فملك الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر مخاتيم يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق يصير متلفاها فيضمن جميع قيمة الدابة * كذا في المحيط والذخيرة * وإذا استعار دابة مطلقا فالمستعير يحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها إلى الليل من غير علف فإذا حمل وعلفها لأضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كذا في الملتقط * استعار دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان فكذلك حكم المطلق الا من حيث المكان فلا يجوز ذلك المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردرى * فان استعار دابة إلى موضع سماه فسار بها في غير طريق ذلك الموضع فان كانت تلك الطريق يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطبت فيه وان كانت الطريق لا يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن كذا في السراج الوهاج * استعار دابة إلى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا اذا كانتا تتفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذ لم يكن آمنا يضمن كذا في خزنة المفتين * رجل استعار من آخر حمارا (تأليف سبوي أب أورده سبوي) بثلاث دفعات وكان الحمار معيوبا فإفرده كما كان فأت الحمار في يد المالك لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الديناري (٣) مردى خرى بعاوت خواست تا از موضعی بار آورده نده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را بیار بازده روز داشت خر هر دین خر برنده قیمت کس دام روز را ضمن شود) قال (روز پنجم از وقت عاریت) كذا في الفصول العمادية * واذا استعارها ليركبها في حاجته إلى ناحية مسماة من

زوجة (٢) لأجل أن يأتي عليه بقدرة ما فأتى بثلاث قدر (٣) طلب رجل حمارا من آخر عارية ليأتي عليه بحمل من موضع فقال المغير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوما فأت الحمار فقيمة أي يوم يضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشترت لانه سفير فيه فكان كلامه ككلام الزوج * اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع * اذا قال أبيع أو أشتري وأراد الإيجاب فقال بعث ثم البيع * ولو قال اشتر أو قال على وجه السؤال اشتريت متى لم يتم ما لم يقل بعث * (نوع في المجلس) * كانا عيشيان فقال

أحدهما بعث وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدر في ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعثان كان بحال
 بوجوب التباس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والان لا ولو في صلاة القربضة فاقم وقبل جاز ولو أضاف ركعة في الفل ثم قبل جاز

ولو قدح ماء في يده فشر به
 وقبل جاز ولو كل تبدل
 لا بلقة ولو ناما أو أحدهما
 مضطجما بطل ولو جالسا
 لا * قبل بعث فقام المشتري ثم
 قبل أو قبل بعد قيام البائع
 أو كان البائع خارج الدار
 والمشتري فيها فقبل بعد
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام
 على انه اذا أوجب فاعدا
 فقبل المشتري بعد القيام
 قبل الرواح يصح * بعث من
 فلان الغائب فحضر في
 المجلس وقبل صح ويكفيه قد
 بالخطاب من الحاضر ينقد
 بالخطاب من الغائب أيضا
 كتب البائع الى آخر بعث
 عبدي منك بكذا وقال عند
 وصول الكتاب قبلت تم * وان
 كتب المشتري بعث عبدي
 كذا مني بكذا فقال اشتريت
 لا يصح ولو كتب اليه اشتريت
 عبدي فقال بعث تم لوجود
 الركنتين * (نوع في
 المقبوض على السوم) *
 اذهب به فان رضيته اشترته
 فذهب به وضاع لا يضمن
 * ولو قال ان رضيته اشترته
 بعشرة فذهب وضاع ضمن
 * رفع قارورة الزجاج ليرها أو
 ليربها غيره فسقطت
 وانكسرت ان كان بين الثمن
 ضمن والا لا وان أخذه لا على
 النظر ثم قال انظر اليه فضاع
 لا يخرج الكلام الاخير
 عن الضمان الواجب بأقول
 المرة وان أخذه بلا إذن ضمن

النواحي في الكوفة فآخر جهال الفرات يسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهل كانت
 فهو وضامن لها كذا في الميسوط * استعار ثورا ليكر ب أرضه وعين الأرض فسكر ب أرضا أخرى فعطب
 الثور يضمن لان الارض تخاف في السكر بسوءه وصعوبة وكذا لو أملك الثور في بيته ولم يكر ب حتى
 عطب ضمن أيضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا اذا جالسا لا غير فاوز بها عنه ثم عاد اليه فهو في
 الضمان عليه حتى يردا الى المالك بلا خلاف فان استعارها ذابا وجائنا ثم عاد الى الوفاق بيرا كلودع
 مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العنانية * ولو استعارها ليجمل عاينا كذا من ان الخطأ الى
 البلد وهل كانت الخطأ في الطريق فله أن يركبها الى البلد وفي العود أيضا الى منزل المالك كذا في القنية * ولو
 استعاره وسال به اليه الى موضع كذا فركبها أو أزدف معه آخر فأسقطت جنيها فلا ضمان عليه في البنية ولكن
 ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرض بحال يمكن أن يركبها ثانيا وأما اذا
 كان لا يمكن فهو وانلاف فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمالية * ولو استعارت ملاءة للصبيبة ثم
 خرجت منها الى مكان آخر فقصرت فضمن كذا في القنية * ٢ (يلي عاريت خواست كه در باغ كار كنند معير
 مسد تعير را كفت كه در باغ كه كذا رو يا خود بيار) فتركة ثمه وسرق فيضمن كذا في خزائن الفتن * استعار مرا
 ليدق بمطبخه فذقهها وورغ ثم أعارها من غيره فضاقت يضمن المالك أيهما شاء كذا في القنية والله أعلم

*** (الباب الخامس في تضييع الغاربية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن) ***

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فقتل عنها في السكة ودخل في
 المسجد ليصل الى خطي عنها فهل كانت فهو وضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال اذا لم يربطها بشئ فلا
 ضمان ومنهم من قال هو وضامن على كل حال واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان
 وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو أدخل المستعير الجمل في بيته وترك
 الدابة المستعارة في السكة فهل كانت فهو وضامن سواء ربطها أو لم يربطها لانه لا يغيبها عن بصره فقد ضيعها
 حتى لو صور أنه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في
 خزائن المفتين * لو كان يصلي في المحراب فنزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه
 المسئلة دليل على أن المعبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة لبشيع جنازة
 الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصل فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * وصار يحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في
 التارخانية * جعل الدابة المستعارة في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا تتخرج فسرقت
 لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار ثورا من رجل على أن يعيره ثورا يوم جاء يستعير ثورا
 وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب
 من رجل ثورا عارية فقال له المعبر أعطيك غدا فلما كان الغد أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فعطب
 الثور في يده فذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان
 عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في الممرح للرجي فضاع علم ان صاحبه يرضى
 بكون البقر في الممرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان * وذكر السمد
 الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظاهر ثم تركها في الجبانة
 فأكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة ممرح هذا البقر للغير وكان المعبر يرضى بكونه فيها وبأن يرضى فيها

ترجمة

٢ طلب محمرا استعاره لبسته في أرضه فقال المعبر للمستعير لا تدعه في الأرض والاهانة

في الوجبهين * أخذ ثلاثة أثواب واحدا بثلاثين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على ان يأخذ أيها شاء فضاع الكل معا أو متعاقبا وحده
 ولم يبع لم الأول هلا كولا الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لان الواحد مقبوض على السوم ولو على التعاقب وعلم ضمن الأول لانه أميز في

الاخبرين وان هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة السكك ان يعلم الهالك اولاً ورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد الثاقيان فان احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق اولاً ورد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة المحترقين وان احترق أحدهما

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية * ولو استعار جارا الى موضع كذا فأخبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط * استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الجار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في عنقه ويخفق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المزرعة فصار الحبل في عنقه فشد ومات ضمن كذا في خزنة الفتاوى * رجل استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفاضة ومقوده في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لا ضمان عليه ولو لم يد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيد ويجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا أما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضرة أما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرة * اذا استعار دابة يوم أو يومين فاذا مضت المدة لم يرد هاجام مكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا في الاصل من مشايخنا من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته نه أو دالة حتى قيل ان من استعار قدوم اليك كسر حطباً فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العتائية * ٢ (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير ياردم امور ستور رادو راه برنشت) وهلك ضمن الأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن ما موران من جهته وهذا اذا كانت تتقدم من غير ركوب فان كانت لا تتقدم الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل القاضي ببيع الدين عن استعار جارا ٣ (تاخر آرد) فأعطاه الاجير (تاخر آرد) وذهب به وبغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي ببيع الدين لا كذا في التتارخانية * ان أرسل رجلا يستعيره دابة الى موضع سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة تلك الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي سماه المرسل فدفعه اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي أراه وسار بها الى الموضع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمته لانه قصد مباحا فاصاب بحظور ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجنياته فلا يرجع به على غيره فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة مثل أن يقول له قل فلان يعرفني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابته الى سهم فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على طريق سهم وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يحمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى فاضلنا * استعار دابة وبعث غلامه الى المعير ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعير ليأتي بها الى مولاه فحمل الغلام دابة قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته ربا ع فيه في الحال كذا في الفصول العمادية * بعث الرجل أجيره الى رجل ليس تعير منه دابة فأغارها عليها عباءة فسقطت العبادة ان سقطت العبادة يعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم ينتقل له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في يد رجل لينذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعار مطا لئلا يكون ضامنا

ترجمة

٢ طلب دابة استعاره وأرسل رجلا ليأتي بها من عند المعير فركبها الأمور في الطريق ٣ ليأتي بشوكة

لم يتقرر الثمن لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في القبض على السوم باطل * وعن الامام آراه الدرهم لينظر اليه فمزه أو قوسا فذهه فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يضره بالخرق والمذول اللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالقر لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز فذهه فانكسر أو ثوبا فخرق ضمن ان لم يضره بالخرق والمذول اللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالقر لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

ونصف الاخر معاير ونصف الباقي ويلزمه الاخر بمثله ولا يملك جعل الامانة في الهالك وامساك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له ثمن والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى * غلط وسلم غير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع * بعث رسولا الى البرازان بعث الى ثوب كذا فبعث اليه البراز معه أو مع غيره فضاع الثوب قبل الوصول الى الامر وتصادقوا عليه لا ضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسول البراز فلا ضمان على أحد لكن اذا وصل الى الامر ضمن الامر وقال لو أرسل الى آخر وقال بعث الى عشرة دراهم قرضا فأرسله معه فلا ضمان اذا أقر أنه رسوله فان بعثه مع غيره رسوله لا ضمان على الامر قبل ان يصل اليه وكذا الدائن اذا بعث رسولا ليقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع آخر لا حتى يصل اليه * استباع قوسا وتقرر الثمن فذهه باذن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليه * فذهه فانكسر يضمن قيمته وان

(نوع في التعاطي) قال البائع هذا بعشرين وقال المشتري لا اريد وذهب ثم جاء واخذ له زنه عشرون * ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنه و كان له به كان يباع (٣٦٨) وكذا لو قال المدينون للدائن اعطيك لديك ذنابا وساوومه ولم يقع البيع ثم اعطاه بعد

كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعار ثورا ليستهمله فقرنه مع ثور يساوي ضعف قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع * استعار دابة تتوجا يعني حاملا فان راققت من غير عنقه واسقطت الولد لا يضمن ولو كبحها بالبحام أو فقا عنها بالضرب يضمن كذا في خزنة الفتاوى * استعار جارا فقال له جاران في الاصطبل خذا أحدهما أي - ما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما - ما واذ به والباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين * أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاريه ولم يتخله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاريه فأسرعه في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردري * قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا لفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء ونهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستهمله بما فيه هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى * قروي استقرض ثورا فأعاره عليه الاثر لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور عليه استعار دابة فأعاره من عبد محجور مثله فاستملكها ضمن الثاني للعمال كذا في السراجية * واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيها شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المير وان ضمن المير رجع به مولاة في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة مولى المير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستملكه بواحد به بعد العتق استعار دابة أو دعه في مدة الاستعارة لم يضمن به أفتى أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار قلادة ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلن المستعير في السر أو بل فخرق لم يضمن كذا في الينابيع * وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معهودا كذا في الفصول العبادية * ولو استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * استعار ثوبا للدين ويقال بالفارسية (خوازه) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصفهاني ما استعارت ملاءة فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاءة فبطل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأته شيئا مما كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزنة المفتين * قالوا لو وضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية * رجل استعار من رجل مرسوق به أرضه ففتح المأهبة ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعته ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفقا من يده قال أبو بكر البخني لا يكون ضامنا قيل هذا اذا لم يكن من سوءه ما ساءه فان كان من سوءه ما ساءه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل أعار شيئا بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا كذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا أخرا عرفتني ثوبك فان ضاع

المسألة الدنانير بناء على تلك المساومة كان يباع الساعة * بعثك عبدى هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ثم وكذا اذا قال المشتري كاه بدرهم فكاهه ولم يقل شيئا * قال بكم عشر من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافترس عشر أو أعطى درهم أو أخذته ثم البيع وكذا الرمان وان كان متفاوتا * اشترى وسائد وطنافس لم يفسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون يباعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا وأفتى الامام الحلواني بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون يباعا مطلقا مع بيان الثمن بل لا بد من المختار من الجانبين والكرمانى على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتملك مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان يبيع مقابضة وفي الخبز واللحم يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالصابون ونحوه لا اشترى وقرأنا ثمانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هنا ففعل له طلب الثمن * قال لقصاب كم من هذا اللحم

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهما وأخذ فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجد أنه قص رجوع بقدر من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانه قد بقدر المبيع المعطى * قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزمه ان يزن

فله وللشئري ان لا يأخذ وان قبضه المشتري أو جعله البائع في يوم ما من المشتري ثم البيع وفيه انعة اعادة بالاعطاء من جانب * اتفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه لا يتفاوت فاعطى رجل غنا واشتراه فاعطاه أهل من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غيراهلها يرجع في الخبز لان التسعير فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يميز * اشترى من القصاب لحما بدرهم وزنا وقبضه ان كان القصاب ذبح شاته وباع منه يحل للشئري الا كل قبل الوزن وان كان اشتراه موازنة لا يحل للشئري منه الا كل قبل الوزن كالبيع والاحتياط كان السلف يحسبون الموازين في البيوت * ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه ودفع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الحطب وغيره * ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعاً أيضاً * القاضي دفع الصابون الى بقال للبيع بلاذ كرا الثمن أو أخذ منه بجهة الشراء بلاذ كرا الثمن لا يجعل بيعاً * والحاصل ان فيما سوى الخبز واللحم لا بد من بيان الثمن حتى يكون بيعاً بالتعاطي * له عليه عشرة طلبها منه فاعطاه الف من من الخنطة ولم يذكر بيعاً ولا مقاصة بالدين * يكون بيعاً وان كانت لا تفي بالدين ان السعر معلوم فبيع بقدر قيمتها والا فلا يبيع * وفي الديار يستعمل يقال اذازده كه دكان توفلان جيزي برم وهلك المال يهلك على البقال لانه

فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى * اعار فرساً أو سيفاً ليقا تلقت لا يضمن كذا في التتار خانية * ولو استعار من رجل سلاحاً ليقا تل به فضر به بالسيف فاقطع نصفين أو طعن بالرمح فانكسر فلا يضمن عليه وان ضرب به حجرافه وضامن كذا في المبسوط * استعار قدر الغسل الثياب ولم يسله حتى سرق له لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى * صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه انا كان مأذوناً صحيح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ كذا في خزائن المقتنين استعار فاساً وضربه في الحطب (٢) وسخت شد درهيزم وتبرديكر كرفت وعهده ان تبردي وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (٣) (اكرز من معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خانية * اعار من آخر شيئاً وهلك في يده المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محلاً أو فسطاطاً لها وهو في المصرف سافر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فسافر به يضمن كذا في الفصول العبادية * رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذ منه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئاً وضاع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيهما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدر الطبخ فطبخ فيها مرقعة ونقلها من الكانون مع المرقعة أو آخر جهما من البيت فوقع من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا زلق كذا في القنية والله أعلم

(الباب السادس في رد العارية)

ولورد العارية مع عبده أو أجير مشاهرة أو مساهمة أو مباومة أو مع عبد المعير أو أجيره فضاع لم يضمن كذا في التمر تاشي * وان ردها مع أجير ضمن كذا في الهداية * وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد هدايته عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يده العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفضل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلا حل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يرأع عن الضمان وقال غير الاسلام على البرزوي والعصمجي أنهم ماسوا لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان * فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو وضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط * ولورد العارية الى منزل المعير أو مرابطه فضاع فضاقت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد قيل ان كان المرابط خارج الدار لا يرأع لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولورد العارية الى أرضه لا يرأع لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر تاشي * ولو كانت عقد جوهري أو شيئاً نفيساً فردته الى عبد المعير أو أجيره يضمن كذا في الوجيز للكردرى * وفي التهمة مثل والذي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال

ترجمة

(٢) ويست في الحطب فاني بقاس ثانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتاداً

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي يتعقد باعطاء الثمن * وجاء ان الثوري جاء الى فامى ووضع عنده فلما وأخذ رمانة ومضى ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

تراض * حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالتعاطي قيل وقيل * (نوع في الأقالة) * اقلني حتى أؤخر لك الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خمسين تصح الأقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الأقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر

لا يضمن كذا في التنازع خاتمة * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمكسه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية والله أعلم

(الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

وللمعير أن يرجع فيها أطلق أو وقت كذا في الوجيز للسكر دري * ولو استعار أرضا لزراعتها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحقا أو وقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيتروك بأجر المثل لأن فيه حرعاة الحقين كذا في التبيين * فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول إنما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجزأ الأرض منه صاحب الأرض أو القاضي فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكره قلع الزرع أيضا لو أراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بأرضك فأشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي أن أضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك لأن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط * ولو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته ويأخذ الأرض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز أن كان بهد يجره أو المختار كذا في الفتاوى العتبية * إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما إن كانت مطلقة أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فإن كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن رضى المعير بالنقص فله ما وان طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوعا فإنه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فاصفة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات * وإن كانت موقوفة فأخرج قبل الوقت لم يكن له أن يخرجها ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبناؤه فأعماه مينا وترك ذلك عليه وعملك صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبناؤه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما ثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرًا بالأرض فإن كان مضرًا فبالخيار للمالك كذا في البدائع * إن شاء انتظر إلى مضي المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبنى وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع * هذا إذا أراد صاحب الأرض إخراجها قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقطع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندئذ إلا أن يضر القلع بالأرض فحينئذ يضمن صاحب الأرض يملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعا كذا في المحيط * إذا أعار من آخر أرضا وأذن له أن يبنى فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضي الوقت أن على قول أبي حنيفة أو أي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعير قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوا في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقض البناء من المعير وبين ما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في الذخيرة * في النوازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطًا بالتراب ويقال

الابحاضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد * تركت البيع فقال البائع رضىت أو أجزت فاقالة * طلب الأقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبوله ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلني قيصا قبل المفارقة والتكلم بكلام * ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن وما منع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الأقالة وفي المقابلة تصح الأقالة بعد هلاك أحدهما * اشتري بائني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط ملحق بأصل العقد لكنه لا يلتحق في حق البائني حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه بائني عشر يحنث به إذا اشتري عبدا ولم يقضه حتى قال البائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وانفسخ الأول ولو قال بعه لي أو بعه عن شئت أو بعه ولم يزد عليه لا يصح * ولو باعه من البائع قبل قبضه لا يفسخ البيع * ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أمر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الامام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل وجوز ما خلا النكاح فسخ * باع الوصي أو المتبولى شيئا أكثر من قيمته ثم أودع لا يصح * باع المتبولى ونقابا ثم تقايلا

بالفارسية

ثم باع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقهما فلا يكون بيع المنقول قبل القبض * عليه دين الى اجل يباع به
لانه عدا ثم تقايلا لا يعود الاجل وان رده بعيب بقضه كان فسخا واعد الاجل (٣٧١) ولو به كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين

وان به كفيل فوهبه الدائن
للمدون فبردها عاد الدين
لا الكفالة * ويجوز شرط
الخليل فيها كالبيع وجازت
باجل وبأقل من الثمن الاول
عند حدوث عيب ويجوز
في أحد المبيعين بحضته
من الثمن ويجوز بالرسالة
فاذا فسخ قبل الاشتغال
بعمل آخر يصح ولا يصدق
على الفسخ الا بالينة * قال
البائع لا أخذ الثمن فافسخ
البيع فسكت وذهب كان
فسخا * والرديع بعد
القبض صلحا اقالة * باعها
ثم انكر البائع والمشتري
يدعيه لا يحلل للبائع وطؤها
الا اذا عزم المشتري على تركه
الخصومة وسمعه البائع
* يبيع عن بازده فقال دادم
لأنتم الاقالة عالم يقل بذرفتم
وبه يفتي * وفي المحيط يبيع
عن بازده فقال هلا بدهم
ينسخ وان لم يدفع * ويجوز
الاقالة في المكيل من غير
كيل * قال المشتري انه
يخسر فقال البائع بعه فان
خسر فعلى قباع خسر
لا يلزمه شيء * طلب أن ينقص
من الثمن فقال البائع هات
بالمبيع وبنك هذا فقال
المشتري هم بنان كنم افتي
بانه اقالة * هلك المبيع بعد
الاقالة قبل التسليم بطلت
* جاء بقبالة العقار المشتراة
فاخذها البائع وتصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم ان صاحب الدار استرد
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائط ان كان قد بناء من تراب
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في
يدك أبدا وقال الى وقت كذا فان لم أتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البنو له فاذا أخرجه
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيان *
(١) استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج قال لبائى الارض فلبى الارض أجر مثلها مائة مدارا السكنى
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسى * واذا طاب المعير العارية ففقهها المستعير عنه فهو ضامن وان
لم يمنعها ولكن قال لصاحبها دعها عندى الى غدا ثم أردعها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لاضمان عليه كذا
في المحيط * ظلمها فقال نعم أدفع وهضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان
كان قادرا ان صرح المعير بالفسخ راهة والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح
بالرضابان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقا لا يضمن
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردها ضمن استعار كذا بافضاع فجاء مالكة فلم يخبره بالضياع ووعده بالرد ثم
أخبره بالضياع ان لم يكن اسامن وجوده لاضمان وان كان اسامن وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد
هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى
الضياع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الوجيز للكردرى * رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على أمي ليس له ذلك وله أجر مثل أمته الى أن يقطم الصبي كذا في
خزانة المفتين * واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زينا فأخذته في الصحراء فليس له أن يأخذ الزقاق
وله أجر مثلها الى موضع يحذفه زقا فافحول زيته كذا في المحيط * ولو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه
فأعاده أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع
الذى طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذى يحذفه الزكوب بكرام أو شراء كذا في الظهيرية والله أعلم

(الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردها الى
الموضع الذى أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيه ما ثم رجعت بها الى الموضع الذى أذنت لي فلا ضمان
على قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البينة أنه قد ردها الى الكوفة أو الى الموضع الذى
أخذها اليه ثم نفقت بعدما ردها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعار الى ذلك
المكان ذاهبا لاجابا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجابا فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد
الى الوفاق والعقد قائم فغير أعين الضمان كذا في المحيط * فان أقام صاحب الدابة البينة أنه أعطيت تحته
في الموضع الذى تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردها الى يد صاحبها أخذت بينة صاحب الدابة
كذا في السراج الوهاج * اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنها دابة يقضى القاضى له
بالمالك ولا يسأل البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذى أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عار بها يخاف
على ذلك فان نكل كان تكوله كقاره فلا يضمن المستحق أحدان وحلف كان له أن يضمن أيهما شاء فان

(١) قوله استعار أرضا لبنى الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثانى هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع
الهندى والاحسن ذكره هنا بحراوى

العقار فاقالة * وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا انصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم
تسليم المبيع وقبض الثمن * ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيدان وجدت مشتريا بالزيادة

فبعضه منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعديق الاقالة لا الوكالة بالشرط * تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه
نطل الاقالة * قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني * رد المشتري

المشتري على البائع بعد أيام فلم يقبل البائع رده وتصرف فيه واستعمله له الرد على المشتري لانه لما رد الرد كان البيع الاول على حاله ولا عبرة بالالة بعد التصريح * قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن غال فرده البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينعقد بالتعاطي من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة * الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز * اشتري ارصاد كحدودها لاذرعها طولاً وعرضاً جازوا اذا عرف المشتري الحدود ولا الجيران يصح وان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وجه البائع بالمبيع لا يمنع وجه المشتري يمنع ويبع المجوسى ذبيحته أو ما هو ذبح عنده كالخنق من كافر جاز عند الثاني ويبع متروكة التسمية عمداً من كافر لا يجوز * بعث نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز * اذا اقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رضى الله عنهما علم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال أعرتنى دابتك وهلكت وقال المالك غصبته متى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال أعرتنى وقال المالك أجزتكها او قدر ركبها وهلكت من ركوبه فاقول قول الراسب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحمل على العارية فاقول قول رب الدابة مع عيئه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبمحمد المعير ضمن المستعير الا اذا قام بينه على الاذن كذا في الفصول العارضية * واذا قال المستعير في صحته أو مرضه قد هلكت مني العارية فاقول قوله مع عيئه كذا في المبسوط * وفي المتفق رجل قال لغيره أعرتنى هذه الدار وهذه الارض لا بنيتها أو أغرس فيها ما بدت من النخل أو الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فاقول قول المعير وان أقام البيئته فالبيئته بينة المعير أيضاً كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال انى استعرت الدابة التى عندك من فلان مالكتها وأمرنى أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذى قبضها منه وان كان قد كذبه أو لم يصدق ولم يكذب وأصدق وشروط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين * وان كان الذى جاءه قبض العارية منه خادماً للمعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً فطلب المعير بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذى في زاويتك وأنكر المعير فان كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى والله أعلم

* (الباب التاسع في المنفقات) *

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المجر والمغصوب على الغاصب والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي أبو علي النسفى حاكياً عن أستاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق بالنافع فان شئت فاتفق ليحصل لك المنفعة وان شئت نخل يدك عنه أما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى المعير كذا في خزائن الفتاوى * قال لا خير خذ عبدى واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو تولى كل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً فغير انه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبايى بهذا أرجو أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار أرضاً بياضاً للزراعة يكتب المستعير أنك أطمعنى أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يكتب أنك أعرتنى كذا في التبيين * وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتنى اجاعاً ولا يكتب ألبستنى وأسكنتنى هكذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن ينوافيه قصوراً فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحلوى للفتاوى * وذكر خمس الآفة في أول شرح الوكالة أن الاب يعير ولده وهل له أن يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامناً والصبي المأذون اذا أعاره له صحت الاعارة كذا في فتاوى قاضيان * وفي

وباع صح كالبيع الفاسد * قال المشتري في يدى لك أرض خراب لا يساوى عشرة فبعضه فباعه ثم علم انه يساوى أكثر منه شرح جاز * دارينهم ما باع أحدهما نصفه الصنف الى قسطه ولو عيّن وقال بهت هذا النصف لا يجوز * مات عن ثلاث بنين وبنات فباعت احدى

السنات فسطها من الاخرى يصح ان كان فسطها معلوما لها وان باعته فسطها من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما
دار باع أحدهما نصف يت معلوم منها شأنا تعافا قال الامام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

أواب هروية باع أحدهما
نصف ثوب بعينه يجوز
* سكة غير نافذة اجتمع أهلها
فباعوها لا يجوز كما لو قسموها
* اشترى قرية ولم يستثن
مسجدها ومقبرتها لا يجوز
البيع فان كان المسجد خرب
ما حوله واستغنى الناس
عنه لا يفسد العقد
في الباقي * جمع بين وقف
وملك يجوز في الملك أصله
جمع بين قن وحر وباعهما
يفسد سمي لكل ثمن أم لا
هذا اذا باعها معا أما اذا باع
أحدهما وقبل صح في القن
تصحها التصرف به ولو اشترى
عبدان فاستحق أحدهما
أو أمتين واحداهما أم ولد
لا يفسد في القن سمي لكل
ثمن أم لا * وأجمعوا انه لو باع
مع عبده عبدا رجلا آخر
اشتراه منه قبل قبضه يصح
في الذي عنده عند أصحابنا
رحمهم الله * اشترى أرضا فيه
طريق العامة لا يفسد البيع
والطريق عيب * وفي المنتقى
اذا لم يكن الطريق محددا
ولا معلوما فيه فالبيع فاسد
وان باع أرضا بطريقها ثم
استحق الطريق فللمشتري
ان يرد الباقي من الدار
والارض وله ان يأخذ الباقي
بمحضته من الثمن ان كان
الطريق مختلطا وان عجز
معلوم الحدود لا وان استحق
الممر لزمه بمحضه بالخيار
ولو باع القرية واستثنى

شرح يوع الطحاوي للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط * العبد المأذون بملك الاعارة كذا في
السراجية * استعار الوصي دابة لعل الصبي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي
قال رضى الله عنه وانما بعينة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت عاريت خواست تا پشت
را آب دارد يا جامه شويد مقيد شويد بمين آب داشتن وبه من جامه شستن يالى) قال ينبغي أن يتوقت وبه
أفتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التارخانية * اعارة
الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا تحتلها من شريك أو أجنبي وكذا اعارة الشيء
من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية * مات المعير والمستعير تردها عارية كذا
في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمى الهدف صح
كذا في التارخانية * أراد أن يستمد من محبرة غيره ان استأذنه ذلك وان علم فكذلك ان لم ينفه وان لم
يقبل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز
للكردري * رجل رهن عند رجل خاتما وقال للرهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين
على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عادرهنا قالوا هذا اذا
أمره أن يتختم في خنصره فان أمره أن يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو أمره أن يتختم
به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو
ومالو أمره أن يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء يكون اعارة هو الصحيح
كذا في فتاوى قاضيخان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بالف ثم استعار الراهن ثم رده عليه
وقيمته خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الزهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غضب فعلى
الغاصب قيمته حين غضب فابا كذا في الفصول العبادية * استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة
وانه معروف والادستعارة لئلا جاز غيره جائزة كذا في المحيط * وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
فمن استقرض من آخر حنطة عفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت
حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصادقأ أنها كانت عفنة فله أن يرجع بما قضاه وان لم
يقبل شيئا لكن قضاه جيدا جاز في الجامع الاصغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه أيضا قفيز
حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته وأمره أن يحجبه ل فيها كلا القفيزين ففعل فها ككت الغرارة بما فيها
ان صب فيها الماء المستقرض الحنطة المبعة أولا ثم القرصية فالهلا ك على الامر وان صب الحنطة القرصية
أولا فهي على ملك المأمور كذا في الحساوي للفتاوى * رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو حفر
مردا تحت دارة باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا
شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك
والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول
العبادية في المتفرقات من مسائل المحيطان * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فممن استقرض من آخر
غطارفة بخاري فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال يؤجر له قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها
ويستوثق منه كذا في الحساوي للفتاوى * استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد
فوصله بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة
م طلب طشتا استعارة اضع فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا
أم لا (٣ مرة)

المسجد لا يشترط ذكر كحدود والمستثنى وكذا الخياص والمقابر اذا كانت روية كذلك ولا يشترط ذكر حدود المقابر * اشترك مع
غيره في أرضه للزراعة ثم باعها ان البذر من الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم ينبت لانتفى للغير من الثمن وان البذر من الغير ولم ينبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي
الكرم والخيل ان قبيل خروج الفطر (٣٧٤) يجوز البيع بلا رضا العامل وان بعد ثبات الزرع وخروج الفطر برضا العامل جاز له

القنية في كتاب الغصب * نام قاعدا (١) أو مضطجعا والمس تعارضت رأسه أو موضوعا بين يديه وبجوابه
بعد حافظا كذا في الوحي للكردي والله أعلم

*(كتاب الهبة) * وفيه اثني عشر بابا

*(الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشراؤها وأنواعها وكيف ما يكون هبة
من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون) *

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكثر * وأما ركناها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما
يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حاف أن لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر
حذت كذا في محيط السرخسي * وأما شرائها فأنواع ير جمع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى
الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا بماله خطر الوجود
والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضاعفا إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو
رأس شهر كذا في البدائع * والرقبي باطل وهو أن يقول دارى لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان مت فهي
لك كان كل واحد منهما ما يرجع إلى موت الآخر كذا في الاختيار * وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون
الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا للكهووب حتى لو كان عبدا أو مكاتب
أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيرا أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح
هكذا في النهاية * وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس
بوجود وقت العقد بان وهب ما تشر فخله العام ومات أد اغنامه السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن
هذه الحاربه أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساطه على القبض عند الولادة والخل وكذا لو
وهب زبد في لبن أو دهن في سمسم أو دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم
للحال فلم يوجدهمحل حكم العدة وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاط * اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزه
وسلمه فانه يجوز * ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالخرو المبتع والدم وصيد
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال
متقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض
وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متقرا عن غير الموهوب ولا يكون
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلا فيها ثمرة
لواهب معاقبة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية
* ومنها أن يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ما ليس بمملوك محال * ومنها أن يكون مملوكا للواهب
فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع * وهي نوعان قليل
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين * وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح
الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فالووهبه على ان للموهوب له الخيار ثلاثة أيام صحت الهبة ان
اختارها قبل أن يتفرقا أو أتمها لا يبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صحت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرقوظا هره انه بعد حافظا ولا ضمان عليه
في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العتبية والنفي في
الظهيرية وخزانة المفتين والخلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في
الحضر أو لا فلا وبالجملة فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة اه بحر اوى

نصيبه وان باع بغير إذن
العامل ان يعذر فكذلك
ولو بلا عذر للعامل ابطال
البيع * (نوع في الاوراق
والاشجار) * اشتري
أشجارا لا تقطع ولم يقطع حتى
جاء الصيف ان أضر القطع
بالارض وأصول الشجر
يعطى البائع للمشتري قيمة
شجر قائم جبروا قال الصدر
قيمة مقطوع وان لم يضر
بواحد قطع وان اشترى
أشجارا مطلقا القطع من
الأصل * ادعى البائع على
المشتري كسر أغصان
الاشجار وقال المشتري
ماتعتد ولكنه ما كان بد
منه يرجع إلى أهل العليه
ان قالوا انه مما يمكن التحرز
عنه ضمن النقصان وان قالوا
مما لا يمكن لا يضمن شيئا
* ساومه أشجارا على أرضه
للحطب فانفق على ان ينظر
أهل الخبرة كم وقرها فاتفقوا
على انه عشرون وقر فباع
فوجد أكثر منه بعد القطع
تسلم الزيادة للمشتري كما هو في
الثوب اذا وجد ازيد من
الزرع المسمى * وجد الشجرة
المشتراة لا تصلح لغير الحطب
رجع بقصان العيب إلا أن
يأخذها البائع مقطوعة
* اشتري شجرة بعروقها وقد
نبت من عروقها أشجارا
كانت تلك الاشجار تيسر
انا قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدا الغصنين يجوز ان بين موضع القطع ولا ضرر في القطع * شرى أوراقا لفرصاد على الهبة
ان يقطعها الساعة يجوز ولو لا شرط وأخذها اليوم جاز وان ترك يوما فسد لان ما يتم في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه ومادون اليوم لعدم

التقدير ملحق به وان شرط الترتك او ان يقطع شفاقيه لا يجوز لانه يفوق فيقتط المبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا اخذ الورق باع
الشجرة منه وان ذهب وقت الاوراق ان كان اشترى بين موضع القطع لا يرجع والا يرجع (٣٧٥) وكل ما ينمو ساعة فساعة لا يجوز

بيعه الا بقطعه من ساعته
كالصوف على ظهر الغنم
والقناء والقندال الكراث
للتعامل فيه وقوائم الخلاف
تنمو من الاعلى فلا يلزم
اختلاط المبيع بغيره وقال
الامام الفضلي لا يجوز بيع
القوائم ايضا ببيان موضع
القطع * (نوع في الزروع
والثمار) * بعثك هذه
المبطخة أو المبقلة ان فيها
بقول أو بطلح فهو عليهم ما ولو
قال بعثك هذا الكرم
والنخل فهو على أرضه فان
كان فيه غنم أو تمر فان
ذكر غنما كثيرا يصلح للنخل
والارض فهو له ما وان
قليل فعلى التمر * باع أحد
الشريكين حصته من الفاليز
برضا الشريك الآخر
لا يجوز لان في قلعه ضررا
ولا يجبر الانسان على التزام
الضرر * ولو لواحد فقال قبل
خروج الخدجة ابن خيار
زاربا بتوفر وختم بجوز ووقع
على شجرة البطيخة وما
يخرج من الخدجة فعلى ملك
المشتري ولو أراد ان يتركه
المشتري في الارض ويكون
له الولاية الشرعية تركا
فالمصلحة شراء الاشجار
واستعارة الاراضى لكن
الاعارة غير لازمة فيستأجر
الارض بعد شراء الاشجار
على مدة معلومة ويوزع
ما قدر في نفسه انه ثمن على

الهبة وبطل الشرط كذا في الجبر الرائق * وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فالأول نوع ثلاثة أنواع تقع به الهبة
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الأول فكقوله وهبت هذا
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو نخلتك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعرنتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرتك أو حياتي
أو حياتك فإذا امت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبى أو لك
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي
* ولو قال أطمعك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف
المشايخ رحمه الله تعالى في شروحه * كذا في المحيط * ولو قال نخلتك على هذه الدابة يكون عارية الآن
ينوى الهبة وقبل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتي بلفظ ينوي
عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذلك ينوي في
ذلك كذا في المستعنى شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك كله أو هذا الثوب
لك تلبسه فهو هبة وكذا لو قال أحجوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يحج وكذا لو أوصى أن
يدفع فلانا ألفا لفلان أو يعطى ببحر ألف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي * رجل عنده دراهم نغيره فقال له
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم خنطة فقال له صاحب الخنطة
كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين * ولو قال نخلتك داري أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في
شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار أو هذه الدار لك فاقبضها فهو هبة كذا في فتاوى قاضيخان
* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية * ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك
فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه
الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فخرجها فهي هبة يملكها اذا قبض
كذا في فتاوى قاضيخان * وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عبدى هذا
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية * وان
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال الآخر
(ابن حنبل) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز لا كردري * رجل قال
لخثمة ٢ (ابن زبينة) فذهب فازرعها فان قال الخثمة عند ما قال هذا لمقالة قبلت مارت الارض له
فيتم بالقبول ولو لم يقل الخثمة ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من
المسلمين هذا المال انكم تكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا يخرج هذا المال واغرفي
سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الخنطة وهذا الرق السمن
دخل تحت هذه الخنطة دون الغرارة والسمن دون الرق ولو قال وهبت لك غرارة الخنطة وزق السمن دخل
تحتها الغرارة والرقة دون الخنطة والسمن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي أو كل شئ أملكه لفلان
فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا يجوز
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضي خان
* أبو الصغير غرس شجرة أو كرم ما ثم قال جعلته لابي فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة
٣ هذا لارض لك

النخل والاجرة وان قدم الاجارة على الشراء يطل لان الارض مشغولة * ولو باع الحشيش الذي أتيته بنفسه بان سقى الارض لينبت فيه
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يبصر بقل لا يجوز وبعدم ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه ما دابته يجوز بشرط الترتك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له شبت زاد في المختار ولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نضيبه من غير شريكه بلا اذن الآخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز بعد الادراك (٣٧٩) يصح ولومن شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ

والبيع حتى أدرك صح لزوال المانع كما اذا باع جذعا من سقف ونزع وسلم ولو كان الزرع والارض مشتركا فباع نصفهما مع نصفه من الشريك أو أجنبي جاز وان لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع وعن محمد انه لا يجوز وعدم جواز بيع نصف الزرع بدون الارض فيما اذا كان قرار الزرع فيها مستحقا عليه اما اذا كان لازم القلع فيجوز كزرع الغاصب وكذا بيع نصف البناء بلا أرض ولو متعديا في البناء يجوز ولو الكل له فباع الارض مع نصف الزرع لا يجوز وذكر التاطفي يبيع نصف الاشجار معها أو نصف الزرع معها يجوز ويبيع نصف الزرع بلا أرض ان باع الا كامن رب الارض جاز لا العكس ولا يسقط العمل كالسقي ونحوه من الاكار ما دامت مدة الزراعة باقية أما اذا باع رب الارض من اخرو جازا لبيع سقط من الاكار العمل وعن محمد البناء بين رجلين والارض لغيرهما باع أحدهما حصته من أجنبي لم يجوز شراء الثمار على الشجر نصفه قبل الادراك لا يجوز والنصف الآخر بعد الادراك يجوز وقبل الادراك ان لم يتوردا وتورد لكنه لم يصلح للاكل وعلف الدواب قال شيخ الاسلام وشمس الأئمة لا يجوز في الابضاع وشرح الطحاوي والتدوري يجوز بلا شرط الترك وان لم يصبر منتفعابه ولم يظهر صلاحه القبض وهو الصحيح والخاص ان شراء القصيل والتمر على الفحل قبل ان يصلح للانتفاع ببعضه على عدم الجواز بعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا

وعليه أكثر ما يخفى كذا في الغيبة * وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط * ولو قال أغرسه باسمي ابنى لا يكون هبة كذا في فتاوى قاضي خان * قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي أملكه أو دارى لائى الصغير فهو هبة وتم بكونها في يد الاب كذا في القنية * رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشئ لولدي الصغير فلان جاز وتم من غير قبول كذا في التارخانية * قال لائى ٢ (ابن مال ترا كردم) أو قال (بنام بو كردم) أو (آن بو كردم) أو تكلم بكلام يجري مجراه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاطى * رجل قال لرجل قدم متعتك بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر مسمى قدم متعتك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسى * عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان في يدى رجل ثوب وديعة لرجل فقال لاصحاب الثوب أعطني فقال أعطيتك يكون هبة كذا في الظهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو وديعة كذا في المحيط * لو قال متعتك هذه الارض أو هذه الدار أو هذه الجارية * فهي اعادة الا اذا نوى الهبة ولو قال متعتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جلتها على العارية لانهم الاذن وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جلتها على الهبة كذا في محيط السرخسى * وفي فتاوى (أهو) سئل عن دابة مشتركة بينهما قال أحدهما ٤ (من حصه تخود را بتوار زانى داشتم) قال لا يكون هبة كذا في التارخانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسى * رجل قال لا خرب منى هذا الشئ فقال له (فداى تو باد) أو قال ٦ (از تو در بخت نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته ٧ (اين كنيزك خويش مرا بختش) فقال ٨ (فداى تو باد) لا نصير ملكا لزوج رجل قال لامرأته ٩ (مى بايد كه اين غلام مرا بختش تا آزاد كنم) فقالت (از تو در بخت نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدى رجل قال المودع لولى العبد هبة لى فقال هو لك فقال لأقبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة ماتت وتركت ابنتين من زوج آخر فقال أحدهما عند قبرها وهبت لزوج أختي المهر الذى كان عليه لى فقبل الابن آخر ما تقول أنت فقال ١٠ (وى جنبان بابك نبود كه ويرا يا زارم) لا يكون هبة لى للمهر ولا لبراءة فان طلبه بمحضته من ذلك لا يكون اذاء كذا في جواهر الفتاوى * قال لمنفعة مصرف هبة الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف الى الكتب مشورة كذا في القنية * ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت جاريتى فليأخذ من شاء فأخذها رجل تكون له رجل دفع ثوبين الى رجل فقال أيهما شئت فلك والآخر لى فلان فان بين الذى له قبل أن يتفرقا جاز وان لم يبين لم يجوز كذا في محيط السرخسى

* (الباب الثانى فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز) *

وتصح في محوز مفرغ عن أملاك المواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعابه بعد القسمة من جنس الانتفاع الذى كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعابه قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي * ويشترط أن يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت

٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استسببت ان تكون حصتي لك ٥ يكون فذلك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لى جاريتك هذه ٨ تكون فذلك ٩ يلزم ان تبينى هذا الغلام لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤنى

ترجمة ٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استسببت ان تكون حصتي لك ٥ يكون فذلك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لى جاريتك هذه ٨ تكون فذلك ٩ يلزم ان تبينى هذا الغلام لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤنى

لا بشرط الترك واختار القدوري والاسيحاى الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا او غرافى اول ما يطلع ان جزء المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزء بعد الاذنه فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٢٧٧) بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد على المشتري فلا جواز

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكذاهما فاسدتان هكذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوى فيه الاجنبى والولد اذا كان بالغها كذا في المحيط * واقتضى الذى يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحاً وتارة ثبت دلالة فالصريح أن يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه ومملكه قياسا واستحسانا ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لافى المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحاً لم يحاول ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازا استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في الذخيرة * وهب لا تحرف ساهبة فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى * ولو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية * وفي البقالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكتفى قوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم القبض أن ينقله فاذا لم يقل قبضت لم يجوز وان نقل الا أن تكون الهبة بمسئله كذا في المحيط * ولو قال لرجل هبلى هذا العبد فقال الآخر وهبت عمت الهبة كذا في الينابيع * قال لا تحرف فلان ألف درهم على أنى ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة جائزة والا مرضامن للدافع ويكون الواهب فى الحقيقة هو الآخر دون المأمور حتى كان الرجوع فى الهبة للأمر دون المأمور كذا فى جواهر الاخلاطى * ولو قال لا تحرف على وجه المزاح هبلى هذا فقال وهبت وقال الآخر قبضت وسلم اليه جازت الهبة كذا فى الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضرا فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبضت كذا فى الملتقط * ولو كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا فى الحاوى للفتاوى * ولو قال هؤلاء ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثانى رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا فى الوجيز للكردرى * اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا فى المحيط * ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثانى وكذا الأمر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا فى خزانة المفتين * وفى يوع الفتاوى لو اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا فى الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان أجازهم مولاهم ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجوز ذلك وان أجازهم المولى والغرماء كذا فى المبسوط * قال لا تحرف وهبت لك فقبر من هذه الصيرة فأكال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجوز ولو قال وهبت لك من هذه الصيرة فقبرها فأكالها جاز كذا فى السراجية * ولو وهب لرجل ثيابا فى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا فى محيط السرخسى * واذا كانت العين الموهوبة فى يد الموهوب له ودبعة أو عارية أو أمانة مملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا كذا فى الكافى * ولو وهب المستاجر من الأجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا فى محيط السرخسى * ولو كانت مضونة فى يده بالقيمة أو المثل كالقبض على سوم البيع فهو له صح وثبت المالك بمجرد العقد كذا فى الكافى * ولو كان الموهوب

البيع لما لم على المشتري * والحيث لا الجواز عند المكل ان يبيع مع الشجرة أو يبيع أول ما يخرج من الورود مع الورق فيجوز البيع فى الثمار تبعاً وفى التجريد يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً منتفعاً به جائز بلا شرط الترك وبه يفسد وان تنهى العظم فشرط الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافهما * وان اشترى مطلقاً وترك ان تنهى عظمها اول يتناه لكنه باذن البائع طاب وان لم يتناهى والترك بلا اذن تصدق بما زاد ولو اخرجت الشجرة ثمرة أخرى قبل جداد الاول فهي للبائع وان جعلها للبائع له طاب له وان اختلط بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية ففسد وان بعدها اشتركا والقول فى المقدار قول المشتري وان اشترى ثمرة باصلاح بعض او صلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جاز عند محمد وان كان يتأخر ادراك الباقي كثيرا لا يجوز فيما لم يدرك وجاز فى المدرك والبطيخ والباذنجان يجوز بيع ما ظهر لا ما لم يظهر ولو باع الاصول بما فيها من الثمار جاز فى الكل * وذكر شمس الأئمة اشترى ثمار الكرم والقالبز وقد خرج بعضها قال

(٤٨ - فتاوى رابع) الكرخى لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن يعقوب الورد جله يجوز ومعلوم ان الورد يتلاحق وبه افنى الخلاف فى الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرهما بالجواز وجعل الموجود اصالا ومال السرخسى الى قول الكرخى * وان استاجر

الاشجار ليرتفع عليها الثمار لا يجوز ولكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر * ولو اشترى حصلا واسا تجر الارض وترتفع
القصب لا تطيب الزيادة ويجب اجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح

وان بين المدة فاعتبر مجرد
الاذن فطاب ولم يجب اجر
المثل لعدم الاجارة رأسا *
والحيلة ان يقول المشتري
للبائع جعلت لك جزأ من
الف جزأ من هذه الثمرة
على ان تعمل فيها بالمسافة
وانما يحتاج الى الإبقاء قبل
النهاي وحينئذ تجوز
المسافة ويصح نصف الثمار
مشاعا قبل بدو الصلاح من
شريكه جائزا لمن غيره
كبيع نصف الزرع من
شريكه * واقضى السعدي
على انه لا يجوز من شريكه
أيضا باع نصف نزل الكرم
والعنب قدر المجموع لا يجوز
وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ
العنب وصار عنباً بقلب جائز
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود
جائزا * اشترى العنب كل وقر
بكذا والقر معروف عندهم
ان كان العنب من جنس
واحد يجوز عند الامام في
فرد كافي الصبرة وعندهما
يجوز في الكل والفقهاء على
انه يجوز عند الكل في الكل
فيه وان كان من اجناس
مختلفة لا يجوز عنده اصلا
وعندهما ما يجوز في الكل
والفقهاء على انه يجوز عنده
في الكل ويكون كل وقر عا
قال احمد ومجلس التسليم
أم اختلف والفتوى على
قولهما ما ييسر المسلمين * وشراء
الشجرة على ثلاثة أوجه
اما بشرط القطع وانه صحيح
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقه على العادة ويدخل اصلها اليهما
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

مرهوناً في يده ذكر في الجامع أنه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا صححت الهبة بالقبض
بطل الرهن فيرجع المرتن بدنيته على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى
الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع * والاصل أنه
مضى تجانس القبضان بأحد - ما عن الآخر وإذا اختلفا غاب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية الثرية * استودع أخاه عبداً وثوباً أو متاعاً وداراً ودابة ثم قال وهبت
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الأخيه وقبضه في المجلس أو بعده بامر
بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة
تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمالية * هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة لا تجوز سواء
كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضها أهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب
الواقعات أن المختار أنه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر أنه تفيد الملك كما فاسد أو به يفتي كذا في
السراجية * ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قد را معلوماً حتى لو وهب نصيبه من
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في الجرار الرائق * وإذا علم الموهوب له نصيب الوهاب
ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخسي * هبة المشاع فيما
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهم أو فاسدة عند الامام وليست باطلا حتى تفيد الملك
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط * ذكر الصمد الشهاب اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت
الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكاً فاسداً قال وبه يفتي كذا في الفتاوى العتبية * لا يثبت الملك
للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمالية * والشروع من العارفين فيما يحتمل القسمة مانع
من جواز الهبة بالاجماع وأما الشروع من طرف الموهوب له فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة * ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا
غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفاً أو بيم فقال وهبت منكماً أو وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا
ولهذا الثلثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في
الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا وهب ماله أو نصفين ولا تجوز على التفاضل
وفي الكرخي قال ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا
نصفها ولهذا نصفها جائز لانه وهبها لهما ففسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت
لك نصفها ولهذا نصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال
وهبت لكما هذه الدار لثلاثا ولهذا الثلثا لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت
عند محمد رحمه الله تعالى فانفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصاب
مختلفين أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فافسدهم لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى
فقال لما خاف بين نصيبهم ما دل على أن العقد لا أحدهم ما غير العقد لا آخر فصار كأنه أفرد به العقد ولان
القبض شرط في الهبة كالأمر كذا في السراج الوهاج * اذا وهب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجماع
كذا في المضمرات * والمفسد هو الشيوع المتعارف لا الشيوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية * ولو وهب
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التارخانية * قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها
الآخر لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الأول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقه على العادة ويدخل اصلها اليهما
في البيع ولا يحفرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

بناءً ونحوه أو يقطعها من وجه الأرض فاذا قلع أو قطع ونبت من العروق أخرى فللبائع رضا المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إلا إذا قطع من أعلى الشجرة فالنابت اذن للمشتري وان بشرط القرائن الا يوهى بالقطع وان قلع له (٣٧٩) ان يغرس مكانها أخرى وان مطلقا قال الثاني لا تدخل الأرض

وقال محمد رحمه الله له

الشجرة مع القرار كما في الاقرار

والقصة والهبة والصدقة

والوصية على الاختلاف

والفتوى في مسئلة البيع

على قول محمد واذ دخل

ما تحت الشجرة في التصرفات

التي تدخل بقدر غلظتها

وقت البيع فاذا زاد الغلط

عليه للبائع تحت الزائد ولا

يدخل ما انتهى اليه العروق

والاغصان وبيع التبن قبل

الذرة لا يجوز لانه معدوم

وبيع الكدس قبل التذرية

يجوز وشراء حليج قطن لم

يندف وجهه قبل الحليج أو

النوى في التمر واللؤلؤ في

الصدف أو البذر في هذا

البطيخ ورضي البائع بقطعه

فالبائع فاسد بخلاف بيع

الحنطة في سنبها لان الغالب

وجودها ويقال أيضا انها

حنطة * اشترى مائة من من

هذه الصبرة بجوز * باع حنطة

أو شعير في ملكه ولم يصف

ولم يشتر والمبيع موجود في

ملكه صح وكذا الوباغ ارضه

ولم يذ كر الحدود ولم يشتر

اليها وكذا لو قال بعثك

كرا من حنطة وفي ملكه كرا

واحد يصرف اليه فان كان

أنه من من كرا فالبائع باطل

في الكرا لانه باع المعدوم

والموجود وكذا لو قال بعثك

جارية وله واحدة فان اثنان

اليه ما جازت الهبة لها عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو وهب الدار لهما جلة كذا في
المبسوط * ولو وهب درهمًا صحيحًا من رجلين مختلفين واقبوه الصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن
يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وهب بعض الدراهم من انسان جاز كذا في الصغرى
* رجل معد درهمان قال لرجل وهبت منك درهمًا من ما قالوا ان مكان الدرهمان مستويين في الوزن
والجودة لا يجوز وان كانا متفاوتين جاز لان في الوجه الاول تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت
وزن درهم منهن ما هو مشاع لا يحتمل القسمة رجل أعطى رجلا درهمين وقال نصفهما لك وهما في الوزن
والجودة سواء عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أردأ يجوز
ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز
وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كالمساواة أو مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى أهو وقيل سئل
القاضي بديع الدين عن قال لذي رحم محرم ٢ (بكبري ابن نجيد دينار تو بسوى وى انداخت) فقيل ان
يقبض ٣ (باز كرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال
ثلاثة قضاه من حقك وثلاثة هبة لك وثلاثة صدقة فضاع الكل يضمن ثلاثة الهبة لانه هبة فاسدة ولا
يضمن ثلاثة الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا وهب الرجل
لرجل نصف عبداً أو ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبدتين أو نصف
توبين مختلفين أو نصف عشرة أبواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز وكذلك الدواب المختلفة
على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا في المبسوط * واذا وهب نصيبا له في حائط
أو طريق أو جام وسعى وسلطه على القبض فهي جائزة كالمو وهب بيتا له لا يخرج جميع حدوده وحقوقه
مقسوما مفروغا فقبضه المو وهب له باذن الواهب لكن عمر البيت مشترك بينه وبين آخر جاز كذا في جواهر
الاخلاطى * (١) رجل دفع توبين الى رجل وقال أهما مشئت فهو لك والآخر اقلان فان بين الذي له قبل
أن يفترقا جازوا الا فلا كذا في السراجية * قال عبداً اذن عليه دين كثير وهبه مولا لرجل لم تجز هبته
والدين في رقبته يباع فيه الا أن يؤدى عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لم تجز أن الهبة لا تتم للغرماء أن
يطلوا هبته قال فان ذهب المو وهب له بالبعد ولم يقدر عليه للغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب
كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة الكبير أنه اذا كان دفع الى آخر ألقا
وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكك الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى
الغياصة * رجل أعطى رجلا نصف داره هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها
فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار أو تصدق وسلم
ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقف الاصل أنه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * ونص في
الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها المو وهب له لم يجز ونص في الفتاوى أنه هو المختار
كذا في الوجيز للكردرى * عبد بين رجلين وهب أحدهما لهذا العبد شية فان كان المو وهب مما يحتمل
القسمة لا تصح أصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا
في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العنانية ولو وهب الحربى المستأمن لمسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز

ترجمة

٢ تناول هذه الخمسة دنانير لك ورمها واجهته ٣ أخذها ثانيا

(١) قوله رجل دفع توبين الخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الاول معزو المحيط السرخسي فالاولى اسقاطه
من أحد الموضعين اه يجزى

فسد للجهالة وقد أعادنا مسائل بيع الأرض بعد إعطائهم الزراعة لقولنا ونفارب تركها باعها وهي في عقد زراعة الغير فالجواب في
على أنه اولى في مدته من كان البذر منه فان أجاز فلا شئ له وفي مجموع النوازل فان أجاز وفيها غلة فالكل للمشتري وان لم يجز لا يجوز البيع

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد القاء البذر لا يجوز زوقه ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به افاقي (٣٨٠) المرغباتي وذكر القاضي ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صح والبيان اليه كذا في التنازعانية * ولو
وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والخيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند
الموهوب له ويحلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو هب المتاع دون الدار وحلى بينه
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وحلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرية النيرة * وان
فرق في التسليم نحو ان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو هب الارض دون الزرع أو الزرع دون
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وحلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل
واحد منهما ما متصل بصاحبه اتصال جزم بجزء فصار بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو هب كل واحد
منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما ما أهم ما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو هب الدار ولم
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها مجله جازت الهبة فيهما ما اذا وهب الجراب والحوالي ولم يسلم حتى وهب
الطعام وسلم مجله جازت الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو هب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله
اقبضها أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التنازعانية * هبة الشاغل تجوز وهبة
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز
ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظيره كذا في الفصول العمادية * رجل وهب أمهة لرجل وسلمها
اليه وعليها حل وفيها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق
عليه لم يكن العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب الذي عليها قد مرست عورتها ينبغي
أن يكون ذلك للموهوب له ولو هب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه
وي دفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيان * اذا هب دابة وعليها سرج ولحام دون
السرج واللحام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو هب السرج واللحام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط
* ولو هب الدابة وعلم احملا لم تجز ولو هب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو هب الماء في القمعة
تجوز ولو هب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن
يهب لامرأته ولا أن يهب لزوجها أو لاجنبي دارا وما فيها ساكنة وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة
* ولو هب زرعاً في أرض أو غرابة شجرة أو حلبة في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة أو امرأه بالحصاد
والخزاز والتزع والنقض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كائنه وهبه بعد الخزاز والحصاد ونحوهما
وان لم يأت له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده باجارة وهب له البناء جاز كذا
في التنازعانية * ولو هب دارا بمتاعها أو ساها ثم استحق المتاع صححت الهبة في الدار كذا في الكافي
* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذلك صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار
من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس عموها بل انما لم تكن مشغولة بملك الواهب
وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية * لو أودع المتاع والدار ثم وهب الدار صححت الهبة فان
هالك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول

أم لا يتوقف البيع على
اجازة العامل وصاحب
المحيط ان البذر لمن المزارع
لا ينفذ البيع في حقه لانه
في اجارته وان من المالك
ينفذ لانه اجيره وان من
المالك لكنه زرعه ولم
ينبت لا ينفذ بيعه لانه تعلق
به حق المزارع ولو لم يزرع
لكنه كرب أو حفر الانهار
فظاهر الرواية وهو الصحيح
نفذا لبيع بلا رضا المزارع
وقيل لا وفي الكرم لا تفانق
حق العامل على ام لا *
الولو احملي البيع بعد ما زرعه
العامل والبذر من ربه قبل
النبات برضا العامل جائز
ولاشئ للعامل لعدم ثبوت
حقه قبل النبات وان من
قبل العامل قبل النبات
برضا جاز له عن ما يخص بذره
لانه ملكه وان بعد النبات
في الحالين اذا أجاز البيع
ونصيب العامل قائم ولو بلا
رضاه ملك العامل ابطال
البيع وذكرنا لو تار ان يبيع
الارض بعد النبات لا يجوز
بلا رضا العامل فقيده دل
على الجواز قبل النبات بلا
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف
على اجازة العامل * والكرم
والنخل ان لم يخرج يصح بلا
رضاه لعدم ملكه انما أجز
عله وفي غريب الرواية اجاز
المزارع على ان يكون على
نصيبه فالبيع فاسد وقد
ذكرنا انه يجوز حصة المزارع على حاله وأشار في الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز وفي يبيع غريب
الرواية اشترى الارض المزروع المشتري بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

محمد
الرواية اشترى الارض المزروع المشتري بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرته وانما عارب الارض ارضه بقسطه من الزرع بلا اذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد

ما اجر ان صبر المشتري حتى تنقضي المسدة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع * وقد ذكر الصدر والناطقي نخلة بينهم ما عليها تمر أو أرض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الأرض أو النخلة أو الزرع أو التمر يجوزو يقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه * وقد كرسخ الاسلام باع أحد الشريكين حصته من الزرع من شريكه بلا أرض قبل الادراك لم يجز للزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمر بالمعقود ليفرض أرضه واجاب صاحب المنظومة فيمن اشترى كرما بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منعه ولو بلا برضاه لا يصح البيع وحصته مانعة جواز البيع * باع ارضاً على وجه لم يدخل زرعها في البيع افتى صاحب المحيط بفساد البيع كبيع جندع من سقف وافتى البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع * باع الارض بلا اذن المزارع والزرع بقل ذكر في الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمستأجر فان اجازته جاز لا بطله حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والتربص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التارخانية * ولو وهب جواً القابض فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جراً بما فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جواً القابض فيه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواق صححت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيان * وهب داراً وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أولاً فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شأه ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو وهب داراً لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع * ولو وهب أرضاً بما فيها من الزرع وسلمها أو وهب نخيلاً بما فيها من الثمر وسلمها ثم استحق الزرع والثمر بدون النخيل والأرض فالهبة باطلة في الأرض والنخيل كذا في المحيط * وهب أرضاً وزرعاً فيها استحق وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اغبرم وهبت لك هذين البتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحضتي من هذا البيت الآخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين * في الفتاوى العنابية ولو وهب داره لأمير أنه ولما في بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله لحي كذا في التارخانية * وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط * ولو أعتق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وقد ذكر في عتاق الاصل لودبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيهما روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسقطه على طلبها وقبضها امتي وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال المضاربة للمضارب وبعضه الى الناس وبعضه في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الرمح قالوا ان كان المال قائماً لا يصح لكونها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطاً حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

*(الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل) *

ولو قال لا خير أنت في حل عمأ كات من مالى فله أن يأكل الا اذا قامت أمارة النفاق كذا في المتن * رجل قال لا خير من كل من مالى فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية * عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغنى والفقير وهذا هو المختار كذا في الفتاوى الغيائية * قال لا خير حلتي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه ان كان صاحب الحق عالمه بريء حكيم وديانة وان لم يكن عالمه بريء حكيم بالاجماع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا يزيل ملكه عما في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فافي البطن غير مملوك اه بحرارى

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد لجواز اجارة العقار قبيل القبض عند الامام خلافاً لمحمد فامر القاضي بالتسليم فيه ترفع الخلاف ولا يصح الامر بالقلع لعدم التعدي وان كان

الزراع لرب الارض باع منه الزرع بثمن معلوم وتقابضتم آجر منه الارض وكذا في الشجر والسكرم بدفعهم ماملة ويبيعهم منه ثم يوزع الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع اما اذا سماه (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربهان

الزراع لانه يصير كبيع نصف الزرع شائعه ولا يمكنه التسليم الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا يجوز وان لم ينقض الى ان ادرك جاز البيع في الارض وفي حصة ربهان وان طلب البائع النقص وان المشتري ليس له ذلك بخلاف عكسه لان النقص حق المشتري وذكر الولوالجي ان بيع الارض بلا رضا المزارع وقوف على اجازته فان لم يجزه خبر المشتري في ظاهر الرواية والامر في النقض اذا اختصم البائع والمشتري عنده عدم اجازة المزارع قبل الحصاد الى المشتري وذكر القاضي بيع الارض بلا زرع أو عكسه يجوز وكذا بيع نصف الارض بدون بيع نصه بدونه الا الآن يبيع الا كرم المالك وان باع رب الارض من الاكار لا يجوز الا اذا كان البذر من الاكار فيجوز وفي الجامع الاصغر يبيع المزارع حصته من رب الارض أو من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع من رب الارض قبل النبات لا يجوز وبعده يجوز وفي الفتاوى الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد سقطه بلا ارض ان صدر كجاز وان لم يكن مدر كالا يجوز فان لم يفسخ حتى ادرك عاد جازا لزوال

الفتوى هكذا في الخلاصة دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له ثم استحل صاحبه وكان بغلبة ظنه أنه لا يمكنه تمييزه فخلطه في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية ولو قال لا خرائت في حل من مالي حينما أصبت فخذ منه ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدراهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكهة أو لوزة أو حلب بقرو أو غنمه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية ولو أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل كذا في الخلاصة رجل قال أبحث لفلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الا كل كذا في محيط السرخسي فان ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يبعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التتارخانية رجل له على آخرين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون أبرئني مما لك على فقال في الدارين أبرئك قال نصير لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلة يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في القضاء كما قال ابن سلة وفي حكم الاخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة قال لا خرائت في حل مما لك من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج قال جعلتلك في حل الساعة وفي الدنانير في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة ولو قال لأخاصك ولا أطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سبب دابته لعله فأخذها انسان واصلحها لمن تكن قال لمن سبها وان قال من شاء فليأخذها أو أخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلا فالدابة على ملك صاحبها وله أن يأخذها من وجهه او في الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا في المحيط ولو سبب دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسيب الدابة فالواقي الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذ لم يقل هي لمن أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان رجل سبب دابته فأصلحها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها أو فروا قال قلت حين خليت سيبلها من أخذها فهي له أو أنكرت فأقيمت عليه البينة أو استخلف فنسك فهي لا أخذ سواء كان حاضرا مع هذه المقالة أو غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة سئل أبو بكر عن ربي ثوبه لا يجوز أن يأخذها أحد حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذها فليأخذها وفي الواقعات عن رفع عينا فزعم الرافع أن الملقى قال من أخذها فهي له وأقام البينة عليه أو حلف المدعي فأبى فانها تكون لا أخذ وان كان الملقى غير حاضرا لكن أخبر بما قال الملقى وسعه أن يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى وفي العيون ولو أن رجلا غصب من رجل دارا أو دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغصوب منه أنت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهي على حالها للغصوب منه كذا في التتارخانية غصب عينا فخلطه مالكمها من كل حق هو له قبله قال أئمة بل التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في القنية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حلت لك قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو راءة كذا في الذخيرة ولو قال ٢ (تراجل كردم) وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال ٣ (همه غريمان خود را بجل كردم) يبرأ غرماءه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقين الدابة في الخان اذا ذهب صاحبها فهي لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا في التتارخانية اذا ذهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رحمه الله تعالى يباح لوالديه أن يأكلوا منه وقال أكثر مشايخ بخاري رحمه الله تعالى لا يحل كذا في

ترجمة
٢ جعلتلك في حل ٣ جعلت جميع غرمائي في حل

المانع وهو لزوم الضرر لطلبة المشتري بتفريق الارض بكسح من سقف القاضي شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجوز وان باعها مجله يجوز ولذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم

نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منه ما جاز وفي موضع اذا باع رب الارض نصيبه من الاكارم يجوز وكذا في المساقاة اذا اشترى العامل حصة مالك الاشجار لكنهم اذا لم يتنازعا حتى ادرك جاز البيع زال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر وفي

النوازل ارض بينهما فاقطن باع أحدهما حصته من القطن من شريكه أو أجنبي بلا أرض لا يجوز وكذا الكرم بين رجلين باع أحدهما حصته من الانزال وهو حصصهم ان طلب القطع في الحال يحكمم بالفساد وان صبر حتى ادرك لا وفي العدة باع الاكارم من ربحا حصته لا يسقط من الاكارم العمل الى تمام المدة وان باع الدهقان نصيبه من غيره وجاز البيع سقط العمل من الاكارم وذو كرم صاحب المنظومة باع الدهقان حصته من نزل الكرم بلا رضا الاكارم لم يجوز ولا كرم ان يقول لا اعمل للشري وان برضاه بطلت المساقاة وان اشترى حصة الاكارم بلا رضا الدهقان لا يجوز وبرضاه جاز وخرج الاكارم عن المساقاة وذو كرم الدناري باع العامل والمالك نصف التزل مشاعا قبل الادراك لا يصح للزوم الضرر اذا طلب القسمة وكذا الزرع قبل الادراك ولو باع رجل نزل كرمه وهو حصصهم جاز لانه مال مقدور التسليم للقاضي باع حصته من البطخة المشتركة والقطع يضره لم يجوز ونصيب البائع قبل القبض للشري ولو اجاز الشريك البيع ثم رجع عن الاجازة ذلك لان نصيبه من الضرر لا يلزم على أحد واذا

السراجية واكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطى * أهدي للصغير الفواكه يحل لو اهدى كاهل الان الاهدى الى ما ذكره الصبي لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للختان فأهدى اليه الناس اختاف المشايخ رجعهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولاء سواء قلوا هي للصغير أو لم يقولوا سلوها الى الاب أو الى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت الهدية دراهم أو دنائير أو أشياء من متاع البيت أو الحليون فان أهداه أحد من أقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فأهدى الناس هدايا ووضعا وبين يدي الولد فواء قال المهدي هذا للولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكره فهو للصبي لان هذا تملك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنائير ينظر الى المهدي فان كان من أقارب الاب أو معارفه فهي للاب وان كان من أقارب الام أو معارفها فهي للام لان التملك هنا من الام عرفا وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ ولية لزوج أو ابنته فأهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعدرا الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للزوجة فالقول للمهدي كذا في الظهيرة * رجل قدم من السفر وجاءه دايالى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين أولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدي قائما يرجع في البساتين اليه وان لم يكن قائما فاصطليح النساء خاصة فهو لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدي ان كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وان كان من أقارب المرأة أو معارفها فلها فان التعويل على العادة هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اناء أو ظرف هل يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء ان كان تريد أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء أخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له أيضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف أو اناء ومن العادة رد الطرف والاناء لم يملك الطرف والاناء وذلك كالتقصاع والجراب وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الطرف كقواصر الترفا لطرف هدية أيضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدي اليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريقه فان اقتضت تفريقه وتحويله عنه لزمه تفريقه كذا في السراج الوهاج * سئل ابن مقاتل عن قوم جالس على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هوليس يجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاه جازوه يأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال لا تدخل كرمي وخدم من العنب لم يزد على هذا فالتحاران يأخذ منه شعبة كذا في الفتاوى العتائية * وان قال خذ من البر يا خذ مني كذا في المحيط * صبي أهدي وقال ان أبي أرسل اليك بهذه الهدية يحل له تناول الان يقع في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط * قال أبو يوسف رجه الله تعالى لو اشترى ثوبه عشرة فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال الوكيل لأسلم من تناول مالك فقال لا امرأنت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن

(٢) قوله عذيرة باعين المهمله ثم الذال المجهمة طعم الختان وما في النسخ من رجهه بالغين المعجمة والذال المهمله فحريف اه بجرأوى

أراد ان يكتب كتابا فيما اذا باع رب الارض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمرو لم يبيع الاكارم نصيبه من الزرع والتمرو مدركا كتب نصيب البائع بانفراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكمه يصح ما حكم من حكم الاسلام وهذا اذا لم يوافق الاكارم البائع وان وافق باع

الكل جله النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم يتقايلا في البيع في حصة العامل بأذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كاذ كزنا غيره انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لا خيار للمشتري ولا قبضه المشتري ثم يمكن ان يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

بأخذ جله مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من المأكول والمشروب والمدايرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل أهدي الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لهما فلهما باء باءة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعل في حل الآن يستهلك صاحب الفضل ثم جعله في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم تترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا الوكيل كذا في القيل هو برى * ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو برى لا يبرأ كذا في التناخائية * ولو بعث الى غيره صقراطا هدية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا الوعوضه المهدي اليه كذا في القنية والله أعلم

* (الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين) *

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غيره من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التناخائية * هبة الدين من عليه الدين وابرأؤه يتم من غير قبول من المدينون ويرتد برده ذكره عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه رب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برى وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينون يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والابرأء في سائر المدينون بالرد هذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وابرأؤه عن الدين فالهبة منه لانهم بدون القبول وترتد بالرد وابرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فبالتقبل الرده فهو برى وكذلك لو كان ميتا فأبرأه منه وجعل في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابرأء يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة معاضية على حالها كذا في الذخيرة * لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برى الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضيان * ولورث الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون اذا لم يقبله حتى مات المدينون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتبية لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هكذا في التناخائية * ولو قال له الغريم أبرأني عمالك على فقال قد أبرأك من ديني عليك فقال لا أقبل فهو برى كذا في الخلاصة * وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة قدود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله عنه وهبة حصته من العين لوارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية * وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المدينون ثم قال له ٢ (واي كره مرابو دامت بتوحيشيدم) صح الهبة واذا صح الهبة كان للمدين أن يرجع على رب المال بعد دفعه الى رب الدين كذا في التناخائية * وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا عن المجلس فخا

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

لزوال المانع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبائع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا في النصف يجوز فلو كان فضولي باع النصف الآخر لا يجوز أيضا * اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الخنطة بالخنطة كيلا أو جزا فاجوز لان هذا بيع الحشيش بالخنطة فيصح كيفما كان * باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا * وفي التجنيس الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا الوباغ شجرا عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز * وافق أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيهان البذر اذا كان فسد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفساراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة لا يدخل * وافق أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه أخذ * واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض بلا

ذكر وكذا الشجر ممترا أو غير ممترا ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان موجودا وقت البيع وكذا اقوام الخلاف على ما عليه بعد الفتوى منتقى * اذن له بزراعة فارد ان يجزها بعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان له قمار زرع فباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع

باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا ينتفع به كالتين وفي ينبغي ان يستثنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط التبرك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كله ولو بالحش وان لا على (٣٨٥) تقدير التبرك الاول ان لا يجوز وقال شمس

الائمة في شراء ثمرة بستان
ظهر البعض الاصح عندي
عدم جواز البيع لانه
لا ضرورة اليه لا مكان شراء
الاصول فيكون المتولد على
ملكه وان كان لا يسخر به
نفس البائع يشتري الموجود
بعض الثمن ويؤخر العقد
في الباقي أو يشتري الموجود
بكل الثمن ويحمل البائع له
الباقي فيحصل المقصود بهذا
فلا حاجة الى بيع المعلوم
* وعن عبد الكريم بن محمد
اشترى ألوان الثمار في
بستان ادرك البعض ولم يدرك
البعض وليس لها قيمة اذا
كان الاكثر لها قيمة يجوز لان
الاقل تباع الاكثر وما ليس له
قيمة كالخوخ والمان والتين
يشتري المقتوم بكل الثمن
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله
بالاباحة * وفي الملتقط ان
ادرك البعض واشترط التبرك
الى ادراك الباقي جاز الشراء
والشرط ايضا وان لم يجعل
للتبرك أجلا معلوما ولا يملك
البائع الامر بالتقاطه الى أن
يدرك وفي مختصر الكرخي
بداصلاح بعض الثمار
والبعض يتقارب ادراكه
كالنخل اشتراه بشرط التبرك
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة
وان كان يتأخر كثيرا كالعناب
يدرك بعضه قريب الشتاء صح
في المدرك لافي الباقي * وفي
الملتقط بيع الثمار كالخصرم

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرتد كذا في جواهر الاخلاط * وهل يشترط لصحة الرد مجلس
الابرا * اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في التارخانية * ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرتد برد
المولى قيل بأنه يرتد باجاءها هو المختار كذا في الغياصة * اذا كان الدين بين شر يدين فوهب أحدهما نصيبه
من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد
المستترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وهب مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة بالدين كذا
في المحيط * رجل قال لملكته وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه
كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى أهو سئل برهان الدين عن مات مفا سوا عليه دين فقتل ع انسان بقضاء
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه يسقط بموته مفسدا لا يبطل حق المطالبة في
الآخرة كذا في التارخانية * سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر
للاجر ٢ (ما زين خانه بيزارشديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وي خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط * قلت سئل
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش وکابین بقرزند ان ارزانی داشتم) هل
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التارخانية * لو قال المدينون تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق
خویش بنوماند) يكون ابراءه حتى لا يملك أن يدعي ذلك كذا في الفصول العبادية * وسئل القاضي جمال
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل فابرا الطالب المطالب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا آخر ٧ (كردن شوی مادر خود را ز حق که مادر تر برگردن وی
بود آزاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم اکروی مادر من بجل کند) فقال ٩ (کردم) هل يكون ابراءه قال لانه
تعليق بخطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل کن) فقال ١١ (بجل کردم اکرم را بجل کنی)
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار
کردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن نامادر مرا بجل کند) يصح هذا ابراءه قال ايضا ولو قال ١٤
(مرا بجل کن تا را بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دین است) يبرأ منه
١٥ (وهر چه عین است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التارخانية والله أعلم

(الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياصة الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها وصرح كذا في التارخانية * يجب أن يعلم
بأن الهبة أنواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبی أولی ذی رحم ليس بمحرم أو محرم ليس بذی رحم وفي جميع
ذلك للمواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضرا أو غائبا أو أذن له في قبضه أو لم يأذن
له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم يتقرر الواهب

ترجمة

٢ مللنا هذا الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون ثمنی ومهری للأولاد
٦ أبقى حقك ٧ اعتق رقبة زوج املك من الحق الذي كان لملك عليه ٨ اعتقته ان جعل
أمی فی حل ٩ جعلت ١٠ اجعلنی فی حل ١١ جعلتك فی حل ان جعلتني فی حل ١٢ جعلتك فی حل
١٣ اعتقته على ان يجعل أمی فی حل ١٤ اجعلنی فی حل لا جعلتك فی حل فقال جعلتك فی حل فقال وانا
جعلتك فی حل من كل دين أيضا ١٥ ومن كل عين

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيح ان كان بعض كل نوع يبايع جوز وان كان

بعض كل الأنواع إما أو البعض نضجاً لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وإن باع بعضه أو كان مشتر كالباع قسطه والكل في أو البعض إن من شريكه أفتى السعدي أنه لا يجوز أيضاً (٣٨٦) وقيل إن باع من العامل لا يجوز وإن العامل من رب الكرم يجوز كافي الزرع. القاضي

بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء كذا في الظهيرية * وألفاظ الرجوع رجعت في هبتي أو ارتجعت أو وردتني إلى ملكي أو أبطلتها أو نقضتها فإن لم يتلظظ بذلك ولكنه باعها أو ورثها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصية الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال إذا جاء رأس الشهر فنقد ارتجعتني لم يصح كذا في الجوهرية النيرة * أما العوارض المانعة من الرجوع فأشياء (منها) هلاك الموهوب لأنه لا سبيل إلى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموت لأن الثابت للوارث غير ما كان ثابتاً للمورث ولو وهب له بدرجل هبة فقبضها العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب إذا وهب له هبة فقبضها فللواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب أن يرجع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الواهب كذا في البدائع * ولو أخرج بعضاً عن ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا يخرج رجوع فيها كان الأول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة * (ومنها) الزيادة في الموهوب بزيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعل وسواء كانت متولدة أو غير متولدة فمما إذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت أودار فبقي فيها أو أراضا فغرس فيها غرساً أو نصب دولاباً أو غير ذلك مما يستسقي به وهو ثبت في الأرض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية قسماً كان أو كثيراً أو كان الموهوب ثوباً فصبغه بعصفر أو زعفران أو قطعه قيصاً وخطبه أوجبة وحشاً أو قباءً وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه أو ينقصه فله أن يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب لرجل ثوباً فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كذا لو صبغه بشيء آخر وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رجوع وقال ربيعة ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ آخر وقيل هذا إذا كان السواد لا يزيد في الزيادة فإن كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشيء موجب الزيادة في القيمة كالجمال والخيطة والصبغ ونحو ذلك وإن زاده من حيث السعر فله الرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبداً لحلال الدم فغفوا إلى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ فغداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في التبيين * وإن رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط * ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له أرشه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست زيادة في العين فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين * وإن كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالولد والابن والثمر أو غير متولدة كالأرض والعقرو الكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها الوض) كذا في البدائع * (ومنها) أن يتغير الموهوب بأن كان حنطة فطحنها أو دقيقاً فخبره أو سويقاً فقلته بسم أو كان لبناً فأتخذه جبناً أو معيناً أو أقطاً هكذا في التتارخانية * (ومنها الزوجية) سواء كان أحد الزوجين مسلماً أو كافراً كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن قطع النكاح بينهما ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو وهبت لأجنبي ثم زوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان * (ومنها القرابة المحرمية) سواء كان القريب مسلماً أو كافراً كذا في الشهي

كرم بينهم باع أحدهما نصيبه من نزله وهو حصص لا يجوز كالزرع وكذا القطن بين شريكين * اشترى على أنه سبعمائة من من عنب بعشرة أذرع كرباس فخرج ثلثمائة من فالبيع فاسد ويرد المشتري مثل العنب ويأخذ كرباسه وإن كان استهلكه يأخذ قيمة الكرباس * وفي الظهيرية اشترى عنب كرم على أنه ألف من فظهر تسعمائة طالب البائع بمحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي وكان قاضي الحرمين يروي عن الامام من جنس هذا وبه أفتى الحلواني والسرخسي على أن العقد يصح فيما وجد وبه الصدور وفي المحيط اشترى نصف مافي هذا الكرم المعين من العنب الذي على الكرم على أنه خمسمائة يجوز وجه ذلك القدر اقل أو أكثر وذكر اللامسي أنه انما يجوز إذا وجد خمسمائة * ولو قال بعث ألف من من العنب من هذا الكرم ان العنب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط جواز شراء العنب من الكرم إذا علم أنه كذا كواره وذكرها ونظر المقومين لتقدير القيمة فإن شرط أنها كذا كواره يجوز إذا استجمعت فيها

شروط السلم والألا وعلى المشتري ضمان متلفه ولا شيء عليه من غير الباقي وإذا كان العقد جائزاً الذي لا يشترط فيه ولا ذكرها وعددها فإذا وجدها ناقصاً أو زائداً لا شيء لأحدهما على الآخر لأنه اشترى بالجملة بلا تقدير * هرجه درين خيار زارست از سبزی

ولما حصل من الثمار ولا المخلفة الخريفة ثمحو الارزوا المش والاولى نقي الخريفة أو الباتم في البيع لانه ربحا يجري فيه التزاع ولا يدخل الحطب الذي يحتاج اليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوما أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلابيان أو في موضع يباع فيه

الباذنجان كثيرا ولا يدخل الحزرو والسلمج والبقول والرياحين الا ان يسامح بقدر ما يحتاج اليه المشتري * أما اذا باع كرمافاى شي يدخل فيه بلاذ كره قال ظهير الدين الرطابات والاغرام التي للقطع تدخل في الاصح كالشجر الكبير وقوائم الخلاف قيل لا يدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل يدخل من غير ذكر كالاشجار والقصب الفارسي يدخل لانه ليس من ربيع الارض حتى لم يجب فيه عشر وقصب السكر لانه كالزرع والورد والاس لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار واصولهما تدخل لانه لانها تقطعها والياسمين وشجرة على هذا والقطن والعصفر بمنزلة الثمار لا يدخل بلاذ كره واصولها ما قيل تدخل وقيل لا والقشاة الرطب والكراث وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل وما كان مغيبا في الارض قيل لا يدخل بلاذ كره كالزرع وقيل يدخل كالشجر وجميع الرطاب على هذا والجزر والبصل والسلمج المدرك للبائع والمغيب والمظاهر منه سواء وغير المدرك للمشتري ولا يدخل الزعفران بلاذ كره في اصوله عن

السرخسي * ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيئا فادار الرجوع وقيته الساعة أقل من قيمته حين وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان نجيفا فسمن أو دميما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهب هذا الطول نقصان فكان أسمى له وينقص عنه ولا يزيد خيرا فلو وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبدا عيبا كان له أن يرده على بآئعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيان * واذا وهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جناية خطا فوهبه لولى الجناية بطلت الجناية ويكون الواهب أن يرجع في هبته استسما او اذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيان * وفي الزبادات صبي له على عمولة وصيه دين فوهب الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في انخلاصة * رجل وهب عبد الرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك ان جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط * رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمما ثم أراد أحدهما أن يرجع بمحضته والاخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب من غيره جارية فعملها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للواهب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات * ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشرقات وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازدادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في النبايع * واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة أن يرجع فيها والحواري في هذا تختلف فمن من اذا حبلت سميت وجسمن لو نها فكان ذلك زيادة في عيها فيتمتع الرجوع ومن من اذا حبلت اصغر لو نها ودق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيتمتع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط * ولو وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية حاملا أو بهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تنضى مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز والا فلا وان وهب له بيضا فصار فر وخاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة * اذا وهب الامة لزوجه ابطال النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كاللا يعود الدين والجناية كذا في خزانة المفتين وفتاوى قاضيان * واذا وهب المشكوك فيه لزوجه حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ماضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكاة ماضى وكذلك من وهب من آخر دارا

محمد وريثان والحبوب كالحص والعسد والبقلا والسكران والذرة كالزرع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرماد وسلمها لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر يغرس للتأيد ولو كان ينقل ويحول

لا يخل بالشرط وسع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في الترتك حتى خرج الورق جاز وكان الورق سباعا * (نوع آخر في الحنطة والدقيق) * اقل مال الربانصف صاع فلا باع (٣٨٩) منابن ونصف جاز وسع الحنطة

بالحنطة ووزن لا يجوز الا في رواية شاذة عن الثاني وكذا الدقيق بمنله ووزن لانه كيلي ولو باعها بمنله ايجازة فوزنا فتساويا لا يجوز عندنا لان الشرط العلم بالمساواة أو ان البيع وفي فتاوى مير قند ان ثمانية كيلاجاز * ولو باع الدراهم بالدراهم كيلاجاز لا يجوز وان تساوا في الكيل والوزن وسع الحنطة بالدراهم ووزن لا يجوز وبيع الفضة بالفضة كفة بكفة يجوز وان لم يعلم القدر باع حنطة غير معينة ولا مشار اليها لكنها في ملكه في السواد وعلمه المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار وذ كر الخيار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر في موضعين يجوز بلا اشارة في الاصح وسواء كان الثمن نقدا أو ديناً على البائع وان لم تكن في ملكه واشترها أو سلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه باع الموجود والمعدوم بخلاف شراء رزمة على ان قيم اعشرين ثوباً ووجد نقص حيث يصح في الموجود ان فضل الثمن لانه من قبيل الغلط * وذ كر الامام ظهير الدين باع كرامن الحنطة ان في ملكه اقل منه بطل في المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار يجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها ما لم تجبل وهو الاصح هكذا في الجوهر النيرة * ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندى ان ليس له ان يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسى * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو وهب للمكاتب وهو ذرى محرم منه فان أدى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى * رجل وهب لعبد رجلا جارية فقبضها ثم ارد الواهب ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المولى في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد أدون له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين * وان كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذونولى أن أرجع فيه اقبل - ضرورة لانه قال قول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فأدار الواهب ان يرجع في يمينه فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أودعني هذه الجارية عبدى فلان ولا أدري أو هبتها أم لا فاقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر أن يكون عبدا قال قول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافا وذ كر الكرخى أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذى أودعني الا أنه ليس بعبدى فأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب بين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان كلف لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته وان أقام المدعى بينة على اقرار الذى في يديه الجارية أنه قد باع فلانا الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذى في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كرا باساقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسى * وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردرى * ولو نطق المصحف باعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديد فاضرب منه سيفاً أو غزلاً فسجعه لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان لا يمكن نزعها لا يضرر لا يرجع وان أمكنه نزعها لا يضرر يرجع وان وهب له ورقة فسكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري بكنائمه الخيارات شاء أخذها في مكانها وان شاء فسخ * باع عبدا ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعت عبدى هذا يجوز ان كان له عبد واحد وان له عبدان لا يجوز كالألم يصف الواحد الى نفسه وسيأتى

* ولو قال بعت سائلا واسم عبده سالم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وضافة ولو كان في ملكه قدر المبيع كله * بعتك مائة من

من هذه الخنطة وأعطاهها من كدس آخر لا يجوز لأن غير النقيدين يتعين بالتعيين * له عليه خنطة أكاه أبقاعها منه نسيئة لا يجوز لأنه بيع الصكالك والحيلة أن يبيعهما بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدرهم إلى أجل * باع خنطة في سنبلها لزم البائع الدوس والتسذرية وكذا لو أطلق وله خنطة في سنبلها وبيع برقي سنبله بخنطة على الأرض لا يجوز ويجوز بيع الدقيق بمثله كيلا وقال الفضلي انما يجوز اذا كانا مكبوسين وقرضه جائز اجماعا * ولا تجوز المفاضلة ان يكون أحد الدقيقين أخس أو أعلى وكذا بيع الخالة بالخالة ويبيعهما بالآخر وزنا لا يجوز لأن الدقيق كيلى حتى لم يجز بيع الدقيق بالخنطة وزنا ولو زنا بالجارو بيع الخالة بالدقيق والدقيق بالخالة بالأعبار يجوز عند الثاني بان كانت الخالة الخالصة أكثر وعند محمد درجة الله لا يجوز الامساك او ايا كيلا ويجوز التفاضل في بيع الخنطة بالشعر وان كان في الخنطة حبات الشعر أو العكس اذا كان مثل ما يكون من الشعر فيها عادة والمقلية بغيرها لا يجوز وبالمقايمة جاز اذا تساوى بالمبالاة بغير المبالاة لا يجوز عندنا وكذا

لا يزيد بها في غنه وان قطعه مصحفا وكتبه لا يرجع لان كتابة المصحف تزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها اقفا أو حديثا أو شعرا ان كان يزيد في غنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له حراة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية * ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجيز لا كدردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيف فاجعله سكيناً أو كسره وجعله منه سينا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل أجدا عاف كسرها الموهوب له وجعلها حطباً أو وهب له لبناً فجعله طيناً فله أن يرجع فيها وان أعاده لئلا يرجع فيه كذا في الظهيرية * ولو وهب له تراباً فبعله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقاً فبعله بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له خنطة فبعلها بالماء كذا في الجوهرية النيرة * ولو وهب بمختبأ فجعله خالاً لم يرجع والخبث المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (يخته) كذا في خزنة المفتين * رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجها الموهوب له لاصحبة أو هدرى أو جزاً صيد أو نذراً أو قلداً البدنة أو البقرة أو أوجها تطوعاً فاللواهب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها ولو تجزى لاصحبة والمتعة لم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهماً ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه اياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزنة المفتين * رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فاللواهب أن يرجع فيه مالم يقبضه المتصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب ديناله عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخلة وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة وأذن له بقطعهما فقطعها وأنفق في القطع كان للواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكاتها من الأرض هو الصحيح فلو أنه جعل الشجرة أبواباً أو جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع كما اذا جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى قاضيان * اذا وهب الرجل عبده من رجل ثمان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لا على الواهب الثاني ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل الى الواهب الثاني هبة أو صدقة أو ارث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي السعناقي ولو وهب ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فهلك ضمنه واقبضه ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنه وعلى الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالنقص عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التتارخانية * لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ واختلاف في الرجوع بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا ايصح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شيئاً ووهبه الموهوب له لا آخر ثم يرجع الثاني في هبته كان للاول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه وملكه الواهب

بيع المبالاة بالمبالاة والرواية محفوظة عن محمدان بيع اليابسة بالمبالاة انما لا يجوز اذا انتفعت أما اذا ابلت من ساعتها وان يجوز اذا تساوى * بيع الخنطة بالخنطة مجازة لا يجوز الا اذا ظهر التساوى في المجلس * اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحط من الثمن حصه

الورام ان كان معه هو والان المعروف كالمشروط * (نوع في المنفقات) * شر استرا الكعبة المعظمة شرفها الله تعالى من السدنة لا يجوز لعدم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يصدق به على الفقراء * الحديد والرصاص والخماس (٣٩١) والصفر والشبه اجناس والهروى مع المروى والمتخذ من الكتان

وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يتراض به على الرجوع ولم يقبض القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم ير الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد الحاكم كذا في الذخيرة * واذ قضى القاضي بابطال الرجوع لم يمنع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * اذا وهب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى * ولو صالحه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديل به الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية * ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط * سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعل لي لها جهازا ثم أراد الاب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء ذلك لانه لو قيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

* (الباب السادس في الهبة للصغير) *

ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لارواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * وهو المختار كذا في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاة يكون انما في المصنع كذا في فتاوى قاضيان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المفتين * ولو كان ولده فاسقا أو أراد أن يصرف ماله الى وجه الخير ويجرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مستغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يقضه على غيره كذا في الملل * وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينه ما اذا كان في يده أو في يده ودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتبة أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا الوهبة له أمه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي * واذا أرسل غلاما في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصرف قابضا كذا في الصغيرى * ولو باعه بيعا فاسدا وسلمه اليه أو باعه بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصى التيم اذا وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويسقط دينه فان أراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس لكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان أخره يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة ففعل الذوب في المدة القليلة عفو الا لكثير * واستقرضه ووزنا يصح فان استقرضه صيفا وسلمه شتاء برى وهو قبيح * استأجر انسانا ليرسل عليه العلق يجوز انفاقا * بيع الفرد

والقطن والزندنجى مسع
الوذارى جنسان * الخل مع
العصير جنسان وقال القاضي
لا لان العصير يصير خلا
فيحرم الفضل لشبهه المجانسة
ما لا * البقر والجواميس
والنخلة والعرب والضان
والعز واحد * وجاز بيع لحم
البقر بلحم الشاة متفاضلا
ولحم الشاة بالشاة جاز مطلقا
لا بالاعتبار عند الامامين
* ويبيع الزيتون بالزيت
بطريق الاعتبار اجماعا * ولا
يجوز بيع غزل القطن
بالقطن المتساويا ولا بأس
بالسهم واحدة باثنين لعدم
الوزن ولا خسر فيما يوزن
الامثلة غزل ولا خسر في الجبن
بالبن ولا بأس في السمن
بالجبن وعن الثاني لا بأس لحم
الطير بلحم الطير متفاضلا
لانه ليس يوزن * واشترى لحما
فذهب ليأتى بالثمن فابطأ
فباع البائع اثلا بفسد يحل
للعالم بالصفة شرائه فان باع
بازيد تصدق به وان باع ناقص
فانقصان موضوع واصله
مسئلة الجامع الصغير * اشترى
عبدا وغاب قبل قبضه الى
آخره * اشترى كذا قربة من
ماء القرات ان كانت معلومة
جاز بيع الماء ولو في الحياض
والا بار لا يجوز الا في وعاء
يجعله * باع جد في محبة يجوز
في المختار سواء سلم أو لا ثم باع

وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للاشتقاق بجلدها وفي دو القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وسع القز جائز عندهما وعلمه الفتوى
وشراء السباع جائز ولجه لا وسع الفيل (٣٩٣) جائز بعنك كل ماهذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق
أو هذه الدار أو هذا الجوالق

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع
على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة * الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب
فانه يجوز وهو المأخوذه وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العينية * وفي المستق عن محمد رحمه الله تعالى رجل
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة
جائز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دار لابنه الصغير ثم
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها
جازه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغير أجر جازت الصدقة وان
كانت في يدي رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغيره - يجر
بوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة
فالمرءى عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكأن الهبة نفقة مقر الى
القبض فالصدقة نفقة مقر الى القبض فيكون في المشتري روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق
بارض من روعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكردي * قال
صاحب كتاب الاحكام كتب الى طاهر الدين في رجل له أرض مزروعة يذره في يده مزارع وههنا رب
الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينهما اذا رضى المزارع بالهبة وبينما
اذالم يرض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * قال ولده
الصغير تصرف في هذه الارض فأخذ يتصرف فيها لا تصير ملكا له كذا في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به
على شريكه لم يقبض لا يملكه ولودفع الى ابنه في صحته ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة على
التملك كذا في الملتقط * رجل دفع الى ابنه في صحته ما لا تصرف فيه ففعل وكثر ذلك فبطل الاب ان أعطاه
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى * رجل اتخذ ولده أو
تلميذه ثيابا ثم أراد أن يدفع الى ولده الآخر أو تلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ أنهم عارية
كذا في السراجية * اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا باعيا لقطع مسلم اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا
لم يصير مسلم اليه الا بعد الخياطة والتسلم ولو قال اشترت هذا لصار ملكا له كذا في القنية * قال أبو
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال
الفقيه وعنه دي أن الثياب لها ما لم تقرر المرأة أنها جعلتها لملك لاصي الأثرى أنه لو كان الصبي مقدار عشرين
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه لحفة أو لحافا لم يصير للولد ما لم تقله - كذلك
ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنه في حال صغرها وحال كبرها لكن سلمه اليها
فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في النسيان * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير
ملك للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * الموهوب له ان كان من أهل القبض حقق القبض اليه وان
كان الموهوب له صغيرا أو مجنونا حقق القبض الى وليه أو وليه أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم
القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي * فلأن
الاب ووصيه والجد بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يملك في الولاية كذا في الخلاصة
* وأما غير الاب والجد فهو الاخ والم والام وسائر القربات في الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان

ان علم بما في هذه المواضع
جاز في الكل وان لم يعلم جاز
في غير الدار والقربة * اخذ
الائترال منه ثوبا وعجز عن
استرداده فباع من ممتلك
من اخراجه وحلف المشتري
انه ثوبه لا يحنث لان بيع
المغصوب اذا كان الغاصب
مقرا أو عليه بينة يجوز وكذا
يجوز بيعه من الغاصب
وكذا لو أجرة واذا اراد بيع
البيت مع الحمامات يبيع
بالليل حين اجتمعت كلهن
فان باع بالنهار ولم يجتمعن
فسد * (مسائل يبيع
الماشع) * الشركة اذا
كانت بسبب الخلط
باختيارهما أو بالاختلاط
بلاختيار يجوز بيع أحدهما
حصته من شريكه لامن
اجنبي الا باذن شريكه وان
باع وكانت بالميراث أو الهبة
أو الشراء أو الاستيلاء يجوز
من شريكه ومن اجنبي
وان لم ياذن شريكه ولا يملك
التصرف الا باذن شريكه
في حصته ولو باع رب الشجار
حصته من العامل لا يصح
لان رب الشجار تركها
على الشجر لا الهامل ومع
هذا لم يتنازع حتى ادرك
دفع بناء بينهما * باع أحدهما
قسطه من اجنبي بلا اذن
شريكه لا يجوز * دار بين
اثنين باع أحدهما بيتا

معيان من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه في شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير
فلا يخرآن يطله ولو أن بيتا أو أرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الارض جاز وان بشرط ان يكون

له طريق لا يوفي المنتقى بعدك أصبى من هذا الطعام ولم يبين كم هو بطل البيع وان يئنه بعد ذلك وكذا الوباغ نصيبه من الدار ولم يئنه وان اتفقا على أنهما يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع ان الأمر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري قال الامام ومحمد لا يجوز علم البائع أم لا * (مسائل نوابغ المبيع) * على باب الحانوت المبيع ظله في السوق ان باع بمرافقه دخل لا مطلقا * باب الدار اذا كان مقفلا لا يدخل القفل والسرا المركبة تدخل وألواح الحانوت تدخل في مطلق البيع والصندوق المثبت في البناء والدنان المدفونة في الأرض أو المركبة في البناء أو جذع القصار الذي يدق عليه لا يدخل في بيع الحانوت وان ذكر مرافقه وحقوقه وقدر الحمام يدخل بلاذ كرو القصاص لا تدخل وان ذكر الحقوق * الحطب والقصب والطرفاء وكل ما كان من جنس الخشب يدخل بلاذ كرو وقد ذكرنا ان كل ما قطع في كل سنة أو سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه كالثمار الا بالذكر وتدخل الا فسار في بيع الحمام والسراج لا يدخل في بيع الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا يصلح لهما والعقول تدخل في بيع البقر بلاذ كرو لا الخش في بيع الاثان لان البقرة لا تنفع به ابدا وانه قبل هما سواء لا تدخل بلاذ كرو * أقر بداره في محلة كذا أو بكرم لرجل ينصرف الى دار المقرو كرمه وقت الاقرار ولو

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هؤلاء على كذا استحسانا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسانا ويسوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فأما اذا كان حيا حاضرا أو الصبي في عياله هؤلاء هل يصح لم يذكره هذا الفصل في الكتب نصا لأنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدة أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة * فان كان الصغير في حجر الم وعياله فهو هبة للصغيرة وصلى الاب حاضر فقبض الم قبل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الم أو الام والعغيرة في عيال أجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان * والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عيال الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها فان أحبا من قال اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يبين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها كذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة لها هبة فقبح الزوج جاز كذا في التتارخانية * فان أدركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بذنها كذا في الجوهرية النيرة * صغيرة في عيال أجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فهو هبة فقبح الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضي خان * وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى * وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي * وهذا قول علمنا الثلاثة رجعهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وان كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح اذا غضت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى أنه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمى أو زبانا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشتري منه بشي أو يلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحالك وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطل وهو الصحيح لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما كذا في الوجيز للكردي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمرناشي والله أعلم

*(الباب السابع في حكم العوض في الهبة) *

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشرط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو يدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فخلتلك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدلا عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للموهوب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٠ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البيان * مشجرة بين رجلين بلغت الانجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر للشئ ترى ان يقطع * بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف * بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن الفصل بلا ضرر

جاز وان لم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والقسخ * وقال القاضي بسخ الباب المغلق لا يجوز مطلقا والجهد ان كان يباع بالوزن تعتبر المساواة بينهما وبين الماء ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن * قال بعثك عبدا ولم يسمه ولم يره المشتري فباطل وان عسدى الى فان اتفقا

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما ما حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يصح كون عوضا وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد فأما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشي ففوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضا وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب لم يلزمه كماله هلك أو استهلك قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضمن كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في يدها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة العوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أردما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فأما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض ~~هـ~~ كذا في السراج الوهاج * (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا يصح بما تصح به الهبة ويطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فأما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع * ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزائن المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي * (النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يتنصع من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضي خان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بينهما جازا بعد التقاض كذا في القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فإنه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي

على انه هذا العبد جاز البيع ثم اختلفوا ان البيع الأول يجوز اذا اتفقا أم ينعقد بينهما يبيع آخر بالتعاطي هذا اذا كان له عبد آخر أم لو واحد قبل يجوز وقبل لا يجوز أم لو قال بعثك عبدا في موضع كذا وليس له ثمة الا واحد يصح عند الكل * باع شيئا غلافه لا يجوز الا الخطئة وسائر الجيوب في سبيلها والذهب والفضة في تراها بخلاف جنسه من الثمن وبيع الجاد والكروش قبل الذبح لا يجوز وان نزع وسلم لا ينقلب العقد جازا وعن محمد باع الف من من القطن ثم قال لم يكن في يدي يوم البيع هذا القطن وانما حدث بعده وقال المشتري قد كان قاله قول للبدائع انه حادث * بيع حبة من الخنطة لا يجوز ولا يضمن متلفها ولا يصح دعواها كقطرة ماء وحفنة تراب وكذا كل ما لا يتول ويوجد ملقى في الطريق * اشترى مسلم من ذي خرا وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه الضمان لبطلان الشراء والشرب باذنه وقد ذكرنا ان الاذن في العقد الباطل معتبر * جبل فيه ملح أو كبريت أو حجر أو فستق أو شيء من المباحات وليس ملكا لاحد حمل شيء منه فيبيع صح وحل الثمن لانه مباح يملك

بالاستيلاء * وفي الديتاري اشترى نصف شجرة للخط لا يصح ولو للقرار يصح * (الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل * اذا قبضه) * اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح * ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالاجرة أو بدل الصلح عن دعوى العين لا يجوز عند

الثاني خلافاً لمحمد ولو هو من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا الورهنه من آخر وأمره بالقبض فقبضه
* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بائع لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا
أو منقولاً وان أمره بقبضه

وقال محمد يجوز الرهن
والقرض والصدقة لغير
البائع وكذا الوصية لغيره
ولو رهنه للبائع أو وهبه منه
لا يصح اتفاقاً * ولو زوج
الجارية المشتراة قبل
القبض يجوز ولو وقفه قبل
نقد الثمن والقبض يوقف
الامر ان * قبضه وأتى الثمن
صح وهذا على قول من
لا يشترط في صحته التسليم
الى المتولى * ولو مات ولم
يترك مالا يباع الوقف * وان
أعتقه البائع أو غيره جاز
وسقط حق جسده وان كاتبه
قبل القبض ملك البائع
الحبس فان أذى المشتري
الثمن نفست الكتابة وان
أعتقه المشتري قبل قبضه
ونقده الثمن وهو مفلس
لم يملك البائع سعاية العبد
عندهما خلاف المرهون وان
أعاده أو أجره من البائع لم يجز
فان هلك في العمل فن البائع
وان سلم من العمل فلا أجر
وان أعاده المشتري أجنبيا
وأمره بالقبض فقبض صح
وان أبرأ الأجر المستأجر من
الاجرة أو تصدق أو وهبها
ان استوفى المنفعة أو شرط
تجديد الاجرة جاز بالاجماع
وان لم يوجد كلاهما لا يصح
عند الثاني دينا كانت الاجرة
أو عيناً والاجارة بحالها عند
محمد والثاني أو لان دينا

* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو تحلة أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغير
* ويجوز تعويض الاجنبى سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على
الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره الآن يقول الموهوب له عوض فلانا عنى على أنى ضامن وهو
كالوقال هب فلان عبدك هذا عنى فان الأمور لا يرجع على الأمر الآن يقول له الأمر على أنى ضامن
هكذا في فتاوى قاضى خان * والاصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة
يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا
لا يكون الأمر بأدائه سبب الرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على
غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد ولم
يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع
كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم جميعاً كذا في
السراج الوهاج * ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً
عندها وكن له أن يرجع في هبته وكذلك كانت الهبة داراً فعوضه بيتاً منها كذا في فتاوى قاضى خان * وفي
الفتاوى العنانية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمته ألف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع
بألفين ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب أخذها
به كذا في التتارخانية * رجل وهب لرجل ثوباً وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم
يكن عوضاً عندنا استحسننا كذا في فتاوى قاضى خان * ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقاً من
تلك الحنطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصنع منها ثوباً بعوضه أو خاطة قيمه أو عوضه اياه كان عوضاً
وكذلك لو وهب له سويقاً فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني مسلم هبة فعوضه المسلم خيراً
أو خيراً لم يكن ذلك عوضاً وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم
ظهر انتمامية يرجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضى خان * وهب لرجل ثوباً لغيره وسلمه اليه وأجاز
رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب أو لم يكن ذارحاً محرم منه وان
عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط * عبد
مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما يرجع في الذي له
والهبة باطلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير
اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضى خان * اذا
هب للصغير هبة فعوضه الاب عنه من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في
الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جارية ثوباً فقلت احداً ما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنه مالم يكن له أن
يرجع فيه * ما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبداً يساوى ألفاً ولا مال له غيره فعوضه
الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلث قيمة العبد أو أكثر
فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان
العوض شرطاً في أصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة
وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في البقال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز
وعن محمد رحمه الله تعالى في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هولاك ان أدرك أو قال اذا كان غد فهو جاز

جاز قبل المستأجر أو لا ولا سطل الاجارة وان عينا وقبل بطلت الاجارة وان رقت لا تبطل وعادت الاجارة * وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة
أو أبرأه جاز بخلاف وهو شرط والحاصل ان كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بما وجبت وقبل الوجوب فعلى الاختلاف وان كانت

عينا لا يجوز التصرف قبل القبض * وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والدين قبل القبض سوى الصرف والنسيء وكذا في الدين
والمنقولات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) اودى يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في الفرض قبل القبض جائز وفي

الاقالة بعد قبض المشتري
لو باع المبيع من البائع صح
لامن غيره لانه يبيع في حق
ثالث ويبيع المتقول قبل
قبضه من البائع أو الاجنبي
لا يجوز والمفسوخ بخيار
الشرط قبل رده الى البائع
اشتره المشتري أو الاجنبي
يجوز والحاصل انه انفسخ
البيع في المنقول بسبب هو
فسخ في حق الكفاية يجوز
البيع قبل قبضه من المشتري
وغيره ولو بسبب هو ففسخ في
حقهما لا غير يجوز من
المشتري لامن غيره * (نوع
آخر في بيع الشيء في الشيء) *
باع حب هذا القطن اختار
الفقيه جوازه وغيره عدمه
* باع صوف في فراشه ان في
فتقه ضرر لم يجوز والا يجبر
على فتق قليل حتى ينظر
فيه المشتري فان رضى أجبر
البائع على فتق الكل وكذا
في الجزر في الارض وقال
القاضي ان تضرر في الفتق
يفسد البيع كالجذع وبيع
النوى في التمر فاسد وبيع
البرز في البطيخ ان مكسورا
يصح والا لا * ذبح شاة ثم باع
مسلاخها أو كرسها يصح
ويزعم التسليم ويجوز المشتري
* باع دجاجة قيمته مع لؤلؤة
في بطنها أو اللؤلؤة التي في
بطنها جاز وان كانت حية
وباع اللؤلؤة لا يجوز وان باع
ملك الدجاجة صح واللؤلؤة

بجلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل
الاقتراح جاز وان لم يجز حتى افتقر لم يجز ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل
الخيار لان الهبة عقد غدا لا يصرح فيها بشرط الخيار كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له على آخر ألف
درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت بري منه أو قال اذا أديت الى نصف المال فانت بري ومن
النصف الباقي أو قال فالك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العناية اذا
قال أبرأتك على أن تعتق عبدا أو قال أنت بري على أن تعتقه ببراءة اياك فقال قبلت أو اعتقت له ببراءة
عن الدين كذا في التتارخانية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا خير
أبرأتك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل ألا يرى أنه لو وهب له شيئا على
أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط * وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله
تعالى رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامنة على أن تعوضني ألف درهم فمدفع اليه الامنة فوطئها وولدت له
قال أمره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة * قال أصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط
فيها بشرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كن وهب لرجل أمه فاشترط عليه أن لا يبيعها أو بشرط عليه
أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان أو يردها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا
في السراج الوهاج * وان وهب لرجل أمه على أن يردها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يستولدها أو وهب
له دارا أو تصدق عليه بدار على أن يردها عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في
الكافي * والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في
السراج الوهاج * (وجله ما لا يصح تعليقه بالشرط ويطل بالشروط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع
والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين والخبر عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح
الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يطل
بالشروط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها
القصاص حالا أو مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة
وعدة الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرجوع بالخيار بالشرط وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه
بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة
والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة
عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق
والعتاق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمة
والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الستة عشر *
رجل وهب لآخر أرضا على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم
الصقار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة
فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الموهوب كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاستيعابي رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن
يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يردها عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية * وفي المنتقى

للبيع وان باعها وهي في الصدف فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز الخيار للمشتري وان اشترى الصدف امرأة
وسكت عن اللؤلؤة جازو اللؤلؤة لانه يتولد من الصدف فاشبهه البيضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد فيها اللؤلؤة حيث يكون
للبيع ولو وجد فيها صدفا فيه لؤلؤة فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء للسمك وكذا الوجد في بطن السمك سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود

في بطنها لانه حشيش في الصر هو طعما هو عن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فللمشتري كالمسك لاني الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كبيض السمك ولا كذلك الدجاجة * وفي المتن وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلعه السمك المشتري فهو للبائع والبائع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه * يرا

المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان مختلفا في فساد له بد من قبوله أو القضاء به وبمجرد الرد الى منزله لا يبرأ كمن اشترى الى النير ووزن وجد المبيع مريضا فرد ما الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى النير و اذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه النير و اذا يجوز البيع * اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا بيان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معلومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم يتفاوت فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل * باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط دخولها وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طلبها وهو يراها كان لها * وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثلها لا الثياب التي تكون عليها للعرض وللبيع ان يمسك ثياب العرض وعليه

امرأة قالت لزوجه تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري على أو قالت على أن لا تزوج فقبل ثم تزوج أو تسري فلا رجوع في الف كذا في المحيط * وهبت مهرها لزوجه على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجه عليها يدها ولم يقبل الزوج فاختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها بيدها فلا براء ماض وان لم يجعل فاختار أنه يعود المهر وكذا الوبرات على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخالصة * قالت امرأة لزوجه ان تركت مهري عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تنطق بنفسها لان ما جمعت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجهها وهبت مهري لك ان لم تنطقني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهري على أن لا تنطقني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبلت تحت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عايم لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجهها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما أنفقته فأنقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا في الحاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأته ابرأني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أي الزوج أن يهبها قال نصيريه ودالمهر عليه كما كان وذكرفي كتاب الحج امرأة تركت مهرها على زوجها على أن يحج بها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود عليه على حاله قال الصدوق الشهيد رحمه الله تعالى في وقاعته المختار للفتوى ما قاله نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجهها انك تغيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصيريه ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صالحته على ان يمكث معها على أن الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط * امرأة وهبت مهرها لزوجهها ليقطع لها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك ففرضي حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود به ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يمكث بها فلم يمكث بها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت لزوجهها (كأين ترابحني شيد من جنك ازم بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمكثها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتت للامسالك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت وقتا فطلقها فقبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذ لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان يمكثها ما عاش قال نعم الآن العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجمة
٢ ارفع يدك عني فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن * وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاه البائع فهو له يحلفه ان انكره فالمشتري والا فهي لقطعة * باع عبدا له مال لا يملكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكتسبه عند هذا البائع ملكه المشتري وان كان اكتسبه

عند بائعه الاول لأثر هذا الشرط لأنه ملك البائع الاول وان اكتسبه عند البائع الثاني بملك بالشرط ان لم يكن ديناً * ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجماع عقد التسيئة

تعالى وصحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيان * وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي حريصة فقال لها ان وهبت لي مهر كذا أعطتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهر وهبت بعض مهرها وأوصت ببعض على الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعنها الى أبيها ومنعها قال الهبة باطله قال القبيصة رحمه الله تعالى لأنها بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعلق كذا في الظهيرية * حريصة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فهري عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في خزائن المفتين * المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أتزوجك حتى تهينني مالك على فوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أتى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسه عوضاً عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان * لو أتى الاضطلاع عند امرأته فقال لها برئيني من المهر فأضطلع معك فأبرأته قبل يبرأ لان البراءة للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنية * ولو قال لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذمت فأنت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * أبرأه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية والله أعلم

(الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك)

عبد في يدي رجل جابر رجل وادعى أن صاحب اليدوه منه وسلمه اليه وحده صاحب اليد ذلك فجاء المدعي بسنة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بلا خلاف بأن شهد أحد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب أقرب بذلك عند القاضي والعبد في يده أخذ باقراره هكذا كالمسئلة ههنا لم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلاً ودعاه ثم وهبها له ثم جدها فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في يده يومئذ قد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يده الموهوب له يوم يحضرون الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حياً فان كان ميتاً فشهدا بمباطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل متاعاً ثم قال انما كنت استودعك قال فقول قول صاحب المتاع مع عيینه وانما حلف أخذ المتاع فان وجده هالكاً فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهالك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل وأقام بينة أنه كان اشترا من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أتى أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيان على ما في يدي من النسخ والاولى حذفها لاجل التعميم المذكور بعده تأمل اه بحر اوى

ولا يدخل الا كاف في بيع الجار موكفاً أو لا وهو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزم في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الجمل * تصدق بدار ثم باعها منه صح البيع وانفسخت الصدقة * اتفق المشايخ ان المشتري بالمئنة والدم لا يملك والمشتري امانة في يده وشمس الاثمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمرة عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالمئنة لا تسمع وتسمع على المشتري بالجمر والخنزير ويضمنه بالقبض وقيل انه أيضاً امانة * ولو باع ماله وماله غيره صفقة افترى ظاهر الدين انه لا يجوز البيع اصلاً والصحيح عدم البطلان في ماله * ولو شرط فناء الدار في البيع فسد عنده وقال محمد لا لأنه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده * جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الرد بين امسالة الدار بحصة ثمن الثمن * ان اختلط الطريق بالدار وان ممر الزم الدار بالحصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصاً

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاً مهدوماً أرخ أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً والارض المشتراة فاسدة اذا جعلها مسجداً وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا

لو وقفها وبنى عليها عند الامام وبجهد الوقف وجعله في المسجد بلائنا لا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا يبعثه من غائب وبرهن
لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته وأوصافه وأطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير
مضمون كولد المصوبة وان
حدث نقصان بالولادة ان
بالولد وفاء أجبر والا ضمن
نقصانها وكذا كل نقصان
والغاصب من المشتري
كغاصب الغاصب وان
اكتسب عند المشتري وده
مع الكسب لانه يتبع
الاصل وهل ينقرد البائع
بالفسخ في المتقي نعم وفي
المسوط لا بد من القضاء او
الرضا وفصل البعض بانه
ان في البديل ككونه خيرا
أو المبدل فلكل في المواجبة
وان لا فيه مال لكن بشرط زائد
كالبيع الى العطاء فلكل
قبل القبض ولين له الشرط
بعده ولو قبل المشتري
فاسدا او اعتقه وقيمه زائد
يوم الاتلاف على يوم القبض
غرم قيمته يوم القبض بخلاف
الغصب ولا يصح ابراء البائع
المشتري فاسدا عن القيمة
قبل هلاك المبيع ولا يحل
أكل طعام اشتراه فاسدا ولا
وطه الجارية بعد القبض
ايضا وان صبغه المشتري
أجر بطل حق البائع وقيل
يكراه وطه الجارية المشتراة
فاسدا قبل يحرم ولو حبلت
صار أم ولد للمشتري
ويغرم قيمتها لعقرها وفي
رواية البيوع المقر ايضا
وأفتى ابن سلام انه يحل فيه
التصرف لا المباشرة كالا كل
ونحوه كالغصب الذي تقع

أرخ شهود الشراء شهرا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البيعة أنه وهبه له وقبضه
قبل الشراء وأقام المشتري البيعة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة
* في المتقي بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض
ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسة مائة والعوض لم يقبض
بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فالواهب الخيار ان شاء قبض خمسة مائة وان شاء رجع في الهبة وان كان
الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت
للك العوض أصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء
على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان
الموهوب مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدقت بها على وأذنت لي في
قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي تصدقت على فجازت وقال
التصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره
وزعم أنه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له
وهبت لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبت لي كان في منزلك لا يجزئنا
فأمرتني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان * في المتقي اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة
وادعى الموهوب له أنها ملكك فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا أو قال هذا هو
الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في
مهرها فالقول قول الزوج كذا في خزنة الفتاوى * اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر أن الهبة
كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت
واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملاك كذا في
القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة * رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت
واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة
كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال المدعي عليه وهبت لك والذي هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال
الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب
الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخولك أو قال عوضتك أو انما تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول
قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتا لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه
الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط *
وكذا هذاني كل زيادة متولدة كذا في خزنة المفتين * ولو ادعى الموهوب له أنه يمين عندي وكذبه الواهب
فالقول للواهب عندنا كذا في الكافي * ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويقا وهو ملثوث أو
ثوبا وهو مصبوغ أو محيط فقال الموهوب له وهبتا لي وهي صحراء فبنت فيها وغرست وقال وهبتا لي وهو
غير ملثوث وغير محيط وغير مصبوغ فقلت أنا وصيغته وخطته أنا وقال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط في المتقي ابن جماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بيعة أنه كان
دبرها قبل أن يها قال ياخذها ويأخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لومات الواهب وأقامت الامة بيعة
أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يها من ههنا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * وفي الفتاوى
العتابية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بيعة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه القارة والغصب نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقيب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهيه عن القبض فيكون كاذبه كافي
الهبة وبدون حضرته لا يلزمك الا باذن صريح يحاوي بعض الفتاوى ان المشتري يملك بالتخلية كالصحح * اشترى بمال الغريم بلاذنه ملك المبيع

بقضه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه * اشترى دارا فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بقمته يوم القبض (٤٠٠) فلشقيع ان يأخذ بذلك القيمة والبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التارخانية * رجل وهب عبدانسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البينة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كذا كذا فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بقمته يوم القبض (٤٠٠) فلشقيع ان يأخذ بذلك القيمة والبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

* (الباب العاشر في هبة المريض) *

قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لانها وصية معنى لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها وورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وروى اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وباقي الورثة الواهب ولو قطع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التارخانية * ان كانت الهبة جارية فكاتبت الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هاف على الموهوب له ثلثا قيمته بالورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمته ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقض القاضي بثلثها للورثة فان قضى للورثة بثلثها ثم اعتقها الموهوب له فهو كاحد الشريكين اذا اعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمين والاعتاق والاستعفاء ان كان الموهوب له موسرا ولم يذ كر في الكتاب ان كان معسرا اهل للورثة تضمينه ويجب أن يكون له ثم تضمينه بالاجماع هكذا في محيط السرخسي * في الفتاوى العتبية ولورث المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أمثل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخانية * مريض وهب لآخر عبدا واصله اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عبدا أو خطا فانه يراد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمه ألف

الفسخ ولا يطل حق الفسخ بالاجارة ولا بجوت المشتري لان الملك فاسدا ينتقل الى وارثه لان مجرد الحق يورث فيسترد البائع أو وارثه من المشتري أو وارثه * ولو أجزر المشتري الارض من غير البائع ان لم يكن زرع نقض الاحارة لانهم انفسخ بالعذر وان زرعتها لاحق يدرك لتعلق حقها * وان وطئ البائع الجارية المبيعة فاسدا في يده أو يد المشتري لا يكون ابطالا للبيع بخلاف وطئه وان خيار له حيث يكون ابطالا للبيع * المشتري فاسدا اذا تصرف في المشتري فقد تصرفه وبطل حق البائع بجمته - الفسخ أولا كالاتاق الا الاجارة والتسكاح فانهم لا يطلان - حقه في الفسخ واذا أوصى بالمشتري فاسدا بطل حق البائع بخلاف ما اذا ورثه الوارث يسترد البائع من الوارث واذا زال المانع من الفسخ بسبب هوف فخرج من كل وجه في حقه ما وحق الكفاية عادى حق البائع كالرهن يفلأ ويرجع في الهبة لان رد يعيب بعد القبض بالتراضي لانه في حق المشتري كانه اشتراه ثانيا ولو كان قضى باقية ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجوه كلها والزوائد لا تمنع الفسخ الامتصاة غير متولدة كالصبيغ والخياطة

والمولودة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسكب والزل لا تمنع ولا تضمن الزوائد ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم لا الزوائد أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرداه مع المبيع ولا تطيب له الزوائد وان هلك أو استهلك

الزوائد لا يضمن خلافه في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأقصة مساوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل
الاجنبي ان شاء البائع ضمن
المشتري النقصان ورجع
هو على الخاني وان شاء المبيع
الخاني كالغصب وان بفعل
البائع صار مستردا حتى اذا
لم يوجد من المشتري حبس
عن البائع هلك منه والنقود
تعيين في الفاسد في الاصح
فياخذ القائم ويرد مثله
الهالك * اشترى من مدونه
شراء فاسدا ثم تقاضاه ليس له
حبس المشتري لاستيفاء ماله
على البائع من الدين ولو
الشراء صحيحا يلكو الفرق
ان في الصحيح حصل الفسخ
بعد قبض الثمن يلك الحبس
وفي الفاسد قبله فلا يلك
ببانه ان البيع وقع بمثل
الدين فصار المشتري مدون
البائع ايضا وآخر الدينين
قضاء عن الاول فتقاصا
فصار قاضيا بالمقاصة والفاسد
لا يلزم غنفا لمقاصة وكان
الدين الاول قائما والمبيع
لم يقابل فلا يلك الحس كما
قبل الشراء ولهذا قلنا لو
مات البائع هذا وعليه ديون
لا يلك المشتري فاسدا ان
يستبد بالمبيع بل يتخاص
الغرماء ويكون كواحد
منهم فيه بخلاف المشتري
صحيحا هنا لو العين بعد
الفسخ في يده للثمن حيث
يكون أحق من الغرماء وهنا
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للوهاب له ادفعه أو افده فان اختار الفداء
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهده بالجناية بدفع الخاني يدفع
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبده
ولا مال له غيره فباعه الموهاب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية *
مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهاب له قبل موت الواهب
جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهاب له فان العبد سعى في ثلثي قيمته لو رثته الواهب وسعى
في ثلثي الباقي لو رثته الموهاب له وان كان على الموهاب له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم سعى
العبد في قيمته يضرب فيها غرما الموهاب له يدينهم وورثته الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * ولو
وهب المريض دار قيمتها ثلثمائة على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابضوا فلتشيع أن يأخذها بقيمة العبد
فان مات وأبى الورثة الا جازة خیر الشقيع كل موهاب له أي رد الشقيع ثلث الدار أو كل الدار وأخذ عبده
وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ الشفعة كذا في الكافي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل
صحح على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقابضوا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة
أن يجيزوا ما صنع الواهب كان للوهاب له الخيار ان شاء نقض الهبة و رد الموهاب كله وأخذ عوضه وان شاء
رد ثلث العبد الموهاب على الورثة وسلم ثلثاه لم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهاب له أزيدني
العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المريض شيئا
لا يخرج من الثلث رد الموهاب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى
* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن يعوضه الصحيح كثر بمساوي مائة وتقابضوا ومات ولم يجز
الورثة رد كثر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الكثر وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم
وهبه لرجل وقبضه الموهاب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للوهاب له
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية يبدل بنفس الواهب بمنزلة مال خلقه
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا اتفقت الهبة في جميعه
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهاب له الدية كلمة للورثة باختياره فان كان يساوي
سته آلاف درهم واختار الفداء فانه يرده على ورثة الواهب ربعه ويؤدي ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في
المبسوط وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المالك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في
مرضه غلاما لابنه ولابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار للورثة عا ددينه كذا في
التنزيلية * واذا رجع الواهب في هبته والموهاب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهاب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديد من المريض فيكون من الثلث
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ورددت الهبة الى تركه الميث كذا في
المبسوط * مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهاب له على الواهب هبة منه فهو جائز وليس لو رثته
الموهاب له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسخا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الاجارة ان شاء الله تعالى وذكرا القاضي أمر المشتري فاسد البائع باعتاقه قبل القبض أو الطحن لو حنطة قبل قبضها نفعل وقع عن البائع وذكرا الظهيري انه يقع عن المشتري وصار قاضيا لواله والدقيق للمشتري فاما أن يحمل على اختلاف الروايتين

أو يكون أحدهما غلاما من الكاتب لكن مقتضى الدراية المتأخر لان أمره بالاعتاق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه تدم عليه
قبضه اقتضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فذلك الأمر بشئ لا يليه إلا أمر كذا علما وبه وفيه كلام فان القبض

فعل حسي والحسي لا يصح
اثباته بالاقتضاء حتى لغا
قوله أعتقه عنى بالابدل
فاندفع أعتقه عنى بالاف
لعدم لزوم القبض في البيع
ولا يرد مفاوض مطالب
بالثن الخ لانه ليس منه بل
هو من قبيل تعاقب الهبة
بالشرط وحين اشتراها صار
قايضا فلا يكون باثباتا لاقتضاء
فاذن المرضى دراية كلام
القاضي * أعتقه المشتري
في الفاسد قبل قبضها فاجاز
البائع وقع عن البائع لتوقفه
على اجازة البائع لعدم ملكه
قبل قبضه بخلاف شراء
قفيز فاسدا أو امر المشتري
البائع بخطله بملكه لانه
بالانصال بملكه صار قايضا
* باع عبدا فاسدا وقبضه
المشتري ثم أبرأه البائع عن
قيمة الغلام ثم مات لزومه
قيمة وان أبرأه عن العبد ثم
مات لا يلزمه شيء لانه اخراج
الغلام من كونه مضمونا
والابراء عن القيمة حال قيامه
لا يصح لان الواجب رفع
الفساد رد العين القائم وبعد
الهلاك يصار الى القيمة وعلى
هذا الحكم في الغصب ان
أسند الابراء الى القيمة حال
القيام لا يصح وان الى العين
زال الضمان والمنصوص عن
المشايع في الغصب خلافه
ويشهد له صحة الرهن
والكفالة بقيمة المغصوب

رواية أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة * مريض وهب غلاما لامرأته فقبضته
وأعتقه ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزنة المفتين * مريضة وهبت صداها من
زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك
الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حكم مرض الموت والمختار
للقنوي أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في
المضمرات * قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائما وهو واجب به نأخذ كذا في الجوهرية
النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت عند
الهيئة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة الصديقة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان
* والمقعد والمفلوج والاسل والمسلول ان تناول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين
في كتاب الوصايا والمرأة اذا أخذها الطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من
ذلك كله كذا في الجوهرية النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح
كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه
الصحة الا براءة ما لم تمت فاذا ماتت منه فلا رتداء دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق
امرأته ثلاثا وباع منها مئذرا ووهب لها مائة درهم ثم مات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن
على قول من أجاز البيع باطلاق فان أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا أجزأنا أمر به الميت جازت
الوصية وبطلت الهبة وان قالوا أجزأنا مفعول الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزنة المفتين * واذا
وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقاب
وصية أما اذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

* (الباب الحادى عشر فى المتفرقات) *

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستلمه بغير قيمته
للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوبا ثم قطعه بغير
أمره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة الذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب
ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى أهو رجل له على آخر مائة وخمسون
درهما مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم
الى المؤجل أفق الامام الاجل برهان الدين المربعاني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليهما ما به أفق القاضي
بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * المريضة اذا قالت ليس لى على زوجى صداق لا يبرأ عندنا
كذا في خزنة الفتاوى * وسئل على السعدى عن قال لامرأته بى لى جميع أملاكك فقالت وهبت هل
يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهازالى زوجها
فماتت الابنة فادعى الاب أنه كان عارية وزوجها بديع الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج
والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الاب
لانه هو الدافع والمملك قال رضى الله عنه وينبغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأفف عن الاعارت وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب
لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * أعطى لزوجته دنائرا لتتخذ
بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها الى معام له فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو شيئا

آخر
حال قيام العين وانه منصوص في الهداية في مواضع واذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعليه
القاضي له فسخه حقا للشرع وبأي طريق رده المشتري فيه الى البائع صار نارا كالبيع وبرى عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع

انفسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المثلش تری الى منزله أو الغاص بفعل كذلك وهلك في يده ما لا ضمان عليهم ما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فعمل الى (٤٠٣) منزله وهلك ضمانه لانه بالنقل ثابته اعادة يده المبطله بخلاف الاول

آخر وهو ينقذه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا في القنية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراع من المهر ولو جعلت زوجي في حل بيرا الزوج عن المهر كذا في خزانة الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق واهذا لو اكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ارادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على اللؤلؤة أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزانة الفتاوى * واذا ارادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها لم مات وان لم تمت بقي في ذمته بذخي أن تستري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها وان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حساب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت تصح استفسانا كذا في السراجية * والبنيت لو وهبت مهرها من أبيها ان أمرته بالقبض صح كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقده هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو وکل الواهب رجلا بالتسليم ووکل الموهوب رجلا بالقبض وغابا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وکیل الواهب خاصه وکیل الموهوب له مو يقرأ أحد وکیلي التسليم به بخلاف وکیلي القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز * ولو اتفق على عدة الغير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأبى أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عما اتفقوا والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليهم ازوجت نفسها أولم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يخصم اذا كان مقررا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * أمر موهوب جارية لرجل فأخبرته الجارية أنها كانت لتاجر قتل في عمر (٣) واستولى عليها وتداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها ربح ما يقع في فتنه فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعه للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعد أيامه كانت في يده فقام مدعي يخصمه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى خصومته مع الموهوب لهدون الواهب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الأرض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استهلكها بية كان له أن يخصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * قاض أو غيره دفع اليه سحت لاصلاح المهم فاصالح ثم ندم يرد ما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها ولا يدفع استردادها خطب امرأته في بيت أخيه فأبى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع عما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل ابن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها حذفت هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبل الباب العاشر اه
(٢) قوله في غير يكسر العين المهملة القافله كافي القاموس اه بحراوى

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطلقت قبل الدخول لا يرجع عليها بنصف المعين لان حصول الوصول كان من المستحق عليها وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهوب له من زوجها وطلقتها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك

بمنزلة تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يعتبر وصولا من الجهة المستحقة * باع منه صحيفا ثم باعه ايضا منه فاسدا
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيفا (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك الوفاة لا تلحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذا باع المزارع المستاجر من
المستاجر فاسدا تنفسخ
الاجارة كما اذا باعه صحيفا
* باع الى الحصاد ثم اسقط
الاجل عادجا نرا * ولو باع
بالف وورطل خروا زال الخمر
لا يعود جازرا لان المفسد في
أحد تبدل العقد بخلاف
الاول فان الاجل لا يدخل
في العقد * غصب عبد قيمته
ألف فزاد عند ما الى أن باع
ألفين ثم اشتراه غاصبه
فاسدا ومات ان قبل الوصول
بعد الشراء الى الغاصب
فعليه ألف وان بعد الوصول
اليه فالقفلان لان الزيادة
كالوديعه * باع فاسدا وسلم ثم
باع من غيره وادعى ان الثاني
كان قبل فسخ الاول وقبضه
وزعم المشتري الثاني انه كان
بعد الفسخ والقبض من
الاول فالقول له للبائع
و ينفسخ الاول بقبض الثاني
* (نوع آخر) * باع الى
الحصاد ففسد ولو باع مطلقا
ثم أجله اليه جاز ولو باع الى
هبوب الرياح ثم اسقطه
لا ينقلب جازرا والقبض فيه
بلا اذن البائع لا يعتبر
والتحلية فيه قبض كالصحيح
* ولو مات البائع وعليه دين
آخر فالمشتري أحق به من
الغرماء كافي الصحيح بعد
الفسخ ولو مات المشتري
فالبائع أحق من سائر الغرماء
بماله وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤدب في التور أو في المهرجان أو في العبد قال اذ لم يسأل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا
في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني عن علق كوزه أو وضعه في سطحه فامطر المحاب وامتلا الكوز من
المطر فخا ما نسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء قال نعم قال
رضي الله عنه وجوابه في الكوز مما لا يشكل قيمه فأما في الماء فإنه ينظر ان كان أعدا لذلك حينئذ يسترد
وان لم يعد ذلك لم يسترد كذا في التتارخانية * وقبول الهبة والصدقة على الاقبط الى المنتقط وقبضه جائز
استحسانا كذا في المنتقط * لقيط في يد ملقطة ناله وينفق عليه وائس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا اجنبي
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبي أن يسلمه لتعليم
الاعمال وائس لاجنبي آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغرى * وسئل
على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء ماء
بأناه دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للغترف أم يكون ذلك لصاحب
الحمام ويكون منه اباحة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكا له كذا في التتارخانية
* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لا زني بك فله الطلب وان وهما ارادتا الزنا وهى
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية * وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت
مهرها لاصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عن خاصم زوجته وأذاها
بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في
التتارخانية * في فتاوى النسق سئل نجم الدين عن امرأأة أعطت زوجها مال الاستمالة ليتوسع بالتصرف
فيه في المعيشة فظفر بالزوج بهض غرما الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة أن تأخذ ذلك المال من
ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج أو أقرضته منه فلا وان كانت أعطته ليتصرف فيه على ملكها
فلها ذلك كذا في المحيط * هبة البناء دون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل في الزرع في
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والنقي غير ذكر ولا تدخل في
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فإذا لم يذكر فيها ثم وورق فسدت الهبة لانه يمنع
التسليم كذا في القنية * في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا خير ادفع لي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي
فدفعه لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أجاب به علي بن الحسين
السغدئ وسئل على مرة أخرى فقال هولاء ألقى الحشيش سواء كان غاصبا للاصطبل أو مستعيرا أو غاصبا
للدابة أو مستعيرا لها لأن يكون جعل لذلك موضع معروف أو قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع
لي دابتك حتى تبيت في اصطبلي حينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية * وفي فتاوى
النسقي رجل قال لا امرأته بين يدي الشهود وغفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك على فقالت ٢ (أرى
بجشديم) فقال الشهود هل تشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق
في أثناء كلامها فيجمل على ماترون كذا في الذخيرة * اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته
من نفسها كان مطلا فلو وهب عبده من نفسه كان عتقا كذا في خزائن الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فالاغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضى

ترجمة
٢ نعم وهبته ٣ كونوا أثق نفس شهودا

من المكروه كالبيع والاجارة والكتابة ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسد الانفسخ الاجارة الهبة
والنكاح والسفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعدار تنفسخ بحكم القاضي * باعها

فاسد واسلمها الى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وان قال بعد ذلك هي حرة لكن الايجاب الاول لو بمحضرة المشتري تعتق بالايجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد * اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لان

الثن واجب عليه ولومات
العبد عند المشتري لضمان
عليه لانه كان مضمونا بالثن
وقد أبرأه عنه وبعت العبد
بطلت الاقالة * (نوع فيما
يتصل بالبيع الفاسد) *
وهو بيع الوفاة كصاحب
المنظومة في فتاواه انه رهن
في الحقيقة لا يملكه المشتري
ولا ينفع به الابان البائع
ويضمن ما كل من نزله
وأثلف من شجره ويسقط
الدين بهلاكه ولا يضمن
ما زاد كالأمانة ويسترد عند
قضاء الدين لان الاعتبار
باغراض المتعاقدين فان
البائع يقول رهنتم ملكي
والمشتري يقول ارهنتم ملكه
وعليه السيد أبو شجاع وابنه
والامام علي السعدي
والقاضي أبو الحسن
الماتريدي وكان الامام الزاهد
علي الرامتنى على انه يبيع جائز
يلزم فيه الوفاة ولو عد فملكه
فيه مقتى الجن والانس مرارا
فقال من قصد الرجوع
الا ان الامام الامير لا يدعي
وقد رجع الامير عن هذا الى
انه رهن دل عليه انه سئل
عن باع نصف حديقته وفاء
فاخرج البائع المشتري بنقله
الى الكرم وأخذ البائع
نصف التزل والمشتري النصف
ثم أدى البائع الدين وأخذ
الحديقة ان كان المشتري
أخذ التزل بلائذ البائع له
ان يضمه الغلة المحولة وان

الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم الا أن يعتق العبد ولو
أوصى بالعبد رجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فأنض
للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه كذا في التتارخانية * وسئل أبو
بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاة أو من كسبه قال ان كان يعلم أنها لو بلغ مولاة كره ذلك فلا
يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * قال لمكانته وهبت منك بدل الكتابة فقال الم كاتب
لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوحي المكردي * أنزأته وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا
صحها في الغياثية الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط وفي الجامع
الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يمين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضها حتى
يقطعها ويوصلها اليه وفي الشراعا داخل بينه وبينه ما صار قابضها كذا في الذخيرة * وأهل الذمة في حكم
الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر عن
الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذي وان صارت الخمر خلافا في يد القابض
لم تصر عوضا ويرد الى صاحبه ويجوز المعاوضة بالخمر فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبيعة ولا
يجوز بالمينة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خرا فذلك باطل
كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب ارتد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة
ولم يجز تعويضه عنه إذ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح
كسائر تصرفاته لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من
ثأله بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو الواهب وقده عوضه الموهوب له من هبته
ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته الى وراثته ويرد عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد استهلكه
كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء كان الآخر علميا يرتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو
وهب للمسلم فقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فلكل واحد منهما ما أن يرجع في هبته وان سبي
وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القسمة فان وقع الحربي في سهم رجل
فأعتقه ثم وصات تلك الهبة اليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربي هو الواهب
فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك ان أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في
المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خرا له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * (قال حربي
وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرجا الى دار الاسلام فله أن يرجع في هبته فان كان
عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي القيمة سئل عمر النسفي عن امرأ أولاده أن
يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتروا على ذلك هل يثبت لهم المالك أو
يحتاج فيه الى أن يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب
المقرز فقال لا وسئل عنه الحسن فقال لا يثبت المالك لهم بالقسمة كذا في التتارخانية في الفصل السادس في
الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كرباسا من زوجها وأحالت بالثن لابنها الصغير بطريق الانعام
والصلة فبات الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن
محمود بن الحسين الاستروشنى * رجل وابنه في المقازة ومعهم مائة مائتي أحدهما من أحق بالمائة منهما
قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وان سقى أباه مات هو من العطش
فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقتل نفسه أعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمديدة جاء يوم

كان باذنه أو أعطاه البائع لانه هبة منه وكذا اذا كان اشترى كله وأخذ الغلة فهذا دليل على جهله كاله رهن حيث لم يطلق له الانتفاع بالانزال
وكذلك اجاب فيمن باع داره وفاء ثم آخوه من البائع لا يلزم الاجر كالمستأجر الرهن من الرهن وكذلك اجاب فيمن باع كرمه وفاء من آخر

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله
فلما ملك أخذ ماله من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فلورثة البائع الاول الاخذ
من ورثة المشتري الثاني ولورثة
المرتهن اعاده يدهم الى قبض
دينه وهذا كله دليل على
الرجوع * والقول الثاني ما ذكر
الكشي عن علامة سمرقند
مولانا صاحب المنظومة انه
قال اتفق مشايخ الزمان على
صحته هذا البيع لانها تلفظ
بلفظ البيع ولا عبرة بمجرد
النسبة باللفظ فان من تزوج
امراة بنية ان يطلقها اذا
مضى سنة لا يكون متعة وجاء
صاحب الحادثة الى العلامة
وقال بعث جاني في ثم ادعى
المشتري انه وفاء وطلب مني
نقد الثمن وتسليم الخانوت
وادعت انه كان باتا قال
القول قولك قال كان من
عزيم ان اتقدوا استد ومن
عزمه الردين اتقدفهل لي
ان اختلف قال كان ذلك قبل
العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق
وحال العقد في القلب ولا
عبرته بل باللفظ فاللفظ للبيع
لأنه من فيثبت ما تلفظا فان
قلت البائع بعره وبوذي
الخارج في العرف المستمردل
انه ملكه قلت يفعله طوعا
لاجبرا وكذا لا يجبر على ترك
الوفاء ويجعل البيع باتا
ويكون للمشتري حق المطالبة
في الثمن فان انهم تمت الدار
المبيعة لا يجبر البائع
على رد الثمن لانه بمنزلة بيع
جديد وكذا اذا كان المبيع
عينا هلك ثم الامر ولا سبيل

* (الباب الثاني عشر في الصدقة) *

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجته الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويستوي
ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أضحى بتأجيلهم الله تعالى من يقول الصدقة على الغني
والهبة سواء كذا في المحيط * اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو
غنيا كذا في المضمرات * ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذه المدفوع اليه ظانا أنه وديعة أو عارية فرده
على الدافع لا يحل للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لم يردده كذا في السراج
الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقبول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقبول لجرى العادة في
كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقبول كذا في القسمة * والصدقة الفاسدة
كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو قولهم ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجاع كذا في السراجية * ولو تصدق بقطعة نفقة على فقيرين
جاز اتفاقا كذا في التهذيب * رجل وهب لساكنين هبة ودفعها اليهم لم يرجع قيمها استحسانا وفي القياس
يرجع كذا في المبسوط * واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه
استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم فقال لله على أن تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال
نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم تصدق حتى هلك الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان
* وفي الفتاوى سئل ابن سلمة عن تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لها زوجا وموسرا قال ان كان الزوج
يوسع عليها النفقة فهي موسرة تغني الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله
تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لأخذ منه ما على الآخر * والقول الثالث ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط الفسخ مستقلة
البيع في العدة وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع الجائز وعنده هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط

ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لم حاجة الناس اليه * والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام ظهير الدين انه يسع فاسد فلولا بيعا ثم قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) يسع عن يازده فقال نعم لا يفسد البيع

أما لو شرطاه في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس للالتحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الابيضاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم أطلق الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فانه قد جاز ولا عبرة بالسابق كما في التلخيص عند الامام * والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارزم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكبلا بفسخ البيع اذا أحضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا وفاه ففسخ البيع والثن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بلان وضع على مائة عشرين دينارا فربح وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغير يسير فبات بشرط أن يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فأذا ظن المعادلة وباع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نتجعله رهنا بظا هر حاله انه لا يقصد البات علما بالغبن وليس بعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهو ذا حكمة وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال لا واهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اقالة الصدقة تملك كابتداء هبة مبتدأة كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فبات المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فان المناقضة باطله ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بداره على امرأته وعلى ما في بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فانه صدقة باطله ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للميت أشار إلى أن الإيجاب اذا وقع لمن يملك ولين لا يملك بوجه من الوجوه كان الإيجاب بكماله لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشبيوع أصلا فيجوز الإيجاب واذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون له ما وعند ذلك يتمكن الشبيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشبيوع من أحد الجانبين مانعا كذا في المحيط * واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية * اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فبأدما حيا يؤمر بالتصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وان كان حيا وتصدق بغيره أجزاء كذا في المبسوط * ومن قال مالى أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصابا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وشباب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالى صدقة أو جميع مالى صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي * ويسمى من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أملك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يملك لان ذلك يختلف بقله عا له وكثيره وقيل ان كان محترقا يملك قوت يوم وان كان صاحب غلة أملك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أملك قوت سنة كذا في المبسوط * وذكر في الاجناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دين ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق بها جميعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخدمته وثيابه ومتاع البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالى صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال الخنذرى اذا قال لله على أن أهدي جميع مالى أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استفاد ما لا آخر

البات واختار خاتم المجتهدين مولانا سيف الدين العصبية انه رهن * والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام خرا زاهدان الشيرط اذا لم يذكر في البيع فيجعله صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحو بل يده وملكه الى غيره

وأجبر على الرد إذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن فكثير من الاحكام له حكم كالهيئة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لخاجة الناس اليه فرا (٤٠٨) من الربا قبل اعتادوا الدين والاجارة وهي لاتصح في الكرم وبخارى الاجارة الطويلة

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال الله على أن أنصدق به هذا الثوب فعليه أن يصدق بقيمة ويمسك الثوب وله أن يصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الواصي بالتصدق به هذا الثوب كذا في المنتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضي صدقة في المساكين لاتصدق بصدقة لانهم مجهولة ولو قال أرضي هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين الصدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد هاتين الصدقتين بالاشارة صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة القليل لا صدقة موقوفة كذا في محيط النسخي * وفي فتاوى آهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق به على فلان النقيب فتصدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من منحنى وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي أنه يضمن وقال ظاهر الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية * محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه كذا في المنتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافوا بيا كاون اسرافا قال مالم يظهر له أن مات تصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور عما نوى من سدخلته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق بماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق بعبد أتى له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز خصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق به على ولده الصغير ولم يقل قبضته له ثم أخرجهما من يده فباع الصبي وأقام البينة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية * التصديق بثن العبد على المحتاجين أفضل من الاعناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلس ليس له أن يسترد هاتين الطازجات قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فاسأله فظهر أنه طازجة له أن يسترد هاتين وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في القنية * رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بأدعة ودفعها عليها ثياب أو إلى جازي يكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الى من ماله فعلي أن أنصدق به فان وهب له شيئا أو جب عليه أن يصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن يصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان أكلها أطمع مثلها قال ابراهيم التيمي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقضها ان يقضها لا تجوز الصدقة الا باقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط * اختاره وفي التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلاس الواحد ولكن يصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يمكن تلك في الاشجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس أمر ما تنسح حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلخمة حتى ينص عليها في العقد وهي والوفاء واحدا واختار الصدور الشهيد تاج الاسلام والامام المرغيناني والامام علاء الدين المعروف بيدر أن البيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين بديع الله انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجابوا سوى علاء الدين بديع الله البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضاه * والقول السابع أجاب علاء الدين بديع الله لا يصح وعلى هذا اختيار صاحب الهداية وأولاده ومشايخ زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري البيع من الغير كافي بيع المكروه لا كالبيع الفاسد بعد القبض وسئل الصدور عنه بانه يجعل فاسدا ويمنع من الاسترداد بعد البيع من غيره كالفاسد وان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكروه قبل له فان أكل المشتري غله الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمنه ان استهلك ولا يضمن ان هلك كزوائد المغضوب * والقول الثامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في اثناء مسئلة وهي من باع عقاره خائفا بعتة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بعتة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسح الوفاء في العقار يرد الذهب

انه باع عقاره خائفا بعتة مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بعتة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسح الوفاء في العقار يرد الذهب

الذي كرفى العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في حق بعض الاحكام لكل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري يعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه واتقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن فلم لا يعطى له حكم البيع الفاسد أو الرهن الصحيح في حق هذا الحكم حتى لا يجب عليه وقت الفكاك الا ما قبض كما في البيع الفاسد والرهن يجب رد المقبوض لا المسمى (قلت) هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزفافة فيها صفة البعير والبقرة والفرحوز الحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لاصحهما والبدل المذكور لما كان ذهابا وجب رعاية سلامتها (اعترض عليه) بانه يجب رعاية سلامة المقبوض لا رعاية المسمى لان لزوم الضرر في فوات المقبوض لافي فوات المذكور ولانه اذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الحاقه بالصحيح فالحاقه بالفساد أولى لانه فاسد حقيقة لالحاق الشرط الفاسد به وهو شرط الفسخ عندئذ الثمن ولهذا لم يصح بيع الوفا في المنفعة وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين لانه خال عن المفسد فاذا كان كذلك فالحاقه بالفساد أولى كما الحق بالفساد في ان لا يجبر المشتري على دفع الثمن (قلت) الضرر معارض قد يقع في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يحجى اذا سأل سائل لوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التارخانية والله سبحانه أعلم

(كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا
(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان أنواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها)

*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية * (وأما ركناها) فالإيجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة * (وأما بيان ألفاظها) فنقول الاجارة انما تعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار وبقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتي فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية * وذكر شمس الأئمة الحلول في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخصي أن الاجارة تعقد بلفظ الاعارة وأما إذا وهب منفعة الدار من آخر شهر ابعة عشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر احدى أبوطاهر الدباس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعبر بـ اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال دارى هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنهم لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون اكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض وإذا سكتها يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط * ولو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهر ايكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز على الاصح كذا في خزانة المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصا من دار فأنتكر المدعى عليه فمالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جازفوا أن المدعى آجر هذا البيت من الذى صالحه جازف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع المدعى هذه السكنى ببيعان رجل لم يجز بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة * واذا قال لغيره بيعت منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية * وذكر شمس الأئمة الحلول في أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والظاهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيانية * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان * عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة يمنحك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطى بانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجلا من آخر قد وران بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر ومن حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطى كذا في الظهيرية * ولا تعقد الاجارة الطويلة بالتعاطى ولا بقوله (عن كروكردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة * وفي التيممة سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يختجم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب المساقم ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج

ترجمة

٢ أجعلت مغبى رهنا وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور وقد يقع في المقبوض فلا يرجع وقولك بانه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التلجئة وانه صحيح عنده لا عندهما فاعطى له حكم الصحيح مما لا يقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام مما لا يقوله لهما وحكم الرهن في بعض الاحكام مما لا يقوله

الناس كذا كرهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الصحيح فالحاقه بالصحيح أولى تقليد لالفساد وترجيح القول الامام فيه منبر
المذكور عن المأخوذ والقول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهدان الملك يثبت للمشترى في

زوائده ولا يضمنه بالتلاف فانه استفتى عماد الدين عبد الوهاب فيما اذا نقد البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الدفع هل يجبر المشتري على قبوله وفسخ البيع حتى يسلم النزل للبائع قال لا (وأجاب) الامام علاء الدين بدر يجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من النزل (وأجاب) منهاج الشريعة يجبر على القبول ويسلم النزل للبائع جعله كالمهر وان كان المشتري رفع غلته السنة ثم نقد في السنة الثانية للبائع قبل الادراك أجا يجوبهم ما الاول وأجاب عماد الدين بدران كان مضى ثلثا السنة لا يجبر المشتري على القبول وان كان المبيع مشغلا كالدار ومخوفاً فالحق ان في أى وقت أحضر النقد يجبر المشتري على القبول ولو نقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قيل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له ذلك ويقبض الغلة على اثني عشر جزءاً فيأخذ قسط الماضي من السمة قال بعضهم هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر في أى شئ يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فيما اذا ظهرت الغلة أم لا دفعا للضرر عن المشتري فانه قد يشتري في الخريف فاذا

الى العقد قبل ذلك كذا في التناجزية * قال لاخر هذه الدار يدinar في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة * بعث منك عمدي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكالك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لمحمد وله مع رجل وبين المحدث ومال الاجارة وأمر الصكالك بالكتابة وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الصك بمحضرة الاجار والمستاجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم يجبر بينهم ما زيادة على هذا لاتنقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بأن قال أجرتك داري هذه غداً أو ما أشبهه فانه جائز فلا اراد نقضه ما قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقض وفي رواية قال يصح كذا في المحيط * رجل قال لغیره أجرت دابتي هذه غداً بدرهم ثم أجراها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستاجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر والفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبان وعليه الفتوى وذکر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجبر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للأجير أن يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينفذ البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء أو رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبلي لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى أبي الليث اذا قال لغیره اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار أو اذا جاء الغد فقد أجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط * وبه يفتي كذا في القنية * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى مجي الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيان * والجزا اذا قال بعث نفسي شهر أبكنا لعمل كذا فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية وهكذا في الخلاصة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ثوباً بالبيعة على أن ما زاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط (وأما شرائطها) فأنواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم * أما شرائط الانعقاد فمنها العقل حتى لاتنقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو أجراه له أو نفسه فان كان مأذوناً نفذ وان كان محجوراً توقف على اجازة الولى عندنا وكذا الوأجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا لنفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذوناً ويقف على اجازة المولى ان كان محجوراً واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى وله هلك الصبي أو العبد في يد المستاجر ضمن لانه صار غاصباً من حيث استعملهما من غير إذن المولى والولى ولا يجب الاجر لو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلة الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب أن يؤجر ويستأجر وأما كون العاقد طاهراً مختاراً عامداً فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنهما من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلاً فتجوز الاجارة والاستئجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن وأما خلو العاقد عن الردة اذا كان ذكراً فشرط في قول أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط * ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنفذ موقوفة على اجازة

طالع التزل في الصيف نقد وفسخ فيحرم المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سالف للتجارة فيدخل الضرر بالشراء ودفعه المالك فيمأذ كرنا بالاقساط بابقاء العقد في قدره قيل له بعد أداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقدر ما بقينا بالعقد يكون الدين الموتى ديناً

للبائع على المشتري فأدفع النزل يجعل قصاصا قبل كفايتي في العقد الثمار المعذومة قال يني في الاصل لافي التزل قيل وان كان المشتري استوفى ثمار سنين سلفت قال نعم وأجاب الديناري انه ان كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويفسخ العقد وكذلك اذا كان شرط له نصف غلة

المالك عندنا * ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ * ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضي * ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار * وأما شرائط الصحة * فمن ارضا المتعاقدين * ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة تمنع صحة العقد والافلا * ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد * ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يجر فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب * ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة * ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الآبق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا * ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح * ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو باعتبارها بالاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها * ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته * ومنها أن تكون الاجرة معلومة * ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة * ومنها اخلاو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه * وأما شرائط لزوم * فمنها أن يكون العقد صحيحا * ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف الاتفاقة به فان كان لم يلزم العقد * ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر * ومنها - الامة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالاتفاق فان حدث به عيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما * ومنها عدم حدوث عذر باحدا المتعاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبيق العقد لازما * ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أحرر رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعققه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ * ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع * (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط * (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة * (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * (وأما

المالك عندنا * ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقلة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ * ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها مضي * ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار * وأما شرائط الصحة * فمن ارضا المتعاقدين * ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا جهالة مفضية الى المنازعة تمنع صحة العقد والافلا * ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحدهما من العبدین أو استأجرت أحدهما من الصانعين لم يصح العقد * ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجر له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يجر فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب * ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة * ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الآبق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا * ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح * ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاء أو باعتبارها بالاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها * ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته * ومنها أن تكون الاجرة معلومة * ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة * ومنها اخلاو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه * وأما شرائط لزوم * فمنها أن يكون العقد صحيحا * ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف الاتفاقة به فان كان لم يلزم العقد * ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر * ومنها - الامة المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالاتفاق فان حدث به عيب يخل بالاتفاق به لم يبق العقد لازما * ومنها عدم حدوث عذر باحدا المتعاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبيق العقد لازما * ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أحرر رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعققه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ * ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع * (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك كذا في المحيط * (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة * (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * (وأما

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والتزل وقال بعض مشايخ سمرقند أسهل حصه البقصان بالغما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا النظر ولا نظريه ودكر في جواهر الفقه انه ثبت الخيار في فصل النقصان كما ذكرنا للبائع والذي

استقر علمه فتوى الأئمة والاسانذة في مسئلة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن وبقيسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهاالك فسقط قسط الهاالك وبقي (٤١٣) حصة الباقي بانه اشترى دارا بالوفاء قيمتها تساوى ألفا بمائة فخر بت الدار حتى صارت القيمة خمسة مائة سقط من

الثلث خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجاب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضائة فهو الرهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يبيع وفاء لا يضمن وان استهلك أجنبي البناء والاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فبقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثلث لما تقرران الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب واذا غاب البائع وفاء المبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصّب المشتري خصما لمن يدعيه وقال منهاج السريعة وعلاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سهرقند على انه يشترط حضرته ما وقال علماء الدين بدلا يشترط فحصل فيه الاختلاف والخراج في البيع المطاوعة على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالأجر والخراج على الأجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعها الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه يعد مال له موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تعين في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي وان أجر المبيع وفاء

صفحتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع * وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن يكون أجره في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجره أيضا كالاعيان مثل العبيد والسيارات كذا في الكافي * ان كان الاجر دراهم أو دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة انه جيد أو ردي ويقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تقضى الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز وبصرف الى الاروج وان كان للآخر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كان الاجر كلبا أو وزنا أو عدد دابة مقار با يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان الحليم وموتة يشترط فيه بيان موضع الايقاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط واذا كان للاجرة حمل وموتة ولم يبين موضع الايقاع فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تنفس ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حينئذ وجب له بغيره كمالا من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طال به في موضع آخر لم يكفيل يستوفى منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل وموتة أخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثلث في البيع وان كانت عروضاً وثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لأنهم لا تثبت في الذمة الاسماء فتراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والحواري وسانرا الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عده فهو جائز وأما اذا قوبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانه مراد به يحرم النساء كذا في السراج الوهاج * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلسا فغلا أو رخص قبل القبض فلا تجز الفلاس لا غير وان كسده عليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط * لو استأجر عبداً لخدمته شهر لخدمة أمته فهذا فاسد لان اتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو أعطى البقر وأخذ الحمار جاز لاختلاف الجنس كذا في التتارخانية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خيرة في معاوضة الثيران بالثيران لالا كداس لانهم استبدل المنفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان عليه أجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبداً واحداً بين اثنين فتمتبا لخدمتهما ولم يخدم الا آخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبداً واحداً بين اثنين أجر أحدهما نصيبه من صاحبه ليخدمه شهره على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهره فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبدين المختلفين اذا كانا في عبيد كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره) *

الاجر لا يملك بنفسه العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو ديناً كذا في الكافي * وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر دار الخ على حذف مضاف أى سكنى دار حتى يكون صريحاً في اتحاد الجنس والا فاستأجر الدار بيم السكنى وغيرها ما لم اه

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعها تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه يعد مال له موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقود لا تعين في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البيهقي وان أجر المبيع وفاء

البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بمكتم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان اجزه من البائع قبل القبض أجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر عبد اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البات فما ظنك في الخائز غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يصح بيعه قبل قبضه تجوز اجارته وما لا فلا وبيع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارناؤودي لا تجوز اجارة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بانه ان صح لزوم ان لا تجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاثنين فننظر اذن الى ما قام به المنفعة وان زعم البائع انه كان قبيل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لم يكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة تنفسخ الاجارة ويجب المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي وان اجزه من غيره وأخذ الاجر كان للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التجرى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تنسخ باحد معان ثلاثة اما بشرط التعجيل أو بالتعجيل أو باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكها كذا في شرح الطحاوى * وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكن من استيفاء المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دارا أو حائوا تامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * وهل تنفسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنفسخ وقال القاضي فخر الدين في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين * ولو أجر دارا وسلمها اليه فارغة لا يبيته شغلا ليعتاق الاجر أو سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع من الاجرة بمحصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوميا لاجل الركوب فحسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر في مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حسبها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد لانه لا يمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للوَجَر أن يحجج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو لم تجله طال به بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلا لم يملك المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للكردي * ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والخيار والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان أنه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب له الاجر بحسبه هكذا في التبيين * ان استأجر له محلا الى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما جمل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليعمل له محولا من مكان الى مكان فعمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية أنه يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوى * ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينيا فأعارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة بلا شرط التعجيل في الاجارة المضافة وتلك بالتعجيل كذا في الغيائية * وفي فتاوى آه قال لا تحرم (ابن سبوي سر كره رابر تايدروا زعرج) بكذا فعملها فاذا هي خسر هل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك ان علم أنه خسر والا فلا اجر امامه له اجرة أرض فزرعها أو لم يحصدها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجمة

٢ اجمل الى هذه القدرة من الخلل الى باب عرج

فاسدا أيضا كافي الغصب بل أولى * وغلة الكرم على ما شرطا ولو أُرَادَ فسخ البيع وقد شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافه وان يبيع بمنه دار حق الشفعة للبائع للمشتري كافي الرهن حق الشفعة للرهن وان في يد المهرن وكذا الحسك في بيع التلجئة * باع نصيبه

من الكرم وفاء من شريكه ثم باعته بآمان من آجنبي وأجاز المشتري وفاء بغيره البات من آجنبي والمشتري وفاء شريكه إذا قضى البائع مال الوفاء وأجاز البيع ليس له الشفعة (٤١٤) وقوله ليس له الشفعة حق أم أقوله إذا قضى مال الوفاء يصح البيع خطأ لأنه انعقد موقوفاً

حتى مات هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم أم لا كذا في التتارخانية * ولواسـتأجر حليانين به عروسه عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الأجر كذا في محيط السرخسي * في نوادر هشام قال سألت محمد أرحمه الله تعالى عن أكرى محملاً لركبه إلى مكة خلفه في أهله من غير عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للحمل إن أصابه شيء وكذلك لو استأجر قيساً ليأبسه إلى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر لركبه إلى مكة كذا في الذخيرة * وفي الأجرة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة ولو جوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة إنما يجب الأجر إذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بيانه فيما ذكر في الجاهل رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى أجره من البائع شهراً كانت الأجرة باطلة فإن استعمله البائع بحكم الأجرة لا يلزمه الأجر كذا في المحيط * (سئل) علي بن أحمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتر كهافي موضعها خمس سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم أراد أن يقلعها فقال له صاحب الأرض ادفع إلى أجره هذه المدة هل له ذلك فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التتارخانية * رجل استأجر قيساً ليأبسه ويذهب إلى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب إلى المكان قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا أجر عليه لأنه مخالف ضامن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الأجر ولا يكون مخالفاً لأن الأجر مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي نحر الدين رحمه الله تعالى إن كان لبس الثوب في يده مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والأ فكم قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى * القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قبل الخلود قال له الأجر وإن قصر بعد الخلود لا أجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ إن صبغ قبل الخلود فالأجر لازم وإن صبغ بعد الخلود فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وإن شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه أبيض وفي التساج إن نسج قبل الخلود لا يلزم وبعد الخلود الثوب للتساج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولواسـتأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الأجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط عنه الأجر لأنه ليس للمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده بحكم الأجرة كذا في محيط السرخسي * ولواسـتأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الأجرة وأدعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الخلود ألفان فخصت السنة وقيمتها ألف ثم مات العبد في يده المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية * قال هشام سألت محمد كيف اجتمع الأجر والضمان قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعوا ففسر هشام ذلك فقال الأجر وجب لاستعماله العبد في السنة والضمان وجب بعده مضى السنة لأن بعده مضى السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبه ما واختلف الزمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزمه الأجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد الانكار كذا في المحيط * كل ضائع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالجمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالاجتماع كذا في الذخيرة * ومن عمله أثر في العين يحبس العين بالأجرة إلا إذا كانت مؤجلة وللنساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب وكل من صارت العين بعلمه شيئاً آخر بحيث لو فعله الغاصب زال ملك الغصوب منه فله حبس العين وهذا كله إذا عمل في ذلك أنه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * وأما القصار إذا قصر الثوب فإن ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال (١) التماسيح كان له حق الحبس وإن لم يكن له أثر إلا إزالة

(١) قوله التماسيح في القاموس التشاوق عديد التماسيح معرب حذف شرطه ٥١

على إجازة المشتري فلا يجوز بإجازة البائع وهذه إحدى ما يخالف فيه الوفاء الرهن * ووذ كر الديناري باع كرماً وفاء وشرط أن يطالبه بالثمن بعد قبض غلة الكرم وقبله البائع ورفع المشتري الغلة له طالب الثمن قبل تمام السنة وإن لم يشترط الفسخ بعد رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل تمام السنة * باع أرضاً مزروعة وفاء وشرط الزرع فاخذ المشتري مزروعاً ثم فسح البيع للبائع أن يطالب بقيمة الزرع فإن كان من جنس الثمن فالقاصة بقدره من الثمن الذي على البائع والا فيرجع على المشتري بقيمة الزرع لأن البيع في الزرع فاسد لأنه صفقة في صفقة فدل هذا أن البيع في الزرع والثمر بعد الاتفاق يكون جائزاً باتاً فيأخذ البائع من المشتري حصة الزرع والثمره * باع كرمه وفاء ثم باع قبل السنة وخروج الثمرة من المشتري بيعاً باتاً بدون الغلة أو لم يذكرها تكون الثمرة للبائع وإن أجر المشتري وفاء المشتري من غيره شهراً ثم البائع باع بآمان غيره في أول الشهر وأجاز المشتري في نصف الشهر فاجرة كل المدة تكون للمشتري في هذه الصورة لأن الفسخ هنا من جهة المشتري والمشتري غير مضطر في إجازة هذا البيع

لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فإذا بقي العقد يكون البديل للمشتري وإن كان الفسخ من البائع إن كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وإن لم تكن متعارفة يظهر الفسخ في حق المستأجر لأنه لا يلزم الضرر في الأولى لقصر

المدة ويلزم في النسيئة لتطاول المدة ولودفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر الفسخ في حق المستأجر أيضا لان له الامتناع عن الاداء قبل فسخ الاجارة وقوائم الخلاف التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يحصد في كل سنة لا يدخل (٤١٥) بلاذكر ان كان موجودا وقت البيع

أما الحادث بعد الشراء
فالمشتري لكنه اذا اشترى
كرما وفاء وحدث فيها قوائم
الخلاف يجبر المشتري على
ان يصرف منه الى دعائم
الكرم قد رآه مكارف
فاما القوائم الموجودة وان
البيع ودخل في البيع
بالذكر لا يجبر على الصرف
منه لانه ملكه بحكم ان له
قسطا من الثمن فلا يصرف له
الرفع حين الفسخ واذا باع
المبيع وفاء من المشتري وفاء
باتا وتفاصيل البات بما هو
فسخ في حق الكل يعود الوفاء
وان كان عما هو كبيع جديد
لا يعود وقد ذكرنا ان باع
المبيع وفاء باتا وقضى الثمن
لا يصح البيع البات الموقوف
ويحتاج الى تجديده بعد
القضاء لكنه ينفذ باجازه
المشتري وفاء فاذا جاء اليه
بالثمن وقال بعث المبيع وفاء
منك من آخر باتا وهذه
دراهمك من ذلك فخذها
فأخذها يكون اجازة ولا
يحتاج الى التجديد واذا خي
البائع وفاء من المشتري
والثمن يصير قابضا وينسخ
البيع وان أي عن قبض
الثن لا ينسخ بالقبول وان
قبل بعض الثمن انفسخ بقدره
واذا قال له المشتري تركت لك
هذا البيع فان شئت فبعه
أوارهنه فاني أمهلتن
لا ينسخ به البيع واذا قال
البائع أو المشتري فسخت

الدين اختلفوا فيه والاصح ان له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية ثم الذي له حق الحبس اذا حبس
وهلك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له الاجر ايضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح
الطحاوي * ولو هلك العين في يد الاجير من غير صنعه ومن غير ان يجبرها بالاجرة فان كان له ثمن في العين
كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له ثمن في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط
* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر مخير ان شاء ضمنه قيمتها
معمولة وأعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمولة ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات * اذا قال صاحب
الثوب للنساج اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذار جعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى لك أجره فاختار
الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى
صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر
وان كان صاحب الثوب دفعه الى الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب
الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطالحا على شيء كان حسنا كذا
في فتاوى قاضيان * ولو كان الاجر قهرا فأمره بالامساك ليوفي له الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى
قياس مسئلة النساج يجب أن تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا كذا في المحيط * حائك عمل ثوبا
لرجل فتعلق الاجر به لياخذه وأبى الحائك أن يدفعه حتى يأخذ الاجر فتخرق من مده صاحبه لا ضمان على
الحائك وان تخرق من مدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية * والسمسار اذا
باع ما أمر ببيعه من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن
في قولهم وكذلك صاحب المحمولة اذا قال للحمال امسك المحمولة حتى أعطيك الاجر فسرت المحمولة لا يضمن
الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار أثر في العين ومن لا أثر له في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون
أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا استأجر الرجل من آخر اربدين كان للمستأجر
على الاجر يجوز كذلك لو استأجر عيدين كان للمستأجر على الاجر يجوز فان فسخت الاجارة فأراد المستأجر
أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مدونه وقاص بعض
الدين بالاجرة فاذا انقضت المدة ليس له أن يحبس الدار عما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة لا أجر عليه
فما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أجرد داره وباع الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات
الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المججلة كذا في التتارخانية * وفي
الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المججلة كذا في الخلاصة * ذكر الحاكم استأجر عبدا
للخدمة مدة معلومة وباع الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يسلك العبد حتى يرد خاصة ما بقي من المدة
من الاجر عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذه هكذا في المحيط والله
تعالى أعلم

* (الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة) *

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات
* ويعتبر ابتداء المدة مما سمى وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * لو أجرد داره
شهرا وهو المحرم ثم أجزها من آخر شهر صغر والعقد في المحرم فانه يسلم الدار ولا لصاحب المحرم فاذا انسلخ
يسلمها الى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الوهاج * ولو أجرد داره شهرا وشهرا معلومة فان وقع العقد
في غرة الشهر يقع على الاهله بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد
ما مضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما في اجارة الشهر ورفقيه اروايتان عن

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ * واذا باع البائع وفاء المبيع باتا من غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعوض دينه
الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس للبائع أن يطالبه بالثمن * وان قضى الثمن للبائع البات ثم أدى أيضا مال الوفاء خلاص المبيع

عن المشتري وفاة بلاذن البائع أجاب بعض المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معبر الرهن اذا قضى دين الرهن لخلاص المرهون
لانه مضطر اليه لخلاص ملكه * وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستاجر المؤجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستاجر

بعوض الاجرة ان كان الآخر
حاضر فهو متبرع وان كان
غائبا لا لانه ملجأ حينئذ لخلاص
ملكه * وفي ذكر اجارات
العدة اذا باع المؤجر باذن
المستاجر حتى لم عليه رد
الاجرة فادى المشتري الثمن
الى المستاجر لاجله بلا امر
المؤجر يكون متبرعا * باع
أرضه وفاء ثم من آخر بلاذنه
بانا وباع المشتري بانام
آخر كذلك ثم أجاز المشتري
وفاء ببيع البات لا يتقضي
المشتري بانام غيره كالمشتري
من الغاصب اذا باع ثم أجاز
المالك * باع وفاء ثم من آخر
بانا ثم من آخر كذلك
فأبى ما أجاز المشتري وفاء نفذ
ذلك كالمهرن يتعدده عليه
يسع الرهن * باع داره بانام
بائه المشتري من البائع قبل
نقد الثمن باق من الثمن الاول
بيعا جاز لا يجوز * اذا لقي
البائع المشتري وفاء في بلد
آخر وطلب المشتري دينه
من البائع بعد فسخ البيع له
ذلك كما في المرهون الذي له حمل
ومؤنة اذا لقي الرهن في بلد
آخر للرهن طلب الدين * باع
ارض غيره وفاء بامر المالك
ان باع له فهو وكيل وان باع
لنفسه فهو كالمستعير العين
ليبرهنه * باع داره وفاء ولم
يقبض الثمن ليس للبائع
فسخ البيع ولا يبيعه من غيره
بلا حضور المشتري واذا جمع
في البيع الجائزين العقار

أبى حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تكيل هذا الشهر بالايام من
الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر
يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط * فان استأجرها سنة
مستقبلة وذلك حين يمل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر
السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا
في المبسوط * وان أجز دارا كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر وروايات الشهر الاول
فلكل واحد منهما أن يتقضى الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهر وجاز في ظاهر الرواية لكل
واحد منهما ما الخيارات في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي * والفقوى على ظاهر الرواية
هكذا في فتاوى قاضيان * لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد
أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخ رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو فسخم أجرة شهرين
أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجلد أجره كذا في التبيين * ولو فسخ أحدهما
الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا
كذا في محيط السرخسي * ولو قال أجزت هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة
والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع * وان استأجر
دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسع قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل
استأجر أجزا وما يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى الغروب فهو على
ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا
فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذي كذا في فتاوى قاضيان * وخدمة الاجير في البيت
أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويبقى بالسحور ان كان يريد الصوم ويبقى الوضوء ويحمل الماء الى
البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغزرجليه وجميع بدنه الى أن تمام وغير ذلك كذا في خزنة
الفتاوى * ولو استأجر دابة للركب يوما كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر
إيلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المائتين * وان تشارك دابة
نهارا لم يذكره في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال
بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب
فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان * وان تشارك دابة من الغدوة الى العشي ردها بعد زوال
الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم
العشاء في عرفنا انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية ٢ (ابن خردزم كرم تاشبا
تسكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر تجارا يعمل له عشرة أيام يتناول الذي
يأبى له ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما يقبل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز
للكردري * (سئل) أبو بكر عن رجل أهدى رجله درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع من العمل في اليوم
الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال
مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى
الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا ليعمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ
٢ أخذت هذا الحمار بدرهم الى الليل

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبع للعقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر
إشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول * وفي التوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا واختلفت أئمة سمرقند في ان الوصي يملك بيع عقار الصبي

وفاء كثيرهم على انه لا يملك وتوى صاحب الهداية على انه يملك ولو ذكر شرط الفسخ في البيع أو ذكر بعده وقد ذكرناه يفسد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر واذا تلفظا بلفظ الوفاء أو البيع

الجائز لا يفسد * باع وفاء
وأحال بالثمن الى غيره واستحق
البيع بعد أداء ثمن من الثمن
اذا كانت الحوالة مطلقة
للحصول طلب الباقي وان
مقيمة لا يرجع عما أدى
على بائعه لانه أداء بالامر
وان شاء على المحتال * أضاف
الضمان في البيع الجائز الى
فسخ البيع على ان المشتري
بالخيار في مطالبة ثمن الوفاء
عن البائع أو الضمين ان كانت
الكفالة مشروطة في العقد
تكون الكفالة اجازة للبيع
والالا واذا قال الضامن فيه
اذا توجهت المطالبة بالثمن
فالمشتري بالخيار في طلبه مني
أو عن المشتري يصح الضمان
أما اذا قال أجنبي من مال
وفاراد زفتم لا يصح الضمان
لان مال الوفاء غير واجب
على البائع قبل الفسخ على
ما سياتي فلا يصح الضمان
واذا باعه بيعاً جازاً من غيره
أيضاً بلا إذن الاول وضمن
المشتري الاول جائزاً للمشتري
الثاني الثمن لا يصح الا اذا
أضافه الى وقت الفسخ كافي
الاجنبي * كفل عمال ثم باع
الغريم من الدائن عقداً
بيعاً جازاً وتقصاً أو وقعت
المقاصة للجناح برأ الكفيل
فاذا انفصلا البيع بعده
لا تعود الكفالة ذات المسئلة
ان مال الوفاء ليس بنات في
ذمة البائع مادام البيع وبدل

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان له أن يؤدي السنة أيضاً وانفقوا أنه لا يؤدي نفلاً وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيداً فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يتحمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط * استأجر أجيراً شهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتدأه من صلاة الفجر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر تجاراً بوما الى الليل فامرهم آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فاتخذوا علم أنه أجير لا يحمل وان لم يعلم لا بأس ونية قص من أجر التجار قدره الا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردي * واذا وجد الاجير مكاناً خيراً من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يحجزه أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

* (الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة) *

اذا أبر المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يحجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عنها كانت الاجرة أو ديناً أو الاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقص الاجارة وان كانت عيناً فوهبها أو كان ذلك قبل أن يتقاضا فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو أبرأه عن الاجر أو وهبها منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بجماله ولو أبرأه عن الكل الادره ما صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عيناً لا يصح البراء كذا في الغيائية * فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بلا خلاف كذا في المحيط * ذكر أبو الليث في نوازل الوهب المؤجر أجره رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله تعالى ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي * ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو وهبها منه فإنه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي * ذكر الحاشي في الشهد في المنتقى رجل أجر أرضه من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر الارض حتى وهب الاجر للاجر للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر أن يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر بالبحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى المؤجر من المستأجر عيناً من الاعيان جاز في قولهم جميعاً وتعلق العقد بعمل الاجرة ديناً في الذمة ونقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مكانه ادقياً أو زيتاً أو عوضاً آخر جاز كذا في الغيائية * واذا انصرف الاجر والمستأجر الاجرة فاخذها بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كانا شرط التعجيل في الاجرة حتى وجبت الاجرة جازت المصارفة اجماعاً وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز في قوله الا آخر الصرف باطل اذا افتقر قايلاً ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً فاما اذا كانت الاجرة عيناً بان كانت نفرة بعينها فاعطاه المستأجر مكانه دنانير لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عدا الاجارة على حمل شيء يعينه بعشرة دراهم فيات قبل أن يحمل شيئاً أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضاً ما قالوا قد أجنبي مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع بتردد ما دفع لانه لم يقض ديناً على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فيما اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل القسح فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائر زهنا وكذا جواز الضمان وعود الدين * باع
جائزا وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لابل الجارة رجل وسلم البائع شيئا الى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن

المشتري انه من الاجرة يرجع فيه الى البائع فان غاب أو مات يكون القول قول الطالب * دار في يد رجل زعم آخر انه ملك فلان باعها منه وفاء قبل بيعها بثمان من ذى اليد هذا فصل مع ذى اليد على مال عن دعواه الجائر ان عن انكار جاز ويحمل على انه أعطاه لاقتداء اليمن وأخذ هو لقضاء أجنبي دينه وان عن اقراره لا لانه ان كان على مال نفسه فهو رشوة لاجارة البيع وان على الثمن الذى عليه فهو وعد ولا لزوم فيه بخلاف ما اذا اشترى رجل دارا فقال الآخر مكنه باسمي فادفع لي ما لا أعطيت قبالتة ففعل يلزم المال لانه اما شراء الكاغد أو شراء حقه في الدار * برهن على الوكالة العامة من آخر وحكم بها وباع عقاره وفاء وادعى آخر شراء هذه الدار من موكله والمشتري يقول اشتريتها من وكيل من يدعى التلق منه قال بعضهم لا تندفع الدعوى بلائنه كفى دعوى البيع البات وقيل تندفع بلائنه لان اليد ليست بيد خصومة بل يدأمانة كمن يدعى شراءه من فلان وذو اليد يدعى انه اوديعه فلان هذا وان ادعى الشراء من فلان وعليه الغصب منه وبرهن ذو اليد على انه

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا التماس على قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على قوله الآخر الصنف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصبر المستأجر موفيا لاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل شيئا كان على ورثة الجمال رد الدينار على المستأجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة الجمال على المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو أجرة دار من رجل فامضى سنة بدراهم معاومة ثم استقرض رجل من رب الدار أجرة شهرين فأمر القاي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من القاي الدقيق والزيت وغير ذلك حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس القاي على المستقرض شيء ولا مكنه قرض رب الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط * ولو اشترى المستقرض من القاي بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة أو شرط التجهيل عندهم جميعا وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشتراط التجهيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للقاي على الرجل المستقرض دينار وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت القاي أن يدفع أجره من الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضى الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذى له عليه وأخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضى على المقاصة فأما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز به هذا الصنف بمحضه ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا فأما بمحضه ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصنف بأجر لم يجب بعده وهو الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصنف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض والقاي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقامه بالدينار فاعلم المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس القاي بذلك وأعطاه به دقيقا أو زيتا أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم لم البيت أو استحق لم يرجع القاي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فأما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر دارا وسكن فاستحق فالاجرة لا تجزئ وتصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي أجرها كذا في محيط السرخسى * ولو استأجر بيتا بثوب فأجره بدراهم أكثر من قيمة الثوب طاب له الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل ايضا لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو أن رب البيت أراد التجهيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فأما حصة ما لم يسكن فلا يجبر على ايفائه كذا في المحيط * واذا أجرة دار من رجل شهر بثوب بعينه فسكنه لم يكن له أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

شراها جائزا من فلان الذى تاقى منه ان خارج الملك وبرهن لا تندفع لدعوى الفعل عليه * ادعى انه اشترى هذه الدار وفاء من فلان الميت وبرهن ذو اليد على انه اشتراها جائزا أسبق منه وبرهن عند الحاكم ثم ظهر الوارث وأنتكر شرا من ذى اليد فان كان الحاكم يدفع دعوى

المدعى ولم يجعل المشتري وفاء خصما يكلف صاحب الدعا دقة البينة على الوارث * وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة فلا ودعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا والدار في يد المشتري وفاء فالخصم هو المشتري (٤١٩) فالورهن على المشتري وفاء بموجب الدعوى فالخصم في التسليم

صاحب اليد * باع داره يباعا جائزا واحتاج الى العمارة فحرم باهر القاضى على أن يرجع له الرجوع * باع كرمه جائزا واستحق المشتري كل الغلة ثم انهما شرطا أن يكون للمشتري ثلثها يستحق المشروط لاما يقتضيه العقد وخاصة على قول الامامان الشرط المتأخر يلحق بالعقد المقدم * باع أرضا وفاء ثم آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انه اقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به واذا باع أرضا جائزا وقبضه المشتري وزرع فيه فنقد البائع مال الوفاء وفسخ البيع هل يحجر المشتري على التفريط أم يترك الزرع باجر قال بعض أئمة سمرقندان طلب المشتري مال الوفاء وأداه البائع بحجر على القلاع وان أدى البائع ولا طلبه لا يجبر بل يترك باجر ولو أفتى بانه يترك فيه مما بالاجر فله أيضا وجه فانه ذكر في الذخيرة استأجر أرضا وزرع فيها ثم فسخا العقد والزرع بقل قبل لا يترك لأن المستأجر رضى بالفسخ اختيارا وقيل يترك باجر استدلالا بمسئلة المزارعة * استأجر أرضا للمزارعة الى مدة وزرع في آخر المدة

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا بعد بيعه سنة وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجارة لا تملك الا باستيفاء المنافع أو بالتعجيل أو باشتراط التعجيل ولم يوجد شي من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا أنه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شئ عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار أو انعدام التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولولم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرها ثم أعتقها جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبدات العبد أو استحق كان عليه أجر مثلهما بالغاما بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا رد الاجر العبد بخيار عيب أو رؤية وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخهما من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاعلمنا عتق مالا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهرها وهاك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم الى رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من ابتداء فانه لا يزاد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط * ولو قبض الاجر المدة بغير اذن المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجوع المستأجر على الاجر بقيمة تلك العين ولو كانت الاجارة عيبا فاعتقه الاجر أو مات في يده ثم انفسخت الاجارة رجوع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجوع نصف قيمته كذا في الغيائية * رجل آجر داره بعد بيعه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى قاضيهان والله أعلم

* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) *

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للسكردري * ويعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو ائتم المزارع بالخيار لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للسكردري * وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهم بسكناه كذا في الغيائية * وان كان بعد الاجارة لم يلزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للسكردري * وان تكارى دار لم ير هافه الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهم منها شئ يضرب السكنى خفية في تغيره بالتغير هكذا في المبسوط * ذكر الصدر الشهيد درجة الله تعالى في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تاسب ديك روئين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بال عشرة وامتنع

ترجمة

٢ ليصنع له عشرين قدره من الصفر

ومضت والزرع بقل يترك باجر الى الادراك وان لم يرض المؤجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث آخر المزارعة الى آخر المدة بخلاف ما اذا كان مكان الزرع أشجارا حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤجر قيمة الاشجار مرة واحدة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

وأجر وانقضت مدة الاجارة ترك على الشريك باجر * باع كرمًا فامو كان في يد المشتري نصف سنة فقبل خروج الغلة نقد البائع مال الوفاء
وفسخ البيع وقد ذكرنا الخيار مشايخ (٤٣٠) مرقنadan - حصة المدة من الثمرة للمشتري * اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

على شيء ذكر في المنتقى وغيره
مسئلة تدل على جواز الصلح
فقال اوصى بغلة تخلته ثلاث
سنتين لرجل والتخله فخرج
من الثلث فصالح الموصى له
مع الورثة على مال بمقابلة
ما يخصه من الثمن في هذه
السنتين لا يصح في القياس
لانه لا يدري الكون وعلى
تقديره ربما يخرج أكثر من
قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان
يصح لانه ترك حقه الثابت
بالوصية على مال فعلي قياس
هذا ينبغي ان يصح الصلح
هنا أيضا وذكر بعض
أئمة العهد وان لم يعقد على
جوابهم انه لا يصح الصلح
وذكر الديتاري في البيع مع
التوكيل فيه بالفسخ اذا اراد
البائع رد مال الوفاء الى
المشتري بعده مضي شهر قبل
استيفاء الغلة لا يتمكن من
ذلك وان فسخ قبل مضي
شهر له ذلك وان لم يستوف
المشتري الغلة لا ناعلم ان
قصد المشتري احراز الانزال
والفسخ قبل مضي الشهر
كالفسخ متصلا بالبيع
فيل له على هذا بعد الاستيفاء
بأي وجه يبقى المشتري في يد
المشتري قال بحكم الرهن
ولهذا العقد شبهه بالبيع
الفاسد من حيث انه يفسخ
اذا حضر الثمن وله حكم
البيع الصحيح في حق الانزال
وله حكم الرهن في حقه

عن الباقي قال ان كان قد اراد القدر وقت الاستحجار يجبر على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة
ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات ان من شرط قصار اعلی أن يقصره عشرة أثواب ببدل معلوم ولم يره
الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الثياب كان جائزا كذا في الذخيرة * واذا سعى له جنسان من الثياب
ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان هذا نظير ما لم يره يعني يكون فاسدا وذكر شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقدار عمله معلوما فهو اراءة
الثياب سواء ويجوز ان يكون قول شمس الأئمة رحمه الله في مسئلة القدر والريديجي كقوله في القصار فيتم امل
عند الفتوى كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على
أن يقصر له ثوبا مريا بدينارهم فرضي به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فله ذلك قال وكذلك
الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل
وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقصار يتخلف باختلاف
المحل وكذلك الخياطه فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم
حظنة فلما رأى الحظنة قال لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجم له بدائق ورضي به
فلما كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة * استأجر
رجلا ليحجم له كذا من القطن وأولي قصصره كذا ثوبا وليس عند الا جرتوب ولا قطن لا يجوز ان كان
عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى * وفي نوادر هشام
عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام
الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط * رجل استأجر
كرما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاستحجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمشتري خيار الرؤية
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * ولو أكل الثمار من تلك
الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المشتري كذا في فتاوى قاضيان * وبثبت
خيار العيب في الاجارة كما في البيع الآن في الاجارة ينقضي المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي
البيع ينقضي المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط * استأجر
دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كانه كسار الخدوع وما يوهن البناءه الخيار وان حدث عيب
بعد هاقبل قبضها لانه عقد ردي على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا
في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لغير ما استأجر تلك اليوم على أن تنقل
هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل
أن المشتري متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير
على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير معلقا بتسليم النفس
في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجر تلك هذه الدار كل شهر بدينارهم على أن أهب لك أجرة شهر
رمضان أو قال على أن لا أجرة عليك أشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * آجر حماما
سنة بكذا على أن يحط عنه أجرة شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحط عنه مقدار ما كان
معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا أجرة عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى * استأجر حماميا
على أنه ان نابه نأية فلا أجرة له فسد الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احترق فاستأجره كل شهر بمئة
دراهم على أن يهره على أن يحسب بنفقته فمهره هذه الاجارة فاسدة وان سكن المشتري الحانوت فعليه أجرة
المثل بالغام بالغ والمشتري النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

لا يتمكن من التصرف كالمتمن ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من استأجر الكرم الى مصالح الكرم له ذلك * اشترى
دارا ووافاه غصبا من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كما ذكرنا وفيما سأل الرهن بعتب من يذم الرهن لا يمكن المهر من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١)

* خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر بخمسة عشر وخراب كل شهر بخمسة على أن يهر الخراب بماله ويجيب نفقته من جله الاجر فاستأجر الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد اذا شرط أن تكون العمارة للاجر وللستأجر على المؤجر نفقته وأجر مثله فيما عمل وللمؤجر أن يسترد الطوانيت التي عمرها المستأجر منه وأما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد كذا في المحيط * ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر وله ايجال ومؤنة وان لم يكن لها جمل ومؤنة جازة كذا في الغيانية * في الفتاوى سئل عن استأجر ممر جلا شهر يطبخ فيه العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر ففرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغيانية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التتارخانية * ولو قال استأجره منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر وكذا في خزانة الفتاوى * استأجر حجابا وكذا نقل له المؤجر ما لم تردها على صحبة فلي عليه كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمي للكيزان أجرة وللحجاب كذا في فجب في الكيزان حصه مامى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي غير الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن لها جلا ومؤنة تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم أجر الحجاب وأجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حل ومؤنة كذا في التتارخانية * وفي الاصل رجل تكرار من رجل دار اسكنه على أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام فان رضىها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهم فان ذلك فاسد فان سكنها وجب عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهم من سكنه لاني مدة الخيار ولا بعد مضي مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لم يصح المستأجر قيمة ما انهم من سكنه في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة أيام فان رضىها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهم كذا في المحيط * ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريسا وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الأقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغيانية * ولو استأجر دارا أشهر بمائة فلم يسلم اليه الدار حتى مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلم الدار فيمضي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر أن يأبى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فرفضه اياها ثم أراد أن يسلمها فله ذلك له وليس للمستأجر أن يمتنع فاذا استأجر دارين فسدت احدهما ما أو منعه مانع من احدهما أو حدث في احدهما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع * ولو استأجر بيتين فانهم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط * وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر طاحونة على أن ماسمي من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال هذا شرط فاسد بخلاف مقتضى الشرع اذا الاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر ثورا من رجل على أن يطحن عليه كل يوم عشرين فقيروا فوجدوا المستأجر لا يطحن الا عشرة أفرقة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذا وان شاء رضى به لزمه أجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه أجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكرار دابة الى بغداد فوجدوها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى المفعود عليه بقدره وان كانت بتغيير عينا فله أن يبلغه الى بغداد على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط * وفي

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كما ذكرنا وفيما سأل الرهن بعتب من يذم الرهن لا يمكن المهر من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١) في يده عياله ان كان من في يده معترفا بايداع العدل للرهن طلب الدين من الراهن وان لم يعلم ان الراهن وان زعم المودع ان عياله ليس للرهن طلب الدين لخروجها بالانكار من السلامة الى التوى * اشترى كرم او فاء بمائة فانلف المشتري البناء أو الاشجار حتى لزمه قدر المائة لا تنفع المقاصة ولا ينسخ البيع أصله اذا تلف الدائن شيئا من مال المديون ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلامقاصة ان مثليا أو قيميا على المختار وفي التجريد الدين بينهما تلف أحدهما مال المديون لشريكه له ان يرجع على المتلف بمحضته دل هذا على وقوع المقاصة ولو قيميا وقد مناما هو المختار والدرهم لا تنفع قصاصا عن الدنانير بلامقاصة وكذا الحكم بين المغصوب منه والغاصب وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعي زوال ملكه عليه وهو ينكر وزوال ملكه النافع والدنيار ان القول للمدعي البتات الا اذا شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا كثير الا اذا ادعى المشتري تغيير السعر فان تغييره يمنع جعل الحال حكما فيثبت القول للمدعي لان المبيع ان سارى ألفا وباعه بستمائة فالقول للبائع وان بستمائة فله ما شترى وكذا في الزيادة وأفتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول للمدعي الوفاء ثم رجع الى ما أفتى به

أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البتات * اشترى دارا وفاؤ قرض ثم أجزها من البائع مدة وقد كان البائع باع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجران الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه فباى وجهه وجذوقه عن تلك الجهة كولو كان البيع فاسدا

واجزه من البائع لا يجب الاجر * أقر في مرض موته انه كان باع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والتمن لا يخرج من الثالث لا يصح الاقرار بالتصدق بالورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصدق بهم كقرار المريض بالدين للاجنبي وليس كذلك بل هو كقراره بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه باع عينا من آخر يعاينها بكذا وعليه ثمنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثالث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجهه ولا المبيع وفاء رهن من كل وجهه لانه لو كان رهنا ودين للمالك المشتري المنافع وما صح الوفاء الابتداء قبض الثمن لانه يكون رهنا بلا دين ونفع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويبرأ الكفيل عن البائع منه ولا يعود بالنسخ كالمهر ولا يمكن من بيعه من آخر قبل فسخ الوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان ديناً من وجهه لم يعتبر الاسناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فيثبت في الحال لافي الماضي * ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باناً ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

الخلاصة الخالية وتعلق الاجارة بانفساخ اجارة أخرى باطل كما لو أجز دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا أجزت منك فانه لا يجوز في جامع الفتاوى ولو استأجره على أن يضرب له من هذا التراب أو من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب ألف باسنة هذا الملبس وسمى ملبساً معروفاً يجوز كذا في التنازل خاصة * ولو اشتراط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهراى وكس السطوح وتطينتها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره ليبنى له بالبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا أن يكون مكانه مديداً فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان أراد المالك فلا خيار له وان استأجره ليبنى له حائطاً بالرصاص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل على ما يصير معلوماً عند أهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء * واذا استأجره ليبنى له حائطاً بالرصاص وشرط عليه الطول أو العرض لا يجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوماً كذا في المحيط والله تعالى أعلم

*(الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر) *

الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشرطين وسمى لكل واحد أجراه لهما بان قال أجزت هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائوتين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك اذا اخبره بين ثلاثة أشياء ما واذ ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل بالبيع الآن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته روميه فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصفر فلك درهم وان صبغته برقع فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خطته تليدك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطاراً فبدرهم وان سكنت حداداً فبدرهمين أو قال ان سكن فيها خياطاً فبدرهم وان سكن فيها حداداً فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فببدرهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافاً فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان حل عليها كرشه فاجره نصف درهم وان حل كرشه فاجره درهم وعندهما لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان حل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركها فالاجر خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر خلافاً لهما واختلاف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيأ ولم يركبها بعضهم قالوا يجب أقل السنتين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بمخمة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فاقعة جاز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان أقم الكوفة فبعشرة وان أقم القصر وهو المنتصف فبخمس فهو جائز قال وان أقم القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا أقم القصر لا يدري

لا يسمع لعدم امكان التوفيق * كرب المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء وفسخ البيع ما عليه للمشتري ان يطلب من البائع أجره الكرب اذا كان النقد بلا طلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للصحة بالاستغلال وكرب المشتري فعلى

قياس ما لو آجره المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المسئلةين قائم بان البائع هنا يتمكن

(٤٣٣)

من منع المشتري والفرق ان

المستأجر غير البائع والمشتري

فلا يظهر فسخه في حقه

أما فيما نحن فيه ففسخ

المشتري يظهر في حقه

ولو كرهنا ففسخ منه

(الخامس في البيع بشرط)

ان اقتضاه العقدان

وجب العقد بلا شرط

كشرط تسليم أحد البدلين

أولم يقضه لكنه بلائمه أي

يؤكد موجبته كشرط

الكفالة بالثمن أو الرهن به

أو لا يلائم لكن ورد به الشرع

كمختيار الشرط ثلاثاً أو النقد

أو التأجيل للثمن أولم يرد به

الشرع لكنه متعارف

كشرط حذاء النعل أو

تشريك النعل بالشرائط

المشتري لا يفسد في الشكل

وعن محمد انه يفسد في

الاخير والا ان فيه منفعة

لاحد المتعاقدين أو المعقود

عليه وهو من أهل

الاستحقاق على الغير كشرط

عق المشتري يفسد لكنه

يقلب بالاعتاق صحهما

ويجب الثمن عند الامام

خلافهما * اشتراها على

ان البائع لم يطاها ثم ظهر

خلافه لا يرد ولو على انها

ما ولدت ثم بان ولادته

الرد ولو على أن لا يطاها

المشتري بطل وعلى ان

يطاها لا وعن الامام الفساد

فيهما ولو شرط الانفع فيه

لا بد لا عن الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كافرض أجني أقالا والقدروري على أنه يفسد وان لا يبيعه

أبد لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منفعة فيه ولا ضرر كشرط لبس ثوب يبيع أو أكل طعام يبيع عن الثاني أنه لا يفسد

ما علمه ستة أو خمسة كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلاً على عدل زطى وعدل هروى وقال اجل أي هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان حملت الزطى فلك أجر درهم وان حملت الهروى فلك أجر درهمين فحمل الهروى والزطى جميعاً الى منزله فالاجارة جائزة وأيهما حمل أول مرة فهو الذي لا قام الاجارة وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعاً وان حملهما جملته فعليه نصف أجر كل واحد منهما ما عليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهما ضامنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها ما جملته الى ذلك الموضع فله درهمان وأوجب أكثر الاجرين بكالهما وانه يخالف رواية ابن سماعة في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضح الشرط الاول ولا يضح الشرط الثاني وقال صاحبنا يصح الشرطان جميعاً فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزداد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدروري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيخان * وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر منه له في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل ايضاً فروى عنه أنه لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما ايضاً كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جاع بين اليوم والغد فاما اذا أقرده العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطبه في الغد هل يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل لأجره وقبل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطف نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزداد على النصف وعندنا ثلاثة الارباع كذا في التمرثاشي * وان بدأ بالغد ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العنابية * ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغد فله أجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب رومياً فبكذا وخطته فارسيماً فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال استأجرتك غدا لخطته بدرهم فخاطبه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيانية * ولو استأجر يوماً بدرهم فان بدله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياساً وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي (١) وما يتصل بهذا الفصل اذا جاع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلاً ليعمل له عملاً اليوم الى الليل بدرهم صباغة أو خبز أو غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحساناً ان يكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فله ان يبع له في الغد وعلى هذا الخلاف لو اجرة دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاماً ما لو امان من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي ينافي الغد كذا في المبسوط * ولو استأجر رجلاً لخطته له هذا الثوب قبضاً اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لخطتي قبضاً أو ليجزني قبضاً ولم يقدر جاز بالانفاق ولو (١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد يزداد على نصف درهم ومقابل رواية النوادر المذكورة أنه لا يزداد على نصف درهم وصححه الزياهي وغيره كما فاده ابن عابدين اهـ بحر اوى

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع ففسد لان له مطالبا * اشتري ساحة على ان يبنى فيها مسجدا أو طعما على ان يتصدق به ففسد * كل شرط يشترط على (٤٢٤) البائع وهو يفسد له قد فاداش شرط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط ان يهب هو له عشرين أو يهب لي فلان

قال ليخيط قبصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنابية * وفي اجارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوبا يطحن عليه كل يوم عشرين قفيزة فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا فنحن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هذا الجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغى أن تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة انخير ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضا الوشرط على انخير ان يخرجه هذه العشرة الخاتم دقيقا وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه قبصا على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم ينف كان له أجر المثل لا يزداد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياما مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجر تلك هذا اليوم ليخيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجر تلك هذا اليوم لتخبر هذا القفيزة الدقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذ كان الاجرة بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولا ثم الاجرة ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجرة ثم الوقت لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضي خان * ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها بالهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاما بلغ كالأستأجر دارا أو حاتونا سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية * قال في الاصل أيضا واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغى أن يجوز هذه العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعودا عليه حاله انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد يانه فيما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا استأجر رجل رجلا يوما الى الليل لينبئ له بالخص والاجر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه ما ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوما لا يجوز افراد العقد عليه فانه قد ائتمن على المدة وكان ذكر البناء على نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا استأجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزة الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكلا على قولهما فنحن مشايخنا من قال له هذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسن على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للعالم بقدر عليه صحت الاجارة ذكر في ذلك وقتا ولم يذكر نحو أن يقول استأجر تلك لتخبرني عشرين من منان انخير بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم

عشرين أو يهب لي فلان عشرين وما يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فاداش شرط على الاجنبي يجوز ويكون له الخبز * باع بمبايع فلان ان علم في المجلس جاز وقد مر أنه لو ألقا شرط فاسدا ياتحق ولو بعد الافتراق كما لو باع مثقال فضة بمثلها ثم زاد أو حط وان كان بشرط فاسد ثم أبطأه ان في صلب العقد صح الحذف في المجلس لا بعده وكذا يبيع جذع من سقف صح بالتسليم في المجلس وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخطر كالتوكيل واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالبيع والهبة والصدقة والابراء عن الدين وعزل الوكيل لكن تعليق الابراء عن الدين باهر كائن يجوز كقوله قضيت دينك لفلان فقال الدائن ان كنت قضيت فقد أبرأتك وكان قضاء برئ العقد ثلاثة عقود يعلق بذلك الشرط الجائز كالبذل فلا يصح الا بالبدل المنطوق بالمعلوم الحلال الذي يجري فيه التملك والتملك فالفاقد من الشرط يفسده كالبيع والاجارة والصالح عن مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالجائز

من الشرط فالفاقد من الشرط لا يطله كالنكاح والخلع والصالح عن دم العمد والعق على مال وهذه العقود تصح بدل وبدونه ويبدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفاقد فيه على نوعين نوع منه يفسده

ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الخارج حتى لا تصح الكتابة إلا ببدل * وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البذل وهي مبادلة المال كالبيع والأجرة (٤٣٥) والقسمه والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط الفاسد ولا جهالة البذل وهو معاوضة بمال بغيره كالسكاح والخلع والصلح عن دم عـد وقسم له شبه بالبيع والسكاح كالكتابة لا يفسدها الشرط الفاسد ويطلها جهالة البذل وإذا جع بين شئين فقبل في أحدهما لا يجوز في الأول سمي لكل بدلا أولا وبكل حال يجوز في الثاني وفي الثالث ان سمي لكل بدلا جازا والا * وفي الجامع الصغير كاتبه على ان لا يخرج من الكوفة جازت الكتابة ويطل الشرط * وفي الجامع الكبير كاتبا وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسد لان الكتابة تطل بالشرط الفاسد * وتعليق الرجعة وضافتها الى وقت في المستقبل باطل كالتكاح وانما يحتل التعليق ما يخلف به ولا يخلف بالرجعة وتعليق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسى والطلاق والعناق بمال وبدونه سواء * اذا قال المولى أو القاضي أذنت لهذا العبد أو الصبي في التجارة ولا أجيز ما لا يعلم الا باقراره صار مأذونا ولا عبرة للشرط والصلح عن دم العمد والجراحه التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا

بين مقدار العمل الكنفذ كذللك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز أيضا ولو قال (بدن دهم ديوار من باز كن) جاز أيضا بين ذلك وقتا ولم يبين ولو قال ٣ (بدن يكدرم اين خرم من باد كن) ان لم يذكرك لذللك وقتا لا يجوز وان بين لذللك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال أى على شرط أن تجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

* (الباب السابع في اجارة المستأجر) *

الاصل عندنا أن المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئا فان كان منقولاً فإنه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فارد أن يؤجره قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كفى البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوى * واذا استأجر دارا وقبضها ثم أجزها فإنه يجوز ان أجزها بمثل ما استأجرها أو أقل وان أجزها باكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا الا أنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كملو وتدفقها وتدا أو حفرفها باثرا أو طينا أو أصلح أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكنيس فإنه لا يصح زيادة له أن يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما أشبه ذلك مما يضرب بالبناء ويؤنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجزع ما استأجر شيئا من ماله مما يجوز ان يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكسها من التراب ثم أجزها باكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجزها باكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان أكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذل زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذل زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أنهارها ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنهم ازيدوا زيادة توجب طبيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أنهم ابناء في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهيل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل شئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ أو أصلح في أحدهما شيئا ان يؤجرها باكثر مما استأجرها ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرها باكثر مما استأجرها كذا في المحيط * وكان الامام أبو علي النسفي يحكى عن أسناده أن المستأجر لو أجز من المؤجر لا يصح وان أجزه من غيره ثم ان الغير أجزه من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا فتلحل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيان * ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

ترجمة
اصنع على حائطي بهذه العشرة دراهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوى رابع) لا تبطل بالشرط * واذا ضمن رجل جنابة الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل وتعليق الوقف بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعليق الهبة بكلمة ان باطل وبعلى ان ملائما كهبته على ان يعوضه يجوز وان مخالفا

بطل الشرط وصحت الهبة * والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة
أن متعارفا كقدوم المطلوب يصح وأن شرطاً (٤٣٦) محضاً كان دخل الدار وهبت الريح لا والكفالة إلى هبوب الريح جائزة والشرط

للعقد الأول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر
الحلو في المستأجر إذا أجز المستأجر من المؤخر قبل تنفسخ الأولى وأنه غير صحيح لأن الثاني فاسد والفساد
لا يقدر على دفع الصحيح والعام على أنه لا تنفسخ إلا أنهم ما إذا دام على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الأولى
لأن الثانية فاسخة للأولى بل لأن المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدودها يقع التسليم إلى
المستأجر فإذا استأجر المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة إلى المستأجر فإذا
دام إلى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكين من الاستيفاء فتنفسخ الأولى ضرورة حتى لو أراد
المستأجر الأولى أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليس كنه بقيمة المدة فله ذلك لأن العقد الأول انما يفسخ في
قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي * فان سكنه الأجر يحكم هذه الاجارة
لأجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لاسقط عنه الاجرة ولا
خلاف بين المشايخ كذا في المحيط * ولو أجز المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدينون
يجوز ولا تنفسخ الاجارة الأولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد من لا يجوز فان سلمه إليه لا تنفسخ
الاجارة الأولى كذا في التتارخانية * ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إليه الأجر من أجرة ان كان البذر من قبل رب
الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لأن الأجر
في الفصل الأول بصيره مستأجراً وفي الفصل الثاني بصير أجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر إذا استأجر
صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن
محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر داراً وأرضاً زاد المستأجر فيها بناء ثم أجزها من الأجر وأعارها
منه كان هذا نقضاً للاجارة الأولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصه بناء المستأجر
من الاجر قال الحسكاشي في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجز المصوب
من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من
الاجرة كذا في المحيط * أجز الغاصب ثم أجزها للمالك بعد مدة فالأجر السابق على الاجارة للغاصب لأنه العاقد
وبعد الاجارة للمالك لأن الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك للغاصب كالأجر المولى عبده سنة
ثم أعتقه في خلال السنة وأجز العبد الاجارة فالماضى للمولى والآتي للعقود ذكر القدر في أن الاجارة
كسائر العقود فان أجز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالأجر للمالك وان أجز بعد استيفاء شيء من المنفعة فالأجر
للعاقدين وان أجز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر للماضى والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد
رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * ولو أجز الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أني كنت
أجزت عقده لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال كنت أمرته بقبول كذا في التتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا
أجز من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في المغر * وفي النصاب هو الصحيح وفي التتارخانية وفيه أفتى ظهير الدين
المرغيناني كذا في التتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة ماله أن يجز من غيره
اجارة صحيحة اذا أجز كان للأول أن ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئاً مشاء فاسداً أو أجز من غيره اجارة جائزة
المستأجر اذا أجز من غيره أو دفع إلى غيره من أجرة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد الأول هل يفسخ العقد
الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يفسخ اتحاد المدة واختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة
أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الأول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة
ثم المستأجر أجز من عبد الأجر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس
ماله وما اذا كان العبد استأجر من المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح أن يقال استأجر العبد بان
المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاط * ولم يكن عبده مدينوناً كذا في الكبرى * رجل أجز

باطل ونص النسقي ان
الشرط ان لم يتعارف تصح
الكفالة ويبطل الشرط
والحوالة كهي * اذا قدم فلان
فانت أمير في هذه البلد أو
قاضيها يصح لأنه يصح تعليقه ما
بالشرط وتعلق كونه حاكماً
بالخطر أو الاضافة إلى مستقبل
صحيح وعند محمد خلافاً
للثاني والفتوى على الثاني
وتعلق وجوب الاعتكاف
بالشرط لا يصح ولا يلزم
وتعلق تسليم الشفعة نحو
ان كنت اشتريت سلمت فان
غيرك لا يصح لمتفاوت بين
الخيران وتعلق القرض
حرام والشرط لا يلزم والرهن
والاقالة لا يبطل بالشرط
الفساد وإبطال الاجل
يبطل بالشرط الفاسد بان
قال كلما نجح ولم تؤد فالمال
حال صح وصار حالاً وتعلق
الاجارة بالشرط بان قال ان
زاد في الثمن فقد أجزت
باطل * زوج ابنته البالغة
فبائعها الخبر فقالت أجزت
ان رضيت أي فالاجارة
باطلة كانشاء العقد * ان
كانت جارية حاملاً ففي صح
أصله وتعلق الدعوة صحيح
وتعلق الاقرار بالشرط
باطل نحو ان امطرت السماء
* ولو قال له على ألف ان مت
لزم المال مطلقاً والمزارعة
تبطل بالشرط * تعلق الرد
بالعيب باطل وله الرد في خيار
الشرط صحيح * عقد الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالأمام يصالح على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يصح الشرط
* البيع بشرط ان بكلمة على ماذكرناه وان بكلمة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعثت ان رضيت فلان في ثلاثة ايام جاز ان رضيت فيه

وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط الثلاثة عشر البيع القسمة الاجارة الرجعة الصلح عن مال الابرار عن الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعسكاف المزارعة المعاملة الاقرار (٤٣٧) * وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعق بـ مال
وبغيره الرهن القرض
الهبة الصدقة الوصاية الوصية
الشركة المضاربة القضاء
الامارة التحكيم عند محمد
الكفالة الحوالة الوكالة
الاقالة الكتابة الاذن في تجارة
النسب الدعوة الصلح عن
دم العمد الجراحة التي فيها
القصاص حالاً أو مؤجلاً
جناية الغصب والوديعة
والعارية ضمنها رجل وشرط
فيها حوالة أو كفالة عقد
الذمة تعليق الرضا بالغيب
وبحيار الشرط بالشروط وعزل
القاضي والنكاح لا يصح
تعلقه ولا اضافته لكن
لا يبطل بالشرط ويبطل
الشرط وكذا الحجر على
المأذون لا يبطل به ويبطل
الشرط وكذا الهبة والصدقة
والكفالة بالشرط المتعارف
يصح الشرط والكفالة وبغير
المتعارف تصح الكفالة
ويبطل الشرط كما اذا كفل
فلان من فلان على ان يكفل
له فلان صححت الكفالة وبطل
الشرط * (نوع آخر) *
باخرس ان شرط ان يسمع عاريت
وقصد ان لا يرجع عليه
بائناً عند الاستحقاق فسد
البيع * باع ارضا بشرط انه
اذا استحق وقد غرس فيها
المشتري أو بني يرجع على
البائع بقيمة الحادث أيضا
فسد * باع ارضا على انه كذا
فيها تخللاً أو دار على انه مائة

داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعده البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدارهم وأراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا الما طلب المشتري الاجر من المستأجر كانت هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعده فان أنجز وعده كان حسناً ولا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وان كان شرطاً في البيع ذلك كان فساد البيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤاجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه بعزله البيت وان اتخذها ما طحا ضمن الا اذا كان معداً لذلك كخيمة المسج كذا في التتارخية والله أعلم

* (الباب الثامن في ان عقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وان عقادها مع وجود ما ينافيها) *
استأجر داراً شهراً فساكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يوجب وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما وقفان بين الروايتين بين المعدل للاستغلال وبغير المعدل للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والمقام والارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يغني كذا في خزائن الفتاوى *
اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضاً بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون بأجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقيه أبو بكر والفقيه أبو الليث قال نفر الدين الفتي على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقرينة فتحوان يكون الساكن معروفاً بالظلم أو الغصب أو كان صاحب جديس يعلم منه أنه لا يستأجره مسكناً كذا في المصنوعات *
حوانيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرراً بالملك للمالك وان ادعى المالك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصباً لا يسمع كذا في الوجيز للكردي * وان كان المستغل لصغيره نظر الى أجر المثل والى ضمان النقصان فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أبحار يؤاجرهم منهم فعمل بها فصار ولم يشارط صاحب الأبحار بشئ فان لم يكن معروفاً عندهم ان من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان اذا عمل بلا اذن رب الأبحار ولو كان معروفاً عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها أجرة معروفة فيجب ذلك والافأجر المثل كذا في الكبرى * استأجره سبعة بأجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يستردها هذا الاجر قال رضي الله تعالى عنه والتخريج على الاصول يقتضي أن تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية * وفي المتنق عن محمد رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه دارى فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجدها الغاصب ثم أقام المالك عليه البينة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقرراً بالدار للسدى وباقي المسئلة بمجالها كان سكناه رضاً بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط * ولو أكرى داراً سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زماناً والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام لمجد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلاً قال هذا حسن أجعلها باجر مثلاً فان فرغها الى ذلك الوقت والاجل لها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين * رجل

ذراع فذقة خبر لانه وصف لا يقابلها ثمن ولو أن فيها كذا مائة ثم باعها فوجد فيها نخلة لا تثمر ففسد لان الثمرة لها سقط من ثمن بالذكرة سقط حصه المعدوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه بمراساة مذبوحة فاذا أخذها مقطوعة باع داراً على أن غلتها عشرون فاذا هي خمسة عشران

أراد الكون في الماضي لا يفسدون أو أراد الأول وجعل حصواها شرطاً ففسدوا وانطلق ولم يرد معيها منهم ما فسد أبصاحلاً على الـ استقبال
 * بعث الدار الخارجة على أن تجعل لي (٤٣٨) طر يقامتم الى الداخله فسد ولو قال الاطر يقها الى الداخله صبح وله قدر عرض الباب

الخارجة ولو اشترى يتاعلى
 ان لا طر يق له في الدار وعلى
 ان يابه في الدهليز جاز ولو على
 ان له طر يقا فبان عدمه
 له الرد وفي المختلف أبعث
 داري على ان لي يتا منها
 فسد بخلاف شراء الدار
 بطر يقها وقال الثاني يجوز
 فيه ما باع واشترى دارا على
 انه ان رضى الجيران أخذها
 ان سمى الجيران ووقت
 ثلاثاً صبح والا * باع على
 انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء
 فسد البيع لانه يحتاج
 حينئذ الى النقص
 ولو على ان فيها بناء أو شجرة
 فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة
 جاز وله الخيار وكذا لو باع
 بـ لـ أو سفلها وعدم ولو
 على ان البناء من أجزأ فاذا
 هو من لبن يفسد * باع بـ بـ
 على انه ثوب هروي أو بخاري
 على انه ثوب نيسابوري
 أو العمامة السمرقندية على
 انها شهر ستانية أو سمرقندية
 فبان بخلافه فسد * اشتراها
 على انها مولدة الكوفة فبان
 مولدة البصرة أو غلاماً أو
 جارية على انه تركي فبان
 هندياً ردلان المشروط افضل
 وان تعدد رجع بالنقصان
 * بكم هذا الهروي فقال
 بكذا فاشترى فبان بخلافه
 لا يرد * باع ثوباً على انه صبح
 بزعفران فاذا هو بصفر فسد
 ولو باع على انه بصفر فبان
 أبيض جاز بالخيار ولو على انه

استأجر حاقونا كل شهر ثلاثه دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحاقوت ان رضيت كل شهر بخمسة
 دراهم والان فرغ الحاقوت ولم يقل المستأجر شيئاً ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن
 فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان
 * أراد أن يستأجر غلاماً فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافترق قاعلي ذلك فانه
 يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح أنه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر
 هكذا في جواهر الاخلاطى * رجل قال لا أجزأك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال
 تقع الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا
 غلط في التفسير لا يلزمه الا آلاف فلو ادعى الاجر أنه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول
 قول الاجر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدها وقال هي ملكي أو قال غصبتها أو قال
 عارية وهي ليست بـ متله ثم أقيمت عليه البيضة فلا أجر عليه من حين جده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى ينبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده وأجره ولو كان مكان الدار دابة
 أو عين أخرى والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة وضمن له ذلك قبل الرد لانه غاصب
 بزمه وان رضى وارث الاجر أن يكون على الاجارة أو طالب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من
 يريد ابقاء الاجارة من الورثة والغرماء كذا في التارخانية * قال لغيره بكم وأجزأ هذه الغرارة شهر فقال
 بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فما صحح أنه يجب درهم * كذا في جواهر
 الاخلاطى * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا أرعى غنمك بعد هذا الا ان
 تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزنة المفتين
 * قال الراعي لا أرعى غنمك الا أن تعطيني يوماً درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئاً وترك غنمك عليه كل يوم درهم
 وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في المتقط * رجل استأجر أجيراً ليحضره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر
 فقال الوصي للأجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا أحبس عنك الاجر فاقى على ذلك أياماً ثم باع الوصي
 الضبعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فاننا لا أحبس عنك الاجر فقد ارما على الاجير في حياة الاول يجب
 الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب
 على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصي وعلى المشتري
 أجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت أما اذا علم ذلك وأمره أن يعمل على ذلك الشرط فعليه ما
 المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل حماراً بعشرة بعض اجياد وبعضها زوف فقال المكارى في
 الطريق أنا أطلب الكل جياداً فقال المستأجر بالفارسية (چنان كنم كه تو خواهي) فهذا وعدمه ولا
 يلزمه بذلك شيئاً وكذلك لو استأجره في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل وانما استأجر دابة
 الى مكان مسمى فبات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى
 بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حاله العذر والاجارة تنقضها ابتداءً بالعذر فان من استأجر سفينة شهر رافقت
 المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنقض بينهما ما اجارة مبتدأ فلا يبقى حالة العذر كان أولى وبيان العذر
 أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤجر
 الدابة منه فانياحتى قال مشايخنا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت
 في موضع يجد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وأنفق عليها

ترجة
 ٢ افعل كما تريد

أيض فاذا هو بصغير بزعفران أو غيره لا يجوز * اشترى عبد اعلى انه فحل فبان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الخصة في العبد عيب في
 فاذا بان خلاصه كنه شرط العيب فبان سليماً وقال الثاني الخصي افضل لرغبة الناس فيه فيخير (نوع منه) باع نباتاً في الارض كالبصل مثلاً

فقلع بخرى وقال أسمعك على أن كل جريب منه كذلك فكذا باع بذر القليق على أنه مروزي فلما طلع الدوبان أنه غيره هابن المروزي والمبيع تفاوت فاحس برد الثمن ويرد البائع مثل البذر المقبوض كشتى بزر البطيخان بعد (٤٣٩) الزراعة بزر القند * اشتري ثوبا على أن

حشوه قطن فبان وفاجاز
ورجع بالنقصان * اشتري
ثوبا على أنه خرفان لخته
كذلك وسداه غيره جازلان
اللحمة هو الاصل * اشتري
ثوبا أو خفا خلقا على أنه
يرقه البائع ويخرزه ويسلمه
صح للعرف * اشتري قميصا
على أنه متخذ من عشرة
اذرع فبان اتخذ من أذل
والمشتري ينظر إليه لا خيار له
* اشتري على أنه كتاب النكاح
أو تاليف الامام محمد فاذا هو
كتاب الطلاق أو للشافعي
أو طب له لا خيار له ما لي
الباض من السواد جنس
والاختلاف في نوع
* اشتري ماله جل ومونة على
أن يسلمه في منزل المشتري
ان بالعريسة فسدوان
بالفارسية لا عدم الفرق فيها
بين الحمل والايضا فاندفع
العريسة وان حمله فراه
المشتري لا خيار له * (نوع
منه) * باع حيوانا
واستثنى حمله فسد كاستثناء
بعض الاطراف لان الحمل
لا يفرد بالعقد * باع قطيع غنم
أو عدل بزر فاستثنى واحدا
ان عينا جازوا لا لا * اشتري شاة
على انها حامل فسدوعن
الامام انه يجوز ولو بقرة على
انها لبون أو حلوب أو ذات
لبن قال الكرخي لا وبه افق
الظهيري والطحاوي على
انه يجوز لانه على سبيل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة * واذا أنفق بأمر القاضي
وأثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكري استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره
على المستكري ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم
ليقضي بما هو الاصل لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في أن يؤاجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر
ثقة أميناً رأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين مالهم متى أجر منه فعل وان رأى الصلاح
في بيع الدابة بان اتهم المستأجر وأرى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان
وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بعه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد عمل الاجر
الرب الدابة وقسح القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره بأقامة البينة على
دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط * ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير
الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر وسئل ألق الذي فيه الزيت اذا
انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجسد المسألة أجري سفينة أخرى أو زقا آخر أو بى الاجران يؤجر منه وقد
حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد
ذكر ابن شماع في نوادر هذه المسئلة عن محمد رحمه الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤجر هو الامام بل شرط
أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤجر واحد من أصحابه ورفقائه فان ألقى الاجر
بعـ بذلك أن يعطيه السفينة أو الرق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والرق عليه الى
أن يجسد سفينة أخرى وزقا آخر وبهم هذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجرا اذا كان صاحب
الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر السالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر
بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والرق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام
وما ذكر في نوادر ابن شماع محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر أرضا فزرع فيها
ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما مسمى من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة
كما تنقض بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا الوثامات المؤاجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا
انقضت مدة الاجارة والزرع بقى في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
فاقلع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى أن يدرك وتعليك لصاحب الارض أجر مثل الارض
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المنتقى اذا
انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز وهو على أول جرة تدرك بعد انقضاء
الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب تركت بالمسمى حتى تجز ومن هذا الجنس اذا
استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا منقضاء مدة الاجارة في الصحر اجعل بأجر مثلها الى موضع يحرق فيه
زقا فلو مات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط *
ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض
حتى يستحصد ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزائن المفتين * وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاخصم فاسخت الاجارة وردت الارض الى
صاحبها وان خرج بعد ذلك ردتها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع بقى ولم يختصموا حتى استحصد يجب
من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصم فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في
التمرات * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيه المؤاجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا فأنهما
سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فهو لصاحب الغالب ويضمن للآخر مثل ماله كذا في الغيبة *

الوصف لا الشرط كما لو اشترى على أنه هملاج أو كلبا على أنه ضيود به أخذ النقيبه والصدرو عليه الفتوى ولو على أنها تحلب كذا لا يجوز بل
خلاف ولو جارية على أنها ذات لبن بالفارسية دأبكي راختلفوا واختار أنه يجوز كما لو اشترى على أنها خبازة وبه أفق الصدوق * باعها على أنها حائل

يجوز ويجعل كانه شرط البراءة من العيب لان الجبل عيب وهل القيمة قد يكون الجبل زيادة في الظورة فان باع على انما حامل لا يجوز وعن
محمد انه يجوز لان يشتريها للظورة وهذا (٤٣٠) اذا شرطها للبائع لانه كالبراءة من العيب اما اذا اشتراها المشتري فسد وعن الامام

اذا شرط البائع الجبل صح وان شرط المشتري فذاهي ليست كذلك فالبيع لازم وليس له الرد لانها وجدت سليمة * اشترى جارية على انها مغبية فسد عند الامام ومحمد رحمه الله وفي مبسوط الفقيه جاز رجل الى محمد وقال اشترى بتماعلي انها تغني كذا الرنا فاذا لا تدري قال قم لزمك البيع لانه اخذ برك عن عيب بها ولو على انها ليست بمغبية لانه شرط البراءة من العيب * اشترى قريبا او غيره على انه يصبح او جاما على انه يطير كذا مسافة او كبش على انه يطاح او ديك على انه مقاتل او فهدا او كلبا على انه صيود عن محمد روايتان * اشترى عبدا على انه يطعمه جاز ولو على ان يطعمه خبيثا لا * اشترى فرسا على انه هملاج او بعير على انه خراساني فاذا هو غيره يرد * اشترى على انها تحيض فاذا هي لا تحيض وانفق عليه انه من الياس يردتها * اشترى على انها اخباز او كاتبة جاز ولو على انها تحبز كل يوم كذا او تكتب كذا لا ولو انها خبازة فماتت واقر البائع بانها لم تكن خبازة لا يرجع بنقصه عند الامام لكنها لو حية ردها في جواب الجامع وفي الزيادات انها اذا ماتت او تعيت وتعد

استأجر أرضا وغرس فيها أشجارا ثم انقضى وقتها فالصحيح أن رب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ أرضه اذا كان فيها غرس بخلاف مالو كان فيها زرع حيث ترك بأجر وليس رب الأرض أن يملك الأشجار على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلبها ضرر فاحش بالأرض هكذا في المحيط * فان كان في قطع الأشجار ضرر فاحش بالأرض حينئذ كان له أن يملك الانحجار وعليه قيمته ما دونه للضرر عن نفسه هكذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حاتوا ووضع فيه حباب خذل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر بأي تفريغ الحاتوت فان كان الخذل باع مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر ان شئت فرغ الحاتوت وان شئت فاستأجر منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم بأجر المثل عليه لا الاستحجار ابتداء بديل مسمى ولومات المؤاجر والمستأجر قبل انقضاء المدة ولم يتيسر التفريغ يجب المسمى استحسانا والقياس أن يجب أجرة المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة هذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الاملى عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضا بدارهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل أن يستحصد الزرع واختار المستأجر المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالأجر كفيلا قال لا يبرأ الكفيل من أجرة ما بقي الى أن يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الاجر وان مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الأرض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا أرضي الا أن يكون الاجر على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر أرضا فزرع فيها زرعاً ثم ماتوا فاسخا فقد الاجارة والزرع بقل هل تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل الى أن يستحصد الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بحديثه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة الى غيره وأخر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم يستحصد فأرد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف الأرض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجرة مثل هذه الأرض هي ما يبطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا ان الشرع حقه واثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم

*(الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون) *

واذا استأجر أجيرا يعمل له في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في بيت المستأجر أو هلك فله الاجر كذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليحزله فلما أخرج الخبر من التنورا احترق لا يفسد له كان له الاجر ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * واذا أخرج بعض الخبر من التنورا استحق الاجر بحسابه كذا في المنايع * فان لم يكن في بيته واحترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو أرق في التنور ثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضمان فان ضمن قيمته مخجوزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقال يمكن له أجرة كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبر في التنور قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبر بعدما أخرجه فان كان يخبر في بيت صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبر في بيت الخبازة فلا أجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بضمن كذا في الجوهر النيرة * لو استأجر خاطا ليخط له ثوبا في داره فقطع الثوب وقتل الخيط فسرق الثوب

الردية وبيداني ما ينطبق عليه اسم الكتابة وبدونها يرجع بالنخل وان قال المشتري لم أجدها كاتبة وقال البائع نسبت لا يستحق والمدة فتحت له أو قال البائع تعلم الخبر لان وصدة الجارية فيه لكنها قالت لا عمل فالقول للمشتري وكذا واشترى ثوبا على انه عشرة اذرع

فوجده نقص فارد الدفء لك أوجارية على انها بكر فعلم عدم الكارة بقول البائع خير المشتري وان تعذر الرجوع بحصة البكارة وان اختلفا
بعد القبض في البكارة وادعى المشتري عدمها والبائع سلمها بكر افرزت عندك يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها وسلمها بكر وفي كتاب

الاستحسان وضع المسئلة
فيم اذا ادعى البائع بكارتها
في الحال وقال يريها النساء
قبل القبض وبعده فان كان
بكر لزمت المشتري بالاحاف
البائع وان قلن لا لزمت البائع
بتسكوله والامتحان بيضاء
الحمامة أو الديك لكن تمنح
بيضاء الحمامة المقشرة فان
كانت بحضرة النساء اللائق
لا يوثق بهن لزمت المشتري بلا
يمين البائع حتى يحضرن يثق
بهن * اشترى على ان يعطى
كفيلان محجولا لا يصح وان
معلوما لكنه غائب لم يحز قبله
حين علم أو لم يقبل وكذا ان
حاضرا ولم يقبل وان حاضرا
معلوما وقبل جاز وكذا الرهن
فان سلم الرهن مضى الامر
وان لم يسلم لم يجبر ويخير البائع
والحوالة كالكفالة * اشترى
سمما أو حنطة على أن
فيه كذا ذهنا أو دقيقا ففسد
* (نوع في الثمن) * باع
بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا
أو إلى شهر بكذا أو إلى شهرين
بكذا ففسد * اشترى على ان
البائع ان رد الثمن إلى ثلاثة
أيام فلا يصح صح كمالواشترى
على انه ان لم يتقد الثمن إلى
ثلاثة فلا يصح * بعث على ان
أهب لك من الثمن كذا لا يصح
ولو على أن أحط من ثمنه كذا
جاز لان الحط ملحق باصل
العقد لا الهبة ولو على ان
حططت أو وهبت لك من

لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه يعمل في داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخيطة
وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك اذا استأجر رجلا ليخبره دقيقا معلوما في داره
فتخل الدقيق وعين ثم سرق قبل أن يخبره لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبر ولم يوجد الخبر انما وجد
عمل من أعماله كذا في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طمها بالاجر والخص ففعل منها ثم
انهارت فله الاجر كاملا وان انهارت قبل أن يطوئها بالاجر فله الاجر بحسب ذلك كذا في المبسوط * اذا
استأجر رجلا ليعين له بناء في داره أو يعمل له ساباطا أو جناحا أو يحفر له بئرا أو قناة أو نهرا أو ما أشبه ذلك في
ملكه أو فيما في يده فعمل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الاجر لانه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء
أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض أو سقط الساباط فله أجر ما عمله بحصته ولو كان
عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل
التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا أراه موضعا من الصخر ليحفر فيه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى انه
لا يصير قابضا الا بالتخليق وان أراه الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجر
بعضه والمستأجر قريب من العامل فخل الاجر بينه وبينه فقال المستأجر لا أقضه منك حتى تفرغ فله ذلك
كذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئرا في طريق الجبانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها الى
صاحبها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ان محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر
قالوا وهذا الشارح الى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة * ولو استأجر لبايا لضرب لبنا
في ملكه أو فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يخف اللبن أو ينصبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يخف وينصبه ويشترجه لا خلاف في أنه اذا ضرب به ولم يقمه أنه
لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه ويده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو
أن أيحلى الاجر بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعدم نصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تاف قبل تسليمه الى المؤجر فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشرية
أو قبله كذا في النبايع * وان استأجره ليضرب له لبنا بعلين معلوم ويطبخ له آجرا على أن الخطب من عند رب
اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعدما أدخله الاتون وتكسر لم يكن له أجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه
فاختلف هو وصاحبه في الاخراج فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبر عن التنور وان انكسر قبل أن
يخرجه فلا أجر له وان أخرجه من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان
كان الاتون في ملك اللبان فلا أجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط
اذا خاطه في بيت المستأجر فان خاط بعضه لم يكن له أجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال القدوري وان فرغ منه فله الاجر وعلى
قوله ما اذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن والمحل مضمون في يد
الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء
ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطا أو أعطاها لاجر كذا في المحيط والله أعلم

(الباب العاشر في اجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما
بطل هناك بطل ههنا الا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى استحسّن جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم
يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز التأقيت بشرط في استئجارها باجعا كذا في
الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم فليس للظئر أن تخرج من عندهم الا بعد تركض

الظئر جاز لان الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون حطا ويعا بما وراءه * بعثك على الف وعلی ان تقرضني مائة لا يفسد لانه لا يصير شرطا
بحكم الواو باع بشرط ان يدفع البيع قبل نقد الثمن ففسد البيع لانه لا يقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا يصح بلهالة الاجل حتى لو سمي الوقت

الذي يسلم فيه المبيع يجوز * باع عبد على ان يسلم الثمن في بلد آخر والثلث حال فسد وان باع بالقياس الى بلد آخر جاز وبطل شرط الايقاف في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) جل وموثة لا يشترط بيان مكانه وقد صرح العقيد بذكر الاجل المعلوم وان شأله جل يجوز

البيع والشرط لان تعيين مكان الايقاف شرط * باع يبعد ادعى ان يوفيه أحوال البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيه بالقبض فكذلك لجهالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بعد اداء بخاري * وفي التجريد ذكر اجالا وشرط ايقافه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طال به أين شاء وذكرا الطحاوي انه لا يطالبه الا في مكان الايقاف وماله حل وموثة لا يطالبه الا في مكان الايقاف اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجل فسد عند محمد وعن الثاني استحسنت فيما له حل وموثة ان يفسد وفيما لاجل له ان لا يفسد ويطالبه حيث شاء * اشترى صبغا أو عبد على ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد * باع عبد على ان يؤدي ثمنه يوم القيمة وقال المشتري أو ديه في الحال جاز * اشترى بماله من الدين وهما يعلمان ان الدين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون غنا فصار كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له * (نوع في الخراج) * اشترى على ان يخرج الارض على البائع فسد وان شرط البعض على البائع ان من

أو غيره وليس لهم أن يحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها اولها أن تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبهما لا تستطيع معه الرضاع ولهم أن يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريح بالمكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس أن الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لم يمهأ ذلك كذا في المحيط * وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة * ولو رضع الصبي في يدها أو وقع فلت أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا كذا في المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها ووصفها وان استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره ووصفه واذا استأجرها بنيا بيشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها فوجزأ بالاجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم أن يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايقاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلح من رضاعه كذا في محيط السرخسي * ونفس ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضخان * وعليها أن تصلح طعام الصبي بأن تفضله الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فباع له بالصبيان من الریحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم أما في عرف ديارنا فهو على أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر أن تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها أن تهيئه له كذا في غاية البيان * والاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نواجع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظئر من أعمال أبوي الصبي شيء الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية * وليس للظئر ولا للسترضع أن يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي أن لا يأخذونها أو يتقيا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حملت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين خورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل غائرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له أن يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئر أن ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع البمشقة لحقها وكذلك اذا حملت كذا في الذخيرة * وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان أساءوا أخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها أن تخرج كذا في المبسوط * واذا لم تكن معروفة بالظورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك أن تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المضمرات * وتفسخ ان لم تعلم بمشقة الظائرة ثم علمت هكذا في الغيائية * قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من يشينها الارضاع فلا لها أن يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرية النيرة * وان كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفاتيد والسمين وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة أما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غير الجواب محمد رحمه الله تعالى بكواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فاجرت نفسها بالظورة بغير اذنه فللزوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا فإذ ادعى على الاصل جاز لانه شرط ان لا يجب عليه تحمل الظلم * اشترى على ان يخرجها من ثلاثة أو أربعة فيان أريد أو أنقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين

التزام الخراج كله أو الترك * اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد
وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانه ظلم * اشترى على انها حرمة من النوايب (٤٣٣) الدوانيصة أو على ان قانونه كذا
قبحان خلافه في الاول أو

أكثر في الثاني قال الامام
ظهر الدين يفسد كالخراج
وقال القاضي بخبر المشتري
وكذا بشرط ان لا يؤخذ
منه الحباية ولو شرط الحباية
الاولى على البائع وانفق عليه
جاز * باع خراجية فارغة بقي من
السنة ربعها في وقت يتمكن
من الاستغلال للاستيفاء
فعلى المشتري وبه يبقى وان
فيما زرع لم يعقد الحب فعلى
المشتري وان أدرك وان عقد
الحب فهي كالفارغة * باعها
من آخر ثم آخر ولبت عند
كل شهر افلا خراج على واحد
قال الصدر والصواب انه
على من كانت في يده وبقي
من الحول ربعها اذا تمكن
المشتري من الزراعة بعد
القبض أما بالقبض أو
قبض لكن منعه من الزراعة
مانع فلا واذا أخذه
السلطان من الاكار أو
المستأجر رجوع على الدهقان
والمؤاجر ذكره في مجموع
النوازل وفي الاصل الخراج
في الاجارة على المؤاجر فان
شرط على المستأجر فسد فان
ظلم الوالي وأخذه من المستأجر
فما سمحت الاجارة لا يرجع
على المالك وان قال المالك
أه من الاجرة فادى جاز
والعشر كخراج * مات
المالك أجر الارض وأخذ
الخراج من الاجرة ولو أراد
الوالي شراءها لنفسه أمر غيره

من يشينه أن تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظارة بغير إذن الزوج فللزوج
حق الفسخ سواء كان من يشينه أن تكون زوجته ظئرا أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف
انها امرأته الا بقولها فليس له أن يتقضى الاجارة هكذا في الذخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد
استؤجرت شهرافا نقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فللزوج أن
يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعها اذا كان الصبي لا
يأخذ لبن غيرها وبه يبقى كذا في جواهر الاخلاطى * وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد
أهل الصبي أن يمنعوه عن غشيانها مخافة الحمل وأن يضرك ذلك بصبيهم فلهم أن يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان
لصبيها في منزله أن يغشاهوا ولا يسع للظئر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة * ولههم أن يمنعوا أقرباءهم من
المسكن في منزلهم كذا في الظهيرية ولههم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر
فلا كذا في محيط السرخسى * ولا يسع للظئر أن تطعم أحدا من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أحد من
ولدها فلهم أن يمنعوه من السكنى عنه كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي فهو الخروج عن منزل
الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فلهم أن يمنعوه عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك
وبصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كأوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لاحتماله وأما
ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط * ولومات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة كذا في
محيط السرخسى * وفي الاصل استأجر الرجل ظئرا لولده الصغير ثم مات الرجل لانتقضت اجارة الظئر وكان
الفقيه أبو بكر البخني يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل
بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رحمه الله تعالى في
الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراده أجرا ما يستقبل من
المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى
من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهر ومات
أبو الصغير فقالت عمة الصغير أرضعه حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال حين
استأجرها الاب فن يوم مات الاب أجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير
والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالأجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة * ولولم يكن للصغير
مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير مالا مثل والدي عن هذه المسئلة قال قيل أجر ماضى على الاب
وأجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية * واذا استأجر الرجل ظئرا لترضع صبيين له مات أحدهما فانه يرفع
عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر وظئرين
ترضعان صبيبا واحدا فذلك جائز وتوزع الاجر بينهما على لبنهما فان كان لبنهما واحدا فالأجر بينهما
نصفان وان كان متفاوتا فحسب ذلك فان مات أحدهما بطل العقد في حقها الفوات المعقود عليه
وللاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظئر أن تأخذ صبيبا آخر فترضعه مع الاول فان أخذت
صبيبا آخر فأرضعته مع الاول فقد أسأت وأتت ان كانت قد أضررت بالصبي كذا في البدائع * ولها الاجر
كاملا على الفردين ولا يتصدق بشئ منه كذا في خزنة المفتين * والاجر طيب لها ولا يتقص من الاجر الاول
ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وي طرح من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغيابة * واذا دفعت
الظئر للصبي الى خادمها حتى أرضعته فلهما الاجر كاملا استحسننا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت
الى خادمها حتى أرضعته فالصحيح أنها لا تستحق الاجر هكذا في الذخيرة * والوجه أنها تستحق كذا في
الفتاوى الصغرى * ولو أرضعته حولا لم يمس لبنها فأرضعت خادمها حولا آخر فلهما الاجر كاملا وكذا ذلك

(٥٥ - فتاوى رابع) بيعهما من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البيع بشرط الكيل والوزن) اشترى قطيعا على انه كذا فوجده أكثر أو
أقل أو عدل رضى على انه خسون ثوبا فوجده أقل أو أكثر لم يسم ثمن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد ولو أجاز بالخيار ولو ناقضا

وفي الفتاوى اشترى عدلا على انه كذا فوجدته أزيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكها * اشترى مطعومة من الخنطة على انه كذا اذا عايناه فوجدناها أقل (٤٣٤) أو يتامن الخنطة فوجد فيه كذا خبير بين الاخذ والترك بخلاف ما لو اشترى حب

حنطة فوجدها بثلث نصف الحب بأخذ ذلك الحب بنصف الثمن والفرقان الحب مما يكال مع الخنطة فكان مقدرا والبئر والبيت لا فلم يكن مقدرا لكنه وجد أقل من المطموع الموعود فخير * اشترى ثوب كرباس على ان سداه انف فاذا هو انف ومائة فكله له * اشترى سمكة على انها عشرة ارطال بكذا فاذا في بطنها حجرة قدر ثلاثة ارطال خير وان تعدد الردي الشئ رجع بحصة الغائب وان في بطنها مما ياكلها جاز ولا خيار * اشترى شتتا على انه عشرة أمناه فبان بعد القبض انه خمسة أمناه خير المشتري لانه بمنزلة العيب فاذا حدث به عنده عيب وأبى البائع قبوله قوم * طست من عشرة أمناه مثل الاقوم بعشرين وقوم من خمسة أمناه بعشرة فالعيب ينقص خمسة * شرط ان يحيل البائع انسانا بالثمن على المشتري فسد قياسا واستحسانا وعلى القلب فسد قياسا و جاز استحسانا لان الحوالة على غير المدينون توثيق فأكده مقتضى العقد وحوالة غير الدائن للاستيفاء لا توثيق فيه لان الاستيفاء المشروع لا تعدد فيه فلا اختلاف بين مستوف ومستوف * بع عبد لمن

لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شئ لخادمتها ولو ليس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كما لاستحسانا وفي القياس لأجرها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط * وان أرضعته بلبن شاة أو غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وان حدث الظئر ذلك وفات ما أرضعته بابن البهائم وانما أرضعته بلبن فالحق قولها مع عيبتها استحسانا وان أقام أهل الصبي يئنه على ما دعوها فلا أجر لها وقال الشيخ الامام خمس الأعنة لحوائى تأويل المسئلة انهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أمالوا كنفوا بقولهم * ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفضل الاول لان هذا النفي دخل في ضمن الانبات وان أقام البيئنة أخذت بيئنة الظئر كذا في الذخيرة * واذا استأجر الاب أم الصغیر لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بحال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمته أو مديرتها ولو استأجر مكاتبه لها جاز وان استأجرها بحال الصغیر روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وأما ما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلو استأجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والذى لا روية لهذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر أمه أو ابنته أو اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط * واذا التقت لقيطا فاستأجره لظئرا فلا اجارة عليه وهو متطوع في المشتري رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب رضاع اليتيم على من تجب نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فرضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظئر لولده وأبى الام أن تسلمه وقالت ترضعه الظئر عذرى قبل للاب استأجر من ترضعه عذرها كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظئرا ترضع ولده سنة بمائة درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كماله الظئر فذا شرط بفسدا الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرين ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصفا كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يراد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وللامه المأذونة أن تؤجر بنفسها ظئرا أو للمكاتبه أن تؤجر بنفسها ظئرا أو أمتهالا منهم الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون أن يؤجر أمته فان عجز المكاتب انقضت عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانتهقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيائية * ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة والتي ولدت من الفجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز كذا في السراج الوهاج

* (الباب الحادى عشر فى الاستئجار للخدمة) *

قال علماؤنا رحمه الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلوها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حرة أجرت نفسها اذا عيال لا بأس به وكره له أن يخلوها قال خضر الدين قاضى خان هذا تأويل ما جازى فى الاصل وبه يفتى هكذا فى الكبرى * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كذا لو استأجرها لعمل من أعمال البيت من الخبز

فلان على أن يكون الثمن على العبد لفلان جوز الكرخى واستبعد هذا الحصاص لكونه على خلاف الظاهر من الرواية وعن الطنج البانى ما يؤيده ذكره فى المنتقى * اشترى من آخر على ان يعطى البائع الثمن فلان جازا * با كان فلان أو حاضر أو البيع بشرط ان يكفل فلان

الطنج

بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقدم * شرط فيه الرهن بالثمن ولم يضمنه فسد الا اذا اتفق على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط
رهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم يعين وقوله ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة شرط الخيار للشترى (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع
* اشترى وقبض ثم وكل
آخر على انه ان لم ينقد الثمن
الى شهر يفسخ الوكيل البيع
صح البيع خلوه عن الشرط
وصح التوكيل أيضا فان لم
يوجد النقد ملك الفسخ
وقدم في بيع الوفاء ما فيه
من تفصيل * بيع رقبة
الطريق على أن يكون للبائع
حق المرور جاز وان باع حق
المرور لا وكذا باع السفل
على أن يكون له حق قرار
العلو يجوز * باع نزل الكرم
بشرط ان يبنى عليه البائع
الحوائط يفسد ولو وعد
البائع بناء الحوائط لا يفسد
ولا يجبر على البناء لكنه لو لم
ين للشترى فسخ البيع
* اشترى حنطة مشار اليها
على انها أكثر من عشرة
فوجدها كذلك صح وان
وجدها عشرة أو أقل فسد
ولو على انها أقل من عشرة
فوجدها عشرة أو أكثر
فسد وعن الثاني انه يجوز
* اشترى لؤلؤة على ان وزنها
مئقال فاذا هو مئقالان
فالزيادة له بلا شيء لان الوزن
فيما يضره التبعض ينزل بمنزلة
الوصف * اشترى شاة على
انها حامل فسد لانها موهومة
بخلاف ما اذا اشترى عبدا
على انه خباز لانه يمكن
معرفة - ولو باع برذونا على
انه هملاج صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجرها لخدمته فيما ليس من جنس خدمة البيت كرى دوابه وما أشبه ذلك
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفة
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها
لخدمة أو لرى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة سهدي بن معاذ
المرزى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاکم في مختصره وجه ظاهر الرواية أن
خدمته غير مستحقة عليه ومنافعه علو كذا في الجازن الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في
محيط السرخسي * وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط * ولو استأجر أبو به لم يجز حين كانا أو عبدين لغيره أو
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجر المثل أنة نص من المسمى كذا في محيط السرخسي *
وان استأجر عبده أو عبده لخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أو عبدا
مسلم أو كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنته لخدمتهما في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم
الا اذا كان حرا أو مكاتب كذا في الخلاصة * وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين ليرعى غنم له أو استأجره
لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجه انمخرجلى على أن لك
ألف درهم فعمز الزوج رجلها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التارخانية * ويجوز الاستئجار لخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات
ومن مشايخنا من قال اذا استأجره لخدمة والمالك كبر أو استأجر أخاه لا كبر لخدمة لا يجوز كذا في
المحيط المسلم اذا أجر نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز لخدمة وما فيه الاذلال بخلاف
الزراعت والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا من الشهرين شهر اربعة دراهم وشهر اربعة دراهم
فهو جائز الاول منهما اربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم - ولو عمل في الثاني دون
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لمسام الدين * وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين
بدرهم وشهر اربعة فالثمن ان الاولان يدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبدا لخدمة فليس له أن
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مسافرا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهر النيرة * اذا استأجر عبدا
بالكوفة لخدمة لم يعين مكانا لخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصابان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني في شرح كتاب الصلح
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبد الى أهله أن يسافر به وانما أراد به الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ
الامام شمس الاعنة السرخسي يفرق بين المسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح
لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر لخدمة كذا في المحيط * وقال
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده المولى من حيث
الحكم كذا في الذخيرة * والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه
وأن يحيط ويحجزو يعين اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمتاعه من ظهر بيته أو يرقى اليه ويحلب
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خباطا ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس
على المستأجر طعامه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيافه وله أن

كانخاطة في العبد * باع على ان يمتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز وموقوف ان اعتق جاز وان هلك قبل الاعتاق لزمه قيمته على
الروايتين * وجد العبد عتيله الرد * اشترى على ان البائع لم يبطأها فبان خلافا لا يرد في رواية يرد * السقيح ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا * اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال المانع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل القول للمشتري وبعد الحلف

(٤٣٦)

ينقد حتى تمت المدة لا يطل البيع ذكره بكر والعثماني ان المالك ثابت في الثلاث فاسد بعده ان لم ينقد ومضمون بالثمن وان تصرف في الثلاث لزم به فان وطئها المشتري او تعيبت عنده خير البائع بين اخذ المبيع او الثمن ان شاء ولو كان الثمن عرضا فقال ان لم اسلمه في الثلاث فامحذ في الثلاث ذكرنا حكمه وان ذلك المبيع او تلفه المشتري بعد الثلاث ضمن قيمته للبائع وان تعيب فعلى ما مروا لم يبين الوقت اؤذ كر وقتا مجهولا بان قال ان لم ينقده أياما فلا يبيع فسد * باع قطيعا واستثنى الواحد العيين صح ولو قال بعث الكل على اني هذا الواحد لا يصح كذا قال بعثك العبيد الا عشرة ولو قال على اني عشرة لا لانه أدخل ثم اخرج فاندفع الاستثناء * (السادس في العيب) وفيه اربعة أنواع (الاول ما هو عيب ومالا) الزوج والزوجة عيب للعبد والامة * وجده سارقا أو كافرا أو مخنثا في الردي من الافعال رد أما الذي له رعونته ولين في ماله وتكسرف مشبه ان قل لا وان كثيرا رد وانزاعيب فيه ما وفيه

اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال المانع زالت بالوطء والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل له الرد والفتوى على انه الرد بلا حلف ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة تصح وان لم

يؤجره من غير الخدمة وان تزوج المستأجر امرأه فقال اخدمني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخدمني وزوجي فلهما ذلك هكذا في المبسوط * في المستحق رواية ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل أجر عبد الله سنة ثم ان العبد أقام بينة أن المولى كان أعتمقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة ودفعه القاضي الى مولاه وأجره المولى على العمل ثم أقام بينة أنه حر وأن المولى أعتمقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو قبل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بما لها فالاجر للبلاد وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل أجره كذا في الذخيرة * لو أجر عبده سنة فلما مضت ستة أشهر أعتمقه فهو بالخيار ان شاء ضعى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر الاجر فيما بقي وكان أجر ماضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فافضل يكون للمولى هكذا في الغيائية * وان أجازوه ضعى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن يئنه ضما بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس للعبد أن يقبض الاجرة الا بواكالة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر يعمل الاجرة ولا شرط المولى عليه التحجيل فان كان يعمل أو شرط عليه التحجيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن للعبد أن يؤجر نفسه سنة فآجره ثم أعتمقه المولى في نصف المدة الآن قبض الاجرة ذهنا الى العبد ولو كان العبد محجورا أو أجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتمقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في الغيائية * استأجر عبد اشهر او قبضه ثم جاء آخر اشهر والعبد أتى أو مرض فقال المستأجر أتى أو مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ أتى أو مرضا فالقول للمولى كذا في الترتاشي * رجل غصب عبدا فأجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الاجر فأكله فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد درجهما الله تعالى هو ضامن ولو وجد المولى الاجر فاعثما أخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا أجر عبدا ثم عجز بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز بطل الاجارة في قولهم ولو أدى المكاتب وعق بقبضت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أجر الرجل عبدا ثم استحق وأجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعاقدة وان أجاز في عقد بعد قبض المدة فآجره ما ضعى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجر ماضى للغاصب وما بقي لك كذا في الظهيرية * والاب والجد أبو الاب أو وصيه اذا أجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصى الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد أبو الاب ولا وصيه جاز ونورحم محرم من الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ونورحم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره وأن يكون في حجره فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وان أجره ونورحم محرم وهو في حجره ليس له أن ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالأوهاب للصغير مال كن لصاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا

ان مرة أو مرتين لا وان كرر رد ولو مد منارد وبشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والثوئل وفي موضع محل بالنسبة أمانى موضع لا يخل بها كتحث الابط والركبة لا والسهولة في الشهر

والشمط اختلاط البياض بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتف والابط عيب فيها في العبد ولو أمر بالان يكون من داء هذا اذا
 شوش فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية ايضا * اشترى غلاما أمرد (٤٣٧) فوجده محلول اللحية يرد وشرب
 الخمر فيها ما ان كان ينقص

الثنى عيب والاذن تقاطر
 الماء دائما الى الارنية عيب
 والادرة عيب في الغلام والعقلة
 ورم في الفرج عيب والسن
 الساقط والخضراء والسوداء
 ضرسا ولا عيب واختلاف
 في الضفرة والسعال القديم
 عيب وعدتها في الرجي
 عيب لا البائن والاعسر
 وهو أن يعمل يساره يديه
 لان عمل بكته يديه والظفر
 الاسودان نقص القيمة
 عيب وعدم استمسك
 البول عيب والحرن في
 الدابة وهو أن يقف ولا ينقاد
 والجوح وهو أن لا يقف عند
 الإجماع عيب وخلع الرسن
 واللجم عيب والدين في
 العبد والجارية عيب الا
 أن يقضى البائع أو يرى
 الغريم والابق مادون السفر
 والسرقة مادون النصاب
 عيب وهل يشترط في الابق
 الخروج من البلد قبل
 وقيل واذا أقر بائنه من
 المشتري ليس له طلب الثمن
 من البائع قبل الرد اليه
 وسرقة النقد مطلقا عيب
 وسرقة المأكول للكل
 من المولى لا ومن غيره أولا
 للكل كالبيع ونحوه
 مطلقا عيب والحنطة ان
 كثيرا يباع مثلها عيب
 مطلقا والافليس بعيب من
 المولى وان أبق من الغاصب

في فتاوى قاضيان * وفي الغياثة ولا يتفق عليه الا الالب والجد وقيل يجوز أن يتفق ما لا بد للصغير منه وان
 كان أطاق انقاضي يجوز مطلقا كذا في التتارخانية * وللأب والجد ووصيهما جارة عبد الصغير وعقاره أما
 غيره هو لا ممن * وفي حجره لا يؤاجر عبده وعن محمد رحمه الله تعالى أن يستحسن أن يؤاجر عبده وكذا استحسن أن
 يتفق على الصغير ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يبقى هكذا في الفتاوى الكبرى * أحد
 الوصيين ثلاث أن يؤاجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤاجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى
 يؤاجر عبده أيضا لان من ماله التصرف عليه ماله على عبده هكذا في السراج الوهاج * إذا أجز الصبي أبوه
 أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمينه فباع في المدة فهو وعذر ان شاء أمضى الاجارة وان شاء
 فسخ ولو أجز واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع * إذا أجز ولده الصغير
 بالنفقة والنفقة سنة ومضت السنة للاب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي
 فهو مشرع وفي الفتاوى له أن يطالب م (اكر أن مقدار جاره مخرج منكره باشد) كذا في التتارخانية
 * قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاه مجانا كذا في القنية في باب
 مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن القاضي
 وبغير الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو
 استأجر نفسه أو عبده لأجل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط
 * ولو استأجر الوصي اليتيم أو عبده بماله نفسه لم يعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتعاب الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا
 لليتيم فاستأجر لخدمته ماله الآخر لا يجوز كالأول باع مال أحداه من الآخر كذا في فتاوى قاضيان
 * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * أما الاب اذا أجز نفسه
 للصغير أو أجز ماله للصغير أو استأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان * الصبي المحجور اذا أجز
 نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجز نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل في الاستحسان يجب الاجر
 المسمى وان هلك من العمل ان كان صبي فاعلى عاقله المستأجر دية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان
 عبدا فاعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا لم يعمل
 لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل متعديا للزيادة في ماله ولو أجز دارا للصبي
 أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باع ولو سكن داره انسان غصبا
 لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغياثة
 * رجل أقعد صبي مع رجل لم يعمل معه فاحتذله هذا الرجل كسوة ثم بد الصبي أن لا يعمل معه قال ان كان
 أعطاه كرباسا والصبي هو الذي تكلف لخياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخياطة
 كذا في فتاوى قاضيان

* (الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة) *

اذا وقع عقد الاجارة صحته على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الاجارة كذا في
 المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من
 الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالأغصان الدار من المستأجر أو غرقت الارض
 المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي

ترجمة

٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف منزله أو قوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعير والمودع والمستأجر عيب
 * (نوع منه) * اشترى تركية أو هندية لا يحسنها ان عده أهل الخبرة عيبا كذلك والا وقال القاضي في المولد لا يكون عيبا وان علم

المشتري بانها الاتحس ومنع ذلك قبضها ولا يعلم انه عيب عند اولى الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليا لا يتحقق على الناس كالعور ونحوه لا يردوان كان يخفى يردوهوا الحرف * بركيته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فعلى جوابه فاشتره على ذلك فبان قدمه لا يرد

* تسليم المفتاح في المصير مع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصير والمفتاح في يده كذا في القنية * آجر من آخر حانوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة * ولو تسكرى منزلا في دار وفي الدار سكان فخلى بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الأجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقرب بذلك أو جاحد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه واأقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للأجر كذا في المنسوط * قال في المتنق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاءه بالعبء المستأجر مريضاً أو قال قد أبقي وأقام رب العبد بينة انه كان يعمل كذا وكذا وأقام المستأجر البينة انه كان قد أبقي يومئذ أو كان مريضاً فالبينة بينه وبين رب العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بتمتع الأجر أو الأرض مزروعة فالصحيح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغاً أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا ليتامشغول بتمتع سقط الأجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغيائية * اذا انهدم بيت منها أو طائفت منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التتارخاية

* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واسب على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحي يطحن عليه شهر ابرج مسمى بجملة الى منزلة فؤنة الرد على رب الربحي والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشايخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيرا كان أو مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجارة المشتركة فهو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نفق القرض فالتمس يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عين او هو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو آجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه لا يستأجر منفعة ولا أجر عينا كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائج في المصر وقامت معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياما فهلمكت في يده لم يضمن سواء طاب منه المؤجر أو لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامسالك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر أن يأتي به بذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدي في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانة كذا في البدائع * فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضي فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتراه على انه حجي غب فاذا هو شطره يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب * وفي النوازل اشترى وبيع اقرحه ولم يعلم بكونها عيبا فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والصحيح انه ان كان عيبا بيننا لا يرد والا يرد * اشترى عبدا على عنة - كى فقال البائع ليس هذا اثر الخنزير فاشتره فمات العبد وبان انه اثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فقال البائع انه من الضرب ثم بان انه ختام يرد * أكل الطين وخضاب الشعر وأثر جلد السباط عيب * اشترىها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التمسكسار الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وعليه الفتوى * اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغه لا يرد

* اشترى أمة حبلى فولدت عند المشتري ايسر له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري في نفاسها يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة والخصومة عيب عرض من الخناز ونحوه أو نحو ذاك فاشتره على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد

ولو اشترى عبد اقبان غير مجنون ان مولدا عيب وان مجابو بالا * اشترى جارية لاحتسن الطبخ والخبز لا يرد وان كانت تحسنه ثم نسيت في يد البائع للمشتري الرد وان لم يكن لاحدى أدنى المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التركية ان عدوه

عيبا لاني الهندية وان وجدها سوداء خلقة لا يرد وان اشترها على انها جيلة فوجدتها قبيحة يرد وفي الخلطة المعينة ان رديته لا يرد وان مسوسة يرد * وجمع الضرس مرة بعد مرة عيب يرد به وان زاد في يد البائع * واذا كانت الدابة تعثر كثيرا فعيب وفي الاحايين لا * والحنف هو تدانى القدمين مع تباعد العقين عيب وقيل هو خلاف العينين بان تكون احدهما زرقا والاخرى غير زرقاء وقيل ان تكون احدهما عرجا والاخرى بيضاء والعرج وهو ميلان الذنب عادة لا خلقة عيب * اشترى بقرة فوجدتها لا تحلب ان كان مثلها اشترى للحلب يرد وان لم يولد كانت تخص احدى ندييها له الرد ولو كانت الدابة قبله الاكل له الرد وان بطشة السير لا الا اذا شرط أنها بحول وكونها وكون العبد أ كولا ليس بعيب وفي الجارية عيب لانها نفسها الفراس * اشترى أرضا فترت عنه وكان أيضا كذلك عند البائع رد الا اذا رفع المشتري التراب من وجه الارض وعلم ان الترابم الرفع وفي الصغرى يرد ان كان سبب التزاوج * اشترى عبدا فافاضه حتى في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالداية ليردها على المالك فهلكت في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا أموره هم فلا ضمان والاجر ثابت وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المتن استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر وأدخلها امر بظهاور بظها أو أغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بيرا ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر بظها لم يربطها ولم يغلط عليها فهو ضمان اذا هلكت أو ضاعت هكذا في المحيط

* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها) *

واذا زاد الاجر او المستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجبولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تنصح الزيادة ويصح الخط كذا في التارخانية * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر أرضا بكار حنطة فزاد رجل المؤاجر كرافا جره المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفصلت الاولى بمقتضى تجديد الثانية * وكذا هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاده في الاجر وحاصل الجواب أن صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل عن غصب دار ثم أجرها ثم اشتراها أي أجرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا في الحاوي للفشاوي * ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصرها به * وان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا اذا كانت معلومة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى الى طويل المدة ان كان السعر بحاله لم يرد ولم ينتقص فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا شهرا ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أصره في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بجرهم مثلا فالاجارة الثانية فاصحة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول) *

* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) * الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه أجزا ثلث ولا يرد على السمي ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب أجزا ثلث بالغا ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة هكذا في الغيانية * سئل عن قال لا خراج ترك هذه الدار يحدودها وحقوقها بكذا درهم ما موصوفها بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بنفسك ان شئت وكذا شرائط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوقتان يرد وان اختلفا لا * اشترى كرم اقبان ان شربه من ناول على ظهره ثم رده لانه عيب فاحش والعيب اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سليما ألف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما يقوم سليما بألف

وكل قوم ومع العيب باقل وكون ثقب المغلاق للبيت الذي يسع في جدار الغريب وكذا لو كان على جداره ثقب كبير يدعيها وكذا بيوت
النمل في السكر ان فاحشاعيب (٤٤٠) وكذا لو كان فيه عمر الغير أو مسيل الغير وكذا لو كان حرمته لا يصل الماء اليه الا بالسكر

هل تصح هذه الاجارة فقال لانه لم يبين أول المدة فسكانت مجهولة فلا بد من أن يقول من وقت كذا أو من
هذه الساعة الى وقت كذا التصدير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي * ولا بد في اجارة الاراضى من بيان
ما يستأجر له من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له أن ينتفع
بها ما شاء هكذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على أن يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا
في التبيين * وفي اجارة الدواب لابد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت ولا بد أيضا من بيان
ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والنوب لاس والقدور
للطبخ لابد من بيان المدة فان اختص بها حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل أن يزرع أو يبنى أو يغرس أو
يحمل على الدابة أو يركبها أو قبل أن يلبس النوب أو يطبخ في القدر فان القاضى يفسخ الاجارة فان زرع
الارض وحل على الدابة أو لبس النوب وطبخ في القدر فبطلت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضى
الاجارة ثم زرع أو حل أو لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع * ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب أو
أرضاً ولم يبين أنه يزرعها أو أى شي يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزاً كذا في الغنيمة * ولو استأجر
أرضاً لزرعها خنطة فزرعها رطبة ضمن مائة قصها ولا أجر له هكذا في البدائع * اذا استأجر له زاملة يحمل
عليها كذا كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخسل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة
وما أشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد قياسا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيطة * ولو أكرى محملا الى
مكة يحمل رجلين بوطاء ودثرة فلا بد وأن يرى الرجلين لانه مقصود ولا حاجة الى بيان الوطاء والدثرة لانه تباع
وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بأيام كثيرة
يريد تطويل السفر على صاحبه ونسكت المائة وكذا لا يلتفت الى قول المكارى اذا ذكر وقتا يخاف فوت
وقت الحج غالبا ولو شرط اشيا يجبر ان على موجب شرطها ولا بأس بان يسلف بكرة مكة قبل أيام الحج بشهر
أو سنة لانه في معنى اجارة مضافة كذا في الغنيمة * ولو تكارى محملا وزاملة وشرط حملها معلوما على الزاملة
فما كل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له أن يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائيا وليس للحمال
أن ينعه من ذلك بخلاف الحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له أن يحمل غيرهما الا برضا الحمال
لان الضرر على الدابة بخلاف اختلاف الراكب كذا في المبسوط * ولولين وزن المعاليق والهدايا كان أحب
الينا واذا أراد الاحتياط في ذلك فينبغي أن يسميها بكل محل قسريتين من ماء أو اداوتين من أعظم ما يكون
من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر أى الوطاء والدثرة والقربتين والادوتين والخيمة والقيمة فان ذلك
أوثق وانما يكتب الكتاب على أوثق الوجه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر أى الحمال
الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان أحدهما أن المستأجر ينزل في كل يوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم
فركب اجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني أن يركب اجيره كل حرفة فترحاً أو نحوه مما
هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى نرى أن يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط * استأجر ابلا أو حمارا يحمل
عليها الخنطة ولم يبين مقدار الخنطة ولا أشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى
المتأد وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو استأجر دابة أو عينا آخر ولم يعينها في العقد
لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى العتبية * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين
البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من كرمينة الى وردب والخمار للفتوى أنه يجوز لانه يراد به عند الاجارة المدينة
عرفا كذا في جواهر الاخلاطى * تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان فارس وخراسان وخوارزم
وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والهند والخطا والندشت والروم واليمن اسم للولاية وبلغ وهرات وأوزجند

* اشترى ضيعة مع غلاتها
ووجد بها عيبا له الرمن
ساعته فان جمع الغلات
امتنع الرد وان تركها فكذا
لانه تضيق فامتنع الرد * اشترى
سكنى حانوت في حانوت رجل
مركبا وأخبره البائع ان أجرة
الحانوت كذا فاذا هي أكثر
ليس له الرد * اشترى أشجارا
فوجد بعضها مغيبا لا يرد
خاصة ولو وجد الحائط الواحد
مشترا كارد وكذا لو وجد
الحائط رهصا ان عدوه
عيبا رد * اشترى أرضا وتخللا
ليس لها شرب ولم يعلم به
له الخيار * قال لا تخرشته
فلا عيب به فلم يشتره ثم وجد
به عيب لانه يرد على بائعه
* ولو قال اشتر هذا العبد
فانه غير آتق والمسئلة
بحالها لا يرد بعيب الا باق
وفي الصغرى قول المشتري
ليس به عيب لا يكون اقرارا
بأنه قاه العيوب ولو عين ولو
قال ليس باقى يكون اقرارا
بأنه قاه * شهد انه باعه بشرط
البراءة من كل عيب أو من
الاباق ثم اشتره الشاهد
ووجد به عيبا أو قال انه آتق
له الرد * عبدى هذا آتق
فاشتره فاشتره وباع من آخر
فوجد له ثانيا آتقا وأراد
الرد باقرار بائعه لا يقبل
وان قال عند البائع بعته
على انه آتق أو على انه آتق
من اباقه يرد ولو على اتق

برى عن الاباق لا لعدم الاضافة * ابتعت هذا الدرهم وأراها ياه فوجد هازيو فادها الان يقول وهى زيوف أو برى عن عيها اسم
* ظهر برز البطح بعد الزراعة فاشترى من البزور رجوع بالثمن * اشترى بزرا البصل وزرعه فلم ينبت فظفر أنه قشاة بالفارسية فاشترى منه رجوع بالثمن

ليس له ذلك فان ميز التراب
وأراد أن يخلط ويردان أمكنه
الرد على ذلك الكيل ردوان لم
يمكن بان نقص من ذلك
الكيل شي ولا يرجع بنقصان
الحنطة إلا أن يرضى البائع
بأخذها ناقصا * اشترى مسكا
فوجد فيه رصاصا ميزه
ورده بمحضته قل أو كثر * اشترى
شحمافوجد فيه ملحاً كثيراً
أودها فوجد فيه ثغلاً أى
دردياً كثيراً كالحنطة * اشترى
روين فوجد فيه تراباً ورده
بلافصل بين القليل والكثير
* وجد المشتري في الحبة فأرة
ميتة ويضرها الفتق ردها وان
لم يضرها لا وان تعذر الرد
باللس رجوع بالنقصان * أقر
البائع بعد بيع السمن الذائب
بموت فأرة فيه رجوع المشتري
عليه بالنقصان عندهما
وعليه الفتوى ولو وجد
المشتري على الثوب دمان
أضره الغسل ردوا لا لا * اشترى
كفناً لميت ووجد به عيباً لا يرد
ولا يرجع بالنقصان ان تبرع
به أجنبي ولو وارثاً رجوع
بالنقصان من التركة * جعل
الأرض المشتراة مسجداً ثم
عثر على عيب لا يرجع
بالنقص على فصول من قال
يعود الى ملكه اذا خرب
* وجد الثوب صغيراً فارد الرد
فقال أره الخياط ففعل فلم
يقطعه له الرد * ولو قال بعه
فان اتفق البيع والارددت
فعرض على السبع لا رد لعدم

اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا باع الاذنة له اجر المثل لا يتجاوز عن السمي وفي كل موضع هو اسم
البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولواستأجر دابة لطحن عليها اكل شهر
بعشرة ولم يسم ما يطحن وكما يطحن جازو يطحن عليها ما هو متعارف وان جازوا الحد ضمن ولو لم يذ كر المدة ولم
يسم ما يطحن وكما يطحن لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة أقدرة خنطة جاز فان وجدها لا تطحن
ذلك فله الخيار كذا في الغياثية * رجل استأجر دابة لطحن كل يوم درهم وبين ما يطحن من الخنطة أو
الشعر ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ
الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده لادب من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية
وفتاوى قاضيخان * رجل استأجر داراً أو بيتاً ولم يسم الذي يريد هاله في الاستحسان لا تنفسد كذا في المحيط
* اذا استأجر رجلاً ليبع له بكذا أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقض الثمن فهو أمانة كذا في
الغياثية * وان ذكر ذلك وقتاً فان ذكر الوقت أو لائم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع
لي أو تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبيع وتشتري
لا يجوز وان فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو المعروف في أهل ذلك العمل وذ كر محمد
رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئاً معلوماً أو يبيع ولا يذ كر له أجر انما
يواسيه بشيئاً ما هبة أو جزاء للعمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك
تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده بطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله
تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيخان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كافي الاجارة
الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود
ولا يصلح في هذا العمل شي غير الدم واخذ أجره بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتارخانية
* واذا استأجر من ربايا بسا الجري فيه الماء الى أرض له أو الى رعي مائه أو استأجر مسيل ماء ليسيل ما يميز به
فيه أو استأجر ميزاباً ليسيل فيه غسالته أو بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو
استأجر بالوعة ليصب فيها وضوء لا يجوز كذا في الظهيرية * وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر
موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي
* ولا يجوز اجارة ماء في نهر أو قناة أو بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجوز أيضاً لان فيه استهلاك العين
أصله والفتوى على الجواز لعلوم الباي ولو استأجر أرضاً مع الماء يجوز تبعاً كذا في التهذيب ولو استأجر علو
منزل يبني عليه لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً له لان أرض المالك بمنزلة أرض السفل ولو
استأجر أرضاً للبناء عليها جاز وان كان قدرا للبناء مجبهاً لا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر
طريقاً قريفة أو غير النام فيه ذكر في الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز وفي
العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر علو منزل ليرفيه الى حجرته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السفل ليرفيه الى مسكنه لم يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد أحد الطواويس ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعاً كذا في
المحيط * لو استأجر ظهر بيت ليمت عليه شهر أو ليعض متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لا اختلاف نسخ
الاصل وذ كر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المفقود عليه معلوم كذا في البدائع
* ولو استأجر سفلاً وقتاً معلوماً يبني عليه علواً جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الجامع الاصغر خلف عن
محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس للمستأجر أن يبني بيتاً أو رباطاً في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال
أبو الليث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع بالبراءة من كل عيب أو حق صحيح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند الثاني خلاف محمد والبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب بالعين أو باليد

فبان عوراً أو موطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبزي من كل عيب يدخل العيوب والداء وان كان من كل داء يدخل
المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام الداء المرض الذى فى الجوف من كبد أو طحال أو غيره * باع عبدا

وقال أنابرى من كل داء ولم
يقبل من كل عيب برى من
العيوب أيضاً لان الداء داخل
فى العيب بخلاف العيب فانه
لا يدخل فى الداء ويبرأ عن
اصبع واحدة مقطوعة ولو
قال أنابرى من كل عيب
بهذه الجارية برى من العور
ونحوه أيضاً ولو قال برئت من
عيب به لا يرد بالواحد ويرد
بالعينين

(نوع فى الرتبة)

ظهوره شرط الخصومة
ولظهوره طرق اما المشاهدة
كالاصبع الزائدة أو قول
الاطباء الخاذقين كدواء
الباطن أو بقول النساء أو
بالخبر فان بالمشاهدة صحت
خصومة المشتري فى العيب
فان قبل القبض له الرد
وفسخ العقد بمجرد رد
بلارضاء وقضاء وفى الاصل
جاء له كعزل الوكيل بشرط
علمه لارضاء فان رضى
البائع فيها وان اختصم نظر
فيه القاضى كان قديماً أو
حديثاً لكنه لا يحدث فى
المدة حلف المشتري ان طلب
البائع بيمينه والا خلافاً
للتانى بالله ماسقط حقه
فى الرد على الوجه الذى يدعيه
البائع عند أكثر القضاة
وبعضهم بالله ماضى هذا
العيب ولا عرضه على البيع
منذ رآه وان مما يحدث مثله
فى المدة ان اعترف البائع

معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آخر أرضه من آخر لكرى المستاجر فيها نهرا وأجر حائط اليبني عليه المستاجر
بناءه أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز فى جميع ذلك كذا فى الصغرى * ولو استاجر ميزان بالركب * فى
داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزان من كذا فى حائط المؤاجر لا يجوز كذا فى الظهيرية * ولا تجوز
اجارة الا جام والانهار للسكك وغيره ولا تجوز اجارة المرمى لم يزد به اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائزة
وانما أراد به اجارة السكك والحيلة فى جوازها ان يستاجر موضعاً من الارض لضرب فيه فسطاطاً أو
ليجعل حظيرة اغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرمى له الانقاع بالمرمى كذا فى المحيط * وفى جامع الفتاوى
وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الارض كذا فى التنازلية * ولو استاجر مرمى بعدد بهينه فرعاه فى تلك
السنة لم يضمن مرمى وبأخذ عبده فان كان المؤاجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا فى المبسوط
فى كتاب الشرب * ولو أجره بكرة وحبلاد ولو افسق به اغنمه فهو فاسد للجهالة الا أن يسمى وقتاً فيجوز
كذا فى المبسوط فى كتاب الاجارات * ولو استاجر حائط البض عليه جذوعاً أو سرة أو كوة لا يجوز كذا فى
فتاوى قاضى خان * واذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفى الاوتاد يصلح به الغزل كى ينسج جاز
لانه من اجارات الناس ولو استاجر حائطاً ليتدفى الاوتاد يصلح عليها الا برسم لينسج به شعراً أو ديباجاً
لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفى عرف ديارنا ينبغي
أن يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاموا ذلك فى الفصلين جميعاً وفى نوادر هشام استاجر وتدا
يتد به جاز معناه (مخبر عزد كرفت تابخانه برود وبارخانه خود سب كند) كذا فى الذخيرة * يصح استئجار
الوتد الذى يصلح عليها الا برسم استاجر وتدا لتعلق المناع لا يجوز كذا فى الوجيز للمكردرى * ولا تجوز اجارة
الشجر على أن الثمر للمستاجر وكذلك لو استاجر بكرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد كذا فى محيط السرخسى *
ذكر الكرخى فى مختصره أن من استاجر نخلاً أو شجرة البسط عليه ثيابه لا يجوز وفى المتن اذ استاجر
الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا فى المحيط * ولو استاجر شجرة البسط عليه الثياب التحف لا يجوز
كذا فى فتاوى قاضى خان * واذا تكمارى دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما رضى من الاجر فلا اجارة
فاسدة للجهالة البطل وكذلك اذا استاجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عن عشرة لا يرد
على عشرين ويقتض عن عشرين كذا فى المحيط * تكمارى دابة بمثل ما تكمارى به أصحابه ان لم يكن ما
تكمارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً كان عشرة لا يزيد ولا ينقص
وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً كان أجراً مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو
أقل أو أكثر بلزم الوسط نظراً للجانين كذا فى الوجيز للمكردرى

(الفصل الثانى فيما يفسد العقد فيه مكان الشرط) والاجارة تفسد الشروط التى لا يقتضها العقد
كما اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير
فعله على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا اشترط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا فى الجوهرية النسبة * ولو استاجر عبداً شهر اعل أنه ان مرض أو
مرض المستاجر يعمل من الشهر الثانى بقدره فهو فاسد كذا فى محيط السرخسى * رجل استاجر عبداً كل
شهر بكذا على أن يكون طعمه على المستاجر أو دابة على أن يكون علفها على المستاجر ذكر فى الكتاب أنه
لا يجوز قال الفقيه أبو الليث فى الدابة تاخذ بقول المتقدمين أما فى زماننا فالعبدى كل من مال المستاجر عادة
كذا فى الظهيرية * وكل اجارة فيها رزق أو علف فهى فاسدة الا فى استئجار الظاهر بطعمها أو كسوتها كذا
فى المبسوط * تكمارى من رجل بيتاً شهر رابع عشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم
كانت الاجارة فاسدة واذا تكمارى دابة على أنه كلما ركب الامير ركب هو معه فهذا فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأثمة رده الموقوف
على بائعه وهو على بائعه الاول بهذه البينة عند الثانى وقيل الامام معه وان عجز عن البينة يحلف البائع لقدياعه وسلمه بحق هذا العقد وما به

هذا العيب فان حلف برئ وان نكل برده عليه قال في المحيط لا يصح هذا الجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروي عن الثاني * بالله ما لهذا المشتري قبل الحق الرد بالوجه الذي تدعيه تحليفه على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول اطباء والخصومة قبل القبض ان القاضي من أولى المعرفة نظر بنفسه والا

المعقود عليه كذا في المحيط * ولو استأجر داراً بأجرة معلومة وشرط الا جر تطمين الدار وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فالأجرة فاسدة وكذا اذا أجزأ رضاء وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الأجرة فان المرمية نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكارى دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً أو من فلان شيئاً أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيما يركب وان تكرارها الى بغداد على أنها ان بلغت بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالأجرة فاسدة وعليه أجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب بفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض صالحة يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقاً به بقي كذا في الصغرى * لو كانت أرضاً عشرية فأجزأها وشرط العشر على المستأجر جازي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو قال أدخر أجها ولا أجر عليك فهو أجرة فاسدة وكذلك اذا شرط في العاقبة بدل أن يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يباغعه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد العين على الأجر ولها جمل وموتة وان لم يكن لها جمل وموتة جازاً أو شرط عليه أن يردها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيبت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباءه ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الالبان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النداف والحلاج هكذا في الغياثية * ولو استأجر رجلاً ليقطع له أشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان أجيراً وحده في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضاً بدرهم على أن يكرهم او يزرعها أو يسقيهم او يزرعها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيها أو يسرقنها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يرددها مكروبة فان كان تفسيرها هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعة الى رب الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكرهم ام مرتين ثم يزرعها فان كان تفسيرها هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ريغاً تاماً بالكراب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضوع شرطاً لا يقتضيه العقد ولا حدها فيه منفعة وهو رب الأرض لان منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في بلد يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن يسرقنها فان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئاً هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خواهر زاده اذا شرط على المستأجر أن يرددها مكروبة بكراب في مدة الاجارة قاله قد فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط أن يرددها مكروبة بكراب لاني مدة الاجارة بل بعد هذا فاعلى وجهين ان قال أجرتك بكذا وبان تكرمها بعد

عسالة بقيام العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذراً وان بالخبر كالأباق والسرقة والبول في القراش ولا يثبت ذلك الا برجلين أو رجل واحد وكل ذلك عيب في الفساح والجارية اذا اتفقت الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في الغر أو الكبر ووجد

عند المشتري في الصغر أو الكبر أما إذا وجد عند البائع في الصغر ثم عند المشتري في الكبر لا يكون غيباً والبول على الفراش من الصغر الذي له تمييز عيب أما الذي لا يعقل فلو باع المشتري (٤٤٤) وادعى باقعه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يتحول ما أن يقرهم ما أو ينكرهم ما أو أقر بوجوده عند المشتري وأنكر وجوده عنده أو بعكسه فإن أقرهم مارتد عليه وإن أنكر الأمرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالاً فإن برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فإن برهن رد وإن عجز حلف لقد باعه وسلم وما أتى منذ باع مبلغ الرجال وفي الصغرى قيام العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يحلف

البائع للردمين البتات أما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضاً فالدعوى صحيحة فإن أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وإن أنكر بقيام العيب في الحال لا غنى عن حلف على البتات كما ذكرنا وإن أنكر قيام العيب في الحال لا يحلف على العلم عند الامام * ووجدتها ممتدة الظهر لا يرد ما لم يرد ارتفاع الحيض بالحبل أو الداء ويرجع في الداء إلى الأطباء وفي الحبل إلى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيباً وفي دعوى الحبل إنما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وإن أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الامام إذا وجدها مرتفعة الحيض يدعها حتى يعلم أنها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة أو بمطعم بتسعة أشهر وسفيان بجوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة باعها وهي سبع عشرة فيحكم بما عوقها في هذه المدة وإن لم ترد ما يعرف كل هذا إذا

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وان كان بهذا الماء قال في الكتاب وان قال آجر نك بكذا على أن تنكرها بعد انقضاء المدة لا يصح فإن أطلق الكراب اطلاقاً ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستقدنا هذه التفاصيل من جهته وهي صحيحة وبه يبقى كذا في الصغرى * وإذا شرط كرى الانه اعلى المستأجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجدول والانهار فقال اشترط كرى الجدول صحيح والاول أصح كذا في المحيط * وإذا تنكرارى داراً من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر داراً وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة ولو أاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل الا لا يجزئ بينهما فرق فنقول وتأويل الصورة الثانية أنه لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للبائع في هذا الشرط لانه لا يتضرر بالسكان غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار خارج ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء وإذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وأنه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم انفسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاماً بلغ كذا في المحيط * ان جعل أجر الدار أن يؤذن لهم سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعليه أجر مثل الدار ان سكنها ولا جرة في الاذن والامامة كذا في المبسوط * رجل تنكرارى من رجل داراً كل شهر بعشرة دراهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطى أجر حارسها وما ناله من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوايب لان العمارة على رب الدار وانما يجحجحوه في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطاً لنفسه شيئاً مجحجحوه لا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فله أجر مثلها بالغاماً بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوماً المعنى آخر يجب أجر المثل ولا يرد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لجهة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاماً بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجحجحوه وبعضه معلوماً كما في مسئلة المرممة والناسبة يجب أجر المثل بالغاماً بلغ هذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوماً القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجحجحوه وبعضه معلوماً لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النائية والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النائية والمرممة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط

* (الفضل الثالث في فقير الطحمان وما هو في معناه) * صورة فقير الطحمان أن يستأجر الرجل من آخر ثوراً يطحن به الخنطة على أن يكون لصاحبها فقير من دقيقها أو يستأجر انساناً يطحن له الخنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والخيلة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الخنطة فقيراً من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة أو يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافاً إلى خنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز أن يكون مشار إليه يجوز أن يكون ديناً في الذمة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر أن يطحن طعمه بقرص

(٢) قوله وان كان بهذا الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينزل الماء ولعل جميع ذلك تحريف وضوابة وان كان بهذا الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه بنحو لما قاله محمد في الكتاب ولجرح والله أعلم اهـ بجراوى

وجدها مرتفعة الحيض يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة أو بمطعم بتسعة أشهر وسفيان بجوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة باعها وهي سبع عشرة فيحكم بما عوقها في هذه المدة وإن لم ترد ما يعرف كل هذا إذا

أشكلك الامر بقول الامسة في حق الدعوى وتوجه العين لافي الردف لو برهن على انها كانت مرتفعة الحيز عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع * ولو برهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن اقامة البينة يخلف

كما ذكرنا فلو اخبرت امرأة بانها حبلى وامرأتان بالعدم صححت الخصومة ولا يقبل قول النافية فلو قال البائع ليست لها بصرة اختار القاضي ذات بصرة * باع جارية وسلمها فوجد المشتري بها عيبا ورام الرد والبائع يعلم قيام العيب له أن لا يقبل بغير قضاء التمكن من الرد على بائعه الاول والوكيل بالبيع رده عليه به عيب بلا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان قضاء ولا يحدث مثله في المدة والرد على الوكيل رده على الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فان يشكك أو ينسب فردد على الموكل وان باقرا رده على الوكيل ولكن له أن يخاصم الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل الدفع الى الموكل كالمضارب ولو ادعى البائع رضا الامر وبرهن بنيل الرد وان أراد تحليف الامر ليس له ذلك لانه لم يجز بينهما عقد وان أراد تحليف الوكيل ليس له ذلك أيضا لعدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل برضا الامر لزمته الجارية الا أنه لو برهن على رضا الامر او قبل الامر بالعيب أخذ المبيع ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل رده

منه أو بدرهم وقضيه منه أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيانية * ولو دفع سمسما الى دهان ليعصره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبجها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزنة المفتين * ولا تصح اجارة الرحى ليطحن به بعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم * اذا استأجر رجلا ليعمل له طعاما بقضيه منه أو استأجر حمارا ليعمل عليه طعاما بقضيه منه فانه لا يجوز وان حمله فله أجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيرا بخلاف ما لو استأجر ليعمل نصف ما عمله بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافي الاحتياط فاحتطب أحدهما ووجهه الاخر فانه يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ثم الاصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقى أجره بطلت الاجارة وان عمل لا يستحق شيئا كذا في التبيين * ولو استأجر رجلا ليجنى هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيان * دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ يلجوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى قفيز الطحان والله اعلم * أجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو تشاركى عبدان ذونا وغير ما ذونا ينصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاه وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمته ولا أجر عليه وان سلم فعله الاجر استحسننا كذا في الميسر * دفع أرضه ليعرس شجرة على أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من أجر الغراس مأكل كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما فان أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل الى رجل بعير ليسقى به الماء ويبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد به هذا اذا استعمل البعير والرواية فيباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والرواية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليعصدها على أن ماصدا من شئ فهو بينهما نصفان اصطاد يكون للصائد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تشاركى الرجل بعيرا ليعمل عليه أمتعة نفسه ويبيعهما من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما كتب المستكرى فهو له وعليه اصحاب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية * واذا دفع الرجل الى رجل بيتا ليعيش فيه البر على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البر فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجره ويبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فمات صيد فبينما فهو فاسد وما صاده فله مستأجر وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يجزأ أو رجلا يري غنما بلبنها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية * دفع بقرة الى رجل على أن يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفها من علفها من ملكه لا ما سرحها في المرى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أ تلف فامثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو للخذوضن مثل اللبن لا تقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فغن الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد به عيبا ان كان سلمه الى الموكل لا يردده الا رضاه وكذا في الاجارة والاستئجار والمشتري من الوكيل يردده بالعيب عليه وان وصل

الثنى الى الموكل * وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجهه بالمشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع جازولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه
لا الامر * اشترى من عبد الماذون (٤٤٦) المدينون المستغرق فوجد فيه عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه اذا كان الثمن منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا
ووجد فيه عيبا له الردان كان
الثنى من النقود أو كيليا
أو وزنيا بغير عينه لانه يدفع
بالرد مطالبة الماذون من
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد
* باع نفس العبد من العبد
بجارية ووجد بها عيبا رد
الجارية وأخذ من العبد قيمة
نفسه عندهما وقال محمد
رحمه الله يرجع بقيمة الجارية
ولو باع العبد من وارثه ومات
فورثه المشتري ووجد فيه
عيبا يرفع الامر الى القاضي
فينصب قيماء فبرده المشتري
الى القيم ويرده القسم الى
الوارث نقدا لثنى أو لافى الصحيح
* ولو باع الوارث من مورثه
فمات المشتري وورثه البائع
ووجد فيه عيبا برده الى الوارث
الاخر ان كان وان لم يكن له
سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان
* وكذا اشترى لنفسه من
ابنه الصغير شيئا وقبضه
وأشهد ثم وجد فيه عيبا يرفع
الامر الى القاضي حتى
ينصب عن ابنه خصما يرده
عليه ثم يرد الاب لابنه على
بائعه وكذا لو باع الاب من
ابنه * اشترى العبد
المأذون شيئا وأبرأه البائع
عن الثمن لا يرد بالعيب وان
المشتري حر الوعد بالقبض
فتكذلك وان قبله الرد لانه
امتناع عن القبول وكذا
خيار الشرط ابرأ بائعه من

حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثنى ويبرئه عنه ثم يامر بالتخاذل بين والمصل
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبز كذا في الوجيز للكردرى * فلأن المدفوع اليه دفع البقرة أو
الدجاج الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلأن المدفوع اليه بعث البقرة الى
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة
قال الشريك أكثرها مال فقال صاحب البز رد دفع الى قيمة البز وأبرأه من الدود والشريك كان كاذبا
في كله فالفيلق كله لصاحب البز وعليه أجر مثله لانه لم يرد في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في
الوجيز للكردرى * ولو غصب من آخر دودة زأوى بضع الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرح لمن
يكون الفرح والفيلق حتى عن شمس الأئمة الخواص أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا آخذ
اذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ بحسب أجر
المسئل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فقير الطمان كذا في جواهر الفتاوى * وان
استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر أو استأجر على دم أو مئة لزم أجر المثل بالغاما بلع وكذا اذا جعل عددا من
الدراهم أجرا ولم يبين وزنه أو في البلدة ومختلفة وان غاب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردرى
* رجل استأجر رجلا ليحصله قصبا في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو
قال استأجرتك بهذه الحزمات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تحصد هذه الاجرة
بخمس حرمان من القصب لا يجوز الاجارة لجماله الحزمات كذا في فتاوى قاضيان

*) الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره * استأجر بيتا هو مشغول بامتعة
الابجد ذكر الكرخي في مختصره رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتقريب والتسليم
وعليه الفتوى الا أن يكون في التفريق ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيان * ولو استأجر أرضا فيها زرع
أو كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قطع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد أدرك
لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شي قبل أن يختصما ثم قطع الزرع
فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ودفع عنه أجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف مالوا استأجر دارا ليسكنها
ومنعها المؤاجر عن السكنى في بعض المدة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو
استأجر أرضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فان قطع رب
الارض الرطبة وقال للمستأجر قبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحاكم الاجارة
ثم قطع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستئناف وان مضى من مدة الاجارة يوم أو يومان قبل أن يختصما ثم قطع
الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويترك عنها أجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا
في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاد جاز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك أن يدفع الزرع اليه
معامله ان كان الزرع لرب الارض على أن يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه وأجرائه وأعوانه على أن يمارق
الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفع اليه ثم ياذن له
الدافع أن يصرف السهم الذي له الى مؤنة هذه الضيعة أو الى شيء أراد ثم يؤاجر الارض منه وان كان الزرع
قوله والحيلة الخ هذه عين الحيلة المتقدمة قريبا في مسألة البقرة فالاولى الاقتصار على أحدهما تأمل اه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد عليه على بائعه * ادعى
أن جذعا من جذوع السامط منكسر والمشتري كان رآه أو ان البيع ان كانا كذا في محيط لوفظ الى الناظر رآه لا يصدق أنه

لم يرم حال الشراء * وجذب المبيع عيبا فاصطلمح على أن يدفع البائع أو المبيع للمشتري جاز ولو اصطلمح على أن يدفع المشتري شيئا أو الجارية للبائع
لأنه ربا لا ذاباعه بأقل من الثمن الأول * وجذب المبيع الذي له حل وموتة عيبا وزد موقنة (٤٤٧) الرد على المشتري * تقابضا عدا

بجارية وتقابضا ووطئ
المشتري الجارية ثم وجد
بالعبد عيب ورده خير بائع
الجارية بين أخذ قية ثم يوم
قبضها أو أخذها وليس له
نقصان الثمن إن بكر أو لا
العقران ثيبان الوطء على
ملكه * تقابضا بغير بيع
وتقابضا ثم وجد أحدهما
بمشترا عيبا ومات البعير
الآخر مريض بخير إن شاء
أخذ بحصة العيب من
البعير الآخر أو رجع بحصة
العيب من البعير الآخر
وإنما خير لمرض البعير * اشتري
عبدا وتقابضا وضمن له رجل
عيبه فاطلع على عيب
ورده لأصمى عليه على
قياس قول الإمام رحمه الله
لأنه باطل كضمان العهدة
* ولو ضمن له ضمان السرقة
أو الخربة فوجد مسروقا
أو حرا أو الجنون أو العي
فوجده كذلك رجع على
الضامن بالثمن * ولو مات عنده
وقضى بالنقض رجع به على
ضامن الثمن ولو ضمن له
بحصة ما يجده فيه من
العيب جاز عند الامامين إن
رد رجع بالثمن كله وإن تعيب
عنده رجع بحصة العيب
على الضامن كما يرجع على
البائع وإن ضمن ما لحقه
من الثمن من عهدة هذا
العبد كان كذلك عند
الإمام إن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يواجر الأرض منه بعدمضى السنة التي فيها الزرع فيجوز توصير الجارية مضافة
إلى الوقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر أو الكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة
أخرى إن كان الزرع ربا الأرض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقابضا ثم يواجر الأرض منه وإن كان
لغيره يواجر بعدمضى المدة ولو أجزع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد يتقلب جائزا هكذا في
الخلاصة * رجل أجزع أرضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة في المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فمن استأجر ضياعا بعضها مزروعة وبعضها
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للأجير كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار
الأرض السبعة والثلاثة لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها منها عادة هكذا في البدائع
* ولو اشتري رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليرك
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطابت الزيادة له الصحة لا جارة ولو كان
المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك وليد كرمه معلومة فلا جارة فاسدة لجهالة المدة فإن
تركه في الأرض حتى أدرك ثم أجزع المثل بخلاف التخييل حيث لا يجب الأجر له الأصل قال ويطلب له من
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطلب له الزيادة في الوجه كلها كذا في الذخيرة * وإذا
اشتري غرة في النخل ثم استأجر النخل مدة يلبسها فيها لم يجز لأنها ليست من أجزات الناس كذا في المحيط
* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطلب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة * ولو اشتري غرة في نخل ثم استأجر
الأرض بدون النخل لم يجز لأن النخل حائل بينهما وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر
وكذلك إذا اشتري أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة
على ملكه لا أجزع حال بينهما وبين المستأجر ملك الأجر ولو اشتري نخلة فيم تاجر ليقطعها ثم استأجر الأرض
ليبقىها جاز وكذلك لو اشتري الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليقطعها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك
كله جاز كذا في المحيط * في السبعة سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطخة بمقدار معلوم
وعنده همامان التراب والسرقين لأصلاحهما ولم يبين المدة ولا عن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا
الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أنفق فيها لرفع الفاليزن البذر وما يحتاج إليه في
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغونفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب
الأرض قيل له لو لم يكن له التضمن في الشرع هل لم يدعي اتلاف البقطين أو أفساد ما أصلح فقال لم يدعي
اتلاف البقطين أو أفساد ما أصلح فسفه ونجبت فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية * استأجر مشتري
العبد البائع قبل قبضه شهر بدينهم لتعليم الخبر أو الخياطة جاز وله الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذلك لو كان ثوبا فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وإن
هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل أو قابضا فملك من المشتري والألف البائع ولو استأجره المشتري
ليحفظ له كذا بكذا فلا جارة فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذلك لو استأجر الراهن
المرتحن لحفظ الراهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذلك لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور
كذا في القنية * والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الجارة والاستئجار على الطاعات والمعاصي والأفعال المباحة
أجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في

بالثمن * أقر بآثامته ثم وكل آخر يبيعها فباعها وكنم أباقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الوكيل باقراره موكله ليس له ذلك دفع الضرر عن
الوكيل * وعن الثاني اشتراها وأتت عنده ووجدها ثم استحقها مستحق بيينة فالباقي لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الأباقي من المستاجر والمستعبر والمودع إلا أن أبقت من المعتم قبل القسمة ثم عادت إليه وان بيعت من المعتم أو وقعت في سهم رجل وأبقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع إلى أهلها أو لأهلها أو بائع * اشترى أنا فضة مشارا إليه فوجده رديا ليس له الرد إلا إذا كان به كسر أو غش

وإذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامة الخلقة ليس له الرد لأن القبح في الجوارى ليس بعيب وعادة الجارية من الرجعي عيب لامن البائن * اشتراها على أنها عذراء فماتت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الامام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان * اشترى جارية زنى بها أو ووجدها غير رشدة فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أو لاد في غيرهن إلا أن يعده الخناس عيبا * والدفر ليس بعيب فيها والخرع عيب في الجوارى خاصة وجعل في المختصر الدفر عيبا في الجوارى فإذا كان من داه فهو عيب فيهما وفي النواذر ليس بعيب إلا إذا خش بأن توجد الرائحة من بعيد وشمس الأئمة إلا أن يكون فاحشا لا يوجد في الناس مثله * وإذا وجد في حروف المصحف سقطا أو اشتراه على أنه منقوط بالخوف - وجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آيات أو آية ساقطة رد * وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم اطلع بها على عيب لا يتظر اليها إلا النساء فإن قلن بها ذلك لا رد لها بل أحلف البائع وإن قبل القبض أردها بقوله إن وقال محمد رحمه الله

(١) قوله وفي المغني الخ رد العلامة قاسم في تصحيحه بأن ما في المغني شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه كذا في الدر المختار بل المعول عليه ما في الخاتمة أن الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتن والشروح فكان هو المذهب وعليه العمل اليوم كذا في رد المختار نقله مصححه البحراوي

هما سواء ولا رد إلا ينكول البائع أو أقراره أو البينة ثم قال بعد ذلك أرد قبل القبض وبعده بقولهم فيما لا يطلع عليه الرجال إلا في الحبل لأنه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهم * وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيبا لا ينظر اليها إلا النساء إن مما

لا يحدث مثله في المدة كالرتق أردها بشهادة الواحد والاثنتان أحوط وإن يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وإن قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولاً يقول بحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمد أولاً يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم رجع إلى ما قلنا * اشترى

خفين فوجد أحدهما ضيقاً
ان لهله في رجله لا يرده
والا يرده لأنه عيب عند
الناس يقال هذا الخف
ليس له زوج وإن وجد بهما
ضيقاً لا يرد * وذكر ظهير
الدين اشترى ثوبين فوجد
بهما ضيقاً قاله الرد وإن وجد
أحدهما أضيق من الآخر
فإن كان خارجاً مما عليه
خفاف الناس في العادة رد
والا لا ولولم يدخل رجله
للهله فقال البائع أنه يتسع
في رجلك فلبسه يوم فلم
يتسع ليس له الرد * المشتري
الاول أبرأته عن العيب
بعد ما وجد الثاني عيباً
قبل رده صح حتى لو رده الثاني
عليه ليس له أن يرد على
الاول * ادعى عيباً في المبيع
فاصطالحا على أن يسد
البائع للمشتري ما لا ثم بان
أنه لا عيب أو كان لكنه قد
برئ استرد بدل الصلح قال
شيخ الاسلام رحمه الله وإذا
كان العيب ظاهراً
لا يحدث مثله في المدة يرد
بلا برهان الآن يبرهن على
إبراء المشتري أو رضاه فإن
أنكره حلف على عدم الرضا
والإبراء وإن احتمل الحدوث
في يد المشتري يقول للبائع
أحدث عندك فإن أنكر
ولا يثبت للمشتري يحلف
البائع على البنات لا العالم

الادب فبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أنجيخواهد بدرارزوي مروت بدهد) كذا في
جواهر الفتاوى * وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم بعلم الصبيين أحدهما
الادب والا آخر القرآن فقال تعلم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من
أجرى ففعل ذلك فأرادوا الداء الصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم
أو درهم فأنا لا أرضى بما تفعل قال هذا قريب من تركيله أياه بذلك يحط أجره قدر ما يتحقق المعلم الذي ضم
اليه الصبي كذا في الحاوي للفتاوى * وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في
الملتقط * (٣) واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال
بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج * رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذ له يعلمه حرفة كذا في
أربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل أربع سنين فلا ستاذه عليه ما تدرهم فبسه بعد سنتين لا يلزمه
المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهو بعث صبيته إلى معلم وبعث اليه أشياء
كثيرة فعمل شهر فغاب هل لاي الصبي أن يأخذ ما أعطاه قال لو بعث ذلك لأجل الاجرة فيكون فاضلاً
عن أجره الشهر يأخذ كذا في التناظرية * ولو استأجر كتاباً لقرأ فيها شعرًا كان أو فقها أو غير ذلك لا يجوز
ولا أجر له وإن قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرمًا ليفتح له بابه فينظر فيه
للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صديقاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حياً لمأثر من الماء
لينظر فيه إذا سقى عمامته فهذا كله باطل لأجر عليه بحكم هذه العقود كذلك فيما سبق كذا في المبسوط
* ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو شعراً وبين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه
لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجر قلماً ليكتب به ان بين ذلك وقتنا صحت الاجارة والا فلا
كذا في خزائن المفتين * وصي أو متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة
فيجب أجر المثل قيل للخصاف أنفتي به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها عاصفاً فلا
أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا أفتي بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاف كذا في
الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشئ من اللهو وعلى
هذا الحد أو قراءة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
كذا في غاية البيان * لو استأجر لتعليم الغناء أو استأجر الذي رجلاً ليخصي عبدًا لا يجوز وقيل في البقر
والفرس يجوز هكذا في الغيانية * إذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا أجر له وإذا استأجر زمي مسلماً ليحمل له خرافاً لم يقبل ليشرب
أو قال ليشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لها وإذا استأجر الذي ذمي مسلماً لينقل
الخرجاء عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط * إذا استأجر ذمي دابة من مسلم أو سفينة لينقل
عليه الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً
ليحمل ميتاتهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وإن استأجره
لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الجمال أنه حيفة فله الاجر وإن علم فلا أجر له
وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان * إذا استأجر الذي من المسلم يتاليع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى خلافاً لها كذا في المضمرات * ولو استأجر الذي من ذمي يتاليع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً
(٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن رده في رد
الحتمار وحقق وجزم بأنه مخالف كلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستئجار على التعليم وأما الاستئجار
على القراءة فباطل بالاجماع فراجع اه مصححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وإن كان على فعل الغير كافي للعان يستحلف الزوج بالله أنه أقدرت وإن كان الزنا فاعل الغير لأنه يستحلف على
صدق مقالته * اشترى حماراً يعلوه الجران سلم نفسه عيب وإن قهره ولا * اشترى عشرة صرهم على أنه من دباغ غزاة فالتق اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصارة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج بر دو يرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الاريسم اذا اطلع على عيب (٤٥٠) بعد بله رجح بالنقص ولا يرد لانه عيب * قال بخاريته هذه السارقة وهذه الزانية ولم يصف ثم

كذا في الذخيرة * واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عذب فيها الصليب أو أدخل فيه الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤجرها لذلك انما أجرها للسكنى كذا في المحيط * ذى استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه احداث يبعث ولا اظهاري من شعائر دينهم في أمصار المسلمين وان اتخذها مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فاصحابها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسى * واذا استأجر الذي مسلما ليحمل له مئة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلى فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر له مئة لم يبيع له مئة لم يجرز هكذا في الذخيرة * مسلم أجر نفسه من مجوس ليوقد له النار لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصوره أو تجميل الرجل في بيت أو فسطاط فأنكره ذلك وأجعل له الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا ليخت له أصناما أو يجعل على أنواطه تجميل والصباغ من رب النوب لاشئ له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليخرق له بيتا تجميل والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية * وان استأجره ليخت له طنبورا أو ربطاف فعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية فاختار أنه يحل لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية * ولو استأجر الذي مسلما ليرعى له بيعة أو كيسة جازو يطيب له الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي او من مسلم يبعثه يصلى فيها لم يجرز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجد يصلى فيه كذا في محيط السرخسى * اذا استأجر من المسلم بيتا ليحمله مسجد يصلى فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلى بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن أجر نفسه من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو أو القافلة يجوز كذا في غاية البيان * اذا استأجر طبلا ليس بلهو وذ كرمدة يجوز ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مرتدا أو يذبح شاة أو طبيا يجوز ولو استأجر طبيا أو كالا أو جرا حايذا وبه وذ كرمدة جاز كذا في الغيبة * دفع الغلام الى حائك على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسخ سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للولى كذا جازو كذا في سائر الاعمال ويستخدمه في أعمال نفسه كذا في الوجيز للكردي * واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه أجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر فالأجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فالأجر عليه لان المعروف كالمشروط كذا في محيط السرخسى * وفي الوقعات للناطقي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولان درهم أو قال اشتري هذا المتاع ولك درهم ففعل فله أجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسهمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *

باعها أو وجدها المشتري سارقة أو زانية وأراد ردتها فانكر المشتري كون العيب بها فبهرن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انها سارقة أو زانية أما اذا قال هذا المجنونة فعلت كذا ثم أنكر وبرهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا * اشترى جارية فرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشبهه على الناس وقد ذكر بالاصل * والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سممة كما في الدواب * اشترى ثورا ينام في وقت العمل يعني في خبيذ در وقت كاريده * اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نهب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب * وسرقه فلس أو فلسين ليس بعيب * وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب * والخال على شفة الجارية وذقنها عيب * اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد بها بعد القطع لا تصلح لذلك رجح بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرر يأخذه مرة بعد أخرى رد * اشترها على أنها بكر فعلم بالوطع عدم البكارة فلما علم نزع بلالبت من ساعته رد وان لبث بعد العلم لا * الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا * اشترى دابة تأكل الديان ان كثر عيب وان قل لا * والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الما من المتخزين عيب * شرب التبيد مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

دفع

العلم لا الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أما المعتاد فلا * اشترى دابة تأكل الديان ان كثر

عيب وان قل لا * والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الما من المتخزين عيب * شرب التبيد مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

وارتفاع الحوض وأذناه شهر إذا كان عند المشتري هذا القدر وثبت أنه كان عند البائع كذلك عيب فاذا صالح عنه على شيء أخذه المشتري ثم عاد حبضها ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب رده (نوع فيما يمنع الرد ٤٥١) وما لا يمنع (كل تصرف يدل على الرضا

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص * وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص بكذا كانت أو ثيبا نقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو لمسا ويرجع بالنقص إلا أن يقول البائع أقبلها * وان وطئها الزوج ان تباردها وان بكر الان وجد الوطء عند المشتري أو ابتدأه عنده وان لم ينجس عند البائع في الصحيح * ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص إلا أن يقبلها البائع * وفي التجريد ان نقص بفعل الاجنبي اذا وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص * وان زوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة ولم ينجس العقر وقال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف ما اذا وطئ المشتري وقال البائع أقبلها كذلك له ذلك لان وطئ المشتري لا يلزم المهر ووطئ الزوج يلزمه ووطئ المولى اذا كان معلقا له أن يرجع بالنقص لان لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية * ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا للبائع أن

دفع ثوبا اليه وقال بعه بعشرة فما زده فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أول يومه فلا أجر له وان تعب له في ذلك ولو باعه باثني عشر أو أكثر فله أجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياصة * رجل أراد أن يبيع بالزيادة فأمر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بيننا وبينك ذلك وقتنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكروا الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صونا جاز أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى قاضيخان * قال للدلال اعرض ضيعتي وبعها على أنك اذا بعته فذلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر ثم باعها لدلال آخر قال أبو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله واجب بقدر عثائه وعمله قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لاستوجب الاجر وبه يفتى القاضي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطى * الدلال في البيع اذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلت له الدلالة كالحياط اذا خا ط الثوب ثم فقهه صاحب الثوب كذا في خزنة المفتين * استأجره ليقطع له اليوم (٢) حاجا ففعل لاشئ عليه الحاج للامور قال نصير سالت أبا سليمان عن استأجره ليجتنب له الى الليل قال ان سمي يوما جازوا لخطب للمستأجر ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله ولو كان الخطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يجتنب له لم يصد له قال الخطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال أسدناؤا ينبغى أن يحفظ هذا فقد اتى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجدة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونهم اقبل الاستيهاب بطريقة أو الاذن فيجب عليهم مثلها أو قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم أعاننا الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجره ليل صيده أو ليغزل له أو استأجره للخصومة أو لتقاضى الدين أو لقبض الدين لا يجوز ان فعل يجب أجر المثل ولو ذكركمته يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجره لقبض العين يجوز في رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الغياصة * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب أو هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيده فله أجر مثله لا يجاوز به درهمه والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل استأجره ليلين له حائط بالاجرة والحصى وسمى كذا كذا آجره من هذه الاجرات وكذا كذا كذا من الحصى ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الاجرة أو البسة ولم يسم الملبن ولم يره ايامه ان كان ملبن أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة الا أن غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة * استأجره ليلين له حائط بالاجرة والحصى وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره ليحفر له بئرا أو سردابا لا بد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياصة * ولو استأجره لحفر البئر ان لم يبين الطول والعرض والعنى جاز استحسانا أو يؤخذ بنسب ما يغله الناس كذا في الوجيز للسكردري * ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد مؤنة فان كان يقدر على

(٢) قوله حاجا أي شوكا كما في القاموس اه

يمنعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع وقد الثمن ثم اطلع على عيب والوطء ما كان نقصها له ردها بلارضا البائع أو اتلاف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد

العلم بالغيب ويظهله العرض على البيع واجارة المشتري ورهنه وكتابه واللبس والركوب والسكنى قال السرخصى العجيج أن الاستخدام بعد العلم في المزة الثانية رضا * وغمر (٤٥٣) الرجل لاعتن شهوة والاهم بالطبخ والخبز يسير الالوقوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفع
لا فاذا جاوز عن حد
الاستخدام فهو رضا
وبتداء السكنى رضا الادوامه
وسقى الارض وزراعتها
وكسح الكرم رضا وركوب
الدابة اذا لم يضطر رضا ولو
اضطرب ان كان لا يتقادلا
ولو ركب لينظر الى سيرها
اولس لينظر الى قدره فهو
رضا * ولو حل عليها علف
دابة اخرى ركبها او لم يركبها
فهو رضا * داوى جرح
الجارية فهو رضا اعتقها
او دبرها ثم علم بالغيب
لا يرد لها بل يرجع بالنقصان
بخلاف مالو باع حيث
لا يرجع وان علم بعد البيع
وكذا العتق على مال
* باع البعض او وهب لا يرد
الباقى ولا يرجع ايضا ولا
بخصه الباقي عندهما خلاف
محمد * ولو قبلها المشتري او
غيره لا يرجع لو علم بالغيب
* باع عبدا وباعه المشتري
من آخر فمات في يد الثاني
واطلع الثاني على عيب
رجع على البائع بالنقص
ولا يرجع هو على بائعه
خلافهما * ولو صالح
المشتري الاول بائعه لا يصح
الصالح عند الامام لانه لاحق
له * وطى المشتري الجارية
ثم باعها بعد العلم بالغيب
لا يرجع * وان وطئها غير
البائع ثم باعها يرجع
بالنقص * والاصل أن تعذر

حفرها بالا لة التي يحفرها الا بارا لانه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على
حفرها بالا لة التي يحفرها الا بارا لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى
هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الائمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر
بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط * ولو حفر بعضا فوجد هارخوة من حيث يخاف عليه
التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى * وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهله بدرهم وكل ذراع في
جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو
حفر بعضا أو أراد أن يأخذ حصصاً من الاجرة ان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئاً صار مسلماً الى
المستأجر حتى لو انهارت البئر فدخل السيل أو الرمح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شئ من أجره
وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالب بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت
فامتلاء قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع * وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالخفية
ولو حفر بعضه فله مستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثية * ولو استأجره ليحفر له بئراً في داره فظهر
الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالا لة التي يحفرها الا بارا أجبر
على الحفر وان احتج الى اتخاذ لة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * والنهر والقناة والسرداب والبالوعة
اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط *
رجل استأجر حفار الحفرة حوضاً عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفرة خمسة في خمسة كان عليه
رباع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكرى له نهراً أو قناة فأراه مفتحةا ومصبها وعرضها وسمى له كم
يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طمها بالا لة والجو الحصى من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر
والحصى من عند المستأجر ولم يسم عدداً لاجر فهو في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل
الناس وان سمي عدد الاجر وكيل الحصى وعرض الطى وطوله في السماء فهو أوثق لانه عن المنازعة أبعد
كذا في المبسوط * وان استأجر حفار القبر بين الطول والعرض والعمق يجوز استحساناً وقياساً وان لم يبين
الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في
التنارخانية * وان وصفوا الموضع فوجدوا حفره الارض ليسا فلما حفر ذراعاً وجد جبلاً أجبره على أن
يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له حدها ولا شقافه هو على عادة أهل تلك الناحية فان كان
بالكوفة فعظم عملهم على الحد وان كان في بلد معظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط *
وفي النوازل سئل عن أجر القبر أي يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في
التنارخانية * وفي البحر يرد رجل استأجر قوماً يحملون جنازة أو يغسلون ميتان كان في موضع لا يجد من
يغسله غيره هؤلاء ومن يحملهم غيره هؤلاء فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي
موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * وانما استأجر الرجل رجلاً ليحفر له قبراً حفر
فانهار أو دفن فيه انسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في
غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستأجر فحفر في الاجير بينه وبين القبر فانه ار بعد ذلك أو
دفنوا فيه انساناً آخر فله الاجر كاملاً لانه قد سلم الموقوف عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال
للاجير احث التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان
كان الاجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك
البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في حده وهو ينصب عليه اللبن
لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجره ليحفر له قبراً ولم يسم في أى المقابر جاز استحساناً

الردمى كان بائعاً من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لامن جهة المشتري لا يعدو به المشتري للبائع وينصرف
أن يقبل فامتنع بالرد في الثاني الامتناع كان حاصله قبل البيع كذا في مناه * اشترى خفين أو نعلين أو مصراعين فوجد بائعاً عيباً بعد

بيع الآخر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكنهما * اشترى زوجي ثوباً واطلع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الآخر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما * وفي الجامع جدد البائع مع

المشتري ثانياً باقلاً من الثمن الاول أو أكثر ثم رده عليه بعيب لم يكن له أن يردّه على بائعه الاول * وجده المشتري عيباً بعد ما زاد فتولده من الاصل أم لا وحدوثها قبل القبض أو بعده فان قبل قبض وزيادة متصلة متولدة لا يمنع الرد كالعيب والسمن وان متصلة غير متولدة كالصبغ والغرس والبناء صار المشتري قابضاً باحداث هذه الزيادة وتصور كدوهم ابعده القبض فلا يرد ويرجع بالنقص وان منفصلة متولدة كالولد والبن والثمر والصفوف والاراش والعقر ونحوها له الرد ويخيران شأه ردهما أو رضى بهما بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيباً ووجد بالزيادة لا يرد تلك الزيادة الا اذا كان حدوثها قبل القبض وبورث نقصاً في المبيع فحينئذ له الرجوعكم النقصان ونقصهما ووجد بالمبيع عيباً والزيادة فائتة رد المبيع بحصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع يوم البيع وقيمة الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب بالزيادة لا المبيع ردها بحصتها من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو منفصلة غير متولدة من الاصل

وينصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا نقل الموق من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعاً كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعاً لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط * وان أمره بحفر القبر ولم يسمو موضعاً حفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له إلا أن يدفنوا في حفرة فحينئذ يسبب وجوب الاجر وان أرادوا منه طين القبر أو تجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وصفوا له موضعاً لحفر القبر حفر في موضع آخر ان شاء أجاز لو وافق في الاصل وان شأه تركه لغيره في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة * وان استقبل الحفار في حفر البئر أو القبر حفرة لا يزداد له في أجره كما لا ينقص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزانة المفتين *

فصل في المتفرقات * واذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقاؤون ويأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه انجرها منهم للاستقاء لم يجز وان أجر مملكه لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها جاز وأما ان بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سوا أجر منهم للاستقاء وأجر منهم ليقوموا فيها ويضعوها القرب كذا في الذخيرة * ولا تجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استئجار المكيالات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاك أعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزاناً أو ليعبر مكيالاً وخطة زيتاً ليعبر به أرطالاً أو أمناً وقتنا معلوماً كذا في الاصل أنه يجوز ذكراً لكرخي أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع * ولو استأجر الدراهم أو الخطة فو ما مطلقاً لم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده ولقائل أن يقول يجوز وبمحمل على الانتفاع بها وزناً احتياطاً للجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشهومات للشتم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع * اذا استأجر ميزاناً ليزن بها يجوز لانها بمنفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتائية * استأجر حجر ميزان ليزن به من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويسر استأجر عادة يجب والا لاجر البعض كلام شمس الأئمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي * في العيون اذا استأجر أرضاً للبلن فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين والبلن كله للبلن وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة * وان انتقصت الارض ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتاً لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهراً بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو استعجبه على أن يجعل له رزقاً كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والسكب له الرد فاولده الزيادة بالثمن ولا يطيب له عند الامام رحمه الله هذا اذا حدثت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متولدة من الاصل منع

اجتماعا والنقص له المتولد من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكله اذا كانت الزيادة فائقة
عند المشتري فان هالكه باقية (٤٥٤) مساوية جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بعت المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب سواء ورث حدوث العيب نقصا في المبيع أولا وان بعت اجنبي ليس له الرد لجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انتقص بعد القبض ان باقة مساوية أو بغير المعقود عليه أو المشتري لا يرده لو رد لردّه بيمين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع حينئذ يرد أو يرضى المشتري بجميع الثمن وان بعت الاجنبي أو البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائطا واحدا من الدار وبني ليس له الرد * أراد الرد به فادعى البائع بعه من غيره وبرهن بطل حق الرد * اشترى غلاما فباعه من غيره فجدد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراد رده على بائعه له ذلك لان القاضي فسح البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع لحجة أو تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاتاة ولو ادعى انسان شراءه وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان

كالقاضي والقاضي أن ياخذ ردًا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استوزر ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقنص له فلا أجر له وكذا في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند محمد درجة الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقنص له أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجوز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيما دون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستئجار على الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افاتة الروح وذلك بقدر عليه فأشبهه القصاص فيما دون النفس كذا في السراج الوهاج * أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتل ذلك الناصر فلن مائة درهم فقتله لشيء له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد درجة الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا لي فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهاد كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الصغرى * ذكر أبو يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلوا أن رئيسهم قد قتل فيتم فرقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجحى برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير الجماعة بأعيانهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أفا موال على مطمورة ليس فيها رجال يقتاتون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فلنك واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلنك رجل منهم ماسمى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التتارخانية * من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فذهله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فذهله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر كلبا معلما ليمسك له الجرب والجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتنا * ولو ما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتنا معلوما ولو استأجر سنورا يأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا الكنس البيت قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيان * قال في المنتقى اذا استأجر ديكًا ليصبح لم يجوز ذكره أصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز أخذ عيب التيس وهو أن يواجر فلا يستر على الاناث والعيب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثيابا ليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليجمعها ليهال لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليأخذها جنية كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ليربطها على باب له يرى الناس أن له فرسا أو آتية يضعها في بيته ليجمع بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فلا اجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر ليمنفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر تيسا أو كسلا للدلالة للسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيان * لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

الصوف
بقضاء رده المشتري اذا أراد * اشترى على انها لبون فخلها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبونها ليس له الرد ويرجع الصوف بالانقص وكذا لو وجد به عيبا اشترى بقرعة ممتدة الضرع وهو يرى انها لبون بلا شرط فخلها فبان انها مصرية انما اختلفوا انه هل هو بمنزلة الشرط

وهذا عند الكرخي والطحاوي غلي انه لا يجوز شراء الشاة على انها لبون وتفسد النقصان ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين
فيرجع بنصف الثمن والعيب ما ينقص عند التجار وفي المايضة ان النقصان عشرة القيمة (٤٥٥) رجع بعشر ما جعل ثمنًا والمقوم لا بد

أن يكون اثنين يخبران بلفظ
الشهادة بمحضرة البائع
والمشتري والمقوم الاهل في
كل حرفة * اشترى امتين
واطلع على عيب باحدهما
قبل قبضهما ان قبض المعيبة
لزمنا وان قبض السليمة له
ردها لاراد أحدهما وان
قبض السليمة وباعها أو
أعتهها لزمته المعيبة لثلا
يلزم نفر بق الصنفه وقبل
قبضهما أو قبض أحدهما
ردها أو أمسكهما وليس
له رد المعيب خاصة وبعد
قبضهما له رد المعيب خاصة
وان كان باع أحدهما * ولو
اشترى أمة واحدة وباع
بعضها واطلع على عيب
لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما
باع وفاقا وكذا بحصة الباقي
في الظاهر وهو الصحيح * اشترى
طعاما فاكل بعضه أو عرضه
على البيع أو باع يرد الباقي
عند محمد ويرجع بنقصان
العيب في الاكل لافي البيع
وأنعرض عليه عند محمد
وعليه الفتوى * اشترى
دقيقا فخب بعضه فوجد مژا
يرد الباقي بمحضته ويرجع
بنقصان ما استهلك عند محمد
وبه أخذ الفقيه أبو الليث
* كسر بعض الجوزات
فوجد فاسدا لا ينتفع
به أصلا رد الباقي اذا برهن
ان الباقي معيب والا و اذا
برهن يرجع بكل الثمن

الصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا
حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياصة * وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده أو استأجر قوسا
شهر ليرى عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر أرضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز
للكردري * أمره ليتخذ له قفص من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر
كذا في القنية * السارق أو الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية
كذا في محيط السرخسي والله أعلم

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منفعة كذا في المحيط * وعلف الدابة المستأجرة
وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر كذا
في الجوهر النيرة * وفي اجارة الدار وعمار الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على
صاحب الدار وكذلك كل ستر تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أي صاحب الدار ان يفعل ذلك
كان المستأجر أن يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها في نذير يكون راضيا بالعيب وفي
عدة الفتاوى لا وحده الدين النسبي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتا وشيخه يتناغم وكف المأمن السقف
لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو
استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها نيل وعلم به فلا خيار له كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة
والخارج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت
مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه أن يرفعه لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان
امتلا خلأها ومجارها من فعله فالقياس أن يكون عليه نقلة لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان
والرمان لا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس أن ما كان مغنيا
في الارض فنقله على صاحب الدار فمما واذل على العادة وان أصل المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما
أنفق وكان متبرعا كذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع النخل اختلاف
المشايع والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرى الانهار واصلاح المستنقعة على الاجر كذا في
خزانة الفتاوى * اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له أن يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب
الدار لان له حق من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فارة أو نزل بها
آفة فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرقي وتفرغ
موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة
فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله
كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اكرى حمارا فعبى في الطريق فامر المكرى رجلا
أن يتفق على الحمار ففعل المأمور علم المأمور أن الحمار لا غير الا أمره لا يرجع عما أنفق على أحد لانه
متبرع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لا غير الا أمره أن يرجع على الامر وان لم يقل الامر على أي ضامن
كذا في خزانة المفتين

(وعما يتصل بهذا الباب فصل التوايع) والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من
توايع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط * وفي نسج
الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر خياط الخياط ثوبا

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور * اشترى بعمرا وقبضه ففسط وذهب انسان فوجد
امعاء فاسدة منذ قدیم ان لا يأمر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان بأمره يرجع عندهما كسئلة الطعام أكل بعضه ثم وجد فاسدا رجع

بالنقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة اذا علم بالعيب ثم نحرها لا يرجع بشئ * اشترى حمارا وأحبلها لا يرجع بشئ * اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده ولا يرد وقيل يرد كذا في وجع السن الا ان يصير صاحب فراش

كان السالك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السالك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالابريسم الذي يحاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار البان الملبس يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وان استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا تكارى دابة للعمل ففي الاكاف والحبال والجوالق يعتبر العرف وكذا اذا تكارىها للركوب ففي اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط * استأجر دابة الى سمرقند أو الى بخارى فاذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن ياتي الى بيت المستأجر استخسانا كذا في خزنة الفتاوى * ولو تكارى دابة للعمل عليه صاحب الدابة الحل فانزال الحل عن الدابة يكون على المكارى وادخال الحل في المنزل لا يكون عليه الآن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المفتين * وادخال الحل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة الآن يشترط ذلك عليه او كذا صب الطعام في الحق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان * وذكرا أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كرى نمر رعى الماء على المجر لانه لا يمكن الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري النهر الآن يكون شرط الكرى على المستأجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر وراقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جائز واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المفتين * وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسن أن يكون حمل الثياب على القصار الا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الجمال ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحمل والجوالق يكونان على المستأجر وقال التقي به أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الجمال والحمل على الجمال لان الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر جالا ليحمل له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ الجمال ذلك الموضع نزل في دار وأنزل الاجال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها أياما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمال بالكره قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجال وقيل ذلك يكون على الجمال وان طالب صاحب الاجال من الجمال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجر الكيال على من تجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال اذا باع بحجازة فالقطع والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الوزن فيقول انه با بالوزن كذا اما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن واما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية * وسئل أبو القاسم عن استقرض من آخر مخنوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمال وقف في الطريق أياما حتى لزم صاحب الاجال أجر الاوعية أجرة كثيرا على من تكون أجرة الاوعية قال نصار الجمال في وقوفه في الطريق مخالفا وعا صبا وعليه رد ما قبض من الاجر من هنا الى مالك الاجال وأجر الاوعية على صاحب الاجال كذا في التتارخانية والله أعلم

فلا يرد * اشترى مرسعا فاطلع به على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام * ولو حلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيقاؤها دليل على الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرق الفرس لا يكون رضا لانه جزء غير مقصود * ولو اختصى البرذون ولم يقصه ثم اطلع على عيب له الرد * اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد له حضر ويرجع بالنقصان ان هلك * وجد بالذابة في السفرة عيبا وهو يخاف فامضى لا ينزع الرد * مشتريها اطلع على عيب بها فاعلم القاضي و برهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وان كان قضى رجع لان للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله * وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبه البائع لا يركبها وان في دار الحرب لانه رضا وان أمره الامام لكنه اذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاه القاضي الثاني

(الباب) * خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم ان التركة كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد * اشترى نفقة على انه اكذافا فكسر هافلم

يجدها كذلك أو كسرها هم اثنتان فوجدها تبرئة بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة * أدخل القدوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يرد بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري * اشترى مفشاراً وحده أو أوبراً يسميان أنه دارو كرده بوده است لا يرد لأن المنشأ يحدد بالمرد والاطلاع على الأبريسم يكون بعد البذل وأنه عيب حادث بل يرجع بالنقص * قطع البطيخة ووجدها فاسدة لم يكن لها قيمة يرجع بكل الثمن على كل حال وإن لها قيمة قبل استهلاك شيء خيرا البائع بين (٤٥٧) رد البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبوله أو رد الثمن وإن استهلك البعض بعده علمه بالعيب

باب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين

في العمون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لأجره ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام الى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجر في نصف سفينتك أحمل عليها حصتي من الطعام وحصلت منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا إذا أراد أن أن يطحنه ولا حدهما ربحي فاستأجر أحدهما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجر وكذا لو استأجره للحفاظ قال محمداً رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز أن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الخوالت وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فإنه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتاً أو حائطاً لا يجب الاجر وذكروا القدر أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بإيقاع العمل في العين المشتركة فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجر مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بعلامة أو بدابة أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير إيقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دار الجرز فيها الطعام أو سفينة أو جوارق أو ربحي قال نضر الدين قاضيان الفتوى على ما ذكر في العمون والقدر روى كذا في الكبرى * وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلان يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع إذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط أو حفرة ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل إذا استأجر الرجل قوماً يحفرون له سرداباً اجارة صحيحة فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوماً بينهم على عدد الرؤس وإذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة من محتوماً من الخنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فإنه يقسم الاجر عليهم على قدر أجر مثلهم لأن التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمسأله والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتاً فاحشاً أما إذا خش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وإن لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر لم يكن بينهما شركة بان لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المرض وإن اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصة المريض له وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كافي كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعده ذلك لأن في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فنعت انعقادها فلا يجب الاجر وإن أجرها عشرة سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لأن الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها بجران الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصوره ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حائطاً ثم اشتر كافي عمل بماله في ذلك الحائط وبقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران

الشيء له على البائع وإذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم * اشترى شاة حاملاً وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرد فان هلك الولد له الرذ * اشترى الارض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الارض يردّها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد * قال البائع له بعد اطلاعه على عيب أتبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لأن نعم عرض على البيع ولا تقدر عليه * اطاع على عيب فقال البائع بعه والاردنه على فعرض فلم يقبله لا يرد * ولو وجد الثمن زوفاً فقال المشتري أنه فقه فإن لم يرج فعلى فلم يرج رده استحساناً * اشترى أرضاً في أخريف فوجد فيها في الربيع نزا وهو الزغار يردان اتحد السبب وإن زاد في يد المشتري وإن اختلف السبب لا بان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا إذا اشترى كرمًا وبه غلة في يد

المشتري وعند البائع أيضاً ان اتحد السبب يرجع وإن زاد عند المشتري ولو كان مجموعاً عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري له أن يردان اتحد السبب فإن صار صاحب فراش عنده لا يرد لانه عيب آخر ف يرجع بالنقصان ولو كان به قرحة فانتفرت أو جدري فانتفجرت أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة آمة لا يرد * اشترى أرضاً في مسجد لا يرد وإن وقع الاستغناء عنه ورجع اليه رجوع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب رجع بالنقص وإن قال البائع أنا أقبله ولا أريد النقص قيل للمشتري ليس لك النقص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به * أبى العبد ليس له الرجوع بالنقص إلا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول اقبله كذلك * أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ * أقر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) لقان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالما بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان

عملا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر لها وهو بمنزلة استئجارها للطبخ أو للغزو ينبغي أن يجوز قال قاضيان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تسكر دارا شهرا فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا أعطيك الاجر لانك لم تحل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسحا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسحا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغد والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من النزاعات فيجب أن يحفظ كذا في القنية * الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما أن يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومساياحنا وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذرا يمنع من الجرى على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كالأواسات أجزاها لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بيمينه الى بغداد لطلب غريم له أو لطلب عبد أتى له ثم حضر الغريم وعاد العدم من الاباق تنقض الاجارة لانه ما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خلافا مستأجر رجل لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خال أو استأجر طباخا للوليمة العرس فماتت العروس بطأت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق العذر ومشت الحاجة الى النقص هل يتفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الرضا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيان * العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العيب المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى الأجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كالأجير العبد قبل الفسخ واذا أراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الأجير فعليه الاجر كالأجير لان العقد باق وهو متمم من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شئ من الاجر وكذا لو أجزاها على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شئ من الاجر هكذا في محيط السرخسي * المؤاجر اذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالأجير غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في

له حق الرد وان كان فسحا المشتري ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي * ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاصم بائعه اجماعا * وجد المشتري الثاني به عيبا وقد عذر الراد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلافا لهما * اشتري عبدا فاخبره البائع انه أبى فاشتره ثم أراد الراد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجدته العيب صار مصداقا للبائع فيما أخبره * وطء الثيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقبيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقا والزياة المتصلة لا تمنع الراد اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قولهما نعم * باع عبدا تجارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازادت في يد مشتريه ازايادة متصلة وذلك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عند محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد

متصلة لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجاع والمنفصلة تمنع الرد اجاعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف * اشترى نعلين فوجد أحدهما ضيقا له ان يردهما قبل القبض وبعده وليس له رد أحدهما وأفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى نعلين فوجد أحدهما

مطلقا لا وافتى الامام أبو علي بالرد مطلقا ولو استهلك أحد النعلين انسان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويضمنهما لانهما كشي واحد في حق الاستهلاك * اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فرد له ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لان ضمان العيوب فصار كضمان الدرك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة أو الحرية أو الجنون أو العبي فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عبده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وان لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع به على الضامن كما يرجع على البائع * وعن الثاني قال للمشتري رجل ضمنت لك عماء فكان أعمى فرد له يرجع على الضامن بشئ ولو قال ان كان أعمى فعليه حصة العمى من الثمن فرد ضمنه حصة العمى ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمنت لك هذا العيب فالضمان باطل * قال

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الاجر فأراد المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكن للاجر ان يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نقصت فصارت ألواح ثم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فأما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي * وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعد زرع سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الاجر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغياثية * استأجر دارا فانهم لم يرضوها والاجر غائب أو ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكذا لعله فيفسخه كذا في القنية * ولو أراد رب العبد ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا أجرة قارئ سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر له فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للمؤجر ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غاية البيان * واذا أراد ان ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة بأخذ في الزراعة أو استأجر ارضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع * استأجر حائطا للتجرف في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكن التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكرى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكرى بغلا فليس بعذر أما لو اشترى عبدا أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكرى ابلا للرجل ثم بدله أن لا يبيع من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان * واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد ان يسكنه لم يكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يتنافى السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهو عذر له أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حائطا ليعل فيه عملا ثم أراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحائط ليس له النقص والافله النقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بنتا هو أخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد عكس من استنفاد المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لزمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغضبه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان * أجر دابة ثم أراد ان ينقض اجارته بها لانه لا نفقة له ولعيا له فله ذلك كذا في الكبرى * واذا لحق الاجر دين فادح لا وافته الامن عن الدار المستأجرة أو من عن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للاجر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الاجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حلق قبلك دخل تحت البراءة الا برأه عن العيب لا عن الاستحقاق في المختار * الاستخدام مرة لا يكون رضا علل بعض المشايخ بانه يجوز ان يكون للامتحان انه هل يصلح مع العيب للخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يختص بالمالك و يدفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا * قال في التمر تاشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب * ولو تقابل قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا * كان عند البائع الاول لا يرد على بائعه الاول لانه كبيع جديد في حق الثالث * أراد الرد

الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي أن يبيع المستأجر نفسه أو يأمر الآخر أو غيره بالبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يعضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة في أخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم وإلى أن يعضى القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر لاجل لا تجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الاجارة بالدار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الآخر ظاهر معلوما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عثر باقرار الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبعث الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تنقض الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فافضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما يجلي وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآخر أذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولومات الآخر وعليه ديون المستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السجن الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر غير إذن المستأجر ورد المستأجر البيع هل يفسخ البيع اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضى بالتسليم ثم رد على الآخر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة كذا في الغيائية * ولو أن المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قد رما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من النصف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يبرح ظهر له في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم أراد الآخر أن ينقض عقده بحكم الفساده ذلك كذا في التارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر للعجز عن المضي وانقله الى عمل آخر لانه يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الآخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا لينة صريحا باله أو ليخيط أولية قطع قيصاله أو ليبني بيتا له أو ليزرع أرضا له يبذر ثم بدا له أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لحفر البئر وكذلك اذا استأجر للحجامة والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا تنسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر أرضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تترك الارض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو ورضاها كذا في الخلاصة * استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدا له أن يتركها ويزرع في قرية أخرى ان كان بينهما مسيرة سقر فله ذلك وان كان أقل فلا فلا مادون السفر في كثير من الاحكام كالاتقال من محله الى محله كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان مما يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزنة المقيمين * وان استأجر عبدا للخدمة فرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للآخر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيان * وان أبق العبد المستأجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العدة لازما في الباقي كذا

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع بقيل ولا يرد لانه اذا جحد فلان والبائع فحجودهما كالأقالة وانه يبيع جديد في حق الثالث * أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غيره متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والامبيع متعين وهو يدعى فسخ هذا العقد في هذا العيب وهو ينكر أعترق المشتري ثم اطاع على عيب رجع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فاضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعقود على ملكه جاز عذر النفع اليه * اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطاع على عيب ان أضرق قطع الشجرة وصار نقصا في الارض لا يرد وكذا الكرم والاريد ولو وقف الارض أو جعلها مسجدا ثم اطاع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالاتفاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف * اشترى أرضا بعرض ووقعها ثم استحق العرض بردية الارض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله عاينة الامران البيع فاسد وانه لا ينفع الوقف ولو كان اشتراها بحدود وجد العبد حر ابطال الوقف لان بدل الحر لا يملك * اشترى عشر حوزات فوجد

محيط
استحق العرض بردية الارض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله عاينة
الامران البيع فاسد وانه لا ينفع الوقف ولو كان اشتراها بحدود وجد العبد حر ابطال الوقف لان بدل الحر لا يملك * اشترى عشر حوزات فوجد

خسة فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفوا قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الخوزو البطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة او لا غير انه ان لم يكن له قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المعيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسر قيمة كالبيضه وجدها مذرة رجح بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالخوزو وجده قليل اللب أو أسود فهذا عيب لكن لا يرد به بل يرجع بالنقص وان كسره بعد العلم بالفساد لا رد ولا رجوع وقد ذكرنا انه اذا وجد البطيخ أو الخوزو لا قيمة له اصلا يرجع بعد الكسر بكل الثمن والفواكه على هذا بان كان لا يصلح لاكل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله اذا ذاقه فقط أما اذا تناول شيئاً بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صلح لتناول بعض الناس كالفقراء أو يصلح للعلف رجع بالنقص الا ان تناول شيئاً بعد العلم بالعيب فلا يرجع بشئ واشترى عدداً من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحداً واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد وهو بعد ما عثر على عيب ولم يسلمه لا يرد * عثر على عيب فاستقاله فاني اقاله له الرد بخلاف العرض على البيع * عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد البك

محيط السرخسي * ولو كان سارقاً فله مستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط * ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسداً كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لمحل المتاع فانت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فانت لا تنفسخ العقد وعلى الأجر أن يأتي بغير ذلك للموآجر كذا في الذخيرة * وان أجرة دابة بعينها فرضت الدابة كان عذراً وان أجرة بغيرها فرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضيان * ولومات المستأجر في بعض الطريق عليه من الاجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فافي الجبال أن يقيم معها قال هذا عذر وأنقض الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجبال أن يقيم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس مدة الحيض أو أقل أجبر الجبال على المقام معها كذا في السراج الوهاج * اذا استأجر أستاذا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلم شيئاً فله مستأجر أن يفسخ ما رآه في رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على الاستحبابي قافيتي أنا أيضاً كذا في الصغرى * وان اشترى شيئاً وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو أجرة نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * واذا أجرة المرأة نفقها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * واذا انتقص الماء عن الرعي فان كان النقصان فاحشاً فله مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطني اذا قل الماء ويدور الرعي ويطحن على نصف ما كان يطحن فله مستأجر رده أيضاً ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضامته وليس له أن يرد الرعي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرعي في بعض المدة فحسب أن يستأجر رعي ماء كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يرد * بل فله مستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام بسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتاً فيه رعي وذكر بكل حق حوله لا يدخل فيه الرعي وللأجر أن يرفع الرعي فان استأجره بالرعي والحجرين فله حق الرعي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرعي يقسم الاجر عليه ما يسقط حصه الحجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعاً به الا منفعه الرعي لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رعي ما بدأته ما بينتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا صرف ما نهري اليها وان كان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعي لذلك وحفر نهراً من نهري الرعي ومعه فقلل البدل في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعوه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعوه ويضر بماله اضراً عظيماً ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذراً له أن يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء ان كانت الارض تسمى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لأجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد * قال البائع ركبها بعد العثور على عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لا ردها عليك فالقول للمشتري * عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كله أو أكثره أو كتبه لا يرد * عثر على عيب بالعبد ثم لطمه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

رده وان أثر فيه لا يرجع بالنقص أيضا * اشترى شاة أو بعير امع ولدها وعثر على عيب ثم ارتضع منه الولد له الردوان ارسل عليها الولد أو احتلب من ابنها شيئا فأكل أو أوطم ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد * اشترى جارية فوجد بها قرحة فدأوى ان دأوى من تلك

القرحة لا يرد لها وان من عيب حدث فيها يرد * احتجيم المملوك المشتري بعدما علم فيه به بالعيب فيه روايتان * قبض المملوك المبيع أو أطلع به على عيب ورده وعلم البائع بحسوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرش العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني إلا أن رضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا * ولو نقب البيت ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والباقي من البلدة إلى القرية أو في البلدة من المولى عيب * سرق من فاليز غيره بطيخا عيب لا من فاليز المولى أو فاسا كما يسرقه التلاميذ * وان دنت الدابة من المشتري إلى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لا في الدابة ولو وجد العبد متاعا من ان كان ثارا يرد عيبا كالنرد والشرط نج عيب وان لم يعد كالجو زوا البطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد زانيا لا يعد عيبا لانه نوع فسق فصار ككل الرابا وترك الصلاة

أرضاف غرفت قبل أن يزرعها فقصت المدة فلا أجر عليه كالموعدة ما غاصب وان زرعهما فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرفت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كما لا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يحاصم الآخر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة واختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه (١) لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجزا اذا كان متمكنا أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من الاول وان اخلت الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه إلى الحاكم كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في المحيط * وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكتفي البعض دون البعض فله الخيار واذا مضى لزمه الاجر في حصة ما صار رويان الأرض كذا في الغياصة * واذا فلع الاجر شجرة من أشجار الضياع المستأجرة فالله مستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر الاجر ببيع أشجار الضيعة قال لا تنفسخ الاجارة وسئل أيضا قيل للمستأجر أن يشتري المستأجرة بعشرة فقال أشتريها بتسعة فقال البائع أبيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل أيضا استأجر دارا بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفان عسكر خوارج فآجرها المالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها على وجهه الفسخ وأجازا جارتهم الغيرة وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التناخية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدينهم مثلا ففرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الاجارة وان لم ينقض ما حتى مضى الشهر لزمه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا ليجفر له بئر في موضع أراه اياه وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع بكذا يحفر منها أذرعاً ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في أسفله أو أعلاه ومعنى هذا أنه ينظر إلى قيمة ذراع من الاعلى وإلى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصة من القيمتين كذا في المحيط * وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فبفس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجي منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى وهكذا في المحيطين * استأجر أرضا للزراعة فخرب النهر الاظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضيان * استأجر أرضا من أراني الجبل فزرعها فلم يعط عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم أسطر ونبت ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الأرض ولا نقصانها قال أستاذنا رحمه الله أرا دبه أنه ليس عليه كراء الأرض فيما قبل النبات أما بعد ما نبت

(١) قوله لما بقي في نسخ الماضي تأمل اه

* والسبعة ان خشت عيب والا لا واذا أكل الثور والشاة التجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا يعد عيبا وان زاد عيب يجب يرد به * ولو اشترى دابة فوجد بها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انها صغيرة السن * وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن

فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبيرة أفد. رعلها وقد مر ان الجارية اذا وجدت قيمتها أو سواد لا ترد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها فخير ذريدها * اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك بطل البيع قبل البائع أم لا

* اشترى برذونا باحدى ذريدها جرح اندمل ونبت عليه الشعر ولم يعلم به المشتري ثم جاء بعد أيام يسيل الدم منه ان كان مثله لا يحدث في هذه المدة رده والا فالقول للبائع ان هذا حدث عند المشتري * وجد بعض أشجار المشجرة معيبا قال البائع يرد الكل أو يقبل الكل وان كانت متباينة قال القاضي ان قبل قبض فكذلك وان بعده وقد اشترى بارضاها فكذلك وان الاشجار خاصة رد المبيع المعيب فقط ولو اطلع على عيب فذهب ليرده فعطب في الطريق فعلى المشتري ولو حمل عليه جلا واطلع على عيب في الطريق ولم يجده ما يحمل حمله ولو ألقاه يتلف لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه ولنا الفرق واضح فان علفه مما يوقمه اذلولاه لا يسبق ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد * وقد ذكر اللامشي رحمه الله ولو أمكنه ان يأتي بالعلف بلا حمل فحمل لا يرد * ولو ادعى عيبا في الدابة ولم يقدر على اثباته فرجع وركبها في الرجوع قال شيخ الاسلام يتمكن من الردان برهن عليه * اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستبقى الزرع في الارض بأجر المثل كذا في الكبرى * وفي المتني لم يخرج الزرع في تلك السنة فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض أنا فقلعه له ذلك كذا في الخلاصة * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرحيمين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا نفاضا فله الخيار لاختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ لتكمته من الاتفاقيهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل فاعليه أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت أجرهما فاعليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فالاجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطناب فلا أجر كذا في الذخيرة * استأجر حائك ليحول له هذا الغزل وانه يتقطع فلا يمكنه الطولك الابداء طويله فله الفسخ اذا كان الانقطاع فاحشا كذا في القنية * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو اللواط فانه يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يجبر ان يخرج حرمه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ما وى للصوم كذا في خزانة المفتين * استأجر من آخر حاتوناسة فظهر الحاتون الى مسجد فضت سنة وقد سرق من الحاتون من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات هل للمستأجر ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر أجيرا يوصل العمل في الصمراء كالتحاذ الطين ونحوه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى الصمراء لا أجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني كذا في التارخانية * مثل شمس الأئمة عن استأجر حماما في قرية مدة معلومة فنظر الناس ووقع الحلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا وأجاب ركن الاسلام على السعدي بلامطلق ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا أجابا كذا في الذخيرة * وامتناع امرأته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي وكذلك المتولى في الوقف اذا قدم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتأويل أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعتل للاستغلال وغيره وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر ان كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي * وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزانة المفتين * شرط صحة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء لعاقدان والماله والمعهود عليه فان كان الثمن عرضا شرط قيامه أيضا فتصريحه في هذه الصورة هكذا في الصغرى * ولا تبطل الاجارة بمجنون الاجر أو المستأجر كذا في الظهيرية * واذا ارتد الاجر أو المستأجر والعيان بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بملحاقه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزانة المفتين * ان أجر رجلان دار من رجل ثم مات أحد المؤاجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى انعقاد أيضا جاز كذا في البدائع * رجلان استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى على حالها ولا تنفسخ الا من عذر أو مال ريع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عيبا * وقد كرر الوارث رحمه الله اشترى ثوبا أو خفا أو قلنسوة فوجده صغيرا له الرد وان قال له البائع أنه الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فضاه زوفا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرجح حينئذ * وفي المشتق اشترى محموميا بم في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره ولزاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرده بل يرجع بالنقص * انجلي يياض العين عند المشتري ثم عاد لا يرد

ولو انجلي عند البائع ثم عاد عند البائع أيضا يرده وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء * عرج ثوره فعالج فبرأ فباعه فاستعمله المشتري فعاد عرجه لا يرده وقيل ان عاد بالسبب الاول يرده والا لا * اشترى كذا ثامنا مغزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشي واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثاني ان شاء رد مثل الغزل الذي استعمله ورد كله وكذا في كل ما يكال وبوزن والجز في صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد هاهنا قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندى ليس بنقصان * اشترى كراما فقطف ثمره وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد * اشترى جرابا ثوبا هروى أو جارية عليها ثيابا فالتف الجراب أو ثيابا ثم اطلع على عيب في الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية * وهب العبد المشتري وسلمه ثم رجع في الهبة بالاقضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء يرد عند محمد خلافا * زعم بوله في الفراس وأنكر البائع يضعه على يدعدل ينظر فيه * اتلاف اكساب المعيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالقتل منع الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتري

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفى الربيع ويترك في يدورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره وهو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ مالم يسع كذا في القنية * وحكى عن بعض المشايخ الاجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للزمت بن ربع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الاجرنم أو قال بالقاسية ٢ (هلا) أو هلا بدهم) أو قال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفق الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني ولو قال الاجر ٤ (رواهاش) لا تنفسخ ولو قال ٥ (رواهاش بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة مالم يؤد كل المال كذا اختار الصدرا الشهيد وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضي الاجل الاستاذ ادفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ مالم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفق الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى البخارية قال المستأجر للاجر ٦ (اين داره مستأجر راجع فروس آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر ٧ (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر ٨ (اين خانه را بمن مي فروشم) فقال ٩ (مي فروشم) قال برهان الدين وقاضيان لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (اين خانه را بفلا بن فروشم) فقال ١١ (بفروش) تنفسخ كذا في القنية * قال الاجر ١٢ (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكي مر اخرج ميشود) فقال ١٤ (نوداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التارخانية * ولو قال الاجر للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكي) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفق القاضي جلال الدين وأفق قاضيان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجر تو كفت كه مال اجاره خود بكي) فقال المستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية * ولو كان الاجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الاجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الآخر فقال الاجر ١٧ (سيم نقد شده است بمانا بكي) فلما جاء المستأجر قال الاجر قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ولو قال المستأجر للاجر عند الفسخ فسخت الاجارة في الحدود الذي استأجرته من ذلك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجر وكذلك اذا قال الاجر للمستأجر فسخت الاجارة في الحدود

- (١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أمهلني (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيكم (٦) يعني هذه الدار المستأجرة فقال الاجرنم (٧) أبيع هذه الدار فقال المستأجر نعم (٨) أبيع لي هذه الدار (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدار فلان (١١) بعها (١٢) انقد مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كافي انفقته (١٤) أنت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجرك قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الذي الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهه البائع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتري

فيرجع وكذا اذا كان الامتناع للشرع كالخياطة بعد قطع الثوب وولادة المبيعة لان المنع يضاف الى الشرع للزوم الشراء باقل ما باع لو قبل النقد أو بالمراد من الفعل المضمون ان لو كان في ملك الغير للزم الضمان على المشتري (٤٦٥) فاستغاده رد الضمان كاخذا العوض

وكذا اخرج المبيع المعيب عن ملكه * اشترى حنطة فيها غبار فزال غبارها وانقص أو كانت رطبة فانتقص بالجفاف أو كان حشيشا فيبس لا يرد * ولو كانت حاملة لافولت زال العيب * اشترى على انه خباز وباع كذلك فبان بخلافه ورده الثاني على الاول رد المشتري الاول على البائع الاول * اشترى كرمافا كل ثمرة واطلع على عيب أو بقرة وشرب لبنها واطلع على عيب قال في الفتاوى يرجع بنقصان العيب ولا يرد وان رضى به البائع وانه مشكل وفي الديناري لا يملك الرد وان رضى البائع ولا الاقالة أيضا إلا أن يزيد في الثمن شيئا ويرد الحديقة والبقرة على البائع فيكون بمنزلة بيع جديد * اشترى سكيناً فخذده ثم اطلع به على عيب ان حده بالمبرد لا يرد وان بالخروج * أو كل غلة الدار أو العبد لا يمنع الرد ولو وجد المشتري من كرمافا فسقا كشكبا يرد بخلاف ما اذا سقا دواء الاطلاق حيث لا يرد * ولو وجد العبد يعمل عمل قوم لوطان باجر لا يرد وان مجانا يرد لانه دليل الابنة بخلاف الجارية اذا كانت زانية يرد مطلقا لانه يخشع بالقراش * اشترى عبداً به عيب واطلع على عيب آخر فصالح عن

الذي آجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن آجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لم تنته كانت كذا في البيع لا يرد المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائزاً لمضي المدة كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الآجر المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد به وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان آجر المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع فاعتبر رضا البائع لفسخ الاجارة لا لا تنزع من يده وعن بعض مشايخنا أن الآجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم آجر المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو آجر البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر بغير رضا المستأجر حتى انفسخت الاجارة أو تفاسخا العقد أو انتهت المدة والزرع بطل وقد صار بحال يجوز بيعه بخلاف أو كان بحال في جواز بيعه بخلاف المشايخ فهو للمستأجر فلو أبرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم أدرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لان الغلة حصلت بعد البراء ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة القوي أفي القاضي الامام الزنجري أنها لا تعود قال رحمه الله تعالى وأفتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين أنها تعود كذا في الخلاصة * اترهن دارا واستأجر دهلزيها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهليز سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه كذا في القنية * واذا ذكروا في صل الطويلة ولكل واحد منهم ما لاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي وغيره ان العقد فاسد لخالفه الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فلكل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهو قال القاضي بدعي الدين فسخها الاجارة وقبض بعض مال الاجارة وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقال سمعت ٢ (كه اين خانه را كه دارا جاره منست تو بخريدي مرا زمانه نامال اجاره خود حاصل كنم) فافتى بالفسخ ونفذ البيع كذا في التتارخانية * آجر اوقف عليه عشرين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع عاقي من الاجرة في تركه الميت كذا في القنية * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من أكسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب نفسه ثم حجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والله أعلم

باب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما أشبهها

اذا استأجرت المرأة درعاً لتلبسه أياماً معلومة بيد معلوم فهو جائز ولها أن تلبسه النهار كله ومن الليل أو له وآخره ولا تلبس فيما بين ذلك اذا كان الثوب بوب صيانة وتجمل وان لم يكن الثوب بوب صيانة وتجمل بل كان بوب بذلة ومهنة كان لها أن تلبس الليالي كلها ثم فرع على بوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فحترق فان تحرق في الليل فهي ضامنة وان تحترق في غير الليل بان تحرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس (٢) أن هذه الدار التي في اجارتي قد اشتريتها فامهلني حتى احصل مال اجارتي

(٥٩ - فتاوى رابع) الاول عالم بالعيب الثاني لا يرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد * اشترى بزرودا فلبس على انه بزرودونام أربع مرات فظهر انه دونام ثلاثا ما ويرسمه قز فاليبيع فاسد لانه جنس آخر فيرد مثل تلك البزور يسترد كل الثمن وقيل يرجع بما غتره

وان اشترى على انه يزود نام أربعين ان كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الاربيسم لا القز لا يرجع بشئ لانه جنس واحد وعليه الاعتماد وفي فوائد صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) بزرا الفيلق فلم يخرج الدودان لم يكن منتعابه أصلا فالبيع باطل ويترد كل

التمن ولا يجب عليه رد البز
 كن اشترى بيضة فوجدها
 بعد الكسر فاسدة لا يجب
 على المشتري مثله ولو بل
 بالماء بزرا الفيلق ووجده
 فاسدا ان لم ينقصه البل رده
 ورجع بحصته من الثمن
 * اشترى ربيعة فبان بعد
 الزراعة انها خريفية
 رجع بالثمن عندهما
 وعليه الفتوى * اشترى
 بزرا البطيخ على أنه بطيخ
 كذا فبان نوعا آخر من
 البطيخ جازا للبيع لان الكل
 بزره ولو اشترى على أنه
 شتوي فزرعه فبان خريفا
 ذكر أبو حفص الكبير أن
 البيع باطل فيسترد الثمن ويرد
 مثل البز رفعلي هذا اذا بان
 نوعا آخر كلب عائشة ورايحى
 يسترد الثمن ويرد مثل
 البز لانه أجناس مختلفة
 وهذا أصح وكذا لو اشترى
 بزرا القثاء فوجده بزرا القثاء
 البلخي أو بزرا البطيخ فبنت
 بزرا القثاء فالبيع باطل ووضع
 المسئلة الامام ظهير الدين
 في حب القطن اذا لم ينبت
 وقال لا يرجع بالنقص
 لانه استهلك المبيع ولا
 رجوع بعد الاتلاف وقيل
 يرجع * ولو اشترى بزرا حناء
 وزرعه ولم ينبت ان علم أنه
 لقصاد البز يرجع بالثمن
 ان لم يصلح لشيء آخر وشئت
 فساد باقاة البينة أو اقرار

البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كنه اشترط ورؤية واستحقاق وذكر العيسوكيته وتكشف
 وغبن وكاينبت في الخيار ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري * لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة

أبام في المختار ولو قال أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس * اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فريم ما فلت أحدهما أو استحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقضي بالثمن وإنه (٤٦٧) غير معلوم * اشترى عبد علي أنه بالخيار

وقد ذهب به إلى مكة فعليه الإجر ولو انقطع أطنا به أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين أما إن اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وإن اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنا بامن عند نفسه أو عودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الإجر كله كذا في المحيط * ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة لا إذا كانت حديد فهي كالعمود ولو أخرجهما مع نفسه ولم ينصبهما مع المكان يجب الإجر كذا في الغيانية * وإذا أوقد ناراً في القسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفاً وعادة في القسطاط فأفسد القسطاط أو احترق القسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر أن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الإجر كله إذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جازوا لمعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الإجر في الاستحسان يجب وإن شرط رب القسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الإجر كله إذا سلم القسطاط كذا في المحيط * وإذا استأجر تركية بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جاز ولا ضمان عليه إن احترق من الوقود فأن أبأت فيها عبده أو ضيقه فلا ضمان وإن تكرار فسقط ما يخرج به إلى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراه عليه والقول قوله مع عبته بانه ما أخرجه وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع القسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع القسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب القسطاط فأبى أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه * هكذا في المبسوط * قال ولو كان استأجر دفع القسطاط إلى رجل أجنبي لم يدفعه إلى صاحب القسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه فقد برئ أجمعاً وإن أبى صاحب القسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك القسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على صاحب القسطاط بالخيار أن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يدرك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع القسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا بامن أمسك القسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يرتحل ويسوى أسبابه إذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المودع الثاني لا يضمن إنما يضمن المودع الأول فاما إذا أمسك المستأجر القسطاط زيادة على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضمانه ثم دفعه إلى الثاني فيخبر المالك أن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالقسطاط لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وإن ذهب بالقسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر أحمله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو كان عليه ربح المتاع وإن لم يخرج بالقسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الإجر فالجمل على المستأجر كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسقطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهابه إلى مكة واختلفا فقال البصري أني أريد أن آتي البصرة وقال الكوفي أني أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالقسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالقسطاط إلى بصره فإن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن للقسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجزا الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لجميع القسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

الأكابر بتركه على أعلى الحالة الأولى لا يردّها * أخذ دارا بيمينه بالشفعة أو عرض على البائع بطل خيار الشرط لا الرؤية والعرض على البيع للبائع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يصح لكنه يبطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بالأحضرة لا يفسخ وله أن

ثلاثة لا يبطال بالثمن ما لم يرض
الثلاث * الأكل والشرب
والركوب واللبس رضا
لا الاستخدام مرارا وقيل يبطل
في الثانية * باع عبد علي أن
يغله أو يستخذه وهو بالخيار
جاز وهو على خياره بخلاف
على أن لا يأكل من غره لأن
المنفعة لأحدهما من الثمن
والثمرة لأحدهما والوطء
والمس بشهوة والنظر إلى
فرجها بشهوة ورضا إذا تصادقا
عليهما ما إذا نظرت إلى فرجه
بشهوة أو قبلته أو لمستته إن
أقر المشتري بالشهوة لزمه
الخيار في قوله ما خلاف
محمد ولو قبل المشتري
وأنكر الشهوة صدق وإن
دعيت الجارية إلى فراش
من له الخيار لا يبطل * رهن
المشتري أو أجره أو باعه على
أنه بالخيار بطل خيار
الرؤية ولو فلك أو مضت مدة
الاجارة أو فسخ البيع بحكم
الخيار لا يعود خيار الرؤية
وبرء بالعيب * الزيادة المتصلة
المتولدة كالنكسب والغلة
لا تنفع أجماعا فإن أجاز البيع
فالنكسب والغلة له وإن
فسخ فكذلك عندهما وعند
الامام للبائع * حجت الجارية
عند المشتري وزال ثم زال
يردها بالخيارين وبطلان
يجرح المشتري ويجرح
الأجنبي والعبد * اشترى أرضا
بالخيار وعليها كافر وزوعها

يرضى بعده وفي خيار البلوغ والخبرة يصح بلا حضور الآخر وذكر القاضي أنه يتوقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة الخدم راجز هذا في الفسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الآخر بان كان الخيار للبائع في جارية فوطئها أو بابعائها من غيره انفسخ وان للمشتري كان

ذلك اجارة لليبيع وفي
الفصول لو الخيار للمشتري
فسخ أحدهما في مدة بلا
محضر من الآخر لا يجوز
وفي الاجارة الطويلة فسخ
أحدهما في مدته على
الخلافا غير أن المشايخ
أخذوا بقول الثاني فيها
* اشترى ديبا جابسه
ونظر الى نقشه ونسخ مثله
أو كتابا ونسخ منه لنفسه
لا يبطل خياره ألا يرى أنه لو
نسخ من كتاب لغيره موضوع
بين يديه بل ارفعه لا يصير
غاصبا وان قلب أوراقه ولو
درس منه بطل خياره
قال الفقيه الدراسة منه
لا تبطل لانه امتحان
كالاستخدام والكتابة منه
تبطل لانه استعمال و به
نأخذ * غصبه البائع من يد
المشتري بالخيار لا يكون رضا
بسقوط خياره * المكمل
أو الموزون لومن
جنس في وعاء أو أوعية
برؤية البعض بسقط خيار
الرؤية ولو مختلفا كالعبود
والثياب لا وكذا الجوز
والبيض وفي الكرم لا حتى
يرى من كل نوع شيئا وفي
التخيل رؤية البعض كافية
و شرط رؤية ما هو المقصود
من الدار كاصيف والشتوى
ولو شتويان أو صيفيان
ف رؤية أحدهما كافية
لارؤية المطبخ والاصطبل
والخلاء وفي الحجر اذا كان فيه مقصود كبيت طابق بشرط رؤية وفي بيوت الغله يكتفي برؤية الخارج كما هو جواب
الرواية * اختلاف في الرؤية حلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء * أقرب قبض المشتري ثم قال لم وكله لا يصدق * اشترى مغيبا في الارض

يضمن نصف الفسقاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على
البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به الى الكوفة باصر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول
محمد رحمه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي
وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعهما من الكوفي وان كان أعار نصيبه من
الكوفي أو أجر يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب
الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلان أودع البصري
نصيبه لان امساك الكوفي كالمساكه وان كان أعار منه لأجر على البصري لانه صار محالفا وان رتفعا الى
القاضي وقصا عليه القصة واختصم في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلفت الى ما قاله الملم يقيم بينة على ذلك
وان شاء القاضي صدقهما فيما قالاهم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان
رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا بوجوب نصيب البصري من الكوفي
ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عن الفسقاط مع الآخر ويكون هذا أولى من
الاجارة من غيره وتنجو هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك بواجب
من غيره ان وجد وتنجو هذه الاجارة وان أجر المشاع وان لم يجد أحدا بواجب نصيبه يودع نصيب البصري
من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما * كذا في المحيط * تكارى
الفسقاط الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وعليه قيمة الفسقاط يوم خلفه والفسقاط
له فان لم يختصما حتى يج من قابل ورجع بالفسقاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي *
وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة
بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط * واذا استأجر ذرا فيها صفا فذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط * ولو
استأجر حليا معلوما يوما الى الليل يبدل معلوم لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليله صارت غاصبة قالوا وهذا
اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا نصير غاصبة قبل الطلب والحد
الفصل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يسلك للاستعمال
فيه فهو استعمال وان أمسكه في موضع لا يسلك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا سورت بالخيل
أو تخالت بالسوار أو تعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته
غيره في ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية
* وان استأجره كل يوم باجر مسمى فبسته شهر انما جاءت به فعلها أجر كل يوم حبسته وان استأجره يوما
الى الليل فان بدله اhabسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده الى عشرة أيام فالاجارة على هذا الشرط فيما عدا
اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في النخبة * وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا
فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجر ما انتفع به فان اختلف في فساد في الزمان الماضي
في جميع المسدة يحكم الحال وانقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالم في الحال وانفق على
فساده في بعض المسدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع عينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في
الغياثية والله أعلم

الباب الحادى والعشرون في الاجارة لا يوجبها تسليم المعقود عليه الى المستأجر

رجل دفع الى خياط ثوبا بالخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له أجر
التقطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية * قال القاضي خفر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه فدفعها اليه

وذهب
الرواية * اختلاف في الرؤية حلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء * أقرب قبض المشتري ثم قال لم وكله لا يصدق * اشترى مغيبا في الارض

كالجزر والبصل ان لم يثبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان ثبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان الغيب مما يكال أو يوزن مقولاً كالبصل والجزر فقلعه
البائع أو المشتري بأذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضي (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فيها رؤية

الكل على ما ذكر وان
قلعه المشتري بلا اذن البائع
ان لم يكن للقلوع ثمن فالقلع
وعنده عترة وان له ثمن
بطل حق الرد ولزم البيع
رضي بالمقلوع أم لا وجد في
ناحية أخرى أقل أو أكثر
أو لم يجد شيئاً لأنه قبل القلع
كان نامياً وبه صار مواتاً
وحدث العيب عند المشتري
يمنع الرد وان كان يباع عدداً
بعد القلع كالفجل ان قلعه
البائع أو المشتري بأذنه يثبت
له الخيار حتى لورضي به لا يلزم
البيع في الكل لأنه عددي
متفاوت بخلاف المكيل
والموزون وان قلعه المشتري
بلا اذن البائع لزمه البيع ولا
يرد في المختار ولو قال المشتري
أخاف ان قلعه ولم يصلح لي
لا أمك الردي بلزمي وقال
البائع ان قلعه ربما
لاترضي به وأتضرر به أنا
فتطوع انسان بالقلع فان
تشاحق القاضى العقد
بينهما * نظرا الى الدهن
في القسورة لا يكون رؤية
حتى يصبه على يده أو أصبعه
* أخرج المسك من النافذة
لا يرد له لرؤية ولا يعيب الا
اذا لم يكن في الاخراج ضرر
يرد * اشترى جبة مبطنة
فرأى بطنها له الخيار الا اذا
كانت البطانة مقصودة وان
رأى ظهارها بطل الخيار الا
اذا كانت الظهارة مقصودة

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فردّها فعليه من الاجر بحسب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سميعة عن
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لانه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جمل في بعض الطريق فخرقه ورجع وأعاد
الحل الى الموضع الاول لأجره كذا ذكر في الفتاوى ولم يذ كر الجبر وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة
ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا جمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح
السفينة وورثتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان
كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة أجبره على الاعادة
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما سار وان قال الذي
اكترى السفينة بعد ما ردتها الريح لا حاجة لي في سفينتك أنا اكترى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في
الذخيرة * ولو اشترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردّه الى موضعه فعليه
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليس بغلي الى حيث استأجرته وله على الذي
شارطته عليه قال ان شاء الآخر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يحملك
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط
* وان استأجره ليحيى بعماله فمات بعضهم بقاء من بقي فله أجره بحسب ما قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا
كان عماله معالومين حتى يكون الاجر مقابلاً بحملتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين
وهكذا في الكافي والهداية * ولو ذهب ولم يحمل أحداً منهم لم يستوجب شيئاً كذا في التارخانية * وان
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى بمجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا نقد مات فترك الكتاب ثمة أو
مزقه ولم يرد كانه له أجر الذهاب في قولهم لانه لم يقبض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجبر الاجر لانه اذا
ترك الكتاب ثم انتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى
فاضل خنجان * ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى بمجوابه فذهب فوجد فلا نافية فردّه
الكتاب لأجره عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذ كر انه اذا وجد فلا نافية فترك الكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا منهم من قال هاهنا يجب أجر الذهاب بالاتفاق وهذا اذا شرط عليه
الحجى بالجواب وان لم يشترط عليه الحجى بالجواب لم يذ كر في الكتاب فنقول اذا لم يشترط وترك الكتاب
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بأن كان غائباً أو الى وارثه ان كان ميتاً فانه يستحق الاجر كذا لو وجد
فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد
لكن لم يدفع الكتاب اليه بل ردّ الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسى
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة * وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الحجى بمجوابه اذا دفع الى فلان وأتى بالجواب فله
الاجر كله كذا في المحيط * استأجر رجلاً لتبليغ رسالته الى فلان يغدو فوجد ميتاً أو غائباً فبلغ
الرسالة الى وارثه ان كان ميتاً أو الى أحد ليوصل اليه ان كان غائباً أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة
بالاجماع هكذا في الصغرى * ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * وأجمعوا

* وفي البساط والطنافسة اذا لم ير الظهارة له الخيار * ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الجس ورؤية الحافر والناصية
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يتمسك بالنظر الى الفخذ والساق أو الصدر والجنب

أو الوجه ولوربط وجه المكعب إلى وجه المكعب ورأى ظهرهما له الخيار ونظر إلى الوجه لا الصرم بطل الخيار لان الصرم تبع الوجه ورأى جارية فلم يشتريها ثم اشتراها وهي (٤٧٠) منتقبة ولم يعلم أنها هي له الخيار لعدم الرضا ورأى في يده ثوبين واف أحدهما في ثوب وباعه له الخيار ولولفهما ما وباعهما هذا عشرة وهذا عشرين له الخيار لانه ربح ما جعل الثمن الاكثر لا ردهما ولو باعهما بثمن واحد لا خيار وثبت خيار الرؤية في كل عقد يقبل الفسخ كالاجارة والقسمة والصلح عن دعوى مال الا في المسلم فيه والدرهم والدنانير غير موقفة ويكون فسخا من الاصل ان فسخها قبل قبض وبعده قبل الرؤية وبعدها لانه غير لازم ولوجود السبب بعد الرؤية بلا قضاء ورضا بحضرة الآخر الا عند الثاني وكلا الخيارين لا يورث

علي أنه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا أو وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده أنه لا أجر عليه كذا في الذخيرة • هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تكارى سفينة ليذهب بها لموضع فيحمل كذا ويحيى به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي أمره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال أكثرهم منك على أن تحمل لي طعاما الى هاهنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلاشئ له من الكراء كذا في محيط السرخسي • استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من ههنا الى جولة فقال المكارى ذهب فها وجدت هناك جولة ان صدقه المستكرى فيه يلزمه أجر الذهاب وفي مجموع التوازن استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزمه أجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا أجر عليه كذا في الوجيز للكردي • استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحولته ورجوعه ويلزمه ما سمي له من ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر وهذا اذا سمي المطمورة فان لم يسم يتقرر الى أجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمي له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى • وفي تناوي الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة أو ليحمل الحنطة من قسرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طخت أو لم يجد الحنطة في القسرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجر منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجر منك هذه الدابة ب درهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فها هنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط • ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الاجر كذا في خزانة المفتين والله أعلم

(الخيار بالاستحقاق)

اشترى عبيد فاذا أحدهما لغيره ولم يجوز المالك ان عالما وقت الشراء لم يجزه بحصته والا ان بعد القبض لا خيار وان قبله خير بين أخذه بحصته واتركه لتفريق الصفقة وان أجاز لا خيار • اشترى عبيدا فاستحق نصفه خيرا بين أخذ نصفه بنصف الثمن وتركه فان اختار أحدهما الاخذ أخذ الربع ربح الثمن وليس لا آخره عند الامام • ولو استحق نصف عشرة أفقره حنطة معينة ان قبل قبض خير المشتري وان بعد قبض لا • وفي العبد الواحد والثوب الواحد ان استحق النصف خير قبل قبض وبعده لان

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآخر

اذا استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحمنا ان كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بدله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحى والحداة والقضارة فليس له ذلك الا برضا صاحبه بعض مشايخنا قالوا أراد بالرحى الماء ورحى الثور لرحى اليد وبعض مشايخنا قالوا ان كان رضى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط • والمستأجر ان يربط فيها دابة وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له التحل للمربط وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أما المنازل بخارى فتصديق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فأت أو هدمت حائطاً لم يضمن كذا في الخلاصة • رجل تكارى منزلا من دار وفي الدار سكان غير فأدخل دابة في الدار وأوقعها على بابها فضربت انسانا فأت أو هدمت حائطاً أو دخل ضيف له دابة في الدار وأوقعها على بابها فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف الا ان يكون هو على الدابة حين وطئت انسانا فيئذ يضمن كذا في المبسوط • ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بان يدق أهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين • فلأنه أقعد فيه احدا أو قصارا أو عمل ذلك بنفسه فانهم شي من البناء ضمن قيمة ذلك

الشركة في المجتمع عيب • اشترى أرضا على أنه كذا جربا أو يبدل على أنه كذا كليا أو تخيلا على أنه كذا كذا كرم ما فوجد أن نص والحدود في الارض والتخيل كذا كرم أو حنطة جزا فافتقص قبل قبض بالحلف لا خيار له بخلاف ما اذا اشترى رطبا

فصار تر اجبت بخير لان الاسم قد تغير بالكيفية * ولو وجد المشتري مري هو نأ أو مستأجر له الخيار * باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فسد فيما يروى (٤٧١) عن محمد وعن الثاني أنه يصح وله الخيار بعد المدة * الاستخدام والرغوب بلا سفر والبس اختيار * التسديس رضا واستخدام الجارية كالعبد * قبلته بشهوة وأقر به المشتري بطل الخيار عند الاماين وكذا يصير مراجعه وعن الثاني ان فعلت اختلاسا وهو كاره لا يكون رضا ولا مراجعا وعن محمد في الرجعة روايتان والفرق أن ابطال الخيار معناه ادخال الشيء في ملك والامة لا تلي ذلك أما الرجعة فاستدامة الملك للقائم ولا ادخال فيها فلكت والقبلة قد تكون بلا شهوة * وقال محمد رحمه الله اذا ادعى المشتري قبلة بلا شهوة فالقول له وان برهن على أنها بشهوة ففي الجامع أنها تسمع وفي الفتاوى لا لعدم اطلاعها بخلاف الجامع لانه عاين والحكم متعلق بعينه * السكنى ابتداء في القسمة والبيع دليل الرضا في بطل خيار الشرط والرؤية والعيب باع بالخيار وتقا بضاؤا تلف البائع الثمن ان نقدا لا يكون رضا وان عرضا فرضا وان هلك * باضت الدجاجة أو ولدت الشاة المشتراة بالخيار بطل الخيار الا أن تكون البيضة مذكورة والسحلة هبة * وعن محمد باع بيضة على أنه بالخيار فخرج منها فرخ بلا فعل المشتري وكان قضيا

ذلك لان الانهدام أثر الحدادة والقصورة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي أن يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم يندم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصورة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استأجرت للحدادة وقال الاجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الاجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقاما البيئة فالبيئة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يقعد فيها حدا فادأ أن يقعد فيها اقصارا فله ذلك ان كانت مضرة - ما واحدة أو كانت مضرة القصارا قل وكذلك الرضى على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من حنطة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيه افعط به فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كالو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حاتونان من رجل وحاتونان آخر فغصب أحدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما أقصد من الحائط ويضمن أجر الحاتونين بتمامه كذا في الفصول العمادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكرهوا من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فأنهم يضمنون البيت الذي أسكنوه فيه - ذاعلى وجهين اما أن يندم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالتين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكاها فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالايجاع وهل له تضمين الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكارى يتناول بسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فأنهم يضمنون سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للاجر أن يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعار داره ثم أدخل الدابة بلا اذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار أما اذا كان لم يؤاجر حصنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردرى * واذا تكارى دارا من رجل شهر ابدروهم وفي الدار بئر فامر الاجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فالتقاها في حن الدار فعطى به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في حن الدار أو لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في حن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في حن الدار فعطى به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فعطى به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في حن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طريق المسلمين فعطى به انسان فالمتقى ضامن الاجر والمستأجر في ذلك على سواء كذا في المحيط * مستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفيه وتداوى يستنجي بجمداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضررين كذا في القنية * رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها * استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشا فله أن يزرع فيها زرعين ربيعا وآخر فيها كذا في القنية * رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما ما يتنا على حدة فعمل كل واحد منهما ما أعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فأنهم أحدا البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

بازن البائع لا يلزم البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفى بالخيار فصار تر بعد قبضه * وعنه اشترى بئرًا فوقع فيها فارة فزح عشرون أو استقى منها الشرب أو الوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرع بطل * وعن محمد كان الخيار للبائع فابرا المشتري عن الثمن فامضاء

للبيع ولو المشتري فابراه من الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلا عن لابرأه وعن الثاني ان ابرأه البائع والخيار له فسخ للبيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء ولو حبل البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مالم يتلف اللبن وقبض الثمن اذا كان الخيار

للبائع لا يبيكون امضاء * اشتري عبد بالخيار ثم رآه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضوان بغير أجر لانه بمنزلة خدمة حتى لو قال اجمني فليس برضا * شرط في البيع وسع لشبوت خيار الرؤية رؤية رؤس الاشجار ونص هنا أنه ليس بشرط بل اذا رأى من خارج البستان ولم يخله وشجره أو رأى ظاهر الدار ثبت خيار الرؤية وهذا مؤول بأنه رأى رؤس الاشجار كلها ورأى ظاهر الدار ولم يكن فيها بناء فان فيها بناء ولم يره لا يثبت خيار الرؤية وما ذكر أنه اذا رأى الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء أو أرسل قبل الشراء أو رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه يثبت للموكل خيار الرؤية لا للوكيل * قبض الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرؤية للموكل والمرسل كقبضه والتوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية الموكل حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً فقال ان رصيت فخذ لا يجوز وان كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار * وعن الامام اشترى ثياباً في حراب

واحد منهم ما يبت صاحبه من غير ان ذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهم ما انهم يضمنون سكاكهم عندهم جميعاً كذا في المحيط * رجلان استأجرا حائطاً يملآن فيه بأنفسهما فعمل أحدهما فاستأجر أحدهما فاقعده معه في الحائط وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقعد في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيننا الا أنه اذا أدخل ضرراً على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحائط حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجرا حائطاً وشرطاً فيما بينهما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهدأ أحدهما لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر ففسد العقد هكذا في الغيبة * استأجر حائطاً من سبيل الدار لانه لا يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية * واذا بنى المستأجر تتورا أو كائناً في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران أو احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنوير شيئاً لا يضره الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد ناراً لا يوقد مثله في التنوير كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر أرضاً أو اسكنه عماراً فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً وتبنا في أرضه فذهبت الرياح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعها ان كانت النارية معد من أرض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لان له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى أرض جاره هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها ليجعل عليها حملاً مقدراً فاذا زاد المكارى ليجعل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فله مستأجر أن يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر داراً وشغل رب الدار بعض متاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بحصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي أن المستأجر أن يعبر ويودع ويؤجر ذكراً من ماله مطلقاً وتأويلها اذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الاتفاقة به أما اذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الاتفاقة به فليس له أن يؤجر ولا أن يعبر حتى ان من استأجر دابة لغيره كهباء نفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعبره كذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاجر فله أن يتخذه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى آهوسهل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رجلاً غريباً فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا جب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذ منه بغير رضاه يجب الاجر لانه ولاية لاسترداد كذا في التارخانية والله أعلم

الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ أجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطى * واذا استأجر الرجل حماماً شهراً معلومة بالجرم معلوم فهو جائز فان كان حماماً للرجل وحماماً للنساء وقد حددته ما جيعاً الا أنه سمي في الاجارة حماماً فالقياس أن لا تجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحداً والذهلي واحد أما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسمي ما كذا في المحيط * استأجر حماماً بمجوده فدخل في العقد تابعه من غيره كالحقوق نحو ثمر الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فاره من كل ثوب قطعة زال خياره والا * المشتري لو اشياء من العدييات المتفاوتة لا يسقط ما لم ير الكل مائه وان من المتقاربة والمكيل أو الموزون فان في وعاء فروية البعض يسقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاءين قال أهل

بلغ لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ * ولوزغم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والبائع أنه وجد كذلك فالقول للبائع والبيئة على المشتري * والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم * وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ

يجوز وله الخيار وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود إلا رواية عن الثاني كالأمر من المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء * وعن محمد اشترى عبد بن بلف فقضهما وقال رضى به هذا ردهما إلا أن الرضا أحدهما لا يوجب الرضا بالآخر فملك رد الآخر ومن ضروره مكنة رد المرضي لثلا يلزم تفريق الصفقة وان عرض أحدهما على البيع لم يكن له ردهما إلا بالعرض ثبت اللزوم حكما والناصب حكما لا مرنه فيلزم في الكل ضرورة وكذا لو كانا في يد البائع فرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما * وعن الثاني أنه سوى بين الرضا بأحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلامهم ما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيه - ما لا برضاها أو بعرضهما على البيع وعن الامام أنه لو رآهما ورضى بأحدهما يكون راضيا بهما وان رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بالارؤية الظاهرة إذا كانت البطانة أدون من الظاهرة أما إذا كانت أكثر ثمن من الظاهرة فسر رؤيتها كافية إلا إذا كانت الظاهرة فائقة فلا بد من رؤيتهما حينئذ * قال ابن

ماث و بتره ولو شرط لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر عزمته مع الآخر وأذن له أن ينفعها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كالأمر من رب الدابة المستأجر أن ينفع على دابته بعض الاجرة يجوز استحسانا أو يقول تركت أجرة شهرين لمرة الحمام يجوز * ولو قال أنفقت في ممرته كذا لم يصدق إلا بحجة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغياثية * وان أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها لرب الحمام اليه وبأمره باتفاقها في ممرته الحمام فيكون أمينا وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل المقدار الممرته عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفع لأن العدل أمين كذا في المحيط * ولو جعل لابنهم ما رجلا يقبضه أو ينفعها على الحمام فقال المستأجر دفعته اليه وكذب رب الحمام فان أقر العدل بقبضها برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط * وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغياثية * وعلق الحمام ورماده عند مضى المادة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرما من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرما والسرقين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مستعقفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيان * ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائ فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريغها كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر حمامين شهر ورأسماة كل شهر بكذا فانهم أحدهما قبل قبضه ما قبله أن يترك الباقي وان انهم بعد قبضه ما قبل الباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * وإذا استأجر حماما واحدا فانهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط * رجل أجرة حماما سنة ثم ان الآخر أجرة في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهم أحدهما بعد قبضه ما قبله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر اقل صاحب الحمام أجرة لانه سلم الحمام اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع به بان استأجر قدرا أخرى فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هنالك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدائق على أن يتزوجه صاحب الحمام أو بفلس على أن يغسل فهو فاسد قياسا وجائز استحسانا للعرف والاعمال كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يردها الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله أن يردها الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حماما شهر فاعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا رجهم الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وحي عن الكرخي ومحمد بن سلة أنهم ما كانوا وقفا بين الرايتين وقالوا من قال لا يجب الاجر محمول على داروخام لم يعد الاستغلال فاما اذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصل لا يجب الاجر

(٦٠ - فتاوى رابع) مماعة القاضي قلت لمجد اذا رأى أسفل الطنفسة لا وجهها قال لا خيار له لان هذا شي واحد والاول شيان * وعن الامام اذا رأى وجه البساط ليس له الرجوع اشترى جزين جز را فقلع بعض الجز فوجده جيدا ثم قلع الحبيب الآخر فاذا هو معيب

لا يرد ويرجع بنقصان الغيب * اشترى الجزر الداخل في الارض ان اشترى ما ظهر جازوا ما في الارض لا اشترى جزرا في جوالق في أعلاه
طوال وفي أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرد ولا يرد * ولو اشترى شيئا غيبا في الارض كالجزر والبصل

عند الامام له الخيار ما لم يزل
الكل * وكله بشرأ عبد
بعينه وقد كان الموكل رآه أو
علم بعينه لا يرد الموكل وان
عبد ابغى عينه فراه الوكيل
أو علم بعينه رده وان كان
وكيله رآه ثم اشتراه لا خيار
للوكيل ولا للموكل لرجوع
الحقوق اليه * اشترى أرزا
في جوالقين وأنفق أحدهما
ثم رأى الآخر ان كان الثاني
دون الاول يرد بالعيب والا
لا * اشترى زقا فامن دهن
وذاق واحدا ان كان الكل
من نوع على صفة واحدة
بطل خيار الكل والا لا *
رأى دارا ولم يقبل نيك آمد
ولا سند آمد ولا به آمد
ولكن قال اشهدوا على أني
شريته بطل خيار الرؤية لان
الاشهاد يدل على تقرير المالك
وبه يبطل خيار الرؤية * باع
بخيار ثلاثة أيام فزاد المشتري
في الثمن ليحجز البائع البيع
جاز وصادرا كما أنهم ما انفكوا
العقد وصدقوا آخر بالثمن
الثاني * كل تصرف صحيح بجهة
لا يجوز نقضه ما لم يبطل تلك
الجهة قطعا كمن باع بالخيار
ونفذ المشتري الثمن في
مدة الخيار أو جعل المشتجر
الاجرة قبل استيفاء المنفعة
أو قضى الى أجنبي دينابلا
أمر الدائن لا يملك الاسترداد
لاحتمال أن يقع غنا
وأجرة وقضاء عن دين وفي

بقدر ما مضى ولو استأجر ما ودخل الاجر مع بعض أصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد
بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شي من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى
* وفي مجموع النوازل استأجر ما يدل معلوم على أن عليه الاجرة لاجل حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف
مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت
الذي هو فيه ومناعهما بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحينين بالثلثين درهم ما في الشهر فربح عشرين
هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصل شيئا ينتفع به في الرعي بان كرى نهرها أو نقب الحجر أو لم
يصالح فان لم يصلح فان كان يلى الطحن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن
بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصل شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط
* اذا استأجر موضعاً على نهر ليربى عليه بناء ويتخذ عليه ربحا ما على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من
عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جزم كذا في المبسوط * واذا
خاف رب الرعي أن ينقطع الماء فتفسخ الاجارة فاستأجر البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فان
انقطع الماء يكون عندها وكذلك لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط
* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمة
الحمام باذن مؤجرها فأراد أن يرجع عما أنفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن له في
الانفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك
في الطاحونة اذا كان الانفاق والمرمة باذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أو لا بالمرمة فان لم يفعل
يأذن لشريكه بالانفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر ربحا لطحن
الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة أو دونها ضرا لا يصير مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز
للكردى * قال رضى الله عنه لما سأله عن طاحونة بين رجلين أنلأفا جرح صاحب الثلثين نصيبه
فتصرف المستأجر في الكل فأراد صاحب الثلث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في
نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن يمنع من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح
وان حكم حاكم من حكاه المسلمين بحجة ذلك فيمنع ذلك للمستأجر أن ينتفع بها يومين ويترك الانتفاع بها
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث واصحاب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان
ذلك مما لا يضرب بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجر أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بحجة الاجارة
لم يكن لصاحب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضرب بالحمام ولا يضرب بالطاحونة
ولكن ينبغي أن يتأيا فينتفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأيا أكثر من
الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضرب بالحمام فلا يمكن أحدهما باضربه كذا
في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل ربحا من رجل وبينهما آخر وبغيرهما آخر فاستأجر الكل صفقة
واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجره واذل فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه
ربح ما قد ذهب وجاء آخر ربحا أخرى ومناعهما فنصبها في البيت واشترى كاعلى أن يتقبل من الناس
الحنطة والشعير فيطحنها معا كسباه فهو بينهما منصفان فهو جائز ومناعه لاه وطحنه فاجر بينهما منصفان
وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجر الربحا بأجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الربحا
ولصاحب البيت أجر مشل بيته ونفسه على صاحب الربحا اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا أجازه نصف
أجر مشل أجر الربحا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر
وربحا ومناعهما فانه كسرا الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجر ابغى أمر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر

المتقى ان المدينون يملك استرداده * (الثامن في بيع اب وام ووصى) * الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا
من نفسه الا لو اذوا لجد عند عدم الاب فانهم ما يملكانه بمثل القيمة أو بما يتغابن في ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعثت عبدى

من ابني أو اشتريت عبدة أو بعت عبداً ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عيارتين ويكون أصيلاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا فالعهد عليه * ولو اشترى مال ولده لا يبرأ عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يردده وصيه إلى الوالد ويكون معلوماً ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسمى في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهما منصفان وعلى أن يعملأنا بنفسهما في أجرهما الحجر الأعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الأعلى وإن تقبل كل واحد منهم فهو بينهم هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرضتها بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاصة يعني الاجار اجر من رجل بأجرة معاومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال لذلك كذا في جواهر الفتاوى * ولو أن رجلاً ابني على نهر يبتاعون صب فيه رجي بغير إذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب وبصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجراً أو حديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها أن بأمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وإن بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم

*(الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمنقود عليه) *

قال ونحوها الكفالة والحالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وأجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستراط التججيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط خلافه في تججيل أو تأجيل وان عجل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط * وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤذيه ولا يئنه ان لم يئنه به صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفكه أو يؤذيه عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الاجر والكفيل والمستأجر في مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فقال قول المستأجر لانكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً بينة فالبينة للاجر كذا في المحيط * ولو أقام الطالب بينة يأخذها من مالها كذا في الوجيز للكردي * وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر بالجر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياط الخياط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل به انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذ لم تصح الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل يرجع على صاحب الثوب بالجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط الكفيل يرجع على المكفول عنه بالجر مثل عمله بالغاما بالغ اذا كانت الكفالة بامرهم هكذا في المحيط * لو استأجر منه بالاجر أعيانها يحمل عليها ما عا مسمى الى بلد معاهم وكفل له رجل بالحمولة جاز ولو استأجر بالاجر أعيانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عجل المستأجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط * والله سبحانه وتعالى أعلم

*(الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين) *

(الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر في البدل أو في المبدل أو بين الشاهدين)
وان اختلفا به - اذ انقضت المدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع بينة والبينه بينة الاجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستأجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو باق وبج - المأجور ذلك فان كان ذلك العارض قائماً

ان محموداً أو مستورا صح وان مفسداً او منقضا اذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضع قيمته وفي بيع منقوله روايتان في رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدرو عليه الفتوى وفي رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل * باع مال ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

ودعيه عنده * ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون قابضاً حتى يخليه * وذكر في زيادات الاستروشي أن القاضي اذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الاب أو الوصي لم يجز وذكر الوار على عكسه وضم الوصي الى القاضي وقال يلى الاب ذلك لا الوصي والقاضي والطحاوي الحد في شراء ماله وبيعه كالأب والوصي في بيع ماله وشراؤه من الاجنبي كالأب أيضاً الا في البيع والشراء من نفسه ولا يملك الاب التوكيل لبيع مال ولده أو اشترائه الا اذا كان الاب حاضراً وقبل لانه لا يقوم مقام الاب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فاذا وكل وكيلين يصح ولا يملك الوصي بان باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الامام خلافاً للثاني * والحاصل لا يلى الوصي بيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الاب اذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الاب في شراء مال الصغير لنفسه بمثل قيمته أو بغبن يسير والوصي لو اشترى بمثل القيمة أو يسير لنفسه لا اجماعاً أو كثيراً لا عند محمد وان باع الاب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

وده بم يسرى الحيوان فاحش ان كثرته وفي العروض دما نرذه وفي العقارب دما نرذه وهذا في الشيء الذي ليس له قيمة معاومة كالشباب أمان في
الخبر والحم وماله قيمة مقدرة فالوكيل (٤٧٦) بالشراء اذا أراد فيه باقل أو أكثر لا يتخذ على الموكل * باع الاب مال ابنه وسلم لا يملك استبداده

عند ان خصومة فالقول قول المستأجر مع عينة البينة وان لم يكن فأعفا فالقول قول المؤجر مع عينة على علمه
ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضي
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية * واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعى
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بعينه ما ادعى المدعى والاخر باقل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل
لا يتمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي أن يكون على الخلاف
عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى بالاقل كافي دعوى الدين اذا ادعى المدعى ستة وشهدها أحد
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضي الله عنه والاصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان
الاجرة بديل في عقد المعاوضة كالنقود في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحدهما فيه فتمنع قبول شهادته وان لم
يكن له ما يثبت وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفوا تراو كذا ان كانت
دابة فقال المستكرى من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراة بعشرة والصراة النصف
تحالفوا وبعد ما حلغا ان قامت البينة لاحدهما أخذت بينته وان قامت لهما بينة أخذت بينة قرب الدابة
على الاخر وبينتة المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أو لا الى بغداد
بأثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبينة بينة قرب الدابة وان كان قدر كرها الى
بغداد وقال قد أعتى الدابة وقد قال صاحبها * كرهتمك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم
كذا في المبسوط * أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصغره أجر وشهد الاخر ليصغره
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرهه دابتين باعيا منهما بعشرة
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرهه احدهما بعينهما الى بغداد بعشرة
دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا
كان أجر مثلهما على السواء ثم رجوع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال
صاحب الدابة أكرهتمك احدهما الى بغداد بب دينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكرى البينة أنه
استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بب دينار وبخمسة دراهم اذا
كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولو أكره دابتين احدهما بعينه الى الحيرة والاخرى الى
القادسية فجاوزهما الى القادسية فنفقت احدهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد أكرهتمك
الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرهتمك الى القادسية فالقول قول المكري
وضمن المستكرى قيمتها كذا في الغنيانة * وان ادعى المستأجر الاجارة وحدها صاحب الدابة فشهد
شاهد أنه استأجرها لركبها الى بغداد بعشرة وشهد الاخر أنه استأجرها لركبها او يحمله عليها هذا المتاع
والمستأجر يدعى كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حولتين كذا في المبسوط * رجل ركب سفينة
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جئت الى أمل بخمسة دراهم وقال
الراكب استأجرني لاحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يخلف كل واحد منهما وليست البداية بينهما
أحدهما باولى من الاخر فكان للقاضي أن يبدأ بهما شاموا وان أقرع كان حسنة فان حلفا لأجر لاحدهما
على صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا

يجب حتى يستوفى الثمن
بخلاف ما اذا سلم الصغيرة
حيث يملك المنع لاخذ
صداقها * اشترى خادما
لابنه الصغير لا يرجع عليه
بأثنى وكذا ان مات قبل
الاداء يؤخذ من تركته
كدينه الا اذا أشهد أنه أخذه
لابنه ليرجع بثبته على ابنه
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء
وقيل وقت نقد الثمن وفي
الوصي يرجع أشهد ام لا
وعن محمد اذا لم يشهد على
الرجوع لكنسه نواه وقت
الشراء ونقد على هذه النية
يسعه الرجوع ديانة * اشترى
طعاما للصغير من ماله وللصغير
مال كان متبرعا عن الثاني ان
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه
كالطعام والكسوة ولا مال
للصغير لا يرجع وان اشهد وان
مما لا يجبر عليه بان كان للصغير
مال فاشترى طعاما أو كسوة
أو اشترى دارا أو ضياعا ان
اشهد وقت الشراء على ان
يرجع يرجع والا لا * وفي
القتاوى ان اشترت الام
لولدها عقارا بما لها وقع الشراء
بها ولا تملك المنع من الولد لانها
واهبه له وقاضية وفيه
اشكال يأتي في الهبة * ولو
اشترت لولدها على ان لا ترجع
بأثنى عليه كان بمنزلة الهبة
* دفعت القالى رجل
اشترى لابنها دارا والاب جى
فاشترى له واجاز الاب وقع

الشراء للشترى لان شراء الفضولى لا يتوقف * دار لرجل أو مشتركة بين الاب والرجل وللأب ابن صغير له ام فقالت
اشترت هذه الدار لابني بماله والاب حاضر واشترت منك لابني بماله فقالا ليعا وقع الملك لابن لا جازة فالاب بالحضور أو بقبول العقد

بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان يقع ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز
وهذا مما يحفظ وبه يفتى وكذا لايمك وصى القاضى البيع ممن لا يقبل شهادته له * (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشترى لايجوز لانه بمنزلة
الحكم لنفسه * ويروى ان
ذالنورين رضى الله عنه رأى
ابلا من الصدقة فاعجبه
فأقامه في السوق فلما بلغ
أقصى الثمن اشتراه به فأتى
الناس الى عبد الرحمن بن
عوف فآخروه فاتاه فعا به
فقال رأيت الفاروق رضى
الله عنه فله فكان هذا أول
عيب عيب عليه * وفي
المتنق شراء القاضى لنفسه
مال اليتيم كشرائه الوصى وإذا
رفع الى قاض آخر نظر ان
فسه خير لليتيم اجازة والا
رفعه وذكر القاضى ان
القاضى لا يبيع من اليتيم
مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة
لكن اذا باع مال اليتيم أو
اشترى من وصيه وان
منصوبه يجوز * أمر انسان
الوصى ان يشتري له فاشتراه
من اليتيم لايجوز بخلاف
ما اذا اشتراه لنفسه والتفخ
ظاهر * وللوصى أن يبيع
من الصبي المأذون * ولو
اشترى القاضى مال اليتيم
من وصى نصبه صحيح لانه نائب
عن اليتيم لا عن القاضى *
يبيع الوصى التركة من غيره
على ثلاثة أوجه كلهم
صغار أو كبار ومختلطون * فان
صغارا جواب السلف انه يجوز
مطلقا عقارا أو عرضا غيب
أو حضورا على الميت دين أم لا
اذا كان بالقيمة العادلة أو

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم المأقاما البينة يجعل كان الامر من كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة
من الراكب لانه لا بد للآخ من أن يكون في السفينة رجل قال لاخرانى أركبتك بغلا من ترمذى بلغ
بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرتى لا بلغه الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد
منهم ما فان حلفا لا يجب شئ وان أقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على
المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال المستأجر اكثرت الى القادسية بدرهم وقال
الا جرتى موضع آخر وقدركها الى القادسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال
المؤاجر انما أجزتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لابل أعرتى الدابة وتجاوز الموضع فهلكت الدابة
فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة أكريتها الى الجبانة
بدرهم فجاوز ذلك وقال الذى ركب أكرتها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان أقام رب
الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم
ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانته أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد
ركبها كذا في المبسوط * فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف
فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الا جريدى الاجارة برهن فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين
لا تقبل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان * رجل استأجر دارا سنة فادعى
المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهر انتسعه وادعى الا جري أنه أجزها سنة بعشرة دراهم
وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان
اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذى يدعى اليه الاجارة فالقول
قول المسنة أجمع بينه ولا يثبت الفان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض
المسافة فانهم ما يثبت الفان واذا حلفا تفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى
كذا في الظهيرية * وعنه أيضا رجل أقام البينة أنى استأجرت هذا الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة
دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجزته امنه شهر بعشرة دراهم فأتى أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها
شهر بعشرة وأجعل على المستأجر في الشهر الثانى خمسة دراهم كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو قال
أجزت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الا جري استأجرت هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر
الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثانى درهمان ونصف كذا في التارخانية * رجل أقام
بينته أنه أجزه بئنه هذا بتسعة دراهم ثلاثة أشهر كل شهر ثلاثة دراهم وأقام الا جري بينة أنه أجزه ستة
أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى *
هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار سكنها شهر فأقام رجلان كل واحد منهم ما
بينته أنهم ادارها أجزها منه يعنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذى في يديه الدار ينكر
دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المدعين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم
استحسنانا والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن أبى يوسف
رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجر درهم وقال الخياط
لم تسم لي أجر فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجر وقد أخذته على سبيل الاجر وقال
الخياط سميت لي أجر فانه يحلف رب الثوب وله أجر مثله كذا في الذخيرة * اذكر في الاصل رجل دفع الى
صباغ ثوبا بالصبغة أجزه فصبغه أجزه على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم
وقال رب الثوب بدنانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تقم لهما بينة فأتى انظر الى ما زاد

بما يتبعان فيه والمتأخرون ان يبعه العقار لايجوز الا باحدى معان ثلاث اما ان يرا فى القيمة أو بضعف القيمة في قول كعشرة
بخمسة عشر او لحاجة الصبغة الى ثمنه أو كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه وبه يفتى ويسع العروض يجوز بدون هذه الشروط

* وان كرا حضور اولادين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضى ديون الميت فباخذوه ووفيه الى الورثة وان عليه دين محيط باع كلها اجماعا والاباع بقدره فان (٤٧٨) باع ازيد صح عند الامام وان لا لكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا ودونه أنفذها وان ازيد بقدره

والباقي الى الورثة وان لم يكن قد صي به في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذا لم يقض الورثة الدين والوصية من خاص ما لهم ولو فعلوا الى البيع * وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالمقول عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء فيه باطل وان الورثة غيب وحده ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح أنه لا يلى البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين أو ازيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغاراً وكباراً ان البكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار وحصه البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطا ملك بيع الكل والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضوران خالية فخصه الصغار من المنقول والعقار وحصه البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطا فالكل والا فبالقدر والزيادة على الخلاف وأما ان احاطة الدين تمنع ملك الورثة * باع الوصى مال الصغير لينفق على نفسه صح

العصر في قيمة الثوب فان كان درهماً أو أكثر أعطيه به درهم بعد أن يحلف الصباغ ما صبغته بدانتين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر أقل من دانتين أعطيه دانتين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانتين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوداً فالقول قول رب الثوب مع عينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ بنقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهم ما يمين على دعوى صاحبه وليس هذا يتخالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهم ما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيجلف كل واحد منهم ما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهم كذا في المبسوط * ان اختلافنا في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلافنا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصاد فاعلى أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة ليدكره في الكتاب وذكر أبو الميث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالاً ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كائناً أو تصب لعل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط

لرسخسى * ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل تحالفوا وإذا كان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصه ما أقام القول قول رب الثوب مع عينه وفي حصه ما بقي يتحالفان اعتباراً للبعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دنانير أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عيناً ان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة ديناً ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفوا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيم مانسكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلاً فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلاً فيما يستحقه من المنفعة فالأمر في التحالف على ما بيناه فان أقاما البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق فحو أن يدعى الآخر شهر أو عشرة أو المستأجر شهرين بخمسة أو أقاما البينة يقضى شهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع عينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافهما في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنانير فالأمر في التحالف والتسكول واقامة أحدهما البينة على ما بيناه وان أقاما البينة فالبينة بينة الآخر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجر ترك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانه ما يتحالفان وأيم مانسكل لزمته دعوى الآخر وأيم ما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار بينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان وان اختلفا في الاجر والمدة جميعاً أو في الاجر والمسافة جميعاً قال الآخر

أجر ترك

ومن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجد احدى المعاني الثلاث وان باع هو أو المتولى بأكثر من القيمة ثم قال

لا يصح * وصى أو وكيل أو عبد ما دون اشترى ما يساوى ثلاثة آلاف بألف ثم عثر على عيب لا يرد * باع الوصى أو الاب عقاراً لصبي ورأى

القاضي نقض البيع أصله نقضه * باع الوكيل على أنه بالخيار ثلاثة فئات الوكيل أو الموكل في الأيام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع * باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة أيام فئات اليتيم (٤٧٩) أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قولهم

الاموت اليتيم عنسد زفر
يطل * وقال أبو الليث باع
الاب على أنه بالخيار ثلاثة
فادرك الصبي فيه لا يجوز
البيع إلا بإجازة الصبي
وهذه مخالفة لقول الثاني
وزفر وعن محمد في أخرى أنه
يتحول الخيار إلى الصبي فان
أجاز فيه جاز وان نقض
انه نقض * باع عبداً بـ الصغير
شروطاً بالخيار لنفسه ثلاثة
فبلغ فيه قبل إجازة الاب
بطل البيع كذا في الجامع
وفي الزيادات على قول الثاني
ثم البيع كالمومات الاب في
المدة وفي ظاهر الرواية عن
محمد العقد موقوف الى
إجازة الابن على الابد وفي
رواية النوادر انه موقوف
الى ثلاثة لان التوقف للخيار
فيه قدر بقدره * وفي رواية
القدوري اشترى الاب
والوصي يدين في الذمة بالخيار
ثلاثة وبلغ فيه جاز العقد
عليه ما للصبي خيار الإجازة
والفسخ * ولو باع الاب
والوصي ماله ثم بلغ فالعقد
الى الاب والوصي ولا يجوز
التصرف على المبرم والذي
يجن ويفيق والمغني عليه
الانصراف وكله عليه في
حال الافاقة لان هذه
العوارض بمنزلة النوم * ولو
لمحتل العقل ابن وأب ففي
النكاح الابن وفي البيع الاب

أجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بمخمسة دراهم فانهم ما يتحالفان واذا حلفا
فسخ العقد بينهما أو أيهما أدام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضي بالبينتين جميعا فيقضي بزيادة الاجر
ببينة الاجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وأيها بدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزائن
المفتين * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى هذا فعلا ليخصفها فقال الحذاء أمرتني بدراهمين
وقال الاجر أمرتك بدراهمين نظر ان كان يستطيع أن ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان
كان لا يستطيع أن ينزعها الا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب
الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قباء وقد خطته قيصا وقال الخياط لابل أمرتني أن أقطعه
قيصا فالقول قول رب الثوب مع عيونه وهو بالخيار ان شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسييجاني في شرح الكافي وان
أقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب
أمرتك بالصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع * وفي
ليصبغ بفقير عصفور فقال صبغته بفقير وقال رب الثوب ربع فقير يرى أهل الصنعة فان قالوا مثل هذا
الصباغ قد يكون ربع فقير فالقول قول رب الثوب والبينة للصباغ كذا في محيط السرخسي * وفي
اجارات الاصل لو أمرت بجاما أن يباع سنة فقلع ثم اختلفا قال أمرتك بأن تقلع غير هذه السن وقال الخياط
أمرتني بقلع هذه فالقول قول الأمر ولو قلع ما أمره لكان سن أخرى متصلة بهذه السن فانقلعت
لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يبط فرحته ثم اختلفا فالقول للأمر مع
عيونه لان الأمر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي * قال ولودفع الى ثياب ثوبين في عليه قطن
وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد دفع عشرين استارفا فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا
وأمرتك أن تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت الى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدت القول
قول النداف وعلى صاحب الثوب أن يدفع اليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أضاف فقال
صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وأمرتك أن تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الى عشرة
وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط * أعطى خياطاً ثوبا بالقطعة قباء محشواً
ودفع اليه البطانة والقطن فقطعه وحشاه واتفقا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة
ليست بطاني فالقول للخياط مع عيونه أن هذه بطانته فلو حلف نازم البطانة لرب الثوب ويسعه أن يأخذها
ويلبسها هكذا في الكبرى * ولودفع الى قصار ثوبا بالقطعة بدراهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هـ ذاك
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
فتاوى قاضيخان * (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمين على قوله وكذلك كل أجبر مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
قاضيخان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره ليقصمه والذي دفعته اليك لتقصمه غير هذا الثوب
فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه
على الخياط ولم ينسب هذا الخيار الى القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصمته وغسلته وعليك
(١) قوله ولا أجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في المحل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالجواب أن
القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الاجر والقول قول القصار في أن هذا ثوبه لانه اختلاف
في تعيين المقبوض والقول قول القابض في تعيين المقبوض كذا في المحيط نقله الجعراوى

عند الثاني وقال محمد ما الى الاب وفيما اذا باع من ابنه لا ينيب قبضه عن قبض الشراء ما لم يتمكن من القبض حقيقة فقبضه يملك من مال
البائع والولاية في ماله الى ابنه ثم وصيه ثم وصية فان مات بلا وصية لاحد فالى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصيه ثم القاضى

ثم منصوب القاضى * ولكاهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فان عبا يتعابن جازوا لا يجوز ولا يتوقف (٤٨٠) الى ما بعد الادراك لانه لا يجزئه حال العقد وكذا استبحارهم ومشاؤهم له واذا وقعت الاجارة

على الصغير وأدرك في ممتتهاله
الخيار بين الامضاء والابطال
وان على أملا كه لا يلى الخيار
في ابطاله كمال يلى ابطال سيع
نقد عليه في صفه وان أجز
الصغير في عمل أبوه أو جده
أو القاضى بأجر منه له جاز
وان باقل لا وصاحب المحيط
على جوازه وان باقل من
المثل * الاصل أن أضعف
الاوصياء كوصى
الام والاخ والسهم في أقوى
الحالين وهو صغير الورثة
كأقوى الاوصياء وهو وصى
الاب والجد والقاضى في
أضعف الحالين وهو كبير
الورثة فيكون وصى الام
حال صغير الورثة كوصى
الاب حال كبيرهم فلا يلى
وصى الام والاخ والعم
التصرف حال قيامهم ولا
قيام أو وصياتهم أو أوصياء
أو وصياتهم ولا يلى وصياتها
التصرف في غير تركة الام
منقولاً أو عقاراً وان لم يكن
للمصغير هؤلاء فلو وصى الام
محققاً تركته الام وبيع
المنقول من الحفظ لا العقار
• ولو في الستركة دين باع
المنقول وغيره لقضاء الدين
فقط ولا يلى الشراء للتجارة الا
ما لا بد منه كالنفقة والكسوة
لكن من تركة الام * وأحد
الوصيين اذا باع مال الصغير
من الاخر لا يجوز عند
الامام لانه لو باع من أجنبي
لا يصح فكذا من الوصى الاخر * باعت الام مال ولها الصغير بلا أمر القاضى ولم تكن وصية قيل للولد ابطال البيع وقيل لا
قبل بلوغه * باعت تركة زوجها بعد موته ولها منه صغيراً راعمة الوصاية منه ثم أنكرت الوصاية لا تصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراكه

الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكنى أنا قصرته عندك أو في بيتك أو قال قصره غلامى هذا عندك
لا يصح مد رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا
اختصما فان كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فان طلب القصار عيینه لم أخلفه ما قصره ولكن أخلفه
ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة * ولو أن القصار أعطاه ثوباً فقال هذا ثوبك وهو
يشكر فأخذ ونوى أن يكون عوضاً عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يشعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع
الا أن يقول للقصار أخذته عوضاً عن ثوبى فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضى خان * في الفتاوى أرسل
صاحب الكرايش الى القصار رسولاً يستترديه بالاربعة فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت
اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال يسئل صاحب الثوب أيهم ما صدق برى عن خصوصته وأيهم ما
كذب فان حلف برى وان أي لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف
القصار فللقصار على صاحب الثوب المين على الاجر فان حلف برى عن خصوصته الاجر بحصة الثوب
الرابع كذا في الحاوى للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناى ٢ (كازرى راجاه وسيم داد كه قصارت
آن كنى هم دوروزوين دهى نكر دو داشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب
الثوب ٣ (يدان شرط داده ام كده روز و راتمام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان
قال القصار لا بل دفعت الى مطلقاً لا أقصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون
القول للقصار لانه يشكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد
أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضاً وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل
وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العبادية * ولو أعطى جالماً ثوباً ليعمله من موضع الى
موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الجال هو متاعك فالقول قول الجال مع عيینه لانه
أمين ولا يكون على الامر أجر الا أن يصدق بواخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعماً فقال
الجال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعمائى أجود من هذا فانه يفحش أن يكون القول قول
رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن أن يكون القول قول الجال وبأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به
شعباً او قال رب الطعام كان طعمائى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسى * رجل
استأجر جالاً ليعمل متاعه الى بلد كذا و سلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للجمال وزن الجحولة
أنقص مما كتب في (البار راجاه أولى البارنا مجامه) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد
ذلك فقال السمسار أو في بيتك الاجر وقال الجال ما استوفيت القول قول الجال ولا خصوصته لكل واحد
منهما قبل صاحبه وانما الخصوصية بين الجال وصاحب الجحولة كذا في الخلاصة * وفي العمون عن محمد رحمه
الله تعالى فيمن دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يعمل كرايبكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص
طعمائى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كما جنى
بأخذ منك من كل كره مقدار مسمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح
ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب
الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك
ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل
(٢) أعطى للقصار ثوباً ودفع اليه الاجر ليقصره في يومين ويرده اليه فلم يقصره وأمسكه عنده الى أن هلك
قال يضمن ٣ أعطيته بشرط أن تكلفه في عشرة أيام ٤ البار راجاه نوع من الجوالق

الصغار بعده ان زعموا وصايتها أجرى البيع وان كذبوها فباطل وان كان المشتري بنى على المشترة أو أراضا ليرجع به عليها فان زعم صبي غير بالغ انها ليست بوصية ان ما ذونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنت قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم *

ولو كان مال المتيقن غائبا

فاتفق الوصي من ماله على

الصغير فببرع استحسانا الا

أن يشهد أنه قرض يرجع

عليه * اشترى الجدل لحافه

دارا حال قيام الاب من مال

نفسه واشهد على ان يرجع

على الحافذ لا يصح عليه

لعدم ولايته حال قيام الاب

وينفذ على الجد لان الشراء

مضى وجب له تنفيذ * وكل

الوصي رجلا اشترى مال

الصغير لاجل الوصي لا يجوز

الا اذا كان الوصي حاضرا

وقيل كالأب * خاف

الوصي على عقار الوصي تسلط

الظالم جاز له البيع وان لم

يحتج الى غنه * طمع الظالم

في ماله ولا يقدر على دفعه

الاباعطاء شي فاعطى لا يضمن

ان لم يقدر على الدفع الا

بالدفع وان قدر بدونه ضمن

* من تجمل على ظالم وخاف ان

ليبره نزع فبره لا يضمن *

رجل استباع مال الصغير

بائف وآخر بالف ومائة

والاول أملا باعه من الاول

وان باعه هو أو المتولى بازيد

من الثمن فأقال لاتصح

اقالته وكذا لو اشترى له أو

لوقوف ثم أقال ان كانت خيرا

صححت والا لا

(التاسع في الوكالة بالشراء

وفيه القضي)

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الانجنيانة أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات *

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة *

عيا وأراد أن يردها على المستأجر ان كانت دينيا بأن كانت دراهم أو دنائير أو مكيلا أو موزونا في الذمة سوى

الدراهم والدنائير أو عينا كثوب بعينه أو جنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له أن يردها على المستأجر

سواء كانت الاجرة دينيا أو عينا وان كذب المستأجر وقال ما أعطيتك هـ ذان كانت الاجرة دينيا ولم يكن أكثر

المؤجر يقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما أقرب قبض الدراهم لا غير فالقياس أن يكون القول قول المردود

عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان ان يكون القول قول المراتع بعينه وهو المؤجر وإذا أقر قبض الجياد

بان قال قبضت الجياد أو قال قبضت الاجر أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بيعة المؤجر على ذلك هكذا

في المحيط * ولو كان الاجر ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء يرده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول

المستأجر فان أقام رب الدار البيعة على العيب رده سواء كان العيب بسيرا أو فاجشا ثم ينسخ العقد برده

لفوات القبض المستحق بالعقد فأي أخذ منه قيمة السكنى وهو أجره مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع

رده رجع بحصة العيب من أجره مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فاحي من رجل يتفابع فيه زمانا

ثم خرج منه واختلفا فيما فيه من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال

المستأجر لا بل أنا أخذته فالتقياس أن يكون القول قول رب الدار مع عينه وفي الاستحسان ان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحمد منه الصانع في العرف والعادة دون

الآجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شيء يحمده المستأجر

عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلفا في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب أوفي

خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا أجرته وهذا فيها وقال المستأجر أنا أحدثت فان القول قول

رب الدار مع عينه كذا في المحيط * والاجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ

ذلك وما كان في الدار من ابن موضوع أو أجر أو حص أو جذع أو أبواب موضوع هو للمستأجر فان أقاما البيعة

ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبيعة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة

محفورة فقال المستأجر أنا أحدثها وأنا ألقاها فالقول قول رب الدار وكذلك الخصى والسترة والخشب المبني

في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فأما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر

كذا في المبسوط * فلو أقر رب الدار أن المستأجر حصص أو فرشها بالاجر أو ركب فيها بابا أو غلقا

فلم يستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا

(١) في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر أن المستأجر هو الذي بناء حاجته اليه كذا في محيط

السرخسي * ولو كان في الدار كوات فتحل أو حمامات فنلك كاه للمستأجر كالتاع الموضوع كذا

في المبسوط * ولو خر المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فان كان من باب نحو الباب والسرير وغلق الباب

فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرس والواقي والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر

كذا في الغيائية * الا في أحدم مصرعى الباب اذا كان موضوعا أو آخره كما أولو ح بعلم أنه سقط من

السقف فهو للاجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهم دم بيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه

من بيت انهم دم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله لو كان رب الدار أمره

بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجر فانه نقض على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار

(١) قوله في الاتون كتثور وقد يخفف أخذ ود الخباز والخصاص ونحوه كافي القاموس ٥١ بحراوى

(٦١ - فتاوى رابع) الوكيل إذا نوى عند ان يكون لا أمره فله وان نوى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقض وان اختلفا على

أنه لم يحضره نية يحكم النقض عند الثاني وعند محمد لا وكيل وقول الامام فيما ذكره العراقيون معه وغيرهم ذكره مع الثاني وهذا فيها

إذا أطلق أموالاً أضافه إلى درهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو وكيل آخر بأن يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للراول إذا اشتراها أكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به * دفعة عشرة بشراء

والبيعة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تن أو بنيت بغير إذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا إذا كان مشكلاً الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغيرة يعتبر حينئذ الدعوى والانتكار والمستأجر يدعي زيادة بقائه الأجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب من أمصار أعان أحدهما ساقط والآخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتأسقفه مصور يجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو أسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فإن القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولاً كذا في الذخيرة * إذا تَكَارَى منزلان من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بينه وبين المنزل وقال أسكنه فلما جاز رأس الشهر طلب رب المنزل الأجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين المنزل فيه الذي كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقتر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الأجر والمستأجر فينظر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الأجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه * رجل تَكَارَى من رجل بيتاً كل شهر بدرهم فلما جاز رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر إنما أعرتنيته أو أسكنتنيته بغير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك إذا قال الساكن إن الدار دارى ولا حق لك فيها فالقول قول الساكن مع عينه فإن قال الساكن الدار فلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للادعى وإن قال المستأجر أنك وهبت لي المنزل فلا أجر لك وقال الأجر بل أجرتك فالقول قول المستأجر في الأجر وإن أقام جميعاً البينة يؤخذ بينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقر الساكن بأصل الكراء فأما إذا أقر بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فإنه لا يصدق وعليه الأجر إلا أن يقيم بينة للمستأجر خیار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر فإن اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فإذا حلف أنه لم يرها ردها الآن تقوم بينة أنه قد رآها كذا في المحيط * ولو استأجر داراً شهر ثم ادعى المستأجر أن الأجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الأجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لأنهم اتصافوا على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيان * رجل تَكَارَى منزلان من رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤونتهم مادام في الدار (١) فالاجارة فاسدة فإن سكن عليه أجر المنزل كافي سائر الاجارات الفاسدة فإن قال المستأجر أنفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تَكَارَى داراً شهر بعشرة دراهم فسكنها يوماً أو يومين ثم تنحى إلى دار أخرى كان للأجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر فإن قال إنما استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينة الأجر كذا في الذخيرة * وإذا استأجر من آخر داراً شهر بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الأول دون الشهر الثاني فإن أنه سدم شيء من سكناه في الشهر الثاني بضمن ولا ضمان فيما سدم من سكناه في الشهر الأول فإن اختلفا فيما اتهم قدم فقال المستأجر إنما

شئ ففعل ولم ينقدها وسلم المشتري للموكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشتري بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشترى بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للموكل لم يصدق ولم يلزم الموكل * وكلاءه بشراء شيء وذكرا حليته ونسامة فاشترى فالتعيين اليه ولو هلك فعلى الذي سماه لأن الضمان لا يطلع عليها ولو اثنان مختلفان في الذكر بأن أحدهما دراهم وللاخر دينار فاشترى بالدينارين وقال ذلك لذى الدراهم يلزم الوكيل للخالفة * قال لا خراش عبدى من فلان إن علم فلان بأمره جازوا لا فلا على رواية الزيادات وفي الأصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وحمله على العلم * قال لاهل السوق بايعوا عبدى هذا صار مأذوناً ولم يعرف العبد ولو قال لا خربع عبدى هذا من ابني هذا إن علم الابن صار مأذوناً ولا فلا بخلاف ما إذا وصى لاخر ولم يعلم بالصاية حيث يكون وصياً * تعيب المشتري قبل قبضه خيرا لو كيل إن شاء رضى به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً غير أنه إن كان فاحشاً

يفوت به جنس المنفعة كالحي وقطع الدين يلزم الوكيل وإن يسيراً كالعور وقطع إحدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الردية الموكل * وكلاءه بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده فغذ على الموكل عند الامام لا إطلاق اللفظ ولو بعينه مات الوكيل قبل الردية الموكل

فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول السلم بحكم الاشارة * الوكيل بالشراء أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فأراه الموكل فلم يرض به فهلك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ثم يرجع به على الموكل ان كان أمره (٤٨٣) بالاذن على وجه السوم وان كان لم يأمره

لا يرجع * والوكيل بالسلم يقبض السلم فيه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن ان شاء أخذه من الموكل وان شاء أداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وان هلك عنده لا يضمن وله الحس الى أن يقبض حقه عندنا خلافا لفرع وان نقدا الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فابي الا ان يسلم المشتري فان كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان المشتري بمحضته ما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان حال غيبته وان كان الأمر لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لانه صار ديناً في ذمة الأمر * قال بعت لفلان وقال الفضولي اشتريت أو بعت لفلان أو لم يعل لفلان أو قال الفضولي بعت لفلان فقال بعت وقال اشتريت لفلان توقف ولو قال بعت منك فقال الفضولي اشتريت أو بعت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشتريت لفلان

انه سدم من سكك في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهم سدا من سكك في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه واليمين بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول يوما أو يومين فقال المستأجر انما سدت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط * تكاري بيتا أو دارا على أن يسكنها شهر فأعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالآجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال لا تجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا بلا ثم الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وان كان ما دفع من المفتاح لا يلائم الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتي وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح مفتاحا لا يلائم الغلق كذا في جواهر الاخلاط * آجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسستها ورميتهما فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان أنكرها فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر جاما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر اذا لم يعرف كون المدعي به في يد صاحب الحمام قبل هذا فأما الرماة فان كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقر ابدلك فعليه أن يثبته فان لم يجد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما الى الليل فهو جائز فان ألبست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا أجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي ليستة وقالت لا بل ألبست غيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي معنى هذا أنهما اختلفا في الاجرة فقال رب الحلي ليستة بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة ألبست غيري فلا أجر علي قالوا يجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي أن يصدقهما ويضمنهما ولا أجر له كالألباس معاينة وان كذبها فقد أبرأهما من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنتصف ان لم تقم لاحدهما بينة فانه ما بينهما فان ويراها وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان أقاما جميعا البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقول يقضى الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم يرجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسلم ما يحمل عليها فان اختلفت الدابة في الاجرة وان حمل عليها أو ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحسانا وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسلم ما استأجره له كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لحام وقال أكرتني عريانا ولم أكرل سرج ولا لحام وقال المستكرى استكرتني بسرج ولحام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكاري ثلاث دواب من بغداد الى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلو أن المكاري باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجر أو أعار أو أودع فجاء المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما أن يكون المكاري حاضرا أو غائبا فان كان المكاري حاضرا فانه تقبل بينته عليه وان كان يقر أنه أجره منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعها من غير ما كان باعها بعذر بأن كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها الى أن تنقضي مدة اجارته وان كان أجر من غيره أو وهب

وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعت هذا منك لفلان فقال المشتري اشتريت أو بعت أو قال المشتري اشتريت لاجل فلان وقال البائع بعت لا يتوقف وبهذا نقا ولو قال انضولي اشتريت لفلان على أنه بالخيار ثلاثا يتوقف بخلاف شراء لفلان بلا

خيارو ذلك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشر في الوكالة بالبيع) (٤٨٤) فيما يتعابن في مثله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكله ببيع عبداً بعبته فباعه بغير عبته

أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضراً فاما اذا كان غائباً فان يئس المستأجر قبل اذا كان الذي في يده الدابة شترى أو تصدق عليه أو موهو به لانه يدعى المالك لنفسه فيما في يده فينتصب خصماً لكل من يدعي حقاً في يده وبعد هذا ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به إلى أن يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجراً أو مستعيراً أو مودعاً وقد صدقه المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق به حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق به أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضراً فالسنة أجرة الاول أحق به وان كان غائباً فالمستأجر الثاني أحق به لان المكارى اذا كان حاضراً فيئس المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبيعة العادلة كالثابت معانية ولو لعاب القاضى اجارته أو لا جعل الاول أحق به فكذا اذا ثبت بالبيعة وأما اذا كان المكارى غائباً فيئس المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به إلى أن يستوفي اجارته وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاد المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصماً للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد الطواويسى والشيخ نضر الاسلام على البرزوى أن بيعة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجراً مقبولة وجعلها خصماً له وقرأ بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاماً يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقت منه أنقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة إلى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكرى البيعة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيله بالاستئجار فان أقام البيعة على أنه استأجر الغلام بعد هذا وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة الا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة إلى الغلام وأنكر الدفع فافتر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهباً وجائياً فأتى المكارى في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلاً حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فقالت الورثة انما أجره لآبائنا هذه الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان أقام بيعة فالبيعة بينة الورثة فاذا استأجر رجل دابة من رجلين ذاهباً وجائياً إلى بغداد فقال أحدهما كرينا كلها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه ولم يستلهاما بيعة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفا فسبح القاضى العقد في جميع الدابة كفى بيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه وتحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا تحالفا وطلب أحدهما انفسخ من القاضى أو طلبا جميعاً فان القاضى يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعاً كالأموال أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع عبته وان أقام جميعاً البيعة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الاجرة فيقضى لمدعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى للآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه وأما اذا اختلفا في

بأعه بعد عبته ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتعابن فيه جاز وان قدر ما لا يتعابن فيه لا يجوز اجماعاً في الاصح لان كلا يكون مشترياً في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أثواب دروية لا ينعمه الفين الفاضل ولو باعه بكميل أو موزون بعبته فكذلك وبغير عبته اختاروا على قول الامام والاجارة كالبيع * باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب به الوكيل على الخروج إلى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر ليؤكل رب المال بقبضه عند عدلين بروحان إلى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضى إلى تلك البلدة * باع بضائع الناس وعجل الأمان من عنده ثم أفلس المشتري وتوى الثمن عنده رجع عما أعطى من الثمن إلى المالك لانه كان بشرط الرجوع * باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقيق لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكاً * قال لا تحترق جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيئا ثم حال الشراء للامر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تعبت لالا نه

متم فيه * بعث أغناماً إلى باع فباعها وماتت المشتري تسليم الثمن إلى البائع لا يظالب رب الاغنام وارث البائع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلاً قبل ثبوت قبضه فلا يتعلق بالترك ولا يظالب المشتري أيضاً بالأمر وصى البائع لا ينتقل

حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الخالصكم ينتصت كاحد المتفاوضين اذ ماتت بعد بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان للبائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة * باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار ونزل مع القافلة فسرق مع الحمار لا يضمن وان كان الحل بلا امر * دفع اليه ثوبا ليبيعه ويعطى ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان كان باع بلا اجر فالقول له ولا ضمان عليه وان باجر فكذلك عنده خلافا له لان البديل امانة فكذا بدله لانه اجر مشترك ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه * غاب و امر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم الثمن الى فلان فباع ولم يسلم حتى هلك لا يضمن * سلم الوكيل المبيع قبل قبض ثمنه وكان الموكل قال له لا تسلم قبل قبضه لا يضمن لان حقوق العقدة * دفع الوكيل العين الى المستام حتى يعرضه على أهله فتلف في يده لا يضمن والفتوى على أنه يضمن ولو باع الوكيل بالذات فهو أخذ العبد الى عوضه فرخص فالتفاوت على الموكل كالموكل لان في الابتداء ملك البيع بالعرض وفي الخزنة ان قبض قبض الموكل فعلى الوكيل وفي فتاوى القاضي الوكيل بالشراب الدرهم اشترى بالذات فهو بالعرض لا يضمن الوكيل للموكل * باع الفضولي عبد الغير من رجل

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كمالا الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانفقنا على الكراء فان كانا اختلفا قبل المسير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعي ويدعي مكانا آخر بعد ما يقرآن فانه يجب التحالف في نصب كل واحد منهما فان حلفا وطلبا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق أحدهما فيما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف فسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الاجر مع عيने وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط * فكاري شق محمل فقال الجمال عنيت عيدان المحمل وقال المستكري بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكاري به خشب المحمل فالقول للمحال وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالقول للمستكري لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من المفظ بالمسمى كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ابقاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ابقاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط * رجل تكاري غلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذي ارسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ابقاء المعقود عليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالنات باقرا والخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت به أجره عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كالموكل كان المرسل هو الذي يدعي ابقاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلاما وحمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لابل أكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا أقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس وسعى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر أعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنقص وقال المكاري لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة أزيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لان نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصم في البلد وأجر مثل ذلك العمل يتفاوت في المسكنين يجب أجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة قد نزلت فاركبها فلما كان بعد ما رجعت من الحيرة اختلفا فقال المستكري لم أذهب به الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت به الى الحيرة ولى عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدا يخطط معه مشاهرة كل شهر بأجر مسمى فجحد الخياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقال المالك للبائع أو للمشتري سلمت هذا العبد كان اجارة للعبد بقرعة قوله أجزت * باع الوكيل بحضرة الموكل فحقوق العقدة تتعلق بالوكيل لا بالموكل * الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار والفسخ * آتاه الوكيل بالسلم وآتاه الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

فاختلفا الى القاضي في ذلك شهر اثم ذكر الشهود وقد استعمله قبل الخلود وبعده فعليه ما أخرج جميع ذلك ولو
عطب العبد في حال الخلود في الخياطة فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبده
ولكن غصنته والمسألة بجالها كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل رجلا ما فأنكسر أحد
الجريين أو الدوارة فهذا عذر وله أن يفسخ الاجارة وكذلك اذا انكسر البيت فان اختلفا فيه اذ على وجهين
اما أن يختلفا في مدة الانكسار اربعة ما اتفقا على الانكسار أو يختلفا في أصل الانكسار والجواب فيه
كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء أو في أصل الانقطاع كذا في الذخيرة * اكرى ابلا
الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذ لم يكن
الطريقان متفاوتين ولو كان أحدهما أصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة * (قال) رجلان استأجرا
دابة من الرى الى الكوفة بأجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختلفا في الكوفة فقال أحدهما كثريناها
من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر كثريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا يثبت لواحد
منهما فان القاضي يقضى بالدابة ملكا للقره الغائب ولا يقضى فيه بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما
من الذهاب الى الموضع الذي يدعى فان اجمعا على شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان أقام كل واحد
منهما البينة على ما ادعاه من الكراء أو ركب البينتان وقف القاضي الدابة في أيديهما ولا يأذن القاضي
لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعى ولكن بأمرهما أن ينفقا عليهما على ما يرى ان يجرى قدوم
صاحبها وان لم يرجح لا يأمرهما بالنفقة بل بأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بأمر القاضي وقف القاضي الثمن
في أيديهما فان كانا قد انفقا عليهما بأمر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار
ذلك كذا في التارخانية * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه
قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في أيديهما موقوف الى أن يبرهن أن ربه امانات وللقاضي أن لا يسمع
خصومتهم ما ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى أى
جانب شاء كذا في الكافي * ولو اختلفا في مدة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة
بدل أحدهما أن يرجع الى بغداد كان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رجع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة
وقضاء على ذلك ولم يقيم بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان أقام البينة مع تصادقهما على ذلك
فالقاضي لا يفسخ الاجارة في ذلك من القضاء على الغائب ولكنه ان شاء أجز ذلك النصف من شريكه على
سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه أن القاضي
يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع الى بغداد ويقر الكراء في النصف الذي
كان له وان شاء اكرى نصفهما من آخر فبركانهما جميعا وعلى سبيل التهاون كما كنا يفعلان مع الاول ثم لم يذكر
في الكتاب أنه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له أن يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع الى بغداد
وذكر في موضع آخر أنه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل
يوما وهذا الاطلاق على قولهما ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اجارة النصف من رجل آخر لا تجوز
لمكان الشيوع كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة وهشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل أجز دارا من
رجل بدرهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآخر وأمرته أن يؤجرها فالاجرة لى
وقال الآخر كنت غصبها منه وأجزتها فالاجرة لى فالقول قول رب الدار وبأخذ الاجروان أقام الآخر
البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان أقام بينته على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل
بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآخر بنى في الارض بناء وأجزها ببينة فقال رب الارض أمرتك أن تبني
فأجزها وقال الآخر غصبك وبينها وأجزها قال يقسم الاجرة على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فما

لا يجوز بقدر المحابة ويجوز بعث
مورثة في مرضه بغن يسير* الرا

لا يجوز بقدر المحابة ويجوز بمثل قيمة في قول الامام * الثاني رب المال باع وحط يسيرا * الثالث اشترى الوارث من اصاب مورثه في مرضه بعين يسير * الرابع قال الغاصب قيمة الحاربه المغصوبة الابقه ألف ثم عادت من الابق وظهر أنهم ألف ودائق للمالك أن

ياخذها الخامس اوصى بثلاث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة بسيرة تدخل الحياطة في الثياب السادسة باع المريض المحيط دينه بمائة مايساوى مائتين بمائة ولا مال له سواء صار المريض محبا بمائة فتمت الحياطة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري (٤٨٧) اما ان يبلغ الثمن الى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا واما ان
يفسخ وليس له امسالة
شيء من المبيع ولو قال
الدلال لا أعلم ضياع الثوب
من يدى أو كفى لا يضمن
دفع الدلال الثوب الى ظالم
لا يمكن استخلاصه ولا أخذ
الثمن أيضا يضمن اذا كان
الظالم معروفا صنعه دفع
السلعة الى مناد ينادى به
وطلب منه بعشرة فضاع
يضمن القيمة ولا شيء على
المنادى ولو دفع الدلال أو
الوكيل الثوب الى من يعرضه
على البيع أو على من يريد
الشراء ففسد أو ضاع بأن
هرب به لا أخذ قبل ان لم
أذن بالدفع يضمن وان
أذن لا وقيل يضمن مطلقا
وهو الأصح وقال صاحب
المنظومة لا يضمن واختار
بعض أنه لا يضمن اذا لم يفارقه
فان فارق ضمن كما علم في
المودع الثاني والبعض على
أن المدفوع اليه ان كان
مأمونا لا يضمن لانه مأذون
بالدفع اليه عادة ولا يضمن
الفضولي لا يملك الفسخ قبل
الاجازة وبعد هاتيك لانه
صار ماذونا باع ماله بلا اذنه
فقال أحسنت أو أصبت أو
وفقت فليس باجازه وكذا
كفيتنى مؤونة البيع أو
أحسنتم فخر الله خيرا
وعن محمد بن أحسنتم أو
أصبت اجازة فصار على

أصاب الارض فهو لرب الارض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة قال أبو بكر استأجر
دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وأدعاه لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للاجر أن يرجع
على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال ابراهيم لمجد هذه
الجارية بعثها منك وسلم اليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا يبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو
استحق انسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمجد أن يرجع على ابراهيم فان كان المدعى للدابة ادعى فعلا
على الذى في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكي غصبها مني ينتصب هو خصما وتسمع عليه البيعة ويكون
للاجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر أنى استأجرت هذه الدابة التي في يديك من فلان بتاريخ
كذا قبل أن تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعى في حق اثبات الاجارة عليه حتى لو أقام
بيعة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما أن ادعى على صاحب اليد فعلا بأن قال استأجرت
هذه الدابة من فلان وقبضتها فأخذتها مني بغير حق أو غصبها مني تسمع بينته وأما اذا قال استأجرت من
فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط المستأجر اذا ادعى
أنه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر بحال ان كانت الارض
فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للاجر وهو المختار كذا في خزانة المفتين باع الدلال
ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعثها بغير أجر وقال الدلال بل بأجر فان كان هذا الدلال معروفا
بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب أجر المثل كذا في جواهر الاخلاط ولو
قال الراعى خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعى البيعة كذا في الوجيز للكردري
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعى مع المالك فقال الراعى ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها
وهي حية فالقول قول الراعى وفي صيد النوازل أما الاجنبى اذا قال ذبحت شاة وهي ميتة هل يكون
مثل الراعى قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع عينه وهكذا قال بعض الفقهاء رجعهم الله
تعالى لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة بذاك وأنكر المالك الآن حيث يكون القول
قول المالك ولو قال الراعى ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن
الراعى كذا في الفصول العبادية دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر
وقال المؤجر أجرتها بهذه الاجرة شهرين وأجحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل أجرتها سنة فالقول
للمؤجر لانه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية والله سبحانه أعلم

الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الر كوب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية * واذا
ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافي * فان ركب المستأجر أو غيره بعد
ما تعين ركبها فغطيت ضمن قيمتها كذا في الجوهر النيرة * فان قال على أن يركبها فلان فاركبها غيره
فغطيت ضمن كذا في الكافي * اذا تكارى من رجل ابلا مسمة بغير عينها من كوفة الى مكة
فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة أنه استأجر ابلا بغير عينها لان استئجار
ابل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكارى الحمل فيقول له المستكرى
احملنى الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكارى وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة
لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدير الشهيدي ونحن نفق بالجواز كما
ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولو لم يكن كذلك لا يجوزهم كذا في المحيط * ولو

الروايتين وفي المتن وقوله له بش ما صنعت اجازة لقبض الثمن باع مال أبيه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ بالتجديد وكذا زوج أخته برضاها حال
حياة الأب بلا اذنه ثم انتقل الى الأخ الولاية جاز باجازه بعد ان انتقل الولاية لا بالسكوت والفرق ان النكاح ولاية فينفذ بالاجازة والبيع تعليق

فيشترط كونه مالكا * باع مال الغير بلائذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجارة المالا والبائع والمشتري والمسيغ ولا يمنع هلاك الثمن فان
الاربعة فائقة أو ان الاجارة (٤٨٨) صار الفضولي كالوكيل عنه وأخذ الثمن ان فاعا وان هالكاهلك أمانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن
أيضا * غصب عبد أو باعه
من آخر ثم أجاز المالك
البيع ولا يعلم أن العبد هالك
أم قائم قال محمد وأولاهم
الاجارة ثم رجع وقال
لا تصح حتى يعلم حياته فان
زعم المشتري هلاكه عند
الاجارة والبائع حياته
فالقول للبائع * باع عبد الغير
فأبى من المشتري ثم أجاز
المالك البيع جاز عند
الثاني خلافا لفر * باع
عبد غيره بلائذنه وجاء المشتري
فضوليا إلى المالك وقال
اشتريت مالك فقال ان
كنت اشتريت بمائة درهم
فقد أجزت فان كان اشتراه
بمائة أو أكثر لم يبيع وان
بأقل أو بآل فدينار والدينار
معنى يخالف الدرهم وان كان
الخمس باقية فاجاز البيع جاز
ويكون اجارة عقد لا اجارة نقد
فيكون العرض (١) للفضولي
للمالك ويضمن قيمته لو
قيما أو مثله لو مثله للمالك لان
المقابلة شراء من وجه
والشراء لا يتوقف فستم على
الفضولي لانه أهله وقد نقد
الثمن من مال غيره فيضمنه
له فاندفع ما لو دينار لانه بائع
من كل وجه فاذا أجاز كان
مجززا للعقد فيكون بدله
واذا مات المالك قبل الاجارة
فاجاز ورثته لا ينفذ بخلاف
القسمه فانها تنفذ عند الثاني

استأجر دابة إلى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر
استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض وان شاء تربص إلى أن تقوى الدابة وليس له أن
يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تكارى حوله بغير عينه يحمل إلى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى
كان له أن يطالبه بدابة أخرى كذا في خزنة المفتين * في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم ولم
ينفذها إلى ذلك المكان وقد استمسكها فلا أجر عليه وان أنفذها إلى ذلك المكان وجب الاجر ركب أو لم
يركب وهذا اذا أنفذها إلى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكث مثل
ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لانه هالك إلى ذلك المكان ركب أو لم يركب ولو مكث كثيرا مقدار
ما لا يمكن في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر كذا في التتارخانية
* رجل استأجر دابة يوم ما واقع بها فيه وأمسكها تلك الليلة وقد وردم بطنها واعتلت فتر كهافي الدار
التي هي فيها وهي دار غيره فانت بضمن كذا في جواهر الفتاوى * ولو دفع المكارى الدابة إلى المكترى
لا يجب عليه أن يبعث تلميذه أو غلامه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب كذا في الغيائية * وفي الصيرفية
استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى على غيرها قال لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التتارخانية
* ولو تكارى من الفرات إلى جعفي وجعفي قبيلتان بالكوفة ولم يسم أى القبيلتين هي أو إلى الكوفة ولم
يسم أى الكافيتين هي الظاهرة والباطنة فعليه أجر مثلها ومثله بخارى اذا تكاراه إلى السهلة ولم يبين
أى السهلتين هي سهله قوت أو سهله أمير أو سهله كذا في جنوب ولم يبين أى القريتين والسهلة
(ريگستان) وسهله الأمير ورب سمرقند كذا في الظهيرية * استأجر دواب من خوارزم إلى بخارى
بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالعقد نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القنية *
تكارى دابة باربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لانه
مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر بعيرا إلى مكة فهدأ على الذهب دون الحجى وفى
العارية على الذهاب والحجى كذا في الذخيرة * (في فتاوى آهو) استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من
الحنطة فرضت فلم تطلق الا خمسين فحمل عليها لم يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي يبيع
الدين لانه رضى بذلك كذا في التتارخانية * واذا تكارى دابتين أحدهما إلى بغداد والآخرى إلى
حلوان فان كانت التي إلى بغداد بعينها والتي إلى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه
فيما ركب أجر مثله ولا ضمان اعتبارا للعقد الفاسد بالجائز كذا في المسوط * ولو تكارى دابتين من
رجل صفقة واحدة بقسم الاجر على أجر مثلها (١) لا على قدر حملها وكذا اذا استأجر غلامين للخياطة
ونحوها كذا في الغيائية * واذا تكارى قوم مشاة ابلا على ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم أو
من أعيانهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير ونفسه يرها أن يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب
الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * واذا أجر الرجل دابة إلى الجبانة أو إلى الحنارة فهذا
لا يجوز قالوا نعم لا يجوز إلى الجبانة في بلدة لاهلها جبانتان أحدهما بعيدة والآخرى قريبة كما كان في
بلاد محمد رحمه الله تعالى جبانتان أحدهما بعيدة والآخرى قريبة ولا يدرى إلى أيتهما أجزا ما اذا كانت
جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على أول حدود من تلك الجبانة وفي الحنارة نعم لا يجوز اذا كان المصلى
اثنين أو ثلاثة ولا يدرى إلى أيهما أجزا ما اذا كان المصلى واحدا أو أكثر لانه يعلم أنه إلى أيهما أجزا يجوز
كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة لبشيخ عليها رجلا أو لملق عليها رجلا لا يجوز الا أن يسمى
(١) قوله لا على قدر حملها يعنى لا ينظر إلى قدر حملها بل كل دابة منها لان أجر الدابة على قدر سيرها وقوتها
وسرعتها وابطائها كافي المحيط اه بحرأوى

باجارة الوارث استحسنوا والمشتري فسخ البيع قبل الاجارة وكذا الفضولي قبلها تخبر عن لزوم العقد
وان خاط الثوب المشتري فضولى قيسا ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا لفر واذا أجاز المالك يبيع الفضولى صار الفضولى كالوكيل حتى

صح حمله عن الثمن علم المالك بالخط أول يعلم * وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخط بعد الاجازة له الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ * باع
عبد او باعه المشتري من آخر بزيادة ثم أجاز البائع الاول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض * باع (٤٨٩) أمة غيره بلا اذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الامه
للمشتري بخلاف ما اذا
أجازه بعد صبيغ الثوب
المشتري حيث لا يجوز * باع
نصف الدار للمشتري كة بلا
اذنها انصرف الى نصيبها
وان أجاز أحدهما صح في
نصف المجيز وبه قال الثاني
وقال محمد يصح بالاجازة
في ربح الدار بخلاف يبيع
المالك لا انصرافه الى نصيبه
خاصة أما يبيع الفضولي
ينصرف الى النصف الشائع
* باع دار رجل ورهنا
فأجازهما المالك صح البيع
لا الرهن وان اجتمع البيع
والاجازة فالبيع أولى وان
اجتمع البيع والنكاح
فأجازهما المالك صح البيع
وبطل النكاح * أخذ الثمن
وطلبه اجازة وكذا دفع الثمن
في البيع الموقوف * غصب
عبد او باعه وأخذ المالك
منه بالثمن قبالة يكون اجازة
للبيع * لا يبيع عبده فباعه
فضولي وأخذ الحالف ثمنه
لا يحنث وقول المالك بعد
بيع الفضولي للفضولي
وهبت لك الثمن أو صدقت
به عليك اجازة للبيع ان كان
المبيع قائما * غصب عبدا
فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب
منه بخمسة مائة ثم أجاز المالك
البيع فالزيادة للمشتري
للاغاصب وللمالك وكذا
الحكم في كل بيع موقوف

موضع عام معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بدله من ليل
أو نهار حاجة مرة كرها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسم مكانا معلوما لا يجوز
كذا في المحيط * وان تكارها من بلد الى كوفة ليركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي
القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل عليها متاعا فان خط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا
منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله مرة ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة
ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائبا فله أن يبلغ عليه الى أهلها من الكوفة الى الحيرة وإذا تكارى دابة بالكوفة
من موضع كانت فيه الدابة الى الكساسة ذاهبا وجائبا فأراد أن يبلغ في رجعتة الى أهلها لم يكن له ذلك انما له
أن يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول
عشرين يوما الى موضع كذا فأدخله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك
وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن
تفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله
عشرة والافله درهم فعند أبي حنيفة رجهما الله تعالى التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح
التسميتان كذا في المبسوط * ولوا كثرى بالامن كوفة الى مكة للحج ذاهبا وجائبا كان له أن يركبها يوم التروية
ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق كذا في خزانة المفتين * ولوا كثرى الدابة رجلان فأت أحدهما
في بعض الطريق أجبر المكري على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعينه بنصف الاجر وله أن يحمل معه
مثل الذي مات ولو استأجر واسفينة ليحملهم فيها فمات بعضهم جل الباقيين بحصتهم وله أن يعمل مثل من
مات أو أكثر ما لم يضر الباقيين في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر
الى أن ينتهي الى أقرب العمران كذا في الغنيمة * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائبا ثم
مات بعد ما قضى المناسك فاتمأ عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بعونه فسد قط من الاجر
بحسابه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه
أربعة أعشار ونصف وهذه مسئلة عجبية قال شمس الأئمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة أن من
الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة أيام
في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة اطواف الزيارة
وثلاثة أيام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك
عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة
وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة
قال شمس الأئمة رجهما الله تعالى رعا يشترط الممر على المدينة فزيدا ثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة
على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءا
ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الاجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان
كان شرط الممر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الاجر للذهاب
سبعة وعشرون جزءا وقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة
والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلاثون جزءا للذهاب ثلاثون لقضاء المناسك
ستة فاصل ما يتقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل
لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يتحتم بهما من يتبحر في علم الفقه
هكذا كان يحكى والذى عن أستاذه الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولوا أراد المكثري
أن ينصب على الحجل كنيسة أو قبة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبذل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٣ - فتاوى رابع) * بلغ المالك أن فضولا باع ملكه فسكت لا يكون اجازة وله بلغه البيع فانه قبل علمه بتقارنه ثم علم
المقدار ورده البيع فالعقد اجازة لارده * وكله يبيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم الموكل فقار كبل بعد فقال الموكل أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز * باع الفضولي أو المودع بلاذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لاية. لكن من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيلاً من قبل الفضولي في قبض الثمن * باع عبد غيره ومات العبد ثم ادعى المالك

أنه كان أمره بالمبيع بصدق وان قال بلغني البيع وأجزته لا يصدق الا بينه وكذا امرأة مدركة زوجهما أو هو ومات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجازة فهو كاذب كونا واذا هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يهلك مضمونا ولو انهم سدد الدار ثم أجاز المالك البيع يصح لبقاء العرصه * باع أرضاً شبه فقال الابن مادمت حياً فانا راض بالمبيع أو أجزته مادمت حياً فهو اجازة لكفاية قوله أنا راض وبلغوا مادمت حياً ولو قال أمسكها مادمت حياً لا يكون اجازة فان الامساك لا يدل على الرضا واذا هلك المبيع فصولا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة والمالك أن يضمن أيهما شاء البائع أو المشتري فايهما اختار ضمانه يرى الآخر لان في التضمين تماكيا منه فاذا ملكه من أحدهما لا يملك ثمنه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وان اختار تضمين

أو مثلها جاز ولو أراد المكارى أن يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزامه يجب الاجر بكامله وان هرب المحمل فانفق المكسرى على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع عما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الا بينة كذا في الغناية * واذا تكارى الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فبسمان الغدا الى انتصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فردا الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الخبس ان حبسهما قد رما بحبس الناس لا انتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقالى اذا استأجر دابة يحمل عليها يحمل رجلها عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكارى دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فكان الاجل مجهولاً فان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية * والله أعلم

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضبياع والتلف وغير ذلك استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصرو لم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجية * وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المصرو ما يخرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصرو يرى عن الضمان كذا في التارخانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برا مثل كدله فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا أجر عليه في قولهم جميعاً لان الخطئة أنقل من الشعير وهي أصاب وأشد اندماجاً من الشعير فصار كالوحد على اجماعة أو حديداً بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفزة من شعير فحمل عليها أحد عشر فقير من شعير حيث يضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أقفزة من حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعير مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيراً فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضاً في موضع الحمل وقد استويا وزناً الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضرباً بالدابة من المسمى كالو سمي حنطة أو شعيراً فحمل عليها حديداً أو حجراً مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه أيسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالو سمي حنطة فحمل بوزنها حطباً أو تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية * ولو تكارها ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برام مثل كدله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوالقين حنطة وفي الآخر شعيراً فطغت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع * والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبمسئله دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فطغت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعله أو دون وغيره ما دون فيقسم على قدرهما الا ان كان قدره لا تطيقه الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون ما دوناً فيه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

البائع ينظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه نفذ بيعه بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه كذا أماته ان قام صار مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا يتفديعه بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز

البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أولاً حتى صار مضموناً عليه ثم باعه فصار كالمقصور وإن باع مال الغير بعين له هلك العين في يد البائع قبل الإجازة يبطل العقد ولا تلحقه الإجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه أن مثلياً أو قيمته لو قبض

بقبضه به قد فاسد وإن تصرف البائع في العرض قبل قبضه فمصرفه باطل وإجازة قبضه ما بآذن المشتري دلالة أو صريحاً وإن تصرف في المبيع قبل الإجازة لم يجز قبض المبيع أم لا لعدم اذن المالك والأصل عندنا أن عقده يتوقف على الإجازة لولاه مجيز حال العقد فإن لم يكن له مجيز حاله فهو باطل لا يتوقف والشراء متى وجد نفذاً نفذ وإن لم يجد يتوقف والشافي على أنه لا يتوقف بحال يأنه لو تصرف الصبي المحجور تصرفاً لوفعه وإيه في صغره نفذ عليه فإذا أنشأ يتوقف على إجازته ولو تصرف فلا يصح منه بآذن وإيه لا يتوقف كإطلاق والعناق فإذا أوجده لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه الإجازة بعد البلوغ أيضاً إلا بلفظ يدل على الانشاء كقوله أوقع ذلك الطلاق وإذا اشترى لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجاز الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد نفذاً يتوقف على إجازة من اشترى له كالصبي المحجور يشتري شيئاً لغيره يتوقف هذا إذا أضاف العقد إلى نفسه أما إذا أضافه إلى غيره بأن يقول بع هذا العبد فلان فقال البائع

كذا في الاختيار شرح المختار ولوجل الأ كسبة أو الطبايسة مكان الثوب الرطبي ضمن كذا في الغيائية * أكثرى بعير المحمل فحمل زامله يضمن وإن حمل رجلاً مكان المحمل لا يضمن لأنه أخف كذا في محيط السرخسي * استأجر هاليركب فاركب غيره ثم أنزله وربك لا يبرأ عن الضمان ولو استأجره أن يحمل إلى موضع كذا ففقد هاليركب هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الأجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الأجر كذا في التتارخانية * وإن استأجر سر جالركبه شهر فاعطاه غيره فركب فهو وضامن ولا أجر عليه وإن استأجره كذا فانتقل عليه حنطته شهر فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والحوالي كذا في كذا في المبسوط * وإذا استأجر ليحمل عليهما حمل نفسه فحمل عليهما حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملاً لركبه فليس له أن يحمل غيره كذا في التتارخانية * ولو استأجر دابة على أن لا حده ما نلته أو لا آخر نلته فحمل عليها الأول سبعة والأخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلاثين سبعة عشر لأن المأذون له خمسة وثلاثين كذا في الغيائية * وإذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عليهما أحد عشر محتوماً فعطيت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الأجر كاملاً ويضمن جزاً من أحد عشر جزاً من قيمة الدابة ولم يملك شيأ من المستأجر قالوا تأويل المسئلة من وجهين أحدهما إذا كانت الدابة تطيق حمل ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما إذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني أن يحمل عليهما أحد عشر محتوماً دفعة واحدة أما إذا حمل عليهما عشرة فحتم حنطة ثم حمل عليهما محتوماً وعطيت الدابة يضمن قيمتهما بما هذا إذا حمل الحادي عشر في المكان الذي حمل العشرة أما إذا حمل في مكان آخر (٢) جنايته بفتراك برأويحت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى كذا في المحيط * فرق بين هذه المسئلة وبينها إذا استأجر ثوراً ليطن به عشرة فحتم حنطة فطن أحد عشر محتوماً وتلفت الدابة واستأجر هاليركب جرياً فافكر بجرياً ونصفه أو هلك الثور فاته يضمن جميع القيمة لأن الطحن يكون شيئاً فليطحن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالفاً من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كالموطن عليها فقير ابتداء وأما الحمل فيكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة * قال الإمام استأجر دابة ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عشرين فإن سلمت عليه تمام الأجر وإن تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتتمام الأجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي * وإن استأجر هاليركب ليحمل عليهما عشرة فحتم حنطة فحمل عليهما خمسة عشر محتوماً من الحنطة وجاء الجار سليماً فهلك قبل أن يرد ما إلى صاحبه إن كان يعلم أن الجار يطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكالاجر المسمى وإن كان لا يطيق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر كذا في فتاوى قاضيان * ولو أمر المكثرى لرب الدابة أن يحملها فحملها وهو يعلم أنه زيادة ولا يعلم لا يضمن المكثرى وهذه حيلة كذا في الغيائية * وإن استأجره ليحمل عليهما عشرة فحمل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة أن يضعه عليهما ففعل وهلك لاضمان وإن حملهما ضمن ربيع القيمة ولو كان في عدلين فحمل كل واحد منهما عدلاً أو حمل المستأجر أولاً ثم رب الدابة لاضمان أصلاً ولو حمل ربه أو لاضمان المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي * استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركب ورجل مع نفسه حملاً يضمن قدر الزيادة إن عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع إلى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في النقل وهذا إذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما إذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى * وإذا استأجر دابة ليركبها فركب هو ورجل آخر مع نفسه إن سلمت الدابة فعليه الأجر كاملاً ولا ضمان وإن هلكت الدابة من ركوبهم ما بعد ما بلغ المكان المشروط

(٢) كما إذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على إجازته وأما إذا قال اشتريت منك كذا بكذا لاجل فلان فقال البائع بعثت أو بعثت منك لفلان فإنه يقع الشراء للمخاطب لانه لافلان لأنه إذا أضف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على إجازة فلان هذا إذا لم يسبق من فلان الأمر والتوكيل

فلوسبق فعلى الموكل وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتنصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلا للعقد والانتصرف الى الموكل
* اشترى عبدا واشهد أنه يشتره فلان (٤٩٣) وقال فلان رضيت به فالعقد للشترى لانه اذا لم يكن وكيلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للاجارة بعد ذلك لان الاجارة
بعد ذلك تلحق العقد
الموصوف لاننا قد فان
دفع المشتري اليه العبد
وأخذ الثمن كان بيعا
بالتعاطى بينهما ولو ظن
المشتري والمشتري له أن
الملك وقع للمشتري له فسلمه له
بعد قبضه عنه لا يسترد ولا
رضا المشتري له ويجعل
مكانه ولاه وان علم أن
الشراء وقع للمشتري بعده
وان زعم المشتري له أن
الشراء كان بأمره ووقع الملك
له والمشتري أنه كان بلا أمره
ووقع الشراء للمشتري فالقول
قول المشتري له لان الشراء
بأقراره وقع له فيكون مأمورا
بظاهرا

الحادي عشر في اختلاف البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدراهم
والآخر بدنانير واختلفا
في الصفة أن الثمن صحاح أو
مكسرة أو في قدره أنه ألف
أو ألفان حال قيام السلعة
قبل القبض أو بعده تحالفا
ولو اختلفا في الثمن فقال
المشتري ان كنت اشترته
الا بخمسمائة فعبده المشتري
حر وقال البائع ان كنت
بعته الا بالف فهو حر فالبيع
لازم ولا يعتق العبد ويلزمه
الثمن قدر ما أقربه المشتري
لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعلية الاجر كلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن
ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير رجوع على
المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك
الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما اذا كانت
لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة
مطلقا وذكر في الجامع الصغير في استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجل خلفة فعميت الدابة ضمن بقدر
الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسألة القادسية بكثير واعتبر فيها الحزر والظن وفي القدوري يقول
المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الراشد خرا الاسلام على البرزوي
وحاصل ذلك أن يعتبر الحزر والظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استعمال
الدابة ولا تصر فيها ضمن بحساب ما زاد ثم اذا ركب وحمل عليها مع نفسه جلاغا يضمن بقدر ما زاد اذا
ركب في غير مكان الحمل فأما اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول
استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق أن
يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط * ولو
استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس
الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في الميسر * رجل استأجر دابة فلما
انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زاد عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل
ولم يلحقها الا يضمن لانه ماترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر ليركبها في المصرة عشرة أيام
فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر لانه زيادة ولو أنفق عليها
كان متبرعا كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الى
بيت زوجها لم يمسلا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها
فالاجارة فاسدة فان أركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى
أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصرة فانه يجب الاجر
وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصرة فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضمانا بالحبس ان وقعت
الاجارة على الركوب خارج المصرة يصير ضمانا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصرة لا يصير
ضمانا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء
استأجرها لركوب في المصرة أو خارج المصرة فان استأجر لركوب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضمانا ولا
يجب الاجر سلت الدابة أو هلك وان كان لركوب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * تكرار الحمل
انسانا فحمل امرأة تقيله لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت تقيله بحيث لا تحملها الدابة
يضمن لانه يكون اتلا فالاجارة كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها لركوب فأركب صبيا يستمسك ضمن
الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيائية * أكثرى دابة ليركب عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن
بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط
السرخسي * واذا استأجر حمارا بسرج فأسرجه بسرج لا يسرجه بمثله الحرف فهو ضمان بقدر ما زاد اتفاق
الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره بكاف ففرغ ذلك
الاكاف أو وكفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أو كفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة
واذا استأجر حمارا بكاف ليركب ففرغ الاكاف وأسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركب فحمل

بعثت بلامر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تحليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري
بعثت بلامر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير أمر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تحليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري

فساد العقد دون البائع * وأصله أن من سعى في نقض مائمه من جهة لا يقبل الا في موضعين * اشترى عبدا وقيضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل * والثاني وهب جاريته واستولدها الموهوب له (٤٩٣) ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها واستولدها

وبرهن يقبل ويسترد
والعقر * برهن المشتري أن
المبيع مات في يد البائع
والبائع على أنه مات في يد
المشتري فبيئة البائع أولى
لانه يلزم الثمن * ولو أرحا
فالسبق أولى وان لم يكن
لهما بيئة فالقول للمشتري
لانه منكر * ادعى المشتري
أن البائع كان أعقب المبيع
قبل البيع يقبل ويسترد
الثمن وكذا لو برهن البائع
أنه كان أعقبه قبل البيع
يقبل لانه انكسار المبيع
لان بيع الحمر لا يجوز
فصار كما اذا ادعى البائع أنه
باعه بالمئة وادعى المشتري
البيع بالدرهم وفيه
القول للبائع لانه ينكر
البيع كما قال طلقت وأنا
صبي * وقول المشتري بعد
القبض أعتقه بائعه أو دبره
أو كان حرا الاصل مقتصر
على نفسه لا يمتد الى
بائعه بلا بيئة ولاؤه موقوف
فان برهن رجوع بالثمن
واستقر الولاء على البائع ان
برهن على تحريره وان أقر
بالبيع قبله من فلان ان
صدقه فلان أخذ العبد لا
ان كذبه * أمهرت زوجها
بان يبيع جاريته ويشترى
أخرى مكانها فقال لها بعها
وجعلت غنما لنا على
واشترت جارية لنفسى ان
نقد من مالها ثمن الجارية

عليها مكان السرج أكافا وركبه فهو ضامن هكذا في ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو ضامن بقدر ما زاد وجهه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح أنه يخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة توكف بمثل هذا الا كافا ما اذا كانت دابة لا توكف أصلا أو لا توكف بمثل هذا الا كاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو استأجر جارا عربيا فأسرجه وركبه فهو ضامن قاله شايخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج شحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره لركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربيا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عربيا فاعليه الضمان ثم اذا ضمن هل يضمن جميع القيمة أو بقدر ما زاد لا ذكرا لهذه المسئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لحام فألحها أو كانت ملحمة فترع وأبدله بلحام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لحام فألحها بلحام لا تلحم عنده كان ضامنا كذا في خزانة المفتين * واذا كبح الدابة بلحامها أي جذبها الى نفسه بعنف أو ضربها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة * وعن اسمعيل الزاهد قال لو استأجره ليركبها فضررها فماتت ان كان يضرها باذن صاحبها أو أصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان أصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فان عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغياثية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوزها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فماتت الدابة مضروبة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول صاحبيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن المستأجر قيمته رجوع على الآخر بما ضمن كذا في الينابيع * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة أفقزة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشر من قفيزا فحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمن فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو استأجر الى مائة من الدابة فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي أشد يقسم الكراء على السهولة والشدة لانه رب فرسخ كراؤه درهم ورب فرسخ كراؤه درهمان كذا في التناخية * ولو استأجر دابة ليركب الى موضع كذا اذا هبوا جانيا بعلفها حتى فسدت ثم رجع وأردف غيره يجب أجر مثل الذهاب ونصف أجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار غاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها يحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغياثية * ولو استأجره ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني أقرب من الاول كذا في البداة * واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان آخر وسلمت الدابة وأهلكت فلا أجر عليه والاصل في جنس هذه المسائل أن استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا أرى أن من استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبس وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس الثوب المغصوب بدون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان غصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا أجر على المستأجر أصلا كذا في النخبة * استأجر دابة ليحمل عليها حملا معين الى موضع معين في طريق بعينه أو استأجر جارا ليحمل متاعه في طريق بعينه فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهل كنت أو المتاع لم يضمن وان بلغ فله الاجر لان الطريقين لم يتفاوتا لم يقد تعيينه حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه

لا يصدق أنه اشتراها لنفسه * أراد الرديع فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط * وان قال اشترى هذا وحده وأراد الرديع فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري * باعه طعاما بعينه وقال بعته بعشرة جرا فاقول المشتري اشترى به مكابله

يتحالفان وكذا كل ما يوزن * وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه مذارعة القول للبائع * ولو قال اشترت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً القول للمشتري ويتحالفان ويتزادان على قول الثاني * باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثنتي عشرة
قال كنت غير بالغ لا يلتفت
الى جوده ولو كان أقل من
ثنتي عشرة يصدق * قال
هذا ملكي باعه أي وأنا
بالغ وقال المشتري والأب يل
في حال صغرك فالقول
للأب لانه ينكر زوال ملكه
وقيل للمشتري قال في
المحيط وهو الصواب عندى
وان برهنا فالبيئة للأب
* وأقل مدة تصدق فيها
الصغيرة في قولها أنا بالغ
تسع سنين * اشترى
دهنا في أنا مشدود الرأس
ففتح بعد أيام وفيه فأرتمته
فزعم المشتري كونها فيه
وقت البيع والبائع حدوث
الوقوع فالقول للبائع لانه
ينكر وجود العيب * اختلفا
في الطوع فالقول لمن يدعى
الجواز * ولو أقام يمينه فلن
يدعى الكره وعليه الفتوى
ولو ادعى أحدهما صحة العقد
والآخر بطلانه بان ادعى
البيع بالميتة فالقول لمدعى
البطلان لانه منكر للعقد
لان البيع بالميتة باطل
* أنكر البائع الاجل فالقول
له * بخود ما عدا التسكاح
فسخ * وذكري في الاقرار أن
البيع لا ينعقد بمجرد أحد
المتعاقدين وينفسخ
بمجردهما * فلو وجد
البيع ثم ادعى المشتري الشراء
بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان جله في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فيه الاجر ولا عبرة
بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي * رجل استأجر حماراً ليحمل
عليه الى المدينة حمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث
مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان
* استأجر دابة من القرية الى المصريف صاحب الدابة رجل مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق
بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاقت في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في
خزانة المفتين * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فممن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض
طريق اتعاهالمنفسه وبجداستجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت
قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فخايم البرد على صاحبها فتلقت بضمنه وذكر القدرى أن عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل بخوده وسقطت عنه أجرة ما بعد بخوده وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عندهما مستأجرهما
من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المقصود عليه كذا في شرح
الطحاوى * اذا استأجر دابة ليحمل طعاماً الى المدينة ثم حمل عليه ساق الى الرجوع فقبيز من المبلغ غير اذن
صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيراً أو امرأه أن
يكريه ويشترى له شيئاً بالكراء فعلى البعير يده فباعه وأخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه أبو جعفران
باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحياكم فباعه بالبائع لاضمان عليه في البعير ولا في غنمه وان
كان في موضع يقدر أن يستطبع امساكه أو يستطبع رده أعمى فهو ضمان اقبته كذا في الخلاصة * وسئل
عن آجر دابة من آخر ليحمل شيئاً معلوماً الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلاً ليذهب
مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف
هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم رجع بها مع عير أخرى فأعير على هذه الدابة هل
يضمن الاجير قال نعم لانه أعير خالف حين استعملها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يستعملها لم
ضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد
رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معلوم الى
منزله يوم الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانياً يركب الدابة فعطبت
يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث
رحمه الله تعالى كذا في خزانة المفتين * استأجر حماراً ليحمل عليه عشرين وقرمان التراب الى أرضه بدرهم
وله في أرضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرمان لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا أجر وان سلم حتى تم العمل
فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حماراً ليحمل كذا جلاً فزاد على ماسي وحمل الجولة الى
مكانه او جاء بالحمار سليماً فضاقت قبل رده الى صاحبه نظراً الى ما زاد فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في
الكبرى * وسئل عن استأجر حماراً ليحمل عليه السرقيين بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه
الايقوى على الحمل وقال الاجر بل يقوى واجل عليه حمل مثله فبعث فأصاب رجله لينة بعشرة ففعل
في فتاوى النسفي * وفي المتن استأجر غلاماً مشرباً عشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة ففعل
في ذلك ضمن وان لم يعط في ذلك حتى رده الى الخياطة ففعل فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر
دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

* وان برهن المشتري على الشراء وصححه البائع فيه ثبت الشراء وان لم يجدد باعاً بعد انفساخه بمجوده ما
* وطريقه أن بجوده ما يرتفع بضده وهو الاقرار بالبيع والفسخ كان بالجود ولا بجود لا يرتفعه بانكاره فيعود العقد كما لو تقايلا العقد

ثم تضامنا الاقالة يعود البيع وان لم يجدناه باعه بالف ثم باع بالثمن وخمسة مائة أو بخمسة مائة من المشتري الاول انعقد الثاني وانفسخ الاول
 * اشترى من بلة بخمسة مائة ثم ادعى أنه اشترى الارض أيضا والبايع يدعى أنه باع (٤٩٥) الكفاية فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى بهما وان لم يكن
 الاثنان الكفاية قضى
 بهما فقط لا الارض وكذا
 الحكم في الراوية مع الماء
 وعن محمد فبين له أجرة
 تساوى ألفا وفيها قصب
 يساوى ألفا فباع الاجرة
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري
 وقوع العقد على الاصل
 والبايع وقوع العقد على
 القصب أن العقد يفسد
 * ولو اشترى سرجا وادعى
 انه اشتراه بركابه أو خاتما
 وادعى انه بفصه وأنكر
 البائع بما قال فان وبتراوان
 والباقى اختلاف في الثياب
 والجراب والنخلة والرطب
 فادعى البائع أحدهما والمشتري
 كليهما يحكم الثمن فان
 استويا في العادة لم يجز * وعن
 الامام فبين اشترى عبدا بالثمن
 وقبضه وقبض البائع الثمن
 ثم زعم المشتري أنه كان مع
 العقد أمة بغيرها دخلت في
 البيع وأنكره البائع يحلف
 بالله ما باعه الا معه ولا يرده
 شيئا من الثمن وقال الثاني
 بعد الحلف يرد عليه حصة
 الامنة من الثمن في الاستحسان
 وكذا في كل ما يكون مثله
 في البيع فاذا كان شيئا لا
 يكون مثله في البيع لا يصدق
 * باع داره من رجل فانكر
 المشتري الشراء يجوز بيعه
 من آخر لان وجود ما عدا
 السكاح فسخ بداية

بداية الى بيطار وقال انظر فيه فان بها علة فنظر فيها فقال تحت أذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره
 صاحب الدابة باخراجها فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما دون
 في ذلك كذا في المحيط * صبر في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زبوف أو ستوقه لا يضمن الصبر في شيء لانه
 لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما أوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرتفع من الاجر بحسب ذلك
 حتى لو كان الكل زبوف فارد كل الاجر فان كان الزبوف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان
 أنكر الدافع وقال هذا ليس مما اتخذت متى كان القول قول الاخذ مع عينة لانه ينكر أخذ غيره وهذا اذا
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بغير الزبوف وأنكر
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * وسئل عن استأجر ورثا قال يكتب له مخففا
 ويتقطعه ويعشره بكذا ويجهه فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع
 بالخيار ان شاء أخذ أو أعطاه أجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في
 البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو أمر رجلا
 ليصنع ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أيضا
 وترث ثوبه به عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يراد على المسمى وان صبغه ما أمر به الا أنه خالف
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقصر فصبغه بغيره وعصر وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفير مع الاجر
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان * ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم
 غيره عدا أو خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذ وأعطاه مثل أجر عمله لا يراد على
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغيانية * واذا أمر رجلا أن يحمر له بيتا فحضره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه
 ما زادت الحضره فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع * وان أمره أن
 ينقش بابه أو جداره أحرف فنقشه أخضر فان شاء ضمنه وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو
 أمر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان
 سقط كما قام من عمله ونكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغيانية * رجل استأجر أرضا ليزرعها
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال اقطع عني صفاطة قباء أو
 أمره أن يخطه روميا فخطه فارسي فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذ
 وأعطاه أجر مثله ولا يراد على المسمى ولو خاطس راوبل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار
 لانه وافق أمره في أصل الخطاطة كذا في الغيانية * روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فبين دفع الى رجل
 (١) شيلة ضرب له لأطستامو صوف فافضربه كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ماشبهه ويصير الكوز للعامل وان
 شاء أخذ وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع * واذا دفع الى حارث غز لا ينسجه سبعة افي
 أربع خفا كه أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله والقول
 قول الحائث في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه
 نسج بغير أمره وفي نقصان بغيره أجر مثل ما جاء به لا يراد على المسمى يريد به على حصته من المسمى
 ونسجه أنه أمره سبعة افي أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جاء به سبعة في ثلاث وهو أحد وعشرون
 فالنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعة فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يراد به على ثلاثة أرباع المسمى وان

(١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعله محرفة عن شها كيدل له ما يأتي بعد اه كتمه مصححه

لثاني عشر في قبض المبيع * اذا تجانس القبضان تناوبا بان كانا قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا بان المضمون عن غيره لا غير سانه أن
 النبي متى كان في يده ففسد أو عقد فاسد فاشترى من المالك صححنا قبض القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله لم يمكن

من قبضة هلاك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فهو به منه مال كما لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض الأول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد أو غصب فهو به (٤٩٦) لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه

يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتخلية والرهن كالعارية * أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز وان مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وان رجع ان كان الابن صغيرا فقبض الأب قبض له وإن بلغ حتى يرجع الغلام فالقبض للابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن * اشترى عبدا ولم يقبضه حتى أعاده من المشتري البائع أو أجره منه فاستغله البائع وهلك في البائع ولا يلزم الأجر وكذا إذا أجره البائع من آخر فالأجر له لأن البائع والعمل للبائع وان استعمله البائع بأمر المشتري في عمل المشتري صار قابضا والبائع كالرسل عنه * أمر البائع بطعن الحنطة المشتراة صار قابضا إذا امتنع البائع فحينئذ يهلك عليه * الغاصب استأجر الموصوب من المالك مدة جاز كالأشتره وبعده قابضا وبرئ من ضمان الغصب ولا يعود بعده إلى ضمان الغصب ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يتصرف فيه لأن الاعارة قبل القبض كالهبة * ولو أجر الموهون من المهر من صح ولا يصير المهر من قابضا عقيب العقد لأن الرهن غير مضمون بنفسه

اختلاف في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويختار أن خالفه في الشرط كذا في الغياثية * (١) مردى ريسمان قز يافنده دادنا كرباس بافد بافنده بعضی ازین ريسمان قز برداشت و ريسمان بنه در آورد) فالنسيج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك فالثوب للحائك (٢) وخداوند ريسمان از يافنده مثل ريسمان خود طلب كند) لأن الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلط لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزانة المفتين * دفع إلى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع إلى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر ٣ (و فرمودش كه اين باريك را ششصدی باف و اين سطر را با نصدی) فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الصبغة أخرج هذه الحنطة إلى الصحرَاء وهذا الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قال ان قبل الاكار من صاحب الصبغة هذا ولم يفعل حتى فسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمته أو الفاسد له قال الفقيه إذا لم يجرد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يتقدر على المثل فعليه مثله كذا في التارخانية * ولو جاء إلى خياط بثوب فقال للخياط انظر إلى هذا الثوب ان كفا في قبضه فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر إلى هذا الثوب أيكفي في قبضه فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه إذا فاقطعه إذا لا يكفيه لا ذكرك له هذه المسألة في الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * إذا دفع إلى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدوم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاءه ناقصا قال ان كان قد راصب وفتحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب الحمار وضاع ان لم يرغب عن بصره لا ضمان وان غاب ان موضعا لا يعتد بتضييعا كأن كانت السكة غير نافذة أو بعض القرى لا يضمن فان عدت تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار يأخذ شيئا أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر أو هلك ان كان بحال لو اتسع الحمار المستأجر لهلك حماره أو امتناعه لا يضمن والافيضمن استعدلا بالان لبقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلكت التي نذت لا يضمن * قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره فهل فأنامل عند الفتوى كذا في خزنة المفتين * وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم ينظر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجوده ولو طالب بالقرب في خوالي المواضع التي ذهب منها الا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم ينعه فهو ضامن يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار إلى الحمار وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقريه ان استأجره ليركب (١) رجل دفع إلى النساج غزل قز لينسجه كرباسا فاقطع النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة (٤) على آرى الآرى محبس الدابة

بنفسه وفي الاعارة اذا فرغ يعود الرهن وإذا أمر المالك الغاصب ببيع الموصوب فباعه يصح وان هلك في يده الغاصب قبل التسليم أو وجد به المشتري عيبا فترده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطاع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضمونا لانه

بالتسليم قد خرج عن الضمان وإذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً إن كان عيباً ينقصه إلا إذا منعه البائع حينئذ لم يملك على البائع إلا قدر النقصان واشترى خفيين أو نعلين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع لم يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بمحضه من الثمن وإن عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع بلا منع منه هلكا على المشتري لأن استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر إلا أن يمنع البائع الثاني منه حينئذ على المشتري حصة المقبوض لا غيره فلو أمر المشتري (٤٩٧) البائع ليحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالأحداث كأن البائع رسوله لأمره ما يراه وإن أمره أن يحدث عيباً في أحدهما وكلاهما في يد البائع ففعل صار قابضاً وإن أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري لعدم صلوح الواحد مسلماً ومتسماً بخلاف ما تقدم لانه قبض ضروري كعزل الوكيل يصلح حكماً بلا علم ولا يصح قصداً وأربعة أشياء إذا فعلها البائع بأمر المشتري لا يصير قابضاً وكذا إذا فعلها المشتري بالمشتري بعد العلم بالعيب كخلق شعر العبد وحجامة وسقيه دواء ودهاوة جرحه وجعل في الجامع الصغير المداواة رضا بالعيب * وعشرة أشياء لو فعلها البائع بأمر المشتري صار قابضاً الأمر بمختار الغلام والجارية والفصد وقطع عرق الفرس أو كان ثوباً فامر به بالقصاة أو الغسل أو مكعباً فأمره بنعوله أو نعلاً فامر به بحذائه أو طعاماً فامر به بالطبخ أو داراً فاجرها من البائع أو جارية فامر بتزويجها فزوجها أو دخل بها الزوج صار قابضاً بلا دخول لا يصير قابضاً وكذا لو زوجها المشتري لا يصير قابضاً بلا دخول الزوج وفعل المشتري واحداً من

نفسه مضافاً ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يبين من يركب وهلك قوم نيام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه لم يستحفظهم ضمن إن ضاع وإن استحفظهم أو بعضهم وقبلوا حفظه وكان الأغلب في مثل ذلك الموضع أن قوم من يحفظ الدواب فيسهل لا يكون أضعافه لا يضمن وإن كان ذلك موضعاً قد نوم من يحفظ الدواب أضعافه ضمن يعني إذا لم يستحفظهم فأما إذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر جارا واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الأجير إن كان المستأجر استأجرها لركب بنفسه ضمن وإن لم يسم الركب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر جارا فوقه ليصلي الفجر فذهب الجار وأنتبه إنسان فانه يذهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن كذا في الفصول العبادية * إن اشتغل بالصلاة في الطريق والجار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وإن لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغياثية * وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكرى جارا ويذهب إلى موضع كذا حتى يوفي الأمر الجرف ففعل المأمور ذلك وأدخل المأمور في الطريق الجار في رباط فهجم للصوص واستولوا على الجار قال لا ضمان عليه إن كان الرباط على الطريق الذي كان يمر المستأجر عليه وعليه الأجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي * استأجر رجلاً ودفع له جارا وخسين اشترى شيئاً للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى وأخذ الظالم حجر القافلة فذهب البعض خلف الجار ولم يذهب البعض والأجير فن ذهب بعضه استرد والبعض لا فإن كان الذين استردوا يلمون الذين لم يذهبوا ضمن وإن كان الذين ذهبوا يلمون المأثم من تحمل المتاع لا ضمان وإن توجه إلى القافلة القطاع فأنق المكارى المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع القماش إن كان يعلم لولا القرار بالجار لأخذوا الجار مع القماش لا يضمن وإن أمكنه القرار مع القماش والجار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر دابة لينذهب بها إلى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت إلى ذلك فذهب فأخذ هذه للصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو بكر إن كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافهوضان كذا في الظهيرية * جماعة آجركل واحد منهم جاره من إنسان وسلوا إليه ثم قالوا لواحد منهم أذهب أنت معه تتعاهد الجرف فذهب معه فقال له المستأجر قف هنا مع المرح حتى أذهب بحمار واحد وأخذ الجوالق فذهب بالجار لا ضمان على المتعاهدان لم يقدروا على الأخذ منه لأنهم أمروه بتعاهد ما في يده غيره كذا في خزنة المفتين * رجل أكرى جارا من كش إلى بخاري فغلب على الجار في علفه كل يوم مقدار معلوم وأمره أن يصل إليه صاحب الجار فأمسك الأجير الجاراً ما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا إن كان المكترى أكثر من كوب نفسه ضمن وإن أكثره ولم يسم الركب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا دفع الرجل فرسه إلى رجل لينذهب به إلى قريته ويوصله إلى ولده فذهب به وسارمر حمله ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فامر رجل من أهل تلك القرية ففر على الرباط ففرق الفرس فاستأجر رجلاً لينذهب به إلى تلك القرية فذهب الأجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن الفرس على من يجب قال لاشك أن الأول ضامن لتسببه وأما مستأجر الأجير الذي ذهب بالفرس إلى منزله إن كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٦٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والر جوع بالنقص والأجارة من البائع لا تجوز زمنقولا كان أو عقار قبل القبض استأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه إن كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً إلا لو أمر البائع أن يؤجره من رجل معين أو غير معين جاز وصار قابضاً وإن قال أعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني * جاء البائع بالمبيع إلى المشتري فأمره أن يطرحه في الماء فطرحه صار قابضاً بخلاف ما إذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطرحه لا يكون مؤثماً منه وكذا لو استقرضه كراً

بجاهبه فاحرمه بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه البائع اذا دفع المبيع لمسكوحه المشتري لا يصير للمشتري قابضا (نوع آخر) التسليم
أن يغلي بينهما على وجه يتمكن (٤٩٨) من قبضه بلا حائل وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خليت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع
بمحضرة المشتري على وجه
يتكمن من النقل بلا مانع
وان يكون المبيع مفزرا غير
مشغول بحق غيره وكان
الامام يقول القبض أن
يقول البائع خليت بينك
وبين المبيع فاقبضه ويقول
المشتري عند البائع قبضته
وان دابة أو بعيرا فاحذر رأسه
وقاده أو عبدا أو أمة فقال
تعال وامش معي فتخطى
معه أو أرسله في حاجته ولو
لو باقاخذه يسه أو خلى
بينه وبينه وهو موضوع
على الأرض فقال خليت
بينك وبينه فاقبضه فقال
قبضت صار قابضا وفي
الساحة على الطريق اذا
اشتراها ولم يحركها فقبض
ولو حنطة في منزل فدفع الى
المشتري المفتاح وقال
خلت بينك وبينه فقبض
وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا
لا باع دارا بعيدة وقال سلمتها
اليك وقال المشتري قبضتها
لا يكون قبضا وان قريبة
فقبض لان الخلقة أقيمت
مقام القبض عند التمكن
وكل ما يمكن اغلاقها فهي
قريبة وان لم يمكن من ذلك
المكان فبعيدة وبه قال
الحلواني والناس عن هذا
غافلون فانهم يشترطون
الضيعة بالسود ويقترنون
بالقبض وذلك مما لا يصح

وان أخذه ثم دفعه الى الاجير فان أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان
أيضا وان ترك الاشهاد أو أشهد ولكن الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا
الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه أخذه ليرده على المالك والاجر في عياله
المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير
لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (١) (خر كرى در راه بمائد كرى
كرنده رفت وخر را ماند خداوند خراخر نبود) فأخذ الصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستأجر
وكذلك ان كان المكارى مع الحمار الا ان المستأجر لم يكن معه فذهب المكارى وترك الحمار فأخذ
الصوص الحمار فلا ضمان على المكارى قالوا هذا اذا لم يكن للمكارى حمل المتاع على دابة أخرى فأما اذا
أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع جاره الى البلد فأخذ العولان
جواره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيان
لا يضمن مطلقا قال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية * استأجر حمارا لينقل التراب من خربة
فأخذ في النقلة فانهم سدت الخربة وهلك الحمار انهم سدت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان
انهدمت من غير معالجته بل زحافوقها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية * رجل
استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها خر جارا فبلغ موضعا ضيقا ف ضرب الحمار فوقع في
النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار
وعليها أحمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها أو يتجاوزان عنف عليه المستأجر
حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتغييفه لا يضمن كذا في الظهيرية * استأجر
حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كالبوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع
في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا
ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع
في النهر فحطب فان كان يمر وقر الحطب سلمنا غالباً يضمن وان كان يعلم أنه فلما يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على
قنطرة ضيقة كذا في الغيانية * مستأجر الحمار قبضه وأرسله في كرمه مع برذعة فسرق البرذعة وأثر فيه
البردومر (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على
الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضر مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار
وان كان بحال يضره مع البرذعة ضمن قيمة الحمار لا البرذعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البرذعة ضمن قيمتهما
وان كان بحال لا يضره مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك
كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل
حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة حمارا من رجل
لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الحمار عند
المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار والبقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر
كذا في خزائن المفتين * استأجر قبان بالزن به الحمل وكان في عموده عيب ولم يعلمه المستأجر فوزنه وانكسر
ان كان وزن مثل ذلك الحمل يمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاتجار المستأجر
بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أدله بأن وزنه بالقدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر
لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي * قال نضر الدين وبه يفتى هكذا في الكبرى * وفي يسوع

(١) انقطع المكارى في الطريق وذهب المستأجر وترك الحمار وصاحب الحمار لم يكن معه (٢) قوله ومات منه
في يد المالك أي بأن رده المستأجر الى حاله بعد المرض فمات من المرض في يد المالك كذا في المحيط بجراوى
المتقى
اشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم ما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

اغلاقه ودخوله قبض والا لا * ولو اشترى بقرعة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان بجيت يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا باع خلا في دن في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فحتم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى بكن اشترى طعاما وقال

للبائع كلها في غرار ذلك فكال فيها صار قبضا خلا فالمحمد رحمه الله وكذا المسلم اليه خلى بين المسلم فيه ورب السلم على ما ذكره في الصغرى وفي الفتاوى اشترى ثوبا فامر به البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذ منه انسان ان كان حين امره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح * اشترى طيرا أو فرسا في بيت فامر به البائع بقبضه فلم يقبض حتى انفتح الباب وخرج المبيع لا يصح التسليم فان فتح المشتري الباب خرج ان أمكنه الاخذ من غير عون صح التسليم * باع دابة وهما راكبان عليه لا يصح قبضا كما اذا باع دارا وهما فيه وان باع وهو عليها فقال المشتري اجلسي عليها معك فجعله ان لم يكن عليها سرج هلكت من المشتري وان عليها سرج ان ركب في السرج صار قبضا والا لا * اشترى وعاء هدي وهو اللبن الخاثر في السوق فامر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري ولو وقع حنطة أو تبن في المصرف على البائع النقل الى المنزل وان تلف في الطريق فغن مال البائع * اشترى عشرة أرطال

المتقى استأجر قدرا فلما انقضت مدة الاجارة ردها الى المالك فهدكت في الطريق لا يضمن وان لم يردها يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الجار وذهب به الى بيت صاحبه فزلفت رجل الجار فانكسر لا يضمن ان كان جاريا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى * استأجر قدرا للطبخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسر ضمن كالحال اذا انزلني وقيل ينبغي أن لا يضمن بكن استأجر ثوبا بالدس وتحرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعها الى الاجير ليكسر الحطب به فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استأجر الاجير أولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والخمارة لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح أنه اذا استأجر الفاس أولا ليعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا أن يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لم يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أو لا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضيان * استأجر فاسا القصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يحلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * استأجر من رجل مرأوه جعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا أجيرا له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المتر فاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للراضمان عليه والقول في ذلك قوله مع عيونه ان كذبه الاجر وان طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر من اجعله في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملقط * استأجر باع ما امره ببيعه فأمسك الثمن عنده بأمر صاحب المحولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي * الحال اذا جاء بالحمل فقال صاحبه أمسكه فهدك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا أمسك بأمره بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانية * واذا فسد القصاد أو بزغ البزاع ولم يتجاوز الموضوع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضوع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزاع باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضوع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا جهم الحجام أو ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضوع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكامل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجره ليقطع يده أو أصبعه أو ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التتارخانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فأمرقه أو لم ينخبجه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز ضامنا ولكن رب الدار اشترى راوية من ما أو امر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر وفكسرها أو أفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيان * لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو مشتق على فصلين

(الفصل الاول في بيان الحدا الفاصل بين الاجير المشارك والخاص وبيان أحكامهما)

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استأجر قصعة فوقع من يده وانكسرت يضمن اهتله بجراوى

قارورة بكيلة فيها فلما وزن رطلان انكسرت وسال وهما لا يعلمان فالوزون قبل الانكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الموزون شيء قبل الانكسار فصبه البائع ضمن مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم بها فصبه البائع

بأمره وهو أيضا لا يعلم بها فإذا كاله على المشتري وان كان المشتري يسكنها بيده فالهالك كله على المشتري وان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا وان وزن الخل بحضرة (٥٠٠) المشتري ولا يصير مشتريا لا بعد قبضه ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانية وعند

البعض يحل التصرف قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى وان كان الدهن عينا فوزن بحضرة المشتري كان قبضا * اشترى عبد بكر موصوف وكاله ودفع اليه وصدقه البائع فيه ثم باعه قبل الكيل جاز * هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع باقصة سمائية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه بطل البيع لانه مضمون بالثمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمان فان أنلفه المشتري والبيع بات أو الخيار للمشتري لزم الثمن وان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسح وعود الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من خلافة طاب وان اختار المشتري اعضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا لمحمد وأثره فيما اذا تولى على الجاني وقما اذا أخذ من الجاني مكانه شيئا آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد

اختلف عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم ما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبعضى المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياط الخيط له هذا الثوب بدرهم واستأجر قصار اليه قصيره هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبعضى المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انسانا شهرا لخدمته والاجارة على العمل اذا كان معلوما صححة بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جع بين العمل وبين المدة وذكرا العمل أولا نحو ان يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سمائة بدرهم شهر راعيا هو اجير ام شتر كما اذا صرح في آخر كلامه بما هو حاكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترمى غنم غنمي مع غنمي واذا ذكر المدة أولا نحو ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما سمائة بدرهم شهر راعيا هو اجير ام شتر كما اذا صرح في آخر كلامه بما هو حاكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غنمي مع غنمي كذا في الذخيرة * والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم (١) ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واردا على منفعة ولا يصير منفعة معلومة الا بد كالمدة أو بد كالمسافة كذا في التبيين * وحكم اجير الواحد انه أمين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف أن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاوي * وحكم الاجير المشترك أن ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرر عنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كالحرز زعنه كالحرق والغالب والغارة والغالب والمكارة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان هلك بأمر يمكن التحرر عنه فهو ضمان وان هلك بأمر لا يمكن التحرر عنه فلا ضمان كذا في المحيط * وبعضهم أفتوا بالصالح على بالقوانين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة قتلت له بوما من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين فاضيل خان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * وفي الابانة أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى كذا في التارخانية * ويقول ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين * ثم عندهما انما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه على أموال أو أعطاه مصحفا ليعمل له غلافا أو وسيفا ليعمل له جهازا أو سكينيا ليعمل لها نصا بافضاع المصحف أو السيف أو السكين فانه لا يضمن اجماعا كذا في اسراج الوهاج * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه مصحفا نقطه باجر فضاغ غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضاغ المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا ليعمل كفتيه فضاغ العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الثانية فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التارخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في المراج الوهاج * وما

قوله ببيان عمله الصواب ببيان محله كما هو عبارة التبيين اه بحر اوى

هالك

القبض فعلى المشتري الا اذا أنلفه البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبائع يصير مستردا ويطلب

البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر البعض سواء كان نقصان قدرا أو وصف وخير المشتري بين

الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقية مملوكة ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفات من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن ولكنه يخير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل

تحت البيع بلا ذكر كالاختبار
والبناء في الارض والاطراف
في الحيوان والجمود في
الكبلي والوزني وان بفعل
المعقود عليه فالجواب كذلك
وان بفعل المشتري صار
قايضا ما ألتف بالانلاف
والباقي بالتعب فان هلك
الباقي قبل حبسه فعلى
المشتري وان بعد الحبس
فعلى البائع وعلى المشتري
حصة ما ألتف لغيره فان
حبس بعد سقوط حقه في
الحبس فعلى المشتري كل
الثمن وعلى البائع ضمانه ولو
هلك البعض بعد القبض فعلى
المشتري الا اذا كان بفعل
البائع فان لم يكن له حق
الاسترداد فهو كالاستهلاك
من الاجنبي وان كان له
حق الاسترداد انفسخ البيع
في قدر ما ألتف وسقط
حصته من الثمن عن المشتري
فلوهلك الباقي في يد المشتري
لزمه قسطه من الثمن الا اذا
هلك الباقي من سرية جنابة
البائع فيكون مستردا له
أيضا فيسقط الثمن وان
زعم البائع أنه هلك بعد
قبضه والمشتري انه قبل
قبضه فالقول للمشتري
وأهم ما برهن قبل وان برهنا
فللبائع وكذا لو ادعى البائع
أن المشتري استهلكه وقبله
المشتري وان أرفق فينة
الاسبق أو في الهلاك

هلك في يده بعلمه كالقصار اذا دق الثوب فخرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو الحال اذا تعثر فهو ضامن عند
علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * خالف أولي الخلف كذا في الينابيع * ثم الاجير المشترك انما يضمن عما جنت
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا او المضمون مما يجوز أن
يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التتارخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت
يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته
معمولا وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا
في التتارخانية * ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه فقتل في يده بغير فعله وبغير
تعمده فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك ترك الخياط والقصار مؤثرا الرد عليه
لا على رب الثوب كذا في خزنة المقتنين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا أو غنم أو غيرها للعامة فماتت
من سوقه وضر به بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرعة فازدجوا على القنطرة فدفع
بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في الينابيع * هلك المتاع في يد الاجير المشترك
ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كذا في العارية كذا في القنية * الاجير المشترك اذا
ساق البابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا أو وطئت بعضها بعضا ضمن وان كان أجيرا وحده لا لزناخل
على انني فعطبت لم يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لاضمان عليه لانه حافظ
للابواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلا كذا في الملتقط * وفي الناصري
أ كارتك البقرة تزعى فسرقت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان والتتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى
في الجامع الصغير في رجل استأجر جالا ليجمل له دنانير الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الحال
في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان
الذي انكسروا أعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق
فاما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعدما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه
هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد بوافق قول محمد رحمه الله
تعالى آخر فأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولا فالجمال يجب أن يكون
ضامنا هذا اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بأمر لا يمكن التبرز عنه لاضمان
عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التبرز عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاضمان عليه
وله الاجر بحسب سبب ذلك وعنددهما يجب الضمان وللبالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة
* فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان أوجب الضمان
على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على أصلهما وكذلك انقطاع الحبل الذي يشد به
لمسكاري الجمال اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون
الدابة واقفة فتجبي ربح فتعثرها فتسفر من ذلك فينقطع الحبل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * ولو
اجل بجبل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغيائية * استأجر جالا ليجمل عليه زقامن من فرفعه
المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال وتخرق لا يضمن الجمال وفي المشتق ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد
رفعه فاستعان برب الزق فذهبها بضاعة فرفع وتخرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب
الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهما يضمن الجمال والقيام أن يضمن النصف به أخذ الفقهاء
وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي * ولو قال له اجل أيهما شئت هذا بدهم وهذا نصف درهم
فحملهما معا فله نصف أجرهما ويضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أو لافه ومنتطوع في الباقي ويضمنه ان

والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان ظاهره اودى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا
فالمشتري ثمن كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلمشتري

أن يضمه القيمة ولا يبطل البيع ينمو * قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذنه فطابه منه ثقل بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه
بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين (٥٠٣) المشتري * تخمر العصور المشتري قبل قبضه بطل البيع فان عاد خلاق قبل المرافعة والابطال

خير المشتري فان خاصم
وأبطل القاضي البيع ثم
عاد خلا ليس له عليه سبيل
قال شمس الأئمة هذا قولهما
لان التخمير عندهما كالإباق
وعند محمد يبطل بالتخمير ولا
سبيل عليه ان عاد خلا مطلقاً
لان التخمير عنده كالهلاك
وقال الكرخي معنى بطل
أنه يمكن من الإبطال
لثبوت مكتبة الأخذ لو عاد
خلا قال القدوري لا حاجة
اليه لانه لا يبعد أن يبطل
البيع ثم يعود الى العهدة
برؤاله * اشترى خنطة معينة
واستعار جوالق البائع ليكيل
فيه فكال فيه فان الجوالق
معينا فقبض والا ان
المشتري حاضر اقبض وان
غائبا لا وقال محمد ليس
بقبض حتى يتسلم الجوالق
فيسلمه اليه وعن محمد أعرى
جوالق فاعاره وكال البائع
فيه لا يكون قبضا ان حال
غيبه المشتري الا ان يقبض
المشتري الجوالق ويدفعه
الى البائع أو يدفع اليه
المشتري آنية له يكيل فيها
المشتري وفي رواية عمرو بن
عمر لا يصير قابضا وعن محمد
اشترى وأمر البائع أن
يجعله في وعاء المشتري فجعله
فيه ليزنه فيه فانكسروا
ما فيه فن مال البائع فان
وزنه ثم انكسر فان للبائع
أن يمنع من المشتري فن

مال البائع حتى يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء المشتري ثم انكسر فن المشتري وان قال للبائع المذكور
وزنه في وعاءه مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه توكيل للغلام

والدفع اليه كالدفع الى المشتري * وعن الثاني اشترى سمنا ودفع البائع طرفا لصبه فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكأنه فيه قتلت
فمن البائع ولا شيء على المشتري وان لم يعلم به البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض * اشترى في المصر حطباً فقصبه خال

جمله الى منزله من البائع غاصب فمن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف كمن استأجر دابة الى المصر له أن يبلغ عليها الى منزله بالعرف * فان قلت في الاجابة لو قال استأجرت الى منزلي يصح فامكن الشرط وفي البيع بشرط الحمل الى منزله ففسد وبلا شرط لا يجب الحمل الى منزله * قلت شارط عرفاً لكن لا يفيء الا للحمل * فان قلت لو كان شارطاً الا يفيء في منزله عرفاً لا يجبر على التسليم والحمل الى منزله * ولو قال أسلم في هذا المكان له ذلك كما لو أسلم في كرتي أنه يوفيه في مصر كذا يسلمه في أي محله شاء فلو قال رب السلم شرطت عليك الا يفيء في محله كذا فقال المسلم اليه نعم لكني أوفيه في غيره من المحلات يجبر رب السلم على قبوله لان المصر مكان حكاو لو اتحد حقيقة كالنزاع في ناحية من نواحي الداذ يجبر كذا هذا * قلت القياس في مسألة الاجارة والحطب ما ذكره الا أن العرف ما قلت فلا يتمكن بائع الحطب وموآجر الدابة من الابلاغ الى منزله والاشياء التي على ظهر الدابة كالحطب والفحم والحنطة والبطيخ يجبر على الحمل الى منزل

المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبات في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ربح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله لا يضمن الملاح الا بالاعتدى لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما أو متاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئاً الا بالاعتدى كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصداقة فرض أو حاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالاعتدى ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يردّها للريح الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبر على عوده بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجر الاول كذا في الغنيمة * وان احترقت السفينة من نار أدخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرناشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل على بن أحمد عن ركب سفينة موقرة خافوا الغرق وقد أمسكت سفينة تم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاجال وفعلاً لذلك مرة بعد أخرى خفت السفينة وجرحت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير لتكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاجال وقد كانوا راضين بما فعل أولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة أولى كذا في التتارخانية * وفي المتنق لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيمذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ماسوى ذلك قال هذا كاه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال تعالى ولا يوفى يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معاً حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بهضاً وكذلك القطار اذا كان عليها حافلة ورب الحافلة على بعض فلا ضمان على الجمال كذا في المحيط * ملأ سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط لئلا تظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تنزل هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشدوا جراحاً حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية * نساج كان ساكناً مع صهره ثم اكترى داراً وانتقل مع متاعه اليه وترك غزلاً هناك فضاع ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلاً الى رجل لينسجه كرماسا فادفع هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان كان الثاني أجيراً الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني أجنبياً ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضامن مطلقاً وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية * رجل أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصيناً عيسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بهال لا عيسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرقت من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصيناً الا اذا خش كذا في الخلاصة * (١) بافنده كرماس

(١) ترك النساج الكرباس في محل عمله وذهب الى بيته ليلا وأغلق الباب

المشتري والتي لا على الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل مفسد * تسلم مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر الفتح بلا عانة لا يكون قبضاً * وطه المشتري المشترة لو بكر قبض فان أحدث البائع منه بعده صار ناقضاً

لقبضة فان هلك في البائع ويبقى حصة النقصان بالكراسة على المشتري من الثمن وان ثيبا فالوطء ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان أحدث
منه ما بعد الوطء ثم هلكت يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطء البائع المبيعة قبل التسليم بخير المشتري عند بعض المشايخ وبه نأخذ

وان أعتق المشتري المشتري
فاسد قبل قبضه وأجاز
البائع في البائع ولا شيء على
المشتري لعدم الملك قبل
القبض فبالاجازة نفذ العتق
عليه * وكذا لو قال المشتري
فاسد قبل قبضه أعتقه
عني ففعل فالتحق عن
البائع * باع عرا على نخل
وخلى بينه وبين المشتري
صار قابضا وان كان
البيع هبة والمسئلة
بجبالها لانه في معنى متاع
يحتل القسمة * اشترى
بقرة مريضة وخلاها في
منزل البائع قائلان
هلكت فني وماتت فني
البائع لعدم القبض وكذا
لو قال للبائع سقمها الى منزلك
فاذهب فاستلمها فهلك
حال سوق البائع فان ادعى
البائع التسليم فالتقول
للمشتري ولو قال المشتري
للمشتري عبدا كان أو أمة
تعال أو أمش معي فخطي
معه فقبض وقول البائع له
نخذه تخليه اذا كان يصل
الى أخذه لا قبض * نقد
المشتري بعض الثمن ثم قال
للبائع تركه عندك رهنا
لباقى الثمن أو دبيعة لا يكون
قبضا * قال المشتري للعبد
اعمل كذا أو قال للبائع
هره يعمل كذا فعمل فعطب
العبد هلك من المشتري
لانه قبض * قال المشتري

(١) نسج التسيح الكرياس ووضع في البيت ولم يردّه الى المالك فسرقه اللص * نسج التسيح الكرياس
وقال للخصم قد أخرجت الكرياس فات لنا نخذه فقال له دعه عندك وغدا آتي وأخذه فسرقه اللص في الليل
لا يضمن التسيح ٣ دعه عندك ٤ دفع الغزل الى التسيح وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه

للبائع لأعتهدك على المبيع فسلمه الى فلان يمسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يهلك من البائع لان العمل
الاسمالة كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن القبض وبعد الاقالة يلزمه رد عين الثمن القبض * وذكر

في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الضلع ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبه ٥٥٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح إن المنع للصدوق وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبه وكذا إن أحال به البائع إلى غريم وعند الثاني يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو باذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لا يملك استرداده وإن بغير إذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة والعقود وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع الدراهم زبواً أو مستحقة أو ستوقه له نقض قبضه وإن باذنه لافي الزبوف واسترد في الرصاص والستوقه والمستحقة وإن أنصرف فيه بعد قبضه بيعاً أو هبة ثم وجد الثمن كذلك لا ينتقض التصرف لأن أنصرف المشتري بعد القبض بأذن البائع كتصرفه وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البائع وأنصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينتقض من التصرفات ما يحتمل النقص وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالأذن ابتداءً وفهم

العمل ودفع الثياب إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لأنه ما كانا شريكين فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزانة المفتين * قصار رهن ثوب قصارة يدينه عند رجل ثم أقتل الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر إليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشئ على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقص وبهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضيان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (٧) براهن ريجته بكارزداد ونكفت كهريجته است كازر براهن راجحهم براهن سوخت وكازر رندافست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بعه له والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب القصارة فاحترق كان ضامناً وكذا إذا عصر الثوب فخرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سراجاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لأن هذا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن إطفاءه وهذا قولهم ما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتليد القصار أو أجبره الخاص إذا أدخل نار السراج بأمر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصارة أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيان * تليد الاجبر المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصارة فالضمان على الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الخلاصة * أطفأ السراج في الحانوت وترك المبرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يقتضي كذا في الوجيز للكردي * وفي التجريد تليد القصار وسائر الصانع وأجبرهم لضمان عليهم إلا بالتعدي ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية * أجبر القصار إذا وطئ ثوباً في بيت القصار كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن وإن كان عمالاً يوطأ بان كان رقيقاً يضمن سواء كان ثوب القصارة أو غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن إجماعاً والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * ولو حل شيئاً في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فخرق إن كان من ثياب القصارة لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصارة ضمن الاجبر كذا في الفصول العمادية * وإن حل الاجبر شيئاً في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودبعة عنده فأنسدها كان ضامناً لها ولو كذا لو عثر فقط عليها فإن كان بساطاً أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجبره كذا في المنسوط * ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمرلاً أو أعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمرل ولا يعطى الأجر ولو قال رب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي أقطع هذه الزجاجية فقال فلما لم يملك من القطع فقال إن تحرق أو أنكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فخرق الثوب أو أقطع الزجاج فإن كان لا يملك مثله غالباً فلا يضمن له لانه رضى به وإن كان يملك أحياناً ضمن كذا في الغيائية * ولو أن أجبر القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقعت على ثوب فخرق فإن انفلتت على ثوب القصارة قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوباً كان من ثياب القصارة فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الاستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصارة فإن الاجبر يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة (٧) أعطى ثوباً رقيقاً للقصار ولم يقل له أنه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

(٦٤ - فتاوى رابع) بعض النهرجة بأنه ما يضرب في دار غير السلطان والزبوف المغشوشة والستوقه صفرموه بالفضة والعامة أن الجباد خالصة رائج بين التجار وبيت المال والزبوف ما يرفعه بيت المال لا التجار والنهرجة ما يرد التجار ولهذا

حكم في الشرع أنهم من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جاز وأما لا يضمن كاسد النهر حصة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة
فريد على المشتري بلا شيء والسوقه (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا أخذ كفي ظاهر الرواية أنه لا يضمن ولا تفصيل بين أن يكون ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حتى عن أبي بكر البلخي أنه كان يقول يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا الذخيرة * في الولو الجدية ولو أصاب ذلك انسا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بنحوه زاده هذا في الوجه الاول وهو ما إذا أصاب انسا فقبل أن تقع المدقة على الخشبة أما في الوجه الثاني وهو ما إذا أصاب انسا فبعد ما وقعت المدقة على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاعلى ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التارخانية * ولو انكسر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه لا يضمن التلميذون كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيان * ولود عارجل قوما إلى منزله فغسوا على بساطه فخرق أو جلسوا على وسادة فخرقت أو كان الضيف متقادا سيفاهما جلس شق السيف بساطا أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آية من أوانيه أو ثوبا لا يسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على حبس فخرق به حوله فخرقته لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو استعان القصار برب الثوب فدقاه فخرق ولا يعلم من فعل أيهما فخرق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيائية * قال القاضي فخر الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه لا يضمن الا النصف كذا في الكبرى * وإذا لم يخرق الثوب هل يسقط من الاجرة مقدار ما يخصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخطا بعض الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بمحضته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية * وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسكه القصار لاستيفاء الاجر فخرقه صاحب الثوب فخرق الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التارخانية * وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالضمان عليهم ما يأخذ صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في خزانة الفتاوى * قصار ضمن الثوب بسبب غم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملك القصار كذا في الحاوي للفتاوى * ذكر في اجارات العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال أقصره ولا تضع عن يدي حتى تفرغ منه أو شرط اليوم أو غدا فافعل وطالبه صاحب الثوب مرات فخرق حتى سرق لا يضمن واستعتبت أئمة بخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية * وفي التوازل سلم ثوبا إلى قصار وخياط ثم وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن يتبع القصار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه مغرور من جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوب غير فآخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خزانة المفتين * ولودفع القصار ثوب انسان إلى غيره خطأ فقطعه وخطاه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على أحد وان ضمن القصار رجع هو على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب إلى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه مع الوديعة على ظن أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك

وهي معرب سه تاهه * أعار المبيع من المشتري أو أودعه قبل نقد الثمن سقط حق الحبس من البائع * والمرتهن لو أعار الرهن من الراهن ملك الاسترداد * أودع البائع أو أجر المبيع من أجنبي قبل قبض المشتري بلائذه فتلف في يد الأجنبي لا يضمنه المشتري لأنه لو ضمنه رجع على البائع فصار كالتلف على يده وان أعاره أو ملكه من أجنبي وتلف في يده للمشتري ضمنه بعد الاجازة لأنه لو ضمن لا يرجع على البائع قبض المشتري قبل نقد الثمن بلائذ البائع وبني أو أغرس أو ثوبا فصبغه ملك الاسترداد وان تلف عند البائع ضمن ما زاد البناء والصبغ * المشتري المفلس دبر أو اعتق المشتري قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الا عند الثاني خلاف الراهن المعسر يفتق المرهون حيث يسعى المعتق في قيمته ثم يرجع على الراهن فان كاتبه أو أجره أو رهنه قبل قبضه ونقد الثمن أبطل القاضي هذه التصرفات ان شاء البائع فان نقده قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو جارية فوطئها المشتري لحبلى أو ولدت لا يمكن

البائع من الحبس وان لم تحبل أرم تلده الحبس فان ماتت في يد البائع ان أحدث صنعا فن البائع والاقتنى المشتري لعدم وهل نقض القبض * قال عبدلولاه اشترت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لانه صار قابضا بنفس العقد كن

اشترى دارا هوسا كن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره عن مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لايملك البائع حبسه لأن العود للحقوق الى العبد الوكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرض أو عن أدنى نصفه وقال هذا عن

أحد النصفين عينا لا يعتبر لانه لا يفيد ولو كان بنصفه كفيل فادى نصفه وقال هذا من كفالة فلان صح لانه مفيد كما لو اختلف أصل الدين فرضا وتنا أو كفالة وعين ولو جاء بمال وقال هذا عن كفالة وقال الطالب لا أخذه الا نعم ما له ذلك ويكون عن المالكين ويرجع بالباقي على المكفول عنه وان أتى ولم يقل شيئا للطلوب أن يجعل عن أبيه ما شاء وفي البيع ثلاثة أشياء ما قيد وعقد وعن ويتحد بانحد السكلى ويتعدد بتعدد السكلى وان تعدد البائع أو المشتري واتحد العقد والثنى اتحد لرجحان ما وجب بالاتحاد وكذا ان تعدد الثمن بان قال البائع بعث هـ دين الثوبين هـ عشرة وهذا بعشرين أو قال المشتري كذلك واتحد الباقي لرجحان جانب الاتحاد وتعدد العقد مع اتحاد الثمن لا يتصور فان تعدد العقد والثنى والعقد تعدد قياسا واستحسانا وان تعدد العقد والثنى واتحد للعقد بتعدد الصفقة اتفاقا وان اتحد العقد وتعدد العقد والثنى في القياس يتعدد لرجحان جنبة التعدد وهو القياس وفي الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد * اشترى

وهل يحل الانتفاع ان أخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا في العتابة * ولو حبس القصار بامر المالك فهل ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وان قبض فهل لك امانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس فان حبسه وهلك ضمن كذا في خزنة الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تليذه ثم قال للقصار اذا أصلمته فلا تدفعه الى تليذي فلما أصلمه دفعه الى تليذه فذهب التليذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان كان التليذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك للقصار فان صدق القصار التليذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر ما حب المحيط في اجارات فتناو امر رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العبادية * وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق أو باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقى السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرابيس الناس فاتفقت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق حانوت القصار من نار وقعت من السراج ان ذلك لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والخرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه والخرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة * وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يخرق صح شرطه لان ذلك مقدوره كذا في التتارخاتية * القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفاليه له فلبسه ضمن مادام لا يباذله ثم نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العبادية * واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه فأخذوا نحن نفق به كذا في الذخيرة * رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام لحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فينتد يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالتياجي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ ثياب فلم يغمه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سلمة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والاول أصح هكذا في المحيط * نام الثيابي فسرقت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن في الوجهين المذكورين * الثيابي اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضائعا ضمن وان أمر الحلاق أو الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحقاقا كذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زادو به بقي كذا في الفتاوى العتابية

جارية بهذا اللف مشرا الى الدنانير تعلق التوكيل بها حتى لو اشترى بالدرهم لا يلزم الموكل * بعتك هذا العبد يالف فقال المشتري قبلت في نصفه لم يصح الآن برضي به البائع أو يقول بعث هـ دين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضي به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لاقبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومة من الثمن كالعبد والفقير لان
الانقسام بالاجزاء لا بالقيمة أما لو كان بالقيمة (٥٠٨) كالتوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع (نوع آخر في الزيادة)

* وان كان للحمى نياي الا أنه لم يكن حاضرًا فكذلك الجواب أيضا وان كان حاضرًا لا يضمن صاحب الحمام
كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع
عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في
بيت المسح والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتها
مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين
ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيان * خرج من الحمام وقال كان في كبدى دراهم
فضاعبت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعًا ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة
القصار كذا في القصول العمادية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الراعى اذا كان أجبر وحدومات
من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها او كان للاثبت جران يكلفه رعى اغنام آخر ولو هلك
منها شيء في السنة في أو الراعى لم يضمن هذا اذا كان الراعى أجبر وحد فاما اذا كان أجبرًا مشتركًا فانه لا يضمن
مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما أو بالبينه فاما اذا أدى الراعى الموت وجد
رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعى فاما عنددهما القول قول رب الاغنام
ولو ساقها الى المرعى فغطبت منها شاة لامن سوقه بان صعدت الجبل أو مكانا مرتفعًا فتردت منه فغطبت فلا
ضمنان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما ضمن وكذلك لو أورد هانم الراسية فغرقت شاة
منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمن وعلى قوله ما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها
فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استجمل عليها فغرقت وانكسرت رجلها
أو اندق عنقه فاعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو أكل الذئب الغنم والراعى عندها
ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبية وان كان ذئبًا واحدًا يضمن كذا في الوجيز
للكردى * وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضًا في سوقه فان كان البقر أجبر وحد لرجل
لا يضمن وان كان مشتركًا كالتقوى فهو ضامن وكذلك لو كان البقر لقوم شتى وهو أجبر أحد هم يكون ضامنًا
لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيان * الراعى اذا ضرب شاة ففقد عينيها أو كسر رجلها أو تلف شيء
منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قوله ما ان ضربهم في الموضع
المعتاد ضربًا معتادًا ينبغي أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا
في الظهيرية * فان ضربهم بالخشب كان ضامنًا عند الكل وللاعى أن يرعى نفسه وأجبره وتليده ومن
هو في عياله ولو دفع الى غيره هو لا يحفظه فضاع ضمن كذا في الغياثية * وللراعى أن يبعث بالاغنام على يده
غلامه أو أجبره أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعى مشتركًا فلا ضمان
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعنددهما ان هلك بأمره يمكن التحرر عنه يضمن كما لو رد
بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعى أجبرًا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك
في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحد الطوائف يسي أن لا جبر المشترك أن يرد به من ليس في عياله
وليس الخاص ذلك والخاصة مهرية سوى بينهم ما قال ليس لهم ذلك كذا في المحيط * الراعى المشترك اذا
خط الاغنام بعضها به ض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول
قول الراعى في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا أعرف غنم كل واحد فهو ضامن
قيمة الاغنام والقول قول الراعى في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يشك وعلى قوله ما اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض
وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعى يحلف ما هذه غنم هذا لانه

الزيادة في الثمن والمثلن جائرة
حال قيامه من جنس
الثلث أو غيره ولو بعد المدة ولا
ينفعه الندامة بعد الزيادة
حتى يجبر على تسليمها ان
أبى ويلحق باصل العقد
حتى يرد معها ان رد وشرط
زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه
محلًا للتقابل في حق المشتري
حقيقة وجوز البقاء في الزيادة
في المبيع بعد هلاكه
بخلاف الزيادة في الثمن
على ظاهر الرواية ولو جارية
فأعتقها أو أنشأ فيها شعبة
لا تصح الزيادة في الثمن كالمو
باعها من غيره وهو قولهما
وروي أنه يجوز * ولو أجبرها
أو وهبها أو شاة فذبحها يجوز
في الثمن لا بعد الموت لعدم
بقاء المحلل وفي الاول
باق لقيام الاسم والصورة
وبعض المنافع وأحد عشر
فعلًا من المشتري تمنع
الزيادة في الثمن حنطة فطحنها
أو دقيقًا خبز أو لحافًا ربه
أو جعله قلية أو سكباجا
والاعتاق بشعبه حتى
الاستيلاء أو قطنًا فغزله أو
غزلًا فنسجه والحادى عشر
موت المبيع * واثنا عشر
فعلًا لا تمنع الزيادة ذبح
الشاة ونذف المحلوج وحلج غير
المحلوج وجعل الكرباس
خرطة بلا قطع وجعل
الحديد سيفًا ورهن المبيع
واجارته ولو أَرْضًا أو باعه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه * أو زاد رب الارض سدسًا في نصيب المزارع والبذر منه قبل أن يستحصل يدعى
جازر وبعده لا * ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرقا عن المجلس قبل قبول الآخر بطات الزيادة * وكما تصح من العاقد تصح

من وارثه أيضا * والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقت وأفسدت العقد عند خلافهما * ونصح الزيادة من الاجنبى ايضا لكنه ان
بأمر المشتري يلزمه لا على الاجنبى كالصالح وان بلا أمره ان أجار جاز وان رده (٥٠٩) بطلت * ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها الى مال نفسه لزمت
الاجنبى وان بأمر المشتري
رجع عليه وان لا بأمره
لا يرجع والخط جائز في جميع
المواضع التي جازت الزيادة
أولا لكنه ان خط بعض
الثنى التحق بالعقد وان خط
كله لا يتحقق وذ كر شمس
الائمة أن هبة الكل خط
أيضا لكن لا يتحقق
بأصل العقد وقالوا ان
خط البعض انما يتحقق اذا
لم يكن المخطوط تبعا ووصفا
كن باع بألف جيا دفقة
البائع زيوا أو نهر جنة
ورضى به البائع أو باع
بالعبد سليم العبد دارا
قاعور العبد فأخذه بائع
الدار ورضى به فالشقيق
يأخذ بألف جدي في
الاول وبقيمة عبد سليم في
الثاني * ولا يتحقق الوصف
بأصل العقد بخلاف
ما لو خط بعض الثمن حيث
يأخذ الشقيق بالباقي
وان استعار المشتري المشتري
ليخدمه يوما أو يومين له أن
يسترد ويحبسه لاستيفاء
الثنى على رواية المستحق
وفي رواية القدر
بعد الاعارة والايديع من
البائع لا يملك الحبس
لاستيفاء الثمن في المشهور
(نوع في الكساد
والرواج)

يدعى عليه معنى لو أقرب يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في
الذخيرة * سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدة وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير
أجر قال ان كان الحافظ معروفا أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوى
للفقهاء * ولو خاف الراعى الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى
اذا كان بحيث يتحقق موتها أما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصمد الشامي في الباب الاول من شركة
واقامه أن من ذبح شاة انسان لا يرجى حياتها يضمن والراعى لا يضمن وقرر بين الاجنبى والراعى والفقهاء
أبو الليث سوي فقال لا يضمن الاجنبى كالا يضمن الراعى والباقار وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو
رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا وأما المختار للفتوى أنه يضمن وان
اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحته او هي حية وقال الراعى لا ذبحته او هي ميتة كان
القول قول الراعى كذا في خزائن المفتين * ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعى ليس
في بطنها ولد أعلم يقينا فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة * اذا مرضت بقرة فخاف البقار
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى مات لا يضمن أيضا كذا في السراجية * ولو أراد رب الغنم أن
يزيد في الغنم ما يطيق الراعى كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعى شهرا على أن يري
له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره شهرا يري له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقتة ولكن لا يكلفه علا آخر ثم قال لو ولدت الغنم لم يكن
عليه أن يري أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما سمائة
على أن يري له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه أن يري أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرى
أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز والابل والبقر والخيل والحير والبغال في
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط * وليس للراعى أن يزوعلى شيء منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك
ضمن ما عطف منها ولو أن الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم تراعى واحدة منها فعطبت فلا
ضمن على الراعى في ذلك بالاجماع ان كان الراعى أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضمن ولو نذت واحدة منها وترك أتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو
في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدت والامين يضمن بترك الحفظ لان الامين انما يضمن بترك الحفظ
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاختراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمان
عليه فيما نذت اذا لم يجد من يتبعها ليردها أو يبيعه لغير صاحبها بذلك ولو تنكاري من يجي بالواحدة فهو
منطوق ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقه بقدر على أتباعها كلها وأقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك
فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه بعذر يمكن
الاختراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي
* استأجر راعي أول بين مكان الراعى فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها فغرق أو
افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعى بل شرطت
هنا قال قول قول صاحبها بالاجماع والبيئة بينة الراعى وان كان أجيرا وحدها خلتا كما قلنا قال قول
صاحبها وان أقام الراعى البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العنابية * واذا خالف الراعى
فراعاه في غير المكان الذي أمره فعطبت فهو ضمن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

باعت بالدرهم وأخذ الخط

بالدنانير فالواجب عليه الدراهم لكن القاضي لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدرهم قبل والا حلف القاضي البائع عند الثاني
وعليه الفتوى * أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه * اشترى بدرهم نقد البلد ولم يتدد

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروج في السوق فسد البيع وان تروج وانتقص ليس للبائع الا ذلك * وفي التجريد اذا كسدت عن المشتري بطل البيع عند الامام * وعند الثاني قيمتها (٥١٠) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يعامل الناس ثم عندهم الكساد في بلدة كاف الفساد

في تلك البلدة * وقيل
بالكساد في جميع البلدان
* وان رخص العدلى قال
الامام ظهر الدين لا يعتبر
هذا ويطلبه بما وقع عليه
المعاملة بالعمارة الذي وقت
الماملة وفي المنتقى غلت
الفلاس أو رخصت فعند
الامام الاول والثاني أولا
ليس عليه غيرها وقال
الثاني ثانيا عليه قيمتهما
الدرهم يوم البيع والقبض
وعليه الفتوى وفي المحققات
عليه في المنقطع قيمته في
آخر يوم انقطع من الذهب
والفضة قال وهذا المختار
والانقطاع والكساد سواء
وحد الانقطاع أن لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه
ويستوى أن يكون مقبوضا
أولا وان لم يكن المبيع
مقبوضا فلا حكم لهذا
البيع وان مقبوضا فيكون
كالبيع الفاسد والاجارة
كالبيع والدين على هذا
وفي السكاح يلزمه قيمته
تلك الدراهم وان كان نقد
بعض الثمن دون بعض فسد
في الباقي * وان قبض الثمن
من المشتري الدال للبائع
وكسدت في الدال لا يفسد
العقد لان حق القبض له
* وقع البيع بالعدلى أو
الفلاس وكسدت قبل قبضهما
فسد البيع * وان غلا
أو رخص لا خيار لاحدهما

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أحذقوه عند
الامام وعند الثاني قيمة من أحذق النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت لسوية قبل الكساد * وكذا اذا أقرضه طعاما

بالعراق وأخذته مكة فمعد الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قديمة بالعراق يوم اختصم به وكذا الخلاف في الغلوس المغصوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد رفقاً بالناس * اشترى بالنقد (٥١١) الراعي وتقباضا وتقباضا لا بعد كساده رد البائع

المثل إلى القيمة عند الامام وان كسده بعد التقبض بعض الثمن فسدت في الباقي بقدره كالهلاك * ولو اشترى بالنقد الكساد بلاشارة وتعيين فالعقد فاسد كالكساد الطارئ * وقالوا لو مكانه نكاح يجب مهر المثل وفيه نظروا ويجب أن يقال لو قيمة الكساد عشرة أو أكثر فهي وإن أقل فتمام العشرة وإن طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع بعد البيع جائزاً لعدم انفساخ العقد بلا فسخ والدراهم الغلة كالفلس إذا كسدت ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له إلا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أنه يطالبه بالدرهم التي يوم البيع بعين تلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين (نوع آخر في التأجيل) اشترى إلى سنة متفكرة ولم يسلمه حتى مضت السنة فالأجل سنة آتية عند الامام * بخلاف مال أو أجله إلى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال عليه وقالهما سواء وبعد التأجيل لا يملك الحديث لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل ولا بعده * ولو في البيع خيار له أو لأحدهما

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن إلا إذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز للكردي * (١) بقا شرط على أصحاب بقر أنى لو أدخلت البقرة القرية في مكان مسمى فأنا بى منها فشرطه جائز وهو برى. فلو مات بقر أحدهم فجاء بمثلها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في المم * يعنى بى الراعى إذا أدخلها في القرية كذا في التتارخانية * وفي المتنق اشترط البقار على أصحاب البقر أنى إذا أدخلت البقرة القرية إلى موضع مسمى فأنا بى منها فالشرط جائز وهو برى. فان مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها إلى موضع البقر الذى اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن يشارطه الناس وإن بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذى كان بينه وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد عليه وإن كان سمع بالشرط فالشرط جائزاً - تحسناً قال القاضي خرد الدين والفتوى على ما ذكر في المتنق في هكذا في الكبرى * وفي النوازل امرأة بعثت ثوراً إلى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال الثورى وأخذ منه فهلك الثور وان قامت لها بينة فلها أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم أنه لا هو مع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة إلى البقار على يد رجل فجاء إلى البقار بهذه البقرة وقال ان فلان بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لأقبلها فذهب بها فهلك فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار أميناً وليس للودع أن يودع كذا في الفصول العمادية * أهل قرية دفعوا حرمهم إلى رجل ليرعاه فغنوا معه رجلان من القرية فقالوا لا نعرف الراعى فقال الراعى للرجل كن مع الجر حتى أذهب بهذا الحمار فأجل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية * بقار غاب عن الباقورة فوقع الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار أرسل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزنة الفتاوى * (٢) ازجمله رمة بى بدكان رهاس در آمد راى در آمد تابرون راندجر هاشكست) ضمن الراعى لانه سائقه كذا في الفصول العمادية * أهل قرية برعون دواهم بالنوب نذبت منها بقرة في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان المفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك إلا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى * وسئل عن أهل قرية انفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ يوماً ماسرهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر ليحفظها فأخرجها الاجير إلى المفازة ودخل في بيته ملا كل فضاء بعضها على من يجب ضمانه فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الحفظ بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى التسننى * هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع إلى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحداً من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في خزنة المفتين * بقار يحفظ بقر فترك البقرة عند رجل يحفظها ويرجع هو إلى القرية ليخرج منها ما يحتاج أو لحاجة نفسه فضاء بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى فاضيلان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبى ليحفظها هل يكون ضامناً قال ان تركها مدة يسيرة مثل أن يول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية

(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقر الخ هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع منها وهي عين ما بعد ها فالصواب اسقاطها فاعلثقل التكرار اه

(٢) دخل جدى من القطيع في دكان الرأس ودخل الراعى ليخرجه فكسرت جرات

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد * ومن له على آخر دراهم فوجدها نازله أن يعيده ويأخذها * وذكر في شرح الطحاوى أنه ليس له أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الاقرض فانه لا يلزم * وبعت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعت المشتري يحل * ولو أجله الوارث

لا يصح لان الثمن في النعمة وكان فائدة التأجيل أن يتجرو ويؤدى الثمن من تمام المال وبالموت تعين الادام من التركة فلا فائدة في التأجيل
 * وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) * اذ اتى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا * اشترى شقة صامقرا معلوما من أرض وقبض

* بقا ترك البقور مع صبي يحفظها فهلكت بقررة وقت السبق بأفة فان كان للصبي قدوة الحفظ لم يضمن
 وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قنطرة
 فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقررة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن
 من سوقها اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * ٣ (كواره بان كواره ما نديست كسي وركه
 كوساله راخورد ضامن بنود چون بدست عيال خودش مانه بود * كواره بان كواره راضائع مانه و بجانه ريفت
 وزن را فرستادن نكاه داشت تاشان نكاه كاوى غائب است و غيداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن
 البقار كذا في خزانه المفتين * وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للعارس ما أخدمهم اذا
 استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثاني في المتفرقات) * في النوازل دفع سيفا الى صيقل ليصقله ودفع الحفص معه فسرقت
 لا يضمن الحفص كذا في المحيط * وفي فوائده جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده
 فساخر به وأخذ الصوص هل يضمن أجاب نعم قال عي نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معتمد على
 ظاهر الفقه أن المودع اذا سافر عمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على
 الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغیر أجر انما لا يضمن لانه
 ليس غنة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وهما
 ما أمره بالحفظ مقصودا وانما أمره بالحفظ ضمنا في الاستئجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها
 فاذا يضمن كذا في الفصول العمادية * أعطى صائغا ذهباً ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج
 فطوّل الذهب وأعطاه من ينسجه فسرق منه فلأعطاه الاول الثاني بغیر أمر مالكة ولم يكن الثاني أجبره أو
 تليذه خير مالكة وضمن أيهما شاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذكر الثاني أنه
 سرق منه بعد عمله لم يضمن أما مادام في عمله فيده يد ضمانه كذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو
 القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبدا أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على
 صاحب الدابة كذا في المحيط * يقيم بان (٤) أجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من النسيم يضمن عندهما وهذا اذا
 ضاع من خارج الحجر فان ضاع شيء من داخل الحجر بان نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزانه المفتين
 * الخناس أجبر مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله
 تعالى وكذلك الدلال أجبر مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب بالشوب ولم يظفر به
 فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من
 أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي
 وردته على كذا فلم يدفعه ثم هلك يضمن الصباغ كذا في خزانه المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين
 رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالتحسان اذا غلط فان قال رجل ان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال
 رجلان هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد في جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنبايات مجموع
 النوازل لو قال الرجل للكحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة
 * والله أعلم

(٣) بقا ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب العجل لا يضمن لانه ترك في يد عماله بقار ترك الباقورة ضائعة
 وذهب الى بيته وأرسل امرأته تحفظها وفي الليل غابت بقررة ولا يعلم متى غابت
 (٤) يقيم بان هو الوصي أو القيم على اليتيم قوله يقيم بان مبتدأ وقوله أجبر مشترك خبره وانما كان أجبرا
 مشتركا لانه يحفظ مال الناس بأجر كذا في المحيط

ثم باع البائع منه كل الارض
 بثلث ولم يذكر الشقص فاراد
 المشتري أن يمنع شيئا من
 الثمن لمكان هذا الشقص
 ان كان ماسمى في العقد الثاني
 أقل أو أكثر يلزمه جميع
 الثمن الثاني وانتقض البيع
 الاول وان كان مثل الثمن
 الاول ففي ذلك الشقص المعتبر
 هو البيع الاول وفي باقي
 الارض الثمن الثاني هو
 المعتبر يرفع عنه حصة
 النقص * باع دارا في
 بلدة أخرى وسلمه باللفظ
 وامتنع المشتري عن أداء
 الثمن قبل التسليم اليه
 يؤمر البائع أن يخرج مع
 المشتري الى البلدة التي
 فيها الدار أو يرسل وكلا
 يسلمه هذا الدار ويقبض
 الثمن

(٤) الرابع عشر فيما يدخل
 تحت البيع أولا

و يدخل العذار في بيع
 الفرس ولا يدخل السرج
 ولو عليه الابالنص وقيل
 يدخل لو عليه * والجارلو
 مو كفا يدخل الا كاف
 والبرذعة ولو غير مو كفا
 لا يدخل * ولو باع عبدا
 أو جارية دخل في البيع
 ثياب تكون على مثل المبيع
 عادة * وللبائع أن يأخذ
 هذه الثياب ويعطي غيرها
 * ولو استحق شيء من الثياب
 لا يرجع بشيء من الثمن *

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله * وكذا الحكم في العذار والبرذعة * (الباب
 * باع عبدا له مال بعهده ولم يبين المال لا يصح البيع وان بينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صحه اتفاقا وان على جنسه لا حتى يكون

التمن أزيد من المثل ليكون المثل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الجنس لكن كل من أحد التقدين لابد من القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد * ويدخل الاواح في بيع الحانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الاواح والاقفال وان على البيت وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح * ولو في الدار

بستر عليها بكرة وعليها دلو وحبل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الحانوت طلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا * ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بمرفقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه * وإذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يردها لبيع ان لم يعلم بالحال * اشتري دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى سكة غير نافذة لا يدخل الا بدكر الحقن أو المرافق أما الطريق الذي الى السافنة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قيل الشراء * له طريق سده وفتح بمنزله طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول * الاقرار والوصية كالبيع * لا يدخل الشرب بلاذ كرو الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة تدخل بلا ذكر * وفي بيع الدار يدخل البستان الذي في الدار صغيرا أو كبير الا الذي في خارج الدار ولو لمفتحه فيها ان كان

* (الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة) *

اذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر لدار بعينها بدل معلوم ففعل قال آجر يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل يطالب الموكل ولو وكل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الآجر واذا وهب الآجر من الوكيل صح ولو وكل أن يرجع بالاجر على الأمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب آجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة * والوكيل بالاجارة اذا استأجر للدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير آجر مستأجر او قيل كان يفتى به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاط * الموكل مع المستأجر اذا انفاسخا بنفسه وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام ببيع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة سئل على بن أحمد عن رجل آجر أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا أجزه هذا العقد ثم قال بعد أيام أجزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجيزه من بعد قال رضي الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية * الوكيل باستأجر دار بعينها عشرة اذ استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتها بعشرة فلا أجز على الأمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطى كذا في الذخيرة *

* (الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بختارى) *

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بختارى أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة آجر اقل مما يبقية الاجر للسنة الاخيرة واختلاف في جوازها قيل لا يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل يجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسي * ثم اختلف المشايخ الذين قالوا يجوز هذه الاجارة انما تعتبر عقدا واحدا أو عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها لو اعتبرناها عقودا فساوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجرة كذا في المحيط * وغرة الخلاف تظهر فيما اذا آجر أرض البتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من آجر مثلها وفي الاخيرة بأكثر من آجر المثل وفي الاستئجار للبتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من آجر مثلها ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين * قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عنده أنها تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقودا واحدة في حق ملك الاجرة بالتعجيل أو باشتراط التعجيل والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو آجر مثله أو أكثر ثم يبرئ والد الصغير المستأجر عن آجر السنين المتقدمة ويصح اجراؤه عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد أن يصير مجمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل كذا أفاد في رد المحتار اه بحر اوى

(٦٥ - فتاوى رابع) أكثر من الدار أو مثلها وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم الثمن * ولا يدخل القصاع والازار في بيع الحمام * وفي بيع الدار لا يدخل الرحي ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق * وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل * وكبر الحداد

يدخل لا كبر الصانع * وزق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل وجذع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق * ومقلاة السواقين التي يقلى فيها السويق لا تدخل (٥١٤) من نحاس أو حديد مر كبت في البناء أو لالنه انما كبت للعمل لامن جلة البناء * وكل

للصغير عقارا أو ضياعا أن يقال اذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلا وأجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلته عشرين سنة من أوائل هذه السنين شي قليل ويجعل بمقابلته العشر سنين المتأخرة ألف الاشياء قليلا فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة ولا تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضيايع تجوز في الدواب والماء الميك وكل شي ينتفع به مع بقائه كذا في التارخانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة للملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشر سنين يخاف المستأجر أن يخرجاه منها فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهرين الأول بدرهم والشهر الاخير بقيمة الاجرافان معظم الاجرادا كان للشهر الاخير فهو مال يخرجاه من الدار ومن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنه الاخير كذا في المحيط * وفي الوالوجية قال آجر ثلث هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخير بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان الاعتبار بالسنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير أن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ ينفسخ وحيله أخرى يفسخ مضافا وبعض المشايخ أنتموا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعا للخرج كذا في الخلاصة * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض آجر الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجرا للأرض فيصير كأنه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لغيره آجرني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرته وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الأجر لا يكون بينهما اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزنة المفتين * اذا استأجر وقفا من المتولى مدة طويلة فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يبقى يجوز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارتهما أكثر من سنة أنفع للفقراء حينئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخانية * وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة من مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجوز في ثلاث سنين ولا أجوز فيما زاد على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضيايع نفق بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضيايع نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجرته لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد أجر مثلها بعد مضى بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي أنه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لمضى ولو كانت الأرض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحب بعدد هالي وقت الزيادة يجب المسمى بحساب

مالقطعة مسددة معلومة فهو كالثمرة لا يدخل وما ليس له مدة معلومة يدخل كالشجر * والاشجار ان بحال تقطع في كل ثلاث سنين ان كانت تقلع من الاصل كالاشجار الصغار التي تباع في الاسواق أو ان الزبيع تدخل وان كانت تقطع من وجهه الأرض الصحيح دخولها أيضا ثمرة أو لا صغيرة أو لا للحطب أولا وكذا الطرفاء والخلاف * وكل ماله ساق والقصب والحطب النابت والبقول والرياحين اذ لم تذكر في البيع للبائع وفي باب العين شجرة الخلاف والغرب وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى يكون شجرة للشترى * وأصل الزعفران وأصل الاس للبايع * والقصب في الأرض كالثمرة وكذا سبست لكن عروقه تدخل في البيع وجعل الامام السرخسي قوائم الخلاف كقوائم الباذنجان وحكم بدخوله والفضل على جعل قوائم الخلاف كالتمر بلغ القطع أولا وبه يبقى * وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند محمد يدخل وعليه الفتوى * اشترى حائطاً ولم

يقبل بارضه لا يدخل الأرض ويؤمر بملع الحائط عند الثاني وعند الحسن يدخل الأرض وأساس البيت الذي تحت ذلك الحائط يدخل عند الثاني والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لا يدخل بلاذ كرو في الاقرار يدخل ولو أقر بارض لا تحرق فيها شجرة عليها

ثم فقهى للقرلة * اشترى أرضاً بمجوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص أو شيبان من جله البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وإن شأمو دعافيه فهو للبائع كالذاتية الموجودة في جذع من الدار المبيعة (٥١٥) وإن قال البائع ليس لي فيه حكم اللقطة

* الطريق ثلاثة * طريق الى سكة غير نافذة * وطريق خاص في ملك انسان فهذا لا يدخل في بيع الدار والارض بلاذكر والا لوان يدخلان بلاذكر وكذا حق القاء الثلج * ومسبل الماء في ملك خاص لا يدخل بلاذكر * اشترى بيتان من منزل بمحدوده وحقوقه ومنعه البائع عن الدخول وأمره بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع التطرق ليس له ذلك والا قال الصدر في المختار ليس له المنع وقيل له ذلك * اشترى نخلة في أرض بطريقها بلاعلام موضع الطريق وليس لها طريق من ناحية معلومة فعند الامام الثاني ان لم يتفاوت يعبر من أى ناحية شاء وان تفاوت فالبيع بلا اعلام فاسد

(الخامس عشر فيما على البائع والمشتري)

اشترى دار يجبر البائع على اعطاء الصك لا على الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد وان أبى يرفع الى القاضي وكذا لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصك القديم

ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجر انما تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوى هذه الجملة في كتاب المزارعة واماني الاملاك فلا يفسخ العقد رخص أجر مثلها أو غلابا بتفادق الروايات كذا في المحيط * رجل أجر منزلا كان والدهم وقعه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فاجره هذا الرجل جارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزانة المفتين * رجل أجر أرض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم انما اشترى الواحد من المسلمين وأن حاكما حكم بصفحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم يصحها مع طول المدة ولا تنفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غيره عين ويكون المال حلالا له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما اختلف فيه كذا في جواهر الفتاوى * وانما استأجر من آخر دارا أو أرضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلاً ثم انما استأجرها من غيره اجارة طويلة من سومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها فن جعلها عقدا واحدا بقول لا تجوز ومن جعلها عقدا متفرقة بقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرما اجارة طويلة وقبضها وأجرها من غيره مقاطعة كل سنة شهر ايسدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرد عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتدل بعله أن الاشجار محترقة سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم يعمل في الكرم عما لا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضرا حتى أمكنه الراد لم يرد لا بسقط مال المقاطعة وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر غائبا كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن له في الدار عما لا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات * الاجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو أجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول عندى لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيان * أجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يتوفى مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أتى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن خمسة فالمستأجر لأجل الخمسة الباقية مولاية الحبس أيضا وقال القاضي ببيع الدين ليس له ذلك كذا في القنية * رجل استأجر من آخر دارا اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون دينارا فمات الا تجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مال سوى هذه الدار ثم انوارث الا أجر أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الا أجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمته خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دارا من رجل اجارة طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائرة بعدما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل وينبغي أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض العقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط * رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم انما أجر قصص بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتياج وأجرة ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطابقا وعليه الفتوى * وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ فالقول له وان زعم البائع خلافه فالانتقاد عليه والوزن على المشتري * اشترى حنطة

مكاييله فالكيل والصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري * اشترى حنطة في سنبلة لها في البائع تخليصها من التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار * وكل ما باعه مجازفة من المقدرات كالثروة والعنب والثوم والجوز فقله لها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخليع وان بشرط الكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخسب البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه فميز بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لان المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية غنمه قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم * اشترى ثياباً في جراب ففتح الجراب على البائع واخرجها على المشتري * افترضني عشرة أفقره ففعل واستأجر من يحمله فأجر الحمل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لانه هو العاقد * ولو قال استأجر لي من يحمله يجب الاجر على المقرض الا انه يرجع على المستقرض بالاجر لان الاجارة وقعت له ويُنْبَغِي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجر لي اذا كان بعد تسليم الافقره الى المقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الحال يرجع على المستقرض بالاجر لان المقرض يكون

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية بقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو أجزأ المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستثناة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر من ايام شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية تفصيلتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا كرا الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكتفى بالجواز العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححه بدين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم فاسخا العقد فلا تجر بطلاناً بالدنانير ولو كان العقد فاسداً وباق المسألة بحالها بطلان الاجارة * واذا غرس الاجر في الارض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لانه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قلع الاجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لان اعتبار هذا البيع بظهور في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطبت المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصبح الاستأجر ثم أثمرت الاشجار ثم فسحها فالنمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم فسحها فهي للاجر ولو أنفقها المستأجر فعليها قيمتها لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البات ولو أنفق الاجر في اجارة اجارة فالحق في الاجارة عليه لكن بخلاف المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيان والقاضي بدين الدين لا يضمن النقصان لكنه يحجز الاجر كذا في القنية * استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الاجران كانت طويلة بطريق بيع الاجر اجازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاجر قبل الاجارة حتى صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو لم يكن من ثمار الكرم لا يظل خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين * اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر يثنى المستأجر أحق من سائر الغرماء كالرهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجر المثل لا يراد على المسمى كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكاً للاجر باشرط التججيل فلا تصح لانه يكون هبة ملك الاجر من الاجر كذا في الصغرى * استأجر سفناً ليأخذ سفينة من خشبه في عرض اثني عشر شبراً بجرعة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شبراً أو أنقص فاذن له أن يزيد فأتخذه ثلاثة عشر شبراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره من اربعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره تفاسخا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختل فوافيه والصحيح انها تنفسخ سواء انحلت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيروه كذا في السابق للبيوع كرهنا وأصل المسألة المذكورة في المحيط وغيره وحاصلها أن الارض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجارتها وقد ذكرنا الجواز الاجارة حيلة منها أنه يبيع الاشجار عن يريده الاستأجر يثنى معلوم ثم يوزجره الارض فهذا البيع صحيح على قول الحاكم الامام عبيد الرحمن الكاتب والشيخ الامام اسماعيل الزاهد وغيرهما من المشايخ الا أن المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في أيام الفتنة من أهل الفتنة وعامة في المحيط

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معينا لا يرجع على المستقرض * وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فعمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وأنكر الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من

يحملة الى منزلي او يدفعه الى ابني والمسئلة بجعلها فالاجر في الاولى على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اجهز لكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجير بصير قبضا وبرئ (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجير

في الدفع الى الابن الابينة وان أنكر المشتري استجار البائع عليه أو دفعه الى الاجير فالقول له مع العين * وقاع الجزر والسلم قدرا يكون أنموذجا على البائع فاذا رآه المشتري ورضي به فقلع الباقي على المشتري

السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع * الاول في الاستبراء * علمته استحداث

حل الوطء بمالك عين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه نوبهم شغل الرحم وحكمته صيانة الولد فيجب بمالكها من امرأة أو صبي ولو المشترة بكر أو حرام على البائع برضاع أو مصاهرة أو اشتري جزءا من ألف جزء أو تملكها بالارث أو الصلح من دم عم أو الخاخ وعن الثاني أنهم لو بكر أو حاظ علم المشتري بانها لموطأ لا يلزم وكذا لو وهب لابنه الصغر جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم * ولو حاضت قبل القبض عنه البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا للثاني * ويحتسب بقبضها في يد الوكيل بالشراء وان حاضت في يد عدل وضعت عنه حتى ينقد المشتري الثمن ولا يجتزأ بقبضها عند البائع

ثمانين وأيام الخيل في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

باب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا للتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبير كذا في محيط السرخسي * والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنبس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الاديوم يأمر البائع أن يتخذ له خفايص له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والتحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنس ورقعته والغزل من الحائث حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز ولو لكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا بصير سلاذ كالمسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل بصير سلا بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلا وفيما لا تعامل للناس فيه بصير سلا بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار لواحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه بصير الاستصناع سلا بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منون من الاريسم ليضم اليه منونين من عند نفسه وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخلط ونسج كل واحد منفردا يأخذ أجر مثله والباقي الرب الاريسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كشرط ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى * رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك به دما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك لا بل زدني والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع عيونه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب عن البين يثبت ما اتعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برى عما اتعاه الحائك فان كان الثوب قائما مسيا في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا من الغزل وأجر عملك كذا درهما فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك زدني فيه ما أمرتني أيضا فان كان مستهلكا ذكر أن القول قول رب الثوب مع عيونه على علمه فان نكل عن البين يثبت الزيادة وكان عليه جميع

وقدر ببيعة في ذوات الاقراوم شهر في حق الآية والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل وقدر الثاني في ممتدة الطهر ثلاثة أشهر وهو رواية عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر ممتدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحرمة وفي أخرى قدرها في حق الامه والعمل اليوم على

الاختير عن الاخيرة * ويجرم الوطء والدواعي وعن محمد أنه لا يجرم الدواعي في المسبية ولو فسخ البيع لا يلزم على البائع * وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان يسع شقص (٥١٨) ثم أقالاه وكذا في الرقبة قبض بنفسه أو عيب لا باقالة قبل قبض * وذكر السرخسي حاضت

عند المشتري ثم ردت بالعيب بما هو فسخ أو غزلة عقد جديد لا يقربها البائع قبل الاستبراء * غصب جارية وباعها من لا يعلم كونها مقصوبة ووطئها المشتري ثم قضى للمالك لا يقربها بالا استبراء وان علم المشتري بحالها لا يلزم الاستبراء على المالك والقياس أن لا يجب الاستبراء في الفصلين * والحيلة في اسقاطه أن يتزوجها المشتري ان لم يكن تحت حرة قبل الشراء ثم يشتريها * وفي المتن عن محمد في هذه الصورة أستحسن أن يستبرئها وعن الامام أنه لا استبراء عليه وذكر الامام ظهير الدين أنه اذا تقدم الوطء على الشراء في هذه الصورة لا يجب لأنه ملكها وهي في عدها أما اذا تقدم على الوطء يلزم لأنه كما اشتراها بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيلزم لتحقيق سببه * وان تحت حرة تزوجها من غيره ثم اشتريها وبقيضا ثم يطلقها الزوج فيزول الاستبراء وان أتى البائع أن يزوجهما يشتريها يزوجهما المشتري من آخر قبل القبض ثم يقبضها ويطلقها الزوج وان بعد القبض باعها من آخر وشملها اليه ثم ان المشتري الثاني يزوجهما من آخر ثم البائع الثاني يشيها

ما سمي للحائض بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء عن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يطرح عنه عن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائض لأنه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من من الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيما أمر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم عن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الغزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهم ما ثلاثاً ثم بازاء ما عمل وثلاثة بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم يأنه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قديم على الحائض بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العمل من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتباره ما اذا وجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصفا في من درهمين يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الآن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكاً من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له أن يترك الثوب عليه ويضمنه غزلاً لا مثلاً غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصاد فاعلى أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يبين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير عيب وان كان منوين فالقول قول الحائض ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد زيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عيونه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائض فيكون القول قوله لكن مع اليقين كذا في المحيط * ولودفع سهم سماً وقال اقشره ووربه بنفسه ولكل درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قد يبل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه بعصر جاز وان لم يبين قدر العصر كذا في محيط السرخسي * واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه بأجر مسمى فجاءه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بان أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له مراً ضمن له حديد امثل حديدته والانا له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان أمره أن يصنع له قدوماً فصنع له حديد امثل

من المشتري الثاني ثم يطلقها فان خاف أن لا يطلقها يقول المشتري أزوجهما على ان أمرها يدي أطلقها متى شئت وهي للنكاح الحيلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحلل * وتباح الحيلة ان كان يسهل في طهر عن حيض خال عن وقاعه وان وطئها ثم باعها قبل ان

تحيض لا تباح وعندهما تباح مطلقا * أصله وطى جارية ثم زوجها للزوج الوطء قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكره وعندهما ولو أدرهم محرم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ إلا عند أحد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كما هو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لا فساد إلا في الأم وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما له والآخر لولده الصغير أو لمالوكه أو مكاتبه أو مضارب به لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجدا أحدهما عيبا بعد شرائه ما له أن يردّه ويمسك الآخر وعن الثاني أنه يردهما أو يمسكهما ولو لا صغير المملوك أخوان أو أخوات أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع واحد منهما الحصول استثناسه بالباقي وان كان له قريبان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما أبعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجده جاز بيع الأبعد وأما لك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما الأب وأم والآخر لام أو لاب فالذي يدلى بقراءة الأم ينزل منزلة الأم والمسدلى بالأب منزلة الأب لأم من لأم ولأم من لأم فلا يملك ولا يملك التفريق بها كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصداقة

للخيار فوضع له قد وما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديد وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القدوم وأعطاه الآخر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا كالحديد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزائن المقتنين * وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجهم هذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجره عمله وعن ما جهره له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجره عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرضى الآخر بذلك واتفق على أن يعطيه هذا افتقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للآخر أن يضم السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فأتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي * واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يحجز له خفين وسعى له المقدار والصفة على أن يعمل الاسكاف ويطنه من عنده ووصفه له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياص أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الجبة في الأصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رحمه الله تعالى جوزه هذا التصرف وان لم يصاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل وبطانة يليقان بذلك الخلف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يحجز على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صمغ يكدن ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر ابن سماعة شرط الاراءة في النعل وهكذا في القطع الأربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وأثنى به ان كان عمله صالحا مقاربا لافساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامة مقاربا بالصالحا ما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخلف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخلف وأعطاه الآخر فان ترك الخلف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخلف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخلف مخزرا غير منعل والى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة وقيمه منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهما فيكون درهما قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خرز الخلف غير منعل فان كان ثلاثة مثالا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر أجر مثل عمله في خرز النعل وقرين بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخزرا الى اسكاف لينعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل ففعله بنعل لا بنعل به حتى أفسد الخلف بذلك ونبت لصاحب الخلف الخيار كافي هذه المسألة واختار الأخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من ابلاغ غير مخزرا لا يجاوز به ماسمي وهذا أوجب مع أجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من ابلاغ غير مخزرا والتصل بخلفه للاسكاف في الموضعين عين مال

وسيا وميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبر أو أعتق صحب بلا كراهة لانه لو ملك أمره رعا تطرق الى تحلص الآخر وان كان التفريق بحق نحو أن يجني أحدهما على مال أو نفس فدفع أو باع لا يكره لانه بحق مستحق (الثالث في التفريقات) نسى في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد جبرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه آذبه القاضي وحسبه * وان طلب العبد البيع من مولاه وهو بقر بأنه يحسن (٥٣٠) صحبته بعز المولى * اشترى جارية بتزويجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان حرة ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يضره النكاح وخاصة الجوارى المجاورة من الاثراك في بلادنا لان عادة الاثراك بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان أخرجه منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره لا فالاحتياط في النكاح وسأني ان شاء الله تعالى في السيرة تفاصيل المسئلة * مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة غيره وذنائبه غيره يشق بطنه * والنعامة اذا ابتلعه لغيره ينظر الى أكثرها ما قيمة فيدفع قيمة الأقل الى الآخر * وكذا القرع ينعقد في دن آخر أو دخل رأس الثور في حب آخر وعن محمد اذا مات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق بطنه لودرة وعليه القيمة لان الدرة تنفس فيه فلا يفيد الشق والذنائب لا تنفس * عجل الى البقال درهماً ليأخذ منه الحوائج وقتاً بعد وقت ان شرط في الاقراض أن يأخذ منه شراء أو تبرعاً لا يجوز الا يجوز * * خلط الجيد بارد في الطعام أو الغث بالسمين في البيع لا خير فيه ان خلطه وان لم يخلطه فلا بأس به وفيه صح أنه عليه الصلاة والسلام قال من غش فليس منا * بيع الزنار

وعمل ثم في أحد الموضعين أو جب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر أو جب قيمة النعل من ايل اغير مخرز ومن مشايخنا من قال لا فرق بين المسألين ما ذكر في تلك المسألة يكون ذكر في هذه المسألة ان صاحب الخلف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خزانة الخلف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة من ايل فله ذلك كافي تلك المسألة ومنهم من فرق وقال في مسألتنا أمكن إيجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسألة لم يمكن إيجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المستثنين جميعاً لا يجاوز به ماسمى في مشايخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به ماسمى فيما يخص العمل فأما ما يخص النعل فانه يجب بالغاما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به ماسمى في حق النعل والعمل جميعاً كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وأمره أن يتخذ له قلنسوة ببطانة فهو على ما وصفتها فان جاءه غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فيخير كذا في العتائية * واذا استصنع الرجل خفا عند اسكاف فعمله وفرغ منه فقال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك به وقال الاسكاف بل هذا أمر تني وأراد الاسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد استخلاص صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولودفع الى اسكاف أدعياً ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان أعطاه وأداءه من عنده وأعمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والايصدق بها كذا في التارخانة * ولو أن رجلاً دفع خفه الى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى فعليه نعل ينعل بنعله الخلف فانه جاز عليه وان لم يكن جيداً ولا خيار له وان شرط الجودة فأنى بما ينطق عليه اسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيداً فعليه غير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخلف وان شاء أخذ الخلف وأعطاه أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به ماسمى كذا في البدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهماً وقال رب الخلف شرطت لك دنانقين وقد خرزه على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك وأقاما جميعاً البينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقيم له ما يبينه ويجب أن يحكم في ذلك قيمة النعل من ايل ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كافي الصبغ فان كان قيمة النعل درهماً كما يدعي الاسكاف فالقول قوله مع عينه وان كانت قيمة النعل تشهد له صاحبها كانت دنانقين كما يدعيه صاحب الخلف جعل القول قوله مع عينه ولا يخالفاً وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحدهما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في أصل الاجر قال صاحب الخلف عملته لي بغير أجر وقال الاسكاف لابل علمته لك بأجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان اختلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر أن صاحب الخلف يغزم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخلف كله من عنده حتى كان استصناعاً ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يخالفاً هكذا في الذخيرة * قال النجاشي ان لي بيتاً فاذا انبشته يقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فريضاً وبناه وقومه رجلاً باتفاقهما وأبي الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجبر الوبري هو عنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية ورجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكونان قرضاً على وصفه فلبا وأجره درهم فصاعه وجاءه محشواً وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم ترد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا فيخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانق درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * دفع معصفاً الى مذهب ليذهب به يذهب من عنده وأراه المذهب ان غوزجان الا عشر والاحساس ورؤس الآي وأوائل السور فأمره رب

المخفف أن يذبه كذلك باجرة معاومة لا يصح لأن مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على أن يخطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشرى كين ونعلين استأجره على أن يحدوهما له بأجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فأراهما اياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسنانا كذا في المسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بمسمى الا أنه خالف في صفقة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين * ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع والعامل أجر منه له مع قيمة ما زاد كذا في المسوط *

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه * التاجر هل يسئل أنه حرام أو حلال

اذا قال لا آخر أجر ترك داري هذه يوما واحدا بكذا او السنة مجانا أو قال أجر ترك داري هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنهم سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * استأجر مسحة للعمل فقال لا أريد الا أجر بل تعمل لي مقبضا للخدمة من الخشب ثم طلب الاجر ان كان ما طلبه له قيمة يجب أجر المثل والافلا كذا في الوجهين للكردرى * رجل استأجر دارا مدة معاومة في محلة قنات المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان أفتى والذى كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس بالخياط فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوبا ليخطه له قباه أو جبة ولم يشارطه الا بجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يفتى هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخط باجر والحمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خطه باجر فقال لا أريد الا أجر فخاطمه لا يستحق الاجر كذا في الوجهين للكردرى * اذا دفع الى خياط ثوبا ليخطه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا أريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل أقرض انسانا دراهم أو دينار أو أرا دان يسكن دارا المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معاومة سنة أو أكثر باجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بثمن ما باع من المستقرض كذا في خزانة المفتين * قال رب الدين لمدونته اكره لي هذه الارض (١) بجهة المراجعة فذكر به مال له أجر مثله لان المدين اذا دفع حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفي المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم أرد عليك دراهمك لأطال بك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استرضاه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المضمرات * قال خير الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل لرب الدين زيادة له على دينه اه بحراوى

دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن لحجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر المستقرض المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والمعلقة كل شهر بكذا اختلف فيه الائمة المتأخرون فقبل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين علي بابا دي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الأئمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرص وحفظه مامعاً يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع القبالة لأجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تابع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي * ولو دفع المستقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لأحياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلفا بعد السنة فقال المقرض هالك بعد السنة وقال المستقرض هالك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لأنه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشيئ له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويستد من شاء فالشرط جائز وبصر الثاني وكذا بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لأجر له زمان الأئمة فاع كذا في القنية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صل الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك تجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرص مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقداً الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبدل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى في الوثيقة فمضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا أجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل من يعتمد وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي اذا دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زماناً يجب له لتلك المدة أجر على المستقرض كذا في خزائن المفتين * استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي * ولو وكل المستقرض رجلاً لاستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة ويعم بان يقول على أية أجره شئت ولو استأجره لحفظ سكينه ستة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابل به منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار والطبايع بخلاف المستكتب اذا حضره من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها أحدهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والافضي به كن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية * قال رضى الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ٣ (بده يازده) كذا في جواهر الفتاوى * اذا استقرض الوصى أو المتولى لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتهدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

ان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يستل * في يده ثوب قال انه لفلان وكفى بان أبيع بعشرة ولا أنقص منه ثم باعه بتسعة يحل الشراء به ان وقع في قلبه انه قال

* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر يكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول الغل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزنة المفتين * ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهدة كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرض على الوكيل كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر من آخر دار بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على القايض ثم انتقضت الاجارة بينهما موت أحدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر قد المستقرض أرد من أجرة الدار رجوع على الأجر بما أعطى وان نقد أفضل لم يرجع على الأجر الا بمثل ما أمره بالاداء ويرجع الأجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة * واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر لا أجزأ احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته (فروور وازمال اجاره) فقال الأجر ٣ (فروورفتم) فقد انتقضت الاجارة بقدره كذا في المحيط * لو كان للمستأجر على الأجر دينار والاجر دراهم فتفاضل يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شريعية فمروا زرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة كانت التي سماها هي أجزأ مثله في وقت العقد طالب به الفضل كذا في جواهر الفتاوى * جامع المال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه الألف بخلافه فتوارى المكفول له أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الا لفسخه بالخاء بالمال فتوارى الدائن ان علم القاضي نعتته وقصدت الاضرار ينصب له وكيلاً يسلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي * ساحبة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فباأخذ من الاجرة فهو للعاقدا لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان بذلك يصير غاصباً ما بدونه لا يصير غاصباً وعندي أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان كان فعل باذن المالك قال وان كان فعل بانه قال وذكروا في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو يمروره في أرضه فاطلق له ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل أجر أرضاً من جـ له قرية معظمة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتج الى نفقة زائدة وطلب أربابها النفقة فنفقة هذا الارض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الأجر نفقة القناة ليريد في مائه ليس له أن يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر في النقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً

المقدار للترويح وان لم يقع في قلبه لا يحل * رجل يبيع على الطريق ان كان لا يضر بالمارة لسعة الطريق يحل الشراء منه وان أضر بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شئ منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر
 فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة وزدها وان شاء مضى على الاجارة يسمى من الاجرة هذا هو الجواب
 في هذه المسألة فيما أوردنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصاياه ولم يذكر
 في الكتاب ولو أجر القرية وماء فنتها يسقى عشرين حريافي ٤ (شبانة روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ
 الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح
 رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجده من متولى المسجد سنة بدها بمعاومة ثم دفع هذه الأرض الى
 رجل من اربعة بالنصف على أن يزرعها يذر المدافع فلما حصد قال أهل المسجد ان الأجر لم يكن متولياً ولا
 نصيب الاجارة فيأخذ ثلث الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البيعة ان
 الأجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط
 المشروط وعليه للمسجد الاجر المسمى وان لم يقدر على إقامة البيعة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة
 المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الأئمة
 المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فله استأجر أن يستبقها
 بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر قبل له ما ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع هل لهم ذلك فقال لا كذا في القنية
 * قرية فيها أرض سبيل أجرها أهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في
 جواهر الفتاوى * وتكره اجارة أرضى مكة لقوله عليه السلام من أكل أجوراً أرضى مكة فكأنما أكل الربا
 كذا في الكافي في كلب الكراهية والاستحسان * رجل استأجر أرضاً مفرداً أكثر مما كان في ملكه ان لم
 يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحالك بمثل ذلك فله استأجر
 أن يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق
 الفسخ في ذلك القدور وان علم انه ملك الغير وكيل السلطان اذا أجر قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها
 المستأجر ثم زاد أخرى الاجرة فاحذ منه وأجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها
 وجوبها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الأرض مزارع أجرها مع
 رب الأرض لا تخاذل الفلز له الثالث من الاجر بعقدته وان لم يستحق شيئاً مجرد الكراب كذا في القنية *
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجر عبد من رجل وسلم اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى المشتري ومات في
 يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة * ابن سميعة عن
 محمد رحمه الله تعالى رجل اكرى من رجل داراً بعقد سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد
 فانه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار واذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تركها الغاصب فأراد
 المستأجر أن يمنع عن قبضها في باقي السنة وأراد الأجير أن يمنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمنع عن
 القبض في باقي السنة ولا الأجير أن يمنع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت
 يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير وفي الاصل اذا استأجر عشرين الابل
 الى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم اذا
 كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المقود عليه كان على المستأجر
 أجر مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجر المثل مات العبد أو لم
 يمت كذا في المحيط * استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر ابد لهم تعليم العبد الخبز أو الخياطة
 جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو
 كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جازوا ن هلك فان كان ناقصه القطع أو الغسل صار قبضاً فيه هلك من
 مال المشتري والاثن مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على

وان كان الطريق واسمعا
 وقيل بكرهه وبعض المشايخ
 أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من
 يعامل بمن جلس على الدكان
 المغصوب عالمه أو سكن في
 الدار المغصوبة وباع فيها شيئاً

البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض * وهن دار غيره
وهي معدة للاجارة فسكنها المرتضى لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتضى
كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتضى لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ
جاز كذا في السراجية * وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيم افاد
المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في
بعض الشهر ففي مضي هذا الشهر فقد انتقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم
يخرجها ويأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى * رجل تكارى
منزلا كل شهر بدارهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل
سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يمسك الالهلال فان جاء الالهلال
والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على
الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
له ذلك كذا في المحيط * واذا تكارى منزلا كل شهر بدارهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو
امرأتين فله أن ينزلها وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤولة وتأويلها أن لا يكون للمنزل بربا لوعة
ولا بربوضه كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرا فكث معها سنة فيه ثم طلب
صاحب المنزل الكرا وقد أخبرته المرأة أن الزوج أن المنزل معها بكرا ولم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل
فان كان قال لهالك على مع نفقتك أجرة المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان أشهداها به ولم
يضمنه لرب المنزل ثم أعطها فله ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنيين
وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعلمها أجرة المنزل كذا في القنية * قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا
من رجل كل شهر بدارهم واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه
ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب
أن الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرطتا ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرطتا ذلك في أصل الاجارة هل
تفسد الاجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولقائل أن يقول بأنه يفسد الاجارة ولقائل أن يقول بأنه لا يفسد
الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكن نصيبه لاجبوعه وللغائب أن
يؤجر كاه اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رحمه الله
تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي * دار معدة للاجارة صارت ارثا
بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية * رجل استأجر حجرة في
خان مدة ووضع فيها متاعه وأقفالها وغاب فجاء متقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها
ووضعه في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى الحجرة وأقفالها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من
وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة * في التهمة سئل أبو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن
اخراجها فقال لا أجرة لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصانع
ليتحذله فقامه بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا
واستأجره فقامه بكذا هل له أن يأخذه فقال ليس له أن يأخذه قلت لو غصب تبرا فجعله سوارا فجاء المالك
فقال له أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل علي بن أحمد رحمه الله عن رجل له دار كان
وذلك الدكان في يدر رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا أؤجر منكم لانه لاحق
لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا أجرة منا وان دفع ذا اليد
ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال
لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التارخانية * أجرها الغاصب ورد أجرتها الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري
فيه * وعن الامام أبي
الليث لا يحل للرجل أن
يشتمل بالبيع والشراء
مالم يحفظ كتاب البيوع
وقيل لمحمد لا ينصف كتابا
في الزهد قال حسبكم

أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فالعقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر * يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهـ يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم لا فاقاد فقال للعقاد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر مشاطة لتزوين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما ولم ينقش التماسيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى أهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجر وارجلها بآجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم يخفف عنهم بعض الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيمهم وفقيرهم ذكرهنا لانه كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهيمه اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقوا للاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وانه لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان أما على جواب الكتاب فلا تجوز هذه الاجارة الموقفة وبه يفتي وهكذا ~~ك~~ والسرخصى في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في النضرات * عني ما لقرية استأجر بعض أهل القرية أجرا لقطع الاحجار ويحفر الجبل وينكسح العين فيزيد الماء فالزادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر عيناً أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليطهر زبادة في مأثافهم لجميع أهل القرية لا يستحق المستأجر ولو حفر عيناً أخرى في غير حريم هذه العين فالما له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوى للفتاوى * وليس له أن يجزى تلك الزيادة في نهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر آخر في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مرامن رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر أودع المزعنة الاجر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجر العشرة الايام لا يند المودع كيد المودع ولو كان مكان الودعة عارية وباقي المسألة بجاهلها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة * وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليليني له حائطا راما موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يبني كل ألف آجرة بكذا وكذا من الحصى بكذا وكذا من الدراهم فبني في السفل فادخل ألف آجرة بالحصى المسمى انها تمات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما باني من الحائط وما باني فيعطى بحصة ما باني على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا باني فيها حائطا من تراب كان فيه اغبر أمر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من القراب لبنساو باني الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان باني الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط عن شمس الأئمة الاوزجندی قال لطيان أصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازداد الخراب وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا ليليني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فباني بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئرا عشرة أذرع فحفر

كتاب البيوع وعلى كل تاجر يحاط لدينه أن يستعجب فقيها يباشره في معاملاته فان ملاك أمر الدين المأكل والملبس قال الله تعالى كلوا من الطيبات واعلموا صالحا

(٢) قوله يلزمه المسمى لأجر المثل الخ قال العلامة البيري الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما علمنا المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلا أكثر يرد الزائد أيضا لعدم طيبه له كآجره الجوى وأقره أبو الوفاء كذا في رد المحتار نقله المصحح

(٢) المعجون بالقتاء اه

خمس أذرع ثم قال لا أقدر أن أجفر البقية من غير عذر أحبس به حتى يحفر ولودفع الى رجل مالا يسدفع الى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فانهم دمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فاقتر المدعى عليه للاستأجر فاراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقتر به لاحدهما فاراد الاخر أن يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في البتية سئل على بن أحمد عن رجل وقف دارا سكنى الامام هل له أن يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب كذلك كذا في التارخانية * ولودفع اليه عبد ادى على أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق ولولم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التارخانية * واذا اشترى شيئا أو أجره من غيره قبل القبض لا يجوز كالموابعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقارا فقبل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماعا كذا في المحيط * تعيب الخانوت عيبا لا يصلح للعمل فأصل المالك نصفه وترك النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيبا وليس له أن يرد النصف دون النصف كذا في الفنية * رجل دفع الى آخر عمو لا ليربها فاذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانه صاحبها والمحافظة أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لاقربائه أن يردوا الخانوت الى مالكها وبفسخوا الاجارة ولولم يبق العقد وبقى المستأجر غائبا حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المشتأجر وغلقه تجب الاجرة بينهما كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلا ليعمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارى على الجملة فجاء بها على الماء قيل له أجر المثل كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله لو اكرى من رجل ابل على أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه بالجمال بابل فامر المستكرى فحمل وقد أخبره المستكرى أنه ليس في كل حل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لا ضمان على المستكرى ولواستأجر دارا شهرا ثم بعد الشهر شهدا أنه للرجل الاخر تقبل شهادتهما ولواستأجر طحانا ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبزوا كل ان شاء ضمنه الدقيق والعامل الاجروا ان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في ذلك * رجلا ن استأجر اشيا ودفع أحدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئا لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من رجل طعما على أن يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قوله ما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهو قال سئل القاضي بديع الدين (٢) (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كالخذ الثمار قال نعم كذا في التارخانية * أجره الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والافلى أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين التمر تاشي قيل في زماننا أجره السجان تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في الفنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالزايد زه أو بذر أرضه يبيده هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائما وقيمه لو كان هالكا كذا في التارخانية * استأجر رجلا ليعمل به محموله الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للعمال أن

* (في الحيل المباحة)
كبرت أو ملح أو فستق أو
حطب يحمل منه ويبيع
مباح لا بأس به * اشترى
جارية فتجسس في السنة مرة
فعن الامام الثاني أنه

بذهب الى امر آخر فترك الحولة على المستأجرة وطلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق
 مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر
 بمقدار المراحل لا بسهولة والصعوبة فيتمثل عند الفتوى كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل
 شمس الاسلام الا وزجتي عن رجل اشتاجر رجلا ليمو قد النار في المطمورة ليله ففعل ونام في بعض الليل
 فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قيل له فان أوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم
 كذا في التارخانية * رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه
 فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما
 كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان واحد من السوق
 على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يبيعون بأجر
 يجب أجرة المثل والافلا وما لو اضع عليه السمسرة من المقادير يبيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء
 لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية * وإذا استأجر رجلا لينى له في هذه الساخة بيتين ذوى سقفين
 أو ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز
 وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو بكر عن رجل
 اجرم من رجل دار له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رده عليه الثمن زد عليه داره وبحسب عليه ما أخذ من
 المستأجر فجاء البائع بالدراهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لم يطلب المشتري الاجر من المستأجر
 جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجب ما أخذ من الاجرة وليس للمشتري وليس للبائع من
 ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضع رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع
 فالبيع فاسد كذا في التارخانية * وسئل شمس الأئمة الاورجندى عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال
 له عالجها عا لك فإيزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزيادة ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب
 على المال أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والفقه وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية
 مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فإيزاد من قيمتها بالصحة بيننا فعاالجها حتى صحت له أجرة المثل وقد ر
 ما أتفق في عن الادوية والطعام والكسوة ولا عكس حسنها الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوجيز للكردي
 * معلم طلب من الصبيان عن الحصى والقصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاؤا بدرهم فخطبها المعلم
 بدرهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجته نفسه أو اشترى حصىا وبعد استعماله زمانا رفعه وجعله في بيته فله
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى * الصغير يدفع الى المعلم شيئا من الماء كحل يحل أكله في الاصح كذا في الوجيز
 للكردي * قال الكرخي قال أصحابنا جيعا في المعلم والاستاذ الذين يسلم اليهم المصبي في صناعة اذا ضرباه
 بغير ان يبه أو وصمه فمات ضمنه وأما اذا ضرباه بالاذن الاب أو الوصى لم يضمنه وهذا اذا ضرباه ضربا
 معتادا يضرب مثله أما اذا لم يكن كذلك ضمنه على كل حال كذا في الجوهر النيرة * وفي النوازل سئل عن
 رجل له أجير غير مدرك هل له أن يؤتبه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن
 خلف بن أيوب أنه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خلف وقال أو تبه فقال
 نعم ثم قال له أن يؤتبه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤتبه كذا في التارخانية * رجل دفع غلامه أو ابنه
 الى النساج واستأجره ليعلمه عمل النسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل
 له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة * لو قال أريد انسا ناك كتب لي صفا فقال رجل ادفع الى شيئا
 (١) فأتى أجرة فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في الصكالك
 اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا أمر الخيارات رضى به فللم كاتب
 (١) قوله فأتى أجرة بالحييم والذال المهملة المشددة أى أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه معجمة

يستبرئها بحقيقة قيل له
 كيف تقول في عمدة الطهر
 أن يستبرئها بربع الحول
 قال أنا أقول بخلافه هنا
 * وسئل عن اشترى جارية
 مستحاضة كيف يستبرئها

أجر مثله كذا في المحيط * أمر صكا كاف كتب له صدق الشراء فافتي العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر
 كذا في القنية * يجوز للفتى أخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن
 لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولفظ بعضهم إذا حكم
 وطلب الاجرة (٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب
 * ويجوز للقاضي أن يأخذ الاجرة على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره
 كذا في الملتقط * سئل شيخ الاسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله عن مقدار اجرة الصكا كين فقال
 الوثيقة إذا كانت بحال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف
 حتى يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد في كل ألف درهم درهم يضم إلى الخمسين الواجبة في
 عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة
 دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة
 والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله
 تعالى قال شيخ الاسلام هذا كآته مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين
 رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وأما أجر كتاب القاضي وقسامه فإن رأى القاضي أن يجعله على الخصوص
 فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة
 الشهود إن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر
 السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيان على من استأجر الكاتب
 وإن لم يستأجره أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجره (٣) الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم
 يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة
 دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجر الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق إذا قطعت يده فاجرة
 الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لأنه المسبب لو أمر القاضي رجلا بلزمة المدعي عليه
 لاستخراج المال ويسمى موكلا فؤته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المزكى يأخذ الاجر من
 المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي إذا بعث إلى المدعي عليه بعلامة فغرضت
 عليه فامتنع وأشهد المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على
 المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالخاسر أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع
 واحتج البسبة ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسان مال إليه الزجر والافالقياس أن يكون على
 المدعي في الانتهاء كافي الابتداء لحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي
 نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقيمهم ويقعد الشهود ويقيمهم له ويرجر من يسيء الأدب فانه
 يأخذ من المدعي شيئا لانه يعمل له باقعد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين
 زائعين من الدراهم الرائجة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي * وهكذا في فتاوى الغرائب * أجره القسمة
 على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المحكي القاضي إذا تولى قسمة
 التركة لأجره وإن لم يكف مؤنه من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الاجر إذا لم يكف مؤنه من بيت
 المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة
 المحكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة إذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية * رجل
 استأجر أجيرين يعملان له عمل الزراعة يقول له عين لاحدهما بقرين والآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير

قال يدعها من أول الشهر
 عشرة أيام * وعن الثاني
 فيمن له أمتان أخنان وطى
 احدهما لانيط الأخرى حتى
 تحيض الأولى حضة
 ويخرجها عن ملكه وقال

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخطه الذي يكتب على الوثيقة والا فالكلام في القاضي لا الشاهد كذا
 في حواشي الدر المختار اهـ محصاه (٢) قوله الرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن
 له ظهر يركبه كإف القاموس اهـ محصاه

ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر
 الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع التوازل رجل أودع عند رجل أحمالاً من الطعام
 ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً له ثم ان المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماله حتى يحمل الى مكة
 فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على ابله حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه
 كذا في المحيط * متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغاب الناس فيه
 قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عند بعض علماء تناو عليه الفتوى
 الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القضاة في خصومة ~~كانت~~ على الصغير ~~أوله~~ قال الشيخ الامام
 ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون
 ضامناً كذا في فتاوى قاضيان * ومن سكن دار الوقف أو اليتيم باهلاً واتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع
 كذا في الوجيز للكردي * مريض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من
 الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حوانو موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم امن
 غير أن يزيد في أجره الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على قدر
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هـ ذا حوانو تا يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما رغب فيه
 المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة
 من أوقاف المسجد فكسرها الخطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في
 ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجحد من يستأجرها بثلاث الاجرة كان على المتولى
 أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجحد من يستأجرها بثلاث
 الاجرة فلم يتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هـ لا بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيان
 * في جامع الفتاوى ولو استأجر حماراً كل شهر عشرة فآجره شهر رافع سرج المستأجر بعشرين درهماً طاب
 له حصه السرج كذا في التتارخانية * رجل استأجر لمل مائة من رطب الى بلد كذا جفف في الطريق وعاد
 الى خسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان كان استأجر لمل مائة من هنالى بلد كذا
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار ذهبن ليخدمها
 صابوناً ويجعل القلى من عنده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الذهب وعليه أجر
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة * ولو استأجر غلاماً شهراً فعمل له عملاً مسمى ثم قال له بلغ هذا
 الكتاب الى موضع كذا اولك درهمان لا يكون له أجر ان ولكن كأنه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما يبلغ الكتاب كذا في
 التتارخانية * استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهم لم يرضوا فاقال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع
 وان ظنه مال كافيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في
 المحيط * سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر ور بما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أو ابهم في تلك
 المحلة كذا في التتارخانية * رجل استأجر موضعاً ليعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون منه ذلك قال انه ضرر عام
 (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلاثة استؤجر واعلى عمل بالشركة ففرض أحدهم وعمل الآخرون
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية * ٣ (مردى آسيما بردى اجاره
 نهادهمين آجر كنندهما فرستاد بنزدك همين مستأجر تا آرد كند آرد كردمزد واجب نشود واكر كفته
 (٢) يعملون له (٣) رجل آجر طاحونة لآخر وأرسل الآخر الى هذا المستأجر بر البطيخ فطحنه
 لا يجب الاجر وان قال الآخر اطحنه بهذه الرخي يجب الاجر

الامام اذا أخرج الاولى عن
 مالكه يكنى وعن محمد أنه
 اذا باع احدهما قبل أن
 يستبرئها بجحضة لا يقرب
 الثانية حتى تحيض تلك
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى
 البرازية ويليها القسم
 الخامس أوله كتاب
 الصرف
 تم

باشه آجر كه بهمين آسيارد كن مزد واجب شود) كذا في التتارخانية * ٣ (مردی را از غله دارد و كان خویش غلهای گذاشته میباشد و غله دارد و كذا در غلهای گذشته مما طاعت میگرد و خداوند و كان بقاضی مرافعت كرد قاضی دو كان مهر كرد در نیت كه بر بن دو كان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی جواب آنست كه فی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افكندن) فصاعداً عن نوعاً عن الانتفاع بالمكان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والصواب أنه يجب الغلة * ٤ (بافته شانه بافند کی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغال و وقت بافند کی میگرد و متولی شانه را از جهت غله دو كان كرو بر چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت كدر دشت متولی بوده است واجب شود جواب آنست كه اگر بافنده را قوت مقابله بامتولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) وفيه نظر والصواب أنه يجب كذا في الذخيرة * اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضی وسقط عنه أجر باقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزنة المفتين * اذا باع الاجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الاجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً كذا في التتارخانية * الغاصب اذا أجز الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا مأمرتك بالاجارة فقال الغاصب ما أمرتني كان القول قول المصوب منه ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الايئنة كذا في فتاوى قاضيان * ولو غصب داراً فأجزها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا أجز من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر كذا في خزنة المفتين * أخذ الا بقر رجل وأجزه فالاجرة للعاقدة ويصدق بها فان سلمها الا أجز مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فهي للمولى ويحل له أكلها استجساناً لا قياساً كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تبيس والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد المشتري الاشجار أن يمر في الأرض التي فيها طريق الى الأرض المستأجرة بحشبه وجولانه وأراد صاحب الأرض أن يمنع عن ذلك ليس له أن يمنع كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وأجزه من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري البائع بأجرة ماضية من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا في الذخيرة * والله أعلم

بالصواب * واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العاكبرية * المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية *

وتتألف الجزء الخامس أوله * كتاب المكاتب

(٢) طلب الرجل من

مستغل دكانه غلته المستحقة

فما طله المستغل في أداء

ما استحق من الغلة فترافع

معه صاحب الدكان الى

القاضي فحتم القاضي على

الدكان فهل يجب الغلة في

المدة التي تكون فيها الدكان

مخنومة أم لا الجواب لا لان

المستغل لا يقدر على رفع

ختم القاضي

(٤) نساج استأجر آلة النسيج

ببذل معلوم في كل يوم وهو

يعمل في موضع من محلات

الوقوف فأخذ المتولى آلة النسيج

رهنه على غلة الدكان وحبسها

عنده أياماً فهل يجب الاجرة

في تلك المدة التي تكون فيها

الآلة عند المتولى الجواب

ان لم يكن للنساج قوة المقابلة

مع المتولى ولا يقدر على اخذ

الآلة منه فلا



(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكريات الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانيائة قبل لابي السعود المفتي لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤولف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهممات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجرية

فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية

صفحة	كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب	صفحة
٢	الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه	٣٧
٢	مطلب شروط صحة الدعوى	٣٧
٣	مطلب بيان حكم الدعوى	٣٧
٣	مطلب أنواع الدعوى	٣٩
٣	مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة	٤٠
٣	مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه	٤٤
٣	الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول	٥٧
٥	الفصل الاول فيما يتعلق بالدين	٥٩
٨	الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقول	٦٢
٨	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار	٦٣
١٣	مطلب اذا ادعى دارا ميرا ناعن أبيه ولم يذ كراسمه ونسبه لا تصح دعواه	٧٣
١٣	مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار	٧٣
١٣	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول	٧٤
١٣	الفصل الاول في الاستحلاف والنكول	٨١
١٣	مطلب الاستحلاف لا يجزى في الدعوى الفاسدة	٨٨
١٣	مطلب في الاشياء التي يختلف فيها الخصم من غير طالب المدعى	٨٨
١٤	مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل	٨٩
١٦	الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستحلاف	٩٠
٢٤	الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل	٩٠
٣٢	الباب الرابع في التحالف	٩٣
٣٦	الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح وفيمن تشتط حضرته ومن لا تشتط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء	٩٧
٣٦	مطلب أجر لغيره بثمن باع ما أجره أو وهبه أو أعاره أو أجره	١٠٤
٣٦	مطلب المستأجر لا ينتصب خصما لمدعى الاجارة والاعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له فانهما يصلحان خصمين	١٠٤
	مطلب الغاصب من المستأجر لا يصلح خصما بلا حضوره	
	مطلب لو ادعى جرحا في دابة أو خرقا في ثوب لا يشترط احضار الجرح أو الخرق في الدعوى	
	مطلب الخصم في اثبات الوصاية أحد أربعة	
	مطلب المأمور بشراء الدنانير خصم لمن يدعيها عليه الا اذا أقر المدعى بذلك	
	الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به	
	مطلب بينة الصحة أولى	
	مطلب الاستيهاب والاستشراء اقرار بالملك للبائع	
	الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون	
	الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع	
	الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه أربعة فصول	
	الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان	
	الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك	
	(ومما يتصل بذلك مسائل)	
	مطلب بينة القرض أولى من بينة المضاربة	
	(مسائل متفرقة)	
	مطلب بينة ولاء الموالاة أولى من بينة ولاء العناقاة	
	مطلب مامات المديون ولم يترك الاجارية معها ولد فادعى أنها أم ولد الميت الخ	
	الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة	
	الفصل الرابع في تنازع الابدى	
	الباب العاشر في دعوى الحائط	
	الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل	
	مطلب في دعوى حق المرور ودعوى رقة الطريق	
	مطلب في دعوى المسيل	

صفحة	الموضوع	صفحة
١٠٦	الباب الثاني عشر في دعوى الدين	١٤١
١١٠	مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة	١٤٧
١١٠	الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة	١٥١
١١٠	مطلب دعوى الوكالة	١٥٦
١١٢	مطلب دعوى الكفالة	١٥٧
١١٢	مطلب دعوى الحوالة	١٦٣
١١٣	الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً	١٦٣
	الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة	١٦٦
١١٤	مطلب أنواع دعوة النسب	١٦٧
١١٥	الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري	١٦٨
١١٩	الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه	١٦٩
١٢٠	الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة	١٧١
١٢٤	الفصل الخامس في دعوة الخارج وذي اليد ودعوة الخارجين	١٧٦
١٢٦	الفصل السادس في دعوة الزوجين والولدين أيديهما أو في بدأ أحدهما	١٧٧
١٢٧	الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح	١٨٥
١٢٧	الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه	١٨٧
١٢٨	الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة	١٩١
١٣٠	الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان	١٩١
١٣١	الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك	١٩٢
١٣٣	الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة	١٩٨
١٣٣	الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه	٢٠٠
١٣٦	الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب	
١٣٨	الفصل الخامس عشر في المنقرقات	
	الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق	
	الباب السادس عشر في دعوى الغرور	
	الباب السابع عشر في المنقرقات (كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشتمل على أبواب الباب الاول في بيان معناه شرعاً وادراكه وشروط جوازه وحكمه	
	الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون	
	مطلب اذا أقر في صحته لانه بجميع ما في منزله الخ	
	مطلب اذا أقر في صحته بجميع ما في منزله سوى ملبوسه وزوجته	
	مطلب الاقرار بالكتابة وانه على وجوه	
	مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة	
	الباب الثالث في تكرار الاقرار	
	الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار	
	الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى المجهول وبالجهول وبالملك	
	الباب السادس في آفات المرض وأفعاله	
	مطلب اقرار المريض لاجنبى جائز بجميع المال	
	الباب السابع في اقرار الواوثة بعدم موت المورث	
	الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له	
	الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان	
	الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع	
	مطلب في شرط الخيار في الاقرار	
	مطلب في الاستثناء	
	الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقراء ماله على آخر لغيره	
	الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه	
	الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره	

صفحة	صفحة
٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحاً	٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٠٥ (وما يتصل بذلك)	٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالجنحة	٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٠٦ مطلب مهر السر والعلاينة	٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية
٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبيد والتاجر
٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والكتابة والتدبير	٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع	٢٧٧ الباب الثامن عشر في ينة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبداً بعد الصلح يريدون ابطاله
١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فمين في يده مال الميت انا أقر بوارث أو موصى له	٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المتفرقات
٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة	٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً
٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرايطها وحكمها
٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين باباً	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها فافصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	٢٨٨ الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها فافصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى	٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن	٢٩١ (وما يتصل بهذا الباب)
٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقعة والاكره والتهديد	٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق المضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال	٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب	٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب
٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية	٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في اليمين	٣٠٢ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال

صفحة	صفحة
٣٠٤	الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٠٥	الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٠٨	الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٠٩	الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره
٣١٢	الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
٣١٤	الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولجارية المضاربة
٣١٨	الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٢١	الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٢١	الباب السادس عشر في قسمة الربح
٣٢٢	الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
٣٢٣	النوع الأول فيما إذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة
٣٢٣	النوع الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
٣٢٣	النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٢٥	النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٢٥	النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٢٧	النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٢٨	النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٢٩	الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٣٠	الباب التاسع عشر في موت المضارب وإقراره في المرض
٣٣١	الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه
٣٣٢	الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة
٣٣٣	الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر
٣٣٤	الباب الثالث والعشرون في المتفرقات
٣٣٨	(كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب
٣٣٩	الباب الأول في تفسير الابداع والوديعة وركنهما وشرائطها وحكمها
٣٣٩	الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير
٣٤١	الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب
٣٤٢	الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن
٣٤٩	الباب الخامس في تجهيل الوديعة
٣٥٢	الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع إلى الغير
٣٥٤	الباب السابع في رد الوديعة
٣٥٤	الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد
٣٥٦	الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها
٣٥٩	الباب العاشر في المتفرقات
٣٦٢	(كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب
٣٦٣	الباب الأول في تفسيرها شرعا وركنهما وشرائطها وأنواعها وحكمها
٣٦٣	الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية
٣٦٤	الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها
٣٦٥	الباب الرابع في خلاف المستعير
٣٦٦	الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن
٣٦٩	الباب السادس في رد العارية

صحيفة	صحيفة
٤١٥ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٣٧٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها
٤١٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٣٧١ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه
٤١٩ الباب التاسع في المتفرقات	٣٧٢ الباب التاسع في المتفرقات
٤٢٢ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا	٣٧٤ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا
٤٢٣ الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من اللفاظ وما يقوم مقامها وما لا يكون	٣٧٦ الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز
٤٢٥ الباب السابع في اجارة المستأجر	٣٨١ الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل
٤٢٧ الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها	٣٨٤ الباب الرابع في هبة الدين عن عليه الدين
٤٣٠ الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون	٣٨٥ الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع
٤٣١ الباب العاشر في اجارة الظئر	٣٩١ الباب السادس في الهبة للصغير
٤٣٤ الباب الحادي عشر في الاستتجار للخدمة	٣٩٣ الباب السابع في حكم العوض في الهبة
٤٣٧ الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة	٣٩٥ الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة
٤٣٨ الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برتبة المستأجر على المالك	٣٩٦ مطلب ما يبطل بالشرط الفاسدة وما لا يبطل وما يصح تعليقه وضافته الى الزمان وما لا يصح
٤٣٩ الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحيتها والزيادة فيها	٣٩٨ الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب والشهادة في ذلك
٤٣٩ الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول	٤٠٠ الباب العاشر في هبة المريض
٤٤٢ الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه	٤٠٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٤٤ الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لمكان الشرط	٤٠٥ مطلب في هبة أهل الذمة
٤٤٤ الفصل الثالث في قفيز الطعان وما هو في معناه	٤٠٦ الباب الثاني عشر في الصدقة
٤٤٦ الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره	٤٠٩ (كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا
٤٤٧ الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الاجارة والاستتجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة	٤١٠ الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها
٤٤٨ مطلب الاستتجار على الطاعات	٤١٠ مطلب شروط الاجارة
٤٤٩ مطلب الاجارة على المعاصي	٤١١ مطلب أنواع الاجارة وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها
٤٥٠ مطلب الاستتجار على الافعال المباحة	٤١٢ الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من المالك وغيره
٤٥٣ فصل في المتفرقات	

صفحة	صفحة
٤٧٥	٤٥٥
الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر
٤٨١	٤٥٥
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة	ومما يصل هذا الباب فصل التوابع
٤٨٧	٤٥٧
الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب	الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين
٤٨٩	٤٥٨
مطلب مسألة عجيبه يتحن بها المتجر في الفقه	الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا
٤٩٠	٤٦٥
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضيايع والتلف وغير ذلك	الباب العشرون في اجارة النياب والامتنعة والحلى والقسا طوما أشبهها
٤٩٩	٤٦٨
الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الآجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين	الباب الحادى والعشرون في الاجارة لا يو جد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر
الفصل الاول في بيان الحدانفاصل بين الآجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما	٤٧٠
٥١٢	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر
٥١٣	٤٧٢
الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الاجارة	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والزحى
٥١٣	٤٧٥
الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخارى	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالآجر والمعقود عليه
٥١٧	٤٧٥
الباب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٥٢١	
الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات	

﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البرازية ﴾

صحيحة	صحيحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ (كتاب الطهارة تسعة فصول)
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحيض
٥٢ نوع من لا يصلح للإمامة أولاً لا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الجباب والواني
٥٣ الخامس عشر في الإمامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيد والمطلق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالتيمم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ نوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ما يامع	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
الامام أتم أربعاً	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ الرابع في المسح
٦١ السادس عشر في السهو	١٦ الخامس في التيمم
٦٢ نوع منه تركه تركاً قولياً فسدت صلاته	١٧ السادس في إزالة الحقيقة
٦٣ نوع آخر سهواً في سجود السهو الخ	٢١ السابع في النجس
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢٢ الثامن فيما يصيب الثوب
٦٥ نوع في الأفعال	٢٤ التاسع في المحظور والباحة
٦٥ مسائل السجودات	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٧ السابع عشر في التلاوة	الاول في الاذان
٦٨ نوع في التكرار	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ التاسع عشر في الفوائت	٢٨ نوع في السنن
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٩ الثالث في التراويح
٧٠ الحادى والعشرون في المريض	٣٠ الرابع في المواقيت
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٢ نوع آخر عسدينهما نوى أحدهما الاقامة	٣٢ مسائل التحرى
لا الاخراج	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٦ الثامن في النية
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً صلاته على ظن انه في	٣٨ التاسع في التكبير
الجمعة الخ	٣٨ العاشر في الترتيب
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٤٠ الحادى عشر في القراءة

صفحة	صفحة
١١٦ الخامس في الاكفاء	٧٨ الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد
١١٨ السادس في الشهود	٧٨ نوع المختاران الاعظم أولى الخ
١١٩ نوع وكلمة بان يتزوجها فقال عند الشهود تزوجت الخ	٨٠ نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجنائز ينتظرها الخ
١١٩ السابع في النكاح بغير ولي	٨١ السادس والعشرون في حكم المصعد
١٢٠ الثامن في نكاح الصغار	٨٣ (كتاب الزكاة) وفيه ثلاثة فصول
١٢٢ مسائل المجنون	الاول في المقدمة
١٢٣ نوع آخر اذا أعطى الاب أرضا للمهر امرأته ابنه الخ	٨٤ نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ
١٢٤ نوع في خيار البلوغ	٨٤ الثاني في المصرف
١٢٥ التاسع في نكاح البكر	٨٦ نوع آخر رجلان دفع كل منهما مازكاه ماله الى واحد الخ
١٢٧ العاشر في نكاح العبد والامة	٨٧ نوع آخر وهب الدين من المدين بعد الحول الخ
١٢٩ الحادى عشر في الوكالة فيه	٨٨ نوع آخر المصدق اذا أخذ عملته الخ
١٣٠ نوع آخر وقبض المهر لها للوكيل الخ	٨٩ الثالث في العشر والخراج والحزبة
١٣١ الثاني عشر في المهر وفيه خمسة أجناس الاول في الاختلاف	٩٣ (كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول
١٣٢ نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفى بها كل المهر الخ	الاول في الشهادة على الهلال
١٣٢ نوع آخر قال لمطلقة لا تزوجك حتى تهينى مالا على من مهر الخ	الثاني في النية
١٣٣ نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب	٩٧ الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة
١٣٣ نوع آخر تزوجها بمهر سر او بشئ علانية باكثر الخ	١٠٠ نوع آخر تسحر على يقين ان الفجر غير طالع الخ
١٤١ نوع اعلم معى في كرمى هذه السنة تزوجك بنتى الخ	١٠١ نوع أكل ناسيا فظن الفطر الخ
١٤١ مسائل الخلوة	١٠٢ نوع آخر جامعها متعمدا عليها الكفارة الخ
١٤٣ الثالث عشر في نكاح فاسد	١٠٣ الرابع في النذر
١٤٥ التصرفات الفاسدة عشر	١٠٤ الخامس في الحظر والاباحة
١٤٥ الرابع عشر في دغواه والاختلاف بين الزوجين	١٠٤ نوع آخر ان لم يفطر زنا دوجع العين الخ
١٤٩ نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت الخ	١٠٥ السادس في الاعتكاف
١٥٠ المختار في مسئلة الجهاز أن العرف ان كان مستمرا الخ	١٠٦ السابع في صدقة الفطر
١٥١ الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح	١٠٧ * (كتاب الحج) *
١٥٢ السادس عشر في الشروط والخيار فيه	١٠٨ * (كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا
١٥٣ السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة	الاول في الآلة
	١١١ نوع آخر قالت له أنا امرأتك فقال لها انت طالق يكون اقرارا بالنكاح الخ
	١١٢ الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة
	١١٤ الرابع في الرضاع

(٢) قوله النوع الثالث الى قوله النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي بأيدينا ولا يتحرر بالعدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله النوع الرابع في المشيئة لم يظهر ما هو مرتب عليه اه

صحيفة	صحيفة
٢٠٢ الثاني خالعهما على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	١٥٤ الثامن عشر في الحظر والاباحة وفيه أجناس في القسم
٢٠٢ الثالث خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	١٥٤ نوع آخر وجدته عنينا الخ
٢٠٣ الرابع خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	١٥٥ نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ
٢٠٣ نوع آخر في ألفاظه	١٥٥ نوع آخر أبت أن تسكن مع أحباء الزوج الخ
٢٠٤ نوع آخر خالعهما على ما في يدها من المال الخ	١٥٧ التاسع عشر في النفقات
٢٠٨ نوع آخر قالت خوشتن الخ	١٦٩ مسائل الحضانة
٢١٤ النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	١٧٠ * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول
٢١٦ النوع الرابع في فاسده	(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس
٢١٩ النوع الخامس في التوكيل	الاول في المقدمة
٢٢٠ وما يتصل به خلع الفضولي	١٧١ نوع آخر في الاضافة
٢٢٦ النوع السادس في البدل	١٧٣ نوع في محله
٢٢٧ نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع باثنا أو ثلاثا الخ	١٧٤ نوع آخر في ألفاظه
٢٢٧ (الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٧٨ مسائل الايقاع بلا قصد واطافة
٢٣٠ النوع الثاني في الامر بالغيبة	١٨٠ نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ
٢٣٧ النوع الثالث في الضرب	١٨٢ نوع آخر قال لها حين طلبت الطلاق ابرئيني عن كل حق لك على الخ
٢٣٩ النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	١٨٣ نوع آخر هرزني كه الخ
٢٤٠ النوع الخامس في بطلانه	١٨٣ نوع آخر في التوكيل وكفايته
٢٤٢ الرابع في المشيئة	١٨٥ مسائل المجازاة
٢٤٣ (الخامس) في الاستثناء والشرط	١٨٨ (الثاني) في الكايات وفيه أجناس الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ
٢٤٥ نوع في الفاصل	١٩٥ نوع آخر في قوله دأده كبر الخ
٢٤٥ نوع آخر انت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	١٩٦ نوع آخر في انكار النكاح
٢٤٨ (السادس) في دعواه	١٩٧ نوع آخر قال لها تراكبي الخ
٢٤٩ نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الايقاع	١٩٧ نوع آخر اذهبي وترزجي يقع واحدة الخ
٢٤٩ نوع في عطف الخاص على العام	١٩٧ نوع آخر في المتفرقة
٢٥٠ نوع فيه على سبيل الجواب	٢٠٠ نوع آخر طلقها واحدة أونتين الخ
٢٥١ نوع في التعميم وغيره	٢٠١ (الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع الاول في المقدمة
٢٥٣ نوع في تعليقه بالملك	٢٠٢ والخلع على أنواع الاول خالعهما بعد الدخول على مهرها الخ
٢٥٥ (السابع) في الرجعة	
٢٥٦ (الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع	

صحيفة	صحيفة
٢٥٩ نوع في حد المريض	٢٨٨ نوع آخر فمين حلف لا يكلم وفيه مسائل الستم
٢٦٠ (التاسع) في الخطر والإباحة وفيه أربعة أنواع	٢٩٠ مسائل الستم
الاول في سب الحرمه	٢٩١ نوع منه ان شتمتي فانت طالق الخ
٢٦١ نوع آخر في المحلل حقها النوع الثاني	٢٩٢ نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار
٢٦٣ النوع الثالث فمين حلف لا يطلق	٢٩٣ التاسع في اليمين في الاذن
٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه أبي رضا الخ	٢٩٦ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل
٢٦٤ (كتاب الايمان) وجملة خمسة وعشرون فصلا	٢٩٧ الحادي عشر في الاكل
(الاول) في المقدمة	٣٠٠ نوع منه اشترى منامن اللحم الخ
٢٦٥ نوع آخر في الكفارة	٣٠٣ نوع آخر لا آكل من هذه الخدجة الخ
٢٦٦ (الثاني) فيما يكون عينا وفيه ثلاثة أنواع	٣٠٤ نوع آخر ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ
الاول في لفظه	٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدهم غصب
٢٦٨ نوع منه أخذته الوالي وقال بالله الخ	خبز الخ
٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا	٣٠٥ الثاني عشر في الشرب
٢٦٨ نوع هذا الثوب عليه حرام الخ	٣٠٨ الثالث عشر في الجماع
٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ	٣١١ الرابع عشر في اللبس
٢٦٩ الثاني في البراءة	٣١١ نوع آخر لا يلبس حريرا أو ابريسما الخ
٢٧١ الثالث في النذر	٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلها شيئا الخ
٢٧٢ (الثالث) في عين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع	٣١٤ الخامس عشر في المساكنة
الاول في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب	٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ
٢٧٣ الثاني فمين حلف لا يطلق	٣١٨ السادس عشر في الدخول
٢٧٤ الثالث في المتفرقات	٣١٨ نوع لا يدخل بيتا فقام على اسكفته الخ
٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع	٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ
الاول في ألفاظه	٣٢٢ نوع آخر ان أدخلت فلانا بيتي الخ
٢٧٧ الثاني في الفضول	٣٢٣ السابع عشر في الخروج والاثيان والذهاب
٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالنسكحة	٣٢٤ نوع في القور
٢٧٩ الخامس في الشرع وفيه مسائل القور	٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ
٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة أو أي البائع الخ	٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين
٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهباً أو فضة الخ	٣٢٨ نوع آخر قال لغريمه لا أفرقك حتى آخذ مالي الخ
٢٨٣ السادس في البيع	٣٣١ نوع آخر لا ينفي هذا الالف فقضى به دينه الخ
٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها	٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والخيانة
٢٨٥ السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة	٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار فخلف كل واحدانه لم
والقمار	ياخذها الخ
٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع	٣٣٦ العشرون في الضرب والشتم
الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون	٣٣٨ نوع منه لا عذبه فحبسه الخ
٢٨٨ نوع آخر في المعترضة	٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والجلوس

صحيفة

صحيفة

- ٣٤٠ الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة
 ٣٤١ نوع لا يخدم فلانا فاطه ثوب الخ
 ٣٤٣ الثالث والعشرون في المعرفة وهو أول القسم الثالث
 ٣٤٤ نوع في النوم
 ٣٤٤ الرابع والعشرون في الرؤية والمواقف
 ٣٤٥ نوع آخر أول الشهر قبل مضي النصف الخ
 ٣٤٧ الخامس والعشرون في المتفرقات
 ٣٤٨ نوع في الصفات
 ٣٥٠ (كتاب العتاق) فيه ثلاثة فصول
 ٣٥٠ الاول في الفاظه والثاني في تعليقه والثالث في التدبير وقيمة المدبر والمكاتب وجعل الكل فصلا واحدا
 ٣٥٣ (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلا
 الاول في السلم
 ٣٥٤ نوع أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه الخ
 ٣٥٦ نوع آخر في الاختلاف
 ٣٥٧ نوع آخر أسلم في ثوب وسط الخ
 ٣٥٨ نوع في القرض
 ٣٦١ الثاني فيما يكون سعا وفيه التعاطي والمقبوض على سوم الشراء والآقاله واتحاد المجلس
 ٣٦٢ نوع في الفاظه
 ٣٦٥ نوع في المجلس
 ٣٦٦ نوع في المقبوض على السوم
 ٣٦٨ نوع في التعاطي
 ٣٧٠ نوع في الآقاله
 ٣٧٢ الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
 ٣٧٤ نوع في الأوراق والأشجار
 ٣٧٥ نوع في الزروع والثمار
 ٣٨٩ نوع آخر في الخنطة والدقيق
 ٣٩١ نوع في المتفرقات
 ٣٩٢ مسائل بيع المشاع
 ٣٩٣ مسائل نوابع المبيع
 ٣٩٤ الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه
 ٣٩٦ نوع آخر في بيع الشيء في الشيء
 ٤٠٤ نوع آخر باع إلى الحصاد الخ
 ٤٠٥ نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد
 ٤٢٣ الخامس في البيع بشرط
 ٤٢٧ نوع آخر باع فربا بشرط انك الخ
 ٤٢٨ نوع منه باع نباتا في الارض كالبصل الخ
 ٤٢٩ نوع منه باع حيوانا واستثنى حملها الخ
 ٤٣١ نوع في الثمن
 ٤٣٢ نوع في الخراج
 ٤٣٣ نوع في البيع بشرط الكيل والوزن
 ٤٣٦ السادس في العيب وفيه أربعة أنواع الاول ما هو عيب وما لا
 ٤٣٧ نوع منه اشترى تركبة الخ
 ٤٤١ نوع منه في البراة
 ٤٤٢ نوع في الردبه
 ٤٥١ نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع
 ٤٦٦ السابع في الخيارات
 ٤٧٠ الخيار بالاستحقاق
 ٤٧٤ الثامن في بيع أب وأم ووصى
 ٤٨١ التاسع في الوكالة بالشراء وفيه الفضولي
 ٤٨٤ العاشر في الوكالة بالبيع
 ٤٩٢ الحادي عشر في اختلاف البائع والمشتري
 ٤٩٥ الثاني عشر في قبض المبيع
 ٤٩٨ نوع آخر التسليم أن يبخل بينهما على وجه يمكن من قبضه الخ
 ٥٠٥ الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن
 ٥٠٧ نوع منه عليه ألف قرض أو ثمن أدى نصفه الخ
 ٥٠٨ نوع آخر في الزيادة
 ٥٠٩ نوع في الكساد والرواج
 ٥١١ نوع آخر في التأجيل
 ٥١٢ الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أولا
 ٥١٥ الخامس عشر فيما على البائع والمشتري
 ٥١٧ السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع الاول في الاستبراء
 ٥١٩ الثاني في التفريق
 ٥١٩ الثالث المتفرقات
 ٥٢٧ في الحيل المباحة